

1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the function $f(x)$ defined by the equation

$$f(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^2} dt, \quad (1)$$

where x is a real number. It is shown that the function $f(x)$ is increasing and concave down on the interval $(-\infty, \infty)$. Moreover, it is proved that the function $f(x)$ has a horizontal asymptote at $y = \frac{\pi}{2}$ as $x \rightarrow \infty$ and a vertical asymptote at $x = 0$ as $x \rightarrow -\infty$.

2. In the second part of the paper, we consider the function $g(x)$ defined by the equation

$$g(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^4} dt, \quad (2)$$

where x is a real number. It is shown that the function $g(x)$ is increasing and concave down on the interval $(-\infty, \infty)$. Moreover, it is proved that the function $g(x)$ has a horizontal asymptote at $y = \frac{\pi}{4}$ as $x \rightarrow \infty$ and a vertical asymptote at $x = 0$ as $x \rightarrow -\infty$.

3. In the third part of the paper, we consider the function $h(x)$ defined by the equation

$$h(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^6} dt, \quad (3)$$

where x is a real number. It is shown that the function $h(x)$ is increasing and concave down on the interval $(-\infty, \infty)$. Moreover, it is proved that the function $h(x)$ has a horizontal asymptote at $y = \frac{\pi}{6}$ as $x \rightarrow \infty$ and a vertical asymptote at $x = 0$ as $x \rightarrow -\infty$.

4. In the fourth part of the paper, we consider the function $k(x)$ defined by the equation

$$k(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^8} dt, \quad (4)$$

where x is a real number. It is shown that the function $k(x)$ is increasing and concave down on the interval $(-\infty, \infty)$. Moreover, it is proved that the function $k(x)$ has a horizontal asymptote at $y = \frac{\pi}{8}$ as $x \rightarrow \infty$ and a vertical asymptote at $x = 0$ as $x \rightarrow -\infty$.

5. In the fifth part of the paper, we consider the function $l(x)$ defined by the equation

$$l(x) = \int_0^x \frac{1}{1+t^{10}} dt, \quad (5)$$

(تقديم) (جنتا المجموع في اعلی الصلحة وبله فتح البرز وبله التلخیص مفصلاً بينهما بعدول) (مطبعة الزمان بالقاهرة)

المجموع

شركة للمطبوعات

للإمام بالامامة الفقيه الحافظ في ذكر ياه يحيى الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦

وإليه

فتح العزيم

فتح البرز

وهو الشرح السكبي للإمام الخليل أبي القاسم عبد الكرم بن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٧٣

وإليه

المجموع

في ترميز الحروف والمعادن

للإمام الحافظ الحجة أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢

طبعت هذه المجموعة على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر
وباشرت تصحيحها لجنة من العلماء بمشاورته

حقوق الطبع محفوظة لإدارة الطباعة المنيرية
لشركة العلماء

لصاحبها ومديرها محمد عبد الله الدمشقي

- ٢ -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ باب الاحداث التى تنقض الوضوء ﴾

﴿ الاحداث التى تنقض الوضوء خمسة : الخارج من السبيلين والنوم والغلبة على العقل بغير النوم ولمس النساء ومس الفرج : فأما الخارج من السبيلين فإنه ينقض الوضوء - لقوله تعالى : (أو جاء أحدنكم من الغائط) : ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء الا من صوت أو ريح » * (الشرح) قال الله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) اختلف العلماء فى أو هنه فقال الأزهري هى بمعنى الواو قال وهى واو الحال

قال - ﴿ الباب الثالث فى الاحداث وفيه فصلان الاول فى أسبابها ﴾

﴿ ولا تنقض الطهارة بالفصد (ح) والحجامة (ح) والتقبعة (ح) فى الصلاة وغيرها وأكل ما مسته النار (و) ﴾ *

الحديث يقع على الحالة الموجبة للوضوء والحالة الموجبة للفعل ألا ترى أنه يقال هذا حدث أصغر وإذا حدث أكبر لكن إذا أطلق مجردا عن الوصف بالصغر والكبر كان المراد منه الأصغر غالبا وهو الذي أرادته فى هذا الموضع ثم له سبب وأثر فجعل كلام الباب فى فصلين أحدهما فى الأسباب والثاني فى الآثار وتكلم أولا فيما ليس من أسباب الحدث عندنا واشتهر خلاف العلماء إيانا فيه فمن ذلك الفصد والحجامة وكل خارج من غير السبيلين لا ينقض الطهارة خلافا لابي حنيفة حيث قال كل نجاسة خارجة من البدن تنقض الوضوء كالدم اذا سال والقي اذا ملأ القم وبه قال احمد الا أنه لا يقول بالانتقاض اذا كان الدم قطرة أو قطرتين : لنا ما روى أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم « احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه » (١) وروى مثل مذهبا عن عبد

﴿ باب الاحداث ﴾

(١) حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه الدارقطني بلفظه الا أنه قال قال فصل رواه البيهقي وفى اسناده صالح بن مقارل وهو ضعيف وادعى ابن العربي أن الدارقطني صححه وليس كذلك بل قال عقبه فى السنن صالح

وأشد فيه أيبانا قال ولا يجوز في الآية غير معني الواو حتي يستقيم التأويل علي ما أجمع عليه أئمتها وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه في مسألة الملامسة للمرأة في الآية تقديم وتأخير ذكره الشافعي عن زيد بن أسلم تقديرها إذا قمتم إلي الصلاة من النوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فاعسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضي أو على سرفل تمجدوا ماء فتيمموا قال وزيد بن أسلم من العالمين بالقرآن والظاهر أنه قدر الآية توقيفا مع أن التقدير في الآية لا بد منه فإن نظمها يقتضي أن المرض والسفر حدثان يوجبان الوضوء ولا يقوله أحد : وأما قوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » فحديث صحيح رواه الأثرمذي وغيره بهذا اللفظ بأسانيد صحيحة من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم من رواية أبي هريرة رضي الله عنه بقرين من معناه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » وثبت عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه قال شكى إلي النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه

الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وإبي هريرة وجابر بن عبد الله وعائشة رضي الله عنهم ومنها القهقهة فلا تنقض الوضوء سواء وجدت في الصلاة أو في غيرها وعند أبي حنيفة القهقهة في الصلاة تنقض الوضوء إلا في صلاة الجنائزة لنا ما روى عن جابر رضي الله عنه أنه صلى

ابن معاتل ليس بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف (فصل) وأما ما رواه الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا ليس في التطيرة ولا في المطرئين من الدم وضوء لأن يكون دما سائلا فإسناده ضعيف جدا فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك : قوله وروى مثل مذهبننا عن ابن عمر وابن عباس وابن أبي أوفى وإبي هريرة وجابر وعائشة * أما حديث ابن عمر فرواه الشافعي في القديم وابن أبي شيبه والبيهقي أنه عصر بثره في وجهه فخرج شيء من دمه فحكه بين أصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ وعلقه البخاري : وعن ابن عمر أنه كان إذا احتجم غسل أثر المحاجم * وحديث ابن عباس رواه الشافعي عن رجل عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك * وحديث ابن أبي أوفى ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا حديث أبي هريرة موقوفا * وحديث جابر علقه البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود وغيرهما من طريق عقيل ابن جابر عن أبيه أن رجلا من الصحابة حرسا في ليلة غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه فنزعه ثم رماه بأخر فنزعه ثم رماه بثالث فركع وسجد ثم أتته صاحبه فلما رأى ما به من الدماء قال ألا أنبئني قال كنت في سورة فاحببت أن لا أقطعها وحديث عائشة لم أقف عليه *

البخارى ومسلم ومعنى يجد ربحاً يعلمه ويتحقق خروجه وليس المراد يشمه والاحاديث في الدلالة على الذي كثيرة ذكره مشهورة أما حكم المسألة فالخارج من قبل الرجل أو المرأة أو دبرهما ينقض الوضوء سواء كان غائطاً أو بولاً أو ريحاً أو دوداً أو قيحاً أو دماً أو حصة أو غير ذلك ولا فرق في ذلك بين البادر والمتأخر ولا فرق في خروج الريح بين قبل المرأة والرجل ودبرهما نص عليه الشافعي رحمه الله في الام واتفق عليه الاصحاب قال أصحابنا ويتصور خروج الريح من قبل الرجل اذا كان آدر وهو عظيم الحصين وكل هذا متفق عليه في مذهبا ولا يستثنى من الخارج الا شئ واحد وهو المني فإنه لا ينقض الوضوء على المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور قالوا لان الخارج الواحد لا يوجب طهارتين وهذا قد أوجب المنة فيكون جنباً لا محذور الا في الراضي لان الشئ مما أوجب اعظم الاثرين بخصوصه لا يوجب أوهنها بعمومه كزني المحصن يوجب اعظم الحدين دون اخفها وحكي جماعة منهم صاحب البيان (١) عن القاضي أبي الطيب انه ينقض الوضوء فيكون جنباً محدثاً وقد وافق القاضي ابو طليب (٢) الجمهور في تعليقه فقال في مسألة ما وجب عليه وضوء وغسل انه يكون جنباً لا محدثاً وهناك ذكر الجمهور المسألة : وأما قول الغزالي رحمه الله الخارج من السبيلين ينقض الوضوء طاهر اكل أو نجساً فراده الطاهر الدود والحصى وشبههما مما هو طاهر العين وإنما ينجس بالجواردة قال الرافعي ولا يفتى بتعميم الأئمة القول في أن الخارج من السبيلين ينقض الوضوء فان هذا ظاهر يعارضه تصريحهم في تصوير الحائض المفردة عن الحدث علي ان من أنزل بمجرد النظر فهو جنب غير محدث : وأما أدلة الانتقاض بكل خارج من السبيلين غير المني فكما هي صحيحة ظاهرة : أما الغائط فنص الكتاب والسنة والاجماع : وأما البول فبالسنة المستفيضة والاجماع والقياس على الغائط : وأما الريح فبالاحاديث الصحيحة التي قدمناها وهي عامة تتناول

(١) هذا الذي نقله صاحب النياح وغيره قد صرح به القاضي ابو الطيب في شرح فروع ابن الخداد اه من هاشم الاذري (٢) أقول ما قاله القاضي يشهد له ظاهر صفة في الام فانه ذكر جلا بما ينقض الوضوء ثم قال وكل ما خرج من منقذ من الفروج ففيه الوضوء وقال انه فذلك استنفذ على الوضوء من الذي والبول مع دلالتها على الوضوء من خروج الريح فلا يجر الا ان يكون جميع ما خرج من ذكر أو دبر رجل أو امرأة أو قبل المرأة الذي هو سبيل الحدث يوجب الوضوء اه اذري

الله عليه وآله وسلم قل « الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء » (١) ومنها أكل ما مسته النار فلا يؤثر في انتقاض الطهارة وقال أحمد تنتقض الطهارة بأكل لحم الحزور وحكي ابن القاص عن القديم

(١) حديث صحيح حابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء الدارقطني ونقل عن ابى بكر التيسابوري انه قال هو حديث منكر وخطا الدارقطني رفعه وقال الصحيح عن جابر من قوله : وقال ابن الجوزي قال أحمد ليس في الضحك حديث صحيح وكذا قال الدهلي لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الضحك في الصلاة خبر وابو شيبة المذكور في اسناد حديث جابر هو الواسطي جد ابى بكر ابن ابى شيبة وهم ابن الجوزي فسماه عبد الرحمن ابن اسحق : وروى ابن عدى عن احمد بن حنبل قال ليس في الضحك حديث صحيح وحديث الاعمي الذي وقع في البئر مداره على ابى الملية وقد اضطرب عليه فيه وقد استوفى البيهقي الكلام عليه في الخلافات وجمع ابو يعلى الخليلي طرقه في جزء مفرد

الريح من قبل الرجل والمرأة ودبرها : وأما المذئ والودي والدرد وغيرها من النادرات فسنذكر
دليها في فرع مذهب العلماء والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف ان نواقض الوضوء خمسة وهكذا ذكرها جمهور الاصحاب وبقى من
النواقض ثلاثاً أشياء أحدها متفق عليها والآخرا مختلف فيها فالمتفق عليه انقطاع الحدث الدائم (١)
كعدم الاستحاضة وسلس البول والمذئ ونحو ذلك فان صاحبه اذا توضأ حكم بصحة وضوئه فلو
انقطع حدثه وشفى انتقض وضوؤه ووجب وضوء جديد كما سنوضحه في باب الحيض ان شاء الله
تعالى : والمختلف فيه نزع الخف وفيه خلاف تقدم واضحا والاصح ان مسح الخف يرفع الحدث فاذا
نزعه عاد الحدث وهل يعود الى الاعضاء كلها أم الى الرجلين فقط في القولان : والثالث الردة (٢)
وفيها ثلاثة أوجه أحدها انها تبطل التيمم دون الوضوء : والثاني تبطلها والثالث لا تبطل واحدا
منها حكاهما البندنجي في آخر باب التيمم وآخرون ومن ذكر مسألة الخف وانقطاع الحدث الدائم
من النواقض في هذا الباب المحامي في الباب ولعل الاصحاب لم يذكروها هنا لكونهما موضوعتين في
بأيها : وأما مسألة الردة فالنقض في الوضوء وجه ضعيف لم يرجوا عليه هنا : وقد قطع المصنف
ببطلان التيمم بالردة ذكره في باب التيمم واحتج لا بطلان الوضوء والتيمم بان الطهارة عبادة لاتصح
مع الردة ابتداء فلا تبقى معها دواما كالصلاة اذا ارتدت في اثنتائها ولعدم الابطال بانها ردة بعد
فراغ العبادة فلم تبطلها كالصوم والصلاة بعد الفراغ منها والفرق بين الوضوء والتيمم بقوة الوضوء

قولاً مثله لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «توضؤوا من لحوم الابل ولا توضؤوا من لحوم
الغنم» (١) لما روى عن جابر قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) (حدث) أنه صلى الله عليه وسلم قال توضؤوا من لحوم الابل ولا توضؤوا من لحوم
الغنم ابو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة من حديث البراء بن
عازب وقال ابن خزيمة في صحيحه ما روي عن ابي خنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
النقل لعدالة ناقله وذكر الترمذي الخلاف فيه على ابن ابي ليلى هل هو عن البراء او عن ذى القعدة
او عن اسيد بن حضير وصححه انه عن البراء وكذا ذكره ابن ابي حاتم في السال عن ابيه : قلت
وقد قيل ان ذا القعدة لقب البراء بن عازب والصحيح انه غيره وان اسمه يمشي * وحديث جابر
ابن سمرة رواه مسلم : وروى ابن ماجه نحوه من حديث عمار بن دينار عن ابن عمر وذكر ابن
ابن حاتم في الدل عن أبيه انه منكر وان له اصلا من هذا الوجه عن ابن عمر لكنه موقوف :
(قائدة) قال البيهقي حكى بعض اصحابنا عن الشافعي قال ان صح الحديث في لحوم الابل
فلت به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قاله احمد بن حنبل
واسحق بن راهوية *

(١) وظل ابن
كعب وممن في
ان لمس اليه
يوجب الوضوء
أم لا ذكرها
من فرع قبل
كتاب الحيض
من كتابه وفي
إيراد انقطاع
الحدث الدائم
على لاه ما
ارفع حديثه وانما
هو مسح كاليم
اه افترض
(١) قال ابن كعب
في كتاب التيمم
فرع قال الشافعي
ولتيمم ثم ارتد
بطل تيممه قال
وان توضأ ثم
ارتد لم يبطل
وضوؤه قال ابن
كعب والجواب *
ان الفصل ينبغي
من فرع عن
قريبها وتأويل
مسألة التيمم
انه انما في الردة
طويلا فوجب
عليه أن يبحث
طلباً وتيسراً
محدداً لأن سائل
التيمم ان يكون
حائضاً صلاة
الارضه ومن
اصحابنا من قال
بظاهر قول
الشافعي وقصل
بينهما ان التيمم
قد انفصل
منه عن مزية
الوضوء الا ترى
انه يبطل برؤية
الماء ولا يجمع
بين فرض ولا يوجب
قبل دخول الوقت
اه ادري

وضعف التيمم وأما إذا اغتسل ثم ارتد ثم اسلم فللذهب أنه لا يجب إعادة الغسل وبه قطع الأصحاب وفيه وجه أنه يجب حكاه الرافعي وهو شاذ ضعيف: ولو ارتد في أثناء وضوءه ثم اسلم فإن أتى بشيء منه في حال الردة لم يصح ما أتى به في الردة: كذا قطع به إمام الحرمين وغيره وبجبي، فيه الوجه الشاذ الذي سبق في باب نية الوضوء عن حكاية المحاملي أنه يصح من كل كافر كل طهارة وار لم يأت بشيء فقد انقطعت النية فإن لم تجد نية لم يصح وضوءه وإن جدها بعد الإسلام وقلنا لا يبطل الوضوء بالردة أنبى علي الخلاف في تفريق النية: والأصح أنه لا يضر لما سبق بيانه في باب نية الوضوء فإن قلنا يضر استأنف الوضوء والا فإن كان الفصل قريباً بنى والا ففيه القولان في الموالاة * والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الخارج من السبيلين قد سبق أن مذهبنا أن الخارج من أحد السبيلين ينقض سواء كان نادراً أو معتاداً وبه قال الجمهور قال ابن المنذر أجمعوا أنه ينتقض بخروج الغائط من الدبر والبول من القبل والريح من الدبر والمذي قال ودم الاستحاضة ينقض في قول عامة العلماء إلا ربيعة قال واختلغوا في الدود يخرج من الدبر فكان علماء بن أبي رباح والحسن البصري

« ترك الوضوء مما مسته النار » (١)

قال في وإنما ينتقض بامور أربعة الأولى خروج الخارج من أحد السبيلين رجماً أو عينا نادراً كان أو معتاداً طاهراً كان أو نجساً *

نواقض الوضوء عندنا أربعة أحدها خروج الخارج من أحد السبيلين بدل عليه الإجماع والنصوص

(١) * (حديث) « جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار : الأربعة وابن خزيمة وابن حبان من حديثه » وقال أبو داود هذا اختصار من حديث قريب للنبي صلى الله عليه وسلم خبزاً ولحماً فأكل ثم دعا بوضوء فتوضأ قبل الطهر ثم دعا بفضل طاهمه ثم فأكل قائم إلى الصلاة ولم يتوضأ : وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه نحوه : زاذر يمكن أن يكون شبيب حدث به من حفظه فوهم فيه وقال ابن حبان نحو ما قاله أبو داود ورواه أخرى قال الشافعي في سنن حره لم يسمع ابن المنكر هذا الحديث من جابر وإنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل : وقال البخاري في الأوسط ثنا علي بن المديني قال قلت لسفيان إن أبا علقمة القروي روى عن ابن المنكر عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحماً ولم يتوضأ فقال أحسبني سمعت ابن المنكر قال أخبرني من سمع جابراً ويشيد أصل حديث جابر ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحرث قالت لجابر الوضوء مما مست النار قال لا وللحديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة : أخرجه الطبراني في الأوسط ولفظه أكل آخر أمره لحماً ثم صلى ولم يتوضأ وقال الجوزجاني حديث عائشة مات ترك النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء مما مست النار حتى قبض حديث باطل *

وحماد بن أبي سليمان وابو مجلز والحكم وسفيان الثوري والاوزاعي وابن المبارك والشافعي واحد
واسحق وابو ثور يرون منه الوضوء وقال قتادة ومالك لا وضوء فيه وروى ذلك عن النخعي
وقال مالك لا وضوء في الدم يخرج من الدبر هذا كلام ابن المنذر ونقل اصحابنا عن مالك ان النادر
لا ينقض والنادر عنده كالمدى يدوم لا بشهوة فان كان بشهوة فليس بنادر وقال داود لا ينقض
النادر وان دام الا للمدى الحديث * واحتج لمن قال لا ينقض النادر بقوله صلى الله عليه وسلم
« لا وضوء الا من صرت أو ربح » وهو حديث صحيح كما سبق وبحديث صفوان بن عسال
المتقدم في أول باب مسح الخف وقوله لا تنزع خفافنا ثلاثة أيام الا من جنابة لكن من غائط
وبول ونوم ولانه نادر فلم ينقض كالقيء وكلمدى الخارج من سلس المذى * واحتج اصحابنا بحديث
علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المذى « يغسل ذكره ويتوضأ » وفي رواية
فيه الوضوء : وفي رواية يتوضأ وضوءه للصلاة » رواه البخاري ومسلم : وعن ابن مسعود وابن عباس
رضي الله عنهم قال « في الودي الوضوء » رواه البيهقي ولا نه خارج من السبل فنقض كالربح والغائط
ولانه اذا وجب الوضوء بالمعاد الذي تعم به البلوى فغيره أولى : وأما الجواب عن حديثهم الاول
فهو انا أجمعنا على أنه ليس المراد به حصر ناقض الوضوء في الصوت والريح بل المراد نفي وجوب
الوضوء بالاشك في خروج الريح كما قدمناه : وأما حديث صفوان فبين فيه جواز المسح وبعض ما مسح
بسببه ولم يقصد بيان جميع النواقض ولهذا لم يذكر الريح وزوال العقل وهما مما
ينقض بالاجماع : وأما القى فلانه من غير السبل فلم ينقض كالدمع : وأما سلس المذى فللضرورة ولهذا
تقول هو محدث ولا يجمع بين فريضتين ولا يتوضأ قبل الوقت فهذا مانه تمده في المسألة دليلاً وجواباً
وأما ما احتج به بعض أصحابنا « الوضوء مما خرج » فقد رواه البيهقي عن علي وابن عباس رضي الله عنهم
قال وروى عن النبي ﷺ ولا يثبت والله أعلم *

كقوله تعالى « أو جاء أحد منكم من الغائط » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في المذى « ينضح
فرجه بالماء ويتوضأ وضوءه للصلاة » (١) ولا فرق بين العين والريح قال صلى الله عليه وآله وسلم

(١) * (حديث) * أنه صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يصيبه المذى ينضح فرجه ويتوضأ
وضوءه للصلاة : الشيخان عن علي كنت رجلاً مذاءً فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
لمكان ابنته مني فأمرت المقداد فسأله فقال يغسل ذكره ويتوضأ وفي رواية للبخاري توضأ وغسل
ذكره وفي رواية لمسلم توضأ وانضح فرجه ورواه ابو داود والنسائي من طريق سليمان بن يسار
عن المقداد ان علياً امره ان يسأل وهذه الرواية منقطعة ولا جد والانساني وابن حبان انه امر
عمار بن ياسر ان يسأل وفي رواية لابن خزيمة ان علياً سال نفسه وجمع بينها ابن حبان بعدد
الاسئلة ورواه ابو داود من طريق عروة عن علي وفيه يغسل اتييه وذكره وعروة لم يسمع من

(فرع) قد ذكرنا ان خروج الريح من قبلي الرجل والمرأة ينتقض الوضوء وبه قال همدومحمد ابن الحسن وقال أبو حنيفة لا ينتقض قال المصنف رحمه الله *

فان انسد المخرج المعتاد وانفتح دون المدة مخرج انتقض الوضوء بالخارج منه لانه لا بد للانسان من مخرج يخرج منه البول والغائط فاذا انسد المعتاد صار هذا هو المخرج فانتقض الوضوء بالخارج منه وان انفتح فوق المدة ففيه قولان أحدهما ينتقض الوضوء بالخارج منه لما ذكرناه وقال في حرمة لا ينتقض لانه في معنى القيء وان لم يسد المعتاد وانفتح فوق المدة لم ينتقض الوضوء بالخارج منه وان كان دون المدة ففيه وجهان أحدهما لا ينتقض الوضوء بالخارج منه لان ذلك كالجائفة فلا ينتقض الوضوء بما يخرج منه والثاني ينتقض لانه مخرج يخرج منه الغائط فهو كالمعتاد (الشرح) المدة بفتح الميم وكسر العين وبكسر الميم واسكان العين ومراد الشافعي والاصحاب بما تحت المدة ما تحت السرة وبما فوق المدة ما فوق السرة ولو انفتح في نفس السرة او في محاذاتها فله حكم ما فوقها لان في معناه ذكره إمام الحرمين وغيره (١) وقد ذكر المصنف أربع صور أحدها ينسد المعتاد وينفتح مخرج تحت المدة فينتقض الوضوء بالخارج منه قولاً واحداً عندنا قيل به الاصحاب في كل الطرق الا صاحب الحاوي فحكى عن أبي علي ابن أبي هريرة انه قال في قولان كالقولين (٢) وقالوا أنكر سائر أصحابنا ذلك عليه ونسبوه الى الغفلة فيه : الثانية ينسد المعتاد وينفتح فوق المدة قولان مشهوران الصحيح عند الجمهور لا ينتقض عن صححه القاضي ابو حامد الجرجاني والرافعي في كتابيه واختاره المزني وقطع الحمالي بالانتقاض وهو ضعيف : الثالثة لا ينسد المعتاد وينفتح تحت المدة ففي الانتقاض خلاف مشهور منهم من حكاه وجهين وبعضهم حكاه قولين والاصح بانتزاقهم لا ينتقض وبه قطع الجرجاني في التحرير (٣) : الرابعة لا ينسد المعتاد وينفتح فوق المدة فطرقتان قطع الجمهور بأنه لا ينتقض قولاً واحداً من صرح به المصنف هنا وفي التنبيه والمأوردى والشيخ أبو محمد والقاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين والغزالي والمتولي والبغوي وصاحب المدة والرافعي وآخرون ونقل الفوراني والمتولي الاتفاق عليه وقال الشيخ أبو حامد والبندنجي والحمالي ان قلنا فيما اذا انسد الاصل وانفتح فوق المدة لا ينتقض فهنا أولى والا فوجهان وادعى صاحب البيان أن هذه طريقة الأكثرين وان صاحب المذهب خالفهم وليس كما قال والله أعلم *

على لكن رواه ابو عوانة في صحيحه من حديث عبيدة عن علي بن زيادة واسناده لا مطعن فيه : وروى ابو داود من حديث حزام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله ﷺ عن الماء يكون بعد الماء قال ذلك المذى وكل خفى يمدى فتفسل من ذلك فربحك وانثبرت وتوضأ وضوءك للصلاة وفي اسناده ضعف وقد حسنه الترمذی

(١) قلت قال ابن
يونس في شرحه
للتعجيل هنا المدة
بين الصور والسرة
وقال صاحب
السخاخر قال قيل
ما حد المدة حتى
يتبين فوجهها ودونها
قلنا حد المدة
من السرة الى
قنرة الصدر فما
كان دون السرة
فهو دون المدة
وما كان فوق
قنرة الصدر فهو
فوق المدة انتهى
لفظه ونقله هذا
عن الامام لم أره
في النهاية في هذا
الموضع صريحاً
واما تكلم على
المنتقض تحت
المدة ووجهها
وفيها ولم يصرح
بمعناها انه عاذى
السرة ولا غيره
فأنت أعلم ما في
الأدعية
(٢) قلت وافقه على
ذلك ابو الفضل
ابن داود كذا
نقله الرافعي في
شرح الصميم اه
اذرعي
(٣) وقال الروي
في البحر المذهب
المشهور انه لا
ينتقض ومن
اصحابنا من
قال فيه قولان
فخرجنا منه وقطع
الحمالي في القم
بانه ينتقض بغير
في المسألة لانه
طوى اه من
هامش الادرعي

(فرغ) في مسائل تتعلق بهذه المسألة : احداها قال صاحب الحاوي هذه المسائل والتفصيل الذي ذكرناه في المخرج المنفتح هي اذا كان انسداد المخرج عارضاً لعله قال وحينئذ حكم السيلين جار عليها في تقض الوضوء بمسهما ووجوب الغسل بالايلاج فيها فأما اذا كان انسداد الاصيل من أصل الخلقة فسبيل المحدث هو المنفتح والخارج منه ناقض للوضوء سواء كان تحت المعدة أو فوقها والمسد كالمضوء الزائد من الخنثى لا وضوء بمسه ولا غسل بابلاجه وايلاج فيه هذا كلام صاحب الحاوي ولم أر لغيره تصريحاً بموافقته أو مخالفته والله أعلم : (الثانية) لا فرق فيما ذكرناه في المنفتح بين الرجل والمرأة والقبل والدبر (الثالثة) حيث حكنا في مسائل المنفتح بالانتقاض بالخارج فان كان الخارج بولاً أو غائطاً انتقض بلا خلاف وان كان غيرها كدم أو قيح أو حصاة ونحوها ففيه قولان حكاهم الحراسانيون قال امام الحرمين وآخرون منهم أصحاب الانتقاض وبه قطع الثموني وهو مقتضى اطلاق العراقيين لانا جعلناه كالاصلي ولا فرق عندنا في الاصيل بين المعتاد وغيره وخالف البغوي الجماعة فقال الاصح لا ينتقض لانا جعلناه كالاصلي للضرورة لكون الانسان لا بد له من مخرج يخرج منه المعتاد فاذا خرج غير المعتاد عدنا الى الاصل ولو خرج منه الريح انتقض عند الجمهور لانه معتاد وطرد البغوي والرافعي فيه القولين (الرابعة) اذا تقضنا بالخارج هل يكفي الاستنجاء فيه بالمجر أم يتعين الماء فيه ثلاثة أوج (١) أصحابنا يتعين الماء والثاني لا والثالث يتعين في الخارج النادر دون المعتاد وان قلنا لا ينتقض تعيين الماء لازالته هذه النجاسة بلا خلاف : (الخامسة) حيث قلنا ينتقض الخارج منه هل يجب الوضوء بمسه والغسل بالايلاج فيه فيه وجهان مشهوران أحدهما بالاتفاق لا يجب لانه ليس بفرج قال امام الحرمين وهذا الخلاف على بعده لا يمتدح احكام المحدث فلا يثبت بالايلاج فيه شيء من احكام الوطء سوى الغسل على وجه وهكذا قطع به الجمهور مع الامام وذكر القاضي حسين في تعليقه الوجين في وجوب الحد بالايلاج فيه وذكر صاحب البيان ان الوجين

(١) قال في
لروضة فيه ثلاثة
أموال وقيل
أما فرعى أو به

« لا وضوء الا من صوت أو ريح » (١) وقد يفرض خروج الريح من التبل في النساء ومن الاحليل أيضاً لأدرة وغيرها فينقض الطهارة أيضاً خلافاً لابي حنيفة : لنا التماس على الدبر ولك

(١) حديث لا وضوء الا من صوت أو ريح احمد والترمذي وصححه وابن ماجه والبيهقي من حديث ابي هريرة وقال البيهقي هذا حديث ثابت قد انفق الشيخان على اخراجه معناه من حديث عبد الله بن زيد وقال ابن ابي حاتم سمعت ابي وذكر حديث شعبة عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعاً لا وضوء الا من صوت أو ريح فقال أبي هذا وهم اختصر شعبة متن هذا الحديث فقال لا وضوء الا من صوت أو ريح ورواه أصحاب سهيل بلفظ اذا كان أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً ورواه احمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بلفظ لا وضوء الا من ريح أو سماع *

يجريان في وجوب المهر بالإيلاج فيه وحصول التحليل به : قال الرافعي وطرد أبو عبد الله الخناطي بالحاء المملة والوزن الوجيين في المهر وسائر أحكام الوطء . (قلت) وكل هذا شاذ فاسد : (السادسة) إذا كان فوق سرعة الرجل ونقضنا به ففي وجوب ستره وحل النظر إليه الرجل وجهان أصحهما لا يجب الستر ويحل النظر لأنه ليس في محل العورة قال الرافعي ويجرى الوجهان لو حاذى السرة وقلا بالمذهب أنها ليست عورة (السابعة) إذا نقضنا بخروج الريح منه فنام ملصقا بالارض ففي انتقاضه وجهان حكاهما صاحبا الحاروي والبحر أصحهما لا ينتقض *

(فرع) الخنثى الذي زال اشكاه إذا خرج من فرجه الزائد شيء فله حكم المنفتح تحت المعدع افتتاحا أصلي : وأما الخنثى المشكل إذا بال من أحد قبله (١) ففيه ثلاثة طرق قطع الجمهور بإمه كل منفتح تحت المعدع مع افتتاح الأصلي (٢) لاحتال أنه زائد ومن قطع بهذا أمام الحرمين والمتولي والقاضي أبو الفتح وقطع أبو علي النجبي بالانتقاض كذلك حكمه عنه صاحب البيان (٣) وقطع الماوردي بأنه لا ينتقض ذكره في مسائل لمس الخنثى فرجه وإذا بال منهما توطأ قطعا *

(فرع) لو كان لرجل ذكران فخرج من أحدهما شيء انتقض وضوءه : ذكره الماوردي : (فرع) إذا خرج دم من الباسور أن كل داخل الدبر نقض الوضوء وان كان الباسور خارج الدبر لم ينتقض هكذا ذكره الصيغري وغيره (٤) *

(فرع) لو أخرجت دودة رأسها من أحد السيلين ثم رجعت قبل انقضاء في انتقاض الوضوء وجهان حكاهما الماوردي والرويانى والشاشي وغيرهم أصحهما ينتقض للخروج وإثباته لا لعدم الانفصال والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(وإن أدخل في أحليه مسبارا وأخرجه أو زرق فيه شيئا وخرج منه انتقض وضوءه *)

أن تعلم قوله ربما بالحاء إشارة إلى هذا الخلاف وإذا كان الخارج عينا فلا فرق بين أن يكون معتادا أو نادرا كاللود والحصى خلافا للمالك في النادر إلا في دم الاستحاضة : لنا القياس على المعتاد بعله أنه خارج من السيلين وظاهر ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «الوضوء بها خرج» (١)

قوله روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «الوضوء بها خرج» (١) الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس بالغض الوضوء مما يخرج وليس بما يدخل وفي إسناده الفضيل بن المختار وهو ضعيف جدا وفيه نسبة مولى ابن عباس وهو ضعيف وقال ابن عدى الأصل في هذا الحديث أنه موقوف وقال البيهقي لا يثبت مرفوعا ورواه أحمد بن منصور موقوفا من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عنه ورواه الطبراني من حديث أبي امامة وإسناده أضعف من الأول ومن حديث ابن مسعود موقوفا * وفي الباب عن ابن عمر روى الله رقتني في غرائب مالك من طريق سودة بن عبد الله عنه عن نافع عن ابن عمر روى الله رقتني الوضوء إلا ما خرج من قبل أو دبر وإسناده ضعيف *

(١) لفظ الامام
في النهاية لفرع
خروج الخارج
من أحد سبيل
الخنثى المشكل
بمطاة خروج
نخاسة من سبيل
ينفتح أسفل من
المدة وقد مضى
(٢) قال في
البيان ومن
حاده أن يقول
منها في بعض
الحالات انتهى
والعجب من
المصنف أهيك
هذا مع أنه من
تمام تصوير
السؤال مع وقوفه
على كلام البيان
فيه وهو تعين في
التصوير لا بد
منه بلا شك
(٣) وقال له
بناء على الأصح
عنده يعني أن
الخارج من
منفتح تحت
المدة مع افتتاح
الأصل ينتقض
أما أخرعى
(٤) وقوله
ابن كعب عن
الزبي

﴿الشرح﴾ الاحليل يكسر الهزة هو مجرى البول من الذكر والمسبار بكسر الميم وبالإباء الموحدة بعد السين وهو مايسر به الجرح من حديدة او ميل أو فتيلة أو نحوه أى يعرف به غور الجرح ويقال له ايضا السبار بكسر السين وحذف الميم وكذا ذكره الشافعي رحمه الله ويقال سبرت الجرح أسبره سبرا كقتلته أقتله قتلا واتفق الاصحاب على انه اذا ادخل رجل أو امرأة في قبهما أو دبرها شيئا من عود أو مسبار أو خيط أو فتيلة أو اصبع أو غير ذلك ثم خرج انتقض الوضوء سواء اختلط به غيره أم لا : وسواء انفصل كله أو قطعة منه لانه خارج من السبيل وأما مجرد الادخال فلا ينقض بلا خلاف فلو غيب بعض المسبار فله ان يس من المصحف ما لم يخرج به ولو صلى لم تصح صلاته لا بسبب الوضوء بل لان الطرف الداخل تنجس والظاهر له حكم ثوب المصلي فيكون حاملا لمتصل بالنجاسة فلو غيب الجميع صحت صلاته هكذا ذكره القاضي حسين في تعليقه والمتولي والشاشي في المتمد وآخرون وحكي الشيخ أبو محمد في الفروق ان بعض اصحابنا قال لو لف على اصبعه خرقة وأدخلها في دبره وهو في الصلاة لم تبطل صلاته فحصل وجهان وحاصلهما ان النجاسة الداخلة هل لها حكم النجاسة ويتنجس المتصل بها الذى له حكم الظاهر أم لا : والاشهر ان لها حكم النجاسة وينجس المتصل بها وفى الفتاوى المتقولة عن صاحب الشامل أنه لا يحكم لها وذكر القاضي حسين هنا والمتولى في كتاب الصيام وغيرهما فرعا له تعلق بهذا وهو انه لو ابتلع خيطا في ليلة من رمضان فاصبح صائما وبعض الخيط خارج من فمه وبعضه داخل في جوفه فان نزع الخيط غيره في نومه أو مكراها لم يبطل صومه وتصح صلاته وإن بقي الخيط لم تصح صلاته لاتصاله بالنجاسة ويصح صومه : وإن نزع أو ابتلعه بطل صومه وصحت صلاته لكن يغسل فمه ان نزع : وإيهما أولى بالمحافظة عليه فيه وجهان ارجحهما عند القاضي وغيره مراعاة صحة الصوم (١) أولى لانه عبادة دخل فيها فلا يبطلها قال القاضي وهذا كما لو دخل في صلاة القضاء ثم بان له أنه لم يبق من الوقت الا قدر اذا اشتغل بإتمام القضاء فاتته صلاة الوقت يلزمه إتمام القضاء لشروعه فيه (٢) فعلى هذا يعلى في مسألة الخيط على حسب حاله ويعيد والثاني الصلاة أولى بالمراعاة ولانها آكد من الصيام ولانها متعددة فانها ثلاث

ونحو ذلك وأما قوله طاهرا أو نجسا فنقد يتوهم أن المراد من الطاهر المني وليس كذلك بل المراد منه الدود والحصى وسائر ما هو طاهر العين وأما المني فلا يجب خروجه الحدث وإنما يوجب الجنابة ولا يفتى بتعميم الأئمة القول في أن الخارج من السبيلين ناقض للطهارة فان هذا ظاهر يعارضه نصهم في تصوير الجنابة المجردة عن الحدث على أن من أنزل بمجره النظر أو بالاحتلام قاعدا فهو جنب غير محدث وحكى في البيان عن القاضي إبي الطيب أن خروج المني يوجب الحدثين جميعا

(١) قال في
الروضة الاصبع
مراعاة الصلاة
وكذا قال في
كتاب الصيام
في هذا
الكتاب ان
الاصبع مراعاة
الصلاة وهذا
أولى فان الاصبع
تفضيل الصلاة
على الصوم وأما
مسألة الفاتنة
فالاصح انها يجب
قطعا والشروع
في الحائض
خلاف ما قاله
القاضي إذ زعم
هذا (٢)
بخالف لما جزم
به في كتاب
الصلاة الجامعة
أما آخره

صوات "وقتل الشاشي هذه المسألة عن القاضي كما ذكرتها ثم قال وعندي أن البقاء على حاله لا يصح بل ينزع أو يئتم به بطل صومه لأن بطلان الصوم حاصل لا محالة لأنه مستديم لا دخاله بعد الفجر واستدامته لا ابتداء كما لو طلع الفجر وهو مجامع فاستدام فانه يبطل كابتداء الجامع هذا كلام الشاشي وهو ضعيف والفرق ظاهر فإن مستديم الجامع بعد مجامعاً منه كحرمة اليوم بخلاف مستديم الخط والله أعلم * ونظير المسألة ما إذا كان محرماً بمحج وهو بقرب عرفات ولم يكن وقف بها ولا صلي العشاء ولم يبق من وقت العشاء والوقوف الا قدر يسير بحيث لو صلى فاته الوقوف ولو ذهب الى الوقوف لفاته الصلاة وادرك الوقوف فيه ثلاثة اوجه الصحيح منها عند القاضي وغيره انه ينسحب الى الوقوف ويعذر في تأخير الصلاة لان قوات الوقوف أشق فانه لا يمكن قضاءه الا بعد سنة وقد يعرض قبل ذلك عارض وقد يعرض في القضاء ما يحصل به الفوات ايضاً وقد يموت مع ما يلزمه من المشقة الشديدة في تكرار هذا السفر ولزوم دم الفوات وغير ذلك : والصلاة يجوز تأخيرها بعذر الجم (١) الذي ليس فيه هذه المشقة ولا قريب منها مع امكان قصتها في الحال : والتأني يقدم الصلاة لانها أكد وعلى الفور وهذا ليس بشيء وان كان متهوراً : والثالث يصلي صلاة الخوف ما شيا فيحصل الحج والصلاة جميعاً ويكون هذا عذراً من اعداء صلاة شدة الخوف وقد حكي امام الحرمين وغيره هذه الوجة في باب صلاة الخوف عن القفال رحمه الله والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(١) ينسحب الجم وان كان مشقه لمعون فان المأخرة تكون به اداه بخلاف مسألة الوقوف اه اذعى

﴿واما التوهم في نظريه فان وجد منه وهو مضطجع او مكب او متكى انتقض وضوءه لما روى على كرم الله وجهه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «العينان وكاه السهفن نام لم يتوضأ» وان وجد منه وهو قاعد ومحل الحدث متمكن من الارض فانه قال في البيهقي ينتقض وضوءه وهو اختيار المزني لحديث علي ولان ما تنقض الوضوء في حال الاضطجاع تنقضه في حال القعود كالاحداث والمنصوص في الكتب انه لا ينتقض وضوءه لما روى أنس رضي الله عنه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظرون العشاء فينامون قعوداً ثم يصلون ولا يتوضأون وروي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن

الاصغر لانه خارج من السيلين والا كبر لانه منى والمذهب المشهور هو الاول فاشي بها أوجب أعظم الاثرين بخصوصه لا يوجب أهونها بعمومه كزني الحصن لما أوجب أعظم الحدين لانه زني الحصن لا يوجب أدانها لانه زني ولا يفتي ان المراد من قوله خروج الخارج من السيلين هو الخروج من أيهما كان ولا يشترط في الانتفاض الخروج من كليهما وكل ما ذكرناه فيمن هو واضح احوال في أمر المذكورة والانوثة أما المشكل فان خرج الخارج من فرجيه جميعاً فهو محدث لان أحدهما أسلى وان خرج من أحدهما فالحكم كما لو خرج من واضح الحال خارج من ثقبه انفتحت تحت البعدة

التي صلى الله عليه وسلم قال « من نام جالساً فلا وضوء عليه ومن وضع جنبه فعليه الوضوء » وبخلاف الاحداث فانها تنقض الوضوء لعينها والنوم ينتقض لانه يصحبه خروج الخارج وذلك لا يحس به اذا نام زائلاً عن مستوي الجلوس ويحس به اذا نام جالساً : وان نام راکباً أو ساجداً أو قائماً في الصلاة ففيه قولان قال في الجديد ينتقض لحديث علي رضي الله عنه ولانه نام زائلاً عن مستوي الجلوس فأشبهه المضطجع وقال في القديم لا ينتقض لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا نام العبد في صلاته باهى الله به ملائكته يقول عبدي روحه عندي وجسده ساجداً بين يدي » فلو انتقض وضوءه لما جعله ساجداً »

﴿ الشرح ﴾ في هذا الفصل جل من الاحاديث واللغات والالفاظ والاسماء والاحكام وبياتها مع فروعها بمسائل : احداها حديث علي رضي الله عنه حديث حسن رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما بأسانيد حسنة : وأما حديث أنس رضي الله عنه فصحيح رواه مسلم في صحيحه بمناهة قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون رواه أبو داود وغيره بلفظه في المذهب الا قوله قعوداً فانه لم يذكره لكن ذكر ما يدل عليه فقال حتي تخفقي رؤسهم واستناد رواية ابي داود استناد صحيح وكذلك رواه الشافعي رحمه الله في مسنده وغيره وفي رواية لابن داود والبيهقي وغيرهما كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية للبيهقي لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوقظون للصلاة حتي آتي لأسمع لأحدهم غطيظاً ثم يقومون فيصلون ولا يتوضأون : وأما حديث عمرو بن شعيب فضعيف جداً ورواه أبو داود وغيره من رواية ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الوضوء علي من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرح مفاصله » قال أبو داود هذا حديث منكر وأما حديث المياهة بالساجد فيروي من رواية أنس وهو حديث ضعيف جداً : (المسألة الثانية) في اللغات والالفاظ المكسب بضم الميم وكسر الكاف يقال كسب وهو فتح السبيل المعتاد وسيأتي حكمه »

﴿ وفي معناه ﴾ ثبته انفتحت تحت المعدة مع إنداد المسالك المعتاد فان كان فوق المعدة أو تحنها لكن مع انفتاح المسالك المعتاد فقولان فان قلنا ينتقض فلو كان الخارج نادراً فقولان وفي جواز الاقتصاريه على الحجر ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين المعتاد وغيره وكذا في انتقاض الطهر بمسه وفي وجوب الغسل بالإيلاج فيه وفي حل النظر اليه تردد ﴿

لو اندس السبيل المعتاد وانفتحت ثقبه تحت المعدة نظراً خرج منها النجاسة المعتادة وهي البول والعذرة انتقض الطهر لان الانسان لا بد له في مطرد العادة من منغذ يخرج منه الفضلات الي

فلان علي وجهه وكبته انا لوجه اذا سرعته لوجهه قال الله تعالى : (أفمن ينشئ مكبا على وجهه)
 قال أهل اللغة والتصريف هذا من النادرات أن يقال أفعلت انا وفعلت غيري وقوله أو متكنا
 هو بهمز آخره والوكاء بكسر الواو وبالمد وهو الحيط الذي يشد به رأس الوعاء والسهم بمنح السين المهملة
 وكسر الهاء المخففة وهي الدبر ومعناه البقطة وكاء الدبر أى حافظة ما فيه من الخروج أى مادام
 الانسان مستيقظا فإنه يحس بما يخرج منه فإذا نام زال ذلك الضبط وقوله يحس به هو بضم الياء وكسر الهاء
 هذه اللفظة الفصيحة المشهورة وبهالجاه القرآن قال الله تعالى (هل تحس منهم من أحد) وفي لغة قليلة
 بفتح الياء وضم الهاء : قوله مستوى الجالوس هو بفتح الواو أي عن استوائه وأصل المباحاة المفاخرة والروح
 تذكر وتؤنث لغتان ومذهب اصحابنا المتكلمين أنها اجسام لطيفة والله أعلم (الثالثة) في الاسماء أما
 علي رضى الله عنه فسبق بيانه في أول صفة الضوء وأنس تقدم في باب الآية وعمر بن شعيب عن أبيه
 عن جده تقدم بيانه في آخر الفصول السابقة في مقدمة الكتاب والبويطي في الباب الثاني من
 الكتاب (الرابعة) في الاحكام وحاصل المنقول في النوم خمسة اقوال للشافعي الصحيح منها من حيث
 المذهب ونصه في كتبه ونقل الاصحاب والدليل انه ان نام تمكنا تمكنا متعمده من الارض أو نحوها لم
 ينتقض وان لم يكن تمكنا انتقض علي اى هيئة كان في الصلاة وغيرها : واثناني انه ينتقض بكل
 حال وهذا نصه في البويطي : والثالث ان نام في الصلاة لم ينتقض علي اى هيئة كان وان نام
 في غيرها غير ممكن متعمده انتقض والا فلا وهذه الاقوال ذكرها المصنف : والرابع ان نام
 تمكنا او غير ممكن وهو علي هيئة من هيئات الصلاة سواء كان في الصلاة او في غيرها لم ينتقض
 والا انتقض : والخامس ان نام تمكنا او قائما لم ينتقض والا انتقض حكى هذين القولين : ابي
 وغيره وحكي اولها القفال في شرح التلخيص والصواب القول الاول من خمسة وما سواه ليس
 بشيء وقد ذكر المصنف دلائلها وسأبسطها في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى : وأول
 اصحابنا نصه في البويطي علي ان المراد انه نام غير ممكن وقول امامنا : من قل الائمة

تدفعها الطبيعة فاذا اسند ذلك قام ما انتفخ مقامه وان خرج غيرها كلابود والحصا والندم والرجح
 ففيه قولان أحدهما لا ينتقض به الضوء لان غير الفرج اما يقام مقامه لضرورة أن الانسان لا بد
 له من منفذ تفصل فيه الفضلات المعتادة التي تخرج لا محالة ولا ضرورة في خروج غير المعتاد
 وأظهرها أنه ينتقض لانه منفذ تنتقض الطهارة بالمعتاد اذا خرج منه فكذلك منه كما خرج الاثم إلى
 ولو انتفتحت الثقبه فوق المعدة وقد اسند السبيل المعتاد أو تحت المعدة والمعتاد منتفخ قبل تنفخ
 الطهارة بالخارج المعتاد منها في صورتين : وفي قولنا أحدها لا : أما في الصورة الاولى فلا بد من
 فوق المعدة أو من حيث يحاذيها لا يكون مما اسالته الطبيعة لان ما يند منه إلى الانسلاخ فهو اذا

غلط البويطي : وهذا الذي قاله الامام ليس بجيد والبويطي يرتفع عن التغايط بل الصواب تأويل النص وهو محتمل للتأويل وهذا نصه في البويطي : قال ومن نام مضطجعا أو راكعا أو ساجدا فليتوضأ وإن نام قائما فزالت قدماه عن موضع قيامه فعليه الوضوء : وإن نام جالسا فزالت مقعدته عن موضع جلوسه وهو قائم فعليه الوضوء : ومن نام جالسا أو قائما فأرأى رؤيا وجب عليه الوضوء ومن شك أنام جالسا أو قائما ولم يلم فليس عليه شيء حتى يستيقن النوم فإن ذكر أنه رأى رؤيا وشك أنام أم لا فعليه الوضوء لأن الرؤيا لا تكون إلا بنوم هذا نصه بحر وفه في البويطي ومنه نقلته : فقوله إن نام جالسا فزالت مقعدته فعليه الوضوء دليل على أن من لم يزل لا وضوء عليه فيأبى بآتي كلامه على التام غير ممكن (١) والله اعلم

(فرع) إذا نام في صلاته ممكنا مقعده من الأرض لم تبطل صلاته بلا خلاف إلا على رواية البويطي ولا تفريع عليها ولو نام في الصلاة غير ممكن أن قاما بالقديم الضيف فضلاته ووضوءه صحيحان وإن قاما بالمذهب بطلا لقال القاضي حسين والمتولي وغيرهما الوضوء مضطجعا لم يضر فنام في بطلان وضوءه القولان لأن علة منع انتقاض وضوء المصل على التقديم حرمة الصلاة وهي موجودة والله أعلم * (فرع) في مسائل تتعلق بالفصل والتفريع على المذهب وهو أن نوم الممكن لا ينقض وغيره ينقض : أحدها قال الشافعي في الام والتخصر والاصحاب رحمهم الله يستحب لنا ثم يمكننا أن يتوضأ لاحتمال خروج حدث وللخروج من خلاف العلماء : (الثانية) قال الشافعي في الام والاصحاب لا ينقض الوضوء بالنعاس وهو السنة وهذا لا خلاف فيه : ودليله من الاحاديث حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يصلي في الليل فقامت الي جنبه الابسر فجعلت في شقه الايمن فجعلت اذا أغشيت يأخذ بشحمة أذني فصلى إحدى عشرة ركعة » رواه مسلم : قال الشافعي والاصحاب الفرق بين النوم والنعاس أن النوم فيه غلبة على العقل وسقوط

بآتي أشبه : وأما في الثانية فلأن غير الفرج أعطي حكمه لضرورة أن الانسان لا يبدله من مسالك فيقام المفتوح عند انسداد المعتاد مقامه ولا انسداد : والثاني ينقض لأن الخارج الجاسة المعتادة ولا يضر في أن تتحول الثقة التي تنفصل فيها الفضلات الى مكان أعلى أو أسفل وهاتان صورتان هما المجوعتان في قوله فإن كان فوق المعدة أو تحتها ولكن مع افتتاح المسلك المعتاد المعنى فإن كان فوق المعتاد مع الانسداد أو تحتها ولكن مع الانفتاح فإن قلنا لا تنتقض الطهارة بخروج المعتاد في الصورتين فلا كلام وإن قلنا تنتقض فهل تنتقض بخروج النادر فيه القولان المذكوران في خروج النادر من ثقبته تحت المعدة مع انسداد السبيل المعتاد وإن اتفق المعنيان فلم يكن المعتاد منسدا ولا المفتوح تحت المعدة فلا انتقاض كآتي. والرعاف ونحوهما ومتى حكنا بالانتقاض فيتفرع عليه

(١) لكن التأويل لا ينافي فيما فهمه قوله وإن نام قائما فزالت قدماه من موضع قيامه فعليه الوضوء لانه يقتضي ان لا وضوء عليه اذا لم يزل قدماه لكن يمارضه قوله يبدون نام جالسا أو قائما فرأى رؤيا فعليه الوضوء لان هذا يقتضي ان عليه الوضوء وان لم يزل قدماه وطريق الجمع بينهما ان زوال القدم والرؤيا يقتضيان الاستغراق في النوم بخلاف ما اذا لم ير رؤيا ولم يزل قدماه ويحتسب لا يحقق النوم الناقص بل هو تام وسنة عليه يحمل ذلك المهروم وهذا متعين به والله اعلم اه انزعي

حاسة البصر وغيرها والنعماس لا يقلب على العقل وإنما تقتر فيه الحواس بغير سقوط قال القاضي حدين والمتولى حد النوم ما يزول به الاستشعار من القلب مع استرخاء المفاصل وقال امام الحرمين النعماس يفتش الرأس فتسكن به القوى الدماغية وهو مجمع الحواس ومنبت الاعصاب فإذا قوت قوتت الحركات الارادية وابتدأ من أنجرة تنقصه فتدقأ اعباء من قوى الدماغ فيبدو تنور في الحواس فهذا نعام وسنة فإذا تم انقار القوة الباصرة فهذا أول النوم ثم ترتب عليه تنور الاعضاء واسترخاؤها وذلك غرة النوم قال ولا ينقض الوضوء بالغفوة وإذا تحققت النوم لم يشترط غايته فان الشافعي رحمه الله نقض وضوء النائم قائما ولو تناهى نومهم لسقط : هذا كلام امام الحرمين قال أصحابنا ومن علامات النعماس أن يسمع كلام من عنده وان لم يفهم معناه قالوا والرؤيا من علامات النوم ونص عليه في الام وفي البيهقي كما سبق واتفقوا عليه فلو تيقن الرؤيا وشك في النوم انتقض اذا لم يكن ممكنا فان خطر بباله شيء فشك أن كان رؤيا أم حديث نفس لم ينقض لان الاصل بقاء الطهارة ولو شك أنام أم نص وقد وجد أحدهما لم ينقض قال الشافعي في الام والاحتياط أن يتوضأ : الثالثة لو تيقن النوم وشك هل كان ممكنا أم لا فلا وضوء عليه هكذا سرح به صاحب البيان (١) وآخرون وهو الصواب : وأما قول البغوي في مسائل الشك في الطهارة لو تيقن رؤيا ولا يذكر نوم فاعليه الوضوء ولا يحمل على النوم قاعدا لانه خلاف العادة فهو متأول أضعيف والله أعلم ه (الرابعة) : نام جالسا فزال الياء أو أحدها عن الارض فان زالت قبل الانتباه انتفض لانه مضي لحظة وهو نائم غير ممكن وان زالت بعد الانتباه أومعه أو لم يدر أيهما سبق لم ينقض لان الاصل الطهارة ولا فرق بين أن تقع يده على الارض أو لا تقع وحكي عن أبي حنيفة رحمه فروع (أحدها) هل يجوز الانقصار في الخارج منه على الاحجار وماقي معناها أم تتعين الازالة الماء حكي صاحب الكتاب فيه ثلاثة أوجه أظهرها أنه يتعين الماء لانه نادر والانقصار على الحجر خارج عن التماس فلا يكون في مضي اليليين وثانيا يجوز الانقصار عاياه لانه : لنذ الحق السابيين في كون الخارج منه نافضا للطهارة فكذلك في جواز الانقصار على الحجر وثالثها يفرق بين أن يكون الخارج النجاسة المعادة فيجوز بين أن تكون غيرها فلا انضمام ندرة الخارج الى ندرة الخرج وحكي امام الحرمين بدل الوجه أوالا وهو والامام الغزالي قدس الله روحهما مسبقان بهذا الاختلاف لان القاضي أبا القاسم بن كعب حكي في المسألة قواين وهما الاول والثاني وحكاهما أبو علي صاحب الامعاء وجبين وكذلك روى الصيدلاني الثاني هل تنقض البراءة به فيه وجهان أحدهما نعم لانه التحق بالفرج في انتفاض الطهارة بالخارج منه فكذلك في حكم الانتفاض بهه وأحدهما لا لانه لا يقع مسه في مثلها الشهرة ولانه ليس بفرج حقيقة فلا يتناول النصوص الواردة في مس

(١) لفظ البيان فان نام جالسا زال عن حاله فان زال الياء أو أحدهما قبل الانتباه بطلت طهارته وان اتبعه زواها لم تبطل وان تيقن النوم وشك هل نام فاعدا أو زالا عن مسوى الجلبوس لم ينقض وضوءه لان الاصل بقاء الطهارة وهذه غرة مسأله البغوي وورد الشافعي المسأله السابعة بطل هذا النقل عنه بثلاثة أسطر وهي منصوص عليها في الام ومتفق عليها ومن وص على كلام الام والبغوي تحقق اربا هي ميتها وقد مال منضابا ولو نكأه كن رؤيا أو حديث شرفا وضوءه ملأ وهو فقط لاسا في دفعه مسأله الدس المذكورة وموله لاشكال على النوم فاعدا كلام صحيح وفي كلام الام أساره الله وكما مل على اليوم فاعدا وهو لا يترك النوم

الله انه ان وقعت يده على الارض انتقض والا فلا ودليلنا ان الاعتبار يحمل الحدث فتعين
التفصيل الذي ذكره اصحابنا : (الخامسة) نام يمكننا مقعده من الارض مستندا الى حائط أو غيره
لا ينتقض وضوءه سواء كان بحيث لو وقع الحائط لسقط أم لا وهذا لا خلاف فيه بين اصحابنا
قال امام الحرمين وقتل المعتلقتن عن شيخي أنه كان يقول ان كان بحيث لو رفع الحائط لسقط
انتقض قال الامام وهذا غلط من المعلقين والذي ذكره انما هو مذهب أبي حنيفة : (السادسة) قليل
النوم وكثيره عندنا سواء : نص عليه الشافعي والاصحاب فنوم لحظي ونومين سواء في جميع التفصيل
والخلاف : (السابعة) قال اصحابنا لا فرق في نوم القاعد الممكن بين قعوده متربعا أو مقترنا أو متوركا
أو غيره من الحالات بحيث يكون مقعده لاصفا بالارض أو بغيرها متمكنا وسواء القاعد
على الارض وراكب السفينة والبعير وغيره من الدواب فلا ينتقض الوضوء بشئ من ذلك
نص عليه الشافعي رحمه الله في الاموات في الاصحاب عليه ولو نام محتبيا وهو أن يجلس على أليه
رافعا ركبته محتويا عليها يديه أو غيرها فيه ثلاثة أوجه حكاهما الماوردي والروياتي : أحدها
لا ينتقض كالتربع والثاني ينتقض كالمضطجع والثالث ان كان نحيفا لبدن بحيث لا تطبق ألياه علي
الارض انتقض والا فلا قاله ابو الفياض البصري والمختار الاول *

(الثامنة) اذا نام مستلقيا على فقهه والصق أليه بالارض فانه يعد خروج الحدث منه ونكس
اتفق الاصحاب علي انه ينتقض وضوءه لانه ليس كلباس الممكن فلو استغفر وتلجم بشئ فالصحيح
المشهور الانتقاض ايضا كونه قطع امام الحرمين في النهاية وقل في كتابه الاساليب في الخلاف في النظر
بمحال ويظهر عدم الانتقاض وقال صاحبه ابو الحسن ألكيا في كتابه في الخلافات فيه تردد للاصحاب
(التاسعة) في مذاهب العلماء في النوم قد سبق ان الصحيح في مذهبينا ان النائم الممكن مقعده من لارض او
نحوها لا ينتقض وضوءه وغيره ينتقض سواء كان في صلاة أو غيرها وسواء طال نومه أم لا وحكى عن
ابي موسى الاشعري وسعيد بن المسيب وابي مجلز وحيد الاعرج ان النوم لا ينتقض بمحال ولو
كان مضطجعا قال القاضي ابو الطيب واليه ذهب الشيعة * وقال اسحق بن راهويه وابو عبيد القاسم
ابن سلام والمزني ينتقض النوم بكل حال ورواه البيهقي باسناده عن الحسن البصري قال ابن
المنذر وبه اقول قال وروى معناه عن ابن عباس وانس وابي هريرة رضي الله عنهم : وقال مالك واحمد في
احدى الروايتين ينتقض كثير النوم كل حال دون قليله وحكاه ابن المنذر عن الزهري وريعه في الاوزاعي

الفرج وحينئذ وجب أن يحكم ببقاء الطهارة (الثالث) اذا أوج فيه هل يجب الفصل فيه وجان لا
يخفى توجيههما كما ذكرنا (الرابع) هل يحل النظر اليه في هذه الناحية وجان وموضع الوجهين ما اذا كان
فوق السرة أما اذا كان تحتهما لا يحل النظر اليه لاحتالة ولو كان بحيث يحاذي السرة جري الوجهان

ومسألة البيان
ليس تام فاعدا
أو شك في التحسين
وليست من مسألة
البني في شيء
يسم فيه كسالة
البيان وهو انه
ان كان الاصل
بهاء الطهارة
فالاصل عدم
التكليف مع تحقق
النوم والاصل
شغل الذمة بال صلاة
ايضا والله متمكننا
في بقاء شرطها
اه اذ هي

وقال أبو خنيفة وداود ان نام على هيئة من هيأت المصلى كالزاحم والساجد والقائم والقاعد لم ينتقض سواء كان في الصلاة أم لا وان نام مستلقياً أو مضطجاً انتقض ولنا قول ان نوم المصلى خاصة لا ينتقض كيف كان كما سبق وحكاه أصحابنا عن ابن المبارك وحكاه المارودي عن جماعة من التابعين * واحتج لابي موسى وموافقيه بقول الله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الى آخر الآية فذكر سبحانه نواقض الوضوء ولم يذكر النوم : وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه المتقدم « لا وضوء الا من صوت أو ريح » قالوا ولا نأجمعنا نحن وأنتم على أن النوم ليس حدثاً في عينه وأنتم أوجبتم الوضوء لاحتمال خروج الريح والاصل عدمه فلا يجب الوضوء بالشك * واحتج أصحابنا بحديث علي رضي الله عنه « العينان وكاء السهفن نام فليتوضأ » وهو حديث حسن كاسبق بيانه وبحديث ثعلفان « لكن من غائط أو بول أو نوم » وهو حديث حسن سبق بيانه وفي المسألة أحاديث كثيرة ولان النائم غير الممكن يخرج منه الريح غالباً فأقام الشرع هذا الظاهر مقام اليقين كما أقام شهادة الشاهدين التي تفيد الظن مقام اليقين في شغل الذمة : وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فمن وجهين احدهما أن جماعة من المفسرين قالوا وردت الآية في النوم أي اذا قمتم الى الصلاة من النوم فاغسلوا وجوهكم وكذا حكاه الشافعي في الام عن بعض أهل العلم بالقرآن قال ولا آذاه الا كما قال : والثاني ان الآية ذكر فيها بعض النواقض وبينت السنة الباقي ولهذا لم يذكر البول وهو حدث بالاجماع : وأما الجواب عن حديث أبي هريرة فهو أنه ورد في دفع الشك لا في بيان أعيان الاحداث وحصرها ولهذا لم يذكر فيه البول والغائط وزوال العقل وهي لاحداث بالاجماع ونظيره حديث عبد الله بن زيد الذي قدمناه في شرح أول الفصل « لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » وأما قولهم خروج الخارج مشكوك فيه فجوابه ما قدمناه أن السرعة جعل هذا الظاهر كاليقين كما جعل شهادة شاهدين كاليقين والله أعلم * واحتج من قال ينتقض

كما لو كان فوقها لان الصحيح أن السرة ليست من العورة والظاهر أنه لا يثبت شيء من الاحكام قبل إمام الحرمين والتردد في هذه الاحكام علي بعده لا يتعدى احكام الاحداث فلا يثبت في الايلاج فيه شيء من احكام الوطء سوى ما ذكرناه في وجوب العقل نعم كان شيعي يتردد في حل النظر وهو قريب هذا كلامه : ورأيت لابي عبد الله الحنطلي طرد التردد في احجاب المهر وسائر احكام الوطء والله أعلم : قال : (الثاني زوال العقل باغما أو جنون أو سكر أو نوم كل ذلك ينتقض الطهارة الا النوم فاعداً ممكناً مقدمه الارض)

زوال العقل يفرض بطريقين احدهما غير النوم كالجنون والاعماء والسكر فينتقض الوضوء بكل حال لان النوم يافض على ما سيأتي وانما كان كذلك لانه قد يخرج منه الخارج من غير شعوره

بكل حال بعموم حديثي علي وصنوان رضي الله عنهما وبالقياس علي الاغناء * واحتج أصحابنا
بحديث أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون »
وهو صحيح ذكرناه بطرقه في أول الفصل وعن أنس رضي الله عنه قال أقيمت صلاة العشاء فقال
رجل لي حاجة فقام النبي صلى الله عليه وسلم ينجيه حتى نام القوم أو بعض القوم ثم صلا وفي
رواية حتى نام أصحابه ثم جاء فصلي بهم رواهما مسلم في صحيحه وعن ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي ﷺ شغل ليلة عن العشاء فأخرها حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ثم خر علينا وعن ابن عباس
رضي الله عنهما « اعتمر رسول الله ﷺ بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ووردوا واستيقظوا » روى
البخاري في صحيحه هذين الحديثين بهذا اللفظ وظاهرهما أنهم صلاوا بذلك الوضوء وروى مالك والشافعي
بإسناد الصحيح أن ابن عمر رضي الله عنهما كان ينام وهو جالس ثم يصلي ولا يتوضأ وروى
البيهقي وغيره معناه عن ابن عباس وزيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي امامة رضي الله عنهم
فيه دلالة ظاهرة من الاحاديث الصحيحة والآثار * واحتج جماعة من أصحابنا بحديث عزو
ابن شعيب المذكور في الكتاب وبحديث حذيفة كنت أخفق برأسي فقلت يا رسول الله وجب
علي وضوء قال لا حتى تضع جنبك وهذان الحديثان ضعيفان يثبت عليهما وغيره ضعفهما وفيما
سبق ما يغني عنهما : وأما الجواب عن الحديث فهو أنه محمول على نوم غير الممكن وهذا يعين
المصير اليه لجمع بين الاحاديث الصحيحة : وأما قياسهم علي الاغناء فالفرق ظاهر لان المنفي
عليه ذاهب العقل لا يحس بشيء أصلا والناثم يحس ولهذا اذا أصبح به تبه * واحتج من قال ينقض
كثير النوم كيف كان دون قليله بحديث أنس أنهم كانوا ينامون فتخفق رؤوسهم وهذا
يكون في النوم القليل ولانه مع الاستئمال يغلب خروج الحرج بخلاف القليل واحتج أصحابنا
بالاحاديث السابقة وليس فيها فرق بين القليل والكثير : والجواب عن حديث أس ناقد بينا أنه
حجة لنا وليس فيه فرق بين قليله وكثيره ودعواهم أن خفق الرؤوس إنما يكون في القليل لا يقبل :
وأما المعنى الذي ذكره فلا نسلمه لان النوم اما أن يجعل حدثا في عينه كالاغناء وهم لا يقولون
به واما دليلا علي الخارج وحينئذ انما تظهر دلالاته اذا لم يكن الحل ممكنا وأما المتكهن فيبعد
خروجه منه ولا يحس به فلا ينقض بالوهم * واحتج من قال لا ينقض النوم على هيئة من هيئات

به ومعلوم أن الذهول عند هذه الاسباب أبلغ والسكر الذي ينقض الوضوء هو الذي لا يتيقن به
الشعور دون أوائل النشوة وحكي في التمتع وجها ضعيفا أن السكر لا ينقض الوضوء أصلا والثاني
النوم وانما تحصل حقيقته اذا استرخي البدن وزال الاستشعار وخفى عليه كلام من يتكلم عنده
وليس في معناه النعاس وحديث النفس وهو من نوافض الوضوء في الجملة لما روى انه صلى الله

الصلاة بما رواه ابو خالد الدالاني عن قتادة عن ابي العالية (١) عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله » وبحديث حذيفة الذي قدمناه انه نام جالسا قال يا رسول الله « أمن هذا وضوء » قال لا حتى تضع جنبك على الارض » واحتج أصحابنا بالاخبار الصحيحة السابقة كحديث علي وصفوان وغيرها من غير تعرض لهذا الفرق الذي زعموه ولا أصل له ولانه نام غير ممكن مقعده من الارض فاشبه المضطجع ولانا اتفقنا نحن وهم على أن النوم ليس حدثا في عينه وانما هو دليل للخارج فضطجعا نحن بضابط صحيح جاءت به السنة ومناسيته ظاهرة وضبطوه بما لأصل له ولامعنى يقتضيه فان الساجد والراكع كالمضطجع ولا فرق بينهما في خروج الخارج : وأما حديث الدالاني فجوابه أنه حديث ضيف باتفاق أهل الحديث وممن صرح بضعفه من المتقدمين احمد بن حنبل والبخارى وابو داود : قال ابو داود وبرايم الحربي هو حديث منكروا ونقل امام الحرمين في كتابه الاساليب اجماع اهل الحديث على ضعفه وهو كما قال والضعف عليه واجب أصحابنا عنه بأجوبة وتأويلات لاحاجة اليها مع الاتفاق على ضعفه فانه لا يلزم الجواب عما ليس بدليل : وأما حديث حذيفة فضعيف أيضا كما سبق بيانه قريبا » واحتج من قال لا ينتقض وضوء النائم في الصلاة كيف كان بحديث المباشرة المذكور في الكتاب ولان الحاجة تدعو اليه ولا يمكن المجتهد ونحو الاحتراز منه الا بسره فغنى عنه كما غنى عن أشياء كثيرة في الصلاة للحاجة » واحتج أصحابنا بما احتجوا به على القائلين لا ينتقض النوم على هيئة المصلي وأجابوا عن حديث المباشرة بما سبق من الاتفاق على ضعفه ولو صح لكان تسميته ساجدا باسم ما كان عليه فمدحه على مكابدة العبادة : وأما المعنى الذي ذكره فلا يقبل لان الاحداث لا تثبت الا توقيفا وكذا العفو عنها فحصل في هذه المسألة جل من الاحاديث جمعنا بينها ولم نرد منها صحيحا والله الحمد وهو أعلم بالصواب : (المباشرة) كان من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم انه لا ينتقض

(١) ابو العالية
هذا هو الرأه
اليمري واسمه
زيد وقيل كلثوم
ثقة بالاتفاق روى
له البخارى ومسلم
وأما قول صاحب
البحر من أصحابنا
في تضعيف هذا
الحديث ان ابا
العالية ضعيف
فلط بفتح الهاء
اذرى

عليه وآله وسلم قال « العينان وكأله فاذا نام العينان استطلق الوكاه في نام فليتوضأ » (١) (بروى

(١) حديث العينان وكأله : احمد وابو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث علي وهو من رواية بقية عن الوضين بن عطاء قال الجوزجاني واه وانكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن عقلمة وهو ثقة عن عبد الرحمن بن عائد وهو تابعي ثقة معروف عن علي لكن قال ابو زرعة لم يسمع منه وفي هذا النفي نظر لانه يروى عن عمر كما جزم به البخارى ورواه احمد والدارقطني من حديث معاوية ايضا وفي استاده بقية عن ابي بكر بن ابي مريم وهو ضعيف . قال ابن ابي حاتم سألت ابي عن هذين الحديثين فقال ليسا بقويين . وقال احمد حديث علي اثبت من حديث معاوية في هذا الباب . وحسن المنذرى وابن الصلاح والنووى حديث علي وقال الحاكم في علم الحديث لم يقل فيه ومن نام فليتوضأ غير ابراهيم بن موسى الرازي وهو ثقة كذا قال وقد

وضوءه بالنوم مضطجعا للاحداث الصحيحة : منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم « نام حتى سمع غطيته ثم صلى ولم يتوضأ » وقال صلى الله عليه وسلم « ان عني تنامان ولا ينام قلبي » فان قيل هذا يخالف للحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم « نام في الوادي عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس » ولو كان غير نائم القلب لما ترك صلاة الصبح فجوابه من وجهين أحدهما وهو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء أنه لا مخالفة بينهما فان القلب يقظان بحس بالمحدث وغيره ما يتعلق بالبدن وبشعره والقلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو ما يدرك بالقلب وإنما يدرك بالعين وهي نائمة والجواب الثاني (١) حكاه الشيخ ابو حامد في تعليقه في هذا الباب عن بعض أصحابنا قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم نومان : أحدهما ينام قلبه وعينه : والثاني عينه دون قلبه فكان نوم الوادي من النوع الاول والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

« وأما زوال العقل بغير النوم فهو أن يجن أو يغيب عليه أو يسكر أو يمرض فيزول عقله فينتقض وضوءه لانه اذا انتقض الوضوء بالنوم فلان ينتقض بهذه الاسباب أولى ولا فرق في ذلك بين القاعد وغيره ويخالف النوم فان النائم اذا اكمل تكلم واذا نبه تنبه فاذا خرج منه الخارج وهو جالس أحس به بخلاف المجنون والسكران قال الشافعي رحمه الله قد قيل أنه قل من جن الا وينزل فالمستحب أن يغسل احتياطاً »

(الشرح) أجمعت الامة على انتقاض الوضوء بالمجنون والاعماء وقد نقل الاجماع فيه ابن المنذر وآخرون واستدل له أصحابنا وغيرهم بحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « أغشى عليه ثم أفاق فاغتسل ليصلي ثم أغشى عليه ثم أفاق فاغتسل » رواه البخاري وسلم وافق أصحابنا على ان من زال عقله بمجنون أو اغماء أو مرض أو سكر بخمر أو نبيذ أو غيرهما أو شرب دواء للحاجة أو غيرها فزال عقله انتقض وضوءه ولا خلاف في شيء من هذا الا وجها للخرايين انه

أنه صلى الله عليه وسلم قال « من استجمع نوما فعليه الوضوء » (١) وتفصيله بأن يقال النوم اما أن يكون في غير الصلاة أو في الصلاة : ان كان في غير الصلاة فنظر ان نام قاعداً ممكننا مقعده من مقره فلا ينتقض وضوءه لانه يأمن استطلاق الوكاه اذا نام علي هذه الحالة وقد روى أن أصحاب

تابعه غيره : (تنبيه) السه المذكور في هذا الحديث يفتح السين المهملة وكسر الهاء الخفيفة الدبر : والوكاه بكسر الواو الخيط الذي تربط به الخريطة والمعنى الرقطة وكاه الدبر اى حافطة أمافيه من الخروج لانه مادام مستيقظا احس بما يخرج منه : قوله روى انه ^{صلى الله عليه وسلم} قال (١) من استجمع نوما فعليه الوضوء : البیهقي من حديث ابی هريرة بلفظ من استحق النوم وجب عليه الوضوء وقال بعده لا يصح رفعه : وروى موقوفاً واسناده صحيح ورواه في الخلافات من طريق آخر عن ابی هريرة واعله بالربيع بن بدر عن ابن عدی وكذا قال الدار قطنی في الملل ان وقفه اصح *

(١) هذا الجواب
الثاني ضيف
مخالفة لظاهر
حديث ولا ينام
قلبي فلا يقبل الا
بدليل الصحيح
الاول اه اذ روي

وكذا نقله عن الام جماعة من الاصحاب ونقله الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والماوردي وجماعة في المنعني عليه والذي في الام انما هو في المجنون كما نقلته واختلف الاصحاب في المسألة فحرم المصنف وجماعات من المحققين بان غسل المجنون اذا أفاق سنة ولا يجب الا أن يتبين خروج المني : وقال الشيخ ابو حامد وابن الصياغ وجماعات من الاصحاب ان كان الغالب من حال الذين يجنون الانزال وجب الغسل اذا أفاق وان لم يتحقق الانزال كما فوجب الوضوء بالنوم مضطجعا للظن الغالب فان لم يكن الانزال غالبا لم يجب الغسل بالشك : ونقل صاحب البحر هذا التفصيل عن الاصحاب ونقل صاحب الحاوي عن الاصحاب ان الاغواء ان كان لا ينفك عن الانزال وجب الغسل وان كان قد ينفك فلا : والصحيح طريقة المصنف ومن وافقه انه يستحب الغسل ولا يجب حتي يتبين خروج المني فان القواعد تقتضي أن لا تنتقض الطهارة الا يبين الحدث : خالفنا ذلك في النوم بالنصوص التي جاءت وبقي ما عداها علي مقتضاه قال اصحابنا ويستحب للمنعني عليه الغسل اذا أفاق اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن المنذر وابن الصياغ وغيرهما أجمع العلماء على أن الغسل لا يجب عليه وحكي الرافي وجها ضعيفا شاذا انه يجب الغسل من الجنون مطلقا ووجها أشد منه أنه يجب من الاغواء ايضا ذكره في باب الغسل والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما لمس النساء فانه ينقض الوضوء وهو أن يلمس الرجل بشرة المرأة والمرأة بشرة الرجل بلا حائل بينهما فينتقض وضوء اللامس منهما لقوله تعالى (أولستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا)

وروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا وضوء علي من نام قاعدا إنما الوضوء علي من نام مضطجعا » (١) فان من نام مضطجعا استرخت مفاصله ولا فرق بين أن يكون مستندا أو غير مستند بعد أن يكون المقعد متمكنا من الارض ولا بين أن يكون السند بحيث لو سئل لسقط وبين أن لا يكون كذلك

الا من خفف خفقة برأسه رواه البيهقي موقوفا ومرفوعا : قوله روى انه عليه السلام قال لا وضوء علي من نام قاعدا إنما الوضوء علي من نام مضطجعا (١) فان من نام مضطجعا استرخت مفاصله وفي لفظ لا وضوء علي من نام قائما او را كما أو ساجدا : ابوداود والترمذي والدارقطني باللفظ الاول ورواه عبد الله بن احمد في زيادته بلفظ ليس علي من نام ساجدا وضوء حتى يضطجع : ورواه البيهقي بلفظ لا يجب الوضوء علي من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه الحديث : قال الرافي تبعا لاهام الحرمين انفق أئمة الحديث علي ضعف الرواية الثانية : قلت مخرج الحديثين واحد ومداره علي يزيد ابني خالد الدالاني وعليه اختلف في الفاظه وضعف الحديث من اصله احمد والبخاري فيما نقله الترمذي في الملل المفرد وابوداود في السنن والترمذي وابراهيم الحربي في علله وغيرهم : وقال البيهقي في الخلافيات تفريده ابو خالد الدالاني وانكره عليه جميع أئمة الحديث وقال في السنن انكره عليه جميع الحفاظ وانكره وسماعه من قتادة : وقال الترمذي رواه سعيد ابن ابني عروبة عن قتادة عن ابن عباس : قوله ولم يذكر فيه ابدا العالية ولم يرفعه *

وفي الملموس قولان أحدهما ينتقض وضوءه لانه لمس بين الرجل والمرأة ينتقض طهر اللامس فنقض طهر الملموس كالجماع وقال في حرمة لا ينتقض لان عائشة رضي الله عنها قالت « افتقدت رسول الله ﷺ في الفراش فممت أطلبه فوقعت يدي على اخصص قدميه فلما فرغ من صلاته قال أتاك شيطانك » ولو انتقض طهره لقطع الصلاة ولانه لمس ينتقض الوضوء فنقض طهر اللامس دون الملموس كما لو لمس ذكر غيره وان لمس شعرها أو ظفرها لم ينتقض الوضوء لانه لا يلتذ به بلهه وانما يلتذ بالنظر اليه : وان لمس ذات رحم محرم ففيه قولان أحدهما ينتقض وضوءه للآية : والثاني لا ينتقض لانه ليس بمحل لشبهوته فاشبه لمس الرجل الرجل والمرأة والمرأة وان لمس صغيرة لا تشتهي أو عجوزاً لا تشتهي ففيه وجهان : أحدهما ينتقض اعموم الآية والثاني لا ينتقض لانه لا يقصد به لمس الشهوة فاشبه الشعر ﴿

﴿ الشرح ﴾ في هذا الفصل مسائل احداها : حديث عائشة صحيح رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة من طريقين بغير هذا اللفظ : أما الطريق الاول فقالت « افتقدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فظننت انه ذهب الى بعض نساءه فتحسست ثم رجعت فاذا هو راكم أو ساجد يقول سبحانك ويحمدك لا إله إلا أنت »

وأما الثانية فقالت « فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتصته فوقعت يدي على بطن قدمه وهو في المسجد وهما منصوبتان و يقول اللهم أعوذ بركاءك من سخطك » الى آخر الدعاء وفي رواية للبيهقي « اسنداصحيح » فالتصت يدي فوقعت يدي علي قدميه وهما منصوبتان وهو ساجد يقول اللهم أعوذ » الى آخره فحصل من مجموع هذه الروايات ان الرواية المذكورة في الكتاب صحيحة المعنى لكن قوله أنك شيطانك غير مذكور في الروايات المشهورة وذكرها البيهقي

وعن الشيخ أبي محمد أنه ان كان بحيث لو سئل سقط بطل الوضوء وان نام على غير هيئة القعود باصطفة المذكورة بطل الوضوء سواء كان مضطجعا أو مستلقيا أو قائما أو على هيئة الساجدين أو الزاكين وفي قول لا ينتقض الوضوء بالنوم على أى هيئة كانت من هيات المصابين عند الاختيار وان لم يكن في الصلاة به قال ابو حنيفة لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا وضوء على من نام قائما أو راكعا أو ساجدا ، (١) لكن أئمة الحديث ضمهوه فلي هذين القولين لا ينحصر الاستثناء في حالة القعود على خلاف ما ذكره صاحب

(١) حديث صحيح لا وضوء على من نام قائما أو راكعا أو ساجدا رواه ابن عدى في الكامل من حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده الا انه لمس فيه ساجدا وفيه مهدي بن هلال وهو متهم بوضع الحديث ومن رواية عمر بن هرون البجلي وهو متروك ومن رواية مغال بن سليمان وهو متهم ايضا : وروى البيهقي من حديث حذيفة قال كنت في مسجد المدينة جالسا

في السنن الكبير في باب ضم العتقين في السجود من ابواب صفة الصلاة باسناد صحيح في رجل مختلف في عدلته وقدرى له البخارى وقد كرم في آخر صحيحه هذه الافئلة وان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها أقد جاءك شيطانك والله أعلم : (المسألة الثانية) في اللغات والالفاظ والاحترازا ت قوله تعالى (أولستم النساء) قرئ في السبع اسمهم ولا سمهم والنساء من الجوع التي لا واحد لها من لفظها كالرهم والنفر والقوم وكذا النسوة بكسر النون وضما لغتان وقوله يلبس بضم الميم وكسرها لغتان وقوله لا حائل بينهما تأكيد وايضاح ولو حذفه لاستغنى عنه فان لبس البشارة انما يكون اذا لم يكن حائل وقوله لانه لم يلبس بين الرجل والمرأة فيه احتراز بما اذا ألبس في بهيمة فانه ينقض طهر اللابس دون الملبوس واحتراز أيضا من لبس الرجل ذكر غيره فانه ينقض اللابس دون الملبوس على المذهب وبه قطع المصنف والعراقيون وقوله ينقض طهر اللابس احتراز من لبس الصغيرة والشعر والظفر وقولها انتقدت وفي الرواية الثانية لمسلم تقدمت وهما لغتان فيصحتان قال أهل اللغة يقال تقدمت الشيء أفقده فقدأ وتقدانا وتقدانا بكسر التام وضما وكذا انتقدته افتقدته افتقادا وقولها اخص قديمه هو مفسر في رواية مسلم بطن قدمه قال أهل اللغة الاخص ما دخل من باطن القدم فلم يصب الارض : والشيطان كل جنى مارد وتونه أصل وقيل زائدة فعلى الاول هو من شطن اذا بعد وعلى الثاني من شاط اذا احترق وهلاك وقوله لانه لم ينقض الوضوء احتراز من لبس الشعر ولو قال لم ينقض الوضوء على اللابس لكان أحسن ليعم باحترازه الشعر والجماع ويكون فيه احتراز عما قاس عليه الاول وهكذا عادة المصنف فانه يذكر في قياس القول الثاني قيودا يخرج بها ما فاس عليه الاول ولم يعمل بها بهادته ولا يقال قد احتراز عن الجماع بقوله ينقض الوضوء لان الجماع نائض الوضوء وان كان يوجب الغسل وفيه وجه شاذ سنذكره في باب صفة الغسل ان شاء الله تعالى : وقوله كما لو لم يذكر غيره يعنى فانه ينقض اللابس دون الملبوس

الكتاب وعن الشافعي رضى الله عنه قول آخر أن تلك الحالة أيضا لا تستثنى بل النوم في عينه حدث لا إطلاق ما سبق من الاخبار وكما في سائر الاحداث لا فرق فيها بين حالي القعود وغيرها والى هذا القول صار المزني : وعن مالك أنه ان نام جالسا قليلا لم ينتقض وضوءه وان نام كثيرا انتقض هذا كله اذا كان في غير الصلاة أما اذا كان في الصلاة قولان القديم أنه لا ينتقض

اخفق فاحتضنتني رجل من خلفي فالتفت فاذا أنا بالنبي ﷺ فقلت هل وجب على الوضوء قال لا حتى تضع جنبك : قال البيهقي تفرد به بحر بن كنيز السقاء وهو متروك لا ينجح به : وروى البيهقي من طريق يزيد بن قسيط انه سمع أبا هريرة يقول لبس على المحتج النائم ولا على القائم النائم ولا على الساجد الدائم وضوءه حتى يضطجع فاذا اضطجع نوضا اسناده جيد وهو موقوف :

قولا واحدا وهذا على طريقة المصنف والعراقيين وفيه خلاف للخراسانيين سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى : المسألة الثالثة اذا التقت بشرتا رجل وامرأة أجنبية تشتمني انتقض وضوء اللباس منها سواء كان اللباس الرجل أو المرأة وسواء كان اللبس بشهوة أم لا تقبیه لذة أم لا وسواء قصد ذلك أم حصل سهوا أو اتفاقا وسواء استدام اللبس أم فارق بمجرد التقاء البشريتين وسواء لمس بعضو من أعضاء الطهارة أم بغيره وسواء كان الملموس أو الملموس به محييا أو اشلى زائدا أم أصليا فكل ذلك ينقض الوضوء عندنا وفي كله خلاف للسلات سنذكره في فرع مذهب العلماء ان شاء الله تعالى ولنا أوجه ضعيفة في بعض هذه الأمور منها وجه حكاه القاضي حسين وغيره أن المرأة لا تزال ملموسة ولا تكون لامسة وان كانت هي الفاعلة بل يكون فيها التمولان في الملموس ووجه حكاه الرافعي وغيره ان لمس العضو الاشلى أو الزائد لا ينقض ووجه حكاه الرافعي عن الحناطى أن ابن سريج كان يعتبر الشهوة في الانتقاض قال الحناطى وحكي هذا عن نص الشافعي ووجه حكاه الفوراني وامام الحرمين وآخرون أن اللبس انما ينقض اذا وقع قصدا وهذه الواجهة شاذة ضعيفة . الصحيح المعروف في المذهب ما سبق : (الرابعة) هل ينتقض وضوء الملموس فيه قولان مشهوران قد ذكر المصنف دليلهما وذكر الماوردي والقاضي حسين والماتولي وغيرهم ان القوانين مبنيان على القراءتين فمن قرأ لمستم لم ينقض الملموس لانه لم يلمس ومن قرأ لاسستم تقضه لانها مفاعلة وهذا البناء الذى ذكره ليس بواضح واختلاف في الاصح من القومين فصحيح الروافعي والشافعي في طائفة قليلة عدم الانتقاض وصحيح الاكثرون الانتقاض ممن صححه الشيخ ابو حامد والمحاملى في التجريد وصاحب الحاوى والمجرباني في التحرير والبعوى والرافعي في كتابيه وآخرون وقطع به أبو عبد الله الزبيرى في كتابه الكافي والمحاملى في المقنع والشيخ نصر المقدسى في الكافي وغيرهم من أصحاب المختصرات وهو المنصوص عليه في معظم كتب الشافعي قل الشيخ ابو حامد نقل حرملة انه لا ينتقض : ونص الشافعي في مختصر المزني والام والبويلبي والاهلا والقديم وسائر كتبه أنه ينتقض وكذا قال المحاملى وغيره قال الشافعي في حرملة لا ينتقض وقال في سائر كتبه ينتقض وبعضهم يقول عامة كتبه ينتقض كذا قاله البندنجى ونقل القاضي أبو الطيب وغيره ان الشافعي نص في حرملة على

وضوئه لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم « قال اذا نام العبد في صلاته باهى الله به ملائكته يقول انظروا الى عبدى روحه عندي وجسده ساجد بين يدي » والبايد أن حكاه كما لو كان خارج الصلاة لما سبق من الاخبار ولقياس على سائر الاحداث ولان اليوم انما أنزل لانه قد يخرج

قوله روى انه عليه السلام قال اذا نام العبد في صلاته باهى الله به ملائكته يقول انظر وا لعبدى روحه عندي وجسده ساجد بين يدي أنكزهما عمة منهم اماضي ابن العربي وجوده وقد رواه

قولين الانتقاض وعدمه وأجاب هؤلاء عن حديث عائشة بأنه يحتمل كون اللمس كان فوق حائل وعن القياس على الممسوس أن المعتبر في مس الذكر منه يبطن كفه ولم يحصل ذلك من الممسوس والمعتبر هنا التقاء بشرتي رجل وامرأة *

(فرع) لو التقت بشرة رجل وامرأة بمحركة منها دفعة واحدة فكل واحد منهما لأمس وليس فيها ملموس ذكره الدارمي وهو واضح: (الخامسة) (١) إذا لمس أحدهما شعر الآخر أو سنه أو ظفره أو لمس بشرته بسنه أو شعره أو ظفره فطريقان أحدهما لا ينتقض وهو المذهب والمنصوص في الام وبقطع الجمهور: والثاني فيه وجهان حكاهما الماوردي وجماعات من الخراسانيين أحدهما الانتقاض لان الشعر له حكم البدن في الحل بالنكاح والتحريم بالطلاق ووقوع الطلاق بايقاعه عليه وعقبتها باعتاقه ووجوب غسله بالجنابة والموث وغيرهما وغير ذلك من الاحكام واستدلوا من نص الشافعي بقوله في المختصر والملازمة أن يقضى بشيء منه الي جسدها والشعر شيء فينبغي ان ينتقض والصحيح انه لا ينتقض كما نص عليه في الام وقاله الجمهور لانه لا يقصد ذلك للشهوة غالبا وانما تحصل اللذة وتثور الشهوة عن التقاء البشريتين للاحاساس: واما منه في المختصر فمراده به ما صرح به في الام وغيره فعلي هذا قال الشافعي في الام والاصحاب يستحب ان يتوضأ من لمس الشعر والسن والظفر *

(فرع) يتيقن لسهاوشك هل لمس شعرها أم غيره وهل لمسها بظفره او بشعره أم بغيره لم ينتقض لان الاصل بقاء الطهارة ويستحب أن يتوضأ: (السادسة) اذا لمس ذات رحم محرما في انتقاضه قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما قال القاضي ابو العليوب والمحاملي في كتابيه وصاحبها الشامل والبحر وآخرون نص عليهما الشافعي في حرمة قال المحاملي في المجموع لم يذكر الشافعي هذه المسألة الا في حرمة وقال الشيخ ابو حامد في التعليق ظاهر قول الشافعي في جميع كتبه أنه لا ينتقض الا أن أصحابنا قالوا فيه قولان ولست أعلم أن ذلك منصوص: وقال صاحب الحاوي في المسألة قولان أصحابنا وبه قال في الجديد والقديم لا ينتقض فحصل من هذا أن المشهور عن الشافعي عدم الانتقاض واتفق أصحابنا في جميع الطرق على أنه الصحيح الا صاحب الابانة فصحيح الانتقاض (٢) وهو شاذ

منه الشيء من غير شعوره به وهذا المعنى لا يختلف بين أن يكون في الصلاة أو خارج الصلاة واذا عرفت ما ذكرنا عرفت أن قوله أو سكر ينبغي أن يكون معلما ولو اؤ وكامة الاستثناء من قوله الا النوم قاعدا بالقاف والزاى اشارة الي القول الذي حكينا أن عين النوم حدث واليه ذهب

البيهقي في الخلافات من حديث انس وفيه داود بن الزبرقان وهو ضعيف: وروى من وجه آخر عن ابان عن انس وابان متروك ورواه ابن شاهين في النسخ والمنسوخ من حديث المبارك

(١) لفظه في الام قال رضي الله عنه فان افقي يده الى شعرها ولم يمسها بشرا فلا رضوه عليه كان ذلك لشهوة أو لغير شدة كما يستحبها فلا يمسها ولا يجب عليه وضوء ولا معني للشهوة لانها في القلب انما المعني للقل والشر محال للبيطرة قال ولو احاطت فرضاً من لمس شعرها كان أحب الى انتهى لفظه رضي الله عنه اه اذرى (٢) نائب يوافقه قول الشيخ ابى محمد في السلسلة ات الجديد الانفس والقديم منه اه اذرى

ليس بشيء. وهذا القولان في محرم ذات رحم كالأم والبنات والاخت وبنت الأخ والاخت والعمة والحالة: وأما المحرمة برضاع أو مصاهرة كأم الزوج وبنتها وزوجة الأب والابن والمبدفها طريقتان للمذهب أنهما على القولين الصحيح عدم الانتقاض وبهذا قطع بغوي والرافعي وآخرون والثاني (١) حكاه الروائي القطع بالانتقاض قال وهذا ليس بشيء وحكي في البيان الطريقتين فيمن كانت حلالا له ثم حرمت بالمصاهرة كأم زوجته وبنتها والصحيح الأول: وأما المحرمة على التأنيد بأمان أو وطء شبهة أو بالجمع كاخت الزوجة وبنتها قبل الدخول والمحرمة لمعنى فيها كملر تدة والمجوسية والمعتمدة فينقض لمسها بلا خلاف *

(فرع) إذا قال لا ينقض لمس المحرم فلهيها بشوة لم ينقض مسح به القاضي حين والينوى: قال لأنها كالأرجل في حقه فيصير كما لو لمس رجل رجلا بشوة فإنه لا ينقض *

(فرع) قال أصحابنا لو لمس صغيرة أو عجوزا لا تشتهى من عمارته ولقدما الصغيرة أو العجوز الأجنبية تنقض فقها القولان *

(فرع) لمس امرأة وشك هل هي محرم أم أجنبية فعلى القولين في المحارم لأن الأول: الطهارة ذكره الدارمي: (السابعة) لمس صغيرة لا تشتهى أو عجوزا لا تشتهى من عمارته. وإن ذكر المصنف دليلها ومن أصحاب من حكاهما قولين والردواب وجان وهن قال قولان أراد أنهما مخرجان: قال القاضي أبو الطيب والروائي وجماعات ليس للشا من نص في عددها مالا، ولكن الأصحاب خرجوها على وجهين بناء على القولين في المحارم وانتقوا على أن المسح به في الصغيرة عدم الانتقاض وأما العجوز فالجمهور صححو الانتقاض: وقوله به بما عداها دليله البرقة ومحل قابل في الجملة وشذ الجرجاني فصحح عدم الانتقاض وقطع به المخالف في المتن والمسح بالأنف والخلاف في المخلاف في صغيرة لا تشتهى كما ذكرنا فاما التي بلغت حدا تشتهى بها الرجال فتنتقض بلا خلاف: والرجوع في ضبط هذا إلى العرف ورأيت في تهذيب الشيخ أبي حنيفة قال الصغيرة مثل الكبد لما سبع سنين فما دونها والصواب ما قدمته لأن هذا مختل بالانحلاف الدارمي: قال الدارمي ويجرى الخلاف في لمس المرأة شيخا هرما وصبيبا صغيرا لا تشتهيان: قال دما حب الحلو وشري

(١) موله والثاني
حكاه الروائي
صحب وهي طريقة
صاحب المذهب فيه
وإن النبيه وغلاني
من الرافعيين
أما انزعى

الزني فإنه لا استثناء على ذلك القول وقوله وكذا المرم قاعدا إليهم اذكرنا من تفسيره مالا، وكذلك ينبغي أن يكون قوله كل ذات ينقض الطهر دله بالأناف إشارة إلى العوا المنزل في اليوم ما ما أنه لا ينقض وقفا الزوم على هينات المصالح وكذلك في اليوم في الدلالة تأليه: أدا جاعا في هذه الأموال،

ابن فضالة وذكره الدارقطني في المال من حديث عباد بن رافع كاهن عن ابن عن أبي هريرة بله: إذا نام الرب، وهر ساجد للهول الله الدار إلى عبد، قال وشي عن الحسن إنما

الخلاف اذا لمس شيخ فقد الشهوة واللذة بدن شابة وقطع الدارمى بان الشيخ اذا لمس ينتقض كماله
لمس العين والخصى والمراحم فانه ينتقض بلا خلاف والله اعلم *

(فروع) الاول لمس امرأة او لمسته فوق ثوب رقيق بشهوة ولم تمس البشرة او تضاعفا
كذلك بشهوة لا ينتقض لعدم حقيقة الملازمة : الثاني لمس اسنانها او لثمتها او لمسها بالسانه انتقض ذكره
الدارمى وهو واضح ولو تصادم اسنانها دفعة فلامسان : الثالث لمس امرأة ميتة او لمست رجلا
ميتا ففي انتقاض اللامس طريقان حكاهما ابن الصباغ والبغوى والزوياني والشاشي وآخرون
احدهما أنه على الزوجين في العجوز وبهذا قطع المارودى والقاضى حسين وامام الحرمين والمتولى
وغيرهم لعدم الشهوة واللذة والطريق الثاني القطع بالانتقاض وهذا هو الصحيح المختار ومن
صححه البغوى وقطع به جماعة منهم الدارمى والحاملى والفوراني (١) ونقل الشيخ ابو حامد
الاتفاق عليه كما لو مس ذكر ميت (٢) زكيا لو اوج في ميتة فانه يلزمه الغسل بلا خلاف :
الرابع : لمس عضوا مقطوعا من امرأة كيد واذن وغيرها او لمست عضوا مقطوعا من
رجل فطريقان احدهما فيه وجهان احدهما ينتقض كسكه في حال الاتصال واصحها لالاها ليست
امرأة ولا شهوة ولا لذة وهذا الطريق مشهور عند الخراسانيين : والثاني وهو المنع لانتقاض
وبه قطع العراقيون والبغوى ونقله القاضى حسين في تعليقه عن نص الشافعى ونقل القاضى ان
الشافعى نص على الانتقاض في مس الذكر المقطوع وعلى عدمه في اليد المقطوعة فمن الاصحاب

(١) وابن كعب
في الواسع وجزم
في آثراب غسل
الجمعة بمكسه اه
اذرى
(٢) في مس ذكر
اليت وجه ايضا
مع انه اولي بالنفث
من مس الميتة
لان مس الذكر
لم ينعز فيه الى
المس على الصحيح
كأشياء يختلف
سألتنا هادرى

(قال الثالث لمس بشرة المرأة الكبيرة الاجنبية ناقض للطهارته (م ح) فان كانت محرما
أو صغيرة أو ميتة أو مس شعرها أو ظفرها أو عضوا مبنا منها ففي الكل خلاف وفي المذهب
قولان واللامس سهوا أو عمدا سواء (و م)

اللامس من نواض الوضوء خلا لا يبي حنيفة الا في المباشرة الفاحشة وهي أن يضع الفرج
على الفرج مع الانتشار والملاك وأحد قانها اعتبر الشهوة في كونه ناقضا هذه رواية عن أحمد
وعنه روايان آخران أحدهما مثل مذهبا والاخرى مثل مذهب أبي حنيفة : لنا قوله تعالى (أو
لمسهن النساء) عطف اللامس على المحبى من الغائط وربت عليهما الامر بالنيم عند فقدان الماء
فدل على كونه حدثا كالحبى من الغائط والمراد من اللامس الجنس باليد كذلك روى عن ابن عمر

عن النبي ﷺ قال والحسن لم يسمع من أبي هريرة اه وعلى هذه الرواية اقتصر ابن حزم
واعلها بالانقطاع ومرسل الحسن أخرجه أحمد في الزهد ولفظه اذا نام البعد وهو ساجد يبايع
الله به الملائكة يقول انظروا الى عبدى روحه عندى وهو ساجدلى : وروى ابن شاهين عن
أبي سعيد مناه واستاده ضعيف *

من نقل وخرج فجعل في المسألتين خلافاً ومنهم من قرر النصين وفرق بأنه مس ذكر أو لم يلبس امرأة والشرع ورد بمس الذكر وليس المرأة: (الخامس): لو لبس الخنثى المشكل بشرة خنثى مشكل أو لبس رجل أو امرأة بدن المشكل أو لبس المشكل بدنهما لم ينتقض للاحتمال فلو لبس المشكل بشرة رجل وامرأة انتقض هو لأنه لبس من يخالفه ولا ينتقض الرجل ولا المرأة للشك وكذا لو لبسها لم ينتقض واحد منهما للشك وفي انتقاض الخنثى القولان في الملبوس فلو اقتدت المرأة بهذا الرجل لم تصح صلاتها لأنها ان لم تكن محدثة فأما ما يحدث: (السادس) لو ازدحم رجلان نساء فوقعت يده على بشرة لا يعلم أي بشرة امرأة أم رجل لم ينتقض كما لو شك هل لبس محرماً أم أجنبية أو هل لبس شعراً أم بشرة كما سبق بيانه: (السابع) إذا لبس الرجل أورد حسن العذرة بشرة أم يغيرها لم ينتقض وضوء واحد منها صغيراً كان أو كبيراً هذا هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور: وحكي للماوردي والزياري والشاشي وغيرهم وجهاً عند أبي سعيد الاصطخري أنه ينتقض لانه في معنى المرأة والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في اللبس قد ذكرنا أن مذهبنا أن النقاء بشرتي الاجنبي والاجنبية ينتقض سواء كان بشهوة وبقصد أم لا ولا ينتقض مع وجود حائل وان كان رقيقاً وبهذا قال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن أسلم ومكحول والشعبي والنخعي وعطاء بن السائب والزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وربيعة وسعيد بن عبد العزيز وإحدى الروایتين عن الاوزاعي: المذهب الثاني لا ينتقض الوضوء باللبس مطلقاً وهو مروى عن ابن عباس وعطاء وطاوس ومسروق والحسن وسفيان الثوري وبه قال ابو حنيفة الكوفي قال اذا لبسها دون الفرج وانتشر فعلية الوضوء: المذهب الثالث ان لبس بشهوة انتقض والا فلا وهو مروى عن الحكم وحامد ومالك والليث واسحق ورواية عن الشعبي والنخعي وربيعة والثوري وعن أحمد ناث روايات كالمذاهب الثلاثة: المذهب الرابع ان لبس عداً انتقض والا فلا وهو مذهب داود وخالفه ابنه قال لا ينتقض بحال: (الخامس) ان لبس باعضاء الوضوء انتقض والا فلا حكاه صاحب الانبى عن الاوزاعي وحكي عنه انه لا ينتقض الا اللبس باليد (السادس) ان لبس بشهوة انتقض وان لبس

رضي الله عنهما وغيره ثم ينظر ان وجد اللبس من الرجل بالصفات المذكورة في الكتاب وهي أن يلبس بشرة المرأة الكبيرة الاجنبية فتنتقض طهارته: فان قيل السرط في الانتفاض ان لا يكون بينهما حائل ولم يتعرض له: فلنا في قوله لبس بشرة المرأة ما يبيد ذلك لانه اذا كان بينهما حائل فلا يقال لبس ولا مس ولهذا لو حلف أن لا يمس امرأة في با من وراء حائل قال لا ادب لاحت وان قد شئ من الصفات التي ذكرها نذر ان لبس غير البشرة كالأمر والنظر واللمس من هبة

فوق حائل رقيق حكى عن ربيعة ومالك في رواية عنها (السابع) ان لمس من تحل له لم ينتقض وان لمس من تحرم عليه انتقض حكاه ابن المنذر وصاحب الحاوى عن عطاء وهذا خلاف ما حكاه الجمهور عنه ولا يصح هذا عن احد ان شاء الله «واحتج لمن قال لا ينتقض مطلقا بحديث حبيب ابن ابي ثابت عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نساءه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ : وعن ابي روق عن ابراهيم التيمي عن عائشة «ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعد الوضوء ثم لا يعيد الوضوء» وبحديث عائشة المتقدم أن يدها وقعت على قدم النبي صلى الله عليه وسلم وهو ساجد وهو صحيح كما سبق وبالحديث المتقدم علي صحته أن النبي صلى الله عليه وسلم «صلى وهو حامل امامة بنت زينب رضي الله عنها فكان اذا سجد وضعها واذا قام رفعها» رواه البخاري ومسلم : وبحديث عائشة في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يصلى وهي معترضة بينه وبين القبلة فاذا أراد أن يسجد غمز رجلها فقبضتها» وفي رواية للسنائي باسناد صحيح «فاذا أراد ان يوتر منى برجله» واحتجوا بالتقياس على المحارم والشعر قالوا لو كان اللبس ناقضا لنقض لمس الرجل الرجل كما ان جماع الرجل الرجل كجماع المرأة «واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (أو لمستم النساء) واللمس يطلق على الحس باليد قال الله تعالى (فلمسوه بأيديهم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما عرض الله عنه «لعلك قبلت أو لمست» الحديث ونهي عن بيع الملامسة وفي الحديث الآخر «واليد زناها اللبس» وفي حديث عائشة قل يوم الاورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا فيقبل ويلمس : قال أهل اللغة اللبس يكون باليد وبغيرها وقد يكون بالجماع قال ابن دريد اللبس أصله باليد يعرف من الشيء وانشد الشافعي واصحابنا وأهل اللغة في هذا قول الشاعر :

ولمست كفى كفه طلب الغنى * ولم أدر أن الجود من كفه يعدى

قال اصحابنا ونحن نقول بمقتضي اللبس مطلقا فتى التقت البشرتان انتقض سواء كان بيد أو جماع . واستدل مالك ثم الشافعي واصحابهما بحديث مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابيه «قال قبلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة فن قبل امرأته او جسها بيده

وجهان أحدهما ينتقض وضوءه كسائر أجزاء البدن ولهذا يسوى بين الكل في الحل والحرمه واضافة الطلاق وأصحها لا ينتقض لان الالتذاذ بهذه الاشياء إنما يكون بالنظر دون المس أو معظم الالتذاذ فيها بالنظر : وان كان الملموس عضوا مبانا منها ففيه وجهان أحدهما أنه كالمتصل الا ترى ان مس الذكر المقطوع كس الذكر المتصل على الصحيح واصحها انه لا ينتقض لان اللبس حدث لظاهر الآية وفهم من جهة المعنى اعتبارا لوقوع مظنة الشهوة وان لم يعتبر نفس الشهوة ولمس المبان ليس في مظنة الشهوة ولا يقال لمن لمس امرأته بخلاف من لمس الذكر المبان فانه قد مس الذكر وان لمس

فعلية الوضوء » وهذا اسناد في نهاية من الصحة كما تراه : فان قيل ذكر النساء قرينة تصرف اللبس الى الجماع كما ان الوطء أصله الدوس بالرجل وإذا قيل وطئ المرأة لم يفهم منه إلا الجماع : فالجواب ان العادة لم تجر بدوس المرأة بالرجل فلهاذا صرفنا الوطء الى الجماع بخلاف اللبس فان استعماله في الجنس باليد للمرأة وغيرها مشهور : وذكر أصحابنا اقيسة كثيرة منها أنه لمس يوجب الفدية على المحرم فنقض كالجماع قال إمام الحرمين في الاساليب الوجه أن يقال ما ينتقض الوضوء لا يعال وفاقا قال وقد اتفق الأئمة على ان افتضاء الاحداث الوضوء ليس مما يملل وإذا كان كذلك فلا مجال للقياس وليس لمس الرجل الرجل في معنى لمسه المرأة فان لمسا يتعلق به وجوب النديّة ويحرم المصاهرة وغير ذلك فلا مطمع لهم في القياس على الرجل وقد سلم أكثرهم ان الرجل والمرأة اذا تجردا وتعاثقا وانتشر لهما وجب الوضوء فيقال لهم لم تقصم في الملاسة الفاحشة فان قالوا لا تياس لم يقبل وان قالوا لقربه من الحدث فلما التقرب من الحدث ليس حدثا بالاتفاق ولا يرد علينا التاميم فنه انما انتقض بالسنة لكونه لا يشعر بالخارج فلم يبق لهم ما يوجب الوضوء في الملاسة الفاحشة الا ظاهر القرآن العزيز وليس فيه فرق بين الملاسة الفاحشة وغيرها : وإما الجواب عن احتجاجهم بحديث حبيب بن ابي ثابت فن وجهين : أحسنهما وأشهرهما انه حديث ضعيف بافاق الحفاظ ممن ضمنه سفيان الثوري ويحيى بن سعيد القطان واحمد بن حنبل وأبو داود وأبو بكر النيسابوري وأبو الحسن الدارقطني وأبو بكر البيهقي وآخرون من المتقدمين والمتأخرين : قال احمد بن حنبل وأبو بكر النيسابوري وغيرها غلط حبيب من قبله الصائم الى القبلة في الوضوء : وقال ابو داود روى عن سفيان الثوري أنه قال ما حدثنا حبيب الا عن عروة المزني يعني لا عن عروة بن الزبير وعروة المزني مجهول وإنما صحح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو

صبرة والمراد اني لم تبلغ حد الشهوة ففيه وجبان أحدهما نعم لظاهر الآية وأصحها لالانه ليس في منة الشهوة فصار كل من الرجل والرجل ومنهم من يقول في المسألة قولان كما في المحرم واناس يحرم ما تنهون لان أحدهما ان حكمها حكم الاجنبيات في اللبس لعدم الآية وأصحها لالانه لا يستفي منة الشهوة بلا خاتمة اليه ولا فرق بين محرمية النسب والرضاع والمصاهرة في اطراد القواين وان اس مية ففيه وجبان ايضا ينظر في أحدهما الى عموم اللفظ وفي الثاني الى أن لمسها ليس في منة الشهوة والظاهر الاول كما يجب الغسل بالابلاج فيها ولم يذكر مسألة الميتة في الوسيط وإذا عرفت ما ذكرناه تبين لك أن الخلاف الذي ابيه في قوله في الكل خلاف قولان في مسأله المحرم ووجان في سائر المسائل وهذا ما ينبغي أن يعني به يحصل هذا الكتاب فانه كثيرا ما برسل ذكر الخلاف والتردد في مسائل بحيث بعضها على بعض وهو قول في بعضها ووجه في البعض فينبغي أن يضبط ثم كما ينتقض وضوء الرجل اذا

صائم : والجواب الثاني لو صح لجل على التلبه فوق حائل جمعاً بين الأدلة : والجواب عن حديث أبي روق بالوجهين السابقين وضعفوا الحديث بوجهين أحدهما ضعف أبي روق ضعفه يحيى بن معين وغيره : والثاني أن إبراهيم التيمي لم يسمع عائشة هكذا ذكره الحفاظ منهم أبو داود وآخرون وحكاه عنهم البيهقي فتبين أن الحديث ضعيف مرسل قال البيهقي وقد رويناه سائر ما روى في هذا الباب في الخلافات وبيننا ضعفها فالحديث الصحيح عن عائشة في قبلة الصائم فعمله الضعفاء من الرواة على ترك الوضوء منها : والجواب عن حديث حمل إمامة في الصلاة ورفعها ووضعها من أوجه أظهرها أنه لا يلزم من ذلك التفاء البشريتين : والثاني أنها صغيرة لا تنقض الوضوء : والثالث أنها محرم : والجواب عن حديث عائشة في وقوع يدها على بطن قدم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يحتمل كونه فوق حائل والجواب عن حديثها الآخر أنه لمس من وراء حائل وهذا هو الظاهر فيمن هو نائم في فراش وهذا الجوابان (١) إذا سلمنا انتقاض طهر الملموس والا فلا يحتاج إليهما : وأما قاسم علي الشعر والحارم ولمس الرجل الرجل : فجوابه ما سبق أن الشعر لا يلتذ بلمسه والمحرم والرجل ليسا مظنة شهوة وقد سبق عن إمام الحرمين إبطال القياس في هذا الباب واحتج لمن قال ينقض الملمس بشهوة دون غيره بحديث إمامة والظاهر أنه كان يحصل معه مباشرة لكن بغير شهوة ولانها مباشرة بلا شهوة فاشبهت مباشرة الشعر والمحارم والرجل ولانها ملامسة فاشتراط في ترتب الحكم عليهما الشهوة كباشرة المحرم بالمحجم واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (أو لمستم النساء) ولم يفرق : والجواب عن حديث إمامة بالأوجه الثلاثة السابقة وعن الشعر وما بعده لانه ليس مظنة شهوة ولنة وعن مباشرة المحرم بأنه منع من النرفة وذلك يختص بالشهوة بخلاف هذا واحتج داود بقول الله تعالى (أو لمستم) وهذا يقتضي قصداً : واحتج أصحابنا بالآية وليس فيها فرق ولان الأحداث لا فرق

لمس بهذه الشرائط ينتقض وضوء المرأة إذا لمست بهذه الشرائط وفي الملموس قولان أصحهما أنه ينتقض وضوءه أيضاً لاستوائهما في اللذة كما أن الفاعل والمفعول يستويان في حكم الجماع والثاني لا ينتقض لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت « أصابت يدي أخص قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلما فرغ من صلاته قال أتاك شيطانك » (٢) ولو لا انتقض طهر الملموس

(١) حديث بحه عائشة أصابت يدي أخص قدم رسول الله ﷺ فلما فرغ من الصلاة قال أتاك شيطانك هذا الحديث بهذا السياق لم أره ينظفه نعم أصله في مسلم من حديث الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة قال فقدت رسول الله ﷺ ليلة من القراش فالتصته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان يقول اللهم اني أعوذ برضاك من سخطك ورواه البيهقي كذلك وزاد وهما منصوبتان وهو ساجد واعل البيهقي هذه الرواية بان بعضهم رواه

فيها بين العمد والسهو كالبول والنوم والريح : وقولهم اللمس يقتضي التقصيد غلط لا يعرف عن أحد من أهل اللغة وغيرهم بل يطلق اللمس على القاصد والسهو كما يطلق اسم القاتل والمحدث والنائم والمتكلم على من وجد ذلك منه قصدا أو سهوا أو غلبة * واحتج لمن خص التقصيد باليد بالقياس على مس الذكر : واحتجاج الاصحاب بالآية والملازمة لا تختص وغير اليد في معناها في هذا وليس على اختصاص اليد دليل : وأما مس الذكر باليد فثبير للشهوة بخلاف غير اليد ولمس المرأة يثير الشهوة بأى عضو كان * واحتج لمن قال اللمس فوق حائل رقيق ينقض بانه مباشرة بشهوة فأشبه مباشرة البشرة : واحتج الاصحاب بأن المباشرة فوق حائل لا تسمى لمسا ولهذا لو حلف لا يلمسها فاللمس فوق حائل لم يحنث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله :

﴿ وأما مس الفرج فانه ان كان يطن الكف تقصض الوضوء لما روت بسرة بنت صفوان رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ » وروت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون » قالت بأبي وأمى هذا للرجال أفرأيت النساء فقال « اذا مست احداً من فرجها فالتوضأ » وان كان يظهر الكف لم ينتقض لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا أفننى أحدكم بيده الى ذكره ليس بينهما شيء فليتوضأ وضوءه للصلاة » والا قضاء لا يكون الا يطن الكف ولان ظهر الكف ليس بالآلة لمسه فهو كالو أوج الذكر في غير الفرج وان مس بما بين الاصابع ففيه وجهان المذهب انه لا ينتقض لانه ليس يباطن الكف : والثاني ينتقض لان خاتمة خلقه الباطن وان مس حلقة الدبر انتقض وضوءه وحكي ابن القاص قولاً أنه لا ينتقض وهو غير مشهور ووجه أنه لا يلزم منه والدليل على أنه ينتقض أنه أحد السبيلين فأشبهه القبل : وان انسند

لما أتم الصلاة ثم حكي قولان في أن الملموس من هو أحدهما أن الملموسة هي المرأة وان وجد فعمل اللمس منها والرجل لالمس وإثباتي وهو الاصح المشهور أن اللمس من وجد منه فعل اللمس رجلاً كان أو امرأة والملموس الآخر ويخرج مما ذكرناه قول أن المرأة لا ينتقض وضوءها وان لمست وإن نفي المصنف في الوسيط أن يكون في الانتقاض خلاف ثم لا فرق بين أن يتفق اللمس عمداً

عن الأعرج عن عائشة بدون ذكر أبي هريرة ورجح البرقاني الرواية الزائدة اعني رواية مسلم : وروى مسلم ايضاً في اواخر الكتاب عن عائشة قالت خرج النبي ﷺ من عندها ليلاً فغرت عليه فجاء فرأى ما اصنع فقال مالك يا عائشة اغرت فقلت ومالى لا يبار مثلى على مثلك فمال لقد جاءك شيطانك قالت يا رسول الله أومعني شيطان الحديث وذكره ابن أبي حاتم في المال من طريق بونس بن خباب عن عيسى بن عمر عن عائشة انها انتقدت رسول الله ﷺ فاذا هو في المسجد فوضعت يدها على اخص قدميه وهو يقول اللهم اعوذ برضاك من سخطك قال

المخرج المعتاد وانفتح دون الملعدة مخرج نفسه ففيه وجهان أحدهما لا ينتقض لانه ليس بفرج والثاني ينتقض لانه سبيل للحدث فأشبهه الفرج وان مس فرج غيره من صغير أو كبير أو حي أو ميت انتقض وضوءه لانه اذا انتقض بمس ذلك من نفسه ولم يهتك به حرمة فلان ينتقض بمس ذلك من غيره وقد هتك به حرمة أولى وان مس ذكراً مقطوعاً ففيه وجهان أحدهما لا ينتقض وضوءه كما لو مس يداً مقطوعة من امرأة والثاني ينتقض لانه قد وجد مس الذكر ويخالف اليد المقطوعة فانه لم يوجد لمس المرأة وان مس فرج بهيمة لم يجب الوضوء وحكي ابن عبد الحكم قولاً آخر أنه يجب الوضوء وليس بشيء لان البهيمة لا حرمة لها ولا تعبد عليها *

(الشرح) في هذه الجملة مسائل احداها حديث بسرة حديث حسن رواه مالك في الموطأ والشافعي في مسنده وفي الام وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم في سننهم بالاسانيد الصحيحة : قال الترمذي وغيره هو حديث حسن صحيح وقال الترمذي في كتاب العلل قال البخاري أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة وعليه إيراد سنذكره مع جوابه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى : وأما حديث عائشة فضيف وفي حديث بسرة كناية عنه فانه روى مس ذكره وروى «من مس فرجه» وأما حديث أبي هريرة فرواه الشافعي في مسنده وفي الام والبيهقي بأسانيد ورواه البيهقي من طرق كثيرة وفي اسناده ضعف لكنه يقوى بكثرة طرقه (المسألة الثانية) في ألفاظ الفصل * أصل الفرج الخلل بين شيتين قوله يسون بفتح الميم علي المشهور وحكي ضمها في لغة قليلة والماضي مسست بكسر السين علي المشهور وعلى اللامية الضعيفة بضمها قولها بأبي وأمي معناه أفديك بأبي وأمي من كل مكروه ويجوز أن يقول الانسان فذلك أبي وأمي

أوسهوا كآثر الاحداث ولا بين أن يكون بشهوة أو بغير شهوة وحكي وجه أن اللس انما ينتقض الوضوء اذا وقع قصداً وكان تخصيص اللس بالذكر في الكتاب انما كان لمكان هذا الوجه والا فسائر الاحداث ايضا عدها وسهوها سواء لكن أبا عبد الله الحنظلي روى في مس الذكر ناسيا وجيبن أيضا وحكي في اللس أن ابن سريج ذهب الى اعتبار الشهوة كما صار اليه مالك قال وحكي ذلك عن الشافعي رضي الله عنه أيضا ولس العجوز كغيرها ولس العضو الاشل والزائد كلس الصحيح والاصل في الصور الثلاث وجه آخر *

أبو حاتم لا أدري عيسى ادرك عائشة أم لا : وروى الطبراني في المعجم الصغير من حديث عمرة عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقلت انه قام الى جاريته مارية فقامت التمس الجدار فوجدته قائماً يصلي فادخلت يدي في شبره لا نظراً اغتسل أم لا فلما انصرف

سواء كان أبواه مسلمين أم لا هذا هو الصحيح المختار : ومن العلماء من منعه إذا كانا مسلمين وقد أوضحت ذلك بدلالة في كتاب الأذكار التي لا يستغنى طالب الآخرة عن مثله : قوله الافضاء . لا يكون الا يطن الكف معناه الافضاء باليد لا يكون الا يطن الكف والا فالافضاء يطلق على الجماع وغيره : قال الشافعي رحمه الله في الام والافضاء باليد انما هو يبطها كما يقال أففى يده ميايها وأففى يده الى الارض ساجداً والى ركبتيه راكعاً هذا لفظ الشافعي في الام ونحوه في البويطي ومختصر الزبيد وهذا الذي ذكره الشافعي مشهور كذلك في كتب اللغة قال ابن فارس في المجلد افصى يده الى الارض اذا مسها براحتيه في سجوده ونحوه في صحاح الجوهري وغيره : وقوله ولان ظهر الكف ليس بألة لمسه معناه أن التلذذ لا يكون الا بالباطن فالباطن هو آلة مسه : وقوله حلقة الدبر هي باسكان اللام هذه اللغة المشهورة وحكي الجوهري فتحها أيضاً في لغة رديئة وكذلك حلقة الحديد وحلقة العلم وغيرها كله باسكان اللام على المشهور وقوله فلأن ينتقض هو يفتح اللام وقد سبق بيانه في باب الآنية : قوله لان البهيمة لا حرمة لها ولا تعبد عليها هذه العبارة عبارة الشافعي رحمه الله وشرحها صاحب الحاوي وغيره فقالوا معناه لا حرمة لها في وجوب ستر فرجها وتحريم النظر اليه ولا تعبد عليها في أن الحار ج منه لا ينتقض طهراً : (المسألة الثالثة) في الاسماء : أما عائشة وابن القاص فسبق بيانها وأما بسرة فبضم الباء واسكان السين المهملة : وهي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى وورقة ابن نوفل عمها وهي جدة عبد الملك بن مروان أم أمية وهي ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال (الرابع من الذي كريبطن الكف ناقض (ح ز) للوضوء وكذا مس فرج المرأة وكذا مس حلقة الدبر (م) على الجديد وكذا مس فرج البهيمة على القديم وكذا فرج الميت (و) والصغير (م) وكذا محل الجب (و) وفي الذكر المبان وجبان وفي المس برءوس الاصابع وجبان وبنا بين الاصابع لا ينتقض على الصحيح

قال أخذك شيطانك بإعائشة الحديث : (قلت) وظاهر هذا السياق : نضى تماره مصين مع الاختلاف في الاستناد على روايه عن عمرة فانه من رواية فرج بن فضالة وهو ضعيف عن حيي ابن سعيد عن عمرة وقد رواه جعفر بن عرن ووهيب وزيد بن هارون وغير واحد عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن عائشة ومحمد لم يسمع من عائشة قاله أبو حاتم . (بنبيه) قال الشافعي روى معبد بن نباتة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وانه كان يقبل ولا يتوضأ وقال لا اعرف حال معبد فان كان ثمة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : (قلت) روى من عشرة أوجه عن عائشة اوردها البيهقي في الخلافات وضمها وسيأتي ذكر حديث النسائي في آخر الباب *

ورضى عنها : وأما ابن عبد الحكم هذا فهو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري كان من أجل أصحاب مالك وأفضت اليه الرياسة بمصر بعد اشب وأحسن الى الشافعي كثيرا فأعطاه من ماله ألف دينار وأخذ له من أصحابه ألف دينار ولد ستة وخسين ومائة وتوفي سنة أربع عشرة ومائتين رحمه الله : (للسئلة الرابعة) في الاحكام فاذا مس الرجل أو المرأة قبل نفسه أو غيره من صغير أو كبير حي أو ميت ذكر أو أنثى انتقض وضوء اللباس ودليله ما ذكره المصنف ويتصور كون مس الرجل قبل المرأة اذا كانت محرمة أو صغيرة وقتلنا بالمذهب أن لمسها لا ينتقض فينتقض بمس فرجها بلا خلاف (١) وحكي الماوردي والشاشي والرويانى وغيرهم وجها شاذا انه لا ينتقض بمس ذكر الميت وحكي الرافعي وجها آخر أنه لا ينتقض بمس ذكر الصغير (٢) وحكي غيره وجها شاذا انه لا ينتقض بمس فرج غيره الا بشهوة والصحيح المشهور الانتقاض بكل ذلك ثم انه لا ضبط لسن الصغير حتى لو مس ذكر ابن يوم انتقض صرح به الشيخان أبو حامد وأبو محمد وإمام الحرمين وغيرهم (٣)

(١) وفيه نظر
يل ينبغي ان
يكون على الوجهين
في مس فرج
الصغير اذ روى
(٢) وهذا الوجه
غالب لنسبه
الصريح في الام
اه اذ روى
(٣) وهو ظاهر
نفسه في الام فانه
قال أو مس ذلك
من صبي وجب
عليه الوضوء اه
اذ روى

(فرع) ولو مس ذكر أو أشل أو بيد سلا انتقض على المذهب وبه قطع الجمهور لانه مس ذكر أو وحكي الماوردي والرويانى والشاشي وجها شاذا أنه لا ينتقض لانه لا لذة : (الخامسة) إن مس بطن الكف وهو الراحة وبطن الاصابع انتقض وان مس بظهر الكف فلا ودليله مذكور في الكتاب وان مس بروس الاصابع أو بما بينها أو بحرفها أو بحرف الكف في الانتقاض وجها مشهور ان الصحيح عند الجمهور لا ينتقض وبه قطع البندنجي ثم الوجها في موضع الاستواء من رروس الاصابع أما المنحرف الذى يلى الكف فانه من الكف فينتقض وجها واحدا قال الرافعي

مس الذكر نافض للوضوء خلافا لابي حنيفة ومالك فان حكم المس عندهما على ما ذكرنا في المس : لنا حديث بسرة بنت صفوان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من مس ذكره فليتوضأ » (١)

(١) حديث بسرة بنت صفوان عن رسول الله ﷺ من مس ذكره فليتوضأ * مالك والشافعي عنه واحد والاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود من حديثها وصححه الترمذى ونقل عن البخارى انه اصح شيء في الباب وقال ابو داود قلت لاحمد حديث بسرة ليس بصحيح قال بل هو صحيح : وقال الدارقطنى صحيح ثابت وصححه ايضا يحيى بن معين فها حكاه ابن عبد البر وابو حامد بن الشرقى والبيهقى والحايمى وقال البيهقى هذا الحديث وان لم يخرج الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان فقد احتجا بجميع رواته واحتج البخارى بروان بن الحكم في عدة احاديث فهو على شرط البخارى بكل حال : وقال الاسماعيلي في

من قال لمس برءوس الاصابع ينقض قال باطن الكف ما بين الاظفار والزند في الطول ومن قال لا ينقض قال باطن الكف هو القدر المنطبق اذا وضعت إحدى الكفين علي الأخرى مع تحامل يسير والتقييد يتحامل يسير ليدخل المنحرف (١) وحكي الماوردي عن أبي الفياض البصري وجهانه أن مس بما بين الاصابع مستقبلاً للعانة يطن كفه انتفض وان استقبلها بظهر كفه لم ينتفض قال الماوردي وهذا لامع له : (السادسة) اذا مس دبر نفسه أو دبر آدمي غيره انتفض علي المذهب وهو نصه في الجديد وهو الصحيح عند الاصحاب وقطع به جماعات منهم : وحكي ابن القاص في كتابه المفتاح قولاً قديماً أنه لا ينتفض ولم يحكه هو في التلخيص وقد حكاه جهوراً أصحابنا المصنفين عن حكاية ابن القاص عن التقديم ولم ينكروه وقال صاحب الشامل قال أصحابنا لم نجد هذا القول في القديم فان ثبت فهو ضعيف قال أصحابنا والمراد بالدبر ملقئ المذنباً أماماً وذلك من باطن الالين فلا ينتفض بإخلاف (السابعة) اذا اقتتح خرج تحت المعدة أو فوقها وحكنا بان الخارج منه ينقض الوضوء علي التفصيل والخلاف السابقين فهل ينتقض الوضوء بمسه فيه وجهان أحدهما لا ينتقض وقد سبق بينهما في فروع مسائل المنثقب في أول الباب (الثامنة) اذا مس ذكر مقطوعاً في انتقاض وضوئه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما أحدهما عند الأكثرين الانتقاض ونقله القاضي حسين عن نص الشافعي ومحمه المتولي والبعثي والرافعي وآخرون وقطع به المرجاني في التحرير واختار الشيخ أبو محمدي كتابه الفروق وصاحب الشامل عدم الانتقاض لكونه لالة فيه ولا يقصد ولا يكفي اسم الذكر كما لو مس بظهر كفه وسواء قطع كل الذكر أو بهضه ففيه الوجهان صرح به البغوي وغيره قال الماوردي ولو مس من ذكر الصغير الاغلف ما يقطع في الختان انتقض بإخلاف لانه من الذكر ما لم يقطع قال فان مس ذلك بعد القطع لم ينتقض لانه بائن من الذكر لا يقع عليه اسم الذكر (التاسعة) اذا مس فرج بهيمة لم ينتقض وضوءه علي المذهب الصحيح

(١) قال في البحر
باطن الكف ما
بين الاظفار
والزند فان مسه
برءوس الاصابع
يطل وضوءه علي
الصحيح في المذهب
ومن اصحابنا
من قال فيه
وجهان وهو
ضيق قال والمس
يخلل الاصابع
لا ينتقض نص
عليه في الام وتبين
فيه وجهان ولا
معي له ولو مس
بحرف يده لم
ينتقض نص عليه
في البيهقي
اه اندمى

وانما ينتقض الوضوء اذا مس بالكف والمراد بالكف الراحة وبطون الاصابع وقال أحد تنقض بالطهارة سواء مس بظهر الكف أو ببطنها: لنا أن الأخبار الواردة في الباب جرى في بعضها الفتش صحيحه في اواخر تفسير سورة آل عمران انه يلزم البخاري اخراجه فقد اخرج نظيره وغاية ما يمل به هذا الحديث انه من رواية عروة عن مروان عن بسرة وان رواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة فان مروان حدث به عروة فاستراب عروة بذلك فأرسل مروان رجلاً من حرسه الى بسرة فماد اليها بانها ذكرت ذلك فرواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة والواسطة بينه وبينها اما مروان وهو مطمئن في عدالته او حرسه وهو مجهول وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الائمة بان عروة سمعه من بسرة وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت الي بسرة فسألها فصدقت واستدل علي ذلك برواية جماعة من الائمة له عن هشام ابن عروة عن

وهو المشهور في نصوص الشافعي : وحكي ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه ينقض : قال الشيخ أبو حامد الاسفرائيني في تعليقه ابن عبد الحكم هذا هو عبد الله بن عبد الحكم وحكي الفوراني وإمام الحرمين وصاحب العدة وغيرهم هذا القول عن حكاية يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي وحكاية الدارمي عن حكاية ابن عبد الحكم ويونس جميعاً فمن الأصحاب من أنكروا كون هذا قولاً للشافعي وقال مذهبه أنه لا ينقض بلا خلاف وإنما حكاة الشافعي عن عطاء قال الحاملي لم يثبت أصحابنا هذا قولاً للشافعي وقال البندنجي رد أصحابنا هذه الرواية وذهب الأكثرون إلى إثباته وجعلوا في المسألة قولين قال الدارمي ولا فرق في هذا بين البهايم والطير : ثم الجمهور أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة وظاهره طرد الخلاف في قبلها وديبرها وقال الرافعي القول بالنقض إنما هو بالقبل أما دبر البهيمة فلا ينقض قطعاً لأن دبر الآدمي لا يلحق على القديم بقبله فدبر البهيمة أولى : وهذا الذي قاله غريب وكأنه بناء على أن القول الضعيف في النقض قول قديم كما ذكره الغزالي وليس هو بقديم ولم يملكه الأصحاب عن القديم وإنما حكوه عن رواية ابن عبد الحكم ويونس وهما ممن صحب الشافعي بمصر دون العراق (١) فإذا قلنا بالذهب وهوان من فرج البهيمة لا ينقض فأدخل يده في نرجها في الانتقاض وجان مشهوران وحكاها إمام الحرمين عن الأصحاب أصحابها بالاتفاق لا ينقض صححه الفوراني والإمام والغزالي في البسيط والروائي وغيرهم هذا حكم مذهبنا في البهيمة : وحكي أصحابنا عن عطاء من فرج البهيمة المأكولة ينقض وغيرها لا ينقض وعن الليث ينقض الجميع لإطلاق الفرج والصواب عدم النقض مطلقاً لأن الأصل عدم النقض حتى تثبت السنة به ولم تثبت وإطلاق الفرج في بعض الروايات محمول على المعتاد المعروف وهو فرج الآدمي والله أعلم *

(١) هذا القول لا يمنع أن يكون قديماً فإن البويطي والزني والربيع رويوا عن القديم أفولاً كثيرة وهم مصريون أم أفرعي

المس وفي بعضها لفظ الانضاء ومعلوم أن المراد منها واحد والانضاء في اللغة المس بطن الكف ولو مس بطن أصبع زائدة نظر أن كانت على استواء الأصابع فهي كالاصلية على أصح الوجهين وإن لم تكن على استواء الأصابع فلا في أصح الوجهين ولو كانت له كفان فإن كانتا عاملتين أو غير أيه عن مروان عن بسرة قال عروة ثم لقيت بسرة فصدقته وبمعنى هذا أجاب الدارقطني وابن حبان وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم من سياق طريقه بما اجتمع لى في الأطراف التي جمعتهما لكتبهم وبسط الدارقطني في عاله الكلام عليه في نحو من كراسين : وأما الطعن في مروان فقد قال ابن حزم لا نعلم لمروان شيئاً يجرح به قبل خروجه على ابن الزبير وعروة لم يلقه إلا قبل خروجه على أخيه : (تنبيه) نقل بعض المخالفين عن يحيى بن معين أنه قال ثلاثاً أحاديث لا تصح حديث مس الذكر ولا نكاح الأبوي وكل مسكر حرام ولا يعرف هذا عن ابن معين وقد قال ابن الجوزي إن هذا لا يثبت عن ابن معين وقد كان من مذهبه انتقاض الوضوء بمسه : وقد روى الميموني عن يحيى بن معين أنه قال إنما يطمئن في حديث بسرة من لا

(فروع) الاول لمس ينقض سواء كان عدداً أو سهواً نص عليه الشافعي والاعجاب بهم
الله تعالى وحكي الخناطى والرافعي وجهاً أنه لا ينتقض بمس النامي وهذا شاذ ضعيف : الثاني اذا
مس ذكرًا أثل أو يد شلاء انتقض على المذهب وفيه وجه سبق بيانه ولو مس يطن أصبع زائدة
أو كف زائدة انتقض أيضاً على المذهب ونقله أيضاً الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وقطع به
الجمهور وفيه وجه مشهور وهو ضعيف: ثم الجمهور أطلقوا الانتقاض بالكف الزائدة وقال البغوي
ان كانت الكفان عاملتين انتقض بكل واحدة وان كان العامل احداها انتقض بها دون الاخرى
وأطلق الجمهور أيضاً الانتقاض بالأصبع الزائدة قال المتولي بالبغوي وغيرها هذا اذا كانت الزائدة
نايبة على وفق سائر الاصابع فان كانت على ظهر الكف لم ينقض المس يطنها قال الرافعي ان
كانت الاصبع الزائدة على سنن الاصابع الاصلية نقضت في أصبح الوجهين والا فلا في أصبح
الوجهين : (الثالث) قال أصحابنا لا ينقض مس الاثنين وشعر العانة من الرجل والمرأة ولا موضع
الشعر ولا ما بين القبل والدبر ولا ما بين الأيمن والأيسر ولا ما ينقض نفس الذكر وحلقة الدبر وملتي شغري
المرأة فان مس ما وراء الشفر (١) لم ينقض بلا خلاف صرح به امام الحرمين والبغوي وآخرون
ولوجب ذكره قال أصحابنا ان بقي منه شيء شاخص وان قل انتقض بمسه بلا خلاف وان لم يبق
منه شيء أصلاً فهو كحلقة الدبر فينتقض على الصحيح وان نبت موضع الجب جلدة فمسها فهو كسه
من غير جلدة قاله امام الحرمين وغيره وهو واضح : هذا تفصيل مذهبتنا وحكي أصحابنا عن عروة
ابن الزبير أن مس الاثنين والألية والعانة ينقض وقال جمهور العلماء لا ينقض ذلك كذهبتنا واحتج
لعروة بما روى من : مس ذكره أو أنثيه أو رفقيه فليتوضأ وهذا حديث باطل موضوع انما هو من
كلام عروة كذا قاله أهل الحديث والاصل ان لا تنقض الا بدليل والرفع بضم الراء واسكن الفاء
وبالفين المعجمة وهو أصل الفخذين ويقال لكل موضع يجتمع فيه الوسخ رفع : (الرابع) انفق
أصحابنا ونصروا الشافعي أن المس بغير يطن الكف من الاعضاء لا ينقض الا صاحب الشامل (٢)
فقال لو مس بذكره دبر غيره ينبغي أن ينتقض لانه مسه بألة مسه وحكي صاحب البحر هذا عن
بعض أصحابنا بالعراق وأظنه أراد صاحب الشامل ثم قال وهذا ليس صحيح لان الاعتماد على الخبر
ولم يرد بهذا خبر وصرح الدارمي ثم امام الحرمين بانه لا ينقض قلاقيا باب غسل الجنابة اذا أجنب
من غير حدث بأن أوجب ذكره في بهيمة أو رجل أجزاء الغسل بلا خلاف فهذا تصريح بأن ادخال

(١) قلت في فتاوى
الفتاوى انما الوسخ
الشعر الناتج من
الموضع الذي
يكون مدخل
الذكر أو ثقبه
البول أو مست
موضع خناها
انتقض وضوءها
لذلك كله اه
اذعى
(٢) الذي قاله
في الشامل ونقله
عنه صاحب الشافعي
في المسألة ان
الذي يقصمه
المذهب ان لا ينقض
طهره والذي
يقصيه السليل
ان ينقض وكذا
قله عنه في
الدخائي وزاد
فقال وذكر الشيخ
ابوبكر ان الشيخ
ابو اسحاق ذكر
في تعليق الخلاف
ما يوافق مقضي
المذهب وهو انه
لا ينقض ووثق
في البحر عن
الشامل كما وقع
هنا وكذا في
الصان وكأهم
ايرادوا احتماله
اه اذعى

عاملتين فبأيتهما مس انتقض الوضوء وان كانت احداها عاملة دون الاخرى انتقض بالمس بالامام
بذهب اليه وفي سؤالات هضر بن محمد له قلت ليحيى أى شيء صح في مس الذكر قال حديث
مالك عن عبد الله ابن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرّة قانه يقول فيه سمعت ولولا هذا
لقلت لا يصح فيه شيء فهذا يدل بتقدير ثبوت الحكاية المتقدمة عنه على انه رجع عن ذلك

الذكر في دبر الرجل لا ينتقض الوضوء فوضعه عليه أولى فالصواب أنه لا ينتقض بمسه به ولا بادخاله لان الباب مبني على اتباع الاسم ولهذا لو قبل امرأة وعانقها فوق حائل رقيق وأطال وانتشر ذكره لا ينتقض ولو وقع بعض رجله على رجلها بلا قصد انتقض في الحال لوجود اللبس مع أن الأول أغش بل لانسية بينهما ووافق صاحب الثامل على أنه لو مس بذكره ذكر غيره لم ينتقض والله أعلم * (الخامس) لو كان له ذكر مسدود فسه انتقض وضوءه على الصحيح المشهور وفيه وجه حكاه الصيمري وصاحب البحر والبيان : (السادس) إذا كان له ذكران عاملان انتقض بمس كل واحد منهما بلا خلاف صرح به الاصحاب وإن كان العامل أحدهما فوجهان الصحيح الذي قطع به الجمهور أنه ينتقض بالعامل ولا ينتقض بالآخر من قطع به الدارمي والماوردي والغرياني والبعري وصاحب العدة وآخرون ونقله الروياني عن أصحابنا الخراسانيين وقال المتولي المذهب أنه ينتقض أيضا بغير العامل لانه ذكر وشذ الشاشي عن الاصحاب فقال في كتابه ينبغي أن لا ينتقض بأحد العاملين كالخنثى وهذا غلط يخالف للنقل والدليل: قال الماوردي ولو أوج أحدهما لم يلزمه الغسل ولو خرج من أحدهما شيء وجب الوضوء قال ولو كان يبول من أحدهما وحده فحكم الذكر جار عليه والآخر زائد لا يتعلق به حكم في نقض الطهارة قال الدارمي ولو خلق للمرأة فرجان قبلت منها وحاضت انتقض بكل واحد وإن بالت وحاضت من أحدهما فالحكم متعلق به : (السابع) الممسوس ذكره لا ينتقض وضوءه على المذهب الصحيح وبه قطع العراقيون وكثير من الخراسانيين أو أكثرهم وقال كثيرون من الخراسانيين فيه قولان كالمسوس والفرق على المذهب أن الشرع ورد هناك بالملازمة وهي تقتضي المشاركة إلا ما خرج بدليل وهنا ورد بلفظ المس والممسوس لم يمس : (فرع) في مذاهب العلماء قد ذكرنا أن مذهبنا انتقاض الوضوء بمس فرج الآدمي بباطن الكف ولا ينتقض بغيره وبه قال عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وعروة بن الزبير وسليمان ابن يسار ومجاهد وأبو العالية والزهري ومالك والاوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور والمزني * وعن الاوزاعي انه ينتقض المس بالكف والساعد وهو رواية عن أحمد وعنه رواية أخرى أنه ينتقض

دون الأخرى ذكره القاضي الروياني وصاحب التهذيب وحكي بعضهم خلافا في اليد الزائدة مطلقا واليد الشلاء كالصحيحة في أصح الوجهين وكذا الذكر الأشل كالصحيح وحكم فرج المرأة في وثابت صحته بهذه الطريق خاصة : (تنبيه) آخر طعن الطحاوي في رواية هشام بن عروة عن أبيه لهذا الحديث بأن هشاما لم يسمعه من أبيه إنما أخذه عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وكذا قال النسائي أن هشاما لم يسمع هذا من أبيه وقال الطبراني في الكبير ثنا علي بن عبد العزيز حدثنا حجاج ثنا همام عن هشام عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن عروة وهذه الرواية لا تدل

بظهر الكف وبطنها وأخرى أن الوضوء مستحب وأخرى يشترط المس بشهوة وهو رواية عن مالك وقالت طائفة لا ينقض مطلقاً وبه قال علي بن أبي طالب وابن مسعود وحذيفة وعمار وحكاه ابن المنذر أيضاً عن ابن عباس وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وربيعة وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وابن القاسم وسحنون قال ابن المنذر وبه أقول وقال بعض أهل العلم ينقض مسه ذكر نفسه دون غيره * واحتج لهؤلاء بحديث طلق بن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مس الذكر في الصلاة فقال «هل هو إلا بضعة منك» وعن ابن أبي ليلى قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فاقبل الحسن يتبرغ عليه فرفع عن قيصه وقبل زبيته ولأنه مس عضو منه فلم ينقض كسائر الأعضاء * واحتج أصحابنا بحديث بسرة وهو صحيح كما قدمنا بيانه وبحديث أم حبيبة قالت سمعت رسول الله عليه وسلم يقول «من مس فرجه فليتوضأ» قال البيهقي قال الترمذي سألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه قال ورأيت يبعده محفوظاً عن زيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من مس ذكره فليتوضأ» قال القاضي أبو الملب قال أصحابنا روى الوضوء من مس الذكر بضعة عشر نفساً من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: فان قيل قال يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لا تصح أحدها الوضوء من مس الذكر: فالجواب أن الأكثرين على خلافه فقد صححه الجماهير من الأئمة الحفاظ واحتج به الأوزاعي ومالك والشافعي واحد وهم أعلام أهل الحديث والفقه ولو كان باطلا لم يحتجوا به: فان قالوا حديث بسرة رواه شرطي لمروان عن بسرة وهو مجهول: فالجواب أن هذا وقع في بعض الروايات وثبت من غير رواية الشرطي: روى البيهقي عن إمام الأئمة محمد بن اسحق بن خزيمة قال أوجب الشافعي الوضوء من مس الذكر لحديث بسرة ويقول الشافعي أقول لأن عروة سمع حديث بسرة: فان قالوا الوضوء هنا غسل اليد قلنا هذا غلط فان الوضوء إذا أطلق في الشرع حمل على غسل الأعضاء المعروفة هذا حقيقته شرعاً ولا يعدل عن الحقيقة إلا بدليل: واحتج أصحابنا بأبسطه من أن لا حاجة إليها مع صحة الحديث: وأما الجواب عن احتجاجهم بحديث طلق بن علي فنأوجه أحدها أنه ضعيف باتفاق الحفاظ وقد بين البيهقي وجوه من وجوه تضعيفه: الثاني أنه منسوخ فإن وفادة

على أن هشاماً لم يسمعه من أبيه بل فيها أنه أدخل بينه وبينه واسطة والدليل على أنه سمعه من أبيه أيضاً ما رواه الطبراني أيضاً حدثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي ثنا يحيى بن سعيد قال قال سمية لم يسمع هشام حديث أبيه في مس الذكر قال يحيى فسألت هشاماً فقال أخبرني أبي ورواه الحاكم من طريق عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام حدثني أبي وكذا عوف في مسند أحمد ثنا يحيى بن سعيد عن هشام حدثني أبي ورواه الجمهور من أصحاب هشام عنه عن أبيه بلا

طلق بن علي على النبي صلى الله عليه وسلم كانت في السنة الاولى من الهجرة رسول الله ﷺ بيني مسجد
وراوى حديثنا ابو هريرة وغيره وانما قدم ابو هريرة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة وهذا
الجواب مشهور ذكره الخطابي والبيهقي وأما بنافي كتب المذهب: الثالث أنه محمول على المس فوق حائل لانه
قال سألتهم عن المس الذكر في الصلاة والظاهر أن الانسان لا يمس الذكر في الصلاة بلا حائل: والرابع ان خبرنا
أكثر رواة قد قدم: الخامس أن فيه احتياط العبادة قد قدم: وأما حديث ابن ابي ليلى فجوابه من أوجه أحدها
أنه ضعيف بين البيهقي وغيره ضعفه: الثاني يحتمل أنه كان فوق حائل: الثالث انه ليس فيه انه مس زيبته
بطن كفه ولا ينقض غير بطن الكف: الرابع انه ليس فيه انه صلي بعد مس زيبته بطن كفه ولم
يتوضأ وعلى الجملة استدلالهم بهذا الحديث من العجائب وأما قياسهم على سائر الاعضاء فجوابه
من وجهين أحدهما انه قياس يناهذ النص فلا يصح: الثاني أن الذكر توار الشبهة بمسه غالباً
بخلاف غيره والله أعلم *

(فرع) مس الدبر ناقض عندنا علي الصحيح وهو رواية عن احمد وقال مالك وأبو حنيفة
وداود واحمد في رواية لا ينقض ولا ينقض مس فرج البهيمة عندنا وبه قال العلماء كافة الاعطاء
والليث وإذا مست المرأة فرجها انتقض وضوءها عندنا وعند احمد وقال أبو حنيفة ومالك لا ينقض *
قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان مس الحنفى المشكل فرجه أو ذكره أو مس ذلك منه غيره لم ينتقض الوضوء حتى
يتحقق أنه مس الفرج الاصلى أو الذكر الاصلى ومتى جوز أن يكون الذى مسه غير الاصلى
لم ينتقض الوضوء ولذا لو تيقنا أنه انتقض طهر أحدهما ولم نعرفه بعينه لم نوجب الوضوء على واحد
منها لان الطهارة متيقنة ولا يزال ذلك بالشك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذى ذكره المصنف رحمه الله في بعضه تساهل فأنا أذكر المذهب على
ما قاله الاصحاب واقتضته الادلة ثم أبين وجه التساهل ان شاء الله تعالى قال أصحابنا اذا مس

واسطة فهذا إما ان يكون هشام سمعه من ابى بكر عن ابيه ثم سمعه من ابيه فكان يحدث به
تارة هكذا وتارة هكذا او يكون سمعه من ابيه وثبته فيه ابو بكر فكان تارة يذكر ابا بكر
وتارة لا يذكره وليست هذه الملة بقادحة عند المحققين: وفي الباب عن جابر وابى هريرة وعبد
الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن ابى وقاص وام حبيبة وعائشة وام سلمة وابن عباس
وابن عمرو وعلى بن طلق والتمان بن بشير وانس وابى بن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة وأروى
بنت ائیس: اما حديث جابر فذكره الترمذى واخرجه ابن ماجه والاثرم وقال ابن عبد البر
استاده صالح: وقال الضياء لا اعلم بإسناده بأساً: وقال الشافعي سمعت جماعة من الحفاظ غير

الحقني للمشكل ذكر رجل أو فرج امرأة انتقض طهر الحنثي ولا ينتقض المسوس لاحتمال أنه مثله إلا إذا قلنا بالوجه الضعيف أن المسوس فرجه ينتقض فينتقض هنا لأنه ملموس أو ممسوس وأما إذا من الحنثي للمشكل فرج نفسه أو ذكر نفسه فلا ينتقض بالاتفاق لاحتمال أنه عضو زائد لكن يندب الوضوء لاحتمال فإن مسهما معاً أو من أحدهما ثم من الآخر انتقض بالاتفاق وإن من أحدهما ثم من مرة ثانية وشك هل المسوس ثانياً هو الأول أو الآخر لم ينتقض لاحتمال أنه الأول وإن من أحدهما ثم صلى الظهر ثم توضأ ثم من الآخر ثم صلى العصر فوجبان مشهوران (١) أحدهما تلزمه إعادة الصلاتين لأن أحدهما يغير وضوء فهو كمن نسي صلاة من صلاتين؛ والثاني لا يلزمه إعادة واحدة من الصلاتين لأن كل واحدة مفردة بحكمها وقد صلاهما مستصحباً أصلاً صحيحاً فلا تلزمه إعادتهما كمن صلى صلاتين بالاجتهاد إلى جهتين ويخالف من نسي صلاة من صلاتين لأن ختمه اشغلت بكل واحدة من الصلاتين والأصل أنه لم يفعلها فبقي وهما فعلها قطعاً معتمداً أصلاً صحيحاً وصحح الروياني الوجه الأول وهو شاذ منفرد بتصحيه وصحح جمهور الأصحاب الوجه الثاني وهو أنه لا إعادة صححه الفوراني والرافعي وآخرون وقطع به القفال في شرح التلخيص والقاضي حسين في تعليقه والشيخ أبو محمد في الفروق والمتولي والبيهقي وغيرهم : ولو من أحدهما صلى الظهر ثم من الآخر صلى العصر ولم يتوضأ بينها لزمه إعادة العصر بلا خلاف لأنه صلاهما محدثاً قطعاً ولا يلزمه إعادة الظهر بلا خلاف لأنها مضت على الصحة ولم يعارضها شي (٢) ولو من ذكره صلى أياماً يس فيها الذكر ثم بان أنه رجل فهل يلزمه قضاء تلك الصلوات فيه طريقان حكاهما المتولي والشاشي أحدهما وبه قطع القاضي حسين أنه على وجهين بناء على القوانين فيمن صلى إلى جهة أوجهاً ثم يتقن الخطأ والثاني وهو الصحيح عند المتولي والشاشي وقطع به البيهقي وهو المختار تلزمه إعادة بلا خلاف كمن ظن الطهارة وصلى فإن محدثاً بخلاف القبلة فإن أمرها به في التخفيف فيباح تركها في نافلة السفر مع القدرة ولا يجوز ترك

(١) قال في البحر وهذا عندي خطأ يلزمه إعادتهما وجهاً واحداً كمن يتقن أنه نسي سجدة في إحدى الصلاتين يلزمه إعادتهما إحداهما (٢) قال في الخاتمة والصلواتان مما يماثلتان لأن ليس الفرج ثالث تحقيقاً كس ما تقتضي به الطهارة ويتكسنا في عين السبب الناقض فيحصل أن يكون هو الثاني فتبطل الصلاة الثانية ويحصل أن يكون هو الأول فتبطل الصلاتان مما والصلوات هو فيها بالاحتياط فيجب إعادتهما كما لو صلى صلاتين بوضوءين من حديثين ثم تحقق أنه نسي عضواً من أعضاء الطهارة في إحدى طهارتيه والجامع بينهما تحقق السبب الفلسفي وحصول الشك في تعيين السبب دون حصول ما تقتضي به الطهارة قال هذا الذي يقتضيه النظر ولم أر لأصحاب فيها نصاً انتهى لفظه إحداهما

بن نافع يرسلونه : وأما حديث أبي هريرة فذكره الترمذی : وأخرجه الدارقطني وغيره وسيأتي : وأما حديث عبد الله بن عمرو فذكره الترمذی ورواه أحمد والبيهقي من طريق بقية حدثي محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته «أيما رجل مس فرجه فليتوضأ وإما امرأة مس فرجها فلتوضأ» قال الترمذی في الملل عن البخاري هو عندي صحيح : وأما حديث زيد بن خالد الجهني فذكره الترمذی : وأخرجه أحمد والبراء بن طريق عروة عنه : قال البخاري إنما رواه الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن بكرة : وقال ابن المديني خطأ فيه ابن اسحاق انتهى : وأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق ابن جريج حدثني

الطهارة مع القدرة ولأن اشتباه القبلة والخطأ فيها يكثر بخلاف الحدث ومتى أبجنا للخنثى الصلاة بعد مس أو لمس أو إيلاج بناء على الأصل ثم بان خلافه ففي وجوب الاعادة ادريقان وكذا ينبغي أن يكون الحكم في الرجل والمرأة إذا لمسه أو مساه أو أوج فيرجل أو أوج هو في امرأة ولم توجب طهارة وصلى فيان الخنثى بصفة توجب الطهر ففي الاعادة الخلاف هذا حكم مس الخنثى نفسه أو رجلا أو امرأة أما إذا مس رجل فرج الخنثى فلا ينتقض واحد منها لاحتمال أنه عضو زائد وكذا إذا مست المرأة ذكر الخنثى فلا وضوء للاحتمال ولو مس الرجل ذكر الخنثى انتقض وضوء الرجل لأن الخنثى إن كان رجلا فقد مس ذكره وإن كان امرأة فقد لمسها بلس عضوها الزائد ولا ينتقض الخنثى لاحتمال أنه رجل والمسوس لا ينتقض هكذا قاله الأصحاب ومرادهم التفريع على المذهب وهو أن المسوس لا ينتقض وإن العضو الزائد ينقض لمسه ولو مست المرأة فرج الخنثى فهو كمس الرجل ذكر الخنثى فتنتقض المرأة لأنه إن كان رجلا فقد لمسها وإن كان أنثى فقد مست فرجها فهي لامسة أو ماسة ولا ينتقض الخنثى بما سبق وإن مس الرجل أو المرأة فرجي الخنثى انتقض الماس وضابطه أن من مس من الخنثى ماله مثله انتقض والا فلا : فينتقض الرجل بمسه ذكر الخنثى لا فرجه والمرأة عكسه وأما إذا مس الخنثى خنثى فينظر أن مس فرجيها انتقض الماس وكذلك مس فرج مشكل وذكر مشكل آخر انتقض لأنه مس أو لمس وإن مس أحد فرجي المشكل لم ينتقض كالواضح لاحتمال الزيادة ولو لمس إحدى الخنثيين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول فقد انتقض طهر أحدهما يقيين لأنهما إن كانا رجلا إن انتقض ماس الذكر أو اثنيين انتقض ماس الفرج أو رجل وامرأة انتقضا جميعا فانتقضا أحدهما متيقن لكنه غير متعين والأصل في حق كل واحد الطهارة فلا تبطل بالاحتمال فلكل واحد أن يصلى بتلك الطهارة : هذا كله إذا لم يكن بين الخنثى وبين من مسه محرمة أو غيرها مما يمنع نقض الوضوء باللمس فإن كان لم يخف حكمه بتقدير أحواله وحيث لا ينتقض في هذه الصور

الزهرى عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن بسرة وزيد بن خالد : وأخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بكر البرسائي عن ابن جريج وهذا اسناد صحيح : وأما حديث سعد بن أبي وقاص فذكره الحاكم وأخرجه : وأما حديث أم حبيبة فصحيحه أبو زرعة والحاكم وأعله البخاري بأن مكحولاً لم يسمع من عتبة بن أبي سفيان وكذا قال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي أنه لم يسمع منه وخالفهم دحيم وهو اعرف بحديث الشاميين فأثبت سماع مكحول من عتبة : وقال الخلال في اللال صحيح أحمد حديث أم حبيبة : أخرجه ابن ماجه من حديث العلاء بن الحرث عن مكحول وقال ابن السكن لا اعلم به علة : وأما حديث عائشة

يستحب الوضوء لاحتمال الانتقاض هذا مختصر كلام الأصحاب في المسألة وفروعها وأما قول المصنف أو مس ذلك منه غيره لم ينتقض حتى يتحقق أنه مس الفرج الاصل أو الذكر الاصل فهذا مما ينكر عليه لان غيره ان كان مس منه ماله مثله انتقض كما قدمناه لانه ماس أو لاس ويجب عن المصنف بأن مراده لا ينتقض بسبب المس فان الكلام فيه : وأما اداس منه ماله مثله فينتقض بسبب اللس أو المس لا بالمس على التعمين ولم يرد أنه لا ينتقض بكل سبب ولكن كلامه موم وقوله ومتى جوز ان يكون الذى مسه غير الاصل لم ينتقض هذا مكرر وزيادة لاحاجة اليها لانه قد علم من قوله لم ينتقض حتى يتحقق أنه مس الاصل إلا أن فيه ضربان الايضاح والتأكيد فلهذا ذكره وقوله وكذا لوثيقنا أنه انتقض طورا احدهما ولم نعرفه بعينه لم نوجب الوضوء على واحد منهما مثاله مس احد الخنثيين ذكر صاحبه والاخر فرج الأول وقد بيناه والله اعلم *

(فرع) هذا أول وضع جرى فيه شيء من أحكام الخنثى في الكتاب وليان أحكامه وصفات وضوحه وإشكاله مواطن : منها هذا الباب وباب المحجرو كتاب الفرائض وكتاب النكاح والأصحاب فيه عادات مختلفة فبعضهم ذكره هنا كامام الحرهين والفرجى وآخرين وبعضهم في البحر وذکر المصنف منه هناك شيئا وأكثروهم ذكروه في الفرائض ومنهم المصنف في المذهب وبعضهم في النكاح ومنهم المصنف في التنبيه والبغوى وبعضهم أفردوه بالتصنيف كقاضى ابى الفتح وغيره وقد ذكر البغوى فيه فصلين حسنين قبيل كتاب المصداق وقد قدمت في الخلية أني أقدم ما أمكن تقديمه في أول مواطنه فاذا ذكر ان شاء الله تعالى معظم أحكامه مختصرة جداً وأسوأ وضعها ان شاء الله تعالى في مواطنها ايضا مفصلة والكلام فيه يحصره فصلان احدهما في طريق معرفة ذكره واتوئته وبلوغه والثاني في أحكامه في حال الاشكال *

اما الفصل الاول ففي معرفة حاله قال اصحابنا الاصل في الخنثى ما روى الشيخان عن ابى صالح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مولود له المرجال وما لدا بورن حيث يبول وهذا حديث ضعيف بالاتفاق وقد بنى البيهقي وغيره ضعفه والكاظمى وابرسالغ مذان ضعيفان وايس هو ابا صالح ذكر ان السان الراوى في الصحيحين عن أبى هريرة وروى عن علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب مثله واعلم أن الخنثى ضربان أحدهما وهو الشاذ أن يكون له

فذكره الترمذى واعله ابو حامد وسيأتى من طريق الدارقطنى : واما حديث أم سلمة فذكره الحاكم : واما حديث ابن عباس فرواه البيهقي من جهة ابن عدى في الكاهل وفي إسناده 2. حدث ابن حمزة وهو منكر الحديث : واما حديث ابن عمر فرواه الدارقطنى والبيهقي من طريقه فوافق القروى عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا العمري ضعيف وله طريق أخرى :

فرج المرأة وذكر الرجل: والضرب الثاني ان لا يكون له واحد منها بل له ثقبه يخرج منها الخارج ولا تشبه فرج واحد منها وهذا الضرب الثاني ذكره صاحب الحاوى والبغوى والرائعى وجماعات فى كتاب الفرائض قال البغوى وحكم هذا الثاني انه مشكل يوقف أمره حتى يبلغ فيختار لنفسه ما يميل اليه طبعه من ذكورة وأنوثة فان أمني على النساء ومال اليهن طبعه فهو رجل وان كان عكسه فامرأة ولا دلالة فى بول هذا: وأما الضرب الاول فهو الذى فيه التفرغ فذهبنا انه إما رجل وإما امرأة وليس قسماً ثالثاً والطريق الى معرفة ذكوره وأنوثته من أوجه منها البول فان بال بآلة الرجال فقط فهو رجل وان بال بآلة المرأة فقط فهو امرأة وهذا لا خلاف فيه فان كان يبول بهما جميعاً نظر ان اتفاقاً فى الخروج والاقطاع والقدر فلا دلالة فيه وان اختلفا فى ذلك ففيه وجهان أحدهما لا دلالة فى البول فهو مشكل ان لم تكن علامة اخرى: والثاني وهو الاصح ان كانا ينقطعان معا ويتقدم أحدهما فى الابتداء فهو المتقدم وان استويا فى التقدم وتأخر اقطاع أحدهما فهو للتأخر وان تقدم أحدهما وتأخر الآخر فهو للسابق على أصح الوجهين وقيل لا دلالة وان استويا فى الابتداء والاقطاع وكان أحدهما أكثر وزناً فوجهان أحدهما يحكم بأكثرهما وهونص الشافعى فى الجامع الكبير للمزني وهو مذهب أبى يوسف ومحمد والثاني وهو الاصح لا دلالة فيه وصححه البغوى والرائعى وغيرهما وقطع به صاحب الحاوى فى كتاب الفرائض وإمام الحرمين هنا وهو مذهب أبى حنيفة والأوزاعى ولو زرق كبشة الرجل او رشش كعادة المرأة فوجهان أصحهما لا دلالة فيه: والثاني يدل فعلى هذا ان زرق بهما فهو رجل وان رشش بهما فامرأة وان زرق بأحدهما ورشش بالآخر فلا دلالة ولو لم يبل من الفرجين وبال من ثقب آخر فلا دلالة فى بوله: ومنها المنى والحيض فان أمني بفرج الرجل فهو رجل وان أمني بفرج المرأة أو حاض به فهو امرأة وشرطه فى الصور الثلاث أن يكون فى زمن امكان خروج المنى والحيض وأن يتكرر خروجه لئلا كدالظن به ولا يتوهم كونه اتفاقاً ولو أمني بالفرجين فوجهان أحدهما لا دلالة وأصحها أنه ان أمني منها بصفة منى الرجال فرجل وان أمني بصفة منى النساء فامرأة لان الظاهر أن المنى بصفة منى الرجال ينفصل من رجل وبصفة منى النساء ينفصل من امرأة ولو أمني من فرج النساء بصفة منى الرجال او من فرج الرجال بصفة منى النساء او أمني من فرج الرجال بصفة منيهم ومن فرج النساء بصفة منيهم

خرجها الحاكم وفيها عبد العزيز بن ابان وهو ضعيف وطريقة اخرى: اخرجها ابن عدى وفيها ايوب بن عتبة وفيه مقال: واما حديث على بن طلق: فاخرجه الطبرانى وصححه: واما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده: وكذا حديث انس وإبى بن كعب ومعاوية بن حيدة وقببصة: واما حديث اروى بنت انس فذكره الترمذى ورواه البيهقى من طريق هشام

فلا دلالة ولو تعارض بول وحيض فبال من فرج الرجل وحاض من فرج المرأة فوجهان أصحهما
لا دلالة للتعارض : والثاني يقدم البول لانه دائم متكرر : قال امام الحرمين كان شينى يعيل الى
البول : قال والوجه عندى القطع بالتعارض ولوتعارض المتى والحيض فثلاثة أوجه ذكرها البغوى
وغيره أحدها وهو قول أبي اسحق انه امرأة لان الحيض مختص بالنساء والمتى مشترك : والثاني
وهو قول أبي بكر الفارسي أنه رجل لان المتى حقيقة وليس دم الحيض حقيقة : والثالث لا دلالة
للتعارض وهو الاصح الاعدل وهو قول أبي علي بن أبي هريرة وصححه الرافعي ومنها الولادة
وهى تنيد القطع بالاثوثة وتقدم على جميع العلامات المعارضة لما لان دلالتها قطعية قال القاضي
أبو الفتح فى كتابه كتاب الخناى لو ألقى الختنى مضغة وقال القوابل انها مبدأ خلق آدمي حكم
بانها امرأة وان شككن دام الاشكال : قال ولوانتفع بطنه فظهرت اماره حمل لم يحكم بأنه امرأة حتى
يتحقق الحمل أما نبات اللحية ونهود الثدي ففيها وجهان : أحدها يدل النبات على الذكورة
والنهود على الانوثة لان اللحية لا تكون غالبا الا للرجال والثدى لا يكون غالبا الا للنساء : والثاني
وهو الاصح لا دلالة لان ذلك قد يختلف ولانه لا خلاف ان عدم اللحية فى وقته لا يدل الانوثة
ولا عدم النهود فى وقته للذكورة فلو جاز الاستدلال بوجوده عملا بالغالب لجاز بعده عملا بالغالب
قال امام الحرمين ولا يعارض نبات اللحية والنهود شيئا من العلامات المتفق عليها قلت والحق
عندى انه ان كفت اللحية وعظمت فهو رجل لان هذا لا يتفق للنساء وان خفت فشكل لانه
يتفق للنساء قاله أحد الازماعى : واما نزول اللبن من الثدي فقطع البغوى بانه لا دلالة فيه الانوثة
وذكر غيره فيه وجهين الاصح لا دلالة : واما عدد الاضلاع ففيه وجهان أحدهما يعتبر فان كانت
اضلاعه من الجانب الايسر ناقصة ضاعا فهو رجل وان تساوت من الجانبين فامرأة : لم يذكر البول
غيره : والثاني لا دلالة فيه وهو الصحيح وبه قطع صاحب الحاوى والاكثر ونوصحه بالباتون لان
هذا لا اصل له فى الشرع ولا فى كتب التشريع : قال امام الحرمين هذا الذى قيل من تفاوت الاضلاع
لست افهمه ولا ادرى فرق بين الرجال والنساء وقال صاحب الحاوى لا اصل لذلك لاجتماعهم على
تقديم المبال عليه يعنى ولو كان له اصل تقدم على المبال لان دلالاته حسية كالولادة قال اصحابنا ومن
العلامات شبهته وميله الى النساء او الرجال فان قال اشتهى النساء ويميل طبعى اليهن حكم بأنه رجل
وان قال أميل الى الرجال حكم بأنه امرأة لان الله تعالى اجرى العادة بميل الرجل الى المرأة والمرأة الى
الرجل وان قال اميل اليهما ميلا واحدا او لا اميل الى واحد منهما فهو مشكك : وثالث اسحبنا واما

ابى المقدم عن هشام بن عروة عن ابيه عنها قال وهذا خطأ وسال الترمذى البخارى عنه فقال
ما تصنع بهذا لا تشتغل به « فصل » حديث طلق بن علي ان رسول الله ﷺ سئل عن دس
الذكر فى الصلاة فقال هل هو الا بضمة منك رواه احمد واصحاب السنن والدارقطنى وصححه

نراجع في ميله وشهوته وتقبل في ذلك قوله اذا عجزنا عن العلامات السابقة فاما مع واحدة منها فلا تقبل قوله لان العلامة حسية وميله خفي قال أصحابنا وانما تقبل قوله في الميل بعد بلوغه وعقله كسائر أخباره ولان الميل انما يظهر بعد البلوغ هذا هو المذهب الصحيح المشهور وحكي الرافي وغيره وجها أنه يقبل قول الصبي المميز في هذا كالتخير بين الابوين في الحضانة وهذا ليس بشيء لان تخييره بين الابوين تخيير شهوة للرفق به ولا يارزقه الدوام عليه ولا يتعلق به أحكام بخلاف قول الحنفى فانه إخبار فيشترط ان يكون ممن يقبل خبره وليس موضوعا للرفق ولانه يتعلق به حقوق كثيرة في النفس والمال والعبادات له وعليه وهو ايضا لازم لا يجوز الرجوع عنه ورفض أصحابنا علي إخباره فروعاً احدها انه اذا بلغ وقدرت العلامات ووجد الميل لزمه ان يخبر به ليحكم به ويعمل عليه فان اخره اثم وفسق كذا قاله البغوى وغيره : الثاني ان الاخبار انما هو بما تجده من الميل الجلبى ولا يجوز الاخبار بلا ميل بلا خلاف : (الثالث) اذا اخبر بميله الى احدها عمل به ولا يقبل رجوعه عنه بل يلزمه الدوام عليه فلو كذبه الحس بأن يخبر انه رجل ثم يلد بطل قوله ويحكم بأنه امرأة وكذا لو ظهر حمل وتبيناه كما لو حكنا بأنه رجل بشيء من العلامات ثم ظهر حمل فاننا نيطل ذلك ونحكم بأنه امرأة : واما قول الغزالي في الوسيط فاذا اخبر لا يقبل رجوعه الا أن يكذبه الحس بأن يقول أنا رجل ثم يلد فنهى العبارة مما أنكرك عليه لانه استثنى من قبول رجوعه ما اذا ولد فأوهم أنه يشترط في الحكم بأثوته رجوعه اليها وذلك غير معتبر بلا خلاف بل بمجرد العلم بالحمل يحكم بأنه أنثى وان لم يرض وكلام الغزالي محمول على هذا فكانت له قال فلا يقبل رجوعه بل يجري عليه الاحكام الا أن يكذبه الحس فالاستثناء راجع الى جريان الاحكام لا الى قبول الرجوع وهذا الذى ذكرناه من منع قبول الرجوع هو فيما عليه ويقبل رجوعه عما هو له قطعا وقد نبه عليه امام الحرمين وأمله الغزالي والرافعي وغيرهما : (الرابع) اذا أخبر حكم بقوله في جميع الاحكام سواء ماله وما عليه قال امام الحرمين لان ابن عشر سنين لو قال بلغت صدقناه لان الانسان أعرف بما جبل عليه قال البغوى وغيره حتي لو مات للحنفى قريب فأخبر بالكورة وارثه بها يزيد قبل قوله وحكم به بمقتضاه : ولو قطع طرفه فأخبر بالكورة وجب له ذية رجل وقال امام الحرمين في كتاب الجنائيات لو أقر الحنفى بعد الجناية علي ذكره بأنه رجل

عمرو بن علي الفلاس وقال هو عندنا اثبت من حديث بسرة : وروى عن ابن المديني انه قال هو عندنا احسن من حديث بسرة والطحاوى وقال اسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه ايضا ابن حبان والطبراني وابن حزم وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزى وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون

فظاهر المذهب أنه لا يقبل اقراره لايجاب القصاص قال ومن أهمنا من قال يقبل وهذا مزيف لا أصل له والوجه القطع بأن قوله غير مقبول بعد الجناية إذا كان يتضمن ثبوت حق لولاه لم يثبت مالا كان أو قصاصا لانه منهم وهذا الذي ذكره الامام ظاهر والخلاف في اقراره بعد الجناية أما قبله فقبول في كل شيء بلا خلاف : (الخامس) قد سبق أنه انما يرجع الى قوله اذا عجزنا من العلامات فلو حكنا بقوله ثم وجد بعض العلامات فالذي يقتضيه كلام الاصحاب انه لا يطل قوله بذلك لانهم قالوا لا يرجع عنه الا أن يكذبه الحس لانه حكم لدليل فلا يترك بظن مثله بل لابد من دليل قاطع وذكر الرافعي فيه احتمالين لنفسه أحدهما هذا والثاني يحتمل أن يحكم بالعلامة كما لو تدعى اثنان طفلا وليس هناك قائف فانتسب بعد بلوغه الى أحدهما ثم وجدنا قائفًا فانا تقدم القائف على اخباره والله أعلم *

الفصل الثاني في أحكام الخنثى المشكل على ترتيب المذهب مختصرة جدا فاذا لم يتبين الخنثى بعلامة ولا اخباره بقي على إشكاله وحيث قالوا خنثى فرادهم المشكل وقد يطلقونه نادرا على الذي زال إشكاله بقرينة يعلم بها كقوله في التنبيه في باب الخيار في النكاح وان وجد أحدا الزوجين الآخر خنثى ففي ثبوت الخيار قولان وهذه نبذة من أحكامه * اذا توضأ الخنثى المشكل أو اغتسل أو تيمم لعجزه عن الماء بسبب ابلاج وملامة فان كان في موضع حكنا بانتقاض طهارته مصار الماء والتراب مستعملا وكل موضع لم يحكم بانتقاضه للاختلال في مصيره مستعملا الوجهان في المستعمل في غل الطهارة ذكره القاضي أبو الفتوح وفي ختانه وجهان سبقا في باب السواك الاصح لا يخنثى وحكم لحيته الكثيفة كلعبة المرأة في الوضوء لافي استحباب حلقها وقد سبق بيانه في الوضوء : ولو خرج شيء من فرجه انتقض وضوءه فان خرج من أحدهما ففيه ثلاث طرق سبقت في أول هذا الباب ولو لمس رجلا أو امرأة أو لمسه أحدهما لم يجب الوضوء على أحد منهم وان مس ذكر نفسه أو فرجه أو فرج خنثى آخر أو ذكره لم ينتقض : وكذا لو مس فرجه رجل أو ذكره امرأة وقد سبق بيانه : ولو مس انسان ذكرا مقطوعا وشك هل هو ذكر انثى أو ذكر رجل قل القاضي أبو الفتوح في كتابه كتاب الخنثى يحتمل أن لا ينتقض قطعا للشك قال و الاصح أنه على الوجهين في ذكر الرجل المقطوع لدوره (١) ولا يجوز الاستنجاء بالحجر في قبليه على الاصح وقيل وجهان : و او اولوج في فرج أو

(١) يحتمل ان يكون هو الوجهين في المصنوع الميان من المرافقان الاصح منهما عدم النقص بخلاف الذكر المقطوع فان الاصح النقص وهذا هو المنصوص في السائلين وتقدم الفرق بينهما اذرى

وأوضح ابن حبان وغيره ذلك والله اعلم : وقال البيهقي يكفى في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق ان حديث طلق لم يخرج الشيخان ولم يحتجوا باحد من رواته وحديث بسرة قد احتجوا بجميع رواته الا انها لم يخرجاه للاختلاف فيه على عروة وعلى هشام بن عروة وقد بينا ان ذلك الاختلاف لا يمنع من الحكم بصحته وان نزل عن شرط الشيخين وتقدم ايضا عن الاسماعيلي

أولج رجل في قبله لم يتعلق به حكم الوطء فلو أولج في امرأة وأولج في قبله وجب الغسل على الخنثى ويبطل صومه وحجه لانه أما رجل أولج وأما امرأة وطئت ولا كفارة عليه في الصوم ان قلنا لا يجب على المرأة لاحتمال أنه امرأة ويستحب له اخراجها قال البغوي وكل موضع لا توجب الغسل على الخنثى لا يبطل صومه ولا حجه ولا توجب على المرأة التي أولج فيها عدة ولا مهر لها: ولو أولج ذكره في دبر رجل ونزعه زهها الوضوء لانه ان كان رجلا زهها الغسل وان كان امرأة فقد لمست رجلا وخرج من دبر الرجل شي* فغسل أعضاء الوضوء واجب والزيادة مشكوك فيها والترتيب في الوضوء واجب تصح طهارته وقيل لا يجب وهو غلط وسنوضحه في بابيه إن شاء الله تعالى : ولو أن خنثيين أولج كل واحد في فرج صاحبه فلا شيء على واحد منهما لاحتمال زيادة الفرجين . ولو أولج كل واحد في دبر صاحبه زهها الوضوء بالاخراج ولا غسل لاحتمال انها امرأتان : ولو أولج أحدهما في فرج صاحبه والآخر في دبر الاول زهها الوضوء (١) بالتزويج لاحتمال انها امرأتان ولا غسل : وإذا أمى الخنثى من فرجه زهه الغسل ومن أحدهما قبل يجب وقيل وجبان : قال البغوي ولو أمى من الذكر وحاض من الفرج وحكنا يلوغنه وإشكاله لم يجز: له ترك الصلاة والصوم لذلك الدم لجواز أنه رجل ولا يس المصحف ولا يقرأ في غير الصلاة : فإذا قطع الدم اغتسل لجواز كونه امرأة : ولو أمى من الذكر اغتسل ولا يس المصحف ولا يقرأ حتى يغتسل هكذا تقل البغوي هذه المسائل عن ابن سريج ثم قال والقياس أنه لا يجب الغسل باقتطاع الدم ولا يمنع المصحف والقرآن كما لا يترك الصلاة لذلك الدم : فان أمى معه وجب كما لا يجب الوضوء بمس أحد فرجه ويجب لها جميعا قال وما ذكره ابن سريج احتياط : قلت (وقطع القاضي أبو الفتح بأنه لا يجب الغسل بخروج الدم من الفرجين وان استمر يوما ليلة لاحتمال أنه رجل وهذا دم فساد بخلاف المني من الفرجين لانه لا يكون فاسدا : وبول الخنثى الذي لم يأكل شيئا كلالثي فلا يكتفى بنضه على المذهب : وله حكم المرأة في الأذان والإقامة : ولو صلى مكشوف الرأس سحت صلاته هكذا أطلقه البغوي وكثيرون : وقال أبو الفتح يجب عليه ستر جميع عورة المرأة فان كشف بعضها مما سوى عورة الرجل أمرناه بستره فان لم يفعل صلى كذلك لم تازمه الاعادة للشك : وذكر في وجوب الاعادة وجهين ولا يجهر بالقراءة في الصلاة ككلراءة ولا يجافى مرقفيه عن جنبه في الركوع والسجود ككلراءة وقال أبو الفتح لا تأمره بالمجاافة

(١) قوله
زههما الوضوء
فيه نظر فان
المولج في فرجه
لا ينتقض
وضوءه لاحتمال
انها رجلا
الا اذا قلنا
المنتقض تحت
المنع مع افتتاح
الاصلي ينتقض
الخارج منه اه
اندمي
(٧) هذا
الحديث ليس
له ذكر في الشرح
بالنظر وإنما أشار
له بقوله فيما سبق
والاخبار الواردة
في بعضها لفظ
الافضاء اه

انه ازم البخاري اخراجه لاخرجه نظيره في الصحيح : (٧) حديث **ع** اذا أفضى أحدكم بيده الى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء : ابن حبان في صحيحه من طريق نافع ابن أبي نعيم ويؤيد بن عبد الملك جميعا عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بهذا وقال احتجنا في

ولا يتركها بل يفعل أيهما شاء، واختار ما قدمناه وإذا ناب شيء في صلاته صفق كالمراة ولا يؤم رجلا ولا خنثى فإن أم نساء وقف قدامهن ولا جمعة عليه بالاتفاق لكن يستحب : قال أبو الفتوح فلو صلى الظهر ثم بان رجلا وأمكنه ادراك الجمعة لزمه السعي إليها فإن لم يفعل لزمه إعادة الظهر وهذا تفريع على الصحيح أن الرجل إذا صلى الظهر قبل فوات الجمعة لا يجهزته : قال ولو صلى بهم الجمعة أو خطب أو كل به العدد لزمهم الإعادة فإن لم يعيدوا حتى بان رجلا قال في سقوط الإعادة وجهان الصحيح تجنب الإعادة : ويحرم عليه لبس الحرير لأنه أبيع للنساء للزين للزوج : وإذا مات فإن كان له قريب من المحارم غسله وإلا فأوجه أحبها عند الخراسانيين يفسله الأجانب من الرجال والنساء للضرورة واستصحابا لما كان في الصغر : والثاني يفسله أو ثوب من هناك من الرجال أو النساء من فوق ثوب : قاله الماوردي : والثالث يشتري له جارية من ماله وإلا فمن بث المال تغسله ثم تباع وهذا ضعيف بالاتفاق : والرابع هو كرجل أو امرأة لم يحضرها إلا اجنبية أو أجنبي وفيه وجهان : أحدهما ييمم : والثاني يفسل من فوق ثوب وهذا الرابع اختاره ابن الصباغ والمتولي والشاشي وغيرهم : ويستحب تكفينه في خمسة أثواب كالمراة : وإذا مات محرما قال البيهقي لا يضر رأسه ولا وجهه وهذا إن أراد به أنه يستحب فيه حسن احتياطاً لأنه إن كان رجلا وجب كشف رأسه وإن كان امرأة وجب كشف الوجه فلا احتياط كشفها وإن أراد وجوب ذلك فهو مشكل وينبغي أن يكفي كشف أحدهما : ويقف الإمام في الصلاة عليه عند عجزته كالمراة : ولو حضر جنازة قدم الإمام الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة : ولو صلى الخنثى على الميت فله حكم المرأة ولا يسقط به الفرض على أصح الوجهين : ويتولى حمل الميت ودفنه الرجال فإن فقدوا فالخنثى ثم النساء وحيث أوجبنا في الزكاة انثى لم تجزئ الخنثى وحيث أوجبنا الذكر أجزأ الخنثى على الصحيح وفيه وجه تقيح صورته ويعد نافصاً : ولا يباح له حلي النساء وكذا لا يباح له أيضاً حلي الرجال للشك في إباحته ذكره القاضي أبو الفتوح : ولو كان صائماً فباشر بشهوة فأمنى بأحد فرجه أو رأى الدم يوماً وإيالة لم يفسد وإن اجتهد ما أنظر : وليس له الاعتكاف في مسجد بيته وإن جوزناه المرأة وفيه احتمال لا يبي الفتوح قال ولا يدل اعتكافه بخروج الدم من فرجه ولا يخرج من المسجد إلا أن يخاف تلويثه : ولو أوجب في دبره بدل اعتكافه

هذا بنافع دون يزيد بن عبد الملك وقال في كتاب الصلاة له : هذا حديث صحيح سنده عدول نقلته : وصححه الحاكم من هذا الوجه وابن عبد البر وأخرجه البيهقي والطبراني في الصغير وقال لم يروه عن نافع بن أبي نعم إلا عبد الرحمن بن القاسم تفرد به أصعب وقال ابن السكن هو أجدود ما روى في هذا الباب : وأما يزيد بن عبد الملك فضعيف : وقال ابن عبد البر كان هذا الحديث

ولو أوجع في قبله أو أوجع هو في رجل أو امرأة أو خشي ففي بطلان اعتكافه قولان كالبشارة
بغير جماع قال أبو الفتح ولا يلزمه الحج إلا إذا كان له محرم من الرجال أو النساء كأخيه وأخواته
يخرجون معه ولا أثر لنسوة ثقات اجنبيات فإنه لا يجوز الحلو بهن : قال أصحابنا وإذا أحرمت فستر
رأسه أو وجهه فلا فدية فإن سترها وجبت وإن لبس المحيط وستر وجهه وجبت : وإن لبسه وستر
رأسه فلا لأحماله امرأة : ويستحب ترك المحيط فإن لبسه استحبت الفدية : ولا يرفع صوته باللبية
ولا يرمل ولا يضطجع ولا يخلق بل يقصر ويمشي في كل المسعى ولا يسعى كالمراة : ويستحب له
أن يطوف ويسعى ليلاً كالمراة لأنه أستر فإن طاف نهاراً طاف متباعداً عن الرجال والنساء : وله
حكم المرأة في الذبح فالرجل أولى منه : قال البيهقي ولو أوجع البائع أو المشتري في زمن الخيار أو
الراهن أو المرهن في فرج الخنثى فليس له حكم الوطء في الفسخ والاجازة وغيره : قال فإن اختار
الأثوثة بعده تعلق بالوطء السابق الحكم : ولو اشترى خنثى قد وضع وبان رجلاً فوجده يبول
بفرجه فهو عيب لأن ذلك لاسترخاء المثانة وإن كان يبول بفرج الرجال فليس بعيب : وإذا
وكل في قبول نكاح أو طلاق فلم أر فيه تقلاً وينبغي أن يكون كالمراة للشك في أهليته
(١) فلو أوجع فيه غاصب قهراً فلا مهر كما سبق : ولا يدخل في الوقف علي البنين ولا على
البنات ويدخل في الوقف عليهما على الصحيح وفيه وجه : ويدخل في الوقف على الأولاد وليس
لمن وهب لأولاده وفيهم خنثى أن يجعله كبن فلا يفضل الابن عليه وجهاً واحداً : وإن كل
يفضل الابن على البنت على وجه ضعيف : ولو أوصى بعق أحد رقيقه دخل فيه الخنثى على
الصحيح وفيه وجه وبورث اليقين هو ومن معه ويوقف ما يشك فيه : ولو قال له سيده إن كنت
ذكرأ فأنت حر قال البيهقي إن اختار الذكورة عتق أو الأثوثة فلا : وإن مات قبل الاختيار
فكسبه لسيده لأن الأصل قه وقيل يقرع فإن خرج سهم الحرية فهو موروث وإن خرج سهم الرق
فهو لسيده ويحرم على الرجال والنساء النظر إليه إذا كان في سن يحرم النظر فيه إلى الواضح
ولا ثابت له ولاية النكاح ولا ينعقد بشهادته ولا بعبارته ولو ثار له ابن لم تثبت به أوثمة على المذهب
فلو رضع منه صغير يوقف في التحريم فإن بان أن شيء حرم لبنه والا فلا : وأما حضاته وكفاته بعد
البلوغ فلم أر فيه تقلاً وينبغي أن يكون كالبنات البكر حتى يمحي في جواز استقلاله وانفراده عن

(١) قلت صرح
أبو الحسن السلمي
من الثمنا في
كتاب في الخنثى
أنه لا يجوز التوكيل
في عقد النكاح
قال ولي توكيله
في الطلاق وجهان
بناء على توكيل
المراة فيه أن
صححت توكيلها
صحت توكيلها أولاً
فلا انتهى فقد
وافق فقهاء الشيخ
المثقول والله أعلم
أه أذرى

لا يعرف إلا من رواية يزيد حتى رواه أصبغ عن ابن القاسم عن نافع بن أبي نعيم ويزيد جميعاً
عن المقبري فصح الحديث إلا أن أحمد بن حنبل كان لا يرضي نافعاً بن أبي نعيم في الحديث ورضاه
في القراءة وخالفه ابن معين فوثقه ورواه الشافعي واليزار والدارقطني من طريق يزيد بن عبد
الملك خاصة وقال فيه النسائي متروك وضعفه غيره قال البراز لا نعلمه يروي عن أبي هريرة بهذا

الاجيرين اذا شاء وجهان وديته ذبة امرأة فان ادعى وارثه انه كان رجلاً صدق الجاني يمينه ولا يتحمل الدية مع العاقلة : ولا يقتل في القتال اذا كان حربياً إلا اذا قاتل كالمراة واذا اسرناه لم يقتل الا اذا اختار الذكورة ولا يسهم له في الفدية ويرضخ له كالمراة : ولا تؤخذ منه جزية فان اختار الذكورة بعد مضي سنة أخذت منه جزية ما مضى ولا يكون اماماً ولا قاضياً ولا يثبت بشهادته الا ما يثبت بامرأة وشهادة خنثيين كرجل : فهذه أطراف من مسائل الخنثى نقمتها ولخصتها مختصرة وستأتى ان شاء الله تعالى مبسطة بادلثها وفروعها في مواطنها وقل أن تراها في غير هذا الموضع هكذا : والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وما سوى هذه الاشياء الخمسة لا ينقض الوضوء كدم الفصد والحجامة والقيء ﴾ لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد علي غسل وجهه ﴿ (الشرح) ﴾ أما حديث أنس هذا فرواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما وضعفه ويغنى عنه ما سذكره ان شاء الله تعالى * ومذهبنا أنه لا ينقض الوضوء بخروج شيء من غير السبيلين كدم الفصد والحجامة والقيء والرغاف سواء قل ذلك أو أكثر وهذا قال ابن عمر وابن عباس وابن أبي اوفى وجابر وابو هريرة وعائشة وابن المسيب وسالم بن عبد الله بن عمر والقاسم ابن محمد وطاوس وعطاء ومكحول وربيعة ومالك وابو ثور ودادود قال البغوي وهو قول أكثر الصحابة والتابعين * وقالت طائفة يجب الوضوء بكل ذلك وهو مذهب أبي حنيفة والثوري والاوزاعي وأحمد وإسحاق قال الخطابي وهو قول أكثر أئمتها وحكاه غيره عن عمر بن الخطاب وعلي رضي الله عنهما وعن عطاء وابن سيرين وابن أبي ليلى وزفر : ثم اختلف هؤلاء في الفرق بين اقليل والكثير واحتجوا بما روى عن معدان ابن طلحة عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال «أفطر» قال «معدان فلقيت ثوبان فذكرت ذلك له فقال أنا صبيت له وضوءه * وعن اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا قل أحدكم في صلاته أو قلس أو عرف فليوضأ ثم ليبن علي ماضي ما لم يتكلم » وما روى انه صلى الله عليه وسلم قل المستحاضة «أما ذلك عرق وليس بالحبيضة فتوضأ لكل صلاة» فعلم وجوب الوضوء بأنه دم عرق وكل الدماء كذلك * وعن يزيد بن خالد عن يزيد بن محمد عن عمر بن عبد العزيز عن عيم

اللفظ الا من هذا الوجه وادخل البيهقي في الخلافات بين يزيد بن عبد الملك النوفلي وبين المقبري رجلاً فانه اخرجه من طريق الشافعي عن عبد الله بن نافع عن النوفلي عن ابي موسى الحنطاط عن المقبري وقال قال ابن معين ابوموسى هذا رجل مجحول (نبيه) احتج اصحابنا بهذا الحديث في ان النفض انما يكون اذا مس الذكر بباطن الكف لما يعطيه لفظ الافضاء لان مفهوم الشرط

الداري عن النبي صلى الله عليه وسلم «الوضوء من كل دم سائل» وعن سلمان قال رأيته النبي صلى الله عليه وسلم وقد سال من أنفي دم فقال «أحدث لذلك وضوءاً» وعن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم «إذا رجع في صلاته توضأ ثم بنى على ما بقى من صلاته» ولانه نجس خرج الي محل يلحقه حكم التطهير فنقض كالبول * واحتج أصحابنا بمحدث أنس المذكور في الكتاب لكنه ضعيف كما سبق وأجود منه حديث جابر «أن رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرسا للمسلمين ليلة في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه فزعه ثم رماه بأخر ثم بثالث ثم ركب وسجد ودماؤه تجري» رواه أبو داود في سننه باسناد حسن واحتج به أبو داود وموضع الدلالة انه خرج دماء كثيرة واستمر في الصلاة ولو نقض الدم لما جاز بعده الركوع والسجود وأتمام الصلاة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم ينكره وهذا محمول على أن تلك الدماء لم يكن يس ثيابه منها الا قليل يعني عن مثله هكذا قاله أصحابنا ولا بد منه * وأنكر الخطابي علي من يستدل بهذا الحديث مع سيلان الدماء على ثيابه وبدنه وبجواب عنه بما ذكرناه واحتجوا أيضاً بما رواه البيهقي عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم في ترك الوضوء من ذلك ولأن مالا ييطل قليلا لا ييطل كثيره كاللشاء وهذا قياس الثأني وأحسن ما اعتقده في المسألة أن الاصل أن لا تقض حتى يثبت بالشرع ولم يثبت والقياس ممتنع في هذا الباب لأن علة القضا غير معقولة * وأما الجواب عن احتجاجهم بمحدث أبي الدرداء فمن أوجه أحسنها انه ضعيف مضطرب قاله البيهقي وغيره من الحفاظ * والثاني لو صح لحمل علي ما تفصل به النجاسة وهذا جواب البيهقي وغيره * والثالث أنه يحتمل الوضوء لا بسبب التي فليس فيه أنه توضأ من التي والجواب عن حديث ابن جريج من أوجه أحسنها أنه ضعيف باتفاق الحفاظ وضعفه من وجهين أحدهما أن رواية اسماعيل بن عياش عن ابن جريج وابن جريج حجازي ورواية اسماعيل عن أهل الحجاز ضعيفة عند أهل الحديث والثاني أنه مرسل قال الحفاظ المحفوظ في هذا انه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال ذلك الشافعي واحمد ابن حنبل ومحمد بن يحيى الذهلي وعبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه وأبو زرعة وأبو احمد ابن عدى والدارقطني والبيهقي وغيرهم وقد بين الدارقطني والبيهقي ذلك أحسن بيان

يدل على أن غير الافضاء لا ينقض فيكون تخصيصها لمعوم المنطوق لكن نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا بطن الكف غير واحد قال ابن سيده في المحكم أفضى فلان الى فلان وصل اليه والوصول اعم من ان يكون بظاهر الكف أو باطنها : وقال ابن حزم الافضاء يكون بظهر اليد كما يكون بيطنها وقال بعضهم الافضاء فرد من افراد المس فلا يتضي التخصيص *

والجواب الثاني لو صح حل على غسل التجاسة كما سبق وبه أجاب الشافعي والاصحاب وغيرهم
والثالث أنه محمول على الاستحباب والجواب عن حديث المستحاضة من وجهين أحدهما أنه ضعيف
غير معروف وحديث المستحاضة مشهور في الصحيحين بغير هذه الزيادة وهي ذكر الوضوء
فهي زيادة باطلة : والثاني لو صح لكان معناه إعلامها أن هذا الدم ليس حيضاً بل هو واجب
الوضوء لخروجه من محل الحدث ولم يرد أن خروج الدم من حيث كان يوجب الوضوء ومن
العجب تمسكهم بهذا الحديث الضعيف الذي لو صح لم يكن فيه دلالة وقد قال امام المرءين في
الاماليب ان هذا الحديث مما يعتملونه وهذا اشد تعجباً : واما حديث تميم الداري فجوابه من
اوجه احدها انه ضعيف وضعفه من وجهين احدهما ان يزيد ويزيد الراويين مجهولان والثاني انه
مرسل أو منقطع فان عمر بن عبد العزيز لم يسمع تيمماً : الجواب الثاني والثالث لو صح حمل على غسل
التجاسة او الاستحباب : والجواب عن حديث سلمان وابن عباس من الالوجه الثلاثة : واما قياسهم
فرده اصحابنا وقالوا الحدث المجمع عليه غير معقول المعنى ولا يصح القياس لعدم معرفة العلة قال
ابو بكر بن المنذر لا وضوء في شيء من ذلك لاني لا اعلم مع من اوجب الوضوء فيه حجة
هذا كلام ابن المنذر الذي لا شك في اتقانه وتحقيقه وكثرة اطلاعه على السنة ومعرفته بالادلة
الصحيحة وعدم تعصبه والله اعلم * واما قول المصنف لا ينتقض الوضوء بشيء سوى هذه الخمسة فهو
كقول في اول الباب الذي ينقضه خمسة وقد قدمنا في اول الباب انه ترك ثلاثة : انقطاع الحدث
الدائم ونزع الخف والردة على خلاف فيها * قال المصنف رحمه الله *

وكذلك اكل شيء من اللحم لا ينتقض الوضوء وحكي ابن القاص قولاً آخر
ان اكل لحم الجزور ينتقض الوضوء وليس بمشهور والدليل على انه لا ينتقض الوضوء ما روى
جابر رضي الله عنه « قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء
ما غيرت النار » ولانه اذا لم ينتقض الوضوء بأكل لحم الخنزير وهو حرام فلاذن لم
ينتقض بغيره أولى * *

المس حكم الله كذا ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ويل
للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضأون » (١) قالت عائشة بابي وأمي هذا للرجال أفرايت
النساء قال « اذا مست احدا كن فرجها فلتتوضأ » وفي حلقة الدبر وهي ملنقى المذنب قولان قال

(١) حديث صحيح عائشة رضي الله عنها روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ويل
لذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضأون » (١) قالت عائشة بابي وأمي هذا للرجال أفرايت
النساء قال « اذا مست احدا كن فرجها فلتتوضأ » وفي حلقة الدبر وهي ملنقى المذنب قولان قال
ضعفه ابن حبان به وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم : وروى بن عدى من
حديث بسرة انها سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الذكر والمرأة مثل ذلك : قال

(الشرح) حديث جابر صحيح رواه ابو داود والنسائي وغيرهم اسانيد صحيحة * ومذهبنا انه لا ينتقض الوضوء بشيء من الماء كولات سواء مامسته النار وغيره غير لحم الجوزور وفي لحم الجوزور بفتح الجيم وهو لحم الابل قولان الجديد المشهور لا ينتقض وهو الصحيح عند الاصحاب والقديم أنه ينتقض وهو ضعيف عند الاصحاب ولكنه هو القوى او الصحيح من حيث الدليل وهو الذي أعتقد رجحانه وقد اشار البيهقي الى ترجيحه واختياره والذب عنه وسري دليله ان شاء الله تعالى وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب احدها لا يجب الوضوء باكل شيء سواء ما مسته النار ولحم الابل وغير ذلك وبه قال جمهور العلماء وهو محكي عن ابى بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابى بن كعب وابى طلحة وابى الدرداء وابن عباس وعامر بن ربيعة وابى امامة رضى الله عنهم وبه قال جمهور التابعين ومالك وأبو حنيفة * وقالت طائفة يجب مامسته النار وهو قول عمر بن عبد العزيز والحسن والزهرى وابى قلابة وابى مجاز وحكاه ابن المنذر عن جماعة من الصحابة ابن عمر وابى طلحة وابى موسى وزيد بن ثابت وابى هريرة وعائشة رضى الله عنهم * وقالت طائفة يجب من اكل لحم الجوزور خاصة وهو قول احمد بن حنبل واسحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وحكاه المارردى عن جماعة من الصحابة زيد بن ثابت وابن عمر وابى موسى وابى طلحة وابى هريرة وعائشة وحكاه ابن المنذر عن جابر بن سمرة الصحابي ومحمد بن اسحاق وابى ثور وابى خيشمة واختاره من اصحابنا ابو بكر بن خزيمة وابى المنذر و اشار اليه البيهقي كالمسبق * واحتج من اوجبه مما مست النار بأحاديث صحيحة منها حديث زيد بن ثابت وأبى هريرة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم «وضوا مما مست النار» رواها كلها مسلم في صحيحه وفي المسألة عن أبى طلحة وأبى موسى وأبى سعيد وأم حبيبة وأم سلمة وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم * واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة منها حديث بن عباس «ان النبي ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ» رواه البخارى ومسلم وعن عمرو بن أمية الضمري قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يمتح من كتف شاة يأكل منها ثم صلى ولم يتوضأ» رواه البخارى ومسلم من طرق وعن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم «أكل عندها

في القديم لا ينتقض الوضوء بمسه وبه قال مالك لان الاخبار وردت في القبل وهو الذى يفضى بمسه اذا كان على سبيل الشهوة الى خروج المذي وغيره فاقم مسه مقام خروج الخارج بخلاف الدبر

ابن عدى تفرد بهذه الزيادة عبد الرحمن بن نمر وقال ابو حاتم فيه وهم في موضعين أحدهما في روايته عن الزهرى عن عروة ولم يسمعه الزهرى منه والثانى في ذكر المرأة : وروى الطحاوى من طريق يحيى بن ابى كثير انه سمع رجلا يحدث في مسجد المدينة عن عروة عن عائشة مثل حديث بسرة رجال اسناده ثقات الا هذا المبهم ومصحح الحاكم وقفه على عائشة بالجملة الاخيرة : واخرجه

كثفنا ثم صلى ولم يتوضأ » رواه مسلم وعن أبي رافع قال « أشهد لكنت أشوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطن الشاة ثم صلى ولم يتوضأ » رواه مسلم وعن جابر وعائشة وام سلمة مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي وغيره وفي الباب عن عثمان وابن مسعود وسويد بن النعمان ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة وأبي هريرة وعبد الله بن الحرث ورافع بن خديج وغيرهم واحتج الاحباب أيضاً بحديث جابر المذكور في الكتاب واعترض عليه جماعة ممن نفى القول باليجاب الوضوء فقالوا لا دلالة فيه لأنه مختصر من حديث طويل رواه أبو داود وغيره عن جابر قال « ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإحبابه إلى امرأة من الأنصار فغربت شاة مصلية (أى مشوية) فاكل وأكلنا فغانت الظاهر فتوضأ ثم صلى ثم رجع إلى فضل طعامه فاكل ثم حانت صلاة العصر فصلى ولم يتوضأ » قالوا فقله آخر الأمرين يريد هذه القضية وإن الصلاة الثانية هي آخر الأمرين يعني آخر الأمرين من الصلاتين لا مطلقاً : ومن قال هذا التأويل أبو داود السجستاني قالوا والاحاديث الواردة بالأمر بالوضوء متأخرة على حديث جابر وناسخه له : ومن قال هذا الزهري وغيره فنقدم أن احاديث ترك الوضوء منسوخة بأحاديث الأمر به وهذا الذي قالوه ليس كما زعموه فأما تأويلهم حديث جابر فهو خلاف الظاهر بغير دليل فلا يقبل وهذه الرواية المذكورة لاختلاف كونه آخر الأمرين فاعلم هذه القضية هي آخر الأمر واستمر العمل بعدها على ترك الوضوء ويجوز أيضاً أن يكون ترك الوضوء قبلاً فانه ليس فيها أن الوضوء كان لسبب الأكل : وأما دعواهم نسخ أحاديث ترك الوضوء فهي دعوى بلا دليل فلا تقبل وروى البيهقي عن الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي شيخ مسلم قال اختلف في الأول والآخر من هذه الاحاديث فلم يقف على الناسخ منها ببيان يحكم به فأخذنا بإجماع الخلفاء الراشدين والاعلام من الصحابة رضي الله عنهم في الرخصة في ترك الوضوء مع أحاديث الرخصة : والجواب عن أحاديثهم أنها منسوخة هكذا أجاب الشافعي وأصحابه وغيرهم من العلماء ومنهم من حل الوضوء فيها على المفسضة وهو ضعيف * واحتج القائلون بوجوب الوضوء بأكل لحم الخنزير بحديث جابر بن سمرة أن رجلاً سأل رسول

وقال في الجديد ينتقض لأنه فرج فينتقض الوضوء بمسه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ويل للأبى يسون فروجهم ولا يتوضؤون » وبالقياص على القبل ومن الاحباب من جزم بما قاله في الجديد ونفى الخلاف فيه وعن أحمد روايتان كالتقوين وفي فرج البيضة قولان حكى عن المتقدم أن مسه من طريقتين : وروى عن عائشة ما يخالفه قال أبو بلي ثا الجراح ابن غنم ثا عمر بن يونس ثا المفضل بن ثواب حدثني حسين بن ذراع عن أبيه عن سيف بن عبد الله الحيمري قال دخلت أنا ورجال معي على عائشة فقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا أبى مسست فرجي أو انقي » استناد مجهول *

الله صلى الله عليه وسلم أتتوضاً من لحوم الغنم : قال « ان شئت فتوضاً وان شئت فلا تتوضأ قال
أتوضاً من لحوم الابل قال نعم فتوضاً من لحوم الابل » رواه مسلم من طرق وعن البراء سئل
النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الابل « فأمر به » قال احمد بن حنبل واسحق بن
راعويه صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا حديثان حديث جابر والبراء وقال امام الائمة
محمد بن اسحاق بن خزيمة لم نر خلافاً بين علماء الحديث في صحة هذا الحديث وانتصر البيهقي
لهذا المذهب فقال بعد أن ذكر ما ذكرناه وأما ما روى عن علي وابن عباس رضي الله عنهم
«الوضوء مما خرج وليس مما دخل» فرادهما ترك الوضوء مما مس النار قال وأما ما روى عن أبي
جعفر عن ابن مسعود « أنه أتى بقصعة من لحم الجوزور من الكبد والسنام فأكل ولم يتوضأ »
فهو منقطع وموقوف قال وبمثل هذا لا يترك ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتج
أصحابنا بأشياء ضعيفة في مقابلة هذين الحديثين فتركها لضعفها والتمتد للمذهب حديث جابر
للمذكور كان آخر الامرين ولكن لا يرد عليهم لانهم يقولون ينتقض بأكله نيئاً وأصحابنا يقولون
هو محمول على أكله مطبوخاً لانه الغالب للمعهود : وأجاب الاصحاب عن حديث جابر بن سمرة
والبراء بجوابين احدهما ان النسخ بمحدث جابر كان آخر الامرين والثاني حمل الوضوء على غسل
اليدين والمضغضة قالوا وخصت الابل بذلك لزيادة سهوكة لحما وقد نهى أن يبيت وفي يده أو فيه
دسم خوفاً من عقرب ونحوها وهذا الجوابان اللذان اجاب بهما أصحابنا ضعيفان اما حمل الوضوء
على اللغوى فضعيف لان الحمل على الوضوء الشرعى مقدم على اللغوى كما هو معروف في كتب
الاصول وأما النسخ فضعيف أو باطل لان حديث ترك الوضوء مما مس النار عام وحديث الوضوء

كس فرج الآدمي لظاهر قوله « من مس الفرج الوضوء » (١) ولان فرج البهيمة كفرج الآدمي في الايلاج
فكذلك في حكم المس وهذا القول في القيل دون الدبر فان دبر الآدمي لا يلحق على
القديم بالقبول فمن غيره أولى: وقال في الجديد لا أثر لمسه كما لا يجب ستره ولا يحرم النظر اليه ولا يتعلق
به ختان ولا استنجاء ولان لمس إناث البهائم ليس بمحدث فكذلك مس فروجها وقطع بعضهم
بما قاله في الجديد: وفي مس فرج الميت ذكرنا كان أو أنثى وجهان: أحدهما وهو المذكور في الكتاب
أنه كفرج الحي لشمول الاسم وبقاء الحرمة : والثاني لا أثر لمسه لزوال الحياة وخروج لمسه عن

(١) حديث عن من مس الفرج الوضوء تقدم من حديث بسرة وهذا لفظ رواية الطبراني عن
اسحاق الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة عن مروان عن بسرة انها سمعت
رسول الله ﷺ يأمر بالوضوء من مس الفرج فكان عروة لم يرجع لحديثه فإرسالها شرطاً لفرج
فاخيرهم انها سمعت ذلك *

من لحم الابل خاص والخاص يقدم علي العام سواء وقع قبله أو بعده وأقرب مايستروح اليه قول الخلفاء الراشدين وجهابرة الصحابة والله أعلم *

(فرع) لافرق عند احمدين أكل لحم الابل مطبوخا ونيثا ومشويا ففي كله الوضوء وكذا قولنا القديم ولاحدرواية أنهيجب الوضوء من شرب لبن الابل ولأعلم احداواقفه عليها * ومذهبنا ومذهب العلماء كافة لاوضوء من لبنها : واحتج أصحاب احمد بحديث عن اسيد بن حضير بضم أولهما والحاء مهملة والضاد معجمة رضى الله عنهأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا توشؤامن ألبان الغنم وتوشؤامن ألبان الابل » رواه ابن ماجه باسناد ضعيف فلا حقيقته ودليله ان الاصل الطهارة ولم يثبت ناقض واختلف اصحاب احمد في أكل كبد الجوزوروطحاله وسنامودهنومورقه وعندنا وعند الجمهور لاينقض لما سبق في اللبن وأما قول الغزالي رحمه الله في الوسيط لاوضوء مما مسته النار خلافا لاحمد فما أنكروه عليه لان احمد لاينقض بما مست النار وانما ينقض بالجوزور خاصة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وكذلك لاينقض الطهر بتهمة المصلى لما روى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء » ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث جابر هذا روى مرفوعاً وموقوفاً على جابر ورفعه ضعيف قال البيهقي وغيره الصحيح أنه موقوف علي جابر وذكره البخارى في صحيحه عن جابر موقوفاً عليه ذكره تعليقاً والضحك معروف وهو بفتح الضاد وكسر الحاء هذا أصله ويجوز إسكان الحاء مع فتح الضاد وكسرها ويجوز كسرهما نهى أربعة أوجه * واختلف العلماء في الضحك في الصلاة إن كان بتهمة فذهبنا ومذهب جمهور العلماء انه لاينقض وبه قال ابن مسعود وجابر وابو موسى الاشعري وهو قول جمهور التابعين فمن بعدهم وروى البيهقي عن أبي الزناد قال أدركت من فقهاءنا الذين ينتهي الى قولهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبا بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار ومشيخة جلة سوام

مظنة الشهوة: وفي فرج الصغيرة وجهان أحصها أنه كفرج الكبير لما ذكرنا : والثاني لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم من زينة الحسن أو الحسين ولم يرو أنه توشؤا : ومس محل الجب من المحبوب هل يؤثر فيه وجهان أحصها نعم لان مسه مظنة خروج الخارج منه فأشبهه الشاخص :

﴿ حديث ﴾ روى انه ﷺ قبل زينة الحسن او الحسين وصلى ولم يتوضأ الطيراني والبيهقي من حديث ابى ليلى الانصارى قال كنا عند النبي ﷺ جاء الحسن فاقبل بجمرع عليه فرفع عن قميصه وقبل زيبته قال البيهقي استاده ليس بالقوى : قلت وليس فيه انه ﷺ صلى ولم يتوضأ

يقولون الضحك في الصلاة ينقضها ولا ينقض الوضوء قال البيهقي وروينا نحوه عن عطاء، والشعبي والزهري وحكاه أصحابنا عن مكحول ومالك وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود * وقال الحسن البصري وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبو حنيفة ينقض الوضوء وعن الأوزاعي وإبراهيم وأجمعوا أن الضحك إذا لم يكن فيه قهبة لا يبطل الوضوء وعلى أن القهبة خارج الصلاة لا تنقض الوضوء * واحتج القائلين بالنقض في الصلاة بما روى عن أبي العالية والحسن البصري ومعبد الجهمي وإبراهيم النخعي والزهري أن رجلاً أعمى جاء والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتردى في بئر فضحك طوائف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة وعن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم «الضحك في الصلاة قرقرة يبطل الصلاة والوضوء» ولأنها عبادة يبطلها الحدث فأبطلها الضحك كالصلاة * واحتج أصحابنا بحديث جابر المذكور في الكتاب وقد بيناه وبأن الضحك لو كان ناقضاً لنقض في الصلاة وغيرها كالحدث ولأنها صلاة شرعية فلم ينقض الضحك فيها الوضوء كصلاة الجنابة فقد وافقوا عليها وذكر أصحابنا أقيسة كثيرة ومعاني والمعتمد أن الطهارة صحيحة ونواقض الوضوء محصورة فمن ادعى زيادة فليثبتها ولم يثبت في النقص بالضحك شيء أصلاً : وأما ما نقلوه عن أبي العالية ورقته وعن عمران وغير ذلك مما روه فكأنها ضعيفة وأهية باتفاق أهل الحديث قالوا ولم يصح في هذه المسألة حديث وقد بين البيهقي وغيره وجوه ضعفها بيانا شافيا فلا حاجة إلى الإطالة بتفصيله مع الاتفاق على ضعفها وأما قياسهم فلا يصح لأن الأحداث لا تثبت قياساً لأنها غير معقولة العلة كما سبق ولو صح لكان منتقضا بغسل الجنابة فإنه يبطله خروج المني ولا يبطله الضحك في الصلاة بالاجماع قال ابن المنذر بعد أن ذكر اختلاف العلماء فيه ويقول من قال لا وضوء نقول لا نأمنه لا نعلم لمن أوجب الوضوء حجة قال والقذف في الصلاة عند من خالفنا لا يوجب الوضوء فالضحك أولى والله أعلم (فرع) قد مرنا في أول الباب أن الردة لا تنقض الوضوء عندنا على الصحيح وبه قال جمهور العلماء وقال الأوزاعي وأحمد وأبو ثور وأبو داود تنقض * واحتجوا بقوله تعالى (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله) ودليلنا قوله صلى الله عليه وسلم «لا وضوء إلا من صوت أو ربح» وهو حديث صحيح سبق بيانه أول الباب والجواب عن الآية الكريمة أن المراد بالاحباط من مات على الردة

والثاني لا : لأنه من محل الذكر دون الذكر وقد حكى عن القفال أن الوجهين مرتبان على أحد أصابن : أما من حلقة الدبر فإن قلنا أنه لا يؤثر فهذا أولى وإن قلنا يؤثر فيها وجهان لأن الخلقة طاهرة

ورواه الطبراني من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال رأيت النبي ﷺ فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زيبته وقابوس ضمه النسائي وليس في هذا الحديث أيضاً أنه

كما قال سبحانه وتعالى (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم)
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والمستحب أن يتوضأ من الضحك في الصلاة ومن الكلام القبيح لما روى عن عبد الله
 ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال « لأن أتوضأ من الكلمة الخبيثة أحب الي من أن أتوضأ من
 الطعام الطيب » وقالت عائشة رضي الله عنها يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ولا يتوضأ من
 الكلمة العوراء وقال ابن عباس رضي الله عنهما الحدث حدثان حدث اللسان وحدث الفرج
 وأشدّها حدث اللسان ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ الاثر المذكور عن ابن عباس مشهور رواه البخاري في كتاب الضعفاء وأشار
 الى تضعيفه وقول عائشة الكلمة العوراء أى القبيحة قال المروى قال ابن الاعرابي تقول العرب
 للردىء من الامور والاخلاق أعور والاثني عوراء ثم ان المصنف حمل هذه الآثار على الوضوء
 الشرعي الذي هو غسل الاعضاء المعروفة وكذا حملها ابن المنذر وجماعة من أصحابنا وقال ابن
 الصباغ الاشبه انهم أرادوا غسل الفم وكذا حملها المتولي على غسل الفم وحكي الشافعي في المعتمد
 كلام ابن الصباغ ثم قال وهذا بعيد بل ظاهر كلام الشافعي أنه أراد الوضوء الشرعي قال والمغني
 يدل عليه لان غسل الفم لا يؤثر فيما جرى من الكلام وانما يؤثر فيه الوضوء الشرعي والغرض
 منه تكذيب الخطايا كما ثبت في الاحاديث فحصل ان الصحيح أو الصواب (١) استحباب الوضوء
 الشرعي من الكلام القبيح كالفحش والكذب والتلف وقول الزور والفحش واشباهها
 ولا خلاف في استحبابه اذا ضحك في الصلاة ولا يجب شيء من ذلك قال ابن المنذر في كناهيه
 الاشراف والاجماع وابن الصباغ أجمع العلماء على أنه لا يجب الوضوء من الكلام القبيح كالفحش
 والقذف وقول الزور وغيرها ونقل الروياني عن الشيعة إيجاب الوضوء من ذلك والشيعة لا يعتمد
 بخلافهم واحتج الشافعي ثم ابن المنذر ثم البيهقي وأصحابنا في المسألة بحديث أبي هريرة رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال في حلفه ثلاث والعزم فليقل لا إله الا الله ومن
 قال لغيره تعال أقامرك فليصدق رواه البخاري ومسلم »

(فرع) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله وما أوجب الظهارة فلا فرق فيه بين ما وجد منه

بأصل الحلقة وهذا قد ظهر بعارض: وأما مسانعة المفتحة مع اندداد المسالك المعناد فيه وجان
 سبق ذكرها وعلى هذا فلا تنقاض هنا أولى لانه أصلي والوجهان في المسألة فيما اذا لم يبق شيء

صلى عقب ذلك وانكر ابن الصلاح على الغزالي هذا السياق والغزالي تبع الامم في النهاية فيه قال
 ابن الصلاح وليس في حديث ابن ليلى تردد في الحسن والحسين انما هو عن الحسن يفتح الحاء

(١) هذا الذي
 صححه شيخنا
 رحمه الله هو الحق
 ان شاء الله تعالى
 ولعل الذي دعاهم
 الى حل الوضوء على
 غسل الفم الوضوء
 من الطعام الطيب
 فاقول يحتمل ان
 المراد بالطعام
 الطيب ما يؤكل اليه
 وفي الاثر عن ابن
 عباس ما يؤيد
 انه اذرعى

بتعبده واختياره وما وجد بغير تعمد واختيار كالسأى والمكره على الحدث ومن سبقه الحدث ودليه الكتاب والسنة قال الله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) والجنابة تكون باحتلام وغيره والاحتلام بغير قصد واختيار وأمر النبي صلى الله عليه وسلم في المذى بالوضوء وهو يخرج بلا قصد وقد سبق في المس والمس ساعيا وجه شاذ ضعيف انهما لا ينقضان *

(فرع) قال أبو العباس بن القاسم في التلخيص لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضاء فعلها الا الطهارة اذا تمت ثم أحدث فتبطل قال القفال في شرح التلخيص قال غير أبي العباس لا تقول بطلت الطهارة بل تقول انتهت نهايتها فان أطلقنا لفظ بطلت فهو مجاز وذکر جماعة غير القفال أيضا الخلاف والظاهر قول من يقول انتهت ولا يقول بطلت الا مجازا كما يقال اذا غربت الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل وإذا مضت مدة الاجارة يقال انتهت الاجارة لا بطلت وقوله لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضائها يستثنى منه الردة المتصلة بالموت فانها تحبط العبادات بانص والاجماع والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ومن يتقين الطهارة وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة لان الطهارة يقين فلا يزال ذلك بالشك وان يتقين الحدث وشك في الطهارة بنى على يقين الحدث لان الحدث يقين فلا يزال بالشك وان يتقين الطهارة والحدث وشك في السابق منها نظرت فان كان قبلها طهارة فهو الآن محدث لانه يتقين أن الطهارة قبلها ورد عليها حدث فأزالها وهو يشك هل ارتفع هذا الحدث بطهارة بعده أم لا فلا يزال يقين الحدث بالشك وان كان قبلها حدث فهو الآن متطهر لانه يتقين أن الحدث قبلها ورد عليه طهارة فأزالته وهو يشك هل ارتفعت هذه الطهارة بمحدث بعدها أم لا فلا يزال يقين الطهارة بالشك وهذا كما تقول في رجل أقام بيعة بدين وأقام للمدعي عليه بيعة بالبراءة فانا تقدم بيعة البراءة لانا نيقن أن البراءة وردت على دين واجب فأزاتته ونحن نشك هل اشغلت ذمته بعد البراءة بدين بعدها فلا يزال يقين البراءة بالشك *

(الشرح) في الفصل ثلاث مسائل احداها اذا يتقين الحدث وشك هل تطهر أم لا فيلزمه الوضوء بالاجماع ودليه مع الاجماع ما ذكره المصنف (الثانية) يتقين الطهارة وشك

شاخص أصلا فان بقى شيء فلا خلاف في أن مسه ناقض وفي الذكر المبان وجهان أحهما أنه كالتصل لشمول الاسم له : والثاني لا خروج لسه عن مظنة الشهوة : ولعلك تقول رجح الأئمة

مكبرا وإذا تقرر انه ليس في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى عقب ذلك فلا يستدل به على عدم النقض نم يستدل به على جواز مس فرج الصغير ورؤيته : وقال الامام في النهاية هو محمول على أن ذلك جرى من وراء ثوب وتبمه الغزالي في الوسيط : قلت وسياق البيهقي يابى هذا التأويل فان فيه انه رفع قيصه *

في الحديث بنى علي يمين الطهارة ولا يلزمه الوضوء سواء حصل الشك وهو في صلاة أو غيرها هذا منحنى وبه قال جمهور العلماء * وحكي أمحباينا عن الحسن البصري انه ان شك وهو في صلاة فلا وضوء عليه وان كان في غيرها لزمه الوضوء وحكي المتولي والزاني وجبا لا أمحباينا مثله وعن مالك ثلاث روايات احداها مثله والثانية يلزمه الوضوء بكل حال والثالثة يستحب * ودليل الجمهور ما ذكره المصنف مع قوله صلى الله عليه وسلم «لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا» رواه البخاري ومسلم وسبق في أول الباب : قال أمحباينا وسواء في الشك استوى الاحتمالان عنده أو ترجح أحدهما (١) فالحكم سواء وقد قدمت بيان هذه القاعدة في باب الشك في نجاسة الماء : قال امام الحرمين اتفق الاصحاب على أن من يتيقن الوضوء وغلب على ظنه الحديث فله الاخذ بالوضوء قال وقد ذكرنا قولين للشافعي رحمه الله في أن ما يغلب على الظن نجاسته هل يحكم بنجاسته قال وكان شيخنا يقول الفرق بينهما ان الاجتهاد يتطرق الى تمييز الطاهر من النجس لان للنجاسة امارات بخلاف الحديث والطهارة قال الامام وعندى في هذا فصل مباحثة فأقول تمييز الحيز من الاستحاضة والمثني من غيره انما هو بالصفات وهذا اجتهاد فاطلاق القول بان الاجتهاد لا يتطرق الى الاحداث غير شديد : ثم ذكر الامام نفسه فرقا بعبارة طويلة حاصله ان الاسباب التي تظن بها النجاسة كثيرة جدا وهي قليلة في الاحداث فلا مبالاة بالنادر منها فتعين التسليم بحكم اليقين : قال أمحباينا وإذا تيقن الطهارة وشك في الحديث استحسب ان يتوضأ فان توضأ ودام الاشكال فوضوءه وصلاته صحيحان مجزيان وان بان كونه كان محدثا ففي اجزائه وجهان سبقا في آخرية الوضوء : (المسألة الثالثة) اذا علم انه جرى منه بعد طلوع الشمس طهارة وحدث لا يعلم استيقا فيه أربعة أوجه : أحدها انه بضد ما كان قبل طلوع الشمس ودليله ما ذكره المصنف وهذا الوجه هو قول أبي العباس بن القاص ذكره في باب المسح على الخف من كتابه التلخيص وبه قطع المصنف هنا وفي التنبيه وهكذا قطع به جمهور المصنفين فعلى هذا لو لم يعرف ما كان قبلها لزمه الوضوء صرح به الدارمي والمتولي وغيرهما لانهما تعارضا وما قبلهما لا يعرف ولا بد من طهارة متيقنة أو مظنونة أو مستصعبة وليس هنا شيء فوجب الوضوء : والوجه الثاني انه يتعارض الامران ويستقطن ويكون حكمهما كان قبلها فان كان قبل طلوع الشمس متطهر فهو الآن متطهر والا فحدث وهذا الوجه حكاه جماعات من الخراسانيين وحكاه الدارمي

(١) هذا هو المشهور المعروف وقال الرافعي الا في طرف الطهارة فانه لو ظنها بعد تيقن الحديث فله ان يصلي بها وهذا غريب بعيد اه اذرى

من الخلاف في مسائل اللبس الوجه الناظر الى وقوعه في محل الشهوة وظنتها حتى قولوا لا تنتفض الطهارة بلبس الحرم والصغيرة على الاصح وههنا عكسوا ذلك فقالوا الاصح الانتفاض بمس فرج الميت والصغير ولم يعتبروا الشهوة فما الفرق * فالجواب أن اللبس والمس متعارضان في أمر الشهوة

وغيره عن ابن المزيان قال الدارمي وغيره ورجع عنه ابن المزيان الى قول ابن القماص حين بلغه وهذا الوجه غلط لا شك فيه لأننا علمنا بطلان ما قبلها قطعاً فكيف نحكم ببقائه ونعمل بمقتضاه : والوجه الثالث يعمل بما يظنه فان تساوى فحدث وهذا الوجه اختاره الدارمي في الاستدكار : والوجه الرابع يلزمه الوضوء بكل حال وهذا هو الاظهر المختار (١) حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ والمتولي والرويانى والشاشي وآخرون قال القاضي أبو الطيب هو قول عامة أصحابنا وأشار ابن الصباغ الى ترجيحه واختاره الدارمي في كتابه الاستدكار وغيره ورجحه غيره ودليله أن الطهارة والحدث بعد طلوع الشمس تعارضاً فليس أحدهما أولى من الآخر وما قبلها بتحقيق بطلانه ولا بد من طهارة معلومة أو مظنونة أو مستصحبة فوجب الوضوء ثم ان الجمهور أطلقوا المسألة وقال المتولي والرافعي صورتها فيمن عادته تجديد الوضوء فأما من لم يتدبره فالظاهر أن طهارته تكون بعد الحدث فيكون الآن متطهراً وتباح له الصلاة والله أعلم * وأما قول المصنف لا يزال اليقين بالشك فعناه حكم اليقين وقد سبق بيان هذه العبارة في باب الشك في نجاسة الماء : وقوله الآن هو الزمان الحاضر : وأما قياسه على مسألة البراءة من الدين فكذا قاله أصحابنا لكن صورها المتولى تصويراً حسناً مشابهاً لمسألة الحدث وقال استشهد أصحابنا فقالوا لولعلمنا زيد على عمرو ألف درهم فأقام عمرو بينة بالاداء والبراءة فأقام زيد بينة أن عمراً أقر له بألف درهم مطلقاً لم يثبت بهذا البينة شيء . لا احتمال أن الألف الذى أقر به على الألف الذى علمنا وجوبه وقامت البينة ببراءته منه ولا تشغل ذمته بالاحتمال ولهذا المسألة فروع وتبأت سبق بيانها في آخر باب الشك في نجاسة الماء والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

« ومن أحدث حرمت عليه الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ويحرم عليه الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم « الطواف بالبيت صلاة الا أن الله أباح فيه الكلام » ويحرم عليه مس المصحف لقوله تعالى (لا تمس الا الطهرون) ولما روى حكيم بن حزام رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تمس القرآن الا وأنت طاهر » ويحرم عليه حمله في كفه لانه اذا حرم مسه فلا بد من محرم حمله وهو في الهتك أبلغ أولى : ويجوز أن يتركه بين يديه ويتصفح أوراقه بنجاسة لانه غير مباشر له ولا حامل له وهل يجوز للصبيان حمل الألواح وهم محدثون فيه وجهاً أحدهما لا يجوز كما لا يجوز لغيرهم : والثاني يجوز لان طهارتهم لا تحتفظ وحاجتهم الى ذلك

وحصول الخلاف اذا وقع في غير مظنة الشهوة إلا أن الشافعي رضي الله عنه نظر في اللبس الى شيء آخر اذا كان المسوس فرج الغير وهو أنه باللس هاتك حرمة المسوس فرجه فحكم بانتقاض وضوئه منعاه عن ذلك ولهذا لم يحكم بانتقاض طهارة المسوس فرجه لانه لا هتك منه بخلاف الملبوس حيث

(١) واختاره أيضاً الشيخ أبو عمروون الصلاح في مشكلات الوسيط وقرره تقريراً حسناً ومضف قول ابن القماص وصف الدارمي في هذه المسألة تصنيفاً مستقلاً اختار فيه الرابع وقدره وهذا هو الصحيح المختار (قلت) وحكاه في البحر عن اختيار الشيخ أبي حامد وجاعة قرايت القاضي بن كعب أجاب به مقتصرًا عليه اهـ من هامش الاذرعى

ماسة وإن حل رجل متاعاً وفي جلته مصحف وهو محدث جاز لأن القصد نقل المتاع فعنى هما فيه من القرآن كما لو كتب كتاباً إلى دار الشرك وفيه آيات من القرآن وإن حل كتاباً من كتب الفقه وفيه آيات من القرآن أو حل الدراهم الأحذية أو الثياب التي طرزت بآيات من القرآن ففيه وجهان أحدهما لا يجوز لانه يحمل القرآن : والثاني يجوز لأن القصد منه غير القرآن وإن كان على موضع من بدنه نجاسة فس المصحف بغيره جاز وقال القاضي أبو القاسم الصيرفي رحمه الله لا يجوز كما لا يجوز المحدث أن يمس المصحف بظفره وإن كانت الطهارة تحجب في غيره وهذا لا يصح لأن حكم المحدث يتعدى وحكم النجاسة لا يتعدى محلها ﴿

﴿الشرح﴾ في هذا الفصل مسائل أحداها حديث « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » صحيح رواه مسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وحديث « الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام » رواه البيهقي وغيره من رواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد ضعيف والصحيح عندهم أنه موقوف على ابن عباس وحديث « لأمس القرآن إلا وأنت طاهر » رواه المصنف والشيخ أبو حامد عن حكيم بن حزام والمعروف في كتب الحديث والفقه أنه عن عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتاب الذي كتبه له لما وجهه إلى اليمن وإسناده ضعيف رواه مالك في الموطأ ومرسل ورواه البيهقي أيضاً من رواية ابن عمر والله أعلم : (الثانية) في اللغات والألفاظ والأسماء لا يقبل الله صلاة بغير طهور هو بضم الطاء ويجوز فتحها ولفظة والمراد به فعل الطهارة وفي المصنف ثلاث لغات ضم الميم وفتحها وكسرها تقدم بيانهن في نية الوضوء : قوله فلا ن يحرم هو بفتح اللام وقد سبق بيانه في مواضع والدراهم الأحذية بفتح الهذلة وإناء وكسر الدال وتشديد الباء هي المكتوب عليها (قل هو الله أحد) وأما حكيم بن حزام بالزاي فهو أبو خالد حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى أسلم يوم الفتح وكان ولد في جوف الكعبة ولم يصبح أبوه عبداً ولد في الكعبة وعاش مائة وعشرين سنة متين في الجاهلية وستين في الإسلام (١) وتوفي بالمدينة وأما الصيرفي فهو بصاد مهلهلة مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم همزة مفتوحة على المشهور وحكي ضدها وقد يستغنى تهنيد الأسماء وهو منسوب إلى قرية عند البصرة وقيل غير ذلك وهو أبو انقاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد كان من كبار أئمة أصحابنا حضر مجلس أبي حامد المروزي وتفقعه علي أبي الفياض وتفقعه عليه أفضى التفضاء للمارودي صاحب الحاروي وكان حاملاً للمذهب حسن التصانيف

انتقض طهره على أظهر القولين لشمول معنى الشبهة وكان الهناك أرجح المعنيين عند الشافعي رضي الله عنه والنظر إليه أولى ألا تراه علل في مس فرج البهيمة لا وجب حدثاً فقال لانه لا حرة لها ولا تعبد عليها والله أعلم * وهذه المسائل كلها في المس بيطن الكف : أما لومس برؤوس الأصابع

(١) قوله في الإسلام أي من حين فنى الإسلام وظهر لانه أسلم عام الفتح وهو سنة ثمانية وتوفي في المدينة سنة أربع وخمسين هجرية أذرعى

له مصنفات كثيرة في أنواع من العلوم منها الايضاح في المذهب نحو سبع مجلدات نفيس وقد بسطت حاله في تهذيب الاسماء : (المسألة الثالثة) أجمع المسلمون على تحريم الصلاة على المحدث (١) وأجمعوا على أنها لا تصح منه سواء ان كان عالما بمحدثه أو جاهلا أو ناسيا لسكنه ان صلى جاهلا أو ناسيا فلا اثم عليه وان كان عالما بالمحدث وتحريم الصلاة مع المحدث فقد ارتكب معصية عظيمة ولا يكفر عندنا بذلك الا أن يستحله وقال أبو حنيفة يكفر لاستهزائه * دليلنا أنه معصية فاشبهت الزني واشباهه هذا كله اذا لم يأت يبدل ولا اضطر الى الصلاة محدثا * أما المستحاضة وسلس البول وسائر من به حدث دائم ومن صلى بالتيمن ومن صلى الفرض بلا ماء ولا تراب لعدمها أو أكره على الصلاة محدثا فلا شك في أنه لا اثم عليه في هذه المواضع في الصلاة وان كان محدثا : وحكم سجود التلاوة والشكر حكم الصلاة في ذلك وأما ما يفعله عوام الفقراء وشبههم من سجودهم بين يدي المشايخ وربما كانوا محدثين فهو حرام باجماع المسلمين وسواء في ذلك كان متطهرا أو غيره وسواء استقبل القبلة أم لا وقد يتخيل كثير منهم أن ذلك تواضع وكسر للنفس وهذا خطأ فاحش وغباوة ظاهرة فكيف تكسر النفوس أو تقترب الى الله تعالى بما حرمه وربما اغتر بعضهم بقوله تعالى (ورفع أبويه على العرش وخروا له سجدا) والآية ماسوخة أو متأولة كما هو معروف في كتب العلماء وسئل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله عن هذا السجود الذي قدمناه فقال هو من عظام الذنوب ونخشى أن يكون كفرا : (المسألة الرابعة) يحرم على المحدث الطواف بالكعبة فان طاف عصى ولم يصح : هذا مذهبننا وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وقال أبو حنيفة يصح بلا طهارة وفي تحريمه عنه روايتان دليلنا الحديث المذكور وهو صحيح عن ابن عباس كما ذكرنا وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم توطأ للطواف وقال « لنأخذوا عني مناسككم » وسواء الطواف في حج وعمره وغيره والله اعلم : (المسألة الخامسة) يحرم على المحدث من المصنف وحمله سواء ان حمله بعلاقته أو في كفه أو على رأسه وحكي اقاضي حسين والمتولي وجها أنه يجوز حمله بعلاقته وهو شاذ في المذهب وضعيف قال أصحابنا وسواء من نفس الاسطر أو ما بينهما أو الحواشي أو الجلد فكل ذلك حرام وفي من الجلد وجه ضعيف أنه يجوز وحكي الدارمي وجها شاذا بعيدا أنه لا يحرم من الجلد ولا الحواشي ولا ما بين الاسطر ولا يحرم الانفس المكتوب والصحيح الذي قطع به الجمهور

(١) اي
الغاريه على
غير الطهارة اه
اذرعى

ففيه وجهان : أحدهما أن المس بها كاللس بالراحة لأنها من جنس بشرة الكف ويعتاد المس بها بالشهوة وغيرها : وأظهرهما أنه لا يؤثر المس بها لأنها خارجة عن سمات الكف ولا يعتمد على المس بها وحدها من أراد معرفة ما يعرف باللس من اللين والخشونة وغيرها وفيما بين الأصابع أيضا

تحريم الجميع وفي مس العلاقة والخريطة والصندوق اذا كان المصحف فيها وجهان مشهوران أحدهما يحرم وبه قطع المتولي والبغوي لانه متخذ للمصحف منسوب اليه كالجلد والثاني يجوز واختاره الروياني في مس الصندوق وأما حل الصندوق وفيه المصحف فاتفقوا على تحريمه قال أبو محمد الجويني في الفروق وكذا يحرم تحريكه من مكان الي مكان وأما اذا تصفح أوراقه بعود ففيه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين أحصهما وبه قطع المصنف وسائر العراقيين يجوز لانه غير مباشر له ولا حامل والثاني لا يجوز ورجحه الخراسانيون لانه حل الورقة وهي بعض المصحف ولو لف كه على يده وقلب الأوراق بها فهو حرام هكذا صرح به الجمهور منهم الماوردي والمحاملي في المجموع وإمام الحرمين والغزالي والروياتي وغيرهم وفرقوا بينه وبين العود بأن السكم متصل به وله حكم أجزائه في منع السجود عليه وغيره بخلاف العود قال امام الحرمين ولان التقلب يقع باليد لا بالسكم قال ومن ذكر فيه خلافا فهو غلط وشذ الدارمي عن الاحباب فقال ان مسه بخرقه أو بكه فوجهان وان مسه بعود جاز : وأما اذا حل المصحف في متاع فوجهان حكمهما الماوردي والخراسانيون أحصهما وبه قطع المصنف والجمهور ونقله الماوردي والبغوي عن نص الشافعي يجوز لانه غير مقصود والثاني يحرم لانه حامله حقيقة ولا أثر لكون غيره معه كما لو حل المصلي متاعا فيه نجاسة فان صلاته تبطل قال الماوردي وصورة المسألة أن يكون المتاع مقصودا بالحل فان كان بخلافه لم يحز وإنما قاس المصنف على ما اذا كتب كتابا الي دار الشرك فيه آيات لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى دار الشرك كتابا فيه شيء من القرآن مع نهيه صلى الله عليه وسلم عن المسافرة بالقرآن الى دار الكفر فدل على أن الآيات في ضمن كتاب لا يكون لها حكم المصحف والله أعلم : وأما اذا حل كتاب فقهه فيه آيات من القرآن أو كتاب حديث فيه آيات أو دراهم أو ثوب أو عمامة طرز بآيات أو طعام نقش عليها آيات فوجهان مشهور ان ذكر المصنف دليهما أحدهما بالاتفاق جوازه وقطع به امام الحرمين والبغوي وجماعات ومنهم من قطع به في الثوب وخص الخلاف بالدرهم وعكسه المتولي قطع بجواز مس كتاب الفقه وجعل الوجهين في مس ثوب أو خشبة أو حائط أو طعام أو دراهم عليها آيات وكذا ذكر غيره الوجهين في مس الحائط أو الحلوى والخبز المنقوش بقرآن والصحيح الجواز مطلقا لانه ليس بمصحف ولا في معناه قال المتولي وغيره اذا لم نحره فهو مكروه وفيما قالوه ونظر وقال الماوردي الدراهم والدنانير المنقوشة بقرآن ضربان ضرب لا يتداوله الناس كثيرا ولا

وجهان وعدم الانتقاض فيه أظهر وقد نقلوه عن نص الشافعي رضي الله عنه واطبقوا على ترجيحه : وأما في رؤوس الاصابع فمنهم من رجح القول بالانتقاض وكأنه لهذا التغاوت صرح بأن الصحيح عدم الانتقاض في المسألة الثانية وسكت عن الترجيح والتصحيح في الأولى والمعني برأس

يتعاملون به غالباً كالتي عليها صورة الاخلاص وضرب يتداولونه كثيراً فالاول لا يجوز حمله في الثاني
الوجهان والمشهور في كتب الاصحاب إطلاق الوجهين بلا فرق بين المتداول وغيره فالفرق غريب
تقلاضعيف دليلاً قال القاضي حسين ويجوز مس خاتم نقش بآيات وحمله (١) ولعله فرعه على الصحيح
والأفوه كالدرهم وأما إذا كان على موضع من بدنه نجاسة غير معفو عنها فإن أصاب المصحف
بموضع النجاسة فهو حرام بلا خلاف وإن أصابه بغيره فوجهان الصحيح أنه لا يجرم وبه قطع الجمهور
وقال الصيمري يجرم وقد ذكر المصنف دليلهما قال القاضي أبو الطيب هذا الذي قاله الصيمري
مردود بالاجماع قال المتولي إذا قلنا بالذهب أنه لا يجرم فهو مكروه وفيما قاله نظر * وأما الصي
فإن كان غير مميز لم يجرم لوليته تمكنه من المصحف لثلاثيته وإن كان مميزاً فهل يجب على الولي
والمعلم تكليفه الطهارة لحل المصحف واللوح ومسهما فيه وجهان مشهوران أحدهما عند الاصحاب
لا يجب للشقة ونقله الماوردي عن أكثر الاصحاب وقطع القاضي حسين والمتولي به في اللوح
وذكر الوجهين في المصحف وقطع الجرجاني بأنه لا يمنع من مس المصحف واللوح في المكتتب
والمشهور طرد الوجهين فيها في المكتتب وغيره وقول المصنف هل يجوز للصبيان فيه وجهان
أحدهما لا يجوز والثاني يجوز وقد قال مثله الفوراني وابن الصباغ والروائي وهو تساهل فإن أصبى
ليس مكلفاً فكيف يقال هل يجوز له فيه وجهان والعبارة الصحيحة ما قدمناه والله أعلم

(١) ويمكن
الفرق بين الخاتم
والهوامم بأن
الخاتم تلبسه في
غالب الاوقات
فيشق عليه التطهر
له مشقة شديدة
بخلاف الدرهم
صحح البغوي
الوجوب أنه من
هامش الاذني

(فرع) في مسائل احداها أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث والافضل أنه يتطهر لها
قال امام الحرمين والغزالي في البسيط ولا تقول قراءة المحدث مكروهة فقد صح أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ مع المحدث * (الثانية) كتاب تفسير القرآن ان كان القرآن فيه أكثر ك بعض
كتب غريب القرآن حرم مسه وحمله وجهاً واحداً كذا ذكره الماوردي وغيره ونقله الروائي
عن الاصحاب وإن كان التفسير أكثر كما هو الغالب ففيه أوجه اصحاباً لا يجرم لانه ليس بمصحف
وبهذا قطع الدارمي وغيره والثاني يجرم لتضمينه قرأنا كثيراً والثالث ان كان القرآن متبجراً
عن التفسير بخط غليظ حمرة أو صفرة ونحو ذلك حرم والا فلا وبه قطع القاضي حسين
وصاحبه المتولي والبغوي وضعفه غيرهم قال المتولي وإذا لم يجرم كره وأما كتب القراءات
فجعلها الشيخ نصر المقدسي ككتب الفقه وقطع هو بجوازها وأما كتب حديث رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأطلق الماوردي والقاضي حسين والبغوي وغيرهم جواز مسها وحملها مع الحديث

الاصبع موضع الاستواء بعد المنحرف الذي يلي الكف فإنه من الكف بلا خلاف ثم يقول
بأن المس برأس الاصبع ناقض يقول باطن الكف ما بين الاظفار والزنداي في الطول ومن يقول انه
غير ناقض يقول باطن الكف هو القدر المنطبق اذا وضعت إحدى اليدين على الأخرى مع تحامل

وقال المتولي والرويا في بكرة واختار ما قاله آخرون انه ان لم يكن فيها شيء من القرآن جاز والاولى أن لا يغفل الا بطهارة وان كان فيها قرآن فعلى الوجهين في كتب الفقه (الثالثة) يجوز للمحدث من التوراة والانبيا وحملها كذا قطع به الجمهور وذكر الماوردي والرويا في فيه وجهين أحدهما لا يجوز والثاني قالا وهو قول جمهور أصحابنا يجوز لانها مبذلة منسوخة قال المتولي فان ظن ان فيها شيئا غير مبطل كرهه ولا يحرم قال الرافعي وحكم المنسوخ تلاوته من القرآن حكم التوراة (الرابعة) اذا كتب المحدث أو الجنب مصحفا فطران حمله أو مسه في حال كتابته حرم والا فاصحیح جوازه لانه غير حامل ولا ماس وفيه وجه مشهور أنه يحرم ووجه ثالث حكاه الماوردي (١) أنه يحرم على الجنب دون المحدث : (الخامسة) اذا كتب القرآن في لوح فله حكم المصحف فيحرم مسه وحمله على البالغ المحدث هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الاكثرون وفيه وجه مشهور أنه لا يحرم لانه لا يراد للدوام بخلاف المصحف فعلى هذا يكره قاله التتمة ولا فرق بين أن يكون المكتوب قليلا أو كثيرا فيحرم على الصحيح قال امام الحرمين لو كان على اللوح آية أو بعض آية كتب للدراسة حرم مسه وحمله : (السادسة) لا يجوز كتابة القرآن بشيء نجس ذكره البغوي وغيره قال البغوي وغيره يكره نقش الحيطان والاثياب بالقرآن وباسماء الله تعالى قال القاضى حسين والبغوي وغيرهما اذا كتب قرآنا على حلوى وطعام فلا بأس بأكمله قال القاضى فان كان على خشبة كره احرأتم (٢) (السابعة) قال القاضى حسين وغيره لا يجوز توسد المصحف ولا غيره من كتب العلم قال القاضى إلا أن يخاف عليه السرقة فيجوز وهذا الاستثناء فيه نظار والصواب منه في المصحف وان خاف السرقة قال القاضى حسين ولا يمكن الصبيان من محو الالواح بالاقدام ولا يمكن الجنون والصبي الذي لا يميز من حمل المصحف لئلا ينتهكه : (الثامنة) لو خاف المحدث على المصحف من حرق او غرق أو وقوع نجاسة عليه أو وقوعه بيد كفر جاز أخذه مع المحدث صرح به الدارمي وغيره بل يجب ذلك صيانة للمصحف ولولم يجد من يودعه المصحف وعجز عن الوضوء فله حمله مع المحدث قال القاضى أبو الطيب ولا يلزمه التيمم له لانه لا يرفع الحدث وفيما قاله نظر وينبغي أن يجب التيمم لانه وان لم يرفع الحدث فيبيح الصلاة ومس المصحف وحمله : (التاسعة) قال القاضى حسين وغيره يكره للمحدث حمل التعاويذ يعنون المروز قال أبو عمرو بن الصلاح في الفتاوى كتابة المروز واستعمالها مكره وترك تعليقها هو المختار وقال في فتوى أخرى يجوز تعليق المروز اتى فيها قرآن على النساء يسير والتعديد بقولنا مع تحمل يسير ليدل فيه المنحرف الذي ذكرناه وطرف الكفر وهو حرف اليد على الوجهين في رؤس الاصابع *

(١) هذا النقل عن الماوردي فيه نظر فانه يوهن بأنه أورد الوجه في المحدث وزاد وجها ثالثا وليس كذلك بل جزم بصحة المحدث وخص الوجهين بالجنب نعم يخرج من كلامه وجه فارق بين الجنب والمحدث انه من هامش الاذرعى (٢) نقل ابن الرقصة عن القاضى انه قال لا يجوز احرأتم قال وقال في الروضة يكره لليعقوب : انه اذرعى

قال في وإذا مس الحشى من نفسه أحد فرجيه لم ينتقض لاحتمال أن المدسوس زاد الدوام من رجل

والصبيان والرجال ويجعل عليها شمع ونحوه ويستوثق من النساء وشبههن بالتحذير من دخول
 الخلاء بها والمختار أنه لا يكره إذا جعل عليه شمع ونحوه لأنه لم يرد فيه نهي ونقل ابن جرير الطبري
 عن مالك نحوه هذا فقال قال مالك لا بأس بما يعلق على النساء الحيض والصبيان من القرآن إذا
 جعل في كن كقصبة حديد أو جلد يخرز عليه وقد يستدل للإباحة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يعلمهم من الفزع كلمات أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَةِ
 من غضبه وشر عباده ومن هزات الشياطين أن يحضرون» قال وكان عبد الله بن عمرو يعلمهن
 من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فاعلقه عليه» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن :
 (العاشرة) إذا تيمم المحدثين صليحاً فله مس المصحف وحمله وأما من لم يجد ماء ولا تراباً فيصلى على
 من به حدث دائم كالاستحاضة فله مس المصحف وحمله وأما من لم يجد ماء ولا تراباً فيصلى على
 حاله للضرورة ويحرم عليه مسه وحمله لعدم الضرورة : (الحادية عشرة) اتفقوا على أنه لا يجوز
 المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفر إذا خيف وقوعه في أيديهم لحديث ابن عمر رضي الله عنهما
 في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو» واتفقوا
 أنه يجوز أن يكتب إليهم الآية والآيتان وشبههما في أثناء كتاب لحديث أبي سفيان رضي الله عنه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى هرقل عظيم الروم كتاباً فيه (يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة
 سواء بيننا وبينكم) الآية (الثانية عشرة) قال أصحابنا لا يمنع الكافر سماع القرآن ويمنع مس المصحف وهل
 يجوز تعليمه القرآن ينظر أن لم يبرج إسلامه لم يجوز وإن رجع جاز في أصح الوجهين وبه قطع
 القاضي حسين ووجهه البغوى وغيره : والثاني لا يجوز كما لا يجوز بيعه المصحف وإن رجع إسلامه
 قال البغوى وحيث رآه معانداً لا يجوز تعليمه بحال وهل يمنع التعليم فيه وجهان حكاهما المتولى
 والروائي وغيرهما أي يمنع (الثالثة عشرة) أجمع العلماء على وجوب صيانة المصحف واحترامه
 فلو القاه والعياذ بالله في قاذورة كفر واجمعوا على استحباب كتابة المصحف وتحسين كتابته
 وتبينها وإيضاحها وإيضاح الخط دون مشقة وتعليقه ويستحب نطق المصحف وشكاه لأنه صيانة
 له من المحن والتحريف وفي تذهيبه وتفضيضه خلاف سند ذكره حيث ذكره المصنف والاصحاب
 في باب زكاة الذهب والفضة : ويبيع المصحف وشرائه جائز عندنا وفي كراهة بيعه وجهان
 المنصوص يكره وفيه مذاهب للسلف سنوضحها حيث ذكره المصنف في باب ما يجوز بيعه أن
 ذكره أو امرأة فرجه انتقض إذا لم يخلو عن مس أو لمس وإن مس رجل فرجه أو امرأة ذكره لم
 ينتقض لاحتمال أنه زائد ولو أن خنثيين من أحدهما من صاحبه الفرج ومس الآخر الذكر فقد انتقض
 طهارة أحدهما لا بعينه ولكن تصح صلاة كل واحد منهما وحده لأن بقاء لمهارته ممكن

شاء الله تعالى : وبيعه للكفار حرام وفي انعقاده قولان أحدهما لا ينقذ ، وسنوضحه مع فروع
في كتاب البيع ان شاء الله تعالى واما آداب قراءة القرآن وتفضيلها على التسميع وتحمسين الصوت
بالقرآن ونحو ذلك فساد ذكره موضعاً ان شاء الله تعالى في آخر باب ما يوجب الغسل فهو
اليق به *

(فرع) في مذاهب العلماء في مس المصحف وحمله مذهبتنا تحرهما وبه قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد وجمهور العلماء وعن الحكم (١) وجادوداود ويحوز مسه وحمله وروى عن الحكم وحماد جواز
مسه بظهر الكف دون بطنه واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى هرقل كتاباً فيه قرآن وهرقل
محدث بمسها وأصحابه ولان الصبيان يحملون الألواح محدثين بلا انكار ولا نهاذ لم تحرم القراءة فالحس
أولى وقاسوا حمله على حمله في متاع واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (انه لقرآن كريم في كتاب مكنون
لا يسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين) فوصفه بالتنزيل وهذا ظاهر في المصحف الذي
عندنا فان قالوا المراد اللوح المحفوظ لا يسه الا الملائكة المطهرون ولهذا نال بمسهم بضم السين
على الخبر ولو كان المصحف لقال يسه بفتح السين على النهي فالجواب ان قوله تعالى تنزيل
ظاهر في ارادة المصحف فلا يحمل على غيره الا بدليل صحيح صريح وأما رفع السين فهو نهي
بلفظ الخبر كقوله (لا تضار والده بولدها) على قراءة من رفع وقوله صلى الله عليه وسلم (لا يبيع
أحدكم على بيع أخيه) باثبات الياء ونظائره كثيرة مشهورة وهو معروف في العربية فان قالوا لو
أريد ما قلتم لقال لا يسه الا المتطهرون فالجواب أنه يقال في المتوضي مظهر ومتطهر واستدل
أصحابنا بالحديث المذكور وبانه قول علي وسعد بن أبي وقاص وابن عمر رضي الله عنهم ولم
يعرف لهم مخالف في الصحابة والجواب عن قصة هرقل ان ذلك الكتاب كان فيه آية ولا يدعى
مصحفاً وأبيح حمل الصبيان الألواح للضرورة وأبيحت القراءة للحاجة وعسر الوضوء لها كل
وقت وحمله في المتاع لانه غير مقصود وبالله التوفيق *

(١) هو
الحكم بن عتبة
وحاد ابن أبي
سليمان شيخ أبي
حنيفة أفرغى

ماسبق من المسائل فيما اذا اتفق المس ولم يكن في الماس ولا في المسوس إشكال في حكم
الذكورة والأنوثة فان كان فيه مسائل أحدها ان مس الخنثى المشكل فرج واضح فالحكم على
ماسبق وان مس فرج نفسه نظر ان مس فرجه جميعاً انتقض وضوءه لانه ان كان رجلاً فقد مس
ذكره وان كانت امرأة فقد مس فرجها وان مس أحدهما لم ينتقض وضوءه لانه ان
الذكر فيجوز أن يكون أنثى وهو سلع زائدة وان مس الآخر فيجوز أن يكون رجلاً وثقة
زائدة وان مس أحدهما وصلى الصبح مثلاً ثم وضاً ومس الآخر وصلى الظهر ففي المسألة وجبان
أحدهما انه يقضيها جميعاً لان إحدى صلاتيه واقعة مع الحدث وظهرها انه لا يقضي واحدة منها

باب الاستطابة

الاستطابة والاستنجا والاستحار عبارات عن إزالة الحارج من السبيلين عن مخرجه فلا استطابة والاستنجا يكونان تارة بالماء وتارة بالأحجار والاستحار يختص بالأحجار مأخوذاً من الحار وهي الحصى الصغار وأما الاستطابة فسميت بذلك لأنها تطيب نفسه بإزالة الخبث قال الأزهرى يقال استطاب يستطيب فهو مستطيب وأطاب يطيب فهو مطيب إذا فعل ذلك : وأما الاستنجا فقال الأزهرى قال شمر هو مأخوذ من نجوت الشجرة وأنجيتها إذا قطعتها كأنه يقطع الأذى عنه وقال ابن قتبية هو مأخوذ من التجوة وهي ما يرتفع من الأرض وكان الرجل إذا أراد قضاء الحاجة تستر بنجوة قال الأزهرى قول شمر أصح والله أعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿ إذا أراد دخول الحلاء ومعه شيء عليه ذكر الله تعالى فاستحب أن ينحيه لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا دخل الحلاء وضع ختمه » وإنما وضعه لأنه كان عليه محمد رسول الله ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث أنس هذا مشهور رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقى وغيرهم في كتاب الطهارة والترمدى في اللباس والنسائي في الزينة وضعه أبو داود والنسائي والبيهقى قال أبو داود هو منكر وإنما يعرف عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه وقال النسائي هذا الحديث غير محفوظ وخالفهم الترمذى فقال حديث حسن صحيح غريب : وقوله وإنما وضعه إلى آخره هو من كلام المصنف لامن الحديث ولكنه صحيح في الصحيحين « أن نقش خاتمته صلى الله عليه وسلم كان محمد رسول الله » ويقال خاتم وخاتم بكسر التاء وفتحها وخاتام وخيتام أربع لغات والحلاء بالمد وهو الموضع الخالي وقوله كان إذا دخل الحلاء أى أراد الدخول : أما حكم المسألة فاتفق أصحابنا على استحباب تنحية ما فيه ذكر الله تعالى عند إرادة دخول الحلاء ولا تنجيب التنحية ومن صرح بأنه مستحب المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملى في كتبه الثلاثة وابن الصباغ والشيخ نصر المقدسى في كتبه الثلاثة الانتخاب والتهذيب والكافى وآخرون قال التولى والرافعى وغيرهما لا فرق في هذا بين أن يكون المكتوب عليه درهما وديناراً أو خاتماً أو غير ذلك وكذا إذا كان معه عودته وهي الحروز المعروفة استحب أن ينحيه

لان كل صلاة مفردة يحكمها وقد بنى كل واحدة على ظن صحيح فصار كما لو صلى صلاتين إلى جنتين باجتهادين وإن مس أحدهما وصلى الصبح ثم مس الآخر وصلى الظهر من غير وضوء بينها أعاد الظهر لانه محدث عندها ومضت الصبح على الصحة : الثانية لو مس الواضح فرج مشكل نظر ان مس رجل ذكره انتقض وضوءه لانه ان كان رجلاً فقد مس الذكر وان كانت امرأة فقد

صرح به المتولى وآخرون وألحق الغزالي في الاحياء والوسيط بذكر الله تعالى اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال امام الحرمين لا يستصحب شيئاً عليه اسم معظم ولم يتعرض الجمهور لغير ذكر الله تعالى وفي اختصاص هذا الادب بالبنين وجهان قال الشيخ أبو حامد في تعليقه يختص وقطع الجمهور بانه يشترك فيه البنيان والصمحاء وهو ظاهر كلام المصنف وصرح به المحاملى وغيره واذا كان معه خاتم فقد قلنا ينزعه قبل الدخول فلو لم ينزعه سهواً أو عمداً ودخل فقبل يضم عليه كفه ثلاثا يظهر قال ابن المنذر ان لم ينزعه جعل فسه مما يلى بطن كفه وحكي ابن المنذر عن جماعة من التابعين ابن المسيب والحسن وابن سيرين الترخيص في استصحابه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿ ويستحب ان يقول اذا دخل الحلاء باسم الله قوله ﷺ * ستر ما بين عوراتى وابعين الجن باسم الله ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه الترمذى وغيره من رواية علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ستر ما بين الجن وعورات بنى آدم اذا دخل الكنيف أن يقول باسم الله » قال الترمذى اسناده ليس بالقوى والستر بكسر السين الحجاب قال ابن السكيت يقال مادون ذلك الامر ستر وما دونه حجاب ومادونه وجاح بمعنى واحد والوجاح بواو مفتوحة وجيم ثم الف ثم حاء مهمله وقوله باسم الله هكذا يكتب باسم بالالف وانما تحذف الالف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها كذا علله أهل الادب والمصنفون في الخط وفيه نظر وقوله اذا دخل أى أراد الدخول وهذا الادب متفق على استحبابه ويستوي فيه الصمحاء . البنيان صرح به المحاملى والاصحاب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب أن يقول اللهم افى أو ذ بك من الخبث والخبائث ﴾ لما روى أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء قال ذلك *

﴿ الشرح ﴾ حديث أنس هذا رواه البخارى ومسلم قال الخطابى الخبث بضم الباء جماعة الخبث والخبائث جمع الخبيثة يريد ذكر الشياطين وإنائهم قال وعامة المحدثين يقولون خبث وهو غلط والصواب الضم وهذا الذى غلطهم الخطابى فيه ليس بغلط بل انكار تسكين الباء وشبهه غلط فان

لمس امرأة وان مس امرأة فرجه انتقض وضوءها ايضا لمثل هذا المعنى وهذا اذا لم يكن بين الخبثى والممس محرمة وغيرها مما يمنع له من ان ينتقض به الوضوء فان كان فلا انتقاض وان مس الرجل فرجه لم ينتقض وضوءه لاحتمال ان يكون رجلا والممسوس ثبة زائدة وان مس المرأة ذكره فكذلك لا ينتقض وضوءها لاحتمال ان يكون الخبثى امرأة والممسوس سبعة زائدة والغناط ان الواضح اذا مس منه ماله انتقض وضوءه فان مس ما ليس له فلا : ثم اذا حكنا بانتقاض طهارة

التسكين في هذا وشبهه جائز تخفيفاً بلا خلاف عند أهل النحو والتصريف وهو باب معروف عندهم فمن ذلك كتب ورسل وعق وأشباها مما هو على ثلاثة أحرف مضموم الاول والثاني ولعل الخطابي أراد انه ليس ساكناً في الاصل ولم يرد انكار الاسكان تخفيفاً ولكن عبارته موهمة وقد صرح جماعة من أئمة هذا الفن باسكان الباء منهم أبو عبيد القاسم بن سلام إمام هذا الفن واختلف الذين روهوا عن الباء في معناه ف قيل الخبث الشر وقيل الكفر وقيل الشيطان والخبائث المعاصي قال ابن الاعرابي الخبث في كلام العرب المكروه فان كان من الكلام فهو الشتم وان كان من الملل فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام وان كان من الشراب فهو الضار وقوله اذا دخل الخلاء أى اذا أراد دخوله وكذا جاء مصرحاً به في رواية للبخاري : وهذا الله كرمج على استحبابه وسواء فيه البناء والصحراء وقول المصنف يقول اسم الله ويقول اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث فيه اشارة الى أنه يستحب أن يقدم التسمية وهكذا صرح به امام الحرمين والغزالي والرويانى والشيخ نصر وصاحبها العدة والبيان وآخرون وقد جاء في رواية من حديث أنس هذا « بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث » ويخالف هذا التعوذ في الصلاة والقراءة فانه يقدم على البسملة لان التعوذ هناك للقراء والبسملة من القرآن تقدم التعوذ عليها بخلاف هذا : والله أعلم قال المصنف رحمه الله »

﴿ ويقول اذا خرج غفرانك الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني لما روى أبو ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا خرج من الخلاء قال « الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني » وروت عائشة رضي الله عنها قالت ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخلاء الا قال « غفرانك » ﴾

﴿الشرح﴾ حديث أبي ذر هذا ضعيف رواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة من طرق بعضها مرفوع وبعضها موقوف على أبي ذر واسناده مضطرب غير قوى ورواه ابن ماجه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ضعيف قال الترمذي لا يعرف في هذا الباب الاحديث عائشة وأما حديث عائشة فصحيح رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه النسائي في اليوم والليلة قال الترمذي حديث

الواضح فلا تقول الخبث ملوس حتى يعود في انتقاض طهارته القولان بل هو ملوس حتى لا ينتقض طهارته طر حال الشك واستصحاب الطهارة : والثالثة لو مس مشكل فرج مشكل آخر نظر ان مس فرجيه جميعاً انتقض وضوءه كما لو مسهما من نفسه وكذلك لو مس ذكر مشكل وفرج مشكل آخر ينتقض وضوءه أيضاً لكن ههنا ينتقض لعله المس أو اللس وان مس أحد فرجيه لا غير لم ينتقض وضوءه لاحتمال كونه عضواً زائداً ولو مس أحد المشكلين فرج الآخر ومس الآخر ذكر الاول انتقض

حسن ولفظ روايتهم كلهم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الغائط قال « غفرانك » وبين هذا اللفظ ولفظ المصنف تفاوت لا يخفى لكن المقصود يحصل : وجاء في الذي يقال عقب الخروج أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت الا حديث عائشة المذكور وهذا مراد الترمذى بقوله لا يعرف في الباب الا حديث عائشة والله أعلم * وغفرانك منصوب بتقدير أسألك غفرانك أو اغفر غفرانك والوجهان قولان في قول الله تعالى (غفرانك ربنا) والأول أجود واختاره الخطابي وغيره قال الخطابي وقيل في سبب قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذكر في هذا الموطن قولان أحدهما أنه استغفر من ترك ذكر الله تعالى حال لبثه علي الخلاه وكان لا يهجر ذكر الله تعالى الا عند الحاجة : والثاني انه استغفر خوفا من تقصيره في شكر نعمة الله تعالى التي انعمها عليه فاطمعه ثم هضمه ثم سهل خروجه فرأى شكره قاصراً عن بلوغ هذه النعمة فتداركه بالاستغفار وقولها خرج من الغائط أى الموضع الذي يتغوط فيه : قال اهل اللغة أصل الغائط المكان المظلم كانوا يأثرونه للحاجة فكنا به عن نفس الحدث كراهة لاسمه ومن عادة العرب التصف في ألقابها واستعمال الكنايات في كلامها وصون الألسن مما تصان الابصار والاسماع عنه وهذا الذي ذكره المصنف متفق على استحبابه ويشترك فيه البناء والصحراء صرح به المحاملى وغيره والله أعلم *

وأورد اسمه جنذب بفتح الدال وضما ابن جنادة بالضم وقيل في اسمه اقوال أخر أسلم بمكة في أول الامر رابع اربعة وقيل خامس خمسة ومناقبه كثيرة مشهورة وزهده من المشهورات توفي بالربذة سنة اثنتين وثلاثين وقد بسطت احواله في تهذيب الاسماء رضى الله عنه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب ان يقدم في الدخول رجله اليسرى وفي الخروج اليمنى لان اليسار للأذى واليمن لما سواه ﴾

طهارة أحدها لا يعنيه لأنهما ان كانا رجلين فقد أحدث ماس الذكر وان كانتا امرأتين فقد أحدثت ماسة الفرج وان كان أحدهما رجلا والآخر امرأة فقد أحدثا جميعا بسبب المس فاذا طهارة أحدهما باطلة لا محالة لكنه غير متعين وما من واحد منهما أفردناه بالنظر الا والحدث في حقه مشكوك فيه فنستصحب يقين الداهية ولا نمنع واحدا منهما عن الصلاة ونظائر ذلك لا تخفى وأما قوله في الكتاب في هذه المسألة ولكن تصح صلاة كل واحد منهما وحده في كلمة وحده أشكال لان المفهوم منه ان لكل واحد منهما ان يصلى منفردا ويمتنع ان يقتدى بالآخر كما تقول اذا اختلف اجتهدا اثنين في اثنين مشتبهين صلى كل واحد منهما وحده يريد به ما ذكرنا لكن

﴿الشرح﴾ اليسار بفتح الياء وكسرهما لفتان الفتح افصح عند الجمهور وخالفهم ابن دريد وهذا الادب متفق على استحبابه وهذه قاعدة معروفة وهي ان ما كان من التكريم بدى فيه باليمنى وخلافه باليسار وقد قدمت هذه القاعدة بامثلتها ودلائلها من الاحاديث الصحيحة في باب صفة الرضوء في فصل غسل اليد وفي اختصاص هذا الادب بالبنيان وبيان : احدهما وبه قطع امام الحرمين والغزالي يختص وهو ظاهر كلام المصنف وكثيرين واحمها لا يختص مرشح به المحاملى في كتبه وغيره وتقله الرافعى عن الأ كثرين قال فيقدم في الصحراء رجله اليسرى اذا بلغ موضع جلوسه واذا فرغ قدم اليمنى في انصرافه * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كان في الصحراء ابعد لما روى المغيرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ كان اذا ذهب الى الخائط ابعده ويستترعن العيون بشيء لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي ﷺ قال من اتى الخائط فليسترفان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستربه﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث المغيرة صحيح رواه احمد بن حنبل والدارى في مسندهما وابوداود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم باسناد صحيحة : قال الترمذى هو حديث حسن صحيح وعن المغيرة ايضا قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فقال يا مغيرة خذ الاداة فاخذتها فانطلق رسول الله ﷺ حتى توارى عنى فقضى حاجته وراه البخارى ومسلم وعن جابر ان النبي ﷺ كان اذا اراد البراز انطلق حتى لا يراه احدثوا ابوداود وابن ماجه باسناد فيه ضعف يسير وسكت عليه ابوداود وهو حسن عنده : وأما حديث أبي هريرة فحسن رواه احمد والدارى وأبو داود وابن ماجه باسناد حسنة وعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما قال « كان أحبا استتر به النبي ﷺ على الله عليه وسلم هدف أو حائش نخل » رواه مسلم والحائش بالحاء المهملة والشين المعجمة وهو الخائط والكثيب بالثاء المثناة قطعة من الرمل مستطيلة محدودة تشبه الروبة وهذان الادبان متفق على استحبابهما وجاء فيهما احاديث كثيرة جمعتها في جامع السنة قال الرافعى وغيره ويحصل هذا التستر بأن يكون في بناء مسقف أو محوط يمكن سقفه أو يجلس قريبا من جدار وشبهه وليكن الساتر قريبا من

اقتداء الحنفى بالحنثى تمتنع على الاطلاق فان معنى التقييد في هذه المسألة ان كلمة وحده يشبه ان يكون من سبق القلم لاعتن قصود تعمد لانه في الوسيط لم يتعرض لذلك وانما قال لكن تصح صلاتهما ويأخذ كل واحد منهما باحتال الصحة وان اتى بها عن قصد فقد ذكر بعضهم ان فائدة التقييد انه لا تجزى صلاة واحد منهما خلف الآخر قطعا وان بان بعد الفراغ كون الامام رجلا بخلاف ماذا اقتدى الحنفى بالحنثى في غير هذه الصورة ثم بان بعد الفراغ كون الامام رجلا فان في وجوب القضاء قولين والله أعلم *

آخره الرجل ولكن بينه وبينه ثلاث أذرع فأقل ولو أناخ راحلته وتستر بها أو جلس في وهدة أو نهر أو أرحى ذيله حصل هذا الغرض والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها لغائط ولا بول » ويجوز ذلك في البنيان لما روت عائشة رضي الله عنها أن ناسا كانوا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أوقد فعلوها حولوا بقمعدي إلى القبلة » ولأن في الصحراء خلقا من الملائكة والجن يصلون فيستقبلهم بفرجه وليس ذلك في البنيان ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث أبي هريرة صحيح رواه الشافعي في مسنده وفي الام بإسناده الصحيح بهذا اللفظ المذكور في الكتاب ورواه مسلم في صحيحه دون قوله لغائط ولا بول ورواه البخاري ومسلم من رواية أبي أيوب ووقع في المذهب لغائط باللام وقد روى هذا الحديث لغائط وبغائط باللام وبالباء وكلاهما صحيح : وأما حديث عائشة فرواه أحد بن حنبل وابن ماجه وإسناده حسن لكن أشار البخاري في تاريخه في ترجمة خالد بن أبي السلت إلى أن فيه علة وقوله صلى الله عليه وسلم « أوقد فعلوها » هو يفتح الواو وهي واو العطف وهو استفهام توبيخ وتقرع قال الواحدى في تفسير قول الله تعالى (أو لو كانوا يقولون شيئا ولا يهتدون) إنما جعل الاستفهام للتوبيخ لانه يقتضى الاقرار بما الاقرار به فضيحة كما يقتضى الاستفهام الاخبار عن المستفهم عنه والمتعده بفتح الميم وهي موضع القعود اقتضاء حاجة الانسان : أما حكم المسألة فذهبنا أنه يحرم استقبال القبلة واستدبارها بيول أو غائط في الصحراء ولا يحرم ذلك في البنيان ودليله ما ذكره المصنف مع ما سأذكره في فروع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى قال أصحابنا الخراسانيون وجماعة من العراقيين منهم صاحب الشامل إنما يجوز الاستقبال والاستدبار في البنيان بشرط أن يكون بينه وبين الجدار ونحوه ثلاث أذرع فما دونها ويكون الجدار ونحوه مرتفعا قدر مؤخرة الرجل فان

قال واليقين لا يرفع بالشك (م) لا في الطهارة ولا في الحدث وإن يتيقن انه بعد طلوع الشمس نوضاً وأحدث ولم يدر أيهما سبق اسند الوهم إلى ما قبله فان انتهى إلى الحدث فهو الآن متطهر لانه يتيقن طهرا بعده وشك في الحدث بعد الطهر وإن انتهى إلى الطهر فهو الآن محدث وقيل انه يستصحب ما قبل الحالتين ويتعارض الظنان ﴿

﴿ من القواعد التي ينبغي عليها كثير من الاحكام الشرعية استصحاب اليقين والاعراض عن الشك والاصل فيه ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

زاد ما بينهما علي ثلاث أذرع أو قصر الخائل عن مؤخرة الرجل فهو حرام الا اذا كان في بيت بني لذلك فلا حرج فيه قالو ولو كان في الصحراء وتستر بشيء على ما ذكرناه من الشرطين زال التحريم فلا اعتبار بالسائر وعدمه فحيث وجد السائر بالشرطين حل في البناء والصحراء وحيث فقد احد الشرطين حرم في الصحراء والبناء وذكر الماوردي والرويانى وجهين احدهما هذا والثاني يحل في البناء مطلقا بلا شرط ومحرم في الصحراء مطلقا وان قرب من السائر والصحيح الاول قال أصحابنا ولا فرق في السائر بين الجدار والدابة والوهدة (١) وكثير الرمل ونحو ذلك : ولو أرخى ذيله في قبالة القبلة فهل يحصل بالاستتر فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره احدهما لا يحصل لانه لا يعد سائر أو أصحها يحصل لان المقصود أن لا يستقبل ولا يستدير بسوء فهو هذا المقصود يحصل بالذيل وهذا الثاني قطع الفوراني وآخرون وصححه الامام والغزالي في البسيط وحيث جوزنا الاستقبال قال المتولي يكره وقال امام الحرمين اذا كان في بيت بعد مثله ساترا لم يحرم الاستقبال والاستدبار لكن الأدب ان يتوقاها ومهيء مجلسه مائلا عنها ولم يتعرض للجمهور للكرهه التي ذكرها المتولي والخيار انه لا كراهة للأحاديث التي سنذكرها ان شاء الله تعالى لكن الأدب والافضل الميل عن القبلة اذا أمكن بلا مشقة والله أعلم *

(١) قال
العمرائي في
زوائد ولو كان
في وهدة وبينه
وبين ما يستتره
من الأرض أو
شجرة فوجهان
اصحهما صول
الستر والثاني
المع لانه يقع
عليه اسم الصحراء
اه اذرع

« اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » (١) وروى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ان الشيطان ليأني أحدكم فينفخ بين يتيه ويقول أحدثت أحدثت فلا تنصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » (٢) ولا فرق عندنا بين ان يتيقن الطهارة ويشك في الحدث بعده أو يتقن الحدث ويشك في الطهارة بعده بل يستصحب اليقين في الحادثين خلافا للمالك حيث قال اذا استيقن الطهارة وشك في الحدث أخذ بالحدث احتياجا وتوضأ اذا كان خارج الصلاة وان كان في الصلاة سلم انه يمضي في صلاته وما رويناه من الخبر حجة عليه لانه مطلق وحكي في التمه وجهان عن بعض الأصحاب يوافق مذهب

(١) حديث ابن هريرة اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا مسلم وابو داود والترمذي : وفي الباب عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازني بمناه *

(٢) حديث ابن هريرة ان الشيطان ليأني أحدكم فينفخ بين يتيه ويقول أحدثت أحدثت فلا تنصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا هذا الحديث تبع في إirاده الغزالي وهو تبع الامام وكذا الماوردي وقال ابن الرضا في المطالب لم اظفر به يعني هذا الحديث انتهى وقد ذكره البيهقي في الخلافات عن الربيع عن الشافعي انه قال قال رسول الله ﷺ فذكره بهر استناد دون قوله فيقول

(فرع) اذا تجنب استقبال القبلة واستدبارها حال خروج البول والغائط ثم اراد استقبالها حال الاستنجاء فمقتضى مذهبنا اطلاق اصحابنا جوازه لان النهي ورد في استقبالها واستدبارها ببول او غائط وهذا لم يفعله وقتل الروياني في الحلية جوازه عن ابي حنيفة قال وهو صحيح يحتمله مذهبنا ولا كراهة ايضاً في اخراج الريح الى القبلة لما ذكرناه والله اعلم *

(فرع) قال العبدري من اصحابنا في كتابه الكفاية يجوز عندنا الجماع مستقبل القبلة ومستدبرها في البناء والصحراء قال وبه قال ابو حنيفة واحمد وداود واختلف فيه اصحاب مالك فجوزه ابن القاسم وكراهه ابن حبيب ونقل غير العبدري من اصحابنا ايضاً انه لا كراهة فيه عندنا لان الشرع ورد في البول والغائط والله اعلم *

(فرع) قال أصحابنا لا يحرم استقبال بيت المقدس ببول ولا غائط ولا استدباره لافي البناء ولا في الصحراء قال المتولي وغيره ولكنه يكره وتقل الروياني عن الاصحاب ايضاً أنه يكره لكونه كان قبلة : وأما حديث معقل بن أبي معقل الاسدي رضي الله عنه قال « نهى رسول الله صلى عليه وسلم أن يستقبل القبلتين ببول أو غائط » رواه احمد بن حنبل وأبو داود وابن ماجه وغيرهم واسناده جيد ولم يضعه أبو داود فأجاب عنه أصحابنا بجوابين لمتقدمي أصحابنا أحدهما أنه نهى عن استقبال بيت المقدس حيث كان قبلة ثم نهى عن الكعبة حين صارت قبلة فجمعها الراوى قال صاحب الحاوى هذا تأويل أبي اسحق المروزي وأبي علي بن أبي هريرة : والثاني المراد بالنهي أهل المدينة لان من استقبل بيت المقدس وهو في المدينة استدبر الكعبة وان استدبره استقبلها والمراد بالنهي عن استقبالها النهي عن استقبال الكعبة واستدبارها قال صاحب الحاوى هذا تأويل

مالك ومن نظائر الشك في عروض الحدث ما اذا نام قاعد اتم تمايل وانتبه ولم يدر أيهما سبق فلا ينتقض وضوءه بخلاف ما اذا عرف أن الانتباه كان بعد التمايل يلزمه الوضوء ومنها ما اذا شك في أنه لمس الشعر أو البشرة اذا قلنا انه لا أثر للمس الشعر ومنها ما اذا لمس الخشن فرجيه مرتين وشك في ان المسوس ثانيا هو المسوس أولاً أو الفرج الآخر ومنها ما لو شك في ان ما عرض له رؤيا

احدثت احدثت وذكره المزني في المختصر عن الشافعي نحوه بغير اسناد أيضاً ثم ساقه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني سمناه وهو في الصحيحين : وفي الباب عن ابي سعيد وابن عباس : اما حديث ابي سعيد فرواه الحاكم من طريق عياض بن عبد الله عنه ان رسول الله ﷺ قال اذا جاء احدكم الشيطان فقال انك احدثت فليقل كذبت الا ما وجد ربحاً باهه أو سمع صوتاً ياذنه ورواه ابن حبان بلفظ قليل في نفسه كذبت وهو عند احمد بلفظ ان الشيطان ليأتي احدكم وهو في صلاته فيأخذ بشعرة من دبره فيمدحها فيرى انه أحدث فلا يتصرف حتى يسمع صوتاً وفي اسناده احمد علي بن زيد بن جذعان : واما حديث ابن عباس فرواه البراز بلفظ يأتي احدكم

عن بعض المتقدمين فهذان تأويلان مشهوران للأصحاب ولكن في كل واحد منهما ضعف والظاهر المختار أن النهي وقع في وقت واحد وأنه عام لكليتهما في كل مكان ولكنه في الكلمة نهي تحريم في بعض الاحوال على ماسبق وفي بيت المقدس نهي تنزيه ولا يتمتع جميعها في النهي وإن اختلف معناه وسبب النهي عن بيت المقدس كونه كان قبلة فبقيت لحرمة الكلمة وقد اختار الخطابي هذا التأويل فإن قيل لم حملتموه في بيت المقدس على التنزيه قلنا للاجماع فلا نعلم من يعتد به خرمه والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في استقبال القبلة واستدبارها يبول أو غائط هي أربعة مذاهب أحدها مذهب الشافعي أن ذلك حرام في الصحراء جائز في البنيان على ماسبق وهذا قول العباس ابن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي ومالك وإسحاق ورواية عن أحمد * والمذهب الثاني يحرم ذلك في الصحراء والبناء وهو قول أبي إيوب الانصاري الصحابي ومجاهد والنخعي والثوري وأبي نور ورواية عن أحمد * والثالث يجوز ذلك في البناء والصحراء وهو قول عروة بن الزبير وربيعة وداود الظاهري * والرابع يحرم الاستقبال في الصحراء والبناء ويحل الاستدبار فيها وهو رواية عن أبي حنيفة وأحمد * واحتج لمن حرم مطلقاً بحديث أبي إيوب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يبول ولا غائط ولكن شرقوا أو غربوا قال أبو إيوب فقد مننا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فنحنرف ونستغفر الله» رواه البخاري ومسلم : وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا جلس أحدكم على حاجة فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها» رواه مسلم وعن سلمان رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة لغائط أو بول قالوا ولأنه إنما منع لحرمة القبلة وهذا موجود في البناء كالصحراء ولأنه لو كفى الحائل لجاز في الصحراء فإن

أوحديث نفس فلا يلزمه الوضوء في شيء منها وكذلك القول في الشك في الحدث الأكبر وهذا كله إذا عرف سبق الطهارة أما إذا لم يعرف ذلك بأن يقين أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث ولم يدركها سبق وإنه الآن علي ماذا في المسألة وجهان أحدهما قال صاحب التلخيص والآخر

الشیطان في صلاته حتى يتفخ في مقعده فيخيل له أنه قد أحدث ولم يحدث فإذا وجد ذلك أحدكم فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً بأذنه أو يجد ريحاً بأفقه وفي إسناده أبو إويس لكن تأبه بدرأوى عند البيهقي : (تنبیه) قال الرافعي هذا الخبر حجة على مالك في تفرقه بين الشك في الصلاة وخارجها لأنه مطلق انتهى ورواية أبي داود لهذا الحديث حجة لمالك فإنه أخرجه من حديث عبد الله بن

بيننا وبين الكعبة أودية وجبالا وأبنية واحتج اصحابنا عليهم بحديث عائشة المذكور في الكتاب وبحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال « رقيت على ظهر بيت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً على لبنتين مستقبلايت المقدس مستدبراً الكعبة » رواه البخارى ومسلم : وعن جابر رضى الله عنه قال « نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة بيول فرأيت قبل ان يقبض بعمام يستقبلها » حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والترمذي وهذا لفظها قال الترمذي حديث حسن وعن مروان الاصغر قال « رأيت ابن عمر اناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس بيول اليها فقلنا يا أبا عبد الرحمن اليس قد نهى عن هذا قال بلى إنما نهى عن ذلك في النضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يترك فلا بأس » رواه أبو داود والدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين وقال هو صحيح على شرط البخارى ولانه تلحقه المشقة في اجتناب القبلة في البناء دون الصحراء فان قالوا خصوا الجواز بمن لحقه مشقة قلنا الرخصة ترد لسبب ثم نعم كالتصر ولان الاحاديث تعارضت في المنع والجواز فوجب الجمع بينهما ويحصل الجمع بينهما بما قلناه فانها جاءت علي قه ولا تكاد تحصل بغيره : وأما الجواب عن الاحاديث التي احتجوا بها فهو انها محمولة على من كان بالصحراء للجمع بين الاحاديث : واما قول ابني ايوب رضى الله عنه فنحن عرفوا ونستغفر الله تعالى فجوابه من وجهين احدهما انه شك في عروم النهي فاحتاط بالاستغفار والثاني ان هذا مذهبه ولم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم صريحاً وقد خالفه غيره من الصحابة كما سبق : واما قولهم المنع لحمة القبلة وما بعده فجوابه ان الشرع ورد بالفرق على ما قدمناه فلا يلتفت الى قياس ومعني يخالفه : ومع هذا فالفرق ظاهر فان المشقة تلتحق في البناء دون الصحراء * واحتج من اباح مطاقاً بحديثي جابر وعائشة قالوا وهما ناسخان للنهي قالوا ولان الاحاديث تعارضت فرجعنا الى الاصل * واحتج اصحابنا بأن الاحاديث السابقة صحيحة فلا يجوز الناقض لها بل يجب الجمع بينهما

يؤمر بإسناد الوهم الي ما قبل طلوع الشمس وتذكر ما كان عليه من الطهارة والحدث فان تذكر انه كان محدثاً فهو الآن علي الطهارة لانه يتيقن الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في تأخر الحدث المعلوم بعد الطلوع عن تلك الطهارة وان تذكر انه كان متطهراً فهو الآن محدث لانه يتيقن حدثاً بعد تلك الطهارة وشك في تأخر الطهارة عن ذلك الحدث ومن الجائز سبقه اعلي الحدث وتوالى الطهارتين وهذا اذا كان الشخص ممن يعتاد تجديد الطهارة فان لم يكن التجديد من عادته فالظاهر ان طهارته بعد الحدث فيكون الآن متطهراً وان لم يتذكر ما قبلها فلا بد من بن زيد بلفظ اذا كانت أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً أو حركة في دبره فاشكل عليه فلا ينصرف الحديث

فجئنا بينهما واستعملناها ولم نعط شيئا منها : واما قولهم ناسخان فخطا لان النسخ لا يصار اليه الا اذا
تعد الجمع ولم يتعد هنا واما من جوز الاستدبار دون الاستقبال فمحموج بالاحاديث الصحيحة
المصرحة بالنهي عنهما جميعا والله اعلم *

(فرع) قول المصنف ولان في الصحراء خلقا من الملائكة والجن يصلون هكذا قاله اصحابنا
واعتمدوه ورواه البيهقي باسناد ضعيف عن الشعبي التايبي من قوله وهو تعليل ضعيف فانه لو قعد
قريبا من حائط واستقبله ووراءه فضاء واسع جازي بلا شك صرح به امام الحرمين والبغوي وغيرهما
ويدل عليه ما قدمناه عن ابن عمر انه اناخ راحلته وبال اليها فهذا يطل هذا التعليل فانه لو كان
صحيحا لم يميز في هذه الصورة فانه مستدبر الفضاء الذي فيه المصلون ولكن التعليل الصحيح
أن جهة القبلة معظمة فوجب صيانتها في الصحراء ورخص فيها في البناء للشقة وهذا التعليل
اعتمدته القاضى حسين والبغوي والروائي وغيرهم والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ﴾

(الشرح) حديث ابن عمر ضعيف رواه ابو داود والترمذي وضعفا * وهذا الادب مستحب
بالاتفاق وليس بواجب كذا صرح به الشيخ أبو حامد وابن الصباغ والمتولي وغيرهم (١) ومعناه اذا
أراد الجلوس للحاجة لا يرفع ثوبه عن عورته في حال قيامه بل يصبر حتى يدنو من الارض ويستحب
أيضا أن يسبل ثوبه اذا فرغ قبل انتصابه صرح به الماوردي في الاقتناع وهذا كله اذا لم يخف
تنجس ثوبه فان خافه رفع قدر حاجته والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويرتاد موضعاً للبول فان كانت الارض الاصلية دقها بعود أو حجر حتى لا يترشش عليه
البول لما روى ابو موسى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اراد احدكم ان يبول
فليرتد لبوله ﴾ *

(الشرح) حديث أبي موسى ضعيف رواه احمد وأبو داود عن رجل عن أبي موسى وقوله
فايرتد أى يطلب موضعاً لبنا وأبو موسى هو عبد الله بن قيس الأشعري منسوب الى الاشعر جد
التبيلة قوفى أبو موسى بكه وقيل بالكوفة سنة خمسين وقيل احدى وخمسين وقيل أربع وأربعين وهو ابن

الوضوء لتعارض الاحتمالين من غير ترجيح ولا سبيل الى الصلاة مع التردد المحض في الطهارة
ومنهم من قال يؤمر بالتذكر لكنه ان تذكر الحدث قبل الطلوع فهو الآن محدث أيضا وان
تذكر الطهارة فهو الآن متطهر لان ما يذكره من قبل معلوم فيستحب ويتعارض الظن ان الطاهر الآن
بعده لتقابل الاحتمالين والوجه الثاني انه لا نظر الى ما قبل الطلوع ويؤمر بالوضوء بكل حال

(١) قلت قال
في تعليقه على
التنبيه أن هذا
مبني على الخلاف
في وجوب ستر
العورة في الخلوة
ان قلنا واجب
وهو الاصح كان
رفع الثوب قبل الدنو
وأن لم يمتنع اليه
حراما وأن قلنا
لا يجب الستر في
الخلوة كان الرفع
مكروها لا محرما
انتهى لفظ رحمه
الله تعالى اه
اذرى

ثلاث وستين ومناقبه مشهورة وقد ذكرتها في التهذيب * وهذا الادب متفق على استحبابه قال
أصحابنا يطلب أرضا لينة ترابا أورملا فان لم يجد الأرضا صلبة دقها بحجر ونحوه لتلا يترشرش
عليه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يبول قائما من غير عذر لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال « ما بلت » قائما
منذ أسلمت ولأنه لا يؤمن أن يترشرش عليه ولا يكره ذلك لما روى أن النبي ﷺ « أتى سباطة قوم
فبال قائما لعله بأفضيه ﴾

﴿ الشرح ﴾ أما الأثر المذكور عن عمر رضي الله عنه فذكره الترمذي في كتابه تعليقا لا مسندا
وروى ابن ماجه والبيهقي عن عمر أنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبول قائما فقال
يا عمر لا تبِل قائما فما بلت بعد قائما لكن اسناده ضعيف وروى عن جابر قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم « أن يبول الرجل قائما » رواه ابن ماجه والبيهقي وضعفه البيهقي وغيره وبقي عن
هذا حديث عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يبول قائما
فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعداً » رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم
واسناده جيد وهو حديث حسن وأما الحديث الآخر أن النبي صلى الله عليه وسلم « أتى سباطة
قوم فبال قائما » فصحيح رواه البخاري ومسلم من رواية حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما والذي
في الصحيحين أتى سباطة قوم فبال قائما وأما قوله لعله بأفضيه رواه البيهقي من رواية أبي هريرة
لكن قال لا تثبت هذه الزيادة وذكر الخطابي ثم البيهقي في سبب بوله صلى الله عليه وسلم قائما أوجها
أحدها قال وهو المروى عن الشافعي رحمه الله أن العرب كانت تشتمق بالبول قائما لوجع الصلب
فترى أنه كان به صلى الله عليه وسلم إذ ذاك وجع الصاب قال القاضي حسين في تعليقه وصار
هذا عادة لاهل هراة يبولون قياما في كل سنة مرة أحياء لتلك السنة : والثاني أنه لعله بأفضيه
والثالث أنه لم يجد مكانا يصالح للعود فاحتاج الى القيام إذ كان الطرف الذي ياله عاليا مرتفعا

اخذا بالاحتياط ثم تتكلم في قوله واليقين لا يرفع بالشك في ابتداء هذا الفصل من ثلاثة أوجه
أحدها قد يتوهم أن هذا الكلام متصل بآخر مسألة الخنثيين وهو قوله لان بقاء طهارته ممكن
ولا شك انه صالح لتلك لكنه لم يقصد تذييب المسألة به وإنما أراد افتتاح قاعدة مقصودة في
نفسها وإبراده في الوسيط يوضح ذلك ثم لا يخفى تخريج مسألة الخنثيين على هذه القاعدة : الثاني
لا نفي بقولنا اليقين لا يرفع ولا يترك بالشك يقينا حاضرا فان الطهارة والحديث نقيضان ومهما
شككنا في أحد النقيضين فحال ان نتيقن الآخر ولكن المراد أن اليقين الذي كان لا يترك
حكمه بالشك بل يستصحب لان الاصل في الشيء الدوام والاستمرار فهو في الحقيقة عمل

ويجوز وجه رابع أنه لبيان الجواز : وأما السباطة فيضم السين وهي ملقى التراب والكناسة ونحوها تكون ببناء الدور مرققا للقوم قال الخطابي ويكون ذلك في الغالب سهلا لنا مثالا يخد فيه البول ولا يرجع على البائل وأما المنبض فيهمزة ساكنة بعد الميم ثم باء موحدة مكسورة ثم ضاد معجمة ويجوز تخفيف الهمزة بقلبها ألفا كما في رأس وأشباهه والمنبض باطن الركبة من الأذى وغيره وجمعه ما بض بالمد كسجد ومساجد وأما بوله صلى الله عليه وسلم في سباطة القوم فيحتمل أوجهها أظهرها أنه علم أن أهلها يرضون ذلك ولا يكرهونه ومن كلن هذا حاله جاز البول في أرضه : (الثاني) أنها لم تكن مختصة بهم بل كانت ببناء دورهم فلناس كلهم فاضيت إليهم لقربها منهم (الثالث) أنهم أذنوا لمن أراد قضاء الحاجة فيها بصريح الإذن أو بمعناه : والله أعلم * أما حكم المسألة فقال أصحابنا يكره البول قائما بلا عذر كراهة تنزيه ولا يكره للعذر وهذا مذهبنا وقال ابن المنذر اختلفوا في البول قائما ثبتت عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن عمرو سهل ابن سعد أنهم بالواقيا ماوروى ذلك عن علي وأنس وأبي هريرة وفعله ابن سيرين وعروة وكروه ابن مسعود والشعبي وإبراهيم بن سعد وكان إبراهيم بن سعد لا يقبل شهادة من بال قائما قالوا قال مالك إن كان في مكان لا يتطأ إليه من البول شيء فمكروه وإن تطأ فلا كراهة قال ابن المنذر البول جالسا أحب إلى وقائما مباح وكل ذلك ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يبول في ثقب أو سرب لما روي عبد الله بن سرجس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن البول في جحر » ولأنه يخرج عليه ما يلبسه أو يرد عليه البول ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن سرجس صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم بالإسناد الصحيحة وفي رواياتهم زيادة قالوا لقتادة الراوي عن ابن سرجس ما تكره من البول في جحر فقال كان يقال أنها مساكن الجن والثقب يفتح الثاء وضمها لغتان تقدمتا في باب صفة الوضوء في فصل

بالظن وطرح للشك : الثالث المشهور من معني الشك التردد في طرفي وجود الشيء وعده بصفة التساوى فإذا حدث له هذا التردد في الحدث بعد تيقن الطهارة أو في الطهارة بعد تيقن الحدث لم يلتفت إليه واستصحب ما كان : وهذا الحكم لا يختص بالشك في طرف الحدث بل لو كان الحادث ظن الحدث بعد تيقن الطهارة فهو كالشك في أنه يجوز له الصلاة استصحابا ليقين الطهارة لكن لو ظن الطهارة بعد الحدث لم يستصحب حكم الحدث بل له أن يصلي بالظن فإذا حكم الشك واحد في الطرفين وحكم الظن في الحدث بخلاف حكمه في الطهارة *

قال ﴿ قاعدة تنكشف حال الخشي بثلاث طرق : أحدها خروج خارج من الفرجين فإن بال بفرج

غسل اليد والفتح أفصح وأشهر والسرب بفتح السين والراء : فالتعب ما استدار وهو الجعر المذكور في الحديث والسرب ما كان مستطيلاً : وعبد الله بن سرجس من بني بصرى وأبوه سرجس بفتح السين المهملة وكسر الجيم وآخره سين أخرى لا ينصرف : وهذا الذي قاله المصنف من الكراهة متفق عليه وهي كراهة تنزيه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ ويكره أن يبول في الطريق والظل والموارد لما روى معاذ رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي بإسناد جيد وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتقوا اللعانين قالوا وما اللعانان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم » وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من سل سخيته على طريق عامر من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » رواه البيهقي والسخيمة بفتح السين المهملة وكسر الخاء المعجمة هي الغائط والملاعن مواضع اللعن جمع ملعنة كقبرة رجمزة موضع القبر والجزر وأما اللعانان في رواية مسلم فهما صاحبا اللعن أى الذى يلعنهما الناس كثيراً وفي رواية أبي داود اللعانان ومعناه الامران الجالبان للعن لان من فعلهما لعنة الناس في العادة فلما صارا سببا للعن أضيف الفعل إليهما قال الخطابي وقد يكون اللعان بمعنى الملعون فالتعديبر اتقوا الملعون فاعلها : وأما الموارد فقال الخطابي وغيره هي طرق الماء واحدها مورد قالوا والمراد بالظل مستظل الناس الذى اتخذوه مقبلاً ومناخاً ينزلونه أو يقعدون تحته قالوا وليس كل ظل يمنع قضاء الحاجة تحته فقد قدم النبي صلى الله عليه وسلم حاجته تحت حائش النخل ثبت ذلك في صحيح مسلم والحائش غل بلاشك : وأما البراز فقال الخطابي هو هنا بفتح الباء وهو الفضاء الواسع من الارض كنبواه عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء ويقال تبرز الرجل اذا تقوط كما يقال نخلى قال وأهل الحديث يروونه البراز بكسر الباء وهو غلط هذا كلام الخطابي وقال غيره

الرجال أو أمنى فرجل وان بال بفرج النساء أو حاض فامرأة وان بال بفرج الرجال وحاض بفرج النساء قيل التعويل على المبال لانه أودم وقيل مشكل : (الثانية) نبات اللحية ونهود الثدي فيه خلاف والظاهر ان لا عبرة بهما كما لا عبرة بتأخر النبات والنهود عن أوأتهما : (الثالثة) ان يراجع الشخص ليحكم بميله فاذا اخبر لا يقبل رجوعه الا ان يكذبه الحس بأن يقول أنا رجل ثم ولدت ولدا *

﴿ لما تكلم في صور من الخنثي أراد ان يبين ما ينكشف به حال الخنثي فذكر له طرقاً منها خروج الخارج من أحد الفرجين وذلك على قسمين أحدها خارج لا يوجب الفسل وهو البول فاذا بال بفرج الرجال فرجل وان بال بفرج النساء فامرأة لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما

الصواب البراز بكسر الباء وهو الغائط نفسه كذا ذكره أهل اللغة فإذا كان البراز بالكسر في اللغة هو الغائط وقد اعترف الخطابي بأن الرواة نقلوه بالكسر تعين المصير اليه فحصل أن المختار كسر الباء وقد بسطت الكلام في هذه اللفظة في تهذيب الاسماء واللغات : وأما قارة الطريق فأعلاه قاله الأزهري والجوهري وغيرها وقيل صدره وقيل ما برز منه والطريق يذكر ويؤث لغتان مشهورتان تقدم بينهما وأما معاذ الرواي فهو أبو عبيد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو الأنصاري المدني من كبار الصحابة وقفهما لهم ومن أعلمهم بالأحكام شهيداً بدر أوسائر والمشاهد وأسلم وله ثمان عشرة سنة توفي سنة ثمان عشرة شهيداً في طاعون حمواص بفتح العين والميم وهي قرية بالأرجن من الشام وقبره بغور نيسان ومناقبه كثيرة مشهورة رضي الله عنه وهذا الأدب وهو اتقاء الملاعن الثلاثة متعلق عليه وظاهر كلام المصنف والأصحاب أن فعل هذه الملاعن أو بعضها مكروه كراهة تنزيه لا تحريم وينبغي أن يكون محرماً لهذه الأحاديث ولما فيه من إيذاء المسلمين وفي كلام الخطابي وغيره (١) إشارة إلى تحريمه والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يبول في مساقط الثمار لانه يقع عليه فينجس ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه ولا فرق بين الشجر المباح والذي يملكه ولا بين وقت الثمر وغير وقته لأن الموضع يصير نجساً متى وقع الثمر تنجس وسواء البول والغائط وإنما اقتصر المصنف على البول اختصاراً وتبسيطاً للداني على الأعلى وإنما لم يقولوا بتحريم ذلك لأن تنجس الثمار به غير متيقن * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويكره أن يتكلم لما روي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشعين عن عورتهم يتحدثان فإن الله تبارك وتعالى يمقت علي ذلك ﴾ *

إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي لهما للرجال وما للنساء « يورث من حيث يبذل » (١) وهذا بشرط أن يكون له ما يشبه آلة الرجال وما يشبه آلة النساء ويكون بوله من أحدهما فأما إذا لم يكونا له وهو يبول من ثقبه أو كانا له لكنهما لا يبول بهما فلا دلالة في بوله ولو بال بهما جميعاً ففيه وجهان أحدهما أن دلالة البول قد سقطت وأصحهما أن ما يختص بسبق الخروج أو تأخره لا يقطع فالحكم له فإن وجد أحد المعنيين في أحدهما والآخر في الثاني فالأخذ بسبق الخروج

(١) حديث في ابن عباس في الذي له للرجال وما للنساء يورث من حيث يبول ابن عدى والبيهقي من طريق الكشي عن ابن صالح عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه سئل عن مولود

(١) هو البولي
في شرح السنة
وقد صرح به في
تدليقه على التنبيه
وقد قطع هو
والرافعي في
كتاب الشهادة
أن القود في
الطريق من
الصغار فيما
تدله من صاحب
المتة بعد أن
اعترض كل منهما
عليه في أشياء
واقراء مما على
تحريم النفوس
في طريق
السلمى أه
أعزى

﴿الشرح﴾ هذا الحديث حسن رواه أحمد وأبو داود وغيرهما بإسناد حسن ورواه الحاكم في المستدرک وقال هو حديث صحيح وفي رواية للحاكم قال أبو سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم « في المتغولین أن يتعدنا فان الله يمقت على ذلك » ومعني يضربان الغائط يأتيانه قال أهل اللغة يقال ضربت الأرض اذا أنبت الخلاء وضربت في الأرض اذا سافرت وقوله صلى الله عليه وسلم كاشفين كذا غيبناه في كتب الحديث وفي المذهب وهو منصوب على المال ووقع في كثير من نسخ المذهب كاشفان بالالف وهو صحيح أيضا خير مبتدأ محذوف أي وهما كاشفان والاول أصوب والمقت البغض وقيل أشد البغض وقيل تسيب فاعل ذلك : وأبو سعيد الخدري سعد بن مالك تقدم بيانه في آخر صفة الوضوء وهذا الذي ذكره المصنف من كراهة الكلام علي قضاء الحاجة متفق عليه قال أصحابنا ويستوي في الكراهة جميع أنواع الكلام ويستثنى مواضع الضرورة بأن رأى ضريرا يقع في بئر أو رأى حية أو غيرها تقصد انسانا أو غيره من المحترمت فلا كراهة في الكلام في هذه المواضع بل يجب في أكثرها فان قيل لا دلالة في الحديث المذكور لما ادعاه المصنف لان الذم لمن جمع كل الاوصاف المذكورة في الحديث قلنا ما كان بعض موجبات المقت لاشك في كراهته ويؤيده الرواية التي قلناها عن الحاكم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يرد السلام أو يحمد الله تعالى اذا عطس أو يقول مثل ما يقول المؤمن لان النبي صلى الله عليه وسلم « سلم عليه رجل فلم يرد عليه حتى توشأ ثم قال كرهت أن أذكر الله تعالى الا على طهر » ﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث صحيح لكن المصنف لم يذكره علي وجه نفوت المقصود منه وموضع الدلالة روى المهاجرين قنفذ رضي الله عنه قال « أنبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلمت عليه فلم يرد علي حتى توشأ ثم اعتذر الي فقال اني كرهت أن أذكر الله تعالى الا على طهر » أو قال علي طهارة رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة وفي رواية

أولى وان تقدم الميعتان فيما سقطت دلالة البول ولا حكم للكثرة ولا للترقيق والترشيش في أصح الوجهين : والثاني ان الحكم الاكثر وانه ان زرق بهما فرجل وان رشش فامرأة وان زرق بهذا ورشش بذلك فينثنت تسقط دلالة البول : والقسم الثاني خارج موجب للغسل كالحيض والمني فاذا أمنى بفرج الرجال فرجل وان أمنى بفرج النساء أو حاض فامرأة وذلك بشرطين أحدهما ان ينفضل في وقت امكان خروج المني والحيض : والثاني ان يتكرر خروجه ليتأكد الظن ولا يتوهم

له قبل وذكر من أين يورث قال من حيث يبول أورده البيهقي في المعرفة في القرائض والكلي هو محمد بن السائب متروك الحديث بل كذاب : وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ويغني

البيهقي فسلمت عليه وهو يتوضأ فلم يرد على وهذه الرواية قريبة بما ذكره المصنف وقوله صلى الله عليه وسلم « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » هذه الكراهة بمعنى ترك الأولى لا كراهة تنزيه واحتج غير المصنف بحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « مر رجل بالنبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه » رواه مسلم وعن جابر « أن رجلا مر على النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيته على مثل هذه الحالة فلا تسلم على فأنك إن فعلت ذلك لم أرد عليك » رواه ابن ماجه وهذا الذي ذكره المصنف من كراهة رد السلام وما بعده متفق عليه عندنا وكذا التسبيح وسائر الأذكار قال البيهقي في شرح السنة فإن عطس علي الخلاء حمد الله تعالى في نفسه قاله الحسن والشعبي والنخعي وابن المبارك قال البيهقي يحمده الله تعالى في نفسه هنا وفي حال الجماع ثم هذه الكراهة التي ذكرها المصنف والاعشاب كراهة تنزيه لا تحريم بالاتفاق وحكي ابن المنذر الكراهة عن ابن عباس وعطاء ومعبد الجهني وعكرمة : وعن النخعي وابن سيرين قال لا بأس به قال ابن المنذر وترك الذكر أحب إلى ولا تؤثم من ذكر والله علم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والمستحب أن يتكأ على رجله اليسرى لما روى سراقه بن مالك رضي الله عنه قال علنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتينا الخلاء أن نتوكأ على اليسرى ﴾ ولأنه أسهل في قضاء الحاجة *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث ضعيف رواه البيهقي عن رجل عن أبيه عن سراقه قال « علنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدنا الخلاء أن يعتمد اليسرى وينصب اليمنى » وسراقه هو أبو سفيان سراقه بن مالك بن جعشم بضم الجيم واسكن العين المهملة وضم الشين المعجمة وفتحها المدلجى توفي سنة أربع وعشرين رضي الله عنه وقوله يتكأ، ويتوكأ بهمز آخرها وهذا الأدب مستحب عند أصحابنا * واحتجوا فيه بما ذكره المصنف وقد بينا أن الحديث لا يحتاج به فيبقى المعنى ويستأنس بالحديث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

كونه اتفاقاً ولو أئمنى من الفرجين جميعاً فوجان أحدهما أنه تسقط هذه الدلالة ويستمر الاشكال وأصحهما أنه لو أئمنى منهما على صفة منى الرجال يكون رجلاً ولو أئمنى منهما على صفة منى النساء يكون امرأة لأن الظاهر أن للمنى الموصوف بصفة منى الرجال يتفصل من الرجال وكذلك ما هو بصفة منى النساء يتفصل من النساء نعم لو أئمنى من فرج الرجال على صفة منى النساء أو من فرج النساء على صفة منى الرجال أو أئمنى من فرج الرجال على صفة منيهم ومن فرج النساء على صفة منيهم يستمر

عن هذا الحديث الاحتجاج في هذه المسألة بالإجماع فقد نقله ابن المنذر وغيره : وقد روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق هذا عن علي أنه ورث ختنى من حيث يبول أسناده صحيح

﴿ ولا يطيل التعود لانه روى عن لقمان عليه السلام أنه قال طول القعود على الحاجة تنجع منه الكبد ويأخذ منه الباسور فاقعد هونا واخرج ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الادب مستحب بالاتفاق ولقمان هو الحكيم الذي قال الله تعالى فيه (ولقد آتينا لقمان الحكمة) قال أبو اسحاق الثعلبي المفسر اتفق العلماء على أنه كان رجلا صالحا حكيما ولم يكن نبيا الا عكرمة فانفرد وقال كان نبيا وقوله تنجع أوله تا، مشاة فوق ويجوز بالمشاة تحت والجيم مفتوحة يقال نجت تنجع كمرض تعرض والكبد يفتح الكاف وكسر الباء ويجوز تسكين الباء مع فتح الكاف وكسرها كما سبق في نظائره والباسور ضبطناه في المذهب بالباء والسين وفيها ثلاث لغات ذكرهن الجوهري وغيره باسور بالباء والسين وناسور بالنون وناسور بالنون والصادوحى علة في مقعدة الانسان وقوله هونا هو مقصور غير منون تصغير هوني كجبل تأنيث الاهون والمشهور فيه الهونا كاللدينا وقد قيل هونا كما قد قيل دنيا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ واذا بال تنحج حتى يخرج ان كنت هناك شيئا ويسح ذكره مع مجامع العروق ثم ينتره ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قوله ينتره بفتح أوله وضم ثائه والنتر جذب بجفاء كذا قاله أهل اللغة واستنتر اذا جذب بقية بوله عند الاستنجاء قال الشافعي رحمه الله في الام يستبرى البائل من البول لثلا يقطر عليه قال واحب الى أن يقيم ساعة قبل الوضوء وينتر ذكره هذا لفظ نصه (١) وكذا قال جماعات يستحب أن يصبر ساعة يعنون لحظة لطيفة (٢) وقال الماوردي والرويانى وغيرهما يستحب أن ينتر ثلاثا مع التنحج وقال جماعة منهم الزوافي، ويعشى بعده خطوة أو خطوات وقال إمام الحرمين ويهتم بالاستبراء فيمكث بعد انقطاع البول ويتنحج قال وكل أعرف بطبعه قال والنتر ما ورد به الخبر وهو أن يمر اصبعاً ليخرج بقية ان كانت والخيار أن هذا يختلف باختلاف الناس والمقصود أن يظن انه لم يبق في مجرى البول شيئا يخاف خروجه فن الناس من يحصل له هذا

الاشكال من هذا القسم خروج الولد فيفيد القطع بالانوثه حتى يرجع على ما يعارضه من الامارات امالو تعارض البول مع الحيض أو مع التي فنعوجان أحدهما أنه يحكم بقتضي البول لانه دائم متكرر فيكون أقوى دلالة وأصحهما أنه يستمر الاشكال وينساقطان ومنها نبات اللحية ونهود الثدي وفيها وجبان أحدهما أن نبات اللحية يدل على الذكورة ونهود الثدي على الانوثة لان اللحي اما تكون الرجال غالبا وتلدئ الثدين للنساء غالبا فيستدل بهما على الذكورة والانوثة وأظهرهما أنه لا عبرة بهما لانه لا خلاف أن عدم نبات اللحية في وقته لا يقتضي الانوثة وعدم تدلي الثدين في وقته لا يقتضي الذكورة ولوجاز الاستدلال بنبات اللحية على الذكورة لجواز الاستدلال

(١) قال في البحر ويستبرئ من البول يقيم ساعة ثم ينتر ذكره قبل الاستنجاء يسه اليسرى نترنا وهو ان يضع اصبعه على اجدها مجرى بوله وهو من عند حلقه الدبر ثم يست المجري تلك الاصبع الى الواس الذكر قال والنتر هو البلك الشديد وقيل يسك الذكر يسه اليسرى ويضع اصبع يده اليمنى على اجدها المجري فاذا انتهى الى الذكر تتره باليسرى وهذا المكس اسبى لفظه اه اذري (٢) لا معنى لعهول لحظة لطيفة بل هو مفيد بالحاجة بحيث يغلب على ظنه انه لو كان ثم ينتر يخرج ويختلف هذا باختلاف أحوال الناس كما قال فيما بداه اذري

المقصود بأذني عصر ومنهم من يحتاج الى تكراره ومنهم من يحتاج الى تنحج ومنهم من يحتاج الى مشى خطوات ومنهم من يحتاج الى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا وينبغي لكل أحد ان لا ينتهي الى حد الوسوسة قال اصحابنا وهذا الادب وهو النتر والتنحج ونحوهما مستحب فلو تركه فلم ينتر ولم يعصر الذكر واستنحج عقيب انقطاع البول ثم توضأ فاستنجاه صحيح ووضوءه كامل لان الاصل عدم خروج شيء آخر قالوا والاستنجاه يقطع البول فلا يبطل استنجاهه ووضوءه الا أن يتيقن خروج شيء واحتج جماعة في هذا الادب بما روى بزاد و قيل ازداد بن فساة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا بال أحدكم فليتر ذكره ثلاث مرات » رواه أحمد وابو داود في المراسيل وابن ماجه والبيهقي واتفقوا على أنه ضعيف وقال الأكثرون هو مرسل ولا صحة ليزداد ومن نص علي أنه لا صحة له البخاري في تاريخه وأبو حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن وابو داود وأبو أحمد بن عدى الحافظ وغيره وقال يحيى بن معين وغيره لا يعرف يزاد فالتعويل على المعنى الذي ذكره الاصحاب ويزاد بزاي ثم دال مهلة ثم ألف ثم ذال معجمة وفساء بالفاء والسين المهمله المخففة وبالمد *

(فرع) قال اصحابنا يكره مسح الذكر بقطنه ونحوها صرح به المتولي والرواياني والرافعي ونقله الرواياني عن الاصحاب والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ والمستحب أن لا يستنحج بالماء في موضع قضاء الحاجة لما روى عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن أحدكم في مستحبه ثم يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث حسن رواه احمد وابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم باسناد حسن وروى حميد بن عبد الرحمن الحيرى عن رجل صحب النبي صلى الله عليه وسلم كما صحبه أبو هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن يمشط أحدنا كل يوم أو يبول في مغتسله » رواه احمد وابو داود والنسائي والبيهقي واسناده صحيح قال الخطابي المستعم الغتسل مسمى مستحبا

بعده على الانوثة لان الغالب من حال من لا يلتحي في وقته الانوثة كما ان الغالب من حال من يلتحي الذكورة وأجرى بعضهم الوجين في نزول اللبن ايضا وذهب بعض الاصحاب الى انه تعدأضلاع الخثى من جانبيه فان نقص عددها من الجانب الايسر فهو دليل الذكورة وان تساوى عددها من الجانبين فهو دليل الانوثة وظاهر المذهب انه لا عبرة بذلك والتفاوت بين الرجل والمرأة في عدد الاضلاع غير معلوم ولا مسلم ومنها ان يراجع الخثى فان قال أميل الى الرجال استدلتنا على الانوثة وان قال أميل الى النساء استدلتنا به على الذكورة لأن الله تعالى أجرى العادة بميل الرجال الى النساء والنساء الى الرجال بالطبع وهذا اذا عجزنا عن الامارات السابقة والا

مشتقاً من الحميم وهو الماء الحار الذي يقتسل به عبدالله بن مغفل يغيث معجبة مفتوحة ثم فاء مشددة مفتوحة كنية عبدالله أبو سعيد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو زياد وهو ممن تابع رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت الشجرة بيعة الرضوان توفي سنة ستين رضى الله عنه * واتفق اصحابنا على ان المستحب أن لا يستنجى بالماء في موضع قضاء الحاجة لثلاث ترشش عليه وهذا في غير الاخلية المتخذة لذلك * أما المتخذ لذلك كالمراحض فلا بأس فيه لانه لا يترشش عليه ولان في الخروج منه الى غيره مشقة وقول المصنف والاصحاب لا يستنجى بالماء في موضعه احتراز من الاستنجاء بالاحجار فان شرطه أن لا ينتقل عن موضعه كما سنوضحه ان شاء الله تعالى *

(فرع) في مسائل تتعلق بأداب قضاء الحاجة : احداها قال أصحابنا لا بأس بالبول في اناة لما روت عائشة رضى الله عنها قالت « يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى الى علي رضي الله عنه لقد دعي بالطست يبول فيها فانحبس فأت ما أشعر به » هذا حديث صحيح رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي في سننهم والترمذي في كتاب الشاميل هكذا ورواه البخاري ومسلم في صحيحهما بمعناه : قالوا قالت فدعى بالطست ولم يقل ليبول فيها وهو محمول على الرواية الصحيحة الصريحة في البول والطست بالسين المهملة وهي مؤنثة وعن أميمة بنت رقيقة رضى الله عنها قالت « كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه ويضعه تحت السرير » رواه ابو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفوه وأميمة ورقيقة بضم أولهما ورقيقة بقاءين وقولها من عيدان هو بفتح العين المهملة وهي النخل الطوال المتجردة الواحدة عيدانه : (الثانية) يحرم البول في المسجد في غير اناة : وأما في الاناء ففيه احتمالان لابن الصباغ ذكرهما في باب الاعتكاف أحدهما الجواز كالفصد والحجامة في اناة : والثاني التحريم لان البول مستحب فنهز المسجد منه وهذا الثاني هو الذي اختاره الشاشي وغيره وهو الاصح المختار وجزم به صاحب التتمة في باب الاعتكاف ونقله العبدري في باب الاعتكاف عن الاكثرين : (الثالثة) يحرم البول على القبر ويكره البول

فالحكم لها لانها محسوسة معلومة الوجود وقيام الليل غير معلوم فانه ربما يكذب في إخباره ومن شرط الاعتماد على إخباره وقوعه بعد العقل والبلوغ كسائر الروايات والاخبار ومن الاصحاب من قال يكفى وقوعه في سن التمييز للحضانة يخبر فيها الصبي بين الابوين في سن التمييز والمذهب الاول لان اختيار الخشي لازم فلا حكم له قبل البلوغ كالمولود اذا تداعاه اثنان لا يصح اتسائه قبل البلوغ والاختيار في الحضانة ليس بلامم ثم يتعلق بفصل الاختبار (فروع) أحدها اذا بلغ وهو يجد من نفسه أحد الميلىن يجب عليه ان يخبر عنه فان أخر عصى * الثاني لا يخبر بالشهوى فانه غير مخبر ولكن يخبر عما يجده من ميلى الجلي : * الثالث لو زعم انه لا

بقربه : (الرابعة) قال أصحابنا يكره البول في الماء الزاكد قليلا كان أو كثيرا الحديث جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهى أن يبل في الماء الزاكد» رواه مسلم وفي الصحيحين نحوه من رواية أبي هريرة رضي الله عنه : وأما الجاري فإن كان قليلا كرهه وإن كان كثيرا لا يكرهه هكذا قاله جماعة من أصحابنا وفيه نظر وينبغي أن يحرم البول في القليل مطلقا لأنه يتنجسه ويتلفه على نفسه وعلى غيره وأما الكثير الجاري فلا يحرم لكن الأولى اجتنابه ومما ينهى عنه التقوط بقرب الماء صرح به الشيخ نصر في الاختاب والكافي وهو واضح داخل في عموم النهي عن البول في الموارد (الخامسة) قال أصحابنا يكره استقبال الريح بالبول لتلا برده عليه فيتنجس بل يستنبرها هذا هو المعتقد في كراهته : وأما الحديث المروى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره البول في الهواء فضعيف بل قال الحافظ أبو أحمد بن عدى إنه موضوع وجاء عن حسان بن عطية التابعي قال يكره للرجل أن يبول في هواء وإن يتغوط على رأس جبل (السادسة) قال أصحابنا يستحب أن يهيأ أحجار الاستنجاء قبل جلوسه لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه ثلاثة أحجار» حديث حسن رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وغيرهم قال الدارقطني إسناده حسن صحيح فهذا هو المعتقد وأما ما احتج به جماعة من أصحابنا من حديث «اتقوا الملاعن وأعدوا النبل» فليس ثابت فلا يحتاج به والنبل بضم النون وفتح الباء الموحدة الأحجار الصغار (السابعة) لا يجوز أن يبول على ما منع الاستنجاء به لحرمته كالعظم وسائر الملعومات «(الثامنة) قال إمام الحرمين والغزالي والبقوي وآخرون يستحب أن لا يدخل الحلاء مكشوف الرأس قال بعض أصحابنا فإن لم يجد شيئا وضع كفه على رأسه ويستحب أن لا يدخل الحلاء حافيا ذكره جماعة منهم أبو العباس بن سريج في كتاب الأدب ام وروى البيهقي إسناده حديثا مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا دخل الحلاء حذاه وغطى رأسه» وروى البيهقي أيضا عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الحلاء

(١) اما الاستنجاء في الماء الكثير الزاكد فقال في شرح مسلم لا يطهر كراهيته لا يلبس في معنى البول ولا يقاربه ولو اجتنبه فان حسنا وفيما ماله نظر وعندي أنه مكروه ولا يتنجسه غيره لانه ثبت في الصحيح الذي عن الافتسال في الماء الدائم ونس الشافعي والاصحاب على كراهته الافتسال فيه ما لا كان أو لا وهذا أولا بالمرأه الله العلم في الاستنجاء أو أدرك

يميل الي الرجال والى النساء وأنه يميل إليهما جميعا استمر الأشكال : الرابع إذا أخبر عن أحد المبلين لزمه ولا يقبل رجوعه بعد ذلك لاعترافه بموجبه نعم لو وجدت الدلالة القاطعة بعد إخباره عن الذكور قوى الولادة غير نا الحكم لانا نيقنا خلاف ما غنتاه وكذا لو ظهر حمل بعده تبين بسلان إخباره كما لو حكنا بشئ من الدلائل الظاهرة ثم ظهر به حمل بطل ذلك وقد ذكر هذا الفرع في الكتاب لكن للتأمل وقفة تند قوله فإذا أخبر لا يقبل رجوعه الا اذا كذبه الحس لان ظاهر الاستثناء يقتضي قبول الرجوع عند الولادة واذا ولدت فلا عبرة بالرجوع ولا معنى له بل يبطل الحكم اابق سواء وجد الرجوع أم لا وكأنه أراد أنه لا يقبل رجوعه ويجرى عليه حكم قوله الاول الان

غطي رأسه وإذا أتى أهله غطي رأسه لكنه ضعيف قال البيهقي وروى في تغليفة الرأس عند دخول الخلاء عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهو صحيح عنه : (قلت) وقد اتفق العلماء على أن الحديث المرسل والضعيف والموقوف يتسامح به في فضائل الاعمال ويعمل بمقتضاه وهذا منها : (التاسعة) قال صاحب البيان وغيره يستحب لمن هو على قضاء الحاجة أن لا ينظر إلى فرجه ولا إلى ما يخرج منه ولا إلى السماء ولا يعث يده : (العاشر) قال المصنف في التنبيه وكثيرون من أصحابنا يستحبان لا يستقبل الشمس ولا القمر واستانسوا فيه بحديث ضعيف وهو مخالف لاستقبال القبلة في أربعة أشياء : أحدها أن دليل القبلة صحيح مشهور ودليل هذا ضعيف بل باطل ولهذا لم يذكره المصنف ولا كثيرون ولا الشافعي وهذا هو المختار لأن الحكم بالاستحباب يحتاج إلى دليل ولا دليل في المسألة : الثاني يفرق في القبلة بين الصحراء والبناء كما سبق ولا فرق هنا صرح به الهاملي وآخرون : الثالث النهي في القبلة للتحريم وهنا للتنبيه الرابع أنه في القبلة يستوى الاستقبال والاستدبار وهذا لا بأس بالاستدبار وإنما كرهوا الاستقبال : هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع المصنف في التنبيه والجمهور وقال الصيمري وإبوالعباس الجرجاني في كتابه الشافعي يكره الاستدبار أيضا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والاستنجاء واجب من البول والغائط لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى عليه وسلم قال « وليستنج ثلثة أحجار » ولأنها نجاسة لا تلحق المشقة في إزالتها غالبا فلا تصح الصلاة معها كإثارة النجاسات ﴾ *

﴿ الترحح ﴾ حديث أبي هريرة هذا صحيح رواه الشافعي وأبو داود وغيرهما بأسانيد صحيحة وسأذكره بكامله إن شاء الله تعالى * قوله وليستنج هو هكذا بالواو معطوف على ما قبله كما سأذكره بكامله إن شاء الله تعالى وقول المصنف لا تلحق المشقة في إزالتها احترام من دم البراغيث ونحوه وقوله فلم تصح الصلاة معها عبارة حسنة فانه لو قال فوجب إزالتها لتقتض نجاسة على ثوب

يكذبه الحس بالولادة فلا استثناء يرجع إلى أجزاء حكم القول الأول عليه لا إلى عدم قبول الرجوع وكذلك أورد إمام الحرمين رحمه الله هذه اللفظة : الخامس ذكرنا أن الاختيار إنما يرجع إليه عند فقد الامارات الظاهرة فلم يرجعنا إليه لفقدها ثم وجد بعض تلك الامارات يجوز أن يقال لا نبالي به ونستصحب الحكم الأول إلا أن توجد دلالة قاطعة : وهذا قضية قوله إلا أن يكذبه الحس إذا قدرنا عود الاستثناء إلى ما بيناه ويجوز أن يقال يعدل إلى الامارة الظاهرة ويحكم بها كما إذا ادعى اثنان ولو دأ ولم يكن قائف فانتسب بعد البلوغ واختارتم وجدنا القائف تقدم القيافة على اختياره والله أعلم *

لا يصل في الغائط معروف وتقدم في هذا الباب بيان أصله : أما حكم المسألة فالاستنجاء واجب عندنا من البول والغائط وكل خارج من أحد السيلين نجس ملوث وهو شرط في صحة الصلاة وبه قال أحمد وإسحاق وداود وجهور العلماء ورواية عن مالك * وقال أبو حنيفة هو سنة وهو رواية عن مالك وحكاه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والعبدري وغيرهم عن المزني وجعل أبو حنيفة هذا أصلاً للنجاسات فما كان منها قدر درهم يغلى عفى عنه وإن زاد فلا وكذا عنده في الاستنجاء أن زاد الخارج على درهم وجب وتعين الماء ولا يجوز به الحجر ولا يجب عنده الاستنجاء بالحجر * واحتجوا بمحدث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من استحمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » رواه الدارمي وأبو داود وابن ماجه وهو حديث حسن ولانها نجاسة لا تجب إزالة أثرها فكذا عينها كدم الإبرغيث ولأنه لا تجب إزالتها بالماء فلم يجب غيره قال المزني ولأننا أجمعنا على جواز مسح بالحجر فلم يجب إزالتها كلتي * واحتج أصحابنا بمحدث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنما أنا لكم مثل الوالد فإذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ولا يستنج بثلاثة أحجار ونهى عن الروث والرموث أن يستنجي الرجل يمينه » حديث صحيح رواه الشافعي في مسنده وغيره بإسناد صحيح ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه في سننهم بأسانيد صحيحة بمعناه قال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار قال الشافعي في التقديم هو حديث ثابت وعن سلمان رضي الله عنه قال نهانا رسول الله ﷺ « أن يستنجى أحداً بأفل من ثلاثة أحجار » رواه مسلم وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا

قال الفصل الثاني في حكم الحدث : وهو المنع من الصلاة ومس المصحف وحمله ويستوى (ح) في المس الجلد والحواشي ومحل الكتابة وفي مس الخريطة والصندوق (ح) والعلاقة وتقايب الأراق بقضيب وحمل صندوق فيه أمتعة سوى المصحف خلاف ولا يحرم مس كتب التفسير والفقهاء والدرام المقوشة إلا ما كتب للدراسة كالوح الصبيان (و) والأصح أنه لا يجب على المعلم تكليف الصبي المميز الطهارة لمس اللوح والمصحف *

المحدث ممنوع من الصلاة قال صلى الله عليه وآله وسلم « لأصلاة الا بطهارة » (١) وكذلك من

(١) حديث * لأصلاة الا بطهارة : قلت لم أر هذا الحديث بهذا اللفظ ثم روى الترمذي من حديث ابن عمر لا يقبل صلاة الا بطهور وأصله في صحيح مسلم بلفظ لا يقبل صلاة بغير طهور ورواه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر بلفظ لا صلاة لمن لا طهور له : وفي الباب عن والد ابن المlij عن أبي هريرة وأنس وإبن بكرة وإبن بكر الصديق والزبير بن العوام وإبن سميد الحدرى وغيرهم وقد أوجحت طرقه والغاظه في الكلام على أوائل الترمذي *

ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن قائما تجزى عنه « حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وقال أسنده حسن صحيح * واحتج الأصحاب بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « مر بقبرين فقال انهما يعذبان وما في ذنبان في كبر أما أحدهما فكان يمشي بالنسيئة وأما الآخر فكان لا يستتره من بوله » وروى « لا يستبرى » رواه البخاري، ومسلم وفي الاستدلال به نظر * واحتجوا من القياس بما ذكره المصنف والجواب عن حديثهم أنه لا حرج في ترك الأيتار وهو محمول على الأيتار الزائد على ثلاثة أحجار جمعا بينه وبين باقي الأحاديث الصحيحة لحديث سلمان وغيره : والجواب عن قياسهم على دم البراغيث أن ذلك مئة عظيمة بخلاف أصل الاستنجاء ولهذا تظاهرت الأحاديث الصحيحة على الأمر بالاستنجاء ولم يرد خبر في الأمر بإزالة دم البراغيث وقياس المزني على المنى لا يصح لانه طاهر والبول نجس والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان خرجت منه حصاة أو دودة لا رطوبة معها ففيه قولان أحدهما يجب الاستنجاء لأنها لا تخلو من رطوبة والثاني لا يجب وهو الأصح لانه خارج من غير رطوبة فأشبهه الريح ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذان القولان مشهوران وحكماهما بعض الأصحاب عن الجامع الكبير وخالف الغزالي وشيخه وشيخه الأصحاب فنقلوها وجن قتلها والصواب قولان والصحيح منهما عند المصنف والجمهور لا يجب واختاره المزني وقال امام الحرمين الأصح الوجوب ولو خرج المعناد يابساً كجبرة لا رطوبة معها فهي كالحصاة لا يجب الاستنجاء على الصحيح كذا صرح به الشيخ أبو محمد في الفروق والقاضي حسين وابن الصباغ والشاشي والبقوي وجماعات وقطع به أبو العباس بن سريج في كتاب الاقسام وقول المصنف فأشبهه الريح كذا قاسه الأصحاب وأجمع العلماء على أنه لا يجب الاستنجاء من الريح والنوم ولمس النساء والذكر وحكي عن قوم من الشيعة أنه يجب والشيعة لا يعتد بخلافهم قال الشيخ نصر في الانتخاب أن استنجى انيء من هذا فهو بدعة وقال الجرجاني يكره الاستنجاء من الريح والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

الطواف قال صلى الله عليه وآله وسلم «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله سبحانه وتعالى أباح فيه الكلام» (١)

(١) هذا حديث صحيح روى انه عليه السلام قال الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام الترمذي والحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روى مرفوعاً وموقوفاً ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء ومداة على عطاء

﴿ ويستتمى قبل ان يتوضأ فان توضأ ثم استتمى صح الوضوء وان تيمم ثم استتمى لم يصح التيمم وقال الربيع فيه قول آخر انه يصح : قال ابواسحاق هذا من كيه : والاول هو المنصوص عليه في الام ووجهه ان التيمم لا يرفع الحدث وانما تستباح به الصلاة من نجاسة النجوى فلا تستباح مع بقاء المانع ويخالف الوضوء فانه يرفع الحدث فجاز أن يرفع الحدث والمانع قائم وان تيمم وعلى بدنه نجاسة في غير موضع الاستنجاء : ففيه وجهان أحدهما أنه كنجاسة النجوى والثاني أنه يصح التيمم لان التيمم لا تستباح به الصلاة من هذه النجاسة فصح فعله مع وجودها بخلاف نجاسة النجوى ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا توضأ أو تيمم قبل الاستنجاء ثم استتمى بالمجر أو بالماء لافا على يده خرقة أو نحوها بحيث لا يس فرجه فقد نص الشافعي رحمه الله في البويطي أنه يصح وضوءه ولا يصح تيممه ونقل المزني في المشور عن الشافعي في صحة التيمم والوضوء جميعاً قولين ونقل ابن القاص أنه يصح الوضوء وفي التيمم قولان ونقل الربيع أنه لا يصح التيمم قال وفيه قول آخر انه يصح فحصل في المسألة ثلاثة أقوال أحدها يصح الوضوء والتيمم والثاني لا يصحان والثالث يصح الوضوء ولا يصح التيمم وهذا الثالث هو الصحيح عند الاصحاب وقطع به أكثر المتقدمين والمتأخرين ومعه الباقر قال القاضي أبو الطيب غلط من ذكر الخلاف في الوضوء وقال إمام الحرمين نقل الخلاف في الوضوء بعيد جداً ولولا أن المزني نقله في المشور عن الشافعي لماعدته من المذهب وقال الشيخ أبو حامد قال أصحابنا هذا الذي ذكره الربيع في صحة التيمم ليس بمذهب الشافعي وقال الحاملي غلط أصحابنا الربيع في ذلك وهذا معني قول المصنف قال أبو اسحاق هذا من كيس الربيع وهو بكسر الكف معناه ليس هذا منصوصاً للشافعي بل الربيع خرج من عند نفسه : وأما قول صاحب الابانة الاصح صحة التيمم فغلط مخالف للاصحاب ونصوص الشافعي والدليل : أما اذا كان علي موضع من بدنه نجاسة في غير موضع الاستنجاء فتيمم قبل ازايتها ففي صحة التيمم

وسجدة الشكر والتلاوة كالصلاة في ان الحدث ممنوع ويحرم عليه أيضاً مس المصحف وحمله قال

ابن السائب عن طاوس عن ابن عباس واختاف في رفعه ووقفه ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمذري والنووي وزاد ان رواية الرفع ضعيفة وفي اطلاق ذلك نظر فان عطاء بن السائب صدوق واذا روى عنه الحديث مرفوعاً تارة وموقوفاً أخرى فالحكم عنده هؤلاء الجماعة للرفع والنووي ممن يمتد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت الى تمايل الحديث به اذا كان الرفع ثقة فيجيء على طريقته ان المرفوع صحيح فان اعتل عليه بان عطاء بن السائب اخطأ ولا يقبل الا رواية من رواه عنه قبل اختلاطه : اجيب بان الحاكم اخبره من رواية سفيان الثوري عنه والثوري ممن سمع قبل اختلاطه باتفاق وان كان الثوري قد اختلف عليه في وقفه ورفعه فلي

الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما: شهوران وتقل ابن الصباغ ان الشافعي نص في الام على انه لا يصح تيممه حتى يزايها واختلاف الاصحاب في الاصح فصحيح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ والشيخ نصر والشافعي وآخرون من العراقيين بطلان التيمم وصحح إمام الحرمين والبغوي صحته وبه قطع أبو على الطبري في الافصاح ودليله ما ذكره المصنف قال امام الحرمين ولانه لا خلاف أنه لو تيمم وهو مكث وفالعورة صح تيممه وان كان هذا التيمم لا يستعقب اباحة الصلاة حتى يسر عورته وذكر القاضي أبو الطيب نحو هذا : وهذا الذي أورده من ستر العورة اشكال قوى : ويمكن الفرق بأن ستر العورة أخف من ازالة النجاسة ولهذا تصح الصلاة مع التعري لإعادة بخلاف النجاسة والله أعلم * ثم صورة المسألة ان يكون مع هذا التيمم من الماء ما يكفيه لازالة النجاسة من غير زيادة كذا صورها امام الحرمين وغيره وهو الصواب : وتتصور أيضاً فيمن تيمم لجراحة أو مرض بحيث لا يجب استعمال الماء في الحدث ويجب في النجس لقلته وقال البغوي الوجهان فيمن ليس معه ما يفسل به النجاسة فأما من معه ما يكفيه للنجاسة فلا يصح تيممه قبل ازالتها والصواب ما سبق * ولو تيمم وليس عليه نجاسة ثم حدثت نجاسة وقتلنا النجاسة المقارنة تمنع صحة التيمم ففي الحادثة وجهان حكاهما الروياني قال وهما كالوجهين فيما اذا تيمم ثم ارتد لان النجاسة تمنع الصلاة كالردة وقال القاضي حسين ان تيمم عالماً بالنجاسة صح تيممه لان طلبة الماء للتيمم يكفيهم له وللنجاسة : وان تيمم وعليه نجاسة لا يعلمها أو حدثت بعد التيمم بطل التيمم لانه يجب طلب الماء لازالتها والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿واذا أراد الاستنجاء نظرت فان كانت النجاسة بولاً أو غائطاً ولم تجاوز الموضع المعتاد جاز بالماء والحجر والافضل أن يجمع بينهما لان الله تعالى أتى على اهل قباء فقال سبحانه وتعالى (فيه رجال يبيعون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) فسألهم النبي صلى الله عليه وسلم عما يصنعون فقالوا نتبع الحجارة الماء : فان أراد الاقتصار على أحدهما فالله أفضل لانه لا يبلغ في الانقاء وان أراد الاقتصار على الحجر جاز

طردتهم تقدم رواية الرفع أيضاً والحق انه من رواية سفيان موقوف ووم عليه من رفعه قال البزار لا نعلم أحداً رواه عن النبي ﷺ إلا ابن عباس ولا نعلم اسند عطاه بن السائب عن طاوس غير هذا ورواه غير واحد عن عطاه موقوفاً واسنده جدير وفضيل بن عياض : قلت وقد غلط فيه أبو خذيفة فرواه مرفوعاً عن الثوري عن عطاه عن طاوس عن ابن عمر : أخرجه الطبراني في الأوسط عن محمد بن إبان عن أحمد بن ثابت المجدري عنه ثم ظهر ان الغلط من المجدري والافضل أخرجه ابن السكن من طريق أبي خذيفة فقال عن ابن عباس وله طريق أخرى ليس فيها عطاه وهي عند النسائي من حديث أبي عوانة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس موقوفاً ورفعاه عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير وهو ضعيف رواه الطبراني ورواه

لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قدام عمر خلفه بكوز من ماء فقال ما هذا يا عمر فقال ماء توضع به فقال ما أمرت كلها قلت ان اوضأ ولو فعلت لكان سنة» ولانه قد يتلى بالخارج في مواضع لا يلحق الماء فيها فسقط وجوبه»

(الشرح) أما حديث عائشة فرواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي في سننهم وهو حديث ضعيف (١) والمراد بالوضوء هنا الاستنجاء بالماء وقوله لكان سنة أى واجباً لازماً ومعناه لو واظبت على الاستنجاء بالماء اصابك طريقى لم يجب اتباعها * واما حديث اهل قضاء فروى فيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «زلت هذه الآية في اهل قضاء» (فيه رجال يحبون ان يتطهروا) وكانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ولم يضعفه أبو داود لكن اسنده ضعيف فيه يونس بن الحرث قد ضعفه الأكثرون وابراهيم بن أبي ميمونة وفيه جهالة وعن عويم بن ساعدة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «اتاهم في مسجد قضاء فقال ان الله قد احسن عليكم الشئاء في الطهور فاخذوا الطهور الذى تطهرون به قالوا والله يا رسول الله ما نعلم شيئاً الا ان كان لنا جيران من اليهود يفسلون اديارهم ففسلنا كما غسلوا» رواه احمد بن حنبل في مسنده وابوبكر محمد بن اسحاق بن خزيمة في صحيحه وعن جابر وابي اوبوانس رضى الله عنهم قالوا نزلت هذه الآية (فيه رجال يحبون ان يتطهروا) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يامعشر الانصار قد اتى الله عليكم في الطهور فما طهروكم قالوا توضع الصلاة ونقتسل من الجنابة ونستجى بالماء فقال هو ذلك فعليكوه» رواه ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى وفي رواية البيهقي «فما طهروكم قالوا اتوضأ الصلاة ونقتل من الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فهل مع ذلك غيره قالوا لا غير ان أحدنا إذا خرج من الغائط أحب أن يستنجى بالماء قال هو ذلك فعليكوه» : واسنده هذه الرواية ورواية ابن ماجه وغيره اسناد صحيح الا ان فيه عتية بن أبي حكيم وقد اختلفوا في وثيقته فوثقه الجمهور ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه والجرح لا يقبل الا ما مصرأ فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية فهذا

(١) هذا الحديث لو ثبت لكان في الاحتجاج به لهذه المسألة نظر لانه يحتمل ان المراد بالوضوء الصرى اذ لا مانع منه اهمن هاتم الاذرى

البيهقي من طريق موسى بن اعين عن ليث بن ابي سالم عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً واثبت يستشهد به : قلت لكن اختلف على موسى بن اعين فيه فروى الدارمى عن علي بن مبيد عنه عن عطاء بن السائب فرجع الى رواية عطاء رواه البيهقي من طريق الباغندى عن عبد الله بن عمر بن أبان عن ابن عينة عن ابراهيم مرفوعاً وانكره البيهقي على الباغندى وبه طريق اخرى مرفوعة : اخبرني الحاكم في اوائل تفسير سورة البقرة من المستدرک من طريق القاسم بن ابي ايوب عن عن سميد بن جبير عن ابن عباس قال قال الله تبارك وتعالى لنبيه (طهرينى للطاقتين والماكتين والزك السجود) فالطواف قبل الصلاة وقد قال رسول الله ﷺ الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد احل فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق الا بخير وصحح اسنده وهو كما قال فانهم ثقات واخرج من طريق

الذي ذكرته من طرق الحديث هو المعروف في كتب الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء وليس فيها ذكر الجمع بين الماء والاحجار: وأما قول المصنف قالوا تتبع الحجارة الماء فكذا يقول أصحابنا وغيرهم في كتب الفقه والتفسير وليس له أصل في كتب الحديث وكذا قال الشيخ أبو حامد في التعليق ان اصحابنا روه قالوا أعرفه فاذا علم أنه ليس له أصل من جهة الرواية فيمكن تصحيحه من جهة الاستنباط لان الاستنجاء بالمجر كان معلوما عندهم بفعله جميعهم: وأما الاستنجاء بالماء فهو الذي انفردوا به فلهذا ذكر ولم يذكر الحجر لانه مشترك بينهم وبين غيرهم ولكونه معلوما فان المقصود بيان فضلهم الذي أفضى الله تعالى عليهم: - يهويؤيد هذا قولهم اذا خرج أحدنا من الغائط أحب أن يستنجى بالماء فهذا يدل على أن استنجاءهم بالماء كان بعد خروجهم من الخلا. والعادة جارية بانه لا يخرج من الخلا إلا بعد التمسح بماء أو حجر: وهكذا المستحب أن يستنجى بالمجر في موضع قضاء الحاجة ويؤخر الماء الى أن ينتقل الى موضع آخر والله أعلم * وقباه يضم القاف يذكر ويؤث وفيه لغات المد والقصر قال الخليل مقصور وقال الاكثرون ممدود وبجوز فيها أيضا الصرف وتركه والانصح الاشهر منه وتذكره وحرفه وهو قرية على ثلاثة أميال من المدينة وقيل أصله اسم بر هناك وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور قباء كل سبتا كبا وماشيا ويصلي فيه والله أعلم * أما جكم المسألة فقال أصحابنا يجوز الاقتصار في الاستنجاء على الماء ويجوز الاقتصار على الاحجار والافضل أن يجمع بينهما فيستعمل الاحجار ثم يستعمل الماء فتقديم الاحجار لتقل مباشرة النجاسة واستعمال الماء ثم يستعمل الماء ليطهر المحل طهارة كاملة فلو استنجى أولا بالماء لم يستعمل الاحجار بعده لانه لا فائدة فيه: صرح به الماوردي وآخرون وهو واضح وان أراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل لانه يطهر المحل ولا فرق في جواز الاقتصار على الاحجار بين وجود الماء وعدمه ولا بين الحاضر والمساير والصحيح والمريض هذا مذهبنا وبه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وحكي ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وحذيفة

حماد بن سامة عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس اوله الموقوف ومن طريق فضيل بن عياض عن عطاء عن طاوس اخره المرفوع: وروى النسائي واحمد من طريق ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن رجل ادرك النبي ﷺ ان النبي ﷺ قال الطواف صلاة فاذا طفتم فاقولوا الكلام وهذه الرواية صحيحة وهي مسند رواية عطاء ابن السائب وترجح الرواية المرفوعة والطاهر ان البهم فيها هو ابن عباس وعلى تقدير ان يكون غيره فلا يضر ابهام الصحابة ورواه النسائي ايضا من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس عن ابن عمر موقوفا واذا تأملت هذه الطرق عرفت انه اختلف على طاوس على خمسة اوجه فأوضح الطرق واسلمها رواية القاسم بن ابي ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فانها سالمة من الاضطراب الا اني اظن أن فيها إدرجا والله أعلم *

وابن الزبير رضي الله عنهم أنهم كانوا لا يرون الاستنجاء بالماء وعن سعيد بن المسيب قال ما يفعل ذلك الا النساء وقال عطاء غسل الدبر محدث قال القاضي ابو الطيب وغيره قالت الزيدية والقاسمية من الشيعة لا يجوز الاستنجاء بالاحجار مع وجود الماء : فأما سعيد وموافقه فكلامهم محمول علي أن الاستنجاء بالماء لا يجب أو ان الاحجار عندهم أفضل : وأما الشيعة فلا يعتد بخلافهم ومع هذا فهم محجوجون بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستنجاء بالاحجار واذن فيه وفعله وقد سبقت جملة من الأحاديث وسنذكر الباقي في مواضعها ان شاء الله تعالى : وأما الدليل علي جوازه بالماء فأحاديث كثيرة صحيحة مشهورة منها حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم « يأتي الخلاء فاتبعه انا وغلاد باداة من ماء فيستنجي بها » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة انها قالت للسوة « من أزواجكن ان يستنجوا بالماء فاني استحييهم وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله » حديث صحيح رواه احمد والترمذي والنسائي وآخرون قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن أبي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم « اذا أتى الخلاء أتيت بهاء فيركو فاستنجي ثم مسح يده علي الارض ثم أتيت بهاء آخر فتوضأ » رواه

الله تعالى (لا يمس الا المطهرون) وروى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لحكيم بن حزام « لا تمس المصحف الا طاهرا » (١) وروى أنه قال « لا تمس المصحف ولا تمسه الا طاهرا » ثم فيه

(١) حديث في انه صلى الله عليه وسلم قال لحكيم بن حزام لا يمس المصحف الا طاهر الدار قطني والحاكم في المعرفة من مستدركه والبيهقي في الخلافيات والطبراني من حديث حكيم قال لا يمسني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الثمن قال لا تمس القرآن الا وأنت طاهر وفي اسناده سويد ابو حاتم وهو ضعيف وذكر الطبراني في الاوسط انه تفرد به وحسن الحازمي اسناده واعترض النووي على صاحب المذهب في ابراده له عن حكيم بن حزام بما حاصله انه تبع في ذلك الشيخ ابا حامد يعني في قوله عن حكيم بن حزام قال والمعروف في كتب الحديث انه عن عمرو بن حزم : قلت حديث عمرو بن حزم اشهر وهو في الكتاب الطويل كما سيأتي الكلام عليه في الديات ان شاء الله تعالى ثم ان الشيخ يحيى الدين في الخلاصة ضعف حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعاً فهذا يدل على انه وقف على حديث حكيم بعد ذلك والله أعلم * وفي الباب عن ابن عمر رواه الدارقطني والطبراني واسناده لا بأس به ذكر الانترم ان احمد احتج به وعثمان ابن ابى العاص رواه الطبراني وابن ابى داود في المصاحف وفي اسناده انقطاع وفي رواية الطبراني من لا يعرف : وعن ثوبان اوردته علي بن عبد العزيز في منتخب مسنده وفي اسناده خصب ابن جحدر وهو متروك : وروى الدارقطني في قصة اسلام عمر ان اخته قالت له قبل ان يسلم انك رجس ولا يمس الا المطهرون وفي اسناده مقال وفيه عن سلمان موقوفا : اخرجه الدارقطني والحاكم : قوله : وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل المصحف ولا يمس الا طاهر هذا اللفظ

احمد وابو داود وابن ماجه والبيهقي ولم يضعه ابو داود ولا غيره واسناده صحيح إلا ان فيه شريكاً بن عبدالله القاضي وقد اختلفوا في الاحتجاج به وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرنا قال الخطابي وزعم بعض المتأخرين أن الماء معلوم فلماذا كره الاستنجاء به سعد وموافقوه وهذا قول باطل منابذ للأحاديث الصحيحة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أراد الاقتصار على الحجر لزمه امران احدهما ان يزيل العين حتى لا يبقى الا أثر لاصق لا يزيله الا الماء والثاني أن يستوفى ثلاث مسحات لما روى ان رجلاً قال لسلطان رضي الله عنه انه علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة قال « اجل نهانا ان نجتزئ بأقل من ثلاثة أحجار » فان استنجي بحجر له ثلاثة أحرف اجزاء لان القصد عدد المسحات وقد وجد ذلك ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث سلمان رواه مسلم في صحيحه ووقع في المذهب « نهانا أن نجتزئ » والذي في مسلم نستنجي بدل نجتزئ وفي رواية لمسلم قل « ولا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار » وقوله الخراءة هي بكسر الخاء وبالمقدال الخطابي هي أدب التخلي والقعود عند الحاجة وسلمان الراوى هو ابو عبدالله سلمان الفارسي الاصبهاني من فضلاء الصحابة وقهائهم وزهادهم وعبادهم ومناقبه أكثر من ان تحصر وهو مولى النبي صلى الله عليه وسلم توفي بالمدينة سنة ست وثلاثين وقيل سبع وعمره طويلاً جداً وافقوا على انه عاش مائتين وخمسين سنة واختلفوا في الزيادة عليها فقيل ثمانمائة وخمسين وقيل غير ذلك والله أعلم : اما حكم المسألة فمن اقتصر على الحجر لزمه امران احدهما أن يزيل العين حتى لا يبقى الا أثر لاصق لا يزيله الا الماء هكذا نص عليه الشافعي في الام ومختصر المزي بهذا اللفظ وكذا قاله الاصحاب في كل الطرق الا الصيمري وصاحبه صاحب

مسائل احداها اذا كان المصحف مجلداً فهل يحرم مس الجلد كس الموضوع المكتوب فيه وجهان أصحهما وهو الذي ذكره في الكتاب نعم لانه كل جزء من المصحف الا ترى أنه لو باعه دخل الجلد فيه : والثاني لا لانه ظرف ووعاء لما كتب عليه القرآن فصار كالكيس والجراب الذي فيه المصحف : الثانية لا فرق في حكم المس بين موضع الكتابة وبين الحواشي والبياض في خلال السطور لان اسم المصحف يقع على جميع ذلك وقوعاً واحداً : الثالثة في مس الخريطة والصندوق والعلاقة وجهان اذا كان المصحف مقياً أظهرهما انه يحرم لانها متخذة للقرآن منسوبة اليه فاذا اشتملت على القرآن اقتضي التعظيم ان لا يمس الا على الطهارة : والثاني لان الظواهر وارادة في المصحف وهذه الاشياء غير المصحف وهذا الخلاف قريب من الخلاف في الجلد ولذلك جمع بعض الاصحاب

لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولا يوجد ذكر حمل المصحف في شيء من الروايات واما المس فقيه الاحاديث الماضية

الحاوى فقال اذا بقى مالا يزول بالحجر ويزول بصغار الخزف و بالخرق فقيه وجهان احدهما وهو ظاهر مذهب الشافعى وقول اكثر الاصحاب تجب ازالته لانها ممكنة بغير الماء : والثاني وهو قول بعض المتقدمين لا يجب لان الواجب الازالة بالاحجار وقد ازال ما يزول بالاحجار ورجح الرباوى هذا الثاني وهو الصواب لان الشرع لم يكافئه غير الاحجار وقد تظاهرت الاحاديث الصحيحة المصرحة بأجزاء الاحجار (الثاني) انه يلزمه ثلاث مسحات وان حصل الاتقاء بمسحة واحدة نص عليه الشافعى فى الام واتفق عليه جماهير الاصحاب فى كل الطرق وحكى الخطاطى بالحاء المهملة والنون وصاحب البيان والرافعى وجهاً انه اذا حصل الاتقاء بحجرين أو حجر كفاء وهذا شاذ ضعيف والصواب وجوب ثلاث مسحات مطاقاً ثم هو يخبر بين المسح بثلاثة احجار أو بحجر له ثلاثة احرف هكذا نص عليه الشافعى فى الام وغيره واتفق عليه الاصحاب وفرقوا بينه وبين من رمى الجار فى الحج بحجر له ثلاثة احرف فانه لا يحسب له الا حجر واحد لان المقصود هناك عدد الرمى والمقصود هنا عدد المسحات قال الشافعى والاصحاب والمسح بثلاثة احجار افضل من احرف حجر للمحدث «وليستنج بثلاثة احجار» قال الهاملى وغيره ولو بالتوقف فالمستحب ان يمسح بستة احجار فان مسحاً بحجر له ستة احرف ست مسحات اجزأه لحصول المسحات قال ابن الصباغ وغيره وكذا الخرق الغليظة التى اذا مسح بأحد وجهيها لا يصل البليل الى الجانب الآخر يجوز ان يمسح بوجهيها ويحسب مسحين وحكى الدارمى فى الاستذكار عن ابن جابر انه لا يجوز له حجر له ثلاثة احرف واطله أراد بابن جابر ابراهيم بن جابر من اصحابنا وحينئذ يكون وجهاً شاذاً فى المذهب وهو رواية عن احمد بن حنبل واختاره ابن المنذر للحديث: قال اصحابنا واذا حصل الاتقاء بثلاثة احجار فلا زيادة فان لم يحصل بثلاثة وجب رابع فان حصل به استحب خامس ولا يجب فان لم يحصل وجب خامس فان حصل به فلا زيادة والاوجب سادس فان حصل به استحب سابع ولا يجب والاوجب وهكذا أبدأمتى حصل بثلاثة فافوقها لم تجب زيادة : واما الاستحباب

بينهما جميعاً وحكى فيهما الوجهين ومنهم من جزم بالجواز فى غير الجلد وخصص الخلاف بالجلد ومنهم من جزم بالمنع فى الجلد وخصص الخلاف بما سواه وكلامه فى الكتاب أوفى لهذه الطريقة أو هو وفى كتب أصحابنا عن أبي حنيفة أنه يجوز للمحدث مسح غير المكتوب من المواشى وظهر المصحف وغيرهما : نعم لا يجوز ذلك للجنب والحائض : وعنه أيضاً أنه يجوز للمحدث الحمل والمسح مطلقاً ولا يجوز للجنب والحائض : وعنه أيضاً أنه يجوز له حمل المصحف بملاقته وبه قال أحمد وحكى بعضهم عن مالك أنه يجوز له حمل المصحف ومسحه من غير طهارة والمشهور أن هذا قول داود ولا يخفى موضع العلامة من هذه الاختلافات : الرابعة لو وضع المصحف بين يديه وهو

فإن كل حصول الاتقاء بوترلم يستحب الزيادة والا استحب الايتار لقوله صلى الله عليه وسلم « من استجر فليوتر » ورواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة وحكى صاحب البيان وجهاً أن الايتار بخامس واجب لعموم الامر بالايتار وهذا الوجه شاذ فإن الامر بالايتار بعد الثلاث للاستحباب والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في عدد الاحجار قد ذكرنا أن مذهبنا وجوب ثلاث مسحات وإن حصل الاتقاء بدونها وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور وقال مالك وداود الواجب الاتقاء فإن حصل بحجر أجزاء وهو وجه لنا كما سبق وحكاه العبدى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وبه قال أبو حنيفة حيث أوجب الاستنجاء واحتجوا بمحدث أبي هريرة السابق « من استجر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » قالوا ولأن المقصود الاتقاء ولأنه لو استنجى بالماء لم يشترط عدد فكذا الحجر * واحتج أصحابنا بمحدث سلمان وهو صريح في وجوب الثلاث بمحدث أبي هريرة « وليستنج بثلاثة أحجار » وهما صحيحان سبق بيانها ومحدث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا ذهب أحدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها تجزئ عنه » وهو صحيح سبق بيانه في مسألة وجوب الاستنجاء ومحدث أبي هريرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بثلاثة أحجار وينهى عن الروث والرمة » ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة : الرمة بكسر الراء العظم البالى ومحدث خزيمه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال « بثلاثة أحجار » ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقى ولم يضعفه أبو داود ولا غيره ومحدث ابن مسعود « أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتية بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجد فأخذت روة فأتيت بها فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال انها ركس » ورواه البخاري هكذا ورواه أحمد والدارقطنى والبيهقى في بعض رواياته زيادة فألقى الروثة وقال اتنى بحجر يعني ثلثا وفي بعضها اتنى بغيرها ومحدث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من استجر فليوتر » ورواه مسلم وفي رواية

يقب أوراقه بقضيب وغيره ويقرأ منه هل يجوز فيه وجهان : أحدهما نعم لانه لم يحمل المصحف ولا منه فقد حافظ على شرط التعظيم وأصحهما أنه لا يجوز لانه حمل بعض المصحف مقصودا فإن الورقة بحمله تنتقل من جانب الى جانب : الخامسة المنع من الحمل حيث كان المصحف هو المقصود بالحمل ، أما إذا حمل صندوقا فيه ثياب وأمتعة سواء ففيه وجهان : أحدهما أنه لا يجوز لانه حامل للمصحف وحكم الحمل لا يختلف بين أن يكون هو المحمول أو يكون محمولا مع غيره الا ترى أنه لو حمل نجاسة في صلاته لم تصح صلاته سواء حملها وحدها أو مع غيرها وأصحهما الجواز لان المنع من الحمل الخل

لاحد واليهيقي « اذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثا » قال البيهقي هذه الرواية تبين أن المراد بالآيتار في الرواية الاولى ما زاد على الواحد واحتجوا من القياس بأشياء كثيرة منها قياس القاضيين أبي الطيب وحسين في تعليقهما عبادة تتعلق بالاحجار يستوي فيها الثيب والابكار فكان للحد فيها اعتبار قياسا على رمى الجمار قال أبو الطيب قولنا يستوي فيها الثيب والابكار احتراز من الرجم ولا حاجة الى الاقيسة مع هذه الاحاديث الصحيحة قال الخطابي في حديث سلمان « أمرنا أن نستنجي بثلاثة أحجار » في هذا البيان الواضح أن الاختصار على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز وان حصل الاتفاق بدونها ولو كفى الاتفاق لم يكن لاشتراط العدد معنى فانا نعلم ان الاتفاق قد يحصل بواحد وليس هذا كالماء اذا أتقى كفى لانه يزيل العين والاثر فدلالة قطعية فلم يحتاج الى الاستظهار بالعدد: وأما الحجر فلا يزول الاثر وإنما يفيد الطهارة ظاهراً لا قطعاً فاشتراط فيه العدد كالعدة بالاقراء لما كانت دلالتها غنا اشتراط فيها العدد وان كان قد تحصل براءة الرحم بقرء ولهذا اكتفى بقرء في استبراء الامة ولو كانت العدة بالولادة لم يشترط العدد لان دلالتها قطعية هذا مختصر كلام الخطابي : فان قيل التقييد بثلاثة أحجار انما كان لان الاتفاق لا يحصل بدونها غالباً فخرج الغالب قلنا لا يجوز حل الحديث على هذا لان الاتفاق شرط بالاتفاق فكيف يخل به ويذكر ما ليس بشرط مع كونه موهماً للاشتراط: فان قيل فقد ترك ذكر الاتفاق قلنا ذلك من المعلوم الذي يستغنى بظهوره عن ذكره بخلاف العدد فانه لا يعرف الا بتوقيف فنص على ما يخفى وترك ما لا يخفى ولو حمل على ما قالوه لكان اخلاقاً بالشرطين معا وتعرضاً لما لا فائدة فيه بل فيه إيهام : والجواب عن الحديث الذي احتجوا به أن الوتر الذي لا حرج في تركه هو الزائد على ثلاثة جمعا بين الاحاديث : والجواب عن الدليلين الآخرين سبق في كلام الخطابي والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا لو مسح ذكره مرتين أو ثلاثاً ثم خرجت منه قطرة وجب استنفاف الثالث * قال المصنف رحمه الله *

بالتعظيم والاجلال وفارق حل الصندوق والخريطة فان ذلك تبع للمصحف وهما بخلافه: السادسة المصحف مكتوب لدراسة القرآن منه تحككه في المس والحمل ما ذكرنا : وفي لوح الصبيان وجهان أصحهما هو الذي ذكره في الكتاب انه في معنى المصحف لانه أثبت فيه قرآن للتعليم منه ولدراسة: والثاني لا لانه لا يقصد بآياته الدوام بل هو كالمسودة التي تتخذ وسيلة ولا يعتنى بها : وأما ما أثبت فيه شيء من القرآن لالدراسة كالدرام الاحدية والعمامة المطرزة بآيات القرآن والحيطان المنقوشة به وكتب الفقه والاصول والتفسير فيه وجهان : أحدهما انها كالمصحف في حرمة المس

﴿ وفي كيفية الاستنجاء بالحجر وجهان قال أبو علي بن أبي هريرة يضع حجرا على مقدم صفحته اليمنى ويمره إلى آخرها ثم يدبر الحجر إلى الصفحة اليسرى فيمره عليها إلى أن ينتهي إلى الموضوع الذي بدأ منه ويأخذ الثاني فيمره على الصفحة اليسرى ويمره إلى آخرها ثم يدبره إلى صفحته اليمنى فيمره عليها من أولها إلى أن ينتهي إلى الموضوع الذي بدأ منه ويأخذ الثالث فيمره على المسربة لقوله صلى الله عليه وسلم « يقبل بواحد ويدبر بآخر ويحلق بالثالث » وقال أبو اسحاق يمر حجرا على الصفحة اليمنى وحجرا على الصفحة اليسرى وحجرا على المسربة لقوله صلى الله عليه وسلم « أولا يجذ أحدكم ثلاثة أحجار حجران للصفحتين وحجر للمسربة » والاول اصح لانه يمر كل حجر على المواضع الثلاثة *﴾

﴿ الشرح ﴾ اما الحديث الاول فضعيف منكر لا اصل له وينكر على المصنف قوله فيه لقوله صلى الله عليه وسلم فعبر عنه بصيغة الجزم من انه حديث منكر : اما الثاني فحديث حسن عن سهل ابن سعد الراعي رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال « أولا يجذ أحدكم ثلاثة أحجار حجرين للصفحتين وحجرا للمسربة » رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا استاده حسن : وأما قول الرافعي الحديثان ثابتان فغلط منه في الحديث الاول ووقع في الحديث حجرين وحجراً بالنصب : وفي المهذب حجران وحجر بالرفع وكلاهما صحيح فالاول على البطل من ثلاثة : والثاني على الابتداء : وقد جاء القرآن بالوجهين : فابدل في مواضع كثيرة

والحمل تعطيلاً للقرآن : وأصحهما أنه لا منع لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم كتب كتابا إلى هرقل وكان فيه « تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم » (١) الآية ولم يأمر الحامل بالمحافظة على الطهارة ولان هذه الاشياء لا يقصد باثبات القرآن فيها قراءته فلا تجرى عليها احكام القرآن ولهذا يجوز هدم الجدار المنقوش عليه أو كل الطعام وهذا الوجه هو المذكور في الكتاب وذهب بعض الاصحاب إلى تفصيل في الكتب فقال ان كان القرآن اكثر حرم المس والحمل والا فوجهان ذكرنا ذلك في كتاب التفسير ولا شك في ان غيره في معناه ومنهم من قال ان كتب القرآن بخط غليظ والتفسير

(١) ﴿ حديث ﴾ انه ﷺ كتب كتابا إلى هرقل وكان فيه تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية متفق عليه من حديث ابن عباس عن أبي سفيان صخر ابن حرب في حديث طويل قوله اللبس المراد به الجنس باليد روى عن ابن عمر وغيره انتهى : اما ابن عمر فرواه مالك والشافعي عنه بلقب من قبل امرأة أوجسها بيده فطليه الوضوء : ورواه البيهقي عن ابن مسعود وبلفظ : القبلية من اللبس وفيها الوضوء : واللبس ما دون الجماع وفي رواية عنه في قوله اولاسنم النساء معناه ما دون الجماع واستدل الحاكم على ان المراد باللبس ما دون الجماع بحديث عائشة

كقوله تعالى (ان هذا لى الصحف الاولى صفح ابراهيم) والابتداء قوله تعالى (قد كان لكم آية فى فتنين التثنية تقاتل فى سبيل الله) وقوله ويخلق هو بضم الياء وكسر اللام المشددة أى يديره كالحلقة والمسربة هنا مجرى الفائض وهى بضم الزاء وقيل يجوز فتحها والمسربة معنى آخر فى اللغة وهى الشعر المستدق من السررة الى العانة : وجاء ذكرها فى الحديث وليست مرادة هنا : أما حكم المسألة فى كيفية الاستنجا ثلاثة أوجه أحدها يمر حجرأ من .مقدم الصفحة اليمنى ويديره عليها ثم على اليسرى حتى يصل الموضع الذى بدأ منه ثم يمر الحجر الثانى من أول الصفحة اليسرى الى آخرها ثم على اليمنى حتى يصل موضع ابتداءه ثم يمر الثالث على المسربة وهذا قول ابن أبى هريرة : الثانى يسبح بحجر الصفحة اليمنى وحدها ثم بحجر اليسرى وحدها . بالثالث المسربة وهذا قول ابى اسحاق المروزي : والثالث يضع حجرأ على مقدم المسربة ويمره الى آخرها ثم حجرأ على مؤخر المسربة ويمره الى أولها ثم يخلق بالثالث حكاه البغوى وهو غريب : واتفق الاصحاب على أن الصحيح هو الوجه الاول لانه يعم المحل بكل حجر ونقل القاضي ابو الطيب وصاحب الشامل والشمسة عن الاصحاب أنهم غلطوا بأبى اسحاق المروزي فى الوجه الثانى ونقل القاضي حسين فى تعليقه ان الشافعى نص فى كبرى على قول ابى اسحاق لكن الاصحاب تأولوه وعلى هذا الجواب عن الحديث الذى احتج به أن قوله صلى الله عليه وسلم حجرين للصفتين معناه كل حجر للصفتين ثم اختلفوا فى هذا الخلاف فالصحيح أنه خلاف فى الافضل وان الجميع جائز : وبهذا قطع العراقيون والبغوى وآخرون من الحراسانيين وحكاه الرافعى عن معظم الاصحاب وحكى الحراسانيون وجهاً أنه خلاف فى الوجوب فصاحب الوجه الاول لا يميز الكيفية الثانية وصاحب الثانى لا يميز الاول وهذا قول الشيخ أبى محمد الجوينى : وقال الغزالي فى درسه ينبغي أن يقال من قال بالاول لا يميز الثانى ومن قال بالثاني يميز الاول (١) قال المتولى فان احنافا الى استعمال

(١) قال ابن الصلاح وهذا الذى قاله من عنده ملحق اه اذرمى

بخط دقيق ومبرز بينهما حرم المحل وان كان الكل بخط واحد فوجهان (السابعة) كل ما ذكرناه فى العاقل البالغ : أما الصبي المميز هل يجب على الولي والمعلم منعه من مس المصحف وحله اذا كان محدثاً فيه وجهان : أحدهما نعم لان البالغ انما يمنع منه تعظيماً للقرآن والصبي أقصص حالاً منه فأولى ان يمنع وأصحهما لان تكليفهم استصحاب الطهارة بما يعظم فيه المشقة والوجهان جاريان فى اللوح أيضاً وفيه تكام فى الكتاب وهو بناء على ان اللوح حكمه حكم المصحف كما تقدم هذه مسائل الكتاب

ما كان او قل يوم الا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتنا فيقول عندنا فيقبل ويلبس الحديث : واستدل البيهقي بحديث ابنى هريرة اليد زناها اللبس : وفي قصة ما عر لملك قبلت او لمست ويحدث عمر القيلة من اللبس فتوضؤوا منها : واما ابن عباس فحمله على الجماع : فائدة روى النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى وانا معترضة بين يديه اعتراض الجنابة حتى اذا اراد ان يوتر مسني برجله اسناده صحيح



حجر رابع وخامس فصقة استعماله كصفة الثالث لانا مرنه في الثالث بمسح الجميع لان عين النجاسة زالت بالحجرين الاولين وليس في الحل الا أثر فلا يمشى انبساطه

(فرع) قال اصحابنا الخراسانيون ينبغي أن يضع الحجر على موضع طاهر بقرب النجاسة ولا يضعه على نفس النجاسة لانه اذا وضعه عليها بقي شيئاً منها ونشرها وحينئذ يتعين الماء ثم اذا انتهى الى النجاسة أدار الحجر قليلا قليلا حتي يرفع كل جزء من الحجر جزءاً من النجاسة فلو أمر الحجر من غير ادارة ونقل النجاسة من موضع الى موضع تعين الماء وان أمر ولم ينقل فهل يميز فيه وجهان : الصحيح يميزه هكذا ذكره امام الحرمين والغزالي والرافعي وغيرهم ولم يشترط العراقيون شيئاً من ذلك وهو الصحيح فان اشتراط ذلك تضيق للرخصة غير ممكن الا في نادر من الناس مع عسر شديد وليس لهذا الاشتراط أصل في السنة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز أن يستنجي يمينه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى» فان كان يستنجي بغير الماء أخذ ذكره يساره ومسحه على ما يستنجي به من أرض أو حجر فان كان الحجر صغيراً غرز عقبه عليه وأمسكه بين إبهامي رجله ومسح ذكره عليه يساره وان كان يستنجي بالماء صب الماء يمينه ومسحه يساره فان خالف واستنجي يمينه أجزأه لان الاستنجاء يقع بما في اليد لا باليد فلم تمتص صحتة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة صحيح رواه أحمد وأبو داود بأسناد صحيح وروى جماعة من الصحابة في النهي عن الاستنجاء باليمين : فروي أبو قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا أتى أحدكم الخلاء فلا يمسه ذكره يمينه ولا يمسح يمينه » رواه البخاري ومسلم وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال «نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجي باليمين»

ونختصها بغير وع : الاول كتابة القرآن على الشيء الموضوع بين يديه من غير مس ولا حمل جائز للمحدث في أصح الوجهين : الثاني لا يحرم مس التوراة والانجيل وحملهما في أصح الوجهين وكذا حكم ما نسخ من القرآن : الثالث حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يلحق بالقرآن فيما نحن فيه لكن الاول ان يكون على الوضوء اذا مسه *

واستدل به على ان اللبس في الاية الجماع لانه مسها في الصلاة واستمر واما حديث حبيب عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ فملول ذكره عليه ابو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وابن حزم وقال لا يصح في هذا الباب شيء وان صح فهو محمول على ما كان عليه الامر قبل نزول الوضوء من اللبس

رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلمكم فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستبرأ ولا يستطيب يمينه وكان يأمر بثلاثة أحجار وينهى عن الروث والرمة » حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة وهذا لفظ أبي داود وقوله صلى الله عليه وسلم « إنما أنا لكم بمنزلة الوالد » فيه تفسير أن ذكرهما صاحب الحامى وآخرون أظهرهما ولم يذكر الخطابي غيره أنه كلام بسط وتأنيس للمخاطبين لئلا يستحيوا عن مسألته فيما يحتاجون إليه من أمر دينهم لا سيما ما يتعلق بالعمورات ونحوها فقال أنا كالوالد فلا تستحيوا منى في شيء من ذلك كما لا تستحيون من الوالد : والثاني معناه يلزمي تأديكم وتعليمكم أمر دينكم كما يلزم الوالد ذلك ويجوز أن يكون المراد كالوالد في الأمرين جميعا وفي ثالث أيضا وهو الحرص على مصلحتكم والشفقة عليكم والله أعلم * أما حكم المسألة فقال الأصحاب يكره الاستنجاء باليمين كراهة تنزيه ولا يحرم هكذا صرح به الجمهور قال الشيخ أبو حامد في تعليقه يستحب أن يستنجى بيساره وهو منهى عن الاستنجاء بيمينه نهى تنزيه لا تحريم وقال امام الحرمين الاستنجاء باليمين مكروه غير محرم قال وحرمه أهل الظاهر وقال ابن الصباغ وآخرون الاستنجاء باليسار أدب وليس باليمين معصية وقال القاضي أبو الطيب وآخرون يستحب أن يستنجى بيساره وقال المحاملى والفوراني والغزالي في البسيط والبقوى والرويانى وصاحب العدة وآخرون يكره باليمين وقال أبو محمد الجويني في الفروق والبقوى في شرح السنة النهي عن اليمين نهى تأديب وعبارات الجمهور ممن لم أذكرهم نحو هذه العبارات وقال الخطابي النهي عن الاستنجاء باليمين عند أكثر العلماء نهى تأديب وتنزيه وقال بعض أهل الظاهر

قال في الباب الرابع في الفسل : وموجبه الحيض والنفاس والموت والولادة وإن كانت ذات جفاف على الأظهر * *

عد موجبات الفسل أربعة : يشتمل هذا الفصل على ثلاثة منها : أحدها الحيض قال الله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطرهن) ثم وجوبه بخروج الدم أو بانقطاعه فيه ثلاثة أوجه : أحدها بخروجه كما يجب الوضوء بخروج البول والفسل بخروج المني : وثانيها بالانقطاع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة بنت أبي حيش « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغتسل وصلي » علق الاغتسال بادبار الدم : وثالثها وهو الاظهار بالخروج

باب الفسل

(١) حديث (أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حيش إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغتسل وصلي متفق عليه من حديث عائشة بلفظ عنك الدم وصلى وفي رواية للبخارى

لا يجوز: وأما قول المصنف لا يجوز الاستنجاء باليمين فكذا قاله سلم الرازي في الكفاية والمتولى (١)
والشيخ نصر في كتبه التذيب والانتخاب والكافي وكذا رأيت في موضع من تعليق أبي حامد
وظاهر هذه العبارة تحريم الاستنجاء باليمين ولكن الذي عليه جمهور الأصحاب أنه مكروه كراهة
تنزيه كما ذكرنا ويؤيده قول الشافعي في مختصر المزني النهي عن اليمين أدب ويمكن أن يحمل كلام
المصنف وموافقيه على أن قولهم لا يجوز معناه ليس مباحا مستوى الطرفين في الفعل والترك
بل هو مكروه راجح الترك وهذا أحد المذهبين المشهورين في أصول الفقه وقد استعمل المصنف
لا يجوز في مواضع ليست محرمة وهي تخرج على هذا الجواب: فان قيل هذا غير معتاد
في كتب المذهب قلنا هو موجود فيها وان كان قليلا ولا يمنع استعماله على اصطلاح
الأصول وقد حكى أن المصنف ضرب في نسخة أصله بالمذهب على لفظة يجوز ان يبق قوله ولا يستنجى
باليمين وهذا يصحح على ما قلناه والله أعلم: قال أصحابنا ويستحب أن لا يستعين يمينه في شيء
من أمور الاستنجاء الا لعذر وقول المصنف ان كان الحجر صغيراً غمز عقبه عليه أو أمسكه بين
أبهاميه رجليه كذا قاله أصحابنا ثلاثا يستنجى يمينه ولا يمس ذكره يمينه فان لم يمكنه ذلك
واحتاج الى الاستعانة باليمين فالصحيح الذي قاله الجمهور انه يأخذ الحجر بيمينه والذكر بيساره
ويحرك اليسار دون اليمين فان حرك اليمين أو حركهما كان مستنجياً باليمين مرتكباً لكراهة التنزيه
ومن أصحابنا من قال يأخذ الذكر بيمينه والحجر بيساره ويحرك اليسار ثلاثا يستنجى باليمين حكاه
صاحب الحاوي وغيره وهو غلط فانه منهي عن مس الذكر بيمينه وذكر الرافي وجها انه لا طريق
الى الاحتراز من هذه الكراهة الا بالامساك بين العقين أو الإبهامين وكيف استعمل اليمين
بامساك الحجر أو غيره فمكروه وهذا الوجه غلط أيضاً قال أصحابنا فلو كان يده اليسرى مانع
كقطع وغيره فلا كراهة في اليمين للضرورة والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل (احداها) السنة أن يستنجى قبل الوضوء ليخرج من
الخلاف وليأمن انتقاض طهره قال أصحابنا ويستحب ان يبدأ في الاستنجاء الماء بقبلة

يوجب الغسل عند الاقتطاع كما يقال الوطء يوجب العدة عند الطلاق والنكاح يوجب الارث
عند الموت وكذلك تقول في البول والمثي خروجهما يوجب الغسل والوضوء عند الاقتطاع بل عند
القيام الى الصلاة والتفاس كالحيض في الغسل ومعظم الاحكام: الثاني الموت يوجب غسل

ثم اغتسل وصلى وفي رواية لا ين منده فلتغتسل ولتصل واستدل البيهقي على انها كانت مميزة
بقوله في الحديث دعى الصلاة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم قال ويحتمل انه كان لها حالان
حالة تميز وحالة لا تميز فامرنا بالرجوع الى السادة

(١) كلام
المتولى مصطرب
فانه ذكر في
كلامه على الاستنجاء
بالاشياء المحرمة
حيث لا يصح
ان الفرق بينه
وبين الاستنجاء
باليمين ان النبي
عنه على سبيل
الادب ثم قال
يسمى بورتق
لا يستنجى باليمين
مع القدرة على
الاستنجاء اليسرى
واستدل له ثم
قال مان اسجى
ها صبح لان
الحال ليس فيما
يقع الاستنجاء
به وانما هو في
الالة فصار كما
لو توضأ بماء
مطلق من آية
الذهب والقصة
فان يجوز وهذا
ظاهر في الجرم
كما نقله الشيخ
عند انه قال لا يجوز
وكلامه الاول
بخلافه والله أعلم
وبسم الله
الثاني على الاول
اه اذرعى

(الثانية) إذا أراد الرجل الاستنجاء من البول مسح ذكره على ثلاثة مواضع (١) من الحجر طاهرة فلو مسح ثلاثاً على موضع واحد لم يجزئته وتعين الماء قال القاضي حسين ولو وضع رأس الذكر على جدار ومسحه من أسفل إلى أعلى لم يجزئ له وإن مسح من أعلى إلى أسفل أجزاءه وفي هذا التفصيل نظر: (الثالثة) إذا أراد الاستنجاء في الدبر بالماء استحَب أن يعتمد على أصبعه الوسطى لأنه لا يمكن ذكره الماوردي وغيره ويستعمل من الماء ما يظن زوال النجاسة به : فإن فعل ذلك ثم شم من يده رائحة النجاسة فوجهاً حكاهما الماوردي وغيره: أحدهما يدل ذلك على بقاء النجاسة فتجب إزالتها بزيادة الغسل وعلي هذا يستحب شم الأصبع قال الماوردي وهذا مستبعد وإن كان موقلاً : والثاني لا يدل على بقاء النجاسة في محل الاستنجاء ويدل على بقائها في الأصبع فعلى هذا لا يستحب شم الأصبع: وهذا الوجهان مأخوذان من القولين فيما إذا غسلت النجاسة وبقيت رائحتها هل يحكم بطهارة المحل وقد ذكرهما المصنف في باب إزالة النجاسة وهناك نشرحها ونبسط الكلام فيه إن شاء الله تعالى : قال الفزائى في الاحياء بذلك دره مع الماء حتى لا يبقى أثر تذكره الكف بالمس قال ولا يستقي فيه بالعرض للباطن فإن ذلك منبع الوسواس : قال وليم أن كل ما يصل الماء إليه فهو باطن ولا يثبت الفضلات الباطنة حكم النجاسة حتى تبرز وما ظهر ثبت له حكم النجاسة: وحفظه بوره إن وصله الماء وقوله لا يثبت للفضلات الباطنة حكم النجاسة يحتمل أنه أراد في وجوب إزالتها ويحتمل أنها لا يحكم بكونها نجاسة مطلقاً وفي المسألة خلاف سبقه بسوطاً في أول باب ما ينقص الوضوء : (الرابعة) قال أصحابنا الرجل والمرأة والخنثى المشكلى في استنجاء الدبر سواء وأما القبل فأمراً الرجل فيه ظاهر وأما المرأة فنص الشافعي رحمه الله على أن البكر والثيب سواء فيجوز اقتصارها على الحجر وبهذا قطع جماهير الأصحاب في الطريقتين وقطع الماوردي بأن الثيب لا يجزئها الحجر حكمه المنولي والشافعي وصاحب البيان وجهاً وهو شاذ : والصواب الأول : قال الأصحاب لأن موضع الثيابة والبكارة في أسفل الفرج والبول يخرج من ثقب في أعلى الفرج فلا تعلق لاحدهما بالآخر فاستوت البكر والثيب إلا أن الثيب إذا جلست أنفج أسفل فرجها فربما نزل البول إلى موضع الثيابة والبكارة وهو مدخل الذكر ومخرج الحيض والمني والولد فإن تحققت نزول البول إليه وجب غسله بالماء وإن لم تتحقق استحباب غسله ولا يجب : نص الشافعي على استحبابه إذا لم تتحقق واتفق الأصحاب عليه واتفقوا على وجوب غسله إذا تحققت نزوله قال صاحب البيان وغيره يستحب للبكر أن تدخل

(١) في النية
انه يقرب الذكر
من الحائط أى
وبجرحه حتى يسلب
الحائط الرطوبة
ولا يمسح لانه
يشترط البول على
المحل لا محاله
وكذا يفعل في
الكثرة الثانية
وفي الثالثة مسح
لأن النجاسة غلت
على الموضع ولا
يحتمل إشارتها
أه أذرعى

الميت على ما سيأتي في الجنائز : ولك ان تقول الغسل إما أن يكون مقسراً بما سوى النية وهو غسل الاعضاء أو يكون مقسراً به مع النية والأول ضعيف فإن النية عندنا من جملة الغسل ولولا ذلك لعد نجاسة جميع البدن ونجاسة موضع منه أشبه بالباقي من موجبات الغسل وقد امتنع صاحب الكتاب ومعظم الأئمة منه تعين الثاني وحينئذ : إما أن يكون المعتبر مطلق النية أو النية من صاحب الاعضاء

أصبعها في الثقب الذي في الفرج فتغسله ولا يلزمها ذلك بالاتفاق قال الشافعي والاصحاب ويلزم
الثيب أن توصل الحجر الي الموضع الذي يجب ايصال الماء اليه في غسل الجنابة ويجب ايصال الماء
الى ما يظهر عند جلوسها على قدميها وان لم يظهر في حال قيامها نص عليه الشافعي والاصحاب
وشبهه الشافعي بما بين الاصابع ولا يبطل صومها بهذا قال الروائي قال أصحابنا ما وراء هذا فهو
في حكم الباطن فلا يكلف ايصال الماء والحجر اليه ويبطل الصوم بالواصل اليه ولنا وجه ضعيف
انه لا يجب ايصال الماء الى داخل فرج الثيب وأما الختني المشكل فقطع الاكثر بأن يتعين الماء
في قلبه ممن قطع به الماوردي والقاضي حسين والفوراني والغزالي في البسيط والبعوي والروائي
وصاحب العدة وقال المتولي والشاشي وصاحب البيان هل يتعين الماء في قلبه أم يجزئ الحجر
فيه وجهان كمن انفتح له مخرج دون المعدة مع افتتاح الاصلى وقتلنا ينقض الخارج منه الاصح
يتعين الماء وهذه الطريقة أصح ولعل مراد الأكثرين التفرغ على الاصح فان قلنا يجزئه الحجر وجب
لكل فرج ثلاثة أحجار والله أعلم (الخامسة) السنة أن يدلك يده بالارض بعد غسل الدبر ذكره البغوي
والروائي وآخرون لحديث يمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً ثم غسل فرجه ثم ضرب يده الارض أو الحائط
مرتين أو ثلاثاً « رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري وفي رواية مسلم « ثم أفرغ على فرجه
وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فدللكا دللكا شديداً » وعن أبي هريرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اذا أتى الخلاه أتيته بماء فاستنجزى ثم مسح يده على الارض ثم أتيته بانه آخر فتوضأ »
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم وهو حديث حسن : وعن جرير بن عبد الله رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « دخل الفيضة فقضى حاجته ثم استنجزى من اداوة ومسح
يده بالتراب » رواه النسائي وابن ماجه باسناد جيد : (السادسة) يستحب أن يأخذ حفنة من
ماء فينضح بها فرجه ودخل سراويله او ازاره بعد الاستنجاء دفعا للوسواس ذكره الروائي
وغيره وجاء به الحديث الصحيح في خصال الفطرة وهو الانتضاح : والله اعلم * قال
المصنف رحمه الله *

(ويجوز الاستنجاء بالمجر وما يقوم مقامه قال أصحابنا ويقوم مقامه كل جامد ظاهر مزيل
للهين وليس له حرمة ولا هو جزء من حيوان)

المسؤولة فان كان الثاني لم ينتظم عدالموت من موجبات الغسل وكان اطلاق الغسل في الميت بمعنى
آخر وان كان الاول فغسل الميت انما يكون من هذه الجملة اذا كانت النية معتبرة فيه من جهة
الغسل ولنا في ذلك وجهان يأتي ذكرهما في باب الجنائز : الثالث الولادة فلو ولدت ولم تربللا ولادما

(الشرح) اتفق أصحابنا علي جواز الاستنجاء بالحجر وما يقوم مقامه وضبطوه بما ضبطه به المصنف (١) قالوا وسواء في ذلك الأحجار والأخشاب والحرق والخزف والآجر الذي لا سرجين فيه وما شبه هذا ولا يشترط اتحاد جنسه بل يجوز في القبل جنس وفي الدبر جنس آخر ويجوز أن يكون الثلاثة حجراً وخشبة وخرفة نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه هذا مذهبنا قال الشيخ أبو حامد وبه قال العلماء كافة إلا داود فلم يجوز غير الحجر وكذا نقل أكثر أصحابنا عن داود : قال القاضي أبو الطيب هذا ليس بصحيح عن داود بل مذهبه الجواز * واحتج الأصحاب بحديث أبي هريرة قال اتبعت النبي صلى الله عليه وسلم وخرج لما جئتم قال «بغى أحجارا استفض بها أو نحوها ولا تأتني بعظم ولا روث» رواه البخاري وبقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة الآخر «وليس تجز بثلاثة أحجار ونعي عن الروث والرمة» قال أصحابنا فنهى صلى الله عليه وسلم عن الروث والعظم دليل علي أن غير الحجر يقوم مقامه وإلا لم يكن تخصيصها بالذي معنى وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «أبي النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأتيته بها فأخذ الحجرتين وألقى الروث وقال هذا ركس» رواه البخاري قال أصحابنا موضع الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم علل منع الاستنجاء بها بكونها ركا ولم يعلل بكونها غير حجر * واحتج الأصحاب أيضاً بحديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الاستنجاء بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد قيل فإن لم يجد قال ثلاث حفات من تراب» وهذا ليس بصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي الصحيح أنه من كلام طاوس وروى من حديث سراقبة بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف أيضاً قال البيهقي وأصح ما روى في هذا ما رواه بسار بن نمير قال كان عمر رضي الله عنه إذا بال قال ناوتي شيئاً أستنجي به فأناوله العود والحجر أو يأتي حائطاً يتمسح به أو بمسه الأرض ولم يكن يغسله ففي وجوب الغسل عليها وجهان أحدهما لا يجب لظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «الماء من الماء» (١) فإنه يغني وجوب الغسل بغيره إلا أنزال خلفنا في الأسباب المتفق عليها فيتمسك به فيما عداها وأظهرها الوجوب لأنه لا يخلو عن بلل وإن قل غالباً فيقام الولد مقامه كالنوم فيقام مقام الخروج لمقارنته إياها غالباً ولأنه يجب الغسل بخروج الماء الذي يخلق الولد منه فيخرج الولد أولى ويجري الوجهان فيلقاء العلقمة والمضغنة *

(١) حديث **﴿**أنا الماء من الماء كرهه في موضع آخر منه وقد رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري مطولاً وفيه قصة عتيان بن مالك واقتصر البخاري على القصة دون قوله الماء من الماء ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الباب ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه

(١) قال في البحر في حد ما يجوز الاستنجاء به قال بعض اصحابنا ان يكون جامدا طاهرا متقيا لا حرمة له ولا متصلا بمجوان ومعنى المتقي انه يورث الدين حتى لا يلقى الاثر الا مقابلا يخبره المامونان اهل خراسان ان يكون طاهرا متقيا لا حرمة له وقيل بدل الشف الغالق وقيل ان يكون جامدا طاهرا متقيا غير معطوف وهذا أصح ثم قال في آخر الفصل وقيل حده أن يكون جامدا طاهرا قالنا لا نجاء غير محترم ولا عطف وفيه احتراز عن التراب اذا لم يجز الاستنجاء به في أحد القولين لأنه يخلو على الحل جزءاً منه انتهى وهذا الذي ذكره آخره هو كلام الثوري في التمسك وظاهر هذا الكلام من الروايات ان الحكم يختلف باختلاف هذه الحدود والا لما كان لتداده فائدة ولهذا قال في بعضها وهذا أصح ولنا من اه اذرى

وأما قوله صلى الله عليه وسلم وليستنج بثلاثة أحجار وشبهه قائما نص على الأحجار لتكونها غالب الموجود المستنجي بالفضاء مع أنه لا مشقة فيها ولا كلفة في تحصيلها وهذا نحو قول الله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم من إيمانكم) وقوله تعالى (فليس عليكم جناح أن تنكحوا من الصلابة أن ختم) ونظائر ذلك فكل هذا مما ليس له مفهوم يعمل به لخروجه على الغالب والله أعلم *

(فرع) ورد الشرع باستعمال الحجر في الاستنجاء ورمى جدار الحج وباستعمال الماء في طهارة الحدث والنجس وباستعمال التراب في التيمم وغسل ولوغ الكلب وباستعمال القرظ في الدباغ فأما الحجر فتعين في الرمي دون الاستنجاء لأن الرمي لا يعقل معناه بخلاف الاستنجاء وأما الماء في الطهارة والتراب في التيمم فتعينان وفي التراب في الولوج قولان وفي الدباغ طريقتان تقدما المذهب أنه لا يتعين القرظ والثاني قولان كالولوج والفرق أن الولوج دخله التعبد والفرق بين الدباغ والاستنجاء أن الاستنجاء مما تعم به البلوى ويضطر كل أحد إليه في كل وقت وكل مكان ولا يمكن تأخيرها فلو كلف نوعا معيناً شق وتعذر في كثير من الاوقات ووقع الحرج وقد قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) والدباغ بخلافه في كل هذا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿أما غير الماء من المائعات فلا يجوز الاستنجاء به لانه نجس علاقاة النجاسة فيزيد في النجاسة وما ليس بظاهر كالروث والحجر النجس لا يجوز الاستنجاء به لانه نجس فلا يجوز الاستنجاء به كالماء فان استنجى بذلك لزمه بعد ذلك أن يستنجى بالماء لأن الموضع قد صار نجسا بنجاسة نادرة فوجب غسله بالماء ومن أصحابنا من قال يجرئه الحجر لانها نجاسة على نجاسة فلم تؤثر﴾ *

قال (والجناية وحصولها بالقاء الختاتين أو بإيلاج قدر الحشفة من مقطوع الحشفة في أي فرج كان من غير المائي أو ميت (ح) أو بهيمة (ح) وبخروج المتى: وخواص صفاته ثلاثة: رائحة الطلع والتدفق بفضات والتلذذ بخروجه فلو خرج على لون الدم لاستكثار الوقاع وجب الغسل لبقية الصفات وكذلك لو خرج (ح) بخبر شهوة لمرض أو خرج بقيته بعد الغسل حصلت (م) الجناية إذا بقيت رائحة الطلع ولو اتبه ولم ير الاثخانة واليباض فيحتمل أن يكون وديا فلا يلزمه الغسل والمرأة إذا تلذذت بخروج ماء منها لزمها الغسل وكذا إذا اغتسلت وخرج منها منى الرجل بعده فانه لا ينفك عن ماها﴾ *

والطبراني من حديث أبي أيوب ورواه احمد من حديث رافع بن خديج ومن حديث عتيان بن مالك والطحاوي من حديث أبي هريرة وابن شاهين في ناسخه من حديث انس وقد جمع طرقه الحازمي وقيله ابن شاهين

(الشرح) إذا استنجى بماء غير الماء لم يصح ويتعين بعده الاستنجاء بالماء ولا يجوز له الاحجار بلا خلاف لما ذكره المصنف وأما قول صاحب البيان إذا استنجى بمائع فهل يجوز له بعده الحجر فيه وجهان فغلط بلا شك وكأنه اشتبه عليه كلام صاحب المذهب فتوهم ان قوله ومن اصحابنا من قال يجوز له الحجر عائدا الى المسأتين وهما الاستنجاء بالماء وبالنجس كلوث وهذا وهم باطل لان مراد صاحب المذهب الخلاف في المسألة الثانية وحدها: وأما مسألة المائع فتفق فيها على ان الماء يتعين لان المائع ينشر النجاسة وقد أشار المصنف الى هذا بقوله فيزيد في النجاسة والله أعلم: وأما النجس وهو الروث والحجر والنجس وجلد الميتة والثوب النجس وغيرها فلا يجوز الاستنجاء به فان خالف واستنجى به لم يصح بلا خلاف وهل يتعين بعده الاستنجاء بالماء أم يجوز بالا حجار فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما الصحيح عند الجمهور يتعين الماء وبه قطع امام الحرمين والغزالي في البسيط والبعث وغيرهم وصححه الجمهور وخالفهم المحامي فقال في التجريد قال اصحابنا اذا استنجى بنجس لزمه أن يستنجى بثلاثة أحجار طاهرة قال حتى لو استنجى بجلد كلب اجزأه الحجر بعد ذلك لان النجاسة الطاهرة تابعة لنجاسة النجوة قال وقال الشيخ أبو حامد الذي يجبيء علي المذهب أنه لا يجوز له الا الماء هذا كلام المحامي ورأيت أنا في تعليق الشيخ أبي حامد خلاف ما نقله عنه فقلت بأنه اذا استنجى بحامد نجس كفاه بعده الاحجار قال فلو استنجى بكلب فالذي يجبيء علي تعليق الاصحاب أنه يجوز له الحجر ولا يحتاج الى سبع مرات احداهن بالتراب هذا كلامه ولكن نسخ التعليق تختلف وقد قدمت نظائر هذا: والصواب في مسألة الاستنجاء بجلد كلب انه يجب سبع غسلات بتراب: والصحيح في سائر النجاسات انه يتعين الماء *

(فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز الاستنجاء بنجس هذا مذهبا ومذهب جمهور العلماء وجوزوه

السبب الرابع الجناية ولها طريقان: أحدهما التقاء الختانين : قالت عائشة رضي الله عنها « اذا التقى الختانان وجب الغسل » فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاغتسلنا وفسر الشافعي رضي الله عنه التقاء الختانين فقال المراد منه تحاذيهما لا تضامهما فان التضام غير ممكن لان مدخل الذكر في أسفل الفرج وهو مخرج الولد والحيض وموضع الختان في أعلاه وبينهما ثقبه البول وشفرا المرأة يحيطان بها جميعا وإذا كان كذلك كان التضام متعذرا لما بينهما من الفاصل

(١) حديث عائشة رضي الله عنها اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا: الشافعي في الام: أنا الثقة عن الاوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه او عن يحيى بن سعيد عن القاسم عنها وفي مختصر المزني ذكره عن عبد الرحمن بن القاسم بلا شك وفي سنن حرملة رواه عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن عبد الرحمن بن من غير شك وهكذا رواه احمد

أبو حنيفة بالروث « دليلنا حديث أبي هريرة المتقدم في الفصل قبله وقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تأتني بعظم ولا روث » وحديثه الآخر « ونهى عن الروث والرمة » وحديث ابن مسعود « فأخذ الحجرين والقي الروثة وقال انها ركس » وهذه أحاديث صحاح تقدمت قريبا وعن سلمان « نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الروث والعظام » رواه مسلم وعن جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم أو روث » رواه مسلم وعن أبي هريرة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يستنجى بعظم أو روث وقال انهما لا يطهران » رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح وعن روفيم بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا روفيم لعل الحياة ستطول بك بعدى فأخبر الناس ان من عقد لحيته أو تقلد وترا أو استنجى برجيع دابة أو عظم فان محمداً منه برىء » رواه أبو داود والنسائي باسناد جيد والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وما لا يزيل العين لا يجوز الاستنجاء به كالزجاج والحمة لما روى ابن مسعود رضى الله عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالحمة » ولان ذلك لا يزيل النجوى ﴾ *
 ﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث ضعيف ولفظه « قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روث أو حمة فان الله عز وجل جعل لنا فيها رزقا فنهى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي ولم يضعفه أبو داود وضعفه الدارقطني والبيهقي : والحمة بضم الحاء وفتح الميمين مخففتين وهى الفحم كذا قاله أصحابنا فى كتب الفقه وكذا قاله أهل اللغة وغريب الحديث وقال الخطابي اللحم الفحم وما أحرق من الخشب والعظام ونحوهما قال والاستنجاء به منهى عنه لانه جعل رزقا للجن فلا يجوز افساده عليهم قال

وهنا شبهة وهى ان يقال ان كان موضع ختان المرأة من حيز الداخل بحيث لا يصل اليه شيء من الحشفة فالقول بتعذر التضام واضح لكن لو كان بحيث اذا أحاط التفران بأول الحشفة لاقى شيء من الحشفة ذلك الموضع كان التضام ممكنا فلعل المراد من الخبر ذلك والله أعلم : ثم موضع الختان غير معتبر بعينه لاقى الذكر ولا فى المحل اما فى الذكر فمقطوع الحشفة اذا غيب مقدار الحشفة لزمه الفصل فانه فى معنى الحشفة ومعلوم ان ماسفل من الحشفة ليس موضع ختان لكن تغيب قدر الحشفة معتبر فلو غيب البعض لم يجب الفصل لان التحاذى لا يحصل به غالباً وحكى القاضي ابن كنج ان تغيب بعض

فى مسنده عن الوليد حدثنا الاوزاعي حدثني عبد الرحمن بن القاسم به وقال النسائي : انا عبيد الله بن سعد ثنا الوليد به والترمذى ثنا محمد بن المثنى ثنا الوليد ثم قال حسن صحيح : وصححه ايضا ابن حبان وابن القطان واعله البخارى بان الاوزاعي اخطأ فيه ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلأ واستدل على ذلك بان ابا الزناد قال سألت القاسم ابن محمد سمعت فى هذا

البغوى قيل المراد بالحمة الفحم الرخو الذى يتناثر اذا غمز فلا يقطع النجاسة والزجاج معروف وهو بضم الزاى وقتحها وكسرها ثلاث لغات حكاهن ابن السكيت والجوهري وغيرهما: وأما راوى الحديث فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بالعين المعجمة والفاء بن حبيب المذلى وهو من كبار الصحابة وساداتهم وكبار فقهاءهم وملازمى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخداه ومناقبه كثيرة مشهورة أسلم في أول الاسلام سادس ستة وأسلمت أمه وسكن الكوفة ثم عاد الى المدينة وتوفى بها سنة اثنين وثلاثين وهو ابن بضع وستين سنة وقد ذكرت قطعة من أحواله في التهذيب رضى الله عنه: أما حكم المسألة فاتفق الاصحاح على أن شرط المستنجى به كونه قاعا لعين النجاسة واتفقوا على أن الزجاج والقصب الاملس وشبههما لا يجزى: وأما الفحم فقطع العراقيون بأنه لا يجزى وقال الخراسانيون اختلف نص الشافعى فيه قالوا وفيه طريقتان الصحيح منها أنه على حالتين فان كان صلبا لا يتمت أجزأ الاستنجاء به وان كان رخوا يتمت لم يجزئه وقيل فيه قولان مطلقا حكاهما القفال والقاضي حسين والمتولى وغيره من الخراسانيين وحكاها الدارمى من العراقيين قال امام الحرمين هذا الطريق غلط والصواب التفصيل فانه لم يصح الحديث بالهي تعين التفصيل بين الرخو والصلب قال أصحابنا فاذا استنجى بزجاج ونحوه لزمه الاستنجاء ثانيا فان كان حين استنجى بالزجاج بسط النجاسة بحيث تملأت محلها تعين الماء والا فتكفيه الاحجار هكذا صرح به الفوراني وامام الحرمين والغزالي والمتولى وصاحب العدة وآخرون وقال القفال والقاضي حسين والبغوى يتعين الماء لانه يبسط النجاسة ومرادهم اذا بسط وقد قال الغزالي في البسيط لاختلاف انه اذا لم يبسط النجاسة يكفيه الاحجار والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

الحشفة كتغيب الكل وروى وجه ان تغيب قدر الحشفة في مفطوع الحشفة لا يوجب الجنابة وانما الموجب تغيب جميع الباقي اذا كان مثل الحشفة أو أكثر وما في المحل فلان المحل الذى هو موضع الحتان قبل المرأة وكل يجب الغسل بالايلاج فيه يجب الغسل بالايلاج في غيره كالاتيان في غير المأتي وهو الذي يجب الغسل به على الفاعل والمفعول وكذا فرج البهيمة خلافا لابي حنيفة لانه جماع في الفرج فاشبه فرج الاذى بل يجب الغسل هنا أولى لانه أحق بالغليظ ولا فرق بين الايلاج في فرج الميت والايلاج في فرج الحي وخالف أبو حنيفة في فرج الميت وكذا قال في الصغير اتى لا

الباب شيئا فقال لا واجاب من صححه بأنه يمتثل ان يكون القاسم كان نسيه ثم يذكر فحدث به ابنته او كان حدث به ابنته ثم نسي ولا يخلو الجواب عن نظر: (تنبيه) قال النووي في التنقيح هذا الحديث اصله صحيح الا ان فيه تغيير او نبح في ذلك ابن الصلاح فانه قال في مشكل الوسيط

﴿ وما له حرمة من المبطومات كالخبز والعظم لا يجوز الاستنجاء به لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم وقال « هو وزاد اخوانكم من الجن » فان خالف واستنجى به لم يجزئه ولأن الاستنجاء بغير الماء رخصة والخص لا تتعلق بالمعاصي ﴾

﴿ الشرح ﴾ أما حديث النهي عن الاستنجاء بالعظم فصحيح رواه جماعة من الصحابة منهم سلمان وجابر وأبو هريرة ورويف وأحاديثهم صحيحة تقدمت قريبا في الفرع : وأما قوله وقال هو زاد اخوانكم من الجن فقد رواه مسلم في صحيحه بأسناده عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل قال في آخره وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تستنجوا بالعظم والبعرة فانهما طعام اخوانكم » يعنى الجن ورواه مسلم من طريق آخر ولم يذكر هذه الزيادة فيه : ورواه من طريق ثالث عن داود بن أبي هند عن الشعبي ولم يذكر هذه الزيادة ثم قال قال الشعبي قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تستنجوا بالعظم والبعرة » قال الترمذى كأن هذه الرواية أصح يعني فيكون مرسلا : (قلت) لا يوافق الترمذى بل المختار أن هذه الزيادة متصلة * أما حكم المسألة فلا يجوز الاستنجاء بعظم ولا خبز ولا غيرها من المبطوم لما سبق فان خالف واستنجى به عصى ولا يجزئه هكذا نص عليه الشافعى وقطع به الجمهور : وفيه وجه أنه يجزئه أن كان العظم طاهرا لازهومة عليه حكمه الخراسانيون لحصول المقصود : والصحيح الاول لأنه رخصة فلا تحصل

تشعبي : لانه التقي الختانان فيجب الغسل ثم كايجب الغسل بالايلاج في فرج الميت والبهيمة يجب علي من غاب في فرجه فرجهما ولا يجب اعادة غسل الميت بسبب الايلاج فيه على أظهر الوجهين وإذا عرفت ما ذكرنا فانظر في لفظ الكتاب واعلم انه انما عقب قوله بالتقاء الختانين بقوله أو ايلاج قدر الحشفة في أى فرج كان لما بينا ان التقاء الختانين غير معنى بعينه والايلاج في كل فرج في معناه ولو اقتصر على قوله والجنابة وحصولها بايلاج قدر الحشفة في أى فرج كان حصل الغرض ودخل فيه التقاء الختانين الا ان التقاء الختانين هو الاصل الذى ورد فيه الخير مقدمهم بين ان كل جماع في معناه وفي قوله قدر الحشفة اشارة الي ما سبق ان المرعى مقدار الحشفة لا عينها : وليكن معلما بالوار للخلاف الذى حكيناه ثم قوله أو ايلاج قدر الحشفة يتناول ظاهره ما اذا لف خرقة على ذكره وأولج وكذلك التقاء الختانين لان المراد منه التحاذى فهل هو كذلك أم لا تحصل الجنابة حينئذ فيه ثلاثة أوجه أظهرها أنه تحصل الجنابة لما سبق من حديث عائشة رضى الله عنها وروى

هو ثابت من حديث عائشة بغير هذا اللفظ وأما بهذا اللفظ فغير مذكور انتهى وقد عرف من رواية الشافعى ومن تابعه انه مذكور باللفظ المذكور واصله في مسلم باللفظ اذا جلس بين شعبها الاربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل *

بحرام وقد اتفقوا على تحريمه وإذا لم يجزئه المأطوم كفاه بعده الحجر بلا خلاف إن لم ينشر التجاسة ولم يكن على العظم زهومة : قال الماوردي ولو أحرق عظم طاهر بالنار وخرج عن حال العظم فوجهان أحدهما يجوز الاستنجاء به لأن النار أحواله : والثاني لا يجوز لعدم الحديث في النهي عن الرمة وهي العظم البالي ولا فرق بين البالي بنار أو مرور الزمان وهذا الثاني أصح والله أعلم *

(فرغ) اتفق أصحابنا على تحريم الاستنجاء بجميع المطعومات كالخبز واللحم والعظم وغيرها : وأما الثمار والفواكه فقسمها الماوردي تقسيما حسنا فقال منها ما يؤكل رطباً ولا يابساً كالقطين فلا يجوز الاستنجاء به رطباً ويجوز يابساً إذا كان مزيلاً ومنها ما يؤكل رطباً ويابساً وهو أقسام أحدها ما كوك الظاهر والباطن كالتين والتفاح والتمر والسكر والخبز وغيرها فلا يجوز الاستنجاء بشيء منه رطباً ولا يابساً والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ والشمس وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ما لا يقشر وما كوله في جوفه كالزمان فلا يجوز الاستنجاء بلبه : وأما قشره فله أحوال أحدها لا يؤكل رطباً ولا يابساً كالزمان فيجوز الاستنجاء بالقشر وكذا استنجي برمانة فيها حبها جاز إذا كانت مزيلة (والثاني) يؤكل قشره رطباً ويابساً كالبطيخ فلا يجوز رطباً ولا يابساً (والثالث) يؤكل رطباً ولا يابساً كاللوز والباقلاء فيجوز بقشره يابساً لا رطباً : وأما ما يأكله الأدميون والبهائم فإن كان أكل البهائم له أكثر جاز وإن كان أكل الأدميين له أكثر لم يجز : وإن استويا فوجهان من اختلاف أصحابنا في ثبوت الرمي فيه هذا كلام الماوردي وذكر الروياني نحوه قال البغوي إن استنجى بما كوله في جوفه كاللوز واللوز اليابس كره وأجزأه فإن انفصل القشر جاز الاستنجاء به بلا كراهة والله أعلم *

(فرغ) قال أصحابنا ومن الأشياء المحترمة التي يحرم الاستنجاء بها الكسب التي فيها شيء من علوم الشرع فإن استنجى بشيء منه علماً أثم وفي سقوط الفرض الوجهان : الصحيح لا يجزئه فلي أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إذا التقى الختانان وجب الغسل » (١) والالتقاء ينظم هذه الصورة ولا يخلو عن قضاء شهوة أيضاً : والثاني لا يحصل لأن اللذة إنما تكمل عند ارتفاع الحجاب : والثالث أنه إن كانت الخرقه لينة حصلت الجنابة والافلا لأن اللينة لا تمنع حصول اللذة بخلاف الخشنة والخشنة هي التي تمنع وصول بلل الفرج إلى الذكر ووصول الحرارة من أحدهما إلى الآخر واللينة لا تمنع وكل هذا فيما إذا جرى الإيلاج وهما واضحا الحال أما إذا كان مشككين

(١) حديث عائشة إذا التقى الختانان وجب الغسل تقدم قبله : (فائدة) ذهب الجمهور إلى نسخ حديث إنما الماء من الماء وأوله ابن عباس فقال إنما قال النبي ﷺ إنما الماء من الماء

هذا تجزئته الاحجار بعده : ولو استنجي بشي من أوراق المصحف والعياذ بالله علما صار كافراً مرتداً قتله القاضي حسين والروائي وغيرهما والله أعلم *

(فرع) لو استنجي بقطعة ذهب أو فضة (١) نفي سقوط الفرض به وجهان حكاهما الماوردي وآخرون قال الماوردي والرافعي الصحيح سقوطه ولو استنجي بقطعة ديباج سقط الفرض علي المشهور وطرد الماوردي فيه الوجين وطردهما أيضاً في الاستنجاء بمجارة الحرم قال وظاهر المذهب سقوط الفرض بكل ذلك لان الماء زمزم حرمه منع الاستنجاء به ثم لو استنجي به أجزأه بالاجماع

(فرع) قال انشأ في البويطي ولا يستنجي بعظم ذكي ولا ميت للنهي عن العظم مطلقا وقال في الام ولا يستنجي بعظم للخبر فانه وان كان غير نجس فليس هو بنظيف وانما الطهارة بنظيف طاهر ولا أعلم شيئاً في معنى عظم الاجلد ذكي غير مدبوغ فانه ليس بنظيف وان كان طاهرا وأما الجلد المدبوغ فنظيف طاهر هذا نصه في الام : وقال في مختصر المزني والفرق بين أن يستطيع يمينه فيجزئته وبالعظم فلا يجزئ أن اليمين أداة والنهي عنها أدب والاستطابة طهارة والعظم ليس بطاهر هذا نصه في المختصر واعترض علي قوله والعظم ليس بطاهر فان العظم لا يصح الاستنجاء به طاهر اكل أو نجسا : واختلف أصحابنا في هذا الكلام علي ثلاثة أوجه (احدها) ان هذا غلط من المزني وانما قال الشافعي والعظم ليس بنظيف كما سبق عن الام وأراد بقوله ليس بنظيف ان عليه سهوة : قال الماوردي وهذا قول أبي اسحق المروزي وبه قطع القاضي ابو الطيب (والثاني) ان نقل المزني صحيح : وقوله ليس بطاهر أي ليس بظاهر قال الماوردي وهذا تأويل أبي علي بن أبي هريرة (والثالث) أنه ذكر إحدى العلتين في العظم النجس لان العظم النجس يتمتع بالاستنجاء به لعلتين (احدهما) كونه نجسا والاخرى كونه مطعوما والعظم الطاهر يتمتع كونه مطعوما فقط قال الماوردي هذا تأويل أبي حامد الاسفرايني واختار الأزهري الوجه الاول وهو تغليب المزني وبسط

(١) قال السجستاني في شرح الوجيز ولا يجوز الاستنجاء بالذهب والفضة والجواهر النفيسة وبالغبر والمصغور لان الكحل محترم هذا لفظ اه اذدعي

وأولج أحدهما في فرج الآخر فلا جنابة ولا حدث لجواز كونهما امرأتين أو رجائين وكذا لو أولج كل واحد منهما في فرج الآخر وان أولج كل واحد منهما في دبر الآخر فلا جنابة أيضاً لجواز كونهما امرأتين ولكن بالنزع يحدثان لان خروج الخارج من السبيلين ينقض وضوء وان أولج أحدهما في دبر الآخر انقضض وضوء المولج في دبره لهذا المعنى وان أولج أحدهما في فرج الآخر وأولج الآخر في دبر الاول فلا جنابة أيضاً لاحتمال كونهما امرأتين لكنهما علي هذا

في الاحتلام : أخرجه الطبراني واصله في الترمذي ولم يذكر النبي ﷺ وفي استاده ابن لانه من رواية شريك عن ابي الحجاج وفي السنن بسند رجاله ثقات عن ابي ابن كعب قال انما كان

الكلام فيه وفي الفرق بين التنظيف والمأهر قال فافيه زهوة مأهره كربة فهو مأهر ليس بنظيف وذلك كالعظم وجلد المذكي قبل المداغ هذا تفصيل مذهبتنا * وقال أبو حنيفة ومالك يصح الاستنجاء بالعظم ومن قال لا يجوز أحمد وداود * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وما هو جزء من حيوان كذنب حمار لا يجوز الاستنجاء به ومن استحبابنا من قال يجوز والاول أصح لانه جزء من حيوان فلم يجوز الاستنجاء به كما لو استنجى بيده ولان لمحرمة فهو كالطعام ﴾

﴿ الشرح ﴾ الصحيح عند الأصحاب تحريم الاستنجاء بأجزاء الحيوان في حال اتصاله كالذنب والاذن والعقب والصوف والوبر والشعر وغيرها وخالفهم الماوردي والشاشي فقالوا الأصح صحة الاستنجاء لان حرمة الحيوان في منع إيلامه لا تمنع ابتذاله بخلاف المعلوم والصواب ما صححه الجمهور وهو التحريم وعدم اجزائه وقيل يحرم ويجزى : فاذا قلنا بالصحيح وهو أنه لا يجوز كذاه الاحجار بعده : وأما الاستنجاء بيد آدمى ففيه كلام منتشر حاصله أربعة أوجه الصحيح لا يجوز به لا يده ولا يده غيره وبه قطع المتولي وآخرون لانه عضو محترم : والثاني تجزئه بيده ويده غيره حكاه الماوردي عن ابن خيران وليس بشيء : والثالث يجوز بيده ولا يجوز يده غيره وبه قطع امام الحرمين وغيره : والرابع يجوز يده غيره دون يده كما يسجد على يده غيره دون يده وهذا اختيار الماوردي وحكاه الغوراني عن الشيخ أبي حامد وهو ضعيف أو غلط : والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان استنجى بجلد مدبوغ ففيه قولان : قال في حرمة لا يجوز لانه كاللحم وقال في الام يجوز لانه ان كان ليناً فهو كالخرق وان كان خشناً فهو كالخزف وان استنجى بجلد حيوان ما كول اللحم مذكي غير مدبوغ ففيه قولان : قال في الام وحرمة لا يجوز لانه لا يقطع النجس للزوجته وقال

التقدير يحدثن بالزعر لخروج الخارج من قبل أحدهما ودير الثاني وعلي غير هذا التقدير هما جنبان فيحكم بثبوت أدنى الحدتين ولو كان الاشكال في الفاعل وحده فلاجابة أيضاً سواء أولج في فرج بهيمة أو امرأة لجواز كونه امرأة وينتقض وضوء المرأة بالزعر وان أولج في دبر رجل فلاجابة أيضاً لكن يحدثن لان بتقدير الذكورة هما جنبان وبتقدير الانوثة قدس الخنثى وخرج من دبر الرجل شيء وهما من ناقض الوضوء فيثبت أدنى الحدتين ولو كان الاشكال في المفعول وحده فلا يلاجم في دبره كفو في دبر غيره والا يلاجم في فرجه لاوجب جنباً ولا حدثاً لجواز كونه رجلاً ولو أولج رجل في فرج مشكل والمشكل في فرج امرأة فالمشكل جنب لانه جامع أوجوم الرجل والمرأة

لما من الماء رخصة في أول الاسلام لكن وقع عند أبي داود ما يقتضي انقطاعه فقال عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب حدثني بعض من ارضي ان سهل بن سعد اخبره أن ابي بن كعب

في البويطي يجوز والاول هو المشهور *

(الشرح) حاصل ما ذكره ثلاثة أقوال أصحها عند الاصحاب يجوز بالمديوغ دون غيره وهو نصه في الام والثاني يجوزهما قاله في البويطي : والثالث لا يجوز واحد : منها قاله في حرملة وحكي امام الحرمين طريقا آخر وهو اقطع بنصه في الام وتأويل الآخرين ودليل الجميع ذكره المصنف ثم لافرق في المديوغ بين المذكي والميتة لانهما طاهران قالعان هذا هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور وفيه وجه أنه لا يجوز بجلد الميتة المديوغ وان جاز بالمديوغ المذكي فربما على قولنا لا يجوز بيعه حكمه جماعة منهم الماوردي عن أبي علي بن أبي هريرة وليس بشيء : هذه طريقة الاصحاب كلهم الا المتولي فانه انفرد بطريقة غريبة فقال ان كان جلد مذكي واستنجد بالجنب الذي يلي اللحم فهو كما لو استنجد بعموم لانه مما يؤكل في الجملة وان استنجد بالجنب الذي عليه الشعر وشعره كثير جاز : وان كان الجلد مديوغا وهو جلد مذكي جاز وان كان جلد ميتة فتولان بناء على أن الدباغ هل يطهر باطن الجلد أم لا والله أعلم * فان قيل الجلد ما كول فكيف جوزتم الاستنجا به : فالجواب ما أجاب به الاصحاب أنه غير ما كول عادة ولا مقصود بالاكل ولهذا جاز بيع جلد من بجلد والله أعلم : وقول المصنف كالرمية بكسر الراء وتشديد الميم وهو العظم البالي كذا قاله الشافعي في الام وأصحابنا وغيرهم قال الخطابي سميت الرمية لان الابل ترمي أي تأكلها وانما قاس المصنف عليها لان النص ثبت فيها كما سبق في الاحاديث والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل احداها قال الشافعي رحمه الله في الام والمختصر ولا يستنجد بمحجر قد استنجد به مرة الا أن يكون طهر بالماء وافق الاصحاب على أنه اذا استنجد بمحجر ثم غسل وييس جاز الاستنجا به ثانية فان غسل وييس جاز ثالثة وهكذا أبدا ولا يكره ذلك كما

لا يجنبان لكن ينتقض وضوء المرأة بالتزويج الطريق الثاني للجنابة خروج المني فهو موجب للفسل للاجماع واقوله صل الله عليه وآله وسلم « الماء من الماء » ولا فرق بين ان يخرج منه من الطريق المعتاد أو من غيره مثل ان يخرج من ثقبه في الصلب أو في الخصى كذلك ذكره صاحب التهذيب وغيره وهو ظاهر ما ذكره في الكتاب وقال في التمسك حكمه في الجنابة حكم النجاسة المعتادة اذا خرجت من منفذ غير السبيلين فيعود فيه التفصيل والخلاف المذكور ثم ويجوز ان يكون الصلب ههنا بمثابة المعدة ثم قد قيل يخرج المني من الصلب ثم للمني خواص ثلاث : أحداها الرائحة الشبيهة براائحة العجين والطلع مادام رطباً فاذا جف اشتبهت برائحة بياض البيض : والثانية التدفق بدفعات

اخبره وفي رواية ابن ماجه من طريق يونس عن الزهري قال قال سهل وجزم موسى بن هرون والدارقطني بان الزهري لم يسمعه من سهل : وقال ابن خزيمة هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري

لا يكره أن يصلي في الثوب مرات بخلاف رمي الجار في الحج فانه يكره أن يرمي بمحصة قد رمى بها هو أو غيره لانه جاء ان ما تقبل منها رفع وما لم يتقبل ترك : ولأن المطلوب تعدد المرمي به ولو غسله ثم استنجى به والماء باق عليه لم يصح فان انبسطت النجاسة تعين الاستنجاء بالماء والا فقد قال امام الحرمين كان شيعي يقول بتعين الماء أيضا لان ذلك البلل ينجس علاقة النجاسة فيصير في حكم نجاسة أجنبية فيتعين الماء : قال امام الحرمين ولما في هذا نظر لان عين الماء لا تنقلب نجسا وإنما تجاور النجاسة أو تخالطها هذا كلام الامام . واختار قول شيخه وهو مقتضى كلام غيره وان غسله ولم يبق عليه ماء وبقيت رطوبة فوجهان حكاهما ابن كج والدارمي وصاحبا الحاوي والبحر وغيرهم أصحهما لا يصح الاستنجاء به وبه قطع القاضي أبو الطيب والشيخ أبو محمد والقاضي حسين وصاحبا التتمة والتهذيب وآخرون وحكي صاحب البيان عن الصيمري وجها ثالثا ان كانت الرطوبة يسيرة صح والا فلا *

(فرع) اذا استنجى بمجر فحصل به الانقاء ثم استعمل حجرا ثانيا وثالثا ولم يتلوثا ففي جواز استعمالها مرة أخرى من غير غسلها وجهان حكاهما القاضي حسين وصاحبا التتمة والبحر أصحهما يجوز لانها طاهران صححه الشاشي والرافعي وقطع به بغوى : والثاني لا يجوز لانه تبعد سلامته من نجاسة خفية وقياسا على الماء المستعمل *

(فرع) لو رأى حجرا شك في استعماله جاز استعماله لان الاصل طهارته والمستحب تركه أو غسله ولو علم أنه مستعمل وشك في غسله لم يجز استعماله لان الاصل بقاء النجاسة عليه *
(فرع) قال الماوردي اذا جف ورق الشجر ظاهره وباطنه أو ظاهره جاز الاستنجاء به ان كان مزيلا وان كان ندى الظاهر ففيه الوجهان في الحجر الندي : (المسألة الثانية) ورق الشجر

قال الله تعالى (من ماء دافق) : والثالثة التلذذ بخروجه واستعقابه فتور الذكر وانكسار الشوة وله صفات أخر نحو الثخانة والبياض في منى الرجل والرقوة والاصفرار في منى المرأة في حال اعتدال الطبع لكن هذه الصفات ليست من خواصه بل الودي أيضا أبيض نخبين كمنى الرجل والمذي رقيق كمنى المرأة واذا عرفت ذلك فنقول ما ليس من خواصه لا ينبغي عدمه كونه منيا ولا يقتضى وجوده كونه منيا ويوضح الطرفين بالمثال : أما الاول فلوزالت الثخانة والبياض لمرض وجب الغسل عند وجود شيء من خواصه ولو خرج على لون الدم لاستكثار الوقاع وجب الغسل أيضا اعتيادا على الصفات الخاصة به : وحكي وجه انه لا يجب الغسل ههنا لان المنى دم في الاصل فاذا خرج على

هو ابو حازم ثم ساقه من طريق ابى حازم عن سهل عن ابى ان الفتيا التي كانوا يفتون ان الماء من الماء كانت رخصة رخصتها رسول الله صلى الله وسلم في بدء الاسلام ثم

الذى يكتب عليه والحشيش اليابسات قال الماوردى وغيره ان كان خشنا منزىلا جاز الاستنجاء به والافلا (الثالثة) نص الشافعي رحمه الله في البيهقي ومختصر الربيع علي جواز الاستنجاء بالتراب قال اصحابنا ان اراد اذا كان مستحجرا يمكن ازالة به فان كان دقيقا لا يمكن ازالة به لم يجزى لانه تعلق بالحل هكذا ذكره الجمهور منهم الماوردي والغوراني وإمام الحرمين ونقله الروياني عن اصحابنا وذكروا المتولى والرواياني وجهانه يجوز بالتراب وان كان رخو الحديث السابق في الاستنجاء بثلاث خشيات من تراب وهذا الوجه غلط والحديث باطل فقد قدمنا أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد امر بالمجر فلا يجزى الا المجر وما في معناه وليس التراب الرخو في معناه قال القاضي حسين فعلى هذا الوجه الضعيف يجب اربع مسحات ويستحب خاصة للايتار وهذا كله ليس بشيء (الرابعة) قال الحاملي وصاحب البحر والبيان وغيرهم قال الشافعي رحمه الله في حرمة اذا تنف الصوف من الغتم واستنجى به كرهتهوا زاه قالوا وانما كرهه لان فيه تعذيب الحيوان: فأما الاستنجاء بالصوف فليس بمكروه فان أخذ من شاة بعد ذكائها أو جزءه في حياتها فلا كراهة: (الخامسة) نص الشافعي رحمه الله علي جواز الاستنجاء بالآجر: قال أصحابنا قاله على عادة أهل عصره بالمجاز ومصر أنهم لا يخلطون بترابه السرجين: فأما ما خلط به فلا يجوز وقيل بل علم بخاطه بالسرجين وجوزه لان النار تحرق السرجين فاذا غسل طهر ظاهره وهذا الوجه ضعيف وسنذكر المسألة مبسطة في آخر باب ازالة النجاسة حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان جاوز الخارج الموضع المعتاد فان كان غائطا فخرج الى ظاهر الالية لم يجز فيه الا الماء لان ذلك نادر فهو كسائر النجاسات وان خرج الى باطن الالية ولم يخرج الى ظاهرها ففيه قولان:

لون الدم لم يقتض غسلا كسائر الدماء: واما الثاني فلو تنبه ولم ير الا الشخانة والبياض فلا غسل عليه لان الودي يشارك المنى في هاتين الصفتين فيحتمل ان يكون الخارج وديا فلا يجب الغسل بالشك بل يتخير بين ان يتوضأ ويفسل المحل الذى أصابه ذلك الخارج وبين ان يغتسل ولا يفسله على ما ذكرناه في فصل الترتيب هذا ظاهر المذهب: وقد حكينا وجهانه يلزمه الغسل فلذلك أعلم قوله في الكتاب فلا يلزمه الغسل بالواو فان قلنا بظاهر المذهب وغلب على الظن أنه مني لان الودى لا يلبق بحال صاحب الواقعة أو تذكر وقاع تخيله: قال امام الحرمين يجوز ان يقال يستصحب يقين الطهارة ويجوز ان يحمل الامر على غالب الظن فخرجا على غلبة الظن في النجاسة

امر بالاغتسال بعد وقد وقع في رواية لابن خزيمة من طريق معمر عن الزهري اخبرني سهل فهذا يدفع قول ابن حزم بانه لم يسمعه منه لكن قال ابن خزيمة أحاب ان تكون هذه

أحدهما أنه لا يجوز فيه إلا الماء لانه نادر فهو كما لو خرج الى ظاهر الالية : والثاني يجوز فيه الحجر : لان المهاجرين رضي الله عنهم هاجروا الى المدينة فأكلوا التمر ولم يكن ذلك من عادتهم ولا شك أنه رقت بذلك أجوافهم ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء ولان ما يزيد على المعتاد لا يمكن ضبطه فجعل الباطن كله حدا ووجب الماء فيما زاد : وان كان بولا ففيه طريقان : قال ابو اسحاق اذا جاوز مخرجه حتى رجع على الذكر أعلاه أو أسفله لم يجوز فيه إلا الماء لان ما يخرج من البول لا ينتشر الا نادراً بخلاف ما يخرج من الدبر فانه لا بد من أن ينتشر ومن اصحابنا من قال فيه قولان أحدهما لا يجوز فيه إلا الماء نص عليه في البويطي ووجهه ما قال أبو اسحاق : والثاني يجوز فيه الحجر مالم يجاوز الحشفة نص عليه في الام لانه لما جاز الحجر في العاطط مالم يجاوز باطن الالية لتعذر الضبط وجب أن يجوز في البول مالم يجاوز الحشفة لتعذر الضبط * (الشرح) قال أصحابنا اذا خرج العاطط فله أربعة أحوال : أحدها أن لا يجاوز نفس المخرج فيجزئه الاحجار بلا خلاف : الثاني أن يجاوز ولا يجاوز القدر المعتاد من أكثر الناس فيجزئه الحجر أيضا لانه يتعذر الاحتراز من هذا القدر وتقل المزني أنه اذا جاوز المخرج تعين الماء وتقل البويطي نحوه فمن الاصحاب من جملة قول آخر وقطع الجمهور بانه ليس على ظاهره بل يكفيه الحجر قولاً واحداً ثم منهم من غلط المزني في النقل وهذا قول العراقيين وجماعة من الخراسانيين ونقل البندنجي والحاملي اتفاق الاصحاب على تغليطه ومنهم من تأوله على أنه سقط من الكلام شيء وصوابه اذا جاوز المخرج وما حوله (١) وهذا وان سموه تأويلاً فهو بمعنى التغليط ثم ان جمهور الاصحاب قالوا الاعتبار بعادة غالب الناس وذكر الدارمي وجهين في أن الاعتبار بعادة الناس أم بعادته الحال (الثالث) أن ينتشر ويخرج عن المعتاد ولا يجاوز باطن الالية فهل يتعين الماء أم يجزئه الحجر فيه

والاحتمال الاول أوفق لكلام العظم هذا حكم غير الخواص واما الخواص فلا يشترط اجتماعها بل الخاصة الواحدة كافية لمعرفة ان الخارج متى فلو خرج بغير دفع وشهوة لمرض أو لحل شيء ثقل وجب الغسل خلافاً لابن حنيفة وكذلك المالك وأحمد رحمهما الله فيما حكاه أصحابنا : لئان الخارج متى لوجود خاصية الرائحة فيه فيوجب الغسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الماء من الماء » ولو اغتسل عن الأتزال ثم خرجت منه بقية وجب الغسل لوجود الرائحة سواء خرجت بعد ما بال أو قبله خلافاً للمالك حيث قال في احدى الروايتين لا غسل عليه في الحالتين وفي رواية ان خرج قبل البول فهو من بقية الماء الاول فلا يجب الغسل ثانياً وان خرج بعده فهو من جديد

اللفظة غلظاً من محمد بن جعفر الراوى له عن معمر : قلت احاديث اهل البصرة عن معمر يقع فيها الوهم لكن في كتاب ابن شاهين من طريق معلى بن منصور عن ابن المبارك عن يونس عن

(١) يمكن تأويله على الجواز أو التمسك على ما حواه وهذا اولى من تغليطه وهو معنى التأويل المذكور لكن لا حاجة الى تقديره ساقط اهـ من هامش الارزقي

قولان أحدهما يميزه الحجر وهو نصح في الام وحرمة والاملاء كذا قاله البندنجي وغيره وصححه
 الاصحاب : والثاني يتعين الماء نص عليه في المختصر والقديم وقد ذكر المصنف دليلها وهذا
 الذي استدلل به من قصة المهاجرين صحيح مشهور واستدل به الشافعي في الام والاصحاب :
 (الرابع) أن ينتشر الى ظاهر الالين فان كان متصلا تعين الماء في جميعه كاثار النجاسات لندوره
 وتعذر فصل بعضه عن بعض وان انفصل بعضه عن بعض تعين الماء في الذي على ظاهر الالية : وأما
 الذي لم يظهر ولم يتصل فهو على الخلاف في التفصيل السابق ان لم يجاوز العادة أجزاء الحجر وان
 جاوزه قولان أحدهما يميزه أيضا هكذا ذكر هذا التفصيل الشيخ أبو محمد في الفروق والقاضي
 حسين والمتولي وآخرون: ونقله الروياني عن الاصحاب وفي الحاوي وغيره وجه مخالف لهذا
 وليس بشيء ولو انتشر الخارج انتشارا متعاداً وترشش منه شيء الى محل منفصل قريب من
 الخارج بحث يكفي فيه الحجر لو اتصل تعين الماء في الترشش صرح به الصيدلاني ونقله عنه امام
 الحرمين ولم يذكر غيره والله أعلم هو أما البول فان انتشر وخرج عن المنفعة متصلا تعين فيه الماء
 وان لم يخرج عنها فطريقان ذكرهما المصنف والاصحاب اختلف في الراجح منهما فقطع الشيخ
 أبو حامد والماوردي بأنه يتعين الماء لندوره : وقال الجمهور الصحيح أنه على القولين في انتشار
 الغائط الى باطن الالية وقطع המחامي في المقتنع بجزاء الحجر ما لم يجاوز الحشفة وصححه الرافعي
 قال البندنجي وهو ظاهر نصح في حرمة وهذا هو الاصح لان البول ينتشر أيضا في عادة ويشق

فيلزمه الغسل وخلافا لاحد حيث قال ان خرج قبل البول وجب الغسل ثانيا وان خرج بعده
 فلا : وحكي عن أبي حنيفة مثله وجعل ذلك بناء على المسألة الاولى وهي اعتبار الدفق والشهوة
 لان ما خرج قبل البول بقية ما خرج لشهوة وما خرج بعد البول خرج بغير شهوة لنا ما سبق
 وقياس احدي الماتنين على الاخرى وقول من قال الخارج بعد البول منى جمديد ممنوع بل هو بقية
 الاول بكل حال والله أعلم *

ولا فرق في خروج المني بين الرجال والنساء في حكم الغسل : روى ان أم سليم جاءت

الزهرى حدثني سهل وكذا أخرجه بقى بن مخلد في مسنده عن ابي كريب عن ابن المبارك وقال
 ابن حبان يحتمل ان يكون الزهرى سمعه من رجل عن سهل ثم لقي سهلا فحدثه او سمعه
 من سهل ثم ثبته فيه ابو حازم ورواه ابن ابي شبة من طريق شعبة عن سيف بن وهب عن
 ابي حرب بن ابي الاسود عن عتبة بن يربوع عن ابي بن كعب نحوه : وروى مالك في الموطأ عن
 الزهرى عن سعيد بن المسيب ان عمرو عمار وعائشة كانوا يقولون اذا مس الختان الختان فقد
 وجب الغسل وفي الباب عدة احاديث في عدم الايجاب لكن انقذ الاجماع اخيرا على ايجاب
 الغسل قاله القاضي ابن العربي وغيره *

ضبط ماتدعو الحاجة اليه فجعلت الحشفة فاصلا فعلى هذا حكمه حكم الغائط اذا لم يخرج عن باطن الالية على التفسير والخلاف السابق والله أعلم * وقول المصنف قال ابو اسحاق اذا جاوز مخرجها أعلا حتى رجع على الذكر أعلاه وأسفله كذا قاله ابو اسحاق وكذا نقله الاصحاب عنه وقوله أعلاه وأسفله مجروران على البدل من الذكر تقديره حتى رجع على أعلا الذكر وأسفله ويقال الايان الاليتان بحذف التاء وثابتها وحذفها أفصح وأشهر والله أعلم * والمراد بباطن الالية ما يستتر في حال القيام وبظاهرها ما لا يستتر * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان الخارج نادرا كالم والمذي والودي أو دودا أو حصة الاستنجا وقلنا يجب منه فهل يجزئ فيه الحجر فيه قولان أحدهما انه كالبول والغائط وقد بيناها والثاني لا يجزئ الا الماء لانه نادر فهو كاشئ النجاسات ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا كان الخارج نادرا كالم والقبح والودي (١) والمذي وشبهها فهل يجزئ الحجر فيه طريقان الصحيح منهما وبه قطع العرافيون أنه على قولين أحدهما يجزئ الحجر نص عليه في المختصر وحرمة لان الحاجة تدعو اليه والاستنجا رخصة والرخص تأتي لمعنى ثم لا يلزم وجود ذلك المعنى في جميع صورها كالقصر واشباهه : والقول الثاني يتعين الماء قاله في الام ويحتاج لمع ما ذكره المصنف بالحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم « أمر بغسل الذكر من المذي » وسنذكره واضحا في باب الغسل ان شاء الله تعالى والجواب الصحيح عن هذا الحديث أنه يحمل على التنبه والطريق الثاني ذكره الخراسانيون أنه يجزئ الحجر قولاً واحداً وتأولوا قوله في الام على ما اذا كان الخارج لا من داخل الفرج بل من قروح أو باسور وشبهه خارج الدبر وهو تأويل بعيد والله أعلم : ثم المذهب الصحيح أن القولين جاريان سواء خرج النادر وحده أو مع المعتاد وحكي الفوراني وغيره عن القفال أن القولين فيما اذا خرج النادر مع المعتاد فإن تمحض النادر تعين الماء قطعاً والصحيح طرد القولين في الحالين كذا صرح به التولي وغيره وهو مقتضى إطلاق الجمهور قل

الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء » (١) وقوله في الاصل والمرأة اذا تلذذت بخروج ما منها لزمها الغسل يشعر بأن طريق معرفة التي في حقها الشهوة والتلذذ لا غير : وقد صرح به في الوسيط فقال ولا يعرف في حقها الا من الشهوة وكذلك ذكره إمام الحرمين لكن ما ذكره الاكثر من

(١) حديث صحيح ان ام سليم جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء فقالت لها ام سلمة فضمحت انتساء الحديث متفق عليه من حديث ام سلمة واللفظ البخاري في الطهارة وله الفاظ عندها ورواه مسلم

(١) في عهد الودي من النادر نظر ظاهر وان ذكره جاء لانه يخرج عقب البول غالبا بل هو منه بمنزلة الذكر من الرين وهذا جزم العمراني بانه مما اذا ذرعي

المأوردى ودم الاستحاضة نادر فيكون على القولين قال هو وغيره وذم الباسور الذي في داخل
الدبر نادر وانتقوا على أن المني من النادر (١) كما ذكره المصنف وفي كلام الغزالي ما يوم خلافا في
كونه نادرا ولا خلاف فيه فليحمل كلاله على موافقة الاصحاب قال المأوردى ودم الحيض معتاد
فيكنى فيه الحجر قولاً واحداً وهذا الذي قاله قد يستشكل من حيث أن الاصحاب في الطريقتين
قالوا لا يمكن الاستنجاء بالحجر من دم الحيض في حق المقتسلة لأنه يلزمها غسل محل الاستنجاء
في غسل الحيض فيقال صورته فيما إذا اتطلع دم الحائض ولم تجد ما تغتسل به أو كان بها مرض
ونحوه مما يبيح لها التيمم قائماً تستنجي بالحجر عن الدم ثم تتيمم للصلاة بدلاً عن غسل الحيض
وتصلي ولا إعادة بخلاف المستحاضة : ومن خرج منه مذى أو دم أو غير ذلك من النادر فإنه إذا
استنجى بالحجر وتيمم لعدم الماء وصلّى تلزمه الإعادة على أحد القولين وهو قولنا لا يصح
استنجاءه وإما قول امام الحرمين والغزالي قال العراقيون لا يكتفى بالحجر في دم الحيض الموجب
للفعل فحمول علي ما إذا وجبت الماء واستنجت بالحجر وغسلت باقي البدن ولم تغسل موضع
الاستنجاء فهذا لا يصح (٢) استنجاءها بخلاف لأنه يجب غسل ذلك الموضع عن غسل الحيض
ولم يريدوا بقولها قال العراقيون أن غيرهم يخالفهم بل أرادوا أنهم هم الذين ابتدؤا بذكر ذلك وشهروه
في كتبهم فقد ذكره الخراسانيون أيضاً ولكنهم أخذوه من كتب العراقيين والله أعلم * وأما
قول المصنف في الدود والحصى إذا أوجبنا الاستنجاء منه فهل يجرى الحجر فيه القولان كلنا نادر
فكذلك قاله الشيخ أبو حامد والبندنجي والحاملي وابن الصباغ والبغوي والجمهور قال القاضي أبو الطيب
وهذا غلط لأن الاستنجاء هنا إنما يجب لتلك البلة وهي معتادة فيكنى الحجر قولاً واحداً وحكى
الروائي عن الثقال مثله وهذا هو الصحيح المعتمد قال ابن الصباغ وغيره والمتى طاهر لا يجب
الاستنجاء منه وهو محمول على من خرج منه مني ولم يخرج غيره وصلى بالتيمم لمرض أو فقد
الماء فإنه تصح صلاته ولا إعادة كما ذكرنا في دم الحيض أما إذا اغتسل من الجنابة فلا بد من غسل
رأس الذكر والله أعلم *

(١) ليس الأمر
كذلك بل الذي
نقله العراقي
في البيان أن
الذي والودي
من المتأخرين
أجاب الحاملي
في المتن سكن
في المني وحده
ولا فرق اه
اذرعي
(٢) قوله لا
يصح استنجاءه
أي لا يكتفى
سما قال لأن
الاستنجاء وقع
صحيحاً ولأن
وجعل الموضع
في غسل الحيض
فلا نظير فإنه
إلا في مسألة
التيمم كالجنب
إذا بال واستنجى
بالحجر اذرعي

تصريحاً وتعريضاً التسوية بين منى الرجل والمرأة في طرد الخواص الثلاث وقد قال في التهذيب إن
منى المرأة إذا خرج بشهوة أو بغير شهوة وجب الغسل كمنى الرجل فإذا وجب الغسل مع انتفاء
الشهوة كان الاعتماد على سائر الخواص ولو اغتسلت المرأة من الجماع ثم خرج منها منى لزمها الغسل
بشرطين : أحدهما أن تكون ذات شهوة دون الصغيرة التي لا شهوة لها : والثاني أن تقضى شوبتها

من حديث انس عن أم سليم ومن حديث عائشة أن امرأة سألت : وفي الباب عن عمرو بن
شبيب عن أبيه عن جده أن بسرة سألت : أخرجه ابن أبي شبة : وعن أبي هريرة أخرجه

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب احداها قال أصحابنا شرط جواز الاستنجاء بالحجر من الغائط أن لا يقوم من موضع قضاء الحاجة حتي يستنجي فان قام تعين الماء لان القيام تنطبق الاليان فتنتقل النجاسة من محله الى محل اجنبي فان لم يكن معه أحجار وكانت بقربه ولم يجد من ينالوه إياها فطريقه أن يزحف على وجهه من غير أن تنطبق إياه حتى يصل الى الحجر قال الشيخ أبو محمد ولو قام متفاجعا بحيث لا تنطبق الاليان أو استيقن أن النجاسة لم تتجاوز محلها أجزأه الحجر قال أصحابنا ولو وقع الخارج منه على الأرض ثم ترشش منه شيء فارتفع وعلق بالحمل أو تعلقت بالحل نجاسة أجنبية تعين الماء فان تميز المرتفع وأمكن غسله وحده غسله وكفاه الاحجار في نجاسة المحل (الثانية) لا يجب الاستنجاء على القور بل يجوز تأخيره حتى يري الماء الطاهرة أو الصلاة (الثالثة) الاستنجاء طهارة مستقلة ليست من الوضوء هذا هو الصحيح المشهور الذي قاله الجمهور وحكي المتولي وجها انه من واجبات الوضوء واستنبطه من القول الشاذ الذي قدمناه ان الوضوء لا يصح قبل الاستنجاء قال المتولي وهذا ليس بصحيح (الرابعة) اذا استنجي بالاحجار فغرق محله وسأل العرق من وجوهه وجب غسل ماسا اليه (١) وان لم يجزئه فوجها: أحدهما يجب غسله بالصحيح لا يلزمه شيء لعوم البولي بذلك ولو أنفسم هذا المستجر في مائع أو فسادون قلتين نجسه بلا خلاف (الخامسة) قال الشافعي رحمه الله في الام والاصحاب انما يجزئ الاستنجاء للمتوضئ وللمتيم أما المغتسل من جنابة وغيرها فلا يجزئه بل لا بد من تطهير محله بالماء وهذا متفق عليه وهو كما قلنا لا يكفي مسح الخف في حق المغتسل بخلاف المتوضئ والفرق ان الاستنجاء ومسح الخف رخصتان دعت الحاجة اليهما لتكرار الوضوء وأما الغسل فنادر فلا تدعو الحاجة اليهما فيه والله أعلم

(فرع) له تعلق بالباب : روى أبو داود باسناد فيه ضعف عن امرأة من بني غفار « ان النبي صلى الله عليه وسلم أرفدها على حقيبة فحاضت فأمرها أن تغسل الدم بماء وملح » الحديث قال الخطابي

بذلك الجماع لا كالنائمة والمكرهة وانما وجب الغسل عند اجتماع هذين الشرطين لانه حينئذ يغلب على الظن اختلاط منية بمنية فاذا خرج منها ذلك المختلط فقد خرج منها منها : أما في الصغيرة والمكرهة والنائمة اذا خرج المتي بعد الغسل لم يلزم إعادة الغسل لان الخارج من الرجل وخروج مني الغير من الانسان لا يقتضي جنابته بصورة المسألة في الكتاب وان كانت مطلقة لكن في

الطبراني في الاوسط : وعن خولة بنت حكيم رواه النسائي : (تنبيه) وقع في كلام الصيدلاني وتيمه إمام الحرمين ثم التزالي والروائي ثم محمد بن يحيى ان ام سالم جدة انس وغلطهم ابن الصلاح ثم النووي في ذلك : (تنبيه) آخر في الوسيط ان الفائلة فضحت النساء عائشة وغلطه بعض الناس فلم يصب فقد وقع ذلك في مسلم

(١) في وجوب غسل ماسا اليه نظر فانه يشق الاحتراز منه فينبغي ان يفتى عنه وقد قاله في الروضة ولو غرق وتلوث بمحل النجس غيره فوجها أصحهما الغسل لمر الاحتراز بخلاف محل غيره وهذا يقتضي الغسل اذا تلوث به توب أو بدن وبطل عليه احوال الصعابة اه اذرعني

الملح مطعوم بقياسه جواز غسل الثوب بالعسل كثوب الابرسم الذى يفسده الصابون وبالحلل اذا أصابه حبر ونحوه قال ويجوز على هذا التدلك بالنخالة وغسل الايدى بدقيق الباقلى والبطيخ ونحوه مما له قوة الجلاء قال وحدوثنا عن يونس ابن عبد الاعلى قال دخلت الحمام بمصر فرأيت الشافعى يتدلك بالنخالة هذا كلام الخطابى *

﴿ باب ما يوجب الغسل ﴾

يقال غسل الجنابة وغسل الحيض وغسل الجمعة وغسل الميت وما اشبهها بفتح الغين وضمها لغتان الفتح افصح واشهر عند اهل اللغة والضم هو الذى يستعمله الفقهاء او اكثرهم وزعم بعض المتأخرين ان الفقهاء غلطوا فى الضم وليس كما قال بل غلط هو فى انكاره ما لم يعرفه وقد أوضحته فى تهذيب الاسماء واللغات واشرت الى بعضه فى آخر صفة الوضوء من هذا الشرح * قال المصنف رحمه الله *

﴿والذى يوجب الغسل ايلاج الحشفة فى الفرج وخروج المني والحيض والنفس: أما ايلاج الحشفة فانه يوجب الغسل لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا اتقى الحتانان وجب الغسل» التقاء الحتانين يحصل بتثيب الحشفة فى الفرج وذلك ان ختان الرجل هو الجلد الذى يبقى بعد الختان وختان المرأة جلدة كعرق الديك فوق الفرج فيقطع منها فى الختان فاذا غابت الحشفة فى الفرج حاذى ختانه ختانها وإذا تحاذيا فقد التقيا ولهذا يقال انتهى الغارسان اذا تحاذيا وان لم يتضاماً﴾

﴿الشرح﴾ حديث عائشة صحيح رواه مسلم بمعناه قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الحتان الختان وجب الغسل» هذا لفظ مسلم رواه الشافعى وغيره

قوله فانه لا ينفك عن ما فيها ما بين اشتراط ما ذكرنا : وحكى وجه آخر انه لا يشترط اعادة الغسل بحال لانه لا يتيقن خروج منها : نعم الاحتياط الاعادة : هذا امام الكلام فى طريق الجنابة ولفظ الكتاب ظاهر فى الحصر فيها وهو الصحيح وزاد بعض الاصحاب طريقاً آخر للجنابة وهو استدخال المني قالوا اذا استدخلت المرأة منيا لزمها الغسل كما يجب به العدة اذا كان الماء محترماً : وينسب هذا الى أبى زيد المروزى وعلى هذا لا يفرق الحال بين القبل والدبر والمذهب الاول لان الاستدخال غير متناول بالنصوص الواردة فى الباب ولا هو فى معنى المنصوص عليه (خاتمة) قوله فى أول الباب وموجه الحيض والنفس الى آخره يقتضى حصر موجبات الغسل فى الاربع المذكورة لكن اتقاء المضغة والعلقة موجب على الصحيح كما سبق وهو لا يدخل فى لفظ الولادة فيكون خارجاً عما ذكره واخلفوا فى شيئين آخرين أحدهما غسل الميت قال فى القديم يجب به الغسل على الغاسل واليه

بلغظه في المذهب واسناده أيضاً صحيح وفي المسألة احاديث كثيرة سأذكرها ان شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء: وأما قول المصنف والتقاء الحناتين يحصل بتغيب الحشفة الى آخره فهو لفظ الشافعي رحمه الله وتابعه عليه الاصحاب وبين الشيخ أبو حامد فرج المرأة والتقاء الحناتين بياناً شافياً فقال هو وغيره حتان الرجل هو الموض الذي يقطع منه في حال الحتان وهو مادون حزة الحشفة وأما حتان المرأة فاعلم ان مدخل الذكر هو مخرج الحيض والولد والمثي وفوق مدخل الذكر ثقب مثل احليل الرجل هو مخرج البول وبين هذا انثقب ومدخل الذكر جلدة رقيقة وفوق مخرج البول جلدة رقيقة مثل ورقة بين الشفرين والشفران يحيطان بالجميع فتلك الجلدة الرقيقة يقطع منها في الحتان وهي حتان المرأة لفصل ان حتان المرأة مستقل وتحت مخرج البول وتحت مخرج البول مدخل الذكر قال البندنجي وغيره ومخرج الحيض الذي هو مخرج الولد ومدخل الذكر هو خرق لطيف فاذا افتضت البكر اتسع ذلك الخرق فصارت ثيباً قال اصحابنا فتقاء الحناتين ان تغيب الحشفة في الفرج فاذا غابت فقد حاذى ختانه ختاتها والمحاذاة هي التواء الحناتين وليس المراد بان تقاء الحناتين التصاقهما وضم أحدهما الى الآخر فانه لو وضع موضع ختانه علي موضع تاتها ولم يدخله في مدخل الذكر لم يجب غسل الجماع الامة هذا آخر كلام الشيخ أبي حامد وغيره يزيد بعضهم علي بعض: قال صاحب الحاوي وشبه العلماء الفرج بعقد الاصابع خمسة وثلاثين فقد الثلاثين هو صورة الفرج وعقد الخمسة بعدها في أسفلها هي مدخل الذكر ومخرج المثي والحيض والولد والله أعلم * أما حكم المسألة فالذي يجب اغتسال الحي أربعة متفق عليها وهي ايلاج حشفة الذكر في فرج وخروج المثي والحيض والنفاس وفي خروج الولد والعلق والمضعة خلاف نذكره ان شاء الله تعالى قريباً ولم يذكره المصنف هنا وسنذكره قريباً وانما لم يذكره لانه مندرج عنده في خروج المثي لانه متى منعقد ويجب غسل

ذهب أحمد لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «من غسل ميتاً فليغتسل ومن مسه فليتوضأ» والجديد انه ليس من موجبات الغسل والحديث وان ثبت محمول على الاستحباب: واثنائي زوال العقل بالجنون والاعماء: حكى بعضهم عن أبي هريرة ان زواله بالجنون يوجب الغسل: وروى آخرون وجبين في الجنون والاعماء جميعاً: ووجه وجوبه ان زوال العقل يفضي الى الانزال غالباً فاقم مقامه كالنوم اقيم مقام خروج الخارج والمذهب المشهور انه لا يجب به الغسل ويستصحب يقين الطهارة الى ان يستيقن انزال: والقول بان الغالب منه الانزال ممنوع *

(١) حديث * من غسل ميتاً فليغتسل: احمد والبيهقي من رواية ابن ابي ذئب عن صالح مولى التؤمة عن ابي هريرة بهذا وزاد ومن حمله فليتوضأ وصالح ضعيف ورواه البزار من رواية العلاء عن ابيه ومن رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ومن رواية ابي بجر البكر اوى

الميت وله ياب معروف وقد يجب غسل البدن بعارض بأن يصيبه كله نجاسة أو تقع في موضع منه ويخفى مكانها أما إيلاج الحشفة فيوجب الغسل بلا خلاف عندنا والمراد بإيلاجها ادخالها بكاملها في فرج حيوان آدمي أو غيره قبله أو دبره ذكر أو أنثى حي أو ميت صغير أو كبير فيجب الغسل في كل ذلك والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أوج في فرج امرأة ميتة وجب عليه الغسل لانه فرج آدمية فأشبهه فرج الحية وان أوج في دبر امرأة أو رجل أو بهيمة وجب الغسل لانه فرج حيوان فأشبهه فرج المرأة وان أوج في دبر خنثى مشكل وجب عليه الغسل وان أوج في فرجه لم يجب لجواز ان يكون ذلك عضواً زائداً فلا يجب الغسل بالشك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذه المسائل كلها متفق عليها عندنا كما ذكرها المصنف ودليلاً ما ذكره (فرع) في مسائل تتعلق بالفصل: احداها قد ذكرنا أنه اذا أوج ذكره في قبل امرأة ودبرها أو دبر رجل أو خنثى أو صبي أوف قبل بهيمة أو دبرها وجب الغسل بلا خلاف وسواء كان المولج فيه حياً أو ميتاً أو مجنوناً أو مكرهاً مباحاً كالزوجة أو محرماً ويجب علي المولج والمولج فيه المكلفين وعلي الناسي والمنكره وأما الصبي اذا أوج في امرأة أو دبر رجل أو أوج رجل في دبره فيجب الغسل على المرأة والرجل وكذا اذا استدخلت امرأة ذكر صبي فعليها الغسل ويصير الصبي في كل هذه الصور جنباً وكذا الصبية اذا أوج فيها رجل أو صبي وكذا لو أوج صبي في صبي وسواء في هذا الصبي المميز وغيره واذا صار جنباً لا تصح صلاته ما لم يغتسل كما اذا بال لا تصح صلاته حتى يتوضأ: ولا يقال يجب عليه الغسل كما لا يقال يجب عليه الوضوء بل يقال صار محدثاً ويجب على الولي أن يأمره بالغسل ان كان مميزاً كما يأمره بالوضوء فان لم يغتسل حتى بلغ لزمه الغسل كما اذا بال ثم بلغ يلزمه الوضوء

قال ﴿ ثم حكم الجناية حكم الحدث مع زيادة تحريم قراءة القرآن والمكث في المسجد (ز) اما العبور فلا (م) ح) ثم لافرق في القراءة بين آية (م) أو بعضها (ح) الا أن يقول بسم الله والحمد لله على قصد الذكر ولا يحمل لحائض القراءة بحاجة التعليم (م) وخوف النسيان على الاصح ﴾ *

عن محمد بن عمرو عن ابي سلمة كلهم عن ابي هريرة ورواه الترمذى وابن ماجه من حديث عبد العزيز بن الحنظل وابن حبان من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة: ورواه ابو داود من رواية عمرو بن عمير واهم من رواية شيخ يقال له ابو اسحاق كلاهما عن ابي هريرة وذكر البيهقي له طرقاً وضعفها ثم قال والصحيح انه موقوف وقال البخارى الاشبه موقوف وقال على واحد لا يصح في الباب شيء نقله الترمذى عن البخارى عنهما وعلق الشافعي القول به على صحة الخبر وهذا في البويطي: وقال الدهلي لا اعلم فيه حديثاً ثابتاً ولو ثبت لزمنا استعماله: وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث ثبت وقال ابن ابي

وان اغتسل وهو عريان صحيح غسله فاذا بلغ لالتزمه اعادته كما لو توضأ ثم بلغ يصلي بذلك الوضوء وقد سبق في آخر باب نية الوضوء وجه شاذ أنه يجب إعادة طهارته اذا بلغ والصبي كالصبي فيما ذكرنا ولو أوج مجنون أو أوج فيه صار جنباً فاذا أفاق لزمه الغسل: (الثانية) لو استدخلت امرأة ذكر رجل وجب الغسل عليه وعليها سواء كان عالماً بذلك مختاراً أم نائماً أم مكراً نص عليه الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب ولو استدخلت ذكراً مقطوعاً ففي وجوب الغسل عليها وجهان (١) هما كالوجهين في انتقاض الوضوء بمسه حكاهما الدارمي والمتولي والرويانى وآخرون قال الدارمي ولا حد عليها بلا خلاف ولا مهر لها لو أوج المقطوع فيها رجل : ولو استدخلت ذكر ميت لزمها الغسل كما لو أوج في ميت ولو استدخلت ذكر بهيمة لزمها الغسل كما لو أوج في بهيمة صرح به الشيخ أبو محمد الجويني والدارمي والمتولي وآخرون ونقله الرويانى عن الاصحاب (٢) قال امام الحرمين وفيه نظر من حيث انه نادر قال ثم في اعتبار قدر الحشفة فيه كلام يوكل الى فكر الفقيه: (الثالثة) وجوب الغسل وجميع الاحكام المتعلقة بالجماع يشترط فيها تقييد الحشفة بكاملها في الفرج ولا يشترط زيادة على الحشفة ولا يتعلق ببعض الحشفة وحده شيء من الاحكام وهذا كله متفق عليه في جميع الطرق الاوجهاً حكمه الدارمي وحكمه الرافي عن حكاية ابن كجب أن بعض الحشفة كجميعها وهذا في نهاية من الشذوذ والضعف ويكنى في بطلانه قوله صلى الله عليه وسلم « اذا التقى الختان وجب الغسل » : أما اذا قطع بعض الذكر فان كان الباقي دون قدر الحشفة لم يتعلق بمشيء من الاحكام باتفاق الاصحاب وان كان قدرها فقط تعلقت الاحكام بتقييده كله دون بعضه وان كان أكثر من قدر الحشفة فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف في مواضع من المذهب منها باب الخيار في النكاح في مسألة العينين ورجح المصنف

(١) قال في
البحر ما بنيان
على الوجهين في
الانتقاض اه
أدعى
(٢) وقال بلا
خلاف بينهم فيه
اه أدعى

لما فرغ من بيان موجب الجنازة ذكر حكمها : وأما حكم الحيض والنفساء فيأتي في بابهما ولا يفرض في الموت مثل هذه الاحكام فيقول كل ما يحرم بالحدث الاصغر يحرم بالجنازة بطريق الاولى لانها اغلظ ويزداد تحريم شئئين : أحدهما قراءة القرآن فيحرم على الجنب ان يقرأ شيئاً من القرآن

حاتم في العلل عن ابيه لا يرضه الثقات انما هو موقف : وذكر الدارقطني الخلاف في حديث ابن ابي ذئب هل هو عن صالح او عن المقرئ وعن سهيل عن ابيه او عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير ثم قال وقوله عن المقرئ اصح : وقال الرافي لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً : قلت قد حسنة الترمذي وصححه ابن حبان وله طريق اخرى قال عبد الله بن صالح ثنائجي بن ايوب عن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رفته من غسل ميتاً فليغتسل ذكره الدارقطني وقال فيه نظر : قلت رواه مؤمنون وقال ابن دقيق العيد في الامام حاصل ما يات به وجهان : احدهما من جهة الرجال ولا يحلو اسناد منها من متكم فيه ثم ذكر ما معناه ان احسنها رواية سهيل عن ابيه عن ابي هريرة وهي معلولة وان صححها ابن حبان وابن

منهما أنه لا يتعلق الحكم ببعضه ولا يتعلق الاتصاف جميع الباقي وكذا رجمه الشاشي ونقله الماوردي عن نص الشافعي ورجح الأكثرون تعلق الحكم بقدر الحشفة منه وقطع به الفوراني وإمام الحرمين والغزالي والبغوي وصاحب العدة وآخرون وصححه الرافعي وغيره (الرابعة) إذا كان غير مختون فأولج الحشفة لزمها الفسل بلا خلاف ولا اثر لذلك : ولو لف علي ذكره خرقه وأولجه بحيث غابت الحشفة ولم ينزل ففيه ثلاثة أوجه حكها الماوردي والشاشي في كتابيه والرويانى وصاحب البيان وغيرهم الصحيح وجوب الفسل عليها وبه قطع الجمهور لان الاحكام متعلقة بالايلاج وقد حصل (والثاني) لا يجب الفسل ولا الوضوء لانه أولج في خرقه ولم يمس بشرة وصححه الرويانى قال وهو اختيار الحناطى (والثالث) ان كانت الخرقه غليظة تمنع اللذة لم يجب وان كانت رقيقة لا تمنعها وجب وهذا قول أبي الفياض البصرى والقاضي حسين: وقال الرافعي في هذا التامثل الغليظة هي التي تمنع وصول بلل الفرج الى الذكر ووصول الحرارة من أحدهما الى الآخر والريقة مالا تمنع قال الرويانى ويجرى هذا الخلاف في افساد الحج به وينبغي أن يجرى في كل الاحكام (الخامسة) اذا أولج ذكر اشل وجب الفسل علي المذهب وبه قطع الأكثرون وحكي الدارمى فيه وجهين (السادسة) اذا افتتح له مخرج غير الاصل وحكنا بنقض الوضوء بالخارج فأولج فيه ففي وجوب الفسل وجان سبقا في باب ما ينقض الوضوء الصحيح لا يجب ولو أولج في الاصل وجب بلا خلاف (السابعة) لو كان له ذكران قال الماوردي في مسائل لمس الخنثى ان كان يبول منهما وجب الفسل بايلاج أحدهما وان كان يبول باحدهما تعلق الحكم به دون الآخر وقد ذكرنا هذا في باب ما ينقض الوضوء وذكرت هناك ايلاج الخنثى المشكل والايلاج فيه مبدوطا (الثامنة) اذا أتت المرأة المرأة فلا غسل ما لم تنزل وهذا وان كان ظاهراً فقد ذكره الدارمى وغيره وقد يخفى فنبهوا عليه وقد قال الشافعي في الام والاصحاب لو أولج ذكره في فم المرأة وابطلها وبين اليها ولم ينزل فلا

قاصداً به القرآن سواء كان آية أو بعض آية خلافاً للمالك حيث جوز قراءة الآيات اليسيرة للجنب ولا يبي حنيفة حيث جوز له قراءة بعض الآية وبه قال أحمد في أصح الروايتين : لما

حزم فقد رواه سفيان عن سهيل عن ابيه عن اسحق مولى زائدة عن ابى هريرة : قلت اسحق مولى زائدة اخرج له مسلم فينبغي ان يصح الحديث قال واما رواية محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة فاسناد حسن الا ان الحفاظ من اصحاب محمد بن عمرو روه عنه موقوفاً وفي الجملة هو بكثرة طرقه اسوأ احواله ان يكون حسناً فانكار النووي على الترهذى تحسينه مترض وقد قال الذهبي في مختصر البيهقي طرق هذا الحديث اقوى من عدة احاديث احتج بها الفقهاء ولم يملوا بالوقف بل قدموا رواية الرفع والله اعلم وفي الباب عن عائشة رواه احمد وابو داود

غسل وتقل فيه ابن جرير الاجماع (التاسعة) ذكر المتولى وغيره في الموجب للفعل ثلاثة أوجه: أحدها إيلاج الحشفة أو نزول المني لانه حكم يتعلق بالجنابة فتعلق بسببه كقراءة القرآن ومس المصحف والصلاة وغيرها: والثاني القيام الى الصلاة لانه لا يلزمه قبله: والثالث هو الصحيح يجب بالإيلاج مع القيام الى الصلاة أو بالانزال مع القيام الى الصلاة كما ان النكاح يوجب الميراث عند الموت والوطء يوجب العدة عند الطلاق وتقدم مثل هذه الأوجه في موجب الوضوء وبسطت الكلام في شرح هذا كله بسطا كملما في آخر صفة الوضوء (العاشر) اذا وطئ امرأة ميتة فقد ذكرنا أنه يلزمه الغسل وهل يجب إعادة غسل الميتة ان كانت غسلت فيه وجهان مشهوران أصحهما عند الجمهور لا يجب لعدم التكليف وإنما يجب غسل الميت تنظيها وإكراما وشذا لروايني فصحيح وجوب إعادته والصواب الأول: قال أصحابنا ولا يجب بوطئ مهر قال القاضى أبو الطيب وغيره كالألأجب بقطع يدها دية: وفي وجوب الحد على الواطئ أوجه: أحدها يجب لانه وطء محرم بلا شبهة: والثاني لا لخروجها عن المظنة: والثالث وقيل انه منصوص ان كانت ممن لا يحد بوطئها في الحياة وهي الزوجة والامة والمستتركة وجارية الابن ونحوهن فلا حد والا فيحد والأصح أنه لا يجب مطلقا: قال أصحابنا وتفسد العبادات بوطء الميتة ونجس للكفارة في الصوم والحج: (الحادية عشرة) قال صاحب الماموى والبيان في كتاب الصداق قال أصحابنا الاحكام المتعلقة بالوطء في قبل المرأة تتعاق بالوطء في دبرها الا خمسة أحكام: التحليل للزوج الاول: والاحصان والخروج من التعنين ومن الایلاء: والخامس لا يتغير به اذن البكر بل يبقى اذنها بالسكوت هكذا ذكره وذكر المحاملى في الباب سادسا وهو أن الوطء في الدبر لا يحل بحال بخلاف القبل: وسابعا وهو أن خروج منى الرجل بعد الاغتسال من دبرها لا يوجب غسلا ثانيا وخروجه من قباها يوجبها على تفصيل سنذكره قريبا ان شاء الله تعالى: (قلت) وهذا الذى ذكره ضابط نفيس يستفاد منه فوائد وقد يخرج من الضابط مسائل يسيرة في بعضها وجه ضعيف كالمصاهرة وتقرير التسمي في الصداق ونحو ذلك ولكنها وجوه ضعيفة شاذة لا تقدر في الضابط والله أعلم * (الثانية عشرة)

والبيهقي وفي اسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال وضعفه ابو زرعة واحمد والبخارى وصححه ابن خزيمة وفيه عن علي وسائى في الجنائز: وعن حذيفة ذكره ابن ابى حاتم والدارقطنى في الملل وقال انه لا يثبت: (قلت) وتعيها الثبوت على طريقة المحدثين والا فهو على طريقة الفقهاء قوى لان رواته ثقات: أخرجه البيهقي من طريق معمر عن ابى اسحاق عن ابيه عن حذيفة واعله بان ابا بكر بن اسحاق الصبغى قال هو ساقط قال على بن المدنى لا يثبت فيه حديث اضمي وهذا التحليل ليس بقادح لما قدمناه: وعن ابى سعيد رواه ابن وهب في جامعهم: وعن المغيرة رواه احمد في مسنده وذكر الماوردى ان بعض اصحاب الحديث خرج لهذا الحديث

في مذاهب العلماء في الإيلاج قد ذكرنا أن مذهبا أن الإيلاج في فرج المرأة ودبرها ودبر الرجل ودبر البهيمة وفرجها وجوب الغسل وإن لم ينزل وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال داود لا يجب ما لم ينزل وبه قال عثمان بن عفان وعلي وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم: ثم منهم من رجع عنه إلى موافقة الجمهور ومنهم من لم يرجع: وقال أبو حنيفة لا يجب بالإيلاج في بهيمة ولا ميتة * واحتج لمن لم يوجب مطلقا بما روى البخاري في صحيحه عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه «أنه سأل عثمان بن عفان عن الرجل يجامع امرأته ولم يمس المرأة يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفسل ذكره وقال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال زيد فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك: وعن أبي أيوب الانصاري أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم: وعن أبي بن كعب أنه قال يا رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل قال (يفسل ما مس المرأة منهم يتوضأ ويصلي) قال البخاري الغسل أحوط وذلك الآخر إنما بينا اختلافهم يعني أن الغسل آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصدنا بيان اختلاف الصحابة مع آخر الأمرين الغسل هذا كله في صحيح البخاري وبعضه في مسلم: وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل من الأنصار فأرسل إليه فخرج ورأسه يقطر فقال لعننا أعجناك قال نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا أعجلت أو أقحطت فلا غسل عليك وعليك الوضوء» رواه البخاري ومسلم ومعنى أعجلت أو أقحطت أي جامعت ولم تنزل وروى أقحطت بضم الهمة وفتحها وعن أبي سعيد أيضا قال رسول الله ﷺ «إنما الماء من الماء» رواه مسلم ومعناه لا يجب الغسل بالماء إلا من أنزل الماء الدافق وهو المني * واحتج أصحابنا والجمهور بحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الحتان الحتان وجب الغسل» رواه مسلم وفي الرواية الأخرى «إذا التقي الحتانان وجب الغسل» وهو صحيح كما سبق: وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا قعد بين شعبها الأربع وأزق الحتان بالحنان فقد وجب الغسل» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم «وان لم ينزل»

مائة وعشرين طريقا: قلت وليس ذلك ببيد وقد اجاب احمد عنه بأنه منسوخ وكذا جزم بذلك ابو داود ويدل له ما رواه البيهقي عن الحاكم عن ابي علي الحافظ عن ابي العباس احمد بن ابي الحافظ ثنا ابو شيبة ثنا خالد بن خالد عن سليمان بن بلال عن عمرو بن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه ان ميتكم يموت طاهرا وليس بتنجس فحسبكم ان تغسلوا ايديكم قال البيهقي هذا ضعيف والجل فيه علي ابي شيبة: قلت ابو شيبة هو ابراهيم بن ابي بكر بن ابي شيبة احتج به النسائي ووافقه الناس ومن

وفي رواية البيهقي « أنزل أول من نزل » قيل المراد بشعبها رجلاها وشغراها وقيل يداها ورجلاها وقيل ساقاها وفخذاها؛ وعن عائشة أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجامع أهله ثم يكسل هل عليها الغسل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أفي لأفعل ذلك أنا وهذه ثم تغتسل » رواه مسلم في صحيحه وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة : واستدل الشافعي رحمه الله بقول الله تعالى (ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) قال والعرب تسمى الجماع وإن لم يكن معه أنزال جنابة؛ واستدل أصحابنا من القياس بأنه حكم من أحكام الجماع فتعلق به وإن لم يكن معه أنزال كالحدود؛ والجواب عن الأحاديث التي احتجوا بها أنها منسوخة هكذا قاله الجمهور؛ وثبت عن ابن عباس رضي الله عنها جواب آخر وهو أن معنى الماء من الماء أي لا يجب الغسل بالروية في النوم إلا أن ينزل؛ وأما الآثار التي عن الصحابة رضي الله عنهم فقالوها قبل أن يبايعهم النسخ؛ ودليل النسخ أنهم اختلفوا في ذلك فأرسلوا إلى عائشة رضي الله عنها فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا جلس بين شعبها الأربع وجهدها وجب الغسل » فرجع إلى قولها من خالف؛ وعن سهل بن سعد الساعدي قال حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يقتنون أن الماء من الماء كانت رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الإسلام ثم أمر بالاعتزال بعد : وفي رواية ثم أمرنا حديث صحيح رواه الدارمي وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم بأسانيد صحيحة قال الترمذي هو حديث حسن صحيح : وعن محمود بن لبيد قال سألت زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل قال يقتل تقتل أن أيا كان لا يرى الغسل فقال زيد أن أيا نزع عن ذلك قبل أن يموت هذا صحيح رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح قوله نزع أي رجع : ومقصودى بذكر هذه الأدلة بيان أحاديث المسألة والجمع بينها والا فالسألة اليوم مجمع عليها ومخالفة داود لا تندح في الإجماع عند الجمهور والله اعلم * واحتج أبو حنيفة في منع الغسل بإيلاجه في بهيمة وميته بأنه لا يقصد به اللذة فلم يجب كإيلاج أصبعه واحتج أصحابنا بأنه أولج ذكره في فرج فأشبهه قبل المرأة الحية : فان قالوا ينتقض هذا بالسلك فان في البحر سمكة يولج فيها سفهاء الملاحين يبحر البصرة فالجواب ما أجاب به القاضي أبو الطيب ونقله الزواني عن الأصحاب إنه إن كان هذا هكذا وجب الغسل بالإيلاج فيها لانه حيوان له فرج؛ والجواب عن دليلهم من وجهين : أحدهما أنه منتقض بوطء العجوز الشوهاء المنتاهية في القبح العمياء الجذماء البرصاء

فوقه احتج بهم البخاري وأبو العباس الحمداني هو ابن عقدة حافظ كبير انما تكلموا فيه بسبب المذهب ولا مور أخرى ولم يضيقه بسبب المتون أصلا فلا ستاد حسن فيجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة بأن الأمر على التدب أو المراد بالغسل غسل الأيدي كما صرح به في هذا

المقطعة الأطراف فإنه يوجب الغسل بالاتفاق مع أنه لا يقصد به لذة في العادة : والثاني أن الاصبع ليست آلة الجماع : ولهذا لو أوجها في امرأة حية لم يجب الغسل بخلاف الذكر والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما خروج المتى فإنه يوجب الغسل على الرجل والمرأة في النوم واليقظة لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الماء من الماء » وروت أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت « يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت قال نعم إذا رأت الماء » * (الشرح) حديث أبي سعيد صحيح رواه مسلم من طريقين لفظه فيها (إنما الماء من الماء) ورواه البيهقي وغيره « الماء من الماء » كما وقع في المذهب ومعناه يجب الغسل بالماء من أنزال الماء الدافق وهو المتى : وأما حديث أم سلمة فرواه البخاري ومسلم بلفظه في المذهب ورواه مسلم أيضا والداري من رواية أنس ومن رواية عائشة : ويجمع بين الروايات بأن الجميع حضروا القصة فرووها : وأم سلمة هي أم المؤمنين واسمها هند بنت أبي أمية حذيفة الخزومية كانت قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجة لابي سلمة عبدالله بن عبد الاسد وهاجر بها الهجرتين إلى الحبشة ثم توفي فترجوها رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أربع وقيل سنة ثلاث توفيت سنة تسع وخمسين ولها أربع وثمانون سنة ودفنت بالقيع : وأما أم سليم فهي أم أنس بن مالك بلا خلاف بين العلماء وقول الصديقي في إمام الحرمين والغزالي والرويان هي جدة أنس غلط بلا شك بإجماع أهل القل من الطوائف : قبل اسمها سهلة وقيل رميلة وقيل رميثة وقيل أنيفة وقيل غير ذلك وهي من فاضلات الصحابيات ومشهوراتهن وكن النبي صلى الله عليه وسلم يكرمها ويكرم اختها أم حزام بنت ملحان وقيل عندهما وكانتا خالتيه ومحرمين له : واسم أبي طلحة زوجها زيد بن سهل شهد العقبة وبردأ وأحدا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان من النقباء ليلة العقبة ومناقبه مشهورة رضي الله عنه : وقولها إن الله لا يستحي من الحق روى يستحي بياءين وروى يستحي بياء واحدة وكلاهما صحيح والاصل بياءين فحذفت أحدهما قال الاخفش استحي بواحدة لغة تميم واستحي بياءين لغة أهل الحجاز

قلت ويريد أن الأمر فيه للندب ما روى الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله الخرمي من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال لي أبي كتبت حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر كنا نغسل الميت فمنا من يغسل ومنا من لا يغسل قال قلت لا قال في ذلك الجانب شاب يقال له محمد بن عبد الله يحدث به عن أبي هشام الخزومي عن وهيب فكتبه عنه قلت وهذا استناد صحيح وهو أحسن ما جمع به بين مختلف هذه الأحاديث والله أعلم *

وبها جاء القرآن: والاحتلام افتعال من الحلم بضم الحاء واسكان اللام وهو ما يراه النائم من المنامات يقال حلم في منامه يفتح الحاء واللام واحتمل وحلت كذا وحلت بكذا هذا أصله ثم جعل اسما لما يراه النائم من الجماع فيحدث معه انزال المني غالبا فقلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع المنام لكثرة الاستعمال: وقوله صلى الله عليه وسلم «نعم اذا رأت الماء» بيان لحالة وجوب الغسل بالاحتلام وهي اذا كان معه انزال المني والله أعلم: وقوله واليقظة هي بفتح القاف وهي ضد النوم: أما احكام الفصل فيه مسائل (احداها) اجمع العلماء على وجوب الغسل بخروج المني ولا فرق عندنا بين خروجه بجماع أو احتلام أو استمناء أو نظر أو بغير سبب سواء خرج بشهوة أو غيظا وسواء تلتذد بخروجه أم لا وسواء خرج كثيرا أو يسيرا ولو بعض قطرة سواء خرج في النوم أو اليقظة من الرجل والمرأة العاقل والمجنون فكل ذلك يوجب الغسل عندنا: وقال أبو حنيفة ومالك واحد لا يجب الا اذا خرج بشهوة ودفع كما لا يجب بالمدى لعدم الدفق: دليلنا الاحاديث الصحيحة المطلقة كحديث «الماء من الماء» وبالقياس على ايلاج الحشفة فانه لا فرق فيه ولا يصح قياسهم على المدى لانه في مقابلة النص ولانه ليس كلتي: وحكي صاحب البيان عن النخعي انه قال لا يجب على المرأة الغسل بخروج المني ولا اظن هذا يصح عنه فان صح عنه فهو محجوج بحديث ام سلمة وقد نقل أبو جعفر محمد بن جرير الطبري اجماع المسلمين على وجوب الغسل بانزال المني من الرجل والمرأة والله أعلم: (المسألة الثانية) اذا أمتى واغتسل ثم خرج منه منى على القرب بعد غسله لزمه الغسل ثانياً سواء كان ذلك قبل أن يبول بعد المني أو بعد بوله هذا مذهبننا نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاح وبه قال الليث واحد في رواية عنه: وقال مالك وسفيان الثوري وأبو يوسف واسحاق بن راهويه لا غسل مطلقا وهي اشهر الروايات عن احمد وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عباس وعطاء والزهرى وغيرهم رضى الله عنهم وقال ابو حنيفة ان كان بال قبل الغسل ثم خرج المني فلا غسل عليه لانه بقية المني الذي اغتسل عنه ولا فيجب الغسل ثانيا وهو رواية ثالثة عن أحمد: وعن أبي حنيفة عكس هذا إن كان بال لم يغتسل لانه منى عن غير شهوة والا

روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن» (١) وعن

(١) حديث روى عنه روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر وفي اسناده اسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها وذكر البزار انه تفرد به عن موسى بن عقبة وسبقه الى نحو ذلك البخارى وتبعهما البيهقي لكن رواه الدارقطنى من حديث المنيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجه آخر فيه مبهم عن ابى معشر وهو ضعيف عن موسى وصحح ابن سيد الناس طريق المنيرة واخطأ في ذلك

وجب الغسل لانه عن شهوة : دلينا علي الجميع قوله صلى الله عليه وسلم « الماء من الماء » ولم يفرق ولا نه نوع حدث فقطص مطلقا كالبول والجماع وسائر الاحداث : (الثالثة) لو قبل امرأة فأحس بانتقال المني ونزوله فأمسك ذكره فلم يخرج منه في الحال شيء ولا علم خروجه بعد ذلك فلا غسل عليه عندنا وبه قال العلماء كافة إلا أحده قال في أشهر الروايتين عنه يجب الغسل قال ولا يتصور رجوع المني : دلينا قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الماء من الماء » ولأن العلماء مجمعون علي أن من أحس بالحدث كالقرقرة والريح ولم يخرج منه شيء لا وضوء عليه فكذا هنا قال صاحب الحاوي ولو أنزلت المرأة المني الي فرجها فان كانت بكرًا لم يلزمها الغسل حتي يخرج من فرجها لان داخل فرجها في حكم الباطن ولهذا لا يلزمها تطهيره في الاستنجاء والغسل فأشبهه احليل الذكر وان كانت ثيبًا لزمها الغسل لانه يلزمها تطهير داخل فرجها في الاستنجاء فأشبهه العضو الظاهر (الرابعة) لو انكسر صلبه فخرج منه المني ولم ينزل من الذكر ففي وجوب الغسل وجهان حكاهما الماوردي والروائي والشاشي وغيرهم قال الشاشي أصحها لا يجب ويقطع التماضي أبو الطيب في تعليقه ذكره في كتاب الحج قال الماوردي هما أخذان من القولين في انتقاض الوضوء بخارج من منتفع غير السبيلين : وقال المتولي اذا خرج المني من ثقب في الذكر غير الاحليل أو من ثقب في الاثنين أو الصلب فغث نقضًا للوضوء بالخارج منه اوجبنا الغسل : وقطع البغوى بوجوب الغسل بخروجه من غير الذكر والصواب تفصيل المتولي قال اصحابنا وهذا الخلاف في المني المستحكم فان لم يستحكم لم يجب الغسل بلا خلاف ولو خرج المني من قبل الختني المشكل لزمه الغسل فان خرج من أحدهما ففيه طريقان حكاهما صاحب البيان وغيره : أحدهما يجب : والثاني على وجهين وسبق بيانه في باب ما ينقض الوضوء ولو خرج المني من دبر رجل أو امرأة ففي وجوب الغسل وجهان أشار اليهما التماضي أبو الفتوح بناء على الخروج من غير المخرج والله اعلم *

(فرع) في لغات المني والودي والمذى وتحقيق صفاتها : أما المني فشدد ويسمي منيا لانه يعني أى يصب وسميت مني لما ابراق فيها من الدماء : ويقال أمني ومنى بالتخفيف ومنى بالتشديد ثلاث لغات الاولى أصحح وبها جاء القرآن قال الله تعالى (أفريقتم ما تمنون) وفي المذى ثلاث لغات المذي باسكان الذال وتخفيف الياء والمذى بكسر الذال وتشديد الياء وهاتان مشهورتان

فان فيها عيد الملك بن مسلمة وهو ضعيف فلو سلم منه لصح اسناده وان كان ابن الجوزي ضعفه بغيره بن عيد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة وكان ابن سيد الناس تبع ابن عساكر في قوله في الاطراف ان عيد الملك بن مسلمة هذا هو القمبني وليس كذلك بل هو آخر : وقال ابن ابي حاتم عن ابيه حديث اسماعيل بن عياش هذا خطأ وإنما هو ابن عمر : قوله وقال عبد الله بن احمد عن ابيه هذا باطل انكر علي اسماعيل : وله شاهد من حديث جابر رواه الدارقطني

قال الازهرى وغيره التخفيف أفصح وأكثر : والثالثة المذى بكسر المذال واسكان الياء حكاهما أبو عمر الزاهد في شرح النصيح عن ابن الاعرابي : ويقال مذى بالتخفيف وأمذى ومذى بالتشديد والاولى أفصح : والودى باسكان الذال المهملة وتخفيف الياء ولا يجوز عند جمهور اهل اللغة غير هذا وحكي الجوهرى في الصحاح عن الاموى انه قال بتشديد الياء : وحكى صاحب مطالع الانوار لغية أنه بالذال المعجمة وهذان شاذان : ويقال ودى بتخفيف الذال وأودى وودى بالتشديد والاولى أفصح قال الازهرى لم أسمع غيرها : قال أبو عمر الزاهد قال ابن الاعرابي يقال مذى وأمذى ومذى بالتشديد وهو المذى مثال الرمى والمذى مثال العنى وودى وأودى وودى وأمذى ومنى ومنى قال والاولى منها كلها أفصح : واماصفاتها فيما يتأكد الاعتناء به لكثرة الحاجة اليه فى الرجل فى حال صحته ايض مخين يتدفق فى خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة ويتلذذ بخروجه ثم اذا خرج يعقبه فتور ورائحته كرائحة طلع النخل قريبة من رائحة المعجين واذا يبس كانت رائحته كرائحة البيض هذه صفاته وقد يبقا بعضها مع انه منى موجب للفعل بأن يرق ويصفر لمرض أو يخرج بغير شهوة ولا لذة لاسترخاء وعائه أو يحمر لكثرة الجماع ويصير كماء اللحم وربما خرج دما عيطا ويكون طاهرا موجبا للفعل: وفى تعليق ابى محمد الاصهباني انه فى الشتاء ايض مخين وفى الصيف رقيق: ثم ان من صفاته ما يشاركه فيها غيره كالكثانة واليباض يشاركه فيها الودى ومنها ما لا يشاركه فيها غيره وهى خواصه التى عليها الاعتماد فى معرفته وهى ثلاث أحداها الخروج بشهوة مع الفتور عقيب: والثانية الرائحة التى تشبه الطلع والمعجين كما سبق : الثالثة الخروج بتزريق ودق فى دفعات فكل واحدة من هذه الثلاثة كافية فى كونه منيا ولا يشترط اجتماعها فان لم يوجد منها شيء لم يحكم بكونه منيا : واما منى المرأة فأصغر رقيق قال المتولي وقد يبيض لفصل قوتها قال امام الحرمين والغزالي ولا خاصية له الا التلذذ وفتور شهوتها عقيب خروجه ولا يعرف الا بذلك : وقال الرويانى رائحته كرائحة منى الرجل فعلى هذا له خاصيتان يعرف باحدهما وقال البغوى خروج منيا بشهوة أو بغيرها يوجب الفعل كنى الرجل وذكر الرافعي ان الأكثرين قالوا تصريحا وتريضا يطرد فى منها الخواص الثلاث وأنكر عليه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وقال هذا الذى ادعاه ليس كما قاله الله أعلم : وأما المذى فهو ماء ايض رقيق لزج يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ويشترك الرجل والمرأة فيه قال امام الحرمين واذا

مرفوعا وفيه محمد بن الفضل وهو متروك : وموقوفا وفيه يحيى بن ابى انيسة وهو كذاب : وقال البيهقي هذا الاثر ليس بالقوى وصح عن عمر انه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه فى الخلافيات باسناد صحيح *

هاجت المرأة خرج منها المذي قال وهو أغلب فيمن منه في الرجال : وأما الودى فإيه أبيض كندر
نخين يشبه التي في الخانة ويخالفه في الكدورة ولا رائحة له ويخرج عقيب البول إذا كانت الطبيعة
مستسكة وعند حمل شيء ثقيل ويخرج قطرة أو قطرتين ونحوهما : وأجمع العلماء أنه لا يجب الغسل
بمخرج المذي والودى : وافق أصحابنا على وجوب الغسل بمخرج المني على أي حال ولو كان دماغياً
ويكون حينئذ ظاهراً صرح به الشيخ أبو حامد والاصحاب وحكي الرافي وجهاً شاذاً أنه إذا كان
كلون الدم لم يجب الغسل وليس بشيء . والله أعلم . قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان احتمل ولم ير المني أو شك هل خرج منه المني لم يلزمه الغسل وان رأى المني ولم يذكر
احتلاماً لزمه الغسل لما روت عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يجد البلل ولا يذكر
الاحتلام قال يغتسل وعن الرجل يرى انه احتمل ولا يجد البلل قال لا يغسل عليه » ﴾
﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة هذا مشهور رواه الدارمي وأبو داود والترمذي وغيرهم لكنه من
رواية عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف عند أهل العلم لا يحتج بروايته ويفي عنه حديث أم سليم
المتقدم فانه يدل على جميع ما يدل عليه هذا وتقدم تفسير الاحتلام وهذا الحكم الذي ذكره المصنف
متفق عليه ونقل ابن المنذر الإجماع انه إذا رأى في منامه أنه احتمل أو جامع ولم يجد بللاً فلا يغسل
عليه والله أعلم . قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان رأى المني في فراش ينام فيه هو وغيره لم يلزمه الغسل لان الغسل لا يجب بالشك والاولى
أنه يغتسل وان كان لا ينام فيه غيره لزمه الغسل وإعادة الصلاة من آخر نوم نام فيه » ﴾
﴿ الشرح ﴾ هنا مسألتان أحدهما رأى منياً في فراش ينام فيه هو وغيره ممن يمكن أن يغتسل

على رضي الله عنه قال : لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن القرآن شيء سوى الجناية :
وبروي يحجز : ولا يستثنى عندنا شيء من الصور الا اذا لم يجد الجنب ماء ولا تراباً وصلى على حسب
الحال ففي جواز قراءة الفاتحة له وجهان : أحدهما يجوز والترخيص في الصلاة ترخيص في قراءة
الفاتحة اذ الصلاة الا بفاتحة الكتاب فعلى هذا الوجه تستثنى هذه الصورة : والثاني وهو الاظهر أنه لا يجوز
قراءتها كقراءة غيرها ويأتي بالذكر والتسبيح بدلاً كالعاجز عن القراءة حقيقة أما اذا قرأ شيئاً
منه لاعلى قصد القرآن فيجوز كما لو قال بسم الله علي قصد التبرك والابتداء أو الحمد لله في خاتمة
الامر أو قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين علي قصد اقامة سنة الركوب لانه اذا

(١) حديث علي بن ابي طالب لم يكن يحجب النبي ﷺ عن القرآن شيء سوى
الجناية : وفي رواية يحجز : احمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي
والدارقطني والبيهقي من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي : وفي
رواية للسناني عن الاممسي عن عمرو بن مرة نحوه والفاظهم مختلفة : وصححه الترمذي وابن السكن

عليه لاحتمال أنه من صاحبه ولا يجب على صاحبه لاحتمال أنه من الآخر ولا يجوز أن يصلي أحدهما خلف الآخر قبل الاغتسال والمستحب لكل واحد منهما أن يغتسل (الثانية) رأى المتي في فراش بنام فيعولا بنام فيه غيره أو ثوبه الذي يليه ولا يليه غيره أو بنام فيه ويلبسه صبي لم يبلغ سن ائزال المتي فيلزمه الغسل نص عليه الشافعي رحمه الله في الام واتفق عليه الاصحاب الا وجهاً شاذاً حكاه صاحب البيان (١) أنه لا يجب وليس بشيء والصواب الوجوب فعلى هذا قال أصحابنا يازمه اعادة كل صلاة صلاها لا يحتمل حدوث المتي بعدها ويستحب أن يعيد كل صلاة يجوز أن المتي كان موجوداً فيها: ثم إن الشافعي والاصحاب أطلقوا المسألة وقال صاحب الحاوي هذا إذا رأى المتي في باطن الثوب فان رآه في ظاهره فلا غسل عليه لجواز أن يكون أصابه من غيره والله اعلم قال المصنف رحمه الله *

ولا يجب الغسل من المتي وهو الماء الذي يخرج بأدنى شهوة والدليل عليه ما روى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال «كنت رجلاً مذاً فجعلت اغتسل في الشتاء حتى تشقق ظهري فذكرت ذلك لابي صلى الله عليه وسلم فقال لا تفعل اذا رأيت الذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة فاذا فضحت الماء فاغسل» ولا من الودى وهو ما يقطر عند البول لان الإيجاب بالشرع ولم يرد الشرع الا في المتي *

(الشرح) حديث علي رضي الله عنه صحيح رواه ابو داود والنسائي والبيهقي بلغفقه في المذهب إلا أنهم قالوا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله ورواه البخاري ومسلم في صحيحهما عن علي قال «كنت رجلاً مذاً فأمرت المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فسأله فقال توضأ واغسل ذكرك» وفي رواية لها فأمرت رجلاً وفي رواية للنسائي فأمرت عمار بن ياسر وفي رواية لمسلم «توضأ وانضج

لم يقصد القرآن لم يكن فيه اخلال بالتعظيم ولو جرى علي له انه ولم يقصد هذا ولا ذلك فلا يحرم أيضاً وكما تحرم القراءة على الجنب تحرم على الحائض لما سبق من الخير ولان حدثها اغلظ فيكون الحكم بالتحريم أولي وعن مالك انه يجوز لها قراءة القرآن ورواه أبو ثور عن أبي عبد الله فمن الاصحاب من قال أراد بما لكنا ونفي ان يكون الجواز قولاً للشافعي ومنهم من قال أراد الشافعي رضي الله عنه وهو قول له في القديم وهذا ما ذكره في الكتاب فقال ولا يحمل للحائض القراءة لحاجة العلم وخوف النسيان علي الاصح أى من القولين وهذه الطريقة أظهر لان الشيخ أبامحمد قال وجدت أبا ثور جمع بينهما في بعض المواضع فقال قال أبو عبد الله ومالك ثبت نقل

وعبد الحق والفيدي في شرح السنة : وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة قال هذا الحديث ثلث رأس مالى : وقال الدارقطني قال شعبة ما أحدث بمحدث احسن منه وقال البزار لا يروى من حديث علي الا عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عنه وحكي الدارقطني في اللل ان بعضهم رواه عن عمرو بن مرة عن ابى البختري عن علي وخطأ هذه الرواية وقال الشافعي

(١) حكاه في البيان عن صاحب القروع وأبي الحسن وهو ما أجاب به ابو حاتم القزويني في كتابه تجويد التجويد للشماعلي حيث قال ولو وجد في ثوبه متي لم يلزمه الاغتسال سواء كان على ظاهره او باطنه أو في ثوب لا يليه غيره أو يليه مالم يتبين انه خرج منه اه الذمعي

فربك» وفي رواية «منه الوضوء» ووقع في بعض نسخ المذهب فإذا نضحت الماء فاغسل بالنون والحاء المهملة وفي بعضها فضخت بالفاء والحاء المعجمة ومعناها دقت : وقوله كنت مذاه هو بفتح الميم وتشديد الذال وبالمد ومعناه كثير المذى كضراب : وقوله أمرت المقداد وفي الرواية الأخرى عمار يحول على أنه أمر أحدهم أن يأخذ من الماء الأول وقوله في رواية صاحب الكتاب ومن وافقه فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم أي أمرت من ذكر كما جاء في معظم الروايات : وفي رواية لمسلم وغيره فاستحييت أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم لمكان ابنته فأمرت رجلاً فسأله ومعنى استحييت لمكان ابنته أن المذى يكون غالباً لمداعبة الزوجة وقبلتها ونحو ذلك والادب أن لا يذكر الرجل مع أسفاره ما يتضمن شيئاً من ذلك والله أعلم : أمّا حكم المسألة : فاجمع المسلمون على أن المذى والودى لا يوجبان الغسل وقد سبق بيان هذا وبين حقيقة المذى والودى ولغاتها قريباً : وأشار المصنف بقوله لأن الإيجاب بالشرع إلى مذهب أهل الحق أن الأحكام إنما تثبت بالشرع وأن المقل لا يوجب شيئاً ولا يحسنه ولا يبيحه والله أعلم *

(فرع) في حديث على رضي الله عنه هذا فوائد : منها أن المذى لا يوجب الغسل وأنه نجس وأنه يجب غسل النجاسة وأن الخارج من السبيل إذا كان نادراً لا يكفي في الاستنجاء منه الحجر بل يتعين الماء وأنه يجب الغسل من المتى وإن المذى وغيره من النادرات يوجب الوضوء وأنه يجوز الاستنابة في الاستفتاء وأنه يجوز العمل بالظن وهو خير الواحد هنا مع القدرة على اليقين بالمشاهدة وأنه يستحب مجاملة الأصهار والتأدب معهم بترك الكلام فيما يتعلق بمعاشرة النساء أو يتضمنه وأنه يستحب الاحتياط في استيفاء المقصود ولهذا أمر بغسل الذكر والواجب منه موضع النجاسة فقط هذا مذهبنا ومذهب الجمهور : وعن مالك وأحمد رواية أنه يجب غسل كل الذكر وعن أحمد رواية أنه يجب غسل الذكر والاثنتين : دليلنا - أروى سهل بن حنيف رضي الله عنه قال « كنت ألقى من المذى شدة وعناء فكنت أكثر من الغسل فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

قول الجواز وتوجيه ما أشار إليه وهو أنها قد تكون معلة فلمنعناها عن القراءة والحيض مما يعرض في كل شهر غالباً لا تنقطع عن حرفتها ولأن ترك القراءة يؤدي إلى النسيان لا متدازمان الحيض بخلاف الجنابة فإنه يمكن إزالتها في الحال وهذا القول يجري في النفساء أيضاً : الثاني المكث

في سنن حرملة أن كان هذا الحديث ثاباً فقيه دلالة على تحريم القرآن على الجنب : وقال في جامع كتاب الطهور أهل الحديث لا يثبتونه : قال البيهقي إنما قال ذلك لأن عبد الله بن سلمة راويه كان قد تغير وإنما روى هذا الحديث بمد ما كبر قاله شعبة وقال الخطابي كان أحمد يوهن هذا الحديث : وقال النووي في الخلاصة خائف التزمذى الأكثرون فضمقوا هذا الحديث وتخصيصه التزمذى بذلك دليل على أنه لم ير تصحيحه لغيره وقد قدمنا ذكر من صححه غير

قال «أما يجوز لك من ذلك الوضوء» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح: وعن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من المذي الوضوء» قال الترمذي حديث حسن صحيح: وأما الأمر بفصل الذكر في حديث المقداد فعلى الاستحباب أو أن المراد بعض الذكر وهو ما أصابه المذي: وأما حديث عبد الله بن سعد الأنصاري رضي الله عنه قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يجب الغسل وعن الماء يكون بعد الماء» فقال ذلك المذي وكل فعل يمتد فتغسل من ذلك فرجك وإثنيك وتوضأ وضوءك للصلاة» رواه أبو داود وغيره بأسناد صحيح فمحول على ما إذا أصاب الذكر والأثنيين أو على الاستحباب لاحتمال أصابه ذلك والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاذا خرج منه ما يشبه المني والمذي ولم يتميز له فقد اختلف أصحابنا فيه ففهم من قال يجب عليه الوضوء أنه لا وجوب غسل الأعضاء مستيقن وما زاد على أعضاء الوضوء مشكوك في وجوبه فلا يجب بالشك ومنهم من قال هو خير بين أن يجعله منيا فيجب منه الغسل وبين أن يجعله مذي فيجب الوضوء وغسل الثوب منه لأنه يحتمل الأمرين احتمالاً واحداً وقال الشيخ الإمام أحسن الله توفيقه وعندى أنه يجب أن يتوضأ مرتباً يغسل سائر بدنه ويغسل الثوب منه (١) لأننا إن جعلناه منيا أوجبنا عليه غسل ما زاد على أعضاء الوضوء بالشك والأصل عدمه وإن جعلناه مذي أوجبنا عليه غسل الثوب والترتيب في الوضوء بالشك والأصل عدمه وليس أحد الأصوليين أولى من الآخر ولا سبيل إلى إسقاط حكمهما لأن الدمة قد اشتغلت بفرض الطهارة والصلاة: والتخير لا يجوز لأنه إذا جعله منيا لم يأمن أن يكون منيا فلم يغتسل له وإن جعله منيا لم يأمن أن يكون مذي ولم يغتسل الثوب منه ولم يرتب الوضوء منه وأحب أن يجمع بينهما يسقط الفرض يقين * ﴿ الشرح ﴾ إذا خرج منه ما يشبه المني والمذي وأشبهه عليه ففيه أربعة أوجه: أحدها يجب الوضوء مرتباً ولا يجب غيره وقد ذكر المصنف دليلاً قال الراعي وغيره فعلى هذا لو اغتسل كان كحدث اغتسل: والثاني يجب غسل أعضاء الوضوء فقط ولا يجب ترتيبها بل يغسلها كيف شاء لأن المتحقق وجوبها والترتيب مشكوك فيه وهذا الوجه مشهور في طريقة الحنابلة ومنه وصحة الشيخ أبو محمد الحويني في كتابه الفروق وهذا عجب منه بل هذا الوجه غلط صريح لا شك فيه

الترمذي: وروى الدارقطني عن علي موقوفاً: اقرأوا القرآن ما لم تصب أحدكم جناحة فإن أصابته فلا ولا حرقاً: وهذا يعضد حديث عبد الله بن سالمه لكن قال ابن خزيمة لا حجة في هذا الحديث لمن منع الجنب من القراءة لأنه ليس فيه نهي وإنما هي حكاية فعل ولم يبين النبي ﷺ أنه إنما امتنع من ذلك لأجل الجنابة وذكر البخاري عن ابن عباس أنه لم ير بالفراة للجنب بأساً وذكر في الترجمة قالت عائشة كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه *

(١) قوله لأننا
الصح هذه العبارة
إلى آخر المتن لم
تذكر في نسخ
الشرح وإنما
أشارها الشارح
بقوله (وذكر
دليله) ونحن
اكتفينا بالليل بنصه
في عبارة المتن
كما أنزهنا أما
بذكر جميع
إشارة المصنف

فانه اذا لم يرتب فصلاته باطلة قطعاً لانه لم يأت بموجب واحد منها وقد حكى القاضي حسين هذا الوجه في آخر صفة الوضوء عن شيخه القفال وانه رجم عنه فقال قال القفال الترتيب واجب الا في ثلاث صور: احداها هذه (والثانية) اذا أوج الختني ذكره في دبر رجل فعلى المولى فيه الوضوء بلام ترتيب (والثالثة) مسألة ابن الحداد التي قدمناها في فصل ترتيب الوضوء : قال القاضي ثم ان القفال رجع عن المسألتين الأولىين وقال الاصل شغل ذمته بالصلاة ولا تبرأ بهذا فصرح القاضي برجوع القفال وان هذا الوجه خطأ وكان من حكاخني عليه رجوع القفال عنه : والوجه الثالث أنه مخير بين التزام حكم المني أو المذي وهذا هو المشهور في المذهب وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين وقطع به جمهور المصنفين وصححه الروياني والرافعي وجماعة من فضلاء المتأخرين لانه اذا أتى بمقتضى أحدهما رأى منه يقينا والاصل براءته من الآخر ولا معارض لهذا الاصل بخلاف من نسي صلاة من صلاتين لان ذمته اشتغلت بهما جميعاً والاصل بقاء كل واحد منهما : والوجه الرابع يلزمه مقتضى المني والمذي جميعاً وهو الذي اختاره المصنف (١) وجعله احتمالاً لنفسه وهو وجه حكه الرافعي وهو الذي يظهر رجحانه لان ذمته اشتغلت بطهارة ولا يستيج الصلاة الا بطهارة متيقنة أو مظنونة أو مستنبجة ولا يحصل ذلك الا بفعل مقتضاهما جميعاً قال أصحابنا فان قلنا بالتخيير فتوضاً وصلى في ثوب آخر صحت صلاته وان صلى في الثوب الذي في الابل ولم يغسله لم تصح صلاته لانه إما جنب وإما حائل نجاسة : وان اغتسل وصلى في هذا الثوب قبل غسله صحت صلاته لا احتمال انه مني : قال الرافعي ويجرى هذا الخلاف فيما لو أوج ختني مشكك في دبر رجل فما علي تقدير ذكورة الختني جنبان والا فحدثنان فالجناية محتملة فاذا توضأ وجب الترتيب وفيه الوجه السابق وهو غلط والله أعلم

(نزع) قد يعترض علي المصنف في قوله علي اختياره يلزمه غسل الثوب مع الوضوء والغسل فيقال الصواب أنه لا يجب غسل الثوب لان الاصل طهارته فلا يجب غسله بالشك بخلاف الجمع بين الوضوء والغسل لان ذمته اشتغلت بأحدهما ولا تصح الصلاة الا به ولا نعلم أنه أتى به الا اذا جمع بينهما

في المسجد وهو حرام علي الجنب : روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » (١) ولا يحرم العبور قال الله تعالى (ولا جنباً إلا عابري سبيل) والمعنى الفارق بين المكث والعبور أن العبور في المسجد لا قرية فيه وفي المكث قرية الاعتكاف ففنع منه الجنب ثم قد يعترض في المكث عند الضرورة كما لو نام في المسجد فاحتلم ولم يمكن الخروج لاغلاق الباب أو

(١) حديث صحيح روى انه ﷺ قال لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ابو داود من حديث جسر عن عائشة وفيه قصة وابن ماجه والطبراني من حديث جسر عن ام سلمة

(١) هذا الذي اختاره المصنف فيه نظر فان استصحاب الطهارة حاصل على الوجه الثالث وهو المختار والجواب من الاعتراض المذكور اما انما اوجبت الوضوء احتياطاً لاحتمال انه مذي ولا يحسن الاحتياط الا بقول الثوب فانه لا فائدة في الوضوء اذا أه اذوعى

فوجب الجمع وهذا اعتراض حسن: فان قيل مال الفرق على قول الجمهور بين هذه المسألة وما اذا ملك اناء من ذهب وقضة مختلطين وزنه ألف : ستائة من أحدهما وأربعائة من الآخر ولا يعرف أيهما أكثر فان المذهب وجوب الاحتياط بان يزكي ستائة من كل واحد ولم يلزم الجمهور هنا الاحتياط: فالجواب أن في مسألة الاناء يمكنه معرفة اليقين بسبكه ولا يمكنه اليقين بعينه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وأما الحيض فانه يوجب الغسل لقوله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن) قيل في التفسير هو الاغتسال ولقوله صلى الله عليه وسلم لغاطمة بنت أبي حبيش « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغتسلى وصلى » وأما دم الفاس فانه يوجب الغسل لانه حيض مجتمتع ولانه يحرم الصوم والوطء ويسقط فرض الصلاة فأوجب الغسل كالحيض ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ أما تفسير الآية فقال جمهور المفسرين المحيض هنا هو الحيض وهو مذهبنا نص عليه الشافعي والاصحاب: قال القاضي أبو الطيب في أول باب الحيض اختلف الناس في الحيض فعدنا هو الدم وقال قوم هو الفرج نفسه لانه موضع الدم كالميت والمقتل موضع البيوتة والقبولة: وقال قوم هو زمان الحيض وهذان القولان غلط لان الله تعالى قال (قل هو أذى) والفرج والزمان لا يوصفان بذلك وفي حديث ام سلمة « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض » أى الدم وسنزيد في تفسير الآية وايضاها في أول كتاب الحيض ان شاء الله تعالى : وأما حديث بنت أبي حبيش فصحيح رواه البخارى ومسلم من رواية عائشة رضي الله عنها من طرق وفي بعض رواياتهما « واذا أدبرت فاغتسلى وصلى » كما هو في المذهب وفي بعضها « فاغسل عنك الدم وصلى » والحيضة بكسر الحاء وفتحها فالكسر اسم لحالة الحيض والفتح بمعنى الحيض وهى المرة الواحدة منه قال الخطابي الصواب الكسر وغلط من فتح وجوز القاضي عياض وغيره الفتح وهو أقوى : وحبيش بضم الحاء المهملة ثم باء موحدة مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة

الخوف من العس أو غيره على النفس أو المال وليتيم في هذه الحالة تطهر أو تخفيقا للحدث بقدر الامكان وهذا اذا وجد ترابا غير تراب المسجد ولا يتيم بترابه لكن لو تيم بصح والعبور وان لم يكن حراما فهو مكروه إلا لغرض كما اذا كان المسجد طريقه الى مقصده أو كان أقرب الطريقين اليه ولا فرق في الجواز بين ان يكون له سبيل آخر الى مقصده وبين ان لا يكون وفي وجه انما يجوز اذا لم يجد طريقا

وحديث الطبرانى ام وقال ابو زرعة الصحيح حديث جسة عن عائشة وضعف بعضهم هذا الحديث بان رواية اقلت بن خليفة مجهول الحال : واما قول ابن الرفة في اواخر شروط

ثم شين معجمة : واسم أبي حبيش قيس بن المطلب بن أسد بن عبد العزى * أما حكم المسألة فأجمع العلماء على وجوب الغسل بسبب الحيض وبسبب النفاس ومن نقل الاجماع فيها ابن المنذر وابن جرير الطبري وآخرون وذكر المصنف دليلهما ووجه الدلالة من الآية أنه يلزمها تمكين الزوج من الوطء ولا يجوز ذلك الا بالغسل ومالا يثم الواجب الابه فهو واجب : واختلاف أصحابنا في وقت وجوبه فقال القاضي أبو الطيب والحاملي وابن الصباغ وآخرون من العراقيين والرويانى الصحيح أنه يجب بأول خروج الدم كما قالوا يجب الوضوء بأول قطرة من البول قالوا وفيه وجه أنه يجب باقتطاع الدم وليس بشيء وعكس الخراسانيون هذا فقالوا الاصح انه يجب باقتطاعه لا بمجرد كذا صححه الفوراني وجماعات منهم : قال امام الحرمين قال الاكثرون يجب باقتطاع الدم وقال أبو بكر الاسماعيلي يجب بمخروجه وهو غلط لان الغسل مع دوام الحيض غير ممكن ومالا يمكن لا يجب : قال الامام والوجه أن يقال يجب بمخروج جميع الدم وذلك يتحقق عند الاقترع : وقطع الشيخ أبو حامد وجوبه بالاقتطاع واليغوى بالمخروج وكل من أوجب بالخروج قاسوه على البول والمثى وقد سبق فيها ثلاثة أوجه عن المتولى وغيره في أن الوجوب بمخروج البول والمثى أم بالقيام الى الصلاة أم بالجموع : قال المتولى وتلك الاوجه جارية في الحيض قال الا أن القائلين هناك يجب بالمخروج اختلفوا ففهم من قال يجب بمخروج الدم ومنهم من قال باقتطاعه فغسل أربعة أوجه في وقت وجوب غسل الحيض والنفاس : أحدها بمخروج الدم : والثاني باقتطاعه : والثالث بالقيام الى الصلاة : والرابع بالمخروج والاقتطاع والقيام الى الصلاة والاصح وجوبه بالاقتطاع قال امام الحرمين وغيره وليس في هذا الخلاف فائدة فقهية وقال صاحب العدة فائدته أن الحائض اذا أجنبت وقلنا لا يجب غسل الحيض الا باقتطاع الدم وقلنا بالقول الضعيف ان الحائض لا تمنع قراءة القرآن فلها أن تغتسل عن الجنابة لاستباحة قراءة القرآن وسيأتي هذا مع زيادة ايضاح في أول كتاب الحيض ان شاء الله تعالى : وذكر صاحب البحر في كتاب الجنائز له فائدة أخرى حسنة فقال لو استشهدت الحائض في قتال الكفار قبل انقطاع حيضها فان قلنا يجب بالاقتطاع لم تغسل

سواه وليس له ان يتردد في اكناف المسجد فان التردد في غير جهة الخروج كالمكث وليكن قوله والمكث في المسجد معلماً بالالف لان عند أحمد يجوز للجانب المكث اذا توضأ وبالأزاء لان عند المزني في الرواية المشهورة يجوز له المكث مطلقاً : وقوله اما العبور فلا معلماً بالهاء والميم لان عندها لا يجوز له العبور أيضاً الا ان يحتل في المسجد فله ان يعبر في الخروج ولا يكلف قصد

الصلاة من المطلب بانه متروك فردود لانه لم يقله احد من ائمة الحديث بل قال احمد ما أرى به بأساً وقد صححه ابن خزيمة وحسنه ابن القطان *

وان قلنا بالخروج فهل تغسل فيه الوجهان في غسل الجنب الشهيد: فحصل في الخلاف فائدتان : احدها مسألة الشهيد : والثانية مسألة الحائض اذا أجنبت : فان قيل الحائض على القول المتقدم يباح لها القراءة سواء قلنا يجب الغسل بخروج الدم أم باقتطاعه فينبغي اذا أجنبت أن لا يختلف الحكم : فالجواب أنا اذا قلنا لا يجب الغسل بخروج الدم فأجنبت فهذه امرأة جنب لا غسل عليها الا للجنابة فاذا اغتسلت لها ارتفعت جنابتها وبقيت حائضاً مجردة فتباح القراءة على القديم واذا قلنا يجب الغسل بالخروج فاغتسلت للجنابة لم يصح ولم ترتفع جنابتها لان عليها غلين غسل حيض وغسل جنابة وغسل الحيض لا يمكن محته مع جريان الدم واذا لم يصح غسل الحيض لم يصح غسل الجنابة لان من عليه حدثان لا يمكن أن يرتفع أحدهما ويبقى الآخر كمن أحدث بنوم مثلاً ثم شرع في البول وتوضأ في حال بوله عن النوم فانه لا يصح بلا شك والله أعلم *

(فرع) قال صاحب البيان وغيره لو خرج الدم من قبل الحنثي المشكل أو من أحدهما فلا غسل عليه وان كان بصفة دم الحيض وفي وقته لجواز أنه رجل *

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في المختصر وتغتسل الحائض اذا طهرت والنفساء اذا انقطع دمها قال القاضي حسين وصاحب البحر قيل لا معنى لتغيير العبارة في الحائض والنفساء والتحسين اللفظ وقيل هي اشارة الى أن دم النفاس لا يتقدر أقله فتى ارتفع بعد الولادة وان قل وجب الغسل ودم الحائض لو ارتفع قبل يوم وليلة لا يكون حيضاً ولا غسل * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما اذا ولدت المرأة ولدا ولم نر دمافنيه وجهان أحدهما يجب عليها الغسل لان الولد مني منعقد : والثاني لا يجب لانه لا يسمى منياً ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذان الوجهان مشهوران والاصح منهما عند الاحباب في الطريقتين وجوب الغسل وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات وشذ الشافعي فصحح عدم الوجوب : ثم من الاحباب من ذكر المألة هنا ومنهم من ذكرها في كتاب الحيض ومنهم من ذكرها في الموضوعين قال الماوردي في كتاب الحيض القول بالوجوب هو قول ابن سريج ومذهب مالك وبعدمه قول أبي علي ابن

الباب الاقرب *

قال ﴿ وفضل ماء الجنب والحائض طهور ولا بأس بالجنب ان يجامع ويأكل ويشرب ولكن يستحب له ان يتوضأ وضوءه للصلاة ويغسل فرجه عند الجماع ﴾ *

في الفصل مائتان : أحدهما فضل ماء الجنب والحائض طهور ولا كراهية في استعماله وقال أحمد لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفضله ما استعملته المرأة اذا خلت بالماء واستعملت بعضه : انما روى

أبي هريرة ومذهب أبي حنيفة : وعن أحمد روايتان كالوجهين وهذا التعليل الذي ذكره المصنف للوجوب وهو كون الولد منيا منعقدا هو التعليل المشهور في الطريقتين وذكر القاضي حسين هذا التعليل وعلة أخرى وهي أن الولد لا يخلو عن رطوبة وإن خفيت قال الماوردي وتوجد الولادة بلا دم في نساء الكراد كثيرا : قال أصحابنا فإذا قلنا لا غسل عليها فعليها الوضوء : ولو خرج منها ولد بعد ولد وقلنا يجب الغسل فاغتسلت للاول قبل خروج الثاني وجب الغسل للثاني اتفق عليه أصحابنا ولو ألفت علة أو مضغة ففي وجوب الغسل الوجهان الاصح الوجوب ذكره المتولى وآخرون وقطع القاضي حسين والبعوى بالوجوب في المضغة وخص الوجهين بالعلقة قال الماوردي وهل يصح غسلها بمجرد وضعها أم لا يصح حتى تمضي ساعة : فيه وجهان بناء على الوجهين في أن أقل النفاس محدود بساعة أم لا والصحيح الذي يقتضيه اطلاق الجمهور صحة الغسل بمجرد الوضع والصحيح أن النفاس غير محدود والله أعلم *

(١) تعليله من
على العلة المشهورة
وهي أنه مني
منعقد وأما العلة
الآخرى فيبطل
كالحديث وقوله فيه
وجه ضيف فيه
نظر فإنه صحيح
تجوز به لا تقطع
أه أدرى

(فرع) إذا ولدت في نهار رمضان ولم تر دما ففي بطلان صومها طريقان أحدهما لا يبطل سواء أوجبت الغسل أم لا وبه قطع الفوراني في كتاب الحيض : (والثاني) فيه وجهان بناء على الغسل أن أوجبناه بطل الصوم والا فلا وبهذا الطريق قطع الماوردي والبعوى وغيرها وأنكره صاحب البحر وقال عندي أنه لا يبطل لأنها مغلوبة كالاختلام وهذا الذي قاله قوى في المعنى ضعيف التعليل (١) أما ضعف تعليله فلأنه ينتقض بالحيض فإنه يبطل الصوم وإن كانت مغلوبة : وأما قوته في المعنى فلأن الذي اعتمدته الأصحاب في تعليل وجوب الغسل أن الولد مني منعقد وهذا يصلح لوجوب الغسل لا لبطلان الصوم فإن خروج المني من غير مباشرة ولا استمنا لا يبطل الصوم والله أعلم *

(فرع) إذا حاضت ثم اجنبت أو اجنبت ثم حاضت لم يصح غسلها عن الجنابة في حال الحيض لانه لا فائدة فيه وفيه وجه ضعيف ذكره الحراسانيون أنه يصح غسلها عن الجنابة ويفيدها قراءة القرآن إذا قلنا بالقول الضعيف أن للحائض قراءة القرآن وقد تقدم هذا قريبا عن صاحب البدة (فرع) قال أصحابنا وغيرهم أعضاء الجنب والحائض والنفساء وعرقهم طاهر وهذا لا خلاف فيه بين

عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الجنابة من اناء واحد تختلف أيدينا فيه قال إمام الحرمين : لو فسر فضل الحائض والجنب بما لم يسه من الماء فلا يتخيل امتناع استعماله والذي يترجم فيه الخلاف مامسه بدن الجنب والحائض

(١) حديث عائشة كُنت اغتسل أنا والنبي ﷺ من اناء واحد تختلف أيدينا فيه من

الجنابة متفق عليه باللفظ المذكور من حديثها ومن حديث أم سلمة وميمونة نحوه *

العلماء ونقل ابن المنذر الاجماع فيه وحكي أصحابنا عن أبي يوسف أن بدن الحائض نجس فلو أصابت ماء قليلا نجسته وهذا النقل لا تخلط يصح عنه فان صح فهو صحيح بالاجماع وبقوله صلى الله عليه وسلم «حيضتك ليست في بدنك» وقوله صلى الله عليه وسلم «ان المسلم لا ينجس رواها البخارى ومسلم وسنيسط المسألة في آخر كتاب الحيض ان شاء الله تعالى» قال المصنف رحمه الله «وان استدخلت المرأة المني ثم خرج منها لم يلزمها الغسل»

(الشرح) اذا استدخلت المرأة المني في فرجها أو دبرها ثم خرج منها لم يلزمها الغسل هذا هو الصواب الذي قطع به الجمهور في الطريقتين وحكي القفال والمتولي والبعوى وغيرهم من الحراسانيين وجهاً شاذاً أنه يلزمها الغسل وهو قول الشيخ أبي زيد المروزي قال البغوى والرافعي وعلى هذا لافرق بين ادخالها قبلها أو دبرها كتفسيب الحشفة وحكوا مثل هذا الوجه عن الحسن البصري وحكاه ابن المنذر عن عطاء والزهرى وعمر بن شعيب وهو غلط وان كثر قائلوه وناقضوه ثم انه وان كان له أدنى خيال اذا استدخلته في قبلها لاحتمال أنها تلذذت فأنزلت منها فاختلط به فاذا خرج المني الاجنبى صجبه منها لكن ايجابه بخروجه من الدبر لا وجه له ولا خيال : ومن قال من السلف لا يجب قتادة والاوزاعي وأحمد وإسحاق ودليله النصوص في أن الغسل إنما يلزمه بمنية : واتفق الاصحاح على أنها لو أدخلت في فرجها دم الحيض أو أدخل الرجل في دبره أو قبله المني وخرجا فلا غسل نقله القاضي أبو الطيب وغيره وقال أصحابنا ويلزمها الوضوء بخروجه كما سبق في باب ما ينقض الوضوء : أما اذا جومت فاعتسلت ثم خرج منها مني الرجل فقال الاصحاح لا غسل عليها أيضاً وعليها الوضوء قال المتولي كنت القاضي حسين يقول مراد الاصحاح اذا كانت الموطوءة صغيرة لا تنزل أو كبيرة لكن أنزل الزوج عقيب الايلاج بحيث لم تنزل هي في العادة فأما اذا امتد الزمان قبل أنزاله فاعالمب أنها تنزل ويختلط المنيان فعليها الغسل ثانياً : وذكر الرويانى عن الاصحاح انه لا غسل عليها ثم ذكر كلام القاضي بحروفه وحكي امام الحرمين عن بعض الاصحاح وجوب الغسل

على وجه لا يصير الماء به مستعملاً ولهذا استدلل الشافعى رضي الله عنه في الباب باخبار تدل على طهارة بدنهما : الثانية يجوز للجنب ان يجامع ثانياً وان ينام ويأكل ويشرب لكن يستحب ان لا يفعل شيئاً من ذلك الا بعد غسل الفرج والوضوء كما يؤتي به الصلاة : عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يأكل أو ينام وهو جنب وضاً للصلاة وروى

(١) حديث ع عائشة كان النبي ﷺ اذا أراد ان يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة متفق عليه بهناه وللفظ مسلم من طريق الاسود عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنباً واراد ان يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة ولها من طريق ابى سالمه

ثم قال وعندي في هذا تفصيل فذكر نحو كلام القاضي والله أعلم : قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ واذا أسلم الكافر ولم يجب عليه غسل في حال الكفر فالمستحب أن يغتسل لما روى أنه
 أسلم قيس بن عاصم فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغتسل ولا يجب ذلك لأنه أسلم خلق
 كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وإن وجب عليه غسل في حال الكفر ولم يغتسل
 لزمه أن يغتسل وإن كان قد اغتسل في حال الكفر فهل يجب عليه إعادته فيه وجهان : أحدهما لا تجب
 إعادته لأنه غسل صحيح بدليل أنه تعاقب به بإباحة الوطء في حق الحائض إذا طهرت فلم تجب إعادته
 كغسل المسلمة : والثاني يجب إعادته وهو الأصح لأنه عبادة محضة فلم تصح من الكافر في حق الله
 تعالى كالصوم والصلاة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث قيس بن عاصم حديث حسن رواه أبو داود والترمذي والنسائي من رواية
 قيس بن عاصم هذا : قال الترمذي حديث حسن وقيس هذا من سادات العرب كنيته أبو علي وقيل
 أبو قبيصة وقيل أبو طلحة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني تميم سنة تسع من الهجرة
 فأسلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا سيد أهل البور وكان حلياً عاقلاً قليل للاحتف بن قيس
 ممن تعلمت الحلم قال من قيس بن عاصم رضى الله عنه : وقول المصنف لأنه عبادة محضة احتراز
 بعبادة عن البيع وغيره من المعاملات وبمحضة عن العدة والكفارة وقوله فلم تصح من الكافر في حق
 الله احتراز من غسل الكافرة التي طهرت من الحيض فانه عبادة محضة ويصح من الكافر لكن
 في حق الآدمي : أما أحكام الفصل ففيه ثلاث مسائل أحداها إذا اجنب الكافر ثم أسلم قبل الاغتسال
 لزمه الفسل : نص عليه الشافعي واتفق عليه جماهير الأصحاب : وحكي لماوردى عن أبي سعيد
 الاصطخري وجهاً أنه لا يلزمه وهو مذهب أبي حنيفة لقول الله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتموا
 يغفر لهم ما قد سلف) ولحديث عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الاسلام يهدم
 ما قبله » رواه مسلم ولأنه أسلم خلق كثير لهم الزوجات والاولاد ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه
 وسلم بالغسل وجوباً ولو وجب لأمروهم به وهذا الوجه ليس بشيء لأنه لا خلاف أنه يلزمه الوضوء
 فلا فرق بين أن يبول ثم يسلم أو يجنب ثم يسلم : وأما الآية الكريمة والحديث فالمراد بهما غفران

عن عائشة كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام والبخاري عن
 عروة عنها إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة ورواه النسائي بإفظه الى
 قوله توضأ وهو أيضاً من رواية الاسود : وروى ابن أبي خيثمة عن القطان قال ترك شعبة
 حديث الحكم في الجنب إذا أراد أن ياكل : (قالت) قد أخرجه مسلم من طريقه فله تركه بعد
 أن كان يحدث به لنفسه بذلك الاكل كما حكاه الحلال عن احمد : (وقد روى) الوضوء عند
 الاكل للجنب من حديث جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ومن حديث ام سلمة وابي هريرة

الذنوب فقد أجمعوا على أن الذي لو كان عليه دين أو قصاص لا يسقط باسلامه ولأن إيجاب الغسل ليس مؤاخظة وتكليفاً بما وجب في الكفر بل هو الزام شرط من شروط الصلاة في الاسلام فانه جنب والصلاة لا تنصح من الجنب ولا يخرج باسلامه عن كونه جنباً والجواب عن كونهم لم يؤمروا بالغسل بعد الاسلام انه كان معلوماً عندهم كما انهم لم يؤمروا بالوضوء لكونه معلوماً لهم والفرق بين وجوب الغسل ومنع قضاء الصوم والصلاة من وجهين أحدهما ما سبق أن الغسل مؤاخظة بما هو حاصل في الاسلام وهو كونه جنباً بخلاف الصلاة والثاني أن الصلاة والصوم يكثران فيشق قضاؤهما وينفر عن الاسلام : وأما الغسل فلا يلزمه الا غسل واحد ولو اجنب ألف مرة واكثر فلا مشقة فيه :

(المسألة الثانية) إذا اجنب واغتسل في الكفر ثم أسلم ففي وجوب إعادة الغسل وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما أصحهما عند الأصحاب وجوب إعادة الغسل ونص عليه الشافعي وقطع به القاضي أبو الطيب وآخرون وأجابوا عن احتجاج القائل الآخر بالمأثurs فقالوا لا يلزم من صحته في حق الزوج للضرورة صحة بالضرورة قاسوه على المجنونة إذا ظهرت من الحيض فغسلها زوجها ليستباحها قائماً إذا فاقت يازمه الغسل وهذا على المذهب والمشهور وفيها خلافة ضعيف سبق في آخر باب نية الوضوء ولا فرق في هذا بين الكافر المغتسل في الكفر والكافرة المغتسلة لجلها زوجها المسلم (١) فالأصح في الجميع وجوب إعادة الغسل وخالف إمام الحرمين الجمهور فصحح في المأثurs عدم إعادة الغسل وقد سبق هذا في آخر باب نية الوضوء (الثالثة) إذا أسلم ولم يجنب في الكفر استحباب أن يغتسل ولا يجب عليه الغسل بلا خلاف عندنا وسواء في هذا الكافر الأصلي والمتردد والذي والحربي قال الخطابي وغيره وبهذا قال أبو حنيفة وأكثر العلماء وقال مالك وأبو ثور يلزمه الغسل واختاره ابن المنذر والخطابي واحتجوا بحديث قيس بن عاصم وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال « بعث رسول الله صلى عليه وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسايقه من سوارى المسجد » وذكر الحديث وفي آخره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اطلقوا ثمامة فانطلق الي نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد فقال أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله » رواه البخاري وفي رواية للبيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « مر عليه فأطعمه وبعث به الي حائط أبي طلحة وأمره أن يغتسل فاغتسل وصلى ركعتين ، قال البيهقي يحتمل أن يكون أسلم عند

(١) وان لم يكن لها زوج أو كان كافراً قال الامام يجب إعادة الغسل وجهاً واحداً وقال أبو بكر الفارسي بطرد الخلاف في اجزاء الغسل في كل كافر قال وهذا غلط صريح متروك عليه وليس من الرأي أن تحتسب غلطات الرجال من متن المذهب ما ذكره

عند الطبراني في الاوسط : (وقد روى) النساء في طريق أبي سلمة عن عائشة باللفظ كان إذا اراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءاً للصلاة وإذا اراد أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب : (وأما) ما رواه أصحاب السنن من حديث الاسود أيضاً عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء فقد قال أحمد انه ليس بصحيح : (وقال)

النبي صلى الله عليه وسلم ثم اغتسل ودخل المسجد فظهر الشهادة ثانياً جمعاً بين الروایتين * واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وهو انه اسلم خاق كثير ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاغتسال ولانه ترك معصية فلم يجب معه غسل كالنوبة من سائر المعاصي: والجواب على حديثهما من وجوب أحدهما حملهما على الاستصحاب جمعاً بين الأدلة يؤيده أنه صلى الله عليه وسلم أمر قيساً أن يغتسل بما وسدر واتقنا علي ان السدر غير واجب (الثاني) أنه صلى الله عليه وسلم علم انها اجنباً لكونها كانت لهما أولاد فأمرهما بالغسل لذلك لا للاسلام والله أعلم *

(فرع) يستحب للكافر اذا أسلم ان يخلق شعر رأسه نص عليه الشافعي في الام والشيخ ابو حامد والبيهقي والقاضي ابو الطيب والمحاملي وابن الصباغ والرويان والشيخ نصر وآخرون * واحتجوا له بحديث عثيم بن ميمون عن ابيه عن جده انه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اسلمت: فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «اللق عنك شعر الكفر» يقول احلق رواه ابو داود والبيهقي واسناده ليس بقوى لان عثيماً وكلياً ليسا بشهورين ولا وثقا لكن أبا داود رواه ولم يضعفه وقد قال انه اذا ذكر حديثاً ولم يضعفه فهو عنده صالح اي صحيح أو حسن فهذا الحديث عنده حسن ويستحب أن يغتسل بما وسدر لما ذكرناه من حديث قيس والله أعلم *

(فرع) اذا أراد الكافر الاسلام فليبادر به ولا يؤخره للاغتسال بل تجب المبادرة بالاسلام ويحرم تأخراً شديداً تأخيره للاغتسال وغيره وكذا اذا استشار مسلماً في ذلك حرم على المستشار تأخيراً غليظاً ان يقول له أخره الى الاغتسال الى ان يلزمه أن يحثه على المبادرة بالاسلام هذا هو الحق والصواب وبه قال الجمهور وحكي الغزالي رحمه الله في باب الجمعة وجها انه يقدم الغسل على الاسلام ليس لمغسلاً قال وهو بعيد وهذا الوجه غلط ظاهر لاشك في بطلانه وخطأ قاض بل هو من الفواحش المنكرات وكيف يجوز البقاء على أعظم المعاصي وأخش الكبائر ورأس الموبقات واقبح المهلكات لتحصيل غسل لا يحسب عبادة لعدم اهلية فاعله وقد قال صاحب التتمة في باب الردة لو رضى مسلم بكفر كافر بان طلب كافر منه أن يلقنه الاسلام فلم يفعل أو أشار عليه بأن لا يسلم أو أخر عرض الاسلام عليه بلا عذر صار مرتداً في جميع ذلك لانه اختار الكفر على الاسلام وهذا الذي قاله افراط ايضاً بل الصواب ان يقال ارتكب معصية عظيمة : وأما قول النسائي (١) في سننه باب تقديم غسل الكافر اذا اراد ان يسلم واحتج بحديث أبي هريرة ان ثمامة انطلق فاغتسل

(١) هذا الذي احتج به نسائي محمول على ما سبق وهو انه اظهر اسلامه بعد الغسل بدليل الرواية الاخرى قتها مصرحة بتقديم الاسلام اه اذ رضي

ابو داود هو وهم وقال يزيد بن هرون هو خطأ : (واخر ج) مسلم الحديث دون قوله ولم يمس ماء وكانه حذفها عمد لانه علها في كتاب التمييز وقال منها عن احمد بن صالح لاجل ان يروى هذا الحديث وفي علل الاثر لم يخالف ابا اسحاق في هذا الا ابراهيم وحده لسكتي فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الاسود وكذلك روى عروة وابو سلمة عن عائشة : (وقال) ابن

ثم جاء قاسم فليس بصحيح ولا دلالة فيما ذكره لما ادعاه والله اعلم * ويتعلق بهذا الفصل مسائل نفيسة تقدمت في أواخر باب نية الوضوء وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ومن اجنب حرم عليه الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله لانا دللنا علي ان ذلك يحرم على المحدث فلان يحرم على الجنب اولى ويحرم عليه قراءة القرآن لما روى ابن عمر رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئاً من القرآن » ويحرم عليه اللبث في المسجد ولا يحرم عليه العبور لقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل) واراد موضع الصلاة وقال في البويطي ويكره له ان ينام حتى يتوضأ لما روى ابن عمر رضى الله عنه قال يا رسول الله ايرقد احدنا وهو جنب قال « نعم اذا توضأ احدكم فليركد » قال ابو علي الطبري واذا اراد ان يطأ اوبأ كل او يشرب توضأ ولا يستحب ذلك للحائض لان الوضوء لا يؤثر في حدثها ويؤثر في حدث الجنابة لانه يخففه ويزيله عن اعضاء الوضوء *﴾

﴿الشرح﴾ هذا الفصل مشتمل علي جمل ويتعلق به فروع كثيرة منتشرة فالوجه أن نشرح كلام المصنف مختصراً ثم نطف عليه مذاهب العلماء ثم الفروع والمتعلقات : أما الآية الكريمة فسيأتي تفسيرها والمراد بها في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى : وأما حديث ابن عمر لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئاً من القرآن فرواه الترمذى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم وهو حديث ضعيف وضعفه البخاري والبيهقى وغيرهم والضعف فيه بين وسنذكر في فرع مذاهب العلماء غيره مما يغنى عنه ان شاء الله تعالى : وأما حديث عمر رضى الله عنه فصحيح رواه البخاري وسلم وقوله فلان يحرم علي الجنب هو يفتح اللام وقد سبق ايضاحه في باب الآية ثم في واض وقوله لا يقرأ الجنب روى بكسر الهمزة وروى بضمها علي الخبر الذي يراد به النهي وهما محييان ومن ذكرهما التماضي أبو الطيب في هذا الموضع من نعليته ونظائرهما كثيرة مشهورة واللبث هو الاقامة قال أهل اللغة يقال لبث بالمكان وتلبث اى أقام قال الازهرى وصاحب المحكم وغيرهما يقال لبث لبثا ولبثا باسكان الباء وفتحها زاد في المحكم ولبائه وليئته يعني يفتح اللام فيها : وأما الجنابة فأصلها في اللغة البعد وتطلق في السرع علي من أزل المنى وعلي من جامع ومسي جنباً لانه يجتنب الصلاة والمسجد والقراءة ويتباعد عنها ويقال أجنب الرجل يجنب وجنب : هم الحليم وكسر النون يجنب بضم الباء وفتح النون لغتان مشهورتان الاولى

مفوز اجمع المحدثون علي انه خطأ من ابى اسحاق كذا قال وتساهل في نقل الاجماع فقد صححه البيهقي وقال ان ابا اسحاق قد بين سماعه من الاسود في رواية زهير عنه وجمع بينهما ابن شريح علي ما حكاه الحاكم عن ابن الوليد الفقيه عنه : (وقال) الدارقطنى في اللال يشبه ان يكون الخبر ان صحيحين قاله بعض اهل العلم : (وقال) الترمذى يرون ان هذا غلط من ابى اسحاق

أفصح وأشهر يقال رجل جنب ورجلان وامرأة وامرأتان ونسوة جنب بلفظ واحد قال الله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) قال أهل اللغة ويقال جنبان وأجنب فيثنى ويجمع والاول أفصح وأشهر : أما أحكام المسألة فيحرم على الجنب ستة أشياء الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله واللبث في المسجد وقراءة القرآن : فأما الاربعة الاولى فتقدم شرحها وما يتعلق بها في باب ما ينقض الوضوء : وأما قراءة القرآن فيحرم كثيرها وقليلها حتى بعض آية : وكذا يحرم اللبث في جزء من المسجد ولو لحظة : وأما العبور فلا يحرم وقد ذكر المصنف دليل الجميع قال أصحابنا ويكره للجنب أن ينام حتي يتوضأ ويستحب إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو يوطأ من وطئها أولا أو غيرها أن يتوضأ وضوءه للصلاة يغسل فرجه في كل هذه الاحوال ولا يستحب هذا الوضوء للحائض والنفساء نص عليه الشافعي في البويطي واتفق عليه الاصحاب ودليله ما ذكره المصنف أن الوضوء لا يؤثر في حدثها لانه مستمر فلا تصح الطهارة مع استمراره وهذا ما دامت حائضا فأما اذا انقطع حيضها فتصير كالجنب يستحب لها الوضوء في هذه المواضع لانه يؤثر في حدثها كالجنب وهذا الذي قلناه وقاله المصنف والاصحاب ان الوضوء يؤثر في حدث الجنب ويزيله عن اعضاء الوضوء هو الصحيح الذي قطع به الجمهور وخالف فيه إمام الحرمين فقال لا يرتفع شيء من الحدث حتى تكمل الطهارة وقد سبق بيان هذه المسائل في المسائل الزوائد في آخر صفة الوضوء ودليل استحباب الوضوء وغسل الفرج في هذه الاحوال أحاديث صحيحة منها حديث عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله « أبرقد أحدنا وهو جنب فقال نعم اذا توضأ » رواه البخارى ومسلم وفي الصحيحين عن ابن عمر قال ذكر عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « توضأ واغسل ذكرك ثم نم » وعن عائشة « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة » رواه البخارى ومسلم هذا لفظ البخارى وفي رواية مسلم « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل ان ينام » وفي رواية له « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه » وعن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وسلم « رخص للجنب اذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ » رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح ومعناه اذا أراد أن يأكل : وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال

وعلى تقدير صحته فيحمل على ان المراد لا بمس ماء للفصل ويؤيده رواية عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عند احمد بلفظ كان يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح ولا بمس ماء او كان يقل الامرين ليان الجواز وبهذا جمع ابن قتيبة في اختلاف الحديث ويؤيده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة مثل رواية ابى اسحاق عن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً »
رواه مسلم زاد البيهقي في روايته « فانه أنشط للعود » : وأما حديث ابن عباس في الصحيح أن
النبي صلى الله عليه وسلم « قام من الليل فقضى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام » فالمراد بحاجته
الحديث الأصغر : وأما حديث أبي اسحاق السبيعي بفتح السين المهملة عن الأسود عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء » رواه أبو داود والترمذي والنسائي
وغيرهم فقال أبو داود عن يزيد بن هرون وهم السبيعي في هذا يعني قوله ولا يمس ماء وقال الترمذي
برون أن هذا غلط من السبيعي وقال البيهقي طعن الحفاظ في هذه اللفظة وقوهوها مأخوذة عن غير
الأسود وأن السبيعي دلل قال البيهقي وحديث السبيعي بهذه الزيادة صحيح من جهة الرواية لانه
بين سماعه من الأسود والمذلس إذا بين سماعه من روي عنه وكان ثقة فلا وجه لرده : (قلت)
قالت طائفة من أهل الحديث والاصول ان المذلس لا يحتاج بروايته وان بين السماع : والصحيح الذي
عليه الجمهور أنه اذا بين السماع احتج به فعلى الاول لا يكون الحديث صحيحاً ولا يحتاج الى جواب
وعلى الثاني جوابه من وجهين أحدهما ما رواه البيهقي عن ابن سريج رحمه الله واستحسنه البيهقي أن
معناه لا يمس ماء للغسل لنجس بينه وبين حديثها الآخر وحديث عمر الثالثين في الصحيحين : والثاني (١)
أن المراد أنه كان يترك الوضوء في بعض الأحوال ليبين الجواز اذ لو وأظب عليه لاعتقدوا وجوبه
وهذا عندى حسن أو أحسن وثبت في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم « طاف
على نسائه بغسل واحد وهن تسع ندوة » فيحتمل أنه كان يتوضأ بينهما ويحتمل ترك الوضوء لبيان
الجواز وفي رواية لابي داود أنه طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه فقبل يارسل
الله ألا تجعله غسلاً واحداً فقال « هذا أزيكى وأطيب وأطهر » قال أبو داود والحديث الاول
أصح : (قلت) وان صح هذا الثاني حمل على أنه كان في وقت وذلك في وقت والحديثان
محمولان على أنه كان برضاهن ان قلنا بالأصح وقول الأكثرين أن القسم كان واجبا عليه صلى الله عليه
وسلم في الدوام فان القسم لا يجوز أقل من ليلة ليلة الإبرضاهن والله أعلم *

(فرع) روى أبو داود والنسائي باسناد جيد عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا جنب ولا كلب » قال الخطابي المراد الملائكة
الذين ينزلون بالرحمة والبركة لا الحفظة لأنهم لا يغارقون الجنب ولا غيره : قال وقيل لم يرد

الأسود وما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما عن ابن عمر انه سأل النبي صلى الله
عليه وسلم إنهم أحدنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء : واصله في الصحيحين دون قوله ان
شاء كما سيأتي *

(١) هذا الثاني
هو المختار كما
اختاره الشيخ
رحمه الله وهو
ظاهر الحديث
والاول فيه نظر
فانه تأويل بعيد
لا حاجة اليه اذ
لا منافاة بين
الروايتين اه
اذرعي

بالجنب من أصابته جنابة فأخر الاغتسال الى حضور الصلاة ولكنه الجنب الذى يتهاون بالغسل ويتخذ تركه عادة لان النبي صلى الله عليه وسلم « كن ينام وهو جنب ويعاوف على نسائه بغسل واحد » : قال : وأما الكلب فهو أن يقتني كلباً لغبر الصيد والزرع والماشية وحراسة الدار : قال : وأما الصورة فهي كل مصورة من ذوات الارواح سواء كن على جدار أو سقف أو ثوب هذا كلام الخطابي وفي تخصيصه الجنب بالمتهاون والكلب بالذى يحرم اقتناؤه نظر وهو محتمل * .

(فرع) هذا الذى ذكرناه من كراهة النوم قبل الوضوء للجنب هو مذهبه وبه قال أكثر السلف او كثير منهم حكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عباس وأبي سعيد الخدرى وشداد بن أوس وعائشة والحسن البصرى وعطاء والنخعي ومالك واحمد واسحاق واختاره ابن المنذر قال وقال سعيد بن المسيب واصحاب الراى هو بالخيار : دليلنا الاحاديث السابقة والله أعلم (فرع) في مذاهب العلماء في قراءة الجنب والحائض : مذهبه انه يحرم على الجنب والحائض قراءة القرآن فليأياها وكثيرها حتى بهض آية وبهذا قال أكثر العلماء كذا حكاه الخطابي وغيره عن الأكثرين وحكاه أصحابنا عن عمر بن الخطاب وعلي وجابر رضى الله عنهم والحسن والزهرى والنخعي وقائدة واحمد واسحاق وقال داود يجوز للجنب والحائض قراءة كل القرآن وروى هذا عن ابن عباس وابن المسيب قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما واختاره ابن المنذر وقال مالك يقرأ الجنب الآيات اليسيرة للتعوذ وفي الحائض روايتان عنه احدهما تقرأ والثاني لا تقرأ وقال أبو حنيفة يقرأ الجنب بعض آية ولا يقرأ آية وله رواية كذهبننا * واحتج من جوز مطلقاً بحديث عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يذكر الله تعالى على كل أحيانه » رواه مسلم قالوا والقرآن ذكر ولان الاصل عدم التحريم * واحتج أصحابنا بحديث ابن عمر المذكور فى الكتاب لكنه ضعيف كما سبق وعن عبد الله بن سلمة بكسر اللام عن علي رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته فيقرأ القرآن ولم يكن يحجبه وربما قال يحججه عن القرآن شيء ليس

انه قال اذا « اتى أحدكم أهله ثم بداله ان يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً » والمقصود منه التنظيف ودفع الاذى واعلم ان كلامه فى الكتاب يشعر بتخصيص الوضوء وغسل الفرج بالجماع أو بتخصيص غسل الفرج به واستحباب الوضوء بغير الجماع لانه قال لا بأس للجنب أن يجماع ويأكل ويشرب لكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة ويقسل فرجه عند الجماع فان كان قوله عند الجماع راجعاً

(١) حديث صحيح إذا أتى أحدكم أهله ثم بداله أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً : مسلم من حديث أبي سعيد الخدرى ورواه احمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزاد واقفه انشط للمود وفي رواية لابن خزيمة والبيهقى فليتوضأ وضوءه للصلاة وقال ان الشافعى قال لا يثبت

الجناية » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى وغيرهم قال الترمذى حديث حسن صحيح وقال غيره من الحفاظ المحققين هو حديث ضعيف ورواه الشافعى فى سنن حرمة ثم قال ان كان ثابتاً نفيه دلالة على تحريم القراءة على الجنب قال البيهقى ورواه الشافعى فى كتاب جماع الطهور وقال وان لم يكن أهل الحديث يثبتونه : قال البيهقى وإنما توقف الشافعى فى ثبوته لان مداره على عبد الله بن سلمة وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر قاله شعبة ثم روى البيهقى عن الأئمة تحقيق ما قال ثم قال البيهقى وصح عن عمر رضى الله عنه أنه كره القراءة للجنب ثم رواه بإسناده عنه وروى عن علي لا يقرأ الجنب القرآن ولا حرفاً واحداً وروى البيهقى عن عبد الله بن مالك الغافقى أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا توضأت وأنا جنب أكلت وشربت ولا أصلي ولا أقرأ حتى أغتسل » وإسناده أيضاً ضعيف : واحتج أصحابنا أيضاً بقصة عبد الله بن رواحة رضى الله عنه المشهورة أن امرأته رأتها واقع جارية له فذهبت فأخذت سكيناً وجاءت تريد قتله فأنكر أنه واقع الجارية وقال أليس قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجنب أن يقرأ القرآن : قالت بلى فأنشدها الآيات المشهورة فتوجهتها قرأنا فكفت عنه فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فضحك ولم ينكر عليه : والدلالة فيمن وجبت : أحدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن والثاني ان هذا كان مشهوراً عندهم يعرفه رجالهم ونسأؤهم ولكن إسناده هذه القصة ضعيف ومنقطع وأجاب أصحابنا عن احتجاج داود (١) بحديث عائشة بأن المراد بالذكر غير القرآن فانه المفهوم عند الاطلاق : وأما المذاهب الباقية فقد سلموا تحريم القراءة فى الجملة ثم ادعوا تخصيصاً لاستناده : فان قالوا جوازاً للحائض خوفاً للنسيان قلنا يحصل المقصود بتفكرها بقلبها والله أعلم *

الى جميع ما صفة بالاستحباب فهو تخصيص للوضوء وغسل الفرج معاً بالجماع وإلا فهو راجع الى غسل الفرج للمذكور أخيراً وفيه تخصيص لغسل الفرج بالجماع لكن ليس الا واحد منها مما يخص استحبابه بالجماع بل هما مستحبان فى الاكل والشرب والنوم أيضاً كذلك ذكره فى التهذيب وغيره

مثله قال البيهقى لعله لم يقف على إسناده حديث ابن سعيد ووقف على إسناده حديث غيره : فقد روى عن عمر وابن عمر بإسنادين ضعيفين ويؤيد هذا حديث انس الثابت فى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد : ويمارضه ما روى احمد واصحاب السنن من حديث ابن رافع انه صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة ينسل عند هذه وعند هذه فقيل يارسول الله الا تجمله غسل واحد فقال هذا أزكى وأطيب وهذا الحديث طعن فيه ابو داود فقال حديث انس اصح منه وقال النووي هو محمول على انه فعل الامرين فى وقتين مختلفين *

(١) منجب
داود قوى فانه
لم يثبت فى المسألة
شيء يخرج به لنا
كما أوضحه وقد
نقل البيهقى فى
معرفة السنن
والأئمة عن الشافعى
انه قال احب
للجنب ان لا
يقرأ القرآن
لحديث لا يأتته
أهل الحديث وهذا
اللامع
اخيار ابن المنذر
كسابق والاصل
عنه التحريم اه
من هاشم
الأذرى

(فرع) في مذاهب العلماء في مكث الجنب في المسجد وعبوره فيه بلامكث: مذهبا انه يحرم عليه المكث في المسجد جالسا أو قائما أو متردداً أو على أى حال كان متوضاً كان أو غيره ويجوز للعبور من غير لبث سواء كان له حاجة أم لا وحكي ابن المنذر مثل هذا عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن البصري وسعيد بن جبير وعمرو بن دينار ومالك وحكي عن سفيان الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وإسحاق ابن راهويه أنه لا يجوز له العبور الا ان لا يجد بدا منه فيتوضأ ثم يمر وقال احمد يحرم المكث ويباح العبور لحاجة ولا يباح لغير حاجة قال ولو توضأ استباح المكث: وجمهور العلماء على ان الوضوء لأثره في هذا وقال المزني وداود وابن المنذر يجوز للجنب المكث في المسجد مطلقا وحكاه الشيخ ابو حامد عن زيد بن اسلم * واحتج من أباح المكث مطلقا بما ذكره ابن المنذر في الاشراف وذكره غيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «المسلم لا ينجس» رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة وبما احتج به المزني في المختصر واحتج به غيره ان المشرك يمكث في المسجد فالمسلم الجنب أولى: وأحسن ما يوجه به هذا المذهب ان الأصل عدم التحريم وليس لمن حرم دليل صحيح صريح * واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل) قال الشافعي رحمه الله في الام قال بعض العلماء بالقرآن معناها لاتقربوا مواضع الصلاة قال الشافعي وما أشبهه ما قال بما قال لانه ليس في الصلاة عبور سبيل إنما عبور السبيل في موضعها وهو المسجد قال الخطابي وعلى ماتا ولها الشافعي تأولها أبو عبيدة معمر بن المثنى قال البيهقي في معرفة السنن والآثار وروينا هذا التفسير عن ابن عباس قال وروينا عن جابر قال كان أحدنا يمر في المسجد محتذاً وهو جنب وعن أفلت بن خليفة عن جسر بنت دجاجة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاء النبي صلى الله عليه وسلم ويوت أصحابه شوارعاً في المسجد فقال «وجها هذه البيوت عن المسجد فاني لأحل المسجد لحائض ولا جنب» رواه أبو داود وغيره قال البيهقي ليس هو بقوي قال قال البخاري عند جسر عجناب وقد خالفها غيرها في سد الابواب وقال الخطابي ضعف جماعة هذا الحديث وقالوا أفلت مجهول وقال الحافظ عبد الحق هذا الحديث لا يثبت (قلت) وخالفهم غيرهم فقال احمد ابن حنبل لأرى بافلت وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه قال يا رسول الله أيرقد أحدنا وهو جنب قال «نعم اذا توضأ أحدكم فليرقد» ويروى انه قال اغسل ذكرك وتوضأ ثم نم *

(١) حديث يرمي روى عن عمر انه قال يا رسول الله أيرقد أحدنا وهو جنب قال نعم اذا توضأ أحدكم فليرقد قال ويروى انه قال اغسل فرجك وتوضأ متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر والاول لفظ البخاري: وفي رواية لمسلم نم ليتوضأ ثم ليم حتى يفتسل اذا شاء ولا بن خزيمة ايتام أحدنا وهو جنب قال ينام ويتوضأ ان شاء وفي رواية للشيخين ذكر

بأساً وقال الدارقطني هو كوفي صالح وقال احمد بن عبدالله العجلي جسر تابعة ثقة وقد روي أبو داود هذا الحديث ولم يضعفه وقد قلنا أن منعه ان مارواه ولم يضعفه ولم يحد غيره فيه تضعفيا فهو عند صالح ولكن هذا الحديث ضعفه من ذكرنا وجسرته بفتح الجيم واسكان السين المهمة واقلت بالناء قال الخطابي وجوه البيوت أبوابها وقال ومعنى وجهها عن المسجد اصرفوا وجوهها عن المسجد: وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بحديث «المسلم لا ينجس» بأنه لا يلزم من عدم نجاسته جواز لبثه في المسجد: وأما القياس على المشرك فجوابه من وجهين أحدهما أن الشرع فرق بينها مقام دليل تحريم مكث الجنب وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس لبعض المشركين في المسجد فاذا فرق الشرع لم يميز التسوية والثاني أن الكافر لا يستعد حرمة المسجد فلا يكلف بها بخلاف المسلم وهذا كما أن الحربي لو أنفك على المسلم شيئاً لم يلزمه ضمانه لأنه لم يلزم الضمان بخلاف المسلم والذي إذا اتلفا * واحتج من حرم المكث والعبور بحديث «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب» وبحديث سالم بن أبي حفصة عن عطية بن سعد العوفي المفسر عن أبي سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لملي بن أبي طالب رضي الله عنه «يا ملي لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غري وغريك» رواه الترمذي في جامعه في مناقب علي وقال حديث حدين غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه قال أبو نعيم ضرار بن صرد معناه لا يحل لأحد يستطرقة جنباً غريباً وغريك قال الترمذي سمع البخاري من هذا الحديث واستغربوا قالوا ولأنه موضع لا يجوز المكث فيه فكذلك العبور كالدار المقصوبة وقياساً على الحائض ومن في رحمه نجاسة * واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعي وغيره وهو قول الله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل) وتقدم ذكر الدلالة منها قال أصحاب أبي حنيفة المراد بالآية أن المسافر إذا أجنب وعدم الماء جاز له التيمم والصلاة وإن كانت الجنابة باقية لأن هذه حقيقة الصلاة: والجواب أن هذا الذي ذكره ليس مختصاً بالمسافر بل يجوز للحاضر فلا تحمل الآية عليه وأما ما ذكرناه فهو الظاهر وقد جاء الحديث (٢) وأقوال الصحابة وتفسيرهم على وقته فكان أولى * واحتجوا بحديث جابر «كنا

قال (وإذا كيفة الغسل فاقله النية واستيعاب البدن بالغسل ولا يجب المضمضة والاستنشاق (ح) ويجب إيصال الماء إلى منابت الشعور وإن كثفت ويجب (م) تقض الضغائر إن كان لا يصل الماء إلى باطنها) *

(لما فرغ من الكلام في وجبات الجنابة وأحكامها تكلم في كيفية الغسل والقول في كيفية

عمرانه تصبیه جنابة من الليل فقال توضأً واغسل ذكرك ثم نم: (وروى) مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رجله إذا توضأً وهو جنب للاكل والنوم ويؤيده حديث علي في سنن أبي داود حيث قال هذا وضوء من لم يحدث ولا بن حبان من حديث ابن عباس بت عند ميمونة فرائت النبي ﷺ قام فقال نم غسل وجهه وكفه ثم نام *

(١) قوله ولم
يحد لغيره هكذا
ذكره في علوم
الحديث وفيه نظر
فانه قال وما لم
اذكر فيه شيئاً
فهو صالح أي
صحيح او
حسن كما سبق
ولم يشترط عدم
تصنيف غيره فان
ضعفه غيره فهو
عند أبي داود
صالح وإن خالاه
غيره اه اذ روى
(٢) قوله وقد
جاء الحديث فيه
«طر فانه لم
يذكر حديثاً
في جواز العبور
بجنبه وبالسنة
فيه الآية
الكريمة اه
اذ روى

تمشي في المسجد حنبلا نرى به بأسا ١ رواه الدارمي بإسناد ضعيف ولأنه مكلف أمن تلويت المسجد فجاز عبوره كالحديث : وأما الجواب عن حديثهم الاول فهو أنه إن صح حمل على المكث جمعا بين الأدلة : وأما الثاني فضعيف لأن مداره على سالم بن أبي حفصة وعطية وهما ضعيفان جدا شيعة من متهمان في رواية هذا الحديث وقد أجمع العلماء على تضييف سالم وغلوه في التشيع ويكنى فيرده بعض ما ذكرنا لاسيا وقد استغربه البخارى امام الفن على أنه لو صح لم يكن معناه ما ذكره أبو نعيم لأنه خلاف ظاهره بل معناه إباحة المكث في المسجد مع الجنابة وقد ذكر أبو العباس ابن القاص هذا في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم : وأما قياسهم على الدار المغصوبة فمقتضى بمواضع الخور والملاهي والطرقات الضيقة : وأما قياسهم على من على رجله نجاسة فانما يمنع عبوره إذا كانت النجاسة جارية أو متعرضة للجريان وهذا يمنع صيانة للمسجد من تلويشوا الجنب بخلافه فتظير الجنب من على رجله نجاسة يا بة فله العبور وبهذا يحجب عن قياسهم على المائض أن حرمتا عبورها والا فلا يصح جواز عبورها إذا أمنت التلويت والله أعلم *

فصل ١٠

يتعلق بقراءة الجنب والمائض والحديث وأذكارهم ومواضع القراءة وأحوالها ونحو ذلك وهذا فصل من المهمات التي تأكد لطلاب الآخرة معرفتها وقد جمعت في هذا كتابا لطيفا وهو (التبيان في آداب حملة القرآن) وأنا أشير هنا الى جمل من مقاصده ان شاء الله تعالى وفيه مسائل : (أحدها) قد ذكرنا أنه يحرم على الجنب والمائض والتفشاء قراءة شيء من القرآن وإن قل حتى بعض آية ولو كان يكرر في كتاب فقه أو غيره فيه احتجاج بآية حرم عليه قراءتها ذكره القاضي حسين في الفتاوى لأنه يقصد القراءة الاحتجاج : قال أصحابنا ولو قال لسان خذ الكتاب بقوة ولم يقصد به القرآن جاز وكذا ما أشبهه ويجوز للجنب والمائض والتفشاء في معناه أن تقول عند المصيبة (ان الله وانا اليه راجعون) اذا لم تقصد القرآن : قال أصحابنا الجراانيون ويجوز عند ركوب الدابة أن يقول (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين)

يتعلق بالاقبل والا كل : اما الاقل فهو شيان أحدهما النية فعي واجبة عندنا خلافا لابي حنيفة كما في الوضوء وقد ذكرنا مسائل النية في الوضوء ونظائرها في الغسل تقاس بها فلا يجوز أن تتأخر النية عن أول الغسل المفروض كما لا يجوز أن تتأخر في الوضوء عن أول غسل الوجه وإن حدثت مقارنة لأول الغسل المفروض صح الغسل لكنه لا يثاب ثواب ما قبله من السنن على ماسياني بينهما : وإن تقدمت على أول غسل مفروض وعزبت قبله فوجهان كما سبق في الوضوء ثم إن نوى رفع الجنابة أو رفع الحدث عن جميع البدن أو نوى المائض رفع حدث الحيض صح الغسل وإن نوى رفع الحدث مطلقا ولم يتعرض للجنب ولا غيرها صح غسله أيضا على أظهر الوجهين لأن الحدث عبارة عن المانع

لا يقصد القرآن ومن صرح به الفوراني والبغوي والرافعي وآخرون وأشار العراقيون الى منعه والتختر الصحيح الاول : قال القاضي حسين وغيره ويجوز أن يقول في الدعاء (ربنا آتأنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار) : قال امام الحرمين والدة الشيخ أبو محمد والغزالي في البسيط اذا قال الجنب باسم الله أو الحمد لله فان قصد القرآن عصا وان قصد الذكر لم يعص وان لم يقصد واحدا منها لم يعص أيضا فعلم لان القصد مرعي في هذه الاواب : (المآلة الثانية) تجوز للجنب قراءة ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما وما أشبهه : صرح به القاضي حسين (البغوي) وآخرون : (الثالثة) يجوز للجنب والحائض النظر في المصحف وقراءته بالقلب دون حركة اللسان وهذا لا خلاف فيه : (الرابعة) قال اصحابنا اذا لم يجد الجنب ماء ولا ترابا صلى الفريضة وحدها حرمة الوقت ولا يقرأ زيادة على الفاتحة وفي الفاتحة وجان حكاهما الخراسانيون أحدهما ورجح القاضي حسين والرافعي لان يجوز قراءة الفاتحة أيضا لانه عاجز عنها شرأ فيأتي بالأذكار التي يأتي بها من لا يحسن الفاتحة : (والثاني) وهو الصحيح ربه قطع الشيخ أبو حامد وسائر العراقيين والروائي في الحلية وآخرون من الخراسانيين من أنه يجب قراءة الفاتحة لانه قادر وقراءة تركه كركوعه وسجوده وستأتي المسألة ان شاء الله تعالى مبسوطه في باب التيمم : (الخامسة) غير الجنب والحائض لو كان فيه نجاسة لم يقرأ القرآن : قال الروائي وفي تحريره وجان خرجهما الذي : أحدهما يحرم كس المصحف بيده النجسة : (والثاني) لا يحرم كثرة قراءة المحدث كذا أطلق الوجهين والصحيح أنه لا يحرم وهو مقتضى كلام الجمهور واطلاهم أن غير الجنب والحائض والنساء لا يحرم عليه القراءة : (السادسة) أجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن للمحدث المحدث الاصغر والافضل أن يتوضأ لها فال امام الحرمين وغيره ولا يقال قراءة المحدث مكروهة فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يقرأ مع المحدث » والمستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر كالمحدث : (السابعة) لا يكره للمحدث قراءة القرآن (١) في الحمام قفله صاحبها العدة والبيان وغيرهما من اصحابنا وبه قال محمد بن الحسن وقته ابن المنذر عن ابراهيم النخعي ومالك وتقل عن أبي وائل

عن الصلاة وغيره على أي وجه فرض : ولو نوى رفع المحدث الاصغر فان تعمد لم يصح غسله على أظهر الوجهين وان غلط فظن ان حدثه الاصغر لم يرتفع الجنابة عن غير أعضاء الوضوء وفي أعضاء الوضوء وجان أحدهما لا يرتفع عنها أيضا لان الجنابة أغلظ ولم يقصد رفعها وأظواهرها انها ترتفع عن الوجه واليدين والرجلين لان غسل هذه الاعضاء واجب في المحدثين فاذا غساها بزيادة غسل واجب كفى ولا يرتفع عن الرأس في أصح الوجهين لان فرض الرأس في الوضوء المسح فالذي نواه انما هو المسح والمسح لا يغني عن الغسل اما اذا نوى للغسل استباحة فقل نظر ان كل من يتوقف على الغسل كالصلاة والطواف وقراءة القرآن فالحكم على ما سبق في الوضوء ومن هذا القبيل ما اذا نوت

(١) نقل
المصنف في
النيان ، عدم
الكراهه عن
الاصحاب . مطلقا
فقال قال اصحابنا
لا يكره يسي
القراءة في الحمام
وهذا فيه نظر لا
يخفى لان قراءة
القرآن عبادة
وليس الحمام من
مواضع العبادة
ثم رأيت بعد هذا
إيمان جماعة من
اصحابنا كرهوا
ذلك . منهم الحلبي
والصيرفي وغيرهما
اه اذوعى

شقيق بن سلمة التابعي الجليل والشعبي ومكحول والحسن وقبيصة بن ذؤيب كراهته وحكاه أصحابنا عن أبي حنيفة وروناه في مسند الدارمي عن إبراهيم النخعي فيكون عنه خلاف: دليلنا أنه لم يرد الشرع بكراهته فلم يكره كسائر المواضع: (الثامنة) لانتكراه القراءة في الطريق ماراً إذا لم يلبثه وروى نحو هذا عن أبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز: وعن مالك كراهتها قال الشعبي تكروه القراءة في الحش وبيت الرضا وهي تدور وهذا الذي ذكره مقتضى مذهبنا: (التاسعة) إذا كان يقرأ فعرضت له ريح أمسك عن القراءة حال خروجهما: (العاشر) أجمع المسلمون على جواز التسبيح والتلليل والتكبير والتحميد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من الأذكار وما سوى القرآن للجنب والحائض ودلائله مع الإجماع في الأحاديث الصحيحة مشهورة: (الحادية عشرة) قراءة القرآن أفضل من التسبيح والتلليل وسائر الأذكار إلا في المواضع التي ورد الشرع بهذه الأذكار فيها وستأتي دلائله إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في أذكار الطواف: (الثانية عشرة) يستحب أن ينظف فيه قبل الشروع في القراءة بسواك ونحوه ويستقبل القبلة ويجلس متخشعاً بسكينة ووقار ولو قرأ قائماً أو مضطجماً أو ماشياً أو على فراشه جاز ودلائله في الكتاب والسنة مشهورة وإذا أراد القراءة تعوذ وجهره (١): والتعوذ سنة ليس واجباً ويحافظ على قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في أوائل السور غير براءة فإذا شرع في القراءة فليكن شأنه الخشوع والتدبر والخضوع فهو المطلوب والمنقصود وبه تشرح الصدور وتستنير القلوب قال الله تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وقال تعالى (أفلا يتدبرون القرآن والأحاديث فيه كثيرة وقد بات جماعة من السلف يردد أحدهم الآية جميع ليلته أو معظمها وصعق جماعات من السلف عند القراءة ومات جماعات منهم بسبب القراءة وقد ذكرت في التبيان جملة من أخبر هؤلاء رضي الله عنهم: ويسن تحسين الصوت بالقرآن للأحاديث الصحيحة المشهورة فيه: وقد أوضحنا في التبيان وسأ بسطها إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب حيث ذكر المصنف المسألة في كتاب الشهادات قالوا فإن لم يكن حسن الصوت حسنة ما استطاع ولا يخرج بتحسينه عن حد القراءة إلى القليط المخرج له عن حدوده ويستحب البكاء عند القراءة وهي صفة العارفين وشعار عباد الله الصالحين: قال الله تعالى (ويخرون للأذقان ليكونون كخشوعا) والأحاديث والآثار فيه كثيرة وفي الصحيحين عن ابن مسعود

(٢) هي يسي
في تعبد الصلاة
أه أنزلي

الحائض استباحة الوطء في أصح الوجوه: والثاني أن يغسلها بهذه النية لا يصح للصلاة وما في معناها كفصل النية عن الحيض تحل الزوج: وإن لم يتوقف الفعل المنوي على الفعل نظر إن لم يستحب له الفعل لم تصح نيته استباحته: وإن كان يستحب له الفعل كالعبور في المسجد والأذان وغسل الجمعة والعيد فالحكم على ما ذكرنا في الوضوء. وإن نوى الغسل المبروض أو فريضة الغسل

رضى الله عنه أنه قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قال «حسبك» قال فرأيت عينيه تذرفان وطريقه في تحصيل البكاء أن يتأمل ما يقرؤه من التهديد والوعيد الشديد والمواثيق والعهود ثم يفكر في تقصيره فيها فإن لم يحضره عند ذلك حزن وبكاء فليبك على فقد ذلك فانه من المصائب : ويسن ترتيل القراءة : قال الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً) وثبت في الأحاديث الصحيحة أن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مرتلة واتفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع ويسمى الهذقالوا وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزءين في قدر ذلك الزمن بلاثرتيل قال العلماء والترتيل مستحب للتدبر ولانه أقرب إلى الاجلال والتوقير واشد تأثيراً في القلب ولهذا يستحب الترتيل للأعمى الذي لا ينفهم معناه ويستحب إذا مر بأية رحمة أن يسأل الله تعالى من فضله وإذا مر بأية عذاب أن يستعين من العذاب أو من الشر ونحو ذلك وإذا مر بأية تنزيه لله تعالى نزه فقال تبارك الله أو جلّت ظلّمة ربنا ونحو ذلك : وهذا مستحب لكل قارئ سواء في الصلاة وخارجها وسواء الامام والمأموم والمنفرد وقد ثبت ذلك في صحيح مسلم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنسط ذلك بدلائله ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في آخر باب سجود التلاوة ولا تجوز القراءة بالأعجمية سواء أحسن العربية أم لا سواء كان في الصلاة أم خارجها وتجوز بالقراءات السبع ولا تجوز بالشواذ وسنوضح ذلك بدلائله في صفة الصلاة حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى والأولى أن يقرأ على ترتيب المصحف سواء قرأ في الصلاة أم خارجها وإذا قرأ سورة قرأ بعدها التي تليها لان ترتيب المصحف لحكمة فلا يتركها الا فيما ورد الشرع فيه بالتفريق كصلاة الصبح يوم الجمعة (بألم) (وهل آتي) وصلاة العيد (بق) (واقتربت) ونظائر ذلك فلو فرق أو عكس جاز وترك الافضل وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها فمتفق على منعه وذمه لانه يذهب بعض أنواع الاعجاز ويزيل حكمة الترتيب وأما تعليم الصبيان من آخر الحتمة إلى أولها فلا بأس به لانه يقع في أيام *

صح غسله : الثاني استيعاب جميع البدن بالغسل قال صلى الله عليه وآله وسلم «تحت كل شعرة جناة فيلوا الشعر واتقوا البشرة» ومن جملة البشرة ما يظهر من صاخي الاذنين وما يدوان من الشقوق وكذا ماتحت القلفة من الالذف وما ظهر من انف المجدوع في أظهر الوجيين وكذلك ما ظهر من الثيب بالافتضاء قد مر ما يبدو عدداً لعدود لقضاء الحاجة دون ما وراء ذلك في أظهر الوجوه لانه صار ذلك في حكم الظاهر كالشقوق : والثاني انه لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كما لا

(١) حديث (تحت كل شعرة جناة فيلوا الشعر واتقوا البشرة) ابو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي من حديث ابى هريرة ومداره على الحارث بن وجبة وهو ضعيف جداً قال ابو داود

(فرع) القراءة في المصحف أفضل من القراءة عن ظهر القلب لاتها تجمع القراءة والنظر في المصحف وهو عبادة أخرى كذا قاله القاضي حسين وغيره من أصحابنا ونص عليه جماعات من السلف ولم أر فيه خلافاً ولعلمهم أرادوا بذلك في حق من يستوى خشوعه وحضور قلبه في الحالين فاما من يزيد خشوعه وحضور قلبه وتدبره في القراءة عن ظهر القلب فهي أفضل في حقه *

(فرع) لا كراهة في قراءة الجماعة مجتمعين بل هي مستحبة وكذا الادارة وهي أن يقرأ بعضهم جزءاً أو سورة مثلاً ويسكت بعضهم ثم يقرأ الساكتون ويسكت القارئون وقد ذكرت دلائله في التبيين والقارئين مجتمعين آداب كثيرة منها ما سبق في آداب القارئ وحده ومنها أشياء يتساهل فيها في العادة فن ذلك أنهم مأمورون باجتناب الضحك واللفظ والحديث في حال القراءة الا كلاماً يسيراً للضرورة واجتناب العبث باليد وغيرها والنظر الى ما يليه أو يبدد الذهن وأقبح من ذلك النظر الى من يحرم النظر اليه كالامرد وغيره سواء كان بشهوة أم بغيرها ويجب على الحاضر في ذلك المجلس أن ينكر ما يراه من هذه المنكرات وغيرها فينكر يده ثم أسأله على حسب الامكان فان لم يستطع فليكرهه بقلبه *

(فرع) أوجبت في الصحيح أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة وأحاديث تقتضي أن الاسرار والاختفاء أفضل قال العلماء وطريق الجمع بينهما أن الاختفاء أبعد من الرياء فهو أفضل في حق من يخاف الرياء وكذا ما يتأذى المصلون وغيرهم بحجبه فالاختفاء أفضل في حقه فان لم يخف الرياء ولم يتأذى أحد بحجبه فالجهر أفضل لان العمل فيه أكثر ولان فائدته تتعدى الى السامعين ولانه يوقظ قلب القارئ ويجمع همه الى الفكر ويصرف محمه اليه ويطرد النوم ويزيد في النشاط وقد أوضحت جملة من الاحاديث والآثار الواردة من ذلك في التبيين *

(فرع) يسن تحسين الصوت بالقراءة الاحاديث الصحيحة المشهورة فيه وسنبسطه ان شاء

يجب غسل باطن القدم والانف والثالث يجب عليها غسل باطن الفرج في غسل الحيض والنفاس خاصة لازالة دمهما ولا يدخل فيها باطن الانف والعم فلا يجب المضمضة والاستنشاق في الغسل عندنا خلافاً لأبي حنيفة وذكر امام الحرمين ان في بعض تعاليق شيخه حكاية وجهه وافق لمذهب أبي حنيفة: لاناه الاميجان في غسل الميت ولو وجب في غسل الحي لو جبا في غسل الميت وايضاً فلو وجب غسل باطن القدم والانف في الغسل لكانا من الوجه أو كانا من الوجه اوجب غسلهما في الوضوء : واما الشعور فيجب ايصال الماء الى منابتها خفت الحرجت حديثه منكر وهو ضيف : (وقال) الترهذي غريب لا نعرفه الا من حديث الحرث وهو شيخ لبس بذلك : (وقال) الدارقطني في المال انما يروى هذا عن مالك بن دينار عن

الله تعالى حيث ذكره المصنف في كتاب الشهادات ويسن طلب القراءة من حسن الصوت والاصغاء اليها وهذا متفق على استحبابه وهو عادة الاخيار والمتعبدين وعباد الله الصالحين وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن مسعود اقرأ علي القرآن فاني أحب أن أسمع من غيري فقرأ عليه من سورة النساء حتى بلغ (فكيف اذا جئنا من كل أمة بشييد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) والآثار فيه كثيرة مشهورة وقد مات جماعة من الصالحين بقراءة من سألوهم القراءة واستحب العلماء افتتاح مجلس حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة قارئ حسن الصوت ما تيسر من القرآن *

(فرع) ينبغي للقارئ أن يبتدئ من أول السورة أو من أول الكلام المرتبط ويقف على آخرها أو آخر الكلام المرتبط بعضه ببعض ولا يتقيد بالاجزاء والعشار فانه قد تكون في وسط كلام مرتبط كالجزء في قوله تعالى (والمحصنات) (وما أبرئ نفسي) (قال ألم أقل لك انك لن تستطيع معي صبرا) (ومن يقتل منكنا) (وما أنزلنا علي قومه) (اليه يرد علم الساعة) (قال فما خطبكم) فكل هذا وشبهه لا يبتدأ به لا يوقف عليه ولا يغتر بكثرة الفاعلين له ولهذا قال العلماء قراءة سورة قصيرة بكاملها أفضل من قدرها من طويلة لانه قد يخفى الارتباط *

(فرع) تكره القراءة في احوال منها حال الركوع والسجود والشهد وغيرها من احوال الصلاة سوى القيام وتكره في حال النعود علي الخلاء وفي حال النعاس وحال الخطبة لمن يسمعها ويكره للمأموم قراءة ما زاد علي الفاتحة في صلاة جهرية اذا سمع قراءة الامام ولا يكره في الطواف وتقدم بيان القراءة في الحمام والطريق وقراءة من فقه نجس *

(فرع) اذا مر القارئ علي قوم سلم عليهم وعاد الي القراءة فان أعاد التعوذ كان حسنا ويستحب لمن علي القارئ أن يسلم عليه (١) ويلزم القارئ رد السلام باللفظ وقال الواحدى من أصحابنا لا يسلم المار فان سلم رد عليه القارئ بالاشارة وهذا ضعيف ولو عطس القارئ في الصلاة او خارجها فليحمد الله تعالى ولو عطس غيره شتمته القارئ ولو سمع المؤذن أو المقيم قطع القراءة وتابعه وقد ذكر المصنف المسألة في باب الاذان ولو طلبت منه حاجة وأمكنه الجواب باشارة مفهومة وعلم انه لا يشق ذلك على الطالب اجابه اشارة *

او كفت بخلاف الوضوء لانه يتكرر في اليوم واليلة مرارا فلو كلف إيصال الماء فيه الي المنابت لعظمت المشقة ويجب نقض الصفات ان كان لا يصل الماء الي باطنها الا بالنقض : إما لاحكام

الحسن مرسل ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال نبتان رسول الله ﷺ فذكره ورواه ابان المطار عن قتادة عن الحسن عن ابى هريرة من قوله : (وقال)

(١) أما السلام عليه فقيه فطر
واما وجوب الرد باللفظ
فقریب لانه
يقطع القراءة
لاجابة المؤذن
فينا اوله
اذرعى

(فرع) اذا قرأ (أليس الله باحكم الحاكمين) (أليس ذلك بقادر على ان يحيى الموتى) استحب ان يقول بلى وانا على ذلك من الشاهدين واذا قرأ (سبح اسم ربك الأعلى) قال سبحان ربى الأعلى واذا قرأ (وقل الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا) قال الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا وقد بسطت ذلك فى التبيان وسأذكره فى صفة الصلاة من هذا الكتاب مبسوطا ان شاء الله تعالى *

(فرع) جاء عن ابراهيم النخعي انه اذا قرأ (وقالت اليهود ياد الله مغولة) (وقالت اليهود عزيز ابن الله) ونحوها خفض صوته قليلا وقال غيره اذا قرأ (ان الله وملائكته يصلون على النبي) الآية استحب ان يقول صلى الله عليه وسلم تسليما *

(فرع) فى الاوقات المختارة للقراءة أفضلها ما كان فى الصلاة ومذهبنا ان تطويل القيام فى الصلاة أفضل من تطويل السجود وغيره ونسبسط المسألة بادلتها ومذاهب العلماء فيها فى صفة الصلاة ان شاء الله تعالى وقد ذكرها المصنف فى باب صلاة الخوف: وأفضل الاوقات الليل ونصفه الآخر افضل والقراءة بين المغرب والعشاء محبوبة وافضل النهار بعد الصبح ولا كراهة فى شيء من الاوقات وتقل عن بعض السلف كراهة القراءة بعد العصر وليس بشيء ولا اصل له ويختار من الايام يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم الاثنين والخميس ومن الايام العشر الاواخر من شهر رمضان والاول من ذى الحجة ومن الشهور رمضان *

(فرع) فى آداب ختم القرآن يستحب كونه فى اول الليل او اول النهار وان قرأ وحده فالحتم فى الصلاة أفضل واستحب السلف صيام يوم الحتم وحضور مجلسه وقالوا يستجاب الدعاء عند الحتم وتنزل الرحمة وكان أنس بن مالك رضى الله عنه اذا أراد الحتم جمع أهله وختم ودعا واستحبوا الدعاء بعد الحتم استحبابا مأكدا وجاء فيه آثار كثيرة ويلج فى الدعاء ويدعو بالمهمات ويكثر من ذلك فى صلاح المسلمين وصلاح ولاية امورهم ويختار الدعوات الجامعة وقد جمعت فى التبيان منها جملة واستحبوا اذا ختم ان يشرع فى ختمه اخرى *

(فرع) فى آداب حامل القرآن ليكن على كل الاحوال وأكرم الشائل ويرفع نفسه عن

الشد أو التلبد أو غيرهما وان وصل الماء اليها بدون النقض فلا حاجة اليه : وعن مالك انه لا يجب نقض الضغائر ولا ايصال الماء الى باطن الشعور الكثيفة وما تحتها : وعن أبي حنيفة انه اذا بلغ الماء أصول الشعور فليس على المرأة نقض الضغائر : وعن أحمد ان الحائض تنقض شعرها دون الجنب : لنا الخبر الذى قدمناه ويستثنى من الشعور ما يابست فى العين فان ادخل الماء فى العين لا يجب وكذلك باطن الشافى هذا الحديث لبس بثابت وقال اله بقى انكره اهل العلم بالحديث البخارى وابو داود وغيرهما : وفى الباب عن ابي ايوب رواه ابن ماجه فى حديثه فيه اداء الامانة غسل الجنابة

كل ما نهى القرآن عنه ويتصون عن ذنوبه الا كسباب وليكن شريف النفس عفيفاً متواضعاً
للسالحين وضعة المسلمين متخشعاً ذا سكينه ووقار: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ينبغي
لحامل القرآن أن يعرف بلبه اذا الناس نائمون وبهنازه اذا ناس مفطرون وبجزنه اذا الناس
يفرحون وبمكانه اذا الناس يضحكون وبصمته اذا الناس يخوضون وبخشوعه اذا الناس يخجلون :
وقال الحسن البصري رحمه الله ان من كان قبلكم رأوا القرآن رسائل من ربهم فكانوا يتدبرونها
بالليل وينفذونها بالتهار وقال الفضيل رحمه الله حامل القرآن حامل راية الاسلام ينبغي أن لا يلبو
مع من يابو ولا يسهو مع من يسهو ولا يلغو مع من يلغو تعظيماً لحق القرآن وليحذر أن يتخذ
القرآن معيشة يكتسب بها : ولا بأس بالاستئجار لقراءة القرآن عندنا وسنبسط المسألة بأداتها ان
شاء الله تعالى في كتاب الاجارة وليحافظ علي تلاوته ويكثر منها بحسب حاله وقد بسط الكلام
في بيان هذا وعادات السلف فيه في التبيان ويكون اعتاؤه بتلاوته في الليل أكثر لانه أجمع للقلب
وأبعد من الشاغلات والماليات والتصرف في الحاجات وأصون في تبارق الرياء وغيره من المحبطات
مع مجاء في الشرع من بيان مانه الخيرات كالاسراء وحديث النزول وحديث في الليل ساعة
يستجاب فيها الدعاء وذلك كل ليلة وسنبسط الكلام والاحاديث في هذه المسألة حيث ذكرها
المصنف في باب صلاة التطوع ان شاء الله تعالى وليحذر كل الحذر من نسيانه أو نسيان شيء منه
أو تعريضه للنسيان ففي الصحيحين عن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «تعاهدوا
القرآن فواتى نفس محمد بيده لمو أشد تفلنا من الابل في عقلها» وفي سنن أبي داود عن أنس
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «عرضت علي ذنوب أمي فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن
أو آية أو تيها رجل ثم نسيها» وفيه عن سعد بن عباد عن النبي صلى الله عليه وسلم «من قرأ القرآن
ثم نسيه اتي الله عز وجل يوم القيامة أجزم» والله أعلم

العقد التي تقع على الشعرات يسامح به وحكي القاضي الروياني وجهاً آخر انه يلزم قطعها
قال ﴿والا كل ان يغسل ما على بدنه من أذى أولاً ثم يتوضأ للصلاة وان لم يكن محدثاً
ويؤخر غسل الرجلين الى آخر الغسل في أحد القولين ثم يتعمد معاطف بدنه ثم يفيض الماء على
رأسه ثم يكرر ثلاثاً ثم بذلك وان كانت حائضاً تستل فرصة من مسك أو ما يقوم مقامه وماء
الفسل والوضوء غير مقدر (ح) وقد يرفق بالقليل فيكنفي ويفرق بالكثير فلا يكتفي والرفق
أولى وأحب﴾ *

فان تحت كل شعرة جنابة واسناده ضعيف : وعن علي مرفوعاً من ترك موضع شعرة من جنابة
لم يغسلها فعل به كذا وكذا الحديث واسناده صحيح فانه من رواية عطاء بن السائب وقد سمع

(فرع) في آداب الناس كلهم مع القرآن قال الله تعالى (ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب) وفي صحيح مسلم عن تميم الداري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله قال الله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم) وهذا الحديث أصل من أصول الاسلام وقد أوضحت شرحه في أول شرح صحيح مسلم وبيئت الدلائل في أن مدار الاسلام عليه أقوال العلماء في شرحه : ويختصر ما يحتاج اليه هنا ان العلماء قالوا نصيحة كتاب الله تعالى هي الايمان بأنه كلام الله تعالى وتنزيله لا يشبهه شيء من كلام الخلق ولا يقدر الخلق على مثل سورة منه وتلاوته حق تلاوته وتحسينها وتدبرها والخشوع عندها واقامة حروفه في التلاوة والذب عنه لتأويل المخربين وتعرض للملحدن والتصديق بما فيه والوقوف مع أحكامه وفهم علومه وأمثاله والاعتبار بمواعظه والتفكير في عجائبه والبحث عن عمومه وخصوصه وناسخه ومنسوخه ومجمله ومبينه وغير ذلك من اقسامه ونشر علومه والدعاء اليه والى جميع ما ذكرنا من نصيحته : واجمعت الامة على وجوب تعظيم القرآن على الاطلاق وتنزيهه وصيانيته : واجمعوا على ان من جحد منه حرفا جمعا عليه أو زاد حرفا لم يقرأ به أحد وهو عالم بذلك فهو كافر : واجمعوا على ان من استخف بالقرآن أو بشيء منه أو بالمصحف أو ألقاه في قاذورة أو كذب بشيء مما جاء به من حكم أو خبر أو نفي ما أثبت أو أثبت ما نفاه أو شك في شيء من ذلك وهو عالم به كفر : ويحرم تفسيره بغير علم والكلام في معانيه لمن ليس من اهله وهذا جمع عليه : وأما تفسير العلماء فحسن بالاجماع : ويحرم المراء فيه والجدال بغير حق : ويكره أن يقول نسيت آية كذا بل يقول أنسيتها أو أسقطتها : ويجوز أن يقول سورة البقرة وسورة النساء وسورة العنكبوت وغيرها ولا كراهة في شيء من هذا والاحاديث الصحيحة في هذا كثيرة وكره بعض السلف هذا وقال إنما يقال السورة التي يذكر فيها البقرة

كالم الفصل يجب بأمور ذكر منها ثمانية : أحدها ان يغسل ما علي بدنه من أذى أولا : ان اعترض معترض فقال الاذى المذكور اما ان يكون المراد منه شيء القفر أو النجاسة وكيف يجوز الاول وقدفسر الشارحون قول الشافعي رضى الله عنه ثم يغسل ما به من أذى بموضع الاستنجاء اذا كان قد استنجى بالحجر وهذا تفسير له بالنجاسة وكذلك فسروا لفظ الاذى في الخبر وان كان الثاني فكيف عطف النجاسة على الاذى في الوسيط والعطف يقتضى المغايرة ثم من علي بدنه نجاسة لا بد له من ازالة النجاسة أولا يعتد بغسله ووضوئه واذا كان كذلك كان غسل الموضع عن

منه حامد بن سالمه قبل الاختلاط : أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث حماد لكن قيل ان الصواب وقفه على علي : قوله فسروا الاذى في الخبر بموضع الاستنجاء اذا كان قد استنجى بالحجر والخبر المشار اليه سيأتي من حديث ميمونة *

ونحوها والصواب أنه لا كراهة فقد تظاهرت فيه الأحاديث الصحيحة وأقوال الصحابة فمن بعدهم ولا يكره أن يقال قراءة أبي عمرو وابن كثير وغيرهما وكرهه بعض السلف والصواب أن لا كراهة وعليه عمل السلف والخلف ولا يكره أن يقول الله تعالى يقول وكرهه مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي وقال إنما يقال قال الله تعالى بصيغة الماضي والصواب الأول قال الله تعالى (والله يقول الحق) والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة مشهورة وقد جمعت منها جملة في أول شرح صحيح مسلم وفي أواخر كتاب الأذكار ولا يكره النفث مع القراءة للرقية وهو نفث لطيف بلاريق وكرهه أبو جحيفة الصحابي والحسن البصري والنخعي رضي الله عنهم والصحيح أنه لا كراهة فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقد أوضحت ذلك في التبيين : ولو كتب القرآن في أناء ثم غسله وسقاه المريض فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي لا بأس به وكرهه النخعي ومقتضى مذهبناه لا بأس به فقد قدمنا في مسائل من المصحف أنه لو كتب القرآن على حلوى أو غيرها من الطعام فلا بأس بأكله

(فرع) في الآيات والسور المستحبة في أوقات وأحوال مخصوصة : هذا الباب غير منحصر لكثرة ما جاء فيه ومعظمه يأتي إن شاء الله تعالى في هذا الشرح في مواطنه كالسور المستحبة في الصلوات الخاصة كالجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة وقاف واقتربت في العيد وسبح وهل أتاك في الجمعة والعيد فكلاهما سنة في صحيح مسلم وغيره وآلم تنزيل وهل أتى في صبح الجمعة وغير ذلك ما سنوضحه في مواضعه إن شاء الله تعالى ويحافظ على يس والواقعة وتبارك الملك وقل هو الله أحد والمعوذتين وآية الكرسي كل وقت والكهف يوم الجمعة وليتها وقرأ آية الكرسي كل ليلة إذا أوى إلى فراشه وقرأ كل ليلة الآيتين من آخر البقرة (آمن الرسول) إلى آخرها والمعوذتين عقيب كل صلاة وقرأ إذا استيقظ من النوم ونظر في السماء آخر آل عمران (إن في خلق السموات والأرض) إلى آخرها وقرأ عند المريض الفاتحة وقل هو الله أحد والمعوذتين مع النفث في اليدين ويمسحه بهما ثبت ذلك في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما ذكرته في هذا الفصل فيه أحاديث صحاح مشهور وقرأ عند الميت يس لحديث فيه في سنن أبي داود وغيره : واعلم أن آداب القراءة والقائى وما يتعلق بهما لا تنحصر فقطتصر على هذه الأحرف منها ١ > نخرج عن حد الشرح الذى نحن فيه وبالله التوفيق

النجاسة من الواجبات لامن صفات الكمال (الجواب) قلنا من علي بدنه نجاسة لو اقتصر على الاغتسال والوضوء وزالت تلك النجاسة طهر المحل وهل يرتفع الحدث وجهان حكاهما في المعتمد وغيره : فان قلنا بارتفاع الحدث أمكن عد ازالة النجاسة من جملة صفات الكمال ولعل من عدده منها

(فرع) قال امام الحرمين روى ان رجلا سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب صلي الله عليه وسلم يده على حائط وتيمم ثم أجاب وقيل كان التيمم في الإقامة وموضع الماء ولكن آفي به النبي صلى الله عليه وسلم تعظيما للسلام وان لم يقد التيمم اباحة محذور قال فلو تيمم المحدث وقرأ عن ظهر القلب كان جائزا علي مقتضى الحديث هذا كلام امام الحرمين وذكر الغزالي مثله ولا نعرف أحدا وافقهما وهذا الحديث في الصحيحين من رواية أبي الجهم ابن الحرث الا انه ليس فيه انه تيمم في المدينة بل في الصحيحين أنه أقبل من نحو بئر جمل فتييمم وهذا ظاهر في انه كان خارج المدينة وعادها للماء وسنعيد الحديث والكلام عليه في باب التيمم ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق *

﴿ فصل في المساجد وأحكامها ﴾

﴿ وما يتعلق بها وما يندب فيها وما تنزه منه ونحو ذلك ﴾

وفيه مسائل: احدها قد سبق انه يحرم على الجنب المكث في المسجد ولا يحرم العبور من غير مكث ولا ركعة في العبور سواء كان حاجة أم لغيرها لكن الاولى أن لا يعبر الا لحاجة ليخرج من خلاف أبي حنيفة وغيره هذا مقتضى كلام الاصحاب تصريحها وأشارة وقال المتولي والرافعي ان عبر لغير غرض كره وان كان لغرض فلا : وحكي الرافعي وجها انه لا يجوز العبور الا لمن لم يجد طريقا غيره ووقف الجرجاني في التحرير بانه لا يجوز العبور الا لحاجة وهذا شأن الصواب جوازه لحاجة ولغيرها ولمن وجد طريقا لغيره وبه قطع الاصحاب (الثانية) : لو احتلم في المسجد وجب عليه الخروج منه الا ان يعجز عن الخروج لاغلاق المسجد ونحوه أو خاف على نفسه أو ماله فان عجز أو خاف جاز ان يقيم للضرورة : قال المتولي والبيهقي والرافعي وآخرون فان وجد ترابا غير تراب المسجد تيمم ولا تيمم بتراب المسجد كما لو لم يجد الا ترابا مملوكا فانه لا تيمم به فان خاف وتيمم به صح ولو أجنب وهو خارج المسجد والماء في المسجد لم يجوز ان يدخل ويفتسل في المسجد لانه

صار الى ذلك الوجه: وان قلنا لا يرتفع الحدث وهو الظاهر من المذهب فالأذى المعدود ازالته من جملة صفات السكال انما هو الشيء المستقدر : واعلم انا اذا جرينا علي ظاهر المذهب وهو انه لا يرتفع الحدث اذا كان علي بدنه نجاسة حتى يغسل النجاسة أولا ثم يغسل الموضع عن الحدث فكما لا يصح عذالة النجاسة من كمال الغسل لا يصح عدها من أركانه أيضا خلافا لكثير من أصحابنا حيث قالوا واجبات الغسل ثلاثة : غسل النجاسة ان كانت علي البدن والنية وایصال الماء الي الشعر والبشرة لنا انه لو كان من واجبات نفس الغسل لكان الترتيب معتبرا في أركان الغسل لاشتراط تقديم ازالة النجاسة وقد اتفقوا على انه لا ترتيب في الغسل ولان الامر في الوضوء والغسل واحد ولم يعمده

يلبث لحظة مع الجنابة : قال البغوي فان كان معه اناة تيسم ثم دخل وأخرج فيه الماء للفعل وإن لم يكن اناة صلى بالتيسم ثم يعيد وهذا الذي قاله فيه نظر (١) وينبغي أن يجوز الفسل فيه إذا لم يجد غيره ولم يجد اناة ولا يكتفي بالتيسم حينئذ لا ناجوزنا للورود في المسجد الطويل لغير حاجة فكيف يتمتع مكث لحظة لطيفة لضرورة لا مندوحة عنها : وإذا دخل للاستقاء لا يجوز أن يقف الا قدر حاجة الاستقاء *

(فرع) لو احتلم في مسجد له بابان أحدهما أقرب فالاولى أن يخرج من الأقرب فان خرج من الأبعد لغرض بأن كانت داوئة تلك الجهة ونحو ذلك لم يكره والا ففي الكراهة وجهان (٢) حكمهما التولي بناء على المسافر اذا كان لمطريقان يقصر في أحدهما دون الآخر فسلك الأبعد لغير غرض هل يقصر فيه قولان : (المسألة الثالثة) يجوز للمحدث الجلوس في المسجد باجماع المسلمين وسواء قد لغرض شرعي كاتظار صلاة أو اعتكاف أو سماع قرآن أو علم آخر أو وعظ أم لغير غرض ولا كراهة في ذلك : وقال التولي إن كان لغير غرض كره ولا أعلم احدا وافقه على الكراهة ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم كرهوا ذلك أو منعوا منه والاصل عدم الكراهة حتى ثبت نهي (الرابعة) يجوز النوم في المسجد ولا كراهة فيه عندنا نص عليه الشافعي رحمه الله في الام واتفق عليه الاصحاب قال ابن المنذر في الاشراف رخص في النوم في المسجد ابن المسيب وعطاء والحسن والشافعي وقال ابن عباس لا تتخذه مرقدا : وروى عنه ان كنت تمام للصلاة فلا بأس وقال الاوزاعي يكره النوم في المسجد وقال مالك لا بأس بذلك للغرباء ولا أرى ذلك للحاضر وقال أحمد واسحاق ان كان مسافرا أو شبهه فلا بأس وإن اخذه مقيلا ومبيتا فلا : قال البيهقي في السنن الكبير : روي عن ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير ما يدل على كراهتهم النوم في المسجد : قال فكأنهم استحبوا لمن وجد مسكنا أن لا يقصد النوم في المسجد واحتج الشافعي ثم استحبابنا لعدم الكراهة بما ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنت أنام في المسجد وأنا شاب أعزب وثبت ان أصحاب الصفة كانوا ينامون في المسجد وإن العرنيين كانوا ينامون في المسجد وثبت في الصحيحين أن عليا رضي الله عنه نام فيه وإن صفوان بن أمية نام فيه وإن المرأة صاحبة الوشاح كانت تنام فيه وجماعات آخرين من الصحابة وإن ثمانية بن أمثال كان يبيت فيه قبل اسلامه وكل هذا في زمن

(١) هذا فيه نظر والخيار ما قاله البغوي رحمه الله فان الامتناع الشرعي كالمس فيقيم ويقضي اه اذ رضي (٢) قال في الرخصة اصحها لا يكره ومقتضى هذا البناء ترجيح الكراهة لان الاصح عدم القصر والخيار الاول والفرق ظاهر اه اذ رضي

أحد من أن كان الوضوء فاذا تقدم إزالة النجاسة شرط فيها وشرط الشيء لا يعد من نفس ذلك الشيء كالطهارة وسترة العورة لا يعدان من أفعال الصلاة وأركانها : واما من جمع بين الاذى والنجاسة وعد ازالتهما من كل الفسل لم ينتظم ما فعله في النجاسة الا علي قولنا ان الغسل الواحدة كافية عن الخبث والمحدث جميعا ولم يتفق المفسرون لسكلام الشافعي رضي الله عنه

رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الشافعي في الام واذا بات المشرك في المسجد فكذا المسلم * واحتج بنوم ابن عمر وأصحاب 'نمقة' : وروى البيهقي عن ابن المسيب عن النوف في المسجد فقال أين كان أصحاب الصفة ينامون يعني لا كراهة فانهم كانوا ينامون فيه : قال الشافعي في المختصر ولا بأس ان يبيت المشرك في كل مسجد الا المسجد الحرام : قال أصحابنا لا يمكن كافر من دخول حرم مكة وأما غيره فيجوز أن يدخل كل مسجد ويبعث فيه باذن المولى ويمنع منه بغير اذن ولو كان الكافر جنباً فهل يمكن من البعث في المسجد : فيه وجهان مشهوران أحدهما يمكن وستأتي المسألة مبسوطة حيث ذكرها المصنف في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى (الخامسة) يجوز الوضوء في المسجد اذا لم يؤذ بمائه ومن صرح بجواز الوضوء في المسجد ويسقط الماء على ترابه صاحبها الشامل والتممة فقال في باب الاعتكاف يجوز الوضوء في المسجد والاولى أن يكون في اناه وكذا صرح به غيرها قال البغوي في باب الاعتكاف ويجوز نضح المسجد بالماء المطلق ولا يجوز بالمستعمل لان النفس تعافه وهذا الذي قاله ضعيف والمختار الجواز بالمستعمل أيضاً وسنوضحه في باب الاعتكاف ان شاء الله تعالى قال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد الا ان يبيله ويتأذى به الناس فانه يكره هذا كلام ابن المنذر ونقل أبو الحسن بن بطال المالكي الترخيص في الوضوء في المسجد عن ابن عمر وابن عباس وطائفة وعطاء والنخعي وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم وعن ابن سيرين ومالك وسحنون كراهته تنزيها للمسجد : (السادسة) لا بأس بالاكل والشرب في المسجد ووضع المائدة فيه وغسل اليد فيه وسيا في بسط هذه المسائل بدلائلها وفروعها ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في كتاب الاعتكاف : (السابعة) يكره لمن أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو غيرها مما له رائحة كريهة وبقيت رائحته أن يدخل المسجد من غير ضرورة للاحاديث الصحيحة في ذلك : منها حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من أكل من هذه الشجرة » يعني الثوم « فلا يقربن مسجدنا » رواه البخاري ومسلم وفي رواية مسلم « مساجدنا » وعن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم « من أكل من هذه الشجرة فلا يقربنا ولا يصلين معنا » رواه البخاري ومسلم وعن جابر قال النبي صلى الله عليه وسلم « من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدنا » رواه البخاري ومسلم وفي رواية مسلم « من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه

على ان المراد من الاذى النجاسة بل اختلفوا منهم من فسره بها ومنهم من فسره بالمنى ونحوه مما يستتقر : حكى هذا الخلاف القاضي أبو القاسم بن كعب وغيره ولعل ذلك بحسب الاختلاف في المسئلة المذكورة والله اعلم : الثاني ان يتوضأ للصلاة : روت عائشة رضي الله عنها انه صلى

حطب يوم الجمعة قتال في خطبته ثم انكم أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراهما الا خيشتين البصل
والثوم لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به
فأخرج الى البقيع فن أكلهما فليتهما طبخا » رواه مسلم
(فرع) لا يحرم اخراج الريح من الدبر في المسجد لكن الاولى اجتنابها (١) لقوله صلى الله عليه
وسلم « فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » والله أعلم : (الثامنة) ثبت في الصحيحين
عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « البصاق في المسجد خطيئة
وكفارتها دقها » وستأتي المسألة ان شاء الله تعالى بفروعها حيث ذكرها المصنف في آخر
باب ما يفسد الصلاة : (التاسعة) يحرم البول والفضد والمجامة في المسجد في غير اناه
ويكره الفضد والمجامة فيه في اناه ولا يحرم وفي تحريم البول في اناه في المسجد وجهان أحدهما
يحرم وقد سبقت المسألة في باب الاستطابة : قال صاحب التتمة وغيره ويحرم ادخال النجاسة
الى المسجد : فأما من على بدنه نجاسة أو به جرح فان خاف تلويث المسجد حرم عليه دخوله وان
أمن لم يحرم : قال المتولى هو كالحديث ودليل هذه المسائل حديث أنس رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال « ان هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر انما هي للذكر الله
وقراءة القرآن » أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم (العاشرة) قال الصيمري
وصاحب البيان يكره غرس الشجر في المسجد ويكره حفر البئر فيه قالوا لانه بناء في مال غيره
وللامام قلغ ما غرس فيه (احدى عشرة) تكره الخصومة في المسجد ورفع الصوت فيه ونشد النضالة
وكذا البيع والشراء والاجارة ونحوها من العقود هذا هو الصحيح المشهور والشافعي قول ضعيف
أنه لا يكره البيع والشراء وسأذكر المسألة مبسطة في آخر كتاب الاعتكاف حيث ذكرها المصنف
والشافعي والاحباب ان شاء الله تعالى ودليل هذه المسائل حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من سمع رجلا ينادي ضالة في المسجد فليقل لاردها

الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه
في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يفيض الماء على جلده كله : واعلم ان قوله في الاصل ويتوضأ وضوءه
للصلاة وان لم يكن محدثا يشعر بالطراد الاستحباب فيما اذا كان يغتسل عن الجنابة المحردة وفيما اذا

(١) حديث عائشة كان رسول الله ﷺ اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم
يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يفيض الماء على
جلده كله متفق عليه من حديث هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة ومن أوجه أخر واللفظ
للبخارى وزاد فيه ثم يصب على رأسه ثلاث غرقات وعلى هذا احتجاج الرافعي به على الوضوء

(١) ينبغي ان
يكره ذلك اذا
تأطاه لاسيما
اذا كان عن غير
حاجة بل ينبغي
أن يحرم والحديث
نص في النهي
والله اعلم اذرعى

الله عليك فان المساجد لم تبين لهذا» رواه مسلم وفي رواية الترمذى «اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أبيع الله تجارتك واذا رأيتم من ينشد ضالة فقولوا لارد الله عليك» قال الترمذى حديث حسن وعن بريدة رضى الله عنه أن رجلاً نشد في المسجد فقال من دعى الى الجمل الاحمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له» رواه مسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وأن ينشد فيه ضالة وأن ينشد فيه شعر» رواه أبو داود والترمذى والنسائى قال الترمذى حديث حسن وعن السمائي بن يزيد قال «كنت في المسجد فحصبني رجل فنظرت فاذا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال اذهب فأتني بهذين فجئت بها فقال من أين أنما قتلا من أهل الطائف فقال لو كنتما من أهل البلد لا وجعتكما ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى والله اعلم *

(فرع) لا بأس بأن يعطى السائل في المسجد شيئاً لحديث عبد الرحمن ابن ابي بكر الصديق رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «هل منكم احد اطعم اليوم مسكيناً فقال أبو بكر دخلت المسجد فاذا انا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز في يد عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها اليه» رواه أبو داود باسناد جيد: (الثانية عشرة) قال المتولي وغيره يكره ادخال البهائم والحماجن والصبيان الذين لا يميزون المسجد لانه لا يؤمن تلويثهم اياه ولا يحرم لك لانه ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى حاملاً امامة بنت زينب رضى الله عنهما وطاف علي بعبيره ولا ينفي هذا الكراهة لانه صلى الله عليه وسلم فعله لبيان الجواز فيكون حينئذ أفضل في حقه فان البيان واجب وقد سبق نظير هذا في الوضوء مرة مرة: (الثالثة عشرة) يكره أن يجعل المسجد مقعداً لحرفة كالخياطة ونحوها لحديث أنس السابق في المسألة التاسعة: فأما من ينسخ فيه شيئاً من العلم أو اتفق قعوده فيه فخطأ ثوباً ولم يجعله مقعداً للخياطة فلا بأس به: (الرابعة عشرة) يجوز الاستقاء في المسجد على القفا ووضع احدى الرجلين على الاخرى وتشبيك الاصابع

انضم الحدث الى الجنابة وانما يتضح ذلك بتصوير الجنابة المجردة أولاً فنقول من صور ذلك: اتيان الغلام والبيمة يوجب الجنابة دون الحدث لثقت أسبابه الاربعة ومنها ما اذا لف خرقة على ذكره وأولج في فرج امرأة تحصل الجنابة علي قولنا ان الخرقة الحائلة لا تمنع حصول الجنابة وقد قدمنا الخلاف فيه ولا يحصل الحدث لان المساس انما يوجب الحدث اذا لم يكن بين البشريين حائل ومنها اذا انزل بفكر

قبل الفسل واضح واحتجاجة به على تقديم غسل الرجلين في الوضوء على الفسل مشكل فانه ظاهر في تأخيرها في رواية مسلم ولفظه ثم أقاض على سائر جسده ثم غسل رجليه *

ونحو ذلك ثبت في صحيح البخارى ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كله : (الخامسة عشرة) يستحب عقد حلق العلم في المساجد وذكر المواظ والرقائق ونحوها والاحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة مشهورة *

(فرع) يجوز التحدث بالحديث المباح في المسجد وأبواب الدنيا وغيرها من المباحات وإن حصل فيه ضحك ونحوه ما دام مباحا لحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقوم من مصلاه الذي صلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس فإذا طلعت قام قال وكانوا يتحدثون فيأخذون في أمر الجاهلية فيضحكون ويتبسم » رواه مسلم : (السادسة عشرة) لا بأس بانشاء الشعر في المسجد إذا كان مدحا للنبوة أو الاسلام أو كان حكمة أو في مكارم الاخلاق أو الزهد ونحو ذلك من أنواع الخير : فأما ما فيه شيء مذموم كجهر مسلم أو صفة الخمر أو ذكر النساء أو المرء أو مدح ظالم أو افتخار منعه عنه أو غير ذلك فحرام لحديث أنس السابق في المسألة التاسعة : فما يحتج به للنوع الاول حديث سعيد بن المسيب قال مر عرن الخطاب في المسجد وحسان ينشد الشعر فلم يحفظ اليه فقال انشدني وفيه من هو خبره منك ثم اتفت الى أبي هريرة فقال أنشدك بالله أسعمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أجب عنى اللهم أيده بروح القدس » قال نعم : رواه البخارى ومسلم وما يحتج به للنوع الثاني حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تناشد الاشعار في المسجد » حديث حسن رواه النسائي بإسناد حسن : (السادسة عشرة) يسن كنس المسجد وتنظيفه وإزالة ما يرى فيه من نجاسة أو بصاق أو نحو ذلك ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى بصاقا في المسجد فحكه بيده وفي الصحيح أحاديث كثيرة في هذا وهو مجمع عليه (الثامنة عشرة) من البدع المنكرة ما يفعل في كثير من البلدان من إيقاد القناديل الكثيرة العظيمة السرف في ليال معروفة من السنة كليلة نصف شعبان فيحصل بسبب ذلك مفساد كثيرة منها مضاهات الجوس في الاعتناء بالنار والاكثر منها ومنها إضاعة المال في غير وجهه ومنها ما يترب على ذلك في كثير من المساجد من اجتماع

ونظر أو احتلم أو قاعدا يمكنه مقعد من الارض فنحصل المأنيبة دون الحديث على ما سبق في باب الاحداث وألحق المسمودى بهذه الصور الجماع مطلقا وقال انه يوجب الجنبات لا غير والعس الذي يتضمنه يصير مغمورا به كما ان خروج الخارج الذي يتضمنه الانزال يصير مغمورا به واستشهد على ما ذكره بأن من جامع في الحج يلزمه بدنة وإن كان متضمنا للمس ومجرد المس يوجب شاة وعند الأكثرين بالجامع يحصل الحدان جميعا ولا يندفع اثر المس الذي يتضمنه الجماع بخلاف لندفاع اثر خروج الخارج الذي يتضمنه الانزال لان المس يسبق حصول حقيقة

الصبيان وأهل البطالة وإعماهم ورفع أصواتهم وامتناعهم المساجد وانتهاك حرمتها وحصول أوساخ فيها وغير ذلك من المفاسد التي يجب صيانة المسجد من أفرادها (التاسعة عشرة) : السنة لمن دخل المسجد ومعه سلاح أن يمسك على حده كنصل السهم وسنان الرمح ونحوه لحديث جابر رضي الله عنه أن رجلا مر بهام في المسجد فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم « امسك بنصالحا » رواه البخاري ومسلم وعن أبي موسى رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « من مر في شيء من مساجدنا أو أسواقنا ومعه نبل فليمسك أو ايقض على نصالحا بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين منها شيء » رواه البخاري ومسلم : (العشرون) السنة للقادم من سفر أن يبدأ بالمسجد فيصلي فيه ركعتين لحديث كعب بن مالك رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فليصلي فيه ركعتين » رواه البخاري ومسلم : (الحادية والعشرون) ينبغي للجالس في المسجد لانتظار صلاة أو اشتغال بعمل أو لشغل آخر أو لغير ذلك من طاعة ومباح أن ينوي الاعتكاف فانه يصح عندنا وإن قل زمانه : (الثانية والعشرون) قال الصيمري وغيره من اصحابنا لا بأس باغلاق المسجد في غير وقت الصلاة لصيانه أو لحفظ آلاته هكذا قاله وهذا اذا خيف امتناعها وضياح ما فيها ولم يدع الى فتحها حاجة : فأما اذا لم يخف من فتحها مفسدة ولا انتهاك حرمتها وكان في فتحها رفق بالناس فالسنة فتحها كما لم يفتح مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في زمنه ولا بعده : (الثالثة والعشرون) يكره لداخل المسجد أن يجلس فيه حتى يصلي ركعتين وستأتي المسألة بفروعها في باب صلاة التطوع ان شاء الله تعالى : (الرابعة والعشرون) ينبغي للقاضي أن لا يتخذ للمجد مجلسا للقضاء فان جلس فيه لصلاة أو غيرها فافقت حكومة فلا بأس بالقضاء فيها فيه وستأتي المسألة مبسطة في كتاب الاقضية ان شاء الله تعالى (الخامسة والعشرون) يكره ان يتخذ على القبر سجدا للاحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك (١) وأما حفرة القبر في المسجد فحرام شديد التحريم وستأتي المسألة بفروعها الكثيرة ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف في آخر الجناز : (السادسة والعشرون) حائط المسجد من داخله وخارجه له حكم المسجد

(١) لو قيل
بحرم ايجاد
المسجد على القبر
لم يكن يبدأ
وقوله أن حفر
القبر حرام مع
ما تقدم من أن
حفر الشجرة
وحفر البئر
مكروهان
لا يحتاج الى
فرق بين حفر
القبر فقط دون
الدفن وبين حفر
البئر وحفر
الشجرة
أذرى

الجماع فيجب ترتيب حكمه عليه واذا تم حقيقة الجماع وجب حصول الجنابة ايضا : وفي الانزال لا يسبق خروج الخارج الانزال بل اذا نزل حصل خروج الخارج وخروج المني وموجب خروج المني أعظم الحديثين في دفع حوله حول الاصغر معه كما سبق : وأما مسألة المحرم فممنوع على وجه وعلى التسليم في الغنية معنى الزجر والمؤاخظة وسبيل الجنابيات اندراج المقدمات في المقاصد : الا يرى ان مقدمات الزنا لا تجردت أوجبت التعزير واذا أقضت الى الزنا لم يجب التعزير مع الحد : واما ههنا فالحكم منوط بصورة المس ولهذا لا يفرق فيه بين العمد والسيان : واذا عرفت ذلك فنقول

في وجوب صيائته وتعظيم حرمانه وكذا سطحه والبئر التي فيه وكذا رحبته وقد نص الشافعي والاصحاب رحمهم الله على صحة الاعتكاف في رحبته وسطحه وصحة صلاة المأموم فيهما مقتديا بمن في المسجد : (السابعة والعشرون) السنة لمن أراد دخول المسجد ان يتفقد نعليه ويمسح مافيهما من أذى قبل دخوله لحديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدرا أو أذى فليمسحه وياصل فيهما» حديث حسن رواه أبو داود باسناد صحيح : (الثامنة والعشرون) يكره الخروج من المسجد بعد الاذان حتى يصلي الالعذر لحديث أبي الشعثاء قال «كنا قعودا مع أبي هريرة رضي الله عنه في المسجد فاذن المؤذن فقام رجل من المسجد بمشي فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد فقال أبو هريرة اما هذا فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم : (التاسعة والعشرون) يستحب ان يتول عند دخوله المسجد أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم باسم الله والحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم اللهم اغفر لى ذنوبي وافتح لى أبواب رحمتك واذا خرج من المسجد قال مثله الا انه يقول وافتح لى أبواب فضلك : ويقدم رجله اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج : فاما تقديم اليمنى واليسرى فتقدم دليله في صفة الوضوء في فضل غسل اليدين : واما هذه الاذكار فقد جاءت بها أحاديث متفرقة جمعتها في كتاب الاذكار بعضها في صحيح مسلم ومعظمها في سنن أبي داود والنسائي وقد أوضحتها في الاذكار فان طالع عليه هذا كله فليقتصر على ما في مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لى أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم انى أسألك من فضلك» (الثلاثون) لا يجوز أخذ شيء من أجزاء المسجد كحجر وحصاة وتراب وغيره وقد سبق في هذه المسائل تحريم التيمم بتراب المسجد ومثله الزيت والشمع الذى يسرج فيه وفى سنن أبي داود باسناد صحيح عن أبي هريرة : قال بعض الرواة : أراه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال «ان الحصاة لتناشد الذى يخرجها من المسجد» (الحادية والثلاثون) يسن بناء المساجد وعمارتها وتعهدها واصلاح ما تشعث منها لحديث عثمان بن ان تجمردت الجنباة فالوضوء محبوب فى الغسل عنها وان اجتمع الحدث والجنباة فقد حكينا فى باب صفة الوضوء الخلاف فى انه هل يكفيه الغسل أم يجب معه الوضوء قال : اكتفيينا بالغسل فالوضوء فيه محبوب كما لو كان يغتسل عن مجرد الجنباة وعلى هذا ينتظم القول باستحباب الوضوء على الاطراد اما اذا أوجبتا معه الوضوء امتنع القول باستحبابه فى الغسل ولا صائر الى أنه يأتي بوضوء مفرد وبوضوء آخر لرعاية الغسل ولا ترتيب على هذا الوجه بين الوضوء والغسل بل يقدم منها ماشاء ولا بد من إفراد الوضوء بالنية لانها عبادة مستقلة على هذا بخلاف ما اذا كان من محبوبات

عفان رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من بنى لله تعالى مسجداً بنى الله له مثله في الجنة » رواه البخاري ومسلم ويجوز بناء المسجد في موضع كان كنيسة وبيعة أو مقبرة درست إذا أصلح ترابها فقد ثبت في الصحيحين عن أنس أن مسجداً رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه قبور مشركين فنبتت وجاء في الكنيسة والبيعة أحاديث منها حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل مسجداً أهل الطائف حيث كانت طواغيتهم » رواه أبو داود بإسناد جيد *

(فرع) يكره زخرفة المسجد ونقشه وتزيينه للأحاديث المشهورة (١) ولثلاث تشغل قلب المصلي وفي سنن البيهقي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم « ابنوا المساجد واتخذوها جما » وعن ابن عمر « نهانا أن نعبد في مسجد مشرف » قال أبو عبيد الجهم التي لا شرف لها : (الثانية والثلاثون) في فضل المساجد في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أحب البلاد إلى الله تعالى مساجدها وأبغض البلاد إلى الله تعالى أسواقها » والأحاديث في فضلها كثيرة ولا بأس أن يقال مسجد فلان ومسجد بني فلان على سبيل التعريف : (الثالثة والثلاثون) المصلي المتخذ للعيد وغيره الذي ليس بمسجد لا يحرم المكث فيه على الجنب والحائض على المذهب وبه قطع الجمهور وذكر الدارمي فيهمذين وأجرهما في منع الكافر من دخوله بغير إذن : ذكره في باب صلاة العيد وقد يحتاج له الحديث أم عطية في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الحائض أن يحضرن يوم العيد ويعززن المصلي ويحجب عنه بأنهن أمرن باعتزاله ليتسع على غيرهن وليتميزن والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(١) ينبغي أن يحرم ما فيه من أضاعة المال لا سيما إن كان من مال المسجد اه انزهى

باب صفة الغسل

« إذا أراد الرجل أن يغتسل من الجنابة فإنه يسمى الله تعالى وينوي الغسل من الجنابة أو الغسل لاستباحة أمر لا يستباح إلا بالغسل كقراءة القرآن والجلوس في المسجد وغسل كفيه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في الأمان ثم يغسل ما على فرجه من الأذى ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يدخل أصابعه العشر في الماء فيغرف غرفة يغسل بها أصول شعره من رأسه وحليته ثم يمسح على رأسه ثلاث خضبات

الغسل فإنه لا يحتاج إلى إفراجه بنية : ثم الوضوء المحبوب في الغسل هل يتمه في ابتداء الغسل أم يؤخر غسل الرجلين إلى آخر الغسل : فيه قولان أظهرهما أنه يتمه ويقدم غسل الرجلين مع سائر أعضاء الوضوء لما سبق من حديث عائشة فاتها قدمت الوضوء على إفاضة الماء والوضوء ينتظم غسل الرجلين : وثانيهما أنه يؤخره إلى آخر الغسل وبه قال أبو حنيفة لأن ميمونة وصفت غسل

ثم يفيض الماء على سائر جسده ويمر يديه على ما قدر عليه من بدنه ثم يتحول من مكانه ثم يغسل قدميه لأن عائشة وميمونة رضى الله عنهما وصفتا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو ذلك والراجح من ذلك ثلاثة أشياء النية وإزالة النجاسة إن كانت وإفاضة الماء على البشرة الظاهرة وما عليها من الشعر حتى يصل الماء إلى ما تحته وما زاد على ذلك سنة لما روى جبير بن مطعم رضى الله عنه قال تذاكرنا الفسل من الجنابة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «أما أنا فيكفيني أن أصب على رأسي ثلاثاً ثم أفيض بعد ذلك على سائر جسدي»

(الشرح) حديث عائشة وميمونة يحبان رواهما البخارى ومسلم في صحيحهما مفرقين وفيها مخالفة يسيرة في بعض الالفاظ وحديث جبير بن مطعم صحيح رواه أحمد بن حنبل في مسنده بإسناده الصحيح كما ذكره المصنف ورواه البخارى ومسلم في صحيحهما مختصراً ولفظه فيهما «أما أنا فأفيض على رأسي ثلاث مرات» فعلى هذا دلالة فيه لمسألة الكتاب وعلى رواية أحمد وجه الدلالة ظاهر وقد جاء في الصحيحين في حديث عائشة وميمونة الاقتصار على إفاضة الماء وقوله ينحى ثلاث حثيات صحيح يقال حثيت وأحى حثيا وحثيات وحثت أحثو حشوا وحثوات لغتان فصيحتان وسائر جسده أى باقيه وجبير بن مطعم بضم الميم وكسر العين وهذا لا خلاف فيه وإنما نهى على كسر العين مع أنه ظاهر لأنى رأيت بعض من جمع فى ألفاظ الفقه قال يقال بفتح العين وهذا غلط لا شك فيه ولا خلاف • وكنية جبير أبو محمد أسلم سنة سبع وقيل ثمان وكان من سادات قريش وحملاتهم توفى بالمدينة سنة أربع وخمسين رضى الله عنه • أما أحكام الفصل فإذا أراد الرجل الفسل من الجنابة سمي الله تعالى وصفة التسمية كما تقدم فى الوضوء بسم الله فإذا زاد الرحمن الرحيم جاز ولا يقصد بها القرآن وهذا الذى ذكرناه من استحباب التسمية هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه القاضي حسين والمتولي وغيرهما أنه لا يستحب التسمية للجنب وهذا ضعيف لأن التسمية ذكر ولا يكون قرأنا إلا بالقصد كما سبق فى باب الماضي ولم

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقات «ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض على سائر جسده ثم تنحى فغسل رجليه» (١) ولا كلام فى أن أصل السنة يتأدى بكل واحد من الطرفين أما الكلام فى الأولى (الثالث) يتعمد من بدنه الموضع الذى فيه انعطاف والتواء كالأذنين فيأخذ

(١) «حديث» ميمونة أنها وصفت غسل رسول الله ﷺ فقالت «ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ثم أفاض على سائر جسده ثم تنحى فغسل رجليه متفق عليه بمنه : وفي رواية مسلم أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل يده فى الأمان ثم أفرغ به على فرجه وغسل بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدلكتها دلكتاً شديداً ثم

يذكر الشافعي في المختصر والام والبويطي التسمية وكذا لم يذكرها المصنف في التنبية والغزالي في كتيبه فيحتمل انهم استغنوا بقولهم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة لان وضوء الصلاة يسمى في اوله وينوي الفصل من الجنابة أو الغسل لاستباحة مالا يستباح الا بالغسل كالصلاة والقراءة والمسك في المسجد فان نوى لما يباح بلا غسل فان كان مما لا يندب له الغسل كلبس ثوب ونحوه لم يصح غسله عن الجنابة وان كان مما يستحب له الغسل كالمرور في المسجد والوقوف بعرفة ونحوه ففيه الوجان في نظيره في الوضوء أصحهما لا يجرئه وقد تقدم في باب نية الوضوء بيان صفة النية ومحله وهو القلب ووقتها وهو أن واجبه عند أول افاضة الماء على جزء من بدنه: ويستحب استدامتها إلى الفراغ ويستحب أن يبتدئ بالنية مع التسمية فان لم ينو الا عند افاضة الماء أجزأه ولا يثاب على ما قبلها من التسمية وغيرها على المذهب: وقال الماوردي في ثوابه وجهاً وقد سبق مثله في الوضوء: ولو نوت المغسلة من انقطاع الحيض استباحة وطء الزوج ففي صحة غسلها ثلاثة أوجه سبقت في باب نية الوضوء: وأما صفة الغسل فهي كما ذكرها المصنف باتفاق الاصحاب ودليلها الحديث الا أن اصحابنا الحراسانيين نقلوا للشافعي قولين في هذا الوضوء: (أحدهما) أنه يكمله كله بغسل الرجلين وهذا هو الاصح وبه قطع العراقيون: (والثاني) أنه يؤخر غسل الرجلين ونقله بعضهم عن نصه في البويطي وكذا رأيته أنا في البويطي صريحاً وهذا القولان انما هما في الافضل والا فكيف فعل حصل الوضوء وقد ثبت الامران في الصحيح من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ففي روايات عائشة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة ثم أفاض الماء عليه وظاهر هذا انه أكل الوضوء بغسل الرجلين وفي أكثر روايات ميمونة أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثم أفاض الماء عليه ثم تنحى فغسل رجله وفي رواية لها لابن خزيمة وضوءه للصلاة غير قدميه ثم أفاض الماء عليه ثم نحي قدميه فغسلها وهذه الرواية مسبوحة في تأخير القدمين فعلى القول الضعيف تتأول روايات عائشة وأكثر روايات ميمونة على ان المراد بوضوء الصلاة أكثره وهو ماسوى الرجلين كما بينته ميمونة فهذه الرواية صريحة والباقي محتمل للتأويل فيجمع بينهما بما ذكرناه وعلى القول الصحيح المشهور بجمع بينهما

كفاً من الماء ويضع الاذن برنق عليه ليصل الى معافطه وزواياه ولغضون البطن اذا كان سميناً وكذلك يفعل بمنابت الشعر فيخلل أصول الشعر ومنابته وكل ذلك قبل افاضة الماء على الرأس

وضوء وضوءه للصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حثيات ملء كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم أتته بالمدليل فمسح به وفي لفظ البخاري وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجله وغسل فرجه وما احابه من الاذى ثم أفاض الماء ثم تنحى فغسل رجله *

بأن الغالب من أحواله والعادة المعروفة له صلى الله عليه وسلم اكال الوضوء وبين الجواز في بعض الاوقات بتأخير التقديمين كما توضع ثلاثاً ثلاثاً في معظم الاوقات وبين الجواز مرة مرة في بعضها وعلى هذا انما غسل التقديمين بعد الفراغ للتنظيف قال أصحابنا وسواء قدم الوضوء كله أو بعضه وأخاره أو فعله في أثناء الغسل فهو محصل سنة الغسل ولكن الافضل تقديمه ولم يذكر الجمهور ماذا ينوي بهذا الوضوء: قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله لم أجد في مختصر ولا مبسوط تعرضاً لكيفية نية هذا الوضوء الا لمحمد بن عقيل الشبرزوري فقال يتوضأ بنية الغسل قال ان كان جنباً من غير حدث أصغر فهو كما قال وان كان جنباً محدثاً كما هو الغالب فينبغي أن ينوي بوضوئه هذا رفع الحدث الاصغر لانا ان أوجبنا الجمع بين الوضوء والغسل فظاهر لانه لا يشترع وضوئاً فيكون هذا هو الواجب وان قلنا بالتدخل كان فيه خروج من الخلاف: وقال الرافعي رحمه الله في مسألة من أحدث وأجنب ان قلنا يجب الوضوء وجب انزاده بالنية لانه عبادة مستقلة وان قلنا لا يجب لمحتج الى افراده بالنية وذكر صاحب البيان هذا الذي ذكره الرافعي احتمالاً ولا خلاف انه لا يشترع وضوئاً سواء كان جنباً محدثاً أم جنباً قسطاً وسياً في ايضاحه بدليله في مسألة من أحدث وأجنب ان شاء الله تعالى: وأما قول المصنف يغسل ماعلى فرجه من الاذى فكذلك قاله الشافعي والاصحاب وراهم ماعلى القبل والدبر من نجاسة كثر الاستنجاء وغيره وما على القبل من مني ورطوبة فرج وغير ذلك فالتقير يتناول الطاهر والنجس: ونقل الرافعي عن ابن كعب وغيره وجهين في أن المراد بالاذى النجاسة أم المستقذر كلتي والصحيح ارادتهما جميعاً وأما قول المصنف الواجب منه ثلاثة أشياء أحدها ازالة النجاسة فكذلك قاله شيخه القاضي أبو الطيب والماوردي في الاقتناع والمحاملي في المنقح وابن الصباغ والجرجاني في التحرير والشاشي والشيخ نصر وآخرون

وأما يفعل ذلك ليكون أبعد عن الاسراف في الماء وأقرب الى الثقة بوصول الماء (الرابع) يفيض الماء على رأسه ثم على الشق الايمن ثم على الشق الايسر ويروى ذلك في صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) (الخامس) يكرر غسل البدن ثلاثاً كما في الوضوء: بل أولى لان الوضوء مبني

(قوله) ويفيض الماء على رأسه ثم على الشق الايمن ثم على الايسر وذلك في غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم البخاري من حديث القاسم عن عائشة بلقظ فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ورواه مسلم أيضاً بنحوه ورواه الاسماعيلي في صحيحه بلقظ فبدأ بشقه الايمن ثم الايسر ورواه ابن حبان في صحيحه بلقظ يصب على شقه الايمن ثم ياخذ بكفه يصب على شقه الايسر الحديث وللبخاري عن عائشة كانت احداً اذا اصابتها جنابة أخذت بيدها فوق رأسها ثم تأخذ بيدها على شقه الايمن وبيدها الاخرى على شقه الايسر ولا تمد عن جبين بن مطعم اما أنا فاخذ ملء كفي ثلاثاً وأصب على رأسي ثم افيض على سائر جسدي

ولم يعد الاكثر من ازالة النجاسة من واجبات الفسل وأنكر الرافعي وغيره جعلها من واجب الفسل قالوا لأن الوضوء والفسل سواء ولم يعد أحد ازالة النجاسة من أركان الوضوء: لكن يقال ازالة النجاسة شرط لصحة الوضوء والفسل وشرط الشيء لا يعد منه كالطهارة وسائر العورة لا يعد ان من أركان الصلاة قلت وكلام المصنف وموافقيه صحيح ومرادهم لا يصبح الفسل وتباح الصلاة به الا بهذه الثلاثة وهكذا يقال في الوضوء: وأما النية وإفاضة الماء على جميع البدن شعره وبشره فواجبان بلا خلاف وسواء كان الشعر الذي على البشرة خفيفاً أو كثيفاً يجب ايصال الماء الى جميعه وجميع البشرة تحته بلا خلاف بخلاف الكثيف في الوضوء لان الوضوء متكرر فيشقت غسل بشرة الكثيف ولهذا وجب غسل جميع البدن في الجنابة دون الحدث الاصغر ودليل وجوب ايصال الماء الى الشعر والبشرة جميعاً ما سبق من حديث حبيب بن مطعم وغيره (١) في صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بيان للطهارة المأمورها في قوله تعالى (وان كنتم جنباً فاطهروا) وأما حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (تحت كل شعرة جنابة فاعسلوا الشعر واتقوا البشرة) فرواه أبو داود ولكنه ضعيف ضعفه الشافعي ويحيى بن معين والبخاري وأبو داود وغيرهم وروى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلان يروى موقوفاً على أبي هريرة وكذا المروى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم (من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار) (٢) قال علي بن فخر ثم عادت رأسي وكان يجز شعره فهو ضعيف أيضاً والله أعلم. وأما قوله وما زاد علي ذلك سنة فصحيح وقد ترك من السنن أشياء: منها استصحاب النية الى آخر الفسل والابتداء بالايمن فيغسل شقه الايمن ثم الايسر وهذا متفق علي استحبابه وكذا الابتداء بأعلى البدن وأن يقول بعد فراغه أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صرح به الحاملي في اللباب والجرجاني والرواني في الحلية وآخرون واستقبال القبلة وتكرار الفسل ثلاثاً ثلاثاً وتقدم في الوضوء مستحبات كثيرة أكثرها يدخل هنا كترك الاستعانة والتشفيف وغير ذلك: وأما موالاة الفسل فالذهب أنها سنة وقد تقدم بيانهما في باب صفة الوضوء وأما تجديد الفسل ففيه وجهان الصحيح لا يستحب

علي التخفيف فان كان يتغمس في الماء انغمس ثلاث مرات وهل يستحب تجديد الفسل: وفيه وجهان أحدهما نعم كالوضوء: وأظهرهما لا لان الترغيب في التجديد إنما ورد في الوضوء (١) والفسل ليس في معناه لان موجب الوضوء أغلب وقوعه واحتمال عدم الشعور به أقرب فيكون الاحتياط فيه آمناً (السادس) (قوله) والترغيب في التجديد إنما ورد في الوضوء والفسل ليس في معناه كانه يشير الى حديث ابن عمر من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات رواه أبو داود والترمذي وسنده ضعيف *

والثاني يستحب وسبق بيانه واضحا في آخر صفة الوضوء *

(فرع) المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه يستحب افاضة الماء على جميع البدن ثلاث مرات وعن صرح به الحاملي في المنع والباب وسليم الرازي في الكفاية والقاضي حزين والقرطبي وإمام الحرمين والمصنف في التنبية والغزالي في البسيط والوسيط والوجيز والمتولي والشيخ نصر في كتبه الانتخاب والتهذيب والكافي والروايات في الحلية والشاشي في العدة والرافعي في كتابيه وآخرون يطول ذكرهم وقد سبق في باب صفة الوضوء في مسألة تكرار مسح الرأس أن الشيخ أباحامد نقل أن مذهب الشافعي أن تكرار الغسل مستنون : وقال إمام الحرمين نحوي كلام الاصحاب استحباب إيصال الماء الى كل موضع ثلاثا فانا اذا رأينا ذلك في الوضوء ومنه على التخفيف فالغسل أولى : وكذا قال الغزالي في البسيط والمتولي وآخرون اذا استحباب التكرار في الوضوء قال الغسل أولى : قال المتولي والرافعي وآخرون فإن كان ينغمس في نهر انغمس ثلاث مرات وشذ الماوردي عن الاصحاب نقل في باب المياه لا يستحب تكرار الغسل ثلاثا وهذا الذي انفرد به ضعيف متروك وانما بسطت هذا الكلام لأني رأيت جماعة من أهل زماننا ينكرون على صاحب التنبية والوسيط استحبابهما التكرار في الغسل ويمدونه شذوذا منها وهذا من العبادة الظاهرة ومكابرة الحس والقول المتظاهرة *

(فرع) مذهبا أن ذلك الاعضاء في الغسل وفي الوضوء سنة ليس واجب فلو أفاض الماء عليه فوصل به ولم يمسح يديه أو انغمس في ماء كثير أو وقف تحت ميزاب أو تحت المطر ناويا فوصل شعره وبشره أجزاءه وضوءه وغسله وبه قال العلماء كافة إلا ما لسا والمزني فانه شرطه في صحة الغسل والوضوء * واحتج لها بأن الغسل هو إمرار اليد ولا يقال لواقف في المطر اغتسل قال المزني ولأن التيمم يشترط فيه إمرار اليد فكذا هنا * واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم لا يني ذر ضعي الله عنه « فاذا وجدت الماء فأمسح بجلالك » ولم أره بزيادة وهو حديث صحيح (١) سبق ذكره وسنوضحه في موضعه في التيمم إن شاء الله تعالى وله نظائر كثيرة من الحديث ولا نغسل فلا يجب إمرار اليد فيه كغسل الأنا من ولوغ الكلب وقولهم لا تسمى الا فاضة غسل ممنوع وقول المزني ممنوع ايضا فان المذهب بذلك ما وصل اليه يده من بدنه يتبع به الماء والفائدة ما ذكرنا في التبع : وقال مالك يجب ذلك لنا قوله صلى الله عليه وسلم « أما أنا فأحني علي رأسي ثلاث حثيات من الماء فاذا أنا قد طهرت » (١) رتب الطهارة على افاضة الماء ولم يتعرض لذلك (السابع) اذا اغتسلت الحائض تتعد أثر الدم

(١) حديث صحيح أما أنا فأحني علي رأسي ثلاث حثيات فاذا أنا قد طهرت تقدم في الوضوء

(١) وهذا الحديث
يحتاج به لوجوب
غسل البصرة وهي
ظاهر الجلد اه
أذرى

الصحيح ان امرار اليد لا يشترط في التيمم كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى *
(فرع) الرضوء سنة في الغسل وليس بشرط ولا واجب هذا مذهبتنا وبه قال العلماء كافة
إلا ما حكى عن ابي ثور وداود أنهما شرطاه كذا حكاه أصحابنا عنهما: ونقل ابن جرير الاجماع
علي انه لا يجب ودليله ان الله تعالى أمر بالغسل ولم يذكر وضوءاً وقوله صلى الله عليه وسلم لام
سلمة (يكفيك أن تغيض عليك الماء) وحديث جبير بن مطعم السابق في الكتاب وقوله صلى
الله عليه وسلم الذي تأخر عن الصلاة معه في السفر في قضية المزدتين واعتذر بأنه جنب فأعطاه
اناء وقال (اذهب فأمرغه عليك) وحديث أبي ذر (فاذا وجدت الماء فامسه بجلدك) وكل هذه
الاحاديث صحيحة معروفة وغير ذلك من الاحاديث: وأما وضوء النبي صلى الله عليه وسلم في غسله
فمحمول على الاستحباب جمعاً بين الأدلة والله أعلم: قال المصنف رحمه الله *

(وإن كانت امرأة تغتسل من الجنابة كان غسل الرجل) *

(الشرح) هذا الذي قاله متفق عليه قال أصحابنا فان كانت بكرًا لم يلزمها إيصال الماء الى
داخل فرجها وإن كانت ثيبًا وجب إيصاله الى ما يظهر في حال قعودها لقضاء الحاجة لانه صار
في حكم الظاهر هكذا نص عليه الشافعي وجمهور الاصحاب وحكى القاضي حسين والبخاري وجهًا
ضعيفاً أنه يجب على الثيب إيصاله الى داخل فرجها بناء على نجاسته ووجهًا أنه يجب في غسل الميض
والنفاس لازالة النجاسة ولا يجب في الجنابة وقطع امام الحرمين بأنه لا يجب على الثيب
إيصاله الى ما وراء ملتقى الشفرين قال لنا اذا لم نوجب إيصال الماء الى داخل النعم فهذا أولى والصواب
ماسبق عن الشافعي والاصحاب وقد تقدمت المسألة في باب الاستطابة وهناك ذكرها الاكثرون *
والله أعلم: قال المصنف رحمه الله *

(فإن كان لها صفائر فإن كان يصل الماء اليها من غير نقض لم يلزمها تقضيها لان أم سلمة
رضي الله عنها «قالت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفر رأسي أفأتقضه للغسل من الجنابة فقال النبي
صلى الله عليه وسلم لا إنما يكفيك أن تحني علي رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تغيض عليك
الماء فإذا أنت قد طهرت» وإن لم يصل الماء اليها إلا بنقضها لزمها تقضيها لان إيصال الماء الى
الشعر والبشرة واجب) *

مسك أو طيب آخر بان يجعله على قطنه وتدخلها في فرجها: روى عن عائشة ان امرأة جاءت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال خذي فرصة من مسك فتطهري

(١) حديث عائشة ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل
من الحيض فقال خذي فرصة من مسك فتطهري بها الحديث الشافعي والبخاري ومسلم وسأها

﴿ الشرح ﴾ حديث أم سلمة رواه مسلم بهذا اللفظ وتقدم بيان اسمها وحالها في الباب السابق وقولها أشد ضرر رأسى هو بفتح الضاد واسكان الفاء هكذا ضبطه الأئمة المحققون قال الخطابي وصاحب المطالع معناه أشد قتل شعري وأدخل بعضه في بعض وأضمه ضمًا شديدًا يقال ضررته إذا فعلت به ذلك : وذكر الامام ابن برة في جزء له في لحن الفقهاء أن هذا المصنيط لحن وأن صوابه ضرر بضم الضاد والفاء جمع صغيرة كسفينة وسفن وهذا الذي قاله خلاف ما قاله المحققون والمتقدمون ورأيت لابن برة في هذا الجزء أشياء كثيرة يعدها من لحن الفقهاء وتصحيحهم وليست كما قال وقد أوضحت كثيرا من ذلك في تهذيب الاسماء واللغات : قال الازهرى الضفائر والضائير والغدائر بالعين المعجمة هي الذوائب إذا أدخل بعضها في بعض ندجا واحدها صغيرة وضميرة وغديرة فإذا لويت فهي عقايط واحدها عقصة : أما حكم المسألة فهذا الذي ذكره المصنف من الفرق بين وصول الماء بغير تقض وعدم وصوله متفق عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وحملوا حديث أم سلمة على أنه كان يصل بغير تقض : ودليله ما ذكره المصنف أن الواجب إيصال الماء فكان الاعتبار به وكذا المغتسلة من حيض ونفاس وللجمعة وغيرها من الاغسال المشروعة : وحكي أصحابنا عن النخعي وجوب تقضها مطلقا وحكي ابن المنذر عن الحسن وطاوس أنه لا تقضها في الجنابة وتقض في الحيض وبه قال أحمد لكن اختلف أصحابه هل التقض واجب أم مستحب دليلنا مسبق : قال الشافعي واستحب أن تغسل الماء في أصول الشعر وأن تغمر ضفائرها : قال أصحابنا ولو كان لرجل شعر مضفور فهو كالمرأة في هذا والله أعلم : قال المصنف رحمه الله * ﴿ وان كانت تغتسل من الحيض للمستحب لها أن تأخذ فرصة من المسك فتبني بها أثر الدم لما روت عائشة رضى الله عنها ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال « خذى فرصة من مسك فتطهري بها فقامت كيف اتطهر بها فقال ﷺ « سبحان الله تطهري بها » قالت عائشة رضى الله عنها قالت تبني بها أثر الدم : فان لم تجد مسكا فطيبا غيره لان التصدي تطيب الموضع فان لم تجد فالماء كاف * ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة هذا رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم أن المرأة السائلة اسماء بنت شكل بفتح الشين والكاف وقيل باسمكان الكاف وذكر جماعة منهم الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي في كتابه المبهمات أنها اسماء بنت يزيد بن السكن خطيبة النساء والفرصة بكسر بهاءم تعرف ما أراد فاجتذبتها وقالت تبني بها آثار الدم : والفرصة القطعة من كل شيء ذكره ثعلب مسلم اسماء بنت شكل وقيل أنه تصحيف والصواب اسماء بنت يزيد بن السكن ذكره الخطيب في المبهمات وقال المنذرى يحتمل أن تكون الفصة تمددت والله اعلم * ﴿

الفاء واسكان الزاء وبالصاد المهملة وهى القطعة والمسك بكسر الميم وهو الطيب المعروف وقيل بفتح الميم وهو الجلد أى قطعة من جلد والصواب الاول ويوضحه أنه ثبت فى رواية فى الصحيحين فرصة ممسكة بفتح السين المشددة أى قطعة صوف أو قطن أو نحوهما مطيبة بالمسك وهذا التطيب متفق على استحبابه قال البغوى وآخرون تأخذ مسكا فى خرقة أو صوفة أو قطنه ونحوها وتسلخلها فرجها والنفساء كالخائض فى هذا نص عليه الشافعى والاصحاب قال المحاملى فى المقنع يستحب للمغتسلة من حيض أو نفاس أن تطيب بالمسك أو غيره المواضع التى أصابها الدم من بدنها وتعميمه البدن غريب قال اصحابنا فان لم تجد مسكا فطينا غيره فان لم تجد شيئا من الطيب استحب طين او نحوه لقطع الرائحة الكريهة ومن ذكر الطين بعد فقد الطيب البندنجى وابن الصباغ والمتولى والروافى فى الحلية والرافعى ثم الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور من اصحابنا وغيرهم من العلماء ان المقصود بالمسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة وحكى صاحب الحاوى فيه وجهين أحدهما تطيب المحل ليكلل استمتاع الزوج بانارة الشهوة وكال اللذة والثاني لكونه أسرع الى علوق الولد: قال فان قدت المسك وقتلنا بالاول انت بما يقوم مقامه فى دفع الرائحة وان قلنا بالثاني فيما يسرع الى العلوق كالتسقط والاطفان ونحوهما قال واختلاف الاصحاب فى وقت استعماله فن قال بالاول قال بعد الغسل ومن قال بالثاني قبله هذا كلام صاحب الحاوى وهذا الوجه الثاني ليس بشيء وما تفرع عليه أيضا ليس بشيء وهو خلاف الصواب وما عليه الجمهور والصواب ان المقصود به تطيب المحل وانها تستعمله بعد الغسل لحديث عائشة ان اسماء بنت شكيل سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض «فقال تأخذ احدا كن ماءها وسدرتها فتطهر وتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها» رواه مسلم بهذا اللفظ وقد اتفقوا على استحبابه للزوجة وغيرها والبكر والثير والله أعلم * واما قول المصنف فان لم تجد فالماء كاف فكذا عبارة امام الحرمين وجماعة وقد يقال الماء كاف وجدت الطيب أم لا وعبارة الشافعى فى الام والمختصر أحسن من هذه قال فان لم تفعل فالماء كاف وكذا قاله البندنجى وغيره وعبارة المصنف وموافقيه أيضا صحيحة ومرادهم أن هذه سنة متأكدة يكره تركها بلا عذر فاذا عدت الطيب فهي معذورة فى تركها ولا كراهة فى حقها

ويروى خذى فرصة ممسكة (١) قال فى العينين الفرصة القطعة من الصوف والقطن فالاولى المسك فان لم تجد استعملت طيبا آخر فان لم تجد فطينا لقطع الرائحة الكريهة فان لم تجد كفى الماء والنفساء كالخائض

(١) (قوله) وروى خذى فرصة ممسكة انتهى متفق عليه بهذا اللفظ أيضا (نبيه) الفرصة القطعة من كل شيء وهى بكسر الفاء واسكان الزاء حكاه ثعلب وقال ابن سيده الفرصة من الفطن او الصوف وثلاثة الفاء والمسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية الاكثرين بفتح الميم وهو

ولا عتب : وهذا كما قال الاصحاب يعذر المريض وشبهه في ترك الجماعة وإن قلنا هي سنة لانها سنة متأكدة يكره تركها كما سنوضحه في بابها ان شاء الله تعالى : قال المصنف رحمه الله ﴿

ويستحب ان لا ينقص في الغسل من صاع ولا في الوضوء من مد لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد فان أسبغ بما دونه أجرأه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ بما لايلل الثرى قال الشافعي رحمه الله : وقد يرفق بالقليل فيكفي ويحرق بالكثير فلا يكفي ﴾

﴿الشرح﴾ الثرى مقصور وهو ما تحت وجه الارض من التراب الندي والصاع أربعة أماد بلا خلاف والصحيح ان الصاع هنا خمسة أرتال وثلث بالبغدادى كما هو في زكاة الفطر خمسة وثلث بالاتفاق وذ كر الماوردى والقاضى حسين والرويانى فيه وجهين : أحدهما هذا : والثاني أنه ثمانية أرتال بالبغدادى : والمشهور الاول وقد سبق بيان رطل بغداد في مسألة القلتين وقوله أسبغ أى عمم الاعضاء ومنه ثوب سابغ أى كامل : أما حكم المسألة فأجمعت الامة على ان ماء الوضوء والغسل لا يشترط فيه قدر معين بل اذا استوعب الاعضاء كفاه بأى قدر كان ومن نقل الاجماع فيه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وقد سبق في باب صفة الوضوء ان شرط غسل العضو جريان الماء عليه قال الشافعي والاصحاب ويستحب ان لا ينقص في الغسل من صاع ولا في الوضوء من مد قال الرافعى والصاع والمد تقريبات لا تحديد وفي صحيح مسلم عن سفينة رضى الله عنه «كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد» وفي مسلم أيضاً عن أنس بالصاع الى خمسة أمداد : وفي البخارى اغتسله صلى الله عليه وسلم بالصاع من رواية جابر وعائشة ويدل على جواز النقصان عن صاع ومد مع الاجماع حديث عائشة «كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة أمداد وقريبا من ذلك» رواه مسلم ويدل على أن ماء الطهارة غير مقدر بقدر اللجوء حديث عائشة «كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تخلخف أيدينا فيه من الجنابة» : رواه البخارى ومسلم وعن أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم والمرأة من نسائه يغتسلان من اناء واحد» وعن ابن عباس «ان النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان

في ذلك (الثامن) ماء الوضوء والغسل غير مقدر : قال الشافعى رضى الله عنه وقد يخرق بالكثير فلا يكفي ويرفق بالقليل فيكفى والاحب أن لا ينقص ماء الوضوء من مد وماء الغسل من صاع

الجلد وفيه نظر لقوله في بعض الروايات فان لم نجد فطيبا غيره كذا اجاب به الرافعى في شرح المسند وهو متمقب فان هذا لفظ الشافعى في الام نعم في رواية عبد الرزاق يعنى بالفرجة المسك او الذريرة *

من إناء وأحمد» رواهما البخارى : وفى صحيح مسلم نحوه عن أم سلمة وميمونة وفى سنن أبي داود والنسائي بإسناد حسن عن أم عمارة الانصارية «أن النبي صلى الله عليه وسلم توشأ باناء فيه قدر ثلثي مد» : وأما الحديث الذى ذكره المصنف «توشأ بما لا يلى الترى» فلا أعلم له أصلاً والله أعلم *
(فرع) اتفق أصحابنا وغيرهم على ذم الاسراف فى الماء فى الوضوء والغسل وقال البخارى فى صحيحه كره أهل العلم الاسراف فيه والمشهور أنه مكروه كراهة تنزيه وقال البيهقي والمتولى حرام وما يدل على فمه حديث عبد الله بن مقفل بالعين المعجمة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «إنه سيكون فى هذه الامة قوم يعتدون فى الطهور والدعاء» رواه أبو داود بإسناد صحيح قال المصنف رحمه الله *

﴿ويجوز أن يتوشأ الرجل والمرأة من إناء واحد لما روى ابن عمر رضى الله عنهما قال كان الرجال والنساء يتوشأون فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد ويجوز أن يتوشأ أحدهما بفضل وضوء الآخر لما روت ميمونة رضى الله عنها قالت اجنبت فاغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يفتسل منه فقلت اني اغتسلت منه فقال ﷺ «الماء ليس عليه جنابة» واغتسل منه﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث ابن عمر رواه البخارى قال كان الرجال والنساء يتوشأون فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً وحديث ميمونة صحيح أيضاً رواه الدارقطني بلفظه هنا ورواه أبو داود والترمذى والنسائي وغيرهم بمعناه عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسموا ميمونة قال الترمذى حديث حسن صحيح والجفنة بفتح الجيم وهى القصعة بفتح القاف وقوله ففضلت هو بفتح الضاد وكسرهما لفتان مشهورتان أى بقيت واتفق العلماء على جواز

لما روى انه صلى الله عليه وسلم أنه كان يتوشأ بالماء ويغتسل بالصاع (١) وروى انه قال «سأتى أقوام يستقلون هذا فن رغب فى سنى وتمسك بها معى فى حضيرة القدس» (٢) والصاع والمدمعتبران

(١) حديث صحيح انه ﷺ كان يتوشأ بالماء ويغتسل بالصاع مسلم من حديث سفينة واتفقا عليه من حديث انس بن زيادة الى خمسة امداد وله الفاظ ولأبى داود والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة كحديث الباب ولأبى داود وابن ماجه وابن خزيمة من حديث جابر مثله وصححه ابن الفطان *

(٢) حديث صحيح روى انه ﷺ قال سأتى أقوام يستقلون هذا فن رغب فى سنى وتمسك بها معى فى حضيرة القدس رواه الحافظ ابو المطهر السمعاني فى اثنا الجزء الثانى من كتابه الاتصاف لاصحاب الحديث من حديث ام سعد بالفظ «الوضوء مد والغسل صاع وسأتى أقوام يستقلون ذلك اولئك خلاف اهل سنى والاخذ بسنى معى فى حضيرة القدس» وفيه عنسة بن

وضوء الرجل والمرأة واغتسالهما جميعاً من اناء واحد لهذه الاحاديث السابقة واقتفوا على جواز وضوء الرجل والمرأة بفضل الرجل : وأما فضل المرأة فيجوز عندنا الوضوء به أيضاً للرجل سواء خلت به أم لا قال البغوي وغيره ولا كراهة فيه للأحاديث الصحيحة فيه وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وجمهور العلماء وقال احمد وداود لا يجوز اذا خلت به وروى هذا عن عبد الله ابن سرجس والحسن البصري وروى عن احمد كذبنا وعن ابن المسيب والحسن كراهة فضلها مطلقاً * واحتج لهم بحديث الحكم بن عمرو رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وروى مثله عن عبد الله بن سرجس قال الترمذي حديث الحكم حسن * واحتج أصحابنا بحديث ميمونة المذكور في الكتاب وهو صحيح صحيح في الدلالة على الطائفتين وقد سبق في الفصل الماضي أحاديث كثيرة صحيحة يستدل بها للسألة وإذا ثبت اغتسالها ما فكل واحد مستعمل فضل الآخر ولا تأثير للخلوة : وأما حديث الحكم بن عمرو فأجاب أصحابنا عنه بأجوبة أحدها جواب البيهقي وغيره ! انه ضعيف قال البيهقي قال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس هو بصحيح قال البخاري وحديث ابن سرجس الصحيح أنه موقوف عليه ومن رفعه فقد أخطأ وكذا قال الدارقطني وقفه أولى بالصواب من رفعه وروى حديث الحكم أيضاً موقوفاً عليه قال البيهقي في كتاب المعرفة الاحاديث السابقة في الرخصة أصح فالمصير إليها أولي : (الجواب الثاني) جواب الخطابي وأصحابنا أن النهي عن فضل أعضائها وهو ماسأل عنها ويؤيد هذا ان رواية دأود بن عبد الله الاودى عن حميد بن عبد الرحمن الحيرى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه نهي أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي باسناد صحيح وداود وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في رواية وضعفه يحيى في رواية

على التقريب دون التجديد والله أعلم * وحكي بعض مشايخنا عن أبي حنيفة انه يتقدر ماء الغسل بصاع فلا يجوز أقل منه وما الوضوء بملء رجا حكي ذلك عن محمد بن الحسن لنا ان ثبتت الرواية

عبد الرحمن وهو متروك : وفي الباب * حديث عبد الله بن مغفل سيكون قوم يعتدون في الظهور والدعاء وفيه قصة وهو صحيح رواه احمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم وغيرهم وورد في كراهية الاسراف في الوضوء احاديث منها * حديث ابى بن كعب ان للوضوء شيطانا يقال له الوطان رواه الترمذي وغيره وفيه خارقة بن مصعب وهو ضعيف * وحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف قال أفى الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار رواه ابن ماجه وغيره واسناده ضعيف : وروى ابن عدى من حديث ابن عباس مرفوعاً كان يتعوذ بالله من وسوسة الوضوء واسناده واه *

قال البيهقي هذا الحديث رواه ثقات إلا أن حيداً لم يسم الصحابي فهو كالمُرسل إلا أنه مرسل جيد لولا مخالفته للأحاديث الثابتة الموصولة وداود لم يحتج به البخاري ومسلم قلت جهالة عين الصحابي لا تضرب لأهم كلهم عدول وليس هو مخالفاً للأحاديث الصحيحة بل يحمل على أن المراد ما سقط من أعضائها ويؤيده أن لا نعلم أحداً من العلماء منعها فضل الرجل فينبغي تأويله على ما ذكرته إلا أن في رواية صحيحة لابي داود والبيهقي وليغترفا جميعاً وهذه الرواية تضعف هذا التأويل ويمكن تنميته مع صحتها ويحملنا على ذلك أن الحديث لم يقل أحد بظاهره ومحال أن يصح وتعمل الامة كلها بخلاف المراد منه: (الجواب الثالث) ذكره الخطابي واصحابنا أن النهي للتنزيه جمعاً بين الاحاديث والله أعلم *

(فرع) قال الغزالي في الوسيط وفضل ماء الجنب طاهر وهو الذي مسه الجنب والحائض والمحدث خلافاً لأحمد فانكر عليه في هذا أربعة أشياء أحدها قوله خلافاً لأحمد فمقتضاه أن أحمد يقول بنجاسته وهو عند أحمد طاهر قطعاً لكن إذا خلت به المرأة لا يجوز للرجل أن يتوضأ به على رواية عنه (الثاني) أنه فسّر فضل الجنب بفضل الجنب والحائض والمحدث (الثالث) قوله فضل الجنب طاهر فيه نقص والاجود مطهر (الرابع) قوله وهو الذي مسه فيه نقص وصوابه وهو الذي فضل من طاهرته: أما ماسه في شربه أو ادخل يده فيه بلا نية فليس هو فضل جنب وما أفضله من طاهرته وإن لم يمسّه فهو فضل جنب فأوهم ادخال مالا يدخل واخراج ما هو داخل ويمكن أن يجاب عن الاول بأنه أراد فضل الجنب مطوراً مطلقاً وخالفنا أحمد في بعض الصور: وعن الثاني يجوابين أحدهما

عنها ما روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بنصف مد (١) وروى أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام توضأ بثلاث مد (٢) ونختم الباب بكلامين (أحدهما) أنه ادخل كلمة ثم في معظم هذه الأدب وهي على حقيقتها في الترتيب إلا في قوله ثم بذلك بعد قوله ثم يكرر ثلاثاً فإن ذلك لا يكون متأخراً عن التكرار ثلاثاً بل ذلك في كل غسلة منها (الثاني) أن كمال الغسل لا ينحصر فيما ذكره بل له مندوبات آخر منها ما يناه في فصل سنن الوضوء ومنها أن يستصحب النية إلى آخر الغسل ومنها أن لا يغتسل في الماء الراكد ومنها أن يقول في آخره أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

(١) (قوله) روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بنصف مد الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث أبي امامة وفي إسناده الصلت بن دينار وهو متروك وفي رواية للبيهقي ينسقط من ماء وفي رواية له بأقل من مد

(٢) حديث صحيح روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاث مد لما جده والمروء ما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد توضأ بنحو ثلث المد ورواه أبو داود والنسائي من حديث أم عمارة الانصارية وصححه أبو زرعة في اللؤلؤ لابن أبي حاتم *

أن المراد بالجنب الممنوع من الصلاة ثم فسر به الثلاثة: والثاني أنه أراد فضل الجنب وغيره فحذف قوله وغيره دلالة التفسير عليه واقتصر على الجنب اقتداءً بالشافعي والمزني والاصحاب فاتهم ترجموا هذا بباب فضل الجنب ثم ذكروا فيه الجنب وغيره: ويحاج عن الثالث بأنه لم ينف كونه مطهراً وقد علم أن الماء الطاهر مطهر إلا أن يتغير أو يستعمل وهذا لم يثبت فيه تغير ولا استعمال: وعن الرابع أن المراد منه (١) في الطهارة واكتفى بقرينة الحال والمراد منه في استعماله والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن أحدث وأجنب ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يجب الغسل ويدخل فيه الوضوء وهو المنصوف من الأيم لأنها طهارتان فتدخلنا كفعل الجنابة وغسل الحيض (والثاني) أنه يجب الوضوء والغسل لأنها حقان مختلفان يجبان بسببين مختلفين فلم يدخل أحدهما في الآخر كحد الزنا والسرقة (والثالث) أنه يجب أن يتوضأ مرتباً ويغسل سائر البدن لأنهما متفقان في الغسل ومختلفان في الترتيب فاتفقاه في تداخلا وما اختلفا فيه لم يتداخلا وصحبت شيخنا أبا حاتم التزويني يحكي فيه وجهاً رابعاً أنه يقتصر على الغسل إلا أنه يحتاج أن ينويها ووجهه لانهما عبادتان متجانستان صغرى وكبرى فدخلت الصغرى في الكبرى في الأفعال دون النية كاللحج والعمرة﴾

﴿الشرح﴾ للجنب ثلاثة أحوال حال يكون جنباً لم يحدث الحدث الأصغر: وحال يحدث ثم يجنب: وحال يجنب ثم يحدث: فالحال الأول يجب بلا حدث فيكفيه غسل البدن ولا يلزمه الوضوء بلا خلاف عندنا كما سبق بيانه ودليله وله أن يصلى بذلك الغسل من غير وضوء ويكون الوضوء سنة في الغسل كما سبق قال أصحابنا ويتصور أن يكون جنباً غير محدث في صور أشهرها أن ينزل المطهر المني من غير مباشرة تنقض الوضوء بنظر أو استثناء أو مباشرة فوق حائل أو في النوم قاعداً فهذا جنب بلا خلاف وليس محدثاً على المذهب الصحيح المشهور الذي قطع

قال — ﴿كتاب التيمم﴾ —

(وفيه ثلاثة أبواب)

﴿ الباب الأول فيما يبيح التيمم وهو العجز عن استعمال الماء وللعجز أسباب سبعة : الأول فقدان الماء . وللسافر أربعة أحوال الأولى أن يتحقق عدم الماء حواله فيتيمم من غير طلب (و) ﴾

﴿ كتاب التيمم ﴾

(١) الظاهر أنه ذكر المني اتباعاً لشيخه امام الحرمين فإنه قال والذي يتوهم فيه الخلاف ما منه بدن الجنب والماء على وجه لا يصير به مستعملاً لهذا استدلل الشافعي في الباب بأخبار تدل على طهارة أيديهما إذا فرغ

به الجمهور وأطبقوا على تصوير انفراد الجنابة عن الحدث به وفيه وجه للقاضي أبي الطيب أنه جنب محدث وقد سبقت المسألة في باب ما ينقض الوضوء : الصورة الثانية أن يلف على ذكره خرقة ويولج في امرأة فلا وضوء عليه ويجب الغسل على المذهب وفيه خلاف سبق في الباب قبله : الصورة الثالثة أن يولج في فرج بهيمة أو دبر رجل فيكون جنباً ولا يكون محدثاً لأنه لم يمس فرج آدمي يباطن كفه وهذه الصورة ذكرها أبو الفرج الدارمي وإمام الحرمين والرافعي وغيرهم وهي أوضح من غيرها . هذه الصور الثلاث هي المشهورة قال الرافعي وألحق بها المسعودي الجماع مطلقاً وقال انه يجب الجنابة لا غير قال والمس الذي تقدمه يصير مقموراً به كما أن خروج الخارج بالانزال ينغمر ولأنه لو جامع الحرم بالحج لزمه بدنة وإن كان يتضمن اللبس ومجرد اللبس يجب شاة قال الرافعي وعد الاكثرين يحصل بالجماع الحد ثان ولا يتدفع أثر اللبس بخلاف اندفاع أثر خروج الخارج لان اللبس يسبق حقيقة الجماع فيجب ترتيب حكمه عليه فإذا تمت حقيقة الجماع وجب أيضاً حكمها وفي الانزال لا يسبق خروج الخارج الانزال بل اذا أنزل حصل خروج الخارج وخروج المني معاً وخروج المني أعظم الحدتين فيدفع حوله حلول الاصغر مقترناً به : وأمام مسألة الحرم فتوعة على وجهه وان سلمنا ففي القديمة معنى الزجر والمؤاخظة وسبيل الجنابات اندراج المقدمات في المقاصد ولهذا لو انفردت مقدمات الزنا أوجبت تعزيراً فإذا أنضمت اليه لم يجب التعزير مع الحد وأما هنا فالحكم منوط بصورة اللبس ولهذا استوى عمدته وسهوه والله اعلم . الحال اثنيان أن يحدث ثم يجنب كما هو الغالب ففيه الواجهة الاربعة التي ذكرها المصنف الصحيح عند الاصحاب وهو المنصوص في الام أنه يكفيه إفاضة الماء على البدن ويصلى به بلا وضوء : والثاني يجب الوضوء مرتباً وغسل جميع البدن فتكون اعضاء الوضوء مغسولة مرتين وعلى هذا أنه يقدم الوضوء وله أن يؤخره الى بعد فراغه من الغسل وله أن يوسطه في اثناء الغسل والافضل تقديمه : والثالث يجب الوضوء مرتباً وغسل باقي البدن ولا يجب إعادة غسل اعضاء الوضوء وله تقديم الوضوء وتأخيرها كما ذكرناه : والرابع يكفيه غسل جميع البدن بلا وضوء بشرط أن ينوي الوضوء والغسل

لا بد من النظر في اتمنى يتيم وكيف يتيم ولم يتيم فجعل (الباب الاول) فيما يبيع التيمم فيئذ يتيم والثاني في كيفيته : والثالث في حكمه ليعرف ما يستفاد به ومالا يستفاد فانه انما يتيم لفائدته : الباب الاول في المبيع وهو شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء والمراد منه أن يتعذر استعمال الماء عليه أو ينقص للحق ضرر ظاهر وأسباب العجز فيها ذكره سبعة (أحدها) فقد الماء قال الله تعالى (فلم نجدوا الماء فقيموا) وللسافر أربع احوال لانه امان يتيقن وجود الماء حواله أولاً يتيقنه فان لم يتيقنه فاما أن يتيقن عدمه وهو الحالة الاولى أولاً يتيقن عدمه أيضاً بل يردد وهو

فان اقتصر على نية الغسل لزمه الوضوء أيضاً وقد ذكر المصنف ادلة الالوجه * الحال الثالث
أن يجنب من غير حدث ثم يحدث فهل يؤثر الحدث فيه وجهان أحدهما لا يؤثر فيكون جنباً غير محدث
حكاة الدارمي عن ابن القطان وحكاة الماوردي عن جمهور الاصحاب فعلى هذا يجزئه الغسل بلا
وضوء. والثاني يؤثر فيكون جنباً محدثاً ونجس في الالوجه الاربعة وبه قطع القاضي أبو الطيب
والحاملي وابن الصباغ والشيخ نصر في كتابيه الانتخاب والتهذيب والبغوى وآخرون وفيه وجه
ثالث حكاة القاضي حسين أنه لا يدخل هنا الوضوء في الغسل قطعاً بل لا بد منها وفرق بينه
وبين ما اذا تقدم الحدث فان فيه الالوجه الاربعة بأن هناك وردت الجنابة على أضعف منها
فرفعه وهنا عكسه فأشبهه الحج والعمرة يدخل الاقوى على الأضعف ولا يتعكس على المذهب
وهذا الوجه غلط وخيال عجيب ؛ الاصح انه كتقدم الحدث تنجس في الالوجه الاربعة وحيث
أوجبنا الوضوء فقد ذكرنا أن يجوز تقديمه وتأخيره والافضل تقديمه: واذا قدمه فهل يقدم غسل
الرجلين معه أم يؤخرهما فيه الخلاف السابق في أول الباب وكذا الكلام في نية هذا الوضوء
تقدم في أول الباب وعلى الالوجه كلها لا يشرع وضوآن في جميع الاحوال بلا خلاف وقد نقل
الرافعي وآخرون الاتفاق على أنه لا يشرع وضوآن ولعله مجمع عليه ويحتاج لمحدث عائشة
«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة» رواه الترمذي والنسائي
وابن ماجه قال الترمذي حديث حسن صحيح وأما قول المصنف لانهما حقان مختلفان فاحتراز
من غسل الحيض والجنابة وقوله يجبان بسببين احتراز من الحج والعمرة وقوله مختلفين احتراز
من زني وهو بكر فلم يجد حتى زني وهو محصن فانه يقتصر على رجه على أحد القولين وكذا
المحرم اذا لبس ثم لبس في مجالس قبل أن يكفر عن الاول فانه تجب كفارة واحديث في أحد القولين
وقوله في تعليل الالوجه الرابع عبادتان احتراز عن حقين لا دعى وقوله متجانسان احتراز من كفارة
ظهار وكفارة بين وقوله صغري وكبرى احتراز من دخل في الجمعة فخرج الوقت في أثناءها
فانه يتمها ظهراً على المذهب ولا يلزمه تجديد نية الظهر ويحتمل أنه احتراز عن الصبح والظهر فان
احداهما لا يتدخل في الاخرى لافى الافعال ولا في النية وقد يفرق بين مسألة الغسل ومسألة الحج

الثانية وان يفتنه فاما ان لا ينزحه غيره على الاخذ والاستيفاء وهو الحالة الثالثة أو ينزحه غيره
عليه وهو الرابعة: الحالة الاولى أن يتحقق عدم الماء حواله مثل أن يكون في بعض رمال البوادي
فيتيمم وهل ينقضى تقديم الطلب عليه فيه وجهان (أحدهما) نعم لان الله تعالى قال (فلم تجدوا
ماء فتييموا) وانما يقال لم يجد اذا فقد بعد الطلب وأظهرهما وهو الذي ذكره في الكتاب انه
لا حاجة الي الطلب لان الطلب مع يقين بعدم عبث : وأما ذكر الاول في الاستدلال بالآية ممنوع

والعمرة بأن الحج يشمل كل أفعال العمرة فدخلت فيه والغسل لا يشمل ترتيب الوضوء والله أعلم قال المصنف رحمه *

﴿فإن وضوءاً من الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً أو اغتسل من الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً أجزاء ما غسل من الحدث عن الجنابة لأن فرض الغسل في أعضاء الوضوء من الجنابة والحدث واحد﴾

﴿الشرح﴾ هنا مسألتان أحدهما وضوءاً بنية الحدث ثم ذكر أنه كان جنباً فيجزئه المغسول وهو وجهه ويداه ورجلاه ودليله ما ذكره المصنف: الثانية غسل جميع بدنه بغير رفع الحدث الأصغر غاطاً قطع المصنف بارتفاع الحدث عن أعضاء الوضوء دون غيرها وظاهر كلامه ارتفاعه عن جميع أعضاء الوضوء الرأس وغيره وكذا أطلقه جماعة وصرح جماعة بارتفاعه عن الرأس وآخرون بأنه لا يرتفع عنه وهذا هو الأصح لأن فرض الرأس في الوضوء المسح فالذى نواه إنما هو المسح فلا يجزئه عن غسل الجنابة ولنا وجه أنه لا يجزئه ما غسله بنية الحدث عن شيء من الجنابة حكاه الرافعي وقد سبقت المسألة واضحة في باب نية الوضوء والله أعلم

﴿فرع﴾ في مسائل تتعلق بالباب أحدها تأمل الشافعي رحمه الله في البويطى أكره للجنب أن يغتسل في البئر معينة كانت أو دائمة وفي الماء الراكد الذى لا يجري قال وسواء قليل الماء وكثيره أكره الاغتسال فيه والبول فيه هذا نصه بحروفه: واتفق أصحابنا على كراهته كما ذكرنا في البيان والوضوء فيه كالغسل ويحتاج للمسألة بعدديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب» فقيل كيف يفعل يا أبا هريرة قال «يتناولها ولا» رواه مسلم: الثانية يجوز الغسل من أنزال المني قبل البول وبعده والاولى أن يكون بعد البول خوفاً من خروج مني بعد الغسل وحكي الدارمى عن قوم أنه لا يجوز قبل البول (الثالثة) السنة إذا غسل ما على فرجه من أذى إن يدلك يده بالأرض ثم يغسلها ثبت ذلك في الصحيحين عن ميمونة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبق بيانه في باب الاستطابة : (الرابعة)

قال (الثانية : أن يتوهم وجود الماء حواله فليتردد (ح) الرجل الى حد يلحقه غوث الرفاق فلو دخل عليه وقت صلاة أخرى ففي وجوب إعادة الطلب وجهان﴾

إذا لم يتيقن عدم الماء حواله بل جوز وجوده تجوزاً قريباً أو بعيداً وجب تقديم الطلب على التيمم لأن التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان الطهارة بالماء: ويشترط أن يكون الطلب بعد دخول الوقت فيختلص الضرورة: وهل يجب أن يطلب بنفسه أم يجوز أن ينيب غيره فيه وجهان : أظهرهما أنه يجوز الانابة حتى لو بعث النازلون واحداً ليطلب الماء أجزأ طلبه عن الكل ولا خلاف أنه لا يقطع بطلبه الطلب عن لم يأمره ولم يأذن له فيه: وكيفية الطلب ان يبحث

لا يجوز الغسل بحضرة الناس الامستور العورة فان كان خاليا جاز الغسل مكشوف العورة والستر أفضل * واحتج البخارى والبيهقى لجواز الغسل عريانا في الخلوة بمحدث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم «ان موسى اغتسل عريانا فذهب الحجر بثوبه» وان أيوب كان يقتل عريانا فخر عليه جدار من ذهب» رواهما البخارى وروى مسلم أيضا قصة موسى صلى الله عليه وسلم والاحتجاج به تفريع على الاحتجاج بشرع من قبلناه واحتجوا الفضل الستر بمحدث بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة : عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتنا ما نأمن أني منها وما نقر قال «احفظ عورتك الامن زوجتك أو ما ملكت يمينك» قلت ارأيت اذا كان احدا خاليا قال «الله احق ان يستحي من الناس» رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه قال الترمذى حديث حسن : هذا مذهبنا ونقل القاضي عياض جواز الاغتسال عريانا في الخلوة عن جماهير العلماء قال ونهى عنه ابن أبي ليلى لان الماء ساكنا * واحتج فيه بمحدث وضعه العلماء * (الخامسة) الوضوء والمضمضة والاستنشاق فان الغسل فان ترك الثلاثة صح غسله قال الشافعى في المختصر فان ترك الوضوء والمضمضة والاستنشاق فقد أساء ويستأنف المضمضة والاستنشاق قال القاضي حسين وغيره ساء مسكنا ترك هذه السنن فانها مؤكدة فتاركها مسيء لا محالة قالوا وهذه اساءة بمعنى الكراهة لا بمعنى التحريم قال القاضي والمتولى والرويانى وآخرون وأمره باستئناف المضمضة والاستنشاق دون الوضوء لمعنيين : أحدهما ان الخلاف في المضمضة والاستنشاق كان موجودا في زمانه فان أبا حنيفة وغيره ممن تقدم وجوبهما فأوجب الخروج من الخلاف والوضوء لم يكن أوجب أحد وإنما حدث خلاف أبي ثور وداود بعده والثاني ان الماء قد وصل الى موضع الوضوء دون موضعها فأمره بايصاله اليها قال اصحابنا ويستحب استئناف الوضوء لكن استحباب المضمضة والاستنشاق أكد وقد تقدمت مذاهب العلماء فى حكم المضمضة والاستنشاق فى الغسل : والوضوء فى باب صفة الوضوء بدلائلها ومذهبنا ومذهب الجمهور انهما سنتان فى الوضوء والغسل : (السادسة) لا يجب الترتيب فى أعضاء المغتسل لكن

عن رحله ان كان وحده ثم ينظر يميناً وشمالاً وخلطاً وقداماً اذا كان فى مستو من الارض ويخص مواضع الخضرة واجتماع الطيور بمزيد الاحتياط وان لم يكن الموضع مستويا واحتاج الى الردد نظر * فان كان يخاف على نفسه وماله فلا يجب ذلك لان الخوف يبيح له الاعراض عند تيقن الماء فعند التوهم أولى وان لم يخف : وهذه الحالة هى المحكوم فيها بقوله فى الكتاب فعليه أن يردد الى حد يلحقه غوث الزقاق وهذا الضابط مستفاد من امام الحرمين رحمه الله : قال لانكأه البعد عن مخيم الرفقة فرسخاً أو فرسخين وان كانت الطرق آمنة ولا نقول لا يفارق طنب الخيام فالوجه المقصود أن يردد ويطلب الى حيث لو استغاث بالرفقة لا غاؤه مع ما عليه من التشاغل بالاشغال والتفاوض

تستحب البداءة بالرأس ثم بأعلى البدن والشق الأيمن: (السابعة) يجب إيصال الماء إلى غضون البدن من الرجل والمرأة وداخل السرة وباطن الأذنين والباطن وما بين الإليين وأصابع الرجليين وغيرها مما له حكم الظاهر وحرمة الشفة وهذا كله متفق عليه: ولو انصقت الأصابع والتحمت لم يجب شقها وقد سبق إيضاح هذا وبسطه في صفة الوضوء. وبما قد يغفل عنه باطن الإليين والباطن والعكن والسرة فليتعهد كل ذلك ويتعهد إزالة الوسخ الذي يكون في الصياخ: قال الشافعي في الأم والأصحاب يجب غسل ما ظهر من صياخ الأذن دون ما بطن * ولو كان تحت غلفاره وسخ لا ينزع وصول الماء إلى البشرة لم يضروا من منع في صفة غسله خلاف سبق بيانه في بابي السواك وصفة الوضوء: (الثامنة) إذا كان على بعض أعضائه أو شعره حناء أو عجين أو طيب أو شمع أو نحوه فنع وصول الماء إلى البشرة أو إلى نفس الشعر لم يصح غسله وقد تقدم بيان هذا مع فروع حسنة تتعلق به في آخر صفة الوضوء: ولو كان شعره متلبدا بحيث لا يصل الماء إلى باطن الشعر لم يصح غسله إلا بنفشه حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه هكذا نص عليه الشافعي في الأم وقطع به الأصحاب: ولو انعقدت في رأسه شعرة أو شعرات فهل يعني عنها ويصح الغسل وهي معقودة وإن كان الماء لا يصل باطن محل العقد: فيه وجهان حكاهما الروائي والرافعي وغيرها: أحدهما يعني عنه وهو قول الشيخ أبي محمد الجويني وصححه الروائي والرافعي لأنها في معنى الأصبع الملتحمة ولاز: الماء يبل محلها: والثاني لا يعني عنه كاللبد وقطع هذه الشعرات ممكن بلا ضرر بخلاف الأصبع الملتحمة: (التاسعة) لو ترك من رأسه شعرة لم يصبها الماء لم يصح غسله: وعن أبي حنيفة أنه يصح: فلو تنف تلك الشعرة قال للمأوردى إن كان الماء وصل أصلها أجزأه والا لزمه إيصاله أصلها قال وكذا لو أوصل الماء إلى أصل شعره دون الشعر ثم حلقه أجزأه وذكر صاحب البيان فيه وجهين أحدهما هذا (١) والثاني يلزمه غسل مقطع الشعرة والشعرات وبه قطع ابن الصياغ في الفتاوى المنقولة عنه (العاشرة) إذا انشق جلده بجرحة وانفتح فيها وانقطع دمها وأمكن إيصال الماء إلى باطنها الذي يشاهد بلا ضرر

(٢) صحح في
الروضة الثاني
وفيه نظر لأن
غسل البشرة
وإزالة الشعرة
لا يؤدي فيه
كمن ترك من
الوضوء أو النسل
رجله ثم قطعت
أم أذرى

في الأنوال وهذا يختلف باستواء الأرض واختلافها سعودا وهبوطا وهذا الضبط لا يكفي في كلام غيره لكن الأئمة من بعده تابعوه عليه وليس في الطرق ما يخالفه: هذا إذا كان وحده فإن كان في رفقة وجب البحث عنهم أيضا إلى أن يستوعبهم أو يضيق الوقت فلا يبقى إلا ما يسع لتلك الصلاة وفي وجه إلى أن: يستوعبهم أو لا يبقى من الوقت إلا ما يسع ركعة وفي وجه إلى أن يستوعبهم وإن خرج وقت الصلاة وإذا عرف أن معهم ماء فهل يجب استنبأه من صاحبه: فيه وجهان: أحدهما لا: لصعوبة السؤال على أهل المروءة: والثاني وهو الأظهر نعم: لأنه ليس في هبة الماء كثير منة وهذا إن الوجهان يخرجان على ظاهر المذهب في أنه إذا وهب منه الماء وجب عليه قبوله

وجب ايصاله في الغسل والوضوء قطع به الاصحاب وقد سبق بيانه في صفة الوضوء : قال الشيخ أبو محمد الجويني والفرق بينه وبين الغم والانف انهما باقيان على الاستيطان وإنما يفتح فيه لحاجة ومحل الجراحة صار ظاهرا فأشبه مكان الانقضاء من المرأة الثيب وقد سبق نص الشافعي علي انه يلزمها ايصال الماء الى ما برز بالانقضاء : قال أبو محمد فان كان للجراحة غور في اللحم لم يلزمه مجاوزة مظهر منها كما لا يلزم المرأة مجاوزة مظهر بالانقضاء: ولو اندملت الجراحة والتأمت سقط الفرض في ذلك الموضع كالموضع عادت البكارة بعلم الانقضاء فانه يسقط غسل ما كان ظهر بالانقضاء وكما لو التحمت أصابع رجليه فانه لا يجوز له شقها بل يكفيه غسل مظهره وقد سبق هذا في صفة الوضوء قال أبو محمد ولو كان في باطن الجراحة دم وتمذرت ازالته وخشي زيادة سرايتها الي العضو لم يلزمه ايصال الماء الي باطنها ولزمه قضاء الصلوات عند الشافعي اذا اندملت: ولا يلزمه القضاء عند المزني رضى الله عنها : (الحادية عشرة) لو قطعت شفته أو انفه فهل يلزمه غسل مظهره بالقطع في الوضوء والغسل : فيه وجهان سبق ايضا هما في صفة الوضوء أصحهما يجب لانه صار ظاهرا : ولو كان غير مختمون فهل يلزمه في غسل الجنابة غسل المأخوذ التي تقطع في الختان : فيه وجهان حكاهما المتبلى والروائي وآخرون أصحهما يجب صححه الروائي والرافعي لان تلك الجلدة مستحقة الازالة ولهذا اوازها انسان لم يضمن واذا كانت مستحقة الازالة فمأخوذها كالظاهر * والثاني لا يجب وبه جزم الشيخ أبو عاصم العبادي في الفتاوى لانه يجب غسل تلك الجلدة ولا يكرهني غسل مأخوذها لو كانت كالمعدومة لم يجب غسلها بقي مأخوذها بلانها: (الثانية عشرة) لا يجب غسل داخل عينيه وحكم استحبابه كما سبق في صفة الوضوء ولو نبت في عينه شعر لم يلزمه غسله : (الثالثة عشرة) لو كان على بعض بدن الجنب نجاسة فغسل ذلك الموضع غسلة واحدة بنية الجنابة ارتفعت النجاسة وهل يجوزته عن الجنابة فيه وجهان سبقا في مواضع بسطتها في باب نية الوضوء أصحهما يجوزته: ولو صب الجنب

وفيه وجه نذكره من بعد : وكل ما ذكرناه فيما اذا لم يسبق تيممه تيمم آخر وطالب الماء فان اتفق ذلك واحتاج الى التيمم مرة أخرى إما بطلان الاول بحدث أو لفريضة أخرى فائمه أو مؤداة فهل يقتصر الى إعادة الطلب نظر ان انتقل من ذلك المكان الى مكان آخر او اطبقت غمامة أو طلع ركب وما أشبه ذلك مما يظن عنده حصول الماء وجب الطلب كما في التيمم الاول نعم هل موضع يتقن بالطلب أنه لا ماء فيه ولم يجوز بالسبب الذي حدث حصوله فيه لم يحتاج الى البحث والطلب في ذلك الموضع على ظاهر المذهب كما سبق: وان لم ينتقل عن ذلك الموضع ولم يحدث شيء يوم حصول الماء فان يتقن بالطلب الاول أن لا ماء ثم فعلي ما ذكرنا في حالة يقين العدم: وان لم يتقنه بل غلب على ظنه العدم فوجهان: أحدهما أنه لا يحتاج الى إعادة الطلب لانه لو كان تم ماء

على رأسه الماء وكان على ظهره نجاسة فزّل عليها فازالها فان قلنا الماء المستعمل في الحدث يصلح لازالة النجاسة طهر المحل عن النجاسة وهل يطهر عن الجنابة: قال الروياني فيه الوجهان وان قلنا المستعمل في الحدث لا يصلح للتنجس قال الروياني ففي طهارته عن التنجس هنا وجهان: أحدهما يطهر لان الماء قائم على المحل وإنما يصير مستعملا بالانفصال: والثاني لا يطهر لانا لانجسل الماء في حالة ترده على العضو مستعلا للحاجة الى ذلك في الطاهرة الواحدة وهذه طاهرة أخرى فعلى هذا يجب تطهير هذا المحل عن النجاسة وهل يكفيه الغسل الواحدة فيه عن التنجس والجنابة إذا ترواها فيه الوجهان (الرابعة عشرة) لو أحدث للغسل في أثناء غسله لم يؤثر ذلك في غسله بل يشبهه ويجزئه فان أراد الصلاة لزمه الوضوء نص على هذا كلام الشافعي في الاموال أصحاب ولا خلاف فيه عندنا وحكمه ابن المنذر عن عطاء وعمر بن دينار وسفيان الثوري واختاره ابن المنذر وعن الحسن البصري انه يستأنف الغسل: دليلنا ان الحدث لا يبطل الغسل بعد فراغه فلا يبطله في أثناءه كالإسك والشرب (الخامسة عشرة) هل يجب على السيد أن يشتري لمملوكه ماء الوضوء والغسل من الحيض والجنابة: فيه وجهان حكاهما المتولي والروياني هنا وآخرون في اشتقان أحدهما يجب كزكاة فطره (والثاني) لا: لان للطهارة بدلا وهو التيمم فينتقل اليه كما لو أذن لعبده في الحج متعافا فانه لا يلزم السيد الهدى بل ينتقل العبد الى الصوم ويخالف الفطرة فلا بد لها ولم يرجحوا واحدا من الوجهين والاول عندى أصح لانه من مؤن العيد وهي أعلى سيده وهل يلزم الزوج شراء ماء الطهارة لزوجته فيه خلاف ذكره المصنف في باب ما يجب بمحظورات الاحرام وذكره المتولي والروياني وآخرون هنا وذكره البغوي وآخرون في النفقات والظاهر تفصيل ذكره البغوي وتابعه عليه الرافعي قال ان كان الفسل لاحتلامها لم يلزمه وان كان لجماعه أو نفاس لزمه في أصح الوجهين لانه بسببه وان كان حيض لم يلزمه في أصح الوجهين لانه من مؤن التمكنين وهو واجب لىها قال الرافعي وينظر على هذا القياس في ماء الوضوء الى أن السبب منه كالفس أم لا: وفي أجرة الحمام وجهان مشهوران في كتاب النفقات أحدهما لا يجب الا اذا عسر الغسل الا في الحمام لشدة برد وغيره واختاره الغزالي وأحسهما وبه قطع المصنف والبغوي والروياني وآخرون في كتاب

لظفر به بالطلب الاول ظاهرا: وأظهرهما أنه يجب الطلب ثانيا لانه قد يطلع على بئر خفيت عليه أو يجد من يدلّه على الماء لكن يجعل الطلب الثاني أخف من الاول واذا عرفت ما ذكرناه وتأملت قوله فان دخل عليه وقت صلاة أخرى ففي وجوب إعادة الطلب وجهان: فينبغي أن لا يخفى عليك منه شيئا: أحدهما أن هذا الخلاف غير مخصوص بما اذا دخل عليه وقت صلاة أخرى بل مهما احتاج الى إعادة التيمم اما لهذا السبب أو لان تيممه الاول قد بطل بعروض حدث أو طلوع ركب جرى الوجهان سواء تداخل بين التيممين زمان أو لم يتداخل: والثاني ان

التفتات الوجوب إلا أن يكون من قوم لا يعتادون دخوله فإن أوجبناها قال الماوردي إنما تجب في كل شهر مرة (السادسة عشرة) قال أبو الليث الحنفي في نوازل: لو كان في الإنسان قرحة مبرأت وارتفع قشرها وأطراف القرحة متصلة بالجلد إلا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فإنه مرة، ولا يصل الماء إلى ما تحت القشرة أحزاه وضوءه في ماء الغسل *

فصل في غسل الجنابة

(في الأثر من المسنونة)

لم يذكر لها المصنف رحمه الله باباً مستقلاً بل ذكرها مفرقة في أبوابها وقد ذكرها هو في النية والأحباب مجموعة في باب ابتداء بالزني رحمه الله فأحببت وإقامة الجهور في ذكرها مجموعة في موضع فانه أحسن وأحوط وأنفع وأضبط فأذكرها إن شاء الله تعالى في هذا الفصل في غاية الاختصار بالنسبة إلى عادة هذا الشرح لكوني أبسطها إن شاء الله تعالى بفروعها وأدلتها وما يتعلق بها في مواضعها: ففيها غسل الجمعة وهو سنة عندنا وعند الجهور وأوجب به بعض السلف وفيمن يستحب له أربعة أوجه: الصحيح أنه يستحب لكل من حضر الجمعة سواء الرجل والمرأة ومن تجب عليه ومن لا تجب ولا يستحب غيره (والثاني) يستحب لكل من تجب عليه سواء حضر أم اقتطع أم ذكره الماوردي والرويان في وجهه الرويان في وادعي أنه قول جمهور أصحابنا وليس كما قال: (والثالث) يستحب لمن حضر من تازمه الجمعة دون من لا تازمه حكمه الشافعي وغيره وهذا ضعيف أو غلط (والرابع) يستحب لكل أحد سواء حضر أو لم يحضر ومن تازمه ومن لا تازمه ومن اقتطع عنها أهدر أو لغيره كغسل العيد حكمه المتولي وغيره (١) نال الشافعي والأحباب ويدخل وقت غسل الجمعة بطولع الفجر ويبقى إلى صلاة الجمعة والانفصل أن يكون عند الرواح إليها فلو اغتسل قبل الفجر لم يحسب هكذا قطع به الأصحاب في جميع الطرق إلا أمام الحرمين فحكى وجهاً أنه

كلامه وإن كان مطابقاً لكن الشرط في صورة الخلاف أن لا يحدث سبب يوم حدوث الماء من الانتقال إلى مكان آخر أو طوع ركب ونحوها والأوجب إعادة الغسل بخلافه وإن لا يكون العدم مستيقناً بمقتضى الطلب الأول والأقاراً استيقن العدم ولم يحدث ما يؤهم حصول الماء كان اليقين الأول مستمراً ولا معني للطلب مع يقين العدم كما تقدم: ولك أن تعلم قوله لا يتردد الرجل بالخاء لأمرين أحدهما أن عند أبي حنيفة ليس علي التيمم طلب إلا إذا غلب على ظنه أن قربه ماء: والثاني أن عنده صلاة العيد وصلاة الجنازة يجوز أن يتيمم لها إذا خاف الفتور لو اشغفل بالوضوء وإن كان الماء موجوداً عنده وكلام الكتاب مطلق *

(١) وقل رحمه الله في شرح مسندها أنه يستحب المذكور خاصة فهذا وجه خامس أنه أذرعى

يحسب وليس بشيء: ولو اغتسل بعد الفجر ثم اجنب لم ييطل غسل الجمعة عندنا قال الماوردي وبه قال العلماء كافة الا الاوزاعي فانه أبطله: دليلا ان غسل الجمعة يراد للتنظيف فاذا تعقبه غسل الجنابة لم ييطل به هو أبطل في النظافة: قال الروياني وغيره ويستحب أن يستأنف غسل الجمعة ليخرج من الخلاف قال القفال وصاحبه الصيدلاني والاصحاب ان لم يجد الماء تيمم قالوا ويتصور ذلك في قوم قوضوا وافرغ مأذم وفي الجريح في غير أعضاء الوضوء واستبعد الغزالي وغيره التيمم لان المراد قطع الرائحة والصواب الاول لانها طهارة شرعية فتاب فيها التيمم كغيرها: ولغسل الجمعة فروع وثبتت بنسبها في بابها ان شاء الله تعالى: ومن الغسل المسنون غسل الميدين وهو سنة اسكل أحد بالاتفاق سواء الرجال والنساء والصبيان لانه يراد للزينة وكلهم من أهلها بخلاف الجمعة فانه لقطع الرائحة فاختص بمحاضرها على الصحيح: ويجوز بعد الفجر وهل يجوز قبله قولان (أحدهما) لا كالجمعة وأصحها نعم لان العيد يفعل أول النهار فيبقى أثره ولان الحاجة تدعو الى تقديمه لان الناس يقدمونه من بعيد فعلى هذا فيه أوجه (أحدها) يجوز في جميع الليل (والثاني) لا يجوز الا عند السحر وأصحها يجوز في النصف الثاني لاقبله هذا مختصر ما يتعلق بغسل العيد وسيأتي ايضاحه مبسوطا بادائه حيث ذكره المصنف في صلاة العيد ان شاء الله تعالى: ومن المسنون غسل الكوفين وغسل الاستسقاء: ومنه غسل الكافر اذا أسلم ولم يكن أجنب وقد سبق ايضاحه في باب ما يوجب الغسل: ومنه غسل المحزون والمغمي عليه اذا أفاق وقد سبق بيانها في باب ما ينقض الوضوء: ومنه اغسال الحج وهي الغسل للاحرام وللدخول مكة والوقوف بعرفة والوقوف بالمشعر الحرام وثلاثة اغسال لرمي الجمار في ايام التشريق الثلاثة نص الشافعي على هذه السبعة في الأم قال ولا يقتل لجمرة العقبة قال اصحابنا انما لم يقتل لها لان وقتها يدخل من نصف الليل ويبقى الى آخر النهار فلا يجتمع لها الناس ولانه اغتسل للوقوف بالمشعر الحرام وهو يرمي جمرة العقبة بعده بساعة نأثر الغسل باق فلا حاجة الى اعادته واذن الثاني في التقديم

قال في الثالثة ان يتقن وجود الماء في حد القرب فيلزمه (ح) ان يسعى اليه وحدا القرب الى حيث يتردد اليه المسافر للرعي والاحتطاب وهو فوق حد الغوث فان انتهى البعد الى حيث لا يجد الماء في الوقت فلا يلزمه وان كان بين الرتين فقد نص أنه يلزمه اذا كان على عين المنزل أو يساره ونص فيها اذا كان على صوب مقصده انه لا يلزمه قليل قولان وقيل بتقرير النصين لان جوانب المنزل مذوبة اليه دون صوب الطريق *

اذا يتقن وجود الماء حواله فله ثلاث مراتب احداها ان يكون على مسافة ينتشر اليها النازلون في الاحتطاب والاحتشاش وتنتهي البهائم اليها في الرعي فيجب السعي اليه والوضوء به

الى هذه السبعة الفسل لطواف الزيادة والوداع قال القاضي ابو الطيب وللحنى: قال البغوى وغيره
وينى للحائض والنفساء جميع أغسال الحج الا غسل الطواف لكونها لا تطوف (١) ومن المستحب
الفسل من غسل الميت ولا شافعى قول انه يجب ان مسح الحديث فيه ولم يصح فيه حديث
ولا فرق في هذا بين غسل الميت المسلم والكافر فيدين الفسل من غسلها وبسن الوضوء
من مس الميت نص عليه الشافعى في مختصر المزني رحمه الله وقاله الاصحاب ونقله امام الحرمين
عن اصحابنا المرازمة وسبسط الكلام فيه في الجنائز ان شاء الله تعالى حيث ذكره
المصنف: ومن المستحب الفسل من الحجامة ودخول الحمام نص عليه الشافعى في القديم
وحكاه عن القديم ابن القاص واقفال قطعاً به وكذا قطع به المحاملى في الباب والفزالي في الخلاصة
والبغوى وآخرون ونقله الفزالي في الوسيط عن ابن القاص ثم قال وأنكر معظم الاصحاب
استحبابها قال البغوى أما الحجامة فورد فيها أثر وأما الحمام فقبل أراد به اذا تور يقتل والا
فلا وقيل استحبه لاختلاف الايدى في ماء الحمام قال وعندي ان معنى الفسل انه اذا دخله ففرق
استحب ألا يخرج حتى يقتل: هذا كلام البغوى وروى البيهقي باسناد ضعيف عن عائشة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال « الفسل من خمسة من الجنابة والحجامة وغسل يوم الجمعة والفسل من ماء
الحمام » وباسناده عن ابن عمرو بن العاص قال « كنانة فسل من خمس من الحجامة والحمام وثنت الا بطون من
الجنابة ويوم الجمعة » والله أعلم ومن المستحب الفسل ان أراد حضو ومجموع الناس وروح بأصحابه ونقله
الرويانى في البحر عن نص الشافعى ورأيت في الامام يدل عليه صريحاً أو إشارة ظاهرة قال أبو عبد الله
الزيرى في الكافي يستحب في كل أمر اجتمع الناس له أن يغسل المرء له ويقطع الرائحة المغيرة
من جسده ويمس من طيب أهله هذه هي السنة وقال البغوى يستحب لمن أراد الاجتماع بالناس
ان يغتسل ويتنظف ويطيب قال المحاملى في الباب يستحب الفسل عند كل حال تغير فيه البدن قال اصحابنا
وأكد هذه الأغسال غسل الجمعة والفسل من غسل الميت وأيهما أكد: فيه قولان مشهوران

(١) وينى
ألا ينى أيضاً
ان لم يثبت فيه
شيء اذا الاستحباب
حكم شرعى
يحتاج الى دليل
ثابت وكيف
يقال بسن ما لم
يورد فيه سنة
ثابتة اهـ اذرعى

لانه اذا كان يسعى لاستغفاله الى هذا الحد فلمهم العبادة أولى وهذا فوق حد الفوت الذى يسعى اليه
عند التوهم قال الامام محمد بن يحيى ولعله يقرب من نصف فرسخ: (الثانية) أن يكون بعيداً عنه بحيث
لو سعى اليه لفاته فرض الوقت فيتعيم ولا يسعى اليه لانه فاقد في الحال ولو وجب انتظار الماء مع
خروج الوقت لما ساء التيمم أصلاً بخلاف ما لو كان واجداً الماء وخاف فوات الوقت لو توطأ
حيث لا يجوز له التيمم لانه ليس بفائق على ان صاحب التهذيب حكى في هذه الصورة وجهاً انه يتيمم
ويصلى لحرمه الوقت ثم يتوضأ ويعيد: وقد يقول الناظر أيعتبر كونه بحيث لو سعى اليه لفاته فرض
الوقت من حين نزوله في ذلك المنزل أو من أول وقت الصلاة لو كان نازلاً فيه فان كان الاول فقد

وذكرها المصنف في الجنائز: أحدها عند المصنف وسائر العراقيين الغسل من غسل الميت وهو نصه في الجديد : والثاني غسل الجمعة وهو قوله القديم وصححه البغوي والروائي وغيرهما قال الزاوي وصححه الاكثرون وهذا هو الصحيح أو الصواب لان احاديث غسل الجمعة صحيحة وليس في الغسل من غسل الميت شيء صحيح: وقائدة القولين فيما لو أوصى بماء لاولى الناس أو وكل من يدفعه الي أولاهم أو آكداهم حاجة فوجد رجلان أحدهما قد غسل ميتا والاخر يريد حضور الجمعة فأيهما أولى به . فيه القولان وستأتي دلائل كل ما ذكرته في مواضعه ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق *

— فصل —

﴿في دخول الحمام﴾ (١)

روى عن عائشة رضي الله عنها قالت « نهي رسول الله ﷺ عن دخول الحمامات ثم رخص للرجل أن يدخلوها في الميازر » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم قال الترمذي ليس اسناده بذلك التام : وعن المصنف بفتح الميم قال دخل نسوة من أهل الشام على عائشة فقالت من أتين فقلن من أهل الشام فقالت لعلكن من السكورة التي يدخل نسائها الحمامات قلن نعم قالت أما اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله تعالى » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه : قال الترمذي حديث حسن * وعن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « انها ستفتن عليكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال الا بالازر واستمعوها النساء الامريضة أو نساء » رواه أبو داود وابن ماجه : وفي اسناده من يضعف : وجاء في دخول الحمام عن السلف آثار متعارضة في الاباحة والكراهة فعن أبي الدرداء رضي الله عنه نعم

يكون الماء في حد القرب ولو سعى اليه لفاته فرض الوقت النزول في آخر الوقت فاذا لم يجبالسعي اليه بطل اطلاق قولنا انه اذا كان الماء في حد القرب لزم السعي اليه وان اعتبرنا من أول وقت الصلاة فورايت الصلاة مختلفة في الطول والقصر فما الذي يفعل باعتبار الوسط منها كإيفعل في حد القرب فان القدر الذي ينشر اليه المسافر لحاجة مختلف صيغاً وشتاء وتوثر فيه وعودة المكان وسهولته وما أشبه ذلك والمتعاد في نظائر ذلك الاخذ بالوسط المعتدل أم تعتبر في كل صلاة وقتها فتختلف المسافة التي يحتاج الي قطعها أم كيف الحال ولو كان يتيمم لغائته فكيف يقدر فوات وقتها لو سعى الى الماء أيقال وقتها أول حالة التذكر فيازم ان لايسعى الى الماء في حد القرب لانه زمان يسير أو

(١) زورى
الامام أحمد
رضي الله عنه
عن عمر رضي
الله عنه قال
سمعت رسول
الله صلى الله
عليه وسلم يقول
فيه (ومن كانت
تؤمن بالله واليوم
الآخر فلا يدخل
الحمام) (ورواه
الترمذي عنه
من رواية جابر
وعال حديث حسن
غريبه افرعي

البيت الحرام يذهب الدرن ويذكر النار * وعن علي وابن عمر رضى الله عنهم ينس البيت الحرام
يبدى العورة ويذهب الحياء : واما اصحابنا فكلهم فيه قليل ومن تكلم فيه من اصحابنا
الامام الفقيه الحافظ أبو بكر السمعاني المروزي رحمه الله فقال جملة القول في دخول الحمام انهمباح
الرجال بشرط التستر وغض البصر ومكروه للنساء الا لعذر من نفاس أو مرض قال وانما كره للنساء لان
أمرهن مبني علي المباغة في التستر ولما في وضع ثيابهن في غير بيوتهن من الهتك ولما في خروجهن
واجتماعهن من الفتنة والشر وأنشد

دهتك بعلة الحمام نعم * ومال بها الطريق الي يزيد

قال وللدخل آداب منها ان يتذكر بجره حر النار ويستعين بالله تعالى من حرها ويسأل الجنة وان
يكون قصده التنظف والتطهر دون التمتع والترفة والايدخله اذا رأى فيه عاريا بل يرجع والايدخل
فيه ولا يقرأ القرآن ولا يسلم ويستغفر الله تعالى اذا خرج ويصلي ركعتين فقد كانوا يقولون يوم الحمام
يوم اثم وروى لكل أدب منها خبرا أو أثرا وذكر آدابا أخر: وذكر الامام الغزالي رحمه الله
في الاحياء فيه كلاما حسنا طويلا مختصره انه لا بأس بدخول الحمام : دخل اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حمامات الشام قال وعلى داخله واجبات وسنن فعليه واجبان في عورته صونها
عن نظر غيره ومسه فلا يتعاطى أمرها وازالة وسخها الا بيده: وواجبان في عورة غيره ان يقض بصره
عنها وان ينهه عن كشفها لان الهي عن المنكر واجب فعليه ذلك وليس عليه النبول قال ولا يسقط
الانكار الا لحوف ضرر أو شتم أو نحوه ولا يسقط عنه بظنه انه لا يفيد قال ولهذا صار الحزم في
هذه الا زمان ترك دخول الحمام اذا لا يخلو عن عورات مكشوفة لاسيا ما فوق العانة وتحت السرة
ولهذا استحب اخلاء الحمام قال والسنن عشر النية بان لا يدنل عثا ولا اغرض الدنيا بل يقصد
التنظف المحبوب وان يعطى الحامى الاجرة قبل دخوله ويقدم رجلاه اليسرى في دخوله قائلا : بسم
الله الرحمن الرحيم أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم وان يدخل

لا يقال هذا وحينئذ لا يفرض لما وقت آخر يفوت بالسعي الماء ولو كان يتيمم للتوافل وجوزنا
ذلك فكيف نعتبر الوقت فيها وهل نجعل موافقت الفرائض الخمس معيارا للقوائت والنوافل أم
لا : والجواب الاشبه بكلام الأئمة ان الاعتبار من أول وقت الصلاة او كان نازلا في ذلك المنزل ولا
بأس باختلاف المواقيت والمسافات فان الغرض صيانة وظيفة الوقت عن الفوات وعلى هذا اذا
اتتهى الي المنزل في آخر الوقت وكان الماء في حد القرب لزم السعي اليه والوضوء به وان كان يفوته
فرض الوقت كالماء في رحله وقائه الغرض او تواضاً والاشبه ان نجعل وقت الحاضرة معيارا
في القوائت والنوافل فانها الاصل والمتصد بالتيمم غالبا والله أعلم : الثالثة ان يكون بين الرتبتين

وقت الخلوة أو يتكلف اخلاء الحمام فانه وان لم يكن في الحمام الأهل الدين والمحتاطون في العورات
فالنظر الى الابدان مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء وهو مذكر للفكر في العورات ثم لا يخلو الناس
في المحرّكات عن انكشاف العورات فيقع عليها البصر وان لا يعجل بدخول البيت الخارج حتى يعرق
في الاول والاكثر صب الماء بل يقتصر على قدر الحاجة فهو المأذون فيه وان يذكر بحرارته
حرارة نار جهنم لشبهه بها والاكثر الكلام ويكره دخوله بين المغرب والعشاء وقريبا من الغروب
وان يشكر الله تعالى اذا فرغ على هذه النعمة وهي النظافة ويكره من جهة الطب صب الماء البارد
على الرأس عند الخروج من الحمام وشربه ولا بأس بقوله لغيره عافاك الله ولا بالمصافحة ولا بان
يدلّكه غيره يعني في غير العورة هذا كلام الغزالي ثم ذكر في النساء كلاما حذفته لكون كلام
السمعاني أصوب منه قال واذا دخلت المرأة لضرورة فلا تدخل الا بمنزلة سابع قال ولا يقرأ
القرآن الا سرا ولا يسلم اذا دخل فقد اتفق هو والسمعاني على ترك القراءة والسلام فأما القراءة
فتقدم في آخر باب ماوجب الغسل أنها لا تتركه ولعل مرادها الاولى تركها لأنها مكروهة : وأما
ترك السلام فقد وافقها عليه صاحب التتمة فقال لا يستحب السلام لداخله على من فيه لانه بيت
الشيطان ولان الناس يكونون مشتغلين بالتنظف وكذا قاله غيرهم : والحمام مذكر لا مؤنث كذا
نقله الازهرى في تهذيب اللغة عن العرب : ورتقه غيره وجعه حمامات مشتق من الحميم وهو الماء الحار
والله أعلم وبه التوفيق *

باب التيمم

قال أبو منصور الازهرى رحمه الله التيمم في كلام العرب القصْد يقال تيممت فلانا وبمتمته وتأممته وأتمته
أى قصدته والتيمم ثابت بالكتاب والسنة واجماع الأمة وهو رخصة وفضيلة اختصت بها هذه
الامة زادها الله شرفا لم يشاركها فيها غيرها من الامم كما صرحت به الاحاديث الصحيحة المشهورة
وتزيد المسافة على التي يتردد المسافر اليها بالحاجاته ولا ينتهي الى حد خروج الوقت فهل يلزمه السعي
اليه أم يجوز له التيمم نص الشافعي على انه اذا كان على بين المنزل أو يساره يلزمه السعي اليه
ولا يجوز له التيمم وفما اذا كان على صوب مقصده انه لا يجب السعي اليه وله التيمم فاختلف
الاصحاب فيه على طريقتين أحدهما تقرير النصين : والثانية جعل المستلّتين على قولين نقلا وتخريجا
وانبين أولا معنى قول المذهبين في المستلّتين قولان بالنقل والتخريج فنقول اذا ورد نصان عن
صاحب المذهب مختلفان في صورتين متشابهتين ولم يظهر بينهما ما يصحح فارقا فالاصحاب يخرجون
نصه في كل واحدة من العورتين في الصورة الاخرى لا شرا كما في المعنى فيحصل في كل واحدة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أن التيمم يختص بالوجه واليدين سواء تيمم عن الحدث الأصغر أو الأكبر سواء تيمم عن كل الاعضاء أو بعضها: قال المصنف رحمه الله *

﴿يجوز التيمم عن الحدث الأصغر لقوله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً﴾ ويجوز عن الحدث الأكبر وهو الجنابة والحيض لما روى عن عمار بن ياسر رضي الله عنها قال أجنبت فتمعكت في التراب فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال صلى الله عليه وسلم « إنما كان يكفيك هكذا وضرب يديه على الأرض ومسح وجهه وكفيه » ولأنه طهارة عن حدث فتاب عنها التيمم كالوضوء ولا يجوز ذلك عن إزالة النجاسة لأنها طهارة فلا يؤمر بها للنجاسة في غير محل النجاسة كالغسل * ﴿الشرح﴾

أما الآية الكريمة فتقدم تفسيرها في باب ما ينقض الوضوء وقوله تعالى (صعيداً طيباً) قيل حللاً وقيل طاهراً وهو الاظهر الاشهر وهو مذهب أصحابنا : وأما حديث عمار فتفتق على محته رواه البخاري ومسلم وقوله تمعكت أى تدلكت وفي رواية في الصحيح تمرغت وهو بمعنى تدلكت: وروى الحديث عمار تقدم بيان حاله في آخر السواك ويشكر على المصنف قوله روى بصيغة القريض الموضوع للعبارة عن حديث ضعيف مع أن هذا الحديث متفق على محته وقد نهت على مثله مرات وذكرته في مقدمة الكتاب: وقوله ولأنه طهارة عن حدث احتراز من طهارة النجس : أما الأحكام فيجوز التيمم عن الحدث الأصغر بالكتاب والسنة والاجماع ويجوز عن الحدث الأكبر وهو الجنابة والحيض والنفاس وكذا الولادة إذا قلنا توجب الغسل ولا خلاف في هذا عندنا ولا يجوز في إزالة النجاسة ودليله ما ذكره المصنف: وأما قول المصنف هنا يجوز التيمم وقوله في التنبيه يجب فكلاهما صحيح فهو واجب في حال جائز في حال فاذا لم يجد الماء وضاق الوقت وجب وإذا وجد الماء بأكثر من ثمن المثل جاز التيمم ولا يجب بل لو اشتراه وتوضأ كان أفضل وكذا إذا لم يجد الماء وأراد نافلة أو فريضة في أول الوقت جاز التيمم ولم يجب * (فرع) قد ذكرنا أن التيمم عن الحدث الأكبر جائز هذا مذهبتنا وبه قال العلماء كافة من

من الصورتين قولان منصوب ومخرج : المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقولون فيهما قولان بالنقل والتخريج أى نقل المنصوص في هذه الصورة إلى تلك وخارج فيها وكذلك بالعكس ويجوز أن يراد بالنقل الرواية ويكون المعنى في كل واحدة من الصورتين قول منقول أى مروي عنه وآخر مخرج : ثم الغالب في مثل ذلك عدم طباق الاصحاب على هذا التصرف بل ينقسمون إلى فريقين منهم من يقول به ومنهم من يأبى ويستخرج فارقا بين الصورتين يستند إليه اقتران النصين وأما ذكرنا هذا الكلام في هذا الموضع لأنه

الصحابة والتابعين ومن بعدهم الا عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود و ابراهيم النخعي التابعي فانهم منعه قال ابن الصباغ وغيره وقيل إن عمر وعبد الله رجما * واحتج بان منعه بأن الآية فيها اباحته المحدث فقط واحتج أصحابنا بالجمهور بقول الله تعالى (اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الى قوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) ثم قال تعالى (فلم تجدوا ماء فتييموا) وهو عائد الى المحدث والجنب جميعا وقد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الاشعري قال قال عبد الله بن مسعود لو أن جنبا لم يجد الماء شهرا لا يتييم قال أبو موسى له كيف يصنع بهذه الآية (فلم يجدوا ماء فتييموا) فقال عبد الله لو رخص لهم لا وشكو اذا برد عليهم الماء أن يتييموا فهذا دليل علي أنهم كانوا متفقين على أن الآية تدل علي جواز التيمم للجنب واحتجوا من السنة بحديث عمار السابق وهو في الصحيحين وبحديث عمران بن الحصين « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ثم رأى رجلا معزلا لم يصل مع القوم فقال يا فلان ما منعك أن تصلي مع القوم فقال يا رسول الله أصابني جنابة ولا ماء فقال عليك بالصعيد فانه يكفيك فلما حضر الماء أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الرجل اياه من ماء فقال اغتسل به » رواه البخاري ومسلم وعن أبي ذر رضي الله عنه انه كان يعزب في الابل وتصيبه الجنابة فلخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له « الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاذا وجد الماء فليسه بشرته » رواه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال الحاكم حديث صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته: ومن القياس ما ذكره المصنف ولان ما كان طهوراً في الحديث الاصغر كان في الاكبر كالأداء وأما الآية فليس فيها منع التيمم عن الجنابة بل فيها جوازه كما ذكرنا ولو لم يكن فيها بيان فقد بيته السنة *

(فرع) اذا تيمم الجنب والتي انقطع حيضها ونفاسها ثم قدر علي استعمال الماء لزمه الغسل هذا لمذهبنا وبه قال العلماء كافة الا أبا سلمة بن عبد الرحمن التابعي فقال لا يلزمه ودليلا حديث عمران وحديث أبي ذر السابقان *

أول موضع ذكر فيه المصنف القتل والتخريب واذا عرف ذلك فنقول أما من قرر التخصيص فرق بان المسافر قد يتيمان ويتيسر في حوائجه ولا يمتنع في صوب مقصده ثم يرجع قهقري وجواب المنزل منسوبة اليه دون ما بين يديه : وأما من جعل الصورتين على قواين وجه تميز التيمم بأنه فائد الماء في الحال والمنع بأنه قادر على الوصول الي الماء والتيمم إنما يعدل اليه عند الضرورة وهذه الطريقة أظهر من الأولى لان لأصحابها ان يقولوا الاولين المسافر مادام سائرا لا يعتاد المضي يمينا وشمالا كلا يرجع قهقري *

(فرع) قال الشافعي في الاموال أصحاب يجوز المسافر والمغرب في الابل أن يجمع زوجته وإن كان عادم الماء، ويفسل فرجه ويتيمم واتفق أصحابنا على جواز الجماع من غير كراهة قالوا فان قدر على غسل فرجه فغسله وتيمم وصلى تحت صلاته ولا يلزمه اعادتها فان لم يفسل فرجه لزمه اعادة الصلاة ان قلنا رطوبة فرج المرأة نجسة والإفلا إعادة هذا بيان مذهبتنا : وحكي ابن المنذر جواز الجماع عن ابن عباس وجابر بن زيد والحسن البصري وقتادة والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي واحدا وسحاق واختاره ابن المنذر وحكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عمر والزهرى أنهم قلوا ليس له ذلك وعن مالك قال لأحب أن يصيب امرأته الاومعه ماء وعن عطاء قال ان كان بينه وبين الماء ثلاث ليال لم يصبا وان كان أكثر جاز وعن احمد في كراهته روايتان : دليلنا على الجميع ما احتج به ابن المنذر أن الجماع مباح فلا تمنعه ولا نكراهه الا بدليل فهذا هو المتمد في الدلالة : وأما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رجل يارسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء أجمع أهله قال «نعم» رواه احمد في مسنده فلا يحتج به لانه ضعيف فانه من رواية المجاج بن اربعة وهو ضعيف والله أعلم

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبنا ان التيمم عن النجاسة لا يجوز ومعناه اذا كان علي بعض بدنه نجاسة تيمم في وجهه ويديه لا يصح وبه قال جمهور العلماء وجوزه احمد واختلاف أصحابه في وجوب اعادة هذه الصلاة قال ابن المنذر كان الثوري والاوزاعي وأبو ثور يقولون بمسح موضع النجاسة بتراب ويصلى قال وحكى أبو ثور هذا عن الشافعي قال والمعروف من قول الشافعي بمصر ان التيمم لا يجرى عن نجاسة واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وقول المصنف فلا يؤمر بها للنجاسة احتراز من الحدث فانه يؤمر بطهارته في غير محله : وقوله كالغسل هو بفتح الغين ومعناه كما لو كان علي بدنه نجاسة فلا يؤمر بالغسل في غير محلها ولان التيمم رخصة فلا يجوز إلا فيما ورد الشرع به وهو الحدث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

واذا كان في المنزل ينتشر في الجوانب كلها ويعود الى منزله فالفرق ممنوع وما ذكرناه من الطريقتين نقل صاحب الكتاب وامام الحرمين في آخرين : وقال في التهذيب اذا كان الماء على طريقه وهو يتيقن الوصول اليه قبل خروج الوقت وصلى في آخر الوقت بالتيمم جاز وقال في الاملاء لا يجوز بل يؤخر حتى يأتي الماء والاول المذهب وان كان الماء على يمينه او يساره او ورائه لم يلزمه اتيانه وان امكن في الوقت لان في زيادة الطريق مشقة عليه كما لو وجد الماء يباع باكثر من ثمن المثل لا يلزمه الشراء : وقيل لافرق بل متى امكنه ان يأتي الماء في الوقت من غير خوف فلا فرق بين ان يكون على يمينه او يساره او أمامه في جواز التيمم قولان هذا ما رواه وبينه وبين الكلام

﴿والتيمم مسح الوجه واليدين مع المرققين بضربتين أو أكثر والدليل عليه ما روى أبو امامة وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرققين» وحكي بعض أصحابنا عن الشافعي رحمه الله أنه قال في القديم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للكفين ووجهه في حديث عمار: وانكر الشيخ أبو حامد ذلك وقال المنصوص في القديم والجديد هو الاول: ووجهه أنه عضو في التيمم فوجب استيعابه كالوجه وحديث عمار يتألف على أنه مسح كفيه الى المرققين بدليل حديث أبي امامة وابن عمر﴾ *

﴿الشرح﴾ أما حديث ابن عمر فسأني بيانه ان شاء الله وأما حديث أبي امامة فنكر لا أصل له واسم أبي امامة صدق بضم الصاد وفتح الدال المهملة وتشديد الياء بن عجلان الباهلي من بني باهلة سكن حصن رضي الله عنه وابن عمر تقدم بيانه في الأنية والشيخ أبو حامد في مسح الخف والعضو بكسر العين وضمها: وقوله ولأنه عضو في التيمم احتج بعضهم عن مسح الخف وبالتيمم عن مسح الرأس في الوضوء * وأما حكم المسألة فذهبنا المشهور أن التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين مع المرققين فإن حصل استيعاب الوجه واليدين بالضربتين والا وجبت الزيادة حتى يحصل الاستيعاب وحكي أبو ثور وغيره قولاً للشافعي في القديم أنه يكفي مسح الوجه والكفين وأنكر أبو حامد والماوردي وغيرهما هذا القول وقالوا لم يذكره الشافعي في القديم وهذا الانكار فاسد فإن أبا ثور من خواص أصحاب الشافعي وثقاتهم وأئمتهم فنقله عنه مقبول وإذا لم يوجد في القديم حمل على أنه تنمعه منه مشابة وهذا القول وإن كان قديماً مرجوحاً عند أصحاب فهو القوى في الدليل وهو الأقرب الى ظاهر السنة الصحيحة وقال كثيرون من الخراسانيين لا يشترط ضربتان بل الواجب ايصال التراب الى الوجه واليدين سواء حصل بضربتين أو ضربة وسأني بيان هذا في واجبات التيمم ان شاء الله تعالى هذا تلخيص مذهبنا: وحكي ابن المنذر وجوب الضربتين عن علي بن أبي طالب وابن عمر والحسن البصري والتعبي وسالم بن عبد الله ومالك والليث

الاول بعض المباني توجيهاً وحكماً: أما التوجيه فظاهر وأما الحكم فلأن هذا الكلام إنما يستعمر في حق السائر وقضيته في الفرق بين الجوانب في حق النازل في المنزل لأنه يحتاج الى الرجوع في المنزل من أي جانب مضي الى الماء وفي زيادة الطريق مشقة: وأما الكلام الاول فقضيته الفرق بين الجوانب في حق المنازل ايضاً إلا أن الفرق ممنوع كما تقدم وأيضاً فإن منقول صاحب الكتاب يقتضي كون السعي الى ما يكون على اليمن واليسار أولى بالإيجاب وما ذكره في التهذيب يقتضي كون الإيجاب فيما على صوب القصد أولى لأنه جعل فيه قوانين وفيما على اليمن واليسار طريقين وجزم في أحدهما بنفي الوجوب: واعلم أن ظاهر المذهب جواز التيمم وإن علم الوصول الى الماء

والثوري وأصحاب الرأي وعبد العزيز بن أبي سلمة قال أمهانا وهو قول أكثر العلماء : وسكى
 الماوردي وغيره عن ابن سيرين أنه لا يجهزته إلا ثلاث ضربات ضربة لوجهه وضربة لكفيه
 وضربة لذراعيه : وقال آخرون الواجب ضربة الوجه والكفين حكاه ابن المنذر عن عطاء ومكحول
 والأوزاعي واحد وإسحاق قال ابن المنذر وبه أقول وبه : قال داود وحكاه الخطابي عن عامة
 أصحاب الحديث : وأما قدر الواجب من اليدين فالمشهور من مذهبننا أنه إلى المرفقين كما سبق وبه قال
 مالك وأبو حنيفة وأكثر العلماء وقال عطاء ومن بعده من ذكرناه إلى الكفين وحكي الماوردي
 وغيره عن الزهري أنه يجب مسحها إلى الإبطين وما أظن هذا يصح عنه وقد قال الخطابي لم
 يختلف العلماء أنه لا يجب مسح ما وراء المرفقين : واحتج من قال ضربة الوجه والكفين بحديث
 عمار قال أنبت فتعكت في التراب وصليت فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما كان يكفيك
 هكذا فغضب النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الأرض فنفع فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه »
 رواه البخاري ومسلم : واحتج أمهانا بأشياء كثيرة لا يظهر الاحتجاج بها فتركناها وأقربها أن
 الله تعالى أمر بفسل اليد إلى المرفق في الوضوء وقال في آخر الآية (فلم يجلبوا ماء فتيهوا وأصعدوا طيباً فامسحوا
 بوجوهكم وأيديكم) وظاهره أن المراد الموصوفة أولاً وهي المرفق وهذا المطلق محمول على ذلك
 المقيد لأسباب وهي آية واحدة وذكر الشافعي رحمه الله هذا الدليل بعبارة أخرى فقال كلاماً معناه
 أن الله تعالى أوجب طهارة الأعضاء الأربعة في الوضوء في أول الآية ثم أسقط منها عضوين في
 الآية في آخر الآية فبقى العضوان في التيمم على ما ذكرنا في الوضوء إذ لو اختلما لبيها وقد اجمع
 المسلمون على أن الوجه يستوعب في التيمم (١) كالوضوء فكذلك اليدان قال البيهقي في كتابه معرفة
 السنن والآثار قال الشافعي رحمه الله إنما منعنا أن نأخذ برواية عمار في الوجه والكفين ثبوت
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح وجهه وذراعيه وإن هذا أشبه بالقرآن والقياس

في آخر الوقت روى أن ابن عمر رضي الله عنه أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد تيمم وصلى
 العصر فقيل له أتتيمم وجدران المدينة تنظر إليك فقال أو أحبي حتى أدخلها ثم دخل
 المدينة والشمس حية مرتفعة فلم بعد الصلاة (١) وإذا جاز التيمم في حق من يعلم الانتهاء إلى
 الماء في صوب سفره فأولى أن يجوز للتازل في بعض المراحل إذا كان الماء على يمينه أو يساره
 زيادة مشقة السير لو سعى إليه وإذا جاز التيمم للتازل فهو للسائر أجوز وهذا في حق المسافر أما

(١) (قوله) روى أن ابن عمر أقبل من الجرف حتى إذا كان بالمربد تيمم وصلى العصر فقيل له أتتيمم
 وجدران المدينة تنظر إليك فقال أو أحبي حتى أدخلها ثم دخل المدينة والشمس حية مرتفعة فلم
 بعد الصلاة هذا الأثر أصله عند الشافعي عن ابن عينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر

(١) قوله
 الاجماع على
 استحباب الوجه
 في التيمم فيه
 نفاذ فقد قل
 رحمه الله بعد
 هذا بنحو كراس
 عن أبي حنيفة
 أوجب دواخل
 وعن سليمان بن
 داود أنه حمل
 كسح الرأس
 ولم يذكر مسح
 الرأس عند ابن
 داود ولكن
 كلامه يشير أنه
 لا يوجب الاستيماب
 في الوضوء
 اه اذرع

وفي ان البذل من الشيء يكون قال البيهقي حديث عمار ثبت من مسح الذراعين الا ان حديث
الذراعين جيد بشواهد ورواه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «التييم ضربة للوجه وضربة
لليدين الي المرفقين» وعن أبي جهم الانصاري قال «أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل
فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى اقبل الي الجدار ففسح بوجهه ويديه
ثم رد عليه السلام» ورواه البخاري هكذا مسنداً وأوذ كره مسلم تعليقا وهو مجمل فسر به ابن عمر في روايته فقال
مر رجل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه
فلم يرد عليه حتى كاد الرجل يتوارى في السكة ضرب يديه على الجدار ومسح بهما وجهه ثم
ضرب ضربة أخرى ففسح ذراعيه ثم رد على الرجل السلام وقال «اني لم منعني أن أرد عليك
السلام الا اني لم أكن على طهر» هكذا رواه أبو داود في سننه الا انه من رواية محمد بن ثابت
العبدى وليس هو بالقوى عند أكثر أهل الحديث وروي البيهقي في حديث أبي الجهم ففسح
وجهه وذراعيه رواه من طرق يعضد بعضها بعضا قال وله شاهد من حديث ابن عمر فذكر حديثه
هذا قال البيهقي وهذا الحديث رواه عن العبدى جماعة من الائمة وذكرهم قال وأنكر البخاري
على العبدى رفع هذا الحديث قال البيهقي ورفعه غير منكر فقد صح رفعه من جهة الضحاك
ابن عثمان وبزید بن عبد الله بن أسامة وإنما انفرد العبدى فيه بذكر الذراعين قال البيهقي وقد صح
عن ابن عمر من قوله وقعله : التييم ضربتان ضربة الوجه وضربة اليدين الي المرفقين فقوله وقعله
يشهد لصحة رواية العبدى فانه لا يخالف النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى عنه قال الشافعي والبيهقي
أخذنا بحديث مسيح الذراعين لانه موافق لظاهر القرآن وللقياس وأحوط قال الخطابي الاقتصار
على الكفين أصح في الرواية ووجوب الذراعين أشبه بالاصول وأصح في القياس والله أعلم قال
المصنف رحمه الله

﴿ ولا يجوز التييم الا بالتراب لما روى حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم

القيم فذمه مشغولة بالقتضاء وان صلى بالتييم وليس له أن يصلي بالتييم وان خاف فوت الوقت لوسعى الى
الماء وتوضأ واذ كان ممنوعاً من الصلاة بالتييم مع فوات الوقت أو لى أن يكون ممنوعاً عنها في أول الوقت
قال ﴿ ثم ان يتقن وجود الماء قبل مضي الوقت فالاولى التأخير قولاً واحداً فان وقوعه
بظن غائب فقولان لتقابل نفس فضيلة أول الوقت مع ظن ادراك الوضوء ﴾

انه أقبل من الحرف حتى اذا كان بالمريد تييم ففسح وجهه ويديه وصلى العصر ثم دخل المدينة
والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة قال الشافعي الحرف قريب من المدينة انتهى ورواه الدارقطني
من طريق فضيل بن عياض عن ابن عجلان بلفظ ان ابن عمر تييم بمريد النعم وصلى وهو على

قال « فضلنا على الناس بثلاث جعلت لنا الارض مسجدا وجعل ترابها لنا طهورا وجعلت صفوفنا كهصفوف الملائكة » فعلق الصلاة على الارض ثم نزل في التيمم الى التراب فلو جاز التيمم بجميع الارض لما نزل عن الارض الى التراب ولانه طهارة عن حدث فاخص بمجنس واحد كالوضوء * »

(الشرح) حديث حذيفة صحيح ورواه مسلم وقال فيه جعلت لنا الارض كلها مسجدا وترابها طهورا قال الخطابي معناه ان من كان قبلنا لم يبح لهم الصلاة الا في البيع والكناس والتراب المعروف وله خمسة عشر اسما ذكرتها مفصلة في تهذيب الاسماء ثم الصحيح المشهور انه اسم جنس لا يثنى ولا يجمع الا اذا اختلفت انواعه وتقل أبو عمر الزاهد عن المبرد انه جمع واحده ترابة وقوله لانه طهارة عن حدث احتراز من الدباغ * أما حكم المسألة فذهبنا أنه لا يصح التيمم الا بتراب هذا هو المعروف في المذهب وبه قطع الاصحاب وتظاهرت عليه نصوص الشافعي وحكي الرافعي عن أبي عبد الله الخطابي بالماء المهملة والنون أنه حكي في جواز التيمم بالذيريه والنورة والزريع والاحجار المدقوقة والقوارير المسحوقة وأشباها قولين للشافعي وهذا نقل غريب ضعيف شاذ مردود انما أذكره للتنبيه عليه لئلا يغتر به والصحيح في المذهب أنه لا يجوز الا بتراب وبه قال أحمد وابن المنذر وداود قال الازهرى والقاضى أبو الطيب هو قول أكثر الفقهاء وقال أبو حنيفة ومالك يجوز بكل أجزاء الارض حتى بصخرة مفسولة وقال بعض أصحاب مالك يجوز بكل ما اتصل بالارض كالخشب والشلج وغيرها وفي الملاح ثلاثة أقوال لاصحاب مالك أحدها يجوز : والثاني لا : والثالث وهو عندهم أشهرها انه ان كان مصنوعا لم يحز التيمم به والا جاز وقال الازهري والثوري يجوز بالشلج وكل ما على الارض واحتجوا بقول الله تعالى (فتيمموا بعباءة) والعباءة ما على الارض وبقوله صلى الله عليه وسلم « جعلت لنا الارض مسجدا ولطهورا » رواه البخارى ومسلم وبعثت أبي الجهم السابق في التيمم بالبلدار وبعثت عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « انما كان يكفيك هكذا ثم ضرب بيديه ثم ففضها ثم مسح وجهه وكفيه » رواه البخارى ومسلم وفي رواية

هذا فتربع على وجهه ازا التيمم وان أمكن الوصول الى الماء قبل مضي الوقت وقد ذكرنا الخلاف فيه فان جوزه ناه وهو المذهب فنقول الاولى ان يؤخر ليصلى بالوضوء أو أن يجعل الصلاة بالتيمم نظرا ان تيمم وجود الماء في آخر الوقت فالاولى أن يؤخر ليصلى بالوضوء لان فضيلة الصلاة بالوضوء وان كان في آخر الوقت أبلغ من فضيلة الصلاة بالتيمم في أوله ألا يرى أن تأخير الصلاة الى آخر الوقت جائز مع القدرة على أدائها في أوله ولا

ثلاثة أميال من المدينة ثم دخل المدينة والنمس من رنمة فلم يمد ورواه الدارقطنى والحاكم والبيهقى من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله عن ابن عمر مرفوعا : قال الدارقطنى في العلل الصواب ما رواه غيره عن عبيد الله موقوفا وكذا رواه أيوب ويعني بن سعيد الانصارى وابن

لمسلم « أما يكفينك أن تضرب أيديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » قالوا فهذا يدل على أنه لا يختص بتراب ذي غبار يعلق بالعضو كما قلتم قالوا لأنه طهارة يجامد فلم يختص بجنس (١) كالديباغ « واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وهذا يقتضي أن يمسح بماله غبار يعلق بعضه بالعضو ويحدث حذيفة وروى البيهقي عن ابن عباس قال « الصعيد الحرث حرث الأرض » وبالقياص الذي ذكره المصنف : وأما قولهم الصعيد ما سعد على وجه الأرض فلا نسلم اختصاصه به بل هو مشترك يطلق على وجه الأرض وعلى التراب وعلى الطريق كذا قلته الأزهرى عن العرب وإذا كان كذلك لم يخص بأحد الأنواع الإبدليل ومعنى الحديث حذيفة وتفسير ابن عباس ترجمان القرآن بتخصيص التراب : وأما حديث « جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً » فمختصر محمول على ما قيدته في حديث حذيفة : وأما التيمم بالجدار فمحمول على جدار عليه غبار لأن جدرانهم من الطين فالظاهر حصول الغبار منها وحديث النفخ في اليدين محمول على أنه عاق باليد غبار كثير فخففه ونحن نقول باستحباب تخفيفه ورواية مسلم ثم ينفخ محمولة على ما إذا علق بهما غبار كثير ولا يصح أن يعتد أنه أمره بإزالة جميع الغبار والفرق بين التيمم والديباغ أن المراد بالديباغ تاشيف فضول الجلد وذلك يحصل بأنواع فلم يخص والتيمم طهارة تعبدية فاخصت بما جاءت به السنة كالوضوء والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فأما الرمل فقد قال آخر في التقديم والاملاء يجوز التيمم به وقال في الأم لا يجوز فمن أصحابنا من قال لا يجوز قولاً واحداً ومأثراً في التقديم والاملاء محمول على رمل يخاطه التراب ومنهم من قال على قولين أحدهما يجوز لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رجلاً قال للنبى صلى الله عليه وسلم « أنا بأرض الرمل وفيها الجنب والحائض ونبى أربعة أشهر لا نجد الماء فقال صلى الله عليه وسلم عليكم بالأرض » والثاني لا يجوز لأنه ليس بتراب فأشبهه الجص *

(١) قال ابن
كعب هو ... ينقض
بالجديد براءة
الحديد والعصاة
وتراب النادر
أمره الرافعي

يجوز التيمم مع القدرة على الوضوء هذا ما قطع به الأكثرون به قول صاحب الكتاب حيث قل قولاً واحداً وحكي في التيمم خلافاً في أن الأولى التقديم أو التأخير على ما سنحكي نظيره في الحالة الثانية فلك أن تعلم قوله قولاً واحداً بالوار إشارة إلى هذا الخلاف وإن لم يتيقن وجود الماء في آخر الوقت ولكن رجاء قولاً واحداً أصحها التعجيل في أول الوقت بالتيمم لأنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إسحاق وابن عجلان موقوفاً وذكره البخارى في صحيحه تعليقا وعند البيهقي من طريق الوليد بن مسلم قيل للأوزاعي حضرت النصر والماء حائز عن الطريق ايجب على أن اعدل إليه فقال حدثني موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكون في السفر فتحضر الصلاة والماء منه على غلوة أو غوتين ونحو ذلك ثم لا يدل عليه : قلت ولم أقف على المراجعة التي زادها الرافعي

﴿الشرح﴾ حديث أبي هريرة هذا ضعيف رواه أحمد في مسنده ورواه البيهقي من طرق ضعيفة وبين ضعفه وجاء في بعضها عليكم بالتراب وصورة مسألة الكتاب التي ذكر المصنف فيها الطريقين في رمل خالص لا يخالطه تراب وهذا الطريقان مشهوران واتفق الاصحاح على ان الصحيح طريقة التفصيل وهو انه ان خالطه تراب جاز والا فلا وحلوا القوانين علي هذين الحالين وهذا الطريق قطع جماعات من المصنفين ونقله الشيخ أبو حامد والمحاملى وإمام الحرمين عن عامة الاصحاح قالوا وغلط من قال فيه قولان (١) قال القاضى أبو الطيب طريقة القوانين هي قول ابن القاص وأما قول المصنف في التنبيه فان خالطه جص أو رمل لم يحجز التيمم به فمحصول على رمل دقيق يالصق بالعضو والذي ذكره الاصحاح هو في رمل خشن لا يالصق وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما اذا خالطه دقيق ونحوه فانه لا يجوز التيمم به لانه يالصق بالعضو وقد سبق أن الجص بكسر الجيم وفتحها وهو هرب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان أحرق الطين وتيمم بمدقوقه ففيه وجهان أحدهما لا يجوز التيمم به كما لا يجوز بالخزف المدقوق : والثاني يجوز لان احراقه لم يزل اسم الطين والتراب عن مدقوقه بخلاف الخزف ولا يجوز الاتراب له غبار يعلق بالعضو فان تيمم بطين رطب أو تراب ند لا يعلق غباره لم يحجز لقوله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وهذا يقتضي أنه يمسح بمحجزه من الصعيد ولانه طهارة فوجب اصال الطهور فيها التي محل الطهارة كسح الرأس ولا يجوز بتراب نجس لانه طهارة فلا يجوز بالنجس كالوضوء ولا يجوز بما خالطه جص أو دقيق لانه بما حصل على العضو فنع وصول التراب اليه ولا يجوز بما استعمل في العضو فأما ما تنأثر من أعضاء التيمم ففيه وجهان أحدهما لا يجوز التيمم به كما لا يجوز الوضوء بما تساقط من أعضاء المتوضى : والثاني يجوز لان المستعمل منه مابق على العضو وما تنأثر غير مستعمل فإذا التيمم به لم يخالف الماء لانه لا يدفع بعضه بعضا والتراب يدفع بعضه بعضا فمأدى به الغرض في العضو ما تنأثر منه *

أفضل الاعمال فقال « الصلاة في أول وقتها » (١) ولم يفرق بين أن يكون بالوضوء أو التيمم ولان فضيلة الاولوية ناجزة وهي تفوت بالتأخير يقينا وفضيلة الوضوء غيره عاومة الحصول فضيلة الناجز عن يقين الفوات أولى من المحافظة على أمر وهووم : والثاني وبه قال أبو حنيفة أن التأخير أفضل لان الارادة بالظهور وتأخيرها عند شدة الحر مأمور به كي لا يختل معنى الخشوع فالتأخير لا يترك الوضوء أولى أن يؤمر به * واحتج في الوسيط للقول الاول بأن تعجيل الصلاة منفردا أفضل

(١) * (حديث) « أنه ﷺ سئل أى الاعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها رواه الدارقطنى وابن خزيمة وبين حبان والحاكم من حديث عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد بن العيزر

(الشرح) في هذه القطعة مسائل أحرق الطين وتيمم يمددوقه فوجهان مشهوران أحدهما عند الجمهور لا يجوز به قطع الشيخ أبو حامد والبقوى والأصح عند إمام الحرمين وصاحب البحر والمحققين الجواز وهذا أظهر قال إمام الحرمين القول بأنه لا يجوز غلط غير معدود من المذهب وقد ذكر المصنف دليل الوجبين وقال القاضي أبو الطيب إن احترق ظاهره وباطنه لم يجز وإن احترق ظاهره دون باطنه ففيه وفي الطين الخراساني إذا دق وجهان والأظهر الجواز مطلقا أما إذا أصابته نار فاسود ولم يحترق فالمذهب القطع بجواز التيمم به وبه قطع البقوى وغيره وحكي الرافعي فيه وجه وهو ضعيف لأنه تراب ولا يشبه الخنزف بحال ولو احترق فصار رمادا لم يجز التيمم به بخلاف الخنزف : نقله الرافعي وغيره وهو ظاهر والله أعلم * (الثانية) يشترط كون التراب له غبار يعلق بالعضو وقد ذكر المصنف دليله وبه قال أبو يوسف وقل مالك وأبو حنيفة لا يشترط الغبار وقد سبقت المسألة بدلائلها : وقوله تراب ندهو يتنوين الدال مثل شحج : (الثالثة) لا يجوز التيمم بتراب نجس بخلاف عندنا ونقله الشيخ أبو حامد عن العلماء كافة قال الأوزاعي فإنه يجوز به تراب المقابر قال وإعله أراد إذا لم تكن منبوشة فيوافقتنا واحتج المحاملي وغيره بقوله تعالى (صعيدا طيبا) قالوا والمراد طاهرا وهذا هو الأرجح في معنى الطيب في الآية كما قد مناه واحتجوا أيضا بما ذكره المصنف وكان ينبغي للمصنف أن يقول لأنه طاهرة عن حدث ليحترز عن الدباغ فإنه يجوز بالنجس علي أصح الوجبين كما سبق : قال أصحابنا وسواء كان التراب الذي خالطته النجاسة كثيرا أو قليلا لا يجوز التيمم به بخلاف بخلاف الماء الكثير لأن للماء قوة تدفع النجاسة وذكر أصحابنا هنا تراب المقابر وحكمه أنه إذا تيقن نبشها فترابها نجس وإن تيقن عدم نبشها فترابها طاهر وإن شك فظاهر أيضا على الأصح فحيث قلنا طاهر جاز التيمم به والا فلا إلا أنها إذا لم تنبش تجوز الصلاة عليها مع الكراهة لكونها مدفون النجاسة ولا يكره التيمم بترابها لأنه طاهر فهو كغيره صرح به الشيخ نصر في الانتخاب وهو واضح حسن قال السافعي رحمه الله في الام ولو وقع المطر على المقبرة لم

من تأخيرها لحيازة الجماعة وكذلك فعل إمام الحرمين : لكن أبا علي الطبري ذكر في الإفصاح أن التأخير لحيازة الجماعة أفضل واحتج به بالقول الثاني ونوسط آخرون فجعلوا المسألة على وجبين مبنيين على القولين في المسألة التي نحن فيها ثم لا يخفى أن موضع القولين ما إذا اقتصر على صلاة واحدة أما إذا صلى بالتيمم في أول الوقت وبالوضوء في آخره فهو الهاية في أحراز الفضيلة : ولك أن تبحث عن قوله وإن توقعه بظن غالب فتقول لم قيده بالظن الغالب ولم يقتصر على مجرد التوقع فاعلم أن التوقع عن أبي عمر والشيباني عن ابن مسعود بهذا اللفظ : وأخرج له الحاكم منابئين وصححه على شرطها وله شواهد من حديث ابن عمر وام فروة وغيرها *

يصح التيمم بها لان صديد الميت قائم فيها لا يذهب المطر كما لا يذهب التراب قال وهكذا كل ما اختلط من الانجاس بالتراب ما يصير كالتراب وذكر الاصحاب هنا التيمم بالارض التي أصابها نجاسة ذائبة فزال أثرها بالشمس والريح وفيها القولان المشهوران الجديد انها لا تطهر فلا يجوز التيمم بها والقديم انها تطهر فيجوز التيمم بها عند الجمهور وقال القفال في شرح التلخيص اذا قلنا بالقديم فهي ظاهرة تجوز الصلاة عليها وفي جواز التيمم بترابها قولان قال وهكذا قال الشافعي في القديم ان جلد الميت يطهر بالدباغ وتجوز الصلاة عليه وفيه ولا يجوز بيعه فجعله طاهرا في حكم دون حكم هذا كلام القفال وهو شاذ ومنع بيع المدبوغ ليس للنجاسة كما سبق في بابہ والله أعلم : (الرابعة) لا يصح التيمم بتراب خالطه جص أو دقيق أو زعفران أو غيره من الطاهرات التي تعلق بالعضو وسواء كان الخليط قليلا أو كثيرا مستهلكا هذا هو الصحيح المشهور قال البندنجي وهو المنصوص وحكي الاصحاب عن أبي اسحاق المروزي وجهاً انه يجوز اذا كان الخليط مستهلكا كما يجوز الوضوء بالماء الذي استهلك فيه مائع قال الشيخ أبو حامد والاصحاب هذا الوجه غلط والفرق ان الماء يجري بطبعه فاذا أصاب المائع موضعا جرى الماء بعده وأما الخليط فربما علق بالعضو ففنع التراب من العلوق ولان للماء قوة التطهير ولانه لا تفسره النجاسة اذا كان كثيرا بخلاف التراب واما اذا اختلط بالتراب فتات الاوراق فقال امام الحرمين والغزالي في البسيط الظاهر انه كالزعفران يعني فيكون فيه التفصيل والخلاف وقيل يعني عنه كما في الماء فان قيل ما الفرق بين مخالطة الدقيق ونحوه ومخالطة الرمل حيث جاز في الرمل دون الدقيق قلنا الدقيق يملأ باليد كما يعلق التراب فيمنع التراب والرمل لا يملأ كما يعلق التراب اما اذا خالط التراب مائع طاهر من طيب أو خل أو لبن أو غيره فقال الماوردي ان تغير به لم يجز التيمم به والا جاز وقال القاضي أبو الطيب وصاحب البحر ان تغيرت رائحته بماء الورد ثم جف جاز التيمم به لان بالمخاف ذهب ماء الورد وبقيت رائحته المجاورة *

يشمل الطن ويجرد التجيز فلم يزل يظن غائب لدخل فيه ما اذا تساوى الطرفان عنده فلم يظن الوجود في آخر الوقت ولا العدم وما اذا ظن العدم وجوز الوجود ولا جريان القولين في هاتين الحالتين بل الحكم فيها أولوية التعجيل لاحتمال موضع القولين ما اذا ترجح عنده الوجود على العدم وان لم يتيقنه فلذلك قال يظن غالب وربما وقع في كلام بعضهم نقل القولين فيما اذا لم يظن الوجود ولا العدم ولا وثوق به وكان ذلك القائل اراد بالظن اليقين *

وحدیث ام فروة صححه ابن السكن وضمه الترمذی وأصله في الصحيحين يذهب على وقتها بدل قوله لأول وقتها واغرب النووي فقال ان الزيادة ضعيفة *

(فرع) هذا الذي ذكره المصنف من ان الجص لا يجوز التيمم به هو المذهب الصحيح المقطوع به في طرق الاصحاب وشذ وأغرب القاضى أبو بكر البضاوى فحكى في كتابه شرح البصرة له في جواز التيمم بالجص ثلاثة أوجه أحدها يجوز والثاني لا يجوز والثالث ان كان محرقا لم يجوز والا جاز وبهذا الثالث قطع صاحب الحاوى والبحر وهو ضعيف جدا نبهت عليه ثلاثا يفتقر به (الحامسة) التراب المستعمل فيه صور احداها ان يعلق بالعضو ثم يؤخذ منه فالمشهور في المذهب انه لا يجوز التيمم به وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور كلاء المستعمل وذكر الشيخ أبو حامد والماوردي وامام الحرمين والغزالي وغيرهم فيه وجعين احدهما هذا والثاني يجوز لان التيمم لا يرفع الحدث فلا يصير مستعملا بخلاف الماء واختاره الماوردي وذكر الغزالي في تدرسه (١) ان هذا الخلاف يلتفت على ان سبب الاستعمال في الماء هو انتقال المنع أم تأدى العبادة (الثانية) ان يصيب العضو ثم يتناثر منه فوجاهته مشهور ان ذكر المصنف دليلها اصحها عند الاصحاب لا يجوز التيمم صححه الشيخ أبو حامد والحاملي في المجموع والغزالي وامام الحرمين وابن الصباغ والبقوي وصاحب العمدية وآخرون وقطع به المتولي وغيره وقوله البندنجي وابن الصباغ عن نص الشافعي قال الشيخ أبو حامد والحاملي وغيرهما الوجه الآخر غلط (الثالثة) ان يتساقط عن العضو ولم يكن لصقه ولا مسه بل لاقى مالمصق بالعضو فالمشهور أنه ليس بمستعمل كالباقي على الارض قال الروياني وقيل فيه وجهان قال ولا معنى لهذا والله أعلم *

(١) قال الشيخ
ابو عمرو بن يحيى
الا يسمع التيمم
به عليهما وهذا
حسن لان المنع
زال في بعض
الصلوات اه
افرمي

(فرع) في مسائل تتعلق بالفصل (احداها) قال أصحابنا يجوز التيمم بجميع أنواع التراب من الاحمر والابيض والاسود والاعفر وغير ذلك قال أصحابنا وسواء في ذلك التراب المأكول وغيره هذا هو المذهب الصحيح المشهور وفي البيان وجه انه لا يجوز بالتراب الارمني ولا بالمسكول وليس بشيء قال الشافعي رحمه الله في المختصر والصعيد التراب من كل أرض سبخها ومدرها وبطحاتها وغيرها وقال في الام ولا يقيم ببطحاء رقيقة كانت أو غليظة قال أصحابنا السبعة التراب الذي فيه لوحة ولا يثبت فالتيمم به جائز وبه قال جمهور العلماء وحكي الماوردي عن ابن عباس واسحاق بن راهويه أنهما منعاه لقوله تعالى (صعيدا طيبا) ودليلنا أن النبي صلى الله

قال (الرابعة) أن يكون الماء حاضرا كماء البئر يتنازع عليها الواردون وعلم أن النوبة لا تنتهي اليه الا بعد خروج الوقت فند نص فيمضي في مثله في الثوب الواحد يتناوب عليه جماعة من العراة أنه يصبر: ونص في السفينة أنه يصلي قاعدا اذا ضاق محل القيام ولا يصبر قليل سبه أن القعود أمن ولذلك جاز في النفل مع القدرة على القيام وقيل قولان بالنقل والتخريج * اذا زاحمه غيره على الاستقاء كما اذا انتهوا الى شر ولم يمكن الاستقاء الا بالمناوبة اما لاتحاد الآلة أو لضيق موضع التنازع فان توضع

عليه وسلم تيمم بتراب المدينة وهي سبخة ولأنه جنس يتطهر به فاستوى ملمحه وعذبه كلامه وأما الطيب في الآية فعناء الطاهر وقيل الحلال كما سبق وأما المندر فهو التراب الذي يصيبه الماء فيجف ويصلب ويصح التيمم به إذا دق أو كان عليه غبار وأما البطحاء فهو يفتح الباء وبلد ويقال فيه الإبطح ذكره الأزهري وغيره واختلفوا في تفسيره فالصحيح الأوضح ما ذكره الأزهري وإمام الحرمين والغزالي وآخرون أنه التراب اللين في مسيل الماء وقال القاضي أبو الطيب هو مجرى السيل إذا جف واستحجر وقال الشيخ أبو حامد والماوردي وآخرون فيه تأويلان أحدهما التناع والثاني الأرض الصلبة وأما قول الشافعي في الام لا يجوز بالبطحاء وقوله في المختصر يجوز فقال الأصحاب ليست على قولين بل على حالين فقوله لا يجوز أراد إذا لم يكن فيه تراب يعلق باليد وقال صاحب الحاوي والبحر وغيرها وأما الحماة المتغيرة إذا جفت وسحقت فيجوز التيمم بها لأنها طين خلق منقاة فهي كلامه الذي خلق منقاة أصحابنا ولا يجوز التيمم بمدقوق الكندان وهو حجر رخو يصير باللق كالتراب والله أعلم * (المسألة الثانية) قال أصحابنا يجوز أن يتيمم الجماعة من موضع واحد كما يتوضؤون من أنا، ويجوز أن يتيمم الواحد من تراب يسير يستصحيبه معه في خرقة ونحوها مرات كما يتوضأ من أنا مرات: (الثالثة) قال أصحابنا يجوز أن يتيمم من غبار تراب على مخدة أو ثوب أو حصير أو جدار أو أداة ونحوها نص عليه في الام وقطع به الجمهور قال العبدري وغيره وكذا لو ضرب بيده على حنطة أو شعر فيه غبار وحكي صاحب البحر وجها شاذاً أنه لا يجوز وهو مذهب أبي يوسف لأنه لم يقصد الصعيد وهذا الوجه ليس بشيء للحديث الصحيح الذي سبق أن النبي صلى الله عليه وسلم « تيمم بالجدار » ولأنه قصد الصعيد فلا فرق بين أن يكون على الأرض أو على غيرها: (الرابعة) الأرض بفتح الهمزة والراء وهي دويبة تأكل الحشب والكتب ونحوها إذا استخرجت زرابا قال القاضي حسين إن استخرجته من مدر جاز التيمم به ولا يضر اختلاطه بلعابها فانه طاهر فصار كتراب عجن بخل أو ماء ورد وإن استخرجت شيئاً من الحشب لم يحز لعدم التراب: (الخامسة) لو تيمم بتراب على ظهر حيوان إن كان كلباً أو خنزيراً نظر إن علم نجاسته بأن وقع عليه التراب في

النوبة إليه قبل خروج الوقت لم يتيمم فلهه يجد فرصة الوضوء : وإن علم أنه لا تنتهي النوبة إليه إلا بعد الوقت فقد حكي عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه يصبر إلى أن يتوضأ ولا يبالي بخروج الوقت : ولو حضر جمع من العراة وليس ثم الأوب واحد يصلون فيه على التناوب وعلم أن النوبة لا تنتهي إليه إلا بعد الوقت نص أنه يصبر أيضاً ولا يصلي عارياً في الوقت ولو اجتمعوا في سفينة أو بيت ضيق وهناك موضع واحد يمكن فيه الصلاة قائماً نص أنه يصلي في الوقت قائداً ولا يصبر

حال رطوبته أو أصابه عرقه لم يجز التيمم به وإن علم أنه طاهر لعلمه بانتفاء ذلك جاز التيمم به وإن لم يعلم الحال فقال القاضي حسين وصاحب التمه والبحر والرافعي فيه القولان في تقابل الأصل والظاهر قال صاحب البحر والأصح الجواز وهذا الذي ذكره مشكل وينبغي أن يجوز التيمم به بلا خلاف للأصل وليس هنا ظاهر يعارضه وإن كان حيوانا آخر جاز بلا خلاف إلا أن يكون امرأة ففيها تفصيل وخلاف يأتي قريباً إن شاء الله تعالى والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يصح التيمم إلا بالنية لما ذكرناه في الوضوء وينوى بالتيمم استحابة الصلاة فإن نوى رفع الحدث ففيه وجهان أحدهما لا يصح لأنه لا يرفع الحدث والثاني يصح لأن نية رفع الحدث تتضمن استحابة الصلاة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ النية في التيمم واجبة عندنا بلا خلاف وكذلك في الوضوء والفعل وقد تقدم في باب نية الوضوء بيان مذاهب العلماء فيها بدلائلها وفروع كثيرة وأما صفة نية التيمم فإن نوى استحابة الصلاة أو استحابة ما لا يباح إلا بالطهارة صح تيممه بلا خلاف لأنه نوى مقتضاه وإن نوى رفع الحدث بنى على أن التيمم يرفع الحدث أم لا وفيه وجهان الصحيح منهما أنه لا يرفع الحدث وبه قطع جمهور الأصحاب : والثاني وهو قول أبي العباس بن سريج (١) يرفع في حق فريضة واحدة ودليل المذهب حديث عمران بن حصين الذي قدمناه في تيمم الجنب وأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بالاعتسال حين وجد الماء وحديث أبي ذر السابقي أيضاً «الصعيد الطيب وضوء المسلم فأوجد الماء فليده به بشرته» وحديث عمرو بن العاص حين تيمم فقال النبي صلى الله عليه وسلم «سليت بأصحابك وأنت جنب» وكلها أحاديث صحاح ظاهرة في أن الحدث ما ارتفع إذا لو ارتفع لم يحتج إلى الاعتسال قال إمام الحرمين هذا المنقول عن ابن سريج ضعيف معدود من الغلطات فإن ارتفاع الحدث لا يتبع بعض فإذا نوى التيمم رفع الحدث إن قلنا بقول ابن سريج صح وإن قلنا بالمذهب فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما أحدهما باتفاق الأصحاب لا يصح تيممه وبه قطع القاضي أبو الطيب وجماعات : والثاني يصح (٢) ونقله بن خيران قولاً

(١) حكاه ابن كعب عن محمد بن عيسى عن أبي بن خيران أنه إذا نوى رفع الحدث صح تيممه أه انزعج (٢) أخرجه ابن خيران كما نقله عنه إمامه وقال ابن كعب إذا نوى رفع الحدث ففيه باطل وويل فيه وجه أكثر ضعيف أنه يجزئه ولو كان يحملها فنوي رفع الحدث واستحابة صلاة فريضة فعلى أبو الحسين وجهين أحدهما تيممه باطل لنية رفع الحدث والثاني صحيح ويستحب تلك الصلاة لأنه نواها وتلوا نية رفع الحدث أه انزعج

إلى انتهاء النوبة إليه بعد الوقت وهذا يخالف النص في المسألتين الأولين فاختلف الأصحاب على طريقين أظهرهما وبها قال أبو زيد الروزي لافرق والمسائل كلها على قوانين بالنقل والتخريج أظهرهما أنه يصلي في الوقت بالتيمم نأرياً وقاعداً لأن رمة الوقت لا بد من رعايتها والقدرة بعد الوقت لا تأثير لها في صلاة الوقت : والثاني أنه يصبر لوجود القدرة على الوضوء واللبس والقيام : (الثانية) تقرير النصين : والفرق أن تقرير أمر القعود أسهل من أمر الوضوء واللبس ولهذا جاز تركه في النقل

وهو غريب ضعيف ولو تيمم الجنب بنية رفع الجنابة فكحدث نوى رفع الحدث ولو نوى الطهارة عن الحدث لم يصح كما لو نوى رفع الحدث ذكره القاضي أبو الطيب ومثابه ابن الصباغ والروائي والشيخ نصر والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن التيمم لا يرفع الحدث عندنا وبه قال جماهير العلماء وقال داود والكرخي الحنفى وبعض المالكية برفعه دليلنا ما سبق * قال المصنف رحمه الله *

ولا يصح التيمم إلا بنية الغرض فان نوى بتميمه صلاة مطلقة أو صلاة نافلة لم يستبح الغريضة وحكي شيخنا أبو حاتم القزوينى أن أبا يعقوب الايبوردي عن الاملاء قولاً آخر انه يستبج به الغرض ووجهه أنه طهارة فلم يفتقر الى نية الغرض كالوضوء والذي يعرفه البغداديون من أصحابنا كاشيخ أبي حامد وشيخنا القاضي أبي الطيب أنه لا يستبج الغرض لان التيمم لا يرفع الحدث وإنما يستباح به الصلاة فلا يستبج بالغرض حتى ينوبه بخلاف الوضوء فانه يرفع الحدث فاستباح به الجميع وهل يفتقر الى تعيين الغريضة فيه وجهان أحدهما يفتقر لان كل موضع افتقر الى نية الغريضة افتقر الى تعيينها كاداء الصلاة : والثاني لا يحتاج الى تعيينها ويدل عليه قوله فى البويطى * *

(الشرح) ينبغى التيمم لغريضة أن ينوى استباحة تلك الغريضة بعينها فان نوى استباحة الغرض مطلقاً ولم يعين فوجهان مشهوران فى طريقة العراقيين أحصهما بجزئه ويستبج أى فريضة أراد اتفق الاصحاب على تصحيحه وبه قطع جمهور الخراسانيين وتقل امام الحرمين اتفاق طرق المروضة عليه قال والوجه الآخر حكاة العراقيون وهو مطرح لالتفات اليهودى عن القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولى وآخرون من الطريقتين بان اشتراط تعيين الغريضة غلط والمائلون بالاشتراف هم أبو اسحاق المروزى وأبو على بن أبي هريرة وأبو القاسم الصيمرى واخذاه أبو على السنجى بالسين المهملة والنون والجميع حكاه عنهم الراعى وأما قول المصنف وعليه يدل قوله فى البويطى فالمذكور فى البويطى أنه اذا نوى فريضتين كان له أن يصلي احدهما ووجه الدلالة منه انه خبره بينهما فلو وجب التعيين لم يستبج واحدة منهما ولتأمل الآخر أن يجب عن هذا النص ويقول انما جوز له ان يصلي احدهما لانه نواها وعينها ونوى معها غيرها فلفى الزائد قال أصحابنا فاذا

مع القدرة على القيام بخلاف التيمم وكشف العورة لا يحتمل فى النقل كما فى الغرض وهذا الفرق حكاه الشيخ أبو محمد عن الفضال قال امام الحرمين هذا ضعيف لان القيام ركناً فى صلاة الغرض فمن أين ينفع حظه فى صلاة أخرى : ولما فرق أن يقول الواجب فى نوعي الغرض والنفل أهم من الواجب فى أحدهما فيكون أبعد عن قبول المسامحة وينتظم الفرق : وقال كثيرون من الاصحاب لانس للشافعي فى مسألة البير لكن نص فى المسألتين الاخيرين على ما سبق ففهم من نقل وخرج ونهم من قرر النصين وفرق بوجيهن أحدهما ما سبق : والثاني أن القيام بدلا

قلنا بالمذهب أن التعيين ليس بشرط فنوى استباحة الظهر فله أن يصلي فريضة أخرى وإذا نوى المحاضرة صلى الفائتة وكذا عكسه والله أعلم * أما إذا لم ينو الفريضة بل نوى استباحة النافلة أو نوى استباحة الصلاة ولم يقصد فرضاً ولا نفلاً ففيه ثلاث طرق * الصحيح منها عند جمهور الأصحاب أنه لا يستبيح الفرض في الصورتين (والثاني) في استباحته قولان واختار الروائي في الحلية الاستباحة (الثالث) أن نوى النفل ففي استباحة الفرض القولان وإن نوى الصلاة فقط استباح الفرض قولاً واحداً وهذا الطريق اختيار امام الحرمين والغزالي قال الامام لان الصلاة اسم جنس فتناول الفرض والنفل ويخالف ما لو نوى المصلي الصلاة فانها لا تنعقد الا نفلاً لان الصلاة لا يمكن أن يجمع فيها بين فرض ونفل بنية واحدة فحمل على الاقل وهو النفل وأما التيمم فيمكن الجمع في نيته بين فرض ونفل فحملت الصلاة في نيته على الجنس ثم إذا قلنا بالمذهب في الصورتين وهو انه لا يستبيح الفرض استباح النفل على الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور وفيه وجه ضعيف غريب في التهمة والتهذيب وغيرها انه لا يستبيح النفل أيضاً وعلى هذا الوجه لا يستبيح النفل الا تابعاً للفرض والله أعلم * هذا تفريع مذهبنا وجوز أبو حنيفة استباحة الفرض بنية التيمم للنفل كالوضوء وقال مالك واحمد لا يستبيح الفرض بنية النفل ودليل الجميع قد اشار اليه المصنف وأما ابو حاتم القزويني فتقدم بيانه في باب الآنية وأما ابو يعقوب الايبوردي ففتح الحمزة وكسر الباء الموحدة وفتح الواو واسكان الراء منسوب الى ايبورد بلدة بخراسان قال أبو سعد السمعاني وينسب اليها أيضاً الباوردي قال والنسبة الاولى هي الصحيحة * قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن تيمم للنفل كان له أن يصلي على الجنازة نص عليه في البويطي لان صلاة الجنازة كالنفل وإن تيمم لصلاة الفرض استباح النفل لان النفل تابع للفرض فاذا استباح المتبوع استباح التابع كما إذا اعتق الام عتق الحل﴾

﴿الشرح﴾ هنا مسألتان احدهما نوى بتيممه استباحة نافلة معينة أو مطلقة فالصحيح الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي وأطبق عليه الأصحاب وسائر العلماء أن تيممه صحيح وحكي

ينقل اليه وهو القمود ألا يرى أن تعود المريض كقيام الصحيح وستر العورة لا بدل له فوجب الصبر الى القدرة عليه وهؤلاء ألحقوا مسألة البير بمسألة السفينة وقالوا لا يصبر لان للوضوء بدلا وهو التيمم : ولك أن تعلم قوله قد نص فيه وفي مثله في الثوب بالواو لأن هؤلاء نفوا أن يكون للشافعي نص في مسألة البير وخالفوا مارواه : واعلم أن امام الحرمين أجرى الخلاف المذكور في هذه المسألة فيما إذا ضاق الوقت ولاح للمسافر ولا عائق لكن علم أنه لو اشتغل به لغائته الصلاة

جباغات من الخراسانيين وجهاً انه لا يصح تيممه وحكاه صاحب التيممة قولاً للشافعي فعلى هذا لا يصح التيمم للنفل مفرداً وأما يصح تبعاً لفرض قالوا لان التيمم أما يجوز للضرورة ولا ضرورة الى النفل (١) قال القاضي حسين وصاحب التيممة والبحر نظير هذه المسألة المعضوب اذا استأجر من يبيع عنه فرضاً جاز وفي النفل قولان قال القاضي وكذا المستحاضة لو توضأت للنفل ففي صحته وجهان ووجه المنع أنه لا ضرورة بها الى النفل وهذا الوجه غلط لاشك فيه ومخالف لما تظاهرت عليه الأدلة وقد جوزت النافلة الى غير القبلة للحاجة والتخفيف فالتيمم أولى فانه بدل ولا تفرغ على هذا الوجه وإنما التفرغ على المذهب فاذا نوى استباحة نافلة جاز أن يصلي من حنس التوافل ما شاء الى أن يحدث وله سجود التلاوة والشكر ومس المصحف وحمله وان كان جنباً أو من اقتطع حيضاً استباح القراءة واللبث في المسجد وحل وطؤها لان النافلة آكد من هذه الاشياء فانها تقتضي الطهارة بالاجماع وهذه تختلف فيها وله أن يصلي على جائز سواء تعينت عليه أم لا هذا هو المذهب وفيه وجه أنه لا يستباحها لأنها فرض ووجه ثالث ان تعينت عليه لم يستباحها بيقم النافلة والاستباحة وسياقي بيان هذه الاوجه بأدلتها حيث ذكرها المصنف في أواخر هذا الباب اما اذا نوى استباحة مس المصحف أو نوى الجنب أو المنقطع حيضاً قراءة القرآن واللبث في المسجد أو نوت استباحة الوطء فأنهم يستبيحون ما نوا على المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الاصحاب وحكي الراعي فيه الوجه السابق في تيمم النافلة المجردة والصواب ما سبق وهل يستبيحون صلاة النفل فيه وجهان مشهوران حكاهما الماوردي وابن الصباغ والمتولي والشاشي وآخرون أحدهما يجوز كحكمه وأصحهما لا لان النافلة آكد ولنا وجه شاذ مذكور في التيممة والبحر وغيرها أنه لا يصح التيمم لمس المصحف الا اذا احتاج اليه بان كان مسافراً وليس معه من يحمله ووجه في التهذيب وغيره أنه لا يصح تيمم منقطعة الحيض بنية استباحة الوطء وقد سبق مثله في الفسل ووجه أنه يصح ان كان لها زوج والا فلا حكمه المتولي في باب نية الوضوء وهذه الاوجه ضعيفة فاذا قلنا في هذه المسائل يستبيح النافلة في استباحته الفرض الطريقان السابقان المذهب انه لا يستبيحه ولو نوى استباحة الصلاة مطلقاً وقتنا بالاصح أنه لا يستبيح

وذكر في الوسيط ذلك أيضاً وهو يقتضي اثبات الخلاف في المرتبة الثانية وان لم يذكر ثم

قال ﴿ فرعان أحدهما لو وجد ماء لا يكتفيه لوضوئه يلزمه (ح) استعماله قبل التيمم على

أظهر القولين ﴾

اذا وجد الجنب من الماء لا يكتفيه لنفسه او المحدث ما لا يكتفيه لوضوئه ففيه قولان أحدهما وبه قال ابو حنيفة واختاره المزني لا يجب استعماله بل يتيمم كما لو وجد بعض الرقبه لا يجب اعتاقه عن الكفارة بل يعمل

(١) هذا التلخيص

يقتضي انه لا يصح
التيمم لنافلة ولا
صلاتها بالتيمم
الا تبعاً ولا
استقلالاً ففهم
اه انزع

الفرض استباح النفل وهذه الاشياء على المذهب وفيه وجه في البحر تفريعا على ان النفل لا يصح استباحته منفردا قال الماوردي ولا يستباح في هذه الصورة الطواف وفي هذا نظر ولو تيمم الجنازة استباحها وهل هو كالتيمم للنفل أم للفرض فيه وجهان في التهذيب وغيره أصحهما (١) كالتأفلة صححه الرافعي وغيره لأنها وإن تعينت فهي كالتفل فاتها تسقط بفعل غيره بخلاف المكتوبة والله أعلم (المسألة الثانية) إذا نوى استباحة فريضة مكتوبة استباحها ويستباح النفل قبلها وبعدها في الوقت وبعده هذا هو المذهب الصحيح المشهور : وحكى الخراسانيون وجهاً أنه لا يستباح في هذه الصورة النفل مطلقاً ووجهها أنه يستباحه ما دام وقت الفريضة باقياً ولا يستباحه بعده وواقفهم على هذا الوجه من العراقيين المحاملي والشيخ نصّر وقطع به الدرهم وحكاه أمام الحرمين عن نقل العراقيين ولنا قول أنه لا يستباح النفل قبل الفريضة ويستباحه بعدها وقد ذكره المصنف في أواخر الباب والصحيح ما سبق أما إذا نوى الفريضة والتأفلة معا فستباحهما جميعاً بلا خلاف : قل أمام الحرمين اتفقت الطرق على هذا وحينئذ لما تنفل قبل الفرض وبعده في الوقت وبعده ووافق عليه المحالفون فيأتي قبلها وطرده الرافعي فيه الوجه بالتحريم من النفل بعد خروج الوقت وليس بشيء قال الشيخ أبو محمد في الفروق : لو تيمم للظهر في وقتها وصلاها ثم دخل وقت العصر لم يجز له فعل سنة الظهر بذلك التيمم على أحد الوجهين ولو لم يصل الظهر في وقتها قضاها في وقت العصر وقضى سنة الظهر بذلك التيمم جاز بلا خلاف تبعاً للفريضة : قال على هذا الأصل ينبغي أن يقال من نسي العشاء فذكرها وقت الظهر قضاها وقضى الوتر قولاً واحداً وإنما القولان في قضاء الوتر إذا فعل العشاء في وقتها وهذا الذي قاله في الوتر فيه نظر ولا أعلم من واقفه عليه والله أعلم

(١) وهو ظاهر
نصفه في الام قال
الثاني وان تيمم
ينوي تأفلة او
ساره او قراءة
مصنف اوسجود
مرآن او سجود
ذكر لم يكن له
ان يسلي به
مكتوباً حتى
يؤى بالجم
المكتوبه انه
ادعى

(فرع) في مسائل تتعاقب بنية التيمم احداها في ضبط ما تقدم مختصراً فإذا نوى رفع الحدث لم يصح تيممه على المذهب وفيه وجه وإن نوى استباحة تأفلة استباحها وما يتبعها من مس المصحف وسجود ثلاثة وغيره مما سبق دون الفرض هذا هو المذهب وفي وجه لا يصح تيممه وفي قول يباح الفرض أيضاً ولو نوى الفرض بلا تعيين فالمذهب أنه يباح أى فرض أراد وفي وجه لا يصح

الى الصوم وأصحها أنه يجب استعماله وتيمم للباني لانه قدر على غسل بعض أعضائه فلا يسقط بالهجز عن الباقي فصار كما إذا كان بعض أعضائه جريحاً والبعض صحيحاً يجب غسل الصحيح وهذا الثاني قوله الجديد والاول القديم : وذكر الشيخ أبو علي والمسيودي أن له في الجديد قولين أحدهما مثل القديم ورواية المزني في المختصر تدل على ما قلناه فان فرغنا على القول الثاني وجب استعمال الماء أو لا ليصير فاقداً ولهذا قال في الاصل لازمه استعماله قبل التيمم ثم إن كان

تيممه حتى يعين الفرض ولو نوى الصلاة لله النفل وحده على الأصح وقيل الفرض أيضا وقيل تيممه باطل ولو نوى الفرض وحده استحباحه والنفل قبله وبعده في الوقت وفي وجهه لا يباح النفل وفي وجهه يباح في الوقت فقط وفي قول يباح بعد الفرض لا قبله ولو نواها أيها كيف شاء وفي وجهه لا يباح النفل بعد الوقت (١) (الثانية) نوى استحباحه فربعتين فوجهان مشهوران عند الحراسانيين وذو كره من العراقيين الدارمي أصحها يصح تيممه وبه قطع جمهور العراقيين وهو نصه في البويطي كما سبق لانه نواها وغيرها فلغا الزائد : والثاني لا يصح لانه نوى لا يباح فلغت نيته فعلى الاول قال الجمهور يصلي أيها شاء وهو نصه في البويطي وشذ الدارمي فقال يصلي الاول فخصه بالاولى وليس بشي (٢) (ثالثة) لو نوى فرض التيمم فوجهان مشهوران للخراسانيين أحدهما يصح كما لو نوى المتوضى. فرض الوضوء قال الروياني فعلى هذا هو كالتييمم للنفل وأصحها لا يصح قال امام الحرمين والفرق أن الوضوء مقصود في نفسه ولهذا استحب تجديد به بخلاف التيمم قال الرافعي ولو نوى إقامة التيمم المفروض فهو كنية فرض التيمم فلا يصح في الأصح قال البغوي ولو نوى فرض الطهارة فغيه الوجهان الأصح لا يصح وقال للماردي لو نوى التيمم وحده أو الطهارة وحدها لم يصح وقد سبق عن القاضي أبي الطيب أنه لو نوى الطهارة عن الحدث لم يصح والله أعلم : (الرابعة) لو تيمم عن الحدث الأصغر غاطلا ظانا أن حدثه الأصغر فكان جنبا أو عكسه صح تيممه بلا خلاف عندنا وحكي القاضي أبو الطيب وغيره عن مالك وأحمد أنه لا يصح واحتج المزني والأصحاب بأن مقتضاها واحد فلا أثر للخلط وأنكر الشيخ أبو محمد هذا في كتابه الفروق وقال هذه العلة متقضة بمن عليه فائقة ظنها الظاهر فقضاها ثم بان أنها المعسر فلا تجزئه بالاتفاق وإن كان مقتضاها واحدا قال والعللة الصحيحة أن الجنب ينوي بتيممه ما ينويه المحدث وهو استحباح الصلاة فلا فرق هـ وأما الصلاة فيجب تعيينها فإذا نوى الظاهر فقد نوى غير ما عليه

محدثا غسل به وجهه ثم يديه على الترتيب الى أن ينفذ وان كان جنبا غسل أى عضو شاء اذ لا ترتيب في الغسل والاولى أن يستعمله في أعضاء الوضوء وفي الرأس وإنما يجب تقديم استعماله على التيمم ادا وقع الغسل والتيمم عن طهارة واحدة : أما لو أحدث وأجنب ووجد ما يكتفى للوضوء به دون الغسل وقتلنا الحدث الأصغر لا يدخل في الأكبر بل يجب الوضوء مع الغسل فانه يتوضأ به ويتيمم عن الجنابة ويخير في التقديم والتأخير : وان قلنا يدخل الأصغر في الأكبر سقط حكمه وواجبه الغسل فيجب تقديم استعماله على التيمم على هذا القول وكل ما ذكرناه نيا اذ كان الموجود يصلح للغسل : أما ا ا كان الشخص محدثا ولم يجد الا ما يصلح للمسح دون الغسل كتلج وبرد لا يذوب فيه طريقان أظهرهما أنه يكفي التيمم ها هنا لاننا حيث نوجب استعمال الموجود من

(١) هذا عجب
لانه لا يحكى
هذه المسألة في
أعلى الصفحة
قال في آخرها
وطرد الرافعي
فيه الوجه الفائل
بالن من النفل
بعد خروج الوقت
وليس بشي هـ
جزم هو بغيره
ها في الصورة
بينها كما نواه
أه اذ عري
(٢) قد يشهد
لما قاله الدارمي
نصه رضي الله
عه في الأم في
باب النية في
التيمم قال ولو
تيمم فجعل بين
صاوات فتحات
اجزاء التيمم
للاولى يمين ولم يجز
ليدها اه اذ عري

والتييم نوى ما عليه وذكر القاضي حسين عن الأصحاب أنهم أنكروا على المزي هذه العلة وقالوا الصواب التليل بنحو ما ذكره الشيخ أبو محمد (١) وهذا الانكار على المزي فيه نظار والأظهر أن كلامه صحيح والفرق بينه وبين الصلاة ظاهر هذا كله إذا كان غاطفاً فنعى فنوى الأكبر وعليه الأصغر أو عكسه مع عله ففي محته وجان حكمها المتولى سبق مثلها في باب نية الوضوء والأصح البطلان لثلاعه ولو أجنب في سفره ونسي جنابته وكان يتوضأ عند وجود الماء ويتيمم عند عله ثم ذكر جنابته لزمه إعادة صلوات الوضوء دون صلوات التيمم ذكره صاحب العدة وهو ظاهر على ما سبق (الخامسة) تيمم لفائنة ظنها عليه فإن أن لفائنة عليه لم يصح تيممه بخلاف ما لو توضأ لفائنة ظنها فإن أن لفائنة فانه يصح وضوءه ولو تيمم لفائنة ظنها الظرفيات العصر لم يصح ولو توضأ لفائنة ظنها الظفر فبانت العصر صح والفرق ما نرى به البغوى وغيره بأن التيمم يبيع ولا يرفع الحدث ونيته صادفت استحابة مالا يستباح وانوضوء يرفع الحدث وإذا ارتفع استحباح ما شاء قل البغوى والمتولى والروبانى لو ظن أن عليه فائنة ولم يتحققها فقيم لها ثم تذكرها لم يجز أن يصليها بذلك التيمم لأن وقت الفائنة بالذكر قال المتولى ولأن المقصود من التيمم استحابة الصلاة وما لم يتحققها لا يحل له فعلها وهذا التليل فاسد فإن فعلها مباح لـ مستحب وقد أنكروا عليهم الشائى هذا فحكمه ثم قال (٣) وعندى في هذا نظراته أمر بالتيمم لها لتوهم بقائها عليه فإذا تحقق بقاءها عليه كان أولى بالأجزاء هذا كلامه وينبغى أن يكون في صحته وجان كما سبق فيمن شك هل أحدث فتوضأ محتاطاً ثم بأن أنه كان محدثاً هل يصح وضوءه وقد يفرق بصفت التيمم والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

وإذا أراد التيمم فالمستحب أن يسمى الله عز وجل لأنه طهارة عن حدث فاستحب اسم الله تعالى عليه كالوضوء ثم ينوى ويضرب يديه على التراب ويفرق أصابعه فإن كان التراب ناعماً فترك الضرب ووضع اليدين جاز ويمسح بها وجهه وبوصل التراب الي جميع البشرة الظاهرة من الماء على المحدث تأمره بتقديمه على التيمم ولا يمكن تقديم مسح الرأس مع بقاء فرض الوجه واليدين عليه : والثاني أنه على القولين فإن قلنا يجب استعمال الماء النافس فقد ذكر أبو العباس الجرجاني من أصحابنا أنه يتيمم على الوجه واليدين ثم يمسح رأسه ببلل الثلج ثم يتيمم للرجلين وهذا كله إذا وجد تراباً يتيمم به أما إذا وجد المحدث أو الجنب الماء النافس ولم يجد ما يتيمم به ففيه طريقان أحدهما طرد القولين وأظهرهما أنه يجب استعماله له محالة لأنه لا بدل ينتقل إليه فصار كالريان يجد ما يستربه بعض عورته يلزمه ستر ما يمكن به بخلاف ما إذا وجد بعض الرقة ولم يقدر على الصوم والا طعام لا يؤمر بالاعتاق لأن الكفارات على التراخي وقد تطرأ القدرة بعد ذلك فافهم هذه

(١) نقل القاضي
حسين عن الأصحاب
الانكار على
الرفق بالعدة
المذكورة صريح
في عدم موافقت
عليها وقد نال
في أول المسألة
ولاحج الرد
والأصحاب وذكر
اللة وحاصله
أن قوله أولاً
والأصحاب ليس
بمفيد فكان يبق
الانتصار على
فعلها عن الررى
فقط أو ييب
على خلاف ما
الله القاضي
أه ادرعى
(٢) هذا الذى
قاله الناشئ
وضعه في الروضة
الأرجح قول البنوي
وقد سبق في
مسألة الشاك في
الحدث ما يؤيده
وقد أشار هناك
الى ترجمته
أه ادرعى

الوجه والى مظهر من الشعور ولا يجب إيصال التراب الى ماتحت الحاجبين والشاربين والعذارين والنعنقة ومن أصحابنا من قال يجب ذلك كما يجب إيصال الماء اليه في الوضوء والمذهب الاول لان النبي صلى الله عليه وسلم وصف التيمم واقتص على ضربتين ومسح وجهه باحدها ومسح اليدين بالآخرى وبذلك لا يصل التراب الى باطن هذه الشعور ويخالف الوضوء لانه لا مشقة في إيصال الماء الى ماتحت هذه الشعور وعليه مشقة في إيصال التراب فسقط وجوبه ثم يضرب ضربة أخرى فيضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى ويمررها على ظهر الكف فاذا بلغ الكوع جعل أطراف أصابعه على حرف الذراع ثم يمر ذلك الى المرفق ثم يدير بطن كفه الى بطن الذراع ويمرر عليه ويرفع إبهامه فاذا بلغ الكوع أمر إبهام يده اليسرى على إبهام يده اليمنى ثم يمسح بكفه اليمنى يده اليسرى مثل ذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالآخرى ويخلل أصابعها لما روى أسلم رضى الله عنه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم «أنا جنب فزلت آية التيمم فقال «يكفيك هكذا فضرب بكفيه الأرض ثم نفخ ما فيهما مسح بهما وجهه ثم أمرها على لميته ثم أعادها الى الأرض فمسح بهما الأرض ثم ذلك احدها بالآخرى ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما» والغرض مما ذكرناه التيمم ومسح الوجه ومسح اليدين بضربتين أو أكثر وتقديم الوجه على اليد وسننه التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى ﴿

﴿الشرح﴾ هذه القطعة يجمع شرحها مسائل (احداها) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف التيمم بضربتين يمسح بيانه وحديث أسلم غريب ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي باسناد ضعيف وفيه مخالفة لما في المذهب في اللفظ وبعض المعنى وهو أسلم ينتح الهمة وبالسین والعين المهمتين علي وزن احمد وهو الاسلم بن تريك بن عوف التميمي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب راحته والكف مؤنثة سميت بذلك لأنها تكف عن البدن أى تمنع ما يقصده من ضربة ونحوها والكوع بضم الكاف وهو طرف العظم الذى بلى الإبهام والرسغ هو

المسايل واعرف موضع القولين اللذين أطلفهما في الكتاب

قال ﴿الثاني لو صب الماء في الوقت فتيه في القضاء وجها وجه وجوبه أنه عصي بصبه بخلاف الصب قبل الوقت وبخلاف ما لم يتجاوز نهراً ولم يتوضأ في الوقت﴾
إذا فوت الماء الذى عنده بالارافة أو الترتب أو غيرها واحتاج لذلك الى التيمم فلا خلاف في أنه يتيمم لانه فاقد في الحال وكذلك لو نجسه ثم ننظر ان فعل ذلك قبل دخول الوقت وتيمم في الوقت فلا قضاء عليه سواء فعل ذلك لغرض أو سغها لانه لا فرض عليه ما لم يدخل الوقت وان فعله بعد دخول الوقت فان كان له فيه غرض فكذلك لا قضاء عليه وذلك مثل أن يتبرد به

مفصل الكف ولهمرفان وهما عظامان « الذي إلى الإبهام كروح والذي إلى الخنصر كرسوع » ويقال في الكوع كاع كبرع وباع والذراع تؤث وتذكروا التائيت أفصح والإبهام مؤنثة وقد تذكروا سبق بيانها في صفة الوضوء والراحة معروفة وجمعها راح (المسألة الثانية) يستحب التسمية في أول التيم لما ذكره المصنف وقوله لانه طهارة عن حدث احتراز من الدباغ وغيره من ازالات النجاسات وليس مراده بالتهيباس على الوضوء ان أحداً خاف في التيم ووافق في الوضوء فألزمه ماوافق عليه بل مراده أن النص ورد في الوضوء فالحقنا التيمم به وتقدمت صفة التسمية وفروعها في باب صفة الوضوء وظاهر اطلاق المصنف والاصحاب أنه يستحب التسمية لكل تيمم سواء كان حدثه أصغر أم أكبر كما سبق في الفصل (الثالثة) قوله ثم ينوي ويضرب يديه على التراب ويمسح وجهه هكذا عبارة أكثر الاصحاب وقال الماوردي في الاقتناع والقراني في الخلاصة والشيخ نصر في الانتخاب والشاشي في العمدة ينوي عند مسح وجهه واقتصروا على هذه العبارة وظاهرها أنه لا تجب النية قبله كما في الوضوء وقال البغوي والرافعي يجب أن ينوي مع ضرب اليد على التراب ويستديم النية الي مسح جزء من الوجه قالوا ابتداء النية بعد اخذ التراب أو نوى مع الضرب ثم عزبت نيتها قبل مسح شيء من الوجه لم يصح لان المقصد الي التراب وان كان واجباً فليس بركن مقصود وإنما المقصود منه نقل التراب فمسح الوجه هو المقصود فتجب النية عنده وحكي الرافي فيما اذا قارنت النية نقل التراب وعزبت قبل مسح شيء من الوجه وجهاً غربياً أنه يجزئه والله أعلم * وأما قوله ويضرب يديه على التراب فان كان ناعماً فترك الضرب ووضع اليدين جازفتفتق عليه كذا صرح به أصحابنا ونص الشافعي علي الضرب قال أصحابنا أراد اذا لم يعلق الغبار الا بالضرب أو اراد التمثيل لا الاشتراط قال أصحابنا ولا يشترط اليد بل المطلوب نقل التراب سواء حصل بيد أو خرقة أو خشبة أو نحوها ونص عليه الشافعي في الام قال في الام واستحب أن يضرب يديه جميعاً والله أعلم * وأما قوله ويفرق أصابعه في ضربة مسح الوجه فكذا نص عليه

أوبشره لماحة العطش أو يغسل به يديه تنظيهاً وكذلك اذا اشتبه عليه الاناء ان واجتهد ولم يغباب على ظنه شيء قارحها أو جمع بينهما وتيمم فهو معذور لان فيه غرضاً وهو أن لا يكون صلياً بالتيمم وعنده ماء طاهر يقين وان فوته اغبر غرض وفائدة وتيمم وصلى فهل يجب عليه القضاء : فيه وجهان أظهرهما لا لانه فاقد حين تيمم فيكفيه البذل كما لو قتل عبده أو أعتقه وكفر بالصوم يجزئه : والثاني نعم لانه عصى بالصواب والحالة هذه وسقوط الفرض بالتيمم من قبيل الرخص فلا تناط بالمعاصي بخلاف ما اذا كان الصب قبل الوقت فانه لا يعصى وبخلاف ما اذا كان الصب لفرض فانه معذور ولو اجتاز بماء في الوقت ولم يتوضأ ثم بعد عنه وصلى بالتيمم فالذي ذكره في الكتاب يشعر بالقطع بانه لا قضاء

الشافعي في مختصر المزني وفي البويطي وكذا قاله جميع أصحابنا العراقيين وأطبقوا عليه في كتبهم المشهورة وجعلوه مستحبا وكذا نقله عن جميع العراقيين جماعات منهم صاحب البيان وكذا قاله جماعة من أصحابنا الخراسانيين قالوا فائدة استحباب التفريق زيادة تأثير الضرب في إثارة الغبار وليكون أسهل وأمكن في تعميم الوجه بضربة واحدة وقال أكثر الخراسانيين لا يفرق في ضربة الوجه فان فرق ففي صحة تيممه وجهان وجه البطلان انه يصير ناقلا لآثار اليد قبل مسح الوجه فان التراب الذي يحصل بين الاصابع لا يزول في مسح الوجه فيمنع انتقال تراب آخر وأحسن البغوي من الخراسانيين في بيان المسألة فقال نص الشافعي أنه يفرق في الضربتين فقال بعض أصحابنا لا يفرق في الاولى فان فرق فيها دون الثانية لم يصح مسح ما بين الاصابع لانه مسح بتراب أخذ قبل مسح الوجه وان فرق في الضربتين فوجهان (أحدهما) يجوز لانه أخذ لليدين ترابا جديدا (والثاني) لا يجوز لان بعض المأخوذ لا يبقى بين أصابعه فيصير كما لو كان على وجهه تراب فنقل إليه ترابا آخر من غير أن ينفض الاول فانه لا يجوز وقال المذهب عندى انه اذا فرق في الضربتين صح كإفصاح عليه ولا بأس بأخذ تراب اليد قبل مسح الوجه حتى لو ضرب يديه على تراب فمسح يمينه جميع وجهه ويساره يمينه جاز والترتيب واجب في المسح دون أخذ التراب هذا كلام البغوي والقائل فانه لا يجوز التفريق في الاولى مطلقا هو القفال واستبعد امام الحرمين والغزالي قوله وقالوا هذا تضيق للرخصة قال الامام هذا الذي قاله القفال غلو ومجاوزة حد وليس بالمرضى اتباع شعب الفكر ودقائق انظر في الرخص وقد تحقق من فعل الشارع ما يشعر بالتسامح فيه قال ولم يوجب أحد من أئمتنا على من يريد التيمم أن ينفض الغبار عن وجهه ويديه أولا ثم يتدنى بنقل التراب اليهما مع العلم بأن المسافر في تقابله لا يخلو عن غبار يغشاها فليقتصر على أن ترك التفريق في الاولى ليس بشرط هذا كلام الامام وقطع صاحب العدة بأنه لو فرق في الاولى دون الثانية جاز وقال الروياني قال القفال نقل المزني تفريق الاصابع في الاولى قال القفال فصبوه جميع أصحابنا وعندى انه غلط في النقل ولم

عليه وكذلك أوردته صاحب التهذيب وغيره : والفرق أنه لم يصنع شيئا هاهنا وانما امتنع من التحصيل والتقصير في تفويت الحاصل أشد منه في الامتناع من تحصيل ما ليس بحاصل : ورايت في كلام الشيخ أبي محمد طرد الوجهين في صورة الاجتناب وهو غريب ولو وهب الماء في الوقت من غير حاجة وعطش لذهب أو باعه من غير حاجة الى ثمنه ففي محبة البيم والهيبة وجهان أتبعهما المنع لان البذل حرام عاياه فهو غير مقدور على تسليمه شرعا وثانيهما الحواز لانه ما لا نافذ التصرف والمنع لا يرجع الى سبب يختص بالعقل فلا يؤثر في فساد العقد فان قلنا بصحة البيع والهيبة فحكم قضاء الصلاة على البائع والواهب ما ذكرنا في الصب لانه فوته بازالة الملك عنه : وان قلنا بعدم الصحة فلا يصح تيممه مادام الماء في

يذكر الشافعي ذلك في الاولى انما ذكره في الثانية قلت هذا اعتراف من القفال بمخالفته جميع الاصحاب ودعواه غلط المرني بالملّة من وجهين (أحدهما) أن التغليب لا يصار اليه للكلام وجه ممكن وهذا النقل له وجه كما سبق بيان فائدته (والثاني) أن المرني لم ينفرده بهذا بل قد واقفه في نقله البويطي كما قدمته كذلك رأيت صريحا في كتاب البويطي رحمه الله وجمع الرافعي متفرق كلام الاصحاب وأنا أتقله مختصرا قال روى المرني التفریق فی الاولى فن الاصحاب من غلظه منهم القفال وصوبه الآخرون وهو الاصح ثم القائلون بالاول اختلّفوا في أنه هل يجوز التفریق في الاولى فجوزوه الا كثرون قالوا وان لم يفرق في الثانية أجزأه ذلك التراب الذي بين الاصابع لما بينها وقال قائلون منهم القفال لا يصح تيممه ثم قال الرافعي بمد هذا صحح الاصحاب رواية المرني وهي المذهب هذا كلام الرافعي وانما بسطت هذه المسألة لأظنبت فيها هذا الاطناب وان كان ما ذكرته مختصرا بالنسبة اليها لاني رأيت كثيرا من أكابر عصرنا ينتقصون صاحب المذهب والتنبيه بقوله «يفرق في الضربة الاولى» وينسبونه الى الشذوذ ومخالفة المذهب والاصحاب والدليل وهذه أعجوبة من العجائب وحاصلها اعتراف صاحبها بعظيم من الجهالة ونهاية من عدم الاطلاع وأسفهم الاصحاب وكذبه عايم بل على الشافعي فقد صح التفریق في الاولى عن الشافعي بنقل امامين هما أجل أصحابه وأقنهم باتفاق العلماء وهما البويطي والمرني وصح التفریق أيضا عن جمهور الاصحاب والله يرحمنا أجمعين وأما قول المصنف «ويعسجهم ما وجهه» فكذا عبارة الجمهور وظاهرها أنه لا استحباب في البداء بشيء من الوجه دون شيء وقد صرح جماعة من أصحابنا باستحباب البداء بأعلى الوجه منهم المحاملي في الباب والرافعي وقال صاحب الحاوي مذهب الشافعي أنه يبتدأ بأعلى وجهه كالوضوء قال ومن أصحابنا من قال يبدأ بأسفل وجهه ثم يستعلى لان الماء في الوضوء اذا استعلى به انحدر بطلعه فعم جميع الوجه والتراب لا يجري الا بأمرار اليد

يد المبتاع أو الموهوب منه وعليه الاسترداد ار قدر فان لم يقدر وتيمم قضى وان تلف في يده وتيمم في القضاء الخلاف المذكور في الارافقة لانه اذا تلف الماء صار قافداً عند التيمم: ثم اذا أوجبنا القضاء في هذه الصور في القدر المقضي ثلاثة أوجه أصحها يقضي تلك الصلاة الواحدة التي فوت الماء في وقتها: والثاني يقضى أغلب ما يؤديه بوضوء واحد: والثالث كل صلاة صلاها بالتيمم والله أعلم قال السبب الثاني أن يخاف على نفسه أو ماله من سبع أو سارق فله التيمم ولو وهب منه الماء أو أعير منه الدلو يلزمه القبول بخلاف ما اذا وهب (ز) ثمن الماء أو الدلو فان المنة فيه تثقل ولو بيع بغيره لم يلزمه شراءه وبمثل الثمن يلزم ألا: اكن عليه دين مستغرق أو احتاج اليه لفقة سفره والاصح أن ثمن المثل يعرف بقدر أجرة النقل

فيبدأ بأسفله ليقبل ما يصير على أعلاه من الغبار ليكون أجل لوجهه وأسلم لعينه والله أعلم. وأما قوله «ويوصل التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والى ما ظهر من الشعر» فأراد بالبشرة الظاهرة ما لا شعر عليه واحترز به عن البشرة المستترة بالشعور وقوله والى ما ظهر من الشعر يعني الشعر الذى يجب غسله فى الوضوء كذا قاله أصحابنا قالوا وفى إيصال التراب الى ظاهر ماخرج من اللحية عن الوجه القولان كالوضوء. وأما قوله «لا يجب إيصال التراب الى ما تحت الحاجبين والشاربين والعذارين ومن أصحابنا من قال يجب والمذهب الاول» فكذا قاله أصحابنا واتفقوا على أن الصحيح أنه لا يجب وقطع به القاضى حسين وإمام الحرمين والغزالي والمتولى والبعوى وآخرون وادعى امام الحرمين أنه لا خلاف فيه ودليل الوجهين مذكور فى الكتاب وقوله الحاجبين والشاربين والعذارين تمثل والمراد الشعور التي يجب إيصال الماء اليها فى الوضوء وهي الثلاثة المذكورة والعنقفة لحية المرأة والخنثى واهذاب العين وشعر الخدين سواء خفت أم كشفت وكذا اللحية الخفيفة للرجل صرح به أصحابنا وحكم الشعر على الذراع حكم شعر الوجه حكى الخلاف فيه فى فتاوى القاضى حسين وجزم القاضى والبعوى بأنه لا يجب إيصال التراب الى ما تحته كما قالوا فى الوجه قال القاضى ولا يستحب إيصال التراب الى البشرة التى تحت الشعر الكثيف التى يستحب إيصال الماء اليها والله أعلم : وأما قوله ثم يضرب ضربة أخرى فيضع بطون أصابع يده الخ فهذه الكيفية ذكرها الشافعى رحمه الله فى مختصر المزنى واتفق الاصحاب على استحبابها وأشار الزافعى الى حكاية وجه أنها لا تستحب بل هي وغيرها سواء وليس هذا بشيء وإنما استحبابها الشافعى والاصحاب لانه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد فى مسح اليدين على ضربة واحدة وثبت بالدلة وجوب استيعاب اليدين فذكروا هذه الكيفية لايينوا صورة حصول الاستيعاب بضربة وذكر جماعات من الاصحاب أنهم أرادوا الجواب عن اعتراض من قال الواجب مسح الكف فقط وأنه لا يتصور استيعاب الذراعين مع الكفين بضربة فينبوا

إذا كان يقربه ماء لكنه يخاف من السعى اليه على نفسه من سبع أو عدو أو على ماله الخفافى المنزل أو الذى معه من غائب أو سارق فله التيمم وهذا الماء كالمعدوم وكذلك الحكم لو كان فى السبينة ولا ماء معه وخاف على نفسه أو استقى من البحر والخوف على بعض الاعضاء كالخوف على النفس أو خوف الوحدة والانتقطاع عن الرفقة أو سعى الى الماء فان كان عليه ضرر وخوف فى الانتقطاع علم يارم السعى اليه ويتيمم وان لم يكن ضرر فكذلك على أظهر الوجهين وان كان الماء لغيره فوجهه منه فهل عاياه قبوله فيه وجهان المذهب أنه يجب وهو الذى ذكره فى الكتاب لانه والحالة هذه يعد واجدا للماء والمساحة غالبية فى الماء فلا تعظم منه فى قبوله بخلاف ما لو هب منه الرقبة لا يلزمه القبول لانها

تصوره ولم يثبت في هذه الكيفية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والحديث الذي ذكره المصنف ليس فيه دلالة لها ولا هو ثابت كما سبق بيانه وذكر الغزالي أنها سنة ومراده أن السنة لا يزيد على ضربين ولا يتمكن من ذلك إلا بهذه الكيفية فكانت سنة لكونها محصلة لسنة الاقتصاد على ضربة مع الاستيعاب قال الرانعي وزعم بعضهم أن هذه الكيفية منقولة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس هذا بشيء قال أصحابنا وكيف أوصل التراب إلى الوجه واليدين بضربتين فأكثر بيده أو خرقه أو حشبه جاز ونص عليه في الام كما سبق وأما قوله «ثم مسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخال بين أصابعهما» فاتفق جمهور العراقيين على أنه سنة ليس بواجب ونقله ابن الصباغ عن الأصحاب مطلقا هذا إذا كان فرق أصابعه بالضربتين أو في الثانية إما إذا فرق في الأولى فقط وقلنا يحجره فيجب التخليل وقال الخراسانيون والماتودي في وجوب التخليل ومسح إحدى الراحتين بالأخرى وجهاً وقال البغوي أن قصد بامرار الراحتين على الذراعين مسحهما حصل والأفلا والصحيح طريقة العراقيين قال العراقيون ويسقط فرض الراحتين وما بين الأصابع حين يضرب اليدين على التراب قالوا فإن قيل إذا سقط فرض الراحتين صار التراب الذي عليهما مستعملاً فكيف يجوز مسح الذراعين به ولا يجوز نقل الماء الذي غسلت به إحدى اليدين إلى الأخرى فالجواب من وجهين أحدهما أن اليدين كعضو واحد ولهذا جاز تقديم اليسار على اليمين ولا يصير التراب مستعملاً إلا بانفصاله والماء ينفصل عن اليد المغسولة فيصير مستعملاً : الثاني أنه يحتاج إلى هذا هاهنا فإنه لا يمكنه أن يتم النزاع بكفها بل يقتصر إلى الكف الأخرى فصار كنقل الماء من بعض العضو إلى بعضه وهذا الجوابان ذكرهما ابن الصباغ وغيره وهما مشهوران في كتب العراقيين ونقل صاحب البيان وجهاً أنه يجوز نقل الماء من يد إلى أخرى لانهما كيدفعلى هذا يسقط السؤال *

(نزع) إذا كان يجري إحدى اليدين على الأخرى فرفعها قبل استيعاب العضو ثم أراد أن يعيدها للاستيعاب فوجهان حكاهما امام الحرمين وغيره أحدهما لا يجوز لأن الباقي على الماسحة صار انفصل ليست في محل الماسحة غالباً : والثاني أنه لا يلزمه القبول لأنه نوع يكسب للطهارة فلا يلزمه كما لا يلزمه اكتساب ثمن الماء ولو أعبر منه الدلو أو الرشاء وجب قبوله لأن الاعارة لا يعظم فيها المنة والقادر على قبولها لا يعد فاقدا للماء هكذا أطلقه الاكثرون ومنهم صاحب الكتاب ونصل بعضهم فقال ان لم ترد قيمة المستعار على ثمن مثل الماء وجب القبول وان زادت فلا لأن العارية مضمونة وقد يتلف فيحتاج إلى غرامة ما فوق ثمن الماء ولو أقرض الماء وجب قبوله في أصح الوجهين لأنه إنما يطالب عند الوجدان وحينئذ يهون الخروج عن العهدة ولو بيع منه الماء وهو

مستعملا : والثاني يجوز قال وهو الاصح لان المستعمل هو الباقي على الممسوح - وأما الباقي على المساحة فهو في حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين *

(فرع) وأما قول المصنف والواجب من ذلك النية ومسح الوجه واليدين بضربتين فصاعدا وترتيب اليد على الوجه وسننه التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى ففيه نقص قال أصحابنا أركان التيمم ستة متفق عليها وهي النية ومسح الوجه واليدين وتقديم الوجه على اليدين والقصد الى الصعيد ونقله وثلاثة تختلف فيها احدها المواالة وفيها ثلاث طرق : المذهب أنها سنة ليست بواجبة وتقديم يمينها في صفة الوضوء. والثاني الترتيب في نقل التراب الوجه واليدين وفي وجهان حكاهما الرافعي وغيره أحصاهما لا يجب فله ان يأخذ التراب بيديه جميعا ويمسح بيمينته وجهه وبشماله يمينه وهذا هو الذي اختاره البغوي كما سبق : والثاني يجب تقديم النقل الوجه قبل النقل لليد : والثالث استيفاء ضربتين قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه واجب وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي ولم يذكر أكثر الخراسانيين ذلك في الواجبات ولا تعرضوا له وقال الرافعي يتكرر لفظ الضربتين في الأحاديث فثبت طائفة من الأصحاب على الظاهر فقالوا لا يجوز ان ينقص منها وقال آخرون الواجب اتصال التراب الى الوجه واليدين سواء كان بضربة أو أكثر قال وهذا أصح امكن يستحب ان لا يزيد على ضربتين ولا ينقص وفيه وجه انه يستحب ضربة للوجه وضربة لليد اليمنى وثالثة لليسرى والاول هو المشهور هذا كلام الرافعي في الشرح وقطع في كتابه المحرر بأن الضربتين سنن والمعروف ما قدمته : فهذه الواجبات المتفق عليها والمختلف فيها وقد اسنوفى المصنف المتفق عليه فان قيل فلم يذكر القصد الى الصعيد وهو أحد الأركان السنة فلا يبلى ذكره في الفصل الذي به هذا ولم ينبوع بهذه العبارة جميع الفروض بل قال الفرض مما ذكرناه والقصد ليس مما ذكره والله أعلم : وأما اسنن فكثيرة أحداها التسمية (الثانية) تقديم اليد اليمنى على اليسرى : (الثالثة) للمواالة على المذهب (الرابعة) أن يبدأ بأعلى وجهه على الاصح وقيل بأسفله كما سبق (الخامسة) أن يمسح إحدى الراحتين

لا يملك الثمن لكنه وهب منه فقد أطلق القول في الكتاب بأنه لا يلزمه بقوله لان النسبة تثقل فيه كما لا يلزم على العارى قبول الثوب : وحكي بعض الأصحاب فيها اذا وهب الاب من الابن أو العكس وجهين كالوجهين فيها اذا بذل الابن لآبيه أو بالعكس المال في الحج هل يلزمه وهل يصير مستطعيا به وهذا حسن لكن الاظهر ثم أنه لا يجب القبول فيجوز أن يكون اطلاق الجواب هاهنا جريا على الاظهر واقتصارا عليه وهبة آلات الاستقاء كاللؤلؤ والرشاء كهيئة ثمن الماء في الحكم ولو أقرض منه الثمن فلو كان معسرا لم يلزمه الاستقراض وأن كان موسرا لكن المال غائب فكذلك في أظهر الوجهين بخلاف ما اذا أقرض منه الماء لان الماء في محل المساحة والقدرة

بالاخرى ويخلل الاصابع على الصحيح وقيل يحبان كما سبق (السادسة أن لا يزيد على ضربتين قال الحمالي في الباب والرويان الزيادة على مسحة للوجه ومسحة لليدين مكروهة وحكي الرافعي وجهاً أنه يستحب تكرار المسح كالوضوء وليس بشيء لأن السنة فرقتهما ولأن تكرار الغسل زيادة تنظيف بخلاف التيمم (السابعة) ان يخفف التراب للأخذ وينفخه اذا كان كثيراً بحيث يبقى قدر الحاجة وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم نفخ في يديه بعد أخذ التراب ونص عليه الشافعي والاصحاب وقال صاحب الحاوي نص في القديم انه يستحب ولم يستحب في الجديد فقال بعض أصحابنا فيه قولان : القديم يستحب والجديد لا يستحب وقال آخرون على حالين ان كان كثيراً نفخ والا فلا (الثامنة) ان يدم يده على العضد لا يرفعهما حتى يفرغ من مسحه وفي هذا وجه أنه واجب وقد سبق (التاسعة) ان يستقبل القبلة كالوضوء (العاشرة) امرار التراب على العضد تطويلاً للتحجيل كما سبق في الوضوء. ويخرج من خلاف من أوجبه ومن صرح باستحبابه المتولي واليغوى ونقله صاحب البحر عن الاصحاب وحكي الرافعي وجهاً ضعیفاً أنه لا يستحب (الحادية عشرة) ينبغي ان يستحب بعده النطق بالشهادتين كما سبق في الوضوء والغسل وربما دخل في السنن بعض ما سأذكره ان شاء الله تعالى في فرع المسائل الزائدة *

(فرع) يجب الترتيب في تيمم الجنابة كما يجب في تيمم الحدث الاصغر فيمسح وجهه ثم يديه وان كان لا يجب الترتيب في غسل الجنابة : قال الشيخ ابو محمد والفرق ان الترتيب انما يظهر في الحلين المختلفين ولا يظهر في الحل الواحد فالبدن في الغسل شيء واحد فصار كوضوء من أعضاء الوضوء. واما الوجه واليدان في التيمم فحلان مختلفان والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿قال في الام فان أمر غيره حتى يممه ونوى هو جاز كما يجوز في الوضوء. وقال ان القاص لا يجوز قلته تخريجا : وقال في الام وان سفت عليه الريح نراها معه وأمر يديه علي وجهه لم يجزه لانه

عليه عند توجهه المضالية أظهر وأغلب : ولو بيع منه الماء ذبيحة وهو موسر لزم الشراء على أظهر الوجين لان الاجل لازم هاهنا فلا مطالبة قبل الحلول بخلاف صورة الاقراض ولو ملك الثمن فكان حاضرا عنده لكنه كان محتاجا لدين مستغرق في ذمته أو لفقته أو نفقة أو رقيقه أو حيوان محترم معه أو لساثر مؤنات سفره في ذهابه وإيابه فلا يجب عليه الشراء. ويعذر في الصرف الي هذه الوجوه وان فضل عن حاجته لزمه الشراء. إن بيع بثلث المثل لانه قادر على استعمال الماء. و يصرف اليه أى نوع من المال كان معه : وان بيع بفن لا يلزمه الشراء كما لو كان ينفق شيء من مال الواسعي الى الماء المباح وظاهر كلامه في الكتاب وعليه الاكثرون أنه لا فرق بين أن يكون الثمن بقدر قليل

لم يقصد الصبي وقال القاضي أبو حامد هذا محمول عليه إذا لم يقصد أما إذا قصد للريح فنت عليه التراب أجزاء وهذا خلاف المنصوص *

(الشرح) في الفصل مسألتان أحدهما إذا يمه غيره باذنه ونوى الأمر أن كان مذنورا كأقطع ومريض وغيرهما جاز بلا خلاف وإن كان قادرا فوجهان الصحيح والمنصوص جوازه كالوضوء وهذا قال جمهور الأصحاب : والثاني لا يجوز وهو قول ابن القاص وقوله قلته تخربها هو من كلام ابن القاص وأما قال هذا لأن عادة في كتابه التلخيص أن يذكر للسائل التي نص عليها الشافعي ويقول عقبه قاله نصا وإذا قال شيئا غير منصوص وقد خرج هو قال قلته تخربها وهذه المسألة خرجها من التي بعدها وهي مسألة الريح : وابن القاص بتشديد الصاد المهملة هو أبو العباس وقد ذكرت حاله في أبواب المياه : أما إذا يمه غيره بغير أمره وهو مختار ونوى فهو كما لو صدفي الريح قاله امام الحرمين والغزالي وغيرهما وهو واضح : (المسألة الثانية) إذا ألقت عليه الريح ترابا استوعب وجهه ثم يديه فإن لم يقصد ما لم يحجزه بلا خلاف وإن قصد ما وصلها فتيه خلاف مشهور حكاه الأصحاب وجهين وحقيقته قولان أحدهما لا يصح وهو الصحيح نص عليه في الأم وهو قول أكثر أصحاب المتقدمين وقطع به جماعات من المتأخرين وصححه جمهور الباقيين ونقله امام الحرمين عن الأئمة مطلقا قال والوجه الآخر ليس معدودا من المذهب : والثاني يصح وهو قول القاضي أبي حامد واختيار الشيخ أبي حامد الأسفرائني قال الروياني في كتابه بالبحر والحلية واختاره الحليي والقاضي أبو الطيب وجماعة قال وهو الاختيار والأصح (١) وحكاه صاحب التمهة قولاً قديماً والمذهب الأول وصورة المسألة إذا قصد نهم وقع عليه التراب فلو وقع عليه ثم قصد لم يحجزه بلا خلاف وهذا وإن كان ظاهره يفهم من كلام المصنف فلا يضر أيضا وقوله «ترابا» هو بالعين المهملة أي استوعبه هذا هو المشهور المعروف وذكره أبو القاسم ابن البرزدي وغيره بالعين المعجمة أي غطاه وهو صحيح أيضاً وبمعنى الأول لكن الأول أجود وقوله «صد» هو بالصاد والميم علي وزن قصد وبمعناه والله أعلم *

(١) وهو الذي
حكاه ابن كنج
عن الحسن بن منصور
عنه اه اذوه

أو كثير ومنهم من قال أن يبيع بزيادة يتغابن الناس بمثلها وجب الشراء ولا عبرة بتلك الزيادة وإذا كان البيع نسيته وزيد بسبب التأجيل ما يليق به فهو بيع بشئ المثل على أظهر الوجهين وإن زاد المبلغ على ثمن مثله نقدا فيجب الشراء على قولنا فيجب الشراء بالنسيئة : وكيف يعتبر ثمن الماء ومأمعناه فيه ثلاثة أوجه : أحدها ثمن مثله قدر أجرة نقله إلى الموضع الذي فيه الشخص لانه لا يرغب في الماء بأكثر منه وعلى هذا فالأجرة تختلف باختلاف المسافة طولا وقصرا فيجوز أن يعتبر الوسط المقصد ويجوز أن يعتبر الحد الذي يسعى إليه المسافر عند تيقن الماء فإن ذلك الحد لو لم يقدر على السعي إليه

(فرع) اذا كان على بعض اعضائه تراب قيمم به نظر ان اخذه من غير أعضاء التيمم ومسحا به جاز بلاخلاف نص عليه الشافعي والاصحاب كآلو اخذه من الارض وان كان على وجهه فردده عليه ومسحه به لم يجزه بلاخلاف لعدم النقل وان اخذه من الوجه ومسح به يديه أو اخذه من اليدين ومسح به الوجه فوجبه ان يصحها هو نصه في الام جوازه لوجود النقل ولو اخذه من الوجه ففصله ثم رده اليه أو اخذه من اليد ففصله ثم رده اليها فطريقان حكماها صاحب التهذيب وغيره أصحها على الوجهين والثاني لا يجوز وجها واحدا (١) لأنه ليس بنقل حقيقي ولو تمك في التراب فوصل وجهه ويديه ان كان لعذر كالاقطع وغيره جاز بلاخلاف والافوجه ان الصحيح جوازه صححه الاصحاب ونقله الروياني عن نصه في الام قال امام الحرمين الوجه القطع بالابواض قال ولا يرى للتحالف وجهان لان الاصل قصد التراب وقد حصل ولو مد يده فصب فيه ترابا أو التقت الزيج ترابا على كفه فمسح به وجهه أو اخذه من الهواء فمسح به فوجبه الاصح جوازه صححه الروياني والرافعي وغيرهما *

(نزع) في مسائل تتعلق بما سبق (احداها) ينبغي أن يمسح وجهه بالتراب ولا يقتصر على وضعه عليه فان ضرب يده على التراب ثم وضعها على وجهه ولم يمرحها فقد قال البغوي والرافعي يجوز على أصح الوجهين كما قلنا في مسح الرأس وقطع الشيخ أبو محمد في الفروق والمتولى بأنه لا يجوز به قال المتولى بخلاف الوضوء فان الماء اذا وضع على العضو يحس به ويسيل والتراب لا يتعدى فيتحقق وصول الماء جميع العضو ولا يتحقق في التراب الا بالمدار اليد قال حتى لو لم يتحقق وصول الماء وجب الامرار ولو تحقق وصول التراب بان كان كثيرا صح تيممه: (٢) (الثانية) قال القاضي حسين والبغوي (٣) اذا حدث المتيتم بعد اخذه التراب: وعليه الاخذ وقبل المسح بطل ذلك الاخذ بخلاف ما لو أحدث بعد اخذ الماء قبل غسل الوجه فانه لا يضرك لان المطلوب في الوضوء الغسل لا نقل الماء وهما المطلوب نقل التراب وأما اذا يمه غيره فقال القاضي يجب أن ينوي الأمر (٤) عند ضرب

بنفسه واحتاج الى بذل الاجرة لم ينقل الماء منه اليه يلزمه البذل اذا كان واجدا لها وثانها أنه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في غلب الاوقات ولا يعتبر ذلك الوقت بخصوصه فان الشربة الواحدة عند العزة يرغب فيها بدنانير كثيرة: وثالثها أنه يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة فان لكل شيء سوقا يرتفع وينخفض وثن مثل الشيء ما يليق به في تلك الحالة ألا ترى أن الرقة وان كانت غالية بالاضافة الى عموم الاحوال يجب شراؤها بما يرغب فيها في تلك الحالة وهذا الوجه هو الاظهر عند الاكثريين من الاصحاب والوجه الثاني منقول عن أبي اسحاق واختاره القاضي الروياني ولم نر أحدا اختار الوجه الاول سوى صاحب الكتاب ومن تابعه

(١) ومسحا
الامام عن والده
وضمقه بأنه اذا
سبق باليد فقد
انقطع حكم
الوجه عنه فهو
الآن تراب
على اليد اه انزع
(٢) هذا الفرق
به نظر والمضى
ما قاله البغوي
والرافعي فان
مأخذ الخلاف
أن الوضع من
غير امراره ليس
مسحا اه انزع
(٣) هذا ما قاله
القاضي حسين
في تعليقه لكن
مال في فتاويه
ان الأمر يروى
بعد المسح لا عند
العرب وكذا
نقله المجل عن
فتاويه أيضا
مقتضرا اه
(٤) قد تقدم
في أول الفرع
قوله انه لو كان
على يده تراب
فمسح به الوجه
أو كسبه أجزاء
على الاصح فاذا
نوى النقل هنا
أجزاء لانه مثله
اه انزع

الأمور يده على الأرض فلو أحدث أحدهما البدنية والضرب لم يضر بل يجوز أن يسبح بعد ذلك بخلاف ما لو أخذ التراب بنفسه ثم أحدث فانه يبطل الاختلان هناك وجد حياة القصد الحقيقي فصار كما لو استأجر رجلا ليحج عنه ثم جامع المستأجر في مدة إحرام الاجيرة انه لا يفسد الحج قال الرافعي هذا الذي قاله القاضي مشكلا وينبغي أن يبطل بمحدث الأمر (١) الثالثة اذا ضرب يده على تراب على بشرة امرأة اجنبية فان كان التراب كثيرا يمنع التقاء البشريتين صح تيممه والا فلا كذا قاله القاضي حسين ونحوه في التهذيب وغيره لان الملازمة حدث قارن النقل وهو ركن فصار كقمارته مسح الوجه وقال المتولي أخذه لوجهه صحيح ولا يضر اللبس معه لان العبادة هي المسح لا الاختلاص فان أخذ بعد ذلك يده بطل مسح وجهه لانه أحدث قال الرافعي قول القاضي هو الوجه (الرابعة) اذا كانت يده نجسة فضرها على تراب طاهر ومسح بها وجهه جاز على أصح الوجهين وبه قطع البغوي والرويانى وقد تقدمت المسألة في باب الاستطابة ولا يصح مسح اليد النجسة بالاخلاق الا يصح غسلها في الوضوء مع بقائها نجسة ولو تيمم ثم وقعت عليه نجاسة فقال امام الحرمين لا يبطل تيممه قطعاً وقال المتولي فيه وجهان كما لو تيمم ثم ارتد لانه منع اعادة الصلاة والصواب قول الامام: ولو تيمم قبل الاجتهاد في القبلة في وضوءه وجهان كما لو تيمم وعليه نجاسة ذكره في البحر ولو تيمم مكشوف العذرة صح بالاتفاق وقد ذكرناه في باب الاستطابة (الحامسة) قال أصحابنا اذا قطعت يده من بعض الساعد وجب مسح ما في محل الغرض فان قطع من فوق المرفق فلا فرق عليه ويستحب أن يمس الموضع ترابا كسابق في الوضوء حتى قال البندنجي والمجاهلي لو قطع من المنكب استحسب أن يمسح المنكب كقطعنا في الوضوء وبهذا اللفظ نص عليه الشافعي في الام: قال العبدري هذا الذي ذكرناه من استحباب غسل موضع القطع فوق المرفق في الوضوء ومسحه بالتراب في التيمم هو مذهبنا ومذهب مالك وزفر واحد وداود وقال أبو حنيفة وابو يوسف ومحمد بنجب غسله في الوضوء ومسحه في التيمم: دلينا أنه فات محل الوجوب قال أصحابنا وكل ما ذكرناه في الوضوء من الفروع في قطع اليد وزيادة الكف والاصبع وتدلى الجلدة يجزئ منه في التيمم قال الدارمي لو انقطعت اصابعه وبقيت معانة باليد فهل ييممها فيه وجهان: (قلت) قياس المذهب القطع

وقد ذكر امام الحرمين أن ذلك الوجه ينبغي علي أن الماء لا يملك فانه اذا لم يملك لم يمكن له من فاعتبر أجره النقل: وأشار المسعودي الى هذا البناء أيضا وهو معلوم أن القول بان الماء لا يملك وجهه ضعيف في المذهب فليكن كذلك ما هو مبنى عليه: وادعى في الوسيط أن الوجه الذي اخذناه غير مبنى على ذلك الوجه حيث قال أحدنا ان ثمن مثله أجره نقل الماء فيه تعرف الرغبة في الماء وان كان مملوكا على الاصح يعني أنه وان كان مملوكا فالتقدير الذي يرغب به فيه أجره النقل: وللاكثرين أن يقولوا ان ادعى أن هذا القدر هو الذي يرغب به في الماء حيث يذكر الماء في البلاد

(١) وهذا الذي قاله الرافعي هو الحق والفرق ضيف فان اليمم يجب عليه الية عبد اخذ ميممه التراب فاذا نوى فقد قصد العبادة ودخل فيها باخذ ميممه التراب والنجس جوه ليس كذلك نوجه ما اورد

بوجوب التيمم ولو لم يخلق له مرقق استظهر حتى يعلم : قال أصحابنا ولو كان في أصبعه خاتم فلينزع
في ضربة اليدين ليدخل التراب تحتة : قال صاحب المدة وغيره ولا يكفيه تحريكه بخلاف الوضوء لأن
الماء يدخل تحتة بخلاف التراب : (السادسة) يتصور تجديد التيمم في حق المريض والجريح ونحوهما من
يتيمم مع وجود الماء إذا تيمم وصلى فرضاً ثم أراد نافلة ويتصور في حق من لا يتيمم إلا مع عدم الماء إذا
تيمم وصلى فرضاً ولم يفارق موضعه وقبله لا يجب الطلب ثانياً وهل يستحب التجديد في هذين الموضعين فيه
وجهاً حكاهما الشاشي المشهور لا يستحب وبه قطع القفال والقاضي حسين وإمام الحرمين والغزالي
والمتولى والبقوي والرويانى وآخرون لأنه لم ينقل فيه سنة ولا فيه تنظيف واختار الشاشي استحبابه كالوضوء
(السابعة) اتفق أصحابنا على أنه يشترط إيصال الغبار إلى جميع بشرة اليدين أوهما إلى المرفق
فإن بقي شيء من هذا لم يسه غبار لم يصح تيممه وزاد الشافعي هذا بنا فقال في الامم لو تركه من وجهه
أو يديه قدراً يدركه الطرف أولاً يدركه لم يمر عليه التراب لم يصح تيممه وعليه إعادة كل صلاة
صلاة كذلك ونقل إمام الحرمين هذا عن الأصحاب ثم قال وهذا مشكل فإن الضرورة الثانية
التي لليدين إذا أصحت تراباً بالكفين فالظاهر أنه يصل ما لصق بالكف إلى مثل سمتهما من
الساعدين ولست أعلن ذلك الغبار ينسبط على الساعدين ظهراً وبطناً ثم على ظهور الكفين
وقد ورد الشرع بالاقصاء على ضربين وهذا مشكل جداً فلا يتجه إلا مسكناً (أحدهما) المصير
إلى القول القديم وهو الاكتفاء بمسح الكفين : (والثاني) أن نوجب إثارة الغبار ثم نكتفي بإيصال
جرم اليد مسحا إلى الساعدين من غير تكليف بسط التراب في عينه والذي ذكره الأصحاب أنه
يجب إيصال التراب إلى جميع محل التيمم يقينا فإن شك وجب إيصال التراب إلى موضع الشك
حتى يتبين انبساط التراب على جميع المحل ونحن نقطع بأن هذا يناقض الاقتصار على ضربة واحدة
لليدين فالذي يجب اعتقاده أن الواجب استيعاب المحل بالمسح باليد المغبرة من غير ربط الفكر
بانبساط الغبار وهذا شيء أظهرته ولم أربدا منه وما عندي أن أحداً من الأصحاب يسمح بأنه

وغيرها فهذا مسلم لكن الماء والحالة هذه لا يشتري إنما ينقل : وإن ادعيت أنه القدر الذي يرغب
به في الماء حيث يحتاج إلى الشراء فمنوع ولو بيع منه آلات الاستقاء كالدلو والرشاء بثمن المثل
وجب شرائها إذا كان فاقداً لها وكذلك لو أوجرت باجرة مثلاً فإن باعها مالكمها أو أجرها بزيادة لم
يجب تحصيلها هكذا ذكره : ولو قال قائل يجب التحصيل ما لم يتجاوز الزيادة ثمن مثل الماء السكك
محسناً لأن الآلة المشتراة تبقى له وقدر ثمن الماء محتمل التلف في هذه الجهة : ولو لم يجد الاثواب وقدر
على شده في الدلو ليستقي لزمه ذلك : ولو لم يكن دلو وأمكن ادلاؤه في البئر لينتل ويعصر منه ما
يتوضأ به لزمه ذلك ولو لم يصل إلى الماء وأمكن شقه وشد البعض في البعض ليصل وجب : وهذا كله

لا يجب بسط التراب على الساعدين هذا كلام امام الحرمين وهذا الذى اختاره ظاهر والله أعلم *

(فرع) مذهبا أنه يجب إيصال التراب الى جميع البشرة الظاهرة من الوجه والشعر الظاهر عليه قال العبدري وى قال أكثر العلماء وعن أبي حنيفة روايات احداها كذهبا وهي التي ذكرها الكرخي في مختصره والثانية ان ترك قدر درهم منه لم يجزه ودونه يجزه والثالثة ان ترك دون ربع الوجه أجزاء والا فلا والرابعة ان مسح أكثره وترك الاقل منه أو من الذراع أجزاء والا فلا حكاه الطحاوي عنه وعن أبي يوسف وزفر وحكى ابن المنذر عن سليمان بن داود أنه جعله كسح الرأس دليلا بيان النبي صلى الله عليه وسلم وقد استوعب الوجه والقياس على الوضوء والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ رلا يجوز التيمم المكتوبة الا بعد دخول وقتها لانه قبل دخول الوقت مستغن عن التيمم كما لو تيمم مع وجود الماء فان تيمم قبل دخول الوقت لغاثة فلم يصلها حتى دخل الوقت ففيه وجهان قال ابو بكر ابن الحداد يجوز أن يصلى به الحاضرة لانه تيمم وهو غير مستغن عن التيمم فاشبه اذا تيمم للحاضرة بعد دخول وقتها ومن أصحابنا من قال لا يجوز لانها فريضة تقدم التيمم على وقتها فاشبه اذا تيمم لها قبل دخول الوقت ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ شروط صحة التيمم اربعة (أحدها) كون التيمم أهلا للظاهرة وقد سبق بيانه في باب نية الوضوء : (الثاني) كون التراب مطبقا وقد سبق بيانه : (الثالث) أن يكون التيمم معذورا بفقد الماء أو العجز عن استعماله وسيأتي بيانه في الفصل بعده (الرابع) أن يكون التيمم بعد دخول الوقت وانمفت نصوص الشافعي والأصحاب على ان التيمم المكتوبة لا يصح الا بعد دخول وقتها فالأصحابنا سواء كان التيمم للعجز عن استعمال الماء بسبب عدمه أو لمرض أو جراحة وغير ذلك أو أخذ التراب على يديه قبل الوقت (١) ومسح بها وجهه في الوقت لم يصح بل يترط الاخذ

اذا لم يدخل نقصان أو لم يزد نقصا به على أكثر الامر من من مثل الماء وأجرة مثل الحبل قال (الثالث) ان يحتاج الى الماء لعطشه في الحال أو توقعه في المآل أو لعطش رفيقه أو عطش حيوان محترم فله التيمم : وان رأت صاحب الماء ورقاؤه عطشى يعموه وغرموا للورثة الثمن فان المثل لا يكون له قيمة غالبا : ولو أوصي بمائه لأولى الناس به فحضر جنب وحائض وبنت فآليت أولى لانه آخر عهد ومن عليه نجاسة أولى من الجنب اذ لا بدل له وفيه مع الميت وجهان : والجنب أولى من المحدث الا اذا كان الماء قد روضه فقط فان اتقى هؤلاء الى ماء مباح واستواوا في اثبات اليد فالملك لهم وكل واحد أولى بملك نفسه وان كان حدث

(١) قد تقدم ان النقل من اليدين الى الوجه وعكسه كاف على اصح الوجهين فقياس هذا اذا أخذ قبل الوقت ثم دخل الوقت وقصد النقل من اليدين الى الوجه آخره على الاصح كما قدم ويكون قصد النقل من اليدين الى الوجه استثناء للنقل للقل وهذا واضح اه ادرعى

في الوقت كما يشترط المسح فيه لأنه أحد أركان التيمم فاشبه المسح : صرح به البغوي وغيره قال أصحابنا فلو خالف وتيمم لغريضة قبل وقتها لم يصح لها بلا خلاف ولا يصح أيضاً للنافلة على الصحيح المشهور المنصوص في البويطي وقال صاحب التيمم وغيره في صحة تيممه للنفل وجهاً بناءً على القوانين فيمن أحرم بالظهر قبل الزوال هل تنقذ صلاته نفلاً وتقل الشاشي هذا الخلاف عن بعض الأصحاب ثم قال هذا خلاف نصه في البويطي ويخالف الصلاة فإنه أحرم بها معتقداً دخول وقتها فأنقذت نفلاً وهناتيمم عالم بعدم دخول الوقت فلم يصح * واعلم أن قولهم لا يصح التيمم قبل الوقت معناه قبل الوقت الذي تصح فيه تلك الصلاة فلو جم بين الظهر والعصر في وقت الظهر وتيمم للعصر بعد سلامه من الظهر صح لأن هذا وقت فعلها هذا إذا قلنا بالمذهب الصحيح المشهور أنه يجوز الجمع بين الصلاتين للتيمم ولا يضر الفصل بالتيمم وفيه وجه لا في إسحاق المروزي أنه لا يصح الجمع بسبب الفصل وليس بشيء ولو تيمم وصلى الظهر ثم تيمم ليضم إليها العصر فدخل وقت العصر قبل أن يشترع فيها فقد حكى صاحب البحر عن والده أنه قال اجتهدا لنفسه بيطل الجمع ولا يصح هذا التيمم للعصر لوقوعه قبل وقتها مع بطلان الجمع وقطع الرافعي بهذا وفي احتمال ظاهر ويجوز أن يخرج جواز فعلها بهذا التيمم على الوجهين في التيمم لفائتة قبل وقت الحاضرة هل يتباح به الحاضرة ويمكن الفرق بأنه في مسألة الفائتة صح تيممه لما نوى واستباحه فاستباح غيره بدلاً وهنا لم يستباح ما نوى على الصفة التي نوى فلم يستباح غيره أما إذا أراد الجمع في وقت العصر فتيمم للظهر في وقت الظهر فإنه يصح لأنه وقتها ولو تيمم فيه للعصر لم يصح لأنه لم يدخل وقتها ذكره الروياني وهو ظاهر قال أصحابنا والفائتة وقتها بتذكرها فلا يصح التيمم لها إلا إذا تذكرها فلو شك هل عليه فائتة فتيمم لها ثم بان أن عليه فائتة فقد سبق في آخر فصل نية التيمم أن المشهور أنه لا يصح تيممه والله أعلم * أما إذا تيمم لمكتوبة في أول وقتها وآخر الصلاة إلى آخر الوقت فصلاها بذلك التيمم فإنه يصح على المذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع

غيره أغلظ

في الفصل مسائل : (أحداها) لو قدر على ماء مملوك أو غير مملوك أسكنه احتاج إليه أعطشه فله التيمم دفعا لما يلحقه من الضرر لو توضأ وأقول فيما يلحقه لو توضأ ولم يشرب يقيم بما سيأتي في المرض المبيح للتيمم : ولو احتاج إليه رفيق له أو حيوان آخر محترم للعطش دفعه إليه أما مجاناً أو بعوض وتيمم وللعطشان أن يأخذه منه قهراً لو لم يندله وغير المحترم من الحيوان هو الحربي والمردد والخنزير والكاب العقور وسائر الفواسق الخمس وما في معناها وكان والذي رحمه الله يقول ينبغي أن يقال لو قدر على التطهر به وجمعه في ظرف ليشر به لزم ذلك ولم يجز التيمم وما ذكره يحيى وجهاً

به جمهور الاصحاب في الطرق كلها قالوا وكذا يجوز ان يصليها بذلك التيمم بعد خروج الوقت وهذا بشرط ألا يفارق موضعه ولا يتجدد ما يتوهم بسببه حصول ماء وحكي الماوردي والرويانى والشاشى فيه وجهين الاصح المنصوص هذا والثاني قول ابن سريج والاصطخري أنه يلزمه تعجيل الصلاة عقب التيمم ولا يؤخر الا قدر الاذان والاقامة والتغفل بما هو من مسنونات فرضه فان آخر عن هذا بطل تيممها لمطهرة ضرورة فلزم تعجيلها كمطهرة المستحاضة والمذهب الاول لان حدث المستحاضة يتجدد بعد الطهارة بخلاف التيمم اما اذا تيمم شاكا في دخول الوقت فبان أنه كان قد دخل فلا يصح تيممه ادم شرطه وهو العلم بالوقت حال التيمم صرح به الماوردي وآخرون وقد سبقت هذه القاعدة وأمثاتها في باب مسح الخف اما اذا تيمم لغائبة فلم يصلها حتى دُل وقت فريضة حاضرة فهل له ان يصلى بذلك التيمم تلك الحاضرة فيموجها مشهور ان في الطريقين وقد ذكر المصنف دليلهما قال ابن المداي يجوز وهو الصحيح عند الاصحاب والثاني لا يجوز قاله الشيخ أبوزيد الماروزى وابوعبدالله الحضرى بكه الماء واسكن الضاد المجمعين واوتيمم الظاهر في وقتها ثم تذكر فائته فهل له أن يصلى به الغائبة طريقان مشهوران (احدهما) انه على الوجهين (والثاني) القطع بالجواز والفرق ان الغائبة واجبة في نفس الامر حال التيمم بخلاف الحاضرة في المسألة الاولى ووافق أبوزيد والحضرى على الجواز هنا ونقل القاضي ابو الطيب في شرح الفروع اتفاق الاصحاب على الجواز هنا ولو تيمم لغائبة ثم تذكر قبل قضائها فائته أخرى فقال القفال في شرح التلخيص اتفق الاصحاب على ان له ان يصلى بهذا التيمم الغائبة التي تذكرها ونقل البغوى في الخلاف فقال يجوز على ظاهر المذهب وعلى الوجه الآخر لا يجوز وهذا الذى نقله البغوى متعين ولو تيمم لفريضة في وقتها ثم نذر صلاة فهل له أن يصلى بهذا التيمم المنذورة بدل المكتوبة في الوجها حكاهما الرويانى وغيره هذا كله تفريع على المذهب وهو ان تعيين الفريضة لا يشترط في صحة التيمم فان شرطناه لم يصح التيمم لغير ما عينه هذا كله في التيمم للمكتوبة * أما النافلة فمصر بان مؤقتة وغيرها فغيرها يتيمم لها متى شاء الا في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها فانه لا يتيمم فيها لنافلة لاسبب لها فان خالف وتيمم لها فقد نص الشافعى رحمه الله في البويطى انه لا يصح تيممه ولا يستتبع به النافلة بعد خروج وقت النهى وبهذا قطع أكثر الاصحاب لانه تيمم

في المذهب لان أبا علي الزجاسي وأقضي القضاة الماوردي وآخرين ذكروا في كتبهم أن منعه ماء طاهر وآخر نجس وهو عطشان يشرب النجس ويتوضأ بالطاهر : واذا أمر بشرب النجس ليتوضأ بالطاهر قالوا أن يؤمر بالوضوء وشرب المستعمل وهل يفتقر المال بين أن تكون هذه الحاجة ناجزة أو متوقعة في المال اما في عطش نفسه فلا فرق بل توقعه ما لا لا عواز غير

قبل الوقت وقال القاضي حسين والمتولي في صحة تيممه وجهان بناء على انعقاد هذه الصلاة في وقت النهي وحكي هذا الخلاف الروباني والشاشي وضمناه ولو تيمم قبل وقت الكراهة ثم دخل لم يطل تيممه بلا خلاف فاذا زال وقت الكراهة صلى به وأما النافلة المؤقتة فعبارة المصنف هنا وفي التنبيه تشعر بأنه لا يشترط في التيمم لما دخول الوقت وصرح جمهور الحراسيين بأنه لا يصح التيمم لها إلا بعد دخول وقتها قال الرافعي وهذا هو المشهور في المذهب وحكي امام الحرمين والغزالي وجهين أحدهما هذا والثاني يجوز قبل وقتها لأن أمرها أوسع من الفرائض ولهذا أجاز نوافل بتيمم واحد فاذا قلنا بالمشهور احتجنا الى بيان أوقات النوافل فوق سنن المكتوبات والوتر والضحي والعيد معروف في مواضعها ووقت الكدوف بحصول الكدوف والاستسقاء باجتماع الناس لها في الصحراء وتحية المسجد بدخوله والخلاف جار في جميع النوافل المؤقتة من الرواتب وغيرها وفي عبارة الغزالي إيهام اختصاصه بالرواتب فلا يعتربه والله أعلم * وفي وقت التيمم لصلاة الجنازة وجهان مشهوران أحدهما وأشهرها أنه يدخل بفعل الميت لانتها ذلك الوقت تباح وتجزئ* وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي في كتبه الثلاثة والبنغوي وصاحب العدة والثاني بالموت لانه السبب وبهذا قطع الغزالي في الفتاوى وصححه الشاشي قال القاضي حسين والمصنف أن يتيمم بعد التكفين لأن الصلاة قبل التكفين تكره وان كانت جائزة ولو لم يجد ماء بفعل به الميت وقتلنا بالأصح انه لا يصح التيمم لها إلا بعد غسله وجب أن ييمم الميت أولاً ثم يتيمم هو للصلاة عليه وهذا مما يسأل عنه فيقال شخص لا يصح تيممه حتى ييمم غيره والله أعلم (فرع) اذا تيمم لنافلة في وقتها استباحها وما شاء من النوافل ولا يستباح به الفرض على المذهب والمنصوص في الام وفيه القول الضعيف الذي سبق أن الفرض يباح بنية النفل فعلى هذا الضعيف يصلي به الغريضة ان تيمم في وقتها وان كان قبله فعلى الوجهين فيمن تيمم لغائته ثم دخل وقت حاضرة فارادها به هكذا نقله امام الحرمين عن حكاية الشيخ أبي علي السنجي قال الامام وهذا بعيد جداً فان تيممه للغائنة استعقب جواز فعل الغائنة به ثم دام إمكان اداء فرض به حتى دخل وقت الغريضة وهما لم يستعقب تيممه ان كان اداء فرض اما اذا تيمم لنفل قبل الزوال وهوذا كرفائنة فقيمته يصلح للغائنة على القول الضعيف فلو زالت الشمس وأراد الظهر به بدلا عن الغائنة ففيه الوجهان ذلك الماء طاهر أكصوله حالا وما في عطش الرقيق والبهيمة تقدأ بدي في امام الحرمين تردداً فيه وتابعه عليه في الوسيط والظاهر الذي اتفق عليه المعظم انه متزود لرفيقه ويتيمم كما يفعل ذلك لنفسه اذ لا فرق بين الروحين في الحرمة: (الثانية) قال الشافعي رضي الله عنه اذا مات رجل له ماء ورقاؤه بخافون العداش شربوه ويموه وأدوا ثمنه في ميراثه وانما جاز لهم شربه وان كان فيه تفويت غسل

(فرع) هذا الذي ذكرناه من أن التيمم مكتوبة لا يصح الابدخل دخول وقتها هو مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وداود وجهور العلماء وقال أبو حنيفة يجوز قبل الوقت واحتجوا بالقياس على الوضوء ومسح الخف وإزالة النجاسة ولأنه وقت يصلح للبديل فصلح للبديل كما بعد دخول الوقت واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا) إلى قوله تعالى: فلم نجدوا ماء فتييموا) فاقترضت الآية أنه يتوضأ ويقيم عند القيام خرج جواز تقديم الوضوء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع بقي التيمم على مقتضاه ولأنه يقيم وهو مستغن عن التيمم فلم يصح كما لو تيمم ومعه ماء فإن قالوا ينتقض بالتيمم في أول الوقت فإنه مستغن وإنما يحتاج في أواخر الوقت قلنا بل هو محتاج إلى براءة ذمته من الصلاة وأحراز فضيلة أول الوقت ولأنها طهارة ضرورة فلم تصح قبل الوقت كطهارة المستحاضة فقدوا عقابا عليها قال إمام الحرمين في الأساليب ثبت جواز التيمم بعد الوقت فمن جوزه قبله فقد حاول اثبات التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس وليس ما قبل الوقت في معنى ما بعده والجواب عن قياسهم على الوضوء أنه قرينة مقصودة في نفسها ترفع الحدث بخلاف التيمم فإنه ضرورة فاختص بحال الضرورة كالماء المتيقن ولأن التيمم لإباحة الصلاة ولإباحة الصلاة قبل الوقت والجواب عن مسح الخف أنه رخصة وتخفيف فلا يضييق باشتراط الوقت يدل على أنه رخصة للتخفيف جوازه مع القدرة على غسل الرجل والتيمم ضرورة ولهذا لا يجوز مع القدرة على استعمال الماء والجواب عن إزالة النجاسة أنها طهارة وقافية فالتيمم بالوضوء بخلاف التيمم وقوله يصلح للبديل فصلح للبديل ينتقض بالليل فإنه يصلح لتقريب الكفارة دون بدلها وهو الصوم وينتقض بيوم العيد فإنه يصلح لنحر هدى التمتع دون بدلها وهو الصوم قال الدارمي قال أبو سعيد الاصطخري لا تناظر الحنفية في هذه المسألة لأنهم خرقوا الاجماع فيها والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف أبا بكر ابن المداود وهذا أول موضع ذكره وهو محمد بن أحمد التافزي صاحب الفروع من نظار أصحابنا ومتقدميهم في العصر والمرتبة وتدقيق تفقه على أبي إسحاق الروزي وكان عارفا بالبرقية والمذهب وانتهت إليه إمامة أهل مصر فزعمه توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة رحمه الله * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز التيمم بعد دخول الوقت إلا بماء أو الحائض من استعماله فاما الواجد فلا يجوز

الميت عليه لأنهم يخافون على مذهبهم وليس للشرب بدل للطهارة بدل وهو التيمم : وأما قوله «وداودا ثمنه في ميراثه» فقد تكلموا في المراد بالثمن منهم من قال أراد بالثمن المثل لأن الماء مثل والمثلثات تضمن بالمثل دون القيمة : ومنهم من قال أراد به القيمة وإنما أوجب القيمة هاهنا لأن المسألة مفروضة بما إذا كانوا في مفارقة عند الشرب ثم رجعوا إلى بلادهم ولا قيمة للماء بها فلو أدوا الماء لكان

للتيمم لقوله صلى الله عليه وسلم « الصعيد الطيب وضوء المسلم بالماء المجد الماء » فان وجد الماء وهو محتاج اليه للعطش فهو كالعادم لانه ممنوع من استعماله فاشبهه اذا وجد ماء وبينهما سبع *
 (الشرح) هذا الحديث صحيح سبق بيانه في أول الباب من رواية أبي ذر رضى الله عنه ومذهبا ومذهب مالك والجمهور انه لا يجوز التيمم مع وجود ماء يقدر على استعماله ولا يحتاج اليه لعطش ونحوه سواء خاف خروج الوقت لو وضأ أم لا وسواء صلاة العيد والجنائز وغيرها وحكي البغوى وجهها انه اذا كان معه ماء وخاف فوت وقت الصلاة لو اشتغل بالوضوء صلى بالتيمم لحكمة الوقت ثم يتوضأ ويعيد الصلاة وهذا الوجه شاذ ليس بشيء وحكي البدرى مثله عن الاوزاعي والثورى ورواية عن مالك وقال أبو حنيفة يجوز التيمم لصلاة العيد والجنائز مع وجود الماء اذا خاف فوتها وحكي هذا عن الزهري والاوزاعي والثورى واسحاق ورواية عن أحد واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم اقبل من نحو بئر حمل فلم عليه رجل فلم يرد عليه السلام حتى تيمم بالجدار ثم رد عليه وهو صحيح سبق بيانه وروى البيهقي وغيره عن ابن عمر رضى الله عنهما انه تيمم وصلى على جنازة وعن ابن عباس رضى الله عنهما في رجل تفجأ جنازة قال يتيمم ويصلي عليها قالوا ولأنها يخاف فوتها فاشبهه العادم واحتج أصحابنا بقول الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وبالحديث المذكور في الكتاب وبأحاديث كثيرة مصرحة بان التيمم لا يجوز مع وجود الماء وبالقياص على غيرها من الصلوات وبالقياص على الجمعة اذا خاف فوتها وهذا قياس الشافعى فان قالوا الجمعة تنقل الى بدل فلا تفوت من أصلها قلنا لا نسلم بل تفوت الجمعة بخروج وقتها وقد نقل الشيخ أبو حامد وغيره الاجماع على أنها تفوت بخروجه والجنائز لا تفوت بل يصلحها على القبر الى ثلاثة أيام بالاجماع ويجوز بعدها عندنا وبالقياص على من هو عار وفي بيته ثوب لو ذهب اليه فاتنا وبالقياص على إزالة النجاسة والجواب عن الحديث من وجهين أحدهما انه يحتمل انه تيمم لعدم الماء والثاني جواب القاضى أبي الطيب وصاحب الحاوي والشيخ نصر وغيرهم ان الطهارة للسلام ليست بشرط فخفف أمرها بخلاف الصلاة واما الاثران عن ابن عمر وابن عباس فضعيفان وقولهم يخاف فوتها ينتقض بالجمعة والله أعلم هذا حكم وجد الماء الذى لا يخاف من استعماله ولا يحتاج اليه لعطش فأما الخائف فسيأتي حكمه ان شاء الله تعالى واما من يحتاج اليه للعطش فهو كالعادم فتيمم مع وجوده وهذا لا خلاف فيه نقل ابن المنذر

ذلك احباطا لحقوق الورثة فيغرمون قيمة يوم الانلاف في موضعه : وهذا الثاني هو الذى ذكره في الكتاب وينبغي أن يعلم لفظ الثمن في قوله وغرموا للورثة الثمن بالواو لانه أراد به القيمة حيث عال فقال فان المثل لا يكون له قيمة غالبا ولو أنه لم يعال لما انتظم اعلامه بالواو لان من أوجب المثل جوز تحييته بالثمن أيضا ألا تراهم اختلفوا في مراد الشافعى رضي الله عنه بلفظ الثمن :

وغيره الاجماع عليه واتفق أصحابنا علي انه اذا احتاج اليه لعطش نفسه أو رفيقه أو حيوان محترم من مسلم أو أمي أو مستأمن أو بهيمة جاز التيمم بلا إعادة قال أصحابنا ويحرم عليه الوضوء في هذه الحالة وقدمه المصنف على هذا بقوله «لانه ممنوع من استعماله» يعني انه ممنوع من استعماله شرعاً ممنوعاً لا لافرق بين أن يدفعه الى المحتاج هبة أو يعوض صرح به الغزالي في الخلاصة وصاحب التتمة والتهديب وآخرون ولو كان محتاجاً اليه لعطشه فآثر به محتاجاً له عطشه وتيمم جاز ولا إعادة بخلاف ما لو آثر دلو وضوءه فانه بعضي ويصعد على تفصيل سند كره ان شاء الله تعالى والفرق ان الحق في الطهارة متمحض لله تعالى فلا يجوز تفويته واما الشرب فعظم المطلوب منه حق نفسه والا يثار في حظوظ النفوس من عادة الصالحين وقد صرح الاصحاب بالمسألة في كتاب الاطعمة وسنزيدها ايضاحاً هناك ان شاء الله تعالى ومن ذكرها هنالك الشيخ أبو محمد والغزالي في البسيط أما اذا كان الحيوان غير محترم كالخبي والمردن والخنزير والكلاب وسائر الفواسق الجنس المذكورة في الحديث وما في معناها فلا يجوز صرف الماء الى سقيها بالاتفاق بل يجب الوضوء به فان سقاها وتيمم ثم ولزمه الاعادة ان تيمم مع بقاء الماء وان كان بعد السقي فهو كرافة الماء سقياً وسيأتي حكمها حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى وأما العطش المبيح للتيمم فقال امام الحرمين والغزالي في البسيط القول فيه كاقول في الخوف المعتبر في المرض وسيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى ثم اتفق أصحابنا على انه لا فرق بين عطشه في الحال وثاني الحال فله تزود الماء اذا احتاج اليه للعطش قدامه بلا خلاف قال الجمهور وكذا لو احتج عطش رفيقه أو حيوان محترم فليتزود وتيمم ولا إعادة عليه وحكي امام الحرمين عن والده انه كان يقول يتزود لعطش رفيقه كما ذكرنا قال الامام وفي هذا نظر قال الرافعي الظاهر الذي اتفق عليه الجمهور انه يتزود لرفيقه كمنفسه فلا فرق بين الروحين قال المتولي لو كان برجو وجود الماء في غده ولا يتحققه فهل له التزود فيه وجهان قلت الاصح الجواز لحرمة الروح قال المتولي ولا تأمر العطشان أن يتوضأ بالماء ثم يعممه ويشر به لان النفس تعافه قال الرافعي كان والذى يقول ينبغي أن يلزمه ذلك اذا أمكن ولا يجوز التيمم قال وما ذكره والذى يجبي وجبا في المذهب لان أبا علي الزجاجي والمأوردى وآخرون ذكروا في كتبهم أن من معه ماء طاهر وآخر نجس وهو عطشان يشرب النجس ويتوضأ بالماء فإذا

(الثالثة) اذا أوصى بمائه لاولى الناس به أو وكل رجلاً بصرف مائه الي اولى الناس به فحضر محتاجون الى ذلك الماء كالجنب والمائض والميت ومن على يده نجاسة فن يقدم منهم اعلم أن الميت ومن على يده نجاسة أولى من غيرها : أما الميت فلمعتنين : أحدهما قال الشافعي رضى الله عنه ان أمره يفوت فليختم باكل الطهارتين والاحياء يقدرون عليه في ثاني الحال : والثاني قال بعض

أمرا بشرب النجس ليتوضأ بالطاهر فأولى أن يؤمر بالوضوء ويشرب المستعمل قلت (١)
هذا الذي حكاه الرافعي عن هؤلاء مشكل وقد حكاه الشافعي في كتابيه عن الماوردي ثم ضعفه
واختار أنه يشرب الطاهر ويتيمم وهذا هو الصواب فيشرب الطاهر ويكون وجود النجس
كالمعدم فإنه لا يحل شربه إلا إذا عدم الطاهر وقولهم أنه بدخول الوقت صار مستحقا
للطهارة لا يسلم قائما يستحق للطهارة إذا لم يحتاج إليه وهذه المسألة مفروضة فيها إذا عطش بعد
دخول الوقت أما إذا عطش قبله فيدرب الطاهر ويحرم شرب النجس بلا خلاف صرح به
الماوردي وهو واضح

(١) قلت قال
الحاملي في كتابه
الباب في باب
الاشربة وقال
في حرملة إذا
وجد ماء طاهرا
ومجسا واختار
إلى الطهارة توضأ
بالطاهر وشرب
النجس فهذا نص
صاحب المذهب
وهو يرتفع عن
النصوص وقد نقله
عن النسخ الشيخ
أبو حامد في
الرواق أيضا
له أذرى

(فرع) قال أصحابنا لو كان معه ماء لا يحتاج إليه للعطش لكن يحتاج إلى منه في نفقته
ومؤنة سفره جاز اتيمم صرح به القاضي حسين والحاملي في الباب والمتولى والرواني
(فرع) إذا ازدحم جمع علي بئر لا يمكن الاستقاء منها إلا بالمناوبة اضيق الموقف وألحاح
آلة الاستقاء ونحو ذلك فإن كان يتوقع وصول التوبة إليه قبل خروج الوقت لم يجز التيمم وإن
علم أنها لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت فقد حكي جمهور الحراسانيين عن الشافعي رحمه الله
أنه نص على أنه يصبر ليتوضأ بعد الوقت وأنه نص فيما لو حضر جمع من العراة وليس معهم الا ثوب
يتناوبونه وعلم أن التوبة لا تصل إليه إلا بعد الوقت أنه يصبر ولا يصلى عاريا ولو اجتمعوا في
سفينة أو بيت ضيق وهناك موضع يسع قائما فقط نص أنه يصلى في الحال قاعدا واختلفوا في هذه
النصوص على طريقين أظهرهما وهي التي قال بها الشيخ أبو زيد المروزي وقطع بها صاحب
الابانة ونقلها عن الأصحاب مطلقا أن المسائل كلها على قوين أظهرهما يصلى في الوقت بالتيمم
وعاريا وقاعدا لأنه عاجز في الحال والقدرة بعد الوقت لا تؤثر كما لو كان مريضا عاجزا عن القيام
واستعمال الماء في الوقت ويغلب على ظنه القدرة بعده فإنه يصلى في الوقت قاعدا وبالتيمم فعلى هذا
القول لا إعادة عليه في المسائل كلها كالمرضى وكرام الحرمين احتمالا في وجوب الاعادة
على المصلى قاعدا لندوره وذكر البغوي في وجوب الاعادة عليهم قولين وقال أصحابنا
تجب كالعاجز الذي معه ماء لا يجد من يوضئه فإنه يتيمم ويصلى ويعيد والمذهب الصحيح
المشهور ما قدمته أنه لا إعادة عليهم لأنهم عاجزون في الحال وجنس عذرهم غير نادر بخلاف

الأصحاب المقصدين غسل الميت تنظيها وتكثير حاله والتراب لا يفيد ذلك وغرض الحى استبابة الصلاة
واسقاط الغرض عن الذمة وهذا الغرض يحصل بالتيمم حصوله بالمسح: وأما من على بدنه نجاسة
فإن إزالة النجاسة لا بدل لها ولطهارات بدل وهو التيمم: وإذا اجتمع ما من المتقدم منها: فيه وجهان
أحدهما أن الميت أولى قال الحاملي من أئمة العراق والصيدلاني من غيرهم الوجوه مبنيان على

ما قام عليه البغوى والقول اثنائى من أصل المسألة يصير الى ما بعد الوقت لانه ليس عاجزا مطلقا والطريق اثنائى تقرير النصوص والفرق بان أمر القيام اسهل من الوضوء والستر ولهذا جاز تركه في النافلة مع القدرة ولم يحز فيها العرى والتيمم مع القدرة على البستر والماء وهذا الفرق مشهور قاله القفال والاصحاب وضمه امام الحرمين بأن القيام ركن في الفريضة فلا ينفع تخفيف أمره في النفل قال الرافعى والفرارنى أن يقول ما كان واجبا في الفرض والنفل أم بما وجب في أحدهما هذا هو المشهور في حكاية النصوص وقال جماعة كثيرة من الاصحاب لا نص للشافعى في مسألة البئر ونص في الاخيرين على ما سبق فمنهم من نقل وخرج قواين في المسألتين ومنهم من قرر النصين وفرق بوجيهين أحدهما ما سبق واثنائى أن للقيام بدلا وهو التعود بخلاف الستر وبهذا الطريق قطع المصنف في آخر باب ستر العورة والشيخ أبو حامد والشيخ أبو محمد في الفروق والقاضى حسين والبغوى قال الرافعى وهؤلاء ألقوا مسألة البئر بمسألة الفينة وقالوا يتيمم في الحال واعلم أن امام الحرمين والغزالى رحمهما الله اجريا للخلاف الذى في هذه المسألة فيما اذا لاح الدسافر الماء ولا عائق عنه لكن ضاق الوقت وعلم أنه لو اشتغل به لخرج الوقت والله أعلم ونقل القاضى أبو الطيب اتفاق الاصحاب على أنه لو كان معه ثوب نجس ومعه ماء يغسل به ولكن لو اشتغل به لم يخرج الوقت لزمه غسله وان خرج الوقت ولا يصلى عاريا كما لو كان معه ماء يتوضأ به أو يفرغه من بئر ولا مزاحم له لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالوضوء خرج الوقت وصارت صلواته قضاء فانه لا يصلى بالتيمم بل يشتغل بالوضوء *

(فرع) قال الشافعى فى الام والاصحاب رحمهم الله لو كان في سفينة في البحر ولا يقدر على الماء ولا على الاستقاء تيمم وصلى ولا إعادة عليه لانه عادم *

(فرع) قال أصحابنا او عدم الماء ووجد بئرا فيها ماء لا يمكنه النزول اليه الا بمشقة شديدة وليس معه ما يديه الا ثوبه أو عمامته لزمه أدلاؤه ثم يعصره ان لم تنقص قيمة الثوب أكثر من ثمن الماء فان زاد النقص على ثمن الماء تيمم ولا إعادة وان قدر على استنجار من ينزل اليها باجرة المثل لزمه ولم يحز التيمم والا جاز بلا إعادة ولو كان معه ثوب ان شقة نصفين وصل الماء والام يصل فان كان نقصه بالشق لا يزيد على الاكثر من ثمن الماء وثن آلة الاستقاء لزمه

المعنيين في الميت ان قلنا بالتعليل الاول قالميت أولى وان قلنا بالتعليل الثاني فالنجس أولى لان فرضه لا يسقط بالتيمم بخلاف غسل الميت ولا خلاف انه اذا كان على بدن الميت نجاسة فهو أولى ولا يشترط في استحقات الميت أن يكون له ثم وارث يقبل عنه كما لو تطوع أنسان بتكفين ميت لا حاجة الي قابل : وفي المسألة وجه ضعيف : وان اجتمع ميثان الماء لا يكتفى الا لاحدهما فاد

شقه ولم يجز التيمم والا جاز بلا إعادة *

(فرع) قال الماوردي لو عدم الماء. وعلم أنه لو حفر موضعه وصل الماء فان كان يحصل بحفر قريب لا مشقة فيه وجب الحفر ولم يجز التيمم والا جاز بلا إعادة *
(فرع) لو وجد المسافر خاية ماء مسبل على الطريق لم يجز أن يتوضأ منه بل يتيمم ويصلي ولا إعادة لان المالك وضعه للشرب لا الوضوء ذكره أبو عاصم العبادي ثم صاحب التتمة ونقله صاحب البحر عن الاصحاب قال أبو عاصم وغيره ويجوز الشرب منه للفقر والفقر والله أعلم *

(فرع في مسائل ذكرها القاضي حسين عن أبيه) قال:

إذا كان معه دابة من حمار وغيره لزمه أن يحصل لها الماء اعطشها وكذا إذا كان معه كلب محترم ككلب صيد وغيره فان وجد من يبيعه للماء له بشن مثله لزمه شراؤه وان لم يبيعه الا باكثر من ثمن مثله لزمه أيضاً شراؤه وهل تلزمه الزيادة على ثمن المثل فيه وجهان أحدهما تلزمه لانه عقد صدر من أهله فهو كما لو باعه غير الماء بأضعاف ثمنه والثاني لا تلزمه لانه كالذكره على هذه الزيادة لوجوب الشراء عليه فان لم يبيعه - احبه ولم يكن محتاجا اليه جاز لصاحب السكب أن يكبره عليه ويأخذه منه قهر السكب ودأبه كما يأخذه لنفسه فان كبره فاقى الدفع على نفس صاحب الماء كن ذمه هدر وان أقي على صاحب السكب كان مضرونا قالوا لو احتاج كلبه الى طعام ومعه غيره شاة فهل له أن يكبره عليها السكب فيه وجهان أحدهما نعم كلامه والثاني لا لان الشاة حرة أيضاً لانها ذات روح وموتى كن صاحبه محتاجا اليه لا يجوز مكبرته بحال فلو كان صاحبه محتاج اليه في المنزل الثاني وهناك من يحتاج اليه في المنزل الاول فوجهان أحدهما صاحبه أولى لانه مالكه والثاني المحتاج أولى لتحقق حاجته في الحال ولو كان معه ثوب لا يحتاج اليه وغيره محتاج فهو كلامه على ما سبق فان كان الاجنبي يحتاج اليه لستر العورة للصلاة لزمه شراؤه بثلث المثل ولا يلزمه بالزيادة وان كان يحتاج اليه للبرد فباعه بأكثر من ثمن المثل ففي لزوم الزيادة الوجهان وان لم يبيعه فحكم مكبرته حكم الماء هذا كلام القاضي * قال المصنف رحمه الله *

(ولا يجوز لعادم الماء أن يتيمم الا بعد الطلب لقوله تعالى «فلم تجدوا ماء فتيمموا» ولا

كان الماء موجودا قبل موتها وماتا على الترتيب فالاول أولى وان ماتا معا أو وجد الماء بعد موتها فأفضلهما أولى : فان استويا أقرع بينهما : هذا كلامنا في الميت ومن عليه نجاسة : أما غيرها ففي المائض معجنب ثلاثة أوجه أحدها المائض أولى لان حدثها أغلظ الأثر أن الميض يحرم الوطء ويسقط الإحباب الصلاة : والثاني الجنب أولى لانه أحق بالاعتدال فان الصحابة اختلفوا

يقال لم يجد الا بعد الطلب ولانه بدل أجزء عند عدم المبدل فلا يجوز فعله الا بعد ثبوت العدم كالصوم في الكفارة لا يفعله حتى يطلب الرقبة ولا يصح الطلب الا بعد دخول الوقت لانه انما يطلب ليثبت شرط التيمم وهو عدم الماء فلم يجز في وقت لا يجوز فيه فعل التيمم والطلب أن ينظر عن يمينه وشماله وأمامه ووراءه فإن كان بين يديه حائل من جبل أو غيره صعدته ونظر حواليه وان كان معه رفيق سألهم عن الماء *

(الشرح) في الفصل مسائل احداها لا يجوز لعدم الماء التيمم الا بعد طلبه هذا مذهبنا وبه قال مالك ودادود وهورواية عن أحمد وقال أبو حنيفة ان ظن بقربه ماء لزمه طلبه والا فلا واحتج له بانه عادم للأصل فانتقل الى بدله كما لو عدم الرقبة في الكفارة ينتقل الى الصدم واحتج اصحابنا بقوله تعالى (فلنجدوا) فال اتفاقي والاصحاب لا يقال لم يجد الا لمن طلب فلم يصب فأما من لم يطلب فلا يقال لم يجد وتلقوا هذا عن أهل اللغة قالوا ولهذا لو قال لو كيه اشترى رطباً فان لم يجد فعننا لا يجوز أن يشتري العنب قبل طلب الرطب وبالقياس على الرقبة في الكفارة والمهدي في التمتع فانه لا ينتقل الى بدلها الا بعد طلبها في مظانها وبالقياس على الماء فانه لا ينتقل الى التيمم الا بعد طلب النص في مظانه ولانه شرط من شروط الصلاة قد يصادف بالطلب فوجب عليه كالتبلة : وأما قياسهم على الرقبة فرده اصحابنا وقالوا لا ينتقل الى الصوم الا بعد طلب الرقبة في مظانها والله أعلم * (المسألة الثانية) هذا الذي أطلقه المصنف من القطع بوجود الطلب بكل حال هو الذي أطلقه العرافيون وبعض الخراسانيين وقال جماعات من الخراسانيين ان تحقق عدم الماء حواليه لم يازمه الطلب وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي وغيرهما واختاره الروياني ومنهم من ذكر فيه وجهين : قال الرافعي أصبح الوجهين في هذه المصرفة أنه لا يجب الطلب : قال امام الحرمين انما يجب الطلب اذا وقع وجود الماء. وقعا قريباً أو متبعا فان قطع بان لا ماء هناك أن يكون في بعض رمال البوادي فيعلم بالضرورة استحالة وجود الماء فكأنه التردد لطلبه لان طلب ما يعلم استحالة وجوده محال ثم هذا الذي ذكره هؤلاء هو في الواقع ان لا ماء هناك فاما اذا ظن العدم ولم يتيقنه فيجب الطلب بلا خلاف عند جميعهم وعرضوا كلهم به الا صاحب الابانة فانه حكى فيه وجهين وأنكرهما امام الحرمين

في تيمم الجنب ولم يختلفوا في تيمم الحائض : (والثالث) هما سواء لتعارض المعنيين وعلى هذا ان طلب أحدهما التيمم والآخرة القرعة فالقرعة أولى في أظهر الوجهين والقرعة في الثاني هذا أن أوجبنا استعمال الماء الناقص والاعتيت القرعة وان اتفقا على القسمه جاز ان لا يلزم استعمال الماء الناقص والام يجوز فانه تضعيف واذا حضر جنب ومحدث نظرا ان كان ذلك الماء كائنا الوضوء دون الغسل فالحديث أولى ان لم يجب استعمال الماء الناقص وان أوجبناه ثلاثه أوجه أهمها ان المحدث أولى أيضا لانه

عليه وقال لست أثق بهذا النقل وأما الوجهان في التيمم الثاني كما سنذكره ان شاء الله تعالى (الثالثة) قال أصحابنا لا يصح الطلب الا بعد دخول الوقت ودليله ما ذكره المصنف فان طلب وهو شك في دخول الوقت ثم إن انه وافق انوقت لم يصح طلبه صرح به السارودي وآخرون كما قلنا في التيمم نفسه وكما لو صلى شاكا في الوقت أو الى جهة بغير اجتهد فوافق فانه لا يصح وقد سبقت هذه القاعدة في فرع في باب مسح الحف فان قيل اذا طلب قبل الوقت فدخل الوقت ولم يفارق موضعه ولا يتجدد ما يحتل وجود ماء كان طلبه ثانيا عبثا فالجواب ما أجاب به صاحب الشامل وغيره انه انما يتحقق عدم وجود ماء اذا كان ناظرا الى مواضع الطلب ولم يتجدد فيها شيء وهذا يكفيه في الطلب بعد دخول الوقت * والله أعلم *

(فرع) لو طلب في أول الوقت وآخر التيمم فتيمم في آخر الوقت جاز ما لم يحدث ما يوجب تجديد الطلب صرح به البهوي والرويانى والشاشي وصاحب البيان وآخرون (الرابعة) في صفة الطلب قال أصحابنا أول الطلب أن يفتش رحله ثم ينظر حوائله يمينا وشمالا وقدما وخلفا ولا يلزمه المشي أعمالا بل يكفيه نظره في هذه الجهات وهو في مكانه هذا ان كان الذي حوائله لا يستتر عنه فان كان بقرية جبل صغير ونحوه صعد ونظر حوائله ان لم يخف ضررا على نفسه وأمواله الذي معه أو الخلف في رحله فان خاف لم يلزمه المشي اليه قال الشافعي في البيهقي «وليس عليه أن يدور في الطلب لان ذلك أكثر ضررا عليه من إتيان الماء في الموضع البعيد وليس ذلك عليه عند أحد» هذا نصه بحروفيه وهكذا ذكر الطلب الاصحاب في الطريقتين كما ذكرته وحكى امام الحرمين هذا عن صاحب التفرير ثم حكى عن شيخه أنه يتردد قليلا قال الإمام وليس بينهما اختلاف عدى بل ذلك يختلف باختلاف الارض فضبطه وتقول لا يلزمه أن يبعد عن منزل الرقعة نصف فرسخ ولا تقول لا يفارق الخيام بل يعال من موضع لو انتهى اليه واستغاث بالرقعة لم يبعد عنه غوثهم مع ما هم عليه من تأغلهم بأقوالهم وأنعمهم ويختلف باختلاف الارض واستواؤها فان وصله نظره كفى ولا تردد قليلا وتاع الغزالي وغيره الإمام في هذا الضبط قال الرافعي بعد حكايته كلام الامام هذا الضبط لا يوجد تغير الامام اكن الأئمة بعده تابعوه عليه

يرتفع حدثه بكماله : والثاني الجنب أولى لملظ حدثه واثالث يساويان وتفرعه على ما سبق وان لم يكن ذلك كافيا لواحد منهما فالجنب أولى ان أوجبنا استعمال الماء الناقص لعلظ حدثه والافضو كالمعلوم وان كان كافيا لكل واحد منهما فنظر ان فضل شيء من الوضوء به ولم يفضل من الغسل فالجنب أولى ان لم نوجب استعمال الناقص لانه لو استعمله المحدث لضاع الباقي وان أوجبنا استعمال الناقص فثلاث : أوجه أصحابنا ان الجنب أولى أيضا لعلاظ حدثه : والثاني المحدث أولى بقدر الوضوء والباقي للجنب

وليس في الطرق ما يخالفه (قلت) بل قد خالفه الاصحاب فان ضيظهم الذي حكمته أولا يخالف ضبطه والله أعلم بهذا كله اذا لم يكن معه رفقه فان كان وجب سؤالهم الى أن يستوعبهم أو يصيق الوقت فلا يبق الا ما يسع تلك الصلاة هذا هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع البغوى وغيره وفي وجه الى أن يبق من الوقت ما يسع ركعة حكماء صاحبنا التمتة والبحر وفي وجه ثالث يستوعبهم وان خرج الوقت حكماء الرافعى وهو والذي قبله ضعيفان قال أصحابنا وله أن يطلب بنفسه وله أن يوكل ثقة عنده يطلب له سواء فيه الطالب بالنظر في الارض والطلب من الرقعة قال أصحابنا ولا يجب ان يطلب من كل واحد بعينه بل ينادى فيهم من معه ما من يجود بالمال أو نحو هذه العبارة قال البغوى وغيره لو قلت الرقعة لم يلزم الطالب من كل واحد بعينه قال أصحابنا ولو بحث النازلون واحدا يطلب لهم أجزاء عنهم كلهم ولا فرق في جواز التوكيل في الطلب بين المعذور وغيره هذا هو المذهب الصحيح المشهور وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يجوز التوكيل في الطلب الا للمعذور قال المتولي هذا الوجه مبنى على الوجه السابق أنه اذا عيىه غيره بلا عذر لم يصح وهذا الوجه شاذ ضعيف وكذا المبني عليه ولو طلب له غيره بغير اذنه لم يجزه بلا خلاف قال صاحب الحاوى والطالب من الرقعة معتبر بالمنزل الذى فيه رفقته وليس عليه طلبه في غير المنزل المنسوب الى منزله فيسأل من فيه من أهله وغير أهله بنفسه أو بمن يصدقه عن الماء معهم أو في منزلهم فمن أخبره عن الماء بالمنزل لم يقتضه الا أن يكون ثقة ومن أخبره ان لا ماء بيده عمل بقوله وان كان فاسقا لانه ان لم يكن صادقا فهو مانع قال أصحابنا فاذا علم أن مع أحد الرقعة ماء وجب استيبابه فان وهب له وجب قبوله هذا هو الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ونقله المحاملى والبغوى وغيرهما عن نص الشافعى وفيه وجه أنه لا يلزمه قبول الهبة حكماء المتولى وآخرون من الخراسانيين وصاحب البيان وهو شاذ مردود اذ لا منة فيه ووجه ثالث أنه يجب قبول الهبة لكن لا يجب الاستيباب حكماء الشيخ أبو حامد والمحاملى وامام الحرمين والغزالي والمتولى والبغوى وغيرهم اسعوبة السؤال على أهل المروءة كالا يجب استيباب من الرقبة في الكفارة والمذهب الاول لانه لا منة بالماء في العادة بخلاف الرقبة ولهذا لو وهبت الرقبة ابتداء لم يجب قبولها بخلاف الماء هذا كله فيمن اراد التيمم ولم يسبق له طلب

رعاية للجانبين : والثالث أهمها سواء وان فضل من كل واحد منهما شيء أو لم يفضل من واحد منهما فالجنب أولى بالحالة وان كان الماء الموجود كافيا للغسل دون الوضوء ويتصور ذلك بان يكون جنب نضوا خلفه فقيده الاعضاء والمحدث ضخما عظيم الاعضاء فالجنب أولى أيضا لأننا لم نوجب استعمال الماء الناقص فالحدث لا ينتفع به وان أوجبناه فحدث الجنب أغلظ : واذا عرفت ما ذكرنا تبين لك أن أحوال المسألة أربع : أن يكون الماء كافيا للوضوء دون الغسل : وان يكون كافيا لكل واحد

فان كان سبق له طالب وتيمم وأراد تيمما آخر لبطلان الاول بمحدث أو غيره أو لفريضة أخرى أو لغير ذلك فهل يحتاج إلى إعادة الطلب ينظر فان احتمل ولو على ندور حصول الماء بان انتقل من موضع التيمم أو طلع ركب أو مسحاً أو نحو ذلك وجب الطلب بلا خلاف على حسب ما تقدم فكل موضع يتيقن بالطلب الاول أن لا ماء فيه ولم يحتمل حدوث ماء فيه لهذا السبب لا يجب الطلب منه على أصح الوجهين عند الحراسانيين والذي ظن أن لا ماء فيه يجب الطلب منه بلا خلاف الا على الوجه الثالث الذي قدمناه عن صاحب الابانة : وأما اذا لم يحتمل حدوث ماء ولم يفارق موضعه فان كان يتيقن بالطلب الاول أن لا ماء فحكمه ما سبق أنه لا يلزمه الطلب على الأصح عند الحراسانيين وان لم يتيقنه بل ظن العدم فانه يكفي لك في الاول فهل يحتاج في الثاني الى إعادة الطلب : فيه وجهان مشهوران للخراسانيين أهمهما عند امام الحرمين وغيره يحتاجونه قطع البغوى وهو مقتضى اطلاق العراقيين بل صرح به جماعة منهم كالشيخ أبي حامد والماوردي أنه قد يحصل ماء من ير خفيت أو بدلالة شخص فعلي هذا قال امام الحرمين والبغوى وغيرهما يكون الطلب الثاني أنف من الاول ولا يجب أن يطلب ثانياً من رحله لأنه علم أن لا ماء فيه علم احاطة قال الشيخ أبو حامد واذا طلب ثانياً وصلى ثم حضرت صلاة أخرى وجب الطلب لها ثالثاً وهكذا كلما حضرت صلاة قال ولو كان عليه فوائت تيمم للادلي ولا يجوز التيمم للثانية الا بعد طلب ثان (١) وكذا يجب أن يطلب للثالثة وما بعدها قال وكذا اذا أراد الجمع بين الصلاتين طلب للثانية وهذا الذي قاله فيه نظر

(فرع) يجوز الجمع بين الصلاتين المتتيمم واذا أوجبنا الطلب ثانياً لا يضر التفريق به بين الصلاتين لانه خفيف وفيه وجه مشهور عن أبي اسحاق المروزي أنه لا يجوز الجمع للمتيمم لمحصل الفصل بالطلب وهو ضعيف في المذهب والدليل قال القاضي أبو الطيب وغيره لانه اذا جاز الفصل بينهما بالاقامة وليست بشرط فالتيمم الذي هو شرط أولى قالوا ولانا لانكافيه في الطلب الا أن يقف موضعه ويلتفت عن جرائبه وهذا لا يؤثر في الجمع والله أعلم *
(فرع) في مذاهب العلماء في طلب الماء بعد ذكرنا أن مذهبه وجوب الطلب اذا عدم الماء

منها : وان لا يكون كافياً لواحد منها : وان يكون كافياً للفعل دون الوضوء والظاهر تقديم المحدث في الحالة الاولى وتقديم الجنب فيما عداها فلذلك قال والجنب أولى من المحدث الا أن يكون الماء قدر الوضوء فقط وليكن الممتنع والمستغنى منه من هذا اللفظ معداً بالواو لما حكينا من التنصيص والخلاف وقوله «تدر الوضوء فقط» ان كان المراد أنه قدر الوضوء دون الغسل فحسن وان كان المراد انه لا يزيد على قدر الوضوء فهذا ليس بشرط في تصوير الحالة الاولى بل اذا لم يكن كافياً للغسل وكان

(١) ويثبت ان يحصل هذا الكلام الى آخره على انه في كل مرة لا يحصل له يقين الدم بل غلبة الظن في هذا لا اشكال فيه الا ان يقال أنه نطلع الوجه القائل بالطلب تعديداً وان يتيقن العدم وهذا بعيد اه اذرعني

سواء وجاه أو توهه وبه قال مالك وداود وهو رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة أن غلن وجوده بقره لزمه والا فلا * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان بذله له لزمه قبوله لأنه لائمة عليه في قبوله وان باعه منه بثن المثل وهو واجد للثن غير محتاج اليه لزمه شراءه كما يارزه شراء الرقبة في الكفارة والطعام للمجاعة فان لم يبذل له وهو غير محتاج اليه لنفسه لم يجز أن يكبلره علي أخذه كما يكبلره على طعام يحتاج اليه المجاعة وصاحبه غير محتاج اليه لان الطعام ليس له بدل والماء بدل ﴾ *

﴿ التشرح ﴾ قوله « باعه منه » صحيح وقد عدده بعض الناس في لحن الفقهاء وقال لا يقال باع منه إنما يقال باعه وليس كما قال بل هما جائزان وقد أوضحته في تهذيب الاسماء بدلالته وشواهدة والشري والشراء اعتنان مقصور بالياء ، ممدود بالالف والمجاعة بفتح الميم هي التخمصة وهي شدة الجوع وهذه القطعة تشتمل علي ثلاث مسائل (احداها) اذا وهب له الماء لزمه قبوله هذا هو الصحيح المنصوص وبه قطع الأصحاب في الطرق وحكي صاحب النعمة والبيان وغيرها وجهاً انه لا يلزمه كما لا يلزمه قبول الرقبة للكفارة وهذا ليس بشيء لان الماء لا يمين به في العادة بخلاف الرقبة ولو وهب له ثمن الماء لم يارزه قبوله بالاتفاق ونقل امام الحرمين الاجماع فيه م الصحيح المشهور انه لا فرق بين هبة الاجنبي والقريب وذكر الدارمي وجاعة ان هبة الاب لابنه ثمن الماء وعكسه في وجوب قبولها وجهان كقبول المال ليحبج به وأما هبة آلة الاستقاء فكسكية ثمن الماء ذكره القاضى حسين وامام الحرمين والغزالي والمتولى والغبوى وآخرون وأما اعارتها فقطع الجمهور بوجوب قبولها مطلقاً وهو الصحيح فعلى هذا هل يلزمه طلب العارية فيه الوجهان السابقان في استيهاب الماء ذكره الامام والغزالي وغيرهما أحصهما يجب وانفرد الماوردي فقال يلزمه الاستعارة ان كان ثمن الآلة قدر ثمن الماء فان كان أكثر فوجهان أحدهما لا يلزم لانها قد نلت فيضمونها (والثاني) يلزم لان الظاهر سلامتها والله أعلم * (المسألة الثانية) اذا وجد الماء يباع بثن مثله وهو واجد للثن غير محتاج اليه لزمه شراؤه بخلاف ودليله ما ذكره المصنف وفي ثمن المثل ثلاثة أوجه مشهورة عند الخراسانيين (أحدها) انه أجرة تقيه الى الموضع الذي هذا المشتري فيه ، يختلف ذلك ببعده

كانيا للوضوء فالحدث أولى سواء زاد على قدر الوضوء أو لم يزد عليه فهذا شرح مسألة الوصية * واعلم انه ان عين المكان فقال اصرفوا هذا الماء الي أولى الناس به في هذه المغازة فالحكم على ما ذكرنا ولولم يعين بل قال اصرفوا الى أولى الناس به واقتصر عليه فينبغي أن يبحث عن المحتاجين في غير ذلك المكان ألا يرى أنه لو أوصى لأعلم الناس لا يختص بأهل ذلك الموضع الا ان حفظ الماء ونقله الي مغارة أخرى كالمسجد والله أعلم * ولو انتهى هؤلاء المحتاجون الي الماء مباح واستوتوا في

المسافة وقربها وعلى هذا قال الرافعي يجوز أن يعتبر الوسط المفتصد ويجوز أن يعتبر الحد الذي يسعى إليه المسافر عند تيقن الماء فان ذلك الحد لو لم يقدر على السعي اليه بنفسه وقدر على بذل أجره لمن ينقل له الماء منه لزمه (والوجه الثاني) يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في غالب الاوقات فان الشربة الواحدة في وقت عزة الماء يرغب فيها بدنانير فلو كلفناه شراه بقيمته في الحال لحقه المشقة والحرج وبهذا الوجه قطع الشيخ أبو حامد والبندنيجي والماوردي والقاضي أبو الطيب والحاملي وصاحب الشامل وحكوه عن أبي اسحاق المروزي واختاره الروياني والوجه الثالث يعتبر ثمن مثله في ذلك الموضع في تلك الحالة فان ثمن المثل يعتبر حالة التقويم وهذا الثالث هو الصحيح عند جمهور الاصحاب وبه قطع الدارمي وجماعة من العراقيين ونقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد ونسله امام الحرمين عن الاكثرين قال والوجه الاول بناء قائلوه على ان الماء لا يملك وهو وجه سخي ف قال والوجه الثاني أيضا ليس بتي. قال وعلى طريقة الاكثرين الاقرب أن يقال لا يعتبر ثمن الماء عند الحاجة الى سد الرمي فان ذلك لا ينضب وربما رغبت في الشربة حينئذ بدنانير ويعد في الرخص والتخفيفات أن توجب ذلك على المسافر ولكن يعتبر الزمان والمكث من غير انتهاء الامر الى سد الرمي وأما الغزالي رحمه الله فانفرد عن الاصحاب باختيار الوجه الاول قال الرافعي ولم نر أحدا اختاره غيره وغير من تابعه والله أعلم * أما اذا لم يبيع الماء الا باكثر من ثمن المثل فلا يلزمه شراه بخلاف الذكر. الا فضل أن يشتريه صرح به جماعة منهم أبو عبد الله الزبيرى في كتابه الكافي قال اصحابنا وسواء كثرت الزيادة على ثمن المثل أو قلت لا يلزمه الشراء هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور في كل الطرق ونص عليه الشافعي رحمه الله في الام وبه وجه أنه يجب شراه بزيادة يتفان الناس بها وبه قطع البغوى وحكاه المتولى عن القاضي حسين بعد حكايته عن الاصحاب أنه لا فرق والمذهب ما سبق عن الجمهور لان هذا القدر من المال محرم ولهذا لو خاف تلف شيء يسير من ماله لو ذهب الى الماء لم يلزمه الذهاب

احرازه واثبات اليد عليه ملكه على السواء لاستوائهم في سبب الملك وكل واحد أحق بملك نفسه من غيره وان كان ذلك الغير أحوج الى الماء. وكان حدثه أغلظ بل لا يجوز لكل واحد ان يذلل مامله لغيره وان كان ناقصا الا اذا قلنا لا يجب استعمال الماء الناقص عن قدر الكفاية : هذا ما أورده صاحب الكتاب وذكره امام الحرمين وأورد أكثر الاصحاب هذه الصورة وقالوا يقدم فيها الاحوج فالاحوج كفي مسألة الوصية ولانفاة بين الكلاء لان هؤلاء أرادوا التقديم على سبيل الاستحباب وكلهم يقولون مجرد الانتهاء الى الماء المباح لا يقتضى الملك وانما يثبت الملك بالانقباض. والاحراز فيستحب لغير الاحوج ترك الاحراز والاستيلاء اثارا للاحوج وهؤلاء

وبهذا الذي ذكرناه عن جمهور أصحابنا قال جواهر علماء الساف والخلف وقال الثوري وأبو حنيفة يلزمه شراؤه بالغبن اليسير وقال الحسن البصري يلزمه شراءه بكل ماله والله أعلم هذا اذا وجد من الماء وهو غير محتاج اليه فان وجدته ولكنه يحتاج اليه لدين مستغرق أو نفقته أو نفقة من تلزمه نفقته من عياله أو مملوكه أو حيوانه المحترم أو غير ذلك من مؤن السفر في ذهابه ورجوعه من مأكله ومشربه وملبوسه ومركوبه لم يجب صرفه في الماء فان فضل عن هذه الحاجات لزمه صرفه في الماء من أي نوع كان ماله ولو لم يكن معه ماء ولا ثمنه ووجد من يقرضه الماء وجب قبوله على المذهب وفيه وجه أنه لا يجب حكاكه بغوى ولو أقرضه من الماء فان لم يكن له مال غائب لم يلزمه قبوله بلا خلاف وان كان فوجهان مشهوران قطع امام الحرمين والغزالي بالوجوب والاصح أنه لا يجب صحته الرافعي وغيره لانه لا يؤمن أن يطالبه قبل وصوله الى ماله ولو وجد من يبيعه الماء بشئ مؤجل فان لم يكن له مال غائب لم يلزمه شراؤه بلا خلاف وان كان فوجهان الصحيح يلزمه شراؤه وهو المنصوص في البويطي وبه قطع الجمهور ممن قطع به القاضي أبو الطيب والبندينجي والمحاملي في المجموع والفوراني وابن الصباغ والمتولي والشيخ نصر والغوى وآخرون لان الاجل لازم فلا مطالبة قبل حلوله بخلاف القرض وشذ الماوردي فقطع بأنه لا يلزمه الشراء بمؤجل وان كان مال الكاشف في بلده لانه يجوز أن يتلف ماله فيبقى الدين عليه وفي ذلك ضرر واختاره الشافعي والمختار الاول وصورة المسألة أن يكون الاجل متدا الي أن يصل بلد ماله ولا فرق بين أن يزداد في الثمن بسبب الاجل ما يليق به أو لا يزداد هذا هو الصحيح المشهور وفي وجهه أنه لا يلزمه اذا زاد على ثمن القدر به قطع القاضي حسين وهو شاذ ضعيف فان قيل لم تقطعتم هنا بأنه لا يلزمه الشراء بمؤجل اذا لم يكن له مال غائب وقلتم فيمن لا يجد طول حرة ووجد حرة ترضى بمهر مؤجل لا يباح له نكاح الامة في وجهه فالجواب ما أجاب به المتولي وغيره انه في النكاح تعلق به حق ثالث

يسلمون أنهم لو لم يفعلوا ذلك واستولوا عليه وازدحموا كان الامر على ما ذكره امام الحرمين اسكن يمكن ان يازع هو فيما ذكره من الاستحباب ويقول انه متمكن من الطهارة بالماء فلا يجوز له المدلول الى التيمم كالماء ملكه لا يجوز له بذله لغيره *

قال (الرايع العجز بسبب الجهل كما اذا نسي الماء في رحله فتيمم (ح) قضي الصلاة على الجديد ولو أدرج في رحله ولم يشعر به لم يقض على الصحيح اذا لا تقريط : ولو أضل الماء في رحله فلم يجد مع الامعان في الطلب ففي القضاء قولان كمن أخطأ القبلة : ولو أضل رحله في الرحال فقولان والاولى سقوط القضاء لان التحيم أوسع من الرحل *

لا أن تقول الكلام هاهنا في أسباب العجز المييح للتيمم والسبب المييح هاهنا إنما هو

وهو الولد فان ولد الامة يكون رقيقا فراعيننا حقه وهنا الحق لله تعالى وهو مبني على المسامحة مع انه آتي ببدل ولو وجد آلة الاستقاء بالثمن أو الاجرة لزمه تحصيلها بثلث المثل أو أجرة المثل ذن زاد لم يجب كذا قاله الاصحاب : قال الرافعي ولو قيل يجب ما لم تجاوز الزيادة ثمن مثل الماء لكان حسنا وكذا العريان اذا وجد ثوبا يباع أو يؤجر يلزمه تحصيله بثلث المثل أو أجرة المثل اذا وجد قال أصحابنا واذا لم يفعل ما أوجبتاه عليه في هذه الصور كلها وصلي بالتييم اثم وزمه الاعادة الا اذا وهب له الماء فلم يقبله فانه يأثم وفي الا اداة تفصيل فان كان الماء حال التيمم باقيا في يد الواهب وهو باق على هبته لم يصح تيممه وان لم يكن الماء باقيا أو رجع عن هبته ففي الاعادة الوجهان فيمن أراق الماء سفها وسيأتي ايضا حها حيث ذكرهما المصنفان شاء الله تعالى ولو وجد العريان ماء وثوبا يباعان ومعه ثمن أحدهما فقط لزمه شراء الثوب لانه لا بد له قال البغوي ولهذا يلزمه أن يشتري لعبده سائر عورته ولا يلزمه شراء الماء لطهارته في السفر والله أعلم (المسألة الثالثة) اذا احتاج الى ماء للطهارة دون العطش ووجد الماء مع من لا يحتاج اليه فطلبه منه بيعا أو هبة أو قرضا فامتنع من ذلك لم يميز أن يقهره على أخذه بالاخلاف بخلاف ما لو احتاج اليه لندة العطش وصاحبه غير محتاج اليه فانه يقهره على أخذه لان الماء الطهارة بدلا في تيمم ويصلي ولاعادة : قال أصحابنا ولا يجب على صاحب الماء بذله لطهارة هذا المحتاج هذا هو الصحيح المشهور وحكي صاحب البيان عن أبي عبيد بن جريوبه من أصحابنا انه قال يلزمه وحكي الدارمي عن أبي عبيد انه حكاه عن بعض المتقدمين والمذهب الاول ولا يجوز للعاري أن يقهر صاحب الثوب على أخذه لستر العورة للصلاة فان خاف من حر أو برد فله قهره اذا لم يضطر صاحبه اليه فكذا ذكره البغوي وغيره وهو كذا ذكره : قال أصحابنا وحيث قلنا يجوز أن يقهره ويكابره فان قهره فأدى الى هلاك المالك كان هدرأ لانه ظالم بمنعه وأن أدى الى هلاك المضطر كان مضمو نالانه مظلوم قال أصحابنا ولو كان مع المحتاج الى الماء الطهارة ماء مقصوب

العقد في ظله الا انه تبين بعد ذلك أنه لم يكن فافدا ولا شك في ان الاسباب المبيحة يكتفي فيها الظن ولا يعتبر التعيين واذا كان كذلك فليس هذا سببا حارجا عما تقدم : وأما الكلام في أنه هل يقضي الصلاة اذا تبين أنه غير فاقد فذلك شيء آخر وراء جواز التيمم واللائق ذكره في أحد موضعين أما آخر سبب التيمم وأما الفصل المعقود فبإيقاض من الصلوات المختلة : ثم ذكر في هذا الفصل أربع مسائل : (أحداها) لو نسي الماء في رحله فتيمم على ظن انه لا ماء عنده ثم تبين الحال فهل يلزمه قضاء الصلاة التي أداها به نص في التخصر على وجوب الاعادة : وعن أبي ثور قال سألت أبا عبد الله عنها فقال لاعادة عليه : واختلاف الاصحاب على طريقتين أظهرهما وهو المذكور في الكتاب أن في المسألة قولين الحديدي الصحيح وجوب الاعادة : وبه قول أحمد لان مثل هذا الشخص امان ان يكون

أو مرهون أو وديعة تيمم وصلى ولا إعادة عليه وبجرم عليه أن يتوضأ به وهذا وإن كان ظاهراً فذكرته لأن بعض الناس قد يتساهل فيه فإن خاف وتوضأ به صح وإن كان عاصياً وأجزأته صلاته والله أعلم * وأما قول المصنف رحمه الله «لا يجوز أن يكبره على الماء للطهارة كما يكبره على طعام يحتاج إليه للمجاعة لأن الطعام لا بدل له والماء بدل» فهذا التعليل ينتقض بالعارى فإنه لا يجوز أن يكبر صاحب الثوب وإن كان لا بدل للثوب وإنما التعليل الصحيح أن المكبرة في الطعام جازت لحزمة الروح ولهذا حلت الميتة للمضطر: وأما الطهارة بالماء فأنما تجب على من وجده وهذا لم يجده والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وإن دل على ماء ولم يخف فوت الوقت ولا انقطاع عن رقة ولا ضرراً في نفسه وماله لزمه طلبه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ الرقة بضم الراء وكسرهما لغتان مشهورتان وقوله رقة هو بالتكثير من غير تاء بعدا لتمام وهو يتناول رقة كان معهم ورقة يصادفهم الآن وهذا الذي ذكره المصنف هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع العراقيون وكثير من الخراسانيين أو أكثرهم وعبروا بعبارة المصنف وسلك أمام الحرمين والغزالي ومن تابعها طريقة أخرى اختصرها الرافعي وهذا يقال إذا تيقن وجود الماء حوله فله ثلاث مراتب: أحدها أن يكون على مسافة ينتشر إليها النازلون في الاحتطاب والاحتشاش والبهائم في الرعي فيجب السعي إليه وهذا فوق حد الغوث الذي يسعى إليه عند التيمم قال الإمام محمد بن يحيى ولعله يقرب من نصف فرسخ: المرتبة الثانية أن يكون مياً بحيث لو سعى إليه لهاته وقت الصلاة فيتيمم ولا يسعى إليه لأنه فاقد في الحال ولو وجب انتظار الماء بعد الوقت لما جاز التيمم أصلاً بخلاف واجد الماء فإنه لا يتيمم وإن خرج الوقت قال الرافعي والاشبه بكلام الأئمة أن الاعتبار من أول وقت الصلاة لو كان نارلاً في ذلك المنزل ولا بأس باختلاف المواقيت والمسافات وعلى هذا لو انتهى إلى المنزل في آخر الوقت والماء في حد القرب وجب السعي إليه وإن فات الوقت كما لو كان الماء في رحله والاشبه أن يجعل وقت الحاضرة معياراً للقوائت والنوافل فإنها الأصل والمقصود بالتيمم غالباً: (قلت) هذا الذي نقله الرافعي عن الاشبه بكلام الأئمة

واجداً للماء أولاً لا يكون إن كان واجداً فقد فلت شرط التيمم وهو أن لا يجد وإن لم يكن واجداً فسيبه بتقصيره فتجب إعادة كما لو نسي ستر العورة أو غسل بعض أعضاء الطهارة والقديم أنه لا تجب إعادة لأن النسيان عذر حال بينهما وبين الماء فيسقط فرضه بالتيمم كما لو حال بينهما سبع وشبهوا هذا أقول القديم في نسيان الترتيب في الوضوء ونسيان الفاتحة: وعن مالك روايتان كالقولين وعند أبي حنيفة لا إعادة: والطريقة الثانية القطع بوجوب إعادة وتأويل ما نقله أبو ثور

ليس بقبول بل ظاهر عباراتهم أن الاعتبار بوقت طلب الماء هذا هو الموجود في كتبهم نص الشافعي في الام وغيره فان عبارة الشافعي وعبرة الاصحاب كلهم كعبارة المصنف وهي صريحة فيما قلته والله أعلم المرتبة الثالثة أن يكون بين المرتبتين فيزيد علي ما يتردد اليه للحاجات ولا يتيم الى حد خروج وقت الصلاة فنص الشافعي فيها اذا كان الماء عن يمين المنزل أو يساره انه يلزمه تحصيله ولا يجوز التيمم ونص فيما اذا كان في صوب مقصده أنه لا يجب السعي اليه واختلف الاصحاب فيه على طريقين احدهما تقرير النصين والفرق بان المسافر قد يتقاسم ويتيسر في حوائجه ولا يمضي في صوب مقصده ثم يرجع قهقري وجوانب المنزل منسوبة اليه دون ما بين يديه والطريق الثاني فيما قولان بالقل والتخريج وهو ظهر لان المسافر مادام سائرا لا يعتاد المضي يمينا وشيلا كما لا يرجع قهقري وإذا كان نازلا ينتشر من الجوانب كلها ويعود ودليل الجواز انه فاقد والمنع أنه قادر علي تحصيله قال الرافعي وما ذكرناه من الطريقين هو نقل امام الحرمين والغزالي في آخرين وقال صاحب التهذيب ان كان الماء في طريقه وتيقن وصوله اليه قبل خروج الوقت وصلى في الوقت بالتيمم جاز على المذهب وقال في الاملاء لا يجوز بل يؤخر حتى يصل الي الماء وان كان الماء علي يمينه أو يساره أو وراه لم يلزمه اتيانه وان أمكن في الوقت لان في زيادة الطريق مشقة عليه كما لو وجد الماء يباع بأكثر من ثمن المثل وقيل لافرق بل معنى أمثنته أن يأتي الماء في الوقت من غير خوف فلا فرق بين أن يكون عن يمينه أو يساره أو أمامه ففي جواز التيمم قولان: قال الرافعي وبين هذا المذكور في التهذيبوين الاول بعض المخالفة توجيها وحكما: أما التوجيه فظاهر: وأما الحكم فلان هذا الكلام انما يستمر في حق السائر ومقتضاه نفي الفرق بين الجوانب في حق النازل في المنزل لانه يحتاج الى الرجوع الى المنزل من أى جانب مضى اليه وفي زيادة الطريق مشقة: وأما الكلام الاول فمقتضاه الفرق بين الجوانب في حق النازل أيضا الا أن ذلك الفرق ممنوع كما سبق وأيضاً فان مقتضى الاول أن السعي الي ماعن اليمين واليسار أولى بالاجباب ومقتضى كلام التهذيب أن الاجباب فيما على صوب المقصد أولى (١) قال الرافعي واعلم أن المذهب جواز التيمم وان علم وصوله الى الماء في آخر الوقت واذا جاز التيمم لمن يعلم الوصول الى الماء في صوب مقصده فأولى أن

(١) هذا الذي رحمه الرافعي قد حرمه في الحرر والذي رحمه الشيخ هو أول الفصل الذي احادته الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله وهو ثلث الاعشار بالربط شرط احادته

بجمل أبي عبد الله علي ماله أو تنزيل ماقله علي المسألة الثانية التي نذكرها: ولو علم المسافر أن موضع نزوله برأ فتنهيا وتيمم وصلى ثم تذر فعل الطريقين: ولو كان الماء يباع قسي الثمن وتيمم وصلى ثم تذكر قال القاضي أبو القاسم بن كعب يحتمل أن يكون مثل نسيان الماء ويحتمل غيره والاوّل أظهر (المسألة الثانية) لو ادرك الماء في رحله من غير شعوره به فتيمم علي اعتقاد أن لاءا عنده وصلى ثم تبين الحال في المسألة طريقتان (احدهما) طرد قول التسيان فيه لكن

يجوز للنازل في بعض المراحل اذا كان الماء عن يمينه أو يساره زيادة مشقة السعي اليه واذا جاز للنازل فاسأر أولى بالجواز هذا كله في حق المسافر: وأما المقيم فذمت مشغولة بالقضاء لوصلى بالتييم فليس له أن يصلى بالتييم وان خاف فوت الوقت لوسعى الى الماء هذا آخر كلام الرافعي والله أعلم * قال أصحابنا والاعتبار في الدلالة على الماء بدلالة ثقوه من قبل خبره من رجل أو امرأة أو عبد أو أعمى ولا أثر لقول فاسق ومفغل وغيرهما ممن لا يقبل خبره والله أعلم * وأما قول المصنف ولم يخف ضرراً في نفسه وماله فكذا قاله أصحابنا قالوا اذا كان يقربه ماء يخاف لو سعى اليه ضرراً على نفسه من سبي أو عدو أو غيرها أو على ماله الذي معه أو الذي في منزله من غاصب أو سارق أو غيرها فله التيمم وهذا الماء كالمذموم قال أصحابنا وهكذا لو كان في سفينة ولا ماء معه وخاف الضرر لو استقى من البحر فله التيمم ولا إعادة عليه قال أصحابنا والخوف على بعض أعضائه كالخوف على نفسه قالوا ولا فرق في المال الذي يخاف عليه بين الكثير والقليل إلا أن يكون قدراً يجب احتماله في تحصيل الماء ثمناً أو أجره أو ما اذا خاف الانقطاع عن رقة قد أطلق المصنف أنه لا يارمه الذهاب الى الماء، وهكذا أطلقه الجمهور وقال جماعة ان كان عليه ضرر في الانقطاع عن الرقة فله التيمم والا فوجهاً أصحابها له التيمم أيضاً وهما قريبان من الوجهين في نفقة الرجوع في الحج لمن لا أهل له هل تشتترط أم لا مأخذها في الموضعين انه لا ضرر عليه لكنه تفوته الالة والمؤانسة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(فان طلب فلم يجد تيمم ثم طلع عليه ركب قبل أن يدخل في الصلاة لزمه أن يسألهم عن الماء فان لم يجد معهم الماء أعاد الطلب لانه لما توجه عليه الطلب: بطل التيمم)

(والشرح) قال أهل اللغة الركب هم ركبان الابل العشرة ونحوهم وهو مختص بركبان الابل هذا أصله ومراد أصحابنا بالركب جماعة يجوز ان يكون معهم أو لا سواء كانوا علي دواب أو رجالة قال أصحابنا فإذا تيمم هذا الطلب ثم حدث ما يحتمل القدرة على الماء بسببه بطل تيممه وان بان انه لا قدرة له على الماء. وذلك بان رأى جماعة أقباط أو سحابة أغلظت بقربه أو سراً باظلماء أو ماء توهه طاهراً فكان نجساً أو برآهم ان فيه ماء فلم يكن أو انه يمكن نزولها فلم يمكن وما شبه هذا لان التيمم يراد لباحة

الاصح هنا في الاعادة : (واتانية) اقطع بنفي الاعادة لعدم انفصير هها بخلاف صورة التسيان فانه كان عالماً بالماء سم ذهل عنه : ولو تبين أن بقره بترأ ولم يكن علم بها أصلاً فهو نظير هذه الصورة وقوله في الكتاب لم يقض على الصحيح يجوز أن يكون اختاراً للطريقة الثانية والمعنى على الصحيح من الطرفين ويجوز ان يكون جواباً على الطريقة الاولى والمعنى الصحيح من القولين وطريقة القولين أظهر عند علماء الاصحاب (الثالثة) لو كان في

الصلاة فإذا رأى هذه الأشياء توجه الطلب وإذا توجه بطل التيمم لانه خرج عن الإباحه هذا إذا لم يكن هناك مانع يمنع وجوب الوضوء على تقدير كونه ماء فان كان لم يبطل تيممه لان التيمم يجوز في هذه الحالة ابتداء قال امام الحرمين وغيره ضابط المذهب أن التمكن من استعمال الماء أو توهم التمكن يبطل تيممه فلو رأى بئرا فيها ماء ولا يمكنه النزول فيها ولا دلو أو حبل معه فان علم أول ما رآها أنه لا يقدر عليها لم يبطل تيممه والا بطل ولو طلع عليه جماعة عراة لم يبطل تيممه ولو رأى ماء وسبعا أو عدوا يمنعه منه فان رأى الماء أولا ثم رأى المانع بطل تيممه وان رأى المانع أولا أو رآها معا لم يبطل قال أصحابنا ولو سمع بعد التيمم رجلا يقول معي ماء بطل تيممه وان بان كاذبا ولو سمعه يقول أودعني فلان ماء أو غصبت من فلان ماء لم يبطل تيممه ان كان فلان غائبا فان كان حاضرا بطل لامكان طلبه منه ولو قال معي ماء أودعنيه فلان أو غصبت من فلان بطل تيممه على المذهب وبه قطع الجمهور وتقله المتولي عن الأصحاب لانه أطعمه في الماء بتقديم ذكره وفيه احتمال للقاضي حسين أنه لا يبطل على قولنا لا يتبعض الاقرار وضعفه البقوى والشاشي وغيرها قال الشاشي في المعتمد لانه لا فرق في الاقرار بين قوله له على الف من ثمن خمر وقوله له على من ثمن خمر الف في أن الجميع على قولين لانه وصل اقراره بما يبطله سواء تقدم ذكر الحر أو تأخر وهنا المؤثر في التيمم توجه الطلب ثم ان جاز أن يخرج قولاً الى التيمم من الاقرار لم لا يجوز أن يخرج في قوله عندي ماء أودعنيه فلان قولاً أنه لا يبطل لانه لما وصله بآثر كلامه بان أنه لا يقدر عليه وقد وافق القاضي في بطلان تيممه في هذه الصورة والله أعلم * وأما قول المصنف «فان لم يجد معهم الماء أعاد الطلب» فقد سبق بيان الخلاف فيه وانه اذا قلنا بوجوب الطلب كان أخف من الطلب الاول والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

«وان طلب ولم يجد جاز له التيمم لقوله تعالى «فلم تجدوا ماء فتيمموا» وهل الافضل أن يقدم التيمم أو الصلاة أم لا ينظر فان كان على ثقة من وجود الماء في آخر الوقت فالافضل ان يؤخر التيمم فان الصلاة في أول الوقت فضيلة والطهارة بالماء فريضة فكان انتظار الفريضة أولى وان كان على إياس من وجوده فالافضل أن يتيمم ويصلي لان الظاهر أنه لا يجد الماء فلا يضيع فضيلة أول الوقت

رحله ماء فأضله فتيمم ثم وجده نظر ان لم يمن في الطلب فعليه القضاء لتقصيره وان أمن حتى غاب على ظنه فقد الماء فقولان : أحدهما أنه لا إعادة عليه لانه لم يفرط في البحث والطلب فيعذر وأظهرهما يجب الاعادة لانه عذر نادر لا يدوم وأما يقطع القضاء بالاعذار العامة والنادرة التي تتصل وتدوم : قال الأئمة والقولان مخرجان على القولين فيمن اجتهد في القبلة وصلى ثم يقن الخطأ ولذلك يقول بعضهم في المسألة وجهان : (الرابعة) لو أضل رحله في الرحال بسبب ظلمة

لامر لا يرجوه وان كان يشك في وجوده ففيه قولان أحدهما ان تأخيرها أفضل لان الطهارة بالماء فريضة والصلاة في أول الوقت فضيلة فكان تقديم الفريضة أولى : والثاني ان تقدم الصلاة بالتييم أفضل وهو الاصح لان فعلها في أول الوقت فضيلة متيقنة والطهارة بالماء مشكوك فيها فكان تقديم الفضيلة المتيقنة أولى * ﴿

الشرح﴾ اذا عدم الماء بعد طلبه للمعتبر جاز له التيمم الا بقول الاحاديث الصحيحة والاجماع ولا فرق في الجوازيين أن يتيقن وجود الماء في آخر الوقت أولا يتيقنه هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة وتقل الحمالي في المجموع الاجماع عليه وكذا نقل الشيخ أبو حامد وغيره انه لا خلاف فيه وحكي صاحب التتمة والتهذيب قولاً للشافعي نص عليه في الاملاء أنه لا يجوز التيمم اذا علم وصوله الى الماء قبل خروج الوقت وهو شاذ ضعيف لا تنفع عليه وإنما التنفيع على المذهب وهو الجواز ثم ان الجمهور اطلقوا الجواز وقال الماوردي هذا اذا تيقن وجود الماء في غير منزله اما اذا تيقن أنه يجده في آخر الوقت في منزله الذي هو فيه أول الوقت فيجب التأخير قال ولا وجه لقول من أطلق من أصحابنا استحباب التأخير فاذا قلنا بالمذهب فالعدم ثلاثة أحوال (أحدها) ان يتيقن وجود الماء في آخر الوقت بحيث يمكنه الطهارة والصلاة في الوقت فالأفضل ان يؤخر الصلاة يأتي بها بالوضوء لانه الأصل والاكمل هذا هو المذهب الصحيح المقتطوع به في جميع الطرق وانفرد صاحب التتمة بحكاية وجه أن تقديم الصلاة في أول الوقت بالتييم أفضل وحكاية الشيخ أبو محمد والصواب الاول واحتج له الشيخ أبو حامد الاسفرائيني والحمالي وغيرهما بأن الوضوء أكمل من التيمم فكان راجحاً على فضيلة أول الوقت ويؤيد هذا ان التيمم لا يجوز مع القدرة على الماء ويجوز تأخير الصلاة الى آخر الوقت مع القدرة على الصلاة في أوله ولان الوضوء هو الأصل ولهذا يصلي به صلوات واما تعليل المصنف بأن الوضوء فريضة فشك لان التيمم اذا فعله وقع أيضاً فريضة فالصحيح ماسبق من التعليل ونضم اليه انه في خروج من الخلاف فان نصه في الاملاء ان هذا التيمم باطل وهو أيضاً مذهب الزهري فانه لا يجوز التيمم حتى يخاف فوت الوقت : (الحال الثاني) ان يكون على رأس من وجود الماء في آخر الوقت فالأفضل تقديم التيمم والصلاة في أول الوقت بالاخلاف لحيازة فضيلة

أوغيرها فان لمعن في المطلب وجبت الاعادة لاحالة وان آمن فطريقان أحدهما أنه علي القوانين في اضلال الماء في الرجل : والثاني القطع بنفي الاعادة والفرق من وجهين : أحدهما ما ذكر في الكتاب ان تخيم الرقعة أوسع من الرجل ودرءه اضبط الماء من التيمم للرجل واذا كان كذلك كان أبعد عن التخصيص ههنا : والثاني ان من صلى في رحله وفيه ماء تقدم صلى بالتييم على الماء ومن صلى وقد أضل رحله قد صلى وايس معه ماء ومنهم من يحكي في المسألة وجهين كما ذكرنا

أول الوقت وليس هنا ما يعارضها: (الحال الثالث) ان لا يتيقن وجود الماء ولا عدمه وله صورتان احدهما ان يكون راجيا ظانا الوجود ففيه قولان مشهوران في كتب الاصحاب ونص عليها في مختصر المزني أسحما باتفاق الاصحاب ان تقديم الصلاة بالتيمم في أول الوقت أفضل وهو نصه في الام : والثاني التأخير أفضل وهو نصه في الاملا، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر العلماء ودليهما يعرف مما سبق . الصورة الثانية أن يشك فلا يرجح الوجود على العدم ولا عكسه فطريقان قطع جمهور العراقيين بأنه على القولين كما في الرجاء والظن ممن صرح بذلك المصنف هنا والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والحاملي وآخرون والطريق الثاني الجزم بأن التقديم أفضل صرح به القاضي حسين وصاحب العدة وغيرهما من الخراسانيين وأشار اليه البغوي وغيره وعبرة امام الحرمين والغزالي والمتولي وآخرين ان كان يظن وبعضهم يقول يرجو ففيه قولان ولم يتعرضوا للشك وأما الراعي فجزم في صورة الشك بالتقديم قولاً واحداً قال ولما القولان اذا كان يظن قال وربما وقع في كلام بعضهم ذكر القولين فيما اذا لم يظن الوجود ولا العدم ولا وثوق به ولعل ذلك القائل أراد بالظن اليقين وهذا الذي أنكره الراعي من نقل القولين في حال الشك المستوي الطرفين مردود فقد صرح بالقوانين في حال الشك الشيخ أبو حامد والماوردي والحاملي في التجريد . فقالوا لو كان لا يعلم وجود الماء في آخر الوقت ولا عدمه ولم يكن أحد الاحتمالين في وجوده وعدمه أقوى من الآخر ففيه القولان هذا لفظ وهؤلاء الثلاثة هم شيوخ المذهب وصرح به غيرهم وهو مقتضى عبارة المصنف وآخرين في قولهم وان كان يشك ففيه قولان والله أعلم : قال امام الحرمين وغيره هذا الخلاف فيمن أراد أن يقتصر على صلاة واحدة فأما من تيمم وصلى في أول الوقت ثم صلى بالوضوء عند وجود الماء في آخره فهو التهاية في تحصيل الفضيلة والله أعلم *

(فرع) اخلاف كلام الاصحاب في تأخير الصلاة عن أول الوقت الي أثنائه لا تنظر الجماعة فقطع أبو القاسم الداركي وأبو علي الطبري وصاحب الحاوي وآخرون من كبار العراقيين باستحباب التأخير ونفضيله على فضيلة أول الوقت وقطع أكثر الخراسانيين بان تقديم الصلاة منفرداً أفضل ونقل اسم الحرمين والغزالي في البسيط انه لا خلاف فيه ونقل جماعات من الاصحاب انه ان رجا الجماعة في آخر الوقت ولم يتحققها ففي استحباب التأخير وجهان بناء على القوانين في التيمم وحكي

في الصورة السابقة وعن الحلبي وجه ثالث انه لو وجده قريباً منه فبعد ولو وجده بعيداً فلا وظاهر المذهب نفي الاعادة مطلقاً ولا ينبغي أن يفهم ذلك من قوله في الكتاب وأولي بسقوط القضاء فانهم اذا رتبوا صورة على صورة في الخلاف ثم قالوا وأولي بكذا لا يعنون به سوى رجحان ما وصفوه بالاولوية بالاضافة اليه في الصورة المرتب عليها ولا يلزم من كون النفي أو الالتماس

صاحباً الشامل والبيان هذا عن الاحباب مطلقاً وقتل الروياني عن القاضي أبي علي البندنجي انه قال قال الشافعي في الامم التقديم أول الوقت منفرداً أفضل وقال في الاملاء التأخير للجماعة أفضل وقال القاضي أبو الطيب حكم الجماعة حكم التيمم إن يقين الجماعة آخر الوقت فالتأخير أفضل وإن يقين عندها فالتقديم أفضل وإن رجا الامرين فعلى القولين وهذا الذي حكاه عن القاضي أبي الطيب هو الذي ذكره أبو علي البندنجي في جامعه كذا رأيته في نسخة معتمدة. منه فهذا كلام الاحباب في المسألة وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم اخبر أنه سيجي أئمة يؤخرون الصلاة عن أول وقتها قال فصلوا صلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة فالذي نختاره أنه يفعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي مرتين مرة في أول الوقت منفرداً لتحصيل فضيلة أول الوقت ومرة في آخره مع الجماعة لتحصيل فضيلتها وقد صرح أصحابنا باستحباب الصلاة مرتين على ما ذكرناه في باب صلاة الجماعة وسنبسطه هناك إن شاء الله تعالى فان اراد الاقتصار على صلاة واحدة فإن يقين حصول الجماعة آخر الوقت فالتأخير أفضل لتحصيل شمارها الظاهر ولأنها فرض كفاية على الصحيح في مذهبنا وفرض عين على وجه لنا وهو قول ابن خزيمة من أصحابنا وهو مذهب احمد بن حنبل وطائفة نفى تحصيلها خروج من الخلاف ولم يقل أحد يأثم بتأخيرها ويمتثل أن يقال إن فحش التأخير فالتقديم أفضل وإن خف فالتأخير أفضل والله أعلم *

(فرع) قال صاحب البيان هذان القولان فيمن غل وجود الماء في آخر الوقت يجرىان في المريض العاجز عن القيام إذا رجا القدرة على القيام في آخر الوقت وفي العارض إذا رجا السهولة في آخر الوقت والمنفرد إذا رجا الجماعة في آخر الوقت هل الأفضل لهم تقديم الصلاة في أول الوقت على حالهم أم تأخيرها لما يرجونه قال ولا يترك الترخص بالقصر في السفر وإن علم إقامته في آخر الوقت بلا خلاف وقال قال صاحب الفروع إن خاف فوت الجماعة أو اسبغ الوضوء وأكله فادرك الجماعة أولى من الانحباس على اكمال الوضوء وفي هذا نظر *

(فرع) لو دخل المسجد والامام في الصلاة وعلم انه ان مشي الى الصف الاول فاته ركعة وان صلى في أواخر الصفوف لم يفته فهذا لم أر فيه لأصحابنا ولا نغيرهم شيئاً والظاهر انه ان خاف فوت الركعة

في صورة أرجح منه في صورة أخرى كونه أرجح على مقابله : نعم اذا قيل أولى الوجيين كذا قضيته رجحان ذلك الوجه كما اقبل الاظهر أو الاصح كذا *

قال السبب الخامس المرض الذي يخاف من الوضوء معه فوت الروح أو فوت عضو أو منفعة أو مرضاً مخوفاً وكذا ان لم يخف الا شدة الضيق وبطء البرء أو بقاء شين على عضو

الآخيرة حافظ عليها وإن خاف فوت غيرها متى المي' الصف الاول للاحاديث الصحيحة في الامر
بأنام الصف الاول وفي فضله والازدحام عليه والاستهام وخير صفوف الرجال أولها والله أعلم
« قال المصنف رحمه الله »

﴿فإن تيمم وصلى ثم علم أنه كان في رحله ماء نسيه لم تصح صلاته وعليه الاعادة على المنصوص
لأنها طهارة واجبة فلا تسقط بالنسيان كما لو نسي عضوا من أعضائه فلم يغسله : وروى أبو ثور عن
الشافعي رحمه الله أنه قال تصح صلاته ولا اعادة عليه لأن النسيان عن حال بينه وبين الماء فسقط
الفرض بالتيمم كما لو حال بينهما سبع وإن كان في رحله ماء واخطأ رحله فطلبه فلم يجده فتييمم وصلى
ففيه وجهان قال أبو علي الطبري لا تلزمه الاعادة لأنه غير مفترط في الطلب ومن أصحابنا من قال تلزمه
لأنه فرط في حفظ الرحل ﴾

﴿الشرح﴾ الرحل منزل الرجل من حجر أو مدر أو شعر أو وبر كذا نقله الازهرى وسائر
أهل اللغة قالوا ويقع أيضاً اسم الرحل على متاعه وأثاثه ومنه البيت المشهور « القى الصحيفة كي يخفف
رحله » وكلام المصنف والفقهاء في هذا الباب يتناول الرحل بالمعنيين وقد غلط وجهل من أنكر
على الفقهاء اطلاقه بمعنى المتاع والله أعلم ﴿ ثم في الفصل خمس مسائل ذكر المصنف منها مسائلتين أحدها
إذا تيمم بعد الطلب الواجب من رحله وغيره وصلى ثم علم أنه كان في رحله ماء يجب استعماله وكان
علمه قبل التيمم ثم نسيه فالمنصوص في مختصر المزني وجامعه الكبير والامم وجميع كتب الشافعي
أنه يارزعه اعادة الصلاة وقال أبو ثور سألت أبا عبد الله فقال لا اعادة عليه هكذا حكاه الجمهور
عن أبي ثور وقال ابن المنذر في الاشرار والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمصنف
وآخرون قال أبو ثور قال الشافعي لا اعادة واختلاف الاصحاب في المسألة على طرق أصحها وأشهرها
أن فيها قولين أصحها وجوب الاعادة وهو الجديد والثاني لإعادته وهو القديم وقد ذكر المصنف
دليلهما وهذه طريقة أبي اسحاق المروزي وقد قدمنا في فصل ترتيب الوضوء فرعاً في مسائل من
هذا القبيل في كل مسألة قولان : والطريق الثاني القاطع بوجوب الاعادة كائن عليه الشافعي في
كتبه وهؤلاء اختلفوا في الجواب عن رواية أبي ثور فقال كثيرون له أنه أراد بأبي عبد الله مالكاً
واحد وضعف المحققون هذا بأن أبا ثور لم يلق مالكاً وليس معروفاً بالرواية عن أحمد وإنما هو
صاحب الشافعي واحد رواة كتبه القديمة كما قدمناه في مقدمة الكتاب ولأن مذهب
أحمد وجوب الاعادة وتأول هؤلاء روايته علي أن غيره أدرج الماء في رحله وهو لا يعلم فالصحيح
ظاهر علي أئیس الوجهين فإن كل ذلك ضرر ظاهر وإن كان يؤول في الحال ولا يخاف عاقبة
لزمه الوضوء ﴾

في هذه الصورة انه لاعادة كما سنذكره ان شاء الله تعالى ومن قال بهذا التأويل ابو الفياض البصري
 حكاه عنه الماوردي والطريق الثالث ان المسألة على حالين فنصه علي وجوب الاعادة اذا كان
 الرجل صغيراً يمكن الاحاطة به ورواية ابي ثور اذا كان كبيراً لا يمكن الاحاطة به حكاه الماوردي
 عن ابي علي بن ابي هريرة وحكاه الشاشي عن ابي الفياض : (المسألة الثانية) اذا علم في موضع نزوله
 بئراً ثم نسيها وتيمم وصلى ثم ذكرها فهو كنسيان الماء ففيه الطريقان الاولان فأما اذا لم يعلم البئر
 اصلا ثم عليها بعد صلاته بالتيمم فقال صاحب الشامل والشيخ نصر وغيرها قال الشافعي في الام
 لاعادة وقال في البويطي تجب الاعادة قالوا واراد بالاول اذا كانت البئر خفية : وبالثاني اذا كانت
 ظاهرة وذكر صاحب الحاوي فيها ثلاثة اوجه احدها تجب الاعادة وهو قول ابن خيران : والثاني
 لا تجب وهو قول ابن سريج : والثالث أن كانت ظاهرة الاعلام بينة الآثا ووجب الاعادة لتقصيره
 وإن كانت خفية لم تجب لعدم تقصيره قال وبهذا قال الشيخ ابو حامد وابو الفياض وجمهور
 اصحابنا البغداديين والبصريين وهذا الثالث هو الصحيح ولو كان الماء يباع فمضى ان معه منه
 فصلى بالتيمم ثم ذكر فالذهب الصحيح الذي قطع به الدارمي والشيخ نصر في كتابيه الانتخاب
 والكافي انه كنسيان الماء في رحله وفيه احتمال لابن كيج حكاه الرافعي : (المسألة الثالثة) اذا ادرج
 غيره الماء في رحله ولم يعلم صاحب الرحل الابعاد صلاته بالتيمم فطريقان مشهوران حكاهما
 الصيدلاني واما امام الحرمين والغزالي وصاحب العدة وآخرون احدهما انه على القولين في نسيان
 الماء في رحله لكن اصحهما هنا انه لاعادة وهناك وجوب الاعادة والطريق الثاني القطع بعدم
 الاعادة لعدم تقصيره وهذا الطريق صححه امام الحرمين والغزالي في البسيط ثم الجمهور اطلقوا المسألة
 كما ذكرنا وقال البغوي ان طلب في رحله فلم يجد فذهب للطلب من موضع آخر فادرج في غيبته فلا اعادة
 وان لم يطلب من رحله لعله ان لاماء فيه وكان قد ادرج ولم يعلم فالاصح وجوب الاعادة لتقصيره
 (الرابعة) لو كان في رحله ماء فطلب الماء في رحله فلم يجد فتييمم وصلى ثم وجده فان لم يعن
 في الطلب وجبت الاعادة وان أمعن حتى ظن العدم فوجهان وقيل قولان وهما خرجان من القولين
 المرض مبيح للتيمم في الجملة (١) قال الله تعالى (وان كنتم مرضى أو على سفر) الى قوله (فلم تجدوا

(١) (قوله) المرض مبيح للتيمم في الجملة قال الله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر نقل عن
 ابن عباس ان المعنى وان كنتم مرضى قيمموا : لم أجده هكذا : وروى الدارقطني من
 طريق عطاء بن السائب عن سعيد عن ابن عباس رخص للمريض التيمم بالصعيد قال ورواه
 علي بن عاصم عن عطاء مرفوعا والصواب وقفه (وقال) ابو زرعة وابو حاتم أخطأ فيه
 علي بن عاصم

في الخطأ في القيلة أصحها وجوب الاعادة وبه قطع الفوراني لندوره والثاني لا لعدم تقصيره :
(الخامسة) اذا كان في رحله ماء فأخطأ رحله بين الرحال لظلمة أو غيرها فطلعه فلم يجد فبطل بالتيمم
ثم وجده فان لم يعم في الطلب وجبت الاعادة وان أعمن ثلاثة طرق أصحها وأشهرها أن فيه
وجوب أصحها لاعادة : والثاني يجب وبهذا الطريق قطع المصنف وكثيرون ودلايلها في الكتاب
(والطريق الثاني) القطع بعدم الاعادة وبه قطع الماوردي والفوراني والبغوي : والثالث ان وجده
قريبا وجبت الاعادة وان كان بعيدا فلا اعادة حكاه الرافعي عن الحلبي قال الرافعي والمذهب
انه لا اعادة مطلقا وقال الروياني في الحلية ان أضل رحله فلا اعادة وان أضله بين الرحال لزمه الاعادة
والمشهور انه لا فرق والله أعلم *

(فرع) لو غصب رحله الذي فيه الماء وحيل بينه وبينه تيمم ولا اعادة بلا خلاف كما لو حال
دونه سبع ولانه غير مفرط بخلاف الناسي ولو ضل عن القافلة او عن الماء صلى بالتيمم ولا اعادة
بالاتفاق وعن صريحه الروياني وصاحب اله' وقال الشافعي وصاحب البيان وآخرون وهو واضح والله أعلم
(فرع) قال أبو العباس الجرجاني في كتابه المعاياة لو نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم
لزمه الاعادة على الاعاج ولو عجز عن استعمال الماء فتيمم وصلى لم تلزمه الاعادة ولو صلى بنجاسة
نسبها او عجز عن ازالها لزمه الاعادة فسوينا بين المعجز والنسيان في النجاسة وفرقنا بينها في التيمم
والفرق انه اتي في التيمم ببطل بخلاف النجاسة *

(فرع) قد ذكر المصنف هنا أبا ثور وابا علي الطبري وتقدم ذكر ابي علي في باب الشك
في نجاسة الماء وهناك بينا اسمه وحاله وتقدم بيان حال أبي ثور في آخر الفصول التي في مقدمة
الكتاب واما قول القرني في الوسيط في نسيان الماء في رحله وفيه قول قديم كما في نسيان الفاتحة وترتيب
الوضوء ناسيا فكذا وقع في التسخ وصوابه حذف لفظة ناسيا *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم ثم علمه فالصحيح في مذهبا

ماء فتيمموا نقل عن ابن عباس ان المعنى وان كنتم مرضي فتيمموا وان كنتم على سفر فلم
تجدوا ماء فتيمموا : ثم هو على ثلاثة أقسام أولها المرض الذي يخاف من الوضوء معه فوات الروح
أو فوت عضو أو فوت منفعة عضو فيلج التيمم نقل عن ابن عباس في تفسير الآية اذا كان

(١) (وقوله) نقل عن ابن عباس في تفسير الآية اذا كانت بالرجل جراحة في سبيل الله أو
قروح أو جدرى فيجنب ويحاف أن يشسل فيموت ينتم بالصعيد رواه الدارقطني أيضا
من طريق عطاء بن السائب عن سعيد عن ابن عباس في قوله وان كنتم مرضي أو على سفر
قال اذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله والقروح والجدرى فيجنب فيحاف أن يموت أن

وجوب الاعادة وبه قال أبو يوسف واحمد ورواية عن مالك وقال أبو حنيفة وأبو ثور وداود لاعادة وهي رواية عن مالك وحكاه محمد بن جرير عن سفيان الثوري واحتجوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد حسن ولأنه صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي يلزمه ذلك الوقت فلم تلزمه اعادة ولأن النسيان عذر حال بينه وبين الماء فاشبه السبع ولأنه صلى الله عليه وسلم ولا يعلم معه ماء فلم تلزمه اعادة كمن صلى ثم رأى بقربه بئرا واحتج اصحابنا بأن التيمم لا يكفي واجد الماء بالاتفاق إذا لم يكن مريضا ونحوه وهذا واجد والنسيان لا ينافي الوجود فهو واجد غير ذاكر ولأنه شرط للصلاة فلم يسقط بالنسيان كسائر العورة وغسل بعض الاعضاء وكريض صلى قاعداً متوها عجزه عن القيام وكان قادرا وكما كم نسي النص فحكم بالقياس وكمن نسي الرقبة في الكفارة فصام وكمن كل الماء في اثناء على كتفه فسد فتييم وصلى فانه يعيد بالاتفاق ذكره القاضي أبو الطيب والجواب عن الحديث الذي احتجوا به ان اصحابنا وغيرهم من اهل الاصول اختلفوا فيه هل هو مجمل ام عام فان قلنا مجمل توقف الاحتجاج به على بيان المراد فلا حجة لهم فيمن وان قلنا عام وهو الاصح فقد خص منه غرامات المتلفات ومن صلى بمحدثا ناسيا ومن نسي بعض أعضاء طهارته ومن نسي سائر العورة وغير ذلك مما ذكرناه في دليلنا وغيره مما هو معروف فكذا يخص منه نسيان الماء في رحله قياسا على نسيان بعض الاعضاء وغيره مما ذكرناه فان التخصيص بالقياس جائز فهذا هو الجواب الذي نعتقد ونعتمد وأما اصحابنا في كتب المذهب فيقولون المراد رفع الائم بدليل وجوب غرامة الاتلاف ناسيا والقتل خطأ وهذا ضعيف لانه ان كان الحديث عاما فليس تخصيصه منحصر في رفع الائم فان أكل الماسي في الصوم وكلام الناسي في الصلاة وغير ذلك لا يضر وان كان مجعلا فيتوقف فيه الى البيان والجواب عن قولهم صلى على الوجه الذي يلزمه انه ان أرادوا يازمه في نفس الامر فلا نسله وان أرادوا في الظاهر وبالنسبة الى اعتقاده فينتقض بمن نسي بعض الاعضاء وعن القياس على السبع أنه لا تقصير فيه بخلاف

بالرجل جراح في سبيل الله أو فروح أو جدرى في جنب ويخاف أن يغسل فيعموت ينييم بالصعيد والحق بهذا النوع ما اذا خاف مرضا خوفا وكذا لو كان به مرض لا يخاف من استعمال الماء معه التلف لكن يخاف من استعمال الماء معه حدوث المرض المخوف : وينبغي أن يعلم قوله أو مرضا مخوفا

اغسل برحم : واخرجه البراء وابن خزيمة والحاكم والبيهقي من طريقه مرفوعا وقال البراء لا سلم رفعه عن عطاء من الثعالب الاجريرا وذكر ان عدى عن ابن ميمون ان جريرا سمع من عطاء مد الاخلاط :

مسألتنا ولهذا اتفقنا على أن السبع لو حال بينه وبين سائر العورة صحت صلاته عاريا ولو تركها ناسيا أعاد وأما قياسهم على البئر فإن كانت ظاهرة لزمه الاعادة كما سبق فلا نسلم حكمها وإن كانت خفية فالفرق أنه لا ينسب فيها إلى تفریط بخلاف التسيان والله أعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿وان وجد بعض ما يكفي فيه قولان قال في الام يلزمه أن يستعمل ما معه ثم يتيمم بقوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا واجد الماء فيجب ألا يتيمم وهو واجد له ولأنه مسح إيجع للضرورة فلا ينوب الا في موضع الضرورة كالمسح على الجبيرة وقال في القديم والاملاء يقتصر على التيمم لأن عدم بعض الاصل بمنزلة عدم الجميع في جواز الاقتصار على البديل كما نقول فيمن وجد بعض الرقبة في الكفارة﴾

﴿الشرح﴾ قوله مسح إيجع للضرورة احتراز من مسح الخف وإذا وجد المحدث حدثا صغر أو اكبر بعض ما يكفي من الماء لطهارته في وجوب استعماله القولان الاذان ذكرهما المصنف بدليلهما واتفق الاصحاب على أن الاصح وجوب استعماله وهو إحدى الروايتين عن أحمد وداود وحكمه ابن الصباغ عن عطاء والحسن بن صالح ومعمّر بن راشد والقول الآخر هو مذهب مالك وأبي حنيفة وسفيان الثوري والاوزاعي والمزني وابن المنذر قال البغوي وهو قول أكثر العلماء والاحتراز الوجوب ودليله مع ما ذكر المصنف حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «وإذا أمرتكم بشيء فاعملوا منه ما استطعتم» رواه البخاري ومسلم والفرق بينه وبين بعض الرقبة في الكفارة بالنص والمعنى أما النص فقوله تعالى فتحرر برقة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وهذا لم يجدها وقال تعالى في التيمم (فلم تجدوا ماء) وهذا واجد ماء وأما المعنى فلأن إيجاب بعض الرقبة مع الشهرين جمع بين البديل والمبديل وذلك غير لازم وفي مسألتنا التيمم يقع عن العضو الذي لم يفعله لاعتقافه ولأن عتق بعضها لا يفيد شيئا لا يفيد الصوم وغسل بعض الاعضاء يفيد ما لا يفيد التيمم وهو رفع الحدث عن ذلك العضو قال القوراني والمتولى والروائي وصاحب المدة والبيان اختلف اصحابنا في أصل هذين القولين فقليل مأخوذان من تفريق الوضوء أن يجوزانه وجب استعماله والا فلا قالوا والصحيح أنهما قولان مستقلان غير مأخوذين من شيء قال اصحابنا وإذا قلنا لا يجب استعماله فهو مستحب قالوا وإذا أوجبناه وجب تقديمه على التيمم لأن التيمم لعدم الماء لا يصح مع

بالواو لأن امام الحرمين حكى فيه عن العراقيين طريقين أحدهما القطع بجواز التيمم : والثاني أن فيه قولين وقد توجه المنع بالقدرة على استعمال الماء وقصور الضرر فيه عما تقدم من المضار فظاهر المذهب القطع بالجواز لأنه إذا خاف المرض الذي يخاف منه التلف فقد خاف التلف وهذا قضية كلامه في المختصر وهو الذي ذكره المسعودي وغيره في الشروح : على أن في تشبيه الامام

وجوده بخلاف ما سنده في تيمم الجريح ان شاء الله تعالى * قالوا فيستعمله المحدث في وجهه وما بعده على الترتيب ثم يتيمم لما بقي ويستعمله الجنب أولاً في أي بدنه شاء : قال أصحابنا ويستحب أن يبدأ بموضع الوضوء ورأسه وأعالي بدنه وأيهما أولى فيه خلاف تقل صاحب البحر والبيان عن الأصحاب أنه يستحب أن يبدأ برأسه وأعاليه قال صاحب البيان ولو قيل يستحب أن يبدأ بأعضاء الوضوء كان محتملاً وقطع البغوي وغيره باستحباب تقديم أعضاء الوضوء والرأس والخنار تقديم أعضاء الوضوء ثم الرأس ثم الشق الايمن كما يفعل من يغسل جميع البدن هذا اذا كان جنباً غير محدث فان كان جنباً محدثاً فان قلنا بالذهب أن المحدث يندرج في الجنابة فالحكم كما لو كان جنباً فقط وان قلنا لا يندرج وكان الماء يكفي للوضوء وحده لم يمتنع أن يتوضأ عن الحدث ويتيمم عن الجنابة وهو مخير في تقديم الوضوء على تيمم الجنابة وتأخيرها اذا لاجب الترتيب بين الطهارةين لكن يستحب تقديم الوضوء هذا كله اذا وجد رايا تيمم به فان لم يجد فطريقان في التهذيب وغيره احدهما ان استعمال هذا الماء الناقص على القوانين وأصحهما القطع وجوب استعماله وبه قطع المتولي ونقله الروائي عن الأصحاب لا يبدل هنا فوجب استعماله بخلاف كيمض ما يستر العورة بخلاف بعض الرقبة في الكفارة فإنه لا يعتد بالعاجز عن الصوم لان الكفارة على التراخي والله أعلم

(فرع) لو لم يجد ماء ووجد ثلجاً أو برداً لا يقدر على إذابه فان كان جنباً أو حائضاً فوجوده كعدمه فيتيمم ويصلي ولا إعادة عليه على المذهب وبه قطع الجمهور وحكي المدارى وجهها أن الإعادة يجب ذكره في أول باب المياه وقد كررناه هناك وان كان محدثاً ففي وجوب استعماله في الرأس طريقان في التهذيب وغيره قالوا أصحهما لا يلزمه قولاً واحداً لان الترتيب واجب فلا يمكن استعماله في الرأس قبل التيمم عن الوجه واليدين ولا يمكن التيمم مع وجود ما يحكم وجوب استعماله والطريق الثاني انه على القوانين وبه قطع الجرجاني في المعاينة قال الجرجاني والروائي والرافعي وآخرون فاذا قلنا يجب استعماله تيمم على الوجه واليدين تيمماً واحداً ثم مسح به الرأس ثم تيمم على الرجلين للترتيب ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم الوجه واليدين لانه لا يجب استعماله فيها فوجوده بالنسبة اليهما كعدمه وهذا الطريق أقوى في الدليل لانهما وجدوا المحذور الذي قاله الاول يزول بما ذكرناه

(فرع) اذا لم يجد ماء ووجد ما يشترى به بعض ما يكفيه ففى وجوب شراء الفولان في وجوب استعماله اذا كان معه *

الطريقين في هذه الصورة شبهة قوية فان الذي يلقى في كتبهم حكاية الطريقين في صورة بطل البر وأخواتها كما سيأتي لافي هذه الصورة بل الذي يدل عليه كلامهم تجوز التيمم هاهنا من غير تردد والله أعلم: وثانيتها المرض الذي يخاف من استعمال الماء معه شدة الضمى أو زيادة العلة أو بطل البر

(فرع) إذا لم يجد شيئاً من الماء ووجد تراباً لا يكفي للوجه واليدين بل لأحدهما فطريقان أحدهما البقوى والشاشي وغيرهما أصحهما القطع وجوب استعماله وبه قطع القاضي حسين وكألو وجد بعض ما يستر بعض العورة أو أحسن بعض الفائحة : والثاني على القولين واختاره الشاشي في المعتمد وضعف الطريق الأول وقال لو قيل لا يجب استعماله قولاً واحداً لكان أولى وجهه بما ليس بتوجيه فالصواب القطع بوجوب استعماله *

(فرع) لو كان عليه نجاسات فوجد ما يغسل بعضها دون بعض فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور القطع بوجوب غسل ما لم يكن كبعض الفائحة والسترة وحكي القاضي حسين في تعليقه وجهاً أنه لا يجب لأنه لا يسهط فرض الصلاة بخلافهما *

(فرع) قال أصحابنا لو تيمم لعدم الماء ثم رأى ماء فأن احتل عند أنه يكفي لمطهرته بطل تيممه وإن علم بمجرد رؤيته أنه لا يكفي فهو على القولين في وجوب استعماله ابتداءً إن أوجبه بطل تيممه وإلا فلا *

(فرع) لو منع المتطهر من الوضوء إلا منكوساً فهل له التيمم أم يزمه غسل الوجه لتمكنه منه فيما قولان فيمن وجد بعض ما يكفي حكمه صاحب البحر عن والده قال «ولا تزم إعادة الصلاة إذا إذا أمثل المأمور به على القولين» (قلت) في وجوب إعادة احتمال الآن أن أظهرناها لا يجب كذا ذكره لأنه في معنى من غصب ماؤه ولا إعادة عليه قلعاً *

(فرع) قال أصحابنا الحاوي والبحر لومات رجل معه ماء لنفسه لا يكفي لغسل جميع بدنه فإن قلنا يجب استعمال الناقص وجب على رقيقه غسله به وتيممه للباقي وإن قلنا لا يجب اقتصر به على التيمم فالأعلى هذا لو غسله به ضمن قيمته لورثته لأنه أنفقه من غير حاجة وفيما قاله نظر لأن أصحابنا اتفقوا على استحباب استعمال الناقص فينبغي أن لا يضمن ويمكن أن يقال استحبابه يتوقف على رضا المالك ولم يوجد

(فرع) لو كان محدثاً أو جنباً أو حائضاً وعلى بدنه نجاسة ومعه ماء لا يكفي إلا لأحدهما تعين عليه غسل النجاسة به لأنه لا بد لها بخلاف الحدث وهذا متفق عليه عند أصحابنا وحكمه المبرور عن أبي حنيفة ومحمد وأحمد وداود ورواية عن أبي يوسف وبه قال ابن المنذر وقال حماد بن أبي سليمان وأبو يوسف في الرواية الأخرى عنه يتوضأ ولا يغسل النجاسة وهو الظاهر

وبقاء الشين التيسير وانفصل هذه الصور وأحكامها : أما زيادة العلة وبطء البرء فقد سحكوا فيها ثلاثة طرق أظهرها أن في جواز التيمم للخوف منها قولين (أحدهما) المنع لأن إباحة التيمم لمريض مأخوذة من الآية وقد روينا عن تفسير ابن عباس اعتبار خوف التلف فيه وأظهرها

من مذهب مالك ودليلنا ما سبق قال أصحابنا وينبغي ان يستعمل هذا الماء أولاً في إزالة النجاسة ثم يتيمم للحدث فان خالف فقيم ثم غسلها في صحة تيممه وجهان سيقا في باب الاستطابة وفي هذا الباب أحدهما لا يصح لان التيمم يراد لإباحة الصلاة وهذا لا يبيحها لبقاء النجاسة عليه وأحدهم يصح كما أن الجريح يجوز أن يتيمم ثم يغسل الصحيح وإن كان تيممه لإباحة الصلاة عقبه هكذا أطلق الأصحاب المسألة وقال القاضي أبو الطيب في تعاليقه هذا الذي ذكرناه من وجوب استعمال الماء في إزالة النجاسة دون الحدث هو فيما إذا كان مسافراً فإن كان حاضراً فغسل النجاسة به أولى يعني ولا يجب لانه لا بد من إعادة الصلاة سواء غسل النجاسة أو توضأ.

(فرع) قال أصحابنا لو كان محروماً على بدنه طيب وهو محدث ومعه ما يكفي أحدهما فقط وجب غسل الطيب وتيمم للحدث إن لم يمكن الوضوء به وجمعه لغسل الطيب فإن أمكن وجب فعله ولو كان عليه نجاسة وطيب غسل النجاسة وقد ذكر المصنف هاتين المسألتين في المحرر.

(فرع) لو عم ماء الطهارة وسائر المورة ووجدتهما يباعان ومعه ثمن أحدهما وجب شري السرة لانه لا بدل لها ولأن النفع بها يدوم ولا توجب للصلاة والصيانة عن العيون والماء يخالفها في كل هذا.

(فرع) قال أصحابنا العراقيون إذا أجنب فلم يجد الماء فقيم وصلى فريضة ثم أحدث ووجد ما يكفي لعضاء وضوئه فقط فان قلنا يجب استعماله للجنبه بطل تيممه ولزمه استعماله وإن قلنا لا يجب قتال ابن سريج رحمه الله أن توضأ به ارتفع حدثه وجاز أن يصلي به النفل دون الفرض لأن التيمم الذي ناب عن غسل الجنابة أباح فريضة وما شاء من التوافل فلما أحدث حرمت التوافل فإذا توضأ ارتفع تحريم التوافل ولا يستباح الفرض لان هذا الوضوء لم ينب عن الجنابة فان لم يتوضأ به وتيمم للفريضة جاز واستباح الفريضة والتوافل جميعاً فان تيمم للتوافل وحدها فوجهان أحدهما يستبيحها كما يستبيحها إذا نوى الفريضة تبعاً وأحدهما لا يستبيحها وهو قول القاضي أبي الطيب لانه يقدر على الوضوء لها فلا يستبيحها بالتيمم بخلاف التيمم للفريضة فانه ينوب عن غسل الجنابة قالوا وهذه المسألة مما يمتحن به فيقال وضوء يستباح به التوافل دون الفريضة ولا نظيرها ويقال وضوء يصح بنية استباحة النفل ولا يصح بنية استباحة الفرض ويقال محدث ممنوع من الصلاة لحديثه فان تيمم للفرض استباحه واستباح النفل وإن تيمم للنفل لم يصح له ولا لغيره وهذا

والجواز وبه قال مالك وأبو حنيفة لأننا لا نوجب شراء الماء بأكثر من ثمن المثل لما فيه من الضرر ومعلوم ان الضرر ههنا أشد ولأن ترك الصوم وترك القيام في الصلاة لا يعتبر فيه خوف التلف بل يلغي فيه هذا النوع من المرض فكذلك ههنا والطريق الثاني القطع بالجواز وتأويل

السؤال الثالث يجيء على الوجه الثاني وهذا كله تفريع على قولنا لا يجب استعمال الناقص هكذا ذكر هذه المسألة العراقيون والمتولي وحكي امام الحرمين هذا عن العراقيين ثم قال وهذا فيه نظر قال والوجه أن يقال الوضوء مع الجنابة لا أثر له ولا يتضمن رفع الحدث ووجوده بمثابة ما اذا طرأ الحدث ثم وجد ماء قليلا فيخرج على وجوب استعماله وسواء قلنا يجب أو لا يجب فلا يمتن التيمم للنافلة قال وفي المسألة احتمال على الجملة هذا كلام الامام والمشهور ما سبق: أما اذا اغتسل الجنب وبقي عضو من بدنه لم يجد له ماء فتيمم له ثم أحدث فتيمم ثانيا ثم وجد ماء يكفي ذلك العضو دون وضوئه فقد قال القاضى حسين والمتولي والبخارى والرويانى ان قلنا فيمن وجد بعض ما يكفيه لا يلزمه استعماله وجب استعمال هذا الماء في ذلك العضو ولا يبطل تيممه لان التيمم الثاني وقع عن الحدث ولم يقدر بعده على ما يزيل الحدث وان قلنا يجب استعماله فقد تعارض فرضان أحدهما الباقي من الجنابة والثاني المقدور عليهما أعضاء الوضوء. وليس أحدهما أولى من الآخر هذا كلام هؤلاء ونقله امام الحرمين عن ابن سريج قال ونقله الصيدلاني عنه ولم يعترض عليه قال الامام وفرقه بين قولنا يجب استعماله أو لا يجب غير صحيح وكذا أنكره الغزالي في البسيط والشاشي قال الشاشي هذا بناء فاسد وتفريع باطل بل يلزمه استعماله في العضو الباقي من الجنابة قولاً واحداً ولا يبطل تيممه على القولين لان الماء تعين استعماله عن الجنابة والتيمم وقع عن الحدث فلم يؤثر فيه ما لا يجب استعماله فيه وهذا الذى قاله الشاشي هو الاظهر وقد قطع صاحب الحاوى في باب صفة الغسل بأنه اذا أجنب فوجد ما يكفيه لبدنه الا موضعاً يسيراً فاغسل وبقي ذلك الموضع فتيمم وصلى ثم أحدث ثم وجد ما يكفيه للباقي من الجنابة لزمه استعماله في هذا الباقي من الجنابة ولا يستعمله في أعضاء الوضوء فاذا استعمله في الباقي تيمم وصلى فرضاً ونفلاً قال وان تيمم قبل استعماله جاز لان التيمم للحدث الطارىء واستعمال الماء للجنابة فجاز تقديم أحدهما على الآخر قال فلو أراق هذا الماء بعد التيمم لم يكن له أن يصلى بهذا التيمم بل يجدد تيمماً بعد الاراقة لان تيممه لم يقع عن العضو الباقي من الجنابة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

❦ وان اجتمع ميت وجنب أو ميت وحائض انقطع دمها وهناك ماء يكفي أحدهما فان كان لأحدهما كان صاحبه أحق به لانه محتاج اليه لنفسه فلا يجوز له بذله لغيره فان بذله للآخر وتيمم لم قول المنع على ما اذا لم يلحقه الا مجرد الالم والمشقة والثالث التقطع بالمنع وتأويل الجواز على ما اذا كان الخوف التلف فان قلت وما الفرق بين زيادة العلة وبطء البرء فالجواب أن المراد من زيادة العلة افراط الالم وكثرة المقدار وان لم تمتد المدة ومضى بطء البرء امتداد المدة وان لم يزد القدر

يصح تيممه وان كان الماء لهم كانوا فيه سواء. وان كان مباحاً أو غيرهما وأراد أن يجود به على أحدهما فالميت أولى لانه خاتمة طهارته والجنب والحائض يرجعان الى الماء فيقتسلان وان اجتمع ميت وحى على بدنه نجاسة والماء يكتفى أحدهما ففيه وجهان أحدهما صاحب النجاسة أولى لانه ليس لطهارته بدل ولطهارة الميت بدل وهو التيمم والثاني للميت أولى وهو ظاهر المذهب لانه خاتمة طهارته وان اجتمع حائض وجنب والماء يكتفى أحدهما ففيه وجهان قال أبو اسحق للجنب أولى لان غسله منصوص عليه في القرآن ومن أمهاتنا من قال الحائض أولى لانها تستبج بالفسل ما يستبج الجنب وزيادة وهو الوطء وان اجتمع جنب ومحدث وهناك ما يكتفى بالمحدث ولا يكتفى بالجنب فالمحدث أولى لان حديثه يرتفع به ولا يرتفع به حدث الجنب وان كان يكتفى بالجنب ولا يفضل عنه شيء ويكتفى بالمحدث يفضل عنه ما يغسل به الجنب بعض بدنه ففيه ثلاثة أوجه أحدها الجنب أولى لانه يستعمل جميع الماء بالاجماع واذا دفعناه الى المحدث بقى ماء مختلف في وجوب استعماله في المنيابة والثاني المحدث أولى لان فيه تشريكا بينهما والثالث انهما سواء فيرفع الي من شاء منها لانه يرفع حدث كل واحد منهم ويستعمله كل واحد منهما بالاجماع *

(الشرح) في الفصل مسائل (احداها) اذا اجتمع ميت وجنب وحائض ومحدث ومن على بدنه نجاسة وهناك ما يكتفى احدهم فان كان لاحدهم فهو أحق به ولا يجوز له ان يبذله لطهارة غيره قال امام الحرمين وغيره لان الاثار انما يشرع في حظوظ النفوس لانها يتعاق بالقرب والعبادات قال أمهاتنا ويستونون كلهم في تحريم البذل لما ذكرناه هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وحكي الدارمي وابن الصباغ وغيرهما عن أبي اسحاق المروزي انه قال من أمهاتنا من قال فيه قول آخر انه ان كان الماء للجنب أو الحائض أو المحدث لزمه ان يقدم الميت به على نفسه وأخذت من مال الميت قال ابن الصباغ وهذا لا يعرف للشافعي والصواب الاول وعليه التفريع فلو خاف صاحب الماء وبذله لغيره قال الحاملي في المجموع والصيدلاني لا تصح هبته ولا يزول ملكه فيه وكأنه محصور عليه فيه وذكر جماعات في صحة هبته وجهين ومنسرحهما مع ما يتعلق بهما في مسألة من أراق الماء

ثم قد يجتمع الامران وأما شدة الضنى ففي جواز التيمم بها الطريقان الاوليان والظاهر عود الطريقة الثالثة أيضا والمراد من الضنى المرض المذنب الذي بجملة ضننا وكأنه نوع من المرض خاص: وأما اذا خاف من استعمال الماء بقاء الشين على بدنه فتنتظر ان خاف شيئا فيجاء على عضو ظاهر كاسود الكثير في الوجه ففيه ثلاثة طرق أيضا أحدها الجزم بالمواز لانه شوه الحلاقة وبدوم ضرره وأشبه تلف العضو ويحكي ذلك عن ابن سريج والاصطخري والثاني الجزم بالنزع اذ ليس فيه بطلان عضو ولا منفعة وانما هو فوات جمال والثالث انه على القولين المتقدمين وان خاف شيئا

سعتها حيث ذكرها المصنف بعد هذا ان شاء الله تعالى قال أصحابنا فاذا صلى بالتيمم فان كان الماء باقياً يد الموهوب لهم يصبح تيمم البازل وعليه اعادة الصلاة وان كان الماء قد تلف ففي وجوب الاعادة الوجهان فيمن أراق الماء بعد دخول الوقت سعتها أصحها لا تجب وسنشرحها في موضعها ان شاء الله تعالى مع فروعها فهذا الذي ذكرته من التفصيل هو الذي قاله الاصحاب في الطريقتين ولم يوضح المصنف المسألة بتفصيلها بل أطاق وجوب الاعادة و كلامه محمول على ما إذا تيمم والماء باق في يد الموهوب وقد أكر بعضهم عليه الحلاقه ولا يصح انكاره لان مراده ما ذكرته هذا كله فيمن وهب بعد دخول الوقت اما من وهب قبل الوقت فلا تحرم هبته وتصح صلاته بالتيمم ولا اعادة كما لو أراقه قبل الوقت واذا أوجبت الاعادة مع بقاء الماء أومع عدمه على أحد الوجهين ففي قدر ما تجب اعادته ثلاثة أوجه ستأتي هناك ان شاء الله تعالى ومعني قول الاصحاب في هذا صاحب الماء أحق به أى لاحق لغيره فيه قل الازهرى أحق في كلام العرب له معنيان أحدهما استيعاب الحق كله كقولك فلان أحق بماله أى لاحق لاحد فيه غيره والثاني على ترجيح الحق وان كان للآخر فيه نصيب كقولك فلان أحسن وجهان فلان لا تريد نفى الحسن عن الآخر بل تريد الترجيح قال وهذا معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الايح أحق بنفسها من وليها» أى لا يفتات عليها فيزوجا بغير إذنها ولم ينفق الحق الولى فانه هو الذي يعقد عليها وينظر لها والله أعلم: (المسألة الثانية) اذا كان الماء لهم فهم فيه سواء ولا يجوز لاحد من ان يذلل نصيبه اطهارة غيره ان كان نصيب البازل يكفيه وان كان لا يكفيه وقتلنا يجب استعماله لم يميز بذله والا فيجوز: (الثالثة) اذا كان الماء لاجنبي فاراد ان يجود به على أحوجهم أو أومى بماء لاحوج الناس في الموضع الملائني أو وكل من يصرفه الى أحوجهم تأييم أحق فيه التفصيل الذي ذكره المصنف وسنشرحه ان شاء الله تعالى هكذا صورها امام الحرمين والغزالي ومن تابها وصورها المصنف وجمهور الاصحاب في الطريقتين فيما اذا وصل هؤلاء المحتاجون الى ماء مباح وذكروا فيها التفاصيل المذكورة وانكر امام الحرمين هذا عليهم وقال «هذا عندى غلط ظاهر فان الماء المباح اذا ازدحم عليه قوم وجب أن يستووا في تملكه

يسيرا كأثر الجديري والسواد اقبال فلا عبرة به وكذلك لو خاف شيئاً قبيحاً على غير الاعضاء الظاهرة والمراد من الظاهرة ما يبدو عند المنة غالباً كلوجه واليدن : وأما تعبيره عن الخلاف في هذه المسائل بالوجهين فانما اتبع فيه امام الحرمين والمشهور في طرق الاصحاب أن فيها قواين على طريقة اثبات الخلاف كما حكينا : وثانها المرض الذي لا يخاف من استعمال الماء معه بخذورا في العاقبة فلا يرخص في التيمم وان كان يتألم في الحال لراحة أو حر أو برد لانه واجد الماء قادر على استعماله من غير ضرر شديد : واعلم أن المرض المرخص لا يقترق الحال فيه بين أن يعرف

ولا يتوقف الملك على الحاجة بل يجب القطع باستوائهم ويقسم الماء بينهم بالسوية ولا ينظر الى احدهم وأحوالهم» قال «ولا خفاء بما نبينا عليه من هذا الزلل» قال الرافعي «لأنما ما بين كلام امام الحرمين وكلام الاصحاب لانهم أرادوا التقديم على سبيل الاستحباب وكلمتهم يقولون مجرد الوصول الى الماء المباح لا يقتضي الملك وإنما ثبت الملك بالاستيلاء والاحراز فيستحب اغير الاحوج ترك الاستيلاء والاحراز ايتارا للاحوج» قال «والاصحاب لم يكون منهم لو لم يفعلوا ذلك واستولوا عليه وازدهوا كان الامر كما ذكره امام الحرمين لكن يمكن أن ينافيهم فيما ذكره من الاستحباب ويقول هو ممكن من الطهارة بالماء فلا يجوز العدول الى التيمم كالماء» هذا كلام الرافعي فإذا ثبت دفعه الى الاحوج ففيه صور (احداها) اذا حضر ميت مع جنب أو حائض أو محدث فهو أحقّ منهم اهلتي احداها التي ذكرها الشافعي والمصنف والاصحاب انه خاتمة أمره فخص بكل الطهارتين والاحياء سيجدون الماء والثانية ان القصد من غسل الميت تنظيفه ولا يحصل بالتراب والقصد من طهارة الاحياء استباحة الصلاة وذلك يحصل بالتيمم وقال أبو يوسف الحلي أحق من الميت وهو رواية عن مالك واحمد قال اصحابنا ولا يفترق استحقاق الميت وتخصيصه الى قبول وارث ونحوه كالتطوع انسان بتكفين ميت فانه لا يفترق الى قبول وحكي الدارمي والرافعي وجهاني اشترط قبول هبة الماء الميت وليس بشيء (الثانية) اذا حضر ميت ومن عليه نجاسة فان كان على الميت نجاسة فهو أحقّ بلا خلاف والافوجهان مشهوران صحيحهما عند الاصحاب أن الميت أحقّ قال أصحابنا هما بنيان على العاتين في الميت إن قلنا بالاولى فهو أحقّ وإن قلنا بالثانية فالجس أحقّ لانه لا يقطع فرضه بالتيمم وتحصل طهارة الميت بالتيمم ولو حضر ميتان والماء يكفي أحدهما فإن كان الماء موجودا قبل موتها فالاول أحقّ وإن وجد بعد موتها أو ماتا معا فافضلها أحقّ به فان استويا اقرع بينهما قاء (الرابع ١٨) (الثالثة) لو حضر من عليه نجاسة مع جنب وحائض ومحدث فهو أحقّ منهم بلا خلاف لانه لا يبدل لطهارته: (الرابعة) حضر جنب وحائض ثلاثه أو جبه مشورة أصحابنا عند الاصحاب الحائض أحقّ لملظحدثها وقول القائل الآخر ان غسل الخنثى منصوب عليه في القرآن

كونه بحيث يرخص بنفسه وبين أن يخبره طبيب حاذق بشرط كونه مسلما بالغيا عدلا وفي وجهه يقبل في ذلك خبر الصبي المراهق والفاسق أيضا ولا فرق بين الحر والعبد والذكر والانثى لأن طريقه الخبر وأخبارهم مقبولة ولا يشترط فيه العدد وحكي أبو عاصم العبادي فيه وجهين وهذا كله فيما اذا منعت العلة استعمال الماء أصلا لعموم العذر جميع موضع الطهارة وضوءا كان أو غسلا فان تمكنت العلة من بعض أعضاء الطهارة دون بعض غسل الصحيح بقدر الامكان وما الذي يفعل العليل نذكره بعد هذا والله أعلم

لاحقة فيه فان غسلها ثابت بالاحاديث الصحيحة والأجماع : والوجه الثاني الجنب أحق لان الصحابة رضى الله عنهم اختلفوا في صحة تيمم الجنب دون الخائض فقدم تصحح طهارتهما بالأجماع هكذا احتج له القاضي حسين والصيدلاني قال امام الحرمين هذا ضعيف جدا ولم يصح عن الصحابة في تيمم الخائض شيء : والثالث يستويان حكاه الدارمي عن ابن القطان فلي هذا قال الاكثرون يقرع بينهما ومن صرح بهذا القفال والقاضي حسين والمتولي والبغوي والرويان وآخرون وقال امام الحرمين وغيره فيه تفصيل اختصره الرافعي فقال ان طلب احدهما القرعة والاخر القسمة فالقرعة أولى في أصح الوجوه والقسمة في الثاني هذا ان أوجبنا استعمال الماء الناقص عن الكفاية والالتيمت القرعة وان اتفقا علي القسمة جاز ان أوجبنا استعمال الناقص والا فلا لانه تضييع : (الخامسة) خضر جنب ومحدث فان كان الماء يكفي الوضوء دون الغسل فالمحدث أحق ان لم يوجب استعمال الناقص وان أوجبنا فثلاثة أوجه أصحها المحدث أحق لانه يرتفع به حدته بكتاله والثاني الجنب أحق لفظ حدته والثالث يستويان وبجيء فيه سابق من الاقراء والقسمة وقول المصنف «فيدفع الى من شاء منهما» المراد به اذا كان صاحب الماء يجود به علي المحتاج واما الوكيل والوصى والمالك في المباح فيقرعون بينهما علي الاصح ويقسمون علي الوجه الآخر ولا يغير وان لم يكن الماء كافي الواحد منهما فالجنب أولى ان أوجبنا استعمال الناقص والافضل عدمه وان كان كافي لكل واحد منهما فانظر ان فضل عن الوضوء منه شيء ولم يفضل عن الغسل فالجنب أولى ان لم يوجب استعمال الناقص لانه اذا استعمله المحدث يضيء الباقي وان أوجبنا استعمال الناقص ففيه الوجة الثلاثة المذكورة في الكتاب أصحها الجنب أحق والثاني المحدث والثالث هما سواء وان لم يفضل من واحد منهما شيء أو فضل عن كل واحد منهما شيء فالجنب أحق وفي الخاوي وجه انه اذا كان لا يفضل عن واحد منهما شيء فهم مساو والصحيح الاول وان كان يكفي الغسل ولا يكفي الوضوء ان تصور ذلك فالجنب أحق قال الرافعي «ويتمور ذلك بان يكون المغتسل نضو الخائض فاقد الاعضاء والمتوضئ ضخم الاعضاء» واذا استعمل الماء في هذه المسائل غير من قلنا انه أحق فقد

قال في السادس الفاء الجبيرة بالتخلع العضو فيجب غسل ما صح من الاعضاء والمسح علي الجبيرة بالماء وفي زواله منزلة مسح الخف في تقديره دته وسترط الاستيعاب وجهان : ثم يتيمم مع الغسل والمسح علي أظهر الوجهين ولا يمسح الجبيرة بالتراب علي الاصح لان التراب ضعيف وفي تقديم الغسل علي التيمم ثلاثة أوجه الاول هو الثالث وهو أنه لا ينتقل عن عضو ما لم يتم تطهير ذلك العضو فلو كانت الجبيرة علي يده تيمم قبل مسح الرأس ﴿
لوجعل المرض سببا واحدا من أسباب العجز ثم قدمه الى ما لا يجوز الى الفاء الجبيرة

أساء وطهارته صحيحة والله أعلم *

(فرع) قال الشافعي في مختصر المزني رحمه الله لو كان مع الميت ماء فخافت رفقته العطش شربه وبه وأدوا ثمنه في ميراثه وانفق أصحابنا على أنه يحل لهم شربه وعليهم ضمانه بقيمته يوم الشرب في مكان الشرب كما قلنا في غيره من التلغات قال القاضي أبو الطيب وغيره وسعى الشافعي بقيمة هنا ثمنًا مجازًا والاختيصة الثمن ما كان في عقد ولكن قد سميت العرب القيمة ثمنًا (قلت) (١) نذقال أعمل اللغة مثل هذا فقال الازهرى في تهذيب اللغة قال الليث ثمن كل شيء قيمته وقال الهروي في الغرر الثمن قيمة الشيء قال أصحابنا وأما أوجبنا القيمة ولم نوجب المثل وان كان الماء مثلياً لأن المسألة مفروضة فيا إذا كانوا في بركة الماء فيها قيمة ثم رجعوا إلى بلدهم ولا قيمة الماء فيه وأراد الوارث تعريضهم في البلد فلو ردوا الماء لكأن استقالا للثمان هذا هو المذهب الصحيح المقطوع به في طرق الأصحاب وحكي صاحب البحر والرافعي وجها أن مراد الشافعي بالثمن المثل وأنه يرد مثل الماء لافيمته وهذا شاذ والصواب الأول وأما إذا غرموا في موضع الشرب فانهم يغرمون مثل الماء بلا خلاف قال صاحبا العدة والبحر وكذا لو غرموا في موضع آخر الماء فيه قيمة عليهم أداء مثل الماء وإن كان أقل من قيمته يوم الاتلاف كمن أتلف حنطة غرم مثلاً وإن كانت قيمتها يوم الغرم أقل ولو غرموا القيمة ثم اجتمعوا هم والوارث في موضع للماء فيه قيمة فهل له رد القيمة والمطالبة بمثل الماء وحان كالوجهين فيمن أتلف مثلاً فتعذر المثل فغرم القيمة ثم وجد المثل هل للسالك أن يرد القيمة وبطال بالمثل هكذا قاله القاضي حسين والفوراني وصاحب العدة وآخرون وسوضح المسألة في كتاب القصب أن شاء الله تعالى هذا كله ١. احتاج الأحياء إلى ماء الميت للعطش فاما إذا لم يحتاجوا إليه للعطش بل للمطارة فانهم يفضلونه منه بقدر حاجته وما بقي حفظه الورثة ويحرم عليهم الوضوء به بل يتيممون فإن نوضوا به أئموا وضمنوه على ما سبق والله أعلم * قال المعنف رحمه الله *

﴿ وإن لم يجد ماء ولا ترا صلى على حسب حاله لأن المطارة شرط من شروط الصلاة

(١) في الصحيح في حديث قطع سارق الجز في جز قيمته ثلاثة دراهم وفي رواية ثمنه ثلاثة دراهم اه اذرى

ولا لصوق عليه وإلى ما يهوج إليه وحذف السبب السادس والسابع احسن وأولي فإن الانخلاع والجراحة نوعان خاسنان من العال والأمراض ولو عددا كل مرض سببا على سدة اطال الامر وكثرت الاسباب فإن قلت اسم المرض لا يقع على انخلاع العضو والجراحة قلنا نحن لا نعي بالمرض سوى العلة العارضة التي يخاف معها من استعمال الماء على أن ابن عباس رضي الله عنه فسر المريض بالجريح كما تقدم فذاً على أن اسم المرض يقع على الجراحة: ثم الكسر والانخلاع له حالتان: أحدهما أن يهوج إلى القاء الجبائر على موضعه وهي الألواح التي تبيأ

فالعجز عنها لا يبيح ترك الصلاة كستر العورة وإزالة النجاسة واستقبال القبلة والقيام والقراءة ﴿الشرح﴾ قوله «على حسب حاله» هو يفتح السين أى قدر حاله ولو حذف لفظة حسب صح الكلام أيضاً وقوله «شروط من شروط الصلاة» احتراز من العقل فانه شرط ولكن من شروط التكليف وقوله «والقيام والقراءة» مما ينكر عليه لأنه جعلها من الشروط ومعلوم عنده وعند غيره أنها ليسا من الشروط بل من الفرائض والأركان وكان ينبغي أن يحدفها فقد حصل الغرض بما قبلها أو يقول لأن الطهارة لازم من لوازم الصلاة ليتناول كل المذكورات وكأنه أراد بالشرط مالا تصح الصلاة إلا بوجوده لاحقيقته وأنا حكم المسألة فإذا لم يجد المكلف ماء ولا تراباً بأن حبس في موضع نجس أو كلن في أرض ذات وحل ولم يجد ماء يخففه به أو ما شبه ذلك ففيه أربعة أقوال حكها أصحابنا الحراسانيون (أحدها) يجب عليه أن يصلى في الحال على حسب حاله ويجب عليه الاعادة إذا وجد ماء أو تراباً في موضع يسقط الغرض بالتييم وهذا القول هو الصحيح الذى قطع به كثيرون من الأصحاب أو أكثرهم وصححه الباقون وهو النصوص في الكتب الجديدة (والثاني) لا تجب الصلاة بل تستحب ويجب القضاء سواء صلى أم لم يصل حكوه عن القديم وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين (والثالث) يحرم عليه الصلاة ويجب القضاء حكاه امام الحرمين وجماعة من الحراسانيين عن القديم (الرابع) تجب الصلاة في الحال على حسب حاله ولا تجب الاعادة حكوه عن القديم أيضاً وستأتي أدلة هذه الأقوال في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى قال امام الحرمين وإذا قلنا تجب الصلاة في الوقت ويجب القضاء فالمذهب الظاهر ان ما يأتي به في الوقت صلاة ولا يمكن يجب تدارك النقص ولا يمكن الا بفعل صلاة كاملة قال ومن أصحابنا من قال الذي يأتي به تشبه كالامساك في رمضان لمن أفطر عمداً قال الامام وهذا بعيد جداً قال أصحابنا فإذا قلنا بالمذهب وهو وجوب الصلاة في الحال ووجوب القضاء صلى الغرض وحده ولا يجوز النفل ولا مس المصحف وحمله فان كان جنباً لم يجوز له المسك في المسجد ولا قراءة القرآن في غير الصلاة وإن كانت امرأة اقتلع حيشها لم يجوز لها طؤها لأن هذه الأشياء إنما تباح بالطهارة ولم

لذلك : والثانية ألا يجوز اليه والمعتبر في حاجة الالتقاء أن يخاف شيئاً من المضار السابقة لو لم يلحقها عليه : الحالة الأولى أن يحتاج الى القائها عليه والغالب في مثلها أن يكون ذلك الموضع بحيث لا يخاف من إيصال الماء اليه وإنما يقصد بالقائها الانجبار فإذا ألقاها على موضع فلا يخلو اما أن يقدر على نزعه عند الطهارة من غير أن يخاف شيئاً من المضار السابقة أو لا يقدر عليه فان لم يقدر لم يكلف النزاع وبراعى في الطهارة أموراً أحدها غسل الصحيح وفي وجوبه عليه طريقتان أحدهما أن فيه قولين في قول يجب وفي قول لا بل يكفيه التيمم وهما عند أصحاب هذا الطريق مخرجان

ثأت بها وأما صلى الفريضة للضرورة محافظة على حرمتها وحكي الجرجاني في المعاينة وصاحب البيان وجها أنه يباح وطؤها وليس بشيء* وإذا صلى الفرض وكان جنباً أو منقطعاً الحيض لم يقرأ في الصلاة ما زاد على الفاتحة بلا خلاف وفي الفاتحة وجهاً سبق بيانها وشرحها في آخر باب ما يوجب الفصل أصحابها تجب والثاني يحرم بل يأتي بالأذكار التي يأتي بها من لا يحسن الفاتحة قال أصحابنا وإذا شرع في الصلاة على حسب حاله فرأى الماء أو التراب في أثناءها بطلت صلاته هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكي القاضي حسين وجهاً أنها لا تبطل كالوجه المحكى في طريقة خراسان أن التيمم في المضى إذا رأى الماء في أثناء الصلاة لا يبطل وهذا الوجه ليس بشيء* قال أصحابنا ولو أحدث في هذه الصلاة أو تكلم بطلت بلا خلاف (فرع) قال أبو العباس الجرجاني في المعاينة ليس أحد يصح إحراره بصلاة الفرض ولا يصح بالنفل إلا من عدم الماء والتراب أو السرة الطاهرة أو كان على بدنه نجاسة لا يقدر على إزالتها والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا إذا عدم الماء والتراب فصل على حسب حاله وأوجبنا الإعادة أعاد إذا وجد الماء أو وجد التراب في موضع يسقط الفرض فيه بالتيمم أما إذا قدر على التيمم في حالة لا يسقط الفرض فيها بالتيمم كالمضى فإنه لا يعيدها بالتيمم لأنه لا فائدة في الإعادة حينئذ وكيف يصلى لمرة الوقت وقد زال قل الروياني قال والذي إذا كان عليه صلاة فائتة بغير عذر وقتلنا يجب قضاءها على الفور فعدم الماء والتراب فعندى أنه لا يلزمه القضاء في هذه الحالة لانا لو ألزمناه ذلك احتاج إلى الإعادة ثانياً وثالثاً وما لا يدهى بخلاف المؤداة فإنه يجب فعلها لحكمة الوقت ولا يؤدي إلى التسلسل قال وهل له أن يقضى في هذه الحالة فيه وجهاً يعني يقضى في المال ثم يقضى إذا وجد الطهور (قلت) والصواب منها أنه لا يجوز لما ذكرناه والله أعلم *

(فرع) إذا ربط على خشبة أو شد وثاقه أو منع الأسير أو غيره من الصلاة وجب عليهم أن

من القولين فيما إذا وجد من الماء ما يكفي لبعض الأعضاء هل يقتصر على التيمم أم يستعمله مع التيمم ووجه الشبه أنه في صورتين تمكن من غسل بعض الأعضاء دون بعض وغسل البعض لا يكفي مطهراً والتيمم يكفي مطهراً والطريق الثاني وهو الأصح القطع وجوب غسل الصحيح لأن اعتلال بعض الأعضاء لا يزيد على فقدانه ولو كان مقطوع بعض الأطراف لم يسقط عنه غسل الباقي فهنا أولي بخلاف ما إذا وجد بعض الماء فإن الخلل ثم في الآلة التي تتأدى بها العبادة فأشبه ما إذا وجد بعض الرقبة فإن قلنا بالصحيح وهو وجوب غسل الصحيح فيجب ذلك بحسب

يصلوا على حسب حالهم بالإيماء ويكون إيماءه بالسجود اخفض من الركوع ويجب الاعادة أما وجوب الصلاة فحرمة الوقت وأما الاعادة فلا لأنه عذر نادر غير متصل هذا هو المذهب الصحيح المشهور وحكي القاضي أبو الطيب وصاحب الماوي وجاعة من العراقيين والخراسانيين فيهم قولاً قديماً انه لاعادة عليهم كالمريض والفرق على المذهب ان المرض يعم وقال الصيدلاني في هذا وفي الغريق يتعلق بعود ويصلى بالإيماء ان استقبل القبلة فلا اعادة كالمريض يصلى بالإيماء والا وجبت الاعادة وقال البقوي في الغريق يصلى بالإيماء لا يعيد ماصلى الى القبلة ويعيد غيره في اصح القولين وأما المريض اذا لم يجد من يحمله الى القبلة فيجب أن يصلى على حسب حاله وتجب الاعادة على الصحيح المشهور لندوره قال الروياني ومن أصحابنا من قال في الاعادة قولان وهذا شاذ والله أعلم *

(فرع) اذا أوجبت الاعادة في هذه المسائل السابقة ومسألة من لم يجد ماء ولا تراباً ومسألة من صلى بنجاسة لا يقدر على ازالة فاعاد في الغرض من صلاته أربعة أقوال مشهورة حكاهما الشيخ أبو حامد والاصحاب في الطريقتين وذكر صاحب الماوي أن المزني وابا علي بن أبي هريرة نقلها وقد ذكرها المصنف في مسألة النجاسة في باب طهارة البدن: قال امام الحرمين وغيره كل صلاة صلاها في الوقت عالماً باختلافاً مع بذل الامكان ثم أمرناه بالقضاء فقضاه في الواجب من الصلاتين أربعة أقوال أمحها عند الاصحاب أنها الثانية وهو نصه في الام والثاني الاولى والثالث احداها لا يعينها والرابع كلاهما واجب وهو نصه في الاملاء واختاره القفال والغوري وابن الصباغ وهو قوي لانه مكلف بهما ويظهر فائدة الخلاف في مسائل منها اذا أراد أن يصلي الثانية بتيمم الاولى وسيأتي تفصيله قريباً ان شاء الله تعالى وسيأتي في بيان هذه الاقوال وما يشبهها من الصلوات المفكولات على نوع خلل زيادات في آخر الباب في فرع مستقل بذلك ان شاء الله تعالى

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد ماء ولا تراباً قد قدمنا ان في مذهبن أربعة أقوال وقال بكل واحد منها طائفة من العلماء فحكي ابن المنذر عن الاوزاعي وسفيان الثوري واصحاب الرأي أنه لا يصلى في الحال بل يصبر حتى يجد الماء أو التراب وهو قول أبي يوسف ورواية عن أبي ثور والرواية الاخرى عنه أنه لا يصلى ولا يعيد وحكما أصحابنا عن داود وعن مالك رواية أنه يصلى ويعيد ورواية أنه يصلى ولا يعيد ورواية لا يصلى وفي الاعادة عندهم خلاف وقال احمد يصلى وفي الاعادة روايتان وقال المزني يصلى ولا يعيد وكذا عنده كل صلاة صلاها على حسب حاله

الامكان حتى لو قدر على غسل مانت أطراف الجبيرة من الصحيح الذي أخذته الجبيرة وجب ذلك بأن يضع خرقة مبلولة عليه ويعصرها لتنفس تلك المواضع المتقاتل منها: واثنان

لتأجيل اعادتها صرح بذلك في مختصره ونقله عنه الاصحاب واحتج من منع الصلاة في المال بقول الله تعالى (ولا تقربوا الصلاة وأنت سكارى . حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً) وبحديث ابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة غير طهور » رواه مسلم وبحديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « متناح الصلاة الطهور » رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن وبإقياس على الحائض قبل انقضاء حيضها واحتج من لم يوجبها في الحال ولم يوجب القضاء بأنه عاجز عن الطهارة كالحائض واحتج لمن قال يصلي ولا يعيد بحديث عائشة رضي الله عنها أنها استعارت قلادة من أسباء فملكته فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناساً من اصحابه في طلبها فادر كتمهم الصلاة فصولا بغير وضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك اليه فزات آية التيمم رواه البخاري ومسلم ووجه الدلالة أنهم صلوا بغير طهارة ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بإعادة قالوا ولأن إيجاب الاعادة يؤدي الي إيجاب ظهريين عن يوم وقياسا علي المستحاضة والعريان والمصلي بالإيماء لشدة الخوف أو للرض واحتج اصحابنا لوجوب الصلاة في الحال بحديث عائشة المذكور فان هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم صلوا على حسب حالهم حين علموا الطهور معتقدين وجوب ذلك وأخبروا به النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليهم ولا قال ليست الصلاة واجبة في هذا الحال ولو كانت غير واجبة لبين ذلك لهم كما قال لعلي رضي الله عنه « أما كان يكفيك كذا وكذا » وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم وهو مأمور بالصلاة بشرطها فإذا عجز عن بعضها أتى بالباقي كما لو عجز عن ستر العورة أو القبلة أو ركن كالتيمم واحتجوا لوجوب الاعادة بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولأنه عذر نادر غير متصل فلم تسقط الاعادة ممن صلى محدثاً ناسياً أو جاهلاً بحديثه وكمن صلى إلى القبلة فيقول انسان وجهه عنها مكرها أو منعه من أنعام الركوع فانه يلزمه الاعادة بالاتفاق كذا نقل

يجب المسح على الجبهة بالماء لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً رضي الله عنه أن يمسح على العباثر (١) وحكي أبو عبد الله أنه لا يمسح ويكفيه التيمم : وعن القاضي أبي الخليل أنه قال عندى يكفيه التيمم وغسل الصحيح والاول هو الصحيح المشهور وعليه تنفع . . . أنل احداها ان كان جنباً مسح الجبهة متى شاء وان كان محدثاً والجبهة على بعض

(١) قوله روى انه صلى الله عليه وسلم أمر علياً أن يمسح على العباثر ان ماجه والدار نطنج من حديثه وفي اسناده عمرو بن خالد الواسطي وهو كذاب ورواه الدارقطني والبيهقي من طريقين آخرين اوهي منه وقال الشافعي في الام والخضر لو عرفت اسناده بالصحة لقلت به .

الاتفاق فيه الشيخ أبو محمد الجويني قال وهذا مما وافق عليه المزني : وأما الجواب عن احتجاج الاولين بالآية فن وجيب (أحدهما) أن المراد لا تقربوا موضع الصلاة وهو المسجد (والثاني) أنها محمولة على واحد المطهر وهذا الثاني هو الجواب عن الحديث أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم «لصلاة لمن لم يقرأ بام الكتاب» معناه اذا قدر عليها وهذا هو الجواب أيضا عن الحديث الآخر والجواب عن قياسهم على المائض ان المائض مكافئة بترك الصلاة لا طريق لها الى فعلها ولو وجدت الطهور وهذا بخلافها والجواب عن حديث عائشة أن تأخير البيان الي وقت الحاجة جائز والقضاء على التراخي والجواب عن قولهم يؤدي الى إيجاب ظهري انه لا امتناع في ذلك اذا اقتضاه الدليل كما اذا اشبه عليه وقت الصلاة أو الصوم فصلى وصام بالاجتهاد ثم تحقق انه فعله قبل الوقت وأدرك الوقت فانه يلزمه الاعادة فقد أوجبنا عليه ظهري والجواب عن المستحاضة ان عذرهما اذا وقع دام وعن بعدما أن اعذارهم عامة فلو أوجبنا الاعادة شق وحصل المخرج بخلاف ما ألتنا والله أعلم قال المصنف رحمه الله .

﴿ وأما الخائف من استعمال الماء فهو أن يكون به مرض أو قروح يخاف معها من استعمال الماء أو في برد شديد يخاف من استعمال الماء فينظر فيه فان خاف التلف من استعمال الماء جاز له التيمم لقوله تعالى « وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا » قال ابن عباس رضي الله عنهما اذا كانت بالرجل جراح حق سبيل الله عز وجل أو قروح أو جدري فيجب فيخف أن يغتسل فيموت فانه يتيمم بالصعيد وروى عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال « احدثت في ليلة باردة في غزاة ذات السلاسل فاشفت ان اغتسلت ان أهلك فتيممت وصليت بأصحابي صلاة الصبح فذكر لك للنبي صلى الله عليه وسلم قل يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فقال سمعت الله تعالى يقول « ولا تقتلوا أنفسكم أن الله كان بكم رحيم » ولم ينكر عليه » وان خاف الزيادة في المرض وإبطاء البرء قال في الام لا يتيمم وقال في القديم والبويطي والاملاء يتيمم

أعضاء الوضوء مسحها اذا وصل الى غسل العضو الذي عليه الجبيرة فان الترتيب ركن في الوضوء (الثانية) هل تقدر مدة هذا المسح فيه وجهان : أحدهما نعم لانه مسح على حائل فأشبهه المسح على الخف فيقدر في حق المقيم بيوم وليلة وفي حق المسافر بثلاثة أيام وليالين وأصحها به قطع الصيدلاني لا : لان التقدير انما يعرف بنقل أو توقيف ولم يرد بل له الاستدانة الي الاندمال : قال امام الحرمين

وهذا مما استخبر الله فيه : وقال الخلال في الملل قال المروزي سألت ابا عبد الله عن حديث عبد الرزاق عن وهب عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بهذا فقال هذا باطل ليس من هذا شيء من حدث بهذا : قال فلان فتكلم فيه بكلام غليظ وقال في رواية ابنه عبد الله

إذا خاف الزيادة فن أحبابنا من قال هما قولان أحدهما يقيم لأنه يخاف التردد من استعمال الماء فاشبه إذا خاف التلب والثاني لا يجوز لأنه واجد للماء لا يخاف التلب من استعماله فاشبه إذا خاف أنه يجد البرد ومنهم من قال لا يجوز قولاً واحداً ومأقوله في القديم والبويطي والأملاء محمول عليه إذا خاف زيادة تخوفه وحكي أبو علي في الإفصاح طريقاً آخر أنه يقيم قولاً واحداً وإن خاف من استعمال الماء شيئاً فاحشاً في جسمه فهو كما لو خاف الزيادة في المرض لأنه يتألم قلبه بالثين المفاحش كما يتألم بزيادة المرض •

(الشرح) أما قول ابن عباس رضي الله عنهم فرواه البيهقي موقوفاً على ابن عباس ورواه مرفوعاً أيضاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم : وأما حديث عمرو بن العاص فرواه أبو داود والحاكم أبو عبد الله في المستدرک علي الصحيحين والبيهقي ولكن روه من طريقتين مختلفتين الاسناد والمثن من أحدهما كما ذكره في المهذب ومثن الثانية أن عمرأ احتلم فغسل مغابنه وتوضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم وذكر أن باقي بمعنى ماسبق ولم يذكر التيمم قال الحاكم في الرواية الثانية هذا حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم قال والذي عندي عنهما علاءه بالرواية الأولى يعني لاختلافهما وهي قضية واحدة قال الحاكم ولا تملأ رواية التيمم رواية الوضوء فإن أهل مصر أعرف بمحدثهم من أهل البصرة يعني أن رواية الوضوء يرونها مصري عن مصري ورواية التيمم بصري عن مصري قال البيهقي ويحتمل أن يكون فعل ما نقل في الروايتين جميعاً فغسل ما يمكنه وتبسم للباقي وهذا الذي قاله البيهقي متعين لأنه إذا أمكن الجمع بين الروايتين تعين وقوله مغابنه بفتح الميم وبغين معجمة وبعد الألف باء موحدة مكسورة والمراد بها هذا القرح وما قاربه والقروح الجروح ونحوها واحدها قرح بفتح القاف وضما والحدري بضم الجيم وفتحها لغتان فمسيحتان والدال مفتوحة فيها وأبطاء البرء هو بضم الباء واسكان الراء وبمدها همزة يقال برىء من المرض برأ بضم الباء وبرأ برأ بفتحها وبرأ برأ ثلاث لغات أنصحن الثانية وهو مهموز فبين

وهذا الاختلاف فيما إذا كان يتأتى الرفع بعد اقتضاء كل يوم وليلة من غير ضرر فإن لم يمكن فلا خلاف في جواز استدامته وإن كان يتأتى ذلك في كل طهارة لم يجز المسح ووجب النزع لاجتماع : (الثالثة) هل يجب تيمم الجيرة بالمسح فيه وجهان : أحدهما لا بل يكفي ما يقع عليه الاسم لأنه مسح بالماء فاشبه مسح الرأس والخف وأصحها أنه يجب لأنه مسح أيح لفرورة العجز عن الأصل فيجب أن الذي حدث به هو محمد بن يحيى وزاد فقال أحمد لا والله ما حدث به معمر قط قال عبد الله ابن أحمد وسمعت يحيى بن معين يقول علي بذلة مجللة مقلدة أن كان معمر حدث بهذا من حدث بهذا عن عبد الرزاق فهو حلال الدم : وفي الباب عن ابن عمر ورواه الدارقطني وقال لا يصح

ومنهم من ترك الهمز تخفيفاً وقوله أشفقت: أى خفت وقوله أهلك هو بكسر اللام بهذه اللفظة
الفصيحة وبها جاء القرآن وحكي أبو البقاء فتحها وانه قرئ به في الشواذ وهذا شاذ إن ثبت وذات
السلاسل بفتح السين الاولى وكسر الثانية وهي من غزوات الشام وكان في جمادى الآخرة
سنة ثمان من الهجرة وأميرها عمرو بن العاص قيل سميت بذلك باسم ماء بأرض جذام يقاله له
المسلسل كذا ذكره ابن هشام في كتابه سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره غيره وهذا
يؤيد ما ذكرناه أنها بفتح السين الاولى وهذا هو المشهور وقد حكى فيها الضم وقد أوضحت في
تهذيب الاسماء واللغات وعمرو بن العاص يكنى أبا عبد الله وقيل أبا محمد وأسلم قبل الفتح بأشهر
وقيل أسلم بين الحديبية وخير مات بمصر عاملا عليها سنة اثنتين وقيل ثلاث وأربعين وقيل إحدى
وخمسين يوم الفطر وهو ابن سبعين سنة ويقال ابن العاصي والعاص بإثبات الياء وحذفها وإثباتها
هو الصحيح الفصح وفي حديثه هذا فوائد أحداها جواز التيمم لخوف التلف مع وجود الماء الثانية
جواز التيمم للجنب الثالثة إن التيمم لشدة البرد في السفر يسقط إعادة الرابعة التيمم لا يرفع
الحديث لأن النبي صلى الله عليه وسلم سمح جنباً الخامسة جواز صلاة المتوضئ خلف المتييم
السادسة استحباب الجماعة للمسافرين السابعة إن صاحب الولاية أحق بالإمامة في الصلاة وإن كان
غيره أكل طهارة أو حالاً منه الثامنة جواز قول الإنسان سمعت الله يقول أو الله يقول كذا وقد
كره هذه الصيغة مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي وقال إنما يقال قال الله بصيغة الماضي
وهذا الذي قاله شاذ باطل ويرده الكتاب والسنة واستعمال الامة وقد ذكرت دليلاً مبسوطاً في
كتاب أدب القراء وكتاب الأذكار قال الله تعالى والله يقول الحق وفيه فضيلة لعمر و الحسن
استنباطه من القرآن وفيه غير ذلك من الفوائد والله أعلم أما أحكام المسألة فالمرض ثلاث أضرب
أحدها مرض يسير لا يخاف من استعمال الماء معه تلفاً ولا مرضاً مخوفاً ولا إبطاء براء ولا زيادة
ألم ولا شيئاً فاحشاً وذلك كصداع ووجع فرس وحصى وشبهها فهذا لا يجوز له التيمم بلا خلاف

فيه التعميم كاللمس في التيمم بخلاف مسح الخف فإنه بني على التخفيف والترخص وهاتان المسألتان
هما اللتان أشار إليهما بقوله وفي نزوله منزلة المسح على الخف في تقدير مدة وسقوط الاستيعاب
وجهاً وينبغي أن يكون قوله فيجب غسل ما صح من الأعضاء والمسح على الجبيرة معلماً بالواو
لما سبق حكايته في الغسل والمسح جميعاً : والثالث التيمم على الوجه واليدين وفي وجوبه مع الغسل

وفي استاده أبو عمار محمد بن أحمد وهو ضعيف جداً : وروى الطبراني من حديث أبي امامة أن
النبي صلى الله عليه وسلم لما رماه ابن قبيصة يوم أحد رأيته إذ أتوا ضاحل عن عصاه ومسح عليها
بالوضوء واستاده ضعيف وأبو امامة لا يشهد أحداً وقال البيهقي لا يثبت عن النبي صلى الله عليه

عندنا وبه قال العلماء كافة إلا ما حكاه أصحابنا عن أهل الظاهر وبعض أصحاب مالك أنهم جوزوه للآية ودليلنا أن التيمم رخصة أُميتت للضرورة فلا يباح بلا ضرورة ولا ضرورة هنا ولأنه واجد الماء لا يخاف ضررا فلا يباح التيمم كما لو خاف ألم البرد دون تعقب ضرر قال أصحابنا ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الحي من فيح جهنم فأبردوها بالماء) رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وغيره فنذب إلى الماء للحي فلا تكون سببا للركه والانتقال إلى التيمم والجواب عن الآية من وجهين أحدهما أن ابن عباس رضي الله عنهما فسرها بالراحة ونحوها كما سبق وروى هذا التفسير مرفوعا كما سبق والجراحة ونحوها يخاف معها الضرر من الماء فلا يباح بها غيرها : والثاني أنها لو كانت عامة خصصناها بما سبق (الضرب الثاني) مرض يخاف منه من استعمال الماء تلف النفس أو عضو أو حدوث مرض يخاف منه تلف النفس أو عضو أو فوات نفعه عضو فهذا يجوز له التيمم مع وجود الماء بلا خلاف بين أصحابنا إلا صاحب الحارثي فإنه حكى في خوف الشلل طريقين أحدهما فيه قولان كما في خوف زيادة المرض وأصحهما القطع بالجواز كما قاله الجوزي والآخر محكاه امام الحرمين عن العراقيين أنهم تقولوا في جواز التيمم لمن خاف مرضا يخاف فوابن وهذا النقل عنهم مشكل فإن الموجود في كتبهم كلهم القطع بجواز التيمم لخوف حدوث مرض يخوف وقد أشار الرافعي أيضا إلى التردد على امام الحرمين في هذا النقل هذا بيان نهينا وحكي أصحابنا عن عطاء ابن أبي رباح والحسن البصري أنهما قالوا لا يجوز التيمم المربض إلا عند عدم الماء اظاهر الآية دليلنا مسبق من تفسير ابن عباس وحديث عمرو بن العاص . حديث الرجل الذي أصابته الشجة وغيره من الأدلة الظاهرة : وأما الآية فحجة لنا وتقديرها والله أعلم وإن كنتم مرضى فعجزتم أو خفتم من استعمال الماء أو كنتم على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا (الضرب الثالث) أن يخاف ابتلاء البرى أو زيادة المرض وهي كثرة الألم وإن لم تقل مدته أو نوبة الضنا وهو الداء الذي يخامر صاحبه وكما ظن أنه يرى نكس وقيل هو الخفاة والنمف أو خاف حصول شين فاحش على عضو ظاهر وهو الذي يبدو في حال المنية غالبا في هذه العدا والنصوص والخلاف الذي ذكره المصنف وحاصله ثلاث طرق الصحيح منها أن في المائة من أصحابنا جواز التيمم ولا إعادة عليه وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود : أكثرهم

والمسح طريقان أظهرهما أن فيه قوانين أحدهما لا يجب لأن المسح على الجيرة ناهى عما تحبها فلا حاجة إلى بدل آخر كالمسح على الخف وأصحها أنه يجب لحديث جابر رضي الله عنه في المسح : وسلم في هذا الباب شيء وأصبح ما فيه حديث عطاء يعني الآتي عن جابر وقال النووي انهم الخفنا على ضعف حديث على في هذا

لظاهر الآيت وعموم البلوى ولانه لايجب شراء الماء بزيادة يسيرة لدفع الضرر والضرر هنا أشد ولانه يجوز الفطر وترك القيام في الصلاة بهذا النوع ودونه فها أولى والقول الثاني لايجوز التيمم وبه قال عطاء والحسن وأحمد : والطريق الثاني القطع بالمواز . والثالث اقطع بالمنع وحكي أصحابنا عن أبي اسحق المروزي انه لايجوز التيمم للشين الفاحش قطعاً وإنما الخلاف في زيادة المرض وغيره مما سبق وحكي الماوردي عنه انه على الخلاف وهذا هو الصحيح ودليله ما ذكره المصنف ثم الخلاف في شين فاحش على عضو ظاهر كما ذكرنا فاما شين يسير على عضو ظاهر كواد قليل وشين كثير على عضو غير ظاهر فلا يبيح التيمم لانه ليس فيه ضرر كثير فاشبه الصداع ونحوه والله أعلم *

(فرع) اذا كانت العلة المرخصة في التيمم مانعة من استعمال الماء في جميع أعضاء الطهارة تيمم عن الجميع فان منعت بعضاً دون بعض غسل الممكن وتيمم عن الباقي كما سنوضحه ان شاء الله تعالى في فضل تيمم الجريح *

(فرع) قال أصحابنا يجوز أن يعتمد في كون المرض مريضاً في التيمم وانه على الصفة المعتبرة على معرفة نفسه ان كان عارفاً والا فله الاعتماد على قول طبيب واحد حاذق مسلم بالغ عدل فان لم يمكن بهذه الصفة لم يجز اعتماده وفيه وجه ضعيف انه يجوز اعتماد قول صبي مرافق وبالع فاسق لعدم التهمة حكاه صاحب التهمة والتهديب وغيرها واتفقوا على أنه لا يعتمد الكافر ويقبل قول المرأة وحدها والعبد وحده هذا هو الصحيح المشهور ورأيت في نسخة من تعليق القاضى حسين فيها وجهين ويقبل قول واحد على المذهب وبه قطع القاضى حسين والمتولى والبغوى وغيرهم وحكي الزائعي عن أبي عاصم انه حكى في اشتراط العدد وجهاً والصحيح الاول لانه من باب الاخبار واذا لم يجد طبيباً بالصفة المشهورة فقد قال صاحب البحر قال ابو على السنجي لا يتيمم ولم يزد على هذا ولم أر غيره موافقة له ولا مخالفة

الذى احتلم واغتسل فسلخ الماء شجته ومات (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «انما كان يكفيك أن يتيمم ويعصب على رأسه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده» والطريق الثاني ان ماتحت الجبيرة ان كان معلولاً بحيث لا يمكن غسله وان كان بادياً وجب التيمم كالجريح الذي ليس على جرحه شيء فانه يتيمم وان كان يمكن غسله لو كان بادياً فلا حاجة الى التيمم كالتمسح على الخف واعلم ان المشهور عند اصحاب الطريقة الاولى ان المسألة على قولين وحكهما جميعاً عن البربطي

(١) حديث جابر في المشجوج الذي احتلم واغتسل فدخل الماء شجته ومات فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يكفيك أن يتيمم ويعصب على رأسه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر

(فرع) قال أصحابنا لا فرق في هذه المسائل في تيمم المريض بين المسافر والمحاضر ولا بين الحدث الأصغر والأكبر ولا إعادة في شيء من هذه الصور الجائزة بلا خلاف سواء فيه المسافر والمحاضر لعمومه *

(فرع) إذا تيمم للعرض ثم برأ في أثناء صلاته فهو كالمسافر يجد الماء في صلاته وسياقته بيانه إن شاء الله تعالى قاله الدارمي والمحاملي في الباب وغيرهما وهو ظاهر *

(فرع) الاقطع والمريض الذي لا يخاف ضرراً من استعمال الماء إذا وجد ماء ولم يقدر على استعماله فقد قدمنا في باب سعة الوضوء أنه يلزمه تحصيل من يوضئه باجرة أو غيرها فإن لم يجد وقدر على التيمم وجب عليه أن يتيمم ويصلي ثم يعيد كذا نص عليه الشافعي ونقله الشيخ عن نص الشافعي ولم يندكر غيره وكذا حكاه آخرون عن النص وصرح به أيضاً جماعات من الأصحاب وكذا قال صاحب التهذيب في الزمن عنده مالا يجد من يتناوله يتيمم ويصلي ويعيد الصلاة وشذ صاحب البيان عن الأصحاب فقال يصلي على حسب حاله ويعيد ولا يتيمم لانه واجد الماء وهذا الذي قاله غلط فاحش مخالف لنص الشافعي والأصحاب والدليل لانه عاجز عن استعماله فهو كما لو حال بينهما سبع وإنما وجبت إعادة لدوره والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

(وإن كان في بعض يده قرح يمنع استعمال الماء غسل الصحيح وتيمم عن الجريح وقال أبو اسحق يحتمل قولاً آخر أن يقتصر على التيمم كما لو عجز عن الماء في بعض يده للأعواز والاول أصح لأن العجز هناك ببعض الأصل وهاهنا العجز ببعض البدن وحكم الأمرين مختلف ألا ترى أن المر إذا عجز عن بعض الأصل في الكفارة جعل كالعاجز عن جميعه في جواز الانفصال على البطل ولو كان نصفه حراً ونصفه عبداً لم يكن العجز بالرفق في البعض كالعجز بالجميع بل إذا ملك بنصفه الحر مالا لزمه أن يكفر بالمال) *

(الشرح) قال أصحابنا إذا كان في بعض أعضاء طهارة الحدث أو الجنب والمحاضر والنساء قرح ونحوه وخاف من استعمال الماء الحرف المجوز للتيمم لزمه غسل الصحيح والتيمم

وروا عن الام أنه يتيمم وعن التقديم أنه لا يتيمم وصاحب الكتاب عبر عن الخلاف بوجهين تقليداً لآلام الحرمين فانه كذلك روى فان قلنا يتيمم نرفع عليه مسألتان أحدهما أن كانت الجبيرة على موضع التيمم فهل مسح بالتراب في تيممه فيه وجهاً أحدهما نعم ومحالة لإتمام التيمم بالمسح بالتراب كما يحاول إتمام الوضوء بالمسح بالماء وأصحهما لا لأن التراب ضعيف فلا يؤثر من وراء حائل بخلاف الماء فان

جسده: (ابو داود من حديث الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجلاً منا حجر في رأسه فمشجه فاحتمل فسأل أصحابه هل تعبدون له رخصة في التيمم فقالوا ما نجد

عن الجريح هذا هو الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقاله جمهور أصحابنا المتقدمين وقال أبو اسحق
المروزي وأبو علي بن أبي هريرة والقاضي أبو حامد المرودي فيه قولان مكن وجد بعض ما يكفيه
من الماء أحدهما يجب غسل الصحيح والتميم والثاني يكفيه التيمم والمذهب الأول وأبطل
الأصحاب هذا التخريج بما ذكره المصنف قال أصحابنا فإن كان الجريح جنباً أو حائضاً أو نفساء
فهو بخير إن شاء غسل الصحيح ثم تيمم عن الجريح وإن شاء تيمم ثم غسل إذا لا ترتب في طهارته
قال أصحابنا وهذا بخلاف المسافر إذا وجد بعض ما يكفيه وأوجبنا استعماله فإنه يجب استعماله
أولاً ثم يقيم لانه هناك أبيع له التيمم لعدم الماء فلا يجوز مع وجوده وهنا أبيع للجراحة وهي
موجودة هذا هو الصحيح المشهور وحكي القاضي حدين وإمام الحرمين والمتولي وغيرهم وجهاً
أنه يجب تقديم الغسل هنا وهو شاذ ضيف قال أصحابنا فإن كانت الجراحة على وجه فخاف
أن غسل رأسه نزول الماء إليها لم يسقط غسل الرأس بل يارمه أن يستقي على قفاه أو يخفض رأسه
فإن خاف انتشار الماء وضع بقرب الجراحة خرقة مبلولة وتحمل عليها ليقطر منها ما يغسل الصحيح
المالئق للجريح قال أصحابنا التهذيب والبحر فإن لم يمكنه ذلك أمس ما حوالى الجريح الماء من
غير افاضة وأجزأه وقد رآيت نص الشافعي رحمه الله في الأم نحو هذا فإنه قال أن خاف لو أفاض الماء
إصابة الجريح أمس الماء الصحيح أساساً لا بفيض وأجزأه ذلك إذا أمس الشعر والبشرة هذا
نصه بمجروقه قال أصحابنا فإن كان الجرح في ظهره استعان بمن يغسله ويغتنع وصول الماء إلى الجراحة
وكذا الأعمى يستعين فإن لم يجد منبرعاً لزمه تحصيله بأجرة المثل فإن لم يجد غسل ما يقدر عليه
وتيمم للباني وأعاد لدوره نص عليه الشافعي واتفق الأصحاب عليه قال أصحابنا ولا يجب مسح
موضع الجراحة بالماء وإن كان لا يخاف منه ضرراً وتقل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب على هذا
لأن الواجب الغسل فإذا تعذر فلا فائدة في المسح بخلاف مسح الجيرة فإنه مسح على حائل
كالحف قال أصحابنا ولا يلزمه أن يضع عليها عصاة للمسح عليها هذا هو الصحيح المشهور وحكي

نأتيه من وراء الحائل موقوف المسح على الخف: الثانية هل يجب تقديم غسل الصحيح على التيمم
أم لا أنا في حن الحنوب فوجهان أحدهما أنه يجب لأن الغسل أصل والتيمم بدل فيقدم الأصل
كما إذا وجد من الماء ما لا يكفيه يستعمله ثم يقيم وأصحهما أنه يتخير إن شاء قدم وإن شاء
آخر لانه إنما يقيم لما به من العلة وهي مستمرة بخلاف تلك المسألة فإنه إنما يقيم لعدم الماء

لأنه خدمة وأنت تفقد على الماء فاعتسل ثلث ثلثاً قدما على النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك
فقال قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يملأوا قائماً شذاه الذي السؤال إنما يكفيه أن يقيم ويعصب على
جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويسل سائر جسده وصححه ابن السكن وقال ابن أبي داود نفرد به

امام الحرمين عن والده أنه أوجب وضع شيء عليها إذا أمكنه لمسح عليه قال الامام ولم أر هذا لاحد من الاصحاب وفيه بعد من حيث أنه لا يوجد له نظير في الرخص وليس للقياس مجال في الرخص ولو اتبع لكان أولى شيء وأقربه أن يمسح الجرح عند الامكان فإذا كان ذلك لا يجب بالاتفاق فوضع العصابة أولى بأن لا يجب قال الامام ولو كان متطهرا فأدركه حدث ووجد من الماء ما يكفيه لوجهه ويديه ورأسه دون رجليه ولو لبس الخف أمكنه المسح عليه قبل بازائه لبس الخف لمسح عايه بعد الحدث قياس ما ذكره شيخنا إيجاب ذلك وهو بعيد عندي ولشيخنا أن يفرق بأن مسح الخف رخصة محضة فلا يليق بها إيجابها وما نحن فيه ضرورة فيجب فيه الممكن هذا كلام الامام وحكي الغزالي في هاتين الصورتين ترددا ومراده به ما ذكره الامام قال أصحابنا فان احتاج الى العصابة لامساك الدواء او لحفوف انبعاث الدم عصمها على ما هو على موضع الجراحة وما لا يمكن عصمها الا بعصبة من الصحيح فان خاف من نزعا لم يجب نزعا بل يجب المسح عليها بدلا عما تحته من الصحيح كالجيرة لا عن موضع الجراحة قال أصحابنا فان كانت الجراحة على موضع التيمم وجب امرار التراب على موضعها لانه لا ضرر ولا خوف عليه في ذلك بخلاف غسله بالماء قال الشافعي والاصحاب حتى لو كان للجراحة أفواه مفتحة وامكن امرار التراب عليها لزمه ذلك لانها صارت ظاهرة قال أصحابنا واستحب الشافعي رحمه الله هنا ان يقدم التيمم ثم يغسل صحيح الوجه واليدين ليكون الغسل بعده مزيلا آثار الغبار عن الوجه واليدين هذا حكم الجنب والمجانف والفساء أما المحدث اذا كانت جراحته في أعضاء الوضوء ففيه ثلاثة أوجه مشهورة عند الحراسانيين أحدها أنه كالجنب فيتخير بين تقديم التيمم على غسل الصحيح وتأخيره وتوسطه وهذا اختيار الشيخ أبي علي السنجي بكسر السين المهملة وبالعجم وبه قطع صاحب الحاوي قال والافضل تقديم الغسل والثاني يجب تقديم غسل جميع الصحيح والثالث يجب الترتيب فلا ينتقل من عضو حتى يكمل لممارته محافظة على الترتيب فانه واجب وهذا هو الاصح عند الاصحاب محمده المتولي والروائي وصاحب العدة وآخرون

فلا بد من استعمال الموجود أولا ليصير عادما وأما المحدث فله ثلاثة أوجه آثارا إليها في الكناب أحدها يجب تقديم غسل المقدور عليه من أعضاء الوضوء كما بنا ذكرنا في الجنب : والثاني أنه يتخير ان شاء قدم الغسل وان شاء أخره عن التيمم وان شاء أدخله في خلال المفعول ولا نظر الي أن الترتيب رعى في الوضوء لان التيمم فرض منتقل بنقله والتزيب إنما راعى في العبادة الواحدة وهذا اختيار الشيخ أبي علي . والثالث وهو الذي جرحه عدم المصلحة أن التيمم بدل

الذي يبرن خرق وكذا قال الدارقطني قال وليس بالقوى وخالفه الاوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب : قلت رواه أبو داود أيضا من حديث الاوزاعي قال : يأمي عن عطاء عن ابن عباس ورواه الحاكم من

من الحراسانيين وقطع به جمهور العراقيين منهم القاضي أبو الطيب والمحامى فى المجموع وابن الصباغ والشيخ نصر فى كتابيه والشاشى فى المعتد ولأخرون ونقله الرويانى عن جمهور الأصحاب فعلى هذا قال أصحابنا ان كانت الجراحة فى وجهه وجب تكميل طهارة الوجه أولا فان شاء غسل صحيحه ثم تيمم عن جريحه وان شاء تيمم ثم غسل والاوى تقديم التيمم قاله الشيخ نصر وذكر المتولى وجهه انه يجب تقديم الغسل وهو الشاذ الذى حكيناه فى الجنب وليس بشئ ولا يخفى تفريجه فيما بعد ولكن لا يفرغ عليه فاذا فرغ من طهارة الوجه على ما ذكرنا غسل اليمين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين وان كانت الجراحة فى يديه أو احدهما غسل وجهه ثم ان شاء غسل صحيح يديه ثم تيمم عن جريحها وان شاء تيمم ثم غسل ثم مسح رأسه ثم يغسل رجله وان كانت الجراحة فى جميع رأسه غسل الوجه واليدين ثم تيمم عن الرأس ثم غسل الرجلين وان كانت الجراحة فى الرجلين طهر الاعضاء قبلهما ثم تخير فيها بين تقديم الغسل والتيمم قال صاحب البيان واذا كانت الجراحة فى يديه استحباب أن يجعل كل يد كعضو مستقل فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى ثم يتييم عن جريحها ويقدم التيمم على غسل صحيحها ثم يغسل صحيح اليسرى ثم يتييم عن جريحها أو يعكس قال وكذا الرجلان وهذا الذى قاله حسن فان الترتيب بين اليدين واليسار سنة فاذا اقتصر على تيمم واحد فقد طهرها فى حالة واحدة هذا كله اذا كانت الجراحة فى عضو فان كانت فى عضوين وجب تيممان وأن كانت فى ثلاثة وجب ثلاثة فان كانت فى الوجه واليدين غسل صحيح الوجه ثم تيمم عن جريحه أو عكس ثم غسل صحيح اليدين ثم تيمم عن جريحها أو عكس ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين وان كانت فى اليدين والرجلين غسل الوجه ثم طهر اليدين غسلا وتيما ثم مسح الرأس ثم طهر الرجلين غسلا وتيما (فان قيل) اذا كانت الجراحة فى وجهه ويده فينبغى أن يجزئيه تيمم واحد فيغسل صحيح الوجه ثم يتييم عن جريحه وجريح اليمين يغسل صحيح اليد فانه يجوز أن يوالى بين تيمميهما فيغسل صحيح الوجه ثم يتييم عن جريحه ثم يتييم عن جريح اليد ثم يغسل صحيحها واذا جاز تيمماها فى وقت فينبغى أن يكفي تيمم واحد لهما كالتيمم للرض أو لعدم الماء فانه يكفيه تيمم واحد لكل الاعضاء فالجواب ان التيمم هنا وقع عن بعض الاعضاء

عن • وضع العذر فلا يجوز أن ينتقل عن العضو العلول قبل أن يتم ولا يجوز أن يقدمه عليه إذا لم يكن العلول أول أعضاء الوضوء • وذلك لأن الترتيب شرط في الوضوء • فلا يعسد من عضو إلى عضو ما لم يتم تطهير الأول أصلاً وبدلاً • وقول الأول أن التيمم فرض مستقل بنفسه ممنوع بل وصف نايب في طهارة العلول وكونه • مستقلاً • ببعض المواضع لا ينافي كونه تابعاً • هـ • انظر هذا

حديث بشر بن بكر عن الاوزاعي حدثني عطاء عن ابن عباس به وقال الدارقطني اختلف فيه على الاوزاعي والصواب ان الاوزاعي أرسل آخره عن عطاء : قلت هي رواية ابن ماجه وقال ابو زرعة

في طهارة وجب فيها الترتيب فلو جوزنا تيمما واحداً لحصل تطهير الوجه واليد في وقت واحد وهذا لا يجوز بخلاف التيمم عن الاعضاء كلها فانه لالترتيب هناك وان كانت الجراحة في الوجه واليد والرجل غسل صحيح الوجه وتيمم عن جريحه ثم اليدين كذلك ثم مسح رأسه ثم غسل صحيح الرجلين وتيمم لجريحيهما أما اذا عمت الجراحات الاعضاء الاربعة فقال القاضي أبو الطيب وغيره يكفيه تيمم واحد لانه سقط الترتيب اسكونه لا يجب غسل شيء من الاعضاء قالوا ولو عمت الرأس وكانت في بعض من كل واحد من الاعضاء الثلاثة وجب غسل صحيح الاعضاء الثلاثة وأربعة تيممات على ما ذكرنا من الترتيب والفرق بين الصورتين ان في الاولى سقط حكم الوضوء وبقي الحكم للتيمم وفي الثانية ترتيب الوضوء باق قال صاحب البحر فاذا تيمم في هذه الصورة أربعة تيممات وصلى ثم حضرت فريضة أخرى أعاد التيممات الاربعة ولا يلزمه غسل صحيح الوجه ويعد ما بعده وهذا الذي قاله في إعادة غسل ما بعد الوجه هو اختياره وسيأتي فيه خلاف للاصحاب ان شاء الله تعالى والله أعلم *

(فرع) التيمم للجراحة لا يلزمه إعادة الصلاة بالاتفاق لانه مما تم به البلوى ويكثر كل مرض * والله أعلم *

(فرع) اذا كان في بدنه حبات الجديري ان لم يلحقه ضرر من غسل ما بينها وجب غسله وان لحقه ضرر لم يجب ذكره القاضي أبو الطيب وغيره ويكون كالجريح والله أعلم
(فرع) اذا غسل الصحيح وتيمم عن العليل بسبب مرض او جراحة او كسر او نحوها استباح بتيممه فريضة وما شاء من النوافل فاذا اراد فريضة أخرى قبل ان يحدث فان كان جنباً أعاد التيمم دون الغسل بالاتفاق كذا قاله الاصحاب في كل الطرق وقال الرافعي في إعادة الغسل خلاف كما في المحدث وهذا ضعيف متروك وان كان محدثاً أعاد التيمم لا يجب على المذهب الصحيح الذي قاله الاكثر غسل صحيح الاعضاء ومن صرح بهذا وقطعه به ابن الحداد وصاحب الحاوي وإمام الحرمين والغزالي وصاحب العدة وآخرون قال امام الحرمين أجمع الاصحاب انه لا يجب إعادة غسل صحيح الاعضاء قال وهذا وان كان يتطرق اليه احتمال فهو متفق عليه وقال ابن الصباغ قول ابن

لو كانت الحبيبة على الوجه وجب تقديم التيمم على غسل اليدين ويتخير في تقديمه على غسل الايدي وجب من الوجه وتأخيرها عنه فان العذر الواحد لا ترتيب فيه وان كانت على اليدين وجب أن يكون التيمم مؤخراً عن غسل الوجه مقدماً على مسح الرأس وعلى هذا القياس ولو كان له علي عضوين فصاعداً جبار فلا بد من تعديد التيمم على هذا الوجه الثالث نظيره كانت على الوجه

وابو حاتم لم يسمه الاوزاعي من عطاء اما سمعه من اساعيل بن مسلم عن عطاء بن ذلك ابن ابي المشري في روايته عن الاوزاعي ونقل ابن السكن عن ابن ابي داود ان حديث الزبير بن خرف

الحدا يحتاج الى تفصيل فان كانت الجراحة في الرجلين أجزأه التيمم وان كانت في الوجه أو اليد فينبغي أن يعيد التيمم وغسل ما بعد موضع الجراحة ليحصل الترتيب قال الشاشي قول ابن الحدا واضح وبسط الاستدلال له في المعتمد فقال لان ما غسله من صحيح أعضائه ارتفع حدته وناب التيمم عما سواه وسقط فرضه فالامر باعادة غسله من غير تجديد حدث غلط وليس الامر بالتيمم لكل فريضة لبطلان الاول بل لانه طهارة ضرورية فامر به لكل فرض لا لتغيير صفة الطهارة ولهذا أمرنا المستحاضة بالطهارة لكل فرض وان كان حالها بعد الفرض كحالها قبله وقد حصل الترتيب في الغسل وسقط الفرض في الاعضاء مرتباً بهذا كلام الشاشي وقال القاضي حسيب: وصاحبنا اتهمه والتبذير اذا أوجبنا الترتيب وجب اعادة غسل ما بعد العليل وفي غسل صحيح العليل وما قبله طريقان أصحهما لا يجب والثاني فيه قولان قيل بناء على تفريق الوضوء وقيل على مسح الخف اذا خلعه وقال الرافعي أصح الوجهين وجوب اعادة غسل ما بعد العليل والصحيح المختار ما قدمته عن الجمهور والله أعلم (فرع) قال البيهقي وغيره اذا كان جنباً والجراحة في غير أعضاء الوضوء فغسل الصحيح وتيمم للجريح ثم أحدث قبل أن يصلي فريضة لزمه الوضوء ولا يلزمه اعادة التيمم لان تيممه عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث ولو صلى فريضة ثم أحدث وضوءاً للناقلة ولا تيمم وكذا حكم الفرائض * والله أعلم *

(فرع) اذا اندمات الجراحة وهو علي طهارة فاراد الصلاة فان كان محدثاً فغسل محل الجراحة وما بعده بلا خلاف وفي ما قبله طريقان أصحهما واشهرهما انه على القولين في نازع الخف أصحهما لا يجب والطريق الثاني القطع بانه لا يجب وان كانت جنباً لزمه غسل محل الجراحة وفي الباقي الطريقان

(فرع) قال اصحابنا اذا غسل الصحيح وتيمم عن الجريح ثم نوى اندمال الجراحة فراها لم تندمل فوجهاً احدهما تبطل تيممه كتوم وجود الماء بعد التيمم وأصحهما باتفاقهم لا تبطل لان طالب الاندمال ليس بواجب فلم يطل بالتوم بخلاف الماء هكذا علله الاصحاب قال امام الحرمين قوهم لا يجب البحث عن الاندمال عند امكانه وتعلق الظن به ليس نفيًا عن الاحتمال: أما اذا

جبرة وعلي اليد اشترى يشل جميع من وجهه وتيمم المعلوم منه ثم يغسل الصحيح من يديه وتيمم المعلوم منه ثم مسح برأسه يغسل رجليه وعلي الوجه الاول والثاني يكفي التيمم الواحد وان تعددت البراحات وانما يجوز الاذ صار علي غسل الصحيح والمسح علي الجبائر مع التيمم أو دونه علي الخلاف المتقدم بتراسن أحدهما ألا يأخذ من الصحيح تحت الجبرة الا القدر الذي

اصح من حديث الازاعي قال وهذا مثل ما ورد في المسح على الجبرة (تنبيه) لم يقع في رواية عطاء هذه عن ابن عباس ذكر لنعيم فيه فثبت ان الزبير بن خريق تفرد بسياقه به على ذلك

اندمل الجرح فضلى بعد اندماله صلوات وهو لا يعلم اندماله فانه يلزمه اعادتهم بلا خلاف لتفريطه كذا صرح بانه لا خلاف فيه صاحب التتمة وغيره

(نزع) قد ذكرنا أن مذهبننا المشهور أن الجريح يلزمه غسل الصحيح والتيمم عن الجريح وهو الصحيح في مذهب احمد وعن أبي حنيفة ومالك انه ان كان اكثر بدنه صحيحا اقتصر على غسله ولا يلزمه تيمم وان كان أكثره جريحا كغذاء التيمم ولم يلزمه غسل شيء * والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز أن يصلى بتيمم واحد أكثر من فريضة وقال المزني يجوز وهذا خطأ لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال من السنة ألا يصلى بالتيمم الا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلوات الاخرى وهذا يقتضى سنة رسول الله ﷺ ولانها طهارة ضرورة فلا يصلى بها فريضتين من فرائض الاعيان كطهارة المستحاضة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ مذهبنا انه لا يجوز الجمع بين فريضتين بتيمم سواء كانتا في وقت أو وقتين قضاء أو أداء ولا بين طوافين مفروضين ولا طواف وصلاة مفروضين ويتصور هذا في الجريح والمريض وسواء في هذا الصحيح والمريض والصبي والبالغ وهذا كله متفق عليه الا وجهاً حكاه الرافعي عن حكاية الخناطى أنه يجوز الجمع بين فوائت بتيمم وبين فائنة ومؤداة والاوجه احكامه الدارمى أن للمريض جمع فريضتين بتيمم والاوجه احكامه صاحب البحر والرافعي انه يصح جمع الصبي فريضتين بتيمم وهذه الاوجه شاذة ضعيفة والمشهور ما سبق ولو جمع منذورتين أو منذورات بتيمم أو منذورة ومكتوبة أو منذورات قال القاضي ابو الطيب والهاملى وابن الصباغ وآخرون من العراقيين لا يجوز قطعاً لان المنذورة واجبة متعينة فاشبهت المكتوبة وقال الخراسانيون والماوردي والدارمى من العراقيين في جوازهما أصحهما عند الجميع لا يجوز وبعضهم يقول قولان قال الخراسانيون هما مبنيان على أن النذر يسلك به مسلك أقل واجب الشرع أم أقل ما يتقرب به وفيه قولان فان قلنا بالتأني جاز كانتا فلاة والا فلا كالمكتوبة واما ركننا الطواف فان قلنا بالصحيح انها سنة فلها حكم التوافل فيجوز الجمع بينهما وبين مكتوبة بتيمم وان قلنا انها واجبتان

لا بد منه للاستمسك : والثاني أن يضع الجبيرة على طائر كالخف لا يد وان يابس على الطهارة لا يجوز المسح عليه هذا ظاهر المذهب وفي وجه لا يشترط الوضع على الطهارة ثم ليس معنى اشترط الطهارة تعذر المسح أصلاً ورأساً لو وضع الجبيرة على الحدث ولكن المراد أنه يد م النزع وتقدم الطهارة ان أمكن النزع والا فيجب القضاء بعد البرء وفي سقوط الغرض بالتيمم لان الغاء الجبيرة خلاف يأتي

ابن القطان لكن روى ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد الله بن ابي رباح عن عمه عطاء ابن ابي رباح عن ابن عباس ان رجلاً اجنب في شتاء فسال فأمر بالفسل فأتى فذكر

لم يحز الجمع بينهما وبين فريضة اخرى وهل يجوز بينها وبين الطواف فيه طريقان احدهما لا لانها فرضان يفتر كل واحد منها الى نية والطريق الثاني وبه قطع امام الحرمين والبقوى والرافعي انها علي وجهين اصحهما لايجوز والثاني يجوز وهو قول ابن سريج وبه قطع صاحب الحاوي والتمت لانها تابعة للطواف فهي كجزء منه وهذا ضعيف لانها لو كانت كالجزء لم يحز الفصل بينها وبين الطواف وقد اتفقوا على انه لو آخر ركعتي الطواف عنه سنين ثم صلاها جاز والله اعلم * ولو صلى فريضة بتييم ثم طاف به تطوعا جاز فلو اراد ان يصلي به ركعتي هذا الطواف فهو على الطريقتين ان قلنا بالوجه الضعيف ان ركعتي طواف التطوع واجبة لم يحز وان قلنا بالمذهب انها سنة جاز قطعاً قال البغوى وغيره وفي جواز الجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها وجهان كالطواف لانها تابعة للصلاة هذا اذا شرطنا الطهارة في خطبة الجمعة وهو الاصح والله اعلم

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يباح بالتييم الواحد من فرائض الاعيان: مذهبنا انه لا يباح الا فريضة واحدة وبه قال اكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن علي ابن ابي طالب وابن العباس وابن عمر والشعبي والنخعي وقتادة وربيعة ويحيى الانصاري ومالك واليث واحمد واسحق وحكي عن ابن المسيب والحسن والزهرى وابي حنيفة ويزيد بن هرون انه يصلي به فرائض ما لم يحدث قال وروى هذا ايضا عن ابن عباس وابي جعفر وقال أبو ثور يجوز أن يجمع فوائت بتييم ولا يصلي به بعد خروج الوقت فريضة أخرى هذا ما حكاه ابن المنذر وقال المزني وداود يجوز فرائض بتييم واحد كما قال ابو حنيفة وموافقه قال الروياني في الحلية وهو الاختيار وهو الاشهر من مذهب أحمد خلاف ما نقله عنه ابن المنذر واحتج لمن حوز فرائض بتييم واحد بقوله صلى الله عليه وسلم «الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء» وهو حديث صحيح سبق بيانه وباتقياس علي الوضوء وعلى الجمع بين نوافل بتييم وعلى مسح الخف ولان الحدث الواحد لا يجب له طهران واحتج أصحابنا بقوله تعالى (اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الى قوله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا) فافترض وجوب الطهارة عند كل صلاة فدللت السنة على جواز صلوات وضوء فبقى التيمم علي

ذكره في الباب الثالث من الكتاب ان شاء الله تعالى فهذا اذا لم يقدر علي نزع الجبيرة عند الطهارة فأن قدر علي النزع واخذ من غير ضرر فعليه النزع عند الطهارة وغسل ذلك الموضع أن أمكن والمسح بالتراب ان كان علي موضع التيمم ولم يمكن الفصل هذا تمام الحالة الاولى وهي أن يحوجه الكسر الى القاء الجبيرة عليه : (الحالة الثانية) ألا يحتاج اليه ويخاف من إيصال الماء اليه

ذلك للنبي ﷺ فقال ما لهم قتلوه قتلهم الله (ثلاثاً) قد جعل الله الصعيد او التيمم طهورا ولو ليد بن عبد الله ضمقه الدار قطي وقواه من صحح حديثه هذا : وله شاهد ضعيف جدا من رواية عطية

مقتضاه واحتجوا بحديث ابن عباس المذكور في الكتاب ولكنه ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه فانه من رواية الحسن بن عمار وهو ضعيف واحتج البيهقي بما رواه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « يتيم لكل صلاة وان لم يحدث » قال البيهقي اسناده صحيح قال دروي عن علي وابن عباس وعمر بن العاص ولانهم مكتوبتان فلا تباحان بطهارة ضرورة لهما في حق الاستحاضة ولانها طهارة ضرورة فلا يباح بها الا قدر الضرورة والجواب عن احتجاجهم بالحديث ان معناه يستباح بالتيمم صلاة بعد صلاة بتييمات وان استمر ذلك عشر سنين حتى يجد الماء هذا معناه عند جميع العلماء وعن قياسهم على الوضوء انه طهارة وقاية يرفع الحدث والتيمم طهارة ضرورة تقصرت على الضرورة وعن النوازل أنها تكثروا يلحق المشقة الشديدة في إعادة التيمم لها فنخفف أمرها لذلك كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة وبترك القبلة في السفر ولا مشقة في الفرائض ولهذا المعنى فرق الشرع بين قضاء الصوم والصلاة في الحائض وعن مسح الخف بانه طهارة قوية يرفع الحدث عن معظم الاعضاء بالاتفاق وكذا عن الرجل علي الاصح والتيمم بخلافه ولان مسح الخف تخفيف ولهذا يجوز مع امكان غسل الرجل والتيمم ضرورة لا يباح الا عند العجز فقصر على الضرورة وعن قولهم الحدث الواحد لا يوجب طهارتين ان الطهارة هنا ليست للحدث بل لباحة الصلاة فالتيمم الاول اباح الصلاة الاولى والثاني الثانية والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ان نسي صلاة من صلوات اليوم واليلة ولا يعرف عينها قضى خمس صلوات وفي التيمم وجهان أحدهما يكفيه تيمم واحد لان النسيئة واحدة وما سواها ليس بفرض والثاني يجب لكل واحدة تيمم لانه صار كل واحدة منها فرضا وان نسي صلاتين من صلوات اليوم واليلة نزمه خمس صلوات قال ابن القاص يجب أن يتيمم لكل واحدة منها لانه اى صلاة بدأ بها يجوز أن تكون هي النسيئة فزال بفعلها حكم التيمم ويجوز أن تكون الفائتة هي التي تليها فلا يجوز اداؤها بتيمم مشكوك فيه ومن أصحابنا من قال يجوز أن يصلي ثمانى صلوات بتيممين فيزيد ثلاث صلوات ويقتصر ثلاث تيممات فيتيمم ويصلي الصبح والظهر والعصر والمغرب ثم يتيمم ويصلي الظهر

فيسأل الصحيح بقدر الامكان ويلطف اذا خاف سيلان الماء الى موضع العلة بوضع خرقة ببلولة بالقرب منه ويتعامل عليها لينفصل بالمقطر منها ما حوالاه من غير أن يسيل اليه ويلزمه ذلك سواء قدر عليه بنفسه أو بغيره فان لم يطهره الغير الا باجرة لزمه كالا قطع الذى يحتاج الى من يوضئه وهل يحتاج الى ضم التيمم اليه فيه الخلاف الذى قدمناه في الحالة الاولى ولا يجب مسح

عن ابن سميد الحدرى رواه الدارقطني (تنبيه آخر) لم يقع في رواية ابن أخي عطاء أيضا ذكر المسح على الجبيرة فهو من أفراد الزبير بن خريق كما تقدم

والعصر والمغرب والعشاء فيكون قد صلى أحدها بالتيمم الاول والثانية والثالثة وان نسي صلاتين من يومين فان كانتا مختلفتين فهما بمنزلة الصلاتين من يوم وليلة وان كانتا متتبعين لزمه أن يصلي عشر صلوات فيصلي خمس صلوات بتيمم ثم يتيمم ويصلي خمس صلوات وان شك هل هما متتقتان أو مختلفتان لزمه أن يأخذ بالاشد وهو انها متتقتان ﴿﴾

﴿الشرح﴾ اذا نسي صلاة من صلوات يوم وليلة لا يعرف عنها لزمه أن يصلي الخمس فان أراد أن يصليها بالتيمم فوجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف بدليهما أحدهما يجب لكل واحدة تيمم وهو قول ابن مسعود والخضري واختاره القفال فعلى هذا قال البندنجي يجب لكل واحدة طلب الماء ثم التيمم والثاني ككفه تيمم واحد لكاهن وهو الصحيح وبه قال ابن القاص وابن الحداد وجهور أصحابنا المتقدمين ، صححه المصنفون ونقله الغزالي في البسيط عن عامة أصحابنا ثم قال أبو الحسن بن المرزبان والشيخ أبو علي السنجي هذا الخلاف مفرع على المذهب وهو أنه لا يشترط تعيين الفريضة في نية التيمم فان قلنا بالوجه الضعيف أنه يشترط تعيين الفريضة وجب لكل صلاة تيمم بلا خلاف واختار الدارمي أن الخلاف جار هنا سواء شرطنا التعيين أم لا وأشار الزايفي الى ترجيح هذا وهو الاصح أما اذا نسي صلاتين من يوم وليلة فان قلنا في الواحدة يلزمه خمس تيممات فهذا أولى وان قلنا بالمذهب أنه يكفي تيمم فهو هنا مخير ان شاء عمل بطريقة ابن القاص صاحب التلخيص وهي أن يتيمم لكل صلاة من الخمس وان شاء عمل بطريقة ابن الحداد وهي أن يصلي ثمان صلوات بتيممين فيصلي بالاول الصبح والظهر والعصر والمغرب وبالثاني الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عما عليه بيقين لانه صلى الظهور والعصر والمغرب مرتين فان كانت الفاتتان في هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة بتيمم وان كانتا الصبح والعشاء حصلت الصبح بالاول والعشاء بالثاني وان كانت احدهما في الثلاث والاخرى سبعا أو عشاء فكذلك: هكذا صرح الاحباب بأنه مخير بين طريقي ابن القاص وابن الحداد وحكي الزايفي وجها شاذا أنه يتيمم مرتين يصلي بكل تيمم الخمس وهذا ليس بشيء. ثم المشهور والمستحسن عند الاحباب طريقة ابن الحداد وعليها يفرعون ولها ضابطان أحدهما وهو الذي نقله صاحب البيان أن يضرب عدد النسي في عدد التيمم منه ثم يزد للنسي على ما حصل من الضرب ويحفظ مبلغ المجتمع ثم يضرب للنسي في نفسه فما بلغ نزعته من الجملة المحفوظة فما بقي فهو

موضع العلة بالماء وان كان لا يخاف من المسح فان الواجب الغسل فاذا تعذر ذلك فلا قائه في المسح بخلاف المسح على الحيرة فانه مسح على حائل كالحلف وقد ورد الجهر به هكذا ذكره الائمة رضي الله عنهم ولاشافي رضي الله عنه نص مساهة وجوب المسح وليس هذا موضع ذكره واذا فرغنا على أنه يتيمم فلو كانت العلة على محل التيمم اتراب على موضعها فانه لا ضرر ولا خوف في امرار

عدد ما يصلى وأما عدد التيمم فيقدر المنسى مثاله في مسألتنا تضرب اثنتين في خمسة ثم يزيد عدد المنسية فيجتمع اثنا عشر ثم تضرب اثنتين في اثنتين فذلك أربعة فنزعهما من الاثنى عشر تبقي ثمانية وهو عدد ما يصلى ويكون يتيممين على عدد المنسيين (الضابط الثاني) وهو الذى نقله الرافعى يزيد عدد المنسي منه عددا لا ينقص عما بقى من المنسى منه بعد اسقاط المنسي وتقسم المجموع صحيحا على المنسى مثاله في مسألتنا المنسى صلاتان والمنسى منه خمس يزيد عليه ثلاثة لانها لا تنقص عما بقى من الخمسة بعد اسقاط الاثنتين والمجموع وهو ثمانية تنقسم على الاثنتين صحيحا وأما كيفية أداء الصلوات فيبتدئ من المنسى منه بأى صلاة شاء ويصلى بكل تيمم ما تقتضيه القسمة لكن شرط براءة ذمته بالعدد المذكور أن يترك في المرة الثانية ما بدأ به في المرة التي قبلها ويأتي بالعدد الذى تقتضيه القسمة مثاله ما سبق فانه ترك في المرة الثانية الصبح التي بدأ بها في الاولى ولو صلى بالتيمم الاول الظهر والعصر والمغرب والعشاء وبالثاني الصبح والظهر والعصر والمغرب لم يجزه لاحتمال أن المنسيين العشاء مع الظهر أو مع العصر أو مع المغرب فبالتيمم الاول حصلت تلك ولم تحصل العشاء وبالتيمم الثاني لم يصل العشاء فان صلى العشاء بعد هذا بالتيمم الثاني أو غيره أجزأه ولو بدأ فصلى بالتيمم الاول العشاء والمغرب والعصر والظهر وبالثاني المغرب والعصر والظهر والصبح وأجزأه لانه وفى بالشرط ولو صلى بالاول المغرب والعصر والظهر والصبح وبالثاني العشاء والمغرب والعصر والظهر لم يجزه الا أن يصلى الصبح أيضا بالتيمم الثاني أو بغيره ولو خالف الترتيب وفى بالشرط فصلى بالاول الصبح ثم المغرب ثم العصر ثم الظهر وبالثاني العشاء ثم الظهر ثم المغرب ثم العصر أجزأه لمحصل المقصود: هذا كله اذا كان المنسى صلاتين أما اذا نسي ثلاث صلوات من يوم وليلة ولا يعرف عينهن فعلي طريقة ابن القصد يصلى خمس صلوات كل صلاة يتيمم وعلى الوجه الشاذ الذى حكاه الرافعى يتيمم ثلاث مرات يصلى بكل تيمم الخمس وعلى طريقة ابن الحداد يقتصر على ثلاثة تيممات ويصلى سبع صلوات فعلي عبارة البيان يضرب ثلاثة في خمسة فذلك خمسة عشر ثم يزيد عليه ثلاثة تكون ثمانية عشر ثم تضرب ثلاثة في ثلاثة تكون تسعة فنزعهما من ثمانية عشر تبقى تسعة وهو عدد ما يصلى بثلاثة تيممات فيصلى بالتيمم الاول الصبح والظهر والعصر وبالثاني الظهر والعصر والمغرب وبالثالث العصر والمغرب والعشاء وعلى عبارة الرافعى يضم الى الخمس أربعا لان الاربعة لا تنقص

التراب عليه بخلاف امرار الماء وكذا لو كان للجراحة أفواه منقحة وامكن امرار التراب عليها لزم لانها صارت ظاهرة فهذا شرح هذا الفصل وينبغي أن يعلم قوله ثم يتيمم مع الغسل والمسح بالخاء لان أبا حنيفة رحمه الله لا يقول بوجوب الغسل على الاطلاق ولا بوجوب التيمم على الاطلاق بل قال ان كان أكثر بدنه صحيحا اقتصر على غسل الصحيح وان كان الاكثر جرحا اقتصر على التيمم

عما بقي من الخمسة بعد اسقاط الثلاثة بل يزيد عليه وينقسم المجموع وهو تسعة صحيفا على الثلاثة ولو ضمنا الى الخمسة اثنين أو ثلاثة لم ينقسم فيصلي بكل تيمم ثلاثا على ما ذكرنا وله أن يرتبها على غير الترتيب المذكور اذا وفى بالشرط السابق فان أخل به بأن صلى بالتيمم الاول والعصر ثم الظهر ثم الصبح وبالثاني المغرب ثم العصر ثم الظهر وبالثالث العشاء ثم المغرب ثم العصر لم يجزئه لاحتمال ان أتى عليه الصبح والعشاء وثالثتهما الظهر أو العصر فيحصل بالتيمم الاول والظهر أو العصر وبالثالث العشاء ويبقى الصبح عليه فيحتاج الى تيمم رابع يصلبها به وأما اذا نسي أربع صلوات فيضرب أربعة في خمسة ثم يزيد عليه أربعة تبلغ أربعة وعشرين ثم يضرب أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر ينزعها من أربعة وعشرين تبقى ثمانية وهو عدد ما يصلي بأربعة تيممات فيصلي بالتيمم الاول الصبح والظهر وبالثاني الظهر والعصر وبالثالث العصر والمغرب وبالرابع المغرب والعشاء ولا يخفى بعد ما سبق حكم تقديم بعض الصلوات على بعض وما يجوز . ٥ وما لا يجوز وعلي هذه التزييلات ينزل ما زاد من عدد النسي والنسي . ٥ هذا كله اذا كانت الصلاتان أو الصلوات مختلفات سواء كانت من يوم أو يومين بأن قال نسيت صلاتين مختلفتين من يومين لا أدري صبح وظهر أم ظهر وعصر أم عصر وعشاء وشبه ذلك أما اذا نسي متفتتين بأن قال هما صبحان أو ظهران أو عصران أو مغربان أو عشاءان فيلزمه عشر صلوات وهن صلوات يومين وفي التيمم الوجهان في اصل المسألة قول ابن سريج والحضري يلزمه لكل صلاة تيمم وقول الجمهور يكفيه تيممان يصلي بكل واحد الخمس ولا يكفيه تمان صلوات بالاتفاق لاحتمال ان النسي عليه صبحان أو عشاءان وما أتى بهما مرة أما اذا شك هل فائتاه متفتتان أم مختلفتان فقلبه الاغلق الاحوط وهو أنهما متفتتان

(فرع) لو تيقن أنه ترك أحد أمرين اما طواف فرض وإما صلاة فرض لزمه أن يأتي بالطواف وبالصلوات الخمس فعلى قول الجمهور يكفيه تيمم واحد للجميع وعلى قول ابن سريج والحضري يجب ستة تيممات

(فرع) اذا صلى فريضة منفردا بتيمم ثم أدرك جماعة يصلونها فأراد اعادةها بذلك التيمم فينبغي على أن الفرض منهما ماذا وفيه أربعة أوجه الاصح افترض الاول والثاني والثالثة والثالث كلاهما فرض والرابع احداهما لا بينهما فان قلنا بالاولين جاز وان قلنا بالثالث لم يجز قاله القاضي

قال السامع الجراحة ان لم يكن عليها لصوق فلا مسح على محل الجرح وان كان فهو كالجبيرة وفي لزوم التمسك بالصوق عند امكانه تردد كالتردد في لزوم لبس الحف علي من وجد من الماء ما يكفيه لو مسح على الحف

الجراحة قد تحتاج في معالجتها الى الصاق لصوق بها من خرقة وقطعة ونحوها كما يحتاج

حسين وغيره وان قلنا بالاربع فهو على الوجهين في المنسية هكذا قاله الاصحاب قال امام الحرمين والاكتفاء هنا بتيمم واحد أولى فانه لا يجب الشروع في الثانية بخلاف المنسية

(فرع) اذا صلى الفرض بالتيمم على وجه يجب قضاؤه كالربوط على خشية والمحبوس في موضع نجس ونحوه فأراد القضاء على وجه كامل بذلك التيمم فينبى على أن الفرض ماذا وفيه أربعة أقوال تقدمت قريباً أهمها الفرض الثانية والثاني الاولى والثالث كلاهما والرابع احداهما لا بعينها فان قلنا الفرض الاولى جازو ان قلنا كلاهما فرض لم يجوز وان قلنا احداهما لا بعينها فعلى الوجهين في المنسية وان قلنا الثانية فقال الرافي وغيره لا يجوز وهذا ضعيف والمختار انه يجوز كما سبق في مثله في الفرع قبله ولا فرق بين تقدم نفل على فرض وعكسه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجوز أن يصلي بتيمم واحد ما شاء من النوافل لانها غير محصورة فخف أمرها ولهذا أجزى ترك القيام فيها فان نوى بالتيمم الفريضة والنافلة جاز أن يصلي النافلة قبل الفريضة وبعدها لأنه توأما بالتيمم وان نوى بالتيمم الفريضة ولم ينو النافلة جاز أن يصلي النافلة بعدها وهل يجوز أن يصليها قبلها فيه قولان قال في الام لذلك لأن كل طهارة جاز أن يتنفل بها بعد الفريضة جاز قبلها كالوضوء وقال في البويطى ليس له ذلك لانه يصليها على وجه التبع للفريضة فلا يجوز أن يتقدم على متبوعها ويجوز أن يصلى على جنازة بتيمم اذا لم يتعين لأنه يجوز تركها ففي كالتوافل وان تعينت عليه ففيه وجهان احدهما لا يجوز أن يصلى بتيمم أكثر من صلاة لانها فريضة تعينت عليه فهي كالمنسوبة والثاني يجوز وهو ظاهر المذهب لانها ليست من جنس فرائض الاعيان ﴿ الشرح ﴾ هذا الفصل فيه ثلاث مسائل احداها يجوز أن يصلى بالتيمم الواحد ماشاء من النوافل سواء تيمم للنفل فقط أم له وللغرض أم للغرض واستباح النفل تبعاً وهذا متفق عليه الا اذا قلنا بوجه شاذ سبق في أوائل الباب أن النفل لا يباح بالتيمم (المسألة الثانية) اذا تيمم للغرض والنفل أو للغرض وحده استباح الغرض واستباح النفل أيضاً قبل الفريضة وبعدها في الوقت وبعد خروج الوقت وفي قول لا يستبيح النفل قبل الفريضة اذا اقتصر على نية الغرض وفي وجه لا يستبيح النفل بعد خروج الوقت وقد سبق بيان هذا كله مشروحاً مع ما يتعلق به في فصل نية التيمم (الثالثة) قال أصحابنا العراقيون اذا لم يتعين عليه صلاة الجنازة فلها في التيمم حكم النوافل

في معالجة الانحلال والانسكار الى التاء الجبار وحكم الجراحة وما عليها من اللصوق حكم الانكسار وما على موضعه من الجبار فيعود فيه جميع ما سبق واذا لم يكن على الجراحة لصوق فلا يجب المسح على محل الجرح كما ذكرنا في الانكسار اذا لم يكن عليه جيرة وهل يجب التاء اللصوق عليه عند امكانه وكذا التاء الجيرة فيه وجهان قال الشيخ ابو محمد يجب لانه لو اتى المائل لمسح عليه بدلا

فيجمع بالتيمم الواحد بين صلوات جنازتين كثيرة صلاة بعد صلاة وان شاء صلى عليهن دفعة
وله أن يجمع بين فريضة وجنازتين وان تعينت عليه زوجتان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما
أصحهما باتفاقهم أنها كالنوافل وهو المنصوص للشافعي في كتبه المشهورة والثاني كالفريضة فلا
يجمع بينهما وبين مكتوبة ولا بين صلاتي جنازة وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة وأبي سعيد
الاصطخري وذكر الدارمي أن الكرائسي نقله عن الشافعي فيكون قولاً قديماً ويصير في المسألة
قولان قال العراقيون ولا تصح صلاة الجبابة فاعدا مع القدرة على القيام سواء تعينت أم لا وقال
اصحابنا الخراسانيون نص الشافعي رحمه الله أنه يجمع بين فريضة وجنازتين بتيمم ونص أنها لا تصح
على الراحة ولا فاعدا واختلفوا على ثلاث طرق أحدها قولان أحدهما يلحق بالفرائض في التيمم
والقيام والثاني يلحق بالنوافل فيهما والطريق الثاني ان تعينت فكالفرائض في التيمم والقيام والا
فكالنوافل فيهما والثالث تقرير النصين فلها حكم النفل في التيمم وان تعينت ولا يجوز القعود
فيها وان لم يتعين لانه معظم أركانها وهذا الثالث هو الصحيح عندهم وهو نحو طريقة العراقيين
وجمع امام الحرمين وغيره هذا بعبارة مختصرة فقالوا فيها اوجه أحدها يجوز الجمع بتيمم والقعود
والثاني لا والثالث يجوز ان لم يتعين وان تعينت فلا والرابع وهو الاصح يجوز الجمع بتيمم مطلقاً
ولا يجوز القعود مطلقاً ولو اراد ان يصلي على جنازتين او جنازتين صلاة واحدة بتيمم قلنا لا يجوز
صلاتان فوجهاً أشهرهما لا يجوز وبه قطع ابن الصباغ والمتولي والرويان والثاني يجوز واختاره
الشافعي قال صاحب البحر وغيره فلي الاول لو تيمم بتيممين وصلى على الجنازتين صلاتين او صلاة
واحدة لم يجز لان التيمم على التيمم لا تأثير له بل هو في حكم تيمم واحد والله اعلم *
قال المصنف رحمه الله *

﴿ اذا تيمم عن الحدث استباح ما يستباح بالوضوء فان احدث بطل تيممه كما يبطل وضوءه
ويمنع مما كان يمنع منه قبل التيمم وان تيمم عن الجنابة استباح ما يستباح بالفصل من الصلاة
وقراءة القرآن فان احدث منع من الصلاة ولم يمنع من قراءة القرآن لان تيممه قام مقام الفصل
ولو اغتسل ثم احدث لم يمنع من القراءة فكذا اذا تيمم ثم احدث وان تيمم ثم ارتد بطل تيممه
لان التيمم لا يرفع الحدث وانما تستباح به الصلاة والمرد ليس من اهل الاستباحة ﴾ *
﴿ الترحح ﴾ في الفصل ثلاث مسائل (احداها) اذا تيمم أو توضأ ثم ارتد والعياذ بالله فهل

عن الفصل فليست سبب اليه تكيلاً للطهارة بقدر الامكان واستبعد امام الحرمين ذلك وقال انه لا نظير
له في الرخص وليس للقياس مجال فيها ولو اتبع القياس لكان اقرب شيء ان يسمح علي محل
الجرح عند الامكان فاذا لم يجب ذلك فهذا اولى قال ولم ار القول بالوجوب لاحد من الاصحاب
ثم رتب عليه ما اذا كان الشخص علي طهارة كاملة وقد ارقه حدث ووجد من الماء ما يكفي لوجهه

ييطان فيه ثلاثة أوجه سبق بيأتها في أول باب ما يتقض الوضوء أمهها ييطان التيمم دون الوضوء.
الثاني ييطان والثالث لا ييطان (الثانية) إذا تيمم عن الحدث الأصغر استباح ما يستباح
بالوضوء من الصلاة وغيرها إلا الجمع بين فرضين ونحوه مما سبق فإذا أحدث بطل تيممه ومنع
ما كان بمنع قبل التيمم كما لو توضأ ثم أحدث (الثالثة) إذا تيمم عن الحدث الأكبر كجناية وحيض
استباح الصلاة والقراءة والمكث في المسجد وغيرها مما يباح بالغسل فإذا أحدث منع من الصلاة
والطواف ومس المصحف وحمله ولا يمنع من قراءة القرآن والمكث في المسجد ويسمى رجوا إذا القراءة
والمكث وإن أراد تيمما جديداً وهذا كله باتفاق الأصحاب في كل الطرق إلا ما انفرد به الدارمي
فقال إذا تيمم الخنب فضلى ثم أراد التيمم لحدث أو غيره هل يقرأ القرآن قبل تيممه فيه وجهان
قال أبو حامد لا يجوز وقال ابن المزيان يجوز وهذا النقل شاذ متروك ثم إن الجمهور اطلقوا الجزم
بإستباحته ولم يفرقوا بين الحاضر والمساfer وقال البغوى إذا تيمم الخنب في الحضر وصلى هل
له قراءة القرآن وهل له مس المصحف جنبا كان أو محدثا فيه وجهان الأصح الجواز والمشهور
ما سبق وهو أن الحاضر كالسافر فيباح له كل ذلك أما إذا تيمم جنب ثم رأى الماء فيحرم عليه جميع ما
حرم عليه قبل التيمم حتى يغتسل ولو تيمم جنب ثم أحدث ثم وجد ماء لا يكتفيه ويكتفيه بالوضوء قال البغوى
وغيره أن قلنا يجب استعمال الناقص بطل تيممه في كل شيء فيستعمله ثم يتيمم وإن قلنا لا يجب
استعمال الناقص فتيممه باق على الصحة في جواز القراءة والاعتكاف وبطل في حق الصلاة فإذا
تيمم استباحها والله أعلم *

(فرع) لا يعرف جنب يباح له القراءة والمكث في المسجد دون الصلاة ومس المصحف
إلا من تيمم عن الجنابة ثم أحدث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *
﴿ ا ا تيمم لعدم الماء ثم رأى الماء فإن كان قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه لانه لم يحصل
في المقصود فصار كما لو رأى الماء في أثناء التيمم ﴾

(الشرح) إذا تيمم لحدث أصفر أو أكبر ثم رأى ماء يلزمه استعماله بطل تيممه بلا خلاف
عندنا سواء رآه في أثناء التيمم أو بعد فراغ منه وقولنا تيمم لعدم الماء احتراز عن تيمم لمرض
أو جراحة ونحوهما مما لا يتسرط فيه عدم الماء فإن هذا لا يؤثر في وجود الماء وقولنا ماء يلزمه استعماله
احتراز عما إذا رآه ولم يتمكن من استعماله بأن كان دونه حائل أو كان محتاجا إليه لعطش ونحوه
ويديه وراسه ويقصر عن رجائه ولو أبس الخف لا يمكنه أن يمسح على خفيه فهل يجب عليه أن
يلبس الخف ثم يمسح بعد الحدث عليه قال قياس ما ذكره شيخنا إيجاب ذلك وهو بعيد عندي
والله أعلم * وإذا عرفت ذلك لم يخف عليك أن المراد من التردد في قول صاحب الكتاب وفي
لزوم التاء للصوق عند إمكانه تردد وهو الوجيان اللذان حكينا هما ماصار إليه الشيخ أبو محمد وما

قائه لا يبطل تيممه لان وجود هذا الماء كالعدم ولا فرق عندنا بين أن يجد الماء وقد ضاق وقت الصلاة بحيث لو اشتغل بالوضوء خرج وقت الصلاة ولو صلى بالتيمم أدركه وبين الايضيق هذا مذهبنا ونقل ابن المنذر في كتابه كتاب الاجماع والاشراف اجماع العلماء عليه ونقل أصحابنا عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن التابعي والشعبي أنهما قالوا ان رأى الماء بعد الفراغ من التيمم لا يبطل وان رآه في أثنائه بطل ونقل القاضي أبو الطيب وغيره الاجماع على ان رؤيته في الثانية يبطل واحتج لابي سلمة بأن وجود المبدل بعد الفراغ من البديل لا يبطل البديل كما لو وجد المكفر الرقبة بعد فراغه من الصوم وكما لو فرغت من العلة بالاشهر ثم حاضت واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «الصعيد الطيب وضوء المسلم فإذا وجد الماء فليمسه بشرته» وهو صحيح سبق بيانه وبالتقياس على رؤيته في أثنائه التيمم وبأن التيمم لا يبرأ لنفسه بل للصلاة فإذا وجد الاصل قبل الشروع في المقصود لزم الاخذ بالاصل كما لما سمع شهود الفرع ثم حضر شهود الاصل قبل الحكم والجواب عن الصوم والاشهر أنهما مقصودان وذكر القاضي عبد الوهاب المالكي ان مذهبهم انه يتوضأ إلا أن يمتحنى فوت الوقت ومذهبنا ومذهب الجمهور انه لا فرق لانه واجد للماء والله أعلم * قال أصحابنا ولو نوى القدرة على ما يجب استعماله بطل تيممه كما لو تيقنه وذلك بأن يرى سراباً ونحوه أو جماعة يجوز ان معهم ماء وانما يبطل في جميع هذه الصور اذا لم يقارن ذلك ما يمنع وجوب استعماله بأن يحول دونه سبع ونحوه أو يحتاج إليه للعطش وقد سبقت المسألة بنظائرها * والله أعلم *

(فرع) اذا ظن المتيمم العارى القدرة على الثوب فلم يكن لم يبطل تيممه بلا خلاف وعلاه الغزالي بأن طلبه ليس من شرط التيمم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

«وان رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة نظر فان كان في الحضر أعاد الصلاة لان عدم الماء في الحضر عذر نادر غير متصل فلم يسقط معه الغرض كالو صلى بنجاسة نسيها وان كان في سفر طويل لم يلزمه الاعادة لان عدم الماء في السفر عذر عام فسقط معه فرض الاعادة كالصلاة مع سلس البول وان كان في سفر قصير ففيه قولان أشهرهما انه لا يلزمه الاعادة لانه موضع يعدم فيه الماء غالباً فأشبهه السفر

عليه الأكثرون واما ما اشار اليه من التردد في مسألة وجوب اللبس فسياق كلامه يشعر باثبات وجهين في المسألة لكن امام الحرمين لم يذكرهما نقلاً عن شيخه وانما قال قياس ما ذكره وجوب اللبس ولا يصح اثبات الخلاف اذا لم يكن نقل الا اذا اتنى الفارق وقد وجد الفرق بين المسألتين وبينه الامام فقال لشيخه ان ينصل عما ذكرته في المسح على الخف بأنه رخصه محضة فلا يليق بها إيجاب لبس الخف وما نحن فيه من مسالك الضروريات فيجب فيه الاتيان بالممكن والقاء خرقه يسع عليها ممكن واعلم ان ظاهر المذهب اشتراط الطهارة عند القاء الجبيرة والاصوق ليجوز المسح

الطويل وقال في البويطي لا يسقط الفرض لانه لا يجوز له القصر فلا يسقط الفرض عنه بالتيمم كما لو كان في الحضرة ان كان في سفر معصية فيه وجهان أحدهما يجب الاعادة لان سقوط الفرض بالتيمم رخصة تتعلق بالسفر والسفر معصية فلم تتعلق به رخصة والثاني لا يجب لانا لما أوجبنا عليه ذلك صار عزيمة فلم يلزمه الاعاده ﴿

الشرح﴾ في هذه القطعة مسائل احداها اذا عدم الحاضر الماء في الحضرة فحاصل المنقول فيه ثلاثة اقوال الصحيح المشهور المقطوع به في أكثر كتب الشافعي وطرق الاصحاب انه يتيمم ويصلي الفريضة وتجب اعادتها اذا وجد الماء اما وجوب الصلاة بالتيمم فقياسا على المسافر والمريض لا شترأ كما في المعجز واما الاعادة فلانه عذر نادر غير متصل احترازنا بالنادر عن المسافر والمريض وبغير المتصل عن الاستحاضة والقول الثاني يجب الصلاة بالتيمم ولا اعادة كالسافر والمريض حكه الخراسانيون وهو مشهور عندهم الثالث لا يجب الصلاة في المال بالتيمم بل يصبر حتى يجد الماء حكه صاحب البيان وجماعة من الخراسانيين وليس بشيء. (المسألة الثانية) اذا صلي بالتيمم في سفر طويل ثم وجد الماء بعد الفراغ لا يلزمه الاعادة لظواهر الاحاديث ولان عدم الماء في السفر عذر عام فسقط الفرض بالتيمم بسببه كالصلاة قاعدا لعذر المرض ولا فرق بين وجود الماء في الوقت وبعده قال صاحب البحر قال اصحابنا ولا تستحب الاعادة في هذه المسألة ثم المذهب الصحيح المشهور انه لا فرق بين ان يكون السفر مسافا القصر أو دونها وان قل وهذا هو المخصوص في كتب الشافعي وقال الشافعي في البويطي وقد قيل لا يتيمم إلا في سفر يقصر فيه الصلاة فمن أصحابنا من جعل هذا قولا للشافعي فقال في قصر السفر قولان ومن سلك هذه الطريقة المصنف وقال الاكثر اقتصير كما طويل لا خلاف وأما حكي الشافعي مذهب غيره وهذا هو المذهب والدليل عليه اطلاق السفر في القرآن قال الشافعي رحمه الله ولم تحده الصحابة رضي الله عنهم بشيء وحدوا سفر القصر ولما روى الشافعي عن ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع ان ابن عمر رضي الله عنهما «اقبل من الجرف حتى كان بالمربد تيمم وصلي العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد للصلاة» هذا اسناد صحيح والجرف بضم الجيم والراء وبعدهما فاء ووضع بينه وبين المدينة

عليه كما يشترط ذلك عند ليس الخف وقد بيناه من قبل واذا كان كذلك فمن يقول بوجوب الالتقاء عند الامكان يأمر به قبل الحدث ليسح عليه اذا تطهر بعد الحدث كما في مسألة اللبس ويضعف المصير الي الوجوب في الصورتين بشيء وهو أن الشخص اذا كان متطهرا فلا يخلو اما أن يكون أدى وظيفة الوقت ولم يؤدها فان لم يؤدها فهو متسكن من اداها به هذه الطهارة فلا يكاف والحالة هذه طهارة أخرى والطهارة التي لا يكاف بها لا يكاف باعداد اسبابها ألا ترى أنه لا يؤمر بامساك الماء ليتوضأ به للصلاة التي لم يدخل وقتها ولوصبه هزلا واحتاج الى الصلاة بالتيمم لم يلزمه المضاء

ثلاثة أميال والمريد بكسر الميم موضع يقرب المدينة (المسألة الثالثة) العاصي يسفره كالأبق وقاطع الطريق وشبههما إذا عدم الماء في سفره ثلاثة أوجه الصحيح أنه يلزمه أن يصلي بالتييم ويلزمه الاعادة والثاني يلزمه التيمم ولا تجب الاعادة والثالث لا يجوز التيمم وهذا الثالث غريب حكمه الخناطي وصاحب البيان والرافعي فعلى هذا يقال له ما دمت على قصدك المعصية لا يحل لك التيمم فان ثبت استباحة التيمم وغيره كما أنه لا يحل له الميتة عند الضرورة بل يقال تب وكل الصواب الاول لا يلزمه امران التوبة والصلاة فاذا أحل بأحدهما لا يباح له الاخلال بالآخر وليس التيمم في هذا الحال تخفيفا بل عزيمة فلا تكون المعصية سببا لاسقاطه فعلى هذا لو رأى الماء في صلاته بطلت ويلزمه الخروج منها كما إذا رأى الماء في أثناء صلاة الحضرة وبه بالتيمم وقد تقدم ذكر هذه الاوجه في باب المسح على الخف وذكرنا هناك ضابطا فيما يستبيحه العاصي يسفره وما لا يستبيحه «وبالله توفيق»

(فرع) اذا نوى المسافر إقامة اربعة ايام فأكثر في بلد وعدم الماء فيه وصلي بالتييم فحكمه حكم الحاضرة بلا خلاف فيلزمه اعاده ماصلي بالتييم على المذهب ولو نوى هذه الإقامة في موضع من البادية يعم فيه عدم الماء فلا اعادة فيه بلا خلاف هكذا صرح بالصورتين صاحب الحاوى وإمام الحرمين وقته الروياني عن القفال وقاله آخرون ولا نعلم فيه خلافا ولودخل المسافر طريقه قرية فعدم الماء فيها وه في بالتييم فوجبان حكاهما المتولى والروايي وآخرون لحددها لاعاده لانه مسافر ولهذا يباح له التصرف والفطر واصحهما وجوب الاعادة صححه الروياني والرافعي وهو قول القفال وقطع به البغوي وغيره لان عدم الماء في القرية نادر فالضابط الاصلي ما قاله الرافعي وأشار إليه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون ان الاعادة تجب اذا تيمم في موضع يندر فيه عدم الماء ولا يجب اذا كان العدم يغلب فيه بدليل ما ذكرنا من هاتين الصورتين قال الرافعي أعلم ان وجوب الاعادة على المقيم ليس لعله الإقامة بل لان فقد الماء في موضع الإقامة نادر وكذا عدم الاعادة في السفر ليس لكونه مسافراً بل لان فقد الماء في السفر مما يعم حتى لو اقام في مفازة

وان أدى وظيفة الوقت فليس عليه طهارة أخرى حتى يدخل وقت الصلاة الاخرى ولا يكاف باعداد اسباب الطهارة التي لم يلزمه

قال ﴿ومهما تيمم لمرض أو جراحة أعادة لكل صلاة ولم بعد الوضوء ولا المسح﴾
الاصل في المسألة أن التيمم لا يؤدي به فريستان بل تغتفر كل فريضة الى تيمم وكذلك وضوء المستحاضة وسنذكره في موضعه واذا زفت ذلك فنقول من غسل الصحيح وتيمم لمكان عذر المرض أو الانحلال أو الحرجة أما مع المسح على المائيل أو دونه اذا لم يكن حائل وصلي فريضة بطهارته فله أن يصلي بها من النوافل ماشاء ولا بد من اعادة التيمم للفريضة الاخرى وان لم يحدث وهل يحتاج الى اعادة الوضوء مع التيمم المعاد فيه طريقان أحدهما أن فيه قولين كما لو

أو موضع يعلم فيه الماء غلبا وطالت أقامته وصلي بالتييم فلا إعادة وفي مثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذر رضى الله عنه وكان يقيم بالرند ويقعد الماء أياما متراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجج قال ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم الماء تيمم وأعاد على الأصح وإن كان حكم السفر باقيا عليه لندور العلم وإذا عرفت هذا علمت أن قول الأصحاب أن المقيم يقضي والمسافر لا يقضي جار على الغالب في حال السفر والإقامة وإلا فالحقيقة ما بيناه هذا كلام الرافعي وذكره عنه إمام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون والله أعلم *

(فرع) قال صاحب البيان قال الشيخ أبو حامد إذا خرج الرجل إلى ضيعته وبستانه فعدم الماء كان له أن يتييم وينقل على الرحلة قل فقتضى قوله أنه سفر قصير في إعادة أصلي فيا بالتييم القولان المشهور ونص البويطى والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن عدم الماء في الحضر تمتد ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه يصلي بالتييم وعليه إعادة وبه قال جمهور العلماء وهو رواية عن أبي حنيفة وعنه رواية أنه لا يصلي بالتييم وعن مالك والثوري والأوزاعي والمزني والطحاوي يصلي بالتييم ولا يعيد وهو رواية عن أحمد وقول لنا كما سبق واحتج لمن لم يوجب الصلاة بقوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا) فأباحه المريض والمسافر فلم يجز لغيرهما وبأن إباحته مع إيجاب إعادة يؤدي إلى إيجاب ظهري عن يوم ولأن الصلاة تفعل لتجزئ وهذه غير مجزئة واحتج لمن أوجب الصلاة بلا إعادة بأقياس على المسافر واحتج أصحابنا لوجوب الصلاة بقوله تعالى (إذا قم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) إلى قوله (فلم تجدوا ماء فتيمموا) وهذا عام وفي الاستدلال بالإيه نظر ولا يكف عدم الماء فلهذا التيمم للفريضة كالمسافر ولأنه عاجز عن استعمال الماء فلهذا التيمم كالمرضى وقيل على صلاة الجنائز وقد وافقوا عليها وأجاب أصحابنا عن احتجاجهم بالإيه بجوابين أحدهما أن السفر ذكر فيها لكونه الغائب لا الاشتراط لقوله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم من إهلاق) وإذا نفي أنها محمولة على تيمم لإعادة معه وعن قولهم يؤدي إلى إيجاب ظهري أن المقصود الثانية وإنما وجبت الأولى لحرمة

نزع الماسح على الخنك الحف أو انتقضت مدة المسح هل يستأنف الوضوء أم يقتصر على غسل الرجلين فيه قولان ووجه الشبه أن الطهارة في الصورتين كملت من جنبين أصل وبدل فإذا بطل حكم البدل هل يبطل الأصل حتى يؤمر بالاستئناف فيه اختلاف والطريق الثاني القطع بنفي الاستئناف لأن التيمم طهارة مستقلة في الجملة فلا يلزم بارتفاع حكمها انتقاض طهارة أخرى وإن كانت بعضها من منها في هذه الصورة كما لو اغتسل الخنثى ثم أحدث يلزمه الوضوء ولا ينقض غسله وإن كان أعضاء الوضوء بعض المغسول في الجناب بالان الوضوء طهارة مستقلة في الجملة ويخرج عليه المسح على الخنك فإنه غير مستقل

الوقت كلساك يوم الشك اذا ثبت انه من رمضان وفي هذا جواب عن قولهم الصلاة تفعل لتجزى فيقال وقد تفعل حرمة للوقت كما ذكرنا واحتج أصحابنا للاعادة بأنه عذر نادر غير متصل فاشبه من ندى بعض أعضاء الطهارة عن وفي هذا جواب عن احتجاجهم والله أعلم *

(فرع) في مذهب العلماء فيمن صلى بالتيمم في السفر ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة قد ذكرنا ان مذهبنا انه لا اعادة سوا- وجد الماء في الوقت او بعده حتى لو وجدته عقب السلام فلا اعادة وبه قال الشعبي والبخعي وابو سلمة بن عبد الرحمن ومالك وابو حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد واسحاق والمزني وابن المنذر وجمهور السلف والخلف وحكي ابن المنذر وغيره عن طاووس وعطاء والقاسم بن محمد ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة أنهم قالوا اذا وجد الماء في الوقت زمه الاعادة واستحبه الاوزاعي ولم يوجب له قال ابن المنذر وأجمعوا أنه اذا وجدته بعد الوقت لا اعادة واحتج لمؤلفه بأن الماء هو الاصل فوجوده بعد التيمم كوجود النص بعد الحكم بالاجتهاد واحتج أصحابنا بحديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعيدا طيبا وصليهما وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال للذي لم يعد أصبت السنوأجزأتك صلاتك وقال للذي توضأ وأعاد لك الاجر مرتين » رواه أبو داود والنسائي والبيهقي وغيرهم قال أبو داود ذكر أبي سعيد في هذا الحديث وهم وليس بمحفوظ بل هو مرسل قت ومثل هذا المرسل يحتاج به الشافعي وغيره كما قدمنا بيانه في مقدمة هذا الكتاب أن الشافعي يحتاج بمرسل كبار التابعين اذا أسند من جهة أخرى أو يرسل من جهة أخرى أو يقول به بعض الصحابة أو عوام العلماء وقد وجد في هذا الحديث شيان من ذلك أحدهما ما قدمناه قريبا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أقبل من الحرف حتى اذا كان بالمربد تيمم وصلي العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد الصلاة وهذا صحيح عن ابن عمر كما سبق الثاني روى البيهقي بإسناده عن أبي الزناد قال «كان من أدركت من فقهاء الذين ينهي الى قولهم منهم سعيد بن المسيب وذكر تمام فقهاء المدينة السبعة بقولون من تيمم وصلي ثم وجد الماء وهو في الوقت أو بعده لا اعادة

أصلا وهذا الخلاف جار في الجنب اذا غسل الصحيح من بدنه وتيمم لعليل وصلي هل يفتقر لريضة الثانية الى استئناف الغسل مع التيمم واذا فرغنا على الصحيح وهو أنه لا يجب استئناف الوضوء والغسل فهل يجب اعادة شيء منهما مع التيمم أمافي الغسل فلا: وأمافي الوضوء فوجهان أحدهما وبه قال احمد بن الحداد لا: لان الوضوء الكامل لا يجب اعادة لكل فريضة فكذلك غسل الصحيح الذي هو بعضه وانما التيمم هو الذي يعاد لكل فريضة وأظهرهما انه يجب أن يعيد مع التيمم غسل كل عضو يترتب على العضو المحروح رعاية للترتيب فانه اذا تيمم بدلا عن محل العذر فاذا وجب اعادة خرج ذلك العضو عن أن يكون طهارته

عليه» واحتج أصحابنا أيضاً بالقياس على المريض يعلي بالتيمم أو قاعدا والجواب عن احتجاجهم أن ما ذكروه ليس نظير مسألتنا بل نظيره من صلى بالتيمم ومعه ماء نسيه ونظير مسألتنا ما عمله الصحابي بإجتهاد ثم نزل النص بأثبت الحكم بخلاف اجتهاده فإنه لا يبطل ما عمله والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان معه في السفر ماء فدخل عليه وقت الصلاة فأراه أو شربه من غير حاجة وتيمم وصلى ففيه وجهان أحدهما يلزمه الاعادة لأنه مفطر في اتلافه والثاني لا يلزمه لأنه تيمم وهو عادم للماء فصار كما لو أتلفه قبل دخول الوقت ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا إذا كان معه ماء صالح لطهارته فأخرجه عن كونه مطهراً بآرائه أو شربه أو سقى دابة أو غيرها أو تنجيسه أو صب الزعفران ونحوه فيه أو غير ذلك ثم احتاج إلى التيمم تيمم بلا خلاف لأنه فاقد للماء ثم ينظر فإن كان تفويت الماء قبل دخول الوقت فلا اعادة عليه بلا خلاف وإن فوته سفهاً لأنه لا فرض عليه قبل الوقت وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله «كلوا أتلفه قبل دخول الوقت» وإن فوته في الوقت فإن كان لغرض كشربه لحاجة أو سقيه دابة محترمة لماحتها أو غسل ثوبه لنجاسة أو تنظفها فلا اعادة بلا خلاف لأنه معذور وكذا لو اشتبه أنه انفعج عن معرفة الطاهر فأراقهما فلا اعادة قطعاً لأنه معذور وإن كان التفويت في الوقت لغیر غرض فهو حرام بلا خلاف وفي وجوب الاعادة وجهان مشهوران وقد ذكر المصنف دليلهما أحدهما عند الاحتجاج بالأدلة قال صاحب الشامل وهذا ممن قطع رجله فإنه عاص وإذا صلى جالساً أجزأه قال القاضي حسين والمتولى الوجهان هنا كالتولين فيمن فرطلق امرأته بائناً في مرض الموت هل ينقطع أثرها لأن بدخول الوقت تعلق حق الطهارة بالماء كما أن بالمرض تعلق حقها بالآث ما إذا مر بماء في الوقت فلم يتوضأ فلما بعد منه تيمم وصلى في الاعادة طريقتان أحدهما وأتبرها الذي قطع به الغزالي والبيهقي والآخر أن لا اعادة لأنه تيمم وهو عادم الماء ولم يطرط في اتلافه والثاني حكاه الرافعي عن الشيخ أبي محمد أنه على الوجهين لأنه عدمه قعر والله أعلم *

ثمة فإذا أتتها وجب اعادة غسل ما بعد ذلك العضو كما لو أغفل لمعة من وجهه وتاب له بعد الفراغ بفصلها وما بعد الوجه من الأعضاء ثم يعود إلى لفظة في الكتاب وقول لا يخفى أن قوله لم بعد الوضوء لكل صلاة أراد الغريضة لا مطلق الصلاة وهكذا هو في بعض النسخ وينبغي أن يعلم قوله بالواو لما حكينا من الخلاف ثم لك أن تقول قوله ولم بعد الوضوء . أمان يعني به أنه لا يعيد الوضوء بكامله أي لا بسنأف أو يعني به أنه لا يعيد شيئاً منه والاول صحيح وجواب علي الطريقة الثانية أن الال كلاً في الوسيط يبين أنه ما أرادوه وإنما أراد المعنى الثاني لأنه قال يجب اعادة التيمم عند كل صلاة ولا يجب اعادة الغسل ولا اعادة مسح الجبهة فتفي اعادته مطلق الغسل لكن أراد المعنى الثاني لا نحسن من وجوب أحدهما

(فخرج) لو وهب الماء الصالح لطهارته في الوقت لغبر محتاج اليه لعطش ونحوه أو باعه لغير حاجته الى منته ففى صحة البيع والهبة وجهان مشهوران في الطريقتين حكاهما الدارمي وجماعات من العراقيين وامام الحرمين وجماعة من الخراسانيين قال البغوي والرافعي وغيرهما أمحهما لا يصح البيع ولا الهبة لان التسليم حرام فهو عاجز عن تسليمه شرعاً فهو كالهجز حساً وبهذا قطع المحامي والصيدلاني والثاني يصحان قال الامام وهو الاقيس لانه ملكه والمنع لا يرجع الى معنى في العقد واختار الشاشي هذا وقال الاول ايس بشيء لان توجه الفرض لا يمنع صحة الهبة كمال وجب عليه معتق رقية في كفارة فأعتقها لا عن الكفارة أو وهبها فانه يصح وكما لو وجب عليه دين فطوابها فوهب ماله وسلمه فانه يصح ولا يظهر ما قدمنا تصحيحه قال امام الحرمين والغزالي في البسيط هذان الوجهان يشبهان ماله وهب رجل للوالي شيئاً تطوعاً على طريق الرشوة هل يملكه: منهم من منع الملك المعصية ومنهم من لم يمنع وقال هو أهل للتصرف فان قلنا يصح بيع الماء وهبته في مسئلتنا لحكم الاعادة ماسبق في الاراقة لغبر غرض كذا قاله الجمهور وقطع البغوي بأنه لا اعادة والمذهب الاول وان قلنا لا يصح البيع والهبة لم يصح تيممه ما دام الماء باقياً في يد الموهوب له والمشتري وعليه استرجاعه ان قدر فان لم يقدر تيمم وصلي وعليه الاعادة على الصحيح وبه قطع الاصحاب وتقل امام الحرمين فيه اتفاق الاصحاب وشذ الدارمي فحكي في الاعادة الوجهين في الاراقة سفهاً وابس بنى لان الماء باق على ملكه وابس كالمغصوب لان هذا مقصر بتسليمه فان تلف في يد المشتري

أنه يكون جواباً بالوجه الاول الذي ذهب اليه ابن الحداد وظاهر المذهب انما هو الثاني والثاني أن الشيخ أبا علي والمعتبرين قالوا الخلاف في أنه هل يعيد شيئاً من الوضوء أم لا مبني على الخلاف الذي سبق في أن التيمم المضموم الى الوضوء هل يعتبر فيه الترتيب أم لا فان أوجبنا الترتيب اعاد ههنا مع التيمم غسل الاعضاء المنزوية على العضو المعلوم والافلاو اذا كان كذلك فصاحب الكتاب قد اخ تارتم وجه اعتبار الترتيب وعبر عنه بالاعدل فلا يلائمه أن يقول ههنا لا يعيد شيئاً من الوضوء أصلاً والله أعلم * ولو تطهر المعلوم كما ذكرنا ثم برأ وهو على طهارته غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً وغسل المحدث ما بعد العضو المعلوم أيتماً بالاحلاف رعاية للترتيب وهل يجب استئناف الوضوء والغسل فيه القولان في نزاع الحنف هذا اذا تحقق الاندمال والبرء بعد الطهارة وهو كما لو وجد العادم الماء بعد التيمم في بطل تيممه وغسل ذلك الموضع والاستئناف على ما ذكرنا ولو توم الاندمال فرغ المصوق فاذا هو لم يندمل لم يبطل تيممه على أصح الوجهين بخلافه اذا توم وجود الماء يبطل تيممه وان بان خلاف ما تومه لان توم الماء يوجب الطلب وتوم الاندمال لا يوجب البحث والطلب عنه واذا وجب الطلب بطل التيمم لان التيمم طهارة ضرورة فلا محالة الا حيث يتمكن من الصلاة واذا وجب الغلب لم يتمكن من الصلاة وتوقف امام الحرمين في قول الاصحاب لا يجب الطلب عند

والموهوب لقب التيمم في الاعادة الوجهان في الاراقة واذا أوجبت الاعادة في مسألة الاراقة وبقي الماء وهبته نفى قدر ما يعيده ثلاثة أوجه الصحيح المشهور يجب اعادة الصلاة التي فوت الماء في وقتها ولا يجب غيرها لأن ما سواها فوت الماء قبل دخول وقتها فلم يجب اعادتها والثاني يجب اعادة ما يؤديه غالبا بوضوئه قال امام الحرمين هذا الوجه عندى في حكم الغفلة والغلط والثالث يجب اعادة كل ما صلاه بالتيمم الى أن أحدث حكمه اليغوى وغيره وهذا الوجه والذي قبله ليسا بشيء فانه يلزم قائلهما أن يقول من توضع ثم أحدث من غير ضرورة وتيمم أعاد قال المتولى وغيره واذا أراد الاعادة لم يصح في الوقت بالتيمم بل يؤخر حتى يجد الماء أو يصبر الى حالة يصح فيها التيمم بلا اعادة *

(فرع) قال القاضي حسين ولو كان له ثوب خرقه وصلى عريانا فحكمه ما ذكرناه في ارافقة الماء من أوله الى آخره *

(فرع) قال أصحابنا اذا قلنا لا يصح هبة هذا الماء استرده الواهب فان تلف في يد الموهوب له فلا ضمان عليه لان الهبة ليست من عقود الضمان ومالا ضمان في صحيحه لاضمان في فاسده كذا قطع به امام الحرمين وأصحاب البحر والملة والبيان وغيرهم وانفرد القاضي ح. بن قتال ان أتفه الموهوب له ضمنه وان تلف عنده فوجهان والله أعلم ، قال المصنف رحمه الله .

توم الاندمال

قل في الباب الثاني في كيفية التيمم وله سبعة اركان

الركن الاول قل التراب الى الوجه واليدين فلا يكفي ضرب (ح) اليد على حجر صلب ثم ايكن المنقول ترايا طاهر اخالصاء مطلقا فيجوز التيمم بالاعفر والاسود والاحمر والابيض رحمه المأكول والسبح والبطحاء فان كل ذلك تراب ولا يجوز الرزنيخ (ح) الجبس (ح) والبرورة (ح) والمعادن اذ لا يسمى ترابا ولا يجوز التراب النجس المشوب الزعفران وان كان ايلالا لا ترابا لا يجوز على أحدولوجين ولا يجوز سحافة الخنزير وفي الطين المشوي الماء كالأكل ترد ويجوز : " لا يمكن عليه " جعل للتيمم سبعة أركان أحدها نقل التراب الى الوجه واليدين ورسنه في هذا الركن الكلام في التراب وما يعتبر فيه من الاوصاف أما الكلام في القبول والوجه واليد فله مدد فيما بعد من الاركان ومجلة ما اعتبره فيما يتيمم به أربعة أمور أن يحد الباطن احاطا مطلقا أما كونه ترابا ملائم منه وبه قال أبو يوسف وأحمد فلا يكفي ضرب اليد على حجر صلب لا غبار عليه خلافا لابن حنيفة ومحمد حيث فلا يجوز بكل ما هو من جاس الارض كالتراب والرمل والحجر والزرنينخ والكحل ولا يشترط أن يكون على الحجر المضروب عليه غبار والمالك حيث قال بنقل قولها وزاد فحوز بكل متصل بالارض أيضا كالاشجار والزرع لنا قوله تعالى

وان رأى الماء في اثناء الصلاة نظرت فان كان ذلك في الحسرى بطل تيممه وصلاته لانه يلزمه الاعادة بوجود الماء وقد وجد الماء فوجب أن يشتغل بالاعادة وان كان في السفر لم تبطل لانه وجد الاصل بعد الشروع في المقصود فلا يلزمه الانتقال اليه كما لو حكم بشهادة شهود الفرع ثم وجد شهود الاصل وهل يجوز الخروج منها فيه وجوباً احدهما لا يجوز واليه أشار في البويطى لان ما لا يبطل الصلاة لم يبيح الخروج منها كسائر الاشياء وقال اكثر اصحابنا يستحب الخروج منها كما قال الشافعى رحمه الله فيمن دخل في صوم الكفارة ثم وجد الرقبة ان الافضل أن يعتق وان رأى الماء في الصلاة في السفر ثم نوى الإقامة بطل تيممه وصلاته لانه اجتمع الحضر والسفر في الصلاة فوجب ان يغلب حكم الحضر فيصير كأنه تيمم وصلى وهو حاضر ثم وجد الماء وان رأى الماء في اثناء الصلاة في السفر قائماً وقد بقي الماء لم يجز أن ينتقل حتى يجد التيمم لان برؤية الماء حرم عليه افتتاح الصلاة وان رأى الماء في صلاة نافلة فان كان قد نوى عدداتها كالفريضة وان لم ينو عدداً سلم من ركعتين ولم يزد عليهما ﴿

الشرح ﴾ اذا تيمم لعدم الماء ثم رأى في اثناء صلاته ماء يلزم استعجاله نظرت فان كان ممن يلزمه الاعادة بطل تيممه وصلاته على المذهب الصحيح وفيه وجه ضعيف عند الحراسانيين انما لا تبطل بل يتمها محافظة على حرمتها ثم يعيدها والمشهور الاول لانه لا بد من اعادةها فلا وجه

(فتيمموا صعيداً طيباً) عن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهما «أى تراباً طاهراً» وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «فضلنا على الناس بثلاث جعلت لنا الارض مسجداً وجعل ترابها طهوراً» عدل الى ذكر التراب بعد ذكر الارض ولولا اختصاص الدرية بالتراب لقال جعلت لنا الارض مسجداً وطهوراً ثم اسم التراب لا يختص ببعض الالوان ولا نوع ويدخل فيه الاصفر وهو ما لا يخلص بياضه والاصفر والاسود ومنه طين الدواة والاحمر ومنه الطين الارمنى الذى يؤكل تداوياً والابيض ومنه الذى يؤكل سفكاً ويقال انه الخراساني والسيخ وهو الذى لا يثبت دون الذى يعلوه ملح فان الملح ليس بتراب والبلحاء وهو التراب اللين فيسهل الماء وكل ذلك يقع عليه اسم التراب كما يقع اسم الماء على الملح والعذب والكدر والصفى وسائر الانواع وقد تيمم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتراب المدينة وأرضها سبعة وقد روى أن الشافعى رضى الله عنه قال في بعض المواضع في بيان ما لا يقيم به «ولا السيخ ولا البطحاء» وليس ذلك باختلاف قول منه باتفاق الاصحاب وانما أراد به ما اذا كانا صليين لا غبار عليها فما اذا كانا جارا الصلوة ولو ضرب اليد على نوب أو جدار ونحوها وارتفع غبار كفى فانه تيمم بالتراب وسئل القاضي الحسين عن تراب الارضة فقال ما أخرجه من الخشب لم يجز التيمم به فانه ليس بتراب وان أشبهه وان أخرجه من مدر جاز ولا بأش باختلاطها بالاعشاب كالتراب

البقاء فيها ويدخل في هذا القسم المصلي بالتيمم في الحضر أو موضع يندر فيه عدم الماء ومن صلي بجاسة عجز عن غسلها إذا قلنا بالمذهب ان عليهما الاعادة ويدخل فيه المسافر سفرا قصيرا إذا قلنا بالقول الضعيف المنقول عن البويطي انه يعيد ويدخل فيه العاصي بسفره علي اصح الوجهين اما اذا رأى الماء في اثناء الصلاة بالتيمم من لاعادة عليه كالمسافر سفرا طويلا أو قصيرا علي المذهب أو المقيم في موضع يعدم فيه الماء غالبا فالصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي رحمه الله وقطع به العراقيون وبعض الخراسانيين انه لا تبطل صلاته وقال جمهور الخراسانيين نص هنا انه لا تبطل صلاته ونص في المستحاضة اذا اقطع دما في اثناء الصلاة انها تبطل لغيرها ابن سريج علي قولين احدهما ييطان لزوال الضرورة والثاني لا ييطان للتلبس بالمقصود قالوا والمذهب تقرير النصين والفرق ان حدثها متجدد بعد الطهارة ولاها مستحبة للجاسة وهو بخلافها فيها والتفريع بعد هذا علي المذهب وهو انه لا تبطل صلاة التيمم برؤية الماء في اثنائها ثم الاصحاب اطلقوا في طريقي العراق وخراسان ان رؤية الماء في اثنائها لا يبطلها وقال صاحب البحران رآه بعد فراغه من تكبيرة الاحرام لم تبطل صلاته وان رآه بعد شروعه في التكبيرة وقبل فراغ التكبيرة بطل تيممه وصلاته وهذا الذي قلناه لم نجد لغيره نصريحا بموافقه ولا مخالفته وهو حسن فانه لا يصير في الصلاة الا بفراغه من التكبيرة لكن بعض التكبيرة جزء من الصلاة

المعجون بالخل اذا جف يقيم به ولا يدخل تحت اسم التراب الزرنخ والنورة والجص وسائر المعادن فلا يجوز التيمم بها وأغرب أبو عبد الله الحناطي من أصحابنا فحكي في جواز التيمم بالذيرة والنورة والزرنخ قولين وكذا في الاحجار المدفونة والقوارير المسحوقة واشباهها وأما الرمل فقد حكي عن نصه في التيمم بالاملاء جواز التيمم به وعن الامام المع والشافعية فيه علي طريقتين أحدهما وبها قال صاحب التلخيص أنه على قولين أحدهما الملع كالمجارة المدفونة والثاني الجواز لانه من جنس التراب وعلي طبعه واشانته وهي الصحيحة انه ليس فيه اختلاف قول والنصان محمولان علي حالتين ان كان خشنا لا يرتفع منه غبار لم يكف ضرب اليد عليه وهو المراد بالملع وان كان يرتفع منه غبار يعلق باليد يجوز التيمم به فان ذلك المرتفع غبار وهو المراد بالجواز وأما كون التيمم به طاهرا فلا بد منه فلا يجوز التيمم بالتراب النجس كما لا يجوز الوضوء بالماء النجس والتراب النجس هو الذي أصابه مائع نجس أما اذا اختلط به جامد نجس كأجزاء الروث فلا مؤثر في أجزائه بالنجاسة لكن لا يجوز التيمم به أيضا لانه اذا استعمله كان الواصل الي بعض أجزائه ترابا والى بعضها روثا والنجس لا يطهر ولو تيمم بتراب المقابر التي عم فيها النجس وغلب اختلاط صديد الموتى به ففي جوازه قولان تقابل الاصل والغالب الظاهر كما تقدم وان ضرب يده علي ظهر كلب عليه تراب فان عرف التصاقه به في حالة الجفاف جاز وإن عرف التصاقه به في حال الرطوبة أو علم

به احتمال لهذا المعنى ثم ذكر صاحب البحر ان والده قال اذا رأى الماء في أثناء الصلاة فاستمر اقتصر على تسامة واحدة لانه عاد الى حكم الحدث بالتسليمه الاولى ولو أحدث بعد التسليمه الاولى لما يأت بالثانية فكذا هنا قال وليس علي اصلنا مسألة يقتصر فيها علي تسليمه واحدة الا هذه قال ولو كان عليه سجود سهو فاسيه وسلم لا يسجد وان قرب الفصل قال صاحب البحر وهذا الذي قاله والذى حسن عندي قال ولكن يمكن ان يقال لا بأس بان يسلم الثانية لانها من تمة الصلاة وتقطع في كتابه الحلية بما قاله والده وفيه نظر وينبغي ان يقطع بانه يسلم الثانية والله اعلم اذا ثبت انه لا تبطل صلاته برؤية الماء في أثناءها فهل يباح الخروج منها أم يستحب أم يحرم فيه اوجه الصحيح الاظهر وقول اكثر الاحباب انه يستحب الخروج منها والوضوء للخروج من خلاف العلماء في بطلانها وكما نص الشافعي علي استحباب الخروج من صلاة من احرم بها مفردا للدخول في الجماعة وكانص علي استحباب الخروج من صوم الكفارة لمن وجد الرقبة في اثنائه والوجه الثاني يجوز الخروج منها لكن الافضل الاستمرار فيها لقول الله تعالى «ولا تبطلوا اعمالكم» واثالث محرم الخروج منها للآية وهذا ضعيف قال امام الحرمين است اراد من المذهب ان الاحباب اطلقوا الوجه وقال امام الحرمين الذي اراد ان التيمم اذا رأى الماء في الصلاة في آخر الوقت وقد ضاق الوقت لا يجوز له الخروج اصلا وهذا الذي قاله الامام معين ولا اعلم احدا يخالفه وقال القاضى حسين والشيخ أبو محمد الحويني الخلاف في هذه المسألة انه هوف ان الافضل ان يقلب نرضه نفلا ويسلم من ركعتين ام الافضل ان يتمها فريضة قالاهما الخروج المطلق فليس بافضل بلا شك وزاد القاضى حسين فقال الخروج عندي مكروه وجها واحدا وهذا الذي ذكره خلاف المذهب الصحيح المعروف في جميع الطرق قال الشافعي ولا معنى لقولها يجعلها نافلة فان تأخير رؤية الماء في النقل كئنا يبرها في الغرض اذا رأى الماء في أثناء الصلاة في السفر ثم نوى الإقامة وهو في

أنه أصابه عرف فلا وان تردد فيه فعلي القوانين وأما كونه خالصا فيخرج عن المشوب بلزعفران والديقيق ونحوها فان كان الحليط كثيرا لم يجز التيمم به بلا خلاف فان الحليط الكثير يسلب طهورة الماء مع قوته فأولى أن يسلب ههنا وان كان قليلا فوجبان عن أبي اسحاق وصاحب التقریب انه لا ضرر كما في الماء الخافا بالمغمور بالمعدوم وقل الاكثر ون أنه يسلب طهوريته كالكثير بخلاف الماء فانه نظيف لا ينجسه الحليط عن السيلان فيزيل جزء الدقيق في صوب جريانه ويجرى علي موضعه وليس للتراب هذه القوة لكشفته فالوضع الذي عاق به الدقيق لا يصل اليه التراب ثم بماذا نغني القلة والكثرة ولو اعتبرت الاوصاف الثلاثة كما في الماء لكان مسلكا وأما كونه مطلقا فقد قال امام الحرمين يتعلق به شيان أحدهما الكلام في انتراب المستعمل ونحن نذكر حكم المستعمل ثم تعود الى ما ذكر من التعلق بوصف الانلاق واختلفوا في أن تراب المستعمل

الصلاة فانه يبطل تيممه وصلاته على المذهب وبه قطع المصنف والعراقيون وفيه وجه للخراسانيين انها لا تبطل وهو المذكور في رؤية الحاضر الماء في الصلاة والصحيح الاول ووجهه اذ كره المصنف ولو شرع في صلاة مقصورة فوجد الماء فيها ثم نوى اتمامها بطلت صلاته في اصح الوجوه لان تيممه صح ركعتين فريضه لا تيمم لها هكذا ذكر جمهور الاصحاب هاتين المسألتين وخالفهم الماوددي فقال اذا رأى الماء في اثنتائهما نوى الاقامة والاعتمام قال ابن القاص تبطل صلاته وقال سائر اصحابنا لا تبطل بل يتبها واختار الدارمي أيضا انها لا تبطل واطلق امام الحرمين والغزالي وجيهين ولو شرع في صلاة مقصورة ثم نوى الاقامة ولم ير ماء أتمها وهل يجب الاعادة وجهان أحدهما يجب وتقله صاحب الشامل عن ابن القاص لانه صار مقيا والمقيم تلزمه الاعادة والثاني لا يجب وبه قطع الروابي وادعي انه لا خلاف فيه واختاره صاحب الشامل بعد حكايته قول ابن القاص فان قلنا بالاول فرأى الماء فيها بعدنية الاقامة بطلت كصلاة الحاضر ولو نوى الاعتمام في اثنا المقصورة ثم وجد الماء نقل صاحب البحر الاتفاق على أنه يمضي فيها ولا تبطل وهذا ظاهر قال البغوي ولو اتصلت السفينة التي يصلي فيها بدار الاقامة في أثناء صلاته بالتيمم تبطل ولا يجب الاعادة في اصح الوجوه كما لو وجد الماء في الصلاة والله اعلم اما اذا رأى الماء في اثنتائهما في السفر فرفع منهما ثم أراد انشاء نافذة بذلك التيمم فان كان الماء باقيا أو تلف ولم يعلم بتلفه قبل سلامه لم يجز بلا خلاف وان علم تلفه قبل سلامه ففيه وجهان قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه لا يجوز وقطع أكثر الخراسانيين بالجواز حتي قال صاحب العدة لو كانت الصلاة التي هو فيها نافذة جاز له بعد السلام منها أن يصلي به فريضه ان كان نواها لانه عند الفراغ من الصلاة ليس بواجد للماء ولا متروك واختار صاحب الشامل هذا الثاني فقال هذا الذي قاله الاصحاب من بطلان التيمم فيه نظر لان هذا الماء لا يجب استعماله لهذه الصلاة ولا قدر على استعماله لغيرها

في التيمم هل يجوز استعماله فيه ثانيا وثالثا علي وجهين أحدهما لا كما في الماء لانه تأدت به العبادة واستيجب به الصلاة والثاني نعم بخلاف الماء لانه يرفع الحدث والتراب لا يرفع فلا يتأثر بالاستعمال ثم السكلام في أن الملتصق من التراب بالوجه واليدين مستعمل حتي لا يجوز علي الاصح أن يضرب الانسان يده علي وجه التيمم ويده ليتيمم بالغيار المأخوذ منه وأما المتأثر فهل هو مستعمل حتي يعود فيه الخلاف المذكور في وجهان أحدهما لا لان التراب كثيف اذا علقت منه صفحة بالحل منعت التصاق غيرها به واذا لم يلتصق بالحل فلا يؤثر ولا يتأثر بخلاف الماء فان صفحانه رقيقة لطيفة فيلاق الحل بجميعها وأصحها أنه مستعمل كالمقطر من الماء لان الملتصق والساير ما دام يسمح يردد من الموضع الى الموضع والفرض يسقط بالجميع فهذا هو حكم المستعمل والذي ذكره الامام من تعلقه بوصف الاطلاق فليس له وجه بين لان التراب المستعمل موصوف بوصف الاطلاق كما أنه موصوف

فيلبس الا يبطل تيممه قال ويلزم من قال لا يصلي النافلة ان يقول اذا مر به ركب وهو في الصلاة ففرغ منها وقد ذهب الركب لا يجوز التنفل لان توجه الطلب يمنع ابتداء الصلاة بالتيمم واختاره الروياني أيضاً وأورد ايراد صاحب الشامل هذا قال فان منه الاولون فهو بعيد (قلت) الاصح ما قاله العراقيون لان التيمم ضعف برؤية الماء وكان مقتضى الدليل بطلان الصلاة التي هو فيها في المارخالفه لحرمتها وهذا ليس بموجود في غيرها والله أعلم اما اذا رأى الماء في أثناء نافلة فستة أوجه مفرقة في كتب الاحكام وحكمها مجموعة صاحب البيان وغيره اصحابها واشهرها انه ان كان نوى عدداً آتاه والاقتصر على ركعتين ولم تجز الزيادة وبهذا قطع المصنف والا كثرون ونص عليه الشافعي رحمه الله في الام وقوله الشيخ أبو حامد عن اصحابنا مطلقاً لانه ان نوى عدداً فهو كالغريضة لدخوله في صريح نيته وان لم ينو عدداً فعرف الشرع في النافلة ركعتان فصار كالمئوي والثاني لا يزيد على ركعتين وان كان نواه وهو قول الشيخ أبي زيد وابي علي السجسي لان السنة في النافلة ركعتان فالزائد كنافلة مستأنفة واثالث يقتصر على ماصلي منها مطلقاً ولا تجوز الزيادة وان كان نواها حكمه عن ابن سريج لان مقتضى رؤية الماء بطلان الصلاة خالفنا هذا في الغريضة لانه لو اقتصر على بعضها بطلت والنافلة يجوز الاقتصار على بعضها والرايع يجوز له ان يزيد بعد رؤية الماء ما شاء من الركعات وان زاد على ما نوى قاله القفال لانه صح دخوله

بوصف الخلو وسائر الاوصاف التي هي معتبرة في التيمم به الا ترى ان الامام الغزالي قدس الله روحه استثنى الماء المستعمل من الماء المطلق في أول الكتاب ولولا كون المستعمل مطلقاً لما انتظم الاستثناء نعم من قال لا يجوز التيمم بالمستعمل اعتبر سوى الاوصاف الاربعة شرطاً آخر وهو ألا يكون مستعملاً من جواز التيمم به اكتفى بالاوصاف الاربعة ومعلوم ان هذا الكلام لا اختصاص له بقيد الاطلاق : الثاني قال ان سحافة الخبز فاعلمها تراباً ولكنها لا تسمى تراباً مطلقاً فلا يجوز التيمم بها وتابعه صاحب الكتاب فجعل وصف الاطلاق احترازاً عن السحافة ذكره في الوسيط ولأن تقول التراب المطلق وغير المطلق يشتركان في مسمى التراب وسحافة الخبز لا تسمى تراباً أصلاً مطلقاً ولا غير مطلق فهي خارجة عن اسم التراب ولا حاجة الى هذا القيد بوضوح ذلك أنه حكى عن نص الشافعي رضي الله عنه في الام انه قال ان دق الخبز ناعماً لم يجز التيمم به لان الطبخ حاله عن أن يقع عليه اسم التراب ولو أحرق التراب حتى صار رماداً فكذلك لا يجوز التيمم به ولو شوى الطين للمأكل وسحقه ففي جواز التيمم به وجان أحدهما لا يجوز كالخرف والآجر المسحوقين والثاني يجوز وهو الاظهر لان اسم التراب لا يبطل بمجرد الشيء بخلاف طبخ الخبز والآجر فإنه لا يفسد اسم التراب ويحمله جنساً آخر ولو أصاب التراب ناراً سود ولم يحترق بحيث يسمى رماداً فلي هذا الوجهين هو تختم الفصل بالتصديص على المواضع المستحقة من ابط الكتاب المرقوم المشيرة الى ما حكينا من الاختلافات فنقول ينبغي أن يعلم قوله فلا يكتفى

قال وهذه فصول رأيها نأبدتها وعندى ان الاحباب لا يسمعون بها ولا يجوزون للشارع في فائتة الخروج منها بغير عذر وان كان القضاء على التراخي ولكن التماس ما ذكرته هذا كلام امام الحرمين وجزم الغزالي في الوسيط بجواز قطع الفريضة في اول وقتها ولم يذكر فيها خلافا ولا أن الاحباب لا يسمعون به كما ذكره امام الحرمين فأوم الغزالي بعبارة ان هذا مذموب الشافعي والاحباب وليس كذلك وإنما هو احتمال لامام الحرمين كما ذكرته ولم يتابع الغزالي في البسيط الامام بل حكى كلام الامام ثم قال وليس في الاحباب من يمح بذلك في القضاء وصلاة الوقت وان كان في أول الوقت وهذا الذي ذكره في البسيط هو الصواب وليت قال في الوسيط مثله واعلم أن الصواب انه لا يجوز قطع المكتوبة من غير عذر وان كان لوقت واسعا ولا المقضية عذرا نص الشافعي رحمه الله وهو متفق عليه عند الاصحاب قال الشافعي رحمه الله في الام في أول باب تفريق الصوم والصلاة وهو آخر أبواب الصلاة من دخل في صوم واجب عليه من شهر رمضان أو قضاء أو صوم نذر أو كفارة من وجه من الوجوه أو صلى مكتوبة في وقتها أو قضاه أو صلاة نذر لم يكن له ان يخرج من صوم أو صلاة ما كان

عن ابى مالك والبيهقي من طريق عفان وابى كامل كلاهما عن ابى عوانة كذلك وهذا اللفظ ثابت ايضا من رواية على : اخرجه احمد والبيهقي ولفظه عندها اعطيت مالم يعط احد من الانبياء فقلنا ما هو يا رسول الله قال نصرت بالعرب واعطيت مفاتيح الارض وسميت احد وجعل لى التراب طهورا وجعلت امتى خير الامم واصل حديث الباب في الصحيحين من حديث جابر اعطيت محسنا لم يعطهن احد من الانبياء قبل فمد منها وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا : وعن ابى هريرة عند مسلم بلفظ فضلت على الانبياء بس فتذكر اربما مما في حديث جابر وزاد واعطيت جوامع الكلم وختم بى النبيون وحذف الخامسة مما في حديث جابر وبنى واعطيت الشفاعة : وعن عوف بن مالك عند ابن حبان فتذكر اربما مما في حديث جابر بمناه ولم يذكر الشفاعة بل قال بدلها وسألت ربي الخامسة سألته ان لا يلقاه عبد من امتى يوحد الا ادخله الجنة فأعطانها وعن أبى ذر عند أبى داود بلفظ جعلت لى الارض طهورا ومسجدا حسب وعن أنس عند ابن الجارود بلفظ جعلت لى كل أرض طيبة مسجدا وطهورا حسب وليس في رواية أحد منهم ذكر التراب وفي التفقيت عن أبى امامة نحو الاربع المذكورة واستاده صحيح وأصله عند البيهقي *

(قوله) أنه ﷺ تبعم بتراب المدينة وأرضها سبعة هو مستفاد من حديثين : أما كونه تبعم ففي صحيح البخارى موصولا وعاقبه مسلم من حديث أبى جهم بن الحارث بن الصمة أنه ﷺ تبعم على الجدار وفي الحديث قصة وأما كون تربة المدينة سبعة فاستدل عليه ابن خزيمة في صحيحه بحديث عائشة في شأن الهجرة فقال رسول الله ﷺ للمسلمين قد اريت دار هجرتكم اريت سبعة ذات النخل بين الاليتين *

مطية الاصوم والصلوة على طهارة فان خرج من واحد منهما بلا عذر عامداً كان مفسداً آثماعندنا
هذا نصه في الام بحروفه ومن الام تقبّله وكذا نقله عن نصه في الام جماعات واما انفذ الى الاصحاب
على تحريم قطعها بلا عذر فقد اعترف به امام الحرمين كما سبق ونقله الغزالي في البسيط كما قدّمته
وقال صاحب التتمة في باب التيمم وباب صلاة الجماعة من شرع في الصلاة منفرداً أراد قطعها
لا يجوز له ذلك بلا خلاف يعنى بلا عذر وكذا قاله جماعات غيره ومنهم المصنف هنا في المذهب
فقد صرح بذلك في قوله لان ما لا يبطل الصلاة لا يبيح الخروج منها وكذا صرح به الباقون وهو
اشهر من ان اطنب في نقل كلامهم فيه وقد نقله من المتأخرين عن المذهب وعن الاصحاب الرافعي
وأبو عمرو بن الصلاح وانكرا على امام الحرمين والغزالي انفرادهما عن الاصحاب بتجوز قطعها
ودليل تحريم القطع قول الله تعالى «ولا تبطلوا اعمالكم» وهو على عمومه الا ما خرج بدليل واما
مسألة الاصوم والصلوة اللتان احتج بهما امام الحرمين فالجواب عنها ان العذر فيها موجود والله
اعلم وقال الرافعي في أول باب صوم التطوع لو شرع في صوم قضاء رمضان فان كان القضاء على الفور
لم يجز الخروج منه وان كان على التراخي فوجهان احدهما يجوز قاله القفال وقطع به الغزالي واليغوى
وطائفة واصحابها لا يجوز وهو المنصوص في الام وبه قطع الروياني في الحلية وهو مقتضى كلام الاكثرين
لانه تلبس بالفرض ولا عذر في قطعه فلزمه اتمامه كما لو شرع في الصلاة في اول الوقت قال واما
ضرب اليد على حجر صلب بالحاء والميم وكذا لفظ التراب في قوله ثم ليكن المنقول تراباً طاهر أو قوله ولا يجوز
الزرنينخ الى آخره هما بالواو ولما رواه المناطى وقوله وان كان قليلاً بالواو وكذا سحاقة الخرف للارواه
المناطى وقوله ويجوز بالرمل بالواو

قال ﴿الثاني المقصد الى الصعيد فلو تعرض لمهب الريح لم يكف ولو ييمه غيره باذنه وهو عاجز
جاز وان كان قادر آفو جهان﴾

المقصد الى التراب «تبر واحنجر اياه بقوله تعالى «قيموا جميعاً طيباً فامسحوا»
أمر بالتيمم والمسح والتيمم المقصد فلو وقف في مهب الريح فدفعت عليه التراب فامر اليد
عليه نظران وقف غيرناو ثم لحصل التراب اليه نوى التيمم لم يصح تيممه وان وقف قاصداً بوقوفه
التيمم حتى أصابه التراب فسمه بيده فظاهر نص الشافعي رضي الله عنه وقول اكثر الاصحاب أنه لا يصح
تيممه لانه لم يقصد التراب وانما التراب آتاوه عن أبي حامد المروزي قدس الله روحه أنه لا يصح كما لو
جلس في الوضوء تحت الميزاب أو برز المطر وذكره صاحب التقريب وبه قال الحاربي واتفق أبو العلي
وحكاهما اتفقت أبو القاسم بن كعب عن نص الشافعي رضي الله عنه واذا عرفت ذلك فاعلم أن لفظ الكتاب
في المسألة يجوز أن يراد به الصورة الاولى ويجوز أن يراد به الثانية أو المشتركة بينهما وعلي هذا يكون نفي
الجواز جواباً على أظهر الوجهين والظاهر الاحتمال الثاني لانه حكمي الخلاف في الوسيط ولا خلاف في

صوم الكفارة فإلزام بسبب محرم فهو كالقضاء الذي على الفور وما لزم بسبب غير محرم كقتل الخطأ فكالقضاء الذي على التراخي وكذا النذر المطلق قال وهذا كله مبنى على المذهب وهو انقسام القضاء الى واجب على الفور وهو ما عصى بتأخيرته والى واجب على التراخي وهو ما لم يعص بتأخيرته ولنا وجه ان القضاء على التراخي مطلقا هذا آخر كلام الراعى

(فرع) قال اصحابنا قال الشافعى فى الام لو تيمم ودخل فى مكتوبة ثم رفع انصرف فان لم يجد من الماء الا ما يغسل به الدم غسله واستأنف التيمم والصلاة لانه لما لزمه طلب الماء بطل تيممه قالوا وان وجد الماء لزمه الوضوء واستثناف الصلاة بلا خلاف ولا يجيء فيه القول بتقديم فيمن سبقه الحدث او دفع انه ينبغي لانه لا يجوز صلاة واحدة بتيمم ووضوء كالا يجوز عدة واحدة باقراء واشهر ولا كفارة بعضها عتق وبعضها صوم والله اعلم

(فرع) فى مذهب العلماء فيمن وجد الماء فى اثناء صلاة السفر: قد سبق ان مذهبنا المشهور انه لا يبطل صلاته بل يتمها ولا اعادة عليه وبه قال مالك واسحق وأبو ثور وابن المنذر وداود وهو رواية عن احمد وقال سفيان الثورى وأبو حنيفة والمزنى تبطل وهو اصح الروايتين عن

الصورة الاولى واذا كان كذلك فليكن قوله لم يكف معلما بالواو ولو عيمه غيره نظر ان كان بغير اذنه فهو كالعرض لمهب الريح وان كان باذنه نظر ان كان عاجزا عن المباشرة بنفسه لقطع أو مرض جاز بل يجب عليه ذلك اذا وجد غيره وانت كان قادراً فوجهان قال صاحب التلخيص لا يجوز كما فى مسألة الريح لانه مأمور بقصد التراب ولم يقصد والاظهر الجواز اقامة لفعل نائبه مقام فعله وبمحكي ذلك عن نصه فى الام

قال (الثالث النقل فلو كان على وجهه تراب فردده بالمسح لم يجوز ادلا نقل فان قل من سائر أعضائه الى وجهه جاز وان نقل من يده الى وجهه جاز على الاصح ولو مكن وجهه فى التراب جاز على الصحيح) نقل التراب الممسوح به الى العضو كن فى التيمم واحتجوا عليه بأن الله تعالى أمر بالتيمم وهو اقتصد وانما يكون قاصداً اذا نقل التراب الى المحل الممسوح وغير هذا الاستدلال أوضح منه وجه المذهب فى النقل أن يكون على العضو الممسوح به اما ان التراب الممسوح أو ينقل اليه من غيره فان كان عليه بان كانت الريح قد سفت عليه من غير قصد منه الى التيمم أو بسبب آخر فردده عليه من جانب الى جانب ومسحه لم يجوز لانه لم ينقل ولو أخذه منه ورد اليه ومسحه به جاز على اصح الوجهين لانه بالانفصال قطع حكم ذلك العضو عنه وان نقله الى العضو الممسوح من غيره نظر ان نقله من عضو ليس هو محل التيمم فيجوز كما لو نقله من الارض أو من بدن غيره وهذا ما أراد بقوله وان نقله من سائر أعضائه وان نقله من يده الى وجهه أو بالعكس فوجهان أحدهما لا يجوز لانه منقول من محل الفرض فاشبه ما نقل من أعلى الوجه الى أسفله أو من الساعد الى الكف وأظهرهما يجوز لانه منقول من غير العضو الممسوح به

احمد ونقله بغوى عن أكثر العلماء قال أبو حنيفة إلا أن يكون صلاة العيدين أو الجائزة أو كان الذى رآه سؤر حمار فلا تبطل قال القاضى أبو العليين والمواردى قال ابن سريج الذى اختاره هنا قول المزني واحتج من قال يبطل بقوله تعالى «فلم تجدوا ماء» ويقول صلى الله عليه وسلم «فاذا وجدت الماء فامه جلدك» ولأن ما بطل الطهارة خارج الصلاة بطلها فيها كالحديث ولأنها طهارة ضرورة فبطلت بزوال الضرورة كطهارة المستحاضة ولأن ما منع ابتداء الصلاة منع استدامتها كالحديث ولأنه مسح أقيم مقام غيره فيبطل بظهور أصله في الصلاة وغيرها كالسح الخف إذا ظهرت رجلاه ولأنها صلاة جاز ترك الأصل فيها للعذر فإذا زال العذر فيها بالقعدة على الأصل وجب الرجوع إلى الأصل كالربض إذا صلى قاعدا فبرأ في الصلاة والامى إذا علم الفائضة في أثناء الصلاة والعريان إذا وجد السرعة ولأن الصبغة إذا شرفت في العدة بالأسهر غاضت في ثيابها انتقلت إلى الأقران فكنا هنا احتج أصحابنا بعموم قوله صلى الله عليه وسلم «لا تنصرف حتى تسمع صوتا أو تجد ريحا» وهو حديث صحيح كما سبق وهذا الحديث وإن ورد على سبب قاله بك بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على الثنار عند أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول ولأن رؤية الماء ليس حدثا لكن وجوده مانع من ابتداء التيمم وذكر أصحابنا أدلة كثيرة لا يظهر الاستدلال بأكثرها غنفتها وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية الكريمة والحديث فهو أنهما محمولان على واجد الماء قبل الدخول في الصلاة والجواب عن القياس على الحديث أنه مناف للصلاة بكل حال بخلاف التيمم وعن المستحاضة بان حدثها متجدد ولأنها مستحبة للجاسة وللتيمم بخلافها عن القياس الآخر على الحديث أنه مناف

فصار كالمقول من الرأس والظهر وهذا في غير تراب التيمم : فأما لو مسح وجهه بتراب كثير ثم أخذه ليمسح به اليد زاد النظر في استعمال المستعمل وقد سبق ذلك ولو تمسك في التراب فوصل إلى وجهه ويديه بهذا الطريق نظر أن كان معذورا جاز نص عليه والا فوجهان أحدهما لا يجوز لأنه لم ينقل التراب إلى أعضاء التيمم إنما نقل العضو إليه وادعى المسموعون أن هذا ظاهر المذهب وأصحهما عند الأكثرين الجواز لأن القصد إلى التراب قد تحقق بهذا الطريق وهو المطلوب ولو سفت الريح ترابا على كفه فمسح به وجهه جاز على أصح الوجهين وكذا لو أخذ التراب من الهواء للمسح حالة إثارة الريح إياه *

قال (الرابع أن ينوى استباحة الصلاة فلو نوى رفع الحدث لم يجز وأكمله أن ينوى استباحة الفرض والنفل جميعاً أو استباحة الصلاة مطلقاً) (و) فيكفيه فلو نوى استباحة الفرض جاز النفل أيضاً بالتيمم على الصحيح ولكن في جوازه بعد وقت تلك الفريضة أو قبل فعله خلاف مشهور ولو نوى النفل ففي جواز الفرض به قولان فإن منع ففي جواز النفل وجهان من حيث أن النفل كالتابع فلا يفرد ولو نوى استباحة فرضين صح تيممه لفرض واحد على أحد الوجهين *

بشكل حال ولأنه يحتمل في الدوام مالا يحتمل في الابتداء كطربان العدة بالشبهة والاحرام على التكاح وعن الحنف انه ينسب الى تغريط اهدم تعده واصلاحه او لمضايقته المدة فنظير المباح من نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم فيعيد على الصحيح لتقصيره وعن القياس على المريض والامى والعريان ان هذه احوال تغير صفة الصلاة ولا تبطلها وعن المعتدة انها رأت الاصل قبل الفراغ من البذل والتيمم رأى الماء بعد الفراغ من البذل وهو التيمم فليس نظيرها وانما نظير التيمم من العدة ان تحيض بعد ان تنقضي الاشهر وتزوج وحينئذ لا اثر للحيض وعدتها محيضة ونظير العدة من التيمم ان ترى الماء في اناء التيمم : والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ وان تيمم للمرض وصلى ثم برأ لم يلزمه الاعادة لان المرض من الاعذار العامة فهو كعدم الماء في السفر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا تيمم المرض حيث جوزناه وصلى ثم برأ لا يلزمه الاعاد بلا خلاف سواء كان في سفر او حضر لانه عذر عام فلو وجبت الاعادة حصل الحرج وقد قال الله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ويقال برأ ويرى وبرؤ ثلاث لغات سبق بيانهن قريبا والله اعلم *

النية واجبة في التيمم قال عليه السلام « ليس للمرء من عمله الا ما نواه » (١) وقد ذكرنا نية الوضوء اذا وى أحده أمور ثلاثة فبين في التيمم حكمها الاول رفع الحاشى وهل يجوز التيمم بهذه النية فيه وجهان أحدهما نعم لان التيمم يرفع الحدث في حق الفريضة الواحدة والنوافل لانها مستباحة به وقد قال صلى الله عليه وسلم « لا صلاة الا بطهارة » (٢) ولان رفع الحدث يتضمن استباحة الصلاة فتقصد رفع الحدث يتضمن قصد الاستباحة ويحكي هذا الوجه عن ابن سريج وجعله ابن خيران تولا للشاعى رضى الله عنه وأصحهما وهو المذكور في الكتاب انه لا يجوز لان التيمم لا يرفع الحدث الا ترى

(١) حديثه ليس للمرء من عمله الا ما نواه هذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده واليه في من حديث أنس أنه لا عمل لمن لا نية له ولا أجر لمن لا حسبة له ذكره في باب السواك بالاصح وفي سنده جهالة وروينا في السنة لابن الناسم اللالكاني من طريق يحيى بن سليم عن أبي حيان البصرى سمعت الحسن بنى البصرى يقول لا يصلح قول الا بعمل ولا يصح قول وعمل الا بنية ولا يصلح قول وعمل ونية الا بمتابعة السنة ومن طريق وقاع بن اياس عن سعيد بن جبير نحوه وهذا ان اثران موقوفان وروى ابن عساكر في الاول من أماليه من حديث ابان وهو ابن ابى عياش عن انس نحوه وابان متروك (قلت) وهوى امالى ابن عساكر ايضا من طريق يحيى بن سعيد الانصارى عن محمد بن ابراهيم التيمي عن انس باللفظ لا عمل لمن لا نية له وقال غريب جدا كذا قال وهو شاذ لان المحفوظ عن يحيى بن سعيد من حديث عمر بن عمر بنى هذا السياق *
 (٢) حديثه لا صلاة الا بطهارة تقدم في باب الاحداث *

«قال المصنف رحمه الله»

﴿ وان تيمم لشدة البرد وصلى ثم زال البرد فان كان في المضر لزمه الاعادة لان ذلك من الاعذار النادرة وان كان في السفر ففيه قولان احدهما لا يجب لان عمرو بن العاص رضى الله عنه تيمم وصلى لشدة البرد وذكر ذلك للثبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمره بالاعادة واثنى يجب لان البرد الذي يخاف منه الهلاك ولا يجد ما يدفع ضرره عذر نادر غير متصل فهو كعدم الماء في المضر ﴾ (الشرح) حديث عمرو وحاله تقدم بيا في فصل تيمم المرض وقوله عذر نادر احتراز من المرض وعدم الماء في السفر وقوله غير متصل احتراز من الاستحاضة اما حكم المسألة فقال اصحابنا اذا وجد المحدث اوجنب الماء وخاف من استعماله لشدة البرد لا لمرض ونحوه خوفاً يجوز للمريض التيمم فان قدر علي ان يغسل عضواً فعضواً ويدثره او قدر على تسخين الماء باجرة مثله او على ماء مسخن بشئ مثله لزمه ذلك ولم يجوز له التيمم لا في المضر ولا في السفر لانه واجد للماء قادر علي استعماله فان خالف وتيمم لم يصح تيممه ويلزمه اعادة ما صلى به وان لم يقدر علي شيء من ذلك وقدر علي غسل بعض الاعضاء الظاهرة من غير ضرر لزمه ذلك ثم يتيمم للباقي وان لم يقدر علي شيء من ذلك تيمم وصلى لحديث عمرو بن العاص فانه تيمم للبرد واستدل بالآية واقره النبي صلى الله عليه وسلم علي ذلك كله وهل يجب اعادة هذه الصلاة قال اصحابنا ان

انه صلى الله عليه وسلم قال لعمرو بن العاص وقد تيمم لجنبته من شدة البرد «يا عمرو صليت بأصحابك وانت جنب فقال عمرو اني سمعت الله تعالى يقول ولا تقنلوا انفسكم فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه شيئاً» (١) ثم اجابنا بعد التيمم ولانه لو رفع المحدثا بطل الابعروض المحدث ولما تأثر بروية الماء واذا لم يرفع المحدث لم يصح التيمم بنية رفعه كالأقصد شيئاً آخر لا يفيد التيمم وتو تيمم الجنب بنية رفع الجنابة فهو علي هذا الخلاف الثاني استحابة الصلاة وغيرها مما لا يباح الا بالطهارة واذا تيمم بنية استحابة الصلاة مثلاً فله أربعة احوال أحدها أن يقصد استحابة نوعها الفرض والنفل وأخطرها بالبال فيصح تيممه لانه قد تعرض لمقصودا تيمم ويباح له الفريضة بهذا التيمم وكذلك النافلة قبل الفريضة وبعدها حكى عن نفسه في رواية البويطي وفي وجه ليس له النفل بعد خروج وقت الفريضة وانما يخرج هذا الوجه اذا كانت الفريضة المنوية معينة وهل يتبرط تعينها بها أم يكفي بنية مطلق الفريضة وجهان أحدهما يتبرط ويروى ذلك عن أبي اسحق وابن أبي هريرة وبه قال أبو قاسم الصيمري

(١) حدثني انه عليه السلام قال لعمرو بن العاصي وقد تيمم عن الجنابة من شدة البرد يا عمرو صليت بأصحابك وانت جنب فقال عمرو اني سمعت الله يقول ولا تقنلوا انفسكم الآية فضحك النبي عليه السلام ولم ينكر عليه رواه البخاري تعليقاً وابو داود وابن حبان والحاكم وموسلا من حديث عمرو بن العاص نحوه وفي آخره فضحك ولم يقل شيئاً واختلاف فيه عل عبد الرحمن بن جبير فقيل

كان التيمم في السفر ففيه قولان مشهوران نص عليهما في البويطي رجع الشافعي رحمه الله
منها وجوب الاعادة وكذا رجحه جمهور الاصحاب وصحح المتولي والرواياني في الخلية انه
لا اعادة لمحدث عمرو واجاب الجمهور عن حديث عمرو بأن الاعادة على التراخي وتأخير
اليان الى وقت الحاجة جائز على المذهب الصحيح ويحتمل انه كان يعلم وجوب الاعادة او
انه كان قد قضي وان كان في الحضر فطريقان قطع الجمهور في كل الطرق بوجوب الاعادة لندوره
وحكي الدارمي في الاستذكار وغيره من الاصحاب عن ابي الحسين ابن القطان من اصحابنا انه
قال ان قننا يعيد المسافر فال حاضر اولى والا فقولان وتقل العبدري في الكفاية عن ابي حاتم
القزويني انه قال فيها ثلاثة اقوال احدها يعيد الحاضر والمساfer والثاني لا يعيدان والثالث يعيد
الحاضر دون المسافر والصحيح وجوب الاعادة عليهما هذا تفصيل مذهبنا وحكي ابن المنذر
 واصحابنا عن الحسن البصري وعطاء انه لا يجوز له التيمم بل يستعمل الماء وان مات وحكوا عن
مالك وأبي حنيفة والثوري انه يتيمم ويصلي ولا يعيد لا المسافر ولا الحاضر واختاره ابن المنذر
وقال احمد لا يعيد المسافر وفي الحاضر روايتان ودليل الجميع يعرف مما سبق ولو كان معه ثوب
فنجس فخاف الهلاك من شدة حر او برد لو نزع صلى فيه واعاد وقد ذكر المصنف المثلة في باب
طهارة البدن والله اعلم * قال المصنف رحمه الله

واختاره الشيخ أبو علي لأنه لا بد من نية الفريضة ليستطيعا فلا بد من تعيينها الا ترى ان في نية الصلاة
لما وجب التعرض للفريضة وجب تعيينها وأصحها عند الأكثرين أنه لا يشترط لأنه لا يحتاج في الطهارة الى
تعيين المحدث الذي ينوي رنعه كذلك لا يحتاج الى تعيين ما ينوي استباحته وعلى هذا اذا أطلق صلى أية فريضة
شاء ولوعين واحدة جاز له أن يصلي غيرها : (الحالة الثانية) أن ينوي الفريضة ولا يتخطر له النافلة فتباح
الفريضة له بشرط التعيين أو دونه كما سبق لأنه نواه أو المرء من عمله ما تواتر وحكم المنذورة حكم المكتوبات
الحس وإذا استباح الفريضة بهذا تيمم فهل له أن يتنفل به قبل نيل الفريضة في قولان أحهما نعم
لأن النوايل تبع الفرائض اذا صاحت طهارته للفريضة التي هي الاصل فلا نوايل أولى والثاني لا يجوز زوجه
قال مالك لأن النوايل تؤدي بالتيمم تبعاً للفرائض فانه طهارة ضرورية ولا ضرورة في الاتيان بالنوايل
والتابع لا يقدم على المتبوع وهل يتنفل بعد الفريضة فيه طريقان أحهما القطع بانه يتنفل لأنه اذا قدم

عنه عن ابي قيس عن عمرو وقيل عنه عن عمرو بلا واسطة لكن الرواية التي فيها ابو قيس ليس
فيها ذكر التيمم بل فيها انه غسل معابنه فقط وقال ابو داود روى هذه القصة الاوزاعي عن حسان
ابن عطية وفيه فقيم ورجح الحاكم احدى الروايتين على الاخرى وقال البيهقي يحتمل ان يكون
فصل ما في الروايتين جميعا فيكون قد غسل ما امكن وتيمم للباقي وله شاهد من حديث ابن عباس
ومن حديث ابي امامة عند الطبراني

﴿ ومن صلى بغير طهارة لعدم الماء والتراب لزمه الاعادة لان ذلك عن نادر غير متصل فصار كما لو نسي الطهارة وصلى مع القدرة على الطهارة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ قد سبق بيان حكم من لم يجد ماء ولا ترابا وكان فيه أربعة أقوال أحدها تجب الصلاة في الحال وتجب الاعادة وبسطنا أدلته وفروعه وقوله عن نادر غير متصل سبق الاحتراز منها قريبا وقاسه على ما لو نسي الطهارة لانه مجمع عليه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ اذا كان على بعض أعضائه كسر يحتاج الى الوضع الجبائر ووضع الجبائر على طهر فان وضعها على طهر ثم أحدث وخاف من نزعها أو وضعها على غير طهر وخاف من نزعها مسح على الجبائر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عليا رضي الله عنه أن يمسح على الجبائر ولانه تاحقه المسحة في نزعه فجاز المسح عليه كالحف وهل يلزمه مسح الجميع أم لا فيه وجهان أحدهما يلزمه مسح الجميع لانه مسح أجيز للضرورة فوجب فيه الاستيعاب كالمسح في التيمم والثاني يجزئ ما يقع عليه الاسم لانه مسح على حائل منفصل فهو كمسح الحف وهل يجب التيمم مع المسح قال في التقديم لا يتيمم كما لا يتيمم مع المسح على الحف وقال في الام يتيمم لحديث جابر رضي الله عنه أن رجلا أصابه حجر فشبهه في رأسه ثم أحتمل فسأل أصحابه هل يحدون لي رخصة في التيمم قولوا مانع ذلك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغسل فأتى فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على

الفريضة فقد حافظ على قضية التبعية وهي تقديم للتبوع وتأخير التابع : والثاني وهو اختيار القناء فيما حكاه الشيخ أبو محمد طرد القوانين وجه المنع انه لم ينو غير الفريضة فلا يباح له غيرها فان جوزنا له التنفل بعد الفريضة بذلك مادام وقت الفريضة باقيا ان عينها فاذا خرج قبل يجوز له أن يتنفل بذلك التيمم : فيه وجهان أظهرهما نعم لانه اذا جاز له التنفل وجب ألا يفتقر الحال فيه بين ما قبل انقضاء الوقت وما بعده كافي الوضوء : والثاني لا لاقطاع التبعية بانقضاء الوقت ومن قال بالطريقة الثانية في أنه هل يتنفل بعد الفريضة وطرذاقوا لين انتظامه أنه أن يقول اذا تيمم للفرض فهل له أن يتنفل فيه قولان ان قلنا نعم فذلك بعد فعل الفريضة وقبل خروج وقته : أما قبل فعله فهل ذلك قولان وبعد خروج الوقت وجهان وكلام صاحب الكتاب الى هذا الايراد أقرب بقوله جاز التنفل أيضا بالتبعية على الصحيح أي من القوانين وقوله خلاف مشهور يعني به قوانين قبل فعل الفريضة ووجهين فيما بعد وقتها وهذا كله فيما إذا لم يقصد عددا من الفرض بل قصد نوع الفرض أو فريضة واحدة أما اذا تيمم لثنتين أو منذورتين فهل يصح تيممه فيه وجهان أحدهما نعم لانه نوى الواحدة وزاد نفلت الزيادة وعمل الاصل والثاني لا : لانه نوى ما لا يباح بالتيمم الواحد فقد تنيته وصار كالو لم ينو أصلا وقرب امام الحرمين الوجهين ههنا من الوجهين فيما اذا نوى المتوضي استباحة صلاة دون غيرها لانه يقتصر النية على النية على الصلاة الواحدة بخلاف حكم الوضوء كأن التيمم بنية الزيادة مخاف حكمه اذا عين فريضة

رأسه خرقة يمسح عليها ويغسل سائر جسده» ولأنه يشبه الجريح لانه يترك غسل العضو لخوف الضرر ويشبه لابس الخف لانه لا يخاف الصبر من غسل العضو وإنما يخاف المشقة من نزع الحائل كلابس الخف فلما أشبههما وجب عليه الجمع بين المسح والتيمم فان برأ وقدر علي الغسل فان كان قد وضع الجبائر علي غير طهر لزمه اعادة الصلاة وان كان وضعها علي طهر ففيه قولان أحدهما لا يلزم الاعادة كما لا يلزم مسح الخف والثاني يلزمه لانه ترك غسل العضو لعذر نادر غير متصل فصاركما لو ترك غسل العضو ناسياً *

(الشرح) قال الازهرى وأصحابنا الجبائر هي الخشب التي تسوى فتوضع على موضع الكسر وتشد عليه حتى ينحجر على استوائها واحدها جباره بكسر الجيم وجبيرة بفتحها قال صاحب الحاوي الجبيرة ما كان على كسر واللصوق بفتح اللام ما كان على قرح وقد أنكر جماعة من صنف في ألفاظ المذهب علي المصنف قوله وان كان علي عضوه كسروا هذا غلط وإنما يقال عضو مكسور ولا يقال عليه كسر وهذا الانكار باطل بل يقال عضو مكسور وفيه كسر وعليه كسر كله بمعنى واحد وأما حديث جابر فرواه أبو داود والبيهقي وضعفه البيهقي وأما حديث علي رضي الله عنه فضعيف رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما واتفقوا علي ضعفه لانه من رواية عمرو بن خالد الواسطي واتفق الحفاظ علي ضعفه قال احمد بن حنبل ويحيى بن مسين وآخرون هو كذاب قال البيهقي هو معروف بوضع الحديث ونسبه الي الوضع وكيع قال البيهقي ولا يثبت في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال وأقرب شيء فيه حديث جابر الذي سبق وليس بالقوى قال وإنما فيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم مع ما روينا عن ابن عمر فذكر بأسناده أن ابن عمر رضي الله عنهما توصاً

فيشترط أن تكون عليه حتى لو تيمم لفائتة ظنها عليه ولم تكن عليه فائتة أصلاً أو تيمم لفائتة ظهر ثم بان أن التي عليه عصر لم يصح تيممه لأن استباحة الفريضة لازمة وان لم يحجب التيمم فأذا عين وأخطأ لم يصح كما اذا عين الامام في الصلاة وأخطأ بخلافه في الوضوء لانه الاستباحة غير لازمة في الوضوء من أصلها فلا يضر الخطأ فيها كما لو عين المصلي اليوم وأخطأ : (الحالة الثالثة) أن ينوي الغل ولم يخطر له الغرض فهل يباح له الغرض بهذا التيمم فيه قولان أحدهما لا : لأن الغرض هو الاصل والنفل تبع فلا يجعل المتبوع تابعاً والثاني نعم لانه نوى بطهارته ما يقتدر الي الطهارة فاشبه ما لو توضأ للنافلة وعن أبي الحسين ابن القطان أنه لا يختلف القول فانه لا يباح الغرض به فهذا طريق آخر جازم فان قلنا لا يباح له الفريضة قالنا أولى وان قلنا لا يباح الفريضة في النافلة وجهاً أصحها أنها تباح لانه نواها بطهارته والتيمم الح لغرض اذا نواه للنفل أولى والثاني لا يباح لان الغل تابع والتيمم طهارة ضرورة فلا يجعل مقصداً به ومن قال بهذا الوجه فقد قال بان هذا التيمم لا يصح أصلاً ولو نوى بتيممه حل المصحف أو سجود التلاوة أو الشكر أو نوي الجنب الاعتكاف وقراءة القرآن فهو كالو نوى بتيممه صلاة النفل في جواز

وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصاة وغسل ما سوي ذلك قال وهذا عن ابن عمر صحيح ثم روى البيهقي جواز المسح على الجباثر وعصائب الجراحات بأسانيد عن أئمة التابعين ويترك على المصنف قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً فأبى بصيغة الجزم في حديث متفق علي ضمه وتوحيته وقد سبق التنبيه على هذه العبارة والقاعدة في الفصول المذكورة في مقدمة الكتاب وقوله لأنه مسح أجبر للضرورة احتراز من مسح الخف فإنه تخفيف وخصه وقوله مسح علي حائل منفصل فيه احتراز من مسح اللحية في التيمم : أما حكم المسألة فقال أصحابنا إذا احتاج إلى وضع الجبيرة وضما فإن كان لا يخاف ضرراً من نزعها وجب نزعها وغسل ما تحتها إن لم يخف ضرراً من غسله قال العبدري وقال مالك وأبو - نيفة وأحمد وداود لا يلزمه نزعها وإن لم يخف ضرراً قال أصحابنا وإن خاف الضرر من نزعها لم يجب نزعها والخوف المعتبر ما سبق في المرض المجوز للتيمم علي التفصيل السابق اتفاقاً واختلافاً هكذا قاله الأصحاب قال أصحابنا ولا يجوز أن يضع

الفريضة له قولان وإذا منعنا في جواز ما نواه وجهان ولو تيمم للصلاة الجنائز فهو كالو تيمم النافلة على أظهر الوجهين لأنها وإن تعينت عليه فهي كالنافلة من حيث أنها لا تنحصر وهي غير متوجبة نحوه على التبيين ويتصور سقوطها بفعل الغير بخلاف المكتوبات ولو نوت الحائض استباحة الوطء صح تيممها على أصح الوجهين لأنه مما يفترق إلى الطهارة لكنه يكون كالتييمم للنافلة (الحالة الرابعة) أن يقصد نفس الصلاة من غير تعرض للفرض والنفل ففيه وجهان أحدهما أنه كما لو نوى الفرض والنفل جميعاً وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال أو استباحة الصلاة مطلقاً فيكفيه وهو قياس قول الحلبي فيما حكاه أبو الحسن العبادي وقطع به إمام الحرم من رحمه الله لأن الصلاة اسم جنس يتناول الفرض والنفل جميعاً فأشبه ما لو تعرض لها في نيته والثاني أنه كما لو نوى النفل وحده لأن مطابق اسم الصلاة محمول عليه والفرض يحتاج إلى تخصيصه بالنية الأخرى أنه لو تحرم بالصلاة مطلقاً انقضت صلاته فلا وهذا الوجه أظهر ولم يذكر أصحابنا الأمر اقيون غيره وهو المنقول عن الثوري فهذا تمام الأحوال الأربع وهي بأسرها مذكورة في الكتاب الأمر الثالث لو نوى فريضة التيمم أو إقامة التيمم المفروض ففيه وجهان أحدهما يصح تيممه كما يصح الوضوء بهذه النية وأصحها أنه لا يصح لأن التيمم ليس مقصوداً في نفسه وإنما يؤدي به عن ضرورة فلا يصلح مقصداً بخلاف الوضوء ولهذا يستحب تجديد الوضوء دون التيمم واعلم أنه كما لا يجوز أن تأخر النية في الوضوء عن أول فعل وفروض كذلك لا يجوز في التيمم وأول أفعاله المفروضة نقل التراب ولو فارتته النية وعزبت قبل مسح شيء من الوجه فهل يجوز وجهان أحدهما نعم كما لو قارنت أول غسل الوجه في الوضوء وعزبت بعده وأظهرها وهو الذي ذكره في التهذيب أنه لا يجوز لأن النقل وإن كان واجباً إلا أنه ليس بركن مقصود في نفسه بخلاف غسل الوجه في الوضوء ولو تقدمت النية علي أول فعل

الجيرة علي شيء من الصحيح الا القدر الذي لا يتمكن من ستر الكسر الا به قالوا ويجب أن يضعها علي طهر وحكي امام الحرمين وجها عن والده أنه لا يجب وضعها علي طهر اذا لم نوجب الاعادة علي من وضعها علي غير طهر وهذا شاذ والصحيح المشهور أنه يجب وضعها علي طهر مطلقا وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والروائي في الحلية وآخرون وهو مراد المصنف بقوله وضع الجبائر علي طهر اي يجب عليه الطهارة لوضع الجيرة علي عضوه وهو مراد الشافعي رحمه الله بقوله في المختصر «ولا يضعها الا علي وضوء» فان خالف ووضعها علي غير طهر فان لم يخف ضرراً من نزعها وجب نزعها ثم يلبسها علي طهارة وان خاف لم يلزمه نزعها بل يصح مسحه ويكون آتما هكذا صرح به الحمالي والاصحاب واذا أراد لابس الجيرة الطهارة فليغسل ثلاثة أمور غسل الصحيح من باقى أعضائه والمسح علي الجيرة والتميم أما غسل الصحيح فيجب غسل الأعضاء الصحيحة وكل ما يقدر عليه من أطراف الجيرة علي التفصيل المتقدم في فصل الجريح هذا هو الصواب المقتطوع به في معظم طرق الاصحاب وحكي بمض الخراسانيين والرافعي طريقاً آخر ان في غسل الصحيح القولين فيمن وجد بعض ما يكفيه من الماء وقد سبق مثل هذا الطريق في الجريح وعلي هذا الطريق يتيمن التيمم والمذهب القطع بوجوب غسل الصحيح لان كسر العضو لا يزيد علي فقدته ولو فقدته وجب غسل الباقي قطعاً وأما مسح الجيرة بالماء فواجب باتفاق الاصحاب في كل الطرق ومن نقل اتفاقهم عليه امام الحرمين الا قولاً حكاه الرافعي عن حكاية الحناطي أنه يكفيه التيمم ولا يمسح الجيرة بالماء وقله صاحب العدة أيضاً واختاره القاضي أبو الطيب والمذهب الاول وهل يجب استيعاب الجيرة بالمسح كالوجه في التيمم أم يكفي مسح ما ينطلق عليه الاسم كالرأس والخف فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليهما أصحهما عند الاصحاب يجب الاستيعاب

مفروض فهو كمثلته في الوضوء

قال (الخامس أن يستوعب (ح) وجهه بالمسح ولا يلزمه ايصال التراب الي منابت الشعور وان خفت) قال الله تعالى (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) يجب استيعاب الوجه بالمسح بالتراب خلافاً لابي حنيفة حيث قال يجوز أن يترك من ظاهر الوجه دون الزرع حكاه الصيدلاني من أصحابنا وعن الحسن بن زياد من أبي حنيفة أنه اذا مسح أكثر وجهه أجزأه لنا ما روى أنه «لى الله عليه وآله وسلم «تيمم فمسح وجهه ويديه» (١) ومن لم يستوعب صح أن يقال مامسح وجهه انما مسح بعض الوجه وأيضاً فإنه وضوء هو محل الغرض في الطهارة يجب استيعابه في الوضوء فيجب في التيمم ولا يجب ايصال التراب الى منابت الشعور خفيفة كانت أو كثيفة عامة كانت أو نادرة كلحية المرأة لان النبي صلى الله عليه

(١) حديث (١) انه صلى الله عليه وسلم تيمم فمسح وجهه ويديه يأتي من حديث عمار وهو في حديث ابى

الجهيم المتقدم *

صحة الشيخ أبو محمد في الفروق والبغوى والرويانى في الحلية والرافعى وغيرهم وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وأما التيمم مع غسل الصحيح ومسح الجبيرة بالماء ففيه طريقتان أصحهما وأشهرهما وإلى قطع الجمهور بها أنه فيه قولين أصحهما عند الجمهور وجوبه وهو نفيه في الام والبويطى والكبير والثاني لا يجب وهو نفيه في القديم وظاهر نفيه في المختصر وصحة الشيخ أبو حامد والبرجاني والرويانى في الحلية قال العبدى وبهذا قال أحد وسائر الفقهاء والطريق الثانى حكمه الخراسانيون وصحة المتولى منهم أنه ان كان ما تحت الجبيرة عاليا لا يمكن غسله لو كان ظاهراً وجب التيمم للجريح وان أمكن غسله لو ظهر لم يجب التيمم كلباس الحف وقد ذكر المصنف دليل القولين والمذهب الوجوب فاذا أوجبت التيمم فلو كانت الجبيرة على موضع التيمم ففيه وجهان حكاهما الشيخ أبو محمد وولده امام الحرميين والزالى وآخرون أحدهما يجب مسحها بالتراب كما يجب مسحها بالماء وأصحهما عند الاصحاب وبه قطع الماوردى والبغوى وآخرون لا يجب مسحها بالتراب بل يمسح ما سواها لان التراب ضعيف فلا يؤثر فوق حائل بخلاف المسح بالماء فان تأثيره فوق الحائل معبود في الحف فعل هذا يستحب قاله الدارمى وغيره لان فيه خروجاً من الخلاف وأما وقت مسح الجبيرة بالماء فان كان جنباً مسح متى شاء اذ لا ترتيب عليه وان كان محدثاً مسح اذا وصل غسل عضوها وأما وقت التيمم فعلى ما سبق في تيمم الجريح سواء اتفاناً واختلافاً وتفريقاً

وآله وسلم تيمم بضربتين مسح بأحدهما وجهه (١) وبالضربة الواحدة لا يصل التراب الى منابت الشعور وفيه وجه أنه يجب ايصال التراب الى ما تحت الشعور التي يجب ايصال الماء اليها اعطاء للبديل حكم الاصل والفرق ظاهر لعسر ايصال التراب الى منابت الشعور وهل يجب مسح ظاهر المسترسل من اللحية الخارج عن حد الوجه فيه قولان كفى الموضوع

قال (السادس مسح اليدين الى المرفقين (م) فيضرب ضربة واحدة لوجهه ولا ينزع خاتمه ولا يفرج أصابعه وينزع ويفرج في الضربة الثانية ويمسح الى المرفقين ولا يفعل شيئاً ﴿

يجب استيعاب اليدين الى المرفقين بالمسح في التيمم كما يجب الاستيعاب بالفضل في الوضوء لما روى آءى صلى الله عليه وآله وسلم تيمم فمسح وجهه وذراعيه (٢) والذراع اسم لا اعد الى المرفق وروى أنه صلى الله

(١) حديث صحيح انه ﷺ تيمم بضربتين مسح بأحدهما وجهه (٢) وحديث انه تيمم فمسح وجهه وذراعيه هذا كله موجود في حديث ابن عمر رواه ابو داود بسند ضعيف ولقطه مر رجل على النبي ﷺ في سكة من السكك وقد خرج من غائط أو بول فمسح عليه فلم يرد عليه حتى كاد الرجل يتوارى في السكك فضرب يده على الحائط ومسح بها وجهه ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه ثم رد على الرجل السلام الحديث زاد احمد بن عبيد الصنفار في مسنده من هذا الوجه فمسح ذراعيه الى المرفقين ومداره على محمد بن ثابت وقد ضعفه ابن معين وابو حاتم والبخارى واحمد وقال احمد والبخارى ينكر عليه حديث التيمم يعنى هذا زاد البخارى خالفه أيوب وعبيد الله والناس فقالوا عن نافع عن ابن عمر قوله وقال ابو داود لم يتابع احمد محمد بن ثابت في هذه

ومختصره أنه ان كلن جنباً فوجهان أحدهما يجب تقديم الغسل ثم يتيمم والصحيح المشهور ان شاء قدم التيمم على الغسل وان شاء أخره وان شاء وسطه وان كان محدثاً فثلاثة أوجه مشهورة أحدها يجب تقديم غسل جميع المقدور عليه والثاني يتخير كالجنب والثالث وهو الصحيح عند جمهور الاصحاب لا ينتقل من عضو حتى يكمل طهارته هكذا صححه الاصحاب في طرقهم ونقل الرافعي تصحيحه عنهم فعلي هذا يجيء التفصيل السابق في تيمم الجريح بين أن يكون عليه جبيرة في الوجه أو اليد أو الرجل أو جبرتان أو جباثر والحكم ما سبق هناك فعلي الثالث يتعدد التيمم بحسب الجباثر كما سبق هناك وعلى الوجهين الاولين يكفي تيمم واحد عن الجباثر كلها وهل يجب على صاحب الجبيرة إعادة الوضوء لكل فريضة وان لم يحدث كما يجب إعادة التيمم أم يكفي غسل ما بعد الجبيرة أم لا يجب غسل شيء مالم يحدث فيه ثلاثة أوجه كما سبق في الجريح والصحيح أنه لا يجب غسل شيء ونقل الاتفاق عليه هنا امام الحرمين وآخرون وصرح به الماوردي والنزالي وغيرهما ومن ذكر الخلاف فيه القاضى حدين والبنوى وقطع الشيخ أبو حامد بوجوب إعادة الوضوء كالمستحاضة والمذهب انه لا يجب ويفارق المستحاضة فان حدثها متجدد وحكم إعادة مسح الجبيرة حكم إعادة الغسل وقطع الغزالي بانه لا يجب وهو المذهب واذا شفى صاحب الجبيرة لزمه غسل وضعا وحكم وجوب استئناف الوضوء او الغسل ان كلن جنباً وعدم وجوبه على ما سبق في الجريح والله اعلم هذا كله اذا كان الكسر محو جالى الجبيرة فوضعا اما اذا لم يحتاج الى وضعا لكن خاف من ائصال الماء الى العضو فتحكمه حكم الجريح فيجب غسل الصحيح بقدر الامكان على التفصيل السابق هناك ويجب التيمم مع غسل الصحيح ولا يجب مسح موضع الكسر بالماء وان لم يخف منه ضررا لان المسح بالماء لا تأثير له من غير حائل كما قدمناه في الجريح بخلاف الجبيرة فانه مسح على حائل كخلف كذا قطع به الاصحاب في الطرق ونقله الرافعي عن الائمة ثم قال وللشافعى سياق يقتضي وجوب المسح وجوب التيمم في هذه الصورة متفق عليه بلا خلاف لتلايق موضع الكسر بلا طهارة فاذا تيمم وكان الكسر في محل التيمم وجب مسحه بالتراب كما سبق في الجريح لانه لا ضرر فيه ولا حائل دونه والله اعلم وما إعادة الصلاة التى يفعلها الكبير فان لم يكن عليه سائر

القصة على ضربين عن رسول الله ﷺ ورواه عن قمل ابن عمر وقال الخطاى لا يصح لان محمد بن ثابت ضعيف جدا : قلت لو كان محمد بن ثابت حافظا ما ضره وقف من وقفه على طريقة اهل الفقه والله اعلم * وقد قال البيهقي رفع هذا الحديث غير منكرا لانه رواه الضحاك ابن عثان عن نافع عن ابن عمر مرفوعا الا انه لم يذكر التيمم ورواه ابن الهاد عن نافع فذكره بياحه الا انه قال مسح وجهه ويديه والذي تفرد به محمد بن ثابت في هذا ذكر الدرايعين : تنبيه استدلل الرافعي بهذا الحديث على ان التراب لا يجب ان يصل به الى منابت الشعر للاقتصار على الضربة الواحدة وبغنى عن هذا الحديث حديث عمار في الصحيحين فقيه انه تيمم بضربة واحدة *

من جيرة و لصوق فلا اعادة بالاتفاق لان التيمم اذا تجرد للرض والجراحة ونحوها لا يجب معه اعادة فغ غسل بعض الاعضاء اولى أن لا يجب وان كن عليه سائر من جيرة او لصوق او نحوها فان كان وضعه على طهر ففي وجوب الاعادة قولان ذكرهما المصنف بدليلهما الصحيح منهما عند جمهور الاصحاب لا يجب الاعادة وقطع به جماعات وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحمدوا وفر دايم بنو بترجيح الوجوب وان كن وضعه على غير طهر فطريقان اصحهما القطع بوجوب الاعادة لندوره وتقصيره وبهذا الطريق قطع المصنف والجمهور في الطرق كلها وصححه الباقر والثاني ان في الاعادة قولين حكاه القاضي أبو الطيب والبندنجي والدارمي وصاحب الشامل والمتولى والرويانى وآخرون من العراقيين والخراسانيين قال المتولى في المسئلة ثلاثة اقوال اصحها ان وضع على طهر لم تجب الاعادة وان وضع على غير طهر وجبت والثاني يجب مطاقا والثالث لا يجب مطاقا وقال القاضي حسين وامام الحرمين ان وضع على طهر لم يعد في القديم وفي الجديد قولان وان وضع على غير طهر اعدا في الجديد وفي القديم قولان ثم المشهور انه لا فرق في الاعادة بين ان نوجب التيمم وبفعله او لا نوجبها وقال ابو حفص بن الوكيل من اصحابنا الخلاف اذا لم نوجب التيمم اما اذا اوجبناه فقيم فلا يعيد قولنا واحداً والمذهب الاول وبه قطع الجمهور ثم الجمهور اطلقوا الخلاف في الاعادة وقال القاضي أبو الطيب واصحاب الشامل والشيعة والبحر والرافعي هذا الخلاف اذا كانت الجيرة او اللصوق على غير محل التيمم فان كان عليه وقتلنا لا يجب

عليه وسلم « قال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين » (١) وقال مالك واحمد مسح يده الى الكوعين لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لهما يكفيك ضربة للوجه وضربة للكفين » (٢) وتقل مثل هذا عن اقدم الشافعي رضي الله عنه وانكر الشيخ ابو حامد وطائفة ذلك وسواء ثبت أم لا فالمذهب الاول واعلم انه قد تكرر لفظ الضربتين في الاخبار فخرى طائفة من الاصحاب على الظاهر وقالوا لا يجوز أن ينقص منها ويجوز أن يزيد فانه قد لا يأتي له الاستيعاب بالضربتين وقال آخرون الواجب ايصال التراب الى الوجه واليدين سواء كان بضربة أو اكثر وهذا أصح نعم يستحب ألا يزيد ولا ينقص وحكي القاضي ابن كح عن بعض أصحابنا أنه يستحب

(١) حديث به روى أنه عليه السلام قال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين الدار قطنى والحاكم والبيهقى من حديث على بن زبيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا قال الدار قطنى وقفه يحيى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب ثم رواه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا : قلت وعلى بن زبيان ضعفه القطان وابن معين وغير واحد وقد تقدمت طريق محمد بن ثابت المبدى عن نافع ورواه الدارقطنى من طريق سالم عن عن ابن عمر مرفوعا ولعله تيممنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضربنا بإيدينا على الصعيد الطيب ثم هضمنا

التيمم فكذلك وان قلنا يجب وجبت الاعادة قولاً واحداً لتقصان البذل والمبدل ولم ار للجمهور تصريحاً بمخافة هذه الجماعة ولا بما اقتضاها لكن اطلاقهم يقتضي ان لا يفرق هذا تفصيلاً من غيرنا وحكي ابن المنذر عن جمهور العلماء انه لا اعادة عليه وحكي العبدري عن احمد بن حنبل وسائر الفقهاء انه لا يجب التيمم على صاحب الجبيرة والله اعلم *

(فرع) قطع الشيخ ابو حامد والماوردي والدارمي وابن الصباغ وسائر العراقيين وصاحب التتمة وغيره من الخراسانيين بان المسح على الجبيرة غير مؤقت بل مسح من غير نزع وان تطاولت الازمان الى ان يبرأ وذكر الفوراني وامام المرمين والغزالي وآخرون من الخراسانيين وجها انه مؤقت كالحنف كذا اطلقوه قال الرافعي فلي هذا الوجه يختلف بالمحضر والسفر فينزح المقيم الجبيرة بعد يوم وليلة والمسافر بعد ثلاث وانكره عليه الشيخ ابو عمرو بن الصلاح وقال الصواب انه يختص بيوم وليلة حضراً وسفراً والاظهر ما ذكره الرافعي وهو مقتضى اطلاق من حكي هذا الوجه وهذا الوجه في اصله ضعيف والصواب انه غير مؤقت لان الرخصة وردت غير مقيدة بخلاف الخلف ولان الحاجة تدعو الى استدامة الجبيرة قال القاضي أبو الطيب ولان الخلف ينزعه

أن يضرب ضربة للوجه واخرى لليدين واخرى لليسرى والمشهور الاول وصورة الضرب غير معينة بل لو كان التراب ناعماً فوضع اليد عليه وعلق القبار بيده كفي ثم اذا أخذ التراب بدأ في مسح الوجه باعله ومسح اليدين بان يضع أصابع يده اليسرى على الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا يخرج أنامل اليمنى عن مسبحة اليسرى ويحركها على ظهر كفها اليمنى فاذا بلغت الكوع ضم أطراف أصابعه الى حرف الذراع ويحركها الى المرفق ثم يدبر بطن كفها الى بطن الذراع فيحركها عليه وإبهامه منصوبة فاذا بلغ الكوع مسح إبهامه يبطنهاظهر إبهامه اليمنى ثم يضع أصابع اليمنى على اليسرى فيمسحهما كذلك وهذه الكيفية محبوبة علي المشهور وقد زعم بعضهم أنها منقولة من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال الصيدلاني أنها غير واجبة ولا سنة وهو قضية كلام أكثر الشارحين المختصر قالوا إنما ذكر الشافعي رضي الله عنه هذه الكيفية رداً على مالك رضي الله عنه حيث قال بالضربة الواحدة لا يتأتى المسح الى المرفقين وهذا يشعر بأنها غير محبوبة ولا مقصودة في نفسها وهل يفرق أصابعه في الضربتين أما في الثانية فنعمة وأما في الاولى فقد روى المزني التفريق أيضاً واختلف الاصحاب فيه فغلطه قوم منهم فقالوا وقالوا لا يفرق في الضربة الاولى لأنها لمسح الوجه

أدينا فمسحنا بها وجونا ثم ضربنا ضربة أخرى فمسحنا من المرافق الى الأكف الحديث لكن فيه سليمان بن أرقم وهو متروك قال البيهقي رواه معمر وغيره عن الزهري موقوفاً وهو الصحيح ومن طريق سليمان بن ابى داود الحراني وهو متروك أيضاً عن سالم ونافع جميعاً عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ في التيمم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين قال أبو زرعة حديث باطل

الجنابة بخلاف الجبيرة قال امام الحرمين هذا الخلاف انما ثبت اذا امكن نزع الجبيرة ووضعها بغير ضرر العضوان اضره لم يجب بلا خلاف قال وصورة الخلاف اذا لم يمكن النزع ينبر خلل يعود الى العضو الا بعد يوم وليلة فان امكن في كل وقت لم يجوز المسح عليها وهذا الذي قاله الامام حاصله رفع الخلاف من اصله فاننا قد علمنا اتفاق الاصحاب على انه اذا لم يكن في النزع ضرر لا يجوز المسح بلا خلاف والله اعلم

(فرع) قال اصحابنا حكم اللصوق وغيره من الجرح حكم الجبيرة في جميع ما سبق فان قدر على حل عصابته وغسله من غير ضرر لزمه والا فهو كالجبيرة على ما سبق قال القاضي حسين وغيره وكذا لو وضع قشر الباقلا ونحوه على خدشه فهو كالجبيرة قال صاحب التهذيب وكذا لو طلي على خدشه شيئا قال وكذا الشقوق على الرجل اذا احتاج فيها الى قططر شيء يجمد فيها (فرع) قال اصحابنا اذا اجنب صاحب الجبيرة ونحوها لم يلزمه نزعها بل ينسل الصحيح ويمسح عليها ويقيم كالحدث بخلاف لابس الخف يلزمه النزع للجنابة لعدم المشقة هناك (فرع) لو كان على عضويه جبيرتان فرفع احدهما لا يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخفين لان

ولا يمسح الوجه بما بين الاصابع وما لم يمسح الوجه لا يدخل وقت مسح اليدين حتى يقدر الاحتساب به عن اليدين فلا فائدة في التفريق وأما في الضربة الثانية دخل وقت مسح اليدين فيفرق حتي يستغنى عن ابصال التراب اليها مما على الكف وصوبه آخرون وقالوا فائدته زيادة تأثير الضرب في اثاره الغبار لاختلاف موضع الاصابع اذا كانت مفرقة وهذا اصح ثم قالوا بالاول اختلفوا في أنه هل يجوز أن يفرق في الضربة الاولى فقال الاكثرون نعم اذ ليس فيه الا حصول تراب غير مستعمل بين أصابعه فان لم يفرق في الضربة الثانية كفاه ذلك التراب لما وان فرق حصل فوقه تراب آخر غير مستعمل فيقع المجموع عن الغرض وقال الاولون ومنهم ائمة لا يجوز ذلك ولا يصح تيممه لو فعل لان فرض ما بين الاصابع لا يأتى بالضربة الاولى لوجوب الترتيب وحصول ذلك الغبار ولمنع وصول الثاني وضوئه بالحل ومن قل بالاول قال الغبار الاول لا يمنع وصول الثاني أولا يمنع الوصول للمعتبر ولهذا لو غشيه غبار في قلبه في الستر ثم تيمم يصح تيممه ولا يكلف نفث التراب أولا ثم اذا فرق في الضريبتين وجوزنا ذلك أو فرق في الضربة الثانية وحدها فيستحب تخفيف الاصابع بعد مسح اليدين على الهيئة المذكورة احتياطاً ولو لم يفرق فيها

ورواه الدارقطني والحاكم من طريق عثمان بن محمد الاماطي عن عزة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين ومن طريق ابي نعم عن عزة بسنده المذكور قال جاء رجل فقال أصابني جنابة واني تمسكت في التراب فقال اضرب فاضرب يده الارض فمسح وجهه ثم ضرب يديه فمسح بهما الى المرفقين ضعفت

لبسها جميعا شرط بخلاف الجبيرتين ولوسقطت جبيرته عن عضوه في الصلاة بطلت صلاته سواء كان برأ أم لا كاختلاف الخنف هذا مذهبنا وحكى صاحب العدة عن أبي حنيفة أنه إن سقطت قبل البرء لم تبطل دليلنا القياس على الخنف وعلي ما بعد البرء ولو اندمل ماتحت الجبيرة وبرأ وهو لا يلزم فصلي بعده صلوات وجب قضاؤهن بلا خلاف كذا نقل الاتفاق فيه صاحب التتمة وغيره ولو توم اندماله بعد التيمم فإن انه لم يندمل ففي بطلان تيممه الوجهان في تيمم الجريح اصحهما لا يبطل وقد سبقت المسألة هناك مستوفاة وبالله التوفيق

(فصل في مسائل تتعلق بباب التيمم) (أحداها) إذا تيمم وعليه خفان او عمامة لبسها علي طهر ثم خلع ذلك لم يبطل تيممه عندنا وبه قال مالك وأبو حنيفة والجمهور وحكى العبدري عن احمد انه يبطل (الثانية) قال الروائي قال والدي لو عدم جنب الماء فتيمم لقراءة القرآن فشرع فيها ثم رأى الماء فإن لم ينو عند الشروع في القراءة قراءة قدر معلوم لزمه قطع القراءة بمجرد رؤية الماء وإن نوى قدرا احتمل وجهين أحدهما له الاتمام كما لو نوى نافلة محصورة له أمامها علي المذهب والثاني يلزمه القطع لأن القراءة لا يرتبط بعضها ببعض قال الروائي وهذا الثاني اصح ولا وجه للاول قال ولو كان في وسط الآية لزمه قطعها (الثالثة) قال الروائي قال والدي لو تيمم عادم الماء قبل الاجتهاد في القبلة ففي صحة تيممه وجهان بناء علي من تيمم وعليه نجاسة (الرابعة) اذا تيمم وعليه عمامة او خفان لبسها علي طهارة ثم نزعها لم يبطل تيممه عندنا وعند مالك

أو فرق في الاولى وحدها وجب التخليل آخر لأن ما وصل اليه قبل مسح الوجه غير معتد به ثم مسح بعد ذلك احدى الرأحتين بالآخرى وهو واجب أو مستحب فيه خلاف مبني على أن فرض الكفين هل يتأتى بضرهما علي التراب أم لا وفيه وجهان منهم من قال لا لأنهم تأدى فرضها حينئذ لما صلح النجار الحاصل عليها لموضع آخر لأنه يصير بالانفصال عنه مستعملا ومنهم من قال وهو الاصح نعم لأنه وصل الظهور الى محل الطهارة بعد النية ودخول وقت طهارة ذلك المحل فعلى هذا المسح آخر مستحب وعلي الاول هو واجب هذا ما يتعلق بهذه الهيئة والقدر الواجب ايصال التراب الى الوجه واليدين كيف ما كان ولا يشترط أن يكون المسح باليد بل لو مسح وجهه بخزقة أو خشية عليها تراب جاز ولا يشترط الامرار علي أصح الوجهين كما ذكرنا في مسح الرأس ولا يشترط أيضا ألا يرفع عن العضو المسحوق حتى يستوعبه في أصح الوجهين والثاني يشترط لأن التراب

ابن الجوزي هذا الحديث بعنان بن محمد وقال أنه منكلم فيه وأخطأ في ذلك : قال ابن دقيق العيد لم يتكلم فيه احد نم روايته شاذة لأن أبا نعيم رواه عن عزة موقوفا : أخرجه الدارقطني والحاكم أيضا : قلت وقال الدارقطني في حاشية السنن عقب حديث عنان بن محمد كلهم قفاة والصواب موقوف : وفي الباب عن الاسماع قال كنت اخدم النبي ﷺ فأتاه جبرائيل بآية الصعيد

وأبى حنيفة وداود والعلماء كافة الا رواية حكاها العبدى عن أحمد أنه يبطل
(فرع) قال المحاملي في الباب التيمم يشتمل على فرض وسنة وأدب وكراهة وشرط فالفرض
سبمة طلب الماء والقصد الى الصعيد والنية ومسح الوجه واليدين والترتيب والتتابع على قول
والسنة خمسة التسمية والاقتصار على ضربتين ونقض الثياب الكثير وتقديم اليمنى والادب ثلاثة
استقبال القبلة والابتداء بأعلى الوجه وبالسكفين في اليدين والكراهة استعمال التراب الكثير
والزيادة على الضربتين والشرط واحد وهو كون التراب مطلقا قال وينقض التيمم ما ينقض
الوضوء وخمسة أشياء أيضا وجود الماء أو ثمنه وتوهمه وارتفاع المرض والاقامة قال ويفارق التيمم
الوضوء في خمسة أشياء كون التيمم في عضوين ولا يجب إيصال التراب الى أصول الشعر مطلقا
ولا يصلي فرضين بتيمم ولا يتيمم الا لعذر وبعد دخول الوقت هذا آخر كلام المحاملي وقد ترك
من الشروط العذر ودخول الوقت وقد شذ عن ضبطه مسائل وتفصيل وجوه سبقت في
مواضعها والله أعلم *

﴿ فصل في حكم الصلوات المأمور بهن في الوقت مع خلل للضرورة قال أصحابنا العذر ضربان

الباقى بالفصل يصير مستعملا فلا يصح تيممه بالمرود حتى يأخذ ترابا جديداً ومن قال بالاول
أجاب باننا اذا قلنا أن المستعمل هو اللصق بالعضو فالباقي غير مستعمل بحال وان قلنا أن المتناثر
مستعمل فانما ثبت حكم الاستعمال اذا انفصل بالسكينة واعرض التيمم عنه لان في إيصال التراب
الى الاعضاء عسراً سيما مع رعاية الاقتصار على الضربتين فيعذر في رفع اليد وردها كما يعذر في المتقاذف
الذى يقلب في الماء ولا يحكم باستعمال المتقاذف والله أعلم *

ونعود الى لفظ الكتاب في نزع الحاتم وتفريج الاصابع قال فيضرب ضربة واحدة
لوجهه ولا ينزع خاتمه ولا يفرج أصابعه وقد يوجد في بعض التسخ وتبرز خاتمه ولا يفرج أصابعه
فعلى الاول المراد أنه لا يجب نزع الحاتم لان المقصود من الضربة الاولى مسح الوجه دون اليدين
وقد ذكرنا أن المسح لو كان بمنحرفة ونحوها جاز ففأيته مسح بعض الوجه بما على الحاتم وليس المراد
أنه لا يجوز النزاع فانه لا صائر اليه ولا وجه له بل يستحب النزاع ليكون مسح جميع الوجه بايد
اتباعاً لانه وقوة ولا يفرج أصابعه يمكن أن يراد به أنه لا يجوز التفريج ذهاباً الى ما صار اليه
الغفال ومن وافقه امكنه لم يرد ذلك لانه قل كلام القفال في الوسيط واستبعده وانما أراد أنه

فأراني التيمم فضربت يدي الارض واحدة فمسحت بهما وجهي ثم ضربت بهما الارض فمسحت
بهما يدي الى المرفقين رواه الدارقطني والطبراني وفيه الريع بن بدر وهو ضعيف : وعن ابى
أمامة رواه الطبراني واسناده ضعيف أيضاً ورواه البزار وابن عدى من حديث عائشة
مرفوعاً التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين تفرد به الحريش بن الحزير

عام ونادر فالعام لا قضاء معه للشقة ومن هذا الضرب المريض يصلي قاعداً أو مومياً أو بالتييم خوفاً من استعمال الماء ومنه المصلي بالإيماء في شدة الخوف والمساافر يصلي بالتييم لعمجه عما يجب عليه ان يستعمله وأما النادر قسمان قسم يدوم غالباً وقسم لا يدوم فالاول كلمة تحاضة وسلس البول والمذي ومن به جرح سائل أو رعاف دائم أو استرخت مقعدته فدام خروج الحدث منه ومن أشبههم فكلامهم يصلون مع الحدث والنجس ولا يعيدون للشقة والضرورة وأما الذي لا يدوم غالباً فنوعان نوع يأتي معه ببذل للخلل ونوع لا يأتي فمن الثاني من لم يجد ماء ولا تراباً والمريض والزمن ونحوهما ممن لا يخاف من استعمال الماء لكن من بوضه ومن لا يقدر على التحول الى القبلة والاعي وغيره ممن لا يقدر على معرفة القبلة ولا يجد من يعرفه إياها ومن على بذنه

لا يجب التفريق أو أنه لا يستحب أو أنه يستحب ألا يفرج فإن أراد الاحتمال الاول فلا كلام فيه وإن أراد غيره فليكن معلماً بالواو لما ذكرنا من رواية المزني وتصحيح الاحساب لها وبيننا أنه ظاهر المذهب وأما من روى في الكتاب وينزع خاتمه فذلك ظاهر المراد الاستحباب على ما سبق

قال (السابع الترتيب كما في الوضوء)

الترتيب معتبر بين الوجه واليدين كما في الوضوء وتركه نادياً حكمه ما سبق في الوضوء ولا يشترط الترتيب في أخذ التراب للوضوء على أصح الوجهين حتى لو ضرب يديه على الأرض معا وتمكن من مسح الوجه يمينه ومن مسح عينيه يساره جاز لأن الركن الاصل هو المسح وأخذ التراب ونقله وسيلة فلا يعتبر فيه ترتيب (خاتمتان) احدهما قال جماعة من الاححاب اركان التيمم وفروضة خمسة وحذفوا الركن الاول والثاني من السبعة التي عدوها في الكتاب والذي فعلوه أولى اما الركن الاول فلأنه ماسافة الا للكلام في التراب المتييم به ولو حزن عد التراب ركناً في التيمم لحسن عد الماء ركناً في الوضوء والغسل واما الركن الثاني فلأن التصد داخل في النقل فانه اذا نقل التراب على الوجه الذي سبق وقد نوى التيمم كان قاصداً الى التراب لاحتالة وحذف بهضم النقل ايضاً فاقصر على اربعة والاكثر من عدوه ركناً وبنوا عليه انه لو احدث به أخذ التراب

عن ابن أبي مليكة عنها قال ابو حاتم حديث منكر والحريش شيخ لا يصح بحديثه : وعن عمار قال كنت في القوم حين نزلت الاخصة فأمرنا فضررنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين الى المرفقين رواه البزار

(٢) حديث (ع) روى أنه عليه السلام قال لعمار بن ياسر تكفيك ضربة للوجه وضربة للكفين الطبراني في الاوسط والكبير وفيه ابراهيم بن محمد بن ابي يحيى وهو ضعيف لكنه حجة عند الشافعي ورواه الشافعي في حديث ابن الصمة كما تقدم وقال ابن عبد البر أكثر الآثار المرفوعة

أوجرحه نجاسة لا يعنى عنها ولا يقدر على ازالتها والمربوط على خشبة ومن شد وثاقه والغريق ومن حول عن القبلة أو أكره على الصلاة الي غيرها أو على ترك القيام فكل هؤلاء يجب عليهم الصلاة على حسب الحال وتجب الاعادة لندور هذه الاعذار وفي بعض هؤلاء خلاف ضعيف تقدم في هذا الباب وأما المصلي عرياناً لعدم السترة ففي كيفية صلاته قولان أحدهما وأشهرها يجب الصلاة قائماً بتمام الركوع والسجود والثاني يصلي قاعداً فعلى هذا هل يتم الركوع والسجود أم يقتصر على أدنى الجهة من الارض فيه قولان وحكي امام الحرميين والغزالي وجهاً أنه يتخير بين القيام والعود ويجرى هذا الخلاف في المحبوس وفي موضع نجس بحيث لو سجد اسجد على النجاسة هل يتم السجود أم يقتصر على الایاء أم يتخير ويجرى فيمن وجد نوباً طاهراً أو فرشاً بقى عرياناً وإن لبسه على

وقبل ان يمسح به الوجه يبطل ما فعاه وعليه الاخذ ثانياً كما لو غسل في الوضوء وجهه ثم احدث بخلاف ما اذا اخذ كفاً من الماء ليقسل به وجهه فاحدث ثم غسل الوجه جاز لان القصد الى الماء وقوله لا يجب وقياس ذلك انه لا يضر عزوب النية بعد اقرارها باخذ التراب وهو وجه قدمناه لكن الاصح انه لا بد من الاستصحاب الي مسح بعض الوجه لما سبق واذا يمه غيره باذنه وهو عاجز او قادر وجوزناه واحداث احدها بعد الضرب واخذ التراب وقبل المسح فقد ذكر القاضي في فتاويه انه لا يضر ذلك لان الآذن لم يأخذ حتى يبطل بمحدثه وحدث المأذون لا يؤثر في طهارة غيره وهذا مشكل بل ينبغي ان يبطل الاخذ بمحدث الآذن كالأركان يتيمم بنفسه ولهذا لو احدث بعد مسح الوجه يبطل ولا نقول انه لم يمسح حتى يبطل بمحدثه ولو ضرب يده على بشرة امرأة اجنبية عليها تراب فان كان كثيراً يمنع تلاقى البشريتين فلا بأس وان كان قليلاً لا يجوز لان اللبس حدث والحدث اذا قارن فعل الطهارة منع الاعتداد به وفرق في التيمم بين ان يضرب اليد عليها في الضربة الاولى أو في الثانية وقال الاخذ للوجه صحيحاً فاضرب اليد عليها في المرة الثانية بطل مسح الوجه لانه حدث طراً في اثناء التيمم والاول هو الوجه فان النقل من الاركان فقارئة الحدث له كمقارنته لغسل الوجه في الوضوء وهكذا اطلاق القاضي في الفتاوى وزاد بعضهم في الاركان طلب التراب وليس ذلك من نفس التيمم فان المريض يتيمم كالسافر والطلب مخصوص بالسافر وما يختص به بعض التيممين لا يكون من نفس مطلق التيمم (الثانية) لم يفرد في الكتاب السنن بالذكر كما فعل في الوضوء وللتيمم سنن منها ما صار مذكراً في

عن عمار ضربة واحدة وما روى عنه من ضربتين فكلها مضطربة وقد جمع البيهقي طرق حديث عمار فابطل

(قوله) بعد ذكر كيفية المسح وزعم بعضهم أنها منقولة عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن الصلاح في مشكاه لم يرد بها أثر ولا خير: وقال النووي في شرح المذهب لم يثبت

علي الحجاسة ويجري في العاردي اذا لم يجد الا ثوبا نجسا والاصح في هاتين الصورتين انه يصلي عاردا
فاذا قلنا في العريان لا يتم الركوع والسجود لزمه الاعادة على المذهب وفيه قول ضعيف لا يعيد
وقد سبق نظيره فيمن صلى بغير ماء ولا تراب ونظائره وان قلنا يتم الاركان فان كان من قوم
عادتهم العري لم تجب الاعادة بلا خلاف وان كانوا لا يعتادونه فالمذهب الصحيح الذي قطع به
العراقيون وجماعة من الخراسانيين انه لاعادة ايضا وفيه وجه حكاه الخراسانيون انها تجب وهو
شاذ ضعيف وقد قال الشيخ أبو حامد في تليقه في باب ستر العورة لا يجب عليه الاعادة ولا أعلم
فيه خلافا يعني بين المسلمين فأشار الى الاجماع عليه ثم لا فرق في سقوط الاعادة بين المخضر
والسفر لان التوب يعز في المخضر ولا يبذل بخلاف الماء وأما الثاني وهو ما يأتي معه ببدل فنيه

كيفية مسح الوجه واليدين ومنها التسمية وتقدم البني على اليسرى ومنها امرار التراب على 'عضد
ذكر في التهذيب وغيره انه مستحب ونزع بعضهم فيه ومنها الموالاة وفيها قولان كما في الوضوء
ويعتبر ههنا مدة الجفاف لو كان للمستعمل ماء هذا اذا اعتبرنا ثم الجفاف وحكى ابو عبيد الله
المانني ههنا طريقة أخرى جازمة بأنها لا تشترط في التيمم وذكر افاضي ابن كعب طريقة ثالثة
جازمة بالاشتراط وهما تخفيف التراب للأخذ اذا كان كثيرا بفض اليدين ومنها الا يرفع اليد
عن العضو الممسوح حتى يتم مسحه ومنها الا يكرر المسح وفيه وجه ضعيف

قال في الباب الثالث في احكام التيمم وهي ثلاثة الاول انه يبطل برؤية الماء قبل الشروع
في الصلاة ولا يبطل الصلاة (مز) بعد الشروع عنها وبطل بظن وجود الماء قبل الشروع ولكن المصلي اذا
رأى الماء قالولي انه ان قلب فرضه فعلا علي وجهه وان يستمر علي وجهه وان يخرج من الصلاة علي وجهه ليدرك
فضيله الوضوء وفي وجه يلزمه الفسخ ولا يجوز الخروج وعلي هذا لو كان في نافذة بطلت لائها
غير مائة من الخروج وهو بعيد نعم لو اراد ان يزيد في ركعات النافذة في جوازه وجهان

ذكر ان هذا الباب مسوق لبيان فائدة التيمم وهي التي نباح به فتكلم في ثلاثة امور في
انه الى ابيح وفيه ما يباح وفيه ما يبيحه اذا اتى به هل يستغنى عن القضاء ام لا أما
الاول فانه شك في ان التيمم يبطل عروض الحديث كوضوء ويختص هو بالاطلاق بعروض
التمدة على اسماء الماء جعل كلام الحكم الاول فيه واعلم ان التيمم على قسمين احدهما يبرخص
فنا مع وحدان الماء كتيمم المريض والثاني ما يكون بسبب اعواز الماء أو الحاجة اليه أو الخوف من

وليس الذي قاله هذا الزاعم بشئ ادمي وفي البخاري من حديث عمار طرف من الكيفية حيث
قال ثم مسح بها ظهره شماله أو ظهره شماله بكفه ولا يبي داد والنسائي ثم ضرب بشماله على يمينه
وبمسحه على شماله وقد اسدن صاحب المذهب بتحديث الاسلع الذي قدمناه عن الطبراني
ركيفته مع ضعفه الثالثة للكيفية المذكورة والله اعلم به

صور منها من يتيمم في الحضر لعدم الماء أو لشدة البرد في الحضر أو السفر أو لتسيان الماء في رحله ونحوه في السفر أو تيمم مع الجبيرة الموضوعة على غير طهر والصحيح عند الاصحاب أنه يجب الاعادة على جميعهم وتقدمت تفاصيل الخلاف فيهم ومنها التيمم مع الجبيرة الموضوعة على طهر فلا اعادة عليه في أصح القولين ومن الاصحاب من جعل مسألة الجبيرة من العذر العام وهو حسن والله أعلم وتقل امام الحرمين ، الغزالي أن أباحنيفة رحمه الله قال كل صلاة تغتفر الى القضاء لا يجب

الاستقاء وما اشبه ذلك فالاول لا يتأثر برؤية الماء وملوع الركب بحال واما الثاني فيتأثر بذلك وجعله ان نظران رأى الماء خارج الصلاة يبطل تيممه لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يذر رضي الله عنه اذا وجدت الماء فامسه جللك (١) وكذا لو لم يتيقن الظفر بالماء لكن ظهه كما لو طلع عليه ركب او اطبقت بالقرب منه غمامة او توهه كما اذا تخيل سرايا ماء لانه يجب عليه الطلب عند حدوث هذه العوارض وقد ذكرنا انه اذا وجب الطلب بطل التيمم واما يبطل التيمم في هذه الصور بشرط ان لا يقارن هذه العوارض مانع آخر من استعمال الماء فلو قارنها مانع لم يبطل التيمم لانه يجوز التيمم ابتداء فاولى ان يدفع البطلان دوماً وذلك كما اذا وجد ماء وهو محتاج اليه لاسقيه او وجده في قعر بئر وهو عند العشر عليه عالم بنعذر الاستقاء او قال انسان اودعني فلان ماء وهو حين يسمع يعرف غيبة المودع وما اشبه ذلك وان رأى الماء في الصلاة فلا يخلو اما ان تكون الصلاة مغنية عن القضاء ولا تكون فان لم تكن مغنية عن القضاء كما اذا تيمم الحاضر لعدم الماء وشرع في الصلاة ثم رأى الماء في صلاته فهل تبطل صلاته وتيممه فيه وجهاً احدها لا لانه شرع في الصلاة بطهور امر باستعماله فيتيممها محافظة على حرمتها ثم يتوضأ ويعيد واحدها نعم لان الحاضر تلزمه الاعادة اذا وجد الماء بعد الفراغ فاذا وجده في اثناء الصلاة فليستغسل بالاعادة وان كانت مغنية عن القضاء فظاهر المذهب المنصوص انه لا يبطل تيممه ولا صلاته واما الزني الى تخريب قول انهما يبطلان وبه قال ابو حنيفة واحمد في رواية وساعد ابن سريج الزني على التخريب وقال المستحاضة اذا انقطع دمه في الصلاة تبطل صلاتها فليكن التيمم برؤية الماء كذلك لان الضرورة قد ارتفعت في الصورتين وجعل المسائين علي قوانين بالنقل والتخريب وجه الاول انه لو طلع عليه ركب لا يبطل تيممه فكذلك اذا رأى الماء وتيقن وجوده

(١) حديثه ، أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يذر اذا وجدت الماء فامسه جللك واعاده المصنف في آخر الباب لفظ قال صلى الله عليه وسلم لا يذر وكان يقم باربذو يقم الماء ، أما فسأل عن ذلك فقال الربا كافيك ولو لم تعد الماء عشر حجج النسائي باللفظ الاول واو داود واللفظ التام له وبأى اصحاب السنن من رواية حله الحذاء عن ابى فلابة عن عمرو بن بعدان عن ابى ذر قال اجتمعت عنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا ذر انا فيها وفدت الى الرذة الحديث وفيه الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين فاذا وجدت

فعلها في الوقت وأن المزني رحمه الله قال كل صلاة وجبت في الوقت وإن كانت مع خلل لم يجب قضاءها قالوا وما قولان متعولان عن الشافعي رحمه الله وهذا الذي قاله المزني هو المختار لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما يجب القضاء بمر جديد ولم يثبت فيه شيء بل ثبت خلافه والله أعلم * قال امام الحرمين وغيره ثم ما حكمنا من الاعتذار بأنه دائم وأسقطنا الفرض به فلو اتفق زواله بسرعة

لأنهما متلازمان ألا ترى أنه قبل الشروع يبطل بهما وبعد الفراغ لا يبطل لاجتماع ولا بذلك وأيضا لما شرع في الصلاة فقد تلبس بالمقصود ووجدان الأصل بعد التلبس بمقصود البطل لا يبطل حكم البطل كما لو شرع في الصيام ثم وجد الزقية وأيضا فإن احباط الصلاة عليه أشد ضررا من تكليفه شراء الماء بزيادة على من المثل بقدر يسير فإذا لم يجب ذلك فاستعمال الماء هنا أولى ألا يجب حرمة الصلاة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «فأمسه جلدك» وأيضا فإن المعتدة بالشهور لو حاضت في أثناءها تنتقل إلى الأقراء فكذلك هنا والفرق بين التيمم والمستحاضة نذكره في أحكام المستحاضة إن شاء الله تعالى ويتملق بالمذهب المنصوص ويترفع عليه أمور أحدها أنه يستثنى عنه ما لو شرع في الصلاة وهو مسافر ثم نوى الإقامة فيها بعد وجدان الماء ففي بطلان صلاته وجهان أحدهما البطلان تغليباً لحكم الإقامة وهما كلوجهين فيما إذا كان مقبياً ورأى الماء في صلاته ولو شرع الماء في الصلاة بالتيمم ونوى التقصر ثم وجد الماء في الصلاة ونوى الاتمام بعده بطلت صلاته أيضا في أصح الوجهين لأن تيممه صح لهذه الصلاة مقصورة وقد التزم الآن زيادة ركعتين والثاني لو كان في صلاة فريضة فهل يجوز له أن يخرج منها ليتوضأ فيه ثلاثة أوجه أحدها نعم وهل هو أولى فيه وجهان أظهرهما نعم ليخرج من الخلاف فإن من العلماء من حرم عليه الاستمرار ولأنه لو وجد الزقية في أثناء الصيام فالأفضل أن يعمل إلى التحرير فكذلك هنا والثاني الأولى الاستمرار لأن الخروج إبطال للعمل وقد قال الله تعالى «ولا تبطئوا أعمالكم» حكى الوجهين هكذا الشيخ أبو حامد وطبقه وعن الشيخ أبي محمد والقاضي الحسين أن الخروج المطلق ليس بأولى لا بحالة لكن الخلاف في أن الأولى أن يلبس فريضة نفلا ويسلم عن ركعتين أم الأولى أن يتم الفريضة فمن سائر إلى الأولى صيانة للعبادة عن الإبطال وأداء الفريضة بأكل الطهارة ومن سائر إلى الثاني محامضة على حرمة الفريضة والوجه الثاني في أصل المسألة أنه لا يجوز

لما فامسه جلدك فإن ذلك خبر وللتزمذى طهور المسلم واختلف فيه على أبي قلابة فقيل هكذا وقيل عنه عن رجل من بني عامر وهذه رواية أيوب عنه وليس فيها مخالفة لرواية خالد وقيل عن أيوب عنه عن أبي المطلب عن أبي ذر وقيل عنه بأسقاط الواسطة وقيل في الواسطة محسن أو ابن محسن أو رجاء بن عامر أو رجل من بني عامر وكلها عند الدارقطني والاختلاف فيه كله على أيوب ورواه ابن حبان والحاكم من طريق خالد الحذاء كرواية أبي داود

فهو كاللأثم المتأدى نظرا الى جنسه وما حكمنا بأنه لا يدوم فاتفق دوامه لم يلحق بالذائم بل حكمه حكم ما ينقطع على قرب اما ما يشذ من الجنس بالجنس ثم كل صلاة أو جنبها في الماء مع خلل وأوجبا قضاءها فقضائها في الغرض من صلاتيه أربعة أقوال مشهورة في الطريقتين وقد سبق بيانها أصحها عند الجمهور أن الغرض الثانية والثاني الأولى والثالث إحداها لا بينها والرابع كلاهما فرض واختاره القفال والقوراني وصاحب الشامل وهو قوي فانه مكلف بهما قال امام الحرمين

الاعراض عن الفريضة بحال لان الاعراض ابطال للفريضة والثالث ذكره امام الحرمين أنه يفرق بين أن يضيق الوقت فلا يجوز الخروج لانه ان لم يكن في الصلاة تعيين عليه البدار حينئذ اذا كان فيها يتمتع الخروج وان لم يضيق الوقت فله الخروج لان الوجوب في أول الوقت موسع والشرع لا يلزم شيئا وهذا التفصيل عنده لا يختص بالتيمم بل مطرد به لكل مصل. الثالث اذا لم يخرج منها وأتم الفريضة فكأنعت بطل تيممه ان كان الماء الذي ظفر به باقيا بحاله حتى حكي اماضي اروياني عن والده أنه لا يسلم التسليمة الثانية لان بالتسليمة الأولى تمت الصلاة وبطل التيمم وان لم يكن ذلك الماء باقيا ولم يعرفه المصلي حتى فرغ فكذلك وان عرف فواته وهو بعد في الصلاة قبل يبطل تيممه اذا فرغ وجهان قال صاحب التلخيص نهر به قال الشيخ أبو حامد لان التيمم يبطل بوجدان الماء الا في الصلاة التي هو فيها الحرمتها وقال آخرون منهم القفال لا يبطل حتى يجوز له التنفل به لانه حين الفراغ غير واحد الماء ولا تموم للوجدان الرابع لو رأى الماء وهو في صلاة نافلة ففي بطلانها وجهان أصحهما لا تبطل كالغريضة والثاني أنها تبطل لان حرمتها قاصرة عن حرمة الغريضة الا يرى أنها لا تلزم بالشرع والغريضة تلزم وهذا الوجه حكمه امام الحرمين قدس الله روحه عن ابن سريج رحمه الله فعلى الاول الاصح لو كان قد شرع فيها من غير تعيين عدد في نيته لم يزد على ركعتين نص عليه لان الاولى في النوال أن تكون مثنى مثنى فليسلم عن ركعتين ولا يصل بالوضوء. وعن القاضي الحسين أن له أن يزيد ما شاء وان كان قد نوى ركعة أو ركعتين فلا يزيد على ما نوى لان الزيادة كانتح نافلة بعد وجود الماء الا ترى أنه تقتصر الزيادة الى قصد جديد وعن القفال أنه يجوز أن يزيد ما شاء لان حرمة تلك الصلاة باقية ما لم يسلم بخلاف ما لو سلم وأراد افتتاح نافلة أخرى ولو نوى عدداً فوق الركعتين ثم رأى الماء فيها يستوفى ما نواه أم يجب الاقتصاد على ركعتين فيه وجهان أظهرهما أن له أن يستوفى ما نواه لان احرامه انقضاء ذلك العدد فأشبهه المكتوبة

ويحجه أيضا أبو حاتم وممدار طريق خالد على عمرو بن سعدان وقد وثقه العجلي وغفل ابن العبطان فقال انه مجهول : وفي الباب عن أبي هريرة روى البزار قال حدثنا معمر بن محمد ثعربي القاسم بن يحيى ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفعه العيصي وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليتبني الله ولمحمد شترته فان ذلك خير وقال لا نعلمه

وإذا أوجبت الصلاة في الوقت وأوجبنا القضاء فالمنذهب ان ما يأتي به في الوقت صلاة ولكن يجب قضاؤها للنقص قال ومن أصحابنا من قال ليست صلاة بل تشبه الصلاة كالامساك في رمضان لمن أفطر عمداً قال وهذا بعيد قال فان قيل هلا قلتم الصلاة المفعولة في الوقت مع الخلل فاسدة كالحاجة الفاسدة التي يجب المضي فيها قلنا ايجاب الاقدام على الفاسد محال وأما التشبيه فلا يبعد ايجابه والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة * قال المصنف رحمه الله *

المقدرة وعلى هذا في جواز الزيادة على المنوى الوجهان المذكوران في جواز الزيادة على الركعتين اذا نواهما واصل هذه المسائل أن المصلي بسبيل من زيادة الركعات ونقصاتها في النوافل المطلقة كيف شاء وسيأتي ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى فاذا وقفت على ما ذكرنا فعد الى ألفاظ الكتاب (اعلم) أن قوله أنه يبطل برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة وان كان مطلقاً مشروط بشرطين أحدهما أن يكون ذلك التيمم غير تيمم المريض ونحوه والثاني ألا يقارن رؤية الماء مانع برخص في ابتداء التيمم على ما بيناهما وقوله ولا تبطل برؤية الماء بعد الشروع فيها مقيد بما اذا كانت الصلاة مغنية عن القضاء والا فهي باطلة على الاصح ولا بد من استثناء الصورتين المذكورتين من قبل أيضاً وقوله ولكن المصلي اذا رأى الماء لا يتعلق بقوله ويبطل بظن الماء قبل الشروع وان كان مذكوراً عقيب بل بقوله لا تبطل بعد الشروع فيها والوجوه الثلاثة التي ذكرها في أن الاولى ماذا كلها مبنية على أنه يجوز له الخروج وترك الفريضة والذي يقابله قوله وفي وجه يلزمه المضي ولا يجوز الخروج وليس في الجمع بين هاتين العبارتين سوى الايضاح وقوله وعلى هذا لو كان في نافلة بطلت لأنها غير مانعة يعني به انا اذا قلنا بوجود المضي في الفريضة انما نقول به حرمة الفريضة وليس للنافلة حرمة مانعة من الخروج فتبطل وقوله وهو بعيد يجوز أن يريد به هذا البناء وجه البعد فيه أن قضية وجوب المضي لحرمة الفريضة أن يقول بعدم الوجوب اذا فقدنا تلك الحرمة فاما أن يقول بالبطالان فلم وطريق توجيه البطالان أن يقال رؤية الماء تقتضي البطالان مطلقاً خالفناه في الفريضة لزيادة حرمتها كما أشرنا اليه امكن صاحب الكتاب ليرد استبعاد البناء وانما أراد استبعاد أصل الوجه وهو بين من كلامه في الوسيط واستقرب بالاضافة اليه التردد في زيادة الركعات *

عن ابن هريرة إلا من هذا الوجه ورواه الطبراني في الاوسط من هذا الوجه مطولاً : أخرجه في ترجمة احمد بن محمد بن صدقة وساق فيه قصة أبي ذر وقال لم يروه الاحشام عن ابن سيرين ولا عن هشام الا القاسم فنرد به مقدم وصححه ابن القطان لكن قال الدارقطني في الملل أن ارساله أصح *

كتاب الحيض

قال الله تعالى (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تَقْرُبوهن حتى يَظْهَرْنَ فاذا أَظْهَرْنَ فَاْتَوْهْنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يَكُنَّ فِيهِنَّ مِنَ الطَّهْرَةِ وَكَانَ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ فَكُنَّ حَاضَاتٍ الْمُرَاةُ يَحِيضُ حَيْضًا وَمَحِيضًا وَمَحَاضًا فَهِيَ حَائِضٌ بِحَذْفِ الْمَاءِ لِأَنَّهُ صِفَةُ الْمَوْتِ خَاصَّةٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عِلَامَةٍ تَأْنِيثُ بِخِلَافِ قَائِمَةٍ وَمَعْلُومَةٍ هَذِهِ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ وَحَكِيَ الْجَوْهَرِيُّ عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّهُ يُقَالُ أَيْضًا حَائِضَةٌ وَأَنْشَدَ : كَحَائِضَةٍ يَزْنِي بِهَا غَيْرُ طَاهِرٍ : قَالَ الْمُرَوِّىُّ يُقَالُ حَاضَتْ وَنَحِيضَتْ وَدُرِسَتْ بَفَتْحِ الدَّالِ وَالرَّاءِ وَالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَعَرَكْتَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسَرَ الرَّاءِ وَطُمْتُ بَفَتْحِ الطَّاءِ وَكَسَرَ الْمِيمِ وَزَادَ غَيْرُهُ وَنَفَسَتْ وَأَعَصَرَتْ وَأَكْبَرَتْ وَضَحَكَتْ كُلُّهُ بِمَعْنَى حَاضَتْ قَالَ صَاحِبُ الْحَاوِي لِلْحَيْضِ سِتَّةُ أَسْمَاءٍ وَرَدَّتْ اللَّغَةُ بِهَا أَشْهُرُهَا الْحَيْضُ وَالثَّانِي الطَّمْتُ وَالثَّلَاثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «لَمْ يَطْمِئِنْ أَنْسُ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ» : الثَّلَاثُ الْعَرَاكُ وَالثَّلَاثُ عَرَاكُ وَالتَّسَاءُ عَرَاكُ : الرَّابِعُ الضَّحَكُ

قال في الثَّانِي أَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ فَرْضَيْنِ يَتِيمٍ وَاحِدٍ وَمَجْمَعٍ بَيْنَ فَرْضٍ وَنَوَافِلٍ وَبَيْنَ فَرْضٍ وَمَنْدُورَةٍ إِنْ قُلْنَا يَسْلُكُ بِهَا مَسْلَكَ جَائِزِ الشَّرْعِ لَا مَسْلَكَ وَاجِبِهِ وَبَيْنَ فَرْضٍ وَرَكْعَتِي الطَّوَافِ إِنْ أَدَّاهُمَا قَائِمًا أَمَّا فَرِيضَةٌ وَمَجْمَعٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الطَّوَافِ يَتِيمٌ وَاحِدٌ عَلَى أَحَدِ الرَّجَمَيْنِ لَأَنَّهُمَا كَالْتَابِعِ لَهُ وَمَجْمَعٌ بَيْنَ فَرِيضَةٍ وَصَلَاةٍ جَنَازَةٍ وَلَا يَقَعُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ هَذَا نَصُهُ وَقِيلَ قَوْلَانِ بِالنَّقْلِ وَالتَّخْرِيجِ وَقِيلَ إِنْ تَعَيَّتْ عَلَيْهِ فَلَهَا حُكْمُ الْفَرْضِ وَقِيلَ لَهَا حُكْمُ النِّقْلِ وَلَكِنْ الْقَعْدُ لَا يَحْتَمِلُ مَعَ الْقُدْرَةِ لَأَنَّ الْقِيَامَ أَظْهَرَ رُكْنَهَا

لَا يُؤْدِي بِالتَّيْمِ الْوَاحِدِ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الطَّهَارَةِ إِلَّا فَرِيضَةٌ وَاحِدَةٌ خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ حَيْثُ قَالَ يُؤْدِي بِهِ مَا شَاءَ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَحَدُ فِي رِوَايَةٍ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى يَتِيمٌ لَوْ قَتَلَ كُلَّ صَلَاةٍ لَنَا مَارَوْى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ « مِنْ السَّنَةِ لَا يَصِلِي بِالتَّيْمِ إِلَّا مَكْتُوبَةٌ وَاحِدَةٌ ثُمَّ يَتِيمٌ الْآخَرَى » (١) وَالسَّنَةُ فِي كَلَامِ الصَّحَابِيِّ تَنْصَرَفُ إِلَى سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ التَّيْمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ فَلَا يُؤْدِي بِهِ فَرِيضَتَانِ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يَتَحَدَّ الْحَسَنُ كَهَاتَيْنِ أَوْ طَوَافَيْنِ أَوْ يَخْتَلِفُ كَهَاتَيْنِ وَطَوَافٍ وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْبَالِغِ وَالصَّبِيِّ وَحَكِيَ الْقَاضِي الرُّومِيُّ

(١) حَدِيثُ (ابْنِ عَبَّاسٍ) مِنْ السَّنَةِ أَنْ لَا يَصِلِي بِالتَّيْمِ إِلَّا مَكْتُوبَةٌ وَاحِدَةٌ ثُمَّ يَتِيمٌ الْآخَرَى وَالسَّنَةُ فِي كَلَامِ الصَّحَابِيِّ تَنْصَرَفُ إِلَى سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ الدَّارِقُطِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرَامَةَ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمَّادٍ عَنْهُ وَالْحَسَنُ ضَمُّهُ جَدًّا : وَفِي الْبَابِ مَوْقُوفًا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَمْرٍ وَعَمْرِو بْنِ النَّاصِ : أَمَّا عَلَى فِرَافِ الدَّارِقُطِيِّ فِيهِ حِجَاجٌ بِنِ ارْطَاةٍ وَالحَارِثُ الْأَعْوَرُ : وَأَمَّا ابْنُ عَمْرٍ وَفِرَافُ الْبَيْهَقِيِّ عَنِ الْحَاكِمِ مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ الْأَحْوَلِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ قَالَ يَتِيمٌ

والمرأة ضاحك قال الشاعر

وضحك الارانب فوق الصفا * كثل دم الحرق يوم القتا

والخامس الأكياد والمرأة مكبر قال الشاعر :

يأتى النساء على اطهارهن ولا * يأتى النساء اذ أكبرن اكبارا

والسادس الاعصار والمرأة معصر قال الشاعر :

جارية قد أعصرت * أو قد دنا اعصارها

قال أهل اللغة وأصل الحيض السيلان يقال حاض الوادى أى اسال يسمى حيضاً لسيلانه فى أوقاته قال الأزهري والحيض دم برخيه رحم المرأة بعد بلوغها فى أوقات معتادة والاستحاضة سيلان الدم فى غير أوقاته المعتادة ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ويكون أسود مجتمداً أى حاراً كأنه محترق قالوا الاستحاضة دم يسيل من العاذل وهو عرق فمه الذى يسيل فى أدنى الرحم دون قعره قال وذكر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما هذا كلام الأزهري والعاذل بالعين المهملة وكسر الدال

فى الصبي هل يجمع بين فريضةين يتيم واحد وجهين والصحيح انه لا يجمع لانه وان لم يكن مكلفاً لكن ما يؤديه حكمه حكم الفرائض الا ترى انه ينوى بصلاته المفروضة ولا فرق فى المكتوبة بين الفائضة والمؤداة واغرب ابو عبد الله الحنطلى فحكى وجهاً انه يجوز الجمع بين الفوات وبين الفائضة والمؤداة ويجوز ان يجمع التيمم بين فريضة ونوافل لان النوافل مما لا يمكن المنع منها وفى تجديد التيمم لكل واحدة منها حرج عظيم لانها لا تنضبط وايضا فهي اتباع للفرائض بخلاف الفرائض بعضها مع بعض ثم فى الفصل مسائل (أحداها) هل يجمع بين مكتوبة ومنذورة فيه وجهان وربما قيل قولان أحدهما لانها مفروضة متعينة على الناذر فاشبهت المكتوبة والثانى نعم لانها وجبت بعارض فلا يلحق بالمفروض الاصلى وهذا الخلاف مبني على اصل فى النذر وهو انه يسلك بالمنذور مسلك واجب الشرع أو مسلك أقل ما يتقرب به وقبه وجهان فاذا نذر هديا حل فى قول علي بن تيمم من العم لانه الهدى الواجب شرعاً وعلي قول له ان يقتصر على دجاجة وقطعة لحم لان ذلك مما يتقرب به واذا قلنا بهذا القول فيعطى المنذور حكم القربات التى لا تجب حتى يجوز التعود فى الصلاة مع القدرة على القيام ويجوز اداؤها على الراحة واذا قلنا بالاول لا يجوز وقول الانتخاب يسلك به مسلك جائز الشرع أى فى الاحكام مع وجوب الاصل وعنوان بجائز السرعة هنا اقربيات التي جيز تركها ويجزى الخلاف فيها لو جمع بين منذورتين (الثانية) فى وجوب ركعتي التلوة قولان يذكران فى موضعها فان لم نوجبها فلا يخفى جواز الجمع بينهما وبين لكل صلاة وان لم نعدت قال البيهقي هو أصح ما فى الباب قال ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة .

وأما عمرو بن العاص فرواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتاده ان عمرو بن العاص كان يتيم لكل صلاة وبه كان يفتى قتاده وهذا فيه ارسال شديد بين قتاده وعمرو .

للمعجمة قال المروى في الغريبين وغيره من أهل اللغة الحيض دم يخرج في أوقاته بعد بلوغها والاستحاضة دم يخرج في غير أوقاته قال صاحب الحاوى أما الحيض في قول الله تعالى «ويأولونك عن الحيض» فهو دم الحيض بإجماع العلماء وأما الحيض في قوله تعالى: (فأعزلوا النساء في الحيض) فقيل أنه دم الحيض وقيل زمانه وقيل مكانه وهو الفرج قال وهذا قول أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهور المفسرين وقال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والحاملي وآخرون مذهبنا أن الحيض هو الدم وهو الحيض وقال قوم هو الفرج وهو اسم للموضع كالبيت والمقيل موضع البيوتة والقبيلة وقال قوم زمان الحيض قال وهما قولان ضعيفان قال صاحب الحاوى وسمى الحيض أذى لقبح لونه ورائحته ونجاسته واضراره قال الجاحظ في كتاب الحيوان والذي يحيض من الحيوان أربع المرأة والارنب والضبع والخفاش وحيض الارنب والضبع مشهور في أشعار العرب (فرع) ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: في الحيض «هذا شيء كتب الله على بنات آدم» قال البخاري في صحيحه قال بعضهم أول ما أرسل

الطواف وبينهما وبين مكتوبة وإن أوجبتاها في الجمع بينهما وبين الطواف وجهان أحدهما ويحكي عن ابن سريج أنه يجوز لأنهما تابعتان للطواف أو كلجزء منه بمثابة بعض الاشواط واحتمل أنه لا يجوز لأن ركعتي الطواف عبادة مستقلة ولهذا يحتاج إلى نية مفردة بخلاف بعض الاشواط والخلاف في الوجوب مخصوص بركعتي طواف الفرض أما ركعتا طواف التطوع فتطوع ومنهم من أجرى القولين في ركعتي طواف التطوع أيضا وقال اتفاق الفرض والنفل في الشرائط لا يتكرر الا يرى أن صلاة الفرض والنفل يتوابعان في اعتبار الطهارة وسر العورة فعلى هذا لو صلى فريضة بتيمة وطاف تطوعا هل له أن يصلي به ركعتي الطواف فيه وجهان وفي جواز الجمع بين الخطبة وصلاة الجمعة بالتيمة الواحد وجهان كالوجهين في الجمع بين الطواف ارجب وركعتيه إذا أوجبتاها لأن الخطبة تابعة للصلاة كالركعتين للطواف وهذا على قولنا تنترط طهارة الحدث في الخطبة الثالثة نص في المختصر أنه يجمع بين فريضة وصلاة جنازة وفي موضع آخر أنه لا يقعد فيها مع القدرة على القيام وأنها لا تؤدي على الراحة فهذا يقتضي الحاقها بالفرائض والاول يقتضي الحاقها بالنوافل واختلغا فيه على ثلاثة طرق احدا ان السألتين على قولين قتلا وتخريجا أحدهما أنها ملحقة بالفرائض فلا يجوز الجمع ولا القعود ولا على الراحة لأنها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه منه بالنفل وإن اختلفت كيفية الافتراض والثاني أنها ملحقة بالنوافل فيجوز تعاقبها على الراحة والجمع والقعود لأن فرض الكسافيات كالنوافل في جواز الترك وعدم الانحصار والطريق الثاني تنزيل التيميم على حالين حيث قال يجمع أراد ما إذا لم يتبين عليه وفي هذه الحالة له أن يقعد ويؤديها على الراحة وحيث قال لا يقعد أراد ما إذا تعينت عليه بان لم يحضر غيره وفي هذه الحالة لا يجمع والثالث أن حكما

المريض على نبي اسرائيل قال البخاري وحديث النبي صلى الله عليه وسلم اكثر يعني أنه عام في جميع بنات آدم

(فرع) يجوز أن يقال حاضت المرأة ولمت ونفتحت النون وكسر الفاء وعركت ولا كراهة في شيء من ذلك وروينا في حلية الاولياء لابي نعيم الاصباني باسناده عن محمد بن سيرين أنه كره أن يقال طمشت دالينا ان هذا شائع في اللغة والاستعمال فلا تثبت كراهته الا بدليل صحيح واما ما روينا في سنن البيهقي عن زيد بن يونس قال قلت لعمارة رضي الله عنها « ماتت عاتق في العراك قالت الحيض تعنون قلنا نعم قالت سموه كما سماه الله تعالى » فعنه والله أعلم انهم قالوا العراك ولم يقولوا الحيض تأديا واستحياء من مخاطبتها باسمه الصريح الشائع وهو مما يستحي النساء منه ومن ذكره فقالت لا تتكافؤوا معي هذا وخطبوني باسمه الذي سماه الله تعالى والله أعلم

(فرع) اعلم ان باب الحيض من عويص الابواب ومما غلط فيه كثيرون من الكبار لدقة مسائله واعتنى به المحققون وأفردوه بالتصنيف في كتب مستقلة وأفرد ابو الفرج الدارمي من أئمة العراقيين مسألة المتحيرة في مجلد ضخيم ليس فيه الا مسألة المتحيرة وما يتعلق بها وآتي فيه بفناص لم يسبق اليها وحقق أشياء مهمة من أحكامها وقد اختصرت أنا مقاصده في كراريس وسأذكر في هذا التشرح ما يليق به منها ان شاء الله تعالى : وجمع امام الحرمين في النهاية في باب الحيض نحو نصف مجلد وقال بعد مسائل الصفرة والكبرة لا ينبغي للناظر في أحكام الاستحاضة أن يضجر

حكم النفل على الإطلاق الا انه لا يسمح بالعود فيها لان قوامها بالقيام اذ ليس فيها ركوع ولا سجود فاذا قعد فيها بطلت صورتها بالسكاية فلا تلحق في هذا الحكم بالنوانل وهذا تقرير النصبين وظاهر المذهب جواز الجمع بكل حال ولو جمع بين صلاتي جنازة بتييم واحد ففيه هذا الخلاف ولو أدا ان يصلي علي جنازتين صلاة واحدة فقد قل بعضهم يبنى ذلك على الخلاف ان اعتبرنا شكل صلاة نبيها لم يجز ذلك والا فيجوز وقال صاحب المتمدن يبنى ان يجوز ذلك بكل حال لانه اذا جاز سقوط الفرضين بصلاة واحدة جاز الاقتصار على التيمم الواحد

قال : ومن دعى صلاة من خمس صلوات يصلي خمس صلوات بتييم واحد وان نسي صلاة من ثلث صلوات يصلي خمس صلوات بخمس نيمعات وان شاء. اقتصر علي تيممين وادى بالتيمم الاول اربعة الاولى من الحسنة والثاني الاربعة الاخيرة من الحسنة

اذا دعى صلاة من صلوات دار ان كانت منفقة كما اذا نسي ظهرا من اسبوع لا يلزمه الا ناسر واحدة ولا اثر للارد في اليوم التي قامت منه ولا ينبغي انه يفرد بها نيمتين وان لم تكن بمنقحة كما اذا دعى صلاة من الصلوات الخمس لم يلزمه ان يصلي خمس صلوات بخمس نيمعات بتييم واحد وان نسي صلاة من ثلث صلوات يصلي خمس صلوات بخمس نيمعات وان شاء. اقتصر علي تيممين وادى بالتيمم الاول اربعة الاولى من الحسنة والثاني الاربعة الاخيرة من الحسنة

من تكرير الصور واعادتها في الايواب وبسط أصحابنا رحمهم الله مسائل الحيض أبلغ بسط
واوضحه أكل ايضاح واعتدوا بتفاريه أشد اعتناءه بالقوا في تقريب مسأله بتكثير الأمثلة وتكرير
الاحكام وكنت جملت في الحيض في شرح المهذب مجلدا كبيرا مشتملا على نقاش ثم رأيت الآن
اختصاره والأتان بمقاصده ومقصودى بما نهت عليه الا يضجر مطالعه بإطالته فاني أحرص
ان شاء الله تعالى على الا اطيله الا بمهمات وقواعد مطلوبات وما ينشرح به قلب من لطلب
مليح وقصد صحيح ولا التفات الى كراهة ذوى المماناة والبطالة فان مسائل الحيض يكثر الاحتياج اليها
لمعوم وقوعها وقد رأيت ما لا يحصى من المرات من رآل من الرجال والنساء عن مسائل دقيقة وقعت
فيه لا يهتدى الى الجواب الصحيح فيها الا أفراد من الحذاق المعتنين بيباب الحيض ومعلوم أن
الحيض من الامور العامة المتكررة ويترتب عليه ما لا يحصى من الاحكام كالحمل والطلاق والعدة والعدة
والعصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والحلم والابراء وكفارة القتل وغيرها
والعدة والاستبراء وغير ذلك من الاحكام فيجب الاعتناء بما هم حاله وقد قال الدارمي في كتابه
المتحيرة الحيض كتاب ضائع لم يصنف فيه تصنيف يقوم بحقه ويشفي القلب وانأرجو من فضل الله تعالى
ان ما أجمعه في هذا الشرح يقوم بحقه أكل قيام وانه لا تقع مسألة الا وتوجد فيه نصا أو استنباطا
لكن قد يخفى موضعها على من لا تكل مطالعته والله التوفيق

يكفيه تيمم واحد للجميع أم يفتر لكل واحدة الى تيمم فيه وجبان أحدهما ويحكى عن ابن سريج
أنه يفتر لكل صلاة الى تيمم لان كل واحدة منها واجبة عليه بعينه فأشبهت الفائتين وهذا اختيار
الحضري وأصحها وهو المذكور في الكتاب وبه قال ابن القاص وابن المداود أنه يكفيه تيمم واحد
للجميع لأنها وان كانت واجبة الفعل فالقصد منها واحدة وما عداها كالوسيلة اليها قال الشيخ أبو علي
الوحيان مبينان على أنه لا يجب تعيين الفريضة المقصودة بالتيمم فان أوجبنا التعيين وحسب لكل واحدة
تيمم لا محالة ولك أن تقول أنها يجب التعيين اذا كانت الفريضة معينة فأما اذا لم تكن فيجوز أن
يقال ينوى بتيممها عليه ويحتمل منه التردد والابهام كما يحتمل في كل واحدة من الصلوات ينوى
أنها فأنته وهو متردد في ذلك ويجوز أن يعلم قوله يصلي خمس صلوات بالزأى لان عنده يكفيه صلاة
واحدة بالصلاة تاتى تقدمت وان نوى صلاتين من صلوات فظن أن كانتا مختلفتين وهي الحالة المراد من مسألة
الكتاب كما اذا نوى صلاتين من الوظائف الخمس فيجب الاتيان بالجنس لا بمحالة وحكم التيمم
ينفي على ما اذا كانت للنسية واحدة فان قلنا يجب ثم خمس تيممات فكذلك هنا وان قلنا ثم
يكفى تيمم واحد فالذى يفعل منها قال ابن القاص يتيمم لكل واحدة منها ويقتصر عليها
وقال ابن الحداد يقتصر على تيممين ويؤيد في عدد الصلوات فيصلي بالتيمم الاول الفجر والظهر
والعصر والمغرب والثاني الظهر والعصر والمغرب والعشاء فيخرج عن العدة لانه صلى الظهر

(فرج) قال صاحب الماوى النساء أربعة أضرب طاهر وحائض ومستحاضة وذات دم فاسد قال طاهر ذات النقاء والحائض من ترى دم الحيض في زمنه بشرطه والمستحاضة من ترى الدم على أثر الحيض على صفة لا يكون حيضاً وذات الفساد من يئسها دم لا يكون حيضاً هذا كلام صاحب الماوى وقال أيضاً قبله قال الشافعي لو رأت الدم قبل استكمال تسع سنين فهو دم فاسد ولا يقال له استحاضة لان الاستحاضة لا تكون الا على أثر حيض ثم قال في فصل المذيعة لورأت خمسة عشر يوماً دماً أسود ثم رأت أحمر فلا سود حيض وفي الأحمر وجان قالاً بواسطه هو استحاضة وقال ابن سريج هو دم فاسد لا استحاضة لان الاستحاضة ما دخل على أثر الحيض في زمانه ثم جاوز خمسة عشر فهذا كلام صاحب الماوى وحاصله ان الاستحاضة لا تنطق الا على دم متصل بالحيض

والعصر والمغرب مرتين يتيمم فان كانت الفائتان من هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة بتيمم وان كانت الفائتان الفجر والعشاء فقد تأدت الفجر بالتيمم الاول والعشاء بالثاني وان كانت احدي الفائتين احدي اثلاث واخرى الفجر والعشاء فكذلك ولا شك أن ما ذكره ابن القاص جائز عند ابن الحداد فيخرج عن العهدة والذي ذكره ابن الحداد هل يجوز عند ابن القاص طاهر كلامه في التلخيص أنه لا يجوز وقال الصيدلاني وغيره من الأئمة لا خلاف بينهما وكل واحد منهما يمين ماقاله الآخر فان كان الاول للقي كلام ابن القاص والآخرى في هذه الصورة ونظائرها واذ كان الثاني انتظم أن يقال هو مخير ان شاء فعل ذلك وان شاء فعل هذا كما ذكره في الكتاب ويجوز أن يعلم قوله ان شاء وان شاء بالواو لظاهر كلامه في التلخيص وبالأزى لان قياس قوله أن لا يلزم واحد من الأمرين بل يكفي صلاتان كما ذكرنا بتيمم من وحكي وجه آخر أنه يتيمم مرتين ويصلي بكل واحد منهم الصلوات الخمس لانه لفائتة الواحدة يقضي الخمس بتيمم الفائتين يلزمه ضعف ذلك وهذا أبعد الوجه عند مشايخ الأصحاب من جهة أنه اذا صلي الأربع بالتيمم الاول فقد علم سقوط احدي الفائتين عنه ففعل الخامسة عبث لانه لا يأتى فرضان بتيمم واحد والمستحسن عندهم ما ذكره ابن الحداد ولا بد فيه من زيادة في عدد الصلوات فيجب معرفتها بطائفة من الزائد وما يشترط في كيفية أدائها ليخرج عن العهدة أم الضابط فهو أن يزيد في عدد المنى فيه عددا لا ينقص عما يبقى من المنى فيه بعد اسقاط المنى وينقسم المجموع جميعاً على المنى يبان في الصورة المذكورة المنى صلاة ن والمنى فيه خمس يزيد عليه ثلاثة لانها لا تنقص عما يبقى من الخمسة بعد اسقاط الاثنين بل يساويه والمجموع وهو ثمانية ينقسم على الاثنين صححاً ولو أنه أتى عشر صلوات يعجزه عما ذكرنا في الوجه الاخير لانه زاد ما لا ينقص عن الباقي من المنى فيه بعد اسقاط المنى وينقسم مع الاصل صححاً عليه وأول عدد يزيد عليه ووجد فيه الوصفان المذكوران حصل به الفرض فان تكلف زيادة عليه فأولى أن يعجزه وأما ما يشترط في كيفية الاداء فانه يندى من المنى فيه بأية صلاة شاء ويصلي بكل تيمم ما تقتضيه

وليس بمحيض وأما ما لا يتصل بمحيض فدم فساد ولا يسمى استحاضة وقد وافقه عليه جماعة وقال
الاكثرون يسمى الجميع استحاضة قالوا والاستحاضة نودان نوع يتصل بدم الحيض وقد سبق بيانه
ونوع لا يتصل به كصغيرة لم تبلغ تسع سنين رأت الدم وكبيرة رأتها واقطع لدون يوم وليلة فحكمه
حكم الحائض هكذا صرح بهذين النوعين أبو عبد الله الزبيرى والقاضى حنين والمتولى والبغوى
والسرخسى فى الامالى وصاحب العدة وآخرون وهو الاصح الموافق لما سبق عن الازهرى وغيره
من أهل اللغة أن الاستحاضة دم مجرى فى غير أوانه وقد استعمل المصنف هذا فى المذهب فقال فى فصل
التفاس وان رأت قبل الولادة خمسة أيام الى قوله من أصحابنا من قال هو استحاضة واستعمله
فى التنبية فى قوله وفى الدم الذى تراه الحامل قولان أصحهما انه حيض والثانى استحاضة واستعمله
أيضاً الجرجاني وآخرون والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

القسمه لكن شرط خروجه عن العهدة بالعدد المذكور أن يترك فى كل مرة ما ابتدأ به فى المرة
التي قبلها ويأتى فى المرة الاخيرة بما بقى من الصلوات فلو صلى فى المثال الذى سبق بالتيمم الاول
الظهر والعصر والمغرب والعشاء وبالثانى الصبح والظهر والعصر والمغرب فقد أدخل هذا الشرط أن لا يترك
فى المرة الثانية ما ابتدأ به فى المرة الاولى وانما ترك ما ختم به فى المرة الاولى فلا يخرج عن العهدة لجواز أن يكون ما
عليه الظهر أو العصر أو المغرب مع العشاء فبالتيمم الاول تحت تلك الصلاة ولم تصح العشاء وبالتيمم الثانى
لم يصل العشاء فلو صلى العشاء بعد ذلك بالتيمم اثنائى خرج عن العهدة وقد أشار الى هذا الشرط
فى الكتاب بقوله وأدى بالاول الاربع الاولى من الحس وبالثانى الاربع الاخيرة ولو نسي ثلاث
صلوات من صلوات يوم وليلة ولم يعرف عينا ففعل طريقة صاحب التلخيص يتيمم خمس تيممات
ويصلى الحس وعلى الوجه الاخير يتيمم ثلاث مرات ويصلى بكل واحد منها الحس وعلى قول
ابن الحداد يقتصر على ثلاث تيممات ويزيد فى عدد الصلوات فيضم الى الحس أربعا لأن الاربعة
لا تنقص عما يبق من الحس بعد اسقاط الثلاثة بل يزيد عليه ويتقسم المجموع وهو تسعة صحيحا
على الثلاثة ولو ضمنا الى الحس اثنين أو ثلاثة لما انقسم ثم يصلى بالتيمم الاول الصبح والظهر
والعصر وبالثانى الظهر والعصر والمغرب وبالثالث العصر والمغرب والعشاء وله غير هذا الترتيب
إذا حافظ على الشرط المذكور فلو أدخل به كما اذا صلى بالتيمم الاول العصر ثم الظهر ثم الصبح
وبالثانى المغرب ثم العصر ثم الظهر وبالثالث العشاء ثم المغرب ثم العصر لم يخرج عن العهدة لجواز
أن يكون التي عليه الصبح والعشاء وثالثهما الظهر أو العصر فيأتى بالتيمم الاول الظهر أو العصر
ويتأدى بالثالث العشاء ويبقى الصبح عليه فيحتاج الى تيمم رابع للصبح وقس على هذا نظائره
هذا كله فيما إذا نسي صلاتين مختلفتين أو أكثر أما إذا نسي صلاتين متتقتين من صلوات يومين فصاعدا فعليه
أن يأتى بعشر صلوات صبحين وظهرين وعصرين ومغربين وعشاءين ليخرج عن العهدة يتيقن ويجب لما

﴿ إذا حاضت المرأة حرم عليها الطهارة لان الميض يوجب الطهارة وما أوجب الطهارة منع صحتها كخروج البول ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذه المسألة تعد حاجات من مشكلات المذهب لكونه صرح بتحريم الطهارة والطهارة افاضة الماء على الاعضاء وليس افاضة الماء محرمة عليها مع أنها يستحب لها أنواع كثيرة من الطهارة كفصل الاحرام وغيره وقد وافق الشاشي المصنف في العبارة فقال في المعتقد يحرم عليها الطهارة والذي قاله جمهور الاصحاب لا تصح طهارتها وذكر صاحب البيان في كتابه مشكلات المذهب الكلام المصنف تأويلين أحدهما قال وهو الاظهر ان معنى حرم عليها الطهارة أى لم تصح طهارتها وتعليقه يقتضيه والثاني مراده اذا قصدت الطهارة تعبدًا مع علمها بانها لا تصح فتأثم بهذا لانها متلابة بالعبادة فاما امرار الماء عليها بغير قصد العبادة فلا تأثم به بلا خلاف وهذا كما أن الحائض اذا

عشرة تيممات على لوجه التسبب الى الحضرى وعند معظم الاصحاب يكفيه تيممان يعلى بكل واحد منهما الصلوات الخمس ولا يكفي ههنا ثمان صلوات بتيممين بخلاف ما اذا كانتا مختلفتين لانه اذا فعل ذلك لم يأت بالصحيح الا مرة واحدة بالتيمم الاول ولا بالعشاء الا مرة بالتيمم الثاني ويجوز أن يكون ما عليه صبحين أو عشائين ولولم يعلم أن فائتيه متفقتان أو مختلفتان أخذ بالاسوأ وهو أن تكونا منفقتين فيحتاج الى عشر صلوات بتيممين ولا يكفيه الاقتصار على الثمان والوجه الذى هو اختيار الحضرى لا يبنى والله أعلم : وان اشتبه الحال على حاج فلم يدر أترك صلاة فرض أم طواف فرض أتى بالطواف وبالصلوات الخمس بتيمم واحد وعلى وجه الحضرى يحتاج الى ستة تيممات ولو صلى منفرداً بتيمم ثم أدرك جماعة وأراد اعادتها معهم فان قلنا بالمادة سنة لأن يعيدها بذلك التيمم وان قلنا الفرض أحدهما لا بعينه فهل يجوز فعله بذلك التيمم فيه وجهان كالوجين فيما اذا نسي صلاة من الخمس هل يكفيه لها تيمم واحد والصحيح أنه يكفي ولو صلى الفرض بالتيمم على وجه يحتاج الى قضائه كالربوط على الخشية ونحوه وأراد القضاء بالتيمم فينبى على أن الفرض المعاد أو الاول أو كلاهما أو أحدهما لا بعينه ان قلنا الفرض المعاد أو كلاهما اختلف الى تيمم آخر وان قلنا الفرض الاول فلا حاجة الى اعادة التيمم وان قلنا الفرض أحدهما لا بعينه فهو على الوجين السابقين

قال ﴿ وكذلك لا تيمم لفريضة قبل دخول (ح) وقتها ووقت صلاة الخسوف بالخسوف ووقت الاستسقاء بالجماع الناس في الصحراء ووقت صلاة المبتغى للميت والفائتة بتذكرها والنوافل الرواتب لا تأتق تيممها على أحد الوجين ولو تيمم لفائتة ضحوة النهار فلم يؤدبه الا ظهراً بعد الزوال فهو جائز على الاصح وكذا لو تيمم للظهر ثم تذكر فائتة فاداهها به جاز على الاصح ولو تيمم لثلاثة ضحوة وقلنا يستباح به الفريضة فأدى الظهر به فعلي هذا الخلاف ﴾

امسكت عن الطعام بقصد الصوم أتمت وإن أمسكت بلا قصد لم تأثم وهذا التأويل الثاني هو الصحيح كما يحرم علي الحديث فعل الصلاة وإن كانت لاتصح منه قال امام الحرمين وجباعة من الخراسانيين لا يصح غسل الحائض الا علي قول بعيد أن الحائض تقرأ القرآن فعلي هذا لو أجنبت ثم حاضت لم يجزها القراءة فلو اغتسلت صبح غسلها وقرات وقد سبق بيان هذا في باب ما يوجب الغسل

(فرع) هذا الذي ذكرناه من أنه لاتصح طهارة حائض هو في طهارة لرفع حدث سواء كانت وضوءاً أو غسلًا واما الطهارة المسنونة للظافة كالغسل للاحرام والوقوف ورمي الجرة فسونة للحائض بلا خلاف صرح بذلك أصحابنا وصرح به المصنف أيضاً في أول باب الاحرام ويدل

لا يتيمم لصلاة قبل دخول وقتها خلافاً لابي حنيفة انا انه طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل دخول الوقت فلو تيمم لفريضة قبل دخول وقتها لم يصح للفرض وهل يصح للغل حكى بعضهم فيه وجهين بناء علي أن من احرم بالظهر قبل الزوال هل تعتقد صلاته نفلاً وظاهر المذهب انه لا يصح تيممه لا للفرض ولا للغل وهذا الاصل يطلق اطلاقاً الا أنه لا بد من استثناء صورة عنه وهي ما اذا كان يجمع بين صلاتي الجمع بالتيمم فإن ظاهر المذهب أن الجمع بين الصلاتين بتيممين جائز وحينئذ اذا قدم الاخيرة فقد تيمم لها قبل وقتها الاصل ولو تيمم وصلى الظهر ثم تيمم فيضم اليها العصر فسدخل وقت العصر قبل ان يشرع فيها فيعطل الجمع ولا يصلح ذلك التيمم للعصر لوقوعه قبل وقتها واحتمال رابطة الجمع وكما لا يقدم التيمم للمؤداة علي وقتها لا يقدم التيمم للفائتة علي وقتها ووقتكم' يدخل بذكرها قال صلى الله عليه وآله وسلم « فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها » (١) واذا تيمم للفريضة في اول الوقت واخرها الى آخر الوقت جاز نص عليه لانه تيمم في وقت المأجولو تيمم لفائتة ضحوة النهار ولم يؤدها به حتي زالت الشمس فاراد أن يصلي به الظهر هل يجوز فيه وجهان احدهما وبه قال ابن الحداد يجوز لان التيمم قد صح لما قصده واذا صح التيمم لفريضة جاز له ان يعدل عنها الي غيرها كما اذا كانت عليه فائتان فتيمم لاحدهما له ان يصلي الاخرى به دون التي تيمم لها والثاني لا يجوز وبه قال أبو زيد والحضري لانه يقدم علي وقت الظهر فلا يؤدى به كما اذا تيمم لها قبل وقتها ولو تيمم للظهر في وقتها ثم تذكر فائتة فاراد اداها به فيه

(١) (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم قال في الفائتة فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها متفق عليه من حديث قتادة عن انس دون قوله فان ذلك وقتها وعندها بدل هذه الزيادة لا كفارة لها الا ذلك نعم رواه الدارقطني والبيهقي بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف من رواية حفص بن ابي العطف عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة مرفوعاً من نسي صلاة فوقتها اذا ذكرها وحفص ضعيف جداً *

عليه قول رسول الله ﷺ لما نثى الله عنهما حين حاضت «أصمعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي» رواه البخاري ومسلم

« قال المصنف رحمه الله » (ويحرم عليها الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا أقبلت الحيضة فاعلمي الصلاة» ويسقط فرضها لما روت عائشة رضي الله عنها قالت «كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تقضي ولا تؤمر بالقضاء: ولأن الحيض يكثر فلو أوجبنا قضاء ما يفوتها شق وضاق

الشرح الخديشان المذكوران رواهما البخاري ومسلم من رواية عائشة رضي الله عنها فالاول رواه بلفظه وسبق بيانه وشرح الحيضة في باب ما يوجب الغسل وأما الثاني فروياه بمعناه ورواه إرداد

طريقان أحدهما طرد الوجهين والثاني القطع بالجواز والفرق أنه إذا تيمم لقضاء الفائتة ضحوة فقد تيمم والظهر غير واجبة عليه فلا يصلح تيممه لها وهنا تيمم للظهر والفائتة واجبة عليه لكنه لم يكن عارفاً بوجوبها وقد سلم الجواز هنا أبو زيد والخضري وقوله في الكتاب في الصورة الأولى على الأصح يعني من الوجهين وفي الصورة الثانية يجوز أن يريد الأصح من الوجهين جرياً على طريقة طرد الوجهين وسكوتا عن الأخرى ويجوز أن يريد الأصح من الطرفين وهو قضية كلامه في الوسيط لكن طريقة طرد الخلاف أظهر من جهة النقل وكل هذا تفرع على أن تعيين الفريضة التي يتيمم لها ليس بشرط فإن شرطناه لم يصلح التيمم لغیر ما عينه وجملة ما ذكرنا فيما إذا كانت الصلاة التي يتيمم لها فريضة أماناً لنافلة فتقسم إلى مؤقتة وإلى غيرها أما المؤقتة فكأول وأتاب التابعة للفرائض وصلات العيد والكوف وأوقاتها مذكورة في مواضعها ومنها صلاة الاستسقاء ووقتها اجتماع الناس لها في الصحراء ومنها صلاة الجنازة ويم يدخل وقتها فيه وجهان أظهرهما وهو المذكور في الكتاب أنه يدخل بغسل الميت فانه حينئذ يتباح وتجرى والثاني وبه إجاب صاحب الكتاب في الفتاوى انه يدخل بالوقت فإنه السبب الموجب إلى الصلاة فإن قدم التيمم لهذه النوازل على أوقاتها فلهشهور انه لا يصح كما في الفرائض لانه مستغن عن التيمم لما قبل وقتها وحكي امام الحرمين فيه وجهين والفرق ان امر النوازل اوسع ولهذا جاز اداء نوافل كثيرة بتيمم واحد فصاحب الكتاب ذكر هذا الخلاف في الرواتب وهو غير مخصوص بها وان تيمم لهذه النوافل في أوقاتها جاز له ان يصلي النافلة التي يتيمم لها وغيرها وهل يجوز الفريضة ينسب على القولين اللذين قدمناهما في انه اذا تيمم للنافلة هل يصلي به الفريضة ان قلنا لا فلا يجوز وان قلنا نعم فله ذلك ان تيمم للنافلة في وقت ثلاث الفريضة ولو تيمم لنافلة ضحوة ثم دخل وقت الظهر فهل له ان يصلي الظهر به على هذا القول فيه الوجهان المذكوران فيما اذا تيمم لفائتة قبل الزوال هل يصلي الظهر به وقوله في هذا الخلاف يعني الوجهين لانه كور بن دون الطريقين وان كان مذكورياً بمسألة

وغيره بانفذه هنا * واما حكم المسألة فأجمعت الامة على أنه يحرم عليها الصلاة فرضها ونفلها واجمعوا على انه يسقط عنها فرض الصلاة فلا تقضى اذا ظهرت قال ابو جعفر ابن جرير في كتابه اختلاف الفقهاء اجمعوا على أن عليها اجتناب كل الصلوات فرضها ونفلها واجتناب جميع الصيام فرضه ونفله واجتناب الطواف فرضه ونفله وانها ان صلت او صامت او طافت لم يجزها ذلك عن فرض كلن عليها وتقل الترمذى وابن المنذر وابن جرير وآخرون الاجماع انها لا تقضى الصلاة وتقضى الصوم وفرق اصحابنا وغيرهم بين قضاء الصوم والصلاة بما ذكره المصنف ان الصلاة تكثر فيشقى قضاؤها بخلاف الصوم وبهذا الفرق فرقوا في حق للمعني عليه فانه يلزمه قضاء الصوم ولا يلزمه قضاء الصلاة واطبق الاصحاب على هذا الفرق في الحائض وقال امام الحرمين المتبع في الفرق الشرع وهو حديث عائشة رضى الله عنها قالت «كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة» واران امام الحرمين أنه لا يمكن فرق من جهة المعني وقد نقل البخارى في صحيحه في كتاب الصوم عن أبى الزناد

الطريقين وما ذكرنا من المسائل فيما اذا تيمم للنافلة وحدها مبني على ظاهر المذهب وهو ان التيمم لمجرد النافلة صحيح وفيه وجه قدمناه واما غير المؤقتة من النوافل فيتيمم لها متى شاء الا في اوقات الكراهية اظهر الوجوه واعلم ان الشرح قد يقتضى تغيير مسائل الكتاب عن نظمها وترتيبها وهذا الفصل من ذاك

قال في الحكم الثالث فيما يقضى من الصلوات المحتلة والضابط فيه ان ما كان بعذر (ح) اذا وقع دام فلا قضاء فيه كصلاة المستحاضة وسلس البول وصلاة المريض قاعدا ومضطجعا وصلاة المسافر يتيمم : واذا لم يكن العذر فيه دائما نظر فان لم يكن له بدل وجب (و) القضاء كمن لا يجد ماء ولا ترابا فصلي على حسب حاله * والمصلوب اذا صلي بالاناء او من على جرحه او ثوبه نجاسة ويستثنى عنه صلاة شدة الخوف فانها رخصة وان كان لها بدل كتيمم المقيم (و) او التيمم لاناء الجبيرة او تيمم المسافر لشدة البرد في القضاء قولان)

التيمم قد يكون بحيث يغى الصلاة المؤداة به عن القضاء وقد يكون بحيث لا يغى والغرض الاعظم في هذا الموضع بيان ذلك ثم اختلط به القول في الصلوات المشتملة على غير ذلك من وجوه الخلل مالى تقضى وما اتى لا تقضى لاندرج الكل تحت ضابط واحد قال الاصحاب الاعذار ضربان عام ونادر فاما العام فيسقط القضاء لان ايجابه مع عموم العذر يغنى الى عموم المشقة وقال تعالى «وما جعل عليكم من الدين من حرج» ولهذا المعنى جعلنا المايض مستقلا للقضاء وعدوا في هذا القسم صورا منها صلاة المسافر بالتيمم لعدم الماء فلا اعادة عليه اذا وجد الماء في الوقت ولا قضاء اذا وجده بعده «روى ان رجلين خرجا في سفر فحضرتهما الصلاة وليس معهما ماء فتيمما صعيدا طيبا وصليا ثم وجدا الماء في الوقت وأعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد الآخر ثم أتيا رسول

نحو قول امام الحرمين فقال قال أبو الزناد أن السنن ووجوه الحق لتأتي كثيراً على خلاف الرأي
فما يجد المسلمون بدا من اتباعها من ذلك الحائض تقضي الصوم ودون الصلاة وهذا الذي قاله اعتراف
بالعجز عن الفرق والذي ذكره أصحابنا فرق حسن فليعتمد واستدل الشافعي رضي الله عنه على
سقوط فرض الصلاة بدليل آخر فقال وجبت كل مكلف ما موراً بفعل الصلاة على حسب حاله
في المرض والمسايفة وغير ذلك والحائض مكلفة وهي غير مأمورة بها على حسب حالها فملت أنها غير

الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرنا لذلك فقال للذي أعاد لك الأجر مرتين والذي لم يعد أصابت السنة
وأجزأتك صلاتك» (١) والمعنى فيه أن تقدم الماء في السفر عند عمام وسنين من بعد أن الحكم غير منوط
بالسفر بل بالموضع الذي يرغب فيه تقدم الماء وإنما لا يقضي للمسافر بشرط ألا يكون سفره سفره مصية : أما
لو كان سفره مصية وتيمم وصلى في القضاء وجان : أحدهما لا يقضي لأننا إذا أوجبنا عليه التيمم فقد صار
عزيمة في حقه بخلافه القصر والفطر ونحوهما فإنها لا تجب وأظهرها أنه يجب لانه وإن كان واجباً فسقوط
الفرض به رخصة فلا ينافي بسفر المصيبة وحكي الخاطئ مع هذا الخلاف وجباً آخر أنه لا تيمم أصلاً
وهل يشترط لعدم القضاء أن يكون السفر طويلاً : فيه قولان أحدهما لا والقصر كالطويل في هذا
الحكم لقوله تعالى (وإن كنتم مرضى أو على سفر) الآية واسم السفر يقع على الطويل والقصر وعن
ابن عمر رضي الله عنهما أنه رجع عن الجوف لما بلغ المريد تيمم ثم دخل المدينة فلم يعد مع بقاء الوقت
والثاني أنه يقضي في السفر القصير لانه يلحق بالحضر في استتاع القصر والفطر فكذلك في حكم القضاء
ومنهم من قطع بالأول ولم يثبت الثاني قولاً للشافعي رضي الله عنه قال امام الحرمين رضي الله عنه وفي هذه
الصورة مزيد مع عموم العذر وهو أنه وإن اختلف الوضوء فقد أثبت الشرع عنه بدلاً وهو التيمم فقام
مقام المبدل وهذا المعنى يسقط القضاء على قول وإن كان العذر نادراً على ما سنذكره من بعد ولا فرق
في نفي القضاء بين أن يكون تيممه عن جنابة أو عن حدث ولو كان مع المسافرين لكنه يحتاج إليه للشرب
أو عجز عن تناول الماء للخوف من سبغ أو ظالم أو افتقدان آلة الاستنقاء فتيمم وصلى فكذلك لا إعادة
عليه ومنها ما إذا تيمم لمرض مانع من استعمال الماء ومنها المرض المحوج إلى التعمد أو الاضطرار
في الصلاة فإن المرض على الجملة من الاعتذار العامة فيسقط القضاء : وأما العذر النادر فيلزم ضربين نادر إذا
وقع دأماً غالباً نادراً إذا وقع لم يعد غالباً أما الذي يلزم غالباً فيسقط القضاء أيضاً لما يلحق صاحبه من المشقة

(١) (حديث) «ان رجلا خرج في سفر فحضر الصلاة وليس معها ماء فتيما صعيداً طيباً
وصلياً ثم وجد الماء في الوقت فاعاد أحدهما الوضوء والصلاة ولم يعد إلا خرقاً يتار رسول الله صلى الله
عليه وسلم فذكر ذلك فقال للذي لم يعد أصبت السنة وأجزأتك صلاتك وقال للذي أعاد لك الأجر
مرتين أبو داود والدارمي والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري ورواه النسائي وسندا ومرسلاً
ورواه الدارقطني موصولاً ثم قال تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن سواد عن

واجبة عليها

(فرع) قال أصحابنا وفي معنى الصلاة سجود التلاوة والشكر فيحرمان على الحائض والنفساء كما تحرم صلاة الجنابة لأن الطهارة شرط

(فرع) قال أبو العباس بن القاسم في التلخيص والجرباني في المعاينة كل صلاة تفوت في زمن الحيض لا تقضى إلا صلاة واحدة وهي ركعتا الطواف فانها لا تتكرر وانكر الشيخ أبو علي السنجي هذا وقال هذا لا يسمى قضاء لأن الوجوب لم يكن في زمن الحيض ولو جاز أن يسمى هذا قضاء لما جاز أن يسمى قضاء فائتة كانت قبل الحيض وهذا الذي قاله أبو علي هو الصواب لأن ركعتي الطواف لا يدخل وقتها إلا بالافراغ من الطواف فان قدرناها طافت ثم حاضت عقيب الفراع من الطواف صح ما قاله أبو العباس ان سلم لها ثبت ركعتي الطواف في هذه الصورة والله اعلم

(فرع) مذهبتنا ومذهب جمهور العلماء من السلف والخلف أنه ليس على الحائض وضوء ولا تسبيح ولا ذكر في أوقات الصلوات ولا في غيرها وعن قال بهذا الأوزاعي ومالك والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأبو ثور حكاه عنهم ابن جرير وعن الحسن البصري قال تطهر وتسبح وعن أبي جعفر

الشديدة وذلك كالأستحاضة وسلس البول والمذي والجرح السائل واسترخاء المقعد ودوام خروج الحدث منه ولا فرق في هذا القم بين أن يكون عن الصفة الفائتة بدل أو لا يكون فان المستحاضة وإن كانت تتوضأ لكل صلاة فريضة لكن ليس للنجاسات الدائمة ازالة ولا بدلاءها . وأما الذي لا يدوم غالباً فعلى ضربين أحدهما أن يكون مع الخلط الحاصل بدل مشروع عن الفائتة : والثاني ألا يكون معه بدل فان لم يكن معه بدل وجب القضاء لندور العذر وفوات الصفة المطلوبة لا الي بدل وذكر في

عطاء عنه موصولاً وخالفه ابن المبارك فارسله وكذا قال الطبراني في الاوسط لم يروه متصلين
ألا عبد الله بن نافع تفرد به المسيبي عنه وقال موسى بن هارون فيما حكاه محمد بن عبد الملك بن ائمن عنه رحمه وهم من ابن نافع وقال أبو داود ورواه غيره عن الليث عن عُميرة بن أبي ناجة عن بكر عن عطاء مرسلاً قال وذكر ابن سعيد فيه ليس بمحفوظ . قلت لكن هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه من طريق أبي الوليد الطيالسي عن الليث عن عمرو بن الحارث وعُميرة بن أبي ناجة جميعاً عن بكر موصولاً قال أبو داود ورواه ابن لهيعة عن بكر فزاد بين عطاء وأبي سعيد أبا عبد الله مولى اسماعيل بن عبيد الله انتهى وابن لهيعة ضعيف فلا يلتفت لزيادته ولا يعل بها رواية اللثة عمرو بن الحارث ومعه عُميرة بن أبي ناجة وقد وثقه النسائي ويحيى بن بكير وابن حبان وأثنى عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعد بن أبي مريم وله شاهد من حديث ابن عباس قال اسحق بن راهويه في مسنده أنا زيد بن أبي الزرقاء ثنا ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن حنش عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم زيم فقيل له ان الماء قريب منك فقال فلي لا يألفه *

قال لنا «مر نساء الحيض ان يتوضأن في وقت الصلاة ويجلسن ويذكرن الله عز وجل ويسبحن» وهذا الذي قلناه محمول على الاستحباب عندهما فاما استحباب التسبيح فلا يأمر به وان كان لا اصل له علي هذا الوجه المخصوص واما الوضوء فلا يصح عندنا وعند الجمهور بل تأثم به ان قصدت العبادة كما سبق والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويحرم الصوم لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كننا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة فدل أنهم كن يفطرون ولا يسقط فرضه لحديث عائشة ولان الصوم في السنة مرة فلا يشق قضاؤه﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث عائشة رضي الله عنها رواه مسلم وغيره وفي رواية ابى داود والترمذى والنسائي : كننا نحض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأمرنا بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة : فان قيل ليس في الحديث دليل على تحريم الصوم وانما فيه جواز الفطر وقد يكون الصوم جائزاً لا واجباً كلاسافر قلنا قد ثبت شدة اجتهاد الصحابيـات رضي الله عنهن في العبادات وحرصهن علي الممكن منها فلو جاز الصوم لفعله بعضهن كما في التقصر وغيره ويدل أيضاً علي تحريم الصوم قوله صلى الله عليه وسلم (ما رأيت من نائصة عقل ودين أغلب لذى لبممكن) ثم قال (وتمكث الليالي ماتصلي وتقطر في رمضان فهذا نقصان الدين) رواه البخارى ومسلم من روايه ابى سعيد الخدرى وفي رواية لابيخاري اليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم أما حكم المسألة فاجعت الامة علي تحريم الصوم علي الحائض والفساد وعلي ان لا يصح صومها كما قدمنا نقله عن ابن جرير وكذا نقل الاجماع غيره قال امام الحرمين وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه فان الطهارة ليست مشروطة فيها

الكتاب لهذا القسم صوراً منها ما اذا لم يجد ماء ولا تراباً فصلى وقد يفرض فقدما جميعاً في حق الحبوب في موضع لا يجيد واحداً منهما أو في موضع لا يجيد الا تراباً نجساً أو فيما اذا كانت الارض متوحلة ولم يقدر على تخفيف الطين فاذا اتفق ذلك ببعض هذه الاسباب أو غيرها فهل يجب عليها الصلاة في التقدم لا يجب لانه يجب عليه الاعادة وان صلى فلو أوجبه الله لآل زمانه ظهري وقد روى أنه سأل الله عليمواً لو سئل قال «لا تظهر ان في يوم» (١) نعم يستحب ذلك لحزمة الوقت والجديد الصحيح أنه يجب عليه الصلاة في الوقت لانه استطاع الاتيان بانفعال الصلاة وان عجز عن الطهارة وقد قال

(١) حديث صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تظهر ان في يوم هو بالطاء المعجمة المضمومة ولم أره بهذا اللفظ لكن روى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه لاتصلوا صلاة في يوم مرتين وأصله عند أحمد وأبى داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وصححه ابن السكن وهو محمول على اعادتها منفرداً اما ان كان صلى منفرداً ثم أدرك جماعة فانه يبعد معهم وكذا اذا كان امام قوم فصلى مع قوم آخرين ثم جاء فصلى بقومه كقصّة معاذ والله أعلم *

وأجمعت الامة أيضاً علي وجوب قضاء صوم رمضان عليها قتل الاجماع فيه الترمذى وابن المنذر وابن جرير وأصحابنا وغيرهم والمذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور أن القضاء يجب بأمر جديد وليست مخاطبة بالصوم في حال حيضها لأنه يحرم عليها الصوم فكيف تؤمر به وهي ممنوعة منه بسبب هي معذورة فيه ولا قدرة لها علي ازالته وحكي القاضى حدين وإمام الحرمين والغزالي في البسيط والمتولى والرويانى وغيرهم وجهاً انه يجب عليها الصوم في حال الحيض وتعذر في تأخيرها لانه لو لم يجب في الحال لم يجب القضاء كاصلاة قال امام الحرمين المحققون يأبون هذا الوجه لان الوجوب شرطه اقتران الامكان به قال ومن يطلب حقيقة الفقه لا يقيم لمثل هذا الخلاف وزناً قلت وهذا الوجه يتخرج على قاعدة مذهبية في الاصول والكلام ان تكليف ما لا يطاق جائز قال الغزالي في البسيط ليس لهذا الخلاف فائدة فقيه قلت تظهر فائدة هذا وشبهه في الايمان وتعليق الطلاق والاعتق ونحو ذلك بان يقول متى وجب عليك صوم فانت طالق والله أعلم

* قال المصنف رحمه الله *

صلى الله عليه وآله وسلم « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » (١) وصار كما اذا عجز عن ستر العورة لا يترك الصلاة بسببه ومنهم من نقل القول القديم في الحرمة وقال يحرم عليه أن يصلي كلما مضى وبه قال أبو حنيفة واذا صلى في الوقت امثالاً لما أمرناه به وجوباً أو ندباً فظاهر المذهب وجوب الاعادة لان هذا عذر نادر لا دوام له وحكي بعض الاصحاب فيه قولين وهذا المأمور وان أمر بالصلاة والمأمة هذه لا يجوز له حل المصنف وقراءة القرآن ان كان جنباً وان كان حائضاً فليس للزوج غشياً ما ولو قدر على أحد الطهورين في خلال الصلاة بطلت صلاته ومنها المربوط على الحشبة ومن شد وثاقه على الارض يصلي على حسب حاله بالاماء ثم يعيد لانه عذر نادر بخلاف المريض يصلي بالاياء ولا يعيد لان عذر المريض يعم وقال الصيدلاني ان كان مستقبل القبلة فلا إعادة عليه كالمريض يصلي بالاياء على جنب وان لم يكن يلزمه الاعادة قل وكذا الغريق يتعلق بعوده ويصلي بالاياء. يعيد اذا كان الي غير القبلة وذكر في التهذيب نحو ما. وهذا فيه - آلة الغريق يقال لا يعيد ما صلى الى القبلة بالاياء. وما صلى الى غير القبلة فيه قولان أحدهما لا يعيد أيضاً كالأصلي بالاياء الى القبلة وانجهج أنه يعيد بخلاف ما وصلي بالاياء لان حكم الاياء أخف من ترك القبلة الا يرى أن المريض يصلي بالاياء. ولا يعيد واذا لم يجد من يعمله الى القبلة يصلي الى غيرها ويعيد : وأما مسألة المربوط فلم يذكر فيها هذا التفصيل وحكمه بوجوب الاعادة وبه قال امام الحرمين قدس الله روحه ومنها اذا كان على بدنه جراحة سليها دم وخاف من غسله التلغص صلى وأعاد وان كانت على أحد اعضاءه الوضوء تيمم وصلى وأعاد فمن هذا

(١) * (حديث) : اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم منقح عليه من حديث أبي هريرة وفيه اذ نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ولا جحد من طريقه عن أبي هريرة فأتوه ما استطعتم

﴿ ويحرم الطواف لقوله صلى الله عليه وسلم لما اشترى الله عنها أصمى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف ولأنه ينقتر إلى المطهرة ولا تصح منه المطهرة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة رواه البخارى ومسلم من رواية عائشة وقد أجمع العلماء على تحريم الطواف على الحائض والنفساء وأجمعوا أنه لا يصح منها طواف مفروض ولا تطوع وأجمعوا أن الحائض والنفساء لا تمنع من شيء من ناسك الحج إلا الطواف وركعتيه نقل الإجماع في هذا كله ابن جرير وغيره والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن » ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه الترمذى والبيهقى من رواية ابن عمر رضى الله عنهما وضعه الترمذى والبيهقى وروى لا يقرأ بكسر الميمزة على النهى وفتحها على الخبر الذى يراد به النهى وقد سبق بيانه فى آخر باب ما وجب الغسل وهذا الذى ذكره من تحريم قراءة القرآن على الحائض هو الصحيح المشهور وبه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين وحكى الخراسانيون قولاً قديماً للشافعى أنه يجوز لما قراءة القرآن وأصل هذا القول أن أبانور رحمه الله قال أبو عبد الله يجوز للحائض قراءة القرآن فاختلفوا فى أبي عبد الله فقال بعض الأصحاب أراد به مالمسا وليس للشافعى قول بالجواز واختاره امام الحرمين والغزالي فى البسيط وقال جمهور الخراسانيين أراد به الشافعى وجعله قولاً قديماً قال الشيخ أبو محمد وجئت أبانور جمعها فى وضع فقال قال أبو عبد الله ومالك واحتج من أثبت قولاً بالجواز اختلفوا فى علته على وجهين أحدهما أنها تخاف النسيان أطول الزمان بخلاف الجنب والثاني أنها قد تكون معلمة فيؤدى إلى انقطاع حرقها فان قلنا بالاول جاز لها قراءة ما شئت اذ ليس لما يخاف نسيانه ضابط فعلى هذا هو كالمطهر فى القراءة وان قلنا بالثاني لم يحل إلا ما يتعلق بحاجة التعليم فى زمان الحيض هكذا ذكر الوجهين وتفرع بهما امام الحرمين

الحال ليس له بدل والعذر نادر غير دائم وفى القديم قول انه لا يعيد وبه قال أبو جنيبة والمزنى وكذلك الخلاف فيما اذا كان محبوباً فى مكان نجس وصلى على النجاسة هل يعيد أم لا والقول القديم مطرد فى كل صلاة وجبت فى الوقت وان كانت مختلة وهو اختيار المزنى والضرب الثاني أن يكون مع الحلل الحاصل بدل مشروع يعيد اليه فى وجوب القضاء خلاف تفصله فى صور هذا القسم مما المقيم اذا تيسر لعدم الماء فظاهر المذهب أنه يجب عليه القضاء لان عدم الماء فى موضع الأمانة نادر واذا اتفق لا يدوم غالباً فان أعدل ذلك الموضع يتبادرون الى الإصلاح والابتاط فلا يصح عذراً دافعا للقضاء والبدل المعدول اليه يقام مقام الاصل فى جواز الاتيان بالصلاة حتى لا يخلو الوقت عن وظيفته وفى القديم وهو اختيار المزنى أنه لا إعادة عليه لانه أتى بالمقدور عليه

وتأخرون هذا حكم قراءتها باللسان فأما اجراء القراءة على القلب من غير تحريك اللسان والنظر في المصحف وامرار ما فيه في القلب فجائز بلا خلاف وأجمع العلماء على جواز التسييح والتهيل وسائر الاذكار غيرا قرآن الحائض والنفساء وقد تقدم ايضاح هذا مع جمل من الفروع المتعلقة به في باب ما يوجب الغسل والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة الحائض القرآن قد ذكرنا أن مذهبنا المشهور بتحريمها وهو مروى عن عمر وعلي وجابر رضي الله عنهم وبه قال الحسن البصري وقتادة وعطاء وأبو العالية والنخعي وسعيد بن جبير والزهرى واسحق وأبو ثور وعن مالك وأبي حنيفة وأحمد روايتان احدهما التحريم والثانية الجواز وبه قال داود واحتج لمن جوز بما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقرأ القرآن وهي حائض : ولأن زمة يطول فيخاف نسيانها واحتج أصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر المذكور ولكنه ضعيف وبالقياص على الجنب فان من خالف فيها وافق على الجنب الا داود واختار عند الاصوليين أن داود لا يعتقد به في الاجماع والخلاف وفعل عائشة رضي الله عنها لا حجة فيه على تقدير صحته لان غيرها من الصحابة خالفها واذا اختلفت الصحابة رضي الله عنهم رجعنا الى القياص وأما خوف النسيان فنادر فان مدة الحيض غالباً ستة أيام أو سبعة ولا ينسى غالباً في هذا القدر ولان خوف النسيان ينتفي بامرار القرآن على القلب والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم حمل المصحف ومسه لقوله تعالى (لا يمسه الا المطهرون) ويحرم اللبث في المسجد لقوله صلى الله عليه وسلم « لا أحل المسجد لجنب ولا لحائض » فأما العبور فانها اذا استوفت من نفسها جاز لانه حدث يمنع اللبث في المسجد فلا يمنع العبور كالجنبات ﴾ *

واعلم أن وجوب القضاء على المقيم اذا قانا بظاهر المذهب ليس لعله الاقامة بل لان فقد الماء في موضع الاقامة نادر وكذلك عدم الوجوب في السفر ليس لانه - - - - - فافر بل لان القصد في السفر مما يعم ويغابحي لو أقام الرجل في مفازة أو موضع يعدم فيه الماء غالباً وطالت ادمته فيه يتيمم ويصلي ولا يعيد وفي مثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذو وكان يقيم بالبدنة وبعد الماء أياً - - - - - قال مات التراب كافيك ولو لم تجد الماء عشر حجيج، (١) لو دخل الماء فطر بقره لده أو قرية وعدم الماء وتيمم وصلى أعاد علي أظهر الوجهين فان كان حكم السفر باقياً نظر الى ندرة العدم في ذلك الموضع واذا عرفت ذلك فقول الاصحاب المقيم يقضي والمساfer لا يقضي جار على الغالب من حال السفر والاقامة والحقيقة وما بينا ومنها التيمم لاقامة الجبيرة وجملة أنه اذا كان به عذر يمنع من استعمال الماء في بعض محل الطهارة دون بعض ففعل المنذور عليه وتيمم وصلي هل يجزئه ذلك أم يلزمه القضاء عند زوال العذر ننظر ان لم يكن على محل العذر سائر من جبيرة

(الشرح) يحرم علي المائض والنفساء مس المصحف وحمله واللبث في المسجد وكل هذا متفق عليه عندنا وقد تمت أدلته وفروعه الكثيرة مبسولة في باب ما يوجب الغسل والحديث المذكور رواه أبو داود والبيهقي وغيرها من رواية عائشة رضي الله عنها وإسناده غير قوي وسبق بيانه هناك وأما عبورها بغير لبث فقال الشافعي رضي الله عنه في المختصر أكره ممر المائض في المسجد قال أصحابنا إن خافت تلويثه لعدم الاستيثاق بالشد أو لقلية الدم حرم العبور بلا خلاف وإن أمنت ذلك فوجهان الصحيح منهما جوازه وهو قول ابن سريج وأبي إسحاق المروزي وبه قطع المصنف والبندينجي وكثيرون ومحمه جمهور الباين كالجنب وكن علي بدنه نجاسة لا يخاف تلويثه وانفرد امام الحرمين فصيح بتحريم العبور وإن أمنت لفظ حدثها بخلاف الجنب والمذهب الاول هذا حكم عبورها قبل انقطاع الحيض فاذا انقطع ولم تغتسل فالمذهب القطع بجواز عبورها في المسجد وطرد صاحب الحاوي وامام الحرمين فيه الوجوب والمائض الذمية كالسلمة فتسمع من المكث في المسجد بلا خلاف بخلاف الكافر الجنب فإن في تمكينه من المكث فيه وجهين مشهورين قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق في مسائل شروط الصلاة والفرق أن المنع لخوف التلويث والكفارة كالسلمة في هذا قال أصحابنا والمستحاضة وسلس البول ومن به جرح سائل ونحوهم ان خافوا التلويث حرم العبور وقد سبق هذا في آخر باب ما يوجب الغسل والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويحرم الوطء في الفرج لقوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من ﴾

واصوق فيجزيه ولا قضاء عليه لانه لو تجرد التيمم لشيء من العلل والامراض لما كان عليه اعادة فاذا انضم الى التيمم غسل بعض الاعضاء كان أولى ألا يجب عليه الاعادة وإن كان على محل العذر سائر فنظر أن أتمه علي الطهارة ففي القضاء قولان أحدهما يجب لانه عذر نادر غيره دائم وأظهرهما أنه لا يجب لحديث جابر في الشجر كما تقدم لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة مع الحاجة الى البيان ولأن المسح علي الخف يغني عن الاعادة مع أنه لا ضرورة اليه فالمسح علي الحبيرة أولى لمكان الضرورة وإن أتمه لا علي الطهارة فعليه النزاع إن أمكن ولا يجوز للمسح عليه كما سبق وإن تمذر النزاع مسح وصلى للضرورة وهل يعيد فيه طريقان أظهرهما نعم لغوات شرط الوضع علي الطهارة والثاني طرد القولين فيه وذكر بعضهم أنه ان وضع علي الطهارة فلا يعيد في التقديم قولاً واحداً وفي الجديد قولان وإن لم يضع علي الطهارة فيعيد في الجديد قولاً واحداً وفي التقديم قولان ولا خلاف في جريان الخلاف في الاعادة بين أن نقول بوجوب التيمم مع غسل المقدور عليه وبين أن لا نوجب التيمم ويجوز الاقتصار علي الغسل وقد بينا الخلاف فيه في موضعه وعن أبي حفص ابن الوكيل أن الخلاف في الاعادة علي قولنا أنه لا ينعم أما اذا قلنا بوجوب التيمم فلا اعادة بلا

حيث أمركم الله) فإن وطنها مع العلم بالتحريم ففيه قولان قال في القديم ان كان في أول الدم لزمه أن يتصدق بدينار وان كان في آخره لزمه أن يتصدق بنصف دينار لما روى ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار أو بنصف دينار وقال في الجديد لا يجب لأنه وطء محرم لا ذى فلم تعلق به الكفارة كالوطء في الدبر * (الشرح) أجمع المسلمون على تحريم وطء الحائض للآية السكرية والاحاديث الصحيحة قال المعالي في المجموع قال الشافعي رحمه الله من فعل ذلك فقد أتى كبيرة قال أصحابنا وغيرهم من استحل وطء الحائض حكم بكفره قتلوا ومن فعله جاهلاً وجود الحيض أو تحريمه أو ناسياً أو مكرهاً فلا إثم عليه ولا كفارة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ان الله تجاوز لى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» حديث حسن رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما وحكي الراوي عن بعض الأصحاب أنه يحى على القديم قول أنه يجب على الناس كفارة كإمامهم وهذا ليس بشئ. وأما اذا وطئها علماً بالحيض وتحريمه مخترعاً ففيه قولان الصحيح الجديد لا يلزمه كفارة بل يذمر ويستغفر الله تعالى ويتوب ويستحب ان يكفر الكفارة التي يوجبها القديم والثاني وهو القديم يلزمه الكفارة وذكر المصنف دليلها والكفارة الواجبة في القديم ديناران كان الجاعل في اقبال الدم ونصف دينار ان كان في ادباره والمراد بقابل الدم زمن قوته واشتداده وبادباره ضفة وقربه من الانقطاع هذا هو المشهور الذي قطع به الجمهور وحكي الفوراني وامام الحرمين وجها عن الاستاذ أبي اسحق الاسفراينى ان انياله مالم ينقطع وادباره ما بعد انقطاعه وقبل اغتسالها وبهذا قطع القاضي او الطيب في تعليقه فعلى قول الجمهور لو وطئ بعد الانقطاع وقبل الاغتسال لزمه نصف دينار قاله البيهقي وغيره واستدلوا لهذا القول القديم بحديث ابن عباس المذكور وحملوا قوله بدينار او بنصف دينار على التقسيم وان الدينار في الاقبال والنصف في الادبار

خلاف وهذا كله فيما اذا كانت الحبيرة أو اللصوق على غير محل التيمم فاما اذا كان على محل التيمم وجبت الاعادة لا بحالة اتصان البدل والبدل جميعاً كذلك ذكره ابن الصباغ في الشامل وأبو سعيد التولى في التيمم واما التيمم اشهد بالبرهان اتفاق ذلك في السفر في اعادة الصلاة المؤداة به قولان أحدهما لا يجب وبقال ابو حنيفة لان عمرو بن العاص تيمم بسبب البرد في غزوة ذات الاسل وصلى وحكي ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأمره بالاعادة وأصحها أنه يجب لان البرد وان لم يكن شيئاً نادراً لكن العجز عما يسخن به الماء وعن ثياب يندفأ بها مع ذلك نادراً وان اتفق فانه لا يدوم فلا يسقط الاعادة وان اتفق في الحضر فلم يشهور وجوب الاعادة وعن أبي الحسن بن القنطاري انه يبنى ذلك على السفر ان قلنا يعيد في السفر أولى وان قلنا لا يعيد ثم في الحضر قولان ونعود الى ما يتعلق من هذه المسائل بألفاظ الكتاب ونظمه خاصة

وحكي التولي والراعي قولاً قديماً شاذاً ان الكفارة الواجبة عتق رقبة بكل حال لا يروى ذلك من عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهذا شاذ مردود وقال صاحب الحاوى قال الشافعي في التذم ان صح حديث ابن عباس قلت به قال فسكن ابو حامد الاسفرائني وجمهور البغداديين بجهلونه قولاً قديماً وكان ابو حامد المروزي وجمهور البصريين لا يجهلونه قولاً قديماً ولا يحكمونه مذهباً لشافعي لانه علق الحكم على صحة الحديث ولم يصح وكان ابن سريج يقول لوصح الحديث لكن محمولا في التذم على الاستحباب لا على الإيجاب هذا كلام صاحب الحاوى وقار امام الحرمين من أصحابنا من اوجب الكفارة وهو بعيد غير مملود من المذهب بل هي مستحبة قلت وانفق المحدثون على ضعف حديث ابن عباس هذا واضطرابه وروى موقوفاً وروى مراسلاً والوانا كثيرة وقد رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ولا يجعله ذلك صحيحاً وذكره الحاكم ابو عبد الله في المستدرک على الصحيحين وقال هو حديث صحيح وهذا الذي قاله الحاكم خلاف قول أئمة الحديث والحاكم معروف عندهم بالجاهل في التصحيح وقد قال الشافعي في احكام القرآن هذا حديث لا يثبت مثله وقد جمع البيهقي طرقة وبين ضعفها بياناً شافياً وهو امام حافظ يتفق على اقتانته وتحقيقه فالصواب انه لا يلزمه شيء والله أعلم ومن اوجب ديناراً او نصفه فهو على الزوج خاصة وهو متقال الاسلام المعروف من الذهب الخالص ويصرف الى الفقراء والمساكين قال الراعي ويجوز صرفه الى فقير واحد والله أعلم وأما قول المصنف فان وطنها مع العلم بالتحريم فكان ينبغي ان يضم اليه والعلم بالحيض والاختيار وقوله لانه موطوع محرم للاذى احترازاً من الوطء في الاحرام ونهار رمضان (فرع) في مذاهب العلماء فيمن وطئ في الحيض عامداً علماً قد ذكرنا أن الصحيح المشهور في مذهبننا انه لا كفارة عليه وهو مذهب مالك وابي حنيفة وأصحابهما واحمد في رواية وحكاه

اعلم انه اهل التقسيم الاول الذي حكيناه عن الاصحاب حيث قولوا العذر ينقسم الى عام ونادر ثم قالوا النادر ينقسم الى دائم وغير دائم وانتصر على تقسيم العذر الى دائم اذا وقع الى غير دائم ويدخل العام والنادر في كل واحد من هذين القسمين الا ان دوام الوقوع ليس بشرط في قسم العام بل هو مسقط للقضاء دام أو لم يدم الا ترى ان حاجة المافر الى ما عنده من الماء لا تشرط مسقط للقضاء لانه يعم ولا يظهر فيها الدوام والاستمرار بل عدم الماء في السفر مما لا يدوم ايضاً غالباً فانه ان فقد الماء في مرحلة وجده في المرحلة الاخرى فاذا كان كذلك فلفضايق أن يضايق في عده صلات المسافر بالتيمم على موجب التقسيم الذي ذكره من التقسيم الاول والمضايقة وجوه آخر لا تطول بذكرها وأما قوله فان لم يكن لها بدل وجب القضاء فينبغي ان يعلم بالاقاف والراي لما ذكرنا من القول الذي اخذاره المزني وقوله فصل فيمن لم يجد ماء ولا

(١) (حديث) ابن عمر أنه أقبل من الجرف تقدم وكذا حديث أبي ذر وحديث جابر في المشجوع وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص تقدم الجميع

ابو سليمان الخطابي عن أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن عطاء وابن أبي مليكة والشعبي والنخعي ومكحول
والزهري وأيوب السختياني وإبي الزنادور يبعثون جاد بن أبي سليمان وسفيان الثوري والليث بن سعد
وقالت طائفة من العلماء يجب الدينار ونصفه على التفصيل المتقدم واختلاف منهم في اعتبار الحال حكاه ابن
المنذر عن ابن عباس وقتادة والأوزاعي وأحمد واسحق وعن سعيد بن جبير أن عليه عتق رقبة وعن الحسن
البصري عليه ما علي الجامع في نهار رمضان هذا هو المشهور عن الحسن وحكي ابن جرير عنه قال
يعتق رقبة أو يهدي بدنة أو يطعم عشرين صاعاً ويعتد بهم حديث ابن عباس وهو ضعيف بائناق
المحدثين فالصواب أن لا كفارة عليه والله أعلم قال المصنف رحمه الله تعالى *

(ويحرم الاستمتاع فيما بين السرة والركبة وقال أبو اسحق لا يحرم غير الوطء في الفرج
لقوله صلى الله عليه وسلم «اصنعوا كل شيء غير النكاح» ولا نوطء حرم للأذى فاختص به كالوطء
في الدبر والمذهب الأول لما روى عمر رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما يحل لرجل من امرأته وهي حائض فقال «ما فوق الأزار»)

تراباً بالآباء. واتفاق المذهب أبي حنيفة والقول الموافق له كما سبق وقوله أو المصوب صلي بالآباء
المراد منه المربوط على الحشبة ويعلم بالوأو لما ذكرنا في شرح المسألة بقى أن يقال لمعدها من قسم
الآبل للوهلا جعل الأبناء بدلا عن الركوع والسجود والجواب أن المعنى بالبدل في هذا المقام
الشيء المضبوط الذي يمدل اليه العاجزون كما هم كالتيتم مع الوضوء والأبناء ليس كذلك بل يختلف
بالأحوال والأشخاص وله درجات متفاوتة ينزل للمعذور من كل واحدة الى مايلها بحسب
الامكان وأما قوله ويستثنى عنه صلاة شدة الخوف فليس المراد الاستثناء من الصورة الأخيرة
وهي ما إذا صلي وعلي جرحه نجاسة وجدها بل المراد الاستثناء من أصل هذا القسم وهو تدور العذر
وعدم البذل وذلك لأن في الصلاة حالة المسابقة اختلافا ظاهرا في الأفعال والأركان ويحتمل أيضا
كثرة الأعمال وتلطخ السلاح بالدم على تفصيل يأتي في موضعه وليس لما بدل وإنما احتمل ذلك
رخصة بأحد قال الله تعالى «فإن خفتم فرجالا أو ركبانا» ونزع إمام الحرمين قدس الله روحه في
كون القتال والنجاسة من الأعذار البادرة وقال هم كثير الوقوع في حق الفتاة فملى هذا صلاة
شدة الخوف غير مستثناة عن هذا القسم وقوله أو التيمم لا لقاء الجبيرة مطلق لم يفرق بين أن
يكون الوضع واللقاء على الطهارة أولا على الطهارة فهذا جواب على طريقة طرد القولين في المسألة
وفي عدم مسألة الجبيرة من الأعذار التي لا تلوم كلام فان القاضي أبا الحسن الزواني قال هي
ملحقة بالنادر الذي يندم وذكر كثيرون من الأصحاب أن الكثير من جملة الأعذار العامة
وعلى هذا فلا اعتبار بكونه دائما أو غير دائم ولا يستبعد قولهم أنه عام فإنه لا يعنى بالعموم في
هذا الباب سوى الكثرة والكسر والانحلال كثير ليس بنادر وأما قوله أو تيمم المسافر لشدة

﴿الشرح﴾ أما الحديث الاول فبعض حديث : روى أنس رضي الله عنه ان اليهود كانت اذا حاضت منهم المرأة اخرجوها من البيت ولم يؤاكلوها ولم يجامعوها في البيت فسأل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل (ويسألونك عن الخيض) الآية : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اصنعوا كل شيء الا النكاح » رواه مسلم وأما حديث عمر رضي الله عنه فرواه ابن ماجه والبيهقي بمعناه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت « كانت احدا اذا كانت حائضا فاراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباشرها أمرها ان تمز ثم يباشرها قالت واياكم يملك اربه : كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك اربه » وعن ميمونة رضي الله عنها نحوه رواه البخاري ومسلم وفي رواية « كان يباشر نساءه فوق الازار » يعني في الخيض والمراد بالمباشرة هنا التواء البشريين علي اى وجه كان

(أما) حكم المسألة فني مباشرة الخائض بين السرة والركبة ثلاثة اوجه أحها عند جمهور الاصحاب انها حرام وهو للمصوص لاشافعي رحمه الله في الام والبوطي واحكام القرآن قال صاحب الحادى وهو قول أبي العباس وابي علي بن أبي هريرة وقطعه جماعة من اصحاب المختصرات

البرد فالتخصيص بالمسافر يشير الى انه لو كان مقيا وتيمم لشدة البرد قضي بلا خلاف وهو الظاهر كما تقدم

قال ﴿ والعاجز عن السرة في كيفية صلاته ثلاثة اوجه في وجه لا يتم الركوع والسجود بل يومئ حذرا من كشف العورة وفي وجه يتم وفي وجه يتخير فان قلنا لا يتم فيقضى لدور العذر وعدم الليل وان قلنا لا يتم فالظاهر انه لا يقضى لان وجوب السرة ليس من خصائص الصلاة ﴾ العاجز عن ستر العورة اذا صلى عاريا هل يقضى بئى ذلك علي أنه كيف يصلي وفيه قولان أحدهما وهو اختيار المزني أنه يصلي قاعدا ليكون اقرب الى التستر وأبعد عن الهيئة المستنكرة في الصلاة وعلي هذا هل يتم الركوع والسجود أم يقتصر علي الایاء وادناء الجبهة من الارض فيه قولان وأصحهما انه يصلي قائما ويتم الركوع والسجود فان المقدور عليه لا يستقط بالمعجوز عنه كيف والقيام والركوع والسجود أركان الصلاة وستر العورة من الترائط وأما اعتبرت الشرائط زينة وكلا للاركان فلا يجوز ترك الاركان لما هذا نقل المعظم وهو الظاهر وحكي امام الحرمين بدل القولين وجبين ووجها ثالثا انه يتخير لمارض الامرين ولزوم أحد الاختلاين

قوله اختلفت الصحابة في تيمم الجنب ولم يختلفوا في تيمم الخائض انتهى تشير باختلافهم في تيمم الجنب الى قصة عمرو بن مسعود في الصحيحين من رواية أبي موسى انه قال لابن مسعود لو أن جنبنا لم يجد الماء شهرا لا يتيمم فقال له أبو موسى كيف تصنع بهذه الآية « فلم يجدوا ماء فتييمموا » فقال عبد الله لو رخص لهم في هذا لا وشك اذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد

واحتجوا له بقوله تعالى : (فاعترفوا ذنوبكم في الخوض) وبالمسديت المذكور ولأن ذلك حرم للفرج : ومن رعى حول الحى يوشك ان يخالط الحى : واجاب ائمةنا عن هذا عن حديث أنس المذكور بانه محمول على القبلة وليس الوجه واليد ونحو ذلك مما هو معاد للعالم الناس فان غالبهم اذا لم يستمعوا بالجماع استمعوا بنا ذكرناه لاجل تحت الازار والوجه الثاني انه ليس بحرام وهو قول أبي اسحاق المروزي وحكاية صاحب الحارثي عن أبي علي بن خيران ورأيت انا مقطوعا به في كتاب اللطيف لأبي الحسن بن خيران من اصحابنا وهو غير أبي علي بن خيران واختاره صاحب الحارثي في كتابه الاقناع والروايات في الحلية وهو الاقوى من حيث الدليل لحديث أنس رضى الله عنه فانه صريح في الاباحة واما مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فوق الازار فمحتملة على الاستحباب جمعا بين قوله صلى الله عليه وسلم ولم وفله وأول هؤلاء الازار في حديث عمر رضى الله عنه على ان المراد به الفرج بعينه ونقلوه عن اللغة واشدوا نية شعرا وليست مباشرة النبي صلى الله عليه وسلم فوق الازار تميرا للازار في حديث عمر رضى الله عنه بل هي محمولة على الاستحباب كما سبق والوجه الثالث ان وثق المباشرة تحت الازار بضبط نفسه عن

وصاحب الكتاب تابع الامام حكى في المسألة ثلاثة أوجه المروى عن أبي حنيفة واحدا التحريم كافي الوجه الثالث فيمكن الوجهان الاولان مع ما بين بعلا متبهما والخلاف في هذه المسألة يخرج في صور منها اذا كان محبوسا وفي وضع نجس ولو سجد لسجد على نجاسة هل يتم السجود أم تقتصر على ادبائه واذا وجد ثوبا طاهرا لو فرش به عاريا ولو لبسه صلى على نجاسة ماذا يفعل فيه الخلاف واذا وجد العريان ثوبا نجسا هل يصلى فيه ام يصلى عاريا فيه الخلاف واذا عرف ذلك فان قلنا في مسألة العارى انه لا تتم الاركان فيقضي علي ظاهر المذهب لندور العذر وعدم البذل كن لم يجد ماء ولا تريا فصي وفيه الخلاف المذكور في تلك الصورة ونظائرها وان قلنا تتم الاركان فهل يقضي فيه وجهان احدهما نعم لان العذر نادر وليس له دوام ولا بدل واظهرهما لا ووجهه بشيئين احدهما ان وجوب الستر لا يختص بالصلاة فاخلاقه لا يقتضي وجوب الاعادة سكن سياق هذا أن لا يجب القضاء وان ترك الستر مع القدرة كالا حراز عن الكون في العرصة المغضوبة لما لم تكن من خاصية الصلاة لم يقتض اختلاله وجوب القضاء وان صلى فيه عدا وهذا مذهب مالك والثاني العرى عذر عام او نادر اذا اتفق دام فلا وجب القضاء والطبع لا ينقاد لكون العرى بهذه الصفة واطاق قوم من شيوخ الاصحاب كصاحب القريب القول بنى الاعادة وهو جواب منهم علي ظاهر المذهب ولا

فقال أبو موسى ألم تسمع قول عمار لمصر فقال عبد الله ألم نر عمر لم ينع بقول عمار : وأما قوله انهم لم يختلفوا في تيمم الخائض فان أراد انه لم يرد عنهم المنع ولا الجواز في ذلك فصحيح وان أراد انه ورد عنهم ضد ماورد في تيمم الجنب ففيه مسلم والله أعلم *

الفرج لضعف شهوة أو شدة ورع جاز والأفلا حكامه صاحب الحاوى ومتابعوه عن أبي الفياض البصرى وهو حسن وقتل أبو على السنجى والقاضى حدين والمتولى فى المسألة قولين بدل الوجيين الأولين قال القاضى الجديد التحريم والتقديم الجواز ثم على قول من لا يجرمه هو مكروه وصرح به المتولى وغيره هذا حكم الاستمتاع بما بين السرة والركبة

أما ما سواه فبإشترتها فيه حلال بإجماع المسلمين نقل الإجماع فيه الشيخ أبو حامد والمحاملي فى المجموع وابن الصباغ والعبدري وآخرون وأما ما حكمه صاحب الحاوى عن عبيدة السلماني الإمام التابعي وهو بفتح العين وكسر الباء من أنه لا يباشر شيء من بدنه شيئا من بدنها فلا أخله يصح عنه ولو صح فهو شاذ مردود بالأحاديث الصحيحة المشهورة فى مباشرة صلى الله

فرق فى نفي الأعادة بين أن يكون العارى فى المحضر أو فى السفر بخلاف التيمم لعدم الماء والفرق أن الثوب فى مظنة الغفلة فقد لا يبذل وإن كن فى المحضر والماء بخلافه وكل ما ذكرناه فيما إذا اتفق العرى فى ناحية لا يعتاد أهلها العرى فاما إذا صلى عاريا فى قوم يعتادون العرى فلا قضاء عليه إذا تحول واكتفى بعموم المنذر وشيوعه عندهم كذلك فصل الشيخ أبو محمد وذكر إمام الحرمين أنه ساعده عليه كثير من الأصحاب وهو الذى أورده صاحب الكتاب فى الوسيط قال الإمام والوجه انقطع بان الذين يعتادون العرى يتمون الركوع والسجود فانهم يصرفون فى أمورهم عراة فيصلون كذلك ولا يقضون وجها واحدا أو علم أن هذا التفصيل إنما ينظم على قول من بعد العرى من الاعتذار البادرة ليصير باعتيادهم ذلك عاما فاما من عده من الاعتذار العامة على الإطلاق يتجه ألا يفرق بينهم وبين غيرهم والله أعلم

- باب المسح على الخفين -

قال

والنظر فى شروطه وكيفيته وحكمه وله شرطان الأول أن يلبس الخف على طهارة كاملة مائة قوتة فلو غسل إحدى رجليه وأدخلها الخف لم يصح لبسه حتى يغسل الثانية ثم يبتدئ باليس وكذا لو صب الماء فى الخف (ح) بعد ما يعلى الحديث عن أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما وعن صفوان بن عسال قال

باب

المسح على الخفين

(١) حديث أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ابن خزيمة واللفظ له وابن حبان وابن الجارود والشافعي وابن أبي شيبة والدارقطنى والبيهقى والترمذى فى المال المفرد وصححه الخطايب أيضا ونقل البيهقى أن الشافعي صححه فى سنن حرمله

عليه وسلم فوق الازار واذنه في ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم «اصنعوا كل شيء الا النكاح»
وبإجماع من قبله ومن بعده والله اعلم*

ثم لافرق بين ان يكون علي الموضوع الذي يستمتع به فوق الازار شيء من دم الحيض أولا
وحكي الحاملي في التجريد وجماعة من المتأخرين وجها انه ان كان عليه شيء من دم الحيض حرم
لانه اذى وهذا الوجه شاذ وغلط والصواب الاول وبه قطع الاصحاب في جميع الطرق لعموم
الاحاديث ولان الاصل الاباحة حتى يثبت دليل ظاهر في التحريم وقياسا على ما لو كان عليها
نجاسة أخرى واما الاستمتاع بنفس السرة والركبة وما حاذاهما فلم أرفقه نصا لاصحابنا والمختار
الجزم بمجوازه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم «اصنعوا كل شيء الا النكاح» ويحتمل ان يخرج علي
الخلاف في كونها عورة ان قلنا عورة كانتا كما بينهما وان قلنا بالمذهب انهما ليستا عورة ايحيا
قطعا كما وراءهما والله اعلم*

﴿فرع﴾ في مذاهب العلماء في المباشرة فيما بين السرة والركبة بغير وطء: نقد ذكرنا الخلاف
في مذهبنا ودلائله ومن قال بتحريمها أبو حنيفة ومالك وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب

أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أو سفرا ألا نتزع خفافنا ثلاثة أيام وليالين
الامن جنابة لسكر من غلط أو بول أو نوم والاحاديث في باب المسح كثيرة ومن شرط المسح علي الخف
أن يلبسه وهو متطهر وعند أبي حنيفة لا يشترط تقديم الطهارة علي اللبس وانما المعتبر أن يطرأ الحدث
بعد اللبس علي طهارة كاملة لنا حديث أبي بكر وعن المغيرة ابن شعبة قال «سكنت الوضوء رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلما انتهيت الي رجله أهويت الي الخفين لآنزعها فقال دع الخفين فاني ادخلتهما
وهما طاهران» علل جواز المسح بطهارتهما عند اللبس واذا كانتا طاهرتين كانت سائر الاعضاء طاهرة
لان الترتيب واجب وغسل الرجل آخر الاركان ويترتب علي هذا الاصل ما لو غسل احدى الرجلين
وادخلها الخف ثم غسل الاخرى وادخلها الخف لم يجز للمسح عليهما اذا أحدث لان اول اللبس تقدم علي
تمام الطهارة واذا كانت الطهارة شرطا للبس يجب تقدمه بكلما لمالي اللبس كما يشترط قدمه علي الصلاة
فلو نزع ما لبسه أولا وأعاد اللبس وهو علي طهارته جاز للمسح اذا أحدث لكمال الطهارة حين اللبس
المعاد والآخر ملبوس علي كمال الطهارة فقد تحقق الشرط فيهما جميعا وعن ابن سريج انه اذا نزع

(١) حديث صفوان بن عسال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أو سفرا
ان لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام وليالين الا من جنابة لكن من غائط أو بول أو نوم الشافعي واحد
والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والبيهقي قال الترمذي عن
البخاري حديث حسن ومحمّد الترمذي والخطابي ومداره عندهم علي عاصم بن أبي النجود عن
ذربن حبيش عنه وذكر ابن مندة أبو القاسم انه رواه عن عاصم أكثر من اربعين نقسا وتأبع

وطاوس وشريح وعطاء وسليمان بن يسار وقادة وحكاه البغوى عن أكثر أهل العلم ومن قال بالجواز عكرمة ومجاهد والزهري والنخعي والحكم والثوري والاوزاعي ومحمد بن الحسن وأحمد وأصبح المالكي وأبو ثور وأصحق بن راهويه وابن المنذر وداود ونقله عنهم العبدى وغيره وتقدم دليل الجميع والله أعلم *

(فروع) إذا قلنا تحرم المباشرة بين السرة والركبة ففعله متعمدا مختارا عالما : لتحريم أم ولا كفارة عليه بلا خلاف مريح به الماوردى وغيره وهو ظاهر فإن إيجاب الكفارة على التقديم إنما كان لذلك الحديث الضعيف وليس هنا حديث ولا هو فى معناه فإن الوطء حرام بالاجماع ويكفر مستحله وهذا بخلافه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

وإذا ظهرت من الحيض حالها الصوم لأن تحريمه بالحيض وقد زال ولا تحل الصلاة والطواف وقراءة القرآن وحل المصحف لأن المنع منها الحدث والحدث بقى ولا يحل الاستمتاع بها حتى تفصل لقوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يعطرن) فإذا تطهرن قال مجاهد حتى يغسلن فإن لم يجد الماء تيممت حل ما يحل بالغسل لأن التيممة ثم مقام الغسل فاستبجى به ما يستباح بالغسل فإن تيممت وصلت فريضة لم يحرم وطؤها من أصحابنا من قال يحرم وطؤها بفعل الفريضة كما يحرم فعل الفريضة بعدها والاول أصح لأن الوطء ليس يفرض فلم يحرم فعل الفريضة كصلاة النفل *

الاول وجب نزاع اثنائى أيضا ويستأنف لبسهما ليحوز له المسح لأن حكم كل واحد منهما امر بتبطل الآخر الا ترى ان نزاع احدهما بعد الحدث وجب نزاع الثاني ولو أبس الحفنين قبل أن يغسل رجله ثم صب فيهما الماء حتى انفسنا لم يحجز له المسح وان ثم وضوءه بما فصل، لانه لبسهما قبل كمال الطهارة ونزعهما لبسهما فله المسح اذا أحدث وعند أبي حنيفة والمزنى له المسح فى الصورتين ولا حاجة الى النزاع واعلم ان الاعتبار فيما ذكرنا بحالة استقرار القدمين فى مقرهما من الحف حتى لو أدخل الرجلين فى ساقى الحف قبل أن يغسلها وغسلها فى السابق ثم أدخلها موضع القدم جاز له المسح لانه حين استقرارها فى مكانها على كمال الطهارة ولو ابتدأ اللبس وهو متطهر ثم أحدث قبل أن وصلت الرجل الى قدم الحف لم يجز المسح نص عليه فى الامم وذكر فيه انه اذا مسح على الحفنين

عاصبا عليه عبد الوهاب بن بخت وإسماعيل بن أبى خالد وطاحه بن مصرف والمنهال بن عمرو ومحمد ابن سوقة وذكر جماعة مده ومراده أصل الحديث لانه فى الاصل طويل مشتمل على التوبة والمره مع من أحب وغير ذلك لكن حدث طلحة عند الطبراني بإسناد لا بأس به * وقد روى العنبراني أيضا حديث المسح من طريق عبد الكريم ابن أمية عن حبيب بن ابى ثابت عن زر وعبد الكريم ضعيف ورواه البيهقي من طريق ابى روق عن ابى العريف عن صفوان ابن عسال ولئن لم يسح أحدكم اذا كان مسافرا على خفيه اذا أدخلها طاهرتين ثلاثة أيام وإلا يهن ويسح

﴿ الشرح ﴾ قال أصحابنا يتعلق بالحيض احكام (احدها) يمنع صحة الطهارة الا اغسال الخ
ونحوها مما لا يقتصر الى الطهارة (الثاني) تحرم الطهارة بنية العبادة الا ما استثنينا من اغسال
الخ ونحوها (الثالث) يمنع وجوب الصلاة (الرابع) يحرمها (الخامس) يمنع صحتها (السادس) يمنع
وجوب الصوم (السابع) يحرمه (الثامن) يمنع صحته (التاسع) يحرم مس المصحف وحمله وقراءة القرآن
والمسك في المسجد وكذا العبور على أحد الوجبين (العاشر) يحرم سجود التلاوة والشكر ويمنع
صحته (الحادي عشر) يحرم الاعتكاف ويمنع صحته (الثالث عشر) يمنع وجوب طواف الوداع
(الرابع عشر) يحرم الوطء وكذا المباشرة بين السرة والركبة على أحد الاوجه (الخامس عشر)
يحرم الطلاق (السادس عشر) يمنع به الصبيبة (السابع عشر) تتعلق به العدة والاستبراء (الثامن عشر)
يوجب الفل وهل يجب بخروجه ام بانه طاعه أم بهما فيه أوجه سبقت في باب ما يوجب الغسل
ومعظم هذه الاحكام يجمع عليه قال أصحابنا فاذا طهرت من الحيض ارتفع من هذه الامور المحرمة
تحريم الصوم والطلاق والظهار وارتفع أيضاً تحريم العبور في المسجد على الاصح اذا قلنا بتحريمه
في زمن الحيض وقد سبق حكاية وجه عن حكاية صاحب الحادى وامام الحرمين ان العبور يبيح

بشرطه ثم ازال قدمه من مرقها ولم يظهر من محل الغرض شيء فلا يعطل المسح وقياس الاول ان ييطل
لكن الفرق ان ثم الاصل عدم المسح فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح فالاصل استمرار الجواز
ولا ييطل الا بالرفع التام ونقل القاضي ابو حامد أنه ييطل المسح في الصورة الثانية واختاره القاضي
ابو الطيب الطبري كانه في الابتداء لا يمسح وفي الصورة الاولى وجه انه يجوز المسح اذا ابتداء
اللبس على طهارة ثم أحدث قبل أن تستقر الرجلان في موضعهما وفرض القاضي حدين المسألة فيما أحدث
وقد أدخل بعض قدمه في مرقها والباقي في ساق الخف وقال اختلفوا في صورتي الابتداء والانتها
في أن حكم بعض هل هو حكم الكل أم لا وقوله في الكتاب على طهارة تامة قوية لفظ التامة علم بالماء
والزأى لما حكيتاه واحترز به عما اذا غسل إحدى رجله وأدخلها الخف ثم الثانية وأدخلها الخف
وعما اذا لبسها ثم صب الماء في الخف حتي انفسلتا ويمكن أن يقال لاجابة الى قيد التام
لانهم لم يغسل رجله أو احدهما ينتظم أن يقال انه ليس على الطهارة أو أمتا قد تموت فافترض منه الاحتراز
عن طهارة المستحاضة ومافي منهاها

قال في المستحاضة اذا لبست علي وضوءها لم تمسح علي أحد الوجبين لضعف طهارتها وضوء
الجروح اذا تيمم لاجل الجراحة كوضوء المستحاضة ثم ان جوزنا ما لا يستفيد بطهارة المسح الا ما كان
يحل له لو بقيت طهارتها الاولى وهو فرض واحدة ونوافل

المقيم يوما وليلة ووقع في الدار قطنى زيادة في آخر هذا المتن وهو قوله أو ريح وذكر ان وكما تقره
بها عن مسعر عن عاصم

تحريمه حتى تقتل وليس بشئ، ولا يرتفع ما حرم للحدث كالصلاة والطواف والسجود والقراءة والاعتكاف ومس المصحف والمكث في المسجد ولا يرتفع أيضاً تحريم الجماع والمباشرة بين السرة والركبة فإن لم تجد الماء قيمت استباحة جميع ذلك لأن التيمم كالغسل قال أصحابنا وإذا تيممت ثم أحدثت لم يجرم وطؤها بلا خلاف ومن قل اتفاق الأصحاب على هذا القاضى أبو الطيب لأنها استباحة الوطء بالتيمم والحدث لا يحرم الوطء كما لو اغتسلت ثم أحدثت قال القاضى ولا نوافقنا يحرم الوطء بعد الحدث لا أدى إلى تحريمه ابتداء بعد التيمم لأنه ينتقض الوضوء بالنقاء البشريتين قبل الوطء إما إذا تيممت ثم رأت الماء فيحرم الوطء على المذهب وبه قطع الأصحاب في الطريقتين لأن طهارتها بطلت بروية الماء وعادت إلى حدث الحيض وحكي الدارمي وجهاً شاذاً أنه يحل الوطء بعد رؤية الماء والصواب الأول قال القاضى أبو الطيب فلو رأت الماء في خلال الجماع نزع في الحال واغتسلت وأما إذا تيممت وصلت فريضة فهل يصح الوطء بعد الفريضة بذلك التيمم أم لا يحل إلا بتيمم جديد فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وقد ذكر دليلهما الصحيح جوازه ولو تيممت فوطئها ثم أراد الوطء ثانياً بذلك التيمم ففي جوازه وجهان حكاهما صاحب الحاوى وغيره الصحيح

إذا نوضت المستحاضة ولبست الخفين ثم أحدثت حدثاً غير حدث الاستحاضة فهل لها أن تمسح على الخف فيه وجهان نسبهما الشيخ أبو علي إلى تخرج ابن سريج أحدهما: لأن طهارتهما ضعيفة ناقصة وإنما يجوز المسح بعد طهارة قوية لأنه ضعيف فلا يحتمل انضمام ضعف إلى ضعف وأصحهما الجواز ويروى أن أبا بكر الفارسي حكاه عن نص الشافعي رضي الله عنه في عيون المسائل ووجه أنها تحتاج إلى اللبس والارهاق به كغيرها وأيضاً فإنها تستفيد الصلاة بطهارتها فتستفيد المسح أيضاً وموضع الوجهين ما إذا لم يقطع دمها قبل أن تمسح فاما إذا انقطع دمها قبل المسح وشفيت نزعت وأنت بطهارة كاملة بلا خلاف لأن الطهارة التي ترتب المسح عليها قد زالت بالشفا الطارئ فيمتنع ترتيب المسح عليها وطرد بعضهم الوجهين هنا أيضاً وجعل انقلاء دمها بمثابة الحدث الطارئ والمشهور الأول ثم إذا جوزنا المسح نظر أن أحدثت قبل أن تعطي فريضة بطهارتها مسحت وصلت فريضة ونوافل وان أحدثت بعد ماصلة فريضة مسحت ولم تصل به إلا نوافل لأن ما تستفيد بطهارتها فريضة ونوافل فلا تستفيد بالمسح المترتب عليها أكثر من ذلك ولا يجوز لها استيفاء مدة المدح بل إذا مسحت وصلت فريضة ونوافل أو نوافل على اختلاف الحالتين ثم أرادت قضاء فائتة أو دخل وقت فريضة أخرى وجب نزاع الخف والوضوء الكامل لتلك الفريضة وكذلك لو أحدثت حدثاً غير حدث الاستحاضة بعد أن صلت فريضة ونوافل بالمسح وحكي عن تعليق أبي حامد أن لها أن تستوفي مدة المسح إما يوماً وإيلة وأما ثلاثة أيام وإياليين لكان عند كل صلاة فريضة تعيد الطهارة وتمسح على الخف ومال إمام الحرمين في كلامه إلى هذا من جهة

جوازه لارتفاع حدث الحيض بالتييم وهذا قطع الجمهور والثاني لا يجوز الا بتييم جديد كالا يجمع بين فريضة تيمم وهذا ليس بشيء ولو تيممت وصلت فريضة وقلنا يجوز الوطء بعدها فلم يطق حتى خرج وقت تلك الفريضة فهل يحل الوطء بذلك التيمم فيه وجهان حكاهما الشيخ ابو حامد والمال في كتابيه والغوري وغيرهم في آخر باب التيمم وحكاهما أيضاً صاحب الحاوى وآخرون الصحيح جوازه لان خروج الوقت لا يزيد على المحدث والثاني لا يجوز الوطء الا بتييم جديد قال صاحب الحاوى وبه قال ابن سريج واختاره الشيخ ابو حامد لان دخول الوقت رفع حكم التيمم ولهذا تجب اعادته لاصلاة الاخرى وهذا الاستدلال ضعيف او باطل لان التيمم لا يبطل بخروج الوقت ولهذا له أن يصلي به ماشاء من النوافل على المذهب كما سبق ولو عدت الماء والتراب سلت الفريضة لحزمة الوقت كما سبق ولا يجوز الوطء حتى ينجس احد الطوبورين هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكي الجرجاني في المعايه وصاحب البيان والرافعي وجهاً شاذاً أنه يجوز الوطء كالصلاة وهذا ليس بشيء قال أصحابنا والمقيمه في هذا كالمسافره فاذا عدت المقيمه الماء او كانت مريضة او جريحه فتييمت حل الوطء وان كان صلاتها يجب قضاءها لان طهارتها صحيحة والله اعلم

المعنى وقطع بغيره نقلاً وفي معنى طهارة المستحاضة طهارة سلس البول وكل من به حدث دائم وكذلك الوضوء المضموم اليه التيمم بسبب جراحة أو انكسار فيجوز فيها الخلاف المذكور في المستحاضة بلا فرق وأما محض التيمم فهل يستفاد به جواز المسح ينظر ان كان سببه اعواز الماء فلا بل اذا وجد الماء لزمه النزوع والوضوء الكامل وعن ابن سريج أنه يجوز المسح بفريضة ونوافل كما ذكرنا في المستحاضة لان التيمم يبيح الصلاة أيضاً فيبيح المسح والصحيح الاول بخلاف طهارة المستحاضة لان التيمم طهارة تغيب عند الضرورة ولا ضرورة به بد وجدان الماء فلا سبيل الى ترتيب المسح عليه وطهارة المستحاضة لا تتأثر بوجدان الماء كطهارة غيرها وان كان سبب التيمم شيئاً آخر سوى اعواز الماء فهو كطهارة المستحاضة في جواز ترتيب المسح عليه فانه لا يتأثر بوجدان الماء لكنه ضعيف لا يرفع المحدث كطهارتها ولا يمتنع بعد هذا الشرح معنى قوله ان جوزنا فلا تستفيد بالمسح الا ما كان يحصل لها الى آخره لكن ظاهر لفظه لا يتناول الا ما اذا أحدثت قبل أن تصلي الفريضة بطهارتها فانها حينئذ تحمل لها فريضة ونوافل لو قيت طهارتها الاولى أما اذا أحدثت بعد أن تصلي الفريضة فلا تحمل لها لو بقيت ثلاث الطهارة الاثنا عشر والنوافل بمحكم الخاتمين على النظم الذي ذكره أن يقال في آخره وهو فريضة واحدة ونوافل أو نوافل *

قال الشرط الثاني أن يكون الملبوس ساتراً قوياً حالاً فان تخرق أو كان دون الكعبين لم يكن ساتراً والمشقوق القدم الذي يشد محل الشق منه بشرج فيه خلاف واقوى ما يتردد عليه في النازل لا كالجورب واللغاف وجورب الصوفية والمقصوب (و) لا يجوز المسح عليه على أحد

(فرع) في مذاهب العلماء في وطء الحائض اذا طهرت قبل الغسل: قد ذكرنا أن مذهبا
تحرمة حتى تفتسل أو تتيمن حيث يصح التيمم وبه قال جمهور العلماء. كذا حكاه الماوردي عن
الجمهور وحكاه ابن المنذر عن سالم بن عبد الله وسليان بن يسار والزهرى وربيعة ومالك والثوري
والليث وأحمد وإسحق وأبو ثور ثم قال ابن المنذر وروينا بإسناد فيه مقال عن طاوس وعطاء
ومجاهد أنهم قالوا إن أدرك الزوج الشبق أمرها أن تتوضأ ثم أصابها إن شاء قل ابن المنذر
وأصح من هذا عن عطاء. ومجاهد موافقة القول الاول قال ولا يثبت عن طاوس خلاف قول
سالم قال فاذا بطل أن يصح عن هؤلاء قول ثان كن القول الاول كلاجماع هذا كلام ابن المنذر
وقال أبو حنيفة إن انقطع دمها لاكثر الحيض وهو عشرة أيام عنده حل الوطء في المالوان
انقطع لاقه لم يحل حتى تفتسل أو تتيمن فإن تيممت ولم تصل لم يحل الوطء حتى يمضي وقت
صلاة وقال داود الظاهري اذا غسأت فرجها حل الوطء وحكى عن مالك تحريم الوطء اذا تيممت
عند الماء هكذا نقل أصحابنا وغيرهم هذا الخلاف مطلقا كما ذكرته وقال ابن جرير أجمعوا
علي تحريم الوطء حتى تنسل فرجها وإنما الخلاف بعد غسله واحتج لابي حنيفة بأنه يجوز
الصوم والطلاق وكذا الوطء. ولأن تحريم الوطء هو الحيض وقد زال وصارت كالجنب واحتج أصحابنا
بقول الله تعالى (فاعدنوا للنساء من الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا طهرن فأتوهن) وقد روى حتى
يطهرن بالتخفيف والتشديد والقراءتان في السبع قراءات التشديد صريحة في اشتراط الغسل وقراءة

الوجيين لأن المسح لحاجة الاستدامة وهو مأمور بالنزع

اعتبر في الملبوس ثلاثة أمور أحدها أن يكون ساترا لمحل فرض الغسل من الرجلين فلو كان
دون الكعبين لم يجز المسح عليه لأن فرض الظاهر الغسل وفرض المستور المسح ولا صائر الى
الجمع بينهما فيجب حكم الغسل فانه الاصل ولهذا لو لبس أحد الحفنين لم يجز المسح له ولو كان
الحف متفرقا ففيه قولان القديم به قل مالك أنه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش الخرق لانه مما يغلب
في الاسفار حيث يتعذر الاصلاح والخرز فالقول بامتناع المسح يضيق باب الرخصة فوجب أن
يسامح وعلي هذا فما حد الفاحش به قل الاكثر من مادام يبارك في الرجل ويتأق المشى عليه
فبو ليس بفاحش وقال في الافصاح حمله ألا يبطل اسم الحف والقول الجديد أنه لا يجوز
المسح عليه قليلا كان التخرق او كثيرا لأن بعض محل الفرض غير مستور وموضع الخرز التي ينشد بالخيوط
أو ينصم لاعتبرة بها فان لم تكن كذلك وظهر منها شيء لم يجز المسح أيضا ولو تخرقت الظهارة
وحدها أو البطانة وحدها جاز للمسح ان كان ما في صفيقا والا فلا يجوز في أظهر الوجيين وعلي
هذا يقداس ما اذا تخرق من الطهارة موضع ومن البطانة موضع لا يحاذيه والحف المسقوق تقدم اذا
شده به محل التي ما تخرج أن كن يظهر منه شيء مع الشدة فلا يجوز المسح عليه وإن لم يظهر منه

التخفيف يستدل بها من وجهين (أحدهما) معناها أيضاً ينتسب وهذا شائع في اللغة فيصار إليه
 جمعاً بين القراءتين (والثاني) أن الإباحة معلقة بشرطين (أحدهما) انقطاع دمهن (والثاني)
 تطهرن وهو أغتسلن وما علق بشرطين لا يباح بأحدهما كما قال الله تعالى (وايتلوا اليتامى حتى
 إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم) فإن قيل ليست شرطين بل شرط
 واحد ومعناه حتى يقطع دمهن فإذا انقطع فأنه لا تكلم زيدا حتى يدخل الدار فإذا دخل
 فكلمه فالجواب من أوجه أحدها أن ابن عباس والمفسرين وأهل اللسان فسروه فقالوا معناه
 فإذا اغتسلن فوجب المصير إليه والثاني أن ما قاله المعتز فاسد من جهة اللسان فإنه لو كان كما
 قال لقيل فإذا تطهرن فأعيد الكلام كما يقال لا تكلم زيدا حتى يدخل فإذا دخل فكلمه
 فلما أعيد بلفظ آخر دل على أنها شرطان كما يقال لا تكلم زيدا حتى يدخل فإذا أكل فكلمه
 الثالث أن فيما قلنا جمعاً بين القراءتين وجهين واحتج أصحابنا بأقضية كثيرة ومناسبات أحسنها
 ما ذكره امام الحرمين في الاسابيق قال أولى متمسك من طريق المعنى اعتبار صورة الاتفاق
 فنقول اتفقاً على التحريم إذا طهرت لدون العشرة فاستمرار التحريم بعد انقطاع الدم إن علل
 بوجوب غسل الحيض لزم التحريم إذا طهرت لاكثر الحيض وإن علل بإمكان عود الدم فهو
 منتقض بما إذا اغتسلت أو تيممت أو خرج وقت الصلاة ثم ذكر ما عني آخر ثم قال فلو جبه اعتاد
 ما ناقضوا فيه وكل ما ذكره منتقض بما سلوه فإن قيل نعيم الوطء بالحيض غير معلل قلنا
 وجوب الغسل بالانقطاع غير معلل ولا يمكن أن يقال عادت إلى ما كانت فإن الغسل واجب
 فوجب الرجوع إلى ظاهر القرآن لا انسداد طريق النظر فظاهر القرآن تحريم الوطء حتى تغتسل
 وأما الجواب عن جواز الصوم أن الشرع ورد بتحريم الصوم على الحائض وهذه ليست بمحائض
 وهنا حرم الوطء حتى تغتسل وعن الطلاق أن تحريمه لتطول العدة وذلك يزول بمجرد الانقطاع
 وعن قولهم التحريم للحيض من أوجه أحدها لا نسلم بل هو لحدث الحيض وهو باق اثنتي عشرة
 ينتقض بالانقطاع لدون أكثر الحيض الثالث أن الجنابة لا تمنع الوطء وكذا غسائها بخلاف
 الحيض والله أعلم *

(فرع) قال أبو العباس الجرجاني في المعابة ليست امرأة تمنع من الصلاة بحكم الحيض إلا
 وبحرم وطؤها إلا واحدة وهي من أقطع دمها وعدمت الماء فتمت ثم أحدثت فإنها تمنع من
 الصلاة دون الوطء هذا كلامه وقد يتنازع فيه ويقال للمنع من الصلاة هنا للحدث قال وانقطاع
 الدم إذا أباح الصلاة أباح الوطء إلا في حق من عدمت الماء واتراب قصلي ولا يحل وطؤها

نرى فوجهان أحدهما لا يجوز أيضاً كما لو انفطعة آدم على القدم وندها لا يجوز المسح عليها وأظنهما
 ونعم الشيخ أبو محمد عن نفسه أنه يجوز لاصول الدين به وارتفاق المسمى فيه فلو فتح الشرح بطل

علي الصحيح *

(فرع) لو أراد الزوج أو السيد الوطء فقالت أنا حائض فإن لم يمكن صدقها لم تلتفت إليها وجاز الوطء وإن أمكن صدقها ولم يثبتها بالكذب حرم الوطء وإن أمكن الصدق ولكن كذبها فقال القاضي حدين في تعليقه وقتاويه وصاحب التمه يحل الوطء لأنها ربما عاندهت ومنعت حقه ولأن الأصل عدم التحريم ولم يثبت سببه وقال الشافعي ينبغي أن يحرم وإن كانت فاسقة كما لو علق طلاقها على حيضها فيقبل قولها والمذهب الأول وفرق القاضي بينه وبين تعليق الطلاق بأن الزوج مقصر في تعليقه بما لا يعرف إلا من جهتها قال القاضي وغيره ولو اتفقا على الحيض وادعي انقطاعه وادعت بقاءه في مدة الامكان فاقول قولها بلا خلاف للأصل *

(فرع) لو ظهرت زوجته أو أمتها المجنونة من الحيض حرمت عليه حتى يغسلها فإذا صب الماء عليها ونوى غسلها عن الحيض حلت وإن لم ينو فوجان سبيقا في باب نية الوضوء ولو شك هل حاضت المجنونة أو العاقلة أم لا لم يحرم لأن الأصل عدم التحريم وعدم الحيض (فرع) إذا ارتكبت المرأة من المحرمات المذكورة أتمت وتعذر وعليها التوبة ولا كفارة عليها بالاتفاق صرح به الماوردي وغيره لأن الأصل البراءة *

(فرع) يجوز عندنا وطء المستحاضة في الزمن المحكوم بأنه طهر وإن كان الدم جاريا وهذا لا خلاف فيه عندنا قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والعبدي وهو قول أكثر العلماء ونقله ابن المنذر في الاشراف عن ابن عباس وابن المسيب والحسن وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحماد بن أبي سليمان وبكر بن عبد الله المزني والاوزاعي ومالك والثوري وإسحق وأبي ثور قال ابن المنذر وبه أقول وحكي عن عائشة والنخعي والحكم وابن سيرين منع ذلك وذكر البيهقي وغيره أن قتل المنعم عن عائشة ليس بصحيح عنها بل هو قول الشعبي أدرجه بعض الرواة في حديثها وقال أحمد لا يجوز الوطء إلا أن يخاف زوجها العنت واحتج الدانعين بأن دمها يجري فأشبهت الحائض واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعي في الام وهو قول الله تعالى (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تفرهوهن حتى يظفرن فإذا تطهرن فأتوهن) وهذه قد تطهرت من الحيض واحتجوا أيضا بما رواه عكرمة عن حمزة بنت جحش رضي الله عنها أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها رواه أبو داود وغيره بهذا اللفظ بإسناد حسن وفي صحيح البخاري قال قال ابن عباس المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت الصلاة أعظم ولأن المستحاضة كالطاهر في الصلاة والصوم والاعتكاف والقراءة وغيرها

الح. وان لم يظفر يني لانه اذا منى فيه ظهر وليكن قوله في الكتاب فلو تحرق معه بالثاق والمبهم لما ذكرنا وبالحاء ايضا لان عند أبي حنيفة ان كان الحرق بحيث يبين منه قدر ثلاث اصابع من اصابع الرجل لم يحز المسح عليه وان كان اقل جاز (الثاني) ان يكون قويا والمراد منه كونه

فكذلك في الوطء ولأنه دم عرق فلم يمنع الوطء كالناسور ولأن التحريم بالشرع ولم يرد بتحريم بل ورد بإباحة الصلاة التي هي أعظم كما قال ابن عباس والجواب عن قياسهم على الحائض أنه قياس يخالف ما سبق من دلالة الكتاب والسنة فلم يقبل ولأن المستحاضة لها حكم المائضات في غير محل النزاع فوجب إلحاقه بنظائره لا بالحيض الذي لا يشاركه في شيء *

﴿ وقال المصنف رحمه الله ﴾ (أقل سن يحيض فيه المرأة تسع سنين قال الشافعي رحمه الله أعجل من سمعت من النساء تختص نساء تهامة بمحض التسع سنين فإذا رأت الدم لدون ذلك فبؤ دم فساد ولا تتعلق به أحكام الحيض) *

﴿ الشرح ﴾ تهامة بكسر التاء وهو اسم السهل منازل عن نجد من بلاد الحجاز ومكة من تهامة قال ابن فارس سميت تهامة من التهم يعني بفتح التاء والماء وهو شدة الحر وركود الريح وقال صاحب المطالع سميت بذلك لتغير هوائها يقال تهم الدهن اذا تغير اما حكم المسألة ففي أقل سن يمكن فيه الحيض ثلاثة أوجه الصحيح استحالة تسع سنين وبه قطع العراقيون وغيرهم والثاني بالشروع في التاسعة والثالث بمضي نصف التاسعة والمراد بالسنتين القمريتين والمذهب الذي عليه التفريع استحالة تسع وهل هي تحديد أم تقريب وجهات حكمها صاحب الحاوى والدارى في كتاب المتحيرة والمتولي والشاشي وغيرهم أحداه تحديد فلو نقص عن التسع ما نقص فليس يحيض وهذا مقتضى إطلاق كثيرين وأصحها قريب صححه الروياني والرائسي وغيرهما فعلى هذا قال صاحب الحاوى لا يؤثر نقص اليوم واليومين قال الدارى لا يؤثر الشهر والشهران قال المتولي والرافعي ان كان بين رؤية الدم واستكمال التسع مالا يسع حيضا وطهرا كان ذلك الدم حيضا والا فلا قال المتولي واذا قلنا تحديد فرأته قبل التسع محتملا باستكمالها نظر ان رأت قبل التسع أقل من يوم وليلة وبعد التسع يوما وليلة جعل الجميع حيضا وان رأت قبل التسع يوما وليلة وبعدها دون يوم وليلة فليس لها حيض وان كثر الجميع يوما وليلة بعضه قبل التسع وبعضه بعدها فهل يجعل حيضا فيه وجهان فالداری بعد ان ذكر الاختلافات كل هذا عندي

بحيث يمكن متابعة المتى عليه لأفرسغا ومرحلة بل قدر ما يحتاج المسافر اليه من البرد في حة الحة عند الخط والرحال فلا يجوز للمسح على اللقائف والجوارب المتخذة من الصوف واللبد لأنها لا يمكن المتى عليها وبسبب نزعها وإسها فلا حاجة الى ادايتها في الرجل ولأنها لا تمنع نفوذ الماء الى الاحشاء ولا بد من شيء مانع على الاصح كما سبأني وكذلك الجوارب المتخذة من الحلة اي تابس مع المكعب وهي جوارب الصوفية لا يجوز للمسح عليها حتى تكون بحيث يمكن متابعة الماء على او تمنع نفوذ الماء ان اعتبرنا ذلك اما اصفافها أو اشجايد التمددين والنعل على الاسفل او الاتصاف بالمكعب وحكي بعضهم أنها وان كانت صفيقة ففي اشراط تجليد القدمين قولن وعند أبي حنيفة لا يجوز

خطأ لأن المرجع في جميع ذلك الى الوجود فأي قدر وجد في أي حال وسنسكن ويجب جعله
حيضا والله أعلم ثم ان الجمهور لم يفرقوا في هذا بين البلاد الحارة والباردة وفيه وجه حكمه امام
الحرمين عن حكاية والده انه اذا وجد الدم لتسع سنين في البلاد الباردة التي لا يمهد في أمثالها
مثل ذلك فليس بحيض والمذهب الاول قال اصحابنا قال الشافعي رحمه الله رأيت جدة بنت
احدى وعشرين سنة وقيل انه رأها بصنماء البين قالوا هذا رآه واقعا ويتصور جدة بنت تسع
عشرة سنة ولحظة فتحمل لتسع وتضع لستة أشهر بنتا وتحمل تلك البنت لتسع سنين وتضع
لستة أشهر هذا ما يتعاني باقل سن الحيض وأما آخره فليس له حد بل هو ممكن حتى يموت هذا قاله
صاحب الحاوي وغيره وهو ظاهر قال اصحابنا فالعتمد في هذا الوجود وقد وجد من حيض
لتسع سنين فوجب المصير اليه كما يرجع الى العادة في اقل مدة الحمل واكثرها وفي القبيض في الميع
واحياء الموات والحز في السرة وغيرها اما اذا رأت الدم لدون اقل سن الحيض المذكور فليس
بحيض بل هو حدث ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل ولا يمنع الصوم ولا يتعلق به شيء من
احكام الحيض ويسمي دم فساد وهل يسمى استحاضة فيه خلاف قدمناه في أول الباب * واذا
ادعت المرأة الحيض في سن الامكان قبل قولها غير يمين كما يقبل قول الغلام في انزال المني لسن
الامكان والله اعلم

ترفع قال اصحابنا أقل سن يجوز ان تنزل المرأة فيه المني هو سن الحيض وفيه الالوجه الثلاثة
السابقة الصحيح استكمال تسع سنين قال امام الحرمين وعلي الجملة هي اسرع بلوغا من الغلام وأما
الغلام فاختلفوا فيه وحاصل المنقول فيه ثلاثة اوجه اصحها عند العراقيين استكمال تسع سنين
وبهذا قطع جماعة منهم هنا في باب الحيض كالشيخ ابى حامد والبندنيجي واقاضي ابى الطيب
وابن الصباغ والثاني مضى تسع سنين ونصف وهو ظاهر نص الشافعي رحمه الله في كتاب الاعان
والتات استكمال عثر سنين وسيأتي ابضاده ان شاء الله تعالى في باب الحبر وما يلحق
من النسب والله اعلم قال المصنف رحمه الله *

المسح على الماور بن وان كانا صفيين حتى يكونا مجلدين او متعابن وخالفه صاحباه فهذا اذا تعذر المني
فيه انصف المني في نفسه ولو تعذر المني فيه - عنه المفرطة او ثقله او اضعفه في جواز المسح عليه
وجبان احدهما يجوز لانه في نفسه صالح المشي عليه الا ترى انه لو لبسه غيره لارتفق به واحبها
لا يجوز لانه لا حاجة اليه في ادامة مل هذا الخف في الرجل ولا فائدة له فيه ولو تمذر المشي فيه ثقله
او ساطه كما اذا اخذ حفا من حشب او حديد وهو بحيث لا يمكن المشي عليه فلا يجوز المسح عليه
كما لو تعذر المشي فيه اضعفه وكذلك لو كان المتخذ من الحشب محدد الرأس لا يثبت مستقرا على
الارض وله كان المتخذ من الحشب والمحدد لطيفا يتأني النبي فيه جاز المسح عليه هذا قضية

﴿وأقل الحيض يوم وليلة وقال في موضع يوم فن أصحابنا من قال هما قولان ومنهم من قال يوم وليلة قولاً واحداً وقوله يوم اراء بلبلة ومنهم من قال يوم قولاً واحداً وأما قول يوم وليلة قبل أن يثبت عندنا اليوم فلما ثبت عنده رجع اليه - والدليل على ذلك ان المرجع في ذلك الى الوجود وقد ثبت الوجود في هذا القدر قال الشافعي رحمه الله رأيت امرأة اثبت لى عنها أنم المزل تحيض يوما لا تزيد عليه وقال الاوزاعي رحمه الله عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية وقال عطاء رحمه الله رأيت من النساء من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما وقال ابو عبد الله الزيري رحمه الله كان في نساءنا من تحيض يوما وتحيض خمسة عشر يوما واكثره خمسة عشر يوما لما رويناه عن عطاء وابي عبد الله الزيري وغالبه ست او سبع اقلوه حلي الله عليه وسلم لحنة بنت جحش رضي الله عنها «تحضي في علم الله ستة أيام او سبعة أيام كما تحيض النساء ويظهرن ميقات حيضهن وطهرهن» وأقل ما هر فاصل بين المدين خمسة عشر يوما لا أعرف فيه خلافاً فان صح ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «في النساء نقصان دينهن ان احداهن تمكث شطرد - رها لانصلي» دل ذلك علي ان اقل المهر خمسة عشر يوما لكن لم أجده بهذا اللفظ الا في كتب الفقه

﴿الشرح﴾ في الفصل مسائل (احداها) في اقل الحيض: نص الشافعي رحمه الله في العدد ان اقله يوم ونص في باب الحيض من مختصر المزني وفي عامة كتبه اقله يوم وليلة واختلف الاصحاب فيه على ثلاث طرق ذكرها المصنف بدليلها أحدها يوم بلا ليلة والثاني قولان احدهما يوم بلا ليلة والثاني يوم وليلة والطريق الثالث وهو أصحها باتفاق الاصحاب ان اقله يوم وليلة قولاً واحداً وهذا الطريق قول المزني وأبي العباس بن سريج وجهه أصحابنا المتقدمين وقطع به كثيرون من المتأخرين ونقله المحامي وابن الصباغ عن الأكثرين قال الشيخ ابو حامد واخرون ولا يصح قول من قال فيه قولان لان الاعتبار بالوجود فان صح الوجود في يوم تعين قالوا ولانه اذا أمكن حمل كلاميه علي حابين كان اولى من الحمل علي قواين وكذا كان مجتهد كما اذا أمكن حمل حديثي النبي صلى الله عليه وسلم علي حالين والجمع بينهما كان مقدماً علي التنسخ والتعارض وضعف الشيخ ابو حامد

ما ذكره الحبور بسرهما وتلويحاً وذكر امام الحرمين وصاحب الكتاب في الوسيط أنه يجوز المسح على الخف من الحديد وأن عسر المنحي فيه فان ذلك ليس لضعف اللبوس وأما هو اضعف اللابس ولا ينظر الى احوال الالابسين فانه لا ينعبط (النات) ان يكون حالاً خالف المقصوب والمسروق في حوز المسح عليه وجهان فالصاحب التلخيص لا يجوز لان المسح عليه - احاطة الاستدامة وهو مأمور بالنزع والرفض ولان اسمه معصية والمسح رخصة والرخص لا تنطبق بالمعاصي وقال أبو علي الطبري والاكثرين يجوز كالوضوء الماء المقصوب والاصاة في اثوب المقصوب، ولو اتخذ من الذهب او الفضة خفاً فجواز المسح عليه على الوجهين وايراد صاحب التهذيب يشعر بالبع

وامام الحرمين وغيرهما طريقة القطع يوم لان الشافعي رحمه الله اقال يوم في مسائل العدد اختصارا
او حين اراد تحديد اقل الحيض في بابه والرد على من قال اقله ثلاثة ايام قال الشافعي اقله يوم و ليلة
فوجب اعتماد ما حقه في موضع التحديد هذا هو المشهور في مذهبننا والموجود في كتب اصحابنا
وقال الامام ابو جعفر محمد بن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء حدثني الربيع عن الشافعي
ان الحيض يكون يوما واقل واكثر قال وحدثني الربيع ان آخر قول الشافعي ان اقل الحيض
يوم و ليلة وهذا النص الذي نقله ابن جرير عن الشافعي غريب جدا ولكن تأويله على ما سأذكره
في الفرع بعد هذا ان شاء الله تعالى والصواب عند الاصحاب ان اقل الحيض يوم و ليلة وعليه
التفريع والعمل ومساواه مناول عليه . ودليله من نص الشافعي رحمه الله شيئا احدهما انه ذكره
في معظم كتبه وفي مغلته والثاني انه آخر قوله كما نقله الثقة ابن جرير (المسألة الثانية) اكثر الحيض
خمس عشرة باتفاق اصحابنا وذكر المصنف دليله (الثالثة) غالب الحيض ست او سبع بالاتفاق
(الرابعة) اقل طهر فاصل بين حيضتين خمس عشرة يوما باتفاق اصحابنا لانه اقل ما ثبت وجوده
ولا حدلا كثره بالايجاع قال اصحابنا وقد بقي المرأة جميع عمرها لا تحيض وحكى القاضي ابو الطيب
ان امرأة كانت في زمنه تحيض في كل سنة يوما و ليلة وهي صحيحة تميل وتلدو وكان نفاسا ربهين
يوما واما غالب الطهر فقال اصحابنا هو ثلاثة وعشرون يوما او اربعة وعشرون بناء على ان
غالب الحيض ماذا فالغالب ان في كل شهر حيضا وطهرا فغالب الحيض ستة اوسبعة وباقيه طهر هذا
ما يتفق بايضاح اصل المذهب واما قوله طهر فاصل بين الدمين خمس عشرة يوما فاحترز به عن
شيئين احدهما الطهر الذي بين الحيض والنفاس اذا قلنا بالاصح ان الحامل تحيض فانه يجوز ان
يكون دون خمسة عشر ولو يوما على المذهب الصحيح كما سيأتي ان شاء الله تعالى (الثاني) ايام النقاء
المتخللة بين ايام الحيض في حق ذات التلقين اذا قلنا بالتلقين واراد المصنف بقوله بين الدمين
بين الحيضتين ولو قال بين الحيضتين كما قال في التنبيه لكان احسن ليحترز عن الشيئين المذكورين
والله اعلم واما قوله لا أعرف فيه خلافا فمحمول على نفي الخلاف في مذهبنا والا فالاختلاف فيه للعلماء

حرزا والاول اقرب واهلك يقول اول كلام صاحب الكتاب يقتضي اشتراط الحل جزما حيث
قال الشرط الثاني ان يكون الملبوس ساترا قويا حالالا بالآخرة ذكر وجبه في المسح على الخف
للمقصوب ثم الاظهر منهما في المذهب جواز المسح عليه فيحذف القيد الثالث عن درجة الاعتبار
ولا يلائم آخر الكلام اوله فاعلم ان الضوابط في المذهب تد كر كالتراجم لما قيل باعتباره وفاقا
او خلافا والاعتماد على ما ذكر من التفصيل آخرها وكثيرا ما ينحذف بعض القيود على الاظهر الا انه
يذكر لمعركة الخلاف لكن ههنا صورة اخرى تقتضي التعرض لمسذا القيد واعتباره وان جوزنا
المسح على الخف للمقصوب والمسروق وهي ما اذا اتخذ خفا من جلد الكلب او جلد الميتة قبل

مشهور سند كره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى « واما قول الحاملي في كتابيه اقل الطير خمسة عشر يوما بالاجماع ونحوه في التهذيب وقول القاضي ابى العلي في مسألة التلقيق اجمع الناس ان اقل الطير خمسة عشر يوما فردود نير مقبول فلا يحمل كلام المصنف عليه وان كان لو حمل عليه لم يكن غلطاً في اللفظ فانه قد قال لا اعرف فيه خلافا ولا يلزم من عدم معرفته عدم الخلاف والله اعلم » واما حديث « تمكث شطر دهرها » فحديث باطل لا يعرف وانما ثبت في الصحيحين « تمكث الليالي ما تصلي » كما سبق بيانه في مسألة تحريم الصوم واما حديث حمنة نصحيح رواه ابو داود والترمذي وغيرهما من رواية حمنة قال الترمذي هو حديث حسن قال وسأت البخاري عنه فقال هو حديث حسن قال وكذا قال احمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح قال الخطابي وقد ترك بعض العلماء الاحتجاج بهذا الحديث لان راويه عبد الله بن محمد بن عقيل ليس بذلك (تمت) هذا الذي قلناه هذا القائل لا يقبل فان أئمة الحديث صححوه كما سبق وهذا الراوي وان كان مختلفا في توثيقه وجرحه فقد صحح الحفاظ حديثه هذا وهم أهل هذا الفن وقد علم من فاعدهم في حد الحديث الصحيح والحسن أنه اذا كان في الراوي بعض الضعف اجيز حديثه بشواهد له أو متابة وهذا من ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم « تحيضي في علم الله » أى التزى الحيض وأحكمه فيما أعلمك الله من عادة النساء هكذا قاله أصحابنا في كتب الأئمة والعلم هنا بمعنى المعلوم وقال الخطابي معناه فيما علم الله من أمرك من ستة أو سبعة وقوله صلى

الديان فمذا الحلة اجاسة عينه لا يحمل استعماله في البدن بالابس وغيره علي اصبح اقواين وقدنص في الام علي انه لا يجوز المسح عليه لانه لا يمكن الصلاة فيه وفائدة المسح وان لم تنحصر في الصلاة الا ان الفصوص الاصلية الصلاة وما عداها كالتابع لها وايضا فان الحف بدل عن الرجل ولو كانت الجل نحسة لم تغسل عن الموضوع ما نظير عن الاجاسة فكيف يمسح علي البذل وعنه نجس العهن ولا يعود الخلاف في هذه الصورة (واعلم) انه يعتبر في الملبوس والاصفات الملائم المذكورة في الكتاب صفات آخر (احداها) ان لا يتعدى المسح عليه باب السعة المفرطة او الضيق المفرط او بسبب الثقل والاحتداد كسبب (واما في) ذكر الشيخ أبو محمد انه ينبغي ان يقع عليه اسم الحف حتى لو اف على قدمه قطعة آدم وشدة باطله لا يمسح عليه لان الف لا تقى ولا يأتى انزود متابة المني سايه فان فرض على قوى فقل ذلك يعسر ازالته واسادته على حسنه مع استبعاد المسامحة لا يحصل الا اتفاق الفصوص بالمسح فيتبع مورد المسح وهو الحف (انما في) ان يمنع انشف الماء ووصوله الى لرجل فلو لم يمنع كالحف المسح والذي لا مفاقة له فال مسح عليه فيه وجب ان انما لها لان الغالب من الخفاف ان يمنع النفوذ فينصرف اليها فيصوم المسح وبقى انفصال واجبا فيما عداها وانما في يجوز كما لو تفرقت ظهارة الحف وبطائه من مضمين نير متراز بين مسح المسح عليه مع نفوذ الماء واختار امام الحرمين هذا الوجه وتابعه صاحب الكتاب في الوسيط وتذلل

الله عليه وسلم « كما تحيض النساء » المراد غالب النساء لاستحالة ارادة كلهن لاختلافهن وقوله صلى الله عليه وسلم « ميقات حيضهن » هو ينصب التاء على الظرف أى في وقت حيضهن واختلفوا في حال حنة فقيل كانت مبتدأة فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غالب عادة النساء وقيل كانت معتادة ستة أو سبعة فردها اليها ذكر هذا الخلاف فيها الخطابي وجمهور أصحابنا في كتب المذهب وذكرهما الشافعي رحمه الله في الام احتمالين واختار المصنف بعد هذا أنها كانت مبتدأة وكذا اختاره امام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وآخرون ورجعه الخطابي قال ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « كما تحيض النساء ويطهرون » واختار الشافعي رحمه الله في الام أنها كانت معتادة وأوضح دليله وقال هذا أشبه ما نيه قال صاحب التتمة من قال كانت معتادة ذكرها في ردّها الى الستة أو السبعة ثلاث تأويلات أحدها معناه ستة ان كانت عادتلك ستة أو سبعة ان كان عادتلك سبعة اثاني لعلها شكت هل عادتّها ستة أو سبعة فقال تحيض ستة ان لم تذكرى عادتلك أو سبعة ان ذكرت أنها عادتلك الثالث لعل عادتّها كانت تخاف في بعض الشهور ستة وفي بعضها سبعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ستة في شهر الستة وسبعة في شهر السبعة فتكون لفظة للتعظيم وبسطت الكلام في هذا الحديث لأنه من الاحاديث التي عليها مدار كتاب الحيض ويدخل في كل مصنفات الحيض والله أعلم *

حذف هذا التمر لمن اصله هنا لكن ظاهر المذهب الاول
قال « فرمى الحرم وق الضعيف فوق الحف لا يمسح عليه وان كان قويا لم يجز (م ح) المسح عليه أيضا في الجديد بل عليه ان يدخل اليد بينهما فيمسح علي الاسفل »
الحرم موق هو الذي يلبس فوق الحف وأما يلبس غالبا لشدة البرد فاذا لبس جرموقين فوق الحفنين او خفين فوق الحفنين فلا يخلو من اربع احوال (احداها) ان يكون الاسفل بحيث لا يمسح عليه اضعف او تحرق والا علي بحيث يمسح عليه فالمسح علي الاعلي والاسفل والحالة هذه كالمرور بالثانفة والثانية ان يكون الامر بالعكس من ذلك فيمسح علي الاسفل القوي وما فوقه كخرفة تلف علي الحف فلو مسح علي الاعلي فوصل البلل الى الاسفل فان قصد المسح علي الاسفل جاز وكذا لو قصد المسح عليها جاز ويلغو قصد المسح علي الاعلي وفيه وجه انه اذا قصدها لم يعتد بالمسح وان قصد المسح علي الاعلي الضعيف لم يجزه وان لم يقصد شيئا بل كان علي نيته الاولى وقصد المسح في الجملة ففيه وجهان اظهرهما الحواز لانه قصد اسقاط فرض الرجل بالمسح وقد وصل الماء اليه فكفي (الحالة الثالثة) الا يكون واحد منها بحيث يمسح عليه فلا يخفى نغفر المسح (الرابعة) ان يكون كل واحد منها بحيث يمسح عليه فهل يجوز المسح علي الاعلي فيه قولان قال في القديم والاملاء يجوز وبه قال أبو حنيفة واحمد والمزني لأن المسح علي الحف جوز

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل حنة بنت جعش وعطاء، والاوزاعي وابي بيري قائما حنة فبهاء مهمل مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم نون ثم هاء وأبوها جعش بحيم مفتوحة ثم هاء مهمل ساكنة ثم شين معجمة وهي اخت زنب بنت جعش زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعطاء فهو ابو محمد عطاء ابن ابي وباح واسم ابي رياح اسلم وعطاء من كبار أئمة التابعين في الفقه والزهدي والورع وغير ذلك وهو أحد شيوخنا في سلسلة التفقه فهو شيخ ابن جريج الذي هو شيخ لم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي كما سبق بيانه في مقدمة الكتاب توفي عطاء رحمه الله سنة أربع عشرة ومائة وقيل خمس عشرة وقيل سبع عشرة وأما الاوزاعي فهو ابو عمرو عبد الرحمن بن عمرو من كبار تابعي التابعين وأئمة البارعين كان امام أهل الشام في زمانه اتفق في سبعين الف مسألة وقيل ثمانين الف توفي في خلوته في حمام بروت مستقبل القبلة متوسداً يمينه سنة سبع وخمسين ومائة وقيل هو منسوب الى الاوزاع قرية كانت بخارج باب القرايس من دمشق وقيل قبيلة من اليمن وقيل غير ذلك وأما الزبيرى فهو من أصحابنا أصحاب الوجوه منسوب الى الزبير بن العوام أحد العشرة المشهود لهم بالجنة رضى الله عنه وهو ابو عبد الله الزبير بن احمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير ابن العوام ولله بيري كتب نفيسة واحوال شريفة بهذه الحرف في تعريف هذه الاسماء وقد سأتأهل أصحابها ومتابعهم في تهذيب الاسماء والله التوفيق

وفقاً وتخفيفاً وهذا المعنى موجود في الحرموق فان الحاجة ندعو الى لبسه وتلحق المشقة في نزعها عند كل وضوء وقال في الجديد لا يجوز وهو اشهر الرايتين عن مالك لان الاصل غسل الرجلين والمسح رخصة وردت في الحف والحاجة الى لبسه اهم واعم فلا يلحق به الجرموق فان فرعاً على القديم وجوزنا المسح على الحرموق فكيف السبيل في ذلك: ذكر ابن مريج فيه ثلاثة معانٍ اظهرها ان الحرموق بدل عن الحف والحف بدل عن الرجل لانه يستتر الحف ستر الحف للرجل ويشق نزعها كما يشق نزع الحف فاقيم مقامه (ومنا) ان الاسفل كالقائمة والحف هو الاعلى لا انا اذا جوزنا المسح عليه فقد جعلناه اصلاً في رخصة المسح وانما ان الاعلى والاسفل معا يتأخر واحد فالاعلى كالظهارة والاسفل كالباطنة وتتفرع على هذه المعاني سائل (منا) وابسهما جميعاً وهو على كمال الطهارة له ان يمسح على الاعلى على هذا القول وهل له ان يمسح على الاسفل بن يدخل اليد بينهما فيوجهان ان قلنا الاعلى بدل الاسفل يجوز كما يجوز لو غلب الرجل الحف وانما الاسفل كاللحافة او كما كان في خف واحد فلا (ومنا) لو لبس الاسفل على كمال الطهارة وابس الاعلى على الحدث ففي جواز المسح على الاعلى وجهان ان قلنا بالمعنى الاول او الثاني فلا يبعد لانه مقصود بالمسح لبسه محذوفاً فلا يمسح عليه كالحف الواحد وان قلنا بالمعنى الثالث فيجوز كما لو لبس الحف على الطهارة ثم احدث والصق به طاعة اخرى وفي المسألة طريقتان اخرى انه لا يجوز المسح عليه جزمنا

(فرع) قد ذكرنا ان اكثر الحيض خمسة عشر يوما وكذا اقل الطهر والمراد خمسة عشر ليلا ليلها وهذا التقيد لا بد منه لتدخل الليلة الاولى

(فرع) لو وجدنا امرأة تحيض اقل من يوم وليلة او اكثر من خمسة عشر او تعاهر اقل من خمسة عشر واشتهرت بانها كذلك متكررة فيها ثلاثة اوجه حكها امام الحرمين والغزالي وغيرهما احدها لا يعتبر حال هذه . بل الحكم على ما تمهد لان بحث الاولين اوفى والثاني يعتبر ليكون هذا حاضيا وما رها لان الاعتدال على الوجود وقد حصل قل امام الحرمين هذا قول طوائف من المحققين منهم الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني والفاضل حسين (قلت) واختاره الدارمي في الاستدكار وصاحب التمهيد والثالث ان كان قد راينا في مذهب السلف الذين يقولون باعتماد الوجود اعتمادا وعلمنا به وان لم يوافق مذهب احد لم يعتمد قل امام الحرمين والذي اختاره ولا اري المدلول عنه الاكتفاء بما استقرت عليه مذاهب الماضين من ائمتنا في الاقل والاكثر فانا لو فتحنا باب اتباع الوجود في كل ما يحدث واخذنا في تغيير ما يمد قليلا وتكثيرا لا تخلط الابواب وظهر الاضطراب والوجه اتباع ما تقرر للعلماء الباحثين قبلنا وذكر الزاقي نحو ما ذكره امام الحرمين ثم قال فلا يظهر انه لا اعتبار بحال هذه المرأة بل الاعتبار بما تقرر لان احتمال عروض دم الفساد لهذه المرأة اقرب من انحرام السادة المستورة قال ويدل عليه الاجماع على انها لو كانت تحيض يوما وتطهر يوما على الاستمرار لا يجعل كل نساء

ولو لبس الاسفل كذلك واحد مسح عليه ثم لبس الجرموق فهل يسمح عليه منهم من بناء على المعاني ان قلنا الجرموق بدل الخف او قلنا انه كالظاهرة فيجوز وان قلنا انه الخف والاسفل كاللغافة فلا وقيل بيني الجواز على هذا المعنى الثالث على ان المسح على الخف هل يرفع الحدث ام لا ان قلنا يرفع فيجوز والا فلا لانه لم يلبس على طهارة قوية ومنهم من بنى المسألة على هذا الاصل وقطع النظر عن المعاني الثلاثة واذا جوزنا المسح في هذه المسألة على الاعلى فقد ذكر الشيخ ابو علي ان ابتداء المدة يكون من حين أحدث أول ما لبس لامن وقت الحدث بعد لبس الجرموقين لان كاه كاللبس الواحد بيني البعض على البعض وفي جواز المسح على الاسفل الخلاف الذي سبق (ومنا) لو لبس الاسفل على الحدث وغسله فيه ثم لبس الاعلى وهو على طهارة كاملة فلا يجوز المسح على الاسفل لامحالة وهل يجوز على الاعلى بيني على المعاني ان قلنا الاعلى بدل البديل فلا يجوز لان الاسفل ليس مسحوا عليه اذا كان ملبوسا على الحدث فلا يصلح للبديلة وان قلنا انهما كالظاهرة والبطانة فكذلك لا يجوز كما اذا لبس الخف ثم العسق بطهارة اخري وهو منطهر وان قلنا الاسفل كاللغافة فله المسح على الاعلى (ومنا) لو تغرق الاعلى من الرجلين جميعا او نزعها بعد ما مسح عليه وبقي الاسفل بمحالة فان قلنا الاعلى بدل البديل لم يجب نزع الاسفل لان حكم الاصل لا يبطل بسقوط البديل . لكن لا بد من المسح على الخفين كما اذا نزع الخف لا بد من

ظهر آ. مستقلاً كمالاً قال فهذا الوجه هو المذهب المعتمد وعليه تفريع الباب واختار الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح قول الأستاذ أبي اسحق فقال الصحيح اتباع ذلك فإنه نص الشافعي نقله عنه صاحب التقریب فيه وناهيك اتقاناً وتحقیقاً وإطلاعا وكأن الأصحاب لم يطلعوا على النص قال وفي المحيط للشيخ أبي محمد الجويني عن الأستاذ أبي اسحق كانت امرأة تستغثني بأسفاريين ويقولان عاداتها في الطهر مستمرة علي أربعة عشر يوماً على الدوام فجعلت ذلك طهرها على الدوام فقلت وهذا النص الذي نقله أبو عمرو واختاره موافق لما قدمته عن ابن جرير عن الربيع بن الشافعي فإن ذلك النص وإن كان مطلقاً فهو محمول علي هذا الصورة والله أعلم

(فرع) في مذاهب العلماء في أقل الحيض والطهر وأكثرهما : أجمع العلماء علي أن أكثر الطهر لأحدله قال ابن جرير واجمعوا علي أنها لورأت الدم ساعة وانقطع لا يكون حيضاً وهذا الاجماع الذي ادعاه غير صحيح فإن مذاهب مالكا أن أقل الحيض يكون دفعة فقط واختفوا فيما سوى ذلك فذهبنا المشهور أن أقل الحيض يوم وإيلة وأكثره خمسة عشر قال ابن المنذر وبه قال عطاء واحد أبو ثور وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد أكثر الحيض عشرة أيام وأقله ثلاثة أيام قال وبأغني عن نساء الماجشون أنهم كن يحضن سبع عشرة قال أحمد أكثر ما سمعنا سبع عشرة قال ابن المنذر وقال عائشة ليس لأقل الحيض ولا لأكثره حد إلا أيام بل الحيض أقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة والطهر إداره وقال الثوري أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً قال أبو ثور وذلك مملا يختافون فيه فيما نعلم وأنكر أحمد وأسحق التحديد في الطهر قال أحمد الطهر ما بين الحيضتين علي ما يكون وقال إسحق توفيته الطهر بخمسة عشر بإطل هذا نقل ابن المنذر وحكي أصحابنا عن أبي يوسف أقل الحيض يومان وأكثر الثالث وعن مالكا لأحد لافله وقد يكون دفعة واحدة وحكي الماوردي عن مالكا ثلاث دوايات في أكثر الحيض إحداها خمسة عشر والثانية سبعة عشر والثالثة غير محدود وعن مكحول أكثره سبعة أيام قال العبدري واختلف أصحاب مالكا في أقل الطهر فروي ابن القاسم أنه غير محدود وإنما يكون منه أيام في العادة وروي عبدالمالك بن الماجشون

غسل الرجلين وهل يكفي ذلك أم يعتق إلى استئناف الوضوء قولان كما سنده في نزع الخف وإن قلنا أنه ما كالتظاهرة والبطانة فلا تنى عليه وإن قلنا الأسفل كاللثة في نزع الأسفل أصا ويفسل الرجلين وفي لزوم الاستئناف قولان فيحصل من مجموع الاختلافات في المآخذ خمسة أقوال لا يلزمه متي : يلزم المسح علي الأسفل لاخير : يلزم المسح مع استئناف الوضوء : يلزم نزع الخف وغسل الرجلين : لم ذلك مع استئناف الوضوء (ومنها) لا تحرق الاغلي من إحدى الرجلين أو نزع فن قلنا الأعلى بدل البذل قبل يلزمه نزع من الرجل الأخرى فيه وجهان أحدهما نعم كما لو نزع أحد الخفين يلزمه نزع الثاني ثم اذ نزع عاد قولان في أنه يكفي المسح علي الأسفلين أم لا

انه خمسة ايام وقال سحنون ثمانية ايام وقال غيره عشرة ايام وقال محمد بن مسلمة خمسة عشر وهو الذي
 يعتمد عليه البغداديون وقال احمد في رواية الأثرم وابن طالب اقل الطهر ثلاثة عشر يوما
 وقال الماوردي قال أكثر العلماء اقل الطهر خمسة عشر وقال مالك اقله عشرة وحكى ابن الصباغ
 عن يحيى بن أكثم بالثناء المثلثة ان اقل الطهر تسعة عشر يوما فاما ادله هذه المذاهب فمهما مسألة
 الاجماع ان أكثر الطهر لاحد له ودليها في الاجماع ومن الاستقراء ان ذلك وجوده شاهد من اطرافه ما
 نقله القاضي ابو الطيب في تلمية قال اخبرني امرأة عن اختها انها تحيض في كل سنة يوما وليلة وهي صحيحة
 تحبل وتلد ونفاسها اربعون يوما واما اقل الحيض فاصحح لمن قال اقله ثلاثة ايام بمحدث ام سلمة
 رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم جاءته فاطمة بنت ابى حبيش رضى الله عنها فقالت اني
 استحاض قال «ليس ذلك الحيض انما هو عرق تنفعا ايام اقراء ثم لتقتل ولتصلي» رواه احمد بن حنبل
 قالوا واول الايام ثلاثة بمحدث واثلة بن الاسقع رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اقل الحيض ثلاثة ايام
 واكثره عشرة ايام» رواه الدارقطني وعن ابن امامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال «لا يكون الحيض اكثر من عشرة ايام ولا اقل من ثلاثة ايام» وعن انس رضى الله عنه قال
 «الحيض ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر» قالوا وانس لا يقول هذا الاتوقيفا
 قالوا ولان هذا تقدير والتقدير لا يصح الا بتوقيف او اتفاق وانما حصل الاتفاق على ثلاث واحتج
 اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت ابى حبيش رضى الله عنها «دم الحيض اسود يعرف
 فاذا كان ذاك فامسكي عن الصلاة» رواه ابو داود وغيره باسناد صحيحة قال اصحابنا وهذه
 الصفة موجودة في اليوم والليلة ولا اقل الحيض غير محدود شرعا فوجب الرجوع فيه الى الوجود
 وقد ثبت الوجود في يوم وليلة كما ذكره المصنف عن عطاء والاوزاعي والشافعي والزهري وروينا
 بالاسناد الصحيح في سنن البيهقي عن الامام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله قال كانت امرأة
 يقال لها ام العلاء قالت حيضني منذ ايام الدهر يوما قال اسحق بن راهويه وصح لنا عن غير
 امرائه في زماننا انها قالت حيضتي يوما بعند يزيد بن هرون قال عندي امرأة تحيض يومين

الى اعادة الوضوء والثاني لا يلزم نزع الآخر لان كل واحدة من الرجلين دونها حائل والفرض فيهما
 المسح بخلاف ما اذا نزع احد الحفين فان فرض الرجل المكشومة حينئذ الفسل وعلي هذا فيلزمه
 فولان احدهما المسح على الحف الذي خلع الاعلى من فوقه والثاني استئناف الوضوء والمسح على
 ذلك الحف وعلي الاعلى من الرجل الاخرى وان قلنا الاعلى والاسفل كهما في خوف واحد لم
 يلزمه شيء وان قلنا بالمعنى الثالث نزع الاسفل من الرجل التي نزع منها الاعلى او تحرق ونزعها
 من الثانية ويفسل الرجلين وفي لزوم الاستئناف قولان (ومنها) لو تحرق الاسفل من الرجلين جميعا
 لم يضر علي المعاني كلها وان تحرق من احدها فان قلنا الاعلى بدل البدل نزع واحدة من الرجل

وروى في هذا المعنى غير ما ذكرنا قال اصحابنا ولا مجال للقياس في هذه واما الجواب عن حديث ايام
اقرائها لو ثبت فن وجبين (أحدهما) ليس المراد بالايام هنا الجمع بل الوقت (الثاني) انها مستحاضة معتادة قد ودها
الي الايام التي اعتادتها ولا يلزم من هذا ان كل حيض لا يتقص عن ثلاثة ايام واما حديث وائلة
وابي امامة وانس فكلها ضعيفة متفق علي ضعفها عند المحدثين وقد اوضح ضعفها الدارقطني ثم
البيهقي في كتاب الخلافات ثم السنن الكبير وقولهم التقدير لا يصح الا بتوقيف جوابه ان التوقيف
ثبت فيما ذكرناه لان مداره علي الوجود وقد ثبت ذلك علي ما قدمناه واما من قال اقل الحيض
ساعة فاعتدوا ظواهر النصوص المطلقة وقياس علي النفاس واحتج اصحابنا بان الاعتماد علي الوجود
ولم يثبت دون ما قلناه والجواب عن النصوص انها مطلقة فتحصل علي الوجود
وعن النفاس انه وجد لحظة فعملنا بالوجود فيها واما من قال اكثر الحيض عشرة فاحتجوا بحديث
واثلة وابي امامة وانس وكلها ضعيفة واهية كما سبق وليس لهم حديث ولا يبرمجوز الاحتجاج به
واحتج اصحابنا بما ثبت مستفيضاً عن اللف من التابعين فمن بعدهم ان اكثر الحيض خمسة عشر
وانهم وجدوه كذلك عياناً وقد جمع البيهقي اكثر ذلك في كتابه في الخلافات وفي السنن الكبير
فمن رواه عنه عطاء والحسن وعبيد الله بن عمر ومحيي بن سعيد وبيعة وشريك والحداد بن صالح
وعبد الرحمن بن مهدي رحمهم الله واما قول يحيى بن اكرم اقل الطهر تسعة عشر فاستدل له
ابن الصباغ قال اكثر الحيض عنده عشرة والشهر يشتمل علي حيض وطر وقد يكون
الشهر تسعة وعشرين منها عشرة للحيض والباقي طهر ودليلاً بأبوت الوجود في خمسة عشر
واما قوله فبناه علي ان اكثر الحيض عشر وقد يدلنا بطلانه فان قيل روى اسحق بن رايهويه عن
بعضهم ان امرأة من نساء المهاجرين حاضت عشرين يوماً وعن يمين بن مهران ان بنت سعيد
بن جبير كانت تحض وكانت تحيض من السنة شهرين فجوابه بما اجاب به المصنف في كتابه انك
ان هذين العلمين ضعيفان فالاول عن بعضهم وهو مجهول وقد انكره بعضهم وقد انكره الامام مالك
ابن انس وغيره من علماء المدينة والثاني رواه الهيد بن مسلم عن رجل عن يمين بن مهران والجل محمول والله اعلم

الاخرى أيضاً كيلا يكون جاء ما بين البذل والمبدل كذلك ذكره في التهذيب وغيره ولا ان يقول
هذا المعنى ووجود فيما اذا تحرق الاعلى من احدى الرجلين وقد حكوا وجهه في لزوم المنع من
الرجل الاخرى فايحكم بطردهما هنا ثم اذا نزع فبما لم يبق قولان احدهما المسح علي الخلف الذي
نزع الاعلى من فوقه والثاني استئناف الوضوء والمسح عليه وعلى الاعلى الذي تحرق الاسفل
تحته وان قلنا بالمعنى الثاني او الثالث فلا شيء عليه ومنها لو تحرق الاسفل والاسفل من الخلف
جميعاً او من احدهما لم نزع السك علي المعاني كما بانهم ان قلناهما كلهما في حرف واحد ولكن المار
في موضعين غير متحاذيين لم يضر علي ما تقدم (ومنها) لو تحرق الاعلى من رجل والاسفل من الثانية

قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وفي الدم الذي تراه الحامل قولان أحدهما أنه حيض لانه دم لا يمنعه الرضاع فلا يمنعه الحمل كالتفاس والثاني أنه دم فساد لانه لو كان حيضاً لحرم الطلاق وتعلق به التقضاء العدة ﴾
 ﴿ السرح ﴾ يقال الرضاع والرضاع بفتح الراء وكسرهما فيها وامرأة حامل وحاملة والاول أشهر وأفصح فإن حمت على رأسها أو ظهرها فخاملة لا غير والدم مخفف الميم على اللغة المشهورة وفيه لفية شاذة بنشديدها * أما حكم المسألة فإذا رأت الحامل دماً يصلح أن يكون حيضاً قولان مشهوران قال صاحب الحاوي والمتولى والبعوى وغيرهم الجديد أنه حيض والقديم ليس بحيض واتفق الأصحاب على أن الصحيح أنه حيض فإن قلنا ليس بحيض فهو دم فساد كما ذكر المصنف وهل يسمى استحاضة فيه خلاف سبق وسواء قلنا استحاضة أو دم فساد هو حدث ينقض الوضوء فإن لم يستمر فهو كالبول فإما أن تصلي بالوضوء الواحد صلوات وإن استمر فلها حكم الاستحاضة المستمرة وسيأتي بيانها في آخر الباب إن شاء الله تعالى : قال الدارمي في الاستذكار اختلف أصحابنا في محل القولين فنهم من قال هما إذا رأت الدم في أيام عاداتها على صفة دم الحيض فإن رأتها في غير أيام الحيض أورات صفرة أو كدرة فليس بحيض قولاً واحداً ومنهم من قال لا فرق بل الخلاف جار في كل ما يجوز أن يكون حيضاً لغير الحمل وقال أبو علي بن أبي هريرة القولان ١٠١ قلنا للحمل حكم فإن قلنا لا حكم له فهو حيض قولاً واحداً وقال أبو اسحق القولان جاريان سواء قلنا له حكم أم لا قالوا واختلفوا أيضاً فنهم من قال القولان إذا مضى للحمل أربعون يوماً وما رأتها قبل ذلك حيض قولاً واحداً ومنهم من قال القولان في الجميع هذا آخر كلام الدارمي وقال الشاشي إذا قلنا للحامل لا يحيض فمن متى ينقطع حيضها وجهان الصحيح بنفس الملق والثنائي من وقت حركة الحمل (قلت) الصحيح المشهور جريان القولين بنفس الملق وفي جميع الأحوال التي ذكرها الدارمي وأما قول المصنف أحدهما أنه حيض لانه دم لا يمنعه الرضاع ولا يمنعه الحمل كالتفاس معناه ان المرضع لا يحيض غالباً وكذا الحامل فلو اتفق رؤية الدم في حال الرضاع

ون لما انه بدل البذل نزح الاعلى المتخرق واعاد المسح علي ماتحنه وهل يكفي ذلك أم يحتاج الى استئناف الوضوء ماسحاً عايه وعلي الاعلى من الرجل الاخرى : فبه قولان وان قلنا هما كطائفتي خب واحد لم يضر وان قالوا الاسفل كاللغافة وجب نزح السكل كما لو تخرق احد الحفنين ثم اذا نزح غسل الرجلين وفي استئناف الوضوء قولان : هذا كله تفريع علي التقديم وان فرغنا على الجديد ومعنا المسح علي المرموق والحف الاعلى فان نزح الاعلى ومسح علي الاسفل فذاك وان ادخل اليد بنهما ومسح علي الاسفل فهل يجوز فيه وجهان صحهما وهو المذكور في الكتاب نعم كالو غسل رجليه وهما في الخب يجوز والثاني لا يجوز لان المسح ضعيف فلا يجوز اذا كان هناك

تكن حيضاً بالاتفاق فكذا في حال الحمل فيها سواء في الندور فينبغي أن يكونا سواء في الحكم بأتهما حيض وأما قوله كالتفاس فمراده إذا ولدت ولدين بينهما دون ستة أشهر ورأت الدم بينهما وقتلا أنه تفاس فبذلك حامل ومرضع ودما نفاس ومعناه أن النفاس لا يمتنع الرضاع والحمل والحيض لا يمتنع الرضاع فينبغي أن لا يمتنع الحمل كما قلنا في النفاس قال صاحب البيان في مشكلات المذهب فمراده الاستدلال على أبي حنيفة رحمه الله لأنه يقول دم الحامل ليس بحيض والدم بين الولدين نفاس فنفاس علي ما وافق عليه قال القلي وقوله لا يمتنع الرضاع ليس باحتراز بل للدلالة على الحكم والتقريب من الأصل والله أعلم *

(فرع) إذا قلنا دم الحامل حيض فقد ذكر المصنف أنه لا تنقضي به العدة وكذا قاله أصحابنا في هذا الباب ونقل القرأى والتولي وغيرها الاتفاق على هذا ومرادهم أن الحامل إذا كان عليها عدة واحدة وحملها لصاحب العدة وحاضت أدواراً فلا تنقضي بها العدة ولا يحسب شيء من الاطهار المعجلة قرأماً إذا كان الحمل بحيث لا تنقضي به العدة بأن لا يكون لصاحب العدة مثل ان مات صبي عن زوجته أو فسخ نكحه بعيه أو غيره بعد دخوله وامرأته حامل من الزنا أو تزوج الرجل حاملاً من الزنا وطلقها بعد الدخول وهي ترى الدم على الادوار فان قلنا الحامل تحيض في اقتضاء عدتها بهذه الاطهار المتخلفة في مدة الحمل وجهان مشهوران سيأتي ايضاحهما في كتاب العدة ان شاء الله تعالى * ولو كان عليها عدتان بأن طلقها وهي حامل ثم وطئها بشبهة فوجب العدة بالثانية قبل تتداخل العدتان فيه خلاف معروف فان قلنا لا تتداخل كانت معتدة عن الطلاق فلو حاضت على الحمل فهل يحسب اطهارها في الحمل عن عدة الشبهة فيه وجهان أصحهما يحسب

حائل لا يفهم ضعف الى ضعف وعلى هذا القول لو تخرق الحفان تحت الحرمتين نظر ان كان عند التخرق على طهارة لبس الاسفل مسح على الاعلى لانه صار اصلاً بتزويج ما تفته عن ان يمسح عليه وان كان محدثاً في تلك الحالة لم يمسح على الاعلى كما لو ابتدأ اللبس على المحدث فان كل على طهارة المسح وذلك اذا جوزنا ادخال اليد بينهما والمسح على الاسفل منها في جواز المسح على

حديث في المغيرة بن شعبة سكت رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء فلما اجبت الى الخفين اهويت لآزرعهما فقال دع الخفين فاني ادخلتهما وهما طاهران متفق عليه واقط فاني دعتهما ادخلتهما طاهرتين فمسح عليهما والاقط للبخاري ورواه ابو داود نحو لفظ المصنف وبرز الضمير فقال دع الخفين فاني ادخلت القدمين الخفين وهما طاهران فمسح عليهما وله طرق كثيرة عن المغيرة ذكر البزار انه روى عنه من نحو ستن طريقاً وذكر ابن منده منها خمسة واربعين ورواه الشافعي بالقط (قلت) يارسول الله المسح على الخفين قال نعم اني ادخلتهما وهما طاهران *

فلي هذا يكون حيض الحامل مؤثراً في انقضاء العدة ولا يحسن اطلاق القول بأنه لا تنقضي به العدة الا ان يقيد بما قيدناه به أولاً والله أعلم *

(فرع) اذا قلنا دم الحامل حيض فاقطع ثم ولدت بعد اقطاعه بخمسة عشر يوماً فصاعداً فلا شك في كونه حيضاً وان ولدت قبل مضي خمسة عشر ففي كونه حيضاً وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في فصل النفاس أحدهما بالاتفاق أنه حيض لأنه دم بصفة الحيض وإنما يشترط يكون بين الدمين خمسة عشر اذا كانا دمي حيض ولهذا قال المصنف والاصحاب أقل طهر فاصل بين الحيضتين خمسة عشر قال المتولي وعلي هذا لو رأت النفاس ستين يوماً ثم اقطع ثم عاد الدم فان عاد بعد خمسة عشر فهو حيض وان عاد قبلها فبل يجعل اثاني حيضاً فيه هذان الوجهان أحدهما لا لقصان ما بينهما عن طهر كامل وأصحهما نعم لاختلافهما *

(فرع) اذا قيل اذا جعلتم دم الحامل حيضاً لم يبق وثوق بانقضاء العدة والاستبراء بالحيض لاحتمال الحيض علي الحل فالجواب أن الغالب أنها لا تحيض فاذا حاضت حصل ظن براءة الرحم وذلك كاف في العدة والاستبراء فان اختلفا في النذور عملنا بما بان والله أعلم *

(فرع) في مذهب السلف في حيض الحامل وقد ذكرنا أن الاصح عندنا ان الدم الذي تراه حيض وبه قال قتادة ومالك والليث وقال ابن المسيب والحسن وعطاء ومحمد بن المنكدر وعكرمة وجابر بن زيد والشعبي ومكحول والزهري والحكم وحماة والثوري والاوزاعي وابو حنيفة وابو يوسف واحمد وابو ثور وابوعبيد وابن المنذر ليس بحيض ودليل المذهبين في الكتاب وما يستدل به للصحيح في

الاعلى وجهان كما ذكرنا في التفرع على التقديم والله أعلم * ولو لبس الجرموق في احدى الرجلين واقتصصر في الاخرى علي الخف واراد المسح علي جرموق وخف فلا شك انه يتمتع ذلك علي الجديد وعلي القديم يعني علي المعاني الثلاثة ان قلنا الجرموق بدل البذل لم يجز ذلك لان اثبات البذل في احدى الرجلين يتمتع كما يتمتع المسح في احدى الرجلين والغسل في الاخرى وقد ذكرنا انه لو مسح

قوله والاحاديث في باب المسح كثيرة وهو كما قال فقد قال الامام احمد فيه اربعون حديثاً عن الصحابة مرفوعة وموقوفة * وقال ابن ابي حاتم فيه عن احد واربعين وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي ﷺ المسح علي الخفين نحو اربعين من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان مسح علي الخفين وذكر ابو القاسم ابن منده اسماء من رواه في تذكرته فبان ثمانين صحابياً وسرد الترمذي منهم جماعة والبيهقي في سننه جماعة وقال ابن عبد البر بعد ان سرد منهم جماعة لم يرو عن غيرهم منهم خلاف الا الشيء الذي لا يثبت عن عائشة وان عباس وابي هريرة (قلت) قال احمد لا يصح حديث ابي هريرة في انكار المسح وهو باطل : وروى الدارنطلي من حديث عائشة

كونه حيضا أنه دم بصفتان دم الحيض وفي زمن امكانه ولأنه متردد بين كونه فسادا لعلّة أو حيضا والاصل السلامة من العلة : وأما قول القائل الآخر لو كان حيضا لا تقضت العدة به فسادا لأن العدة لطلب براءة الرحم ولتحصيل البراءة بالاقرار. مع وجود الحمل ولأن العدة تنقضي به في بعض الصور كالمسبوقين وأما قوله لو كان حيضا لحرم الطلاق فجوابه أن تحريم طلاق الحائض إنما كان لتطويل العدة ولا تطويل هنا لأن عدتها بالحمل والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان رأت يوما دما ويوما قاء ولم يعبر الخمسة عشر ففيه قولان أحدهما لا يلفق بل يجعل الجميع حيضا لأنه لو كان ما رأت من النقاء طهرا لا تقضت العدة بثلاثة منها والثاني يلفق الطهر إلى الطهر والدم إلى الدم فيكون أيام القاء طهرا وأيام الدم حيضا لأنه لو جاز أن يجهل أيام النقاء حيضا لجاز أن يجهل أيام الدم طهرا ولما لم يميز أن يجهل أيام الدم طهرا لم يميز أن يجهل أيام القاء حيضا فوجب أن يجرى كل واحد منهما على حكمه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ النقاء بالدم وقوله يوما دما ويوما قاء أحسن من قوله في التنبيه يوما طهرا ويوما دما فكيف يسمى طهرا مع أنه حيض في أحد القولين بل هو الأصح وقوله يوما أراد بليته ليكون أقل الحيض تفرعا على المذهب كذا صرح به أصحابنا ولو رأت يوما بلا ليلة أو نصف يوم ففيه خلاف مرتباً بـ بيانه في آخر الباب في فصل التلغيق إن شاء الله تعالى والأصح من هذين أقولان عند جمهور الأصحاب أن الجميع حيض وهو نص الشافعي رحمه الله في عامة كتبه وقد فرق المصنف مـ آلة التلغيق هذه فذكرها هنا مختصرة وذكر فروعها في آخر الباب وكان ينبغي أن يؤخرها كلها أو يجمع كل

على الحرمتين ثم نزع أحدهما لا يلزمه شيء. على رأي ويستدام حكم المسح على جرم وقوف وخف والفرق على هذا أن الأمر في الاستدانة أقوى الأبرياء اعتراض العدة والردة في دوام الكحل لا يبطئه بخلاف ما في الابتداء وإن قلناهما كطائفة من الجرم وقوف المسح على الجرم وقوف والخف الآخر كالأول ليس خفين لا أحدهما طاعة واحدة وللا خراطقان فإن قلنا الأسفل كاللغافة فوجهان أحدهما لا يميز كالأول خفاً ولعل على

اثبات المسح على الخفين ويؤيد ذلك حديث شريح بن هانئ في سؤاله إياها سن ذلك فقالت له سل ابن أبي طالب وفي رواية أنها قالت لأعلم لي بذلك : وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قال علي سيق الكتاب الخفين فهو منقطع لأن محمداً لم يدرك علياً وأما ما رواه محمد بن مهاجر عن اسمعيل بن أبي أيس عن إبراهيم بن اسمعيل عن داود بن الحصين عن القاسم عن عائشة قالت لأن أقطع رجلي أحب إلى من أن أمسح على الخفين فهو باطل عنها قال ابن حبان محمد بن مهاجر كان يضع الحديث * وأغرب ربيعة فيما حكاه الأجرى عن أبي داود قال جاء زيد بن أسلم إلى ربيعة فقال أمسح على الجواربين فقال ربيعة ما صبح عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين فكيف على خرقتين *

ما يتعلق بالتلفيق في موضع واحد كإفعله الاحباب وقد رأيت أن أؤخر شرح هذه المسألة إلى هناك وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *

«إذا رأيت المرأة الدم ليس يجوز أن تحيض فيه أمسكت عما أمسكت عنه الحائض فان انقطع لدون اليوم والليله كان ذلك دم فساد فتوضأ وتصلي وان انقطع ليوم وليلة أو خمسة عشر يوماً ولما بينهما فهو حيض فتغتسل عند انقطاعه سواء كان الدم على حمة دم الحيض أو على غير صفته وسواء كان لها عادة فخالف عاداتها أو لم يكن وقال أبو سعيد الاصطخري ان رأيت الصفرة والكدره في غير وقت العادة لم يكن حيضاً لما روي عن أم عطية رضي الله عنها قالت «كنا لا نعتد بالصفرة والكدره بعد الغسل شيئاً» ولأنه ليس فيه إماره الحيض فلم يكن حيضاً والمذهب أنه حيض لأنه دم صادق زمان الامكان ولم يجاوزه فأشبه إذا رأيت الصفرة والكدره في أيام عاداتها وحديث أم عطية يعارضه ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت «كنا نعد الصفرة والكدره حيضاً» وقوله أنه ليس فيه إماره غير مسلم بل وجوده في أيام الحيض إماره لأن الظاهر من حالها الصحة والسلامة وان ذلك دم الجبله دون العلة *»

«الشرح» حديث أم عطية صحيح رواه البخاري والدارمي وأبو داود والنسائي وغيرهم وهذا المذكور في المذهب هو لفظ رواية الدارمي وفي رواية البخاري «كنا لا نعد الصفرة والكدره شيئاً» وفي رواية أبي داود «كنا لا نعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئاً» وأسنادها أسناد صحيح علي شرط البخاري ومما ينكر على المصنف قوله روي عن أم عطية بصيغة التمريض مع أنه حديث صحيح وقد سبق التنبيه على أمثال هذا وروي البيهقي بأسناد ضعفه عن عائشة رضي الله عنها قالت «ما كنا نعد الصفرة والكدره شيئاً ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» وأما حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في الكتاب فلا أعلم من رواه بهذا اللفظ لكن صح عن عائشة رضي الله عنها قريب

الرجل الثانية لغافة وأصحها الجواز لأنه إنما ينزل منزلة اللغافة إذا كان مستورا فاما إذا كان باديا فهو مستقل بنفسه بدل عن الرجل بخلاف ما نزع أحد الجر موقين يجب نزع السك على ذلك التقدير لأنه يلبس الجر موق والمسح عليه صار الأسفل لغافة والله اعلم * قال (النظر الثاني في كيفية المسح وأقله ما ينطلق عليه الاسم مما يوازي محل الفرض فلو اقتصر على الأسفل فظاهر النص : نعم وما الاكل فان مسح على أعلى الحف وأسفله الا ان يكون على أسفله نجاسة وأما الغسل والتكرار فمكرهان واستيعاب الجميع ليس بسنة *» الكلام في كيفية المسح يتعلق بالاكل والاكل فاما الاقل فيكن في قدره ما ينطلق عليه اسم المسح خلافا لابي حنيفة حيث قدر الاقل بثلاث اصابع من اصابع اليد ولاحد حيث اوجب مسح أكثر الحف لنا ان النصوص متعارضة لمطلق المسح واذا أتى بما يقع عليه اسم المسح فقدم مسح وهذا كما ذكرنا في مسح

من لعنائه فروى مالك في الموطأ عن عقبة ابن أبي عقبة عن أمه مولاة عائشة قالت «كانت نساء يبعثن إلى عائشة رضي الله عنها بالدرجة فيها السكر في الصفرة من دم الحيف فتقول لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيف» هذا اللفظ في الموطأ وذكره البخاري في تخريجه تعليقا بصيغة جزم فصح هذا اللفظ عن عائشة رضي الله عنها والدرجة بضم الدال واسكان الراء وبالجمم وروى بكسر الدال وفتح الراء وهي خرقعة أو قطنة أو نحو ذلك تدخله المرأة فرجها ثم تخرجه لتنظر هل بقي شيء من أثر الحيف أم لا وقولها القصة هي بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص شبهت الرطوبة النقية الصافية بالجص فهذا موقوف على عائشة وأما حديث أم عطية فدل هو موقوف أم مرفوع فيه خلاف قدمناه في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب فيما اذا قال الصحابي كنا نفعل كذا وأوضحنا المذاهب فيه واسم أم عطية نسبية بضم النون وفتح السين واسكان الياء وقيل يفتح النون وكسر السين وهي نسبية بنت كعب وقيل بنت الحارث أنصارية بصرية كانت تزوج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت غاسلة لليتات وذكرت جملة من أحوالها في تهذيب الاسماء وأما أبو سعيد الاصطخري في كسر الهمزة وقيل يجوز بفتحها وهي همزة قطع ويجوز تخفيفها كهزة الأرض ونحوها مذوب إلى اصطخر المدينة المعروفة واسمه الحسن ابن احمد ولد سنة أربع وأربعين ومائتين وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلثمائة وكان من كبار اصحابنا وأتباعهم وعبادهم واخيارهم وله احوال جميلة وكتب نفيسة وذكرت جملة من احواله في التهذيب والطبقات وقوله دم الجيلة بكسر الجيم وتشديد اللام أي الحلقة ومعناه دم الحيف المعتاد الذي يكون في حال السلامة وليس هو دم العلة الذي هو دم الاستحاضة واما الصفرة والكندرة فقال الشيخ ابو حامد في تعليقه هما ماء اصفر وماء كدر وليس بدم وقال امام الحرمين هـ شيء كالصديد يعالوه صفرة وكندرة ليسا علي لون شيء من الدماء القوية ولا الضعيفة اما الاحكام فقال اصحابنا رحمهم الله

الرأس ثم لا بد وان يكون محل المسح ما يوازي محل الغرض من الرجل اذ المسح بدل عن الفسل وهل جميع ذلك محل المسح أم لا : لا كلام في ان ما يجاذى غير الاخصص والعقبين محل له وأما ما يجاذى الاخصص وهو اسفل الخف ففي جواز الاقتصار علي مسحه ثلاثة طرق أظهرها ان فيه قولين أظهرهما انه لا يجوز لان الرخص يجب فيها الاتباع ولم يؤر الاقتصار علي الاسفل قال اصحاب هذه الطريقة وهذا هو المراد في ارواه الزني في المختصر انان مسح بطن الخف وترك الظاهر اعادة الثاني وهو مخج انه يجوز لا نهما داخل الغرض كلا علي وعبر به ضمهم عن هذا الخلاف بالوجهين والطريق الثاني القطع بالجواز ثم من الصائرين اليه من غلط الزني وزعم ان مارواه لا يعرف لاشافعي في شيء من كتبه ومنهم من قال اراد بالباطن الداخل لا الاسفل والطريق الثالث القطع بالمنع واما عقب الخف ففيه وجهان أنه ثم منهم من رتب العقب علي الاسفل وقال العقب أولى

إذا رأيت المرأة الدم لزمان يصح ان يكون حيضاً بان يكون لها تسع سنين فأكبر ولم يكن عليها بقية طهر ولا هي حامل او حائل وقتنا بالصحيح انها تحيض امسكت عن الصوم والصلاة والقرآن والمسجد والوطء وغير ذلك مما تمسك عنه الحائض لان الظاهر انه حيض وهذا الامساك واجب على الصحيح المشهور وبه قطع الاصحاب في كل الطرق الا صاحبي الحاوي والتهذيب فحكيا وجهاً شاذاً قال صاحب الحاوي هو قول ابن سريج انه لا يجوز للمبتدأة ان تمسك بل يجب عليها ان تصلي مع رؤية الدم فان انقطع لدون يوم وليلة كانت الصلاة واجبة عليها واجزأها ما صلت وان استدام يوماً وليلة تركت الصلاة حينئذ لان الدم الذي وأنه يجوز ان يكون حيضاً ويجوز ان يكون دم فساد فلا يجوز ترك الصلاة بالشك قال صاحب الحاوي وهذا الوجه فاسد من وجوهين احدهما ان المعتادة اذا فتحها الدم تمسك والثاني للمعتادة اذا جاوز الدم عاداتها تمسك وان كان هذا الاحتمال موجوداً وانما امرنا بها بالامساك لان الظاهر انه حيض وهذا المعنى موجود في المبتدأة قال فيتل قول ابن سريج والتفريع بعده هذا على المذهب وهو وجوب الامساك قال اصحابنا فاذا امسكت فانتقطع الدم لدون يوم وليلة تبين انه دم فساد

بالجواز لانه ظاهر يرى والاسفل لا يرى في اغلب الاحوال فاشبهه الداخل ومنهم من قال العقب أولى بالمنع اذ لم يرد له ذكر اصلاً ومسح الاسفل مع الاعلى منقول وان لم ينقل الاقتصار عليه وننبه بعد هذا الامور من التناظر الكتاب احدها قوله فان اقتصر على الاسفل بعد قوله مما يوازي محل الفرض كالتقطع عنه ولو قال لكن لو اقتصر او نعم لواقصر وما اشبه ذلك كان أولى ليتبرر باستثائه مما يوازي محل الفرض الثاني قوله فظاهر النص منعه جواب على طريقة القوانين لان هذا الكلام انما يطلق غالباً حيث يكون ثم قول آخر يخرج الثالث ظاهر كلامه يقتضي تجوز المسح على عقب الحنف لانه قال الله ما ينطق عليه الاسم مما يوازي محل الفرض ولم يخرج عنه الا اسفل الحنف وموضع العقب مما يوازي محل الفرض وليس هو من اسفل الحنف لكن الاظهر عند الاكثرين انه لا يجوز الاقتصار عليه كالاسفل واما الاكل فهو ان مسح اعلى الحنف واسفله خلافاً لابن حنيفة واحمد حيث قال لا يمسح الاسفل لما روى (١) عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه

(١) حديث صحيح المذمومة انه صلى الله عليه وسلم مسح اعلى الحنف واسفله احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وابن الجارود من طريق ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة وفي رواية ابن ماجه عن وراذ كاتب المغيرة قال الامر عن احمد انه كلف يصفه ويقول ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة قال احمد وقد كان نسب بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له انما يقول هذا الوليد قاتماً ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء ولا يذكر المغيرة فقال لي نسب هذا حديثي الذي أسأل عنه فاخرج الى كتابه القديم بخط عتيق فاذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم عن

تنتفى الصلابة بالوضوء ولا غسل فإن كانت صامت في ذلك اليوم فصومها صحيح وإن انقطع ليوم
وليلة أو خمسة عشر أو لما بينهما فهو حيض سواء كان اسوداً أو أحمر وسواء كانت مبتدأة أو معتادة
وافق عادتها أو خالفها بزيادة أو نقص أو تقدم أو تأخر وسواء كان الدم كله بلون واحد
أو بعضه اسود وبعضه أحمر وسواء تقدم الاسود أو الأحمر ولا خلاف في شيء من هذا إلا وجهين
شاذين ضعيفين (أحدهما) حكاه صاحب الحاوي أنها إذا كانت مبتدأة ورأت دماً أحمر لا يكون حيضاً
لضعفه بل هو دم فساد ووافق هذا الإمام على أنها لو رأت الأحمر وهي معتادة كان حيضاً والوجه
الأخر حكاه البغوي وغيره أنها إذا رأت أحمر واسود وتقدم الأحمر كان الحيض هو الاسود وحده
إن أمكن جعله حيضاً قال هذا القائل ولو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوداً ثم خمسة حمرة كان الأحمر
الأول دم فساد والأحمر والاسود بعده حيض وستوضح هذه المسألة في فصل المذيبة إن شاء الله تعالى أما إذا

إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح أعلى الخف وأسفله والأولي أن يضع كفه اليسرى تحت
العقب واليمنى على ظهور الأصابع ويمر اليسرى إلى أطراف الأصابع من أسفل واليمنى إلى الساق
يروى هذه الكيفية عن ابن عمر رضي الله عنهما (١) وقوله إلا أن يكون علي أسفله نجاسة استثناء لم
يذكره في الوسيط ولا تعرض له إلا كثرون وفيه إشعار بالغفو عن النجاسة التي تكون علي
الخف ولا شك أنه إن كان عند المسح علي أسفله خفه نجاسة فلا يمسح عليه لأن المسح يزنيها
وأما إشعاره بالغفو والقول في أنه كيف يصلي فيه ابتمين إزالة النجاسة عنه بالماء كما في سائر المواضع

الغفيرة فوافقته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الاستناد لا أصل لها فيجمل يقول للناس بعد وأنا
أسمع اضربوا على هذا الحديث وقال ابن أبي حاتم في الملل عن أبيه وابن زرععة حديث الوليد
ليس بمحفوظ وقال موسى بن هارون وأبو داود لم يسمعه ثور من رجاء حكاه قاسم بن أصبغ
عنه وقال البخاري في التاريخ الأوسط ثنا محمد بن الصباح ثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة
ابن الزبير عن المغيرة رأيت رسول الله ﷺ مسح على خفيه ظاهرهما قال وهذا أصح من حديث
رجاء عن كاتب المغيرة وكذا رواه أبو داود والترمذي من حديث ابن أبي الزناد ورواه أبو داود
الطيالسي عن ابن أبي الزناد فقال عن عروة بن المغيرة عن أبيه وكذا أخرجه البيهقي من رواية
اسماعيل بن موسى عن ابن أبي الزناد وقال الترمذي هذا حديث مسلول لم يستند عن ثور غير
الوليد : (قلت) رواه الشافعي في الام عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور مثل الوليد
وذكر الذارقطني في الملل أن محمد بن عيسى بن سميع رواه عن ثور كذلك قال الترمذي وسمعت
أبا زرععة ومحمداً يقولان ليس بصحيح وقال أبو داود لم يسمعه ثور من رجاء وقال الدارقطني
روى عن عبد الملك بن عمير عن وراد كاتب المغيرة عن المغيرة ولم يذكر أسفل الخف وقال ابن
حزم أخطأ فيه الوليد في موضعين فذكرهما كما تقدم : (فأنت) ووقع في سنن الدارقطاني ما يوم رفع اللة
وهي حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن ثور
بن يزيد ثنا رجاء بن حيوة قد ذكره فهذا ظاهره إن ثوراً سمعه من رجاء فتزول اللة ولكن

كان الذي رأته صفرة أو كدرة فقد قال الشافعي في مختصر المزني رحمه الله الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض واختلف الاصحاب في ذلك على ستة أوجه الصحيح المشهور الذي قاله أبو العباس ابن سيرين وأبو اسحق المروزي وجهان أحدهما المتقدمين والمتأخرين أن الصفرة والكدرة في زمن الامكان وهو خمسة عشر يكونان حيضاً سواء كانت مبتدأة أو معتادة خالف عاداتها أو وافقها كالموكل كان أسود أو أحمر واقطع خمسة عشر والوجه الثاني قول أبي سعيد الاصطخري وأبي العباس بن القاص أن الصفرة والكدرة في أيام العادة حيض وليست في غير أيام العادة حيضاً فإن رأيت الصفرة والكدرة مبتدأة أو معتادة في غير أيام العادة فليست بحيض وإن رأتهما معتادة في أيام العادة فهي حيض والوجه الثالث قول أبي علي الطبري وغيره من أصحابنا أنه إن قدم الصفرة والكدرة دم قوى أسوداً أو أحمر ولو بعض يوم كانت حيضاً في الخمسة عشر وإن لم يتقدما شيء لم

أم يكن ذلك بالارض فسيأتي في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى وهل يستحب مسح عقب الخفيف قولان وقيل وجهان أحدهما نعم كسائر اجزاء الخف من الاعلى والاسفل والثاني لا لأن النعما جاءت بدولان ووضع خفيف وبه قوام المفاضة المسح عليه تفيد دونه من قطع بالاستحباب ونفي الخلاف فيه ثم مسح الاعلى والاسفل وإن كان محبوباً لكن استحباب الكل ليس بسنة مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم علي خفيه خطوطاً من الماء (١) وحكي عن تعليق القاضي أنه يستحب الاستيعاب كما في مسح الرأس وأما قوله الغسل والتكرار مكرهان فإنما يكره الغسل لأنه تعيب

رواه أحمد بن عبيد الصفار في مسنده عن أحمد بن يحيى الحلواني عن داود بن رشيد فقال عن رجاء ولم يقل حدثنا رجاء فهذا اختلاف على داود يمنع من القول بصحة وصله مع ما تقدم في كلام الائمة

(فائدة) روى الشافعي في القديم وفي الاملا من حديث نافع عن ابن عمر أنه كان مسح اعلى الخف واسفله وفي الباب حديث على لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه أبو داود واسناده صحيح

(قوله) والاولى أن يضع كفه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظهور الاصابع ويمر اليسرى على اطراف الاصابع من اسفل واليمنى الى الساق ويروي هذه البيهقي عن ابن عمر كذا قال والمحفوظ عن ابن عمر أنه كان يمسح اعلى الخف واسفله كذا رواه الشافعي والبيهقي كما قدمناه *

(١) (قوله) واستيعاب الكل ليس بسنة مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم علي خفيه خطوطاً من الماء * قال ابن الصلاح تبع الرافعي فيه الامام فانه قال في النهاية انه صحيح فكذا جزم به الرافعي وليس بصحيح وليس له اصل في كتب الحديث انتهى وفيما قال نظر في الطبراني الاوسط

يكن حيضاً على أفرادها وحكي صاحب الشامل وغيره هذا عن حكاية أبي علي ابن أبي هريرة عن بعض أصحابنا والراجح حكاية السرخسي في الامالي والتولي والبغوى وآخرون من الخراسانيين انه ان تقدم على الصفرة دم قوي وماو ليلة كان حيضاً تبعاً للقوى وان تقدمها دون يوم ليلة فليست حيضاً (والخامس) حكاية ابن كعب والسرخسي ان تقدمها دم قوي ولحقها دم قوي كانت حيضاً والا كانت كالنقا (والسادس) حكاية السرخسي ان تقدمها دم قوي وماو ليلة ولحقها دم قوي وماو ليلة كانت حيضاً والا فلا وقد نقل الشيخ أبو حامد والقاسمي أبو الطيب والمحاملي امام الحرميين والبنوي والرائي وآخرون اتفاق الاصحاب على أن الصفرة والكدر في أيام العادة تكون حيضاً وهذا الذي نقلوه يخالف ما قدمناه من الخلاف في اشتراط تقدم الاسود فانه جار في أيام العادة وقد صرح به صاحب التمهيد وغيره قال أصحابنا المعصرون و أخذ الخلاف بين الاصطخري والجمهور اختلافهم في مراد الشافعي بقوله الصفرة والكدر في أيام الحيض حيض فالاصطخري يقول مناه في أيام العادة والجمهور يقولون في أيام الامكان قال الشيخ أبو حامد والقاسمي أبو الطيب وآخرون قال أبو اسحاق المروزي كنت أقول مراد الشافعي في أيام العادة حتى رأيت قال في كتاب العدة «والصفرة والكدر في أيام المبيض حيض والمبتدأة والمعتادة في ذلك سواء» فلما قال هما سواء

للخف بلا فائدة وكذلك التكرار يوجب ضعف الخف وفساده وهذا المسح رخصة مبنية على التخفيف ولك ان تعلم قوله فكروهان بالواو واما في غسل فلان القول بالكراهة مبني على ان الغسل جائز قائم مقام المسح في صحة الوضوء وفيه وجهان الغسل لا يجزى كما ذكرنا في مسح الرأس لا انه مكروه واما في التكرار فلان القاسمي ابا القاسم ابن كعب حكى وجهاً انه يستحب فيه التكرار ثلاثاً كما في مسح الرأس *

قال النظر الثالث في حكمه وهو اباحة الصلاة الى انقضاء مدته او نزع الخف ومدته المقيم

من طريق جرير بن يزيد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه فغسه برجليه وقال ايس هكذا السنة امرنا بالمسح هكذا وامر بيديه على خفيه وفي لفظه لم اراه بيده من مقدم الخفين الى اصل الساق مرة وفرج بين اصابعه قال الطبراني لا يروى عن جابر الا بهذا الاسناد وعزاه ابن الجوزي في التحقيق الى رواية ابن ماجه عن محمد بن مصفى عن بقية عن جرير بن يزيد عن منذر عن المنكدر عن جابر نحوه ولم اراه في سنن ابن ماجه (قلت) هو في بعض النسخ دون بعض وقد استدركه المزي على ابن عساكر في الاطراف واسناده ضعيف جداً : واما قول امام الحرميين المذكور فكانه تبع القاسمي الحسين فانه قال روى حديث علي كنت ارى ان باطن القدمين احق بالمسح من ظاهرهما قال فحكى عنه انه قال ولكني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظهور الخف خطوطاً بالاصابع وتبع النزالي في الوسيط امامه وقال النووي في شرح المهذب هذا الحديث ضعيف روى عن علي مرفوعاً : وعن الحسن يعني البصري قال من السنة ان يمسح على الخفين خطوطاً وقال في

علمت أنه لم يعتبر أيام العادة ثم قال الجمهور من أصحابنا في الطرق كلها لا فرق في جريان الخلاف المذكور بين المبتدأة والمعتادة وذكر امام الحرمين والفزاري وجهين أحدهما هذا والعبارة عنه أن حكم مرد المبتدأة وهو يوم وليلة أو ست أو سبع حكم ما وراء العادة والوجه الثاني حكم مردها حكم أيام العادة قال امام الحرمين هذا الوجه غير مرضي والله أعلم *

(فروع) اعلم ان مسائل الصفرة مما يعم وقوعه وتكثر الحاجة اليه ويعظم الانتفاع به فنوضح أصلها بأمثلة مختصرة: قال أصحابنا رحمهم الله اذا رأت المبتدأة خمسة عشر يوماً أو يوماً وليلة أو ما بينهما صفرة أو كدرة فعلى المذهب وقول الجمهور الجميع حيض وعلى الاوجه الخمسة الباقية ليس بحيض فتوضاً وتصيل ولها حكم الطاهرات ولورأت أياماً سوداً ثم صفرة ولم يجاوز الخمسة عشر فعلى المذهب الجميع حيض وعند الاصطخرى الاسود حيض والباقي طهر ولا يخفى قياس الباقيين * ولو رأت نصف يوم سوداً ثم أياماً صفرة فعلى المذهب الجميع حيض وعند الاصطخرى كله دم فساد ولورأت خمسة صفرة ثم خمسة سوداً ثم انقطع فعند الاصطخرى حيضها السواد وعلى المذهب حكمها حكم من رأت خمسة حرة ثم خمسة سوداً وفيها ثلاثة أوجه أي يأنها ان شاء الله تعالى أحدها الجميع حيض والثاني الاسود حيض والصفرة دم فساد ولورأت خمسة صفرة ثم خمسة عشر سوداً فعند الاصطخرى حيضها السواد وعلى المذهب فيه ثلاثة أوجه أحدها حيضها المبتدأة من أول الاصفريوم وليلة أو ست أو سبع والثاني حيضها السواد والثالث حيضها الصفرة لسببها وتعذر الجمع وهذا ضعيف وسيأتى ايضاح هذه الاوجه في فصل المدة ان شاء الله تعالى * ولو رأت خمسة صفرة ثم ستة عشر سوداً فعند الاصطخرى حيضها حيض المبتدأة من أول الاسود وعلى المذهب حيضها حيض المبتدأة من أول الصفرة الا على الوجه الثالث في المسألة قبلها فان حيضها الصفرة ولورأت خمسة سوداً ثم خمسة حرة ثم خمسة صفرة فعند الاصطخرى حيضها عشرة السواد والحرة وعلى المذهب حيضها خمسة عشر ولورأت خمسة حرة ثم خمسة صفرة ثم خمسة سوداً فعلى المذهب لما حكم من رأت عشرة حرة ثم خمسة سوداً وفيها الاوجه الثلاثة

يوم وليلة (م) والله - افر ثلاثة ايام من وقت الحدث فلو لبس المقيم ثم سافر قبل الحدث اتم مدة المسافرين * وكذا لو احدث في الحضر * فان مسح في الحضر (ح ز) ثم سافر اتم مسح المقيمين (ح) تغليبا للافالة * ولو مسح في السفر ثم اقام لم يزد (ز) على مدة المقيمين ولو شك فلم يدر انقضت المدة او مسح في الحضر فالاصل وجوب الغسل ولا يترك مع الشك *

التنقيح قول امام الحرمين انه صحيح غلط فاحش لم يجده من حديث علي لكن روى ابن ابي شيبة اترسح المذكور * وروى ايضا من حديث المنيرة بن شعبة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم جاء حتى توضأ ومسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الايمن ويده اليسرى على خفه الايسر ثم مسح اعلاهما مسحة واحدة حتى كان انظر الى اصابته صلى الله عليه وسلم على الخفين ورواه البيهقي من طريق الحسن عن المنيرة بنحوه وهو منقطع

الاصح الجميع حيض والثاني الميض الاسود والثالث فاقدة التميز وعند الاصطخرى الحرة والسواد حيض وفي الصفرة بينهما القولان في النقاء المتخلل بين الدمين هكذا ذكره البغوى وغيره هذا كله في المبتدأة أما المعتادة فاذا كانت عاداتها خمسة أيام من كل شهر فرأت خمسة سواداً ثم خمسة صفرة فعلى المذهب الجميع حيض وعند الاصطخرى حيضها الاسود ولو رأت خمسة سواداً ثم طهرت خمسة عشر ثم رأت خمسة صفرة فعلى المذهب الصفرة حيض وان وبينه وبين السواد طهر كامل وعند الاصطخرى الصفرة دم فساد لأنها ليست في أيام العادة ولو كان عاداتها عشرة من أول الشهر فرأت خمسة سواداً ثم عشرة صفرة واقطع فعلى المذهب الجميع حيض لانه في مدة الامكان وعند الاصطخرى قال صاحب الحاوى حيضها عشرة خمسة السواد مع خمسة من أول الصفرة وهذا ظاهر ولو كان عاداتها خمسة فرأت خمسة سواداً ثم خمسة صفرة ثم خمسة حرة أو سواداً واقطع فعند الاصطخرى السواد والحرة حيض وفي الصفرة بينهما القولان في النقاء بين الدمين وأما على المذهب فاختلوا فيه فقال الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع والتجريد قال ابن سريج السواد والحرة حيض وفي الصفرة القولان في النقاء كما قال الاصطخرى قالوا قال أبو العباس والفرق بين هذه المسألة وباقي المسائل حيث حكنا بأن الصفرة في مدة الامكان حيض اذا تأخرت عن السواد ان العادة في الحيض أن يكون في أوله قوياً أسوداً ثم يرق فيحمر ثم يصفر ثم ينقطع فتكون الصفرة من بقايا الميض فحكم أنها حيض وأما هنا فهذه الصفرة يمتلئها حرة فلمنا أنه ليست بقية حيض لانه لا يضعف ثم يقوى وإنما اصفر لانها قطع فكان نقاء بين حيتين وهكذا نقل أبو حامد والمحاملي عن ابن سريج ولم يخالفاه بل قرراه وحكى صاحب الشامل هذا عن أبي حامد وأنكره وقال هذا لا يجيء على مذهب الشافعى ولا مذهب ابن سريج لان عندهما الصفرة في زمن الامكان حيض وإنما يجيء على قول الاصطخرى وذكر صاحب البحر نحو قول صاحب الشامل وقول صاحب الحاوى وأما صاحب الطيب وصاحب التتمة المذهب أن الجميع حيض وهذا هو الصواب والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الصفرة والكبدرة: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبن أنهما في زمن الامكان حيض ولا تنقيد بالعادة ونقله صاحب الشامل عن ربيعة ومالك وسفيان والاوزاعى وأبي حنيفة ومحمد وأحمد وإسحق وقال أبو يوسف الصفرة حيض والكبدرة ليست

يباح بالوضوء الذى مسح فيه على الحفنين الصلاة وسائر ما يفتقر الى الطهارة ومد صاحب الكتاب ذلك الى احدي غايتين اما مضي مدة المسح واما نزع الخف وفي معناه تحرقه فاما الغاية الاولى وهي مودة المدة تتعرف بمعرفة مدته وهل يتقدم المسح بمدة أم لا فيه قولان قال في التقديم لا: وبه قال مالك لما روى عن خزيمة قال «رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر ان يمسح

بمحيض إلا أن يتقدمها دم وقال أبو ثور إن تقدمها دم فمباحيض وإلا فلا قال واختاره ابن المنذر وحكي العبدري عن أكثر الفقهاء أنهم مباحيض في مدة الامكان وخالفه البغوي فقال قال ابن المسيب وعطاء والثوري والاوزاعي واحد وأكثر الفقهاء لا تكون الصفرة والكدر في غير أيام المحيض حيضا ومدار أدلة الجميع على الحديثين المذكورين في الكتاب والله أعلم قال المستنصر رحمه الله *

❦ وان عبر الدم الحصة عشر فقد اختلط حيضها بالاستحاضة فلا يخلو اما أن تكون مبتدأة غير مميزة أو مبتدأة مميزة أو معتادة غير مميزة أو معتادة مميزة أو ناسية غير مميزة أو ناسية مميزة فان كانت مبتدأة غير مميزة وهي التي بدأها الدم وعبر الحصة عشر والدم على صفة واحدة ففيها قولان أحدهما تحييض أقل الميضي لانه يقين وما زاد مشكوك فيه فلا يحكم بكونه حيضا وثاني ترد اليه غالب عادة النساء وهو ست أو سبع وهو الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم لحنة بنت جحش : تحيض في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن : ولانه لو كان لمعاداة ردت اليها لان حيضها في هذا الشهر كحيضها فيما تقدم فاذا لم يكن لها عادة فالظاهر ان حيضها كحيض نساءها ولذا تأخرت اليها وإلى أى عادة ترد فيه وجهان أحدهما الى غالب عادة النساء لحديث حنة والثاني الى عادة نساء بلدها وقومها لانها أقرب اليهن فان استمر بها الدم في الشهر الثاني اعتدلت عند انقضاء اليوم والليلة في أحد القولين وعند انقضاء الست والسبع في الآخر

ثلاثة أيام ولياليهن ولو استزدها زادنا (١) وعن أبي بن عماره وكان من صلي الى القبلتين قال «قلت

(١) حديث ❦ خزيمة بن ثابت رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر أن يمسه ثلاثة أيام ولياليهن ولو استزدها زادنا أبو داود بزيادته وابن ماجه بإلفظ ولو مضى السائل على مسأله لجعلها محسأ ورواه ابن حبان باللفظين جميعا ورواه الترمذى وغيره بدون الزيادة قال الترمذى قال البخارى لا يصح عندي لانه لا يعرف للجدي سماع من خزيمة وذكر عن يحيى بن معين انه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متطافرة متكاثرة برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجدي عن خزيمة وقال ابن أبي حاتم في الملل قال ابو زرعة الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجدي عن خزيمة مرفوعا والصحيح عن التيمي عن الجدي بلا واسطة وادعي النووي في شرح المذهب الاتفاق على ضعف هذا الحديث وتصحيح ابن حبان له يرد عليه مع نقل الترمذى عن ابن معين انه صحيح أيضا كما تقدم والله أعلم * (تأنيه) رواية البخمي ليس فيها الزيادة المذكورة وقال في الامام أصح طرقه رواية زائدة سمعت متصرا يقول كنا في حجرة ابراهيم النخعي ومعنا ابراهيم التيمي فذكرنا المسح على الخفين فقال التيمي لما عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدي عن خزيمة فذكره بنامة ❦ اخرجها البيهقي ورواها حسين على الجعفي عن زائدة بلا زيادة الاستزادة : اخرجها الطبراني *

لأننا قد علمنا بالشهر الاول انها مستحاضة وأن حكمها ماذ كرهناه فتصلي وتصوم ولا تقضي الصلاة وأما الصوم فلا تقضي ما يأتي به بعد الحجة عشر وفأيتي به قبل الحجة عشر وجهان أحدهما تقضي لجواز أن يكون مسادف زمان الميضي فلزمها قضاءه كالناسية والثاني لا تقضي وهو الأصح لأنها صامتة في زمان حكمنا بالطهر فيه بخلاف الناسية فانه لم يحكم لها بميضي ولا طهر ﴿التسريح﴾ حديث حنة صحيح سبق بيانه مع بيان اسمها وبيان الاختلاف في أنها كانت مبتدأة أو معنادة والمبتدأة بهمزة مفتوحة بعد الدال وهي التي ابتدأها الدم ولم تكن رأتها والمميزة بكسر الياء فاعلة من التميز وقوله كحيض نسائها ولداها هو بكسر اللام وتخفيف الدال المهمة وبالبناء المثناة فوق ومعناه أقرانها أما أحكام المسألة فلما فرغ المصنف من حكم الحيض إذا لم يجاوز دمه أكثر الحيض انتقل الى بيان حكم المستحاضات وهن من جاوز دهن أكثر الحيض واختلط الحيض والطهر وهن منقسمات الى هذه الاقسام التي ذكرها (أحداهن) المبتدأة وهي التي ابتدأها الدم زمان الامكان وجاوز خمسة عشر وهو علي لون أو علي لونين ولكن قد شرط من شروط التمييز التي يأتي ذكرها ان شاء الله تعالى ففيها قولان مشهوران نص عليها الشافعي رحمه الله

يارسول الله امسح علي الخف قال نعم قلت يوما قل ويومين قلت وثلاثة أيام قال نعم وما شئت (١) وقال في الجديد وهو المذكور في الكتاب يتقدر في حق المقيم يوم وليلة وفي حق المسافر بثلاثة أيام ولياليهن لحديث صفوان بن عسال كسابق وعن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم «جعل المسح ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم» (٢) ويفرع علي الجديد مسائل (أحداها) يعتبر ابتداء المدة في حق المسافر والمقيم جميعا من وقت الحدث بعد اللبث خلافا لاحد حيث قال فيها رواه أصحابنا يعتبر من وقت المسح والذي رأيته لا يحا به انه يعتبر من وقت الحدث كما ذكرنا ونسبوا الاعتبار من وقت المسح الى داود لما ان وقت جواز المسح يدخل بالحدث ولا معنى لوقت العبادة سوى الزمان الذي يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة وغيره وغاية ما يمكن فعله بالمسح من الصلوات المؤداة علي التتالي ست عشرة اذا لم يجمع وان جمع فيتصور ان يؤدي به سبع عشرة صلاة وذلك في حالة عدم الجمع

(١) حديث في ابن عماره وكان ممن صلى الى القبلتين قلت يارسول الله امسح علي الخف قال نعم قلت يوما قال نعم قلت ويومين قال نعم قلت وثلاثة قال نعم وما شئت ابو داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم في المستدرک قال ابو داود ليس بالقوي وضعفه البخاري فقال لا يصح وقال ابو داود اختلف في استناده وليس بالقوي وقال ابو زرعة الدمشقي عن احمد رجاله لا يرفون وقال ابو الفتح الازدي هو حديث ليس بالقائم وقال ابن حبان لست اعتمد علي اسناد خيره وقال الدارقطني لا يثبت وقد اختلف فيه علي يحيى بن ايوب اختلافا كثيرا وقال ابن عبد البر لا يثبت وليس له اسناد قائم ونقل النووي في شرح المذهب اتفاق الائمة علي صفة: قلت وبالف الجوزقاني فذكره في الموضوعات *

﴿حديث﴾ علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل المسح ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم مسلم وابو داود والترمذي وابن حبان من حديث شريح بن هانئ قال انبت عائشة أسألها عن المسح علي الخفين فقالت عليك بآبني ابي طالب فذكر الحديث *

في الام في باب المستحاضة أحدها حيضها يوم وليلة من أول الدم والثاني ستة أو سبعة ودليها في الكتاب واختلفوا في أصحها فصح المصنف والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في كتابه المستخص وسليم الرازي في دروس المسائل والرويان في الحلية والشافعي وصاحب البيان قول السبغ أو السبع وصح الجمهور في الطريقين قول اليوم والليلة وعن محمده القاضي أبو حامد في جامعهم والشيخ أبو محمد الجويني والغزالي في الخلاصة والشيخ نصر المقدسي والبغوي والرافعي وآخرون وقطع به جماعات من أصحاب المختصرات منهم ابن القاص في المفتاح والتلخيص وأبو عبد الله الزبيدي في السكفي وباب الحيض في آخر كتابه وله اصطلاح غريب في ترتيب كتابه وأبو الحسن ابن خيران في كتابه اللطيف وسليم الرازي في الكفاية والمحاملي في المقنع والشيخ نصر في السكفي وآخرون وهو نص الشافعي في البويطي ومختصر المزني واختاره ابن سريج وعلى القولين ابتداء حيضها من أول رؤية الدم قال أصحابنا فإذا قلنا حيضها ست أو سبع بقاء الشهر طهر وهو تمام الدور وهو ثلاثون يوما وهكذا يكون دورها أبداً ثلاثين منها ستة أو سبعة حيض والباقي طهر وإن قلنا حيضها يوم وليلة ففي طهرها ثلاثة أوجه هكذا حكاه امام الحرمين والغزالي وجماعات من الخراسانيين أوجها وحكاه الشيخ أبو محمد في الفروق أقوالاً أصحابها وأشهرها أنه تسعة وعشرون يوماً تمام الشهر وبه قطع الشيخ أبو حامد والعراقيون وجماعات من الخراسانيين ومحمده شيخهم القفال لأن الغالب أن الدور ثلاثون فإذا ثبت للحيض يوم وليلة تعين الباقي للطهر ولأن الرد إلى يوم وليلة في الحيض إنما كان للاحتياط فلا احتياط في الطهر إن يكون باقي الشهر والوجه الثاني أن الطهر خمسة عشر يوماً فيكون دورها ستة عشر يوماً أبداً منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر لأنها

مثل أن يحدث بعد طلوع الفجر بقدر ما يسع صلاة الفجر وقد بقي إلى طلوع الشمس ما يسعها أيضاً فيتوضأ ويمسح على خفيه ويصلي الفجر ويصلي باقي صلوات اليوم والليلة بالمسح وكذلك صلوات اليوم الثاني والثالث ويصلي الفجر في اليوم الرابع قبل الانتهاء إلى وقت الحدث في اليوم الأول فتلك ست عشرة وفي حالة الجمع مثل أن يحدث بعد الزوال بقدر ما يسع صلاة الظهر والعصر وقد بقي من وقت الظهر ما يسعها أيضاً فصلها بالمسح وكذا ما بعدهما من الصلوات إلى أن يدخل وقت الزوال في اليوم الرابع فيصلي بالجمع الظهر والعصر قبل الانتهاء إلى وقت الحدث في اليوم الأول فيكون قد صلي أربع صلوات من صلوات اليوم الأول وعشر من صلوات اليوم الثاني والثالث ثلاث صلوات من صلوات اليوم الرابع فجمعتها سبع عشرة وغاية ما يصلي المقيم بالمسح من صلوات الوقت ست صلوات إن لم يجمع ومسح إن جمع بعذر مطر ولا يخفى تصويره بما ذكرنا في المسافر (الثانية) فما يسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن بشرطين أحدهما أن يكون سفره طويلاً أما السفر القصير فهو كالأقامة والثاني ألا يكون سفر معصية فإن كان سفر معصية لم يسح ثلاثة أيام ولياليهن كالأبترخص بالقصر والافطار وهل يسح يوماً وليلة

ردت الى أقل الحيض وترد الى أقل الطهر وهذا الوجه مشهور عند الخراسانيين ونقله القاضي حسين والمتولى والبغوى وآخرون عن نصه في البويطي وكذا رأيته أنا في البويطي نصاً صريحاً لا يحتمل التأويل وهذا في غاية الضعف قال امام الحرمين هذا الوجه اتباع لفظ واعراض عن المعنى لأن الرد الى أقل الحيض انما كان لتكثر صلاتها فاذا ردت الى أقل الطهر عاجلها الحيض فقلت صلاتها والوجه الثالث ترد الى غالب الطهر واختاره الشيخ أبو محمد الجويني وقال انه المشهور من نص الشافعي ودليله أن مقتضى الدليل الرد الى الغالب خالفاً في الحيض للاحتياط وليس في أقل الطهر احتياط ببقائه علي مقتضى الدليل نعمي هذا يرد الي الغالب من غالب الطهر وهو ثلاثة وعشرون أو أربعة وعشرون ولا يمين أحدهما هكذا صرح به الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق وامام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعي وآخرون وقال الغزالي في الوسيط علي هذا ترد الي أربعة وعشرين لأنه أحوط ونقله امام الحرمين عن والده أبي محمد والاول أصح والله أعلم * قال أصحابنا العراقيون والمتولى واذا قلنا ترد الي ست أو سبع فهل ذلك علي سبيل التخيير فيه وجهاً مشهوراً عندهم وحكاهما القاضي أبو الطيب والمحاملي والشيخ نصر في الانتخاب وغيرهم عن ابن سريج أحدهما انه للتخيير بين الست والسبع فإن شاءت جعلت حيضها ستاً وإن شاءت سبعة لأن كل واحد منهما إعادة وهذا قطع الجرجاني في البلغة واختاره ابن الصباغ ونقله القاضي أبو الطيب وغيره عن أبي اسحق المروزي قال الرافعي وزعم الخطابي انه الاصح لظاهر الحديث والوجه اشائي أنه ليس للتخيير بل للتقسيم فإن كانت عادة النساء ستاً فحيضها ست وإن كانت سبعة فسبع وهذا هو الصحيح وبه قطع جمهور الخراسانيين ومحمد العراقيون والمتولى قال امام الحرمين تخيل لتخيير محال فعلى هذا في النساء المعتبرات أربعة أوجه أحدها نساء زمانها في الدنيا كلها لظاهر حديث حنة حكمة المصنف وآخرون والثاني نساء بلدها وناحتها والثالث نساء عصبته خاصة حكمة الروياني والرافعي كلهم والرابع وهو الاصح باتفاق الاصحاب زهاء قرايتهم من جهة الاب والام جميعاً هكذا صرح به الصيدلاني وامام الحرمين والبغوى وبهذا الوجه قطع

فيه وجهاً مذكوران في باب صلاة المسافرين في السكناب ومنشرحهما ثم ويجريان في أن العاصمي بالاقامة كالعبد المأمور بالافرا إذا أقام هل يـع يوماً وليلة أم لا (الثالثة) لولبس الحف في الحضر ثم سافر وأحدث في السفر فله أن يمسح مسح المسافرين وكذلك لو أحدث في الحضر ثم سافر وابتدأ المسح في السفر خلافاً للمزني حيث قال في هذه الصورة يمسح مسح المقيمين لان ابتداء المدة وقع في الحضر ولنا أن أول المسح أول العبادة فاذا وقع في السفر أقيمت العبادة كما يقام في السفر ولا نظر الى دخول الوقت في الحضر الا ترى أنه لو سافر بعد دخول وقت الصلاة كان له القصر علي الصحيح ولا فرق بين أن يخرج وقت الصلاة بعد ما أحدث في الحضر وبين ألا يكون كذلك قال ابو اسحق المروزي اذا مضى الوقت

البغوى وجماعات وقته امام الحرمين عن الاكثرين فعلي هذا ان لم يكن لها نساء شديدة اعتبر
نساء بلدها لانها اقرب اليهن كذا صرح به البغوى والتولى ثم ان كان عادة النساء المعتبرات
ستاً خفيض هذه ست وان كانت سبعة فبيع وان كانت دون ست أو فوق سبع فونجهن حكامها
البغوى وغيره أحكما ترد الى الست أن كانت عادت من دونها والى السبع ان كانت فوقها لانه اقرب
الى الحديث وبهذا قطع الفوراني وامام الحرمين والغزالي وغيرهم وادعي الغزالي في البسيط
اتفاق الاصحاح عليه والثاني ترد الى عادت من زادت أو نقصت قال البغوى وهذا أقس لان
الاعتبار بالنساء ولو كان بعضهم يحضن ستاً وبعضهم يحضن سبعة فقال امام الحرمين وآخرون
ترد الى الست وقال البغوى والرائى ان استوى البضآن قالي الست والا فلا اعتبار بغالب
النسوة ولو حاض بعضهم فوق سبع وبعضهم دون ست فخضها الست هذا بيان مرد المبتدأة ثم
ما حكم بأنه حيض من يوم وليلة أو ست أو سبع قلها فيه حكم الحائض في كل شيء وما فوق
الحسة عشر لها فيه حكم الطاهرات في كل شيء وأما ما بين المرد والحسة عشر ففيه قولان
مشهوران في جميع كتب الاحكام من العراقيين والخراسانيين وحكامها صاحب الحاوى عن
الام وتقه المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وجهين وأنكر ذلك عليهما أحكما باتفاق الاحكام
أن لها فيه حكم الطاهرات في كل شيء فيصح صومها وصلاتها وطوافها وتحمل لها القراءة ومس
المصحف والجماع ولا يلزمها قضاء الصوم والصلاة وغيرها مما تفعله فيه ويصح قضاء ما تقضيه فيه
من صلاة وصوم وطواف وغيرها لان هذه فائدة الحكم بأن اليوم واليلة أو الست أو السبع
حيض ليسكون الباقي طهراً وقياساً على الميزة والمعتادة فان ماسوى أيام تمييزها وعادتها يسكون
طهراً بخلاف من كذا المبتدأة والثاني أنها تؤمر في هذه المدة بالاحتياط الذى تؤمر به بالتحيرة كإسائى
ان شاء الله تعالى فتغتسل لكل صلاة وتصلّي وتصوم ولا تقرأ ولا توطأ ويلزمها قضاء الصوم
الذى أدته في هذه الايام ولا تقضي الصلوات المؤديات فيها بخلاف كذا صرح به الاحكام
ونقل الاتفاق عليه الراعى وغيره قالوا ولا يجيء فيه الخلاف في قضاء صلاة التحيرة ودليل هذا

في الحضر ولم يصل ثم سافر مع مسح القيمين لانه عاص باخراج الصلاة عن الوقت ولا رخصة للمعاصي
والاول أصح كالأول صلاة في الحضر لأن قضيتها بالتييم في السفر وليكن قوله في الكتاب وكذا
لواحدث في الحضر معاً نازا الى المذهب المزي وبالأول للتفصيل الذى رويناه عن ابن اسحق ولو ابتدا
المسح في الحضر ثم سافر ثم مسح القيمين ولا يزيد عليه خلافاً لا في حنيفة حيث قال يسح مسح المسافر
إلا ان يتم اليوم واليلة قبل مفارقة العمران وعن أحد روايتان أحدهما مثل مذهبنا والثانية أنه يسح مسح
المسافر لئلا يعبادة اجتماع في الحضر والا فخر فيغلب حكم الحضر كما لو كن مقيماً في أحد طرفي صلاته
لا يجوز التصر واعلم أن الاعتبار في المسح بتمامه حتى لو توضأ في الحضر ومسح على أحد الخفين ثم

القول أن هذا الزمان يحتمل أنه طهر وأنه حيض فاشبهت المتحيرة والمذهب الاول ثم ظاهر كلام الجمهور أنها اذا ردت الي ست أوسع كان ذلك حيضا ييقن وفيما وراءه القولان وقال المتولي يوم وليلة من أول الست والسمع حيض ييقن وفيما بعده الى تمام ست أوسع القولان أحدهما أنه حيض ييقن والثاني أنه حيض مشكوك فيه فيحتاج فيه فتغسل وتنقضي صلاته والصواب الاول قال أصحابنا فاذا رددنا المبتدأة الى يوم وليلة فلها ثلاثة أحوال حال طهر ييقن وهو ما بعد خمسة عشر الى آخر الشهر وحال حيض ييقن وهو اليوم والليلة وحال طهر مشكوك فيه وهو ما بعد يوم وليلة الى آخر خمسة عشر وإن رددناها الى ست أوسع فلها أربعة أحوال حال طهر ييقن وهو ما بعد خمسة عشر الى آخر الشهر وحال حيض ييقن وهو اليوم والليلة وحال حيض مشكوك فيه وهو ما بعد يوم وليلة الى آخر ست أوسع وحال طهر مشكوك فيه وهو ما بعد ست أو سبع الى آخر خمسة عشر والله أعلم (فرع) قال أصحابنا رحمه الله اذا رأت المبتدأة الدم في أول أمرها أمسكت عن الصوم والصلاة وغيرهما مما تمسك عنه الحائض رجاء أن يقطع علي خمسة عشر يوماً فما دونها فيكون كله حيضاً فاذا استمر وجاوز خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة وفي مردها القولان فاذا استمر بها الدم في الشهر الثاني وجب عليها الغسل عند انقضاء المرد وهو يوم وليلة أو ست أو سبع ولا تمسك الى آخر خمسة عشر لانا علمنا بالشهر الاول أنها مستحاضة فالظاهر أن حالها في هذا الشهر كما حالها في الاول وهكذا حكم الشهر الثالث وما بعده متى انقطع الدم في بعض الشهور خمسة عشر فما دونها تبين أن جميع الدم في ذلك الشهر حيض فيتدارك ما ينبغي تداركه من صوم وغيره مما فعلته بعد المرد وتبين أن غسلها بعد المرد لم يصح لوقوعه في الحيض ولا أتم عليها فيما فعلته بعد المرد من صوم وصلاة وغيرهما لأنها معذورة قال أصحابنا وثبت الاستحاضة بمرة واحدة بلا خلاف ولا يبيح فيها الخلاف المعروف في ثبوت العادة في قدر الحيض بمرة واحدة ونقل امام الحرمين والفرابي وغيرهما العادة في باب الميض أربعة أقسام أحدها ما ثبت فيه بمرة واحدة بلا خلاف وهو الاستحاضة لأنها علة مزمنة فاذا وقعت فالظاهر دوامها ويبعد زوالها وسواء في هذا المبتدأة والمعادة والمبينة

سافر ومسح علي الآخر كان له أن يمسه مسح المسافر إن لم يتم المسح في الحضر ولو ابتدأ المسح في السفر ثم صار مقياً نظراً ان اقام بعد تمام يوم وليلة لم يمسه بل يزع ويستأنف اللبس ويجزئه ما مضى وإن زاد على يوم وليلة وإن أقام قبل تمام يوم وليلة فله أن يتم يوماً وليلة مسح المقيمين وقال المزني كل يوم وليلة في السفر مقابل بثلاث يوم وليلة في الحضر فان مسح يوماً وليلة في السفر ثم أقام فله ثلثا يوم وليلة وان مسح يومين وليتين ثم أقام فله ثلث يوم وليلة لانه لم يلج جانب الحضر كما تقدم (الرابعة) لو شك في انقضاء مدة المسح أما المقيم في مدة المقيمين أو المسافر في مدة المسافرين وجب عليه غسل الرجلين وتعذر المسح قال صاحب التلخيص هذا ما يستثنى عن قولنا اليقين لا يترك بالشك لان جواز المسح ييقن

(الثاني) ما ثبت فيها العادة بمرتين وفي ثبوته بمرة واحدة وجريان الاصحاح الثبوت وهو قدر الحيض (الثالث) لا تثبت بمرة ولا مرات على الاصحاح وهو ان توقف بسبب تقطع الدم اذا كانت ترى يوما دما ويوما تقاها كما ساقى ايضاحه في موضعه ان شاء الله (الرابع) لا تثبت العادة فيه بمرة ولا مرات متكررات بلا خلاف وهو المستحاضة اذا انقطع دمها فأتت يوما دما ويوما تقاها واستمرت لها أدوار هكذا ثم أطبق الدم على لون واحد فانه لا يلتقط لما قدر أيام الدم بلا خلاف وان قلنا باللقط لولم يطبق الدم قالوا وكذلك ولدت مرات ولم تر نفاسا أصلا ثم ولدت وأطبق الدم وجاوز ستين يوما لم يصر عدم النفاس عادة بلا خلاف بل هذه مبتدأة في النفاس والله أعلم *

(فرع) اذا لم تعرف المبتدأة وقت ابتداء دمها فحكها حكم المتحيرة ذكره الرانعي وهو ظاهر (فرع) في مذاهب العلماء في المبتدأة: حكى العبدري عن زفر ترد الى يوم وليلة وهي رواية عن احمد وقال عطاء والاوزاعي والثوري واسحق الى ست أو سبع وهي رواية عن أحمد وعن أبي حنيفة الى أكثر الحيض عنده وهو عشرة أيام وعن أبي يوسف ترد في إعادة الصلاة الى ثلاثة أيام وهو أقل الحيض عنده وفي الوطء الى أكثره احتياطاً للامرين وعن مالك رواية خمسة عشر يوما ورواية كقرونها وعن داود الي خمسة عشر ودلالتها تعرف مما سبق والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كانت مبتدأة مميزة والى بدأ بها الام وعبر الحنسة عشر ودها في بعض الايام بصفة دم ابيض وهو المحتدم القاني الذي يضرب الى السواد وفي بعضها أحمر مشرق أو أصفر فان حيضها أيام السواد بشرطين (احدهما) ألا ينقص الاسود عن يوم وليلة والثاني ألا يزيد علي أكثره والدليل عليه ما روى أن فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني أستحاض أأدع الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم «ان دم الحيض أسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان الآخر فتوضئي وصلي فانما هو عرق » ولانه خارج وجوب الغسل فجاز أن يرجع الى صفته عند الاشكال كلمتي وان رأت في الشهر الاول يوما

وانقضاء المدة شكوك في أبواب الاحباب بأن قالوا لا بل هذا أخذ باليقين لان الاصل وجوب غسل الرجائين والمسح رخصة منوطة بشرائط فاذا شك في المدة قد شك في بعض الشرائط فيعود الى الاصل وهذا كما لو توضأت المستحاضة ثم شك في انقطاع دمها قال الشافعي رضي الله عنه لا تهلي حتى تتوضأ ولا تقول الاصل سيلان الدم بل تقول الاصل أن من احدث توضأ وانما جوز لها الصلاة للضرورة فاذا شككت في بقاء الضرورة عادت الى الاصل وكذلك لو دخل المسافر بعض البلاد ولم يدر انه في البلد الذي قصده ام غير فلا يقصر لان الاصل وجوب الاربع وقد شك في شرط القصر وهو السفر ولو شك المسافر ان ابتداء مسحة كان في الحضر او في السفر لا يزيد على مدة المقيمين اخذ بالاصل

وليلة إما أسود ثم أحمر أو أصفر أمسكت عن الصوم والصلاة لجواز أن لا يتجاوز الخمسة عشر فيكون الجميع حيضاً وفي الشهر الثاني يلزمها أن تغتسل عند تغير الدم وتصلي وتصوم لانا علمنا بالشهر الاول أنها ممتحضة فان رأت في الشهر الثالث السواد في ثلاثة أيام ثم أحمر أو أصفر وفي الشهر الرابع رأت السواد في أربعة أيام ثم أحمر أو أصفر كان حيضها في كل شهر الاسود ﴿ ٥ ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث فاطمة رضي الله عنها صحيح رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وغيرهم بلفظه هنا بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة وأصله في البخاري ومسلم بغير هذا اللفظ من رواية عائشة رضي الله عنها وقوله عليه السلام « إنما هو عرق » هو بكسر العين واسكان الراء أي دم عرق وهذا العرق يسمى العاذر كما سبق في أول الباب وقول امام الحرمين والغزالي عرق انقطع منكر فلا يعرف لفظة انقطع في الحديث وقوله المحتدم هو بالماء والدال المهملة من وهو اللذان للبركة بحدته مأخوذ من احتدام النار وهو اشتداد حره وهكذا فسره أصحابنا في كتب الفقهاء المشهور في كتب اللغة أن المحتدم الذي اشتدت حرته حتى اسود الفعل منه احتدم واما الثاني فبأن قاف وآخره حمزة علي ورن القاري قال أصحابنا وهو الذي اشتدت حرته فصار يضرب الى السواد وقال اهل اللغة هو الذي اشتدت حرته والفعل منه قفاً يقناً كقراً يقرأ والمصدر القنوء كالرجوع واخلاف بين اهل اللغة في ان آخره مهموز ونهبت على هذا لأنى رأيت من يفلط فيه قال امام الحرمين وغيره وليس المراد بالاسود في الحديث وفي كلام أصحابنا الاسود المالك بل المراد ما تلووه حمرة مجسدة كلها سواد بسبب تراكم الحمرة وقد أشار المصنف في وصفه الى هذه اما احكام الفصل فذهبان الى المبتدأة المميزة ترد الى التمييز بلا خلاف عندنا ودليله ما ذكره المصنف قال أصحابنا والمميزة هي التي ترى الدم على نوعين او انواع بعضها قوى وبعضها ضعيف او بعضها اقوى من بعض فالقوى او الاقوى حيض والباقي طهر وماذا يعرف تغير القوى والضعف فيه وجهان احدهما ان الاعتبار باللون وحده فالاسود قوى بالنسبة الى الاحمر والاحمر قوى بالنسبة الى الاشقر والاشقر اقوى من الاصفر والاكدر اذا جعلناهما حيضاً وبهذا الوجه قطع امام الحرمين والغزالي وادعي الامام انه متفق عليه وقيل لو رأت خمسة سواد مع الرائحة وخمسة سواد بلا رائحة فهما دم واحد بالاتفاق والوجه الثاني ان اقوة تحصل ثلاث خصال وهي

المقتضي لوجوب الغسل لموسح في اليوم الثاني على الشك وصلى زال الشك في اليوم الثالث وعلم أنه ابتداء المسح في السفر فعليه اعادة صلوات اليوم الثاني لانه صلاحها على ذلك ويجزى أن يصلي بالمسح في اليوم الثالث ثم ان كان على مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني له أن يصلي في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح على الشك وجب عليه اعادة المسح لصلوات اليوم الثاني وفي وجوب استئناف الوضوء قولنا المبالغة ويجزى أنه يعيد صلوات اليوم الثاني بالمسح في اليوم الثالث ذكر كل ذلك في التهذيب وقال ابن الصباغ في الشامل يجب اعادة الصلوات ان كان يجزى له المسح

اللون والرائحة السكرية والثخانة فاللون معتبر كالمسبق وماله رائحة كريهة أقوى مما لرائحة له والشخير أقوى من الرقيق قال الرافي هذا الوجه هو الذي قطع به الراقيون وغيرهم قال وهو الأصح الا ترى ان الشامي رحمه الله قال في صفة دم الحمض انه معتدلم فحين لرائحة توردي الحديث التعرض لغير اللون كالمورد التعرض للون فعلي هذا ان كان بعض دمها باحدى الصفات الثلاث والبعض خالياً من جميعها فالقوى هو الموصوف بها وان كان للبعض صفة والبعض صفتان فالقوى ما هـ صفتان وان كان للبعض صفتان والبعض ثلاث فالقوى ماله ثلاث وان كان للبعض صفة والبعض صفة أخرى فالقوى السابق هكذا ذكر هذا التفصيل صاحب التمهيد قال الرافي وهو وضع تأمل وهذه صفة التمييز قال أصحابنا وانما يحكم بالتمييز بثلاثة شروط لا ينقص القوى عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولا ينقص الضعيف عن خمسة عشر ليمكن جعل القوى حيضاً والضعيف طهرأ واخل المصنف وأكثر الراقيين بهذا الشرط الثالث ولا بد منه فلورأت نصف يوم أسود ثم أطبقت الحرة فالتشريط الاول ولورأت ستة عشر اود ثم احمر فالتشريط الثاني ولورأت وماو ليلة أسود ثم أربعة عشر أحمر ثم عاد الاسود فالتشريط الثالث وتكون في هذا الصورة ثلاث غير مميزة قال الرافي وقول الاصحاب بشرط ان لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر ارادوا خمسة عشر متصلة والافلورأت يوماً أسود ويومين أحمر وهكذا ابداً في جملة الضعيف في الشهر لم ينقص عن خمسة عشر لكن لما لم تكن متصلة لم يكن ذلك تمييزاً وهذا الذي ذكرناه من أن شروط التمييز ثلاثة فقط هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وكذا المتولى شرطاً بارعاً وهو أن لا يزيد مجموع الدمين القوي والضعيف على ثلاثين يوماً فان زاد سقط حكم التمييز لان الثلاثين لا تخلو غالباً من حيض وطهر وذكر امام الحرمين وغيره وجهاً أن الضعيف ان كان مع القوى الذي قبله تسعين يوماً فما دونها علمنا بالتمييز وجعلنا الضعيف طهرأ فان جاوز التسعين ابتدأت بعد التسعين حيضة أخرى وجعلنا دورها أبداً تسعين يوماً وهذا الذي ذكره الامام والمتولى شاذان ضعيفان والمذهب أنه لا فرق بين قصر الزمان وطوله قال الرافي المذهب أنه لا فرق والله أعلم قال أصحابنا فاذا رأت الاسود يوماً وليلة اراكثر ثم اتصل به أحمر قبل الخمسة عشر وجب عليها أن تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال أن ينقطع الاحمر قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون الجميع حيضاً فان جاوز

مم الشك والاول اظهر هذا تمام الكلام في احدى الغايتين *

قال في ومهما نزع الحفنين أو احدهما فيجب غسل القدمين واما الاستئناف فلا يجب ان قلنا ان المسح لا يرفع الحدث وان قلنا يرفع وجب لانه في عوده لا يتركز *

الغاية الثانية نزع الحفنين واحدهما ومهما اتفق ذلك وهو على طهارته لم يغسل الرجلين سواء كان عند انقضاء المدة او قبلها وهل يجب استئناف الوضوء فيه قولان احدهما يجب وبه قال احمد واصحابهما لا : وبه قال مالك وابو حنيفة والزنبي واختلف الاصحاب في ان القولين مستقلان بنفسهما او هما مبنيان

خمس عشرة عرفنا حينئذ أنها مستحاضة مميزة فيكون حيضها الاسود ويكون الاحمر طهرا بالشروط السابقة فعليها الغسل عقب الحسنة عشر وتصلي وتصوم وتقضي صلوات ايام الاحمر وقولهم الاسود والاحمر تمثيل والا فالاعتبار بالقوى والضعيف كيف كان علي ماسبق من صفاتهما هذا حكم الشهر الاول فاما الشهر الثاني وما بعده فاذا اقلب الدم القوي الي الضعيف لزمها أن تغتسل عند انقلابها وتصلي وتصوم ويأتها زوجها ولا ينتظر الحسنة عشر قال أصحابنا وهذا لاخلاف فيه قالوا ولا يخرج على الخلاف في ثبوت العادة في قدر المبيض مرة لان الاستحاضة علامة من مظاهرها واما وقد سبق بيان هذا في الفرع السابق فان انقطع الضعيف في بعض الادوار قبل مجاوزة الحسنة عشر يوما تبينا أن الضعيف مع القوى في هذا الدور كان حيضا قبلزها قضاء الصوم والطواف والاعتكاف ايجابيات المفعولات في أيام الضعيف وهذا لاخلاف فيه : ولورأت في الشهر الثالث الدم القوي ثلاثة أيام ثم ضعف وفي الشهر الرابع خمسة ثم ضعف وفي الخامس ستة ثم ضعف وكذا ما بعده فحيضها في كل شهر القوي ويكون الضعيف طهرا بشروطها وتغتسل وتصلي وتصوم ابداً عند انقلاب الدم الى الضعيف ويأتها زوجها متى انقطع الضعيف في شهر قبل مجاوزة خمسة عشر فالجميع حيض قال صاحب التمهيد والاصحاب وسواء في هذا كله كان القوي في الشهر الثاني وما بعده بقدر القوى في الشهر الاول أو دونه أو أكثر منه في ذلك الزمان أو قبله أو بعده لان الحكم بكونه حيضاً ليس بسبب العادة بل بالاعتداد صفة الدم فتى وجدت تعلق الحكم بها قل المصنف رحمه الله تعالى *

وان رأت خمسة أيام دماً أحمر أو أصفر ثم رأت خمسة أيام دماً أسود ثم أجمرت إلى آخر الشهر فالحيض هو الاسود وما قبل الاسود وبعده استحاضة وخرج أبو العباس وجهين ضعيفين أحدهما أنه لا يتميز لها لان الحسنة الاولى دم بدأ في وقت يصلح أن يكون حيضاً والحسنة الثانية أولى أن تكون حيضاً لأنها في وقت يصلح للحيض وقد انضم اليه علامة الحيض وما بعدهما بمنزلة ما فيصير كأن الدم كله مبهم فيكون علي القولين في المبتدأة غير المميزية والوجه الثاني أن حيضها العشر الاول لان الحسنة الاولى حيض بحكم البداية في وقت يصلح أن يكون حيضاً والحسنة الثانية حيض باللون وان رأت خمسة أيام دماً أحمر ثم رأت دماً أسود إلى آخر الشهر فهي غير مميزة لان السواد زاد على الحسنة عشر فبطل دلالة فيكون علي القولين في المبتدأة غير المميزة وخرج أبو العباس وجهاً أن ابتداء حيضها من

علي اصل آخر : منهم من قال هما مستقلان ووجه قول الاكتفاء بغير الراجح أن المسيح يدل زال حكمه بظهور محل تبدله فيرجع الي المبدل وهو الغسل كلتيهما يرى الماء ووجه قول الاستئناف بأن قال عبادة بطل بعضها فيبطل كلها كالصلاة : منهم من قال هما مبنيان علي اصل واختلفوا فيه علي ثلاثة طرق أحدها أنهما مبنيان علي القولين في تفريق الوضوء ان جوزنا كفي غسلهما والإرجاء الاستئناف ويحكى هذا عن ابن سريج وأبي اسحق لكن زيفه الجمهور من وجوه منها

أول الاسود اما يوم وليلة واما ست أو سبع لانه بصفة دم الحبيض وهذا لا يصح لان هذا اللون لا حكم له اذا عبر الخمسة عشر وان رأت خمسة عشر يوما دماً أحمر وخمسة عشر يوماً أسوداً وقطع خبيثها الاسود وان استمر الاسود ولم يقطع لم تكن مميزة فيكون حبيضا من ابتداء الدم يوما وليلة في أحد القولين أو ستا أو سبعا في القول الآخر وعلي الوجه الذي خرج به ابو العباس يكون حبيضا من أول الاسود يوما وليلة أو ستا أو سبعا»

(الشرح) قوله الاولى هذه لغة قليلة واللغة الفصيحة المشهورة الاولى وقوله كأن الدم كله مبهم أى على لون واحد وقوله بحكم البداية هكذا يوجد في المذهب وغيره من كتب الفقه وهو لحق عند أهل العربية وصوابه البدأة والبدأة أو البداء ثلاث لغات مشهورات حكاهن الجوهري وغيره الاولى بفتح الباء واسكان الدال وبعدها همزة مفتوحة والثانية كذلك الا أن الباء مضمومة والثالثة بضم الباء ونتج الدال وزيادة الالف مدودة ومعناها الابتداء قبل غيره: وقوله دلالة هي بكسر الدال وفتحها والفتح أجود وفيها لغة ثالثة حكاهن الجوهري دلولة بضم الدال أما أحكام الفصل فاذا رأت الدمزة دما قويا وضييفا فلها ثلاثة أحوال حال يتقدم القوى وحال يتقدم الضعيف وحال يتوسط الضعيف بين قوين (الحال الاول) أن يتقدم قوى ويستمر به مدة ضعيف واحد بأن رأت خمسة سواداً ثم أطلبت الحرة فالحبيض هو السواد سواء انقطعت الحرة بعد مجاوزة الخمسة عشر بيوم أو شهر أو أكثر وان طال زمانها طولا كثيراً هذا هو المذهب وفيه الوجهان السابقان عن المتولي وامام الحرمين في اشتراط انقطاع الاحمر قبل مجاوزة ثلاثين أو تسعين وهما شاذان ضعيفان وظاهر نص الشافعي رحمه الله يطلعا لاطلاقه أن الضعيف طهر ولو تعقب القوى ضعيف ثم أضعف فان أمكن الجمع بين القوى والضعيف المتوسط بأن رأت خمسة سواداً ثم خمسة حمرة ثم أطلبت الصفرة ففيه طريقتان حكاهن امام الحرمين وجماعة أصحابها المالحق الحرة بالسواد فيكونا حبيضا والصفرة طهر لانها قويان بالنسبة الى الصفرة وهما في زمن الامكان وبهذا قطع ابو علي النخعي في شرح التلخيص والبعثي والثاني علي وجهين أحدهما هذا والثاني المالحق الحرة بالصفرة للاحتياط فيكون حبيضا الاسود فقط وأما اذا لم يمكن الجمع بينهما بأن رأت خمسة سواداً ثم أحد عشر حمرة ثم أطلبت الصفرة فطريقتان حكاهن امام الحرمين وغيره أصحابها

انه لا خلاف في جواز التفريق في الضوء على الجديد ونص في مواضع من الجديد علي وجوب الاستئناس ههنا: ومنها ان قولنا التفريق يختصان بالتفريق الكثير فاما اليسير منه فهو جائز بلا خلاف ولا صائر إلى الفرق فيما نحن فيه: ومنها ان التفريق بالعذر جائز والمعذور موجود ههنا والثاني انه ما بين ان بعض الطهارة لا يختص بالانتقاض ام يتداعى انتقاض البعض الى انتقاض الكل فيه قولان أحدهما يختص البعض بالانتقاض لانه لو غسل بعض اعضاء طهارته يرتفع الحدث عنه وان لم يرتفع عن الباقي

وأشهرهما القطع بأن السواد حيض وما بعده من الحرة والصفرة كلاهما طهر لقوة السواد باللون والاولية والثاني علي وجهين أحدهما هذا والثاني أنها فاقدة للتمييز لان الحرة كالسود لقوتها بالنسبة الى ما بعدها فيصير كأن السواد استمر ستة عشر أما اذا تقبب القوي ضعيفان توسط أضعفها بأن رأت سواداً ثم صفرة ثم حرة فهذه الصورة تبنى علي التي قبلها وهي توسط الحرة فان ألقنا هناك الحرة المتوسطة بالصفرة بعدها فما أولى بأن نلحق الصفرة بالحرة بعدها فيكون حيضها الاسود والباقي طهر وان ألقناها بالواد قبلها فالحكم هنا كما اذا رأت سواداً ثم حرة ثم عاد السواد وسنذكره ان شاء الله تعالى (اما لاثاني) أن يقدم الضعيف وهي مسائل الكتاب ولها صور أحدها أن يتوسط قوى بين ضعفين بأن نرى خمسة حرة ثم خمسة سواداً ثم تطبق الحرة أو ترى خمسة حرة ثم عشرة سواداً ثم تطبق الحرة فيها الوجة الثلاثة التي حكها المصنف وهي مشهورة حكها عن ابن سريج أصحابنا باتفقهم أن حيضها الود المتوسط ويكون ما قبله وبعده طهراً للحديث « دم المبيض أسود » وهو حديث صحيح كما بيناه ولان اللون علامة بنفسه فقدم ولهذا قلنا التمييز علي العادة علي المذهب والثاني أنها فاقدة للتمييز لما ذكره المصنف من التعليل ولان الجمع بين لدين خلاف مقتضي العمل بالتمييز والعدول عن الارية مع امكان العمل بها بعيد فيكون علي القولين في البتة فتحيض من أول الحرة يوماً وليلة في قول وستا وسبعا في قول والثالث يجمع بين الاولية واللون فيكون حيضاً الحرة الاولى مع السواد هذا اذا أمكن الجمع بينهما فان لم يمكن بأن رأت خمسة حرة ثم أحد عشر سواداً فان قلنا في المسألة

واذا جاز ان يتبعض ارتقاء جاز ان يتبعض فهو نافعي هذا لا يجب الاستئناف والثاني لا يختص البعض بالانتقاض كالمصوبات وسائر العبادات نفلي هذا يجب الاستئناف والثالث وهو المذكور في الكتاب وبه قال القفال والشيخ أبو حامد وأصحابهما أهم ما مبنيان علي ان المسح علي الخفين هل يرفع الحدث عن الرجلين ام لا وفيه قولان احدهما يرفع لانه مسح بالماء فاشبه مسح الرأس ولانه يجوز الجمع به بين فرضين ولو لم يرفع الحدث لما جاز كاتيمم والثاني لا يرفع لانه لو رفع الحدث لما تقدر بمدة ولا يمتد أثره الي وجود الحدث فان قلنا انه لا يرفع الحدث عن الرجل فلا يجب استئناف الوضوء لان الحدث قد ارتفع عن سائر الاعضاء الا عن الرجلين فاذا غسلها ارتفع عنها أيضاً وكفي قارفي التمسك وهذا الم يقع تقريق كثير فان وقع نفيه خلاف التفريق وان قلنا ان المسح يرفع الحدث عن الرجل فيجب استئناف الوضوء لان وجوب غسل الرجلين عند النزاع يدل علي عود الحدث فيهما والحدث لا يتجزأ في عوده *

واعلم ان هذه الطريقة والتي قلها متعاربان ومن يجوز انتقاض بعض الطهارة دون بعض لا يبعد ان يقول بان الحدث يتجزأ عند العود ولا يسلم لزوم الاستئناف والله اعلم * هذا تمام الكلام

الاولى يقدم اللون أو قلنا فاقدة للتمييز فكذلك هنا وان قلنا بالجمع فهو متعذر هنا فتكون فاقدة للتمييز وفيه وجه مشهور أن حيضها الحرة الاولى تغليباً للاولية لتعذر الجمع قال امام الحرمين هذا الوجه هفوة لا أعده من المذهب هذا الذى ذكرناه من التفصيل والخلاف هو المشهور وبه قطع الجمهور وقال صاحب الحاوى ان كانت مبتدأة فحيضها السواد بلا خلاف وان كانت معتادة فوجبان قال أبو العباس وأبو على حيضها الحرة وقال أبو اسحق وجمهور المتأخرين حيضها السواد وحده (الصورة الثانية) رأت خمسة حرة ثم أطبق السواد فجاوز الحصة عشر فثلاثة أوجه الصحيح المشهور أنها فاقدة للتمييز فتحيض من أول الحرة يوماً وليلة في قول وسناً أو سبعا في قول وبهذا الوجه قطع البغوى وادعى الاتفاق عليه والثاني الحيض من أول السواد يوماً وليلة في قول وسناً أو سبعا في قول وهذان الوجبان ذكرهما المصنف بدليها والثالث حكاه الخراسانيون حيضها الحرة لقوة الاولوية وهو ضعيف جداً كما قلناه الثالثة رأت خمسة عشر حرة ثم خمسة عشر سواداً وانقطع فالمذهب أن حيضها السواد وعلى نخرج ابن سريج هي فاقدة للتمييز ولم يذكر المصنف نخرج ابن سريج هنا كما لم يذكره شيخه القاضي أبو الطيب ولا بد من ذكره هنا كما سبق فيما اذا رأت خمسة حرة ثم خمسة سواداً وقد ذكره هنا الشيخ أبو محمد والحاملي والبغوى وآخرون الراحة رأت خمسة عشرة حرة ثم خمسة عشر سواداً ثم استمر السواد فهي فاقدة للتمييز فحيضها يوماً وليلة في قول وسناً أو سبعا في قول ويكون ذلك من أول الاحمر على المذهب وعلى نخرج ابن سريج من أول الاسود وعلى الوجه الشاذ الناظر الى الاولوية يكون حيضها الحرة في الحصة

في الغائيتين ولك ان تقول غاية فائدة المسح لا تنحصر في الامرين المذكورين بل تنتهي بأمرين آخرين احدهما ان يلزم المسح غسل جنابة او كانت امرأة فلزمها غسل حيض او نفاس فيجب غسل الرجلين واستئثار اللبس بعد ذلك ان اراد المسح قال صفوان كلن بأمرنا ألا ننزع خفافنا ثلاثة ايام وليايمين الا من جنابة والمعنى فيه ان الجنابة لا تتكرر فلا يشق نزع الخف لما اشائي اذا دمت رجله في الخف ولم يمكن غسلها فيه وجب النزع وغسل الدم ولا يكون المسح بدلا عنه وان امكن غسلها فيه فغسلها لم يطل المسح*

قال (فرع لو ليس فرد خفه لم يميز المسح الا ان تكون الرجل الاخرى ساقطة من الكعب) سليم الرجلين اذا ابس احد الحفنين دون الآخر لم يميز المسح عليه لوجوب احدهما ان المسح اما جواز الاتفاق بلبس الخف لفرض المشي أو دفع الحر والبرد وغيرهما والمعروف في تحصيل هذه الاغراض لبسها جميعا فاذا لم يفعل لزمه الغسل الذى هو الاصل والثاني ان الرجلين بمثابة العضو الواحد وهو غير فيهما بين الفصل وبين المسح على الحفنين واذا تخير بين خصلتين في العبادة الواحدة لم يميز له التوزيع كما في خصال الكفارة قولهم يكن له الارجل واحدة بما بصل الحلقة او بسبب عارض

عشر فعلى المذهب وهو أنها فاقدة للتمييز تؤمر بترك الصوم والصلاة وغيرها عما تمسك عنه الحائض احدى ثلاثين يوما في قول وستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين يوما في قول فإنها إذا رأت الحرمة تؤمر بالمسك عن الصلاة وغيرها لاحتمال الانقطاع قبل تجاوز خمسة عشر فيكون هو الحيض فإذا جاوز الاسود الخمسة عشر علمنا أنها فاقدة للتمييز فيكون حيضها يوما وليلة في قول وستة أو سبعة في قول وقد انقضى الآن دورها فتبتدىء الآن حيضا ثانيا يوما وليلة أو سبعة أو سبعة فتمسك أيضا ذلك القدر فصار مسكها احدى ثلاثين يوما في قول وستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين في قول قال أصحابنا ولا يعرف امرأة تؤمر بترك الصلاة احدى ثلاثين يوما الا هذه وأما قول الغزالي وجماعة لا يعرف من ترك الصلاة شهرا الا هذه ففيه قصص وتماه ما ذكرناه (الحال الثالث) أن يتوسط دم ضعيف بين قوين بان رأت سوادين بينهما حمرة أو صفرة ففيه أقسام كثيرة رتبها صاحب الحاوى ترتيبا حسنا فجعله ثمانية أقسام وبعضها ليس من صور التمييز لكن اقتضاه التقسيم احدى أن يبلغ كل واحد من الدماء الثلاثة يوما وليلة ولا يجاوز الجميع خمسة عشر بان ترى خمسة سواد ثم خمسة حمرة أو صفرة ثم خمسة سوادا فالذهب ان الجميع حيض وبه قطع الجمهور وقال ابو اسحق الضعيف المتوسط كالنقاء المتخلل بين دمي الحيض ففيه القولان أحدهما انه حيض مع السوادين والثاني طهر وقطع السرخسى فى الامالى بقول ابى اسحق القسم الثانى أن يجاوز المجموع خمسة عشر بان رأت سبعة سوادا ثم سبعة حمرة ثم سبعة سوادا قال ابن سريج حيضها السواد الاول مع الحرمة وأما السواد الثانى فطهر وقال ابو اسحق حيضها السوادان. وتكون الحمرة بينهما طهر أو لا يجزى، قولاً التلخيص لمجاورة خمسة عشر وهذا الذى حكاه عن ابى اسحق ضعيف جدا بل غلط لان الدم جاوز خمسة عشر ولو رأت ثمانية سوادا ثم ثمانية حمرة ثم ثمانية سوادا فحيضها السواد الاول بالاتفاق الثالث ان ينقص الجميع عن يوم وليلة بان ترى ساعة أسود ثم ساعة أحمر ثم ساعة اسود وينقطع فالجميع دم فساد الرابع أن ينقص كل دم عن أقل الحيض ويبلغه المجموع بان ترى ثلث يوم وليلة سوادا ثم ثلثها

فهي وحدها كالرجلين ان شاء غسلها وان شاء مسح على سائرهاباشرائط السابقة لانه قد يحتاج الى اللبس ايضا للمنى عابها مع عصا يتخذها او لدفع الحر والبرد ولو بقيت من الرجل الاخرى بقية لم يجز المسح حتى يواربها بسائر مستجمع لشرائط المسح *

قال  كتاب الحيض  -

وفيه خمسة أبواب (الاول) فى حكم الحيض والاستحاضة * اما الحيض فأول وقت امكانه اول السنة التاسعة فى وجهه واذا مضت ستة أشهر منها فى وجهه وأول الماشرة فى وجهه فما قبل ذلك دم فساد وأقل مدة الحيض يوم (جم) وليلة (و) واكثرها خمسة عشر يوما وأقل الطهر خمسة عشر يوما (ح) واكثره لا حله له واغلب الحيض ست أو سبع وأغلب الطهر بقية الشهر ومستند هذه التقديرات الوجود المعلوم

حرمة ثم تنهاسوا دافلي قول ابن سريج وهو المذهب الجميع حيض وعلى قول أبي اسحق لا حيض
والجميع دم فساد لانه يخرج الحرمة فلا يبقى يوم وليلة فلو رأته نصف يوم وليلة من كل واحد من الثلاثة
كان الجميع حيضا عند ابن سريج وعلى قول أبي الاسحق الاسودان حيض وفي الحرمة قول التلغيق الخامس
أن يبلغ كل واحد من السوادين يوما وليلة وتنقص الحرمة فعند ابن سريج الجميع حيض عند أبي واسحق
حيضها السوادان وفي الحرمة قول التلغيق ولورأت ثمانية أيام سوادا ثم نصف يوم حرمة ثم سبعة سوادا فلي
قول ابن سريج حيضها السواد الاول مع الحرمة وعلى قول أبي اسحق حيضها خمسة عشر السواد دون الحرمة
بينهما (قلت) هذا الذي قلناه عن أبي اسحق ضيف أو غلط: السادس أن ينقص كل سواد عن يوم وليلة وتبلغ
الحرمة يوما وليلة بان ترى نصف يوم وليلة سوادا ثم خمسة حرمة ثم نصف يوم وليلة سوادا فعند ابن
سريج الجميع حيض وعند أبي اسحق حيضها الاسودان وفيما بينهما قول التلغيق: السابع أن يبلغ السواد
الاول أقل الحيض وكذا الآخر وينقص السواد الاخير عن ذلك بان رأته خمسة سوادا
ثم خمسة حرمة ثم نصف يوم سوادا فالجميع حيض بالاتفاق اثنان أن ينقص الاولان دون الاخير
بان ترى نصف يوم سوادا ثم نصفه حرمة ثم خمسة سوادا فلي قول ابن سريج الجميع حيض وعلى
قول أبي اسحق حيضها السواد الثاني ولورأت نصف يوم سوادا ثم نصفه حرمة ثم خمسة عشر
سوادا فالسواد الثاني هو الحيض بالاتفاق هذا آخر كلام صاحب الحاوي والله اعلم

بالاستقرار فلو وجدنا امرأة تحيض أقل من ذلك على الاطراف في اتباع ذلك خلاف لان بحث الاولين اوفى
الدم الذي تراه النساء ينقسم الى غير النفاس والى النفاس وغير النفاس ينقسم الى حيض واستحاضة
وهما مختلفا الحكم ثم قد تكون المرأة بحيث تعرف حيضها من استحاضتها وقد يخلط احدهما بالآخر
فلا تعرف هذا من ذلك وعلى الاحوال فالدم قد يطبق وقد ينقطع فترى مثلا يوما دما ويوما نقاء فجعل
كلام هذه الامور في خمسة ابواب اولها في خواص الدم الذي هو حيض وفي احكام الميض والاستحاضة
وثانيها في معرفة المستحاضات وثالثها في المتحيرة المشتبهة الحال ورابعها في القلوع وخامسها في النفاس
اما الباب الاول فاحتاج اليه لمعرفة الميض بيان السن المحتمل للحيض وفيه ثلاثة اوجه احبها ان
أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين فان رأته الصبية دما قبل استكمال التسع فهو دم فساد قال
الشافعي رضي الله عنه وأعجل من سمعت من النساء نساء تهامة يحضن لتسع سنين وهذا هو الذي
عبر عنه صاحب الكتاب بقوله وأول العاشرة في وجهه والثاني ان اول وقت الامكان يدخل
بالطن في السنة التاسعة وقد تسمى حينئذ بنت تسع والثالث يدخل بمعنى ستة أشهر من السنة التاسعة
قال الاهباب والمتبع في وقت الميض وقدره الوجود ترجع فيه الى العرف لان كل ما ورد به الشرع
مطلقا ولم يكن له ضابط في الشرع والامة يرجع فيه الى العرف كالتقبوض والاحراز ثم كل واحد من
احباب الوجوه الثلاثة يزعم ان ما ذكره قد هددوا الاعتبار على الوجوه بالسنة القمرية دون غيرها وهل

(فرع) الصفرة والكدرة مع السواد كلحرة مع السواد اذا قلنا بالمذهب أنها في أيام الحيض
حيض ولا يخفى تفريع أبي سعيد الاصطخرى فيها وسبق في مسائل الصفرة تفريعات لها
تعلق بهذا الفصل *

(فرع) رأيت خمسة عشر حمرة ثم نصف يوم سواداً فحيضها الحمرة وأما الاسود فطهر ولورأت
يوماً حمرة ثم ليلة سواداً فالجميع حيض علي المذهب وفيه الوجه الذي سبق عن صاحب الماوي
في المبتدأ والله أعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان رأيت ستة عشر يوماً ما أحمر ثم رأيت دماً أسود وانفصل لم يكن لها تمييز فيكون
حيضها يوماً وليلة في أول الدم الأحمر في أحد القولين وستاً أو سبعة في الآخر وقال أبو العباس
يكون حيضها يوماً وليلة من أول الأحمر وخمسة عشر طهر أو تبتدىء من أول الدم الأسود حيضاً
آخر في أحد القولين يوماً وليلة وفي القول الثاني يجعل حيضها ستاً أو سبعة والباقي استحاضة
الا أن يكون الأسود في الثالث والعشرين ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هكذا توجد هذه المسألة في نسخ المذهب وحكي بعض المتأخرين أنه رأي أصل
المصنف وقد ضرب المصنف بخطه علي قوله الا أن يكون الأسود في الثالث والعشرين فهذه المسألة
معدودة من مشكلات المذهب ولا أراها من المشكلات فأما علي المذهب وهو أنه لا تمييز لها
وان حيضها من أول الأحمر يوم وليلة أو ست أو سبع وباقي الشهر طهر فظاهر لا اشكال فيه وأما
علي قول أبي العباس فيحتمل أمرين أظهرهما انه مناه أنا ان قلنا المبتدأة ترد الي يوم وليلة فحيض
هذه يوم وليلة من أول الأحمر وباقي الأحمر وهو خمسة عشر طهر ثم تبتدىء حيضاً آخر من أول
الأسود يوماً وليلة هذا كله اذا قلنا المدة ترد الي يوم وليلة وان قلنا ترد الي ست أو سبع فحيضها

يتمتع بالتقريب أم بالتحديد اظهرهما التقريب وعلي هذا فيه وجهان لو كان ين رؤية الدم وبين استكمال التسع
علي الوجه الاصح ما لا يسع لحيض وطهر يكون ذلك الدم حيضاً والا فلا ولا فرق في سن الحيض بين البلاد
الحارة وغيرها وعن الشيخ أبي محمد ان الامر في البلاد الحارة علي ما ذكرناه وفي الباردة
وجهان واما أقل مدة الحيض فقد نص في المختصر علي ان أقل الحيض يوم وليلة وقال فيه في العدة
وأقل ما علمناه من الحيض يوم فاختلفوا فيه علي طرق احدها ان فيه قولين اظهرهما ان اقله يوم
وليلة لما روى عن علي رضي الله عنه ان اقل الحيض يوم وليلة ولان التمتع فيه الوجود المعتاد وقد
قال الشافعي رضي الله عنه رأيت امرأة لم تزل تحيض يوماً وليلة وروى مثله عن عطاء وعن أبي
عبد الله الزبير رضي الله عنهما والثاني اقله يوم لما روى عن الاوزاعي قال كانت عندنا امرأة
تحيض بالعداة وتطهر بالعشى والطريق الثاني القطع بان أقله يوم وحيث قال اقله يوم وليلة انما
قال ذلك لانه لم يجد في النساء من تحيض أقل من ذلك ثم وجد وعرف فرجع اليه والثالث وهو

من أول الاحمر ست أو سبع وباقي الشهر طهر لان الباقي من الاحمر تسعة أيام. أو عشرة فلا يمكن أن يجعل طهرا فاصلا بين الحيضتين فتعين أن يكون ما بعد الست أو السبع الى آخر الشهر طهرا إلا أن تكون رأت اثنين وعشرين يوما دما أحمر واتصل الاسود من الثالث والعشرين فيكون حيضها من أول الاحمر ستا أو سبعا والباقي من الاحمر وهو خمسة عشر أو ستة عشر طهر وتبتدىء حيضا آخر من أول اثناء والعشرين ستا أو سبعا وتقدير كلام المصنف وقال أبو العباس يكون حيضها يوما وليلة من أول الاحمر وخمسة عشر طهر : هذا أحد القولين والتول الثاني حيضها ست أو سبع وباقي الشهر طهر الا أن يكون الاحمر قد امتد وبدا السواد في الثالث والعشرين فيكون باقى الاحمر طهرا وتبتدىء من الاسود حيضا آخر ستا أو سبعا هذا هو الاحتمال الظاهر المختار لكلام أبي العباس والاحتمال الثاني وهو الذى ذكره صاحب البيان فى مشكلات المذهب ونقله صاحب البحر عن أبي العباس أنه أراد أنا نحيضها من أول الاحمر يوما وليلة قولاً واحداً ولا يجزى قول الست أو السبع ويكون باقى الاحمر طهرا ثم تبتدىء حيضا آخر من أول السواد وفى قدره القولان فى المبتدأة أحدهما يوم وليلة والثاني ست أو سبع الا أن يكون الاحمر اثنين وعشرين والاسود فى الثالث والعشرين فان فى القدر الذى ترد اليه من أول الاحمر القولين أحدهما يوم وليلة والثاني ست أو سبع وباقى الاحمر طهر ثم تبتدىء من أول الاسود حيضا آخر وهذا ان الاحتمال ذكرهما صاحب البيان وجهين عن أبي العباس والاول منها هو الصحيح والثاني ضعيف لانه يخالف القواعد من وجهين أحدهما الجزم برد المبتدأة الى يوم وليلة والقاعدة أنها: على قولين والثاني أنه جعل لها حيض من أول الاحمر وطهر بعده ثم جعلت فى السواد مبتدأة وينبغى أن تجعل متادة اذا قلنا بالمذهب أن العادة تثبت بمرة فانه سبق لها دور هو ستة عشر يوما منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر وذكر القاضى أبو الطيب هذه المسألة فى تعليقه فقال قال أبو العباس ان قلنا ترد المبتدأة الى يوم وليلة ردناها هذه الى يوم وليلة من أول الاحمر ويكون بعده خمسة

الاطهر النفع بأن أقله يوم وليلة وحيث قال يوما أراد بليته والعرب كثير ما تفعل ذلك وهذا هو المذكور فى الكتاب وعليه تفاريع الحيض وه قال احمد وقال أبو حنيفة أقله ثلاثة أيام وعند مالك لاحد لافله وأما أكثر الميض فهو خمسة عشر يوما وليلة خلافاً لابى حنيفة حيث قال أكثره عشرة أيام لنا ما ذكرنا ان الرجوع الى ما وجد من عادات النساء واقصاها ما ذكرنا روى عن علي رضي الله عنه أنه قال ما زاد على خمسة عشر فهو استحاضة وعن عطاء رأيت من تحيض يوما ومن تحيض خمسة عشر يوما وعن أبي عبد الله الزبيرى مثل ذلك وأما الطهر فاكثره لاحد له فقد لائرى المرأة الدم فى عمرها بالإمرة وأقله خمسة عشر يوما خلافاً لاحد حيث قال أقله ثلاثة عشر وعن مالك قال ما أعلم بين الحيضتين وقتاً يعتمد عليه وعن بعض أصحابه ان أقله عشرة أيام

عشر طهر آثم يتبدى حیضاً آخر من أول الاسود وان قلنا ترد الى ست أو سبع ردت هنا الى ذلك من أول الاسود لانا لو جعلنا ذلك من أول الاحمر لم يبق بينه وبين الاسود طهر صحيح الا ان يكون استمر الاسود الى آخر الثاني والعشرين فانها ترد الى أول الاحمر لانه يجعل بعده طهر صحيح هذا كلام القاضي ويمكن حمل حكاية المصنف عليه والله اعلم *

(فرع) رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم خمسة حمرة واتقطع فالجميع حيض وليست مستحاضة هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب وفيه وجه حكاه البغوي ان الحمرة السابقة طهر والباقي حيض وقد سقت المسألة ولو رأت خمسة حمرة ثم نصف يوم سوادا ثم أطبقت الحمرة فلا يتميز لها ولو رأت نصف يوم سوادا ثم نصفه حمرة ثم اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس كذلك ثم رأت السادس سوادا كله ثم أطبقت حمرة وجاوز خمسة عشر فما بعد السادس طهر والسادم حيض وما قبله من السواد حيض أيضا وفي الحمرة المتخللة طريقان حكاهما المحامي في المجموع وصاحب البيان أحدهما

لنا الرجوع الى الوجود وقد ثبت ذلك من عادات النساء وروى انه صلى الله عليه وسلم قال «تمكث احد اكن شطر دهره هالانصلي» (١) اشعر ذلك بأقل الطهر واكثر الحيض وغالب عادات النساء في

كتاب الحيض

(١) حديث روى عنه قال تمكث احدا كن شطر دهرها لا تصلي لأصل له بهذا اللفظ قال الحافظ أبو عبد الله ابن منده فيما حكاه ابن دقيق العيد في الامام عنه ذكر بعضهم هذا الحديث ولا يثبت بوجه من الوجوه وقال البيهقي في المعرفة هذا الحديث يذكره بعض فقهاءنا وقد طلبته كثيرا فلم أجده في شيء من كتب الحديث ولم أجده له اسنادا وقال ابن الجوزي في التحقيق هذا لفظ يذكره اصحابنا ولا اعرفه وقال الشيخ ابو اسحق في المذهب لم أجده بهذا اللفظ الا في كتب الفقهاء وقال النووي في شرحه باطل لا يعرف وقال في الخلاصة باطل لا أصل له وقال المنذرى لم يوجد له اسناد بحال واغرب الفخر بن تيمية في شرح الهداية لابي الخطاب فقل عن القاضي أبي يعلى انه قال ذكر هذا الحديث عبد الرحمن ابن ابي حاتم البستي في كتاب السنن له كذا قال وابن ابي حاتم ليس هو بستي انما هو رازي وليس له كتاب يقال له السنن (تنبيه) في قريب من المعنى ما اتفقا عليه من حديث ابي سعيد قال اليس اذا حاضت لم تصل ولم تصم فذلك من تفصان دينها ورواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث الليالي مائصلي وتقطري في شهر رمضان فهذا نصان دينها (ومن حديث) ابي هريرة كذلك وفي المستدرک من حديث ابن مسعود نحوه ولفظه فان احداهن تقدم ما شاء الله من يوم وليلة لا تسجد لله سجدة (قلت) وهذا وان كان قريبا من معنى الاول لكنه لا يعطي المراد من الاول وهو ظاهر من التفرع والله اعلم وانما أورد الفقهاء هذا محتجين به على أن اكمر الحيض خمسة عشر يوما ولا دلالة في شيء من الاحاديث التي ذكرناها على ذلك والله اعلم *

حيض وهو قول ابن سريج والثاني أنها على القولين في النقاء المتخلل بين الماء ولورأت يوما وليلة سوادا ثم خمسة أو عشرة أو ثلاثة عشر حمرة ثم يوما سوادا ثم أطبقت الحمرة فحكه ما ذكرناه وهو أن السوادين حيض وفي الحمرة المتخلطة الطريقتان وما بعد السواد الثاني طهر

(فرع) قال امام الحرمين في آخر باب الحيض لورأت دما قويا يوما وليلة فصاعدا ولم يتجاوز خمسة عشر ثم اتصل به الضعيف وتماذى سنة مثلا ولم يعد الدم القوي أصلا فالذى يقتضيه قياس التمييز أنها طاهر وإن استمر الضعيف سنين قال وقد يختلج في النفس استبعاد الحكم بظهارتها وهي ترى الدم دائما ولكن ليس لاكثر الطهر مرد يتعلق به فلم يبق ضبط الا بالتمييز فظاهر التيامانها طاهر وإن بلغ الدم الضعيف ما بلغ وهذا الذى قاله الامام متعين وهو مقتضى كلام الاصحاب

(فرع) قال الرافعي المضمون من كلام الاصحاب في انقلاب الدم القوي الى الضعيف ان يتمحض

الحيض ست أو سبع وفي الطهر باق الشهر وقد ورد به الحديث قال صلى الله عليه وسلم «تحيض في علم الله ستا أو سبعا كما تحيض النساء ويطهرن» (١) وسأيت ذلك من بعد قوله ومستنده هذه التقديرات الوجود المعلوم بالاستقراء يعني ما ذكرنا ان المتبع في سن الحيض والاقبل والاكثر ما وجد من عادات النساء بعد البحث الشافي فاعتمدنا ذلك واتبعناه ولو وجدنا امرأة تحيض أقل من يوم وليلة علي الاطراد أو أكثر من خمسة عشر أو تطهر أقل من خمسة عشر فهل تتبع ذلك فيه ثلاثة أوجه احدها نعم وذهب اليه الاستاذ ابو اسحق الاسفرائيني في جواب له والاتقاضي حسين

(١) حديث صحيح تحيض في علم الله ستا أو سبعا كما تحيض النساء ويطهرن هذا طرف من حديث قد احاد الرافعي منه قطعة في موضع آخر من هذا الباب وهو حديث طويل (أخرجه) الشافعي واحمد وابو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن امه حمزة بنت جحش قالت كنت استحاض حيضة كبيرة شديدة فانيت النبي ﷺ استفتيته الحديث بطوله وفيه تلجمي قالت هو اكثر من ذلك قال الترمذي حسن قال وهكذا قال احمد والبخاري وقال ابو يعقوب تفرديه ابن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به وقال ابن منده لا يصح بوجه من الوجوه لانهم اجمعوا على ترك حديث ابن عقيل كذا قال وتقبه ابن دقيق العيد واستنكر منه هذا الاطلاق لكن ظهر لي أن مراد ابن منده بذلك من خرج الصحيح وهو كذلك وقال ابن ابى حاتم سألت ابي عنفه عنه ولم يقلوا اسناده (قوله) وفي رواية تلجمي واستغفرى ينظر فيمن زادوا استغفرى فقد ذكرنا رواية تلجمي ثم وجدت في المستدرک من طريق ابن ابى مليكة عن عائشة في قصة قاطمة بنت ابى حبيش قال ولتنظف ولتحتش ولليهي من حديث ابى امامة في حديث ولتحتش كرسفا (تنبيه) قال ابن عبد البر قيل ان بنات جحش الثلاثة استحضن زينب وحمزة وأم حبيبة ومن الغراب ما حكاها السبيلي عن شيخه محمد بن نبحان ان أم حبيبة كان اسمها ايضا زينب وان زينب

ضعيفا حتى لو بقيت خطوط من السواد وظهرت خطوط من الحمرة لا ينقطع حكم الحيض وإنما ينقطع إذا لم يبق شيء من السواد أصلا وقد صرح بهذا المفهوم امام الحرمين رحمه الله *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كانت معتادة غير مميزة وهي التي كانت تحيض من كل شهر أيام ثم عبر الدم عاداتها وعبر الخمسة عشر ولا تميز لها فأنها لا تقتدل بمجاوزة الدم عاداتها لجواز أن ينقطع الدم خمسة عشر فاذا عبر الخمسة عشر ردت الى عادتها متفصلة بعد الخمسة عشر وتضي صلاة ما زاد على عاداتها : لما روي أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغتت لما أم سلمة رضى الله عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم «لنظرك عدد الليالي والايام التي كانت تحيض من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها فلتدع الصلاة قدر ذلك﴾

﴿الشرح﴾ حديث ام سلمة صحيح رواه مالك في الموطا والشافعي واحمد في مسندهما وابوداود والنسائي وابن ماجه في سننهم باسناد صحيحة على شرط البخاري ومسلم وقولها تهراق الدم بضم التاء وفتح الهاء أى تصب الدم والدم منصوب على التشبيه بالمفعول به او على التمييز على مذهب الكوفيين : وقوله صلى الله عليه وسلم «فلتدع» يجوز في هذه اللام وشبهها من لامات الامراتي تقدمها فاء او واو ثلاثة اوجه كسرهما واسكانها وفتحها والفتح غريب اما احكام المسألة فاذا كان للمعدة دون خمسة عشر فرأت الدم وجاز عايتها وجب عليها الامساك كما عاك عنه الحائض لاحتمال

فيما حكى وجهه اباينا ان المتعمد في هذه المقادير الوجود فاذا وجدنا الامر على خلاف ما عهدنا وجب اتباعه وقد تختلف العادات باختلاف الاموية والاعصار والثاني وهو الاظهر انه لا عبرة به لان الاولين قد اعطوا البحث حقه ولم ينقلوا زيادة ولا نقصانا وبمهم اوفى واحتمل عروض دم فساد للمرأة اقرب من انحراف العادات المستمرة والثالث انه ان وافق ذلك مذهب واحد من السلف صرنا اليه والا فلا لانه تبين لنا بذلك ان ما وجدناه قد وجد قبل هذا لكنه لم يبلغ الشافعي رضى الله عنه والمذهب المعتمد هو الوجه اثنان وعليه يفرع مسائل الحيض ويدل عليه الاجماع على انها لو كانت تحيض يوما وتطهر يوما على الاستمرار لا يجعل كل ذلك النقاء طهرا كاملا قال ﴿وحكم الحيض تحريم اربعة امور (الاول) ما ينفر الى الطهارة كسجود التلاوة والطواف والصلاة ثم لا يجب قضاء الصلاة عليها﴾

زوج النبي ﷺ غلب عليها الاسم وان أم حبيبة غلبت عليها السكنية وأراد بذلك تصويب ما وقع في الموطا ان زينب بنت جحش كانت عند عبد الرحمن بن عوف قوله قالت عاتشة كنا نומר بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة متفق عليه من حديث معاذة عن عائشة واللفظ لاحدى روايات مسلم وفي رواية للترمذي والدارمي عن الاسود عن عاتشة كنا نحيض عند رسوا، الله صلى الله عليه وسلم فيأمرنا بقضاء الصيام ولا يأمرنا بقضاء الصلاة وقال حسن *

الانقطاع قبل مجاوزة خمسة عشر فيكون الجميع حيضاً ولا خلاف في وجوب هذا الامساك وقد سبق في المبتدأ وجه شاذ أنه لا يجب الامساك وانتقوا أنه لا يجب. هنا لان الاصل استمرار الحيض هنا ثم ان انقطع علي خمسة عشر يوما فما دونها فالجميع حيض وان جاوز خمسة عشر علمنا أنها مستحاضة فيجب عليها أن تغتسل ثم ان كانت غير مميزة ردت الى عاداتها فيكون حيضها أيام العادة في القدر والوقت وما عدا ذلك فهو طهر تقضي صلاته قال أصحابنا وسواء كانت العادة أقل الحيض والطهر أو غالبها أو أقل الطهر وأكثر الحيض أو غير ذلك وسواء قصرت مدة الطهر أو طالت طولاً متباعداً فترد في ذلك الى ما اعتادته من الحيض والطهر ويكون ذلك دورها اى قدر كان فان كان عاداتها أن تحيض يوماً وليلة وتطهر خمسة عشر ثم يعود الحيض في السابع عشر والطهر في الثامن عشر وهكذا فدورها ستة عشر يوماً وان كانت تحيض خمسة وتطهر خمسة عشر فدورها عشرون وان كانت تحيض خمسة عشر وتطهر خمسة عشر فدورها ثلاثون وان كانت تحيض يوماً وتطهر تسعة وعشرين فدورها تسعون يوماً وان كانت تحيض يوماً وخمسة او خمسة عشر وتطهر تمام سنة فدورها سنة وكذا ان كانت تطهر تمام ستين فدورها ستمائة وكذا ان كانت تطهر تمام خمس سنين فدورها خمس سنين وكذا ان زاد وهذا الذي ذكرناه من أن الدور قد يكون سنة أو ستين أو خمس سنين أو أكثر وترد اليه هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وممن صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه والحاملي في المجموع وصاحب التمهيد وآخرون وقال النفال لا يجوز عندى أن يجعل الدور سنة ونحوها اذ يبعد الحكم بالطهر سنة او نحوها مع جريان الدم قال فالوجه أن يجعل غاية الدور تسعين يوماً الحيض منها ما يتفق والباقى طهر لان الشرع جعل عدة الآيسة ثلاثة أشهر: هذا قول الفقهاء وتابعه عليه امام الحرمين والترمذى وصاحب العدة وآخرون من متأخري الخراسانيين فالمذهب ما قدمته عن الجمهور وقال الرافعي ظاهر المذهب أنه لا فرق بين أن تكون عاداتها أن تحيض

محرم على الخائض ما محرم على الخنب فليس لما أن صلى لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا قبلت الحيضة فادعى الصلاة» (١) ولا ان تطوف لما روى صلى الله عليه وسلم قال لما أنه رضى الله عنها وقد حاضت وهي مجرمة «اصنعى ما يصنع الحاج غير ان لا تطوف بالبيت» (٢) ولا ان عرس المصحف لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون

(قوله) روى ان معاذة البدوية قالت لما ثمة ما بال الخائض تقضي الصوم ولا تقضى الصلاة فقالت احرور به انت الحديث هو الذى قبله في احدى روايات مسلم وجمعه عبد الغنى في المدة متفقاً عليه وهو كذلك الا انه ليس في رواية البخارى بمرض لفناء الصوم *

(١) حديث صلى الله عليه وسلم اذا قبلت الحيضة فدعى الصلاة: تقدم في السلس *

(٢) «حديث صلى الله عليه وسلم» انه قال لما ثمة وقد حاضت وهي محرمة اصنعى ما يصنع الحاج غير ان لا تطوف بالبيت: منقذ عليه من حدث عائشة في قصة وفي البخارى عن جابر غير ان لا تطوف ولا نصلى ذكره في اواخر الكتاب :

أيام من كل شهر ومن كل سنة وأكثر قال وهو الموافق لاطلاق الأكثرين «قال المصنف رحمه الله»
«فإن استمر بها الدم في الشهر الثاني وجاوز العادة اغتسلت عند مجاوزة العادة لأنها
علنا بالشهر الأول أنها مستحاضة فتغتسل في كل شهر عند مجاوزة العادة بمرة وتصلي وتصوم»

«الشرح» هذا الذي ذكره متفق عليه ولم يذكروا فيه الخلاف في ثبوت العادة بمرة وقد
سبق في الفصل الماضي دليله وهو أن الاستحاضة علة مزمنة فالظاهر دوامها وقوله علماً بالشهر
الأول أنها مستحاضة يعني والظاهر بقاء الاستحاضة وقوله وتصلي وتصوم يعني تصبر طاهر في كل شيء
من الصوم والصلاة والطه والقرأة وغيرها وإنما اقتصر المصنف على ذكر الصوم والصلاة تنبيهاً بهما على
ما سواهما: وقوله تغتسل وتصلي وتصوم يعني يجب عليها ذلك وهكذا تفعل في كل شهر فإن انقطع دمها في
بعض الشهور على خمسة عشر فما دونها علماً أنها ليست مستحاضة في هذا الشهر وإن جميع ما رأته فيه
حيض فتدرك ما يجب تداركه من الصوم وغيره وكذا إن كانت قضت في هذه الأيام صلوات
أو طافت أو اعتكفت تبيناً بطلان جميع ذلك لمصادفته الحيض: قال أصحابنا وإذا صامت بعد
أيام العادة في الشهر الثاني وما بعده وطافت وفعلت غير ذلك مما نفعله الطاهر المستحاضة صح
ذلك ولا قضاء عليها بلا خلاف قالوا ولا يجزئ في القول الضعيف الذي سبق في المبتدأة
فإنها تؤثر بالاحتياط إلى خمسة عشر وفرقوا بأن العادة قوية والله أعلم *

«قال المصنف رحمه الله تعالى»

«وثبتت العادة بمرة واحدة فإذا حاضت في شهر خمسة أيام ثم استحيضت في شهر بعده
ردت إلى الخمسة ومن أصحابنا من قال لا تثبت إلا بمرتين فإن لم تحض الحين مرتين لم تكن
معتادة بل هي مبتدأة لأن العادة لا تستعمل في مرة والمذهب الأول لحديث المرأة التي استفتت
لها أم سلمة رضي الله عنها فإن النبي صلى الله عليه وسلم ردها إلى الشهر الذي يلي شهر الاستحاضة
ولأن ذلك أقرب إليها فوجب ردها إليه» *

«الشرح» قد سبق في آخر فصل المبتدأة أن ما يثبت بالعادة وما لا يثبت وما ثبت وما يثبت
بالتكرار أربعة أقسام وأوضحناها هناك والمراد هنا بيان ما يثبت به العادة في قدر الحيض والطهر
وفيه أربعة أوجه أحدها بانفاق الأصحاب أنها تثبت بمرة واحدة مطلقاً قال صاحب الحاوي هذا
ظاهر مذهب الشافعي ونص عليه في الأم وقال صاحب الشامل والعادة هو نص الشافعي في

ولا أن تلبث في المسجد لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا أحل المسجد لجنب
ولا لحائض» (١) ولأن نقرأ القرآن لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا يقرأ الجنب ولا الحائض
شيئاً من القرآن» (٢) وفي قراءة القرآن قول قدمناه وفي معنى الصلاة سجود التلاوة والشكر ولا يجب

(١) «حديث» لا أحل المسجد لحائض ولا جنب تقدم في الفصل *

(٢) «حديث» لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن تقدم فيه *

البويطي وكذا رأيته أنا في البويطي قال القاضي أبو الطيب والحاملي هو قول ابن سريج وأبي
 اسحق المروزي وعامة أصحابنا وبه قطع البغوي وغيره والثاني لا تثبت إلا بمرتين وهو مشهور
 في الطرق كلها حكمه المتولي وغيره عن أبي علي ابن خيران واقفوا علي تضعيفه: والثالث لا تثبت
 إلا بثلاث مرات حكمها الرازي عن حكاية أبي الحسن العبادي وهو شاذ متروك وقد نقل القاضي
 أبو الطيب والحاملي والماوردي وإمام الحرمين وابن الصباغ والمتولي والرويان وآخرون اتفاق الأصحاب
 علي ثبوتها بمرتين وأنهم إنما اختلفوا في المرقون اعتبار المراتين ضعيف: والرابع ثبت في حق المبتدأة بمرة ولا
 تثبت في حق المعتادة إلا بمرتين حكاه السرخسي في الماليني عن ابن سريج ونقله المتولي وغيره وقال الماوردي
 والدارمي في آخر كتاب المتحيرة اتفقوا علي ثبوتها بمرة للمبتدأة واختلوا في المعتادة لانه ليس
 للمبتدأة أصل ترد اليه فكل من رآته أولى بالاعتبار من جعلها مبتدأة وإن الظاهر أنها في الشهر
 الثاني كالاول وأما الانتقال من عادة تقرر وتكررت مرات فلا تجمل بمرة وهذا الوجه وإن
 غلبه الماوردي والدارمي فهو غريب وقد صرح الجمهور بأن الخلاف جار في المبتدأة فأما دليل الوجوه
 فقد ذكرنا دليل الرابع واحتجوا الثاني والثالث بأن العادة مشتقة من العود وذلك لا يستعمل
 إلا في متكرر وحجة الاول وهو المذهب ما احتج به المصنف والأصحاب من الحديث ولأن
 الظاهر أنها في هذا الشهر كالتي يليه فانه أقرب اليها فهو أولى مما تقتضي وأولي من رتبة المبتدأة الى

عليها قضاء الصلاة قالت عائشة رضي الله عنها «كسأؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة»
 وسيأتي المعنى فيه على الأثر وقوله ما ينقتر الى الطهارة ان كان المراد منه الطهارة الكبرى فالمكث
 في المسجد داخل فيه فلا حاجة الي تكراره في الأمر الثاني حيث قال فالمكث محرم وإن كثرت
 المراد الطهارة الصغرى لم يكن الكلام حاويا لقراءة القرآن وهي مما يمنع على الحائض أيضا
 قال ﴿الثاني العبور في المسجد فإن أمنت التلويت فالمكث محرم وفي العبور وجها﴾

الحائض أن خامت تلويت المسجد لو عبرت اما لانهم لم تستوثق او لغلبة الدم وليس لها العبور
 فيه صيانة المسجد عن التلويت بالاجاسة وليس هذا من خاصية الحائض بل المستحاضة وسلس
 البول ومن به حرجة فضاحة بالدم يختفي من المرور التلويت ليس لهم العبور وإن أمنت التلويت
 ففي جواز العبور لها وجها أحدهما لا يجوز لاطلاق الخبر «لا لعل المسجد ينجس ولا حائض»
 وأصحها المواز كالجنب ومن علي بدنه نجاسة لا يخاف معها التلويت وقوله في الكتاب «فإن أمنت
 التلويت فالمكث محرم» ترتيب نحره المكث علي حالة الامن ليس علي سبيل التخصيص بها بل
 هو في حالة الخوف او في التحريم لكن الفرض انه لا خلاف في نحره في هذه الحالة وإن كان العبور
 مختلفا فيه وفي ذكره الوجهين في العبور حالة الامن ما يبين انه اراد بقوله أولا العبور في المسجد
 حالة الخوف او اراد انه ممنوع في الجملة الى ان يبين التفصيل

قال ﴿الثالث الصوم فلا يصح منها ويجب القضاء بخلاف الصلاة﴾

أقل الحيض أو غالبه فانها لم تعهد بل عهدت خلافه وأما احتجاج الآخرين بأن العادة من العود
لخفة باطلة لأن لفظ العادة لم يرد به نص فيتعلق به بل ورد النص بخلافه في حديث أم سلمة هذا
تفصيل مذهبنا * وقال أبو حنيفة لا تثبت العادة إلا بمرتين وعن أحمد رواية كذلك ورواية لا تثبت
الإثلاث مرات وقال مالك في أشهر الروايتين عنه لا اعتبار بالعادة والله أعلم *

(فرع) رأت مبتدأة في أول الشهر عشرة أيام دمًا وباقية طهرًا وفي الشهر الثاني خمسة وفي
الثالث أربعة ثم استحيضت في الرابع قال أصحابنا ترد إلى الأربعة بلا خلاف لتكررها في العشرة
والخسة ولو انعكس فرأت في الأولى أربعة وفي الثاني خمسة واستحيضت في الثالث فإن أثبتنا
العادة مرة ردت إلى الخمسة وإن لم تثبت إلا بمرتين ردت إلى الأربعة لتكررها هذا هو الأصح
وفيه وجه أنها ليست معتادة ومحنة إمام الحرمين * قال المصنف رحمه الله *

* وثبتت العادة بالتمييز كما ثبتت باقتطاع الدم فإذا رأت المبتدأة خمسة أيام دمًا أسود ثم أصفر
واتصل ثم رأت في الشهر الثاني دمًا مبها كان عاديها أيام السواد *

(الشرح) هذا الذي ذكره من ثبوت العادة بالتمييز هو الصحيح المشهور وبه قطع الأصحاب
في الطريقتين وحكى إمام الحرمين وجهًا أنه لا تثبت العادة بالتمييز بل متى انفرد التمييز وأطبق
الدم على لون واحد كانت كابتدأة لم تميز قط وفيها القولان والصواب الأول: ثم الجمهور في الطرق
كلها أطلقوا القول بالرجوع إلى العادة بالتمييز: وقال المتولي والسرخسي لا ترجع إليها إلا إذا
كان الحيض والطهر فيها ثلاثين يومًا فما دونها فإن زاد لم يكن للتمييز حكم بناء على الوجه الضعيف
في اشتراط ذلك في العمل بالتمييز وهذا شاذ متروك والصواب أنه لا فرق قال القاضي أبو الطيب
والأصحاب وإذا رأت بعد شهر التمييز دمًا مبها اغتسلت بعد مضي قدر أيام التمييز وصلت
وصامت وفعلت ما تفعله الطاهرة المسحاضة ولا تمسك إلى الخمسة عشر بخلاف الشهر الأول

ليس للحائض أن تصوم لما روى عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم « (١) وهذا التحريم يبق مادامت نرى الدم فإذا
انقطع ارتفع وإن لم تغسل بعد بخلاف الاستمتاع وما يفتقر إلى الطهارة فإن التحريم فيه مستمر
إلى أن تغسل وما يرتفع بحرمه باقتطاع الدم الطلاق وسقوط قضاء الصلاة أيضًا ينهي باقتطاع
الدم ثم يجب على الحائض قضاء الصوم وإن لم يجب قضاء الصلاة روى أن عذرة العدوية قالت
لأبنة رضي الله عنها ما بال الحائض تفضي الصوم ولا تقضي الصلاة؟ قالت: «حرورية أنت: كنا ندع
الصوم والصلاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقضى الصوم ولا تقضي الصلاة» (٣)

(١) حديث (١) إني سميت إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم تقدم التذية عليه في أوائل
الباب وأنه في الصحيحين من حدثت إني سميت ولمسلم من حديث ابن عمر وابن عباس نحوه

(٣) تقدم تحرير
هذا الحديث من
التلخيص في
صفحة (٤١٦)
ليتبه اه

لأننا قد علمنا استحاضتها وهكذا في كل شهر تغتسل بعد مضي قدر التمييز فإن انقطع الدم في بعض الشهور قبل مجاوزة خمسة عشر نجس ما رآته في هذا الشهر حيض *
(فرع) لو كان عاداتها خمسة سواداً وبقي الشهر حرة وتكرر هذا مرات ثم رأت في بعض الادوار عشرة سواداً ثم باقية حرة ثم أطبق السواد في الدور الذي يليه قال امام الحرمين والغزالي والرافعي اتفق الاصحاب على انا نجسها من كل شهر عشرة أيام ولو رأت خمسة سواداً ثم باقى الشهر حرة وتكرر هذا ثم رأت في شهر عشرة سواداً ثم باقية حرة ثم أطبق دم مبهم في الذي يليه قالوا فيحسب أيضاً في هذا الدور وما بعده العشرة: قال الرافعي في صورتين اشكلان أحدهما أنهم حكوا في الصورة الاولى بالرد الى العشرة وهذا ظاهراً أثبتنا العادة مرة والا فينبغي ألا يكتفى بسبق العشرة مرة قال الغزالي هذه عادة تمييزية فتسحبها مرة وجهاً واحداً كغير المستحاضة اذا تغيرت عاداتها القديمة مرة واحدة فانا نحكم بالحالة الناجزة قال الرافعي هذا الجواب لا يشفي القلب في الاشكال الثاني اذا أفاد التمييز عادة المستحاضة ثم تغير قدر القوى بعد انحرام التمييز أو قبله وجب ألا ينحزم بالرد اليه بل يخرج على الخلاف في اجتماع العادة والتمييز ولم يزد امام الحرمين في هذا على دعوى اختصاص الخلاف بالعادة الجارية من غير استحاضة وهذا الذي نقله الامام والغزالي والرافعي من الاتفاق على ثبوت العادة التمييزية مرة غير مقبول بل الخلاف فيها مشهور ومن صرح بأنه على الخلاف القاضي أبو الطيب والحاملي والسرخسي في الامالي والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان وآخرون قال هؤلاء اذا رأت المبتدأة دماً أحمر واستمر شهراً ثم رأت في الشهر الثاني خمسة سواداً ثم باقية حرة ثم رأت في الثالث دماً مبهماً وأطبق في الشهر الاول هي مبتدأة اذ لا يميز لها وفي مردها القولان وفي الشهر الثاني مميزة

وذكروا في الفرق معنيين أحدهما ان قضاء الصوم لا يشق مشقة قضاء الصلاة لان غاية ما يفوتها بعض شهر رمضان يهون تضاعفه في السنة بخلاف الصلاة فلها تكثر وتكرر والثاني ان امر الصلاة لم يبين على ان تؤخر ثم تقضى بل اما لا تجب اصلاً او تجب بحيث لا تؤخر بالاعذار والصوم قد ترك بسنن السفر والمرض ثم يقضي فكذلك يترك بالحض ويقضي وهل يقال بوجوب الصوم على الخائض في حال الحيض فيه وجهان فمن قائل نعم ولولاه لما وجب القضاء كالصلاة ومن قائل لا قالها ممنوعة منه والمنع والوجوب لا يجتمعان

قال في الزايع الجماع ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرة وما تحت الركبة وما تحت الازار (م) وجهان ثم ان جاءه والدم عيب تصدق بدنه أو في او اخر الدم بنصف دينار استحباباً اما الاستحاضة فكسلس البول لا تمتنع الصلاة ولكن تتوضأ لكل صلاة في وقتها وتلجم وتسنف وتبادر الى الصلاة فان اخرت فوجهان ووجه المنع تكرر الحدث عليها مع الاستغناء وفي وجوب تجديد العصابة لكل

ترد الى التمييز وفي الثالث ان قلنا ثبت العادة بمره فحيضها خمسة أيام وان قلنا لا ثبت بمره كانت كبتداء لا تميز لها هكذا قطع به هؤلاء الا القاضي أبا الطيب فقال ان قلنا لا ثبت العادة بمره فان قلنا ترد في الشهر الاول الى يوم وليلة ردت اليهما في الثالث لتكررها في الشهرين وان قلنا ترد الى ست أو سبع ردت في الثالث الى خمسة لتكررها في الشهرين قال ولو رأيت المبتدأة خمسة سواداً ثم باق الشهر حمرة ثم أطبق الدم المبهم في الشهر الثاني قبل ترد الى خمسة وتحصل العادة بمره أم لا فيه الخلاف والاصح ردّها الى خمسة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويثبت الطهر بالعادة كما يثبت الحيض فاذا حاضت خمسة أيام وطهرت تخسين يوماً ثم رأت الدم وعبر الحصة عشر جعل حيضها في كل شهرين خمسة أيام والباقي طهر ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ انفق أصحابنا على ثبوت الطهر بالعادة وسواء طال مدة الطهر سنة أو سنتين أو أكثر هذا هو الصحيح المشهور وقد تقدم قول التتفال ومن تابعه أنه لا تثبت فيما اذا زاد الحيض والطهر على تعيين يوماً والاوّل هو المذهب وعليه التفرع فاذا رأت المبتدأة يوماً وليلة حيضاً ثم طهرت خمسة عشر ثم حاضت يوماً وليلة وطهرت خمسة عشر ثم أطبق دم مبهم كان دورها ستة عشر يوماً منها يوم وليلة حيض وخمسة عشر طهر وان رأت ذلك مرة واحدة ثم أطبق الدم فان أثبتنا عادة التمييز بمره فكذلك والا فليست معتادة: ولو رأت يوماً وليلة يوماً وسنة طهر مرة أو مرتين ثم أطبق الدم كان دورها سنة ويوماً منها يوم وليلة حيض وسنة طهر وكذلك حكم ما زاد ونقص وظاهر عبارة المصنف أنه أثبت عادة التمييز بمره فاما أن يكون فرعه على المذهب وهو ثبوتها بمره واما أن يكون اختياره القطع بثبوتها بمره كما قاله امام الحرمين ومن

فريضة وجهاً فان ظهر الدم على العصاة فلا بد من التجديد ومما شغيت قبل الصلاة اسنانفت الوضوء وان كانت في الصلاة فوجهاً احدها لها كالتيتم اذا رأى الماء والثاني انها تتوضأ وتسنأنف لان الحدث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم يبعد من عادتها العود فلها الشروع في الصلاة من غير استئناف الوضوء ولكن ان دام الانقطاع فعابها القضاء وان بعد ذلك من عادتها فعليها استئناف الوضوء في الحال ﴿

الاستمتاع ضرر ان احدهما الجماع في الفرج فيحرم في الحيض لقوله تعالى «فاعتزلوا النساء في الحيض» قال صلى الله عليه وآله وسلم في تفسيره «افعلوا كل شيء الا الجماع في الفرج» (١) ويستمر هذا التحريم وان انقطع الدم

(١) ﴿ حديث ﴾ افعلوا كل شيء الا الجماع قاله في تفسير قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض هو مختصر من حديث طويل رواه مسلم من حديث انس وفيه قصة وقيل أن السائل عن ذلك هو ابو الدرداء قاله الواقدي والصواب ما في الصحيح أن السائل عن ذلك اسيد بن الحضير وعبد بن بشر ولفظ مسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح *

تابعه والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويجوز أن تنتقل العادة فتقدم وتتأخر وتزيد وتنقص وترد الى آخر ما رأت من ذلك لان ذلك أقرب الى شهر الاستحاضة فان كان عاداتها الحنسة الثانية من الشهر فرأت الدم من أول الشهر واتصل فالحيض هو الحنسة المعتادة وقال أبو العباس فيه وجه آخر ان حيضها الحنسة الاولى لانه بدأ بها في وقت يصلح أن يكون حيضاً والاول أصح لان العادة قد ثبتت في الحنسة الثانية فوجب الرد اليها كما لو لم يتقدم دم وان كان عاداتها خمسة أيام من أول كل شهر ثم رأت في بعض الشهور الحنسة المعتادة ثم ظهرت خمسة عشر يوماً ثم رأت الدم وعبر الحنسة عشر فانها ترد الى عاداتها وهي الحنسة الاولى وخرج أبو العباس وجهاً آخر ان الحنسة الاولى من الدم الثاني حيض لانها رأته في وقت يصلح أن يكون حيضاً والاول هو المذهب لان العادة قد ثبتت في الحيض من أول كل شهر فلا تغير الا بمحيط صحيح ﴾ *

الى ان تطهر بالماء او التراب عند العجز عن استعمال الماء خلافاً لابن حنيفة حيث قال اذا انقطع الدم لاكثر الحيض حل الجمع وان لم تقتل لنا قوله تعالى « ولا تقربوهن حتى يطهرن » بالتشديد اي يغتسلن وأما على التخفيف فقد قال فاذا تطهرن فأتوهن اي اغتسلن فلم يجز الاثنيان الا بعد الاعتدال ولو لم نجد ماء ولا تراباً لم يجز وطؤها علي اصح الوجهين بخلاف الصلاة تأتي بها تشبيهاً للحرمه الوقت ومهما جامع في الحيض عمداً وهو عالم بالتحريم ففيه قولان الجديد انه لا غرم عليه لكنه يستغفر ويتوب مما فعل لانه وطئ محرم للحرمه عبادة فلا يجب به كفارة كوطئ الجارية المجوسية وكالاتيان في الموضع المكروه لكننا نستحب له ان يتصدق بدينار ان جامع في اقبال الدم بنصف دينار ان جامع في ادباره لورود الخبر بذلك (١) وهذا القول هو المذكور في الكتاب والقديم انه يلزمه غرامة كفارة لما فعل ثم فيها قولان احدهما يلزمه تحرير رقبة بكل حال لمذهب عمر رضي الله عنه واشهرها انه ان وطئ في اقبال الدم فعليه ان يتصدق بدينار وان كان في ادباره فعليه ان يتصدق بنصف دينار لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من اتي امرأته حائضاً فليصدق بدينار ومن اناها وقد ادبر الدم فليصدق بنصف دينار » ثم الدينار الواجب

(١) (قوله) يستحب للواطي في الحيض التصديق بدينار ان جامع في اقبال الدم وبنصفه ان جامع في ادباره لورود الخبر بذلك ثم قال بعد ذلك روى عن ابن عباس قد ذكر نحو ذلك وفي رواية ان وطئها في اقبال الدم فدينار وان وطئها في ادبار الدم بعد اقطاعه وقبل الغسل فعليه نصف دينار وفي رواية اذا وقع بأهله وهي حائض ان كان دماً احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار وفي رواية من اتي حائضاً فليصدق بدينار او بنصف دينار اما الرواية الاولى فرواها البيهقي من حديث ابن جريح عن ابي أمية عن مقيم عن ابن عباس مرفوعاً اذا اتي احدكم امرأته في الدم فليصدق بدينار واذا اناها وقد رأت الطهر ولم تقتل فليصدق بنصف

«الشرح» هذا الفصل كثير المسائل ويتنفي امثلة كثيرة وقد اختصره المصنف وأشار الى مقصوده ولا بد في الشرح من بسطه وايضاح اقسامه وامثله فالعمل بالعادة المنتقلة متفق عليه في الجملة ولكن في بعض صورده تفصيل وخالفة فاذا كان عادتيا الخمسة ثمانية من الشهر فرأت في بعض الشهور الخمسة الاولى دما واقطع فقد قدمت عادتيا ولم يزد حيضها ولم ينقص ولكن نقص طهرها فصار عشرين بعد ان كان خمسة وعشرين وان رأته في الخمسة ثمانية او الاربعة او الخامسة او السادسة فقد تأخرت عادتيا ولم يزد حيضها ولم ينقص ولكن زاد طهرها وان رأته في الخمسة للثانية مع اثنا عشرة فزداد حيضها وتأخرت عادتيا وان رأته في الخمسة الاولى والثانية فقد زاد حيضها وتقدمت عادتيا وان رأته في الخمسة الاولى والثانية والثالثة فزداد حيضها فصار خمسة عشر وتقدمت عادتيا وتأخرت وان رأته في اربعة ايام او ثلاثة او يومين او يوم من الخمسة المتتادة فقد نقص حيضها ولم تنتقل عادتيا وان رأته في يوم او يومين او ثلاثة او اربعة من الخمسة الاولى فقد نقص حيضها وتقدمت عادتيا وأن رأته في ذلك في الخمسة الثالثة او الرابعة او ما بعد ذلك فقد نقص حيضها وتأخرت عادتيا : قال القاضي ابو الطيب وغيره لاختلاف في كل هذه الصور بين اصحابنا : وقال ابو حنيفة رحمه الله ان رأته قبل العادة فليس يحمض وان رأته بعدها غيض لان التأخر تابع : دليلنا انه دم صادف الامكان فكان حيضا قال اصحابنا ثم في كل هذه الصور اذا استحيضت فاطبق دما بعد عادة من هذه العادات كانت اليها ان كانت تكررت فان لم تكرر ردت

أو لم تستحب مثقال الاسلام من الذهب الخالص يصرف الى الفقراء والمساكين ويجوز ان يصرف الى واحد وعلى قول الوجوب انما يجب ذلك على الزوج دون الزوجة وما المراد باقبال الدم وادباره فيه وجهان احدهما وبه قال الاستاذ ابو اسحق الاسفراييني انه ما لم ينقطع الدم فهو مقبل وادباره ان ينقطع ولم تغتسل بعد يدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا وطئها في اقبال الدم فدينار وان وطئها في ادبار الدم بعد انقطاعه وقبل الغسل فعليه نصف دينار » واشهرهما ان

دينار ورواها من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موقوفا واما الثانية فرواها البيهقي من طريق سعيد بن ابى عروبة عن عبد الكريم ابى امية مرفوعا وجعل التفسير من قول مقسم فقال فسر ذلك مقسم فقال ان في غشها الدم فدينار وان غشها بعد انقطاع الدم قبل أن تغتسل فنصف دينار واما الثالثة فرواها الترمذى والبيهقي ايضا من هذا الوجه بلفظ اذا كان دما احمر فدينار واذا كان دما اصفر فنصف دينار ورواها الطبراني من طريق سفيان الثوري عن خصيف وعلى بن بذية وعبد الكريم عن مقسم بلفظ من اتى امراته وهي حائض فعليه دينار ومن اناها في الصفرة فنصف دينار ورواها الدارقطني من هذا الوجه فقال في الاول في الدم ورواه ابو بيل والدارمي من طريق ابى جعفر الرازي عن عبد الكريم بسنده في رجل جامع امراته وهي حائض فقال ان كان دما عبيطا فليصدق بدينار الحديث واما الرابعة فرواها ابن الجارود في المنتقى من طريق عبد الحميد بن مقسم عن ابن عباس فليصدق

اليها ايضا علي المذهب وفيها الخلاف السابق في ثبوت العادة بمرة او مرتين فان لم تثبت بمرة ودت الي العادة القديمة اما اذا كان عاداتها خمسة من اول الشهر فرأت في شهر ستة وطهرت باقيه ثم رأت في الشهر الذي يليه سبعة وطهرت ثم استحضت في الثالث واستمر الدم المبهيم فان اثبتنا العادة بمرة ودت الي السبعة فان قلنا لا تثبت الا بمرتين فوجهان أصحهما عند امام الحرمين ترد الي الخمسة فانها المتكررة حقيقة علي حايها والثاني وهو الأشهر وصححه الرافض وغيره ترد الي الستة لانها تكررت فوجدت مرة منفردة ومرة مندرجة في جملة السبعة وان قلنا بالوجه الشاذ أنها لا تثبت الا بثلاث مرات تردت الي الخمسة قطعاً أما بيان قدر الطهر اذا تفرقت العادة ففيه صور فاذا كان عاداتها خمسة من اول الشهر فرأت في شهر الخمسة الثانية فقد صار دورها المتقدم علي هذه الخمسة خمسة وثلاثين منها خمسة حيض وثلاثون طهر فان تكرر هذا بان رأت بعد هذه الخمسة ثلاثين طهراً ثم عاد الدم في الخمسة الثالثة من الشهر الآخر وهكذا مرارا او مرتين ثم استحضت فاطبق الدم المبهيم فانها ترد الي هذا أبداً فيكون لها خمسة حيضاً وثلاثون طهراً وهذا متفق عليه وان لم يتكرر بأن استمر الدم من اول الخمسة الثانية فهل نحضيها في هذا الشهر فيه وجهان أحدهما وهو قول ابني اسحق المروزي لايحيض لها في هذا الشهر فاذا جاء الشهر الثاني ابتدأت من أوله حيضاً خمسة أيام وباقيه طهر وهكذا جميع الشهور كما كانت عاداتها والوجه الثاني وهو قول جمهور الأصحاب نحضيها في هذا الشهر خمسة من أول الدم المبتدئ وهي الخمسة الثانية ثم ان اثبتنا العادة بمرة جعلنا دورها خمسة وثلاثين منها خمسة حيض والباقي

اقباله أوله وشده وادباره ضمنه وقربه من الانقطاع وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال ثم ان جامعها والدم عبيط تصدق بدينار الي آخره ويدل عليه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا وقع الرجل باهله وهي حائض ان كان دماً احمر فليصدق بدينار وان كان اصفر فليصدق بنصف دينار » وليكن قوله استحباباً معلماً بالقاف للقول الذي حكيناه وبالا ف لان عند احمد يجب عليه دينار أو نصف دينار لانه روى في بعض الروايات فليصدق بدينار أو نصف دينار وهذه الرواية بما يستدل بها علي ان هذا الامر للاستحباب لان التخيير بين التقدر المعين وبعضه في الاستحباب لا معنى له فهذا اذا وطئ عامدا عالماً بالتحريم وان وطئها ناسياً او جاهلاً بتحريم وطئ الحائض او بانها حائض فلا شيء عليه وقال بعض الأصحاب ييجي علي قوله القديم وجه آخر انه يجب عليه الكفارة ايضاً (الضرب الثاني) من الاستمتاع غير الجماع وهو ضربان (أحدهما) الاستمتاع بما بين السرة والركبة وهو المراد بما تحت الازار

بدينار أو نصف دينار ورواه أيضاً احمد وأصحاب السنن والدارقطني وله طرق في السنن غير هذه لكن شك شعبة في رفعه عن الحكم عن عبد الحميد (تنبيه) قول الرافعي جاف رواية فليصدق بدينار ونصف دينار فيه تحريف وهو حذف الالف والصواب او نصف دينار كما تقدم : واما روايات المتقدمه كلها فمدارها علي عبد الكريم ابني امية وهو يجمع علي تركه الا انه توقيع في

طهر وهكذا ابدا: وان لم تثبت بمر فوجها الصحيح منها وهو الذي نقله امام الحرمين وغيره من المحققين
 أن طهرها خمسة وعشرون بعد الحسة لأن ذلك هو المتكرر من طهرها: والثاني أن طهرها في هذا الدور
 عشرون وهو الباقي في هذا الشهر ثم حيض من أول الشهر الثاني خمسة وتطهر بباقيه وهكذا ابدا
 مراعاة لعادتها القديمة بقدر الوقت فهذا الذي حكيناه عن جمهور اصحابها والصواب المعتد ما قول أبي
 اسحق فضيف جداً: قال امام الحرمين انما قال أبو اسحق هذا لاعتقاده لزوم أول الادوار ما يمكن: قال
 الامام وهذا الوجه وان صح عن أبي اسحق فهو متروك عليه معدود من هفواته قال وهو كثير الغلط في
 الحيض ومعظم غلطه من افراطه في اعتبار أول الدور: وجه غلطه أنها اذا رأت الحسة الثانية ثم استمر
 قائل دمه في زمن امكان الحيض وقد تقدم عليه طهر كامل فالمصير الي تحلية هذا الشهر عن الحيض باطل
 لا أصل له قال الامام ثم نقل النقلة عن أبي اسحق غلطاً فاحشاً فقالوا عنده لو رأت في الحسة الثانية ثم استمر
 الى آخر الشهر ثم رأت خمسة أيام لقاء من أول الشهر الثاني ثم استمر الدم الى آخر الشهر ثم رأت النقاء خمسة ثم
 استمر الدم الى آخر الشهر ثم رأت النقاء خمسة وهكذا على هذا الترتيب سنين كثيرة فهذا امر آة لا حيض لها
 وهذا في نهاية من السقوط والركاكة هذا آخر كلام الامام ثم إن امام الحرمين والغزالي والرافعي وآخرون
 نقلوا مذهب أبي اسحق كقلمته وهو أنه لا حيض لها في الشهر الاول فاذا جاء الثاني فلها من أوله حسة تحيض
 وباقية طهر وكذا ما بعده من الشهور فيستمر دورها ثلاثين يوماً ابداً وقال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه
 الفروق على مذهب أبي اسحق زاد طهرها وصار خمسة وخمسين يوماً وصار دورها ستين يوماً ابداً خمسة
 حيض وخمسة وخمسون طهر تقريباً على المذهب ان العادة تثبت بمرة وهذا الذي نقله الشيخ أبو محمد
 ظاهر لكن المشهور عنه ما قدمناه والله أعلم: اما اذا كان عادتاً خمسة من أول الشهر فرائت الدم في الحسة الثانية
 وانقطع ثم عاد في أول الشهر الثاني فقد صار دورها ستة وعشرين فان تكررت بان رأت الدم في أول الشهر
 الثاني خمسة ثم طهرت خمسة وعشرين ثم عاد الدم وهكذا مراراً أو مرتين ثم استحضت ردت الى ذلك
 وجعل دورها خمسة وعشرين أبداً وان لم يتكرر بان عاد في الحسة الاولى واستمر في الحسة الاولى حيض
 بلا خلاف واما الطهر فان اثبتنا العادة بمرتين وعشرون والافحسة وعشرون واما اذا حاضت خمسها
 المعودة أول الشهر ثم طهرت عشرين ثم عاد الدم في الحسة الاخيرة من هذا الشهر فقد تقدم حيضها
 وصار دورها خمسة وعشرين فان تكررت ذلك بان رأت الحسة الاخيرة واما انقطع ثم طهرت عشرين

فهل يحرم في الحيض فيه ثلاثة اوجه اظهرها نعم ويحكي ذلك عن نصه في الام لظاهر قوله تعالى

بعضها من جهة خفيف ومن جهة علي بن بذينة وفيهما مقال واعلت الطرق كلها بالاضطراب
 وأما الاخيرة وهي رواية عبد الحميد فكلر وانها تخرج لهم في الصحيح الما قسم فان فردبه البخاري
 لكنه ما أخرجه الا حديثاً واحداً في تفسير النساء قد توبع عليه وقد صححه الحاكم وابن القطان
 وابن دقيق العيد وقال الخلال عن أبي داود عن احمد ما أحسن حديث عبد الحميد فقل له تذهب
 اليه قال نعم وقال أبو داود هي الرواية الصحيحة وربما لم يرفعه شعبة وقال قاسم بن أصبغ رفعه غندر

ثم رأت الدم خمسة ثم طهرت عشرين وهكذا مرات او مرتين ثم استحيضت ردت الى ذلك وجعل دورها ابدا خمسة وعشرين وان لم يتكرر بان استمر الدم الحصة الاخيرة قال الرافعي فاصل ما يخرج من طرق الاصحاب في هذه المسألة ونظائرهما اربعة اوجه أصحها تحيض خمسة من اول الدم وتطهر عشرين وهكذا أبدا والثاني تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين والثالث تحيض عشرة من هذا الدم وتطهر خمسة وعشرين ثم تحافظ على دورها القديم والرابع ان الحصة الاخيرة استحاضة وتحيض من أول الشهر خمسة وتطهر خمسة وعشرين على عادتها القديمة وقد تقدم عن أبي اسحق المحافظة على اول الدور والحكم بالاستحاضة فيما قبله واختلفوا في قياسه تقيل قياسه الوجه الثالث وقيل بل الرابع اما لو كانت المسألة بحالها فحاضت خمسة وطهرت أربعة عشر يوما ثم عاد الدم واستمر فالتخلل بين حيضها والدم ناقص عن أقل الطهر ففيها أربعة اوجه أصحها أن يومان اول الدم العائدا استحاضة تكيلا للطهر وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر وصار دورها عشرين والثاني أن اليوم الاول من الدم العائد استحاضة ثم العشرة الباقية من هذا الشهر مع خمسة من أول الذي يليه حيض ومجموعه خمسة عشر ثم تطهر خمسة وعشرين تمام الشهر وتحافظ على دورها القديم والثالث أن اليوم الاول من الدم

ثم ان هذا من جملة الاحاديث التي ثبت فيها سماع الحكم من مقسم واما تضعيف ابن حزم لمقسم فقد نوزع فيه وقال فيه ابو حاتم صالح الحديث وقال ابن ابي حاتم في العلل سألت ابي عنه فقال اخلف الرواة فية فمنهم من يوقفه ومنهم من يستنده واما من حديث شعبة فان يحيى بن سعيد اسنده وحكى عن شعبة انه قال اسنده للحكم مرة ووقف مرة وبين البيهقي في روايته ان شعبة رجع عن رفعه ورواه الدارقطني من حديث شعبة موقوفا وقال شعبة اما حفطي فرفوع وأما فلان وفلان وفلان فقالوا غير مرفوع وقال البيهقي قال الشافعي في احكام القرآن لو كان هذا الحديث تابعا لآخذنا به انتهى : والاضطراب في اسناد هذا الحديث ومنته كثير جداً وقال الخطابي قال اكثر اهل العلم لاشيء عليه وزعموا ان هذا الحديث مرسل او موقوف على ابن عباس قال والاصح انه متصل مرفوع لكن الذمم برية الا ان تقوم الحجة بشئها وقال ابن عبد البر حجة من لم يوجب الكفارة باضطراب هذا الحديث وان الذمة على البراءة ولا يجب ان نثبت فيها شيء لمسيكين ولا غيره الا بدليل لا مدفع فيه ولا مطمئن عليه وذلك ممدوم في هذه المسألة وقد امكن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث والجواب عن طرق الطعن فيه بما راجع منه وأقر ابن دقيق العيد نصحيح ابن القطان وقواه في الامام وهو الصواب فكم من حديث قد احتجوا فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا كحديث يرب بضاعة وحديث القلتين ونحوهما وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح المذهب والتنتج والخلاصة ان الائمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه وان الحق انه ضعيف بانفاقهم وتبع النووي في بعض ذلك ابن الصلاح والله أعلم *

الدائد استحاضة وبعد خمسة حيض وخمسة وعشرون طهر وهكذا ابدا والرابع أن جميع الدم العائد الي آخر الشهر استحاضة وتفتح دورها اقدم من أول شهر اثنائي والله اعلم اما اذا كانت عاداتها الخمسة الثانية فترات الدم من أول الشهر واتصل فقيه المجهان المشهور ان في الكتاب الصحيح منهما عند المصنف وشيخه في الطيب وصاحب البيان وغيرهم أن حيضها الخمسة المتعادية لار العادة تثبت فيها فلا تغير الا بحيض صحيح فعلي هذا يبقى دورها كما كن والثاني وهو قول ابي العباس حيضها الخمسة الاولى من الشهر فعلي هذا يكون قد نقص دورها خمسة أيام وصار دورها خمسة وعشرين ولو كانت المألة بمحالتها فرأت الخمسة المتعادية وظهرت دون الخمسة عشر ثم رأت الدم واتصل فانها تبقى علي عاداتها بلا خلاف ووافق عليه ابو العباس أما اذا كن عاداتها الخمسة الاولى فرأتها ثم طهرت خمسة عشر ثم أطبق الدم واستمر فوجان المذهب عند المصنف وشيخه وغيرهما أنها علي عاداتها يكون حيضها خمسة من اول كل شهر وباقيها طهر فعلي هذا يكون بقي هذا الشهر طهر أو لا أثر للدم الموجود فيه واثنائي أن الخمسة الاولى من الدم اثنائي حيض فعلي هذا يصير دورها عشرين خمسة حيض وخمسة عشر طهر ولورأت الخمسة المتعادية وظهرت عشرة ثم رأت دما متصلا ردت الي الخمسة المتعادية من أول كل شهر بلا خلاف أما اذا كن عاداتها خمسة أول الشهر فرأت في أول الشهر خمسة حمرة ثم أطبق السواد الي آخر الشهر فهو مبني علي ماسبق في فصل المميزه فان قلنا ان الاسود لا يرفع حكم الاحمر كن حيضها الخمسة الاولى وهي أيام الاحمر وان قلنا بالمذهب أنه يرفعه فحيضها خمسة من أول الاسود وقد انتقلت عاداتها ولو كانت المألة بمحالتها فرأت في أول الشهر خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم أبطقت الحمرة ففيها الالوان الثلاثة السابقة في مثلها في المبتدأة فان قلنا هناك حيضها الالوان فحيضها هذه الخمسة اثنائية وقد انتقلت عاداتها وان قلنا هالك أنها غير مميزة فحيضها هي الخمسة الاول وهي أيام عاداتها وان قلنا هالك حيضها العشرة الاولى فحيضها هنا العشرة ايضا وهي الحمرة والسواد وقد زادت عاداتها هذا كله في العادة الواحدة

فاعتزلوا النساء في الحيض وعن معاذ بن سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما يعل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الازار (١) ولان الاستمتاع بما نحت الازار يدعو الي الاستمتاع

(١) حديث معاذ بن جبل سألت رسول الله ﷺ عما يعل للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الازار ابو داود من حديثه وقال ليس بالقوى وفي اسناده بنية عن سميد ابن عبد الله الاغطش ورواه الطبراني من رواية اسماعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله الحرابي فان كان هو الاغطش فقد توبع بقية وبقيت جهالة حال سعيد فانا لا نعرف احدا وثقه وايضا فميد الرحمن بن عائد رواية عن معاذ قال ابو حاتم رواه عن علي مرسله فاذا كان كذلك فمن معاذ أشد ارسالا وفي الباب عن حرام بن حكيم عن عمه انه سأل رسول الله ﷺ عما يعل من امراته وهي حائض قال لك ما فوق الازار رواه ابو داود

أما إذا كان لها عادات فقد تكون منتظمت وقد لا تكون فالاول مثل ان كانت تحيض من شهر ثلاثة أيام ثم من الذي بعده خمسة ثم من الذي بعده سبعة ثم تعود في الشهر الرابع الى الثلاثة وفي الخامس الى الحصة وفي السادس الى السبعة ثم تعود في السابع الى الثلاثة وفي الثامن الى الحصة وهكذا تكررت لها هذه العادة ثم استحيضت وأطبق الدم في ردها الى هذه العادة وجهان مشهوران للخراسانيين أحدهما ترد اليها ليوه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين منهم أبو محمد الجويني والمتولي لأنها عادة تردت اليها كالوقت والقدر والثاني لاترد ومحمه البغوي لان كل واحد من هذه المقادير ينسخ ما قبله ولا فرق علي الوجهين بين انقطاع عاداتها على الوجه المذكور أو غيره بان كانت ترى خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة أو سبعة ثم خمسة ثم ثلاثة وينتظم كذلك ولا فرق ايضا بين أن ترى كل واحد من هذه المقادير مرة أو مرات بان كانت ترى في شهر ثلاثة وفي الثاني ثلاثة وفي الثالث ثلاثة وفي الرابع خمسة وكذا في الخامس والسادس وفي السابع سبعة وفي الثامن والتاسع كذلك ثم تعود الى الثلاثة متكررة ثم الحصة كذلك ثم السبعة كذلك قال أصحابنا ولو رأت الأعداد الثلاثة في ثلاثة أشهر فقط فرأت في ثلثة أشهر خمسة ثم في شهر سبعة واستحيضت في الرابع فلا خلاف أنها لا ترد الى هذه العادات كذا قاله امام الحرمين وغيره قالوا لا نأمن أن ثبتنا العادة مرة فالقدر الاخير نسخ ما قبله وان لم يثبتها مرة فظاهر قال الرافعي ولهذا قال الائمة أقل ما تستقيم فيه العادة في المثال المذكور أولا ستة أشهر فان كانت ترى هذه المقادير مرتين مرتين فأقله ستة فحصل أن محل الوجهين اذا تكررت العادة الدائرة ثم ان قلنا بالصحيح أنها ترد الى هذه العادة فاستحيضت بعد شهر الثلاثة ردت في أول شهر الاستحاضة الى الحصة وفي الثاني الى السبعة وفي الثالث الى الثلاثة وفي الرابع الى الحصة وفي الخامس الى السبعة وفي السادس الى الثلاثة وفي السابع الى الحصة وهكذا أبداً وان استحيضت بعد شهر الحصة ردت الى السبعة ثم الى الثلاثة ثم الى الحصة ثم الى السبعة وهكذا وان استحيضت بعد شهر السبعة ردت الى الثلاثة ثم الى الحصة ثم الى السبعة ثم الى الثلاثة وهكذا أبداً ولا يخفى

بالفرج قال صلى الله عليه وآله وسلم «من رتع حول الحمي يوشك ان يواقعه» (١) فوحب ان يمنع منه وبهذا قال أبو حنيفة والثاني أنه لا يحرم ربه قال أبو اسحاق وهو مذهب احمد لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «افعلوا كل شيء الا الجماع» ولان الجماع في الفرج إنما يحرم بسبب الاذى فلا يحرم الاستمتاع بما حواه كالموضع المكروه : والثالث انه ان أمن علي نفسه التعدي الى الفرج لورع او قلة شهوة لم يحرم والاحرم ويروى هذا عن أبي الفياض ونقل بعضهم في المسألة قولين وقالوا الحدب التحريم والغدم الاباحة (الضرب الثاني) الاستمتاع بما فوق السرة وتحت الركبة كالتقبيل

(١) حديث صحيح من رتع حول الحمي يوشك ان يواقعه متفق عليه من حديث النعمان بن بشير وله عندهما وعند غيرهما عنه القاطع

بعد هذا ما اذا كانت ترى الثلاثة في شهرين ثم الخمسة كذلك ثم السبعة كذلك وان قلنا لا نرد الى هذه العادة فقد نقل الغزالي رحمه الله فيه ثلاثة أوجه أحدها ترد الى القدر الاخير قبل الاستحاضة أبدا بناء على ثبوت العادة وانتقالها بمرة واحدة والثاني ترد الى القدر المشترك بين الحيضتين السابقتين للاستحاضة أبدا فعلى هذا ان استحاضت بعد شهر الخمسة أو الثلاثة ردت الى الثلاثة لأنها المشتركة بين الشهرين السابقين وان استحاضت بعد السبعة ردت الى الخمسة لأنها المشتركة والوجه الثالث أنها كالمبتدأة لان شيئا من هذه الاقدار لم يصير عادة لعدم تكرره على حاله ولا أثر لتكرره في ضمن غيره فإنه حينئذ ليس بحیضة بل بعضها قال الرافعي وهذان الوجهان مفرعان على أن العادة لا تثبت بمرة قال ولم أر بعد البحث نقل هذه الوجة نفريعا على قولنا لا ترد الى هذه العادة لغير الغزالي ولم يذكرها شيخه امام الحرمين وإنما ذكرها شيخه فيا اذا لم تتكرر العادة الدائرة وقد سبق أن محل الوجعين ما اذا تكررت فثبت انفراد الغزالي بنقل هذه الوجة على هذا الوجه والذي ذكره غيره نفريعا عليه الرد الى القدر المتقدم على الاستحاضة لا غير ثم اذا رددناها الى القدر المتقدم على الاستحاضة هل يلزمها الاحتياط في بين أقل الامادات وأكثرها فيه وجها أصحابها لا: كذات العادة الواحدة لا تحاط بعد المرد واثاني يلزمها لاحتمال امتداد الحيض اليه فعلى هذا يجنبها الزوج الى آخر السبعة في المثال المذكور ثم ان استحاضت بعد شهر الثلاثة تحيضت من كل شهر ثلاثة ثم تغتسل وتصل وتصوم عقب الثلاثة ثم تغتسل مرة أخرى عقب الخمسة ثم تغتسل عقب السبعة وتقضي صوم السبعة أما الثلاثة فإنها لم تصبها وأما الباقي فلاحتمال الحيض ولا تقضي الصلاة أصلا لان الثلاثة حيض وما بعدها صات فيه وان استحاضت بعد شهر الخمسة تحيضت من كل شهر خمسة ثم تغتسل وتصل وتصوم عقب الخمسة ثم تغتسل عقب السبعة وتقضي صوم الجميع وتقضي صلوات اليوم الرابع والخامس لاحتمال طهرها فيها ولم تصل فيها وان استحاضت

والمضاجعة وهو جائز لما روينا من حديث معاذ وعن عائشة رضي الله عنها قالت «كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخيلة فخصت فانسلت فقال انفست فقلت نعم فقال خذي ثياب حيضك وعودي الي مضجعتك ونال مني ما بنال الرجل من امرأته الا ما تحت الازار» (١) ويروى مثله

(١) حديث عائشة كنت مع النبي ﷺ في الخيلة فخصت فانسلت فقال انفست فقلت نعم فقال خذي ثياب حيضتك وعودي الي مضجعتك ونال مني ما بنال الرجل من امرأته الا ما تحت الازار : ماك في الموطأ والبيهقي من حديث عائشة عنها واسناده عند البيهقي صحيح وليس فيه قوله ونال مني ما بنال الرجل من امرأته وقد انكر ذلك النووي في شرح المذهب على الغزالي حيث اوردها في وسطه وهو في ذلك نابع لآمائه في النهاية قال النووي وهذه الزيادة غير معروفة في كتب الحديث وفي الصحيحين من حديثها كانت احدانا اذا كانت حائضا أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأثر بازارها ثم يباشرها لفظ مسلم *

بعد شهر السبعة تحيضت من كل شهر سبعة واغتسلت عقب السابع وقضت صوم السبعة وصلوات
ما بعد ثلاثة المتينة والله أعلم * هذا كله اذا ذكرت العادة المتقدمة على الاستحاضة فان نيتها
فطر يقان أحدهما حكمه الجرجاني في التحرير فيها قولان أحدهما أنها كاللبداء والثاني ترد الى
الثلاث والطريق الثاني وهو المذهب وبه قطع الاصحاب في جميع الطرق أنها تحتاط فتحيض من
كل شهر ثلاثة أيام لأنها أقل الاقدار التي عهدتها وهي حيض يقين ثم تقتل في آخر الثلاث وتصوم
وتصلي ولا تمس مصحفاً وتجنب المسجد والقراءة والوطء ثم تغتسل في آخر الخامس وفي آخر السابع وتوضأ
فباين ذلك لكل فريضة كسائر المستحاضات وهي طاهر الى آخر الشهر قال أصحابنا وهكذا حكمها
في كل شهر أبداً قال الرافعي وهل يختص ما ذكرناه بقولنا ترد الى العادة الدائرة أم هو مستمر
على الوجهين مقتضى كلام الأكثرين انه مستمر على الوجهين وقال امام الحرمين يختص بقولنا
ترد الى العادة الدائرة فأما ان نلنا ترد الى القدر المقدم على الاستحاضة فوجهان أحدهما ترد الى أقل
اعادات والثاني أنها كاللبداء وقد سبق فيها قولان في أنها هل تحتاط الى آخر الخمسة عشر
ويجربان هنا (الحال الثاني) اذا لم تكن العادات متقطعات بل كانت هذه الاعادات مختلفات تارة
تقدم اثلاثة على الخمسة وتارة عكسه وتارة يتقدمان على السبعة وتارة عكسه وتارة تتوسط
السبعة وغير ذلك من الاختلاف قال الرافعي ذكر امام الحرمين واغزالي أن هذه الحالة تبنى على
حالة الانتظام ان قلنا هناك لا ترد الى العادة الدائرة فبنا أولى قدر الى القدر المقدم على الاستحاضة
وان قلنا هناك ترد الى العادة الدائرة فقدم الانتظام كالنسيان تحتاط كما سبق قال وذكر غيرها
طرفاً حاصلها ثلاثة أوجه أحدها الرد الى القدر المتقدم على الاستحاضة بناء على ثبوت العادة
بمرة والثاني ان تكرر المقدم عليها ردت اليه والا فألى أقل عاداتها لانه متكرر والثالث أنها

عن أم سلمة رضي الله عنها (١) ولا فرق بين ان يصيب دم الحيض موضعاً منه وبين الايصيه وفي
وجه لا يجوز الاستمتاع بالموضع المتطبخ به لانه لو استمتع به لاصابه اذى الحيض وانما منع من وطء
الحائض الاذي والاول هو الظاهر لا إطلاق الاخبار ولك ان تعلم قوله ولا يحرم الاستمتاع بها
فوق السرّة وبما تحت الركبة لهذا الوجه الذاهب الى التفصيل فهذا شرح الاورد الاربع الملتمة
بالحيض واعلم ان قوله وحكم الحيض امتناع أربعة أمور يشعر بالتحريم - كنه فيه لكن له احكام
أخر منها انه يجب غسل او التيمم عند امطاعه على ما سبق بيان ذلك في موجبات الغسل ومنها

(١) قوله وروى من حديث أم سلمة مثل حديث عائشة : قلت هو متفق عليه من
من حديثها نحوه دون الزيادة للمسكرة ولعلهما بينا أنا مضطجعة مع رسول الله صلى عليه وسلم
في الخيلة اذا حضت فانسلت فاخذت ثياب -حيض- فتال انفس قلت نعم فدعاني فاضطجعت
معه في الخيلة *

كالابتداء فان قلنا بالوجهين الاولين احتاطت الى آخر أكثر العادات وان قلنا كالابتداء ففي الاحتياط الى آخر الخمسة عشر القولان هكذا نقله الرازي عن الاصحاب وقال المتولي هل يلزمها الاحتياط علي هذه الوجة الثلاثة فيه وجان: هذا كله اذا عرفت القدر المتقدم على الاستحاضة فان نسبتهم والعادات غير منتظمة فوجهان أصحهما وبه قال الاكثرون ترد الى أقل العادات والثاني أنها كالابتداء فعلي هذا في الاحتياط الخلاف الذي في المبتداء وعلي هذا يجب الاحتياط الى آخر أكثر العادات على أصح الوجهين وقيل يستحب قال الرافعي الصحيح من الخلاف في الاحتياط عند العلم في حال الانتظام أنها لا تحتاط والصحيح في النسيان وفي حال الانتظام أيضا تحتاط لكن في آخر أكثر الاقدار لا الى تمام الخمسة عشر قال البغوي ولو لم ينتظم أوائل العادات بأن كانت تحيض في بعض الاشهر في أوله وفي بعضها في آخره وفي بعضها في وسطه ردت الى ما قبل الاستحاضة فان جهلته فهي كالناسية فمن أول الشهر الى انقضاء أقل عاداتها تنوضا لكل فريضة ثم تقتسل بعد ذلك لكل فريضة الى آخر الشهر والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(وان كانت معادة مميزة وهي أن يكون عاداتها أن تحيض في كل شهر خمسة أيام ثم رأت في شهر عشرة أيام دما أسود ثم رأت دما أحمر أو أصفر واتصل ردت الى التمييز وجعل حيضها أيام السواد وهي العشرة وقال أبو علي بن خيران ترد الى العادة وهي الخمسة والاول أصح لان التمييز علامة قائمة في شهر الاستحاضة فكان اعتباره أولى من اعتبار عادة اقتضت *)

(الشرح) اذا كان عاداتها خمسة من أول الشهر ثم استحيضت وهي مميزة فان وافق التمييز العادة بان رأت الخمسة الاولى سوادا وبقي الشهر حمرة حيضها الخمسة بلا خلاف وان لم يوافقها فثلاثة أوجه الصحيح باتفاق المصنفين انها ترد الى التمييز وهو قول ابن سريج وأبي اسحق قال البندنجي هو المنصوص وقال الماوردي هو مذهب الشافعي رحمه الله لقوله صلى الله عليه وسلم « دم الحيض اسود » ولان التمييز علامة ظاهرة ولانه علامة في موضع النزاع والعادة علامة في نظيره وسواء على هذا زاد التمييز على العادة أو نقص والثاني ترد الى العادة وهو قول ابن خيران والاصطخري ومذهب أبي حنيفة واحمد لقوله صلى الله عليه وسلم « تنتظر عدد الليالي والايام التي كانت تحيضن » ولم يفصل ولان العادة قد ثبتت واستقرت والتمييز معرض الزوال ولهذا لو زاد الدم القوي على خمسة عشر بطلت دلالاته فعلي هذا لو نسبت عاداتها تحكمها حكم ناسية لا تمييز لها وسيأتي بيانه ان شاء الله تعالى وهذا الوجه وأن كان قد وجهناه توجها حسنا فهو ضعيف عند

انه يتمتع بمحة الطهارة ادام الدم مستمرا إلا الاغسال المشروعة لما لا يفكر الى الطهارة كالاغسال والوقوف بعرفة فانها تستحب للحائض لان المقصود من تلك الاغسال التنظيف واذا فرغنا على أن الحائض تقرأ القرآن فلها ان تقتسل اذا اجنبت لتقرأ ويستثني هذا الغسل ايضا على القول

الاصحاب قال الشيخ أبو حامد قال أبو اسحق المروزي أنكرنا علي أبي علي بن خيران وأبي سعيد لم يأخذنا بمذهب صاحبها يعني الشافعي ولا صارنا الى دليل وقال القاضي أبو الطيب قال أبو اسحق هذا الذي قاله غلط لا يعذر قائله (قلت) وهذا إفراط والوجه الثالث ان أمكن الجمع بين العادة والتمييز حيضناها الجميع عملا باللاتين وان لم يمكن سقط وانت كتبت أدلة لا تميز لها وفيها القولان وهذا الوجه مشهور عند الحنابلة والشافعية ولكنه أضعف من الذي قبله مثال ما ذكرناه كان عاداتها خمسة من أول الشهر فرأت خمسة سواد ثم طبقت الحرة فحيضها خمسة السواد باتفاق الأوجه الثلاثة ولو رأت عشرة سواد ثم طبقت الحرة فعلى الوجه الأول والثالث حيضها عشرة وعلى الثاني حيضها خمسة من أول السواد ولو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سواد ثم طبقت الحرة فعلى الأول حيضها السواد وعلى الثاني خمسة الحرة وعلى الثالث العشرة ولو رأت عشرة حمرة ثم خمسة سواد ثم طبقت الحرة فعلى الأول حيضها السواد وعلى الثاني خمسة من أول عشرة الحرة وعلى الثالث عشرة السواد مع خمسة السواد ولو رأت السواد يوما أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سبعة أو مازاد الى خمسة عشر ثم طبقت الحرة فعلى الأول حيضها السواد مطلقا وعلى الثاني خمسة من أول الشهر مطلقا وعلى الثالث الأكثر من التمييز والعادة ولو رأت خمسة حمرة ثم أحد عشر سواد فعلى الأول حيضها السواد وعلى الثاني الحرة وعلى الثالث لا يمكن الجمع ويحيى على الأول وجه ان حيضها الحرة بناء على تقديم الأولية على اللون في حق الممييزة وقد سبق بيانه وقد صرح به هنا صاحب الحاوي فعلى هذا يتفق القول بالتمييز والقول بالعادة ان حيضها خمسة الحرة وإنما يختلفان في مأخذ هل هو التمييز أو العادة كما قالوا فيما لو رأت خمسة سواد ثم طبقت الحرة أو خمسة حمرة ثم طبقت الصفرة فان حيضها خمسة الأول على الأوجه كلها وإنما يختلفون في مأخذ هل رأت عشرين حمرة ثم خمسة سواد ثم طبقت الحرة فقال الفوراني والبهقي وصاحب العدة خمسة الأول من أول الأحمر على عاداتها وأيام السواد حيض آخر وما بينهما طهر قالوا وهذا متفق عليه وحكي الرازي هذا ثم قال ومنهم من قال هذا صحيح على الوجه الثالث وأما على الأول فحيضها السواد وطهرها المتقدم عليه خمسة وأربعون وصار دورها حين يوما وان قلنا بالثاني فحيضها خمسة من أول الشهر وخمسة وعشرون بعدها طهر على عاداتها والله أعلم

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبنا أن العادة اذا انفردت عمل بها واذا انفرد التمييز عمل به واذا اجتماعا قدم التمييز على الصحيح وقال أحد يعمل بكل منهما على انفراده وتقدم العادة اذا اجتماعا

المشار اليه عن سائر الطهارات ومنها انه موجب البلوغ ومنها أنه يتعلق به العدة والاستبراء ومنها انه يكون الطلاق فيه بدعيًا وهذه الأحكام تذكر في مواضعها وحكم النفاس حكم الحيض الا في إيجاب البلوغ وما بعده *

وقال أبو حنيفة والثوري لا يعتبر التمييز مطلقاً وتعتبر العادة إن وجدت والا فبتدأة وقال مالك لا يعمل بالعادة وإنما يعمل بالتمييز إن وجد * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وإن كانت ناسية بميز قوهي التي كانت لها عادة فنسيت عاداتها ولكنها تميز الحيض من الاستحاضة باللون فإنها ترد إلى التمييز فإنها لو ذكرت عادتاً لردت إلى التمييز فإذا نسيت أولى وعلي قول من قال تقدم العادة على التمييز حكها حكم من لا يميز لها)

(الشرح) هذا الفصل وحكمه كما ذكره المصنف كذا ذكره الجمهور وقال إمام الحرمين اتفق الأصحاب على أنها ترد هنا إلى التمييز للضرورة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(وإن كانت ناسية للعادة غير مميزة لم يخل أما أن تكون ناسية لاوقت والعدة أو ناسية لاوقت ذاكرة لعدد أو ناسية للعدة ذاكرة لاوقت فإن كانت ناسية لاوقت والعدة رهي المتحيرة ففيها قولان أحدهما أنها كالتبذأة التي لا تميز لها نص عليه في العدد فيكون حيضها من أول كل هلال يوماً وليلة في أحد القولين وستاً أو سبعاً في الآخر فإن عرفت متى رأت الدم جعلنا ابتداء شهرها من ذلك الوقت وعدناها ثلاثين يوماً وحيضها لأنه ليس ببعض الأيام بأن يجعل حيضها يوماً من بعض فسطح حكم الجميع وصارت كمن لاعادة لها والثاني وهو المشهور والمنصوص في الحيض أنه لا حيض لها ولا طهر يبين قسلي وتقتل لكل صلاة ما واز أن يكون ذلك وقت انقطاع الميض ولا يطأها الزوج وتقوم مع الناس شهر رمضان فيصح لها أربعة عشر يوماً لجواز أن يكون اليوم الخامس عشر بعضه من أول يوم من الشهر وبعضه من السادس عشر فيفسد عليها بذلك يومان ثم تقوم شهر آخر فيصح لها منه أربعة عشر يوماً فإن كان الشهر الذي صامه الناس ناقصاً وجب عليها قضاء يوم فتقوم أربعة أيام من سبعة عشر يوماً يومين في أولها ويومين في آخرها وإن كان الشهر تاماً وجب عليها قضاء يومين فتقوم ستة أيام من ثمانية عشر يوماً ثلاثة في أولها وثلاثة في آخرها فيصح لها صوم الشهر وإن لزمها صوم ثلاثة أيام قضتها من تسعة عشر يوماً أربعة في أولها وأربعة في آخرها وإن لزمها صوم أربعة أيام قضتها من عشرين خمسة في أولها وخمسة في آخرها وكذا زاد في هذه الملة يوم

قال (إما الاستحاضة فكسلس البول لا تمنع الصلاة ولكن تنوذاً لكل صلاة في وقتها وتلتجيم وتستغفر وتبادر إلى الصلاة فإن أخرت فرجها وجه المنع تكرر الحدث عليها مع الاستغناء وفي وجوب تجديد العصابة لكل فريضة وجهان فإن ظهر الدم على العصابة فلا بد من التجديد) (١)

الاستحاضة قد يعبر بها عن كل دم تراه المرأة غير دم الحيض والنفس سواء كان متصلاً بدم الحيض كالجواز لاكثر الحيض أو لم يكن متصلاً به كالذي تراه المرأة قبل تسع سنين وقد يعبر بها عن الدم المتصل بدم الحيض وحده وهذا المعنى تنوع المستحاضة إلى معاتدة ومبتدأة ثم إلى مميزة وغيرها ويسمي ما عدا ذلك دم فساد لكان الأحكام المذكورة في جميع ذلك لا تختلف

(١) هذا المتن قد تقدم ذكره فيما بعض النسخ منضم إلى ما قبله وهو خطأ لدارنا أعادته في موضعه اهـ

زاد في الصوم يومان يوم في اوله ويوم في آخره وعلي هذا القياس يعمل في طوائفها

﴿الشرح﴾ هذه المسألة وما بعدها من مسائل الناسية هو من عويص باب الحيض بل هي معظمة وهي كثيرة الصور والفروع والقواعد والتحديدات والمسائل المشكلات وقطعاً لا يحاب بعضهم بعضهم بعضاً في كثير منها واهتموا بها حتى صنف الدارمي فيها مجلدة ضخمة ليس فيها غير مسألة المتحيرة وتقريرها وتحقيق أصولها واستدراكات كثيرة استدركها هو على كثير من الاحباب وسرى ما نقل منها هنا من نفائس التحقيق ان شاء الله تعالى وقد كنت اختصرت مقاصد تلك المجلدة في نحو خمس كرايس وقد رأيت الآن الاقتصار على نبذة يسيرة من ذلك وينبغي للناظر فيها ان يعتني بحفظ ضوابطها واصولها فيسهل عليه بعدد جميع ما يراه من صورها واتفق أصحابنا المتقدمون والمتأخرون على ان ناسية الوقت والعدد تسمى متحيرة قال الدارمي والقاضي حسين وغيرهما ونسى أيضاً محيرة بكسر الهمزة لا نها تميز الفقيه في أمرها ولا يطلق اسم المتحيرة الا على من نسيت عادتها قدر أو وقتاً ولا تميز لها أو أمان نسيت عدد الاوقات وعكسها فلا يسميها الا أصحاب متحيرة وسماها الغزالي متحيرة والاول هو المعروف ثم ان النسيان قد يحصل غفلة أو أهمال أو علة متطاولة لمرض ونحوه او لجنون وغير ذلك وانما تكون الناسية متحيرة اذا لم تكن مميزة فان كانت مميزة فقد سبق قريباً ان المذهب انه ترد الى التمييز واعلم ان حكم المتحيرة لا يختص بالناسية بل المبتدأة اذا لم تعرف وقت ابتداء دمها كانت متحيرة وجرى عليها احكامها وقد ذكرنا هذا في فصل المبتدأة والله أعلم * اما حكم المتحيرة ففنيها ثلاثة طرق أصحابها وأشهرها والذي قطع الجمهور به أن فيها قولين أصحابها عند الاصلحان انها تؤمر بالاحتياط كملسينه ان شاء الله تعالى والثاني انها كالمبتدأة وهو نصه في باب العدد والطرق الثاني القطع بانها كالمبتدأة وبه قطع القاضي ابو حامد في جامعہ والثالث تؤمر بالاحتياط قطعاً وهو اختيار الدارمي وصاحب الحاوي وغيرهما وأول هؤلاء نصه في باب العدد على أنه أراد الناسية لفدريضها اذا ذكرت وقته وقيل أراد أنها كالمبتدأة في حكم العدة أي يحصل لها من كل شهر قرء فلما انها كالمبتدأة فطرقتان أشهرها أنها على قولين احدهما ترد الى يوم وليلة والثاني ست اوسع كافي للمبتدأة وبهذا الطريق

والدم الخارج حدث دائم كاس البول والمذي فلا يمنع الصوم والصلاة للاخبار التي تروى فيها في المستحاضات ولذلك يجوز للزوج وطؤها وانما أثر الاحداث الدائمة الاحتياط في ازالة النجاسة وفي الطهارة فغسل المستحاضة فرجها قبل الوضوء او التيمم ان كانت تيمم وتحشوه بقلن او خرقه دفعا للنجاسة وتقليلها فان كان الدم قليلاً يندفع به فذاك والا شددت مع ذلك وتلجمت بان تشد علي وسطها خرقه كالنكحة وتأخذ خرقه أخرى مشقوقة الرأسين وتجمل أحدها قدامها والاخرى من ورائها ونسدها بذلك الخرقه وذلك كله واجب الا في موضعين احدهما ان تنأذى بالشد وبحرقها اجتمع الدم فلا يلزمها ما فيه من الضرر والثاني ان تكون صائمة فتترك المشو

قطع المصنف والقضبان ابو الطيب وحسين والغوراني وابو علي السنجي في شرح التلخيص وامام الحرمين وصاحب الامالي والغزالي والمتولي والبعري وصاحب العقود الشاشي وخلاتق والطريق الثاني ترد الي يوم ليلة قولوا واحدا به قطع الشيخ ابو حامد المحاملي وسليم الرازي وابن الصباغ والجرجاني في التحرير والشيخ نصر والصحيح طريقة المصنف وواقفه في طرد القواين وبها قال الجمهور واما قول صاحب البيان في مشكلات المذهب ان اكثر اصحاب قالوا ترد الى يوم وليلة قولوا واحدا بغير مقبول والمشاهد خلافه كما ذكرناه ورأيناه قال اصحابنا وا ارددناها الى مرد المبتدأة اما يوم وليلة واما ست او سبع فابتداء دورها من أول كل هلال حتى لو افقت بجنونة متحيرة في اثناء الشهر الهلال حكم بطورها بق الشهر وابتداء حيضها من أول الشهر المستقبل هكذا قاله الجمهور وهو ظاهر نص الشافعي في كتاب العدد في مختصر المزني فانه قال ولو ابتدأت مستحاضة او نيت امام حيضها تركت الصلاة يوما وليلة واستقبلها الحيض من أول هلال يأتي عليها فاذا هل هلال الرابع اقتضت عتتها واختلف اصحابنا في علة تخصيصه بأول الهلال مع انه تحكم لا يقتضيه طبع ولاعادة فقال جماعة منهم الغالب ان اول الحيض يتبدى مع أول الهلال قال المتولي لان اول الهلال تهييج الدماء وانكر المحققون هذا وقالوا هذه مكابرة للحس واحتج له امام الحرمين بان المواقيت الشرعية هي بالاهلة وهذا قريب وقال الغزالي لان الهلال يادى احكام الشرع وهذا غير مقبول وهو شبه الاول في انه انكار للحس فان الزكاة والهدم والديات والجزي والكفارات وغيرها اما يتبدى من حين الشروع سواء وافق الهلال او خالفه قال امام الحرمين وهذا القول وهو رد المتحيرة الي مرد المبتدأة من أول الهلال قول ضعيف مزيف لا اصل له : هذا قول الجمهور تفرعا علي هذا القول الضعيف وحكي المحاملي وابن الصباغ وآخرون عن ابن سريج وجها انه

نهرا وتقتصر علي الشد ولس البول ايضا يدخل قطنة في احليله فان انقطع والاعصب مع ذلك رأس الذكر بخرقة ثم تتوضأ للمستحاضة بعد الاحتياط الذي ذكرناه ويلزمها الوضوء اكمل فريضة ولا تصلي فريضتين بطهارة واحدة اقله صلى الله عليه وآله وسلم اما طمة بنت أبي حبيش « توضح لي لسكل صلاة » ولا بد وان تكون طهارتها للصلاة بعد دخول وقتها كما ذكرنا في التيمم وحكي الشيخ أبو محمد وجها انه يجوز ان تقع طهارتها قبل الوقت بحيث ينطبق آخرها علي اول الوقت وتصلي به الصلاة والمذهب الاول وينبغي ان تبادر الى الصلاة عقيب احتياطها وطهارتها فالواخت بان توضح في أول الوقت وصلت في آخره أو بعد خروج الوقت نظر ان كان التأخر للاشتغال بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والاجتهاد في القبلة والاذان والاقامة وانتظار الجماعة والجمعة ونحوها فيجوز والا فثلاثة اوجه اصحها المنع لان الحدث متكرر عليها وهي مستغنية عن واحتمال ذلك قادرة علي المبادرة الثاني الجواز كما في التيمم ولانها لو امرت بالمبادرة لامرت بتخفيف

يقال لها متى كان يتبدىء ذلك فإن ذكرت وقتا فهو اوله والاقليل متى تذكرين انك كنت طاهرا فان قالت يوم العيد أو عرفات أو نحوه فحيضها عقبة وقال اقفال اذا أفاقت مجنونة متحيرة فابتداء دورها من الافاقة لأنه وقت التكايف وأنكر عليه الاصحاب وغلطوه بأنها قد تنفق في أثناء الحيض ثم علي قول اقفال دورها ثلاثون يوما كسائر المتعاضات لها في أول كل ثلاثين حيض وهو يوم وليلة أو ست أو سبع ولا يعتبر الهلال كذا حكاه عنه المتولي وآخرون وقال جمهور أصحابنا في الطريقتين شهرا بالمهلال فلها في كل هلال حيض قال الرافعي متى اطلقنا الشهر في المتعاضات اردنا به ثلاثين يوما سواء كان من أول الهلال أم لا ولا نعي به الشهر الهلالي الا في هذا الموضع علي هذا القول قال اصحابنا اذا رددناها الى يوم وليلة أو ست أو سبع فذلك القدر حيض فاذا مضى اغتسلت وصامت وصلت الي آخر الشهر وما تأتي به من الصلاة لا قضاء فيه وما تأتي به من الصوم لا تقضى ما زاد منه علي خمسة عشر وفيما بين المرد الى الخمسة عشر القولان السابقان في المبتدأة ويباح الوطء الزوج بعد المرد هذا تفريع قول الرذالي مرد المبتدأة وهو ضعيف بانتماق الاصحاب كما سبق ولا تفريع عليه ولا عمل وانما التفريع والعمل علي المذهب وهو الامر بالاحتياط قال أصحابنا وانما أمرت بالاحتياط لانه اختلط حيضها بغيره وتقدر التمييز بصفة اعادة او مرد كرد المبتدأة ولا يمكن جعلها طاهرا ابدا في كل شيء ولا حائضا أبدا في كل شيء فتعين الاحتياط ومن الاحتياط تحريم وطئها ابدا ووجوب العبادات كالصوم والصلاة والطواف والغسل لكل فريضة وغير ذلك مما سنوضحه ان شاء الله قال امام الحرمين وهذا الذي تأمرها به من الاحتياط ليس هو للتشديد والتغليظ فانها غير منسوبة الي ما يقتضي التغليظ وانما تأمرها به للضرورة فاننا لو جعلناها حائضا أبدا اسقطنا الصوم والصلاة وبقيت دهرها لا تصلي ولا تصوم وهذا لا قائل به من الامة وان بعضنا الايام ونحن لانعرف اول الحيض وآخره لم يكن اليه سبيل

الصلاة والاعتصام علي الاقل : والثالث ان لما اتأخير ما لم يخرج وقت الصلاة فاذا خرج نليس لما ان تصلي بذلك الطهارة وذلك لان جميع الوقت في حق تلك الصلاة كالشيء الواحد والوجوب فيه موسع وهل يلزمها تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل فريضة ننظر ان زالت العصاية عن موضعها وزوالا له وقع أو ظهر الدم علي جوانب العصاية فلا بد من التجديد لان النجاسة قد كثرت وأمكن تقليلها فلا تحتل ولا باس بالزوال اليسير كما يعفى عن الانتشار اليسير في الاستنجاء وان لم تزل العصاية عن موضعها ولا ظهر الدم فوجهان أحدهم وجوب التجديد كما يجب تجديد الوضوء : والثاني لا يجب اذا لا معنى للامر بازالة النجاسة مع استهوارها المكن الامر بطهارة الحدث مع استمراره وهو ود ونقل المحدثين في الخلاف في المسألة قولين وهذا الخلاف جار فيما اذا انتقض وضوء المستعاضة واحتاجت الي وضوء آخر بسبب ذلك كما لو خرج منها ريح قبل ان صلت

قال وينضم الى هذا ان الاستحاضة نادرة والمتحيرة أشد ندورا وقد ينقض دهور ولا توجد متحيرة هذا كلام الامام وقد اطلق الاصحاب انها مأورة بالاحتياط وهو كلام صحيح سواء كان حقة كما هو ظاهر كلامهم أم مجازا كما أشار اليه امام الحرمين قال أصحابنا هي مأورة بالاحتياط في عظم الاحكام ونحن نفصلها ان شاء الله تعالى في فصول متنوعة ليسهل الوقوف على المقصود من أحكامها لكثرة انتشارها

(فصل) في وطء المتحيرة: قال أصحابنا يحرم على زوجها وسيدتها وطؤها في كل حال وكل وقت لاحتمال الحيض في كل وقت والتفريع على قول الاحتياط وحكي صاحب الماوى وغيره وجها أنه يحل له لأنه يستحق الاستمتاع ولا يحرمه بالشك ولان في منبأ دائما ثقة عظيمة والمذهب التحريم وبه قطع الاصحاب في الطرق كلها ونقل المتولي وغيره اتفاقهم عليه فعلى هذا لو وطئ عصى ولزما غسل الجنابة ولا يلزم ما تصدق بدنيار على القول المتقدم لانا لم نتيقن الوطء في الحيض وفي حل الاستمتاع بما بين السرة والركبة الخلاف السابق في الحيض ذكره جماعات منهم الدارمي والرافعي

(فصل) في قراءتها القرآن ودخولها المسجد ومس المصحف وحمله وتطوعها بصوم وصلاة وطواف: أما مس المصحف وحمله فحرام عليها وأما دخول المسجد فتحكمها فيه حكم الحائض فيحرم عليها المكث فيه ويحرم العبور ان خافت تلويثه وأن أمنت فوجهان أصحابها الجواز هذا في غير المسجد الحرام وكذا دخولها المسجد الحرام لغير الطواف وأما دخوله للطواف فيجوز للطواف المفروض وفي المسنون وجان سنو ضحهما قريبا ان شاء الله تعالى وأما قراءة القرآن فحرام في غير الصلاة الا على القول الضعيف الذي حكاه الحراسانيون عن المتقدم أنها حلال للحائض هكذا قاله الاصحاب واختار الدارمي في كتاب المتحيرة والشاشي جواز القراءة لها والمشهور التحريم

فيلزمها الوضوء وفي تجديد الاحتياط الخلاف : ولوانتقض وضوءها بان بات وجب التجديد لاحتمال لظهور النجاسة كيف وهي غير ما بليت به * واعلم انه اذا خرج منها الدم بعد الشد فان كان ذلك الغلبة الدم لم يطل وضوءها وان كان لقصيرها في الشد بطل وكذا لو زالت العصابة عن موضعها لضعف الشد وزاد خروج الدم بسببه فان انفق ذلك في الصلاة بطلت الصلاة وان انفق بعد الفريضة لم يكن لها ان تنفل * ولنعد الى الفاظ الكتاب اما قوله وانك تتوضأ لكل صلاة يعني به كل صلاة الغرض وينبغي ان يعلم بالماء والالف لان عند أبي حنيفة واحد تتوضأ الوقت كل صلاة لالكل صلاة ولها ان تجمع بين فرائض بوضوء واحد مادام الوقت باقيا وبخروج الوقت تبطل طهارتها قال أبو حنيفة وان توضأت قبل الوقت لصلاة لا يمكنها ان تعلى تلك الصلاة بذلك الوضوء لان دخول وقت كل صلاة يكون بخروج وقت التي قبلها وخروج الوقت مبطل

وأما في الصلاة فتقرأ بفاتحة وفيما زاد عليها وجهان قال الرازي أحدهما الجواز وأما تطوعها بالصوم والصلاة والطواف ففيه أوجه أحدها أنه يحرم جميع ذلك فإن فعلته لم يصح لأن حكمها حكم المناسخ وانما جاز لها الفرض للضرورة ولا ضرورة هنا والثاني وهو الأصح عند الدارمي والشافعي والرازي وغيرهم من المحققين يجوز ذلك كما يجوز ذلك للتعيم مع أنه محدث ولأن النوافل من مهمات الدين وفي منعها تضييق عليها ولأن النوافل مبنية على التخفيف وبهذا قطع امام الحرمين ونقله عن الأصحاب والوجه الثالث تجوز السنن الزائدة وطواف القدوم ودون النفل المطلق حكاه صاحب الماوي لأنها تابعة للفرض فهي كجزء منه والله أعلم

(فصل) في عتدها: قال أصحابنا لا تؤمر في العدة بالاحوط والاعتدال الي تبيين اليأس بل اذا طلقت أو فسخ نكاحها اعتدت بثلاثة اشهر اولها من حين الفرة فإذا مضت ثلاثة اشهر ولم يكن حل اقتضت عتدها وحلت للزواج لان الغالب أن المرأة تبيض وتطهر في كل شهر فحل أمرها على ذلك قال أصحابنا ولأننا لو أمرناها بالاعتدال الي اليأس عظمت المشقة وذال الضرر لاحتمال نادر مخاف للظن وغالب عادة النساء بخلاف الزامها وظائف العبادات فان الامر فيه سهل بالنسبة الي هذا ولان غيرها يشاركها فيه وحكى امام الحرمين هنا والغزالي في العدد وغيرها عن صاحب

إلا صلاة الظهر فإنها اذا توضأت قبل الزوال تم زالت الشمس لها ان تصلي الظهر : وأما قوله وتلجم وتستنفر فقد ورد اللغزان في خبر حنة بنت جحش قال صاحب الصالح الاجام فارسي معرب والاجام ما تشده الخائض وقوله تلجمي أى شدى عليك الاجام قال وهو شبيه بقوله استنفرى وأما الاستنفر فقد قال في الغريبين يحتمل ان يكون مأخوذاً من ثمر الدابة أى تشد الخرقه عليها كما يشد الثغر تحت الذنب ويحتمل ان يكون مأخوذاً من الثغر اريد به فرجها وان كن اصله للسباع ثم استعير يقال استنفر الكلب اذا ادخل ذنبه بين رجليه واستنفر الرجل اذا ادخل ذيله بين رجليه من خلفه هذا بيان اللفظين والمراد بهما شيء واحد وهو ما سبق وصفه وسماه الشافعي رضي الله عنه التعصيب أيضاً ويجب تقديم ذلك علي الوضوء كما سبق وان اخره صاحب الكتاب في اللفظ عن الوضوء : وقوله فان أخرت فوجهاً ظاهره يقتضي طرد الوجهين في مطلق التأخير لكن لو كان التأخير بسبب من اسباب الصلاة فقد نفى معظم النقلة الخلاف فيه وخصوه بما اذا لم يكن لعذر فليحمل مطلق لفظه عليه والله أعلم

قال (وهما شفيت قبل الصلاة استأنفت الوضوء وان كانت في الصلاة فوجهاً أدها أنها كاللثيم اذا رأى الماء وانما أنها توضحاً وتسنأف لان الحدث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم يبعد من عادتها العود فلما الشروع في الصلاة من غير استأناف الوضوء ولكن ان دام الانقطاع فعليها القضاء وان بعد ذلك من عادتها فعليها استأناف الوضوء في المال)

التقريب أنه حكي وجها أنه يلزمها القعود الي اليأس ثم تعتد بثلاثة اشهر لأنه الاحوط قال الامام وهذا الوجه بعيد في المذهب والذي عليه جماهير الاصحاب الاكتفاء بثلاثة اشهر وهذا هو الصحيح وبه قطع الاصحاب في معظم الطرق وحكي الدارمي عن كثير من الاصحاب أنها تعتد بثلاثة اشهر كاحكيانه عن الجمهور قال حتى رأيت المحمودى من اصحابنا في كتاب الحيض أنها اذا طلقها زوجها لم يراجعها بعد مضي اثنين وثلاثين يوما وساعتين ولا تزوج الا بعد ثلاثة اشهر احتياطا لامرين ثم انكر الدارمي على الاصحاب قولهم تعتد بثلاثة اشهر وغلطهم في ذلك وبالغ في ابطال قولهم وايضاح الصواب عنده وذ كرفيه نحو كرامة مشتملة على نفائس وأنا اشير الي مقصوده مختصرا قال الدارمي ينبغي ان نبين عدة غيرها لنبيينا عايبا عدتها فعدة المطلقة المائل ثلاثة اقراء كل قرء طهر الا الاول فقد يكون بعد طهر وطلاقا في الحيض بدعة وفي الطهر سنة الا ان يكون جامعها فيه بدعة أخف من الحيض وهل يحسب قرءا فيه وجهان فان طلقها في طهر لم يجمعها فيه حسبت بقيته قرءا وانت بطهرين بعده فاذا رأت الدم بعد ذلك خرجت من العدة وقيل بشرط مضي يوم وليلة وقيل ان لم يكن لها عادة مستقيمة اشترط والا فلا وان طلقها في طهر جامعها فيه فان حسبناه قرءا فكما لو لم يجمع فيه والا وجب ثلاثة اطهار بعده وان طلقها في حيض وجب ثلاثة اطهار وهل يقع الطلاق مع آخر اللفظ أم عقبه فيه وجهان وهل تشرع في العدة مع وقت الحكم بالطلاق أم عقبه فيه وجهان وللناس خلاف في تجزئ الجسم هل هو الي غاية أم الي غير غاية وقد قال كثير من اصحابنا اقل زمان يمكن انقضاء العدة فيه اثنان وثلاثون يوما ولحطتان يان يطلقها وقد بقي شيء من الطهر فتعتد به قرءا ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر خمسة عشر وهو الاثر ثم ترى الدم لحظة وينبغي ان تبني العدة علي ماسبق فاذا طاقها وكان جزء من آخر لفظه أو شيء منه على قول من لا يقول بالجزء في اول الحيض وقع الطلاق في الحيض بلا خلاف وتعتد بالاظهار بعده وان طابق الطلاق آخر الطهر

طهارة المستحاضة تبطل بمحصول الشفاء لزوال العذر والضرورة ويجب عليها استئناها وفيه وجه ضعيف انه لو اتصل الشفاء بآخر الوضوء لم تبطل هذا ان اتفق خارج الصلاة فان وقع في الصلاة فظاهر المذهب أنه يبطل الصلاة وتوضأ وتستأنف لأنها قدرت علي ان تتطهر وتبطل مع الاحتراز عن الحدث واستصحاب النجاسة وارتفعت الضرورة وخرج ابن سريج من التيميم يرى الماء في أثناء الصلاة قولاً ههنا ان طهارتها لا تبطل وتبطل في الصلاة لكن الفرق ظاهر من وجهين احدهما ان حدث التيميم وان لم يرتفع لم يردد ولم يتجدد والمستحاضة قد تجدد حدثها بعد الوضوء والثاني ان المستحاضة مستحبة للنجاسة وسوحت به للضرورة فاذا زالت الضرورة زالت الرخصة والتيميم لا نجاسة عليه حتي لو كان علي بدنه نجاسة غير معفو عنها ووجد الماء في أثناء

اعتدت به قرأ علي قول من اوقع الطلاق على آخر لفظه وحسب من العدة ولا يحسب علي المذهب الآخر ولو بقي بعد طلاقه شيء من آخر الطهر فعلي مذهب من لا يقول بالجزء تعتد به قرأ لانه ينقسم قسمين فيقع الطلاق في الاول منها وتعمد بالثاني وهو اغلظ اذ قلنا بالطلاق عقيب لفظه وبالعدة عقيب الطلاق وان قلنا غير ذلك فاولي وعلى مذهب من يقول بالجزء ان كان الثاني جزءا واحدا فان قلنا الطلاق عقيب لفظه والعدة مطابقة للطلاق أو قلنا الطلاق بآخر لفظه والعدة بعده حسب قرأ لان ذلك الجزء وقع فيه الطلاق وطابقت العدة أو صادفته العدة وتقدمه الطلاق في آخر لفظه وان قلنا الطلاق بآخر لفظه والعدة تطابقه فاولي بذلك وان قلنا الطلاق عقب لفظه والعدة عقيبه لم يحسب قرأ لان الطلاق يقع في هذا الجزء ولا يبق بعده شيء من الطهر للعدة وان كلف بقي جزءا ان اعتدت به قرأ علي جميع هذه المذاهب فقد تكون العدة علي بعض هذه المذاهب اثنين وثلاثين يوما وجزءا وهو اقل مما يمكن وذلك ان يطلقها فيطابق آخر طلاقه آخر الطهر وقلنا وقع الطلاق باخر اللفظ وطابقه أول العدة فاقبل العدة اذاً نوبتان وزيادة وأكثرها ثلاث نوب يوم وليلة وجزء وذلك ان يطلقها وقد بقي جزء من الطهر علي قول من قال به ولا يحسب قرأ عند من اوقع الطلاق عقيب لفظه وجعل أول العدة عقيب الطلاق ثم تمضي نوبة حيض وطهر فيكون قرأ ثم نائية يكون نائياً ثم نائية قرأ انما ثلاث بمعنى يوم وليلة علي قول من شرط ذلك وان طلقها في طهر جامعها فيه فاطول العدة علي أغلظ المذهب ثلاث نوب ويوم وليلة وطهر الاجزاء وذلك بان يكون جامعها عاصياً في آخر الميضي وطلقتها فاتفق آخر لفظه في اول جزء من الطهر وطابقه فنقول الطلاق بآخر لفظه وهو أول جزء من الطهر وفيه جراح وقلنا لا تعتد به وذلك طهر الاجزاء ثم تمضي نوبة فتعتمد بالطهر قرأ ثم نوبة نائية ثم نائية ثم يوم وليلة فهذا أكثر ما يمكن أن يكون عدة علي أشد مذاهبنا ولا يخفى بما ذكرناه تفريع مافي المذاهب وانما قصدنا بيان أقصى الغايين في الاقل والاكثر علي أقصى المذاهب

الصلاة تبطل صلاته ولا يجوز له البناء وقد ذكرنا في التيمم ان ابن سريج كما خرج من ثم الي ههنا خرج من ههنا الي ثم وجعل المسألتين علي قولين بالفضل والتخريج ومنهم من عبر عن الخلاف ههنا بالوجهين وكذلك فعل صاحب الكتاب واذا لم يكن القولان منصوبين فكثيرا ما يعبر عنها به جيبين وعن الشيخ أبي محمد ان ابا بكر الفارسي حكى قولاً عن الربيع عن الشافعي رضي الله عنه ان المسحاة تفرغ من الصلاة وتتوضأ وتزيل النجاسة وتبني علي صلاحها ويمكن ان يكون هذا بناء علي القول القديم في سبق الحدث وهو يوافق تخريج ابن سريج في انه لا يبطل ما سبق من صلاتها ويضافه في الامر بالوضوء وازالة النجاسة فهذا حكم الانقطاع الكلي وهو الشفاء: وذاا عرفت ذلك فنقول بما انقطع دها وهي نعتاد الانقطاع والعود ولا نعتاده ولكن اخبرنا عنه من

فاذا تقرر هذا رجعنا الى المتحيرة فنقول: حكم علتها متعلق بالنوبة وهذه المتحيرة لا تعلم شيئاً من أمرها الا انه مضى لها حيض وطهر ويدخل في شكها انها هل هي مبتدأة أم ذات عادة وانها ان كانت معتادة فلا تعرف عادتها وحكم هذه حكم الاول للاحتياط لانها أشد تحييراً ثم النوبة مأخوذة من الزمان الذي مضى بين ابتداء الدم الى رؤية الدم المتصل وقد تعلم قدر نوبتها وان جهلت قدر الحيض والطهر منها بان شكت في قدرها علماً على أكثر ما يبلغ شكها اليه فان ذكرت حداً يقال أشك في نوبتي الا أني أقطع بأنها لا يتجاوز شهرين او سنة جعلنا ذلك نوبتها فان اطلقت الشك من غير حد فاضعف أحوالها ان تكون نوبتها من بلوغها تسع سنين الى رؤية الدم المتصل فيكون جميع ذلك نوبة فان شكت في قدر ذلك جعلته أكثر ما يبلغ شكها وتحتاج أيضاً الى معرفة الزمن الذي بين أول الدم المتصل والطلاق وهذان الوقتان قد تعلمها وقد تجهلها وقد تعلم أحدها وتجهل الآخر فان شكت هل هي مبتدأة أم معتادة قابلت بين الزمان الذي اعتبرنا به نوبتها وبين ثلاثين يوماً التي هي نوبة المبتدأة فان كان ذلك الزمان أكثر جعلته نوبتها على أنها معتادة وان كانت الثلاثون أكثر جعلتها نوبتها على انها مبتدأة وان كان الزمان ثلاثين يوماً استوى الامران ومن هذا يظهر اغفال من قل عدتها ثلاثة أشهر لانه يجوز ان يعلم أن عدتها قل من ذلك أو لا يعلم قدر النوبة الا أن الزمان الذي من رؤيتها دم الابتداء الى دم الانصال دون ثلاثين وعلمت أنها معتادة فاذا علم أن النوبة علماً على انه مضى من الزمان بين رؤية الدم المتصل والطلاق ما هو أغلظ في تطويل العدة على أغلظ المذاهب وذلك ان يكون آخر طلاقه قبل آخر الطهر يجوز على قول من قال به فيقع الطلاق في ذلك الجزء على مذهب من قال يقع عقيب لفظه ولا وقت للقرء من الطهر بعده على مذهب من قال أول العدة عقب وقوع الطلاق فيحتاج الى ثلاثة اقراء يخرج من ثلاث نوب وهي ثلاثة امثال الزمان الاول الذي اعتبرناه في استخراج النوبة ثم يوم وليلة بعد النوب على مذهب من قال يحتاج الى اليوم والليلة فحصل ثلاث نوب ويوم وليلة وجزء ولو أنه عصي بمجاها وطلقةا ولم يعلم متى جامها جعل جماعه كأنه وقع آخره في أول جزء من الطهر فلم يعتد

تعتمد من أهل البصرة فينظر ان كانت مدة الانقطاع يسيرة لاتسع الطهارة والصلاة التي تطهرت لها فلها الشروع في الصلاة ولا عبرة بهذا النوع من الانقطاع لان الظاهر أنه لا يدوم بل يعود على القرب ولا يمكن من الطهارة والصلاة من غير حدث فلو أنه امتد على خلاف عاداتها أو خلاف ما أخبرت عنه بان بطلان الطهارة ووجب قضاء الصلاة وان كانت مدة الانقطاع كثيرة نسع الطهارة والصلاة فعلياً إعادة الوضوء بعد الانقطاع فلو عاد الدم على خلاف عاداتها قبل الامكان ففي وجوب إعادة الوضوء وجران اظهارها انها لا يجب لكن لو شرعت في الصلاة بعدهم لآتاه من غير إعادة الوضوء ثم عاد الدم قبل الفراغ وجب قضاء على اصح الوجهين

بذلك الطهر على مذهب من قال ذلك فتعتمد بمدة ثلاث نوب ويوم وليلة ومعرفة الطهر أن تنظر الزمان الذي حكمت بأنه نوبتها فتسقط به يوما وليلة للحيض ثم تمتد بالباقي منه الاجزاء ولا تعتمد بذلك قراءا ثم ثلاث نوب ثم يوم وليلة وانما يبدأ الحكم على أصعب المذاهب ليخرج عدتها أطول ما يمكن ومن أحب أن يبنى على قياس باقي وجوه أصحابنا فيفعل فقد تكون عدتها دون ثلاثة أشهر بأن يعلم بأنها معتادة والزمان المعتبر به نوبتها دون ثلاثين يوما وقد يزيد على ذلك الي أن يبلغ الي حد يعلم ان سنه لا تبلغه في العادة وان من الحيض لا يبلغه فان بلغ الجزء الاول فهي وان لم تعش اليه فتبلغ سن اليأس فيكون لها حكم اليائسة وان انقطع دمها قبل سن اليأس فلها حكم غيرها من المعتدات التي انقطع دمهن في العدة فهذا حكمها اذا جهلت نوبتها فعملت أقصي ما يمكن أن يكون نوبة وجهلت الزمان من الدم والطلاق فعملت على أغلظه فان علمت النوبة عملت على قدرها وكذا ان علمت الزمان بين الدم والطلاق وان لم تعلم لكن علمت انه مائل لنوبتها فالحكم على ما مضى وان علمت أنه ينقص عن نوبتها اعتدت بقدر نقصانه قراءا ثم يومين ثم يوم وليلة لأن آخره طهر على هذا التنزيل وان شككت في قدر التقدير جعلته أكثر الاحتمال لانه يطول بها العدة هذا آخر كلام الدارمي مختصرا وفيه جمل من الفاسد ومع هذا فالعمل على ما قاله الجمهور من الاستداد بثلاثة أشهر الا أن يعلم من عادتها ما يقتضي زيادة او نقصانا والله أعلم *

﴿ فصل ﴾ في طهارة المتحيرة: ذل أصحابنا ان علمت وقت انقطاع الحيض بأن قالت اعلم: أن حيضتي كانت تنقطع مع غروب الشمس لزومها الغسل كل يوم عقب غروب الشمس وليس عليها في اليوم والليلة غسل سواء وتصلي بذلك الغسل المغرب وتتوضأ لما سواها من الصلوات لان الانقطاع عند كل مغرب محتمل ولا يحتمل فيها سواها وان لم يعلم وقت انقطاعها لزومها أن تغتسل لكل فريضة لاحتمال الانقطاع قبلا: واعلم أن اخلاق كثيرين من الاصحاب بأن يلزمها الغسل

لأنها حين الشروع كانت شاككة في بقاء الطهارة الاولى وان انقطع دمها وهي لاتعتاد الانقطاع والعود ولم يخبرها اهل البصرة عن العود فتؤمر بأعادة الوضوء في الحال ولا يجوز لها أن تصلّي بوضوء السابق لان هذا الانقطاع يحتمل ان يكون شفاء وهو الظاهر فان اصل الانقطاع بعد العود فلو عاد قبل امكان فعل الطهارة والصلاة ففيه وجه ان اصحها أن وضوءها بطل لانه لم يوجد الانقطاع الغنى عن الصلوة مع الحدث والثاني يجب الوضوء وان عاد الدم نظرا الى أول الانقطاع ولو خافت أمرنا وشرعت في الصلوة من غير اعادة الوضوء بعد الانقطاع فان لم يعد الدم لم تصح صلاتها لظهور الشفاء وكذلك أن عاد بعد مضي امكان الطهارة والصلوة لتمكنها من الصلوة من غير حدث وان عاد قبل الامكان فهل يجب قضاء الصلوة فيه وجهان كما في اعادة

لكل فريضة يحول على ما اذا لم يعلم وقت انقطاعه كما صرح به الاصحاب وقد صرح به المصنف في مواضع من الفصل بعد هذا قال اصحابنا ويشترط أن تغتسل في وقت الصلاة لأنها طهارة ضرورة كالتيمم هذا هو الصحيح المشهور وحكى امام الحرمين وغيره وجهاً أنها اذا ابتدأت غسلها قبل الوقت وفرغت منه مع أول الوقت جاز لان الغرض ألا تفصل بين الغسل والصلوة قال امام الحرمين وهذا الوجه غلط ثم اذا اغتسلت هل تلزمها المبادرة بالصلوة عقب الغسل أم لها تأخيرها عن الغسل فيه طريقان حكاهما امام الحرمين وغيره أحدهما أنه على الوجهين في المستحاضة اذا توضأت هل عليها المبادرة أم لها تأخير فان قلنا يلزمها المبادرة أخرت بطل غسلها ووجب استثنائه والطريق الثاني القطع بأنه لا تجب المبادرة وقال الامام والغزالي وهو الاصح قال الامام وقول الاول أنها كالمستحاضة غلط لان اجباب المبادرة على المستحاضة على الاصح ليقول حدثها وهذا لا يتحقق في الغسل لان عين الدم ليست موجبة للغسل وإنما الموجب الانقطاع ولا يتكرر الانقطاع بين الغسل والصلوة فان قيل اذا أخرت الصلاة احتل انقطاع حيضها بين الغسل والصلوة قلنا هذا المعنى لا يختلف تقديره بقصر الزمان وطوله لانه ممكن مع قصر الزمان وطوله وما لا حيلة في دفعه يقر على ما هو أكن ان أخرت للصلوة عن الغسل لزمها الوضوء قبل الصلاة ان قلنا أنه يلزم المستحاضة هذا كلام الاصحاب وهو صريح في صحة الغسل في أول الوقت وإثباته وقطع صاحب الاوى بأنه يجب الغسل لكل فريضة في وقتها بحيث لا يمكنها بعد الغسل الا فعل الصلاة لجواز انقطاعه في آخر وقتها ولا يكتفي بالغسل والصلوة السابقة وهو غريب جداً ففصل أربعة أوجه في غسلها الصحيح المشهور أنه يشترط وقوعه في وقت الصلاة متى كان والثاني يشترط ذلك مع المبادرة الى الصلاة والثالث يكفي وقوع آخره مع أول الوقت والرابع يشترط وقوعه قبل آخر الوقت بقدر الصلاة والله علم *

(فصل في صلاتها المكتوبة: قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يلزمها أن تصلي الصلوات الخمس ابداً وهذا لا خلاف فيه لان كل وقت يحتمل طهرها فيقتضى الاحتياط وجوب الصلاة

الوضوء لكن الاصح الوجوب لانها شرعت فيه على تردد وعلى هذا لو توضأت بعد انقطاع الدم وشرعت في الصلاة ثم عا الدم فهو حدث جديد يجب عليها أن تتوضأ وتستأنف الصلاة: واعلم أن المستحاضة في غالب الامر لا تدرى عند انقطاع دمها انه شفاء أم لا وسبيلها ان تنظر هل امتداد الانقطاع أم لا ونجى على مقتضى الحالين كما بينا وحكم الشفاء السكوت اذا عرف هو المذكور أولاً وهذا الذي دينا هو إيراد معظم أئمة أصحابنا العراقيين وغيرهم وبينه وبين كلام صاحب الكتاب بعض الاختلافات لانه قسم حال الانقطاع الى قسمين أحدهما ألا يبعد من عاداتها العود والثاني ان يمدوها جميعاً بفرضان في التى لما عادة عود وباحكامه يقتضى جواز الشروع في

ثم إن الشافعي والأصحاب في الطريقتين لم يشترطوا صلاتها في آخر الوقت بل أوجبوا الصلاة في الوقت متى شئت كذبرها وصرح أكثرهم بهذا وهو مقتضى إطلاق الباين وقطع صاحب الحاوي بأن عليها الصلاة في آخر الوقت ونقله بعد هذا بأسطر عن الأصحاب وهو موافق لما سبق من قوله في الغسل وهو وإن كان له وجه فهو شاذ متروك لما فيه من الحرج ثم إذا صلت الخمس في أوقاتها هل يجب قضاؤها ظاهر نص الشافعي أنه لا يجب لأنه نص علي وجوب قضاء الصوم ولم يذكر قضاء الصلاة وهو ظاهر كلام المصنف وقد صرح بأن لا قضاء الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين والغزالي في الوجيز ونقله الدارمي وصاحب الحاوي والشيخ نصر وآخرون عن جمهور أصحابنا لأنها إن كانت حائضاً فلا صلاة عليها وإن كانت طاهراً فقد صلت وقال الشيخ أبو زيد المروزي رحمه الله يجب قضاء الصلوات لجواز انقطاع الحيض في أثناء الصلاة أو بعدها في الوقت ويحتمل انقطاعه قبل غروب الشمس فيلزمها الظهر والعصر وقبل طلوع الفجر فيلزمها المغرب والعشاء وإذا كنا نرفع علي قول الاحتياط وجب مراعاته في كل شيء هذا قول أبي زيد قال الرافعي ويحكي أيضاً عن ابن سريج قال وهو ظاهر المذهب عند الجمهور وبه قطع المتولي والبعوى وغيرهما (قلت) وقطع به القاضي حين أيضاً ورجحه امام الحرمين وجمهور الحراسانيين والدارمي وصاحب الحاوي والشيخ نصر المقدسي من العراقيين قالوا لأنه مقتضى الاحتياط والشافعي كما لم يذكر قضاء لم ينفه ومقتضى مذهبه الوجوب وحجة الاولين ما ذكره امام الحرمين انا لانزمت المتحيرة كل ممكن لأنه يؤدي الى حرج شديد والشرعية تحيط عن المكلف أمور أبدون هذا الضرر والدليل علي أنه لا يلزمها كل ممكن أن عدتها تنقضي بثلاثة أشهر ولا تقعد الي اليأس واختار صاحب الحاوي طريقة أخرى فقال الصحيح عندي أنها تنزل تنزيلين هما أغلظ أحوالهما أحدهما تقرير دوام الطهر الي وقت الصلاة وامكان أدائها ووجوب الحيض بعده فيلزمها الصلاة في أول الوقت بالوضوء دون الغسل والتنزيل الثاني دوام الحيض الي دخول وقت الصلاة ثم وجود الطهر بعده فيجب الغسل في آخر الوقت دون الوضوء فحصل من التنزيدين أنه يلزمها أن تصلي الظهر في أول وقتها بالوضوء لاحتمال أن يكون آخر طهرها ثم تصليها في آخر وقتها بالغسل لاحتمال أن يكون أول طهرها فإذا دخل وقت العصر صلت العصر في أول وقتها بالوضوء ثم صلتها بالغسل في آخر الوقت إذا بقي منه ما يبع ما يلزمها به صلاة العصر ثم أعادت الظهر مرة ثالثة في آخر وقت العصر بالغسل لاحتمال ابتداء الطهر في آخر وقت العصر الصلاة متى كان العود معناداً بعد أم قرب وإنما يمنع التروع من غير استئناف الوضوء إذا لم يكن العود معناداً أصلاً ويجوز أن يقول كلامه علي ما ذكره المصنف ولا يبعد أن يلحق ندره العود وبعده في عاداتها بعدم اعتياد العود والله اعلم ثم قوله فلها التروع في الصلاة في الحالة الاولى محمول

فيلزمها الظهر والعصر فان قدمت العصر اثنائية على الظهر الثالثة كان الغسل لها وتوضأت للظهر وان قدمت الظهر على العصر كان الغسل لها وتوضأت للعصر فاذا غربت الشمس صلت المغرب بغسل صلاة واحدة لانه ليس لها الا وقت واحد فاذا دخل وقت العشاء صلتها في أول الوقت بالوضوء ثم أعادتها في آخره وتعيد معها المغرب وتغتسل للاولى منهما وتوضأ للآخرى فاذا طلع الفجر صلت الصبح في أول الوقت بوضوء ثم أعادتها في آخره بغسل فتصير مصلية للظهر ثلاث مرات مرة في أول الوقت بالوضوء ومرة ثانية في آخره بالغسل وثالثة في آخر وقت العصر بغسل لها والعصر وتصير مصلية للعصر مرتين مرة في أول وقتها بوضوء وثانية في آخره بغسل وتصير مصلية المغرب مرتين مرة في وقتها بالغسل ومرة في آخر وقت العشاء بالغسل لها وتصير مصلية لعشاء مرتين مرة بالوضوء في أول وقتها ومرة في آخره بالغسل وكذا الصبح فتبرأ بيقين هذا كلام صاحب الحامى واما طريقة جمهور العراقيين فظاهرة لا محتاج الى تقرير بل تصلي ابداء ولا قضاء واما طريقة ابى زيد الروزي ومتابعيه فقال القاضى حنين والمتولى والبعوى واخرون تصلي على هذه الطريقة الصلوات الخمس مرتين بستة اغشاء واربع وضوءات فتصلي الظهر في وقتها بغسل ثم العصر كذلك ثم المغرب كذلك ثم توضأ بعد المغرب وتقضي الظهر ثم توضأ وتقضى العصر ثم تصلي العشاء في وقتها بغسل ثم الصبح في وقتها بغسل ثم توضأ وتقضى المغرب ثم توضأ وتقضى العشاء ثم تقضي الصبح بعد طلوع الشمس بغسل هذا كلامهم وبسطه امام الحرمين ووضحه بادلته وزاد فيه واقته ثم لخص طريقته واختصرها الرافعى فقال اذا قلنا بهذه الطريقة تغتسل في أول وقت الصبح وتصلها ثم اذا طلعت الشمس اغتسلت مرة اخرى وصلتها لاحتمال أن الحيض صادف المرة الاولى واقطع بعدها فلزمها والمريتين تبرأ من الصبح قطعاً ولا يشترط المبادرة بالمرة الثانية بعد طلوع الشمس بل متى صلتها قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من أول وقت الصبح أجزأها لان الحيض ان اقطع في وقت الصبح لم يعد الى الخمسة عشر قال امام الحرمين ولا يشترط تأخير جميع الصلاة الثانية عن الوقت بل لو وقع بعضها في آخر الوقت جاز بشرط أن يكون دون تكبيرة اذا قلنا تجب الصلاة بادره تكبيرة او دون ركعة لانه ان اقطع قبل المرة الثانية اجزأها الثانية وان اقطع في اثائها فلا شئ عليها قال الرافعى انكرا على امام الحرمين ينبغي أن ينظر الى اول زمن الغسل مع الجزاء الواقف من الصلاة في الوقت لاحتمال الانقطاع في أثناء الغسل ومعلوم أنه لا يمكن ان يكون ذلك دون تكبيرة ويبعد ان يكون دون ركعة هذا حكم الصبح واما العصر

على ما اذا كانت مدة الانقطاع يسيرة وان كان اللفظ مطلقاً أما لو كانت مديدة فلا بد من اعادة الوضوء كالسبق ثم عرّض للانقطاع في أثناء الصلاة كعروضه قبل الصلاة بناء على ظاهر المذهب في أن التفاء في الصلاة كوقوفها فاذا لم يكن معتاداً لها وجرت على عادتها لا انقطاع قد رما تتمكن فيه من فعل الطهارة

والعشاء فتصليهما مرتين كذلك وأما الظهر فلا يكفي وقوعها في المرة الثانية في أول وقت العصر ولا يكفي أيضاً وقوع المغرب في أول وقت العشاء لاحتمال الانقطاع في أواخر وقتها فيجب أن تعيد الظهر في الوقت الذي تعيد العصر وهو بعد خروج وقت العصر وتعيد المغرب مع العشاء بعد خروج وقت العشاء ثم إذا أعادت الظهر والعصر بعد المغرب نظر أن قدمتهما على أداء المغرب وجب غسل الظهر ووضوء العصر وغسل المغرب وإنما كفاها غسل الظهر والعصر لأنه انقطع حیضها قبل المغرب فقد اغتسلت له وإن انقطع بعد المغرب فليس عليها ظهر ولا عصر وإنما وجب غسل المغرب لاحتمال الانقطاع في خلال الظهر والعصر وعقبها وكذا الحكم إذا قضت المغرب والعشاء بعد طلوع الفجر قبل أداء الصبح وحينئذ تكون مصلية الصلوات الخمس مرتين بوضوءين ونماية اغسال وإن أخرت الظهر والعصر عن أداء المغرب اغتسلت للمغرب وكفاها ذلك للظهر والعصر لأنه انقطع قبل الغروب فهي طاهر والا فلا ظهر ولا عصر عليها ويجب وضوء للظهر ووضوء للعصر كسائر المستحاضات وكذا القول في المغرب والعشاء إذا أخرتهما عن أداء الصبح وحينئذ تكون مصلية الصلوات الخمس باربع وضوءات وستة اغسال وعلى الطريق الأول يكون قد أخرت المغرب والصبح عن أول وقتها لتقدمها القضاء عليهما فتبرأ عما سواهما وأماهما يقال أمام الحرمين إذا أخرت الصلاة الأولى عن أول الوقت حتى مضى ما يسع الغسل وتلك الصلاة لم يكف فعلها مرة أخرى في آخر الوقت أو بعده على التصور السابق لاحتمال أنها طاهر في أول الوقت ثم يطرأ الحيض فيلزمها الصلاة وتكون الصلاتان واقعتين في الحيض بل يحتاج إلى فعلها مرتين أخريين بغسلين ويشترط كون أحدهما بعد انقضاء وقت الرقاهية والضرورة وقبل تمام خمسة عشر يوماً من افتتاح الصلاة في المرة الأولى وإن تكون الثانية في أول السادس عشر من آخر الصلاة في المرة الأولى وحينئذ تبرأ يتيين ومع هذا كله لو اقتصر على أداء الصلوات في أرائل أوقاتها ولم تقض شيتا حتى مضت خمسة عشر يوماً أو مضى شهر لم يجب عليها لكل خمسة عشر يوماً إلا قضاء صلوات يوم وليلة فقط لان القضاء لاحتمال الانقطاع ولا يتصور الانقطاع في خمسة عشر المرة واحدة ويجوز أن يجزئه قضاء صلاتي جمع وهما ظهر وعصر أو مغرب وعشاء فإذا شككنا وجب قضاء صلوات يوم وليلة كنسي صلاتين من خمس ولو كانت تصلي في أوساط الاوقات لزمها أن تقضى للخمسة عشر صلوات يومين وليلتين لاحتمال أن يطرأ

والصلاة بطلت طهارتها وصلاتها وإن كان الانقطاع معاد لها ولم تدون ذلك لم يؤثر وقوله فإن انقطع قبل الصلاة أنما يقيد بما قبل الصلاة لأنه أراد ترتيب الشروع عليه لا ترتيب حكمه بتنظيم الحالتين

قال ﴿الباب ثامن في المستحاضات وهن أربعة﴾

﴿المستحاضة الأولى مبتدأة مميزة ترى الدم أقوى (ح) أولاً فحيض في الدم أقوى بشرط

الحيض في وسط صلاة فتبطل وينقطع في وسط أخرى فتجب ويحتمل ان يكونا مثلين: ومن فاته صلاتان متماثلتان لا يعرفهما لزمه صلوات يومين وليلتين بخلاف ما لو وصلت في أول الاوقات فانه لو فرض ابتداء الحيض في أثناء الصلاة لم يجب لانها لم تترك من الوقت ما يسعها هذا آخر كلام الرافعي المختصر من كلام امام الحرمين قال امام الحرمين فان قيل هذا الذي ذكرتموه الآن مخالف ما سبق من قولكم يجب قضاء كل صلاة فانكم الآن صرتم الي انه لا يجب في الخمسة عشر الا قضاء خمس صلوات فالجواب ان هذا الذي ذكرناه من الاكتفاء بقضاء خمس صلوات في الخمسة عشر امر أغفله الاصحاب وهو مقطوع به والذي ذكرناه اولاهو فيما اذا أرادت ان تبرأ في كل يوم عما عليها وكانت تؤثر المباشرة وتخاف الموت في آخر كل ليلة فاما اذا أخرت القضاء فلا شك أنه لا يجب في الخمسة عشر الاقضاء صلوات يوم وليلة فان نسبنا ناسب الى مخالفة الاصحاب سفهنا عقله فان القول في هذه المقاضاة يتعلق بمسالك الاحتمالات وقد مهد الأئمة القواعد كاتراجم ووكلاو استقصاءها الى أصحاب الفطن والقرائح ونحن نعلم لمن ينبغي مزيدا ان يبدى شيئا وراء ما ذكرنا مفيدا علي شرط ان يكون مفيدا . وبالجمله النظر الذي يخفف في أمر المتحيرة بالغ الموقع مستفاد: هذا آخر كلام امام الحرمين : وقد صرح البغوي وآخرون بما ذكره امام الحرمين من أنها اذا لم تزد علي الصلوات في اول أوقاتها لا يجب في الشهر الا قضاء صلوات يومين هذا بيان صلوات الوقت فاما اذا أرادت صلاة قضية او مندورة ففيها كلام نذكره بعد صيامنا ن شاء الله تعالى

(فصل في صيام المتحيرة)

اتفقت نسووس الشامي والاصحاب علي انه يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال الطهر في كل يوم فاذا صامته وكان نأما اختلفوا فيما يحسب لها منه فنقل امام الحرمين وجماعات ان الشافعي رحمه الله نص انه يحسب لها منه خمسة عشر يوما وبهذا قطع جمهور اصحابنا المتقدمين من قطع به أبو علي الطبري في الافصاح والشيخ أبو حامد والحاملي وأبو علي السبكي في شرح التلخيص وآخرون من المصنفين ونقله صاحب الحاوي عن اصحابنا كلهم ونقله الدارمي عن جمهور اصحابنا قال ولم أر فيه خلافا الا ما سنده كرهه عن أبي زيد ونقله الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه المحيط عن عامة مشايخهم ثم قال واجمع الاصحاب عليه وقطع به من المتأخرين الغزالي في كتابه الخلاصة والجزجاني في كتابيه التحرير والبلغة وقال الشيخ أبو زيد المروزي امام اصحابنا الخراسانيين

ألا يزيد علي خمسة عشر يوما ولا ينقص عن يوم وليلة وتستحيض في الضعيف بشرط ألا ينقص عن خمسة عشر يوما والقوي هو الاسود أو الاحمر بالاضافة الى لون ضعيف بعده . ولو رأته خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم اطبقت الصفرة فالحمرة مترددة بين اقوة والضعف في وجهه تلحق بالسواد اذا امكن الجمع الا ان تصير الحمرة أحد عشر وفي وجهه تلحق الحمرة ابدا بالصفرة

لا يحسب لها منه الا اربعة عشر يوما لاحتمال ابتداء الدم في بعض اليوم الاول وانقطاعه في بعض السادس عشر فيفسد الستة عشر ويبقى اربعة عشر واطبق المتأخرون من الحراسانيين علي متابعة أبي زيد ووافقه من العراقيين الدارمي وصاحب الحاموي والقاضي أبو الطيب والمصنف وصاحب الشامل وآخرون من المتأخرين وأشار امام الحرمين وغيره إلى ان في المدالة طريقتين احدهما اثبت خلاف في انه يحصل أربعة عشر أو خمسة عشر والثاني التقطع باربعة عشر وتأولوا النص علي أنها حفظت ان دمها كان ينقطع في الليل واحتج القائلون بخمسة عشر بان أكثر مدة الحيض خمسة عشر يوما فيبقى خمسة عشر هكذا اطلقوه قال الشيخ أبو محمد هذا الذي قاله أبو زيد يحتمل لكن الذي اجمع عليه اصحابنا خمسة عشر وسلك سبيل التخفيف عنها في بعض الاحوال هذا الذي ذكرته من الاختلاف هو المشهور في طرق المذهب واختار امام الحرمين طريقة أخرى فحكى نص الشافعي وقول أبي زيد واختلاف الاصحاب ثم قال والذي يجب استدراكه في هذا انا اذا قلنا ترد المبتدأة الى سبعة أيام وبحكم لها بالطهر ثلاثة وعشرين يوما فينتجه أن يقال حيض المتحيرة سبعة أيام في كل ثلاثين يوما فانه لا فرق بينها وبين المبتدأة الا في شيء واحد وهو انا نعلم ابتداء دور المبتدأة دون المتحيرة فاما تميزها علي غالب الحيض قياسا على المبتدأة فتجعله لا يتقدم غيره فليقدر لها سبعة أيام في شهر رمضان ثم قد تفقد بالسبعة ثمانية فيحصل لها اثنتان وعشرون يوما قال فان قيل هذا عود الى القول الضعيف أن المتحيرة ترد الى مرد المبتدأة قلنا هي مقولة عنها في ابتداء الدور فاما ردها الي الغالب فيما يتعلق بالعدد الذي انتهى التفرع اليه فلا يحسب غيره وأقصى ما يتخيله الفارق ان المتحيرة كان لها عادات فلا نأمن اذا ردت الي الغالب أن تخالف تلك العادات والمبتدأة لم يسبق لها عادة فهذا الفرق ضعيف لان المبتدأة ربما كانت تحيض عشرة لو لم تستحض هذا آخر كلام امام الحرمين فحصل في المدالة ثلاثة أوجه أو ثلاثة مذاهب لاصحابنا وحكي القاضي أبو الطيب عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة رحمهم الله أنه بطل عليها من رمضان صوم عشرة أيام وهي أكثر الميض عنده وهذا موافق لنص الشافعي ومتقدمي

المستحاضات أربع لان الجواز زدها أكثر الحيض أما أن تكون مبتدأة وهي التي لم يسبق لها حيض وطهر أو معناة وهي التي سبق لها ذلك وعلي التقديرين فاما أن تكون مميزة أو لا تكون فالاصناف اذا أربعة مبتدأة مميزة مبتدأة غير مميزة معناة مميزة معناة غير مميزة وهذه اصناف اللواتي يتميز وقت حيضهن عن استحاضتهن: أما الناسية فلا يمكن التمييز في حقها بين الميض والاستحاضة وتختص بذلك بأحكام فافر دلها بابا بعد هذا (المستحاضة الاولى) المبتدأة المميزية هي التي ترى الدم على نوعين احدهما أقوى وأعلى ثلاثة أنواع احدها أقوى وترد الي التمييز علي هي أنها تكون حاضيا في أيام القوي مستحاضة في أيام الضعيف خلافا لابن حنيفة حيث قال ترد الي أكثر الحيض وهو عشرة أيام عنده وتطهر باقى الشهر لنا مروى في الصحيحين

أصحابنا رحمهم الله أنه يبطل خمسة عشر وتحصل خمسة عشر والله أعلم * هذا كله إذا كان شهر رمضان تاماً أما إذا صامته وكان ناقصاً قلنا بطريقة المصنف والمتأخرين أن الكل يحصل منه أربعة عشر فقد قطع الأصحاب في الطريقتين بأنها لا يحسب لها منه إلا ثلاثة عشر يوماً لأنه يسند ستة عشر لما ذكرناه من احتمال الطرو من نصف النهار واقطاعه في نصف السادس عشر فيبقى ثلاثة

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «جاءت فاطمة بنت أبي حبيش فقالت يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة قال لا إنما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا ادبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» (١) *

(١) حديث عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة قال لا إنما ذلك عرق وليست بالحیضة فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذا ادبرت فاغسلي عنك الدم وصلي لفظ الترمذي من رواية وكيع وعبد الواح وابي معاوية عن هشام عن ابيه عنها وزاد قال ابو معاوية في حديثه وتوضأ لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت وراه ابو داود وابن ماجه من حديث وكيع وفيه وتوضأ ورواه ابن حبان في صحيحه وابو داود والنسائي من رواية محمد بن عمرو عن الزهري عن عروة وفيه فتوضأ وصلى ومن طريق ابي حمزة السكري عن هشام بن عروة بلفظ فاغسلي وتوضأ لكل صلاة ورواه مسلم في الصحيح دون قوله وتوضأ من حديث هشام ثم أخرجه عن خلف عن حماد بن زيد عن هشام وقال في آخره وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره قال البيهقي هو قوله وتوضأ لأنها زيادة غير محفوظة وقد بين ابو معاوية في روايته انها قول عروة وكان مسلماً ضعف هذه الرواية لخالفها سائر الرواة عن هشام : قلت قد زارها غيره كما تقدم وكذا رواه الدارمي من حديث حماد بن سلمة والطحاوي وابن حبان من حديث ابي عوانة وابن حبان من حديث أبي حمزة السكري : قلت ورواية ابي معاوية المفصلة اخرجها البخاري لكن سياقها لا يدل على الادراج كما بينته في المدرج : وروى ابو داود وابن ماجه من طريق الأعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة لم ينسب ابو داود عروة ونسبه ابن ماجه في روايته فقال ابن الزبير وكذا الدارقطني وقد قال علي بن المديني وغيره ولم يسمع حبيب من عروة بن الزبير وإنما سمع من عروة المزني وقال الترمذي في الحجج عن البخاري لم يسمع حبيب من عروة بن الزبير شيئاً : وقد أخرج البزار واسحاق بن راهويه هذا الحديث في ترجمة عروة بن الزبير عن عائشة فان كان عروة هو المزني فهو مجهول وان كان ابن الزبير فلا سند متقطع لان حبيب بن ابي ثابت مدلس : وقد روى الحاكم من حديث ابن ابي مليكة عن عائشة في قصة فاطمة بنت ابي حبيش ثم لتغتسل في كل يوم غسلان الطهور عند كل صلاة ولاصحاب السنن سوى النسائي من طريق عدی بن ثابت عن ابيه عن جده مرفوعاً انه امر المستحاضة تدع الصلاة ايام اقربائها ثم تغتسل والوضوء عند كل صلاة واسناده ضعيف : وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة رواه ابو يعلى بإسناد ضعيف ومن طريقه البيهقي وعن سودة بنت زمعة نحوه ورواه الطبراني *

عشر هكذا صرح به الدارعي وصاحب الحاروي والشيخ نصر والمتولي والبيهقي والرافعي وآخرون من الطريقتين ولم أر فيه خلافاً لأحد من أصحابنا وأما قول المصنف فتصوم رمضان وشهر آخر فان كان الشهر الذي صامه الناس ناقصاً وجب عليه قضاء يوم فقد حمله صاحب البيان على أن معناه أنها صامت مع الناس رمضان الناقص فحصل له ما منه أربعة عشر وصامت شهر آكاملاً فحصل منه أربعة عشر أيضاً فبقى يوم قال لان الشهر الهلالي لا يخلو من طهر صحيح متفرقاً ومتتابعاً فاذا كان الشهر ناقصاً فلا بد فيه من طهر كامل ويدخل النقص على أكثر الحيض قال ومن اعترض علي صاحب المذهب في هذا فليس قوله بصحيح لان الله تعالى أجرى العادة أن الشهر لا يخلو من طهر صحيح هذا كلام صاحب البيان في مشكلات المذهب وليس هو بصحيح بل مجرد دعوى لا يوافقه عليها أحد بل صرح الاصحاب بمخالفتها كما سبق بل الصواب حمل كلام المصنف على ما اذا لم تصم مع الناس رمضان بل صامت شهرين كاملين غير رمضان الذي صامه الناس ناقصاً فبقى عليها يوم وهذا الذي حملناه عليه يتعين المصير اليه لانه موافق للاصحاب والقاعدة مع سلامته من دعوى لا تقبل وكلام المصنف يدل عليه فانه قال فان كان الشهر الذي صامه الناس ولم يقل الذي صامته وقد أنكر الرافعي وغيره على المصنف وغلطوه وأبطلوا نأويل صاحب البيان ولا يصح الاتكـار على المصنف بل كلامه محمول على هذا الذي قلناه

ويروي أنه قال «دم الحيض اسود وان له رائحة فاذا كان ذلك فدعي الصلاة واذا كان الآخر فاغتسلي وصلي» (١) وورد في صفته أنه اسود محتدم بحراني ذو دقات (٢) وفي دم الاستحاضة أنه احمر رقيق مشرق (٣) والاسود هو الذي تلهوه حمرة تراكمة فيضرب من ذلك الى السواد والمحتدم هو الحار الذي يلذع البشرة ويحرقها

(١) حديث صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حبيش ان دم الحيض اسود يعرف وان له رائحة فاذا كان ذلك فدعي الصلاة واذا كان الآخر فاغتسلي وصلي ابو داود والنسائي من حديث عروة عن فاطمة بنت ابي حبيش وزاد النسائي فاما هو عرق الا انه ليس عندها وان له رائحة وكذا رواه ابن حبان والحاكم : (تنبيه) وقع في الوسيط تبعاً للنهاية زيادة بعد قوله فاما هو عرق انقطع وانكر قوله انقطع ان الصلاح والنوى وابن الرفة وهي موجودة في سنن الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق ابن ابي مليكة جاءت خاتمي فاطمة بنت ابي حبيش الى عائشة فذكر الحديث وفيه فاما هو داء عرض أو ركضة من الشيطان أو عرق انقطع *

(٢) قوله ورد في صفته انه اسود محتدم بحراني ذو دقات هذا تبع فيه الفرز الى وهو تبع الامام وفي تاريخ القبلي عن عائشة نحوه قالت دم الحيض احمر بحراني ودم الاستحاضة كفسالة اللحم وضعفه والصفة المذكورة وسيت في كلام الشافعي في الام *

(٣) قوله ورد في صفته أنه احمر رقيق مشرق لم اجده بل روى الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث ابي امامة مرفوعاً دم الحوض اسود خائر تلهوه حمرة ودم الاستحاضة اصفر رقيق وفي رواية ودم الحيض لا يكون الا اسود غليظاً تلهوه حمرة ودم الاستحاضة دم رقيق تلهوه صفرة *

من أنها إذا لم تصم رمضان الناقص وصامت شهرين كاملين غيره يبق عليها يوم تفريع على المذهب وهو أن من أفطر رمضان الناقص كفاه تسعة وعشرون يوماً ولما وجه أنه يلزمه ثلاثون يوماً حكاه الدارمي هنا وحكاه غيره وسيأتي إيضاحه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى *

﴿فرع﴾ في صيام المتحيرة يوماً عن قضاء أو نذر أو كفارة أو فدية في الحج أو تطوعاً أو غيره فإذا أرادت تحصيل صوم يوم فهي مخيرة أن شاءت صامت أربعة أيام من سبعة عشر يومين من أولها ويومين من آخرها وهذا الطريق هو الذي ذكره المصنف وصاحب المأوى وآخرون وقد يكون لها في هذا غرض بأن تريد ألا يتخلل فطر بين الصوم في واحد من الطرفين لأنهما بدأ الحيض في اليوم الأول سلم السابع عشر وإن بدأ في الثاني سلم الأول وإن كان الثاني آخر حيضة سلم السادس عشر وإن شاءت صامت ثلاثة أيام من سبعة عشر فتصوم الأول والثالث والسابع عشر فيحصل يوم علي كل تقدير لأنه إن بدأ الحيض في أثناء الأول حصل السابع عشر وإن بدأ في الثاني حصل الأول وإن كان الأول آخر حيضة حصل الثالث وإن كان الثالث آخر حيضة حصل السابع عشر وهذا الذي ذكرناه من صوم الأول والثالث والسابع عشر تمثيل وليس بشرط وإنما ضابط برأيتها بثلاثة أن تصوم يوماً متى شاءت وتفطر الذي يليه ثم تصوم يوماً آخر أما الثالث وأما الخامس عشر وأما ما بينهما وتفطر السادس عشر وتصوم السابع عشر فهذا أقصر

بحدته ويختص برائحة كريهة ودم الاستحاضة رقيق لا احتدام فيه يضرب إلى الشقرة أو الصفرة ولذلك يسمى مشرقاً وقيل المحتدم هو الضارب إلى السواد والبحراني هو الشديد الحرة قال صاحب الغريين يقال احمر باحر وبهراني أى شديد الحرة ثم انما يحكم بالتمييز بثلاثة شروط شرطان منها في القوى وهما ألا يزيد علي خمسة عشر يوماً ولا ينقص عن يوم وليلة وإلا كان زائداً علي أكثر الحيض أو ناقصاً عن أقله فلا يمكن تحيضها فيه والثالث في الضعيف وهو ألا ينقص عن خمسة عشر يوماً وذلك لانا نريد أن نجعل الضعيف طهراً والقوى بعده حيضة أخرى وإنما يمكن جعله طهراً إذا بلغ أقل الطهر فلو رأت ستة عشر دماً اسود ثم احمر فقد فقد الشرط الأول ولو رأت يوماً أو نصف يوم اسود ثم احمر فقد فقد الشرط الثاني ولو رأت يوماً وليلة دماً اسود وأربعة عشر احمر ثم عاد الاسود فقد فقد الشرط الثالث وهو ألا ينقص الضعيف عن خمسة عشر وقول الأصحاب ينبغي ألا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوماً أرادوا خمسة عشر علي الاتصال وإلا فلو رأت يوماً أسود ويومين أحمر وهكذا بدأ فجعل الضعيف في الشهر لم ينقص عن خمسة عشر يوماً لكن لما لم يكن علي الاتصال لم يكن ذلك تمييزاً معتبراً ثم بماذا انبهر القوة والضعف فيه وجهاً أحدهما وهو الذي ذكره في الكتاب أن الاعتبار في القوة والضعف بمجرد اللون فالأسود قوى بالإضافة إلى الأحمر والأحمر قوى بالإضافة إلى الأشقر والأشقر أقوى من الأصفر والأكدر إذا جعناها حيضاً وادعي إمام الحرمين قدس

مدة يمكن فيها قضاء اليوم ولها ان تؤخر الصوم الثالث عن السابع عشر الى آخر التاسع والعشرين لكن شرطه انه يكون المتروك بعد الحصة عشر مثل ما بين صومها الاول والثاني وأقل فلو صامت الاول والثالث والثامن عشر لم يجزئها لان المتروك بعد الحصة عشر يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم وانما امتنع ذلك لاحتمال انقطاع الحيض في الثالث وابتداء حيض آخر في الثامن ولو صامت الاول والرابع والثامن عشر جاز لحصول الشرط ولو صامت في هذه الصورة السابع عشر بدل الثامن عشر جاز لان المتروك أقل ولو صامت الاول والخامس عشر فقد خلت بين الصومين ثلاثة عشر فلها ان تصوم الثالث في التاسع والعشرين أو السابع عشر أو ما بينهما ولا يجوز ان تصوم السادس عشر لأن الشرط أن تترك شيئاً بعد الحصة عشر فإنها لو صامته احتمل انقطاع الحيض في نصف اليوم الاول وابتدؤه في نصف السادس عشر فينقطع في التاسع والعشرين فتفسد الثلاثة أما اذا صامت الثلاثة من ثلاثين يوماً فصامت الاول والاخير مع يوم بينهما فلا يجزئها لانها ان صامت مع الطرفين الخامس عشر احتمل انقطاع الحيض في نصف الخامس عشر فيفسد هو والاول ويفسد الاخير لطراً أن الحيض في نصفه

وان صامت مع الطرفين السادس عشر احتمل انقطاع الحيض في النصف الاول وينقطع في نصف السادس عشر وتبدى في النصف الاخير فيفسد الجميع وان صامت مع الطرفين السابع عشر احتمل الانقطاع في نصف الثاني والابتداء في نصف السابع عشر فيفسد الجميع وهكذا القول في تنزيل باقي الصور اما اذا صامت الثلاثة من أحد وثلاثين يوماً أو اثنين وثلاثين أو أكثر فصامت الطرفين وما بينهما فلا يجزئها ايضاً وتنزيله ظاهر قال الدارمي بعد أن ذكر نحو

الله روحه كون هذا الوجه متفقاً عليه وقال لو رأت خمسة سواداً مع الرائحة المنعوتة في الخبر حيث قال «له رائحة تعرف» وخمسة سواداً بلارائحة فهادم واحد وفاو الوجه الثاني وهو الذي ذكره أصحابنا العراقيون وغيرهم أن القوة تحصل بأحدى خصال ثلاث اللون كإذ ذكرنا في الوجه الاول والرائحة فالذي له رائحة كريهة أقوى مما لا له رائحة والخنثى والثخين أقوى من الرقيق فيجب أن يكون قوله والقوى هو الاسود والاحمر بالاضافة الى لون ضعيف بعده معلماً بالواو لهذا الوجه على أن الاصح هذا الوجه على خلاف ما ذكره صاحب الكتاب الا ترى أن الشافعي رضي الله عنه ذكر في صفة الحيض أنه محتدم فحين له رائحة وورد في الخبر التعرض لغير اللون كإورد التعرض للون وعلى هذا فلا يشترط اجتماع الصنات كلها بل كل واحدة منها تقتضي القوة وحدها ولو كان بعض دهما موصوفاً

❦ حديث ❦ انه صلى الله عليه وسلم قال لحمنة بنت جحش انمت لك الكرسف قالت هو اكثر من ذلك قال فاتخذى ثوباً الحديث تقدم في اوائل الباب ❦
❦ حديث ❦ عائشة جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الحديث كما تقدم في الرواية الماضية دون قوله وتوضأ قال اخرجاه في الصحيحين وهو كما قال كما تقدم ❦

ما ذكرته فبان أن أقل ما يصح منه صوم يوم ثلاثة أيام وإن أقل ما يصح منه صوم اثلاثة سبعة عشر وأكثره تسعة وعشرون وهذا الذي ذكرناه في طريق صوم اليوم هو الصحيح المشهور في كتب متأخرى للاحباب من الطريقةين وتقل جماعة أن الشافعي نص أنه يكفيها صوم يومين بينها أربعة عشر وقال امام الحرمين نص الشافعي أنها تصوم يومين بينها خمسة عشر قال الامام واجمع أثمتنا على أنه حسب صوم الاول من الخمسة عشر فإنها لو صامت يوما وأفطرت خمسة عشر ثم صامت يوما احتمل كون اليومين طرأ في حيزتين وإذا أفطرت بينها أربعة عشر فيحصل أحدهما قال الامام وهذا المنقول عن الشافعي لا يتجه الا مع انطباق الحيض على اول اليوم وآخره ابتداء وانقطاعاً وحاصل ما ذكره الامام موافقة غيره في نقل النص أنها تصوم يومين

بصفه من الصفات الثلاث والبيض خالياً عن جميعها فالقوى هو الموصوف بها وإن كان للبيض صفوة للبيض صفتان فالقوى اثنان وإن كان للبيض صفتان وللبيض الصفات الثلاث فالقوى الثاني وإن وجد في البعض صفة وفي البعض أخرى للحكم للسابق منها كذلك ذكره في التمهيد وهو موضع التأمل ثم إذا وجدت الشروط الثلاث للتمييز فلا يخلو إما أن يتقدم القوى أو يتقدم الضعيف فإن تقدم القوى نظر أن استمر بعده ضعيف واحد كما إذا رأت خمسة سواداً ثم خمسة حمرة مستمرة فأيام القوى حيض وأيام الضعيف استحاضة لما سبق من الخبر ولا فرق بين أن يتبادي زمان الضعيف وبين أن يقصر على ظاهر المذهب وفيه وجهان آخران أحدهما أن الضعيف أن كان مع القوى قبله تسعين يوماً فإدراك ذلك عملنا بالتمييز وقلنا هي مستحاضة في أيام الضعيف وإن جاوزت ابتدأت بعد التسعين حيضة أخرى وجعلنا كل دور تسعين ذكره امام الحرمين بناء على ما قال القفال في حد العادة المردود اليها وسنذكر ذلك في باب النفاس والوجه الثاني ذكر في التمهيد أن من شرط اعتبار التمييز ألا يزيد مجموع القوى والضعيف على ثلاثين يوماً فإن زاد سقط حكم التمييز لأن الثلاثين لا تخلو عن حيض وطهر في الغالب وليس بعض المقادير بعد مجاوزة الثلاثين أولى بأن يجعل دوراً من بعض فلي هذا ينضم شرط رابع الى الشروط الثلاث المشهورة والاصح الاول لأن أخبار التمييز مطلقة وهو الذي يوافق كلام الشافعي رضي الله عنه فإنه قال فإذا ذهب ذلك الدم يعني القوى وجاءها الدم الأحمر الرقيق المشرق فهو عرق وليست بالحيضة فعلى أن تغسل اطلق الكلام اطلاقاً هذا إذا استمر بعد القوى ضعيف واحداً ما إذا وجد بعده ضعيفان كما إذا رأت خمسة سواداً ثم خمسة حمرة ثم صفرة مطبوقة فالحمرة المتوسطة تلحق بالقوى قبلها بالضعيف بعدها حكمي صاحب الكتاب فيه وجهين أحدهما أنها تلحق بالسواد إن أمكن وذلك بأن لا يزيد المجموع على خمسة عشر لأنها قويان بالإضافة الى ما بعدهما وقد أمكن جعلها حيزاً فصراً كما لو كان كل ذلك سواداً أو حمرة فإن لم يمكن الجمع حينئذ تلحق الحمرة بالصفرة والثاني أنها تلحق بالصفرة بكل حال لأنها إذا دارت بين أن

بينها أربعة عشر وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والمحاملي وجماعات من كبار المتقدمين ونقله صاحب
الخواص عن أصحابنا ثم أفسده وكذا نقله الدارمي وأفسده وكذا أفسده من حكاية من المتأخرين
وهذا الافساد بثو علي طريقتهم أن صوم رمضان خمسة عشر فليس هو بفاسد بل يكفيها يومان
بينها أربعة عشر ولا يتالي باحتمال الطرآن نصف النهار هذا كله تفريع علي المذهب المنصوص
الذي قطع به الاصحاب أنها علي قول الاحتياط تبني امرها علي تقدير أكثر الحيف أما علي
اختيار امام الحرمين الذي قدمناه عنه أنها ترد الي سبعة فقال الامام يكفيها صوم يومين بينها
سبعة ايام قال ولكن وان كان هذا ظاهرا متقاسما فعن تتبع الائمة ونفر علي تقدير أكثر
الحيف فهذا الذي ذكرته في هذا الفرع وما قبله مختصر واضح جامع يسهل به معرفة ما ساد ذكره
ان شاء تعالى ويتضح به جل من قوا مدصومها وبالله التوفيق *

تلتحق بالقوى قبلها وبين أن تلتحق بالضعيف بعدها والاحتياط هو الثاني فيصار اليه ويحصل
من هذا السياق اثبات وجبين في حالة امكان الجمع والجزم بالالحاق بالصفرة في حالة
عدم الامكان وفي كل واحدة من الحالتين طريقة أخرى سوى ذلك اما في حالة امكان
الجمع فقد قطع بعضهم بضم الحجرة الي السواد ونفي الخلاف فيه واما في حالة عدم الامكان
فقد اثبت بعضهم وجبين أحدهما ان حكم الحجرة حكم السواد لقوتها ولو زاد السواد علي خمسة
عشر لكانت فاقدة للتمييز فكذا ذلك اذا زاد مجموعها وأظهرهما ان حيفها ايام السواد لاغير
لاختصاصها بزيادة القوة والاولية أيضا فان قلت أنما يكون ما ذكره جزما بالالحاق بالصفرة عند عدم
الامكان اذا كان حكم المستثنى في قوله الا ان تكون الحجرة احدى عشر الالحاق بالصفرة ويحتمل انه اراد
الا ان تكون الحجرة أحد عشر فتكون فاقدة للتمييز وهو احد الوجبين المحكيين في الحالة الثانية
وعلي هذا التقدير فيكون ما ذكره اثباتا للخلاف في الحالتين فتقول نعم هذا محتمل لكن ارادة في الوسيط
يبين انه اراد ما ذكرناه ثم أعلم ان قوله اذا امكن الجمع الا أن تكون الحجرة أحد عشر ليس بجيد
من جهة اللفظ لانه يستحيل أن يكون ذلك استثناء من قوله اذا أمكن الجمع فان حاله عدم الامكان
لا يستثنى من الامكان وأنما هو استثناء من قوله يلتحق بالسواد وحينئذ في قوله اذا امكن الجمع ما يغني
عن هذا الاستثناء وفي الاستثناء ما يفهم المقصود ويغني عن قوله اذا امكن الجمع فاحدهما غير محتاج
اليه فان أراد التمثيل فالسبيل ان تقول اذا أمكن الجمع بان لا تزيد الحجرة علي أحد عشر ولو تقدم
الاضعف من الضعيفين وتأخر الاقوي منهما كما اذا رأت سوادا ثم صفرة ثم حجرة فهذه الصورة
نرتب علي ما اذا كانت الحجرة متوسطة فان الحقيقتها بالسواد فالحكم كما اذا رأت سوادا ثم حجرة
ثم عاد السواد ولا يفتي بما ذكرناه من شرائط التمييز وان الحقيقتها عند التوسط بالصفرة
بالصفرة المتوسطة هما اولى أن تلتحق بما بعدها والله اعلم *

(فرع) في صيامها يومين واتفق جماهير من المتقدمين والمتأخرين في الطريقتين علي أنها اذا أرادت صوم يومين فأكثر ضعفت الذي عليها وضمت اليه يومين وقسمت الجميع نصفين فصامت نصفه في أول الشهر ونصفه في أول النصف الآخر ونفي بالشهر ثلاثين يوماً متى شاءت ابتدأت ولم أر لأحد من الاصحاب خلاف هذا الا لصاحب الحاروي والدارمي فأنا أذكر ان شاء الله تعالى طريقة الجمهور لوضوحها وشهرتها وخفة الكلام فيها ثم طريقة صاحب الحاروي ثم الدارمي وأختصر كل ذلك مع الايضاح الذي يفهمه كل أحد أن شاء الله تعالى: قال الجمهور اذا أرادت صوم يومين ضعفتها وضمت اليها يومين فتكون ستة أيام تصوم منها ثلاثة متى شاءت ثم تفتطر

قال (هذا اذا تقدم القوي) فلو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سواداً ثم استمرت الحمرة فالصحيح ان النظر الى لون الدم لا الى الاول وتوقيل بجمعها اذا أمكن الجمع بان لمزد المجموع علي خمسة عشر ذكرنا ان يمدشراطة التمييز لا يخلو الحال اما ان يتقدم الدم القوي وقد ينأى ويستقدم الضعيف كما اذا رأت خمسة حمرة ثم سواداً ثم عادت الحمرة واستمرت فان أمكن الجمع بين الحمرة والسواد مثل أن تري خمسة حمرة وخسة سواداً ففيه ثلاثة أوجه محكية عن ابن سريج أظهرها أن النظر الي لون الدم دون الاولية فتكون حائضاً في خمسة السواد مستحاضة قبلها وبعدها ووجه ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم «أن دم الحيض أسود يعرف» وأيضاً فان ماسوى السواد ضعيف فلا يجعل حيضاً كما لو كان متأخراً عن السواد والثاني أنه يجمع بين السواد والحمرة قبله فتحيض فيها لان للحمرة قوة السبق وللسواد قوة اللون وقد أمكن الجمع والثالث انه يسقط التمييز لان العدول عن أول الدم مع حدوثه في زمان الامكان بعيد والجمع بين السواد والحمرة يخالف عادة التمييز فلا يبقى الا أن يحكم بسقوط التمييز وان لم يمكن الجمع بين الحمرة والسواد كما اذا كانت الحمرة السابقة خمسة والسواد أحد عشر ترتب علي الحالة الاولى ان تلصق جميعها الدم القوي فكذلك هي وان فلنا هي فاقدة للتمييز فهنا اولاً فان قلنا يجمع بينهما فقد تغدر الجمع ههنا فهي فاقدة للتمييز وسنين حكم المبتدأة التي لا تمييز لها وفيه وجه آخر أن حيضها ههنا الدم المتقدم علي السواد نظراً الى الاولية فلو صار السواد ستة عشر فقد قد أحد شروط التمييز فهي كابتدأة لا تمييز لها ويمود الوجه الصائر الي رعاية الاولية الذي ذكرناه الآن وهو ضعيف وسنعيد هذه الصورة لغرض آخر ان شاء الله تعالى واذا فرغنا علي الاصح وهو أن حيضها السواد فلو رأت المبتدأة خمسة عشر حمرة أولاً ثم خمسة عشر سواداً تركت الصوم والصلاة في جميع هذه المدة اما في الحصة عشر الاولية فلانها ترجو الاقطاع واما في الثانية فلان السوادين ان ما قبله استحاضة وانه هو الحيض ان اجتمع له ائط التمييز ويجوز أن يكون كذلك قال الأئمة ولا يتصور مستحاضة تدع الصلاة شهراً كاملاً الا هذه علي هذا الوجه وزاد ابو سعيد المتولي فقال ولوزاد السواد علي الحصة عشر والصورة هذه قد فات شرط التمييز

تمام خمسة عشر ثم تصوم السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر فيحصل رومان قطعاً لأنه ان بدأ الحيض في نصف اليوم الاول حصل السابع عشر والثامن عشر وان بدأ في نصف الثاني حصل الاول والثامن عشر وان بدأ في نصف الثالث حصل الاولان وان كان الاول آخر حيضة حصل الثاني والثالث وان كان الثاني آخر حيضة حصل الثالث والسادس عشر وان أرادت صوم ثلاثة أيام ضعفتها وضمت اليها يومين فتكون ثمانية فصوم أربعة وتقطر تمام خمسة عشر ثم تصوم أربعة وإذا أرادت صوم أربعة صامت الخمسة الاولى والخمسة الرابعة وان أرادت صوم خمسة صامت ستة وأولاً وستة وأولاً والسادس عشر *

وحكما أن ترد من اول الاحمر الي يوم وليلة او الي ست او سبع على اختلاف قولين نذكرها من بعد فيكون ابتداء دورها الثاني الحادى والثلاثون فان حيضها فيه يوما وليلة فهذه امرأة تؤمر بترك الصلاة احداً وثلاثين يوما وان حيضها ستا او سبعا فهذه امرأة تؤمر بتركها ستا وثلاثين او سبعا وثلاثين *

قال ﴿ثم المبتدأة اذا اقلب دمه الى الضعيف في الدور الاول فلا تصلي فلعل الضعيف ينقطع دون خمسة عشر يوما فيكون السكل حياً فان جاوز ذلك تأمرها بتدارك ما فات في أيام الضعيف نعم في الشهر الثاني كما ضعف (م) الدم فتقتل اذ بان استحاضتها ومما شفيت قبل خمسة عشر يوما فالضعيف حيض مع القوى﴾

اذا بلغت الاثني سن الحيض فبدأ بها الدم لزمها أن تترك الصلاة والصوم كما ظهر الدم ولا يأتيها الزوج ثم لو انقطع لما دون أقل الحيض بان أنه لم يكن حياً فتتقضى الصلاة والصوم هذا هو المذهب وفيه وجه آخر أنها لا تترك الصوم والصلاة حتى تعضي مدة أقل الحيض من أول ظهور الدم لان وجوبهما مستيقن وكونه حياً مشكوك فيه فلا يترك اليقين بالشك وهذا ما ذكره الشيخ أبو علي في شرح الفروع حيث قال اذا ابتداء الدم بها في رمضان وهي بنت خمس عشرة سنة فليس لها أن تفطر حتى يدوم قدر أقل الحيض فانها حينئذ تعلم أنه حيض والظاهر من المذهب الاول لان الدم الخارج من مخرج الحيض في وقت الحيض يكون حياً غالباً وظاهراً واذا عرف ذلك فيقول اذا كانت المبتدأة بميزة فلا تشتغل بالصوم والصلاة باقلاب دمه من القوى الى الضعيف فانها لا تدري أنه تجاوز الخمسة عشر أم لا ويتدبر ألا يجاوز يكون الضعيف حياً مع القوى فلا بد لها من التريص لتبين الحال فاذا تربعت وجاوز الخمسة عشر عرفت أنها مستحاضة وان حيضها منحصر في أيام القوى علي ما سبق فتدارك ما فات من الصوم والصلاة في أيام الضعيف هذا حكم الشهر الاول وأما في الشهر الثاني وما بعده فاذا اقلب الدم الى الضعيف اغتسلت وصامت وصلت ولم تريض ولا يخرج ذلك علي أن العادة هل نبتت بمرة أم لا لان الاستحاضة

وان ارادت صوم ستة صامت سبعة ثم سبعة اولها السادس عشر وان ارادت بعة صامت ثمانية ثم ثمانية اولها السادس عشر وهكذا نفعل فيما بعد ذلك الى ثلاثة عشر فتصوم أربعة عشر ثم أربعة عشر اولها السادس عشر وان ارادت أربعة عشر صامت ثلاثين متواليه وان ارادت خمسة عشر صامت ثلاثين متواليه يحصل منها أربعة عشر ثم يبقى يوم وقد سبق بيان طريق اليوم وان ارادت ستة عشر أو سبعة عشر فأكثر صامت ثلاثين متواليه يحصل منها أربعة عشر ثم يحصل الباقي بطريقة السابق وهذا كله واضح قل المتولي والبغوى والرافعى وآخرون ولو صامت في جميع هذه الصور قبل خمسة عشر ما عليها متوالي من غير زيادة وصامت مثله من أول السابع عشر وصامت بينها يومين مجتمعين أو متفرقين متصلين بالصوم الاول أو بالثاني أو غير متصلين اجزأها وبرئت ذمتها بتيقن : هذه طريقة الجمهور : اما

علة مزمنة والظاهر دوامها ثم لو اتفق الاقطاع قبل الخمسة عشر وشفيت في بعض الادوار فالضعيف حيض مع القوى كما في الشهر الاول وإعلم انه لا فرق في كون الكل حيضاً مهما انقطع الدم قبل مجاوزة الخمسة عشر بين ان يتقدم القوى على الضعيف او يتقدم الضعيف هذا هو المشهور المقطوع به وحكي في التهذيب وجبين فيما اذا تقدم الضعيف على القوى ولم يزد على الخمسة عشر كما اذا رأت خمسة حمرة وخمسة سواداً وانقطع دما أحد الوجهين ما حكيناه والآخر ان حيضها أيام السواد لانه أقوى وما قبله لا يتقوى به بخلاف ما بعده فانه يتبعه وحكي وجهين ايضاً فيما اذا رأت خمسة حمرة وخمسة سواداً وخمسة حمرة اصحها ان الكل حيض والثاني حيضها السواد وما بعده لانهم المفهوم من اطلاقهم انقلاب الدم الى الضعيف أن يتمحض ضعيفاً حتى لو بقيت خطوط من السواد وظهرت خطوط من الحمرة لا ينقطع حكم الحيض وانما ينقطع اذا لم يبق السواد أصلاً وصرح امام الحرمين بهذا المفهوم وقوله في الكتاب كما ضعف الدم معلم بالملم لان مالكا قال المبيزة بعد الدم القوى تحيض ثلاثة ايام من الضعيف ايضاً احتياطاً لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «وإذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي» وايضاً فاننا لا نجعل شيئاً من الدم القوى طهرأ احتياطاً فكذلك لا نجعل شيئاً من الدم الضعيف حيضاً ولك ان تعلم قوله في آخر الفصل فالضعيف حيض مع القوى بالواو لانه يشمل ما اذا تقدم الضعيف وما اذا تقدم القوى وفي حالة تقدم الضعيف الوجه الذي حكيناه عن التهذيب والله اعلم *

قال في المستحاضة الثانية مبتدأة لا تميز لها أو فقدت شرط التمييز ففيها قولان احدهما أن ترد الى عادة نساء بلدها علي وجه أو نساء عشيرتها على وجه بشرط ألا ينتص عن ست ولا يزيد علي سبع لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم «تحيض في علم الله ستاً أو سبعاً كما تحيض النساء ويظهن» والقول الثاني انها ترد الى أقل مدة الحيض احتياطاً للعبادة وأما في الطهر فتد الى اغلب العادات وهي أربع وعشرون لانه ابلغ في الاحتياط وقيل الى تسع وعشرين لانه تمة الدور *

صاحب الحاوي حكى عن الاصحاب حكاية غريبة قال قال اصحابنا اذا اردت صوم يومين صامت يومين في أول الشهر ويومين في أول النصف الثاني وان اردت ثلاثة صامت ثلاثة في الاول وثلاثة في أول النصف الثاني وان اردت أربعة او أكثر فكذلك تصوم القدر الذى عليها ثم تقطر تمام خمسة عشر ثم تصوم مثل الذى عليها قال وهذا الذى أطلقه الاصحاب ليس بصحيح وانما يصح في حق من علمت ان حيضها يبتدىء في الليل واما من لم تعلم فلا يجزئها في اليومين الا ستة من ثمانية عشر ثم ذكر طريقة الجمهور التي ذكرناها وهذا الذى حكاه عن الاصحاب غريب جداً ومع غرابيته وجار على قول المتقدمين انها اذا صامت رمضان حصل لها خمسة عشر واما طريقة الدارمي فانها

المتبذأة التي لا تميز لها وهي التي يكون جميع دمها من نوع واحد ينظر في حالها أن لم تعرف وقت ابتداء دمها فحسبها حكم المتحيرة لان مردها على ماسياتي يتروى في كل شهر على أول مفاتحة الدم فاذا كان ذلك مجبولاً لزم التحير وان عرفت وقت الابتداء وهي الحالة المرادة في الكتاب ففي القدر الذى تحيض فيه قولان اصحها انها تحيض اقل الحيض وهو يوم وليلة لان سقوط الصلاة عنها في هذا القدر مستيقن وفيما عداه مشكوك فيه فلا ترك اليقين الا يبين أو أمارة ظاهرة كالتمييز والعادة والثاني ترد الي غالب عادات النساء وهو ست أو سبع لان الظاهر اندراجها في جملة الغالب وقد روى ان حنة بنت جحش قالت «كنت استحاض حيضة شديدة فاستتمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال تحيضى في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلي فاذا رأيت انك قد طهرت فصلي اربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها وصومي وصلي فان ذلك يجزئك» وروى انه صلى الله عليه وسلم قال «تحيضى في علم الله ستاً أو سبعاً كما تحيض النساء ويطهرن ميقات حيضهن وطهرهن» فقال جماعة من الاصحاب منشأ أقولين الذين ذكرناها تردد الشانعي رضي الله عنه في ان حنة كانت مبتدأة او معتادة ان قلنا كانت معتادة ورددنا المبتدأة الى الاقل اخذاً باليقين ومن قال بهذا قال له عرف من عاداتها انها الحد العديدين الغالبين اما لست او السبع لكن لم يعرف عنه فذلك قال تحيضى ستاً أو سبعاً وان قلنا كانت مبتدأة ورددنا المبتدأة الى الغالب وقوله في علم الله اى فيما علمك الله من عاداتك ان قلنا كانت معتادة ومن غالب عادات النساء ان قلنا كانت مبتدأة فان فرعنا على القول الثاني فهل الرد الى الست او السبع على سبيل التخخير بينهما أم لا فيه وجهان احدهما انه على التخخير لظاهر الخبر فتحيض ان شاءت ستاً وان شاءت سبعاً ويحكي هذا عن شرح ابى اسحق المروزى وزعم الخياطى انه اصح الوجهين والثاني وهو الصحيح عند الجمهور انه ليس على التخخير ولكن تنظر في عادات النساء ان يحضن ستاً او سبعاً ومن النسوة المنظور اليهن فيه ثلاثة اوجه اظهرها ان الاعتبار بنسوة عشرتهما من الاوين جيماً لان طبعهن اقرب فان لم يكن لها عشرة فلا اعتبار بنسائها بلدها والثاني ان الاعتبار

طريقة حسنة بديعة نفيسة بلغت في التحقيق والتنقيح والتدقيق مشتملة على جل من النفائس الغريات والنبهات المعاني استدرك فيها على الأصحاب أموراً ضرورية لا بد من بيانها وبسطها أبلغ بسط فذكر في صيامها يومين وثلاثة وما بعدها إلى أربعة عشر قريباً من ثلاثة أرباع مجلد ضخيم وفيها من المستفادات ما ينبغي أن لا يحل هذا الكتاب من ذكر مقاصده ولا يليق بطالب تحقيق باب الحيض بل القدر مطلقاً جهاته والأعراض عنه وقد أفردت مختصر ذلك في كرايس واذكر هنا مقاصده مختصرة إن شاء الله تعالى * قال رحمه الله إذا أراد صوم يومين فإن أرادتهما متتابعين فأقل ما يمكن ذلك تصوم ثمانية عشر متوالية فإن أرادتهما متفرقين صامت ذلك ثلاثة من سبعة عشر إلى تسعة وعشرين على التفصيل السابق وإن أرادتهما مجتمعين فأقل ما يمكن تحصيلهما به خمسة أيام كما أن أقل ما يحصل به اليوم ثلاثة أيام وهي ضعفه وواحد كذا اليومان ضعفهما وواحد وأقل ما يصح منه هذه الخمسة عشر فتصوم الأول والثالث والسابع عشر

بنساء العصباء خاصة والثالث يعتبر نساء بلدها وناحتها ولا تخصص ببناء العصبية ولا نساء العشيرة وإذا عرفت ذلك فعليها أن تجتهد وتظر في أمر النسوة المعتبر بهن فإن كن يحضن جميعاً ستاً أو سبعاً أخذت بذلك وعلي هذا حلوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم «تحيض في علم الله ستاً أو سبعاً» وقالوا إنه على التنوع أي أن كن يحضن ستاً فتحيض ستاً وإن كن يحضن سبعاً فتحيض سبعاً وإن كانت عادتاهن جميعاً أقل من ست أو أكثر من سبع ففيه وجهان أظهرهما أنها ترد إلى الست في الصورة الأولى وإلى السبع في الأخرى أخذاً بالأقرب إلى عادتاهن والخبر عين العديدين وغالب عادات النساء لا يجاوزهما فلا عدول عنها والثاني أنها ترد إلى عادتاهن الحافطاً بالنسوة المعتبر بهن والوجه الأول هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال بشرط الانقضاء عن ست ولا يزيد على سبع وإن اختلفت عادتاهن فحاضت بعضهن ستاً وبعضهن سبعاً ردت إلى الأغلب فإن استوى البعضان ردت إلى الست احتياطاً للعبادة وكذلك الحكم لو حاضت بعضهن دون الست وبعضهن فوق السبع هذا بيان مردها في الحيض وأما في الطهر فإن قلنا أنها مردودة في الحيض إلى الغالب فكذلك في الطهر فترد إلى ثلاث وعشرين أو أربع وعشرين كما نطق به الخبر وإن قلنا أنها مردودة إلى الأقل ففي طهرها قولان أحدهما أنها ترد إلى أقل الطهر أيضاً فيكون دورها ستة عشر يوماً وإذا جاء السابع عشر استأنفت حيضة أخرى وأصحها أنها لا ترد في الطهر إلى الأقل لأن الرد في الحيض إلى الأقل إنما كان للاحتياط ولو ردنا في الطهر إلى الأقل لكثير حيضها لعوده على قرب وذلك تقيض قضية الاحتياط وعلي هذا فوجهان أحدهما أنها ترد إلى الغالب وهو ثلاث وعشرون أو أربع وعشرون وأظهرهما أنها ترد إلى تسع وعشرين ليم الدور ثلاثين مراعاة لغالب الدور وإنما لم نحمل الحيض على الغالب احتياطاً للعبادة ثم نود إلى ما يتعلق بالغالب الكتاب خاصة أما قوله مبتدأة

والثاسع عشر ويخل الرابيع والسادس عشر يبق بينهما أحد عشر يوما تصوم منها يوما شاءت فيحصل من ذلك أحد عشر قسما بعد أيام التخير فهذا أقل ما يمكن أن تصوم منه الخمسة ونحن نرشد في ذلك يوما إلى الحد الأدنى هو أكثر الممكن ومتى قد أبعد هذا تصوم من الطرفين أو من أحد الطرفين كذا فمرادنا به في الطرف الأول الأول فالجده مما يليه متواليا و مرادنا به في الطرف الآخر الآخر وما قبله مما يليه فان أرادت تحصيل صوم يومين بخمسة من عشرين صامت من أحد الطرفين الأول والثالث ومن الطرف الآخر الأول والرابع وأملت يومين يليان الثلاثة يوما إلى الأربعة يبق بين ذلك عشرة أيام تصوم منها يوما شاءت فيحصل في ذلك عشرة أقسام بعد أيام التخير وإن شاءت عكست فتقلت الصوم والإخلا من طرف إلى طرف فيحصل عشرون قسما عشرة في الأول وعشرة في عكسه وإن شاءت صامت من كل طرف اليوم الأول والرابع وأملت يوما من كل طرف بعد الرابع يبق عشرة أيام تصوم منها يوما شاءت وهذا القسم لا ينكس فاضبط هذا الموضع واعلم أن كل قسم يكون الصوم والإخلا في طرف كافي الطرف الآخر لا ينكس ومتى خالف طرفا طرفي شيء من الصوم والإخلا أو الصوم خاصة انعكس بالبدل وهو أن تجعل ما في كل طرف في الآخر فحصل في طريق صوم يومين بخمسة من عشرين ثلاثون قسما عشرة انعكست وعشرة لم تنعكس اما إذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من أحد وعشرين فتصوم من طرف الأول والثالث ومن طرف الأول والخامس وتختل ثلاثة تلي الثلاثة ويوما يلي الخمسة يبق بين ذلك تسعة أيام تصوم أيها شاءت ولها أن تبدل ما في أحد الطرفين بالآخر فيكون ثمانية عشر قسما وإن شاءت صامت الأول والرابع من كل طرف وأملت من كل طرف يومين يليان الصوم تبق تسعة تصوم منها يوما وهذه تسعة أقسام ولا تنعكس لتساوي الصوم والإخلا

لاتمييز لها أو فقدت شرط التمييز فاعلم أن التي لاتمييز لها هي التي ترى الدم كله نوعا واحدا والتي فقدت شرط التمييز أن ترى الدم على نوعين لكن اتقوى يكون دون يوم وليسه أو أكثر من خمسة عشر يوما أو يكون الضعيف دون الخمسة عشر وحكمها واحد في جريان القولين أحدها الرد إلى الأقل والثاني إلى الغالب وابتداءه على القولين من أول ظهور الدم وعن ابن سريج أنه لو ابتداء الدم الضعيف وجاوز أقوى بعده أكثر الحيض فالضعيف استحاضة وابتداء حيضها على اختلاف القولين من أول القوى والمعنى فيه العمل بالتمييز بقدر الامكان ونظيره ما إذا رأيت خسة حمرة ثم اسود دما وعبر الخمسة عشر وهذه هي الصورة التي وعدنا من قبل أن نعيدها ولك أن تعلم قوله إلى عادة نداء بلدها على وجه أنسا عشيرتها على وجه بالهاء والميم والائف لأن أبا حنيفة لا يرددها إلى هذا ولا إلى ذاك إنما يرددها إلى أكثر الحيض وهو عشرة عنده وبه قال مالك واحمد في إحدى الروايات عنها إلا أن أكثر الحيض عندها خمسة عشر

في كل طرف وان شئت صامت من طرف الاول والرابع ومن طرف الاول والخامس وأملت يومين يليان الاربعة ويوما يلي الخمسة تبقى تسعة تصوم أيها شئت وهذا القسم يعكس للاختلاف اليوم والاخلا وان شئت صامت من كل طرف الاول والخامس وأملت يوما من كل طرف وصامت من التسعة الباقية يوما وهذا القسم لا يعكس فجملة أقسام الاحد والعشرين أربعة وخمسون قسما أما إذا أرادت تخصيص يومين بخمسة من اثنين وعشرين فتصوم من طرف الاول والثالث ومن طرف الاول والسادس وتخلي اربعة تلي الثلاثة ويوما يلي الستة تبقى ثمانية تصوم يوما منها ولها العكس وان شئت صامت من طرف الاول والرابع ومن طرف الاول والخامس وأملت ثلاثة تلي الاربعة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية الباقية ولها العكس للاختلاف وان شئت صامت الاول والخامس من كل طرف وأملت يومين من كل طرف ثم صامت يوما من الثمانية الباقية وهذا لا يعكس لعدم الاختلاف وان شئت صامت الاول والخامس من طرف الاول والسادس من طرف وأملت يومين يليان الخمسة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية وهذا لا يعكس فجملة الاقسام ثمانون أما إذا أرادت تخصيص يومين بخمسة من ثلاثة وعشرين فتصوم من طرف الاول والثالث ومن طرف الاول والسابع وتخلي خمسة تلي الثلاثة ويوما يلي السبعة يبقى بينهما سبعة تصوم منها يوما وينقسم هذا اليوم بحسب ما سبق وجملة اقسامه مائة وخمسة اقسام اوضحها في المختصر من كتاب الدارمي مفصلة أما إذا أرادت يومين بخمسة من أربعة وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف الاول والثامن من طرف وتخلي ستة تلي الثلاثة ويوما يلي الثمانية ثم تصوم يوما من الستة الباقية وينقسم بحسب ما مضى فجملة اقسامه مائة وستة وعشرون قسما أما إذا أرادت يومين بخمسة من خمسة وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف الاول والتاسع من طرف وتخلي سبعة أيام تلي الثلاثة ويوماً يلي السبعة وتصوم يوما من الخمسة الباقية وينقسم كما سبق فجملة اقسامه مائة وأربعون أما إذا أرادت يومين

يوما وعن مالك روايتان اخريان احدهما أنها ترد الي عادة لدائها وتسنظر بعد ذلك بثلاثة ايام بشرط الاتجاوز خمسة عشر يوما والثانية أنها ترد الي عادة نساءها والاستظهار كما ذكرنا وعن احمد روايتان اخريان مثل قولنا وقوله واما في الطهر فتد الي اغلب العادات الي آخره يجوز ان يكون مبنيًا على قول الرد الي الاقل فان في طهرها على هذا القول اختلافا كما بيناه وهذا قضية إيراده في الوسيط ويجوز ان يجعل كلاما مبتدأ غير مبني على احد القولين فان قدر الطهر

بخمسة من ستة وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف والاول والعاشر من طرف وتخلي
ثمانية تلي الثلاثة ويوما يلي العشرة وتصوم يوما من الاربعة الباقية وجملة أقسامه مائة وأربعة
وأربعون قسما أما اذا أرادت تحصيل يومين بخمسة من سبعة وعشرين فتصوم الاول والثالث
من طرف والاول والحادي عشر من طرف وتخلي تسعة تلي الثلاثة ويوما يلي الاحد عشر وتصوم
يوما من الثلاثة الباقية وجملة أقسامه مائة وخمسة وثلاثون أما اذا أرادت يومين بخمسة من ثمانية
وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف والاول والثاني عشر من طرف وتخلي عشرة تلي الثلاثة
ويومين تلي الاثنى عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين جملة أقسامه مائة وعشرة أقسام أما اذا
أرادت يومين بخمسة من تسعة وعشرين فتصوم الاول والثالث من طرف والاول والثالث عشر
من طرف وتخلي أحد عشر تلي الثلاثة ويوما يلي الثلاثة عشر وتصوم اليوم الباقي بينها وهو
متعين في جميع أقسام التسعة والعشرين فلا يتصور فيه تحيير بخلاف ما قبل التسعة والعشرين فجملة
أقسامه ستوتسون قسما فجميع الاقسام في صوم يومين بخمسة من جملة تسعة عشر الى تسعة وعشرين
ألف قسم وقسم أما اذا أرادت يومين بخمسة من أكثر من تسعة وعشرين فلا يصح هذا
ما يتعلق بصوم اليومين وبالله التوفيق *

(فرع) في صيامها ثلاثة أيام: قد سبق أن طريقة الجمهور في صوم الثلاثة أن تضعها وتزيد
يومين فتصير ثمانية تصوم أربعة وتقطع تمام خمسة عشر ثم تصوم أربعة أولها السادس عشر وسبق
أن صاحب الحاوي نقل عن الاصحاب أنها تصوم ثلاثة في أول الشهر وثلاثة في أول النصف
الآخر وأما طريقة الدارمي فبسطها بسطا لم يبلغ أحد قريبا منه في مسألة فيبلغ بها نحو ثمان كرايس
وليس فيها الا بيان صومها ثلاثة أيام وآتى فيها من العجائب والتدقيقات بما لا مزيد عليه وقد
أوضحتها في المختصر وأشير هنا الى بعض من كل نوع وقد سبق طريق بسطه قال الدارمي رحمه
الله * اذا أرادت صوم ثلاثة أيام متوالية صامت تسعة عشر متوالية فيحصل منها ثلاثة وان أرادت
أن تفرد كل يوم صامت تسعة أيام كل ثلاثة من سبعة عشر كما سبق في صوم اليوم وان أرادت أن
تصوم يومين علي ما ذكرنا في اليوم ويوما علي ما ذكرنا في اليوم جاز وحصل الثلاثة بثمانية
اليومان بخمسة واليوم بثلاثة وان أرادت الثلاثة بحكم مفرد كما صامت اليومين بحكم مفرد فأقل

اذا افردناه بالنظر مختلف فيه ثم الرد على الغالب يخرج على القولين جميعا وما عداه يختص بقول
الرد الي الاقل ولكن قوله الي اغلب العادات معلما بما ذكرنا من العلل فان من ردالي أكثر
المريض لا يرد في الطهر الي اغلب العادات وإنما يرد الي الباقي من الثلاثين وقوله وهي اربعم
وعشرون يقتضي كون الاربعة والعشرين اغلب من ثلاث وعشرين وهو ممنوع ومن قال بهذا الوجه
لا يرد لعين الاربعة والعشرين بل يقول بردها الي الطهر الغالب وهو بين ثلاث وعشرين وبين أربع

ما تحصل به الثلاثة سبعة أيام وهو ضعفها وواحد كما قلنا في اليوم واليومين وأقل ما يحصل منه هذه السبعة أحد وعشرون يوما فتصوم في كل طرف الاول والثالث والخامس وتحلي مما يلي كل خمسة يوما وتصوم يوما من السبعة الباقية فالاقسام تسعة بصدد أيام التخير ولها أن تزيد في عدد الايام التي تصوم السبعة منها كما كان لها ذلك في اليوم واليومين فان أرادت ذلك من اثنين وعشرين يوما صامت الاول والثالث والخامس من طرف الاول والرابع والسادس من طرف وأختل يمين يمين الحنة ويوما يلي الستة وصامت يوما من الثمانية الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من الطرفين او الاول والثالث والسادس من طرف الاول والرابع والسادس من طرف فجمله الاقسام في الاثنين والعشرين اربعون اما اذا أرادت تحصيل سبعة من ثلاثة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والخامس والسابع من طرف وتحلي ثلاثة تلي الحنة ويوما يلي السبعة وتصوم يوما من السبعة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف الاول والرابع والسابع من طرف وله أقسام كثيرة تبلغ مائة وخمسة أقسام أو وضحتها في المختصر اما اذا أرادت تحصيل ثلاثة بسبعة من أربعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والسادس والثامن من طرف وتحلي أربعة تلي الحنة ويوما يلي الثمانية وتصوم يوما من الستة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف الاول والخامس والثامن من طرف وتبلغ أقسامه مائتين وعشرة أقسام أما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من خمسة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والسابع والتاسع من طرف وتحلي خمسة تلي الحنة ويوما يلي التسعة وتصوم يوما من الحنة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف الاول والسادس والتاسع من طرف وله أقسام كثيرة تبلغ ثلاثمائة وخمسين قسما أو وضحتها في المختصر اما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من ستة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والثامن والعاشر من طرف وتحلي ستة تلي الحنة ويوما يلي العشرة وتصوم يوما من الاربعة الباقية وان شاءت صامت الاول والثالث والسادس من طرف الاول والسابع والعاشر من طرف وله أقسام كثيرة تبلغ خمسمائة قسم وأربعة أقسام أو وضحتها في المختصر اما اذا أرادت ثلاثة بسبعة من سبعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف الاول والتاسع والحادي عشر

وعشرين حكاه امام الحرمين هكذا ثم قال وكان شيخى يرى علي هذا الوجه أن ترد الى أربع وعشرين فان الاحتياط فيه أبلغ منه في ثلاث وعشرين فاذا ما ذكره صاحب الكتاب مصير الى كلام الشيخ أبى محمد وقضية خبر حنة أن نعتبر طهرها بعادة النساء المنظور اليهن كما في الحيض فليكن قوله وهو أربع وعشرون معلما بالواو لما روينا ثم إيرادها يقتضى الميل الى الرد الي غالب الطهر وتصحيح هذا الوجه وعلى هذا التقدير يكون دورها خمسة وعشرين اذا ردت الي أربع

من طرف وتختل سبعة تلي الحسة ويوما إلى الاحد عشر وتصوم يوما من الثلاثة ليلية وإن شئت صامت الاول والثالث والسادس من طرف والاول والثامن والحادى عشر من طرف وله أقسام تبلغ ستمائة قسم وثلاثين قسما أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من ثمانية وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف والاول والعاشر والثاني عشر من طرف وتختل ثمانية تلي الحسة ويوما إلى الاثني عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين وجلة أقسامه ستمائة وستون قسما أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من تسعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس من طرف والاول والحادى عشر والثالث عشر من طرف وتختل تسعة تلي الحسة ويوما إلى الثلاثة عشر وتصوم اليوم الباقي بينهما وهو متعين وإن شئت أبدلت الأقسام وجلة أقسامه أربعة وخمسة وتسعون قسما فتصير جميع الأقسام في تحصيل ثلاثة أيام بسبعة من أحد وعشرين إلى تسعة وعشرين ثلاثة آلاف وثلاثة أقسام أما إذا أرادت ثلاثة بسبعة من ثلاثين فأكثر فلا يصح

﴿فرع﴾ في صيامها أربعة أيام فإن أرادتها متوالية صامت عشرين يوما متوالية وإن أرادتها متفرقة يوما يوما فملت ماذكرناه في صوم اليوم وإن أرادت صيامها يومين يومين فعلت ما قدمناه في اليومين وإن أرادت ثلاثة متوالية ويوما فردا فعلت في الثلاثة ماسبق فيها وفي اليوم ما بيننا فيه وكذلك كلما أرادت صيام أيام فلها نظريتها وصومها على ماذكرناه في أقل منها ولها صومها على ما نذكره فيها فإن أرادت تحصيل الأربعة على قياس ماسبق فيما قبلها والتفريع على طريقة الدارمى فأقل ما تحصل به صوم تسعة أيام وهو ضعفها واحد كما سبق في اليوم واليومين والثلاثة وأقل ما تحصل منه هذه التسعة ثلاثة وعشرون فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من الطرفين وتختل يوما إلى السبعة فيها وتصوم يوما من السبعة الباقية فأقسامه سبعة أما إذا أرادت تحصيل الأربعة بتسعة من أربعة وعشرين فتصوم الأول والثالث والخامس والسابع من طرف والاول والرابع والسادس والثامن من طرف وتختل يومين يلبان السبعة ويوما إلى الثمانية وتصوم يوما من الستة الباقية ولها الأبدال وأقسامه اثنان وأربعون قسما أما إذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من خمسة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع من طرف والاول والخامس والسابع

وعشرين في الطهر وإلى الأقل في الحبض لكن ما اتفقت طرق الأصحاب عليه أن ظاهر المذهب اشمال كل شهر على حيض وطهر لها سواء ردت إلى الأقل أو الغالب وذلك يقتضي ترجيح الوجه الصائر إلى تسع وعشرين وبالله التوفيق *

قال رحمه الله في مدة الطهر تحنط كاللحمية أو هي كالاستحاضات ففيه قولان ﴿

غير الممثلة كالميمزة في ترك الصوم والصلاة في الشهر الاول إلى تمام الحسة عشر فإذا جاوز الدم الحسة عشر تبينت الاستحاضة وعرفنا أن مردها الأقل والغالب

والتاسع من طرف وتخلي ثلاثة تلى السبعة ويوما إلى التسعة وتصوم يوما من الحصة الباقية ولها
الابدال وأقسامه مائة وأربعون أما إذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من ستة وعشرين فتصوم
الاول والثالث والخامس والسابع من طرف والاول والسادس والثامن والعاشر من طرف وتخلي
أربعة تلى السبعة ويوما إلى العشرة وتصوم يوما من الاربعة الباقية ولها الابدال وأقسامه ثلثمائة
وسنة وثلثون قسما أما إذا أرادت تحصيل أربعة بتسعة من سبع وعشرين فتصوم الاول والثالث
والخامس والسابع من طرف والاول والسابع والتاسع والحادي عشر من طرف وتخلي خمسة تلى
السبعة ويوما إلى الاحد عشر وتصوم يوما من الثلاثة الباقية ولها الابدال وأقسامه ستمائة وثلثون
قسما أما إذا أرادت أربعة بتسعة من ثمانية وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع
من طرف والاول والثامن والعاشر والثاني عشر من طرف وتخلي ستة تلى السبعة ويوما إلى
عشر وتصوم يوما من اليومين الباقيين ولها الابدال وأقسامه سبعمائة وثمانية وعشرون قسما أما إذا
أرادت تحصيل أربعة بتسعة من تسعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع من
طرف والاول والتاسع والحادي عشر والثالث عشر من طرف وتخلي سبعة تلى السبعة ويوما إلى
اثلاثة عشر وتصوم اليوم الباقي ولها الابدال وأقسامه ثمانمائة وأربعة وعشرون قسما فجعل الأقسام
في تحصيل أربعة بتسعة من ثلاثة وعشرين إلى تسعة وعشرين ثلاثة آلاف وسبعة أقسام *

(فرخ) في صيامها خمسة أيام أن أرادت خمسة متوالية صامت أحد أو عشرين يوما متوالية
وإن أرادها مفردة صامتها على ما سبق فيها قبلها وإن أرادت صومها على قياس ما مضى صامت
ضعفها واحدا وذلك أحد عشر يوما أو أقل ما تصح منه خمسة وعشرون يوما فتصوم الاول والثالث
والخامس والسابع والتاسع من الطرفين وتخلي يوما ويوما وتصوم يوما من الحصة الباقية وإن أرادت
الحصة بأحد عشر من ستة وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف
والاول والرابع والسادس والثامن والعاشر من طرف واخلت يومين ويوما وصامت يوما من
الاربعة الباقية ولها الابدال وأقسامه ستة وثلثون وأن أرادت الحصة بأحد عشر من سبعة

على اختلاف القولين فإن رددناها إلى الأقل قضت صلوات أربعة عشر يوما وإن رددناها إلى الست
أو السبع قضت صلوات تسعة أيام أو ثمانية وأما في الشهر الثاني وما بعده فينظر أن وجدت تمييزا
بالشروط السابقة قبل تمام الرد أو بعده فلا نفاذ إلى ما تقدم وهي في ذلك الدور كبثدأة مميزة
مثاله مبتدأة رأت أولا دما أحمر ثم في الشهر الثاني رأت خمسة دما أسود والباقي أحمر فغيضا
في الشهر الاول الأقل أو الغالب وفي الشهر الثاني خمسة السواد أخذ بالتمييز فانه شاهد في صفة الدم
فانظر إليه أولي وإن استمر فقد التمييز فيما بعد الشهر الاول وهذا مقصود الفصل ومحل التواوين
فكما جاوز دما الرد وهو الأقل أو الغالب فتغسل وتصوم وتعلي لان الظاهر دوام الاستحاضة

وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف الاول والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر من طرف وأخلت ثلاثة ويوما وصامت يوما من الثلاثة الباقية ولها الابدال وجلة أقسامه مائة وخمسة وثلاثون وأن أرادت الحنة بأحد عشر من ثمانية وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف الاول والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر وأخلت أربعة ويوما وصامت يوما من اليومين الباقيين وجلة أقسامه ثلثمائة وأربعة وثلاثون قسما وأن أرادت الحنة بأحد عشر من تسعة وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع من طرف الاول والسابع والتاسع والحادى عشر والثالث عشر من طرف وأخلت خمسة ويوما وصامت اليوم الباقي وأقسامه ١. بمائة وسبعة وسبعون فجلة الاقسام فى تحصيل خمسة بأحد عشر من خمسة وعشرين الى تسعة وعشرين تسعائة وخمسة وثلاثون قسما *

﴿فرع﴾ فى صيامها ستة أيام: ان ارادتها متواليه صامت اثنين وعشرين يوما متواليه وان ارادتها متفرقة فقد سبق بيانها وأن ارادتها على قياس ماسبق صامت ضعفها وواحد وذلك ثلاثة عشر يوما وأقل ما تحصل منه الثلاثة عشر سبعة وعشرون فصوم الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر من الطرفين وتخلي يوما ويوما وتصوم يوما من الثلاثة الباقية وان أرادت الستة بثلاثة عشر من ثمانية وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر من طرف الاول والرابع والسادس والثامن والعاشر والثاني عشر من طرف وأخلت يومين ويوما وصامت يوما من اليومين الباقيين ولها الابدال وأقسامه اثنان وعشرون وأن ارادت الستة بثلاثة عشر من تسعة وعشرين صامت الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر من طرف الاول والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر والثالث عشر من طرف وأخلت ثلاثة ويوما وصامت اليوم الباقي ولها الابدال وأقسامه ستة وستون فجلة الاقسام فى تحصيل ستة بثلاثة عشر من سبعة وعشرين الى تسعة وعشرين احدى تسعون قسما *

﴿فرع﴾ فى صيامها سبعة أيام: أن ارادتها متواليه صامت ثلاثة وعشرين متواليه وأن ارادتها

ثم لو شفيت فى بعض الشهور قبل الحنة عشر بان أنها غير مستحاضة فيه وان جميع الدم حيض فقتضى ما تركته من الصوم فى الرد وما صامته فيها وراه أيضا لتبين الحيض فيه وتبين أن غسلها لم يصح عقب اقضاء الرد ولا تأثم بفعل الصوم والصلاة والوطء فيها وراه الرد لأنها معذورة فى بناء الامر على الظاهر وهل يلزمها الاحتياط فيها وراه الرد الى تمام الحنة عشر فيه قولان احدهما أنها تحتاط كالمتحيرة لان احتمال الحيض والطهر والاقطاع قائم الى تمام الحنة عشر وإنما تحتاط بالمتحيرة لقيام هذه الاحتمالات فكذلك هذه وأصحها أنها لا تحتاط كسائر المستحاضات لانا قد جعلنا الرد فى الحيض فلا عبرة بما بعده كما فى المعتادة والمبذرة فان قلنا تحتاط فلا تحل للزوج

مفرقة فقد سبق يانها وان ارادتها علي قياس مامضى صامت ضعفتا وواحدا وذلك خمسة عشر
وتحصل من تسعة وعشرين فتصوم الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر
والثالث عشر من الطرفين وأخلت يوما ويوما وصامت اليوم الباقي وهذا النوع قسم واحد فلا
تصح سبعة من خمسة عشر من أقل من تسعة وعشرين ولا أكثر منها *

﴿فرع﴾ في صيامها ثمانية أيام : أقل ما يكفيها للثمانية ثمانية عشر وأقل ما يصح منه ذلك أربعة
وعشرون فتصوم ثمانية من كل طرف ويومين من الثمانية الباقية ليهاشات وأقسامه ثمانية وعشرون
وان ارادتها بثمانية عشر من خمسة وعشرين صامت ثمانية من كل طرف ويومين من التسعة الباقية
وكذا ان ارادتها من ستة وعشرين الي ثلاثين ولها الابدال *

﴿فرع﴾ في صيامها تسعة : أقل ما تصح منه عشرون من خمسة وعشرين فتصوم تسعة من كل
طرف ويومين من التسعة الباقية وأقسامه أحد وعشرون وأن ارادت ذلك من ستة وعشرين الي
ثلاثين فعلت ماسبق *

﴿فرع﴾ في صيامها عشرة : أقل ما تصح منه اثنان وعشرون من ستة وعشرون فتصوم عشرة
في كل طرف ويومين في الستة الباقية وأقسامه خمسة عشر وأن ارادت ذلك من سبعة وعشرين
الي ثلاثين فعلت ماسبق *

﴿فرع﴾ في صومها احد عشر : أقل ما تصح منه اربعة وعشرون من سبعة وعشرين فتصوم
أحد عشر من كل طرف ويومين من الحصة الباقية وأقسامه عشرة وان ارادته من ثمانية وعشرين
الي ثلاثين فعلت *

﴿فرع﴾ في صومها اثني عشر : أقل ما تصح منه ستة وعشرون من ثمانية وعشرين فتصوم من
كل طرف اثني عشر ويومين من الاربعة الباقية وأقسامه ستة وان ارادته من تسعة وعشرين
أو ثلاثين فعلت *

﴿فرع﴾ في صومها ثلاثة عشر : تصومها بثمانية وعشرين من تسعة وعشرين فتصوم ثلاثة

الي تمام الخمسة عشر ولا تقضى في هذه المدة فوائت الصوم والصلاة والطواف لاحتمال أنها حائض ويلزمها الصوم
والصلاة لاحتمال أنها طاهر وتقتل لكل صلاة لاحتمال الاقطاع وتقضي صوم جميع الخمسة عشر اما في الرد
فلانها لم تصم وأما في اراءه فلا حتمال الحيض وان قلنا لا تحتاط فتصوم وتعلي ولا تقضي شيئا وانيها زوجها
ولا غسل عليها وتقضى الفوائت وعلي القولين لا تقضى الصلوات المأثريها بين الرد والحمدة عشر
لانها ان كانت طاهرة فقد صابت وان كانت حائضا فليس عليها قضاء الصلوات وحكي في المذهب
هذا الخلاف وجهين والاشهر الاليت القولان ولا يخفى عليك بعد ما ذكرناه شيئا أحدهما أن قوله ثم
في مدة الطهر يعني بمدة الطهر الي تمام الخمسة عشر الي آخر الشهر فان ما بعد الحمدة عشر طهر يقين والثاني

عشر في كل طرف ويومين من الثلاثة الباقية وأقسامه ثلاثة وإن أرادته من ثلاثين فعلت *
(فرع) في صومها أربعة عشر : لا يحصل إلا بثلاثين متوالية فإن زاد صومها علي أربعة عشر
فعلت في أربعة عشر ما ذكرنا وفيها دونها ما سبق والله اعلم *

(فصل) في صوم للتجيرة صوما متابعا لنذر او كفارة قتل او جماع في شهر رمضان او
غير ذلك والتفريع علي طريقة المتأخرين أنه لا يحصل لها من الشهر الا أربعة عشر قال أصحابنا
إذا ارادت صوم شهرين متتابعين صامت مائة واربعين يوما متوالية لأنه يحصل لها من مائة
وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية ولا يتمتع التسابع بالحيض المحتل وان
ارادت أربعة عشر صامت ثلاثين متوالية وان ارادت يومين صامت ثمانية عشر
وان ارادت ثلاثة صامت تسعة عشر وان ارادت أربعة فعشرين او خمسة فاحدا وعشرين
وعلي هذا وان ارادت صوما متابعا وارادت تحليل فطر بينه صامت ذلك القدر متواليا ثم صامته
مرة أخرى قبل السابع عشر ثم مرة أخرى من السابع عشر فاذا ارادت يومين متتابعين صامت
يومين متتابعين ثم تصوم السابع عشر والثامن عشر وتصوم بينهما يومين متتابعين هذه طريقة
الأصحاب وخالفهم الدارمي وبسط طريقته بسطا منتشرأ قانا ألخص مقاصده ان شاء الله تعالى
قال اذا ارادت صوم يومين متتابعين بسة من ثمانية عشر صامت يومين في أول الثمانية عشر
ويومين في آخرها وأخلت من كل طرف يوما وصامت يومين متابعين من الاثنى عشر الباقية
وفي ذلك احد عشر قسما أقل من عدد الايام المتخير فيها بيوم وهذا أصل لكل يومين متابعين
تصومها من جملة أيام التخير لأنها تصوم من أيام التخير الاول والثاني والثالث والرابع
والرابع وهكذا الى آخرها فينقص من عدد الايام واحد وان أرادت صيامهما بستة من تسعة عشر
صامت يومين من كل طرف وأخلت لكل طرف يومين يليانه وتصوم يومين متابعين من الاحد
عشر الباقية فتكون أقسامه عشرة وان أرادتهما بستة من عشرين صامت يومين من كل طرف
وأخلت لكل طرف ثلاثة أيام وصامت يومين متابعين من العشرة الباقية وأقسامه تسعة وان

ان في وجوب قضاء الصلاة علي التجيرة خلافا نذكره في موضعه وهنا لا يجب قضاء الصلاة بحال
وان أمرنا بالاحتياط فاذا قلنا أنها تحاط كللتجيرة في قول وجب أن يستثنى قضاء الصلاة وصاحب
الكتاب لا يحتاج الي هذا الاستثناء لانه نفى وجوب القضاء علي التجيرة علي ما سياتي

قال (المستحاضة الثالثة المعتادة وهي التي سبقت لها عادة فترد الي عاداتها في وقت الحيض وقدره فان
كانت تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين فجاءها دور غاضت ستا ثم استحيضت بعد ذلك رددناها
الي الست لان الصحيح ثبوت المعتادة مرة واحدة)

المعتادة تنقسم الي ذاكرة لعادتها الي ناسية والذي بقى من هذا الباب يشتمل علي قسمين الاول ذكره وأما الناسية

أرادتها من احد وعشرين أدخلت اربعة واربعة وصامت يومين ايضا من التسعة الباقية واقسامه ثمانية وان ارادتها من اثنين وعشرين أدخلت خمسة وخمسة وصامت يومين من ثمانية واقسامه سبعة وان ارادتها من ثلاثة وعشرين أدخلت ستة وستة وصامت يومين من السبعة واقسامه ستة وان ارادتها من اربعة وعشرين أدخلت سبعة وسبعة وصامت يومين من الستة واقسامه خمسة وان ارادتها من خمسة وعشرين أدخلت ثمانية وثمانية وصامت يومين من الخمسة واقسامه اربعة وان ارادتها من ستة وعشرين أدخلت تسعة وتسعة وصامت يومين من الاربعة واقسامه ثلاثة وان ارادتها من سبعة وعشرين أدخلت عشرة وعشرة وصامت يومين من الثلاثة وله قسمان وان ارادتها من ثمانية وعشرين أدخلت احد عشر واحد عشر وصامت اليومين الباقيين وله قسم واحد وان ارادتها من تسعة وعشرين لم يكن الا بزيادة في الصوم لانها تحتاج أن تخلى اثني عشر واثني عشر فلا يبقى بينها يومان فأقل ما يمكن تصحيحه منه من تسعة وعشرين أن

قد افرد لها لباب التالى لهذا الباب والذاكرة تنقسم الى فاقلة للتمييز والى واجدة أما الفاقلة وهى المقصودة بهذا الفصل فهي مردودة الى عاداتها القديمة بخلاف المالك حيث قال لا اعتبار بالعادة لئلا ماروى عن أم سلمة أن امرأة كانت تهريق الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستغثت لها فقال «لننظر عدد الايام والى الالى التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذى أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلقت ذلك فلتغسل ثم تستغفر ثوب ثم اتصل» (١) وتفضيل القول فيها ان يقال عاداتها السابقة إما الا يكون فيها اختلاف لافى القدر ولا فى الوقت او يكون فيها اختلاف فمعها حائنان فاما فى الحالة الاولى فننظر ان تكررت عادة حيضها وطهرها مرارادت الى عاداتها فى قدر الحيض ووقته وفى الطهر ايضا وظاهر المذهب انه لا فرق بين ان تكون عاداتها ان تحيض اياما من كل شهر او من كل شهرين او من كل سنة وقيل بخلاف ذلك وهو الذى حكاه صاحب الكتاب فى باب النفاس ونذكره ثم ان شاء الله تعالى وان لم يتكرر ما سبق من عادة الحيض والطهر ففيه خلاف مبنى على ان العادة بماذا ثبت

(١) حديث أم سلمة ان امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ فاستغثت لها رسول الله ﷺ فقال انظر عدد الايام والى الالى التي كانت تحيضن من الشهر قبل أن يصيبها الذى أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فاذا خلقت ذلك فلتطهر ثم تستغفر ثوب ثم اتصل: مالك والشافعي واحمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وغيره من حديث سليمان بن يسار عنها قال النووى استاده على شرطها وقال البيهقي هو حديث مشهور الا ان سليمان لم يسمعه منها وفى رواية لابي داود عن سليمان ان رجلا اخبره عن أم سلمة وللدارقطنى عن سليمان ان فاطمة بنت ابي حبيش استحيضت فأمرت أم سلمة وقال المنذرى لم يسمعه سليمان وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن مرجانة عنها وساقه الدارقطنى من طريق صخر بن جويرية عن نافع عن سليمان أنه حدثه رجل عنها *

تصوم من كل طرف يومين وتختل في كل طرف احدى عشر وتصوم الثلاثة الباقية وان ارادتها من ثلاثين فقلت ما ذكرناه في تسعة وعشرين الا انها تصوم الاربعة الباقية أما اذا ارادت صوم ثلاثة ايام متتابعة فأقل ما تصح منه تسعة عشر تصوم ثلاثة من كل طرف وتختل يوماً ويوماً وتصوم الثلاثة متتابعة من الاحد عشر الباقية واقسامه تسعة اقل من ايام التخير بيومين وإن ارادت ثلاثة من عشرين صامت ثلاثة من كل طرف واخلت يومين ويومين وصامت ثلاثة من العشرة الباقية واقسامه ثمانية والذي أراه اختصار العبارة فقد وضع الطريق وعلم أنها تصوم من كل طرف الايام التي تريدتها وتصومها مرة ثالثة من الايام الباقية بعد الاخلاء وعلم ايضا ان الاخلاء يكون من كل طرف بقدر ما اختل من الطرف الآخر وعلم ايضا ان الاقسام اقل من الايام بالمقدر الذي نذكره في اول كل فصل فالاقسام في هذا الفصل اقل من الايام الباقية بيومين فتقتصر بعد هذا على ذكر الاخلاء من احد الطرفين فاذا ارادت ثلاثة من احد وعشرين اخلت ثلاثة واقسامه سبعة واذا ارادتها من اثنين وعشرين اخلت ستة ومن ثلاثة وعشرين تختل خمسة واقسامه خمسة ومن اربعة وعشرين تختل ستة واقسامه اربعة ومن خمسة وعشرين تختل سبعة واقسامه

وفيه وجهان مشهوران أحدهما وبه قال ابن سريج وأبو اسحق أنها تثبت بمرة واحدة واحتجوا عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ام سلمة «فلتنتظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيض من الشهر قبل أن يصيبها الذي اصابها» اعتبر الشهر الذي قبل الاستحاضة والثاني ويحكي عن ابن خيران أنه لا تثبت العادة الا بمرتين لان العادة مشتقة من العود واذا لم يوجد الا مرة واحدة فلا عود وحكي أبو الحسن العبادي وجهاً ثالثاً أنها لا تثبت الا بثلاث مرات لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «دعي الصلاة أيام اقراءك» (١) وأقل الجمع ثلاثة وضرب في الكتاب مثلاً لهذه

(١) حديث صحيح ان النبي ﷺ قال دعي الصلاة أيام اقراءك ابو داود والنسائي من حديث فاطمة بنت ابي حبيش انها شكت الى رسول الله ﷺ الدم فقال اذ اتاك قروك فلا تصلي واذا مر قروك فتطهري ثم صلي ما بين القروء الى القروء ورواه النسائي من حديث الزمري عن عمر بن عتبة ان ام حبيبة كانت تستحاض فسأت النبي ﷺ فذكرها ان ترك الصلاة قدر اقراءها وحيضها ورواه ابن حبان من طريق هشام بن ابيه عنها بنحوه ورواه البيهقي موقوفاً والطبراني في الصغير مرفوعاً من طريق قير امرأة مسروق عنها بنحوه وزاد في مثل ايام اقراءها ورواه الدارقطني من طرق عن ام سلمة وهو في ابى داود كما تقدم ورواه المدايني من حديث عدى بن ثابت عن ابيه عن جده وهو في الترمذي وابى داود وابن ماجه ولقظه في المستحاضة تدع الصلاة أيام اقراءها التي كانت تحيض ثم تغسل وتصل واستانه ضعيف : وفي الباب عن سودة بنت زمعة نحوه وزاد ثم تتوضأ لكل صلاة رواه الطبراني في الاوسط وفيه عن جابر نحوه *

ثلاثة ومن ستة وعشرين تحلي ثمانية وله قسيان ومن سبعة وعشرين تحلي تسعة وله قسم واحد ومن ثمانية وعشرين لا يمكن الا بزيادة صوم فتصوم ثلاثة من كل طرف وتحلي تسعة وتسعة وتصوم الاربعة الباقية ومن تسعة وعشرين تصوم الحصة الباقية ومن ثلاثين الستة الباقية اما اذا ارادت صوم اربعة متتابعة فتصح بصوم اثني عشر واقل ما تصح منه عشرون فتصوم في كل طرف اربعة وتحلي يوما ويوما وتصوم اربعة من العشرة الباقية واقسامه سبعة اقل من الايام بثلاثة وان ارادتها من احد وعشرين أخلت يومين واقسامه سنة ومن اثنين وعشرين تحلي ثلاثة ومن ثلاثة وعشرين اربعة ومن اربعة وعشرين خمسة ومن خمسة وعشرين ستة ومن ستة وعشرين سبعة ومن سبعة وعشرين لا يمكن الا بزيادة صوم فتحلي سبعة وتصوم الحصة الباقية ومن ثمانية وعشرين تصوم الستة الباقية ومن تسعة وعشرين السبعة الباقية ومن ثلاثين الثمانية الباقية اما اذا أرادت خمسة متتابعة فتصح بصوم خمسة عشر وأقل ما تصح منه احد وعشرون فتصوم خمسة من كل طرف وتحلي يوما ويوما وتصوم خمسة من التسعة الباقية واقسامه خمسة ومن اثنين وعشرين تحلي يومين واقسامه اربعة ومن ثلاثة وعشرين تحلي ثلاثة ومن اربعة وعشرين اربعة ومن خمسة وعشرين خمسة وتصوم الحصة الباقية ومن ستة وعشرين لا يمكن الا بزيادة صوم فتصوم خمسة في كل طرف وتحلي خمسة في كل طرف وتصوم الستة الباقية ومن سبعة وعشرين

القاعدة فقال لو كانت تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين فجاءها دور غاضت فيه سنائم استحيضت بعد ذلك فان قلنا له ادة لا تثبت بمرة واحدة وددناها الى الخمس وان قلنا أنها تثبت بمرة وددناها الى الست وقلنا ردها الي ما قرب ونسخ ما قبله أولى ثم المعتادة في الشهر الاول من شهور الاستحاضة تربعص كالابتداء لجواز أن ينقطع دون الخمسة عشر وان حاوز عادتها فان عبر الخمسة عشر قضت صلوات ما وراء أيام العادة ثم في الدور الثاني وما بعده اذا مضت أيام العادة اغتسلت وصامت وصلت لظهور الاستحاضة ولا يتأى هنا قول الاحتياط الذي ذكرناه في المبتدأة لقوة العادة (الحالة الثانية) أن يكون في عادتها السابقة اختلاف فمن صورها أن يكون لها عادة دائرة وقد ذكره في آخر الباب الثالث في فرع وكان ذكره في هذا الموضع أليق لأنها نوع من العادات (ومنها) أن يكون في عاداتها المتقدمة علي الاستحاضة اختلاف في القدر أو في الوقت وسمى متقدمو الاصحاب الي انتقلت عادتها وتغيرت عما كانت ثم استحيضت منتقلة ونحن نذكر من مسائلها صورا ترشد الى غيرها (منها) لو كانت تحيض خمسة من أول كل شهر وتطهر باقية غاضت في دور أربعة من الخمسة المعتادة ثم استحيضت بعد ذلك فهذه قد انتقل حيضا من الكثرة الى القلة ولما حاضت في دور ستا ثم استحيضت فقد انتقل من القلة الي الكثرة والمسك في الصورتين مبني علي الخلاف الذي سبق في العادة ان أتيتها بمرة وددناها الي ما قبل الاستحاضة

تصوم السبعة الباقية ومن ثمانية وعشرين الثمانية الباقية ومن تسعة وعشرين التسعة ومن ثلاثين العشرة الباقية أما إذا أرادت ستة متتابعة فتصح بصوم ثمانية عشر وأقل ما تصح منه اثنا عشر وعشرون فتصوم ستة من كل طرف وتخلي يوماً من كل طرف وتصوم ستة من الثمانية الباقية وأقسامه ثلاثة ومن ثلاثة وعشرين تخلي يومين ومن أربعة وعشرين ثلاثة ومن خمسة وعشرين لا يمكن إلا بزيادة فتصوم ستة من كل طرف وتخلي ثلاثة وتصوم السبعة الباقية ومن ستة وعشرين تصوم الثمانية الباقية ومن سبعة وعشرين التسعة الباقية ومن ثمانية وعشرين العشرة الباقية ومن تسعة وعشرين الأحد عشر الباقية ومن ثلاثين الاثني عشر الباقية أما إذا أرادت سبعة متتابعة فتصح بإحدى وعشرين من ثلاثة وشرين ولا يحصل بأقل من هذا فتصوم من كل طرف سبعة وتخلي يوماً ويوماً وتصوم السبعة الباقية فإن أرادها من أربعة وعشرين صامت الثمانية الباقية ومن خمسة وعشرين التسعة الباقية ومن ستة وعشرين العشرة الباقية ومن سبعة وعشرين الأحد عشر ومن ثمانية وعشرين الاثني عشر ومن تسعة وعشرين الثلاثة عشر ومن ثلاثين الأربعة عشر الباقية أما إذا أرادت ثمانية متتابعة فلا تصح إلا من متابع وكذا ما زاد فأقل ما تصح منه ثمانية، أربعة وعشرون وأقل ما تصح منه تسعة خمسة وعشرون والله اعلم *

(فصل في تحصيل المتحيرة صلاة أو صلوات مقضيات أو منذورات وهذا الذي نذكره فيه)

والأ فالعادة القديمة ولو كانت المسألة بحالها فرأت في دور ستة أيام دماً وفي دور عقبيه سبعة ثم استحيضت فإن أثبتنا العادة مرة رددناها إلى السبعة والأ فوجهاً أحدهما أنها ترد إلى الخمسة وبساقط العددين في الدورين الآخرين لأن واحداً منهما لم يتكرر على حياله وأظهرهما أنها ترد إلى الستة لأن التكرر قد حصل فيها فاتها وجدت مرة وحدها ومرة مندرجة في السبعة وإذا فرغنا على الوجه الثالث فلا شك في ردها إلى الخمسة ولو كانت المسألة بحالها فخاضت في دور الخمسة الثانية من الشهر فهذه قد تغير وقت حيضها وصار دورها المتقدم على هذه الخمسة بتأخر الحيض خمسة وثلاثين خمسة منها حيض والباقي طهر فينظر أن تكرر هذا الدور عليها بأن رأت الخمسة الثانية دماً وطهرت ثلاثين ثم عاد الدم في الخمسة الثالثة من الشهر الآخر وعلى هذا مراراً ثم استحيضت فهي مردودة إليه فتحيض من أول الدم الدائم خمسة وتطهر ثلاثين وعلى هذا أبداً وإن لم يتكرر هذا الدور كما إذا استمر الدم المتأخر المبتدى من الخمسة الثانية وصارت مستحاضة فهل نحيضها من أوله أم لا فيه وجهان عن أبي إسحق أنه لا حيض لها في هذا الشهر والذي بدأ استحاضة كله إلى آخر الشهر فإذا جاء أول الشهر ابتدأت منه دورها القديم حيضاً وطهراً وقال الجمهور نحيضها خمسة من الدم الذي ابتدأ من الخمسة الثانية ثم إن قلنا بثبوت العادة مرة حكنا لها بالظهر ثلاثين يوماً وأقمنا عليها الدور الأخير أبداً وإن لم تنسل بذلك فوجهاً أظهرهما أن

تفريع على طريقة المصنف والشيخ إلى زيد والمتأخرين في أنها إذا صامت رمضان حصل منه أربعة عشر وقد ستعشر قال أصحابنا قضاء الصلاة يجزئ على قياس قضاء الصوم فإذا ارادت صلاة واحدة مقضية أو مندورة أو نحوها صلتها متى شئت بفعل ثم أمهلت زماناً يسع الغسل وتلك الصلاة ثم تعيدها بفعل آخر ولما تأخير الصلاة الثانية وغسلها إلى آخر الخامس عشر من حين بدأت بالاولى ثم تبطل من أول السادس عشر قدر الامهال الاول ثم تعيدها بفعل آخر مرة ثالثة قبل تمام شهر من المرة الاولى ويشترط الا تؤخر الثالثة عن اول ليلة السادس عشر أكثر من قدر الامهال بين آخر الاول واول الثانية ولما ان تقصه عن قدر الامهال ان كان امهالاً طويلاً بشرط الا يقص عن قدر اقل الامهال وهو ما يسع تلك الصلاة وغسلها فلو اغتسلت وصلت ثم أمهلت إلى اول اليوم الثاني فاغتسلت وصلتها لمها ان تغفل الثالثة بغسلها بعد أن يمضي من أول السادس عشر قدر الصلاة الاولى وغسلها ولما ذلك في أول السابع عشر وما بينهما ولا يجوز تأخيرها عن أول السابع عشر وان صلت الثانية في أول العاشر فلها فعل الثانية بعد مضي قدرها وغسلها من أول السادس عشر إلى اول السادس والعشرين ولا يجوز بعده قال امام الحرمين وغيره ولا فرق بين الصلاة وصوم يوم في هذا الا ان الصوم يستوعب يوماً فيكون الامهال الاول يوماً فأكثر الصلاة تحصل في لحظة فكفى الامهال قدرها وهذا الامهال شرط لا بد منه فلو أخلت به في أحد الطرفين لم يجزها

خمس وعشرين بعدها طهر لأنه المتكرر من اطهارها والثاني ان باقى الشهر طهر لا غير ونحو الخمس الاولى من الشهر الآخر وتراعي عادات القديمة قدراً ووقتاً وان رأيت الخمسة الثانية دماً واقطع وطهرت بقية الشهر ثم عاد الدم فقد صار دورها خمسة وعشرين فان تكرر ذلك بأن رأيت الخمسة الاولى من الشهر بعده دماً وطهرت عشرين وهكذا مراراً ثم استحيضت فتردد اليه وان لم يتكرر كما اذا عاد في الخمسة الاولى واستمر فلا خلاف في أن الحصة الاولى حيض ويبنى حكم الطهر على الخلاف في العادة ان أثبتتها مرة فطهرها عشرين والاختصاص عشرين ولو كانت المسألة بحالها فطهرت بعد خمسها للمودة عشرين وعاد الدم في الخمسة الاخيرة فهذه قد تغير وقت حيضها بالتقدم وصار دورها خمسة وعشرين فان تكرر هذا الدور بأن رأيت الخمسة الاخيرة دماً واقطع وطهرت عشرين وهكذا مراراً ثم استحيضت فتردد اليه ولو لم يتكرر كما اذا استمر الدم العائد فحصول ما تخرج من طرق الاحكام في هذه المسألة ونظائرهما أربعة أوجه أظهرها أنها تحيض خمسة من أوله وتطهر عشرين وهكذا أبداً والثاني تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين والثالث تحيض عشرة منه وتطهر خمسة وعشرين ثم تماثل على الدور القديم والرابع أن الخمسة الاخيرة استحاضة وتحيض من أول الدور خمسة وتطهر خمسة وعشرين على عادات القديمة وقد ذكرنا في صورة التأخر ما حكى عن أبي اسحق من المحافظة على أول الدور

الصلاة لأنها ان تركت الامهال الاول وصلت الصلاة الثانية متصلة بالاولي احتمل انقطاع الحيض
 في أثناء الثانية وابتدأه في الثالثة وأن تركت الامهال الثاني فصلت اثنا عشر متصلة بالخمس عشر
 احتمل انقطاع الحيض في الاول وابتدأه في الثالثة هذا حكم الصلاة الواحدة * فان أرادت صلوات
 فهي بخيرة بين طريقين أحدهما وهي التي ذكرها المتولي والبعوى وآخرون ونقلها امام الحرمين
 عن الائمة أنها كالصلاة الواحدة فتصل تلك الصلوات ثلاث مرات كما ذكرنا في الصلاة الواحدة
 وتكملهن في كل مرة متواليات وتفتسل في كل مرة للصلاة الاولى وتتوضأ لكل واحدة من الباقيات
 وسواء اتفقت الصلوات ام اختلفت ويشترط من الامهال ما سبق في الصلاة الواحدة *
 ويكون مجموع الصلوات كالواحدة فتدبر بعد فعلهن زمانا يسمن كلهن مع الغسل والوضوءات
 والطريق الثاني ذكره امام الحرمين وغيره أخف من هذا وهو انه ان كانت الصلوات متفقت كما تنصيح
 ضعفتن وزادت صلاتين ثم قسمت الجلة نصفين فصلت في أول شهر مائة صبح وصباحا متواليات
 ثم صلت في أول الداس عر مائة وصباحا ويجب لكل صلاة من الجميع غسل جديد بخلاف
 الطريق الاول فاذا فعلت هذا حصل لها مائة صبح ييقين لانه ان قدر ابتداء الحيض في نصف
 الصبح الاول فقد ماتت به في النصف الاول من الشهر واقطع في نصف الصبح الاول من
 أول السادس عشر فيبقى بعدها مائة وان بدا في الصلاة الموفية مائة من الاول واقطع في الموفية
 مائة من السادس عشر وحصل تسع وتسعون في الاول مع الزائدة على المائة في السادس عشر وان
 بدا في الموفية عشرين أو أربعين أو غيرها اقطع في مثلها في السادس عشر ويحصل تمام المائة مما

والحكم بالاستحاضة فيما قبله واختلفوا في قياس مذهبه هنا منهم من قال قياسه الوجه الثالث
 ومنهم من قال لا بل هو الرابع ولو كانت المسألة بحالها حاضت خمستها وطهرت أربعة عشر يوما
 ثم عاد الدم واستمر فالتخلل بين خمستها وبين الدم العائد هنا ناقص عن أقل الطهر فخالص
 ما قيل فيه أربعة أوجه أيضا أظهرها أن يوما من الدم العائد استحاضة تكليلا للطهر
 وخمسة بعده حيض وخمسة عشر طهر اذ صار دورها بما اتفق عشرين والثاني أن اليوم الاول استحاضة
 والباقي من الشهر وخمسة من الشهر الذي بعده حيض ومجموع ذلك خمسة عشر ثم تطهر خمسة
 وعشرين وتحافظ على دورها القديم والثالث ان اليوم الاول استحاضة وبعده خمسة حيض وخمسة وعشرون
 طهر وهكذا ابدا والرابع ان جميع الدم العائد الي اول الشهر استحاضة وتفتتح منه دورها القديم
 وقد ذكرت كيفية هذه الوجوه ومأخذها في غير هذا الموضع فلا أطول هنا ولك أن تعلم
 قوله في آخر هذا الفصل ثبوت العادة بمررة واحدة بالماء والالف اشارة الي أنهما يقولان لا تثبت
 العادة بأقل من مرتين *

قال في الاستحاضة الرابعة للمعانة للمعينة فان رأت السواد مطابقا لايام العادة فهو المراد وان

قبل ابتدائه وبعد انقطاعه قال امام الحرمين وغيره ويشترط أن يكون زمن جملة الاغسال والصلوات في الاول مثل زمنها في السادس عشر ولا يشترط ضبط أزيمة أفراد الاغسال والصلوات هذا اذا كانت الصلوات متفقت فان كانت أجناسا بان أرادت عشرين صباحا وعشرين ظهرا وعشرين عصرا وعشرين مغربا وعشرين عشاء فهذه الصور تخالف صورته المتفقت من حيث أنه اذا قدر فساد صلاة باقطلاع الميض احتمل ذلك كل صلاة من الاجناس الخمسة فكل جنس يحتمل بطلان «اليتين» منه فيجب لهذا الاحتمال ان تزيد على الضعف عشر صلوات من كل جنس صلاتين فتصلي مائة صلاة من كل جنس عشرين وترتب الاجناس فتبدأ بالصبح مثلاً ثم تصلي بعد المائة وقبل انقضاء الخمسة عشر صلوات من كل جنس صلاتين ثم تمهل من أول السادس عشر زمناً يسع صلاة ثم تميد المائة من الاجناس على الترتيب السابق فتبدأ بها عليها بيقين لانه ان بدأ الميض في الصلاة الاولى انقطع في ساعة الامهال في أول السادس عشر فتحصل المائة بعدها وان انقطع الميض في الصلاة الاول حصل بعدها تسع وتسعون وحصلت الموفية مائة من العشرة المتوسطة وان انقطع في الصبح الثالثة في الاول عاد في الصبح الثانية من السادس عشر فحصل لها من الاول مائة الاثلاثة اصباح وحصل صباحان من العشرة المتوسطة وصبح من المفعولات السادس عشر وانما قلنا يعود في الصبح الثانية ولم تقل في الثالثة بسبب ساعة الامهال وعلى هذا التزويل تخرج باقي التقديرات وهذا الذي قلناه من ساعة الامهال في أول السادس عشر لا بد منه لانه لو لم تمهل بل صلت في اول السادس عشر بقي عليها صلاة لاحتمال ابتداء الميض في الصلاة الاولى وانقطاعه في الاول وفي السادس عشر وبقي ذلك مائة الا صلاة فلو فعلت هذا لزمها اعادة صبح والله أعلم *

- فصل في طواف المنجيرة -

قال اصحابنا نفل الصلاة الواحدة وصوم اليوم الواحد وفعل الطواف سواء في الانواع الثلاثة اذا أرادت واحدا منها فطريقها ان تفعله ثلاث مرات بشرط الامهال الذي ذكرناه في الصوم اختلفت أن كانت عاداتها خمسة فرأت عشرة سوادائم طبقة الحرة نفل الحكم للعادة الملتزم فيه قولان فعلى هذا ان رأت في أيام العادة خمسة حرة ثم عشرة سوادائم طبقة الحرة ففي وجه الحكم للعادة (م) وفي وجه التمييز فتحيص في العشر السواد وفي وجه (ح) يجمع بينهما لأن يزيد المجموع على خمسة عشر فيتعين الاختصار على العادة أو على التمييز *

المعتادة الذاكرة لعاداتها اذا كانت واجدة للتمييز نظر ان توافق مقتضي العادة والتمييز كما اذا كانت تحيص خمسة من اول كل شهر وتظهر الباقي فاستحبضت ورأت خمسة منها سوادا وباقي الشهر حرة فحبضها تلك الخمسة واعتضدت كل واحدة من الدلائل بعاصبتها وان لم يتوافق مقتضاها

والصلاة وجميع ما سبق في الصلاة من التقديرات يجبي. مثله في الطواف حرقا حرقا اتفق عليه
أصحابنا فإذا أرادت طوافا واحدا أو عددا اغتسلت وطافت ثلاث مرات وتصلى مع كل طواف ركعتيه
فكل طواف مع ركعتيه وغسله كصلاة مع غسلها فتغتسل وتطوف وتصلى الركعتين ثم تمهل قدراً
يسع مثل طوافها وغسله وركعتيه ثم تمهل ذلك ثانية ثم تمهل حتى يمضي تمام خمسة عشرة يوماً من
أول اشتغالها بغسل الطواف الأول وتمهل بعد الخمسة عشر لحظة تسع الفسل والطواف
وركعتيه ويكون قدر الاممال الاول ثم تغتسل وتطوف وتصلى ركعتيه مرة ثالثة والغسل واجب
في كل مرة للطواف وأما اركعتان فإن قلماهما سنة كفي لهما غسل الطواف وإن قلما واجبتان
ثلاثة أوجه الصحيح المشهور وبه قلع الجمهور يجب للصلاة وضوء لا تجديد غسل والثاني لا يجب
تجديد غسل ولا وضوء لأنها تابعة للطواف كجزء منه وبهذا قطع المتولي والثالث يجب تجديد
اغسل حكاه أبو علي السنجي في شرح التلخيص والرافعي وهو شاذ ضعيف فإن الغسل
للاركعتين لا فائدة فيه لأنها إن كانت ظاهراً حال الطواف ثم حاضت بعده تغسل الخاض باطل
وإن كانت حاضراً حال الطواف ثم ظهرت فالطواف باطل فلا تصح ركعتاه وقد صرح الجمهور بأن
الغسل لا يجب تجديد لركعتين وإنما اشتهر الخلاف في الوضوء فهذا مختصر ما ذكره المحققون
التأخرون في الطواف وقال ابن الحداد وأبو علي الطبري والمحاملي وآخرون من كبار المتقدمين
إذا أرادت طوافاً أتت به مرتين بينهما خمسة عشر يوماً ونقل الشيخ أبو حامد هذا عن أصحابنا
ثم قال وهذا غلط لا حتم ولا قوعنا في حيزين وبينهما طهر قال ولكن تطوف ثم تمهل تمام خمسة
عشر يوماً من حين شرعت في الطواف ثم تطوف ثانياً وهذا الذي اختاره الشيخ أبو حامد هو
الذي قلعه صاحب الحاوي والشيخ أبو علي السنجي وكل هذا ضعيف أو باطل والصواب
ما قدمناه عن حذاق التأخرين أنها تطوف ثلاث مرات وقد أطبق عليه متأخرو الخراسانيين
وواقعهم من كبار العراقيين الدارمي والقاضي أبو الطيب بعد تخطيطتهما الاصحاب في اقتصارهم علي
طوافين وأما قول المصنف وعلي هذا القياس تعمل في طوافها فظاهره أنها إذا أرادت طوافاً
واحداً طافه أربع مرات فلو مرتين ثم تمهل تمام خمسة عشر ثم تطوف مرتين كما ذكر هو

نظر ان لم يتخلل بين العادة والتمييز قدر أقل الطهر كما إذا كانت تحيض خمسة كذا كرأت
في دور عشرة سواداً ثم حرة واستحيضت ففيه ثلاثة أوجه أصحها وبه قال ابن سريج وأبو اسحق
أنها ترد إلى التمييز فتحيض في العشرة كلها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «دم الحيض أسود يعبر»
ظاهره ينفي كون غيره حيضاً لأن التمييز صفة موجودة والعادة دلالة قد مضت والردالي
الدلالة الموجودة أولي والثاني وبه قال ابن خيران والاصطخري أنها ترد إلى العادة فترد إلى الخمسة
القدسية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «فلتنظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيض» ولم يفصل

في صوم اليوم الواحد أنها تصومه من اربعة ايام وقد صرح بهذا في الطواف شيخه القاضي ابو الطيب في كتابه شرح فروع ابن الحداد وهذا صحيح لكن ليس هو متعينا بل الاقتصاد على ثلاث جائز على ما بيناه والله اعلم *

فصل في مسائل ذكرها صاحب البحر تتعلق بالمتحيرة

(أحداها) لوصلت امرأة خب المتحيرة لم يصح اقتداؤها لاحتمال مصادفة الحيض فاشبه صلاة الرجل خلف خنثى وليس كمن صلى خلف من يشك في حدثه لان الظاهر هناك الطهارة : (الثانية) صلت متحيرة خلف متحيرة فيه وجهان الصحيح لا يصح اقتداؤها (الثالثة) وطى المتحيرة زوجها في نهار رمضان وهما صائمان وقلنا يلزم المرأة الكفارة للجماع لا يلزمها هنا على الصحيح من الوجهين لاحتمال الحيض والاصل براءتها: (الرابعة) افطرت متحيرة لارضاع ولدها وقلنا يلزم المفطرة للارضاع فدية فلا يلزم المتحيرة على الصحيح لما ذكرناه في الجماع في الصوم (الخامسة) اذا كان عليها قضاء صوم يوم فقد سبق أنها تقضيه بثلاثة ايام فلو صامت يوما من الثلاثة ثم شك هل كانت نوت صومه أم لا فوجهان (أحدهما) يحسب لها اليوم ولا أثر للشك لانه بعد فراغ اليوم (والثاني) لا يحسب لان صيام الايام الثلاثة كيوم واحد قاشبه الشك قبل فراغ اليوم قال وأصل هذا ان من عليه صوم شهرين متتابعين فصام يوما ثم شك هل نوى أم لا: هل غير النية أم لا هل يلزمه الاستئناف فيه وجهان قلت الاظهر أنه لا يؤثر هذا الشك في الصورتين لانه بعد الفراغ حقيقة ولانه يشق الاحتراز منه (السادة) لو ارادت المتحيرة الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت الاولى لم يصح لان شرطه ان تقدم الاولى وهي محيضة يقينا أو بناء على أصل ولم يوجد هنا وليس كمن شك هل أحدث أم لا فصلى الظهر فان له ان يصلي بعدها العصر جمعا لانه يبنى على اصل الطهارة السابقة (السابعة) اذا قلنا تصح صلاة الطاهر خلف مستحاضة في زمن محكوم بانه طهر فصلت خلف مستحاضة لها حيض وطهر في الزمن المشكوك فيه فوجهان أحدهما لا يصح مطلقا كما يحرم الوطء مطلقا وأصحهما أن كان المشكوك عقيب الطهر جازوا كان عقيب الحيض

ولان العادة قد ثبتت واستقرت وصفة الدم بعرض البطلان الا ترى أنه لو زاد الدم القوى على خمسة عشر يوما بطلت دلالة قوته والثالث ان امكن الجمع بينها جميعا عملا بالدلائل والافئسا قاطن فكان كابتداء التمييز لها وفيها ما قدمناه من القواين : مثال امكان الجمع ان ترى عشرة سوادا كما ذكرناه ومثال عدم الامكان أن ترى خمستها المعهودة حمرة واحد عشر عقيبها سوادا وان يتخلل بينها أقل الطهر كما اذا رأت عشرين فصاعدا دما ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا وعادتها القديمة خمسة من أول الشهر كما سبق فقدر العادة حيض بحكم العادة والقوى حيض آخر لانه يتخلل بينهما زمان طهر كامل ومنهم من قال تبنى هذه الحالة على الحالة الاولى ان قلنا يقدم التمييز فحيضا خمسة

لم يحز بناء علي الاصل والله اعلم *

﴿فرع﴾ يجب على الزوج نفقة زوجته المتحيرة: ممن نص عليه الغزالي في الخلاصة ولا خيار له في فسخ نكاحها لان جماعها ليس مأبوساً منه بخلاف الرقاة والله اعلم * (قل المصنف رحمه الله) *

﴿وان كانت ناسية لوقت الحيض ذا كره العدد فكل زمن يتقنا فيه الحيض الزمانها اجتناب ما يتجنبه الحائض وكل زمان يتقنا فيه طهرها اجننا فيه ما يباح للطاهر وأوجبنا ما يجب على الطاهر وكل زمان شككنا في طهرها حرمتنا وطأها وأوجبنا ما يجب على الطاهر احتياطاً وكل زمان جوزنا فيه انقطاع الحيض اوجبنا عليها ان تغتسل فيه للصلاة ويعرف ذلك بتزليل احوالها ونذكر من ذلك مسائل تدل على جميع احكامها ان شاء الله تعالى وبه الثقة : فاذا قالت كان حيضي عشرة أيام من الشهر لا اعرف وقتها لم يكن لها حيض ولا طهر يتيقن لانه يمكن في كل وقت أن تكون حائض ويمكن أن تكون طاهراً فيجعل زمانها في الصلاة والصوم زمان الطهر وتتوضأ في العشر الاول لكل فريضة ولا تغتسل لانه لا يمكن انقطاع الدم فيه فاذا مضى العشر امرناها بالفصل لا يمكن انقطاع الدم ثم نلزمها بعد ذلك أن تغتسل لكل صلاة الى آخر الشهر لان كل وقت من ذلك يمكن انقطاع الدم فيه فان عرفت وقتاً من اليوم كان ينقطع دمها فيه الزمانها ان تغتسل كل يوم في ذلك الوقت ولا يلزمها أن تغتسل في غيره لانا قد علمنا وقت انقطاع دمها من اليوم وان قالت كنت أحيض احدى العشرات الثلاث من الشهر فليس لها حيض ولا طهر يتيقن فنجعل زمانها زمان الطهر فتصلي من أول الشهر وتتوضأ لكل فريضة وتغتسل في آخر كل عشر لا مكان انقطاع الدم فيه وأن قالت حيضي ثلاثة أيام في العشر الاول من الشهر فليس لها حيض ولا طهر يتيقن في هذه العشرة فتصلي من أول العشر ثلاثة أيام بالوضوء ثم تغتسل لكل صلاة الا ان تعرف انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل ذلك الوقت في كل يوم وتتوضأ في غيره وان قالت كان حيضي أربعة أيام من العشر الاول صات بالوضوء أربعة أيام ثم تغتسل اكل صلاة وعلى هذا التزويل في الخمس والست والسبع والثمان والتسع فان علمت يتيقن طهرها في وقت ان قالت

السواد وطهرها المتقدم عليه خمسة ايامون وقد صار دورها خمسين وان قلنا تقدم العادة فحيضها خمسة من أول الشهر وخمسة وعشرون من بعدها طهر وان قلنا يجمع بينها حيضت الخمسة الاولى بالعادة وخمسة السواد بالتمييز لا يمكن الجمع يتخال طهر كامل بينها هذا نقول الفصل * ولاك ان تعلم قوله الحكم بالمادة بالايام لما ذكرنا أنه لا اعتبار للعادة عدده بضلاع ان تقدم على التمييز وقوله الحكم للتمييز بالالاف لان عند احمد تقدم العادة عند اجتماع المعنيين وبالحاء ايضاً لان عند أبي حنيفة لا اعتبار للتمييز * واعلم انه تحصل ما حكيناه في كل واحدة من حالاتي امكان بين العادة والتدبير وعدم الامكان ثلاثة اوجه أحدها الحكم بالمادة والثاني الحكم بالتدبير وهما يشملان

كان حيض عشرة أيام في كل شهر واعلم أنى كنت في العشر الأخيرة طاهراً فإنها في العشر الأولى فتوضاً لكل صلاة لأنه لا يحتمل انقطاع الدم فيه فإذا مضت العشر اغتسلت لكل صلاة إلا أن تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل فيه دون غيره وفي العشر الثالثة طاهر يتيقن فتوضاً لكل فريضة وإن قالت كان حيض خمسة أيام في العشر الأولى وكنت في اليوم الأول من العشر الأولى طاهراً في اليوم الأول طهر يتيقن فتوضاً فيه لكل صلاة فريضة وفي اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس طهر مشكوك فيه فتوضاً فيه لكل فريضة والسادس حيض يتيقن فإنه على أى تنزيل نزلنا لم يخرج اليوم السادس منه فترك فيه ما ترك الحائض ثم تغتسل في آخره لا يمكن انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلى آخر العاشر ثم تدخل في طهر يتيقن فتوضاً لكل فريضة وإن قالت كان حيض ستة أيام في العشر الأولى كان لها يومان حيض يتيقن وهما الخامس والسادس لأنه ان ابتداء الحيض من أول العذر فأخذه السادس وإن ابتداء من الخامس فأخذه العاشر والخامس والسادس داخلان فيه بكل حال وإن قالت كان حيض سبعة أيام من العشر الأولى حصل لها أربعة أيام حيض يتيقن وهى من الرابع إلى السابع وإن قالت ثمانية كان حيضها يتيقن ستة من الثالث إلى آخر الثامن فإن قالت تسعة كان ثمانية من الثانى إلى آخر التاسع لما بينا وإن قالت كان حيض في كل شهر عشرة أيام لا أعرفها وكنت في اليوم السادس طاهراً فإنها من أول الشهر إلى آخر السادس في طهر يتيقن ومن السابع إلى آخر الشهر في طهر مشكوك فيه فتوضاً لكل فريضة إلى أن يمضي عشرة أيام بعد السادس ثم تغتسل لا يمكن انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلا أن تعرف الوقت الذى كان ينقطع فيه الدم فتغتسل كل يوم فيه دون غيره وإن قالت كان حيض في كل شهر خمسة أيام لا أعرف موضعها واعلم أنى كنت في الحصة الأخيرة طاهراً واعلم أن لى طهراً صحيحاً غيرها في كل شهر فإنه يحتمل أن يكون حيضها في الحصة الأولى والباقي طهر ويحتمل أن يكون حيضها في الحصة الثانية والباقي طهر ولا يجوز أن يكون في الحصة الثالثة لأن ما قبلها وما بعدها دون أقل الطور ويحتمل أن يكون حيضها في الحصة

الحاتين والثالث في إحدى المائتين الجمع وفي الثانية التساقط ولفظ الكتاب يفيد الوجوه الثلاثة عند إمكان الجمع والوجهين الشاملين عند عدم الامكان دون الثالث وقوله فيتمين الاقتصاد على العادة أو على التمييز على العادة في وجهه وعلى التمييز في وجهه

قال فرعان الأول مبتدأة رأيت خمسة سواد ثم أطبق الدم على لون واحد في الشهر الثاني نحيضها خمساً لأن التمييز أثبت (حرم) لما عادة

العادة التي ترد إليها المستحاضة المعتادة ليس من شرطها أن تكون عادة حيض وطهر صحيحين بلا استحاضة بل قد تكون كذلك وقد تكون تلك العادة هي التي استأذنتها من التمييز وهي مستحاضة كما

الراية ويكون ما قبلها طهراً ويحتمل أن يكون حيضها في الخمسة الخامسة ويكون ما قبلها طهراً
 فيلزمها أن تتوضأ لكل صلاة في الخمسة الأولى وتصلّي لأنه طهر مشكوك فيه ثم تغتسل لكل فريضة
 من أول السادس إلى آخر العاشر لأنه طهر مشكوك فيه ويحتمل انقطاع الدم في كل وقت منه
 ومن أول الحادى عشر إلى آخر الخامس عشر تتوضأ لكل فريضة لأنه طهر يتيقن ومن أول
 السادس عشر تتوضأ لكل صلاة إلى آخر العشرين لأنه طهر مشكوك فيه لا يحتمل انقطاع الحيض
 فيه ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر الخامس والعشرين لأنه طهر مشكوك فيه وتغتسل لكل
 صلاة لأنه يحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها ومن أول السادس والعشرين إلى آخر الشهر
 تتوضأ لكل فريضة لأنه طهر يتيقن وان علمت يتيقن الحيض في بعض الايام بأن قالت كان حيضى
 في كل شهر عشرة أيام وكنت أكون في اليوم العاشر حائضاً فانه يحتمل أن يكون العاشر آخر
 حيضها ويكون ابتداءها من أول الشهر ويحتمل أن يكون العاشر أول حيضها فيكون آخره التاسع
 عشر ويحتمل أن يكون ابتداءها ما بين اليوم الاول من الشهر واليوم العاشر فهو من أول الشهر
 إلى اليوم التاسع في طهر مشكوك فيه ولا يحتمل انقطاع الدم فيه فتتوضأ لكل صلاة وتصلّي
 واليوم العاشر يكون حيضاً يتيقن ترك فيه ما يجب على المائض تركه وتغتسل في آخره ثم تغتسل
 لكل صلاة إلى تمام التاسع عشر الا أن تعلم انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل فيه من الوقت
 إلى الوقت ثم بعد ذلك في طهر يتيقن إلى آخر الشهر فتتوضأ لكل صلاة فريضة فان قالت كان
 حيضى في كل شهر عشرة أيام ولي في كل شهر طهر صحيح وكنت في اليوم اثنى عشر حائضاً
 فانها في خمسة عشر يوماً من آخر الشهر في طهر يتيقن وفي اليوم الاول واثنى من أو الشهر في
 طهر يتيقن وفي اثنى والرابع والخامس في طهر مشكوك فيه تتوضأ فيه لكل فريضة وفي السادس
 إلى تمام اثنى عشر في حيض يتيقن ومن اثنى عشر إلى تمام الخامس عشر في طهر مشكوك
 فيه ويحتمل انقطاع الحيض في كل وقت منها فتغتسل لكل صلاة وان قالت كان حيضى خمسة أيام
 من العشر الاول وكنت في اليوم الثانى من الشهر طاهراً وفي اليوم الخامس حائضاً فانه يحتمل
 أن يكون ابتداء حيضها من اثنى وآخره إلى تمام السابع ويحتمل أن يكون من الرابع وآخره
 إلى تمام الثامن ويحتمل أن يكون ابتداءه من الخامس وآخره تمام التاسع فالיום الاول والثانى

إذا رأيت المبتدأة خمسة أسوداً وخمسة وعشرين حرّة وهكذا مراراً ثم استمر السواد أو الحرّة في بعض الشهر
 قدر فناما سبق من انتميزان حيضها خمسة من أول كل شهر وصار ذلك عادتها فحيضها الآن خمسة من أول
 كل شهر ونحكم بالاسم حائضه في الباقي وهذا هو الصحيح وحكى امام الحرمین وجهاً آخر اذ انخرم التمييز
 فلا نظر إلى ما سبق وهى كبتدأة غير مميزة ولو كانت المسألة تصالحاً فرأت في بعض الادوار عشرة سواداً
 وباقي الشهر حرّة ثم استمر السواد في البور الذى بعده قد قال الأئمة تحيض باعشرة سواد في ذلك الدور لان

طهر يقيين والثالث والرابع طهر مشكوك فيه والخامس والسادس والسابع حيض يقيين ثم تغتسل في آخر السابع فيكون ما بعده الي تمام التاسع طهرأ مشكوكا فيه تغتسل فيه لكل صلاة وان قالت كان لي في كل شهر حيضتان ولا أعلم موضعها ولا عددها فان الشيخ أبا حامد الاسفرايني رحمه الله ذكر ان أقل ما يحتمل أن يكون حيضها يوما من أول الشهر ويوما من آخره ويكون ما بينها طهرا وأكثر ما يحتمل أن يكون حيضها أربعة عشر يوما من أول الشهر وأومن آخره ويوما ليلة من أول الشهر وأومن آخره ويكون بينهما خمسة عشر يوما طهرا ويحتمل ما بين الأقل والاكتر فيلزمها أن تتوضأ وتصلّي في اليوم الاول من الشهر لانه طهر مسكوك فيه ثم تغتسل لكل صلاة الي آخر الرابع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه ويكون الخامس عشر والسادس عشر طهرا يقيين لانه ان كان ابتداء الطهر في اليوم الثاني فاليوم السادس عشر آخره وان كان من الخامس عشر فالخامس عشر والسادس عشر داخل في الطهر ومن السابع عشر الي آخر الشهر طهر مشكوك فيه وقال شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري رحمه الله هذا خطأ لانا اذا نزلها هذا النزول لم يجوز أن يكون هذا حالها في الشهر الذي بعده بل يجب أن تكون في سائر الشهور كالخبرة الناسبة لايام حيضها ووقته فتغتسل لكل صلاة ولا يطؤها الزوج وتصوم رمضان وتقضيه علي ما بيناه *

﴿الشرح﴾ اذا كانت ناسبة لوقت الحيض ذاكرة لعدده فالقاعدة فيه أن كل زمان تيقنا فيه حيضها ثبت فيه جميع أحكام الحيض وكل زمان تيقنا فيه طهرها ثبت فيه جميع احكام الطاهر المستحاضة وكل زمان احتمل الحيض والطهر أو جنبا فيه الاحتياط فيجب عليها ما يجب علي الطاهر من العبادات وحكمها في الاستمتاع حكمه الخائض ثم ان كان هذا الزمان المحتمل للطهر وللحيض لا يحتمل انقطاع الحيض لزمها الوضوء لكل فريضة ولا يجب الغسل وان كان يحتمل انقطاع الحيض وجب الغسل لكل فريضة لاحتمال انقطاع الدم قبلها فان علمت انه كان ينقطع في وقت بعينه من ليل أو نهار اغتسلت كل يوم في ذلك الوقت ولا غسل عليها الي مثل ذلك الوقت من اليوم الثاني هذا أصل الفصل وبمهيد قاعدته وعليه يخرج كل ماسند كره ان شاء الله تعالي

الاعتماد علي صفة الدم ثم مردها بعد ذلك العشرة ولو كانت المسألة بحالها اعتادت السواد خمسة ثم استمر الدم ثم رأت في بعض الادوار عشرة فترد في ذلك الدور الي العشرة وفي هاتين الصورتين اشكالان (أحدهما) ردها الي العشرة في الصورة الاولى ظاهر اذا قبل المساعدة تثبت بمرة واحدة اما اذا قلنا لا تثبت فينبغي ألا تكتفى بسبق العشرة مرة قال صاحب الكتاب في أو سيط هذه عادة تميزية في نسخها مرة واحدة ولا يجرى فيها ذلك الخلاف كغير المستحاضة اذا تغيرت عاداتها اقدمية مرة فانما نحكم بالحالة الناجزة وهذا لا يشي الغليل والمعترض أن يقول يخصص الخلاف بغير التميزية

وهذا القدر كاف لمن يؤثر الاختصار ولكن عادة الاحباب ايضاحه ويسطه بالامثلة وأنا انايهم
وأذكر ان شاء الله تعالى مسائل مستقصاة ملخصة واضحة في فروع متراسلة ليكون انشط لمطالعيه
وأبعد من ملالة ناظره وأيسر في تحصيل المرغوب منه فيه واسهل في ادراك الطالب مايغنيه والله
الكرم أستعينه واستهديه *

(فرع) قال اصحابنا ورحمهم الله المحافظة لقدر حيضها انما ينفعها حفظها وتخرج عن التعجير
المطلق اذا حفظت مع ذلك قدر الدور وابتداءه فان فقدت ذلك بان قالت كان حيضي خمسة
عشر اضلتها في دوري ولا أعرف سوى ذلك فلا فائدة فيما ذكرت لاحتمال الحيض والظهور
والانقطاع في كل وقت وكذا لو قالت حيضي خمسة عشر وابتداء دوري يوم كذا ولا اعرف
قدره فلا فائدة فيما حفظت للاحتمال المذكور ولها في هذين للتأنين حكم المتعجرة في كل شيء
وهكذا لو قالت كان حيضي خمسة من كل ثلاثين ولا أعرف ابتداءها أولا ادري اهي
في كل شهر أو شهرين أو سنة أو سنتين ولا ادري في أي وقت من شهر هي فهذه لها حكم
المتعجرة التي لاتذكر شيئا أصلا وحكمها ماسبق الا في الصيام فانها اذا قالت كان حيضي
خمس أيام من ثلاثين وصامت رمضان حصل لها خمسة وعشرون يوما ان كان تاما وعلمت أن
حيضها كان يبتدئها في الليل فان علمت أنه كان يبتدئها في النهار أو شكت حصل لها أربعة وعشرون
يوما ثم اذا أرادت قضاء صوم هذه الخمسة صامت احد عشر يوما فيحصل لها من خمسة علي كل
تقدير ولا يكفيها صوم عشرة لاحتمال الابتداء في أثناء يوم فيفسد ستة الا أن تعلم انه كان يبتدئها
في الليل فيكفيها العشرة ولو كان علي هذه التي قالت كان حيضي خمسة من ثلاثين صوم يوم واحد
صامت يومين بينها أربعة أيام ان علمت أن حيضها كان يبتدئ في الليل فيحصل لها يوم فان لم
تعلم وقت ابتداءه صامت يومين بينها خمسة أيام فيحصل أحدها ولو كان عليها يومان صامتها
مرتين بينها ثلاثة أيام ان علمت الابتداء ليلا والا فأربعة وضابطه اذا لم تعلم وقت الابتداء أنها
تضيف الى أيام الحيض وما لاحتمال الطرآن في أثناء النهار وتصوم ما عليها ثم تقطر بقدر الباقي
من أيام الحيض مع اليوم المضاف ثم تصوم اليوم الذي عليها مرة أخرى فان كان عليها يومان
وحيضها خمسة من ثلاثين كما ذكرنا أضاف يوما فتصير سنة فتصوم يومين وتقطر أربعة ثم

ولماذا تشبه العادة التمييزية بالصورة المذكورة دون غير التمييزية بقوما الفارق (الثاني) اذا أفاد
التمييز عادة المستحاضة ثم تغير مقدار الفوى بعد انقراض التمييز او قبله وجب أن لا يحرم بالرد
اليه بل ينبغي أن يخرج علي الخلاف فيما اذا اجتمع العادة والتمييز كما تقدم ولم يزد امام الحرمين
في هذا الموضوع علي دعوي اختصاص ذلك الخلاف بالعادات الجارية من غير استحاضة ولم يدمع فارقا
ولمقرر الاشكال ان يمنع اختصاص الخلاف بتلك العادات الا ترى أنها لو كانت ترى خمسة سوادا

تصوم يومين ولو كان عليها ثلاثة صامتها ثم أفطرت ثلاثة ثم صامت ثلاثة وهكذا ما أشبه ذلك والله أعلم *

(فرع) إذا قالت حيضى خمسة أيام في كل ثلاثين يوماً أو عشرة من عشرين من الشهر أو من خمسة عشر وشبه ذلك فهذا قد يكون لها حيض يقين وطهر يقين ومشكوك فيه يحتمل انقطاع الميض فيه ومشكوك فيه لا يحتمله وقد لا يكون حيض ولا طهر يقين وقد يكون طهر يقين دون حيض يقين ولا يتصور عكسه وطريقة معرفة هذه الأقسام أن ننظر إلى المنسي فإن كان نصف المنسي فيه أو أقل لم يكن لها حيض يقين وإن كان أكثر من نصفه كان لها حيض يقين وهو يقدر على ما زاد على النصف مرتين ويكون من وسط المنسي فيه ويكون ما قبله مشكوكاً فيه لا يحتمل الانقطاع فتتوضأ لكل فريضة كسائر المستحاضات وما بعده فتغتسل لكل فريضة وإن شئت أسقطت المنسي من المنسي فيه ثم استقطت بقية المنسي فيه من المنسي فما بقي فهو حيض يقين وتلك البقية هي القدر المشكوك فيه من الطرفين مثال ذلك وهو مثال يجمع الأقسام الأربعة : قالت كان حيضي ستة أيام من العشرة الأولى من الشهر فيجعل شهرها أربعة أقسام الأربعة الأولى زمن مشكوك فيه يحتمل الانقطاع فتتوضأ فيها لكل فريضة وتصلي والخامس والسادس حيض يقين لانه أن بدأ الحيض في أول العشرة انتهى إلى آخر السادس وإن أقطع على العاشر بدأ من الخامس فالخامس والسادس حيض لدخولها في التدبيرين والباقي والثامن والتاسع والعاشر مشكوك فيه يحتمل الانقطاع فتغتسل فيها لكل فريضة إلا أن تلم أن الدم كان يتقطع في وقت من اليوم فيكفيها كل يوم غسل واحد في ذلك وتتوضأ لباقي فرائض ذلك اليوم وما بعد العشرة إلى آخر الشهر طهر يقين ولو قالت حيضي سبعة أيام من العشرة الأولى لها أربعة أيام حيض يقين وهي الرابع والخامس والسادس والباقي وتتوضأ للثلاثة الأولى وتغتسل للثلاثة الأخيرة لكل فريضة إلا أن تعلم الانقطاع في وقت يعينه ولو قالت ثمانية من العشرة فحيضها ستة أولها الثالث ولو قالت تسعة من العشرة فحيضها ثمانية أولها الثاني وتتوضأ في اليوم الأول وتغتسل لكل فريضة في العاشر ولو قالت ستة من أحد عشر فالسادس حيض يقين وتتوضأ لكل فريضة

من أول كل شهر وباقيه حرة فجاءها شهر رأت فيه الحمة الأولى حرة والخمسة الثانية سواداً ثم عادت الحرة واستمرت يجرى فيها لك الخلاف مع أن هذه عادة مسنودة من التمييز أو رده هذه الصورة صاحب التهذيب وغيره فعلى الوجه المقلب للتمييز حيضها الخمسة الثانية وعلى الوجه المقلب للعادة حيضها الحمة الأولى وعلى وجه الجدم تحيض فيها والله أعلم جئنا إلى ما يتعاقى بلفظ الكتاب قوله مبتدأة رأت خمسة سواداً ثم أطبق الدم على لون واحد المفعول من ظاهره أطباق غير لون الواحد من انقضاء خمسة سواداً واستمراره على الإطلاق لكن بتقدير أن يكون كذلك فالضعيف على امتداده استحاضة وليس لها شهران

في الحصة الاولى وتقتل في الحصة الاخيرة ولو قالت خمسة من التسعة الاولى فالخامس حيض ييقن وتتوضأ لما قبله وتغتسل لما هذه الى آخر التاسع وما بعده الى آخر الشهر طهر ييقن ولو قالت حيض عشرة من الشهر ليس لها حيض ولا طهر ييقن فتتوضأ لكل فريضة الى قبيل آخر العاشر ثم تغتسل من آخر العاشر الى آخر الشهر لكل فريضة الا أن تلم الاقطاع في وقت حينه فيكنها الغسل فيه كل يوم مرة ولو قالت عشرة من العشرين الاول نوضأت الى قبيل آخر العاشر ثم اغتسلت الى آخر العشرين ثم هي طاهرة ييقن في العشر الاخيرة : ولو قالت عشرة من الحصة عشر الاولى فالخصة الاولى تتوضأ والخصة اثنان حيض ييقن والثالثة تغتسل وباقي الشهر طهر ييقن ولو قالت خمسة عشر في العشرين الاولى فالخصة الاولى تتوضأ والثانية والثالثة حيض ييقن والرابعة تغتسل والعشرة الاخيرة طهر ييقن ولو قالت عشرة في العشرين الاخيرة فالعشرة الاولى طهر ييقن والثانية تتوضأ والثالثة تغتسل ولو قالت خمسة عشر من العشرين الاخيرة فالعشرة الاولى طهر ييقن والخصة اثنان تتوضأ والرابعة والخامسة حيض ييقن والسادسة تغتسل ولو قالت حيض احدى العشرات فلا حيض ولا طهر ييقن فتتوضأ في جميع الشهر الى آخر العشرات فتغتسل في آخر كل عشرة ولو قالت حيض يومان من العشرة الاولى أو قالت ثلاثة أو قالت أربعة أو قالت خمسة فلا حيض ولا طهر فتتوضأ مدة أيامها ثم تغتسل لكل فريضة الى آخر العشرة ثم هي طاهر ييقن *

وأما قول المصنف رحمه الله وعلي هذا التنزيل في الخمس والست والسبع والثمان والتسع فهو مما عدوه من مشكلات المذهب حتي أن بعضهم قال مراد المصنف أنها اذا قالت لي تسعة أيام في العشرة الاولى فلا حيض لها ييقن ثم اعترض هذا الحامل وغلط المصنف ولقد أخطأ هذا الحامل وظلم بوضعه الكلام في غير موضعه فان المصنف رحمه الله أجل قدراً وأعلى محلاً من أن يخفى عليه هذا الذي لا يشك فيه أقل مبتدئ شرح باب الحيض فكيف يظن بهذا الامام أنه يقول اذا قالت حيض تسعة أيام من العشرة الاولى فلا حيض لها واى خفى في هذا ليغلط فيه وانما مراد المصنف عطف هذا الكلام علي ما تقدم في أول الفصل وهو قوله فكل زمان يتقنا فيه الحيض أنزماها اجتناب ما يتجنبه الحائض الي قوله ويعرف ذلك بتنزيل أحوالها ثم قال ونذكر من ذلك مسائل تدل علي احكامها فذكر ما ذكر ثم قال وعلي هذا التنزيل في الخمس والست يعني يعمل

حتى نحكم بالحيض خمسة من أوله فاذا المعني رأيت خمسة سوادا وخمسة وعشرين حرة أو نحوها ثم أطبق السواد في الشهر الثاني ثم قوله في الشهر الثاني نحوضاً خمساً بناء على عدم اشتراط التكرار في العادة التمييزية واكتفاء وقوعها مرة واحدة وقد ذكرنا ما فيه من الاشكال ويؤيده ان اعداد الحصة لو كان طهرها محسوساً واستحيضت في الشهر الثاني لم نردها الي الحصة علي قولنا العادة

ما ذكرناه وبه يعرف يقين الحيض والطهر والمشكوك فيه فيعمل في الست والسبع والثمان والتسع علي ما ذكرنا من التنزيل وهو ان ما احتمل الحيض والطهر فهو مشكوك فيه وما تعين لاحدهما فهو له وحينئذ اذا قالت خمسة من العشرة فلا حيض يتيقن وتوضأ في خمسة ولو قالت ستة من العشرة فالخامس والسادس حيض وان قالت سبعة فأربعة حيض اوها الرابع كما سبق ايضاحه فهذا تأويل صحيح لكلام المصنف وذكر صاحب البيان في كتابه مشكلات المذهب لكلامه تأويلين احدهما وهو الذي اقتصر عليه في البيان ان معناه اذا قالت كان حيض في الخمس او الست أو السبع او الثمان او التسع اياماً لا يزيد علي نصف المنسي فيه بأن قالت كان حيض في الخمس يمين أو في الست والسبع والثمان والتسع ثلاثة فاقصر المصنف علي ذكر الايام المنسي فيها ولم يذكر قدر المنسي وعطف ذلك علي ما ذكره في قوله فان قالت كان حيض في العشرة ثلاثة أو أربعة لان الثلاثة والأربعة أقل من نصف العشرة (قلت) نعمي هذا تكون الخمس والست والسبع والثمان والتسع معطوفات علي العشرة والتأويل الثاني أنه أراد اذا قالت حيض خمس أو ست أو سبع أو ثمان أو تسع من أيام لا تزيد هذه المذكورة علي نصفها فذكر المنسي دون المنسي فيه اكتفاء بما ذكره واعتماداً علي فهم السامع بعد تقرير القاعدة فهذه ثلاثة أجوبة عن عبارة المصنف علي تقدير ثبوتها عنه وقد قال بعض كبار متأخري أصحابنا المذكورين طبقة أصحاب المصنف أنه رأى جزءاً فيه وصية الشيخ أبي اسحق المصنف رحمه الله الي الفقهاء وفيه انه أمرهم بالضرب علي قوله وعلي هذا التنزيل في الخمس والست والسبع والثمان والتسع والله اعلم *

﴿ فرع ﴾ فيما اذا عرفت يقين طهرها في وقت من الشهر بان قالت كان حيض عشرة من الشهر لأعلم عينها وأعلم اني كنت في العشرة الاخيرة طاهراً فالعشرة الاولى تنوضأ والثانية تغسل لكل فريضة الا ان تعلم الانقطاع في وقت فتقتصر علي الغسل فيه كل يوم والعشرة الاخيرة طهر يتيقن وتوجيه هذا ظاهر وكذا ما أشبهه مما أحذف دليله فان ذكرت ما قد ينفى دليله بينته ان شاء الله تعالى فان قالت حيض عشرة من الشهر وكنت في العشرة الاولى طاهراً فالعشرة الاولى طهر يتيقن والثانية تنوضأ والثالثة تغسل لكل فريضة وان قالت حيض خمسة من العشرة الاولى وكنت أكون في اليوم الاول طاهراً فالاول طهر يتيقن والثاني والثالث

لا تثبت بمرة ومعلوم ان التمييز لا يزيد عليه وليكن قوله تحيضها خمسا معلما بالواو اشارة الى الوجه الذي تقدم *

قال ﴿ الثاني قال الشافعي رضي الله عنه الصغرة والكدره (م) في أيام الخيض حيض (-) فهو كذلك في أيام الماده وفيما وراءها الي تمام الحسة عشر ثلاثة اوجه احدها انه حيض كايام العادة والثاني لانضعف اللون والثالث ان كان مسبوqa بدم قوي ولو اطخه فيكون حيضاً والافلا وورد المبتدأ

والرابع والخامس تتوضأ لكل فريضة والسادس حيض ييقين والسابع الي آخر العاشر تغتسل لكل فريضة وما بعد العاشر الي آخر الشهر طهر ييقين وان قالت حيضي خمسة من العشرة الاولى وكنت طاهرا في الثاني فاليو مان الاولان طهر ييقين والثالث والرابع والخامس تتوضأ والسادس والسابع حيض ييقين والثامن والتاسع والعاشر تغتسل لكل فريضة وان قالت حيضي خمسة من العشرة الاولى وكنت طاهرا في الثالث فالثلاثة الاولى طهر والرابع والخامس تتوضأ والسادس والسابع والثامن حيض ييقين والتاسع والعاشر تغتسل لكل فريضة وان قالت لحيضي عشرة من الشهر وكنت طاهرا في السادس فالسنة الاولى طهر ييقين ومن السابع الي آخر السادس عشر تتوضأ ثم بعده تغتسل الي آخر الشهر لكل فريضة وكذا لو قالت حيضي عشرة من الشهر وكنت طاهرا في السابع او الثامن او التاسع او العاشر فاليوم الذي كانت فيه طاهرا وما قبله طهر ثم بعده تتوضأ عشرة ايام ثم تغتسل الي آخر الشهر وان قالت حيضي عشرة من الشهر وكنت في الحادى عشر طاهرا فالعشرة الاولى تتوضأ وتغتسل في آخرها لاحتمال الاقطاع والحادى عشر طهر ييقين وبعده تتوضأ الي آخر الحادى والعشرين ثم تغتسل بعده الي آخر الشهر لكل فريضة وان قالت حيضي خمسة من الشهر وكنت في الخمسة الاخيرة طاهرا الاولى طهر صحيح غيرها فيحتمل أن حيضها الخمسة الاولى والباقي طهر ويحتمل ان تكون الخمسة اثنائية والباقي طهر ويحتمل ان تكون الرابعة ويحتمل ان تكون الخامسة ولا يجوز ان تكون الثالثة لانه لا يبق قبلها ولا بعدها اقل الطهر سوى الخمسة الاخيرة فالخمس الاولى تتوضأ والثانية تغتسل لاحتمال الاقطاع والثالثة طهر ييقين والرابعة تتوضأ والخامسة تغتسل لاحتمال الاقطاع والسادسة طهر ييقين وان قالت حيضي خمسة عشر من الشهر وكنت في الثاني عشر طاهرا فالثاني عشر وما قبله طهر ييقين والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تتوضأ والسادس عشر فما بعده الي آخر السابع والعشرين حيض ييقين والثلاثة الاخيرة تغتسل لكل فريضة ولو قالت حيضي خمسة من العشرة الاولى وكنت في السادس طاهرا فحيضها الخمسة الاولى وان قالت كنت في الخامس طاهرا فحيضها الخمسة الثانية وليس في هاتين ناسبة وان كان سؤالها كسؤال ناسية وان قالت وكنت في السادس حائضا فالسادس حيض ييقين ففغتسل بعده الي آخر العشرة وتتوضأ في الاربعة قبله

أيام العادة او كاورها فيه وجهاً ﴿

هذا الفرع لاختصاص له بالمستحاضة بل معظم فائدته فيما اذا لم يعبر الدم الاكثر كما سيأتي والصفره شيء كالصديد يعلوه اصفرار والكدره شيء كدور وليس على الوان الدماء ولا خلاف في كونها حيضاً ايام العادة لان الوقوع في ايام العادة يغلب على الظن بكون الاذى الموجود فيه الحيض المعهود وفيها وراء ايام العادة اربعة اوجه اظهرها ان لها حكم الحيض ايضا

واليوم الاول طهر يقين ولو قالت وكنت في الخامس حائضاً فالخامس حيض وتوضأ في الاربعة قبله وتغتسل بعده الى آخر التاسع ثم ما بعده طهر يقين وان قالت حيض خمسة من العشرة الاولى وكنت في الثاني طاهراً وفي الخامس حائضاً فالاول والثاني طهر يقين وكذا العاشر وما بعده والخامس والسادس والسابع حيض يقين وتوضأ في الثالث والرابع وتغتسل في اشامن والتاسع ولو قالت لا اعلم قدر حيضى واعلم اني كنت طاهراً في طرفي الشهر فلحظة من أول الشهر ولحظة من آخره طهر يقين ثم بعد اللحظة الاولى توضأ يوماً وليلة ثم تغتسل لكل فريضة الى ان يبقى لحظة من آخر الشهر ثم اللحظة مع اللحظة الاولى من الشهر الا في طهر *

(فرع) فيما اذا عرفت يقين حيضها في وقت من الشهر فان قالت كان حيضى عشرة أيام في كل شهر لا اعلمها واعلم اني كنت أكون حائضاً في العاشر فتوضأ الى آخر التاسع ويكون العاشر حيضاً وتغتسل بعده الى آخر التاسع عشر ثم باقى الشهر طهر يقين فان قالت حيضى عشرة لا اعلمها وكنت حائضاً في السادس فالحضة الاولى توضأ والثانية حيض يقين لدخولها في التدبيرين والثالثة تغتسل لكل فريضة وباقي الشهر طهر يقين وان قالت حيضى عشرة من الشهر وكنت حائضاً في الثاني عشر فالاولان طهر يقين وما بعدها الى آخر الحادى عشر توضأ والثاني عشر حيض يقين وتغتسل بعده الى آخر الحادى والعشرين وما بعده طهر يقين ولو قالت حيضى خمسة عشر وكنت حائضاً في الثاني عشر فالثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر حيض يقين والاحد عشر قبلها توضأ ومن السادس عشر الى آخر السادس والعشرين تغتسل لكل فريضة والاربعة الباقية من الشهر طهر يقين ولو قالت حيضى في كل شهر

لقوله تعالى «قل هو اذى فاعترفوا للنساء في الحيض» والصفرة والكدره اذى ولما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت «كننا نعد الصفرة والكدره حيضاً» (١) وهذا اخبار عامه بدته في زمان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والنانى ليس لها حكم الحيض لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «دم الحيض أسود يعرب»

(١) حديث ع عائشة كذا ندد الصفرة والكدره حيضاً قال وهذا اخبار عما عهده في زمن النبي ﷺ قال النووي في شرح المذهب لا اعلم من رواه بهذا اللفظ انه في البيهقي عن عمرة عن عائشة انها كانت تنهي النساء ان ينظرن الى انفسهن ليلا في الحيض وتقول انها قد يكون الصفرة والكدره وفي الموطا من حديث ام علقمة عن عائشة في قصة النساء اللاتي كن يرسلن اليها بالكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لانهن حتى ترين الفضة وعلفه البخارى وهذا قريب مما اورد الرافعي وقال البيهقي روى باسناد ضعيف عن عائشة قالت ما كنا نعد الصفرة والكدره شيئاً ونحن مع رسول الله ﷺ ثم ساقه وفيه بحر السقاء وهو ضعيف واخرجه ابن ابى حاتم في الملل من طريقه وهو عكس ما اورد الرافعي وفي البيهقي ايضا من وجه اخر نحوه *

عشرة ولي في كل شهر طهر صحيح وكنت في الثاني عشر حائضاً فالإيمان الأولان طهر يقيين والثالث والرابع والخامس تنوضاً ومن أول السادس إلى آخر الثاني عشر حيض يقيين والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تقتسل لكل فريضة والخمسة عشر الباقية طهر يقيين ولو قالت حيضى خمسة من العشرة الأولى وكنت في اليوم الأول حائضاً فحيضها الخمسة الأولى وإن قالت وكنت في العاشر حائضاً فحيضها الخمسة الثانية وليست في الصورتين ناسية وإن كان سؤاها كسؤال الناسية ﴿فرع﴾ إذا قالت كان لي في كل شهر حيضتان لا أعلم موضعهما ولا قدرهما : قال المصنف رحمه الله قال ذكر الشيخ أبو حامد أن أقل ما يحتمل أن يكون حيضاً يوم من أول الشهر أو آخره ويوم ليلة من أول الشهر أو آخره ويكون بينهما خمسة عشر يوماً طهر أو يحتمل ما بين الأقل والأكثر فيلزمها أن تنوضاً وتصلي في اليوم الأول من الشهر لأنه طهر مشكوك فيه ثم تقتل لكل صلاة إلى آخر الرابع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه ويكون الخامس عشر والسادس عشر طهراً يقيين لأنه إن كانت ابتداء الطهر في اليوم الثاني فالسادس عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه وقال شيخنا القاضي أبو الطيب هذا خطأ لانا إذا نزلنا هذا التنزيل لم يجوز أن يكون ذلك حالها في الشهر الذي بعده بل يجب أن تكون في سائر الشهور كالتحيرة الناسية لأيام حيضها ووقته تقتسل لكل صلاة ولا يطؤها الزوج وتصوم رمضان ونقضه على ما ينه هذا كلام المصنف

وعن أم عطية وكانت قد بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت « كننا لاند الصفرة والكدره شيئا » (١) بهذا الوجه قال الاصطخرى وينسب إلى صاحب التلخيص أيضاً وبالأول قال ابن سريج وأبو اسحق والوجه الثالث وبه قال أبو على الطبري أن سبق دم قوى من سواد أو حمرة فالصفرة والكدره بعده حيض والأفلا والفرق أن الدم يبدو قوياً ثم يرق ويضعف على التدرج ألا ترى أن الجراحة تصب دماً قوياً ثم يرق ويختلط بالطوبى فإذا سبق دم قوى استتبع ما بعده والرابع حكاه القاضي ابن كعب أنه إنما يحكم بكون الصفرة والكدره حيضاً بشرط أن يسبقها دم قوى ولا يحقها دم قوى لينسحب الحكم على المتخالف وألا فما ليس على هيئة الدماء لا يعطى له حكمها وأما المبتدأ فقد حكمي إمام الحرمين عن بعض الأصحاب أنها إذا رأت صفرة أو كدره ثم طهرت فحكم مردها على اختلاف القولين وهما الأقل والغالب كابام المأدة في حق المتأدة قال والصحيح أنه كإبراء أيام العادة فحصل وجهان كما روى صاحب الكنىاب أن قلما أنه كابام العادة فالصفرة والكدره منها حيض بلا خلاف وإن قلنا كما وراء أيام العادة عاد فيه الوجه وهذا هو الذى ذكره الجمهور ولنوضح

(١) * (حديث) * أم عطية وكانت ممن بايع النبي صلى الله عليه وسلم قالت كننا لا ند الصفرة والكدره شيئا البخارى بهذا من حديثها زاد أبو داود والحاكم فيه سد الطهر شيئا ورواه الاسماعيلي في مستخرجه بألفظ كما لا ند الصفرة والكدره شيئا يعنى في الحيض وللدارمى بعد الغسل : (تنبيه) وقع في النهاية والوسيط زيادة في هذا وراء المأدة وهي زيادة باطله *

وكذا نقله المتأخرون عن الشيخ أبي حامد وكذا قطع بما قاله أبو حامد والمحاملي وابن الصباغ وآخرون ونقله صاحب البيان عن أكثر أصحابنا وحكاه القاضى أبو الطيب في تعليقه عن أبي حامد ثم قال وهذا خطأ يبين لانه يحتمل أن يكون اليوم الاخير حيضاً فيقبه خمسة عشر طهر من الشهر الثاني فلا يبقى بعد ذلك من الشهر الثاني ما يسع حيضتين قال وكذا قوله ان الخامس عشر والسادس عشر طهر يبين ليس بصحيح فيما سوى الشهر الاول قال فالصواب في هذا ان يقال هذا الذى قاله لا يتصور فكأنها لم تقل شيئاً فهي متحيرة لا تحفظ شيئاً قال وأما يصح ما ذكره أبو حامد فيما اذا قالت لي حيضتان في شهر بعينه فيكون حكمها في ذلك الشهر بعينه ما ذكره وتكون فيما سواه متحيرة هذا كلام أبي الطيب: وهذا الانكار الذى أنكروه علي أبي حامد متوجه علي ما نقلوه من عبارة أبي حامد أنها قالت لي في كل شهر حيضتان والذى رأيته أنا في تعليق أبي حامد اذا قالت لي حيضتان من الشهر والباقي طهر وهذه العبارة لا تقتضى تكرار ذلك في كل شهر: واعلم ان الشيخ أبا حامد ارفع محلاً واعظم مرتبة من أن يخفى عليه هذا الذى نقلوه عنه وهو خطأ ظاهر لا يخفى علي أقل متفقه شرح باب الحيض فيتين حمل كلام الشيخ أبي حامد علي ما نقله عن تعليقه أنها قالت لي في الشهر الثاني حيضتان فيكون حكمها. اذ ذكره وقد وافق عليه القاضى أبو الطيب كما سبق ولا شك في صحة هذا وعبارته تقتضيه: وأما عبارة من يقول ذلك فيما اذا قالت لي في كل شهر حيضتان فمحولة علي هذا ومعناها لي في كل شهر احيضه حيضتان وكنت أحيض في صفرو وجمادى

هذه المسألة بالامثلة: امرأة عادت ان تحيض من كل شهر خمسة وتطهر الباقي قرأت خمتها صفرة او كدرة وطهرت فهي حائض في تلك الحصة بالاختلاف: ولورأت خمتها سوداء ثم حصة صفرة او كدرة وانقطع ما بها علي الوجه الاول الكحل حيض وعلي الثاني حيضها السواد وعلي الثالث لكل حيض تقدم السواد وعلي الرابع حيضها السواد لعدم لحوق القوى ولورأت مبتدأة خمسة عشر فادبرها صفرة او كدرة فالذى رأيته حيض علي الوجه الاول دون الثاني لخروجه عن يوم العادة وكذلك علي الوجه الثالث لانه لم يتقدمه سواد ولا حمرة وكذا علي الرابع لعدم التقدم والتأخر هذا علي طريقة طرد الخلاف وفي مردها الوجه الذى سبق واذا اعتبرنا تقدم الدم القوى وتأخره في المقدار المشروط وجان أصحهما أنه لا يشترط له قدر معين لان المعنى فيه ما ذكرنا من هيئة التدريج واذا سبق الدم القوى فقد يتسارع اليه الضعف وقد لا يتسارع ولا ينضب هذا هو الذى ذكره في الكتاب حيث قال ولو لحظنا الثاني انه يشترط ان يكون قدر يوم واحدة ليكون حيضاً بنفسه حتى يقوى علي استتباع غيره واما ما حكاه من انفا الشامي رضي الله عنه في أول الفرع فقد نص عليه في المختصر واختلفوا في المراد بايام المبيض. ب ما حكينا من الخلاف فن قال الصفرة والكدرة في ايام المادة حيض لا غير قال المراد بايام المبيض ايام العادة ومن قال حيض فيما وراء ايام العادة وفي المبتدأة قل أراد بايام الحيض زمان امكان

وشوال مثلاً فحصل ان كلام أبي حامد صحيح وانه ينبغي الا يجعل بينه وبين أبي الطيب خلاف :
والله اعلم *

وأما قول المصنف يحتمل ما بين الاقل والاكثر فعناه انه يحتمل ان حيضها علامة أيام بومان في آخر الشهر ويوم في أوله ويحتمل عكسه يحتمل انه اربعة بعضها في أوله وبعضها في آخره وكذا خمسة وستة وسبعة وما بعدها الى خمسة عشر بعضها في أوله وبعضها في آخره ويحتمل ان الحيض الاول في اليوم الاول ويحتمل في الثاني أو الثالث أو الثالث عشر وما بينهما والمقصود حيضتان بينهما خمسة عشر للطهر : وأما قوله فيلزمها ان تتوضأ وتصل في اليوم الاول لانه يظهر مشكوك فيه فسيبه انه يحتمل ان الحيض الاول بعد اليوم الاول لقوله يحتمل ما بين الاقل والاكثر كما بيناه. وأما قوله ومن السابع عشر الى آخر الشهر طهر مشكوك فيه فقد يتوهم من لا يفكر أن الطهر في هذه المدة على صفة واحدة وليس كذلك بل تتوضأ في السابع عشر لانه لا يحتمل الاقطاع بل تغتسل لكل فريضة لاحتمال الاقطاع في كل وقت وهذا متفق عليه اطبق اصحابنا الذين ذكروا المسألة علي التصريح به وذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه فرعاً حسناً لهذه المسألة فقال لو قالت لي في الشهر يعني شهرامعينا حيضتان ولي فيه طهر واحد متصل فالיום الاول حيض يبين لانا لو جعلناه مشكوكاً فيه اصار لها طهران وقد قالت طهر واحد ثم يحتمل ما احتملت المسألة الاولى ان تكون

الحيض ولفظ الكتاب بعد رواية هذا النص يختلف في النسخ فقد تجدد في بعض النسخ وذلك في أيام العادة وهذا لفظه في الوسيط وقد تجدد وهو كذلك في أيام العادة وهما صحيحان وقد تجدد وكذلك في أيام العادة وهو فاسد ولا ينبغي عليك ذلك ان عرفت ما قدمناه وليكن قوله أنه حيض كأيام العادة معلماً بالالف لان المسكوية عن احمد أنه ليس بحيض وقوله لا تضعف اللون معلماً بالخاء لان عند أبي حنيفة هو حيض كما هو الاصح عندنا والله أعلم *

قال (الباب الثالث في التي نسبت عاداتها ولها احوال الاولى التي نسبت العادة قدر أوقتها وهي للتحرير وهي مردودة الى البتداء في قدر الحيض والي أول الالهة في قول ضعيف والصحيح أنه لا يمين أول الالهة فانه تحكم بل تؤمر بالاحتياط أخذاً بأشق الاحتمالات في امور ستة) النسبية لعادتها اما أن تكون مميزة بشرط التمييز واما الا تكون كذلك فان كان الاول فهي مردودة الي التمييز لان الرجوع الي العادة قد تعذر فأتخذ بدلالة التمييز كيف اتفق ولو أمكن الرجوع الي العادة أيضاً لكننا تأخذ بالتمييز على الاصح وفي هذه الحالة لا تخبر ولا اشكال وعن الاصطخري وابن خيران أنها لا ترد الي التمييز ولا فرق بين ان تكون مميزة ولا تكون وهذا لا يوافق لمصيرها الي تقديم العادة عند اجتماع المعنيين لكن المشهور الاصح هو الاول وان لم تكن مميزة بشرطه وهذه الحالة هي المقصودة بهذا الباب فلها ثلاث احوال لانها ما أن تكون ناسية قدر الحيض ووقته جميعاً وإما أن

اربعة عشر من الاول حيضا وخمسة عشر بعدها طهر واليوم الاخير الحيضة الاخرى وان يكون الاول حيضا وبعده خمسة عشر طهر والاربعة الباقية الحيضة الاخرى ويحتمل ما بين ذلك كلسبق فاليوم الاول مع ليلته حيض يبين وبعده تقتل لكل فريضة الى آخر الاربعة عشر والخامس عشر والسادس عشر طهر يبين ثم تنوضا لكل فريضة من اول السابع الى آخر التاسع والعشرين واليوم الاخير حيض يبين ولا يلزمها الاغتسال لكل فريضة بعد السابع عشر بخلاف المسألة قبلها لانه لا يتصور الانقطاع هنا قبل آخر الشهر لانه لو انقطع لم يبق بعده طهر كامل واصار لها في الشهر أكثر من طهر واحد متصل والله أعلم

قال المصنف رحمه الله ﷻ وان كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد نظرت فان كانت ذاكرة لوقت ابتدائه بان قالت كان ابتداء حيضى من اول يوم من الشهر حيضها يوما وليلة من اول الشهر لانه يقين ثم تقتل بعده وتحصل في طهر مشكوك فيه الى آخر الخامس عشر فتصلي وتقتل لكل صلاة لجواز انقطاع الدم وما بعده طهر يقين الى آخر الشهر فتنوضا لكل فريضة وان كانت ذاكرة لوقت انقطاعه بان قالت كان حيضى يقطع في آخر الشهر قبل غروب الشمس حيضها قبل ذلك يوما وليلة وكانت طاهرا من اول الشهر الى آخر الخامس عشر تنوضا لكل فريضة ثم تحصل في طهر مشكوك فيه الى آخر التاسع والعشرين فتنوضا لكل فريضة لانه لا يحتمل انقطاع الحيض ولا يجب الغسل الا في آخر الزهر في الوقت الذى يتقنا انقطاع الحيض فيه وان قالت كان حيضى في كل شهر خمسة عشر يوما وكنت أخلط أحدا النصفين بالآخر أربعة عشر في أحد النصفين ويوما في الآخر ولا أدري أن اليوم في النصف الاول أو الاربعة عشر فانه يحتمل أن يكون اليوم في النصف الثاني والاربعة عشر فيكون ابتداء الحيض من اليوم الثاني من الشهر وآخره تمام السادس عشر ويحتمل أن يكون اليوم في النصف الاول والاربعة عشر في النصف الثاني

تكون ناسية لقدر الحيض دون الوقت واما أن تكون بالعكس من ذلك الحالة الاولى ان تكون ناسية لها جميعا وتعرف بالمتحيرة لتحيرها في شأنها وقد تسمى بحيرة ايضا لانها تحير الفقيه في أمرها وبعضهم يضع اسم المتحيرة موضع الناسية فتسمى ناسية الوقت ناسية القدر ايضا متحيرة وكذلك الفعل صاحب الكتاب في الوسيط والاول احسن والذين المطلق قد يعرض لفظة وعلة عارضة وقد تنهن صغيرة وتستمر لها عادة في الحيض ثم تفيق وهي مستحاضة فلا تعرف مما سبق شيئا وفي حكمها في هذه الحالة قولان أحدهما أنها مردودة الى المبتدأة لان العادة المذنية لا يمكن استفادة الحكم منها فتكون كالمعدومة الا ترى ان التمييز لما لم يمكن استفادة الحكم منه لغوات بعض الشرط الحق بالعدم ولان المصير الى القول الثاني يلزمها حرجا عظيما على ماسا في ولا حرج في الدين وأصحهما أنها مأمورة بالاحتياط

فيكون ابتداء الحيض من أول الخامس عشر وآخره التاسع والعشرون فالיום الاول والآخر من الشهر طهر ييقن والخامس عشر والسادس عشر حيض ييقن ومن الثاني الى الخامس عشر طهر مشکوك فيه ومن أول السابع عشر الي آخر التاسع والعشرين طهر مشکوك فيه فتغتسل في آخر السادس عشر وفي آخر التاسع والعشرين لأنه يحتمل انقطاع الدم فيهما وعلي هذا التنزيل والقياس فإن قالت كان حيض خمسة عشر يوماً وكنت أدخلت اليوم وأشك هل كنت أدخلت بأكثر من يوم فالحكم فيه بالحكم في المألة قبلها الا في شيء واحد وهو أن هنا يلزمها أن تغتسل لكل صلاة بعد السادس عشر لجواز أن يكون الخاطأ بأكثر من يوم فيكون ذلك الوقت وقت انقطاع الحيض الا أن تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه من اليوم فتغسل فيه في مثله»

(الشرح) أما المسألتان الاوليان فيما اذا ذكرت الابتداء والانقطاع فظاهر تان وحكمهما مذكوره الا ان قوله في الثانية قالت كان حيضي ينقطع في آخر الشهر قبل غروب الشمس ينكر عليه وصوابه حذف قوله قبل غروب الشمس ليصح ما ذكره بعده من الحكم فإنه لو انقطع قبل آخر التبر بلحظة لم ينته الطهر الا آخر الخامس عشر بل يجب ترك لحظة من آخره ويجب الحكم بالحيض في لحظة من آخر التاسع والعشرين أما اذا قالت كان حيضي من كل شهر خمسة عشر يوماً وكنت أدخلت أحد النصفين بالآخر أربعة عشر في أحد النصفين ويوماني النصف الآخر ولا أدري هل اليوم في النصف الاول والاربعه عشر في الآخر أو الاربعة عشر في الاول واليوم في الآخر فالיום الاول والآخر طهر ييقن والخامس عشر والسادس عشر حيض ييقن ومن أول الثاني الي آخر الرابع عشر متكوك فيه لا يحتمل الانقطاع فتوضاً فيه لكل فريضة وتغتسل في أول ليلة السابع عشر لاحتمال الانقطاع في آخر السادس عشر ثم تتوضأ بعد ذلك ولا تغتسل الا في آخر التاسع والعشرين فالخصل أن لها يومين طهر ييقن الاول والاخير ويومين حيضاً وهما الخامس عشر والسادس عشر وعليها غيلان ولها زمانان مشكوك فيهما تتوضأ فيهما وهما ما بين الثاني والخامس عشر وما بين السادس عشر والاخير فان طافت أو قضت فائتة في أحد الشككين لم يجزها فان طافت أو قضت في الشككين جميعاً اجزأها قطعاً لان احدهما طهر

غير مردودة الى المبتدأة اذ مامن زمان يمر عليها الا ويحتمل الحيض والطهر والانقطاع فيجب الاخذ بالاحتياط وقد نقل «ان سهلة بنت سهيل استحيضت فأتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرها ان تغتسل عند كل صلاة» (١) فحمله حاملون على أنها كانت ناسية فامرها به احتياطاً ومنهم من لم يثبت

(١) (حديث) * سهلة بنت سهيل انها استحيضت فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها بالفسل عند كل صلاة أبو داود من حديث محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة بهذا وقد قيل ان ابن اسحاق وهم فيه *

ييقين قال الدارمي في الاستذكار فان طلقها زوجها في أول يوم من شهر انقفت دمها في الخامس عشر من الشهر اثالث وان أرادت قضاء ما قاتها من رمضان وهو خمسة عشر صامت شهرا غير يوم الحيض واجزأها قطعاً لانه يحصل لها يوم الطهر مع أحد الشكين أما اذا قالت حيضي خمسة عشر أخطأ أحد النصفين الآخر يومين لا أعرف في أيهما اليومان واليومان الاولان واليومان الآخران طهر ييقين والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر حيض ييقين وتغتسل عقيب التاسع عشر والثامن والعشرين وتتوضأ سوى ما ذكرنا ولو قالت حيضي خمسة عشر أخطأ بثلاثة فلها ثلاثة في أوله وثلاثة من آخره طهر ييقين وستة حيض أولها الثالث عشر وتغتسل عقيب الثامن عشر والسابع والعشرين وهكذا كلما زاد الخطأ يوماً زاد اليقين بالحيض يومين في الوسط وزاد يقين الطهر يوماً في كل طرف ولو قالت حيضي أربعة عشر أخطأ منها يوماً فالاولان والآخران طهر ييقين والخامس عشر والسادس عشر حيض ييقين فقتل عقيب السادس عشر والثامن والعشرين وتتوضأ لما سواه ولو قالت حيضي ثلاثة أيام من الشهر وكنت أخطأ أحد النصفين بالآخر يوم فالثلاثة عشر الأولي والثلاثة عشر الأخيرة طهر ييقين والخامس عشر والسادس عشر حيض والرابع عشر والسابع عشر مشكوك فيهما فتوضأ فيهما وتغتسل عقيب السادس عشر

سوى القول الثاني لكن طريقة اثبات القولين اظهر وهي التي ذكرها في الكتاب فان قلنا بالرد الي المبتدأة فقد اختلفوا منهم من طرد فيها القولين في الرد الى الاقل او الغالب ومنهم من اقتصر على الرد الي الاقل والاول اظهر وهو قضية اطلاقه في الكتاب حيث قال ففي مردودة الي المبتدأة في قدر الحيض ويجوز ان يعلم بالواو اشارة الى الوجه الثاني واما وقت ابتداء حيضها فلا يمكن أخذه من المبتدأة لان ابتداء دورها معلوم بظهور الدم بخلاف الناسية والمشهور تفريعا على هذا القول ان ابتداء حيضها أول الهلال حتى لو افاقت المجنونة في اناء الشهر الهلالي عدت باقي الشهر استحاضة واحتج له بان الغالب ان الحيض يبتدىء مع استهلال الشهر وهذه دعوى يخالفها الحس والوجود وعن القفال أنها اذا افاقت فابتداء حيضها من وقت الافاقة لان التكليف حينئذ يتوجه عليها قال الائمة وهذا بعيد ايضا فانها قد تفريق في اناء الحيض واقرى ما زيفوا به اصل القول الذي يفرع عليه ما في ابتداء الحيض من الاشكال اما الرد الي الاقل او الغالب فغير بعيد ولهذا قال صاحب الكتاب والصحيح انه لا يتبعن اول الالهة فانه يحكم بمحض التحكم بتعيين اول الالهة دون تعيين القدر وان كان ذلك متروكا علي قول الاحتياط ايضا ومتى أطلقنا الشهر في مسائل المستحاضات عينا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من أول الهلال ام لا ولا نعي به الشهر الهلالي الا في هذا الموضع علي هذا القول ولا يمكن قوله الى أول الالهة في وقته معلما بالواو لما حكيه عن القفال ثم علي هذا القول هل تؤمر بالاحتياط من انقضاء وقت الرد الى

والسابع عشر لان الانقطاع في آخر أحدهما ولو قالت كنت أحيض خمسة عشر أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم ولا أدري هل كنت أخلط بأكثر من يوم أم لا فحكها حكم من قالت أخلط بيوم فقط ولا يخالفها إلا في شيء واحد وهو أن هذه يلزمها أن تغتسل بعد السادس عشر لكل فريضة إلى آخر التاسع والعشرين لجواز أن يكون الخلط بأكثر من يوم إلا أن تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه فتغتسل كل يوم في ذلك الوقت فقط ولو قالت كنت أحيض خمسة عشر يوماً أخلط أحد النصفين بالآخر بمجرء فقط فلها جزء من أول الليلة الأولى وجزء من آخر اليوم الأخير طهر يقيين ولا تترك بسبب هذين الجزئين صلاة ويطل صوم الخامس عشر لحصول الحيض في آخره ولا يجب الغسل إلا في موضعين أحدهما بعد جزء من أول ليلة السادس عشر والثاني إذا بقي جزء من اليوم الأخير من الشهر وتوضأ فيما سواهما ولو كانت المرأة بها ولو قالت لا أدري هل كنت أخلط بمجرء أم بأكثر فحكها حكم التي قبلها إلا في الغسل فانه يلزمها هنا أن تغتسل لكل فريضة بعد مضي جزء من السادس عشر إلى أن يبقى جزء من آخر الشهر لاحتمال الخلط بأكثر من جزء ولو قالت حيض أربعة عشر يوماً ونصف يوم والكسر في أول حيض وكنت أخلط أحد النصفين بالآخر بيوم فالأول ونصف الثاني طهر ومن نصف الثاني إلى آخر السادس عشر حيض وما بعده طهر ولا تغتسل إلا في آخر السادس عشر وحكم الصوم والعدة في هذه المسائل علي ما سبق في أول هذا الفصل *

(فرع) قالت حيضي ثلاثة أيام من إحدى عشرات الشهر فليس لها حيض ولا طهر يقيين فتصلي بالوضوء ثلاثاً من أول كل عشرة وتغتسل بعد ذلك إلى آخر كل عشرة ويحرم وطؤها مادام هذا حالها فان أرادت طوافاً طافت مرتين بينها يوماً فساعد أو طافت في يومين متلاصقين

آخر الحصة عشر فيه القولان المذكوران في المبتدأة وأما تنعيم علي قول الاحتياط فقد حصره في ستة أمور ونحن نشرحها علي التسق

قال (الأول) ألا يجامعها زوجها أصلاً (احتمال الحيض)

ليس لزوج المتحجرة وسيدها أن يجامعها أصلاً إذ مامن زمان يفرض الا وهو محتمل للحيض فلا بد من الاحتياط وعن اقضى القضاة الماوردي وجه آخر انه لا بأس بوطئها ورأيت بعض المتأخرين أيضاً ووجه ان الاستحاضة علة مزمة فالتحريم توريط لها في الفساد وإذا قلنا بالصحيح فلو فعل عصى ولزمها الغسل من الجنابة ولا يعود منها القول المذكور في وجوب الكفارة بوطئ الحائض لأنها لا تتبين وقوعه في الحيض فنسقط الكفارة بالشبهة كما ثبت التحريم بالشبهة وهل يجوز الاستمتاع بما تحت الأزار منه فيه الخلاف الذي سبق في الحائض

قال (الثاني) ألا تدخل المسجد ولا تقرأ القرآن ﴿

من طرفي عشرين وإن طلقت في أول شهر انقضت عدتها يوم الثامن والعشرين من الشهر الثالث ولو كان حيضها أربعاً أو خمساً أو سبعا أو ثمانية أو تسعاً من إحدى عشرات الشهر فليس لها حيض ولا طهر يقيين وتصلى بالوضوء من أول كل عشرة قدر أيام حيضها وتغتسل بعده لكل فريضة إلى آخر كل عشرة *

(فرع) قالت كنت أحيض خمسة من الشهر ثلاثة منها من إحدى خمسات الشهر ويومين من الحصة التي تليها ولا أعلم هل اليومان من الحصة المتقدمة أم من المتأخرة فليس لها في الشهر حيض متيقن زمانه واليومان الأولان والآخران من الشهر طهر يقيين وباقي الشهر مشكوك فيه وتغتسل عشرة أسعال عقب السابع والثامن والثاني عشر والثالث عشر والسابع عشر والثامن عشر والثاني والعشرين والثالث والعشرين والسابع والعشرين والثامن والعشرين وتتوضأ فيها سوى هذه الاوقات لان الانقطاع لا يتصور في غيرها وهو محتمل فيها لانه يحتمل أن الثلاثة من الحصة الاولى واليومين من الثانية فينقطع في آخر السابع ويحتمل عكسه فينقطع في آخر الثامن ويحتمل أن الثلاثة من الثانية واليومين من الثالثة فينقطع في آخر الثاني عشر ويحتمل عكسه فينقطع في آخر اثالث عشر وباقي التقديرات ظاهر وان شئت قلت لا غسل عليها في الحصة الاولى وتغتسل عقب الثاني والثالث من كل خمسة *

المتحيرة لا تقرأ القرآن لاحتمال الحيض في كل زمان وقد ذكرنا في الحائض قولاً انها تقرأه فهذه أولى اذ لانها مأمورة بالصلاة والقراءة خارج الصلاة واما في الصلاة فهل يزيد على الفائتة فيه وجهاً اظهرها نعم ولا حجة وحكمها في دخول المسجد حكم الحائض فلا تمكث بحال ولا تعبر عند خوف التلويث وعند الامن وجهاً ولا يخفى بعد هذا انه ينبغي ان يعلم قوله ولا تقرأ القرآن ولا تدخل المسجد كلاهما بالواو

قال (الثالث) أنها تصلى وظائف الاوقات لاحتمال الطهر وتغتسل لكل صلاة لاحتمال انقطاع الدم *

يجب على المتحيرة ان تصلى الخمس ابداً لان كل وقت افرد بالنظر فن الجائز كونها ظاهرة فيه فناخذ بالاحتياط وهل لها أن تنفل فيه وجهاً أحدهما لا لانه لا ضرورة في التنفل مع احتمال الحيض فصار كقراءة القرآن في غير الصلاة وحمل المصحف وأصحها نعم كالتيمم تنفل مع بقاء حدثه ولان الزوايا من مهات الدين فلا وجه لحرماتها عنها ومنهم من جوز السنن الزاوية دون غيرها وهذا الخلاف يجرى في نوافل الصوم والطواف ثم يلزمها ان تغتسل لكل فريضة لاحتمال الانقطاع قبلها ويجب ان يقع غسلها في الوقت لانه طهارة ضرورة فصار كالتييمم وفي وجهه لو وقع غسلها قبل الوقت وانطبق اول الصلاة على اول الوقت وآخر الغسل جاز وقد ذكرنا

(فرع) قالت كان حيضي يومين من العشرة الاولى من الشهر وكنت أخلط نهار احدى الحثتين بالآخرى بلحظة فن أول الشهر الي مضي لحظة من أول النهار الرابع طهر ييقين وتوضأ بعده حتى يتيق لحظة من آخر الخامس وتلك اللحظة من ليلة السادس ولحظة من أول نهار السادس حيض ييقين وتغتسل بعد هذه اللحظة لكل فريضة حتى يتيق لحظة من آخر السابع وتلك اللحظة وما بعدها الي آخر الشهر طهر ييقين وتغتسل في هذه اللحظة *

(فرع) قالت لا أعرف قدر حيضي ولكن أعلم أنه كنت أخلط شهر آ بشهر فاحظت من أول الشهر ولحظة من آخره حيض ييقين وتغتسل بعد اللحظة الاولى حتى تتيق لحظة من آخر الخامس عشر وتلك اللحظة مع لحظة من أول ليلة السادس عشر طهر ييقين ثم توضأ حتى تتيق لحظة من آخر الشهر *

(فرع) قالت حيضي عشرة وأخلط احد نصفي الشهر بالآخر بيوم فسته ايام من أول الشهر وستة من آخره طهر ييقين والخامس عشر والسادس عشر حيض ييقين وتغتسل عقب ال اءس عشر والرابع والعشرين وتوضأ لما سوى المذكور *

نظيره في طهارة المستحاضة هل تلزمها المبادرة الي الصلاة عقيب الغسل فيه وجهان احدهما نعم كما ذكرنا في وصو المستحاضة وأصحهما عند امام الحرمين وصاحب الكتاب لا: لاننا انما نوجب البدار الي الصلاة بعد الوضوء قليلا للحدث. والله بل انما تؤمر به لاحتمال الاقطار ولا يمكن تكرار الاقطار بين الغسل والصلاة ولو بادرت أيضا فن المحتمل أن غسلها وقع في الحيض واقطع بعده فاذا لاحيلة في دفع هذا الاحتمل وان قرب الزمان والاول ان يقول نعم دفع أصل الاحتمل لا يمكن لكن الاحتمال في الزمان الطويل أظهر منه في الزمان القصير فبالمبادرة يقل الاحتمال فعلي الوجه الثاني اذا أخرت لزما لتلك الصلاة وضوء آخر اذا لم تجوز للمستحاضة تأخير الصلاة عن الطهارة *

قال في الرابع يلزمها ان تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال دوام الطهر ثم عليها أن تقضي ستة عشر يوما لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يوما وانطبقا الي ستة عشر بطربائها في وسط النهار وقضاء الصلاة لا يجب (ولمافيها المخرج) * * * قصود الفصل مائة اثنان أحدهما أن المتحيرة تصوم علي قول الاحتياط جميع شهر رمضان لاحتمال أنها طاهرة في الكل ثم كم يجز بها من ذلك المنقول عن الشافعي رضي الله عنه انه يجز بها خمسة عشر يوما اذ لا بد وان يكون لها في الشهر طهر صحيح وغاية ما يمكن امتداد الحيض اليه خمسة عشر يوما فيقع صوم خمسة عشر يوما في الطهر وهذا ما ذكره قوم من اصحابنا كصاحب الافصاح والشيخ ابني حامد وقال اوزيد واكثر الاصحاب علي اختلاف الطبقات لا يجز بها الا اربعة عشر يوما لاحتمال أن يئدى حيضها في اثناء نهار ويمتد خمسة عشر يوما فيقطع

(فرع) قالت حيضي عشرة من الشهر وطهرى عشرون متصلة فالعشرة المتوسطة طهر ييقين والاولى والثالثة مشكوك فيها وتقتل في آخرها

(فرع) قالت حيضي خمسة من الشهر منها السادس أو السادس والعشرون فالاول طهر ييقين ومن الحادى عشر الى آخر الحادى والعشرين طهر أيضاً وتقتل عقب السادس لكل فريضة الى آخر العاشر وعقب السادس والعشرين الى آخر الشهر وتوضاً فيما سوى ذلك *

(فرع) قالت كنت أخلط العشرة الاولى بالوسطى بيوم والوسطى بالاخيرة بيوم ولا أعلم قدر حيضي فلها اثني عشر يوماً حيض وهي العاشر والحادى والعشرون وما بينهما ولها ستة من اول الشهر وستة من آخره طهر ييقين وتقتل عقب الحادى والعشرين لكل فريضة الى آخر الرابع والعشرين ولو قالت حيضي عشرة أخلط الخمسة الثانية من الشهر بالثالثة والثالثة بالرابعة فلها سبعة حيض ييقين وهي العاشر الى آخر السادس عشر ولها من الاول الى آخر السادس ومن أول العشرين الى آخر الشهر طهر ييقين فتقتل عقب السادس عشر لكل فريضة الى آخر التاسع عشر *

(فرع) قالت حيضي ثلاثة أيام لا أعلمها وكان حيضي من أول النهار وصامت رمضان كله فعليها قضاء ثلاثة أيام فان شادت صامت ستة متواليه وأجزأها وان أرادت تقليل الصوم فأقل

في اثناء نهار أيضاً فتبسط الخمسة عشر على ستة عشر ويفسد صومها واثبت امام الحرمين في المسألة طريقتين احدهما القطع بما ذكره الاكثرون وحل كلام الشافعى رضى الله عنه على ما اذا حفظت ان دمها كان ينقطع بالليل والثانية جعل المنقول من الشافعى رضى الله عنه من المذهب ايضا فيمكن قوله ثم علمها ان تقضي ستة عشر يوماً معلما بالواو لهذا المعنى وهذا اذا كان الشهر كاملاً وهو المراد من مسألة الكتاب فأما اذا كان ناقصاً فالحدس على قياس المنقول عن الشافعى رضى الله عنه لا يختلف وتقضي هنا أربعة عشر يوماً وعلى قول الاكثرين المقتضى لا يختلف ويحب لها ثلاثة عشر يوماً وقال الشيخ أبو اسحق الشيرازى في المذهب يحسب لها أربعة عشر يوماً وهذا مع موافقته للاكثرين في صورة الكمال واحتج له يحيى بن ابي بن قال أجرى الله تعالى العادة بان الشهر لا يخلو عن دهر صحيح كاملاً ان او ناقصاً واذا كان كذلك فغاية الممكن ان يكون حيضها من الشهر الاقصى اربعة عشر يوماً ثم يجوز ان يفسد بصوم خمسة عشر يوماً فيصبح أربعة عشر ولك ان تقول لان لم ان الله تعالى أجرى العادة بما ادعيه ثم هب أنه كذلك لكننا على قول الاحتياط لا نكتفى بالله لب ولوا كفتياً بل جعلنا الفاسد صوم سبعة أيام او ثمانية لان الغالب من الحيض ستة او سبعة فاذا ما ذكره الشيخ سافط (المسألة الثانية) اذا أدت الصلوات الحس فهل يجزئها ذلك أم يجب القضاء مع الاداء كما في الصوم فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكتاب انه لا يجب ولهذا سكنت الشافعى رضى الله عنه

ما يجوزها صيام أربعة أيام متفرقة بين كل يومين يومان فتصوم الاول والرابع والسابع والعاشر فيحصل ثلاثة قطعاً لانه على كل تقدير لا يطل الا يوم ولو قالت حيض خمسة أيام من الشهر ولا أعلم متى كان ينتدىء الدم وصامت رمضان فسد ستة أيام لاحتمال الطرآن له نصف النهار فتصومه بعده اثني عشر متتابعة يحصل لها منها ستة على كل تقدير فان أرادت تفريق القضاء وتقليل الصوم صامت يوماً وأفطرت خمسة ثم صامت يوماً وأفطرت خمسة وكذا مرة ثالثة ورابعة وخامسة فتكون قد صامت من الشهر خمسة أيام يحصل لها منها أربعة على كل تقدير يبقى يومان فتصومهما من ثلاثة عشر تصوم الاول والسابع والثالث عشر وأما قول الغزالي في البسيط والوسيط في هذه المسألة تقضي خمسة أيام فنكر ظاهر وكأنه تابع الغوراني فيه فقلطاً *

(فرع) قال القاضي أبو الطيب كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فريضة ملها صلاة النافلة وكل موضع قلنا الفصل لكل فريضة لم يجوز النافلة الا بالفصل أيضاً هذا كلامه وفيه نظر ويحتمل أن تستبيح النافلة بفصل الفريضة والله أعلم *

(فرع) هذا الذي ذكرناه في هذا الفصل من تنزيل المسائل وأحكامها هو المذهب المشهور المعروف الذي تطابقت عليه فرق الاصحاب واتفقت عليه طرقهم وشذ عنهم صاحب الحاوي فذكر طريقة عجيبة مخالفة للاصحاب والدليل فقال اذا قالت لي في كل شهر حيضة لا أعلم قدرها فلها حكم المبتدآت في أن تحيض في أول كل شهر وفي قدره قولان احدها يوم وليلة واثاني ست

عن قضاء الصلاة مع حكمه بوجوب قضاء الصوم والمعنى فيه أن قضاء صلوات أيام الحيض لا يجب فان كانت طاهراً وقت الصلاة المؤداة اجزأها مافات والا فلا صلاة عليها وأيضاً فان قضاء الصلاة يفرض الى حرج شديد والثاني أنه يجب القضاء لجواز ان ينقطع الحيض في خلال الصلاة او في آخر الوقت ويجوز أن ينقطع قبل غروب الشمس فيلزمها الظهر والعصر او قبل طلوع الفجر فيلزمها المغرب والعشاء واذا سلمنا طريق الاحتياط وجب سلوكه في جميع جهات الاحتمال وبحكمي هذا عن ابن سريج ويشهر بابي زيد وهو ظاهر المذهب عند الجمهور ولم يورد صاحباً التهذيب والتمسوا ذلك ومنهم من قطع به وقال الشافعي رضي الله عنه كما لم يذكر وجوب القضاء لم ينفع أيضاً وقضية مذهبه الوجوب فعلى هذا تقتل في اول وقت الصبح وتصليها ثم اذا طلعت الشمس اغتسلت مرة أخرى واعادتها لاحتمال ان المرة الاولى وقعت في الحيض واقطع بعدها فلزمها الصبح والمرة التي تخرج عن العهدة يقيناً لانها اذا كانت طاهراً في المرة الاولى فعلى صحيحة والا فان انقطع في الوقت اجزأتها المرة الثانية وان لم ينقطع فلا شيء عليها ولا يشترط البدار الى المرة الثانية بعد خروج الوقت بل متى قضتها قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من اول وقت الصبح خرجت من العهدة أيضاً لان

أو سبع ثم الزمن المردود اليه من يوم وليلة أو ست أو سبع حيض يتيقن وما بعد الخمسة عشر طهر يتيقن وما بينهما مشكوك فيه ثم فرع علي هذه الطريقة مسائل كثيرة وهذه طريقة شاذة مردودة وانما ذكرتها لانه علي فسادها لثلا يغتر بها والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

في هذا الذي ذكرناه في المستحاضة اذا عبر دما الخمسة عشر ولم يتخلها طهر فاما اذا تخلها طهر بأن رأت يوما وليلة دما ويوما وليلة نقاء وعبر الخمسة عشر فهي مستحاضة: وقال ابن بنت الشافعي رحمه الله الطهر في اليوم السادس عشر يفصل بين الحيض وبين ما بعده فيكون الدم في الخمسة عشر حيضا وفي النقاء الذي بينهما قولان في التلقيق لانا حكنا في اليوم السادس عشر لما رأت النقاء بطهارتها وأمرناها بالصوم والصلاة وما بعده ليس بحيض بل هو طهر فكان بمنزلة ما لو انقطع الدم بعد الخمسة عشر ولم يعد والمنصوص أنها مستحاضة اختلط حيضا بالاستحاضة لانه لو كان النقاء في اليوم السادس عشر يميز لوجب أن يميز في الخمسة عشر كالتمييز باللون فعلى هذا ينظر فيها فان كانت مميزة بأن ترى يوما وليلة دما أسود ثم ترى النقاء عشرة أيام ثم ترى يوما وليلة دما أسود ثم أحر فتدري التمييز فيكون الحيض أيام الاسود وما بينهما علي اقولين وان كان لها عادة في كل شهر خمسة أيام ردت الي عاداتها فان قلنا لا يلفق كانت الخمسة كلها حيضا وان قلنا يلفق كانت أيام الدم حيضا وذلك ثلاثة أيام ونقص يومان من العادة ومن أمهاتنا من قال يلفق لها قدر العادة من خمسة عشر يوما فيحصل لها خمسة أيام من تسعة أيام وان كانت عاداتها ستة أيام فان قلنا لا يلفق كان حيضا خمسة أيام لان اليوم السادس من أيام العادة لا دم فيه لان الدم في الافراد فلم يجز أن يجعل حيضا لان النقاء انما يجعل حيضا علي هذا القول اذا كان واقعا بين الدمين فعلى هذا ينقص من عاداتها يوم واذا قلنا يلفق من أيام العادة كان حيضا ثلاثة أيام وينقص يومان واذا قلنا يلفق من خمسة عشر حصل لها ستة أيام من أحد عشر يوما وان كانت عاداتها سبعة أيام فان قلنا أن الجميع حيض كان حيضا سبعة أيام لا ينقص منها شيء لان اليوم السابع ديم فمكن استيفاء جميع أيام عاداتها وان قلنا يلفق لها من أيام العادة كان حيضا

الحيض لو انقطع في الوقت لم يعد الي خمسة عشر يوما قال امام الحرمين ولا يشترط تأخر جميع الصلاة للمرة الثانية عن الوقت بل لو وقع بعضها في آخر الوقت جاز بشرط ان يكون دون تكبيرة اذا قلنا تلزم الصلاة بادرارك تكبيرة او دون ركعة اذا قلنا لا تلزم الا بادرارك ركعة وفيه قولان مذكوران في كتاب الصلاة وانما يجوز ذلك لانه اذا فرض الاتمام قبل المرة الثانية فقد اغتسلت وصلت والاتقطاع لا يتكرر وان فرض في اثنتاهما فلا شيء عليه في التصوير المذكور ولك ان تقول اشكلا المرة الثانية يتقدمها الغسل فاذا وقع بعضها في الوقت والغسل سابق جاز أن يقع للاتقطاع في اثنتاه الغسل ويكون الباقي من وقت الصلاة من حينئذ قدر ركعة أو تكبيرة فيجب أن ننظر الى

أربعة أيام وإن قلنا يلفق من خمسة عشر كان لها سبعة أيام من ثلاثة عشر يوماً وعلي هذا القياس وإن كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة ففيها قولان أحدهما ترد إلى يوم وليلة فيكون حيضها من أول ما رأت يوماً وليلة والباقي طهر وإن قلنا ترد إلى ست أو سبع فهي كمن عادتها ستة أيام أو سبعة أيام وقد بيناه أما إذا رأت نصف يوم دماً ونصف يوم نقاء ولم تجاوز الخمسة عشر فهي على القولين في التلفيق وقال بعض أصحابنا هذه مستحاضة هذه لا يثبت لها حكم الحيض حتى يتقدم لها أقل الحيض ومنهم من قال لا يثبت لها حكم الحيض إلا أن يتقدمه أقل الحيض متصلاً ويتعقبه أقل الحيض متصلاً والصحيح هو الأول وأنها على القولين في التلفيق فإذا قلنا لا يلفق حصل لها أربعة عشر يوماً ونصف يوم حيضاً وإذا قلنا يلفق حصل لها سبعة أيام ونصف حيضاً وما بينهما من النقاء طهر وإن تجاوزت الخمسة عشر كانت مستحاضة فتد إلى التمييز إن كانت مميزة أو إلى العادة إن كانت معتادة وإن كانت مبتدأة لا تميز لها ولا عادة فإن قلنا أنها ترد إلى ست أو سبع كان ذلك كالعادة وإن قلنا ترد إلى يوم وليلة فإن قلنا لا يلفق فلا حيض لها لأنه لا يحصل لها يوم وليلة من غير تليق وإن قلنا يلفق من أيام العادة لم يكن لها حيض لأن اليوم والليلة كأيام العادة ولا يحصل لها من اليوم والليلة أقل الحيض وإن قلنا يلفق من خمسة عشر لفق لها مقدار يوم وليلة من يومين وليتين وإن رأت ساعة دماً وساعة نقاء ولم تجاوز الخمسة عشر فإن كان الدم بمجموعه يبلغ أقل الحيض فقد قال أبو العباس وأبو إسحق فيه قولان في التلفيق وإن كان لا يبلغ بمجموعه أقل الحيض مثل أن ترى ساعة دماً ثم ينقطع ثم ترى في آخر الخامس عشر ساعة دماً قال أبو العباس إذا قلنا يلفق فهو دم فساد لأنه لا يتلفق منه ما يكون حيضاً وإذا قلنا لا يلفق أحتمل وجهين أحدهما يكون حيضاً لأن زمان النقاء على هذا القول حيض فلا ينقص الحيض عن أقله بل خمسة عشر حيض والثاني لا يكون حيضاً لأن النقاء إنما يكون حيضاً على سبيل التبع للدم والدم لم يبلغ بمجموعه أقل الحيض فلم يجعل النقاء تابعاً له وإن رأت ثلاثة أيام دماً وانقطع فالأول حيض لأنها رأت في زمان إمكانه والثاني دم فساد ولا يجوز أن يجعل ابتداء الحيض لأنه

زمان الفصل سوى الجزء الأول منه وإلى الجزء الواقع من الصلاة في الوقت فيقال إن كان ذلك دون ما يلزم به الصلاة جاز والأول فلا ولا يقصر النظر على جزء الصلاة ثم من المعلوم أنه لا يمكن أن يكون ذلك دون التكبير ويعد أن يكون دون الركعة فهذا في الصبح وأما في العصر والعشاء فيصلحها مرتين كذلك وأما الطهر فلا يكفي وقوعها المرة الثانية في أول وقت العصر ولا وقوع المغرب في أول وقت العشاء لأنها لو أدركت قدر ركعة أو خمس ركعات على اختلاف قوانين نذكرها من وقت العصر يدرها الطهر والعصر وكذلك لو أدركته في وقت العشاء يلزمها المغرب والعشاء ومن الجائز إقطاع حيضها في الوقت المفروض فيجب أن تعيد الظهر في الوقت الذي يجوز

لم يتقدمه أقل الطهر ولا يمكن ضمه الى ما رآته قبل الحنسة عشر لأنه خارج عن الحنسة عشر وان رأت دون اليوم دماً ثم انقطع الى تمام الحنسة عشر يوماً ثم رأت ثلاثة أيام دماً فان الحيض هو الثاني والاول ليس بحيض لأنه لا يمكن اضافته الى ما بعد الحنسة عشر ولا يمكن أن يجعل بانفراده حيضاً لأنه دون أقل الحيض *

(الشرح) ابن بنت الشافعي هو احمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عثمان بن شافع ابن السائب كنيته أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن وأمه زينب بنت الامام الشافعي ويقع في اسمه وكنيته تخييط في كتب المذهب فاعتمد ما ذكرته لك محققاً روى عن أبيه عن الشافعي وكان اماماً بمرزاً لم يكن في آل شافع بعد الشافعي مثله وسرت اليه بركة جده وعلمه وقد بسطت حاله في تهذيب الاسماء وفي الطبقات رحمه الله واعلم أن هذا الفصل يقال له فصل التلقيح ويقال فصل التقطع وقد قدم المصنف بعضه في أول الباب وأخرت أنا شرح تلك القطعة الى هنا قال أصحابنا اذا انقطع دمها فرأت يوماً وليلة دماً ويوماً وليلة نقاء أو يومين ويومين فأكثر فلها حالان أحدهما ينقطع دمها ولا يتجاوز خمسة عشر والثاني يجاوزها (الحال الأول) اذا لم يجاوز ففيه قولان مستهوران أحدهما أن أيام الدم حيض وأيام الماء طهر وبسمى قول التلقيح وقول الماط والتاني أن أيام الدم وأيام النقاء كلاهما حيض ويسمى قول السحب وقول ترك التلقيح واختلفوا في الاصح منهما فصحح قول التلقيح الشيخ أبو حامد والبندنيحي والمهاملي وسليم الرازي والحرثاني والشيخ نصر والروباني في الحلية وصاحب البيان وهو اختيار أبي اسحق المروزي وصحح الاكثرون قول السحب فمن محبة اقتضاة الثلاثة أبو حامد في جامه وأبو الطيب وحسين في تعاليهما وأبو علي السجسي في شرح التلخيص والسرخسي في الامالي والغزالي في الخلاصة والمتولي والبيهقي والروباني في البحر والرائعي وآخرون وهو اختيار ابن سريج قال الرافعي هو الاصح عند معظم الاصحاب وقال صاحب الحاوي الذي صرح به الشافعي في كل كتبه أن الجميع حيض وقال في مائزته حرت

اعادة العصر فيه وذلك بعد وقت العصر وتيمد المغرب في الوقت الذي يجوز اعادة العشاء فيه وذلك بعد وقت العشاء ثم اذا أعادت الظهر والعصر بعد الغروب فينظر ان قد منها علي اداء المغرب فعليها ان تغتسل للظهر وتتوضا للعصر وتغسل للمغرب وأما كفي لها غسل واحد لان دمها ان انقطع قبل الغروب فقد اغتسلت بعده وان انقطع بعد الغروب فليس عليها ظهر ولا عصر وأما لزوم اعادة الغسل للمغرب لاحتال الاقطاع في خلال الطهر أو العصر او عقيهما وهكذا الحكم اذا قصت المغرب والعشاء قبل أداء الصبح بعد طلوع الفجر وحينئذ تكون مصابة الوضوء الحين مرتين بثمانية اغسال ووضوءين وان أخرت الطهر والعصر عن أداء المغرب

بينه وبين محمد بن الحسن ما يقتضي أن القاء طهر فخرجهما جمهور أصحابنا على قولين وذكر امام الحرمين وابن الصباغ نحو كلام صاحب الحاوي قال ابن الصباغ ومن أصحابنا من قال الجميع حيض قولاً واحداً وأما ذكره مع محمد بن الحسن كان مناظرة وقد ينصر الانسان في المناظرة غير مذهبه وقال الدارمي في مواضع من كتاب التحيرة من قال فيه قولان فقد غلط بل والله وب القطع بالتلفيق ولم يذكر طريقته هذه الشاذة مستنداً فحصل في المسألة ثلاث طرق •

احدها القطع بالتلفيق والثاني القطع بالسحب وهو المشهور من نصوصه والثالث في المسألة قولان وهو المشهور في المذهب • وبالتلفيق قال مالك واحمد والسحب ابو حنيفة وقد سبق دليل القولين فالماصل ان الراجح عندنا قول السحب قال أصحابنا وسواء كان التقطع يوماً وليلة دماً ويوماً وليلة ققاء أو يومين ويومين أو خمسة وخمسة أو ستة وستة أو سبعة وسبعة ويوماً أو يوماً وعشرة أو خمسة أو يوماً وليلة دماً وثلاثة عشر ققاء ويوماً وليلة دماً أو غير ذلك فالحكم في الكل سواء وهو انه اذا لم يجاوز خمسة عشر فإيام الدم حيض بلا خلاف وفي أيام القاء المتخلل بين الدم القولان ولو تخلل بين الدم الاسود صفرة أو كدرة قلنا انها ليست بحيض فهي كتخلل القاء والا فالجميع حيض ولو تخللت حمرة فالجميع حيض قطعاً واعلم ان القولين انما هما في الصلاة والصوم والطواف والقراءة والغسل والاعتكاف والوطء ونحوها ولا خلاف ان القاء ليس بطهر في اقتضاء العدة وكون الطلاق سنياً قال الغزالي في البسيط اجمت الامة على انه لا يجعل كل يوم طهراً كاملاً قال المتولي وغيره اذا قلنا بالتلفيق فلا خلاف انه لا يجعل كل دم حيضاً مستقلاً ولا كل ققاء طهراً مستقلاً بل الدماء كلها حيض واحدي عرف والنقاء مع ما بعده من الشهر طهر واحد: قال أصحابنا وعلى القولين اذا رأت القاء في اليوم الثاني علمت عمل الطاهرات بلا خلاف لانا لانعلم انها ذات تلفيق لاحتمال دوام الاتقطاع قالوا فيجب عليها ان تغتسل وتصوم وتصلّي ولها قراءة القرآن

اغتسلت للمغرب وكفاها ذلك للظهر والعصر ايضاً لانه ان انقطع حيضها قبل المغرب فلا تعود الي تمامة الظهر وان انقطع بعده لم يكن عابها ظهر ولا عصر ولكن تتوضأ لسكل واحدة من الظهر والعصر كما هو شأن المستحاضات وهكذا القول في المغرب والعناء اذا اخرتها عن الصبح وحينئذ تكون مصلية الوظائف الخمس مرتين بالغسل ست مرات والوضوء اربعاً وبالطريق الثاني تخرج عن عهدة الصلوات الخمس وأما بالطريق الاول فقد اخرت المغرب والصبح عن أول وقتها فتقدمها الفضا عليها فتخرج عن عهدة ما عداها واماها فقد قال في انها اذا اخرت الصلاة عن أول الوقت حتى مضى ما يسع الغسل وتلك الصلاة فلا يكفي فعلها مرة اخرى في آخر الوقت أو بعده على التصوير الذي سبق لجواز ان تكون طاهراً في أول الوقت ثم يطرأ الحيض فيزله الصلاة وتكون المرأتان واقعتين في الحيض بل يحتاج الي فعلها مرتين اخريين بغسلين ويشترط

ومس المصحف والطواف والاعتكاف والزوج وطؤها ولا خلاف في شيء من هذا إلا وجها
 حكمه الرافعي أنه يحرم وطؤها على قول السحب وهو غلط ولا تنزع عليه فإذا عاودها الدم في
 اليوم الثالث تبينا أنها ملفقة فإن قلنا بالتلفيق تبينا صحة الصوم والصلاة والاعتكاف وإباحة
 الأنوط وغيرها وإن قلنا بالسحب تبينا بطلان العبادات التي فعلتها في اليوم الثاني فيجب عليها
 قضاء الصوم والاعتكاف والطواف المفعولات عن واجب وكذا لو كانت صلت عن قضاء
 أو نذر ولا يجب قضاء الصلاة المؤداة لأنه زمن الحيض ولا صلاة فيه *
 وإن كانت صامت فلا قال صاحب البيان تبينا أنه لأواب فيه وفيما قاله نظر وينبغي أن يقال لها
 ثواب على قصد الطاعة ولا ثواب على نفس الصوم إذا لم يصح ولعل هذا مراده قل أصحابنا وتبين
 أن وطء الزوج لم يكن مباحا لكن لا أتم للجهل قال أصحابنا وكلما عاد النقاء في هذه الأيام إلى
 الرابع عشر وجب الاغتسال والصلاة والصوم وحل الوطء وغيره كما ذكرنا في اليوم الثاني فإذا لم
 يعد الدم فكله ماض على الصحة وإن عاد فحكمه ما ذكرناه في الثاني هكذا قطع به الأصحاب
 في كل الطرق الأوجه إذا حكمه امام الحرمين ومن تابعه إن القاء الثاني وهو الحاصل في اليوم
 الرابع يعني على أن العادة هل تثبت بمرة أم لا فإن اثبتناها بمرة وقلنا أيام النقاء حيض أمسكت
 عما يمسك عنه الحائض لا تتظار عود الدم وإن قلنا لا تثبت بمرة اغتسلت وفعلت العبادات وعلى
 هذا الوجه تمسك في القاء الثالث وهذا الوجه ليس بشيء وقد حكمه امام الحرمين عن والده ثم
 ضعه وقال هذا بعيد لم أره لغيره هذا حكم الشهر الأول: فإذا جاء الشهر الثاني قرأت اليوم الأول
 وليته دما والثاني وليته قاء ففيه طريقتان حكاهما امام الحرمين وغيره أحدهما وبه قطع الشيخ
 أبو حامد وابن الصباغ وغيرهما من العراقيين والشيخ أبو زيد وغيره من الحراسانيين أن حكم
 الشهر الثاني والثالث والرابع وما بعدها ابتداء كالشهر الأول فغتسل عند كل قاء وتفضل العبادات
 ويطؤها الزوج والطريق الثاني البناء على ثبوت العادة بمرة أو بمرتين فإن اثبتناها بمرة فقد علمنا

أن تكون أحدهما بعد انقضاء وقت الرفاهية والضرورة وقبل تمام خمسة عشر يوما من افتتاح
 الصلاة المرة الأولى والثانية في أول السادس عشر من آخر الصلاة الأولى فيحذف عن العدة
 يقين لأن الحصة عشر المتخلة أما أن تكون كلها طهرا فتصح المرة الثانية أو كلها حيضا فتصح المرة
 الأولى أو الثالثة أو يكون آخرها طهرا فيكون قد رما بعدها طهرا أيضا فإن انتهى إلى آخر المرة
 الثالثة فهي واقعة في الطهر والأفانثانية واقعة فيه أو يكون أولها طهرا فيكون شيء مما قبلها
 طهرا أيضا فإن كان انتحاه قبل المرة الأولى فهي في الطهر وإن كان في أثناء الأولى كانت
 الثانية في الطهر ومع هذا كله فلا تقتصر على أداء الصلوات في أوائل أوقاتها ولم تقض شيئا حتى
 مضت خمسة عشر يوما أو مضى شهر فلا يجب عليها لكل خمسة عشر الاقضاء صلوات يوم وليلة لأن

التقطع بالشهر الاول فلا تقتل ولا تصلي ولا تصوم اذا قلنا بالسحب وان لم نثبتها مرة اغتسلت
وفعلت العبادات كالشهر الاول فعلي هذا الطريق ثبتت عادة التقطع في الشهر الثالث بالعادة
المتكررة في الشهرين السابقين وكذا حكم الرابع فما بعده فلا تقتل في النقاء ولا تفعل العبادات
ولا توطأ اذا قلنا بالسحب وهذا الطريق هو الاصح عند الرافعي وبه قطع صاحب الحاوي
واشار امام الحرمين الي ترجيح الطريق الاول ويؤيده ان الشافعي نص في الام علي وجوب الغسل
والصلاة كلما عاد النقاء قال امام الحرمين ولا خلاف بين فرق الاصحاب أنها لو تقطع دمها
مرارا في شهور ثم استحيضت واطبق الدم بلا تقطع فلا يحكم على قول التلفيق بتقطع الحيض حتى
يلتقط لها حيضاً من الخمسة عشر ويحكم بتدخل دم الاستحاضة في اثناء الحيض قال فاذا كل دور
في التقطع بقدر كانه ابتداء التقطع لانه اذا انقطع الدم حيناً فبناه الامر على عوده بعيد هذا كله
اذا كان المقطع في كل مرة يبلغ أقل الحيض وهو يوم وليلة أو يزيد ولم يجاوز الخمسة عشر كما
يناه في أول المسألة ولو رأت المبتدأة نصف يوم دماً وانقطع وقلنا بالمذهب الصحيح الذي سيأتي
ان شاء الله تعالى ان من انقطع دمها نصف يوم ونصف يوم نقاء تكون ذات تلفيق فانه علي
قول السحب لاغسل عليها عند الانقطاع الاول لانه ان عاد الدم في الخمسة عشر فالنقاء كله
حيض وان لم يعد فالدم الذي رآته دم فساد وعليها ان تتوضأ وتصلي وباقي الانقطاعات اذا بلغ
مجموع الدماء أقل الحيض صار حكمه ما تقدم في الصورة الاولى وهي اذا رأت دماً يوماً وليلة ثم نقاء
كذلك هذا تفريع قول السحب وأما علي قول التلفيق فلا يلزمها الغسل في الانقطاع الاول ايضاً
علي المذهب الصحيح لانا لاندرى هل هو حيض أم لا *

وفيه وجه انه يجب الغسل وبه قطع صاحب التتمة والعدة كما يجب الغسل علي الناسية احتياطاً وهذا
الوجه ليس بسمي. وأما سائر الانقطاعات فاذا بلغ مجموع ما سبق من الدم أقل الحيض وجب
الغسل وقضاء الصوم والصلاة وحكم الدور الثاني والثالث علي القولين حكم الحالة الاولى أما اذا

القضاء إنما يجب لاحتمال الانقطاع ولا يتصور الانقطاع في الحصة عشر الا مرة ويجوز ان يجب به
تدارك صلاتي جمع وهما الظهر والعصر أو المغرب والعشاء فاذا اشكل الحال او جبن قضاء صلوات
يوم وليلة كمن نسي صلاة أو صلاتين من خمس ولو كانت تصلي في اوساط الاوقات لزمها ان
نقضي للخمسة عشر صلوات يومين وليتين لجواز ان يطرأ الحيض في وسط صلاة فتبطل وتقطع
في وسط اخرى فيجب ويجوز ان يكونا مثليين ومن فاته صلاتان متتاليتان ولم يعرف عينيها فعليه
صلوات يومين وليتين بخلاف ما اذا كانت تصلي في أول الوقت فانه لو فرض ابتداء الحيض في
انها الصلاة لما وجبت لانها لم تدرك من الوقت مايسعها والله اعلم *

قال الخامس اذا كان عليها قضاء يوم واحد فلا تبرأ ذمتها الا بقضاء ثلاثة ايام وسبيله ان

لم يبلغ واحد من الطرفين يوما وليلة بان رأت نصف يوم وما ونصفه قئا، وهكذا الى آخر الخامس عشر ففيه ثلاثة طرق الصحيح الأشهر منها طرد القولين في التلفيق كما اذا بلغ كل دم يوما وليلة فعلي قول التلفيق حيضها انصاف الدم وهو سبعة أيام ونصف وعلي قول السحب حيضها أربعة عشر يوما ونصف يوم لان النصف الأخير لم يتخلل بين دمي حيض ولا يحكم بان النقاء حيض على قول السحب الا اذا تخلل بين دمي حيض والطريق الثاني لاحتض لما وكل ذلك دم فساد والطريق الثالث ان توسط قدر أقل الحيض متصلا جري القولان في التلفيق والا فالجميع دم فساد أما ١١ بلغ أحد الطرفين أقل الحيض دون الآخر فثلاثة طرق أيضا أحدهما طرد القولين والثاني ان الذي بلغه حيض وباقيه دم فساد والثالث ان بلغ الاول أقل الحيض فهو وما سواه حيض وان بلغ الآخر الأقل فهو حيض دون ما سواه هذا كله اذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض فان لم يبلغه بان رأت ساعة دما وساعة قئا ثم ساعة وساعة ولم يبلغ المجموع يوما وليلة فطريقان أصحهما أنه على القولين أيضا ان قلنا بالتلفيق فلا حيض لما بل هو دم فساد وأن قلنا بالسحب فوجب ان أصحهما لاحتض لما أيضا لان الدم لم يبلغ ما يمكن ان يكون حيضا والثاني ان الدماء وما بينها حيض والطريق الثاني القطع بأنه لا حيض : فحصل في اتمدر المعتبر من الدمين ليجل ما بينهما حيضا علي قول السحب أوجه الصحيح المشهور أنه يشترط أن يبلغ مجموع الدماء قدر أقل المايض ولا يضر نقص كل دم عن أقل الحيض وهذا الوجه هو قول ابي العباس بن سريج وأبي اسحق المروزي وأبي بكر الحمودي وجمهور اصحابنا المتقدمين ومحمده اصحابنا المتأخرون المصنفون ونقله القاضى أبو ال ايب والماوردي عن عامة الاصحاب والثاني يشترط ان يكون كل واحد من الدمين بالغاً أقل الحيض حتى لو رأت دما نافعا عن أقل الحيض ودمين آخرين غير ناقصين فالاول دم فساد والاخران وما بينهما من النقاء حيض والثالث وهو قول ابي القاسم الانطالى لا يشترط شيء من ذلك بل لو كان مجموع الدماء نصف يوم أو أقل فهي وما بينها من النقاء حيض علي هذا القول الذي يفرع عليه وهو قول السحب والرابع لا يشترط بلوغ كل واحد من الدمين أقل الحيض لكن يشترط بلوغ أولها الأقل والخامس يشترط بلوغ أحدهما الأقل أيهما ذن والسادس يشترط

تصوم يوما وتفطر يوما ثم تصوم يوما ثم تصوم السابع عشر من صومها الاول فتخرج مما عليها بية.ين لان الحيض كيفما قدر مقدما أو مؤخرا فيخرج يوم عن الحيض وعلة هذا التقدير ذكرناها في كتاب البسيط ﴿ ٤٠ ﴾

تكلم في أن المتحيرة اذا ارادت قضا صوم يوم لم تبرأ ذمتها ولم يذكر ما اذا ارادت ان تقضي اكثر من يوم ولا قضاء الصلوات الفائتة والمنذورة ونحن نذكرهما على الاختصار فاما صوم يوم واحد فانما يخرج عن عهده بصوم ثلاثة أيام بان تصوم يوماتي شأنت وتفطر يوما وتصوم اليوم

الأقل في الأول أو الآخر أو الوسط *

﴿فرع﴾ قال أصحابنا القولات في التلقيح هما فيما إذا كان النقاء زائداً على الفترات المعتادة بين دفعات الحيض فاما الفترات تخيض بلا خلاف ثم الجمهور لم يضبطوا الفرق بين حقيقة الفترات والنقاء وهو من المعاني التي يتأكد الاعتناء بها ويكثر الاحتياج إليها وتقع في الفتاوى كثيراً وقد رأيت ذلك وقد وجدت ضبطه في اتقن مظانه وأحسنها وأكملها وأصونها فنص الشافعي رحمه الله في الام في باب الرد علي من قال لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام والشيخ أبو حامد الأسفراييني وصاحبه القاضى أبو الطيب الطبري وصاحبه الشيخ أبو اسحق مصنف الكتاب في تباينهم علي ان الفترة هي الحالة التي يتقطع فيها جريان الدم ويبقى لوث وأثر بحيث لو أدخلت في فرجها قطنه يخرج عليها أثر الدم من حمرة أو صفرة أو كدرة فهي في هذه الحالة حائض قولاً واحداً طال ذلك أم قصر والنقاء هو ان يصير فرجها بحيث لو جعلت القطنه فيه لخرجت بيضاء فهذا ما ضبطه الامام الشافعي والشيخ الثلاثة ولا مزيد عليه في وضوحه وصحة معناه والوثوق بقايليه وقد قل امام الحرمين أن الاصحاب لم يضبطوا ذلك وان انتهى المذكور فيه أن ما يعتاد تخلله بين دفعات الدم فهو من الفترات وما زاد فهو علي القولين في النقاء جميعه من غير استثناء لقدرة الفترة منه هذا كلام امام الحرمين والاعتماد علي ما قدمناه والله أعلم *

الحال الثاني : اذا انقطع الدم وجاوز خمسة عشر فاذا رأت يوماً وليلة دما ومثله نقاء وهكذا حتى جاوز خمسة عشر متقطعا فلا خلاف انه لا يلتقط لها أيام الحيض من جميع الشهر وان كان مجموع المتقطع دون خمسة عشر ولكنها مستحاضة اختلط حيضها بالاستحاضة وهي ذات تقطع هذا هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي في كتاب الحيض وقطع به جماهير الاصحاب

الثالث ثم اليوم السابع عشر وانما خرجت عن العدة بذلك لأنها أما طاهر في اليوم الاول فتحصل به الفرض او غير طاهر وجبئذ أمان تكون حائضاً في جميعه فينقطع حيضها قبل السابع عشر لا محالة ويقع الثالث أو السابع عشر في الطهر وأما ان تكون حائضاً في بعضه فان كانت حائضاً في أوله وانقطع فيه فهي طاهر في اليوم الثالث وان كانت حائضاً في اخره وابتدأ فيه نفايته الانتهاء الي السادس عشر ويقع السابع عشر في الطهر فعلي أي تقدر قدر يقع يوم في الطهر واعلم ان ذكر اليوم الثالث والسابع عشر للصوم الثاني والثالث انما جرى في كلام الاثمة لبيان ان السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد والا فلا يمين اليوم الثالث للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لها ان تصوم بدل الثالث يوماً بعده الي اخر الخامس عشر وبذل السابع عشر يوماً بعده الي اخر تسعة وعشرين يوماً ولكن الشرط ان يكون الخلف من أول السادس عشر مثل ما بين معها الاول والثاني أو أقل منه فلو صامت الاول والثالث

المتقدمين والمتأخرين وقال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي وأبو بكر المحمودى وغيرهما ليست مستحاضة بل السادسة عشر فما بعده طهر لها فيه حكم الطاهرات المستحاضات وأما الخامسة عشر فهي علي القولين في التلقيق أحدهما السحب فتكون كل الخامسة عشر حيضاً والثاني التلقيق فتكون أيام الدم حيضاً والتقاء طهرها وهذا الذي ذكرناه من قول ابن بنت الشافعي ومتابعيه هو فيما إذا انفصل دم الخامسة عشر عما بعدها فكانت ترى يوماً وليلة دماً ومثله تقاء فالسادس عشر يكون تقاء فلو اتصل الدم بالدم بان رأت ستة أيام دماً ثم ستة تقاء ثم ستة دماً فالسادس عشر فيه دم متصل بدم الخامس عشر فقد وافق ابن بنت الشافعي وغيره الأصحاب وقال هي في الجميع مستحاضة وافق الأصحاب علي تغليب ابن بنت الشافعي ومتابعيه في هذا التفصيل وغلط فيه ابن سريج فمن بعده قال امام الحرمين رأيت الحذاق لا يعدون قوله هذا من جملة المذهب فالصواب ما قدمناه من نص الشافعي والأصحاب رحمهم الله أنها مستحاضة قال اصحابنا لهذه المستحاضة أربعة أحوال أحدها أن تكون ممبزة بان ترى يوماً وليلة دماً أسود ثم يوماً وليلة تقاء ثم يوماً وليلة أسود ثم يوماً وليلة تقاء وكذا مرة ثالثة ورابعة وخامسة ثم ترى بعد هذه العشرة يوماً وليلة دماً أحمر ويوماً وليلة تقاء ثم مرة ثانية وثالثة وتجاوز خمسة عشر متطعماً كذلك أو متصلاً دماً أحمر فهذه الميزة ترد الى التمييز فيكون العاشر فما بعده طهرها وفي التسعة القولان ان قلنا بالتلقيق فحيضها خمسة السواد وان قلنا بالسحب فالتسعة كلها حيض وانما لم يدخل معها العاشر لما قدمنا يابه أن التقاء انما يكون حيضاً على قول السحب اذا كان بين دمي حيض ولو رأت يوماً وليلة دماً أسود و يوماً وليلة دماً أحمر وهكذا الي أن رأت الخامس عشر أسود والسادس عشر أحمر ثم اتصلت الحرة وحدها أو مع نخال التقاء يها فهي أيضاً مميزة وإن قلنا بالتلقيق فحيضها أيام السواد وهي ثمانية وان قلنا بالسحب فالخمس عشرة كلها حيض والمفصود أن

واثنا عشر لم يجز لان الخلف من أول السادس عشر يومان وليس بين الصومين الاوabin الايوم وانما امتنع ذلك لحواز ان يتقطع الحيض في اليوم الثالث ويعود في الثامن عشر فيكون السكل في الحيض ولو صامت الاول والرابع والاثامن عشر جاز لان الخلف مثل ما بين الصومين ولو صامت السابع عشر والحالة هذه جاز لان الخلف اقل مما بين الصومين ولو صامت الاول والخامس عشر فقد تخلل بين الصومين ثلاثة عشر يوماً فلها ان تصوم التاسع والعشرين لان الخلف حيثئذ مثل ما بين الصومين ولها أن تصوم يوماً قبله لان الخلف يكون اقل نعم لا يجوز ان تصوم السادس عشر فانها لو فعلت ذلك لم تخلف شيئاً ولا بد من تخليف ثم بشرط ما ذكرنا فهذا شرح ما أوردته ثم لك أن تعلم قوله فلا تبرا ذمتها بالقبض ثلاثة أيام بالواو لان من الأصحاب من قال يكفي يومان بنهأربعة عشر يوماً وحكي ذلك عن نص الشافعي رضي الله عنه وهذا قول من قال بحجبها من رمضان خمسة عشر يوماً

الدم الضعيف المتخلل بين الدماء القوية كالتقاء بشرط أن يستمر الضعيف بعد الخامسة عشر وحده وضابطه أن علي قول السحب حيضها الدماء القوية في الخامسة عشر مع ما يتخللها من النقاء أو الدم الضعيف وعلي قول التلفيق حيضها القوي دون المتخلل ثم هذا الذي ذكرناه من التمييز هو علي إطلاقه اذا كانت مبتدأة وكذا لو كانت معتادة وقلنا بالمذهب ان من اجتمع لها عادة وتميز ترد الي التمييز فاما اذا قلنا بالوجه الضعيف أنها ترد الي العادة فإنها تكون معتادة ويأتي حكمها في الحال الثاني ان شاء الله تعالى وهذا كله اذا كان التمييز تميزا معتبرا كمثلناه فاما ان فقد شرط من شروط التمييز فرأت يوما وليلة دما أسود ويوما وليلة أحمر واستمر هكذا يوما ويوما الى آخر الشهر فهذه وان كانت صورة مميزة فليست مميزة في الحكم فلقد أحد شروط التمييز وهو ألا يجاوز الدم القوي خمسة عشر وقد نقل امام الحرمين وغيره اتفاق الاصحاب علي أنها غير مميزة قال امام الحرمين والاصحاب فاداء علم أنها غير مميزة نظر ان كانت معتادة ردت الي المادة وصار كأن الدماء علي لون واحد وان لم تكن معتادة فهي مبتدأة فتدرد الي مرد المبتدأة من يوم وليلة أو ست أو سبع ولا التفات الي اختلاف الوان الدم (الحال الثاني) ان تكون ذات التقطع معتادة غير مميزة وهي حافظة لعادتها وكانت عادتها أياما متصلة لا تقطع فيها فتدرد الي عادتها فلي قول السحب كل دم يقع في أيام العادة مع النقاء المتخلل بين الدمين يكون جميعه حيضا فان كان آخر أيام العادة نقاء لم يكن حيضا لكونه لم يقع بين دمي حيض وأما علي قول التلفيق فأيام النقاء طهر ويلتقط لها قدر عادتها وفيما يلتقط منه خلاف مشهور حكاه المصنف والجمهور وجين وحكاه الشيخ ابو حامد والماوردي والجرجاني قولين أحدهما يلتقط ذلك من مدة الامسكان وهي خمسة عشر ولا يبالي بمجاوزة المقطوع منه قدر المادة والثاني يلتقط ما أمكن من زمان عادتها ولا يتجاوز ذلك ولا يبالي بنقص قدر الحيض عن العادة وهذه امتلة ما ذكرناه: كان عادتها من أول كل شهر خمسة أيام فتقطع دما يوما ويوما وجاوز خمسة عشر فان قلنا بالسحب نحيضها الخامسة الاولي دما واثاء وان قلنا بالتلفيق

والاكثر ان قطعوا بانه لا يكفي اليومان لجواز ان يتدري الحيض في اليوم الاول وينقطع في الخامس عشر وأولو كلام الشافعي رضي الله عنه علي ما اذا عرفت ان دمها كان يتدري وينقطع ليلا وربما قالوا انه مهد القاعدة ولم يحطر له حينئذ تقدير بعض اليوم فإقتضيه الاحتياط عين مذهبه ولو قال صاحب الكتاب الا بصوم ثلاثة أيام بدل قوله بقضاء ثلاثة أيام لكان أحسن لان الايام الثلاثة لا تقع قضاء وفائتها يوم وانما الواقع قضاء واحد من الثلاثة واما اذا قصت أكثر من يوم فتضعف ما عليها وتزيد يومين ثم تصوم نصف المجموع ولا متى شئت وتصوم مثل ذلك من أول السادس عشر فتخرج عن الهمة مثاله اذا أرادت أن تقضي يومين تضعف وتزيد يومين تكون ستة تصوم ثلاثة متى شئت ثم ثلاثة من أول السادس عشر فيكفيها لان الثلاثة الاول اما ان تكون في الطهر

فان قلنا يلقط من أيام العادة فيحيضها اليوم الاول والثالث والخامس ونقص من عاداتها يومان
وماسوى ذلك طهر وان قلنا يلقط من مدة الامكان فيحيضها الاول والثالث والخامس والسابع
والتاسع وماسواها طهر ولو كانت عاداتها ستة فان قلنا بالسحب فيحيضها الخمسة الاولى ويكون
السادس وما بعد طهرا لانه ليس بين دمي حيض ويكون قد نقص من عاداتها يوم وان قلنا لتلق
من عاداتها فيحيضها الاول والثالث والخامس وان قلنا من مدة الامكان فيحيضها هذه الثلاثة والسابع
والتاسع والحادى عشر وان كانت عاداتها سبعة فان سحبنا فيحيضها السبعة الاولى وان اقطنا من
العادة فيحيضها الاول والثالث والخامس والسابع وان لقطنا من الامكان فيحيضها هذه الاربعة والتاسع
والحادى عشر والثالث عشر وان كانت عاداتها ثمانية فان سحبنا فيحيضها السبعة الاولى وان
لقطنا من العادة فيحيضها أفراد السبعة وان لقطنا من الامكان فيحيضها الافراد الثمانية من الخمسة
عشر وان كانت عاداتها تسعة فان سحبنا فيحيضها التسعة الاولى وان لقطنا من العادة فيحيضها
أفراد التسعة وهي خمسة وان لقطنا من الامكان فيحيضها أفراد الخمسة عشر وهي ثمانية ونقص
من العادة يوم لانه لا يمكن التقاط السابع عشر لمجاوزته الخمسة عشر ولو كانت عاداتها عشرة فان
سحبنا فيحيضها التسعة الاولى وان لقطنا من العادة فيحيضها أفراد التسعة وهي خمسة والافراد
الثمانية وان كانت عاداتها أحد عشر فان سحبنا فهي حيضها وان لقطنا من العادة فافرادها
والافراد الخمسة عشر وان كانت عاداتها اثني عشر فان سحبنا فاحد عشر وان لقطنا من العادة
فافرادها والافراد الخمسة عشر وان كانت عاداتها ثلاثة عشر فان سحبنا فهي حيضها وان
لقطنا من العادة فافرادها والافراد الخمسة عشر وان كانت عاداتها أربعة عشر فان سحبنا فيحيضها
الثلاثة عشر وان لقطنا من العادة فافرادها والافراد الخمسة عشر وان كانت عاداتها
خمس عشر فان سحبنا فهي حيضها وان لقطنا من العادة أو الامكان فافرادها الثمانية قال الغزالي
والاصحاب وعلى الوجهين جميعا تأمرها في الدور الاول ان تحيض أيام الدماء لاحتمال الانقطاع على
خمس عشر فلا تكون مستحاضة والله اعلم *

فذلك أولا تكون فان كان كانها في الحيض فغايتها الانتهاء الى السادس عشر بتقدير ان يكون
الابتداء في اليوم الاول فيقع اليومان الاخيران في الطهر وان كان بعضها في الحيض دون البعض فان كان
اليوم الاول في الطهر صح من الثامن عشر وان كان اليومان الاولان في الطهر صحاوان كان اليوم الاخير في
مع السادس عشر واذا كانت تقضى ثلاثة أيام صامت اربعة ولاء ثم أربعة من أول السادس
عشر وعلى هذا القيام حتى اذا كانت تقضى اربعة عشر يوما تصعب وتزيد يومين فستوعب
التبر وهو غاية ما يمكن قضاؤه في الشهر الواحد ولذلك لم يحسب من رمضان الا هذا التقدر ولو أنها
صامت ما لمبها على الولاء متى شئت من غير زيادة واعادته من أول السابع عشر وصامت بعدها

بها من يش
لنفسه دون يمش
مباركة طوية في
أثرها للقصص
وقد ضاع بين
سطورها ولا
كانت هذه المأثرة
للإمام في الشرح
قلنا ما لها من
من نفس الشرح
والرحمة الله به
قوله من يومين
(وإن ردت إلى
سبع من يوم واحد
وأما إذا حكمنا
بالسبب فإن رددناها
اليوم واحدة فثبت
صلوات سبعة أيام
وهي أيام النبوي
اليوم الأول ولا
نقضي غير ذلك في
الصوم فثبت
الطهر لا تقضي
الاصيام ثمانية
أيام وهي أيام الله
كلها والثاني نقضي
صيام خمسة عشر
ولفظ الوسيط
نمينا عن المولود
الأول أنه لا يلزمها
الاقتضاء تسعة
في رمضان لأنها
صامت سبعة في
أيام التقاض من الشطر
الأول ولولا ذلك
الغالب لزمها الا
سنة عشر هذا
حسبنا سبعة في
سنة والصلوات ما
نظام وهو المذكور
في البدع وغيره
ولولا الغناء لما رما
ألا تسعة عشر وأما
نظم السنة في
إذا أمكن انبساط
الكتب الخيرة
السنة عشر وهو
ممكن في المثال الذي
ننظم فيه أن
رددنا إلى ست
أو سبع فإن ردت
إلى ست فثبت

(الحال الثالث) : ان تكون مبتدأة لتمييز لها وفيها القولان المعروفان أحدهما ترد إلى يوم
وليلة والثاني إلى ست أو سبع فإن رددناها إلى ست أو سبع فتحكمنا حكم من عادت من ست أو سبع
وقد بيناها وان رددناها إلى يوم وليلة فحسبنا يوم وليلة سواء سحنا أو لقطنا من العادة أو من
الامكان ثم ان هذه المبتدأة اذا صلت وصامت في أيام التقاض حتى جاوز خمسة عشر وتركنا الصوم
والصلاة في أيام الدم كما أمرنا فوجب عليها قضاء صيام أيام الدم وصلواتها بعد المرد بلا خلاف لأنها
تنبأ أنها واجبان وأما صلوات أيام النقاء وصيامها فلا تقضيها على قول التلخيص وأما على قول
السبب فلا تقضي الصلاة لأنها ان كانت حائضا فلا صلاة عليها وان كانت طاهرا فقد صلت
وفي وجوب قضاء الصوم قولان أحدهما لا يجب كالصلاة والثاني يجب لأنها صامت مترددة في
سببها فلا يجزئها بخلاف الصلاة فإنها ان لم تصح لم يجب قضاؤها واعلم ان هذا الحكم سطر في جميع
شهورها قال الرافعي بعد أن ذكر هذه الجملة خرج مما ذكرناه انا ان حكمنا بالقطع لم تقض من
الخمس عشر الا صلوات سبعة أيام وصيامها ان رددنا المبتدأة إلى يوم وليلة وهي أيام الدم سوى
اليوم الاول وان رددناها إلى ست أو سبع فإن لم تجاوز بالقطع أيام العادة وكان الرد إلى ست
فقطنا من خمسة أيام وهي أيام الدم بعد المرد وان ردت إلى سبع فن أربعة أيام وهي أيام الدم بعد
المرد وان جاوزناها ورددنا إلى ست فقطنا من يومين (٧) (الحال الرابع)
الناسية وهي ضربان : أحدهما من نسيت قدر عادت ووقتها وهي المتحيرة وفيها القولان أحدهما
أنها كالمبتدأة وقد سبق حكمها والصحيح أنه يلزمها الاحتياط فلي هذا فان قلنا بالسبب احتاطت في
أزمة الدم بالامور السابقة في حال اطباق الدم بلا فرق لاحتياط الطهر والحيض والانتقاع وتخطا
في أزمة النقاء أيضا اذ مازان الا ويحتمل أن يكون حضا لكن لا يلزمها غسل في وقت لان الغسل
أما تؤمر به المتحيرة المطبقة لاحتياط انقطاع الدم وهذا غير محتمل هنا ولا يلزمها تجديد الوضوء
أيضا لكل فريضة لان ذلك انما يجب لتجدد خروج الحدث ولا تجدد في النقاء فيكفيها لزمان

يومين اما مجتمعين او غير مجتمعين متصليين بالصوم الاول او الثاني او غير متصلين لخرجت عن
العهد أيضا وكل واحد من هذين الطريقين يطرد في قضاء اليوم الواحد لكن الطريق المذكور
فيه أخف للثناعة بصوم ثلاثة أيام وعلى هذين الطريقين نصير أربعة وهذا كله في قضاء الصوم
الذي لا تتابع فيه اما اذا قضت صوما متتابعين بنذر وغيره فان كان قدر ما يقع في شهر صامته
على الولاء ثم مرة أخرى قبل السابع عشر ثم مرة أخرى من السابع عشر مثاله عليها بومان متتابعان
تقوم يومين ونصوم السابع عشر والثامن عشر ونصوم بينهما يومين متتابعين واذا كان عليها
شهران متتابعان صامت ما تقواريبعين بومان على التوالي أربعة أشهر لسته وخمسين يوما وعشرين يوما لاربعة
أيام فاذا دام طهرها شهرين فذلك والا فقد شهرين من هذه المدة صحيح لامحالة وتخلل الحيض

صاوب حصة أيام وهي أيام لدهاء انه لمصل فيها بعد الرد لان جلتها ثمانية ويقع منها في الرد ثلاثة وان ردت إلى سبع فثبت صلوات أربع
أيام وأما الصوم فلي أحد اقربان نقضي صيام خمسة عشر يوما على شريعتنا وعلى ما روي من رد السبعة فثبت صيام عشرة أيام بما فيها من أيام الدم في الحدة
عشر ويومها قال وقد في الرد لتبين الميخريتها وازدوت إلى سبع فثبت صيام أحد عشر يوما (٨)

النقاء الغسل عند قضاء كل نوبة من نوب الدماء، وأما إذا قلنا باللقط فعليها الاحتياط في جميع أزمانه الدم وعند كل انقطاع، وأما أزمانه النقاء فهي فيها طاهرة في الوطء وجميع الأحكام: الضرب الثاني: من نسيت قدر عادتها وذكرت وقتها أو نسيت الوقت وذكرت القدر فتحتا على قول التلغيق والسحب مع رعاية ما ذكره: مثله قالت اضللت خمسة في العشرة الاولى وقطعت دما يوما يوما وجاوز الخمسة عشر فان قلنا بالسحب فالיום العاشر طهر لانه لقاء ليس بين دمي حيض ولا غسل عليها في الخمسة الاولى لتعذر الانقطاع وتغسل عقب الخامس والسابع والتاسع لجواز الانقطاع في هذه الايام وهل يلزمها الغسل في اثناء السابع والتاسع وجهان أحدهما نعم لاحتمال الانقطاع في الوسط والثاني وهو الصحيح بل الصواب وقول جماهير الاصحاب لا يلزمها لان الانقطاع لو فرض في الوسط هنا لزم منه الابتداء في أثناء الثاني أو الرابع وهي تقية وأما اذا قلنا باللقط فان لم يجاوز أيام العادة فالحكم كما ذكرنا على قول السحب الا انها طاهر في أيام النقاء في كل حكم وأنها تغسل عقب كل نوبة من نوب الدم في جميع المدة لان المنقطع حيض وان جاوزنا أيام العادة فحيضها خمسة أيام وهي الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع على تقدير انطباق الحيض على الخمسة الاولى وعلى تقدير تأخره الى الخمسة الثانية ليس لها الا يومان دما وهما السابع والتاسع فتضم اليهما المادى عشر والخامس عشر فهي اذا حاض في السابع والتاسع يتيقن لدخولها في كل تقدير والله اعلم * (فرع) هذا الذي قدمناه هو فيما اذا انقطع الدم يوماً وليلة دما ومثله لقاء، أما اذا انقطع نصف يوم دما ونسفه لقاء وجاوز خمسة عشر فان كانت مميزة ردت الى التمييز فان كانت ترى نصف يوم دما أسود ونصفه لقاء ثم الثاني والثالث والرابع والخامس كذلك ثم ترى نصف السادس دما أجز ونصفه لقاء ثم كذلك السابع وما بعده وجاوز الخمسة عشر كانت أنصاف السواد حيضاً وفيها ينهما من النقاء القولان وما بعد ذلك من الحرة والنقاء طهر وهذا تفريع على المذهب أنه

لا يقطع التتابع، وأما اذا كانت تقضي فائتة صلاة أو تريد الخروج عن عهدة منقورة نظران كانت واحدة صلحتها بغسل متى شاءت ثم تمهل زماناً يسع الغسل وتلك الصلاة وتعيدها بغسل آخر بحيث يقع في خمسة عشر يوماً من أول الصلاة المرة الاولى وتمهل من أول السادس عشر قدر الامهال الاول ثم تعيدها بغسل آخر قبل تمام الشهر من المرة الاولى ويشترط أن لا تؤخر اثنتا عشرة عن أول السادس عشر أكثر من الزمان المتخلل بين آخر المرة الاولى وأول الثانية وهذا كله كما ذكرنا في الصوم والامهال الاول كالافطار اليوم الثاني والامهال الثاني كالانظار السادس عشر وان كانت الصلوات التي تريدها أكثر من واحدة فلها طريقان أحدهما ان تنزلها منزلة الصلاة الواحدة فتصليها على الولا ثلاث مرات كما ذكرنا في الواحدة وتغسل في كل مرة لاصلاة الاولى وتوضأ لكل واحدة بعدها ولا فرق على هذا بين ان تكون الصلوات متتقة او مختلفة والثاني

لا يشترط في الاول ولا في غيره أن يتصل الدم يوما وليلة وإن كانت معتادة غير مميزة ردت الى العادة فان كانت عاداتها خمسة أيام فرأت نصف يوم دما ونصفه نقاء ثم هكذا حتي جاوز خمسة عشر فان سحبتا فحيضها أربعة أيام ونصف من الاول وان لقطنا من العادة فحيضها يومان ونصف وهي أنصاف الدم في الخمسة وان لقطنا من الامكان فحيضها خمسة أيام من العشرة الاولوي وهي أنصاف الدم وان كانت مبتدأة غير مميزة قال أصحابنا ان قلنا ترد الى ست أو سبع فهي كمن عاداتها ست أو سبع وان قلنا ترد الى يوم وليلة فان سحبتا أو لقطنا من العادة فلا حيض لها لانه لا يحصل لها أقل الحيض فان لقطنا من الامكان لقطنا لها يوما وليلة فان كانت ترى نصف يوم دما ونصفه الآخر مع الليلة نقاء لفقنا اليوم والليلة من أربعة أيام وان كانت ترى نصف يوم وليلة دما ونصفها نقاء لفقنا من يومين: هكذا قطع به جماهير الاصحاب وحكي صاحب الحاوي على قول السحب وجهين أحدهما لا حيض لها كما قاله الجمهور والثاني وهو قول أبي العباس بن سريج فحيضها يوما وليلة وان لم تر الدم في جميعه وهذا غريب ضعيف والله أعلم *

(فرغ) اذ رأته ثلاثة أيام دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم أقطع فالثلاثة الاولوي حيض لانه في زمان الامكان والثلاثة الاخيرة دم فساد ولا يجوز أن تجعل حيضاً مع الثلاثة الاولوي وما يبيها لمجاوزته خمسة عشر يوما ولا يجوز أن تجعل حيضاً ثانياً لانه لم يتقدمه أقل طهر وهكذا لو رأت يوما وليلة دما أو يومين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو غير ذلك ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر ثم رأت يوما وليلة أو أكثر دما فالاول حيض والآخر دم فساد ولا خلاف في شيء من هذا ولو رأت دما دون يوم وليلة ثم رأت النقاء تمام خمسة عشر ثم رأت الدم يوما وليلة أو ثلاثة أيام أو خمسة أو نحو ذلك فالاول دم فساد والثاني حيض لوقوعه في زمن الامكان ولا يضم الاول اليه لمجاوزه الخمسة عشر ولا يستقل بنفسه ولو رأت نصف يوم دما ثم تمام خمسة عشر نقاء ثم نصف يوم دما فالدمان جميعا دم فساد ولا حيض لها بلا خلاف لان كل دم لا يستقل ولا يمكن ضمه الي الآخر لمجاوزه خمسة عشر ولو رأت المبتدأة يوما بلا ليلة دما ثم ثلاثة عشر نقاء ثم ثلاثة أيام دما فقد رأت في الخمسة عشر يومين دما في أولها يوما وفي آخرها يوما فان قلنا لا تلتق فحيضها الدم الثاني وأما الاول فدم فساد وان لفقنا من العادة فحيضها أيضا الثاني وأما

أن تنظر فيما عليها من العدد ان لم يكن فيه اختلاف فتضعفه وتزيد عليه صلاتين ابدا وتصلي نصف الجملة ولاء ثم النصف الاخر في اول السادس عشر من أول الشروع في النصف الاول مثاله عليها خمس صلوات تصبح تضعفها وتزيد صلاتين تكون اثني عشر تصلي نصفها وهو ستة متي شاءت ثم ستة في أول السادس عشر وان كان في العدد الذي عليها اختلاف فتصلي ما عليها بانواعه علي الولاة متى شاءت ثم تصلي صلاتين من كل نوع مما عليها بشرط ان يقعا في خمسة عشر يوما

الاول فدم فساد لان المبتدأة ترد الى يوم وليلة أو ست أو سبع وليس في هذا الزمان ما يمكن جعله حيضاً وان لقننا في مدة الامكان وهي الحقة عشر فان قلنا المبتدأة ترد الى يوم وليلة حيضها اليوم الاول ومن الخامس عشر مقدار ليلة فيتم لها يوم وليلة وان قلنا ترد الى ست أو سبع فيحيضها الاول من الخامس عشر بليته لانه الممكن ويكرن الدم بعد الخمسة عشر دم فساد *

(فرع) اذا كانت عادتها أن تحيض في الظهر عشرة أيام من أوله فرأت في شهر يومين دما ثم ستة نقاء ثم يومين دما واقطع واستمر الطهر فان سحبتا فالعشرة حيض وان لقننا فيحيضها أربعة أيام وهي أيام الدم ولو كان عادتھا خمسة فرأت ثلاثة دما ثم أربعة نقاء ثم ثلاثة دما فان سحبتا فالعشرة حيض وان لقننا فيحيضها ستة الدم ولو كان عادتھا خمسة من أول الشهر فرأت في أوله أربعة دما ثم خمسة نقاء ثم العاشر دما فان سحبتا فالعشرة حيض وان لقننا فيحيضها خمسة الدم ولو رأت يوما وليلة دما وسبعة نقاء ويومين دما فان سحبتا فالعشرة حيض والا فثلاثة الدم وسواء في هذا كله لقننا من العادة أو من الامكان وانما الخلاف فيها اذا جاوز التقطع الخمسة عشر وهذا وان كان ظاهرا فلا يضر التنبيه عليه لبعض المبتدئين والله أعلم *

(فرع) ذكر الهاملي وصاحب الشامل وآخرون ونقلوه عن ابن سريج قالوا لو كان عادتھا خمسة أيام من الشهر وباقية طهر فرأت في شهر اليوم الاول نقاء والثاني دما والثالث نقاء والرابع دما ثم لم تنزل هكذا حتى رأت السادس عشر دما واقطع فان قلنا لا تعلق فيحيضها خمسة عشر أولا الثاني وآخرها السادس عشر وان لقننا فيحيضها ثمانية الدم هذا اذا وقف علي السادس عشر فان جاوزه فقد صارت مستحاضة علي المذهب خلافا لابن بنت الشافعي رضي الله عنهم فان لقننا من العادة فيحيضها يومان اثناي والرابع اذ ايس في أيام العادة دم سواها وان لقننا من مدة الامكان فيحيضها الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر وان سحبتا قبل الاعتبار بعدد العادة أم بزمانها فيه وجهان ذكرهما ابن سريج والاصحاب : أحدهما الاعتبار بزمانها فيكون حيضها الثاني والثالث

من أول الذروع وتمهل من أول السادس عشر زمانا يسع الصلاة المفتتح بها ثم تعيد ما عليها علي ترتيت فعملها في المرة الاولى مثاله عليها ثلاث صلوات صبح وظهران وتصلّي الحس متي شاءت ثم تصلّي بعدها في الحقة عشر صبحين وظهريين وتمهل من السادس عشر ما يسع لصبح وتعيد الحس كما فعلت أولا وفي هذا الطريق فتقرر لكل صلاة الي غسل بخلاف ما ذكرنا في الطريق الاول والطواف بمائة الصلاة واحداً كان أو عدداً وتصلّي مع كل طواف ركعتيه ويكفي غسل واحد للطواف مع الركعتين ان لم نوجب الركعتين وان اوجبناهما فثلاثة أوجه أحدها أنه يجب وضوء للركعتين بعد الطواف والثاني يجب غسل آخرهما والثالث لا يجب لأهنا ولا ذالك ولو بسطنا القول في جميع ذلك لطال وقد فعلته في خير هذا الكتاب

والرابع ولا يمكن ضم الاول والخامس اليها لانهما تقاء ليس بين دمى حيض : والثاني الاعتبار بعددها ولا تبالي بمجاوزة الزمان فيكون حيضها خمسة وهي الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس فحصل في حيضها ثلاثة أوجه أحدها يومان والثاني ثلاثة والثالث خمسة وفي زمنه أربعة أوجه : أحدها أنه الثاني والرابع : والوجه الثاني والثالث والرابع : والوجه الثالث أنه الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر : والوجه الرابع أنه الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس : قال ابن سريج فلو كانت المسألة بمحالفها حضرت قبل عادتها بيوم ورأت النقاء في اليوم الاول من الشهر والدم في اليوم الثاني والتقاء في الثالث والدم في الرابع وهكذا حتى جاوز خمسة عشر فان لفتنا من العادة فيحيضها اليوم الثاني والرابع فقط اذ ليس في زمن العادة دم سواهما وان لفتنا من الامكان قال ابن سريج احتمل وجهين أحدهما أن يكون اول الحيض اليوم الذي سبق العادة والوجه الثاني أن يكون أوله اليوم الثاني من الشهر *

قال والاول أظهر لانه دم في زمن الامكان فعلي هذا يلفق لها خمسة وهي أيام الدماء آخرها الثامن وان قلنا بالوجه الثاني لفتنا لها خمسة آخرها العاشر وان سحبنا بنى علي الوجهين فان قلنا الاعتبار بزمن العادة فيحيضها ثلاثة أيام وهي الثاني والثالث والرابع وان قلنا الاعتبار بعدد أيام العادة فيحيضها خمسة أولها الذي بدأ فيه الدم وآخرها الرابع فحصل في قدر حيضها ثلاثة أوجه أحدها يومان والثاني ثلاثة والثالث خمسة وفي زمنه خمسة أوجه أحدها يومان الثاني والثالث والرابع والخامس والوجه الثاني ثلاثة أيام الثاني والثالث والرابع والوجه الثالث خمسة أيام الدماء أولها الذي سبق عادتها وآخرها الثامن والوجه الرابع خمسة أيام أولها الثاني وآخرها العاشر والوجه الخامس خمسة أيام متوالية أولها الدم الذي تقدم له وآخرها الرابع وهذه المسألة في نهاية من الحسن والله أعلم *

قال السادس اذا طلقت أقضت عدتها بثلاثة أشهر ولا تقدر تباعد حيضها الي سن اليأس لانه تشديد عظيم * المتحيرة اذا طلعت زوجها بماذا تعتد : قلوا عن صاحب النقيب وجها أنها تصبر الى سن اليأس ثم تعتد بالأشهر لان من المحتمل تباعد الحيض ونحن نرفع على قول الاخطا فأخذ في كل حكم بالأسوأ والذي صار اليه المعظم ورواه صاحب الكتاب أن عدتها تنقضي بثلاثة أشهر لان الغالب أن يكون للمرأة في كل شهر حيضة وحمل أمرها على تباعد الحيض وتكليفها الصبر الى سن اليأس فيه متعة عظيمة وضرب بين فلا وجه لاحتماله بتجوير مجرد علي خلاف الغالب بخلاف العبادات فان المشقة فيها أهون ثم في كيفية اعتدادها بالأشهر كلام ذكره في كتاب العدة واعلم أن امام الحرمين قدس الله روحه مال الى رد المتحيرة الى المبتدأة في قدر الحيض وان لم يجعل أول الهلال ابتداء دورها وما امتن به هذه المسألة فقال اناق . معظم الامهات على أنها تعتد

(فرع) انتقلت عاداتها بتقدم أو تأخر ثم استحيزت وتقطع دما فيها الخلاف السابق بين أبي اسحق والاصحاب في مراعاة الاولية كما ذكرناه في حاشى اطباق الدم ويعود الخلاف في ثبوت العادة بمرة: مثال التقدم كل عاداتها خمسة من ثلاثين فرأت في بعض الادوار يوم اثلاثين دما واليوم الذى بعده نقاء وتقطع دما هكذا وجاوز خمسة عشر قال أبو اسحق حيضها ايامها القديمة وما قبلها استحاضة فان سحبتا فحيضها اليوم الثانى والثالث والرابع وان لقننا فالثانى والرابع وقال الجمهور وهو المذهب تنتقل العادة بمرة فان سحبتا فحيضها خمسة متوالية اولها يوم الثلاثين وان لقننا من العادة فحيضها يوم الثلاثين والثانى والرابع وان لقننا من الحنة عشر ضمننا اليها السادس والثامن مثال التأخر أن ترى في بعض الادوار اليوم الاول نقاء والثانى دما والثالث نقاء والرابع دما واستمر هكذا منقطعا فعند أبي اسحق الحكم كما سبق في صورة التقدم وعلي المذهب ان سحبتا فحيضها خمسة متوالية اولها اثنان وان لقننا من العادة فالثانى والرابع والسادس لان السادس وان خرج عن العادة القديمة فبالتأخر انتقلت عاداتها وصار الثانى اولها والسادس آخرها وان لقننا من الحنة عشر ضمننا اليها الثامن والعاشر وقد صار طهرها السابق

بثلاثة أشهر يدل علي تقرب أمرها من المبتدأة في عدد الحيض والطهر والمعنى القاضى برد المبتدأة الى الاقل والغالب يقضى بمثل ذلك في التحيرة فوجب التول به وهذا توسط بين القول الضعيف وبين الاحتياط التام وفيه تخفيف الامر عليها في المحسوب من رمضان فان غاية حيضها علي هذا التقدير يكون سبعة وأقصى ما يفرض انبساطه على ثمانية أيام فيصح لها من الشهر الكامل اثنان وعشرون يوما وكذلك في قضاء الصوم والصلاة فيكفيها على هذا التقدير اذا كانت تقضى صوم يوم أن تصوم يومين بينها سبعة أيام لكن الذى عليه جمهور الاصحاب ما تقدم وبالله التوفيق

قال (الحال الثانية) أن تحفظ شيئا كالحفظ أن ابتداء الدم كان أول كل شهر فيوم و ليلة من أول كل شهر حيض يبقين وبعده يحتمل الاقطاع الى اقضاء الخامس عشر فنغسل لكل صلاة وبعده الى آخر الشهر طهر يبقين فتوضأ لكل صلاة ولو حفظت أن الدم كان قطع عند آخر كل شهر الى المنتصف فاول الشهر طهر يبتين ثم بعده يعارض الاحتمال ولا يحتمل الاقطاع لان في آخره حيضا يبقين فتوضأ وتصل الى اقضاء التاسع والعشرين واليوم الاخير ليلة حيض يبقين »

اذا حفظت الماسية من عاداتها شيئا ونسبت شيئا فاقول الجلي فيها أن كل زمان تتيقن فيه الحيض تثبت فيه أحكام الحيض وكل زمان تتيقن فيه الطهر ثبت فيه أحكام الطهر نعم بها حدث دائم وكل زمان يحتمل الحيض والطهر فهي في الاستمتاع كالخائض وفي لزوم العبادات كالطاهر ثم ان كان ذلك الزمان محتملا للاقطاع أيضا فعليها أن تغتسل لكل فريضة ويجب

علي الاستحاضة في هذه الصورة ستة وعشرين وفي صورة التقدم أربعة وعشرين ولو لم يتقدم الدم في المثال المذكور ولا تأخر سكن تقطع هو والنقاء يومين يومين لم يعد خلاف أبي اسحق بل يبنى علي القولين فان سحبا فحيضها حجة متواليه والسادس كالدماء بعده وان لقننا من العادة فحيضها الاول والثاني والخامس وان لقننا من الحصة عشر ضمنا اليها السادس والتاسع رحكي الرافعي وجها شاذا أن الخامس لا يجعل حيضاً اذا لقننا من العادة ولا التاسع اذا لقننا من الحصة عشر لأنهما ضعفا باتصالهما بدم الاستحاضة وطردوا الوجه في كل نوبة دم يخرج بعضها عن العادة ان اقتصرنا عليها أو عن الحصة عشر ان اعتبرناهما: هذا بيان حيضها: أما قدر طهرها الي استئناف حيضة أخرى فينظر ان كان التقطع بحيث ينطبق الدم علي أول الدور فهو ابتداء الحيضة الأخرى وان لم ينطبق فابتدؤها أقرب نوب الدماء الي الدور تقدمت أو تأخرت فان استويا في التقدم والتأخر فابتداء حيض الدورة الأخيرة ثم قد يتفق التقدم والآخر في بعض ادوار الاستحاضة دون بعض وطريق معرفة ذلك أن أخذ نوبة دم ونوبة نقاء وتطلب عدداً صحيحاً يحصل من مضروب مجموع النوبتين فيه مقدار دورها فان وجدته فاعلم انطبق الدم علي أول الدور والا فاضربه في عدد يكون الحاصل منه أقرب الي دورها زائداً كان أو ناقصاً واجعل حيضها الثاني أقرب الدماء الي الدور فان استوى طرفا الزيادة والنقص فالاعتبار بالزائد مثاله اذا نوبة خمسة من ثلاثين وتقطع وما ويوما وجاوز خمسة عشر فنوبة الدم يوم ونوبة النقاء مثله وتجد عددا اذا ضربت الانثيين فيه يبلغ ثلاثين وهو خمسة عشر فاعلم انطبق الدم علي أول دورها ابداء ادام التقطع بهذه الصفة قول كانت المسألة بحالها وتقطع يومين يومين فلا تجد عدداً يحصل من ضرب اربعة فيه ثلاثين فاطلب ما يقرب الحاصل من الضرب فيه من ثلاثين وهما عددان سبعة وثمانية احدهما يحصل منه ثمانية وعشرون والآخر اثنان وثلاثون فاستوى طرفا الزيادة والنقص فخذ بالزيادة واجعل أول الحيضة اثنائية الثالث والثلاثين وحينئذ يعود خلاف أبي اسحق لأن آخر الحيض عن أول الدور فحيضها عنده

الاحتياط علي ما تقتضيه الحال واذا عرفت هذه المقدمة فيقول: ذكرنا أن الباسية اذا لم تنس القدر والوقت جميعاً وحفظت شيئاً فحفظها اما أن يكون الوقت واما أن يكون القدر او شيء منه فجعل الحالة الاولى من حالتين الآخرين في القسم الاول، والثانية منها في القسم الثاني وقوله ان نحفظ شيئاً اي من الوقت والادخل فيه الحالة الاخيرة واقتصره علي ذكر مثالين احدهما وعينت ثلاثين يوماً وذكرت انها كانت يتبدى بها الدم لاول هذه المدة وكذلك في كل ثلاثين بعدها ولم تعرف شيئاً غير ذلك فيوم وليلة من أول الثلاثين حيض يتيقن فانه اقل الحيض وبعده يحتمل الحيض والطهر والاططلاع الي آخر الخامس عشر وبعده الي آخر الشهر طهر يتيقن وكذلك الحكم في كل ثلاثين بعدها والراد من الشهر في هذه المسائل الايام التي تعينها هي لاشهر الهلالي والثاني

في الدور الثاني هو اليوم الثالث والرابع فقط علي قول السحب والتلفيق جميعاً وأما علي المذهب فان سحبتا فحيضها خمسة متوالية أو لها الثالث وان اتقنا من العادة فحيضها الثالث والرابع والسابع وان لفتنا من خمسة عشر فحيضها هذه الثلاثة مع الثامن والحادي عشر ثم في الدور الثالث ينطبق الدم علي أول الدور فلا يبقى خلاف إني اسحق ويكون الحكم كما ذكرناه في الدور الأول ثم في الدور الرابع يتأخر الدم ويعود الخلاف وعلي هذا أبداً : قال الرازي ولم نر أحداً يقول إذا تأخر الدم في الدور الثاني يومين فقد صار أول الادوار المجاوزة اثنين وثلاثين فيجعل هذا التقدير دوراً لها تقريباً علي ثبوت المادة بمرة وحينئذ ينطبق الدم علي أول الدور أبداً لاننا نجد عدداً يحصل من ضرب الاربعة فيه هذا التقدير هو غمانية قال ولو قال قائل بهذا لم يكن به بأس فان قيل هذا الدور حدث في زمن الاستحاضة فلا عبرة به قلنا لاننا لم نجد أثبتاً عادة المستحاضة مع دوام الاستحاضة الا ترى أن المستحاضة المميزة يثبت لها بالتمييز عادة معمول بها ولو كانت المسألة بمجالها ورأت ثلاثة دماء وأربعة نقاء فمجموع التوبتين سبعة ولا يجحد عدداً اذا ضربت السبعة فيه بلغ ثلاثين فاضربها في أربعة لتبلغ ثمانين وعشرين واجعل أول الحيضة ثمانية والتاسعة والعشرين ولا تضربها في خمسة فانه يبلغ خمسة وثلاثين وهي أبعد من الدور ثم اذا صار أول الحيضة التاسع والعشرين فقد تقدم الحيض علي أول الدور فعلي قياس إني اسحق ما قبل الدور استحاضة وحيضها اليوم الاول علي قول التلفيقي والسحب وقياس المذهب لا يخفى : ولو كانت عاداتها ستة من ثلاثين وتقطع دما سنة سنة وجاوز ففي الدور الاول حيضها الستة الاول بلا خلاف واما الدور الثاني فانها ترى ستة من أوله نقاء وهي أيام عاداتها نعتد إني اسحق لاحيض لها في هذا الدور أصلاً وعلي المذهب وجبان حكاهما امام الحرمين وغيره أعصها حيضها الستة الثانية علي قول السحب والتلفيق جميعاً والثاني حينئذ الستة الاخيرة من الدور الاول لان الحيضة اذا فارقت محاباً فقد تقدم وقد ينأخر والستة الاخيرة صادفت زمن الامكان لانه مضى قبلها طهر كامل فوجب جماعها حيضاً ونسبي، هذا الوجه حيث خلت جميع أيام العادة عن الدم : هذا كله اذا لم ينقص الدم المبرحود في زمن العادة عن أقل الحيض فلو نقص بان كانت عاداتها يوماً وإيلة فرأت في بعض الادوار يوماً دماً ولية نقاء واستحيضت ثلاثاً أوجه علي قول السحب أصحها وبه قال ابو اسحق المروزي لاحيض لها في هذه

اذا عينت ثلاثين يوماً بلياها وقالت احفظ ان الدم كان ينقطع لآخر كل شهر فالاول الي انقضاء النصف طهر يبين لان غاية الممكن افتتاح الحيض من اول ليلة السادس عشر وبعده يحتمل الحيض والطهر دون الاقطار واليوم الثلاثون واليلة قبله حيض يبين ويتعلق بهذه الحالة مسائل تستبر بمسائل الخلط نذكر منها صورتين احدهما الخلط المطلق وهو ان تقول كنت اخاط شهراً بشهر حيضاً أي كنت في آخر كل شهر واول ما بعده حائضاً فلحظة من اول كل شهر ولحظة من آخره حيض

الصورة والثاني تعود الى قول التلفيق وبه قال أبو بكر المحمودى والثالث حيضها الاول والثاني والليالة بينها وبه قال الشيخ ابو محمد وأما علي قول التلفيق فان لقننا من الحنسة عشر حيضناها الاول والثاني وجعلنا الليالة بينها طهرها وان لقننا من العادة فوجها حكاها الامام والغزالي في البسيط الاصح قول ابى اسحق لاحيض لها وبه قطع الرافعي والثاني ترجع الى الوجه الآخر وهو التلفيق من الحنسة عشر وادعى الغزالي في الوسيط أنه لا طريق غيره وليس كما قال : هذا كله فيمي كان لها قبل الامتحاضة عادة غير منقطعة أما من كانت لها عادة منقطعة ثم استحيضت مع التقطع فينظر ان كان التقطع بعد الاستحاضة كالتقطع قبلها فردها قدر حيضها على اختلاف القولين مثاله كانت ترى ثلاثة دما وأربعة نقاء ثم ثلاثة دما وتطهر عشرين ثم استحيضت والتقطع على هذه الصفة فان سحبتا كان حيضها قبل الاستحاضة عشرة وكذا بعدها وان لقننا كان حيضها ستة يتوسط بين نصفها أربعة وكذا الآن وان اختلف التقطع بان قطع في المثال المذكور يوما يوما ثم استحيضت فان سحبتا فحيضها الآن تسعة أيام لأنها جملة الدماء الموجودة في زمن العادة مع النقاء المتخلل وان لقننا من المادة فحيضها الاول والثالث والتاسع اذ ليس لها في أيام حيضها القديم على هذا القول دم الا في هذه الثلاثة وان لقننا من الحنسة عشر ضمننا الى هذه الثلاثة الحامس والسابع والحادى عشر تكيلا

لقدر حيضها والله أعلم *

(فرح) قوله في التنبيه وان رات يوما طهرها ويومادما ففيه قولان ينكر عليه في ثلاثة أشياء أحدها تسميته طهرأ مع أنه حيض في الاصح والثاني تقديم الطهر في اللفظ فان الابتداء انما هو من الدم بلا خلاف والثالث اهاله ببيان صورة المسألة وهي مصورة فيمن تقطع دمها ولم يجاوز خمسة عشر فان جاوز ففي مستحاضة كما سبق * (قال المصنف رحمه الله) *

(دم النفاس يحرم ما يحرمه الحيض ويسقط ما يسقطه الحيض لانه حيض مجتمتع احتبس لأجل الحمل فكان حكمه حكم الحيض فان خرج قبل الولادة شيء لم يكن نفاسا وان خرج بعد الولادة كان نفاسا وان خرج مع الولد ففيه وجهان أحدهما أنه ليس بنفاس لانه ما لم ينفصل جميع الولد ففي حكم الحامل ولهذا يجوز للزوج رجعتها فصار كالدّم الذي تراه في حال الحمل وقال ابو اسحق وأبو العباس بن أبي أحمد بن القاص هو نفاس لانه دم انفصل بخروج الولد فصار

يقين لحظة من آخر الخامس عشر لحظة من ليلة السادس عشر طهر يقين وما بين اللحظة من أول الشهر واللحظة من آخر الخامس عشر محتمل الحيض والظاهر والانقطاع وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر واللحظة من آخر الشهر محتملها ولا محتمل الانقطاع ولو قالت كنت اخلط شهراً بشهر طهرأ فلا بد لها حيض يقين لكن لها ساعتا طهر يقين ساعة من آخر كل شهر وساعة من أوله ثم قدر اقل الحيض بعد مضي الاختلتين لا يمكن فيه الانقطاع وبعده يمكن : الثانية لو قالت

كالدّم الخارج بعد الولادة وإن رأت الدّم قبل الولادة خمسة أيام ثم ولدت ورأت الدّم فإن الخارج بعد الولادة نفّاس وأما الخارج قبله ففيه وجهان من أحبابنا من قال هو استحاضة لأنه لا يجوز أن يتوالى حيض ونفّاس من غير طهر كما لا يجوز أن يتوالى حيضتان من غير طهر ومنهم من قال إذا قلنا أن الحامل تبيض فهو حيض لأن الولد يقوم مقام الطهر في الفصل *

(الشرح) في هذه القطعة مسائل أحداها في الفاظها: النفّاس بكسر النون وهو عند الفقهاء الدّم الخارج بعد الولد وعلي قول من يجعل الخارج معه نفّاسا يقول هو الخارج مع الولد أو بعده وأما أعلّ اللغة فقالوا النفّاس الولادة ويقال في فعله نفّست المرأة بضم النون وفتحها والفاء مكسورة فيها وهاتان اللغتان مشهورتان حكاهما ابن الأنباري والجوهري والمروئي في الغريبين وآخرون أفصحهما الضم ولم يذكر صاحب العين والمجلد غيره وأما إذا حاضت فيقال نفّست يفتح النون وكسر الفاء لا غير كذا قال ابن الأنباري والمروئي وآخرون ويقال في الولادة امرأة نفّست بضم النون وفتح الفاء وبالمد ونسوة نفّاس بكسر النون قالوا وليس في كلام العرب فعلا يجمع علي فعّال الانفساء وعشرة! للحامل جمعها عشرة ويجمع النفّاس أيضا نفّاسات بضم النون قال صاحب المطالع وبالفتح أيضا قال ويجمع علي نفس أيضا بضم النون والفاء قال ويقال في الواحدة نفّسى مثل كبرى ونفّسى بفتح النون ويقال امرأتان نفّساوان والولد منفوس وقوله لأجل الحيض هو بفتح الهمزة وحكي الجوهري وغيره كسرهما أيضا والمشهور في اللغة تعديته بمن فيقال من أجل الحيض ومن أجل كذا قال الله تعالى (من أجل ذلك كتبنا) وقوله للزوج رجعتها هي بفتح الراء وكسرهما لغتان مشهورتان وسبق في أول الباب بيان اللغتين في الحامل والحاملة وسبق بيان حال أبي اسحق وإبي العباس في أبواب المياه وقوله أبو العباس بن أبي أحمد ابن القاص كذا وقع هنا وهو صحيح وقوله ابن القاص يكتب بالالف وهو مرفوع هنا صفة لأبي العباس ولا يجوز جره علي أنه صفة لأبي أحمد لأنه يفسد المعنى فإن القاص هو أبو أحمد وعادتهم أن يصفوا أبا العباس بأحد أو صاف ثلاثة فتارة يقال أبو العباس بن أبي أحمد وتارة أبو العباس صاحب التلخيص أو صاحب التلخيص بلا كنية كما يفعله الغزالي وغيره وتارة يجهلون بين الوصفين الأولين كما فعله المصنف هنا والله اعلم: المسألة الثانية إذا نفّست المرأة فالحكم

كنت اخلط الشهر بالشهر وكنت اليوم الحامس حائضا فالحظة من آخر الشهر الي آخر خمسة أيام من الشهر الثاني حيض ييقن والحظة من آخر الخامس عشر الي آخر العشرين طهر ييقن وما بينهما كما سبق *

قال (الحالة الثالثة إذا قالت اضلّلت عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشر الاخير طهر ييقن وجميع العشرين من أول الشهر يحتمل الحيض والطهر نعم لا يحتمل الاقطاع في العشر

الحائض في الاحكام كلها الا اربعة أشياء مختلفة في بعضها أحدها ان النفاس لا يكون بلوغاً فان البلوغ يحصل بالحل قبله والحيض قد يكون بلوغاً الثاني لا يكون النفاس استبراء الثالث لا يحسب النفاس من عدة الايلاء على احد الوجهين واذا طرأ عليها قطعها بخلاف الحيض فانه يحسب ولا يقطع الرابع لا ينقطع تتابع صوم الكفارة بالبيض وفي اقطاعه بالنفاس وجهان وما سوى هذه الاربعة يستوى فيه الحائض والنفساء فيحرم عليها ما حرم على الحائض كالصلاة والصوم والوطء وغيرها مما سبق ويسقط عنها ما يسقط عن الحائض من الصلاة وتمكين الزوج وطواف الوداع وغيرها مما سبق ويركها ما سبق ويحرم على الزوج وطؤها وطلاقها ويكره عبورها في المسجد والاستمتاع بما بين سرتها وركبتها اذا لم تحرمها ويلزمها الغسل وقضاء الصوم ونزع صحة الصلاة والصوم والطواف والاعتكاف والغسل وأما قول المصنف النفاس يحرم ما يحرم الحيض ويسقط ما يسقطه الحيض فكلام صحيح ولكنه ناقص لان باقي الاحكام التي ذكرتها لم يتعرض لها وكان ينبغي ان يعبر بالعبارة التي ذكرتها اولاً لسهولة فهمها وكأنه اقتصر على ما ذكره تنبيهاً به على الباقي ولهذا قال فكلن حكمه حكم الحيض وهذا الذي ذكرناه من ان النساء لها حكم الحائض لاختلاف فيه ونقل ابن جريج اجماع المسلمين عليه ونقل الحاملي اتفاق اصحابنا على ان حكمها حكم الحائض في كل شيء ولا بد من استئنا ما ذكرته اولاً والله اعلم *

(فرع) ذكرنا ان النفاء يسقط عنها فرض الصلاة وهذا جار في كل نفاء وحكى البغوي والمتولي وغيرهما وجهاً انه لو شربت دواء ليسقط الجنين ميتة فاسقطته ميتة وجب عليها قضاء صلوات أيام النفاس لأنها عاصية والاصح الأشهر أنه لا يجب وسنوضح المسألة في أول كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى * المسألة الثالثة في حقيقة النفاس وحكم الدم قبل الولادة وبعدها ومعهما فأما الدم الخارج بعد الولادة فنفاً بلا خلاف وفي الخارج مع الولد ثلاثة أوجه الصحيح عند جمهور المصنفين وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين انه ليس بنفاً بل له حكم الدم الخارج قبل الولادة وسنذكر حكمه ان شاء الله تعالى واحتج له الاصحاب بما ذكره المصنف قال الرويانى ولأنه لا خلاف ان ابتداء السنين يكون عقب انفصال الولد فلو جعلناه نفاساً لزادت مدة النفاس على

الاول فتوضاً لكل صلاة ويحتمل في العشر الثاني فتغسل لكل صلاة ولو قالت اذلت خمسة عشر في عشرين من أول الشهر فالحسنة اثنا عشر والثالثة من أول الشهر حيض يبين لانها تندرج تحت تقدير التقديم والتأخير جميعاً *

الحائضه اقتدر الحيض انما يخرج عن التحير المطلق اذا حفظت مع ذلك قدر الدور وابتداءه اذ لو قالت كلن حيضي خمسة واصلته في دورى ولا اعرف سوى ذلك فلا فائدة فيما ذكرت لاحتمال الحيض والطهر والاضاع في كل زمان وكذا لو قالت حيضي خمسة ودورى ثلاثون ولا اعرف ابتداءه

ستين يوماً والوجه الثاني أنه نفاس وصحبه ابن الصباغ والثالث له حكم الدم الخارج بين التوأمين
حكمه البغوى وهو شاذ ضعيف وإذا قلنا هو نفاس فله فوائد منها وجوب الغسل إذا لم تر دمًا
بعده وقلنا لا يجب الغسل بخروج الولد ومنها بطلان الصوم إذا لم تر دمًا بعده أصلاً أو ولدت
مع آخر جزء من النهار وكان الدم المتعقب للولد بعد غروب الشمس ومنها منع وجوب الصلاة
إذا كانت الولادة مستوعبة لجميع الوقت أو كانت الحامل مجنونة وأفادت في آخر الوقت واتصلت
الولادة بالجنون بحيث لو لم توجد الولادة لوجب الصلاة والله أعلم : وأما الدم الخارج قبل الولادة
فقد أطلق المصنف وجهه في الإصحاح في الطرق كلها أنه ليس بنفاس بل لحكم دم الحامل وقال صاحب
الماوى إن انفصل عما بعد الولادة فليس بنفاس بلا خلاف وإن اتصل به فوجهان أحدهما أنه
نفاس وهو قول أبي الطيب بن سلة وقال وأول نفاسها من حين بدأ بها الدم المتصل بالولادة
والثاني ليس بنفاس ومراده بما قبل الولادة ما قاربها وقد أوضح الرافعي المسألة فقال لو رأت
حامل الدم على عادتها واتصلت الولادة بآخره ولم يتخلل طهر أصلاً فوجهان أحدهما أنه حيض
والثاني أنه دم فساد قل ولا خلاف أنه ليس بنفاس لأن النفاس لا يسبق الولادة ولهذا قطع
الجمهور بأن ما يبدو عند الطاق ليس بنفاس وقولوا ابتداء النفاس من انفصال الولد وحكى صاحب
الانصاف وجهاً أن ما يبدو عند الطاق نفاس لأنه من آثار الولادة ثم عند الجمهور كما لا يجعل نفاساً
لا يجعل حيضاً كذا حكمه الفاضل أبو المكارم في العدة وكذا حكمه الحناطى وحكى معه وجهاً أنه
حيض علي قولنا الحامل تحيض وإذا كان الأصح في هذه الصورة أنه ليس بحيض وجب أن تستثنى
هذه الصورة من قولنا الحامل تحيض على أصح القولين لأنها حامل بعد في هذه الصورة قال
الرائى فحصل في وقت ابتداء النفاس أوجه أحدها يجب من الدم البادى عند الطاق والثاني
من الدم الخارج مع ظهور الولد والثالث وهو الأصح من وقت انفصال الولد وحكى إمام الحرمين
وجهاً أنها لو ولدت ولم تر دمًا أياً لم تر دمًا فابتداء النفاس يحسب من خروج الولد لا من

وكذا لو قالت حيضى خمسة وابتداء دورى يوم كذا ولا اعرف قدره وإذا حفلت بها جميعاً مع
قدر الحيض فاشكال الحال بعد ذلك إنما يكون لاضلال الحيض والاضلال قد يكون في جميع
الدور وقد يكون في بعضه فإن كان لاضلال في كله فكاهة يحتمل الحيض والطهر وقدر
الحيض من أول الدور لا يحتمل الاقطاع وبعده يحتمل الاقطاع أيضاً مثاله قالت دورى ثلاثون
ابتداءً وكذا وحيضى عشرة أضلاً في الثلاثين فمشرة من أولها لا يحتمل الاقطاع والباقي يحتمله
والكل يحتمل الحيض والطهر : هذا إذا لم نعرف مع ذلك شيئاً آخر فإن عرفت شيئاً آخر فعلمها الاحتياط
كما تقتضيه الحال : مثاله قالت حيضى إحدى عشرة في الشهر وقد نذيت عنها فإذا مضى
الصورة السابقة في إن احتمال الاقطاع بعد العشرة الأولى قائم إلى آخر الشهر وهنا لا يحتمل

روية الدم وهذا وجه رابع وموضعه اذا كانت الايام المتخللة دون أقل الطهر والله أعلم * المسألة الرابعة : اذا رأت الحامل دما يمكن أن يكون حيضا واقطع ثم ولدت قبل مضي خمسة عشر يوما من انقطاعه فوجهان أحدهما عند الاصحاب أنه حيض ان قلنا الحامل تحيض والا فهو دم فساد والثاني أنه دم فساد سواء قلنا الحامل تحيض أم لا ودليلها مذكور في الكتاب هكذا حكى الاصحاب هذا الخلاف وجهين وهو في المعنى طريقان أحدهما أنه دم فساد والثاني على القولين في دم الحامل ثم لا فرق في جريان هذا الخلاف بين أن ترى الدم في زمن عاداتها أو غيره ولا فرق بين أن تحصل بالولادة أم لا على الصحيح كما سبق في المسألة الثالثة وقد تقدم في هذه المسألة زيادة في أول الباب وأما قول المصنف من أصحابنا من قال هو استحاضة فهو تصريح بأن دم الاستحاضة يطلق على الجارى في غير أوانه وان لم يتصل بحيض وقد أوضحت الخلاف فيه في أول الباب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

* (واكثر النفاس ستون يوما وقال المزني اربعون يوما والدليل على ما قلناه ما روى عن الاوزاعي قال عندنا امرأة ترى النفاس شهرين وعن عطاء والشعبي وعبيد الله بن الحسن العنبري والحجاج ابن اسباط ان النفاس ستون يوما وليس لاقله حد وقد تلد المرأة ولا ترى الدم وروى ان امرأة ولدت علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تر نفاسا فسميت ذات الجفوف) *

(الشرح) هذا الحديث غريب والجفوف بضم الجيم معناه الجفاف وهما مصدران لجفاف الشيء يحف بكسر الجيم وبفتحها ايضا في لغة : اما حكمه فذهبنا المشهور الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي رحمه الله وقطع به الاصحاب ان اكثر النفاس ستون ولا حد لاقله ومعناه لا يتقيد بساعة ولا بنصف ساعة مثلا ولا نحو ذلك بل قد يكون مجرد حجة أى دفعة كما قاله المصنف في التنبيه والاصحاب وحكى ابو عيسى الترمذى في جامعه عن الشافعي أنه قال اكثره اربعون يوما وهذا عجيب والمعروف في المذهب ما سبق واما اطلاق جماعة من اصحابنا ان اقل النفاس ساعة

الا شطاع الا في آخر كل عشرة من العشرات وان كان الاضلال في بعض الدور فقد ذكر في الكتاب منه صورتين احدهما اذا قالت اضلت عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر يقيين والعشرون من اوله تحتمل الحيض والطهر ولا يمكن الانقطاع في العشرة الاولى ويمكن في الثانية والثانية قالت اضلت خمسة عشر في عشرين من اول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر يقيين والخمسة الثانية والثالثة حيض يقيين لان دراجهات تحت تقدير تقديم الحيض وتأخيرهما جميعا والخمسة الاولى تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع والرابعة تحتملها جميعا والطهر المتيقن في هاتين الصورتين وقع في الطرف الآخر من الدور وقد يقع في الطرف الاول كما اذا قالت اضللت العشرة او الخمسة عشر في العشرين من آخر الشهر وقد يقع في الوسط كما اذا قالت كان حيضي

فليس معناه الساعة التي هي جزء من اثني عشر جزءا من النهار بل المراد حجة كما ذكره الجمهور وانفرد صاحب الحاوي فقال ليس للشافعي رحمه الله في كتيبه نص في أقل الغامس وروى أبو ثور عنه ان أقله ساعة قال واختلف اصحابنا هل الساعة حد لاقله أم لا علي وجهين احدهما وهو قول أبي العباس وجميع البغداديين انه محدود الاقل بساعة وبه قال محمد بن الحسن وأبو ثور والثاني وهو قول البصريين أنه لا حد لاقله وإنما ذكر الساعة قليلا لاتحديدا وأقله حجة دم وبه قال مالك والاوزاعي واحد واسحق هذا كلام صاحب الحاوي وقال صاحب الشامل وقع في بعض نسخ المزني أقله ساعة وأشار ابن المنذر الي ان للشافعي في ذلك قولين فانه قال كان الشافعي يقول اذا ولدت فهي نفساء فاذا أرادت الطهر وجب الغسل والمصلاة قال وحكى أبو ثور عن الشافعي ان أقل النفاس ساعة والصحيح المشهور ما قدمناه ان أقله حجة وبني صاحب الحاوي علي ما ذكره من الخلاف في تحديده بساعة انها لو ولدت ولم تر دما اصلا وقلنا ان الولادة بلا دم توجب الغسل فهل يصح غسلها عقب الولادة ام لا بد من تأخيرها ساعة فيه وجهان ان قلنا محدود لم يصح والا فيصح وهذا البناء ضعيف انبئني على ضعف بل الصواب القطع بصحة غسلها وكيف يمنع صحته بسبب النفاس ولا دم هنا والله اعلم قال الروياني في البحر ولا خلاف أن ابتداء السنتين يكون عقيب انفصال الولد سواء قلنا الدم الخارج مع الولد نفاس أم لا ولم يذكر المصنف غالب النفاس وتركه عجيب فقد ذكره هو في التنبيه والاصحاب ثم انه قال بعد هذا ترد المبتدأة الي غالبه في أحد القولين وهذا يزيد انه يجب من تركه وكأنه استغنى بشهرته وقد اتفق اصحابنا علي ان غالبه اربعون يوما ومأخذه العادة والوجود والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل أسماء جماعة منهم عطاء والاوزاعي وقد بينا حالها في

خسة والدور ثلاثون وكنت اليوم الثالث عشر طاهر الخمسة من اول الدور تحتمل الحيض والطهر دون الاقطاع وما بعدها يحتملها جميعا الي آخر الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر يتيقن ومن أول السادس عشر الي آخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الاقطاع ومنه الي آخر الشهر يحتملها جميعا ومتي كان القدر الذي اخلته زائدا علي نصف محل الضلال كان لها حيض يتيقن من وسطه وقدره ضعف القدر الزائد من الحيض علي نصف محل الضلال وان شئت قلت ما يزيد من ضعف قدر الحيض علي كل محل الضلال ففي الاول من صورتي الكتاب لم يكن قدر الحيض زائدا علي نصف محل الضلال فلم يكن لها حيض يتيقن وفي الثانية كان زائدا فلا جرم لها حيض يتيقن ومقداره عشرة لان الزائد من قدر الحيض علي نصف محل الضلال خسة ونصف الحسة عشرة وبالعبارة الثانية نقول ضعف قدر الحيض ثلاثون ومحل الضلال عشرون والثلاثون تزيد علي العشرين بعشرة *

أول الباب وأما الشعبي فيفتح الشين وهو أبو عمرو عامر بن شراحيل يفتح الشين وقيل عامر بن عبد الله بن شراحيل السكوفي التابعي الكبير المتفق علي جلالته وإمامته وبراعته وشدة حفظه رويناه عنه قال أدركت خمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورويناه عنه قال ما كتبت سوداء في بيضاء قط ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده علي ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته واحواله كثيرة ذكرت جملة منها في تهذيب الاسماء: ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتوفي سنة اربع ومائة وقيل ثلث وقيل خمس وقيل ست وأما العنبري فهو عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن مالك العنبري القاضي البصري ولي قضاء البصرة بعد سوار بن عبد الله نسب الي العنبر بن عمرو بن تميم جد من اجداده قال محمد بن سعد كان محموداً ثمة عاقلاً وهو من تابع التابعين وأما الحجاج بن أرطاة فيفتح الهمزة واسكان الراء وبالطاء المهملة وهو أبو أرطاة النخعي السكوفي من تابع التابعين وهو أحد المفتين بالكوفة استفتي وهو ابن ست عشرة سنة وولي قضاء البصرة رحمه الله اجمعين *

(فرع) في مذاهب العلماء في اكثر النفاس وأقله: قد ذكرنا ان مذهبنا المشهور أن اكثره ستون يوماً وبه قال عطاء والشعبي والعنبري والحجاج بن أرطاة ومالك وأبو ثور وداود وقال ابن المنذر وزعم ابن القاسم أن مالكا رجع عن التحديد بستين يوماً وقال يسئل النساء عن ذلك وذهب اكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الي أن اكثره أربعون كذا حكاه عن الاكثرين الترمذي والخطابي وغيرهما قال الخطابي قال أبو عبيد علي هذا جماعة الناس وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وأنس وعثمان بن أبي العاص وعائذ بن عمرو بالذال المدحمة وأم سلمة واثوري وأبي حنيفة واصحابه وابن المبارك واحمد واسحق وأبي عبيد رضي الله عنهم وحكي الترمذي وابن المنذر وابن جرير وغيرهم عن الحسن البصري أنه خمسةون وقال القاضي أبو الطيب قال الطحاوي قال الليث قال بعض الناس أنه سبعون يوماً قال ابن المنذر وذكر

قال (فرع) اذا نسقت عادتيا فكانت تحيض في شهر ثلاثاً ثم في شهر خدماً ثم في شهر سبعاً ثم تعود الي الثلاث علي هذا الترتيب ثم استحضت في ردها الي هذه العادة الدائرة وجهان فان قالا لا ترد اليها فقد قيل أنها كالبلدة وقيل انها ترد الي القدر الاخير قبل الاستحاضة وقيل ترد الي الثلاثة ان استحضت بعد الحصة لانها متكررة في الحصة ولو كانت الاقدار ماسبق من ثلاث وخمس وسبع ولكن لا علي سبيل الاتساق فان قلنا ترد الي العادة الدائرة فهذه كما نسيت النوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة وحكمها الاحتياط فعليها ان تغسل بعد اثلاث لان اثلاث حيض يقين ثم تتوضأ لكل صلاة الي انقضاء الخامس ثم تغسل مرة اخرى ثم تتوضأ الي انقضاء السابع ثم تغسل ثم هي طاهر الي آخر الشهر *

الاوزاعي عن أهل دمشق أن أكثر النفاس من الغلام ثلاثون يوما ومن الجارية أربعون وعن الضحاك أكثره أربعة عشر يوما واحتج القائلين بأربعين بحديث أم سلمة رضى الله عنها : قالت كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما : حديث حسن رواه أبو داود والترمذى وغيرهما قال الخطابى أنفى البخارى على هذا الحديث واحتجوا بأحاديث بمعنى هذا من رواية أبي الدرداء وأنس ومعاذ وعثمان بن أبي العاص وأبي هريرة رضى الله عنهم قالوا ولأن هذا تقدير فلا يقبل الا بتوقيف أو اتفاق وقد حصل الاتفاق على أربعين واحتج أصحابنا بأن الاعتماد فى هذا الباب على الوجود وقد ثبت الوجود فى الستين بما ذكره المصنف فى الكتاب عن هؤلاء الأئمة فنعين المصير اليه كما قلنا فى أقل الحيض والحل وأكثرهما قال أصحابنا ولأن غالبه أربعون فينبغى أن يكون أكثره زائدا كما فى الحيض والحل ونقل أصحابنا عن ربيعة شيخ مالكا وهو تابعى قال أدركت الناس يقولون أكثر النفاس ستون واما الجواب عن حديث أم سلمة فمن أوجه أحدها انه محمول على الغالب والثانى حمل على نسوة مخصوصات فى رواية لابي داود كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقعد فى النفاس أربعين ليلة (الثالث) أنه لا دلالة فيه لثبوت الزيادة وانما فيه إثبات الأربعين واعتمد أكثر أصحابنا جوابا آخر وهو تضييف الحديث وهذا الجواب مردود بل الحديث جيد كما سبق وانما ذكرت هذا لتلايقتر به : وأما الأحاديث الأخر فكلها ضعيفة ضعفها الحفاظ منهم البيهقي وبين أسباب ضعفها والله أعلم * وأما أقل النفاس فقد ذكرنا أن أقله عندنا مجة قال القاضي أبو الطيب وبه قال جمهور العلماء وقد سبق أنه مذهب مالكا والازاعى وأحمد واسحق وعن أبي حنيفة ثلاث روايات أحدها كذبها والثانية أحد عشر والثالثة خمسة وعشرون ولم يذكر ابن المنذر وابن جرير والخطابى عنه غيرها وحكي الماوردي عن اشورى أقله ثلاثة أيام وقال المزنى أقله أربعة أيام واحتج أصحابنا بأن الاعتماد على الوجود وقد حصل الوجود فى القليل والكثير حتى وجد من لم تر نفاسا أصلا قل صاحب الحاوى وسبب

إذا استمرت للمرأة عادات حيض مختلفة المقادير ثم استحضت فلا تخلو أمان تكون متسقة منتظمة أولا تكون كذلك فهما حالتان أحدهما ان تكون منتظمة لا تختلف كما إذا كانت تحيض فى شهر ثلاثة ثم فى شهر خمسة ثم فى شهر سبعة ثم فى الشهر الرابع ثلاث ثم خمسة ثم سبعة وهكذا فهل ترد بعد الاستحاضة الى هذه العادة : وجهان أظهرهما نعم لأن تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادة لها فصار كالوقت والقدر المعتادين والثاني لا ترد الى المادة الدائرة لأن كل واحد من المقادير يذبح ما قبله ويخرجه عن الاعتبار ولا فرق على الوجهين بين ان يكون نظم عاداتها على ترتيب العدد كما ذكرنا أولا يكون كما إذا كانت ترى فى شهر خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة ثم تعود الى الحسة ولا فرق ايضا بين ان ترى كل واحدة من العادات مرة كما ذكرنا أو مرتين كما إذا كانت ترى

اختلاف العلماء أن كلا منهم ذكر أقل ما بلغه فوجب الرجوع الي اقل ما وجد واما قول المصنف قال المزني أكثر النفاس اربعون فقريب عن المزني والمشهور عنه أنه قال أكثره ستون كما قاله الشافعي وأما خالفه في أقله كذا نقله الغوراني والغزالي وصاحب العدة وآخرون فان صح ما ذكره المصنف وذكره كان عن المزني روايتان والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان ولدت توأمين بينهما زمان ففيه ثلاثة أوجه أحدها يعتبر النفاس من الوالد الاول لانه دم يعقب الولادة فاعتبرت المدة منه كما لو كان وحده والثاني يعتبر من الثاني لانه مادام معها حمل فالدم ليس بنفاس كالدم الذي تراه قبل الولادة والثالث يعتبر ابتداء المدة من الاول ثم تستأنف المدة من الثاني لان كل واحد منها سبب للمدة فاذا وجدا اعتبر الابتداء من كل واحد منها كما لو وطأ امرأة بشبهة فدخلت في العدة ثم وطئها فانها تستأنف العدة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ يقال زمان وزمن لغتان وقوله ولدت توأمين هو بفتح التاء واسكان الواو وبعدها همزة مفتوحة ومعناه ولدان هما حمل واحد وشرط كونهما توأمين أن يكون بينهما دون ستة أشهر فان كان ستة أشهر فهما حملان ونفاسان بلا خلاف وسواء كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر ما لم يبلغ ستة أشهر فهما توأمين وهذه الالوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف مشهورة لمتقدمي أصحابنا وحكي ابن القاص في التلخيص ان بعض أصحابنا حكها اقوالا والمشهور انها اوجه اصحها عند الشيخ ابى حامد واصحابنا العراقيين والبقوى والروايى وصاحب العدة وغيرهم من الخراسانيين ان النفاس معتبر من الولد الثاني وهو مذهب محمد وزفر ورواية عن احمد وداود وصحح ابن القاص وامام الحرمين والغزالي كونه من الاول وهو مذهب أبى حنيفة ومالك وأبى يوسف وأصح الروايين عن أحمد ورواية عن داود وتوجيه الجميع مذكور في الكتاب فان قلنا يعتبر من الثاني ففي حكم الدم الذي بينهما ثلاثة طرق أصحها وبه قطع القاضي حين فيه القولان في دم الحامل أصحها

في شهرين ثلاثة ثلاثة وفي شهرين بعده ما خمسة خمسة وفي شهرين بعدهما سبعة سبعة وقوله في صورة المنة أنهم تعود الى الثلاث على هذا الترتيب انما ذكر ذلك لانه لو ابتداء الحيض بها ورأت الاقدار الثلاثة في ثلاثة ادوار واستحيضت في الرابع فلا خلاف في انها لا ترد الى تلك الاقدار في ادوارها اما اذا اثبتت العادة بمرقعة فلان القدر الاخير ينسخ ما قبله واما اذا لم تثبت فلانه لم يثبت كون العادات المختلفة عادة لها هكذا قاله في النهاية ولهذا قال الائمة اقل ما تستقيم فيه العادة في المثال المذكور في الكتاب ستة أشهر فان كانت ترى هذه الاقدار مرتين مرتين فسنه فاذا حمل الوجهين ما اذا تكررت العادة الدائرة فان قلنا ترد اليها فاستحيضت عقيب شهر الثلاث تردت في أول شهر الاستحاضة الى الخمسة وفي الثاني الى السبعة وفي الثالث الى الثلاثة وان استحيضت عقيب شهر الخمسة تردت الى السبعة ثم الى الثلاثة ثم الى الخمسة وان استحيضت عقيب شهر السبعة ردت الى الثلاثة ثم الى الخمسة ثم الى السبعة وان

أنه حيض والثاني دم فساد والطريق الثاني القطع بأنه دم فساد كاللثي تراه في مبادئ خروج الولد وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والثالث القطع بأنه حيض لأنه بخروج الأول انفتح باب الرحم فخرج المنيض بخلاف ما قبله فإنه منسد وقال الرافعي قال الأكثرون أن قلنا دم الحامل حيض فهذا أولي والا فقولان وأما إذا قلنا بالوجه الثالث أن المدة تعتبر من الولد الأول ثم تستأنف فعندها أنها نفاسان يعتبر كل واحد منهما على حدته ولا يبالى بزيادة مجموعهما على ستين حتى لو رأت بعد الأول ستين يوما وبعد الثاني ستين كانا تقاسين كاملين قال امام الحرمين حتى لو ولدت أولاداً في بطن ورأت على أثر كل واحد ستين فالجميع نفاس ولكل واحد حكم نفاس مستقل لا يتعلق حكم بعضها ببعض وأما إذا قلنا ان الاعتبار بالأول فعندها أنها نفاس واحد ابتداءً من خروج الولد الأول فان زاد مجموعهما على ستين يوما فهي مستحاضة وسيأتي حكمها ان شاء الله تعالى وان وضعت الثاني بعد مضي ستين يوما من حين وضعت الأول قال جماعة كان ما رآه بعد الثاني دم فساد وليس بنفاس وقال امام الحرمين قال الصيدلاني اتفق ائمتنا في هذه الصورة ان الولد الثاني ينقطع عن الأول وتستأنف نفاسا فان الذي تقدمه نفاس كامل ويستحيل ان تلد الثاني وترى الدم عقيبها ولا يكون نفاسا قال الامام وممعت شيخنا يقول الدم بعد الثاني دم فساد في هذه الصورة وهذا ولد تقدمه النفاس قال الامام ويلزم علي قياس هذا أن يقال اذا ولدت ورأت ستين يوما دماً ثم تمدى اجتنان الولد الثاني أشهراً ثم ولدته ورأت دماً انه دم فساد وهذا بعيد جداً وبهذا يتبين ان كل ولد يستعقب نفاسا هذا آخر كلام لامام *

(فرع) اذا اسقطت عضوا من الجنين وبقي الباقي محتجنا ورأت بعد العضو دمًا قال المتولي هل يكون نفاسا فيه الوجهان في الدم بين التوأمين والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان رأت دم النفاس ساعة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم يوما وليلة فيه وجهان أحدهما ان الأول نفاس والثاني حيض وما بينهما طهر والوجه الثاني ان الجميع نفاس لان الجميع وجد

قلنا لاترداها فقد نقل صاحب الكتاب ثلاثة أوجه أحدها انها ترد الى القدر الاخير قبل الاستحاضة ابتداءً وهذا مبني على ان العادة تثبت بمرة وتنقل بمرة والثاني ترد الى القدر المشترك بين الميضيين المتقدمتين على الاستحاضة فان استحيضت بعشهر الحسرة ردت الى الثلاثة وكذا لو استحيضت بعد شهر الثلاثة وان استحيضت بعشهر السبعة ردت الى الحسرة وهذا والذي بعده خارجان عن قولنا ان العادة لا تثبت بمرة والثالث انها كالابتداء لان شيئاً من الاقدار لم يصير عادة لها أما إذا لم يتكرر على حياله ولا عبارة بالتكرار في ضمن عدد أكثر منه فإنه حينئذ ليس بحیضة لها ولم ار بعد البحث نقل هذه الوجوه متفرعة على الوجه الثاني لغير صاحب الكتاب حتى لشيخه امام الحرمين رحمه الله فإنه وان ذكر هذه الوجوه قائماً ذكرها فإذا لم يتكرر العادة الدائرة وقد حكي لنا ان محل الوجهين ما إذا تكررت فاذا صاحب

في مدة النفاس وفيما بينهما القولان في التلفيق *

(الشرح) قال أصحابنا إذا انقطع دم النفاس فتارة يتجاوز التقطع ستين يوماً وتارة لا يتجاوزها فإن لم يتجاوزها نظر فإن لم يبلغ مدة النقاء بين الدمين أقل الطهر وهو خمسة عشر يوماً فأوقات الدم نفاس وفي النقاء المتخلل قولاً التلفيق أصحهما أنه نفاس والثاني أنه دم فساد مثال هذا أن ترى ساعة دماً وساعة نقاء أو يوماً أو يومين أو خمسة أو عشرة أو أربعة عشر وأربعة ونحوهما من التقديرات أما إذا بلغت مدة النقاء أقل الطهر بأن رأت الدم ساعة أو يوماً أو أياماً عقب الولادة ثم رأت النقاء خمسة عشر يوماً فصاعداً ثم رأت الدم يوماً وليلة فصاعداً ففي الدم العائد الوجهان الاثنان ذكرهما المصنف وهما مشهوران : قال الشيخ أبو حامد والاصحاب أصحهما أن الأول نفاس والعائد حيض وما بينهما طهر لانهما دمان تظاهرا طهر كامل فلا يضم احدهما الى الآخر كدعى الحيض وهذا الوجه قول أبي اسحق المروزي وهو مذهب أبي يوسف ومحمد وأبي نوري والثاني وهو قول أبي العباس بن سريج أن الدمين نفاس لوقوعه في زمن الامكان كما لو تخلل بينهما دون خمسة عشر وفي النقاء المتخلل القولان احدهما انه طهر والثاني انه نفاس هذا هو المشهور وبه قطع الجمهور وحكي امام الحرمين والغزالي وجهها أن النقاء المتخلل طهر على القولين وان هذه الصورة تستثنى على قول السحب اذ يعدل تجعل المدة الكاملة في الطهر نفاساً بخلاف ما اذا كانت المدة ناقصة فانها لا تصلح طهراً وحدها فتبعت الدم اما اذا كان الدم العائد بعد خمسة عشر نقاء دون يوم وليلة فان قلنا في الصورة الاولى انه نفاس فنها اولي وان قلنا هناك انه حيض فنها وجهاً أصحهما أنه دم فساد لان الطهر الكامل قطع حكم النفاس وبهذا قطع الجرجاني وهو مذهب زفر ومحمد والثاني انه نفاس لانه تعذر جعله حيضاً وامكن جعله نفاساً وهذا مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أما اذا كان الدم العائد أكثر من خمسة عشر فان قلنا في الصورة الاولى أن العائد نفاس فكذلك هنا وان قلنا انه حيض ففي مستحاضة في الحيض قد اختلط حيضها

الكتاب متفرق فبمثل هذه الوجوه تفرعاً على أحد الوجهين والذي ذكره غيره تفرعاً عليه ارد الى القدر المتقدم على الاستحاضة لا غير ثم اذ ارد دناها الى القدر المتقدم على الاستحاضة فقول يجب عليها الاحتياط فيها بين أقل العادات واكثرها فيه وجهاً أصحهما لا كذا العادة الواحدة لا تختلط بعد الرد الثاني نعم لجواز امتداد الحيض اليه فلي هذا يجنبها الزوج في المثال المذكور إلى آخر السبعة ثم ان استحيضت عقب شهر الثلاثة تحيضت من كل شهر ثلاثة ثم تغتسل وتقوم وتضي وتغتسل مرة أخرى لآخر الخامس ومرة أخرى لآخر السابع وتقفى صوم السبعة جميعاً لانها لم نصم الثلاثة وفيما وراءها احتمال الحيض قائم وان صامت ولا تقضى الصلاة ايضاً لانها حائض في الثلاثة وليس على المائض قضاء الصلاة وفيما وراءها ان كانت حائضاً فلا شيء عليها وان كانت طاهرة فقد

بالاستحاضة فينظر أمتدأة هي أم معتادة أم عجيبة وقد سبق يأنها أما اذا ولدت ولم ترد دماً أصلاً حتى مضى خمسة عشر يوماً فصاعداً ثم رأت الدم فهل هو حيض أم نفاس فيه الوجهان أحدهما أنه حيض ذكره امام الحرمين والغزالي وغيرهما فان قلنا أنه حيض فلا نفاس لهذه المرأة أصلاً أما اذا ولدت ولم تر دماً أصلاً ثم رأت قبل خمسة عشر يوماً من الولادة فهل يكون ابتداء النفاس من رؤية الدم أم من وقت الولادة فيه وجهان حكاهما امام الحرمين أحدهما من رؤية الدم وقد سبق بيان هذا في أول فصل النفاس والله أعلم بهذا كله اذا تقطع دمها ولم يجاوز ستين يوماً فان جاوزها نظر ان يبلغ من النقاء في الستين خمسة عشر يوماً ثم جاوز العائد فالعائد حيض بلا خلاف والنقاء قبله طهر وان لم يبلغ النقاء خمسة عشر فهي مستحاضة فان كانت عجيبة ردت الى التمييز وان كانت مبتدأة فهل ترد الى اقل النفاس ام غلبه فيه خلاف وان كانت معتادة ردت الى العادة وفي الاحوال كلها براعي التلغيق فان سحبا فالدماء في ايام المرد مع النقاء المتخلل نفاس وإن لقننا فلا يخفى حكمه وهل يافق من العادة ام من مدة الامكان وهي الستين في الوجهان السابقان في فصل التلغيق *

(فرع) قال الحاملي وغيره ان اباب العباس بن سريج فرع على هذه المسألة فقال اذا قال لا مرأته الحامل اذا وضعت فانت طالق طلقت بالوضع وكما القدر الذي يقبل قولها فيه اذا ادعت انقضاء العدة بيني على الوجهين السابقين في الدم العائد بعد الطهر الكامل في الستين فان جعلناه حيضاً فاقول ما يمكن انقضاء العدة فيه سبعة واربعون يوماً ولحظتان لأنه يمكن ان تضم قبل المغرب بلحظة وتري الدم في اللحظة ثم تطهر خمسة عشر ثم يحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم يحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم ترى الدم لحظة وقد انقضت عدتها قال الحاملي وغيره وبني ابن سريج هذا على ما اذا رأت النفاس فان لم تره أصلاً انقضت عدتها بشبه عواربعين يوماً ولحظة واحدة هذا اذا قال الدم العائد حيض فان قلنا هو نفاس فاقول مدة تنقضي فيها عدتها ان وتسعون يوماً ولحظة لان الستين لا يحصل فيها دم بحسب حيضها فلا يتصور فيها الاطهر واحد ثم يحيض بعد الستين يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم يحيض يوماً وليلة ثم تطهر خمسة عشر ثم ترى الدم لحظة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * (وان نفست المرأة وعبر الدم الستين تحكها حكم الحيض اذا عبر الحنسة عشر في الرد الى التمييز والعادة والاقل والغالب لانه بمنزلة الحيض في أحكامه فكذلك في الرد عند الاشكال) *

صلت وان استحيضت عقيب شهر الحنسة تحيضت من كل شهر خمسة ثم تغتسل وتصوم وتصل وتغتسل مرة اخرى لآخر السابغ وتقضى صوم السكل وصلوات اليوم الرابع والخامس لاحتمال انها كانت طاهراً فيها ولم تصل وان استحيضت عقيب شهر السبعة تحيضت من كل شهر سبعة واغتسلت عند انقضاء السابغ وتقضى صوم السبعة وصلوات ما وراء الثلاثة المستيقنة من السبعة والله أعلم : هذا كله اذا ذكرت العادة المتقدمة على الاستحاضة فان نسيها تحيضت من كل شهراً

(الشرح) اذا عيردم النساء الستين ففيه طريقتان أحدهما أنه كالحيض اذا عبر الحنطة عشر في الرد الي التمييز ان كانت مميزة او العادة ان كانت معتادة غير مميزة أو الاقل أو الغالب ان كانت مبتدأة غير مميزة ووجه ما ذكره المصنف وبهذا الطريق قطع المصنف وشيخه القاضي ابو الطيب وامام الحرمين والغزالي والاكثرون والطريق الثاني حكاه الحاملي وابن الصباغ والمتولي واليعقوب والشيخ نصر وآخرون من العراقيين والخراسانيين ان في المأة ثلاثة اوجه اصحابها اتفاقهم أنه كالطريق الاول والثاني ان الـتين كلفها نفاس وما زاد عليه استحاضة وبه قطع ابن اقص في المفتاح واختاره المزي حكاه أصحاً بناء على ما وردى قاله المزي في جامع الكبير وفرقوا بينه وبين الحيض بان الحيض محكوم به من حيث الظاهر وليس مقطوعاً به فجاز ان ينتقل عنه الي ظاهر آخر والنفاس مقطوع به فلا ينتقل عنه الي غيره الا بيقين وهو مجاوزة الأكثر قال الرافعي وهذا القائل يجعل الزائد استحاضة الى تمام طهره المعتاد ان كانت معتادة او المردود اليه ان كانت مبتدأة ثم ما بعده والوجه الثالث ان الستين نفاس والذي بعده حيض علي الاتصال به لانها دمان مختلفان فجاز ان يتصل احدهما بالآخر وبهذا الوجه قال ابو الحسن بن المرزباني قال صاحب التهمة والعدة وغيرهما فعلى هذا ان زاد الدم بعد الستين حكناً بانها مستحاضة في الحيض قال أصحابنا وهذا الوجه ضيف جداً وهو اضعف من الذي قبله قال أصحابنا واصل هذين الوجهين انه هل يصح ان يتصل دم الحيض بدم النفاس ام لا بدم طهر فاصل بينهما وفيه وجهان مشهوران قال صاحب الحاوي وغيره حكاهما ابو اسحق المروزي في كتابه المصنف في الحيض قال صاحب الشامل وغيره وهما مبنيان على الوجهين فبالا رأت الحامل خمسة ايام وما ثم ولدت قبل مجاوزة خمسة عشر وقتنا الحامل فيحيض فهل تكون الخمسة عشر حياء ام لا وقد سبق بيانه فاحد الوجهين في المأة اثنتين من يقول لا يتصل الحيض بالنفاس كمالا يتصل حيض بحيض والثاني يتصل لاختلافهما ثم ان هؤلاء الجماعة الذين حكوا الاوجه الثلاثة اطلقوها وخصص الشيخ ابو حامد وآخرون الاوجه بغير المميزة وقطعوا بان الميزة ترد الي التمييز اما اذا قلنا بالذهب وهو انها كالحائض اذا عبر دما خمسة عشر فقال أصحابنا ان كانت معتادة غير مميزة وذكرنا عاداتها فقلت كنت انفس أربعين يوماً مثلاً ردت الي عاداتها وكان نفاسها أربعين وهل يشترط تكرار العادة فيه الخلاف السابق في الحيض والاصح انه لا يشترط بل تصير معتادة مرة واحدة فاذا ردت الي العادة في النفاس فلها في الحيض حالتان احدهما ان تكون معتادة في الحيض ايضاً فيحكم لها بالطهر بعد الاربعين على قدر عاداتها في الطهر ثم تحيض على قدر عاداتها

ثلاثة فانها أقل المقادير التي عهدها وهي حيض يقيين ثم تغفل وتصوم وتصلّي وتغتسل ايضاً في آخر الخامس والسابع وتنوضاً فيما بينهما لكل فريضة كما تفعل المستحاضات ثم هي طاهر يقيين الي آخر الشهر وهل يختص هذا الحواب بقولنا انها ترد الي العادة الدائرة أو هو مستمر على الوجهين جميعاً قضية كلام الاكثرين انه مستمر على الوجهين جميعاً وكثيراً ما يستوى التفرس

في الحيض ثم تستمر كذلك (الحالة الثانية) ان تكون مبتدأة في الحيض فيحصل لها بعد الاربعين دور المبتدأة في الطهر والحيض وقد سبق بيان الخلاف في قدر دور المبتدأة ويكون الطهر متصلا بالاربعين والحيض بعده فلو كانت قد ولدت مرارا وهي ذات جفاف ثم ولدت مرة ونفست وجاوزدها الستين قال اصحابنا لا تقول عدم النفاس عادة لها بل هي مبتدأة في النفاس كالتي لم تلد قط أما المبتدأة في النفاس غير المميزة اذا جاوزدها الستين وهي غير مميزة فيها القولان السابقان في الحيض اصحهما الرد الي أقل النفاس وهو لحظة لطيفة نحو حبة والثاني الرد الي غالبه وهو اربعون يوما هكذا قاله الجمهور وزاد صاحب العدة قولنا ثالثا وهو انها ترد الى أكثر النفاس وهو ستون يوما وهذا غريب عن الشافعي وأما نقله الاصحاب عن المزني منذهبنا للمزني وحكاه الشيخ أبو حامد وغيره وجهاً لبعض اصحابنا وحكى الحاملي في المجموع وغيره من اصحابنا طريقاً آخر عن ابن سريج وابي اسحق وهي الرد الي الاقل قولاً واحداً فحصل ثلاثة طرق والصحيح المشهور ما سبق من القولين فاذا علم حالها في مردها في النفاس قلنا في الحيض حالتان احدهما ان تكون معتادة فيحصل لها بعد مرد النفاس قدر عاداتها في الطهر طهر ثم بعده تدر عاداتها في الحيض حيثما تستمر كذلك (الحالة الثالثة) ان تكون مبتدأة في الحيض أيضاً بقدر مردها في الطهر والحيض كالمعتادة أما المبتدأة المميزة فترد الى التمييز بشرط الا يزيد التقوى علي أكثر النفاس وإما المعتادة المميزة فهل يقدم تمييزها أم العادة فيه الخلاف السابق في مثله في الحيض والاصح تقديم التمييز وإما المعتادة الناسية لعادتها في النفاس ففيها الخلاف في التحيرة في الحيض ففي قول هي كالمبتدأة فترد الي لحظة في قول والي أربعين يوماً في قول وعلى المذهب تؤمر بالاحتياط ورجح امام الحرمين هنا الرد الي مرد المبتدأة لان أول النفاس معلوم وتعين اول الهلال للحيض تحمك لا اصل له قال الرافعي فاذا قلنا بالاحتياط فان كانت مبتدأة في الحيض وجب الاحتياط أبداً لان أول حيضها مجهول وقد سبق ان المبتدأة اذا جهلت ابتداء دما كانت كالتحيرة وان كانت معتادة في الحيض ناسية لعادتها استمرت أيضاً علي الاحتياط أبداً وان كانت ذا كره عادة الحيض فقد التبس عليها الدور لا لباس آخر النفاس فهي كمن نسيت وقت الحيض دون قدره وقد سبق بيانها والله اعلم *

(فرع) قال الفوراني والبغوي وصاحب العدة وغيرهم الصغرة والكدر في زمن النفاس

علي وجهين مختلفين واطلاق صاحب الكتاب يوافق كلامهم وقال امام الحرمين هو مخصوص بقولنا ترد الى العادة الدائرة اما اذا قلنا ترد الى القدر المتقدم على الاستحاضة ففهم من قال هنا ترد الى اقل العادات ومنهم من قال هي كالمبتدأة وقد ذكرنا قولين في المبتدأة أنها هل تؤمر بالاحتياط الي آخر الخمسة عشر فهما جاريان ههنا فيحصل من هذا خلاف في انها هل تحتاط واذا احتاطت فلا يختص الاحتياط على هذا بأخر أكثر الاعداد (الحالة الثالثة) ان لا تكون تلك

حكمها حكمها في زمن الحيض فإذا اتصلت صفرة او كدرة بالولادة ولم تجاوز الستين فان وافق عادتھا فنفاس والا فنيه الخلاف كما في الحيض والاصح انه نفاس وقال صاحب الحاوي هو نفاس بلا خلاف لان الولادة شاهدة للنفاس فلم يشترط شاهد في الدم بخلاف الحيض قال وسواء المبتدأة وغيرها والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كانت عادتھا ان تحيض خمسة أيام وتطهر خمسة عشر فان شهرها عشرين يوما فان ولدت في وقت حيضها ورأت عشرين يوما الدم ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم بعد ذلك واتصل وعبر الحصة عشر كان حيضها وطهرها علي عادتھا فتكون نفاء في مدة العشرين وطاھرا في مدة الحصة عشر وحائضا في خمسة ايام بعدها وان كانت عادتھا ان تحيض عشرة ايام وتطهر عشرين فان شهرها ثلاثون يوما فان ولدت في وقت حيضها ورأت عشرين يوما دما وانقطع وطهرت شهرين ثم رأت الدم بعد ذلك وعبر الحصة عشر فان حيضها لم يتغير بل هي في الحيض على عادتھا ولكن زاد طهرها فصار شهرين بعد ما كان عشرين يوما فتكون نفاء في العشرين الاولى وطاھرا في الشهرين بعدها وحائضا في العشرة التي بعدها ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هاتان المسألتان مشهورتان في كتب العراقيين ونقلوهما عن أبي اسحق كما ذكرهما المصنف بحرفهما قال وهما مفزعان علي ثبوت العادة بمرة وهو المذهب * (فرع) قال اصحابنا لا يشترط في ثبوت حكم النفاس أن يكون الولد كامل الخلقة ولا حيا بل لو وضعت ميتا أو لحما تصور فيه صورة آدمي أو لم يتصور وقار القوابل انه لحم آدمي ثبت حكم النفاس هكذا صرح به المتولي وآخرون وقال الماوردي ضابطه ان تضع ما تنقضي به العدة وتصير به أم والد *

(فرع) اذا انقطع دم النفاس واغتسلت جاز وطؤها كما تجوز الصلاة وغيرها ولا كراهة في وطنها هذا مذهبنا وبه قال الجمهور قال العبدري هو قول اكثر الفقهاء قال وقال أحمد يكره وطؤها في ذلك الطهر ولا يجرم وحكي صاحب البيان عن علي بن أبي طالب وابن عباس واحمد رضي الله عنهم انه يكره وطؤها اذا انقطع دمها لدون اربعين: دالينا أن لها حكم الطاهرات في كل شيء فكذلك في الوطء وليس لهم دليل يعتمد: وإنما احتج لهم بمحدث ضعيف غريب وليس

الاعداد منتظمة بل كانت تأتيها مختلفة مرة تتقدم هذه واخرى هذه ذكر امام الحرمين وصاحب الكتاب ان حكم هذه الحالة ينبغي على حالة الانتظام ان قلنا ثم لا ترد الي العادة الدائرة فهنا اولي وترد الي القدر المتقدم علي الاستحاضة على هذا وان قلنا ترد الى العادة الدائرة فعدم الانتظام بمثابة نسيان النوبة المتقدمة علي الاستحاضة فتحاط كما سبق وقد ذكر غيرهما طرقا في هذه الحالة محصول المارج منها ثلاثة أوجه احدها الرد الي القدر المتقدم علي الاستحاضة وهذا مبني

فيه دلالة لو صح ثم لافرق عندنا بين ان ينقطع الدم عقب الولادة او بعد ايام فالزوج الوطء: قال صاحب الشامل والبحر اذا انقطع عقيب الولادة فعليها ان تغتسل ويساح الوطء عقيب الغسل قال فان خافت عود الدم استحسب التوقف عن الوطء احتياطاً والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى * (يجب علي المستحاضة ان تغسل الدم وتغيب الفرج وتستوثق بالشد وبالتلجم لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لحدة بنت جحش رضي الله عنها « انعت لك الكرسف فقالت انه اكبر من ذلك فقال تلجى » فان استوثقت ثم خرج الدم من غير تفریط في الشد لم تبطل صلاتها لما روت عائشة رضي الله عنها : ان فاطمة بنت أبي حبيش رضي الله عنها استحضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم « تدع الصلاة ايام اقترانها ثم تغتسل وتوضا لكل صلاة وتصل حتى يجمى ذلك الوقت وان قطر الدم علي الحصير » *

(الشرح) حديث حنة صحيح راوه أبو داود والترمذى وغيرهما بهذا اللفظ الا قوله تلجى فانه في الترمذى خاصة وفي رواية أبي داود بدله فالتخذى ثوبا وهو معنى تلجى ثم هذا بعض حديث طويل مشهور قال الترمذى هو حديث حسن صحيح قال وسألت محمداً بنى البخارى عنه فقال حديث حسن قال وكذا قال احمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح والكرسف بضم الكاف والدين القطن وانعت اصف واما حديث بنت أبي حبيش فرواه أبو داود والدارقطنى والبيهقى وليس في روايتهم حتى يجمى ذلك الوقت ولا في رواية أبي داود « ان قطر الدم علي الحصير » وهو حديث ضعيف بائناق المفاظ ضعفاً او داود في سننه وبين ضعفه وبين البيهقى ضعفه ونقل تضعيفه عن سفيان الثورى فيمضى بن سعيد القطان وعلى بن المدنى ويحيى بن معين وهؤلاء حفاظ المسلمين ورواه أبو داود والبيهقى من طرق أخرى كلها ضعيفة واذا ثبت ضعف الحديث تعين الاحتجاج بما ذكره ان شاء الله تعالى وقد سبق في اول الباب بيان حنة بنت أبي حبيش : اما حكم المسألة فقال أصحابنا اذا ارادت المستحاضة الصلاة ونعتي بالمستحاضة التي يجرى دمها مستمرا في غير اوانها لم يلزم الاحتياط في طهارتي الحدث والتجسس فتغسل فرجها قبل الوضوء او التيمم ان كانت تيمم وتحشوه بقطنة وخرقه دفعا للنجاسة وتقليلها فان كان دمه قليلا يتدفع بذلك وحده فلا شيء عليها غيره وان

علي ان العادة ثبتت بمرة : الثاني ان القدر المتقدم عليها ان تكرر مرتين أو ثلاثاً ردت اليه وإلا فترد الي الاقل من عاداتها لانه متكرر ومستيقن : الثالث أنها كالمبتدأة ولا نظر الي شيء من تلك العادات ثم قالوا ان قلنا ترد الي القدر المتقدم علي الاستحاضة او الي اقل العادات فتخط الى آخر اكبر العادات وان قلنا هي كالمبتدأة في الاحتياط الي آخر الحصة عشر الحلاف المذكور في المبتدأة هذا إذا عرفت القدر المتقدم علي الاستحاضة فان تسنيه والعادات غير متسقة فربنا وجهان الذي ذكره الاكثرهم الرد الى اقل العادات والثاني أنها كالمبتدأة فعلي الثاني في الاحتياط

لم يندفع بذلك وحده شدة مع ذلك علي فرجها وتلجمت وهو أن تشد علي وسطها خرقة أو خيطا
أو نحو ذلك علي صورة التكة وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها بين فخذيها وأليتها
وتشد الطرفين في الخرقه التي في وسطها أحدها قدامها عند سرتها والآخر خلفها وتحكم ذلك الشد
وتتصلق هذه الخرقه المشدودة بين الفخذين بالقطنة التي علي الفرج الصاقا جيدا وهذا الفعل يسمى
تلجما واستغفارا لمشايته لحام الدابة ونمزمها بفتح الثاء المثله والقاء وسماه الشامي رحمه الله التعصيب
قال أصحابنا وهذا الذي ذكرناه من المشو والشد والتلجم واجب قال الرافعي الا في موضعين أحدهما
ان تنأذى بالشد ويحرقها اجتماع الدم فلا يلزمها لما فيه من الضرر الثاني ان تكون صاعمة فتترك
المشو نهارا وتقتصر علي الشد والتلجم قالوا ويجب تقديم الشد والتلجم علي الوضوء وتوضؤا
عقب الشد من غير افعال فان شدت وتلجمت واخرت الوضوء وطال الزمان ثم توضأت ففي
محبة وضوئها وجهان حكاهما صاحب الحاوي قال وهما الوجهان فيمن تيمم وعلي بدنه نجاسة
قال أصحابنا فاذا استوضعت بالشد علي الصفة المذكورة ثم خرج دمها بلا تفرط لم تبطل طهارتها
ولا صلاحها ولما أن تصلي بعد فرضها ماشاءت من التوفل لعدم تفرطها وتعتذر الاحتراز عن ذلك
وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة «اذ اقبلت الحيضة
فدعي الصلاة واذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي» فهذا مع حديث حنة دليل لجسيم ما ذكرناه
وينضم اليه المعنى الذي قدمناه واما اذا خرج الدم لتقصيرها في الشدا وزالت العصابة عن موضعها
لضعف الشد فزاد خروج الدم بسببه فانه يبطل طهرها وان كان ذلك في اثناء الصلاة بطأت
وان كان بعد فريضة لم تستبح نافلة لتقصيرها والله أعلم واما تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل
فريضة فينظر ان زالت العصابة عن موضعها زوالا له تأثير او ظهر الدم علي جوانب العصابة وجب
التجديد بلا خلاف نقل الاتفاق عليه امام الحرمين وغيره لان النجاسة كثرت وأمكن تقايلها
والاحتراز عنها فوجب التجديد كنجاسة النجاء اذا خرجت عن الايمن فانه يتعين الماء وان لم ينزل
العصابة عن موضعها ولا ظهر الدم فوجهان حكاهما الحراسانيون أحدهما عندهم وجوب التجديد كما
يجب تجديد الوضوء والثاني لا يجب اذ لا معنى للامر بإزالة النجاسة مع استمرارها بخلاف الامر

الحلاف المذكور في المبتدأة وعلي الاول يجب الاحتياط إلى آخر أكثر العادات وحكي بعضهم
أنه يستحب ولا يجب وإذا تأملت ما حكينا حصل عندك جوابان في أنها هل تحتاط في الحالة
الناية سواء عرفت القدر المتقدم علي الاستحاضة أو نسيته إن قلنا تحتاط فذلك إلى آخر أكثر
المقادير أو إلى آخر الخمسة عشر فيه جوابان ويحصل مثل هذا الخلاف عند النسيان في الحالة
الاولي بل عند العلم ايضا لا ناروينافيه الوجهين في الاحتياط آخر أكثر المقادير وذكر في
الكتاب وجهاً أنها كالمبتدأة فيجب فيه الحلاف المذكور في احتياط المبتدأة أيضاً وعندهذا لك

بتجديد طهارة الحدث مع استمراره فانه معهود في التيمم قال امام الحرمين وهذا الوجه غير سديد لانه لاخلاف في الامر به واذا زالت العصابة فلا أثر للزوال وانما الاثر لتجديد النجاسة قال الرافعي وتقل المسعودي هذا الخلاف قولين قال البغوي والرافعي وهذا الخلاف جار فيما اذا انتقض وضوءها قبل الصلاة واحتاجت الى وضوء آخر بان خرج منها ريح فيلزمها تجديد الوضوء وفي تجديد الاحتياط بالشد الخلاف ولو انتقض وضوءها بالبول وجب تجديد العصابة بلاخلاف لظهور النجاسة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله * (ولا تصلي بطهارة أكثر من فريضة لحديث فاطمة بنت أبي حبيش ويجوز أن تصلي ما شاءت من النوافل لأن النوافل تكثروا فمنها أن تتوضأ لكل نافلة تشق عليها) (الشرح) مذهبا أنها لا تصلي بطهارة واحدة أكثر من فريضة مؤداة كانت أو مقضية وأما المنذورة ففيها الخلاف السابق في باب التيمم واحتج المصنف والاصحاب بحديث فاطمة المذكور وهو ضعيف باتفاق الحفاظ كما ذكرناه قالوا ولا يصح ذكر الوضوء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من كلام عروة ابن الزبير وإذا بطل الاحتجاج به تعين الاحتجاج بغيره فيقال مقتضى الدليل وجوب الطهارة من كل خارج من الفرج خالفنا ذلك في الفريضة الواحدة للضرورة وبقى ما عداها على مقتضاه وتستبيح ماشاءت من النوافل بطهارة مفردة وتستبيح ماشاءت منها بطهارة الفريضة قبل الفريضة وبعدها لما ذكره المصنف وقد حكى القاضي حسين وغيره في استباحتها النافلة وجهين بآء على القولين في صحة استباحة المعضوب والميت في حج التقطوع وحكوا مثلها وجهين في استباحة النافلة بالتيمم والمذهب الجواز في كل ذلك وقد سبق بيان ذلك كله في باب التيمم هذا بيان مذهبا ومن قال انه لا يصح بوضوئها أكثر من فريضة عروة ابن الزبير وسفيان الثوري وابو ثور وقال ابو حنيفة طهارتها مقدرة بالوقت فتصلي ماشاءت من الفرائض الفائتة في الوقت فاذا خرج بطلت طهارتها وقال ربيعة ومالك وداود دم الاستحاضة ليس بحديث فاذا تطهرت صلت ماشاءت من الفرائض والنوافل الى أن تحدث بغير الاستحاضة واحتج من جوز فرائض بحديث رواة «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة» وهذا حديث باطل لا يعرف والله أعلم *

(فرع) مذهبا ان طهارة المستحاضة الوضوء ولا يجب عليها الغسل لشيء من الصلوات الامرة

أن تعلم قوله وحكمها الاحتياط بالوجه الصائر الى أنه لا يلزمها الاحتياط وقوله في آخر الباب ثم هي طاهرة الى آخر الشهر أيضا الوجه الصائر الى أنها تحتاط الى آخر خمسة عشر وقوله فعلمها ان تقتل بعد الثلاث لان الثلاث حيض يقرن أيضا لان من قال بانها كالمتدأة بحيضها يوما وليلة أو سنا أو سبعا ولا يعتبر الثلاث وقوله ثم تتوضأ الى آخر الخامس وإلى آخر السابع أيضا الوجه الذاهب الى أنها تحتاط في جميع خمسة عشر واعلم ان الصحيح من هذا الخلاف عند العلم في حالة انتظام العادات أنها لا تحتاط والصحيح عند النسيان وفي حالة عدم الانتظام انها تحتاط

واحدة في وقت انقطاع حيضها وهذا قال جمهور السلف والخلف وهو مروي عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وبه قال عروة ابن الزبير وابو سلمة بن عبد الرحمن وابو حنيفة ومالك واحمد وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن ابي رباح رضي الله عنهم أنهم قالوا يجب عليها الغسل لكل صلاة وروى هذا أيضا عن علي وابن عباس وروى عن عائشة أنها قالت تغتسل كل يوم غسلا واحدا وعن ابن المسيب والحسن أنها قالت تغتسل من صلاة الظهر الي الظهر دائما ودلينا ان الاصل عدم الوجوب فلا يجب الا ماورد الشرع به ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها بالغسل الا مرة واحدة عند انقطاع الحيض وهو قوله صلى الله عليه وسلم « اذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغتسلي » او ليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل واما الاحاديث الواردة في سنن ابي داود والبيهقي وغيرها ان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل لكل صلاة فليس فيها شيء ثابت وقديين البيهقي ومن قبله ضعفا واما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما أن أم حبيبة بنت جحش رضي الله عنها استحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم « أما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي » فكانت تغتسل عند كل صلاة قال الشافعي رضي الله عنه إنما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلي وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة قال ولا أشك ان غلما كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لما هذا لفظ الشافعي رحمه الله وكذا قاله شيخه - فيان بن عينة والليث ابن سعد وغيرهما والله أعلم *

(فرع) قال صاحب الحاوي والبندنجي وغيرها اذا توضأت المستحاضة ارتفع حدثها السابق ولم يرتفع المستقبل ولا المقارن ولكن تصح صلاتها وطوافها ونحوهما مع قيام الحدث للضرورة كالتميم وقل المحامي هذا عن ابن سريج ونقله صاحب البيان عن أصحابنا العراقيين وقد سبق في باب مسح الخف ان القفال وغيره من الخراسانيين قالوا في ارتفاع حدثها بالوضوء قولان وان امام الحرمين والشاشي قالوا هذا غلط بل الصواب انه لا يرتفع قالا ويستحيل ارتفاع حدثها مع مفارقتها لاطهارة وقال امام الحرمين هنا فال اصحاب لا يرتفع حدثها المستقبل وفي ارتفاع الماضي وجبان والمفاز ليس بمدح لحصل في المسألة ثلاثة طرق اشهرها يرتفع حدثها الماضي دون المقارن والمستقبل والثاني في الجمع قولان والثالث وهو الصحيح دليلا لا يرتفع شيء من حدثها لكن تسييح الصلاة وغيرها مع الحدث للضرورة وفي كيفية نيتها في الوضوء اوجه سبقت في باب

لكن الى آخر ! كثر الاقدار لا الي تمام الخمسة عشر ولهذا خلط في السكتاب الحالة الثانية بصورة النسيان من حال الانتظام والله أعلم *

قال (الباب الرابع في التليق) فاذا انقطع دمها يوما يوما واقطع علي الخمسة عشر ففي قول تلتقط أيام النقا وتلقق (ح) ويحكم بالطهر فيه والقول الاصح انا نسمع (م) حكم الحيض علي أيام

نية الوضوء أصحها تجب نية استباحة الصلاة ولا تجب نية رفع الحدث ولا تجزئ. والثاني يكفيها نية رفع الحدث أو الاستباحة والثالث يجب الجمع بينهما والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله * (ولا يجوز أن تتوضأ قبل دخول الوقت لأنها طهارة ضرورية فلا يجوز قبل الضرورة فإن توضأت في أول الوقت وأخرت الصلاة فإن كان بسبب يعود إلى مصلحة الصلاة كانتظار الجماعة وستر العورة والاقامة صحت صلاتها وإن كان لغير ذلك ففيه وجهان أحدهما أن صلاتها باطلة لأنها تصلى مع نجاسة يمكن حفظ الصلاة منها والثاني يصح لأنه وسع في الوقت فلا يضيق عليها وإن أخرتها حتى خرج الوقت لم يجزها أن تصلي به لأنه لا عذر لها في ذلك ومن أصحنا من قال يجوز أن تصلي بعد خروج الوقت لأننا لو منعنا من ذلك صارت طهارتها مقدرة بالوقت وذلك لا يجوز عندنا) *

(الشرح) مذهبنا أنه لا يصح وضوء المستحاضة لفريضة قبل وقتها. ووقت المؤداة معروف ووقت المقضية بتذكرها وقد سبقت المسألة بفروعه في باب التيمم فتجزي تلك الفروع كلها هنا وقد سبق في النافلة المؤقتة وجهان أصحهما لا يصح التيمم لها إلا بعد دخول وقتها والثاني يجوز وهما جاريان في وضوء المستحاضة وحكي إمام الحرمين وجهان أنها لو شرعت في الوضوء قبل الوقت بحيث أطبق آخره على أول الوقت صح وضوءها وصلت به فريضة الوقت وهذا ليس بشيء. ودليل المذهب أنها طهارة ضرورية فلا يجوز شيء منها قبل الوقت لعدم الضرورة وقال أبو حنيفة رحمه الله يجوز وضوءها قبل الوقت ودليلنا ما ذكرناه والله أعلم. قال أصحابنا وينبغي أن تبادر بالصلاة عقيب طهارتها فإن أخرت ففيها أربعة أوجه الصحيح منها أنها إن أنرت لاشتغالها بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والأذان والاقامة والاجتهاد في القبلة والذهاب إلى المسعى، الأعظم والسعي في تحصيل سترة تصلى إليها وانتظار الجماعة ونحو ذلك جاز وإن أخرت بلا عذر بطلت طهارتها لتفريطها والثاني تبطل طهارتها سواء أخرت بسبب الصلاة أو لغيره حكاه صاحب الحاوي وهو غريب ضعيف والثالث يجوز التأخير وإن خرج الوقت ولا تبطل طهارتها قال صاحب الابانة ما لم تصل الفريضة يعني بعد الوقت قال وهذا قول اتفقوا وشيخه الحضري قياساً على التيمم ولأن الوقت موسم فلا تضيقه عليها وخروج الوقت لا يوجب تقض الطهارة ولأن المبادرة لو وجبت خوفاً من كثرة الحدث والنجس لوجب الاقتصاد على أركان الصلاة والزابع لها التأخير

النقاء ونجس ذلك كالفتنرات بين دفعات الدم لأن الطهر الناقص فاسد كالم ناقص * *

إذا انقطع دم المرأة كانت ترى يوماء أو يوماء نقاء أو يومين ويومين فلا يغلو ما أن ينقطع قبل مجاوزة الخمسة عشر أو مجاوزها فما قسما الأول أن ينقطع ولا يجاوز فيه قولان أحدهما وبه قال مالك وأحمد أنها تلتهط أيام النقاء. وتلقق ويحكم بالطمح فيها وحيضها أزيمة الدم لا غير لقوله تعالى

ما لم يخرج وقت الصلاة وليس لما الصلاة بعد الوقت بتلك الطهارة لان جميع الوقت في حق الصلاة كالشيء الواحد فضببط الطهارة به قال امام الحرمين وهذا الوجه بعيد عن قياس الشافعي مشابه للمذهب أبي حنيفة رحمه الله قال الامام فان قلنا تجب المبادرة فقد ذهب ذاهبون من أئمتنا الي للبالغة في الامر بالبدار وقال آخرون ولو تخلل فصل يسير لم يضر قال وضبطه علي التقريب عندي أن يكون علي قدر الزمن المتخلل بين صلاتي الجمع في السفر وقد سبق في باب التيمم أن المذهب المشهور أنه لا يلزم التيمم بالمبادرة وانها تلزم المستحاضة وان بعض الاصحاب خرج من كل واحدة الي الاخرى وجعل فيها خلافا وان للمذهب الفرق وسبق بيان الفرق والله أعلم : واذا توضأت المستحاضة لفريضة فقد سبق أنها تستبج ما شئت من النوافل وتبقى هذه الاستباحة مادام وقت الفريضة باقيا فاذا خرج الوقت فوجهان حكاهما الشيخ أبو حامد وصاحب الحاروي وآخرون قال أبو حامد الصحيح أنها لا تستبج النفل بعد الوقت بذلك الوضوء وقطع البغوى بالاستباحة وقد سبق في باب التيمم أن من تيمم لفريضة فله التنفل بعد الوقت علي أصح الوجهين والاصح هنا انه لا يجوز لها والفرق أن حداثتها متجدد ونجاستها متزايدة بخلاف التيمم والله اعلم *

« قال المصنف رحمه الله تعالى *

« وان دخلت في الصلاة ثم اقطع دما ففيه وجهان أحدهما لا تبطل صلاتها كالتيمم اذا رأى الماء في الصلاة والثاني تبطل لان عليها طهارة حدث وطهارة نجس ولم تأت عن طهارة النجس بشيء. وقد قدرت عليها فلزمتها الايتان بها وان اقطع دما قبل الدخول في الصلاة لزمتها غسل الدم واعادة الوضوء فان لم تفعل حتى عاد الدم فان كان عود الدم بعد الفراغ من الصلاة لم تصح صلاتها لانه اتسع الوقت للوضوء والصلاة من غير حدث ولا نجس وان كان عوده قبل الفراغ من الصلاة ففيه وجهان أحدهما تصح لانا نيقنا بعود الدم ان الاقطع لم يكن له حكم لانه لا يصلح للطهارة والصلاة والثاني وهو الاصح أن صلاتها باطلة لانها استفتحت الصلاة وهي ممنوعة منها فلم تصح بالتبيين كما لو استفتح لاس الحف الصلاة وهو شك في انقضاء مدة المرح ثم تبين ان المدة لم تنقض » *

« (الشرح) قال أصحابنا رحمه الله اذا توضأت المستحاضة فاقطع دما اقطاعا محققا حصل معه برؤها وشفاؤها من علتها وزالت استحاضتها نظران حصل هذا خارج الصلاة فان كان بعد صلاتها فقد مضت صلاتها صحيحة وبطلت طهارتها فلا تستبج بها به ذلك نافلة وان كان قبل

ولا تقبوهن حتى يطهرن أى يقطع دمهن وقد اقطع فوجب ان يجوز التبران ولأنه لا يحكم في أيام الدم حقيقة بالطرف فكذلك لا يحكم في أيام النقاء حقيقة بالمريض توفيراً للحكم كل واحدة من الحالتين عليها ولا شك أن أزيمة النقاء لا تجعل اطهاراً في حق انقضاء العدة بها والعلاق فيها

الصلاة بطلت طهارتها ولم تستبح تلك الصلاة ولا غيرها هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي
 امام الحرمين وجهاً انه اذا اتصل الشفاء بآخر الوضوء لم تبطل قال الامام وهذا لا يعد من المذهب
 وحكي صاحب الحاوي وجهاً انها اذا شفيت وقد ضاق وقت الصلاة عن الطهارة ولم يبق الا ما يسمع الصلاة
 وحدها ولم تكن صلها فلها أن تصليها بهذه الطهارة قال وهذا ضعيف لان التيمم يبطل برؤية الماء قبل الصلاة
 وان ضاق وقتها وهذا الوجهان شاذان، وردودان: واعلم أن قول الاصحاب اذا شفيت يلزمها استئناف
 الوضوء المراد به اذا لم يخرج منها دم في اثناء الوضوء أو بعده والا فلا يلزمها الوضوء بل تصلي بوضوئها
 الاول بلا خلاف وصرح به الغزالي في البسيط وغيره اما اذا حصل الانقطاع في قس الصلاة
 ففيه الوجهان المذكوران في الكتاب الصحيح منهما باتفاق الاصحاب بطلان صلاحها وطهارتها
 والثاني لا تبطل كالتيمم والصواب الاول وقد سبق في باب التيمم ان الشافعي رحمه الله نص على
 بطلان صلاة المستحاضة دون التيمم وان من الاصحاب من قل وخرج فجعل في كل مسألة قولين
 وقرر الجمهور النصين وفرقوا بوجهين احدهما ان حدثها ازداد بعد الطهارة والثاني انها مستحبة
 للنجاسة وهو يخالفها فيها وحكي الشيخ أبو محمد عن أبي بكر الفارسي انه حكى قولاً عن الربيع عن الشافعي
 انها تخرج من الصلاة وتتوضأ وتزيل النجاسة وتبني على صلاحها وهذا يكون بناء على القول القديم
 في سبق الحدث والله اعلم : هذا حكم انقطاع الشفاء أما اذا وضأت ثم اقطع دمها وهي تعتاد
 الانقطاع والعود ولا تعتاد لكن أخبرها بذلك من يعتمد من أهل العرفة فينظر ان كانت مدة
 الانقطاع يسيرة لاتسع الطهارة والصلاة التي تطهرت لها فلها الشروع في الصلاة في حال الانقطاع
 ولا تأخير لهذا الانقطاع لان الظاهر عود الدم على قرب فلا يمكنها اكال الطهارة والصلاة بلا
 حدث فلو امتد الانقطاع على خلاف عادتها أو خلاف ما أخبرت به تبيننا بطلان طهارتها ووجب
 قضاء الصلاة أما اذا كانت مدة الانقطاع تسع الطهارة والصلاة فيلزمها إعادة الوضوء بعد
 الانقطاع لتمكينا منه في حال الكمال فلو عاد الدم على خلاف العادة قبل التمكن ففي وجوب
 إعادة الوضوء وجهان اصحهما لا يجب فلو شرعت في الصلاة بعد هذا الانقطاع من غير إعادة
 الوضوء ثم عاد الدم قبل الفراغ وجب قضاء الصلاة في أصح الوجهين لانها حال الشروع كانت
 شاككة في بقاء الطهارة وصحة الصلاة هذا كله اذا عرفت عود الدم اما اذا اقطع وهي لا تدرى
 ايعود أم لا واخبرها به من تثق بمفرقه فتؤمر بأعادة الوضوء في الحال ولا يجوز ان تصلي
 بالوضوء السابق لانه يحتمل ان هذا الانقطاع شفاء والاصل دوام هذا الانقطاع فان عاد الدم قبل

لا يخرج عن كونه بدعيًا نقولنا نحكم بالطهر فيها على هذا القول أي في الصوم والصلاة والاعتسال
 ونحوها والثاني وبه قال أبو حنيفة ان حكم الحيض ينسحب على أيام النقاء فتحيض فيها جميعا لان
 زمان النقاء ناقص عن أقل الطهر فيكون حيضا كساعات القتره بين دفقات الدم ولان ازالة النقاء

امكان فعل الطهارة والصلاة فوجهان اصحهما ان الوضوء صحيح بحاله لانه لم يوجد اقطاع يغني عن الصلاة مع الحدث؛ والثاني بجم الوضوء نظراً الى أول الاقطاع ولو خالفت امرنا اولاً وشرعت في الصلاة من غير إعادة الوضوء فان لم يعد الدم لم تصح صلاتها لظهور الشك، وكذا ان دأب بعد إمكان الوضوء والصلاة لتغريضها فان عاد قبل الامكان ففي وجوب اعادة الصلاة لوجهان كما في الوضوء لكن الاصح هنا وجوب الاعادة لانها سرعت متروكة وعلي هذا لو توضأت بعد الاقطاع وشرعت في الصلاة ثم عاد الدم فهو حدث جديد فيلزمها أن تتوضأ وتستأنف الصلاة والله اعلم : هذا المجموع الذي ذكرناه هو المعروف في طرق الاصحاب وذكره الرافعي ثم قال هذا هو الذي ذكره معظم اصحابنا العراقيين وغيرهم قال ويدين كلام الغزالي بعض الاختلاف فانه جعل الاقطاع قسمين أحدهما ألا يبعد من عادتها عود الدم والثاني ان يبعد وذكر التفصيل والخلاف وهذا القسمان يفرضان في التي لها عادة بالعود قال وما حكيناه عن الاصحاب يقتضي جواز الشروع في الصلاة متى كان العود معتاداً بعد او قرب وإنما يمتنع الشروع من غير استئناف الوضوء اذ لم يكن العود معتاداً اصلاً قال فيجوز ان يؤول كلامه علي ما ذكره معظم ولا يبعد أن يلحق ندره العود وبعده في عادتها بعدم اعتياد العود والله اعلم *

(فرع) قال المتولي لو كان دمها يتقطع في حال ويسيل في حال لزمها الوضوء والصلاة في وقت اقطاعه الا ان تخاف فوت الوقت فتتوضأ وتصلي في حال سيلانه فان كانت ترجو الاقطاع في آخر الوقت ولا تتحقق فهل الافضل تعجيل الصلاة في أول الوقت أم تأخيرها الى آخره فيه وجهان بناء علي القولين في مثله في التيسر *

(فرع) توضأت ثم اقطع دمها اقطاعاً واجب بطلان الطهارة فتوضأت بعد ذلك ودخلت في الصلاة فماد الدم بطل وضوءها ولزمها استئنافه وهل يجب استئناف الصلاة أم يجوز البناء فيه القولان فيمن سبقه الحدث الصحيح وجوب الاستئناف قال البغوي ولو كان به جرح غير سائل

لو كانت لهراً فاما ان يكون كل واحد منها طهر أو وحده او مجموعها طهر أو واحداً فان الاول واجب انقضاء العدة بواحد بثلاثة منها ولو كان اثني واجب ان تفرقما على جميع الشرح حتي لانكون مستحاضة مع مجاوزة الدم بصمة التقطع وليس كذلك والقول الاول اصح عند الشيخ ابني حامد وطائفة من اصحابنا العراقيين لكن ماعليه معظم ان اثني اصح علي ما ذكره في الكتاب وبه قال القاضي ابو الطيب الطبري وموضع القولين ما اذا كانت مدة الاقطاع زائدة علي الفترات المعتادة بين دفعات الدم فانه لا يسيل دائماً في الغالب فان لم يزد عليها فلا خلاف في كون السيل حيضاً وهذا بين من الحاقه ايام النماء علي قول السحب بها وقد قال امام الحرمين في الفرق بينها دم الحيض يجتمع في الرحم ثم الرحم يقطره شيئاً فشيئاً فالفترة ما بين ظهور دفعة واتهاء اخرى من

فانفجر في خلال الصلاة أو ابتدأت الاستحاضة في خلال الصلاة وجب الانصراف من الصلاة لتسل النجاسة وتتوضأ المستحاضة وتنأف الصلاة ويحيى قول في الباء كما سبق في الحديث والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وسلس البول وسلس المذى حكمهما حكم المستحاضة فيما ذكرناه ومن به نأصر أو جرح يجرى منه الدم حكمه حكم المستحاضة في غسل النجاسة عند كل فريضة لأنها نجاسة متصلة لهلة فهي كالاستحاضة﴾ *

﴿الترح﴾ سلس البول هنا بكسر اللام وهي صفة للرجل الذي به هذا المرض وأما سلس يفتح اللام فأمس لنفس الخارج فالسلس بالكسر كالمستحاضة وبالفتح كالاستحاضة وأما الناصور فكذا وقع هما بالنون والصاد وهو صحيح وفيه ثلاث لغات أحداها هذه والثانية ناسور بالسين والثالثة ناسور بالياء والسين وقد سبق إيضاحه في باب الاستطابة: قال أصحابنا حكم سلس البول وسلس المذى حكم المستحاضة في وجوب غسل النجاسة وحشود أس الذكر والشذبخرقة والوضوء لكل فريضة والمبادرة بالفريضة بعد الوضوء وحكم الاقطاع وغير ذلك مما سبق: وأما صاحب الناصور والجرح السائل فيها كالمستحاضة في وجوب غسل الدم لكل فريضة والشدة على محله ولا يجب الوضوء في مسألة الجرح ولا في مسألة الناصور إلا أن يكون في داخل مقعده بحيث ينقض الوضوء ثم هذا الذي ذكرناه إنما هو في السلس الذي هو عادة ومرض أما من خرج منه مذى بسبب حادث كنظر إلى امرأة وقيلنا فله حكم سائر الاحداث فيجب غسله والوضوء منه عند خروجه للفرض والغسل لأنه لا حرج فيه أما من استطلق سبيله فدام خروج البول والغائط والريح منه فخكه حكم المستحاضة في كل ما ذكرناه اتفق عليه أصحابنا أما من دام خروج المني منه فقال صاحب الحامى والبحر عليه الاغتسال لكل فريضة قال قال الشافعي وقيل من يلهم به خروج المني لأن معه تلف النفس أما ذات دم الفساد وهي التي استمر بها دم غير متصل

الرحم إلى المتنفذ فما زاد على ذلك فهو النقاء الذي فيه القولان وربما يتردد الناظر في أن يطلق الزائد على المدة المذكورة هل يخرج عن حد الفترات المتأدة لأن تلك المدة يسيرة والله أعلم بالمصواب: ولا فرق على القولين بين أن يكون قدر الدم أكثر من قدر النماء أو قدر النماء أكثر أو يكونا متساويين وإذا رأيت ضفيرة أو كدرة بين سوادين وقفا الصغرة في غير أيام العادة ليست حيضاً فهو من صور النقطع *

قال ﴿ولكن نسحب حكم الحيض على الماء بشرطين (أحدهما) أن يكون النقاء محتوشاً بدمين في الخمسة عشر حتى لو رأيت يوماً وليلة دماً وأربعة عشر لقاء ورأت في السادس عشر دماً قالنا مع

بالحيض في وقت لا يصلح الحيض كدم تراه من لها دون تسع سنين او رأته حامل وقلدا ليس هو بحيض او رأته غيرها في وقت لا يصلح الحيض بان رأته قبل مغنى خمسة عشر للطهر ففيها وجهان حكاهما صاحب الحاوى والبحر احدهما انها كالمستحاضة في جميع الاحكام السابقة قال وهذا قول أبي اسحق المروزي لان دم الفساد ليس باندر من المذى وقد جعلناه كالاستحاضة والثاني وهو قول ابن سريج انه حدث كسائر الاحداث فاذا خرج هذا الدم بعد صلاتها فريضة لم تصح النافلة بعدها لان دم الفساد لا يدوم بخلاف الاستحاضة واذا دام خرج عن كونه فاسدا وصار حيضا واستحاضة هذا كلام صاحب الحاوى والبحر والمشهور انها كالمستحاضة والله اعلم * (فرع) قال اصحابنا اذا تطهرت المستحاضة طهارتي الحدث والنفس علي الوجه المشروط وصلت فلا اعادة عليها وكذا كل من الحقناه بها من سلس البول والمذى ومن به حدث دائم وجرح سائل ونحوم لا اعادة عليهم وقد سبقت هذه المسألة في آخر باب التيمم مع نظائرها *

(فرع) قال البغوي لو كان سلس البول بحيث لو صلى قائما سال بوله ولو صلى قاعدا استمسك فكيف يصلي فيه وجهان اصحهما قاعدا - فظا للطهارة ولا اعادة عليه علي الوجهين وهذا الوجهان في فتاوى القاضى حسين قال القفال يصلي قائما وقال القاضى حسين يصلي قاعدا *

(فرع) يجوز وطء المستحاضة في الزمن المحكوم بانه طهر ولا كراهة في ذلك وإن كان الدم هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء وقد سبقت المسألة بدلائلها في أول الباب ولها قراءة القرآن واذا توفرت استباحات من المصحف وحمله وسجود التلاوة والشكر وعليها الصلاة والصوم وغيرها من العبادات التي علي الطاهر ولا خلاف في شيء من هذا عندنا قال اصحابنا وجامع القول في المستحاضة انه لا يثبت لها شيء من أحكام الحيض بلا خلاف ونقل ابن جرير الاجماع علي انها تقرأ القرآن وان عليها جميع الفرائض التي علي الطاهر وروى عن ابراهيم النخعي انها لا تمس مصحفا

ما بعده من الدم طهر لانه ليس محتوشا بالحيض في المدة (والثاني) أن يكون قدر الحيض في المدة الخمسة عشر تمام يوم وليلة وإن تفرق بالساعات وقيل أن كل دم ينشئ أن يكون يوما وليلة وقيل لا يشترط ذلك بل لو كان المجموع قدر نصف يوم صار الباقي حيضا *

غرض الفصل بيان قاعدتين يشترطان علي قول السحب احدهما لا بد من كون النقاء محتوشا بدمين في الخمسة عشر ليثبت لها حكم الحيض ثم ينسحب علي ما بينها أمال النقاء الذي لا يقسم بين دمين فهو طهر لا محالة وضرب له في الكتاب مثالا وهو ما اذا رأت يوما وليلة دما واربعة عشر قهه ورأت في السادس عشر دما فالاربعة عشر طهر إذ ليس بعدها دم محكوم له بالحيض حتى ينسحب حكمه علي النقاء وإنما شرط في هذا المثال أن تري اللبلة دما مع اليوم لانه لا دم

ودليلنا القياس على الصلاة والقراءة والله اعلم *
 (فرع) : مسائل تتعلق بباب الحيض (احداها) لا تكرموا كلمة الحائض ومعاشرتها وقبلتها والاستمتاع
 بها فوق السر وتحت الركبة ولا تمتنع من فعل شي من الصنائع ولا من الطبخ والعجن والخبز وادخال يدها
 في المائعات ولا يجنب الزوج مضاجعتها اذا سترت ما بين السرة والركبة وسورها وعرقها طاهر ان
 وهذا كله متفق عليه وقد نقل ابن جرير اجماع المسلمين على هذا ودلائله في الاحاديث الصحيحة
 ظاهرة مشهورة وقد سبقت هذه المسألة في آخر باب ما يوجب الغسل : وأما قول الله عز وجل
 (فاعزّلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) فالمراد به اعتزاله وطئهن ومنع قربان
 وطئهن لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « اصنعوا كل شي الا النكاح » وقد تظاهرت الاحاديث
 الصحيحة بممناه مع الاجماع والله اعلم (الثانية) قال ابن جرير اجمع العلماء على أن للحائض أن تخضب يدها
 بخضاب يقي أثره في يدها بعد غسله وقد سبق ايضاح هذه المسألة مع أشياء كثيرة لها في آخر
 صفة الوضوء (الثالثة) الحرة والامة في الحيض والنفاس سواء بخلاف العدة (الرابعة) علامة اقطاع
 الحيض ووجود الطهر ان ينقطع خروج الدم وخروج الصفرة والكدرة فاذا انقطع طهرت سواء
 خرجت بعد رطوبة بيضاء أم لا قال صاحب الشامل التربة رطوبة خفية لا صفرة فيها ولا كدرة
 تكون في القطنة أثر لا لون قال وهذا يكون بعد اقطاع الحيض وكذا قال البيهقي في السنن التربة
 هي الشيء الخفي اليسير (تلت) هي التربة يفتح التاء المثناة فوق وكسر الراء ثم ياء مثناة من تحت
 مشددة وقد سبق في أوائل الباب قول عائشة رضي الله عنها للنساء « لا تمسجن حتى ترين القضة
 البيضاء » تريد بذلك الطهر وقد مناعناه قال أصحابنا واذا مضى زمن حيضها لزمها أن تقتسل
 في الحال لا اول صلاة تدركها ولا يجوز لها بعد ذلك أن تترك صوما ولا صلاة ولا تمتنع من الوطء
 ولا غير ذلك مما يثبت في حق الطاهر ولا تستطهر بتي أصلا : وقال مالك رحمه الله تستطهر بثلاثة
 أيام دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « اذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة واذا أدبرت فاغسلي

في الخمسة عشر سوى ما رأيته أو لا فلو كان في اليوم وحده لما كان لها حيض أصلا وحينئذ لا يقتصر
 الطهر على الاربعة عشر وما بعدها بل يعم الكل ولا يخفى ان القرض من قوله فالتقاء مع ما بعده
 من الدم طهر التسوية بينها في نفي الحيض لا في احكام الطهارة مطلقا فانها مستحاضة في زمان
 الدم دون ايام النقاء ولك ألا تستحسن هذا المثال في هذا الموضع لانه الآن يتكلم فيما اذا لم
 يجاوز الدم الخمسة عشر وفي هذه الصورة قد جاوز واللائق غير هذا المثال نحو ما ذارأت يوما دما
 ويوما نقاء الي الثالث عشر ولم يعد الدم في الرابع عشر والخامس عشر طهر لان النقاء فيها غير
 محتوش بدمين في الخمسة عشر (الثانية) الدماء المتفرقة أما أن يبلغ مجموعها أقل الحيض أولا يبلغ فان
 بلغ مجموعها أقل الحيض نظر ان بلغ الاول والآخر كل واحد منهما أقل الحيض ففية القولان

وصلي «والله أعلم» *

(فصل) في أشياء أنكرت علي الغزالي رحمه الله في باب الحيض من الوسيط منها قوله أما حكم الحيض فهو الملع من أربعة أمور الأول كل ما يقتضي الطهارة الثاني الاعتكاف الثالث الصوم الرابع الجماع وهذه العبارة يطلقها للحصر وليس حكم الحيض منحصرًا في هذه الأربعة بل له أحكام أخر منها بطلان الطهارة وامتناع صحتها ووجوب الغسل عند انقطاعه إما بالانقطاع وإما بخروجه علي الخلاف السابق في باب ما يوجب الغسل ومنها حصول الاستبراء والبلوغ به وتحريم الطلاق وسقوط فرض الصلاة وعدم انقطاع التتابع في صوم الكفارة والنذر ومنع وجوب طواف الوداع ومنها تحريم قراءة القرآن ومن ذلك قوله في حديث عائشة رضي الله عنها في أول الكتاب «ونال مني ما ينال الرجل من امرأته الاماتحت الازار» هذه الزيادة غير معروفة في كتب الحديث المعتمدة وهي موضع الاستدلال وفي الصليحين أحاديث تغني عنه ومن ذلك قوله في آخر الباب الثاني فوعان الاول المبتدأة اذا رأت خمسة سواداً ثم أطبق الدم علي لون واحد في الشهر الثاني فحيضها خمسة لان التمييز أثبت لها عادة هذه العبارة توهم خلاف الصواب فراحدها رأت خمسة سواداً ثم أطبقت الحرة الي آخر الشهر ثم رأت الشهر الثاني سواداً مستمراً فتد في الشهر الثاني الي الحنة وتثبت العادة في التمييز بمرة علي اختياره وقد سبقت للسائلة موضحة في فصل للميزة اما اذا رأت خمسة سواداً ثم أطبقت الحرة فان حيضها خمسة السواد ويكون ما بعده من الحرة طهرا وان استمرت سنوا أكثر كما سبق ومن ذلك قوله لفول حنة بنت جحش «كنا لنعتمد بالصفرة» المعروف في صحيح البخاري وغيره ان هذا من كلام ام عطية ومن لا قوله في التحيرة ترد الي أول الالهة فانها مبادئ أحكام الشرع هذا ما انكروه عليه فان أحكام الشرع ليست مختصة باوائل الالهة ومن ذلك قوله إنها مأمورة بالاحتياط والاخذ بأسوأ الاحتمالات في أمور الثالث الاعتداد بثلاثة أشهر هذا ما انكروه عليه فان الاعتداد بثلاثة أشهر ليس من أسوأ الاحتمالات

وحكي ابو عبد الله الخناطي طريقاً آخر أن أزمته النقاء في هذه الحالة حيض بلا خلاف والقولان فيما اذا لم يبلغ كل واحد من الطرفين الاقل وإن لم يبلغ واحد منها أقل الحيض كما اذا رأت نصف يوم دما ومثله نقاء وهكذا إلي آخر الخمسة عشر ففيه ثلاثة طرق أحدها طرد قولين فعلي قول التلخيص حيضاً أنصاف الدم سبعة ونصف وعلي قول السحب حيضاً أربعة عشر ونصف لان النصف الاخير لا يتجهل بين دمين في المدة والثاني لا حيض لها وكل ذلك دم فساد لان جعل النقاء حيضاً خلاف الحقيقة إنما يصار اليه إذا تقدم أقل ابيض أو تأخر أقله أو وجد إحداهما حتي استتبع النقاء والثالث ان توسطهما قدر أقل الحيض علي الانصاف كفي ذلك لانه ولان قولين وإلّا كما هم من ساد وإن بلغ أحدهما أقل الحيض دون الآخر فثلاثة طرق أيضاً أحدها طرد القولين والثالث أن

بل للأسوأ صبرها الى سن اليأس وهو وجه حكمه هو في كتاب العدة كما بيناه ومن ذلك قوله لان
الانقطاع في صلاة لا تغد ماضى كان ينبغي أن يقول لان الطرآن ويمكن تكاف وجه لما ذكره
ومن ذلك قوله في أول الباب الرابع في الصورة الثالثة ثم بعده الى آخر التاسع والعشرين يحتمل
الحيض هكذا وقع في البسيط والوسيط وهو غلط وصوابه الى قبيل آخر جزء من الثلاثين ومن
ذلك قوله اذا قالت اضللت خمسة في شهر فاذا جاء شهر رمضان تصومه كله ثم تقضى خمسة هكذا
قال وكذا قاله الفوراني وكان الغزالي أخذ من كتاب الفوراني على عادته وهو غلط وصوابه
تقضى ستة لاحمال الطرآن في وسط النهار بناء على طريقته وطريقة جمهور المتأخرين أنه يفسد على
المتحيرة من رمضان ستة عشر يوما ومن ذلك قوله في باب التلغيق لوحاضت عشر واطهرت خمس
سنتين فدورها تسعون يوما لانه اكتفى به في عدة الآية فلو تصور أن يزيد الدور عليه لما اكتفى
به هذا مما أنكره عليه وكيف يقال لا تتصور الزيادة عليه وهو تصور يدرك بالعقل والنقل وإنما
اكتفى به لانه الغالب ونحن لانكتفى في المتحيرة بالغالب ومن ذلك قوله في المستحاضة الثانية
المتداة اذا رأت يوما دما ويوما نقاء وصامت الى خمسة عشر وجاوز دما وفي مردها قولان فان
ردت الى يوم وليلة فليصها يوم وليلة ثم لا يلزمها الا قضاء تسعة أيام لانها صامت سبعة في أيام
النقاء ولولا ذلك النقاء لما لزمت الا تسعة عشر فاذا احتسبنا سبعة منها بقي تسعة هذا مما أنكره عليه
فيه أشياء قوله تسعة في الموضين وصوابه ثمانية وقوله ستة عشر وصوابه خمسة عشر فانها صامت
سبعة فالذي بقي ثمانية فان الطرآن وسط النهار لا يتصور هنا وقد ذكر المسألة على الصواب صاحب
التنذيب وغيره ومن ذلك قوله في المستحاضة الرابعة الناسية في المتحيرة التي تقطع دما يوما ويوما
أنها على قول السحب اذا أمرناها بالاحتياط حكمها حكم من أطبق الدم عليها وإنما تفارقها في أنا
لأنمرها بتجديد الوضوء في وقت النقاء ولا بتجديد الغسل هذا مما أنكره عليه فانه يوهم أن المتحيرة
عند اطباق الدم مأثورة بتجديد الوضوء فان هذه تفارقها في ذلك وليست المتحيرة مأثورة بتجديد

الذي بلغه حيض وما عده دم فساد والثالث ان يبلغ الاول أقل الحيض فهو وما سواه حيض وان
بلغ الآخر الاقل فهو حيض دون ما عده والفرق أن الحيض في الابتداء أقوى وأدوم هذا كله
إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض أما إذا لم يبلغ فطريقان اظهرها أنه على القولين ان قلنا بالتلفيق
فلا حيض لها بل دم فساد وان قلنا بالسحب فكذلك علي أظهر الوجهين والثاني أن الدماء
وما بينها حيض والثاني انقطع بان لا حيض لها وإذا تأملت ما ذكرناه حصل عندك في القدر
المعتبر من الدمين ليجعل ما بينها حيضا على قول السحب ثلاثة أوجه كما ذكر في الكتاب أظهرها وبه
قال أبو بكر الحمودي أنه يشترط أن يكون مجموع الدماء قدر أقل الحيض ولا بأس بفرقها
وتقصان كل واحد منها وقوله ان يكون قدر الحيض في المدة الخمسة عشر تمام يوم ليلة عبارة

الوضوء وأما تؤمر بتجديد الغسل فكان ينبغي أن يقول تفارقها في الأمر بتجديد الغسل وكذلك لا تؤمر بتجديد الوضوء ومن ذلك قوله في آخر باب النفاس إذا انقطع دم النساء قرأت دعاء ثم قطع خمسة عشر ثم عاد فالعائد حيض أم نفاس فيه رجحان فإذا قلنا نفاس ورأينا ترك التلغيق فالاشهر أن مدة النقاء حيض وصوابه نفاس وقد سبق إيضاح كذا قال هنا وفي البسيط وكذا قال شيخه في النهاية الاشهر أن مدة النقاء حيض وصوابه نفاس وقد سبق إيضاح هذه المسألة وغيرها مما ذكرناه في مواضعها والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنّة وبه التوفيق والعصمة *

باب إزالة النجاسة

قال المسنف رحمه الله * (والنجاسة هي البول والقيء والمني والدم والذى والذى ومن غير الأذى والدم والقيء وماء القروح والعلق والميتة والخر والنبذ والكلب والخنزير وما ولد منها وما تولد من أحدها ولبن ما لا يؤكل غير الأذى ورطوبة فرج المرأة وما تنجس بذلك) *

(الشرح) في هذه القطعة مسائلان (أحدها) في لغات النجاسة وحدها: قال أهل اللغة النجس هو اقتذر قالوا ويقال شيء نجس ونجس بكسر الجيم وفتحها والنجاسة الشيء المستقذر ونجس الشيء ينجس كعلم يعلم قال صاحب المحكم النجس والنجس والنجس القذر من كل شيء. يعني بكسر الهمزة وفتحها مع اسكان الجيم فهما وفتحهما جميعاً قالوا ورجل نجس ونجس به. يفتح الجيم وكسرها مع فتح الهمزة فيهما لجمع أنجاس قل وقيل النجس يكون للواحد والاثنتين والجمع والمؤنث بألف واحد فاذا كسروا التون ثنوا وجعوا وهي النجاسة وقد أنجسه ونجسه وأما حد النجاسة في اصطلاح الفقهاء قال المتولي حدها كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكان تناولها لا لحرمها قال وقولنا على الإطلاق احتراز من السوم التي هي نبات فاتها لا يجره تناولها على الإطلاق بل يباح القليل منها وإنما يحرم الكثير الذي فيه ضرر قال وقولنا مع إمكان اتنا ول احتراز من الأشياء الصلبة لأنه لا يمكن تناولها وقوله لا لحرمته احتراز من الأذى وهذا الذي

عن هذا الوجه وأراد بالحيض الدم وإلا فالنقاء حيض أيضاً على قول السحب وإثبات أنه يشترط مع ذلك أن يكون كل واحد من الدمين قدر أقل الحيض حتى لو رأت دماً ناقصاً عن الأقل وده من آخرين غير ناقصين فالاول دم فساد والآخرون وما بينهما من النقاء حيض وقوله أن كل دم ينبغي أن يكون يوماً وليلة لأنفى به كل دم في الخمسة عشر إذ لا يشترط في الدماء المتوسطة ذلك وإنما المراد كل دم من الاول والآخ والثالث وبه قال الأمامي أنه لا يشترط شيء من ذلك بل لو كان مجموع الدماء نصف يوم أو أقل ففيه وما بينها من النقاء حيض على القول الذى نتكلم فيه وقوله صار الباقي حياً أى الباقي من الخمسة عشر بشرط أن يكون متخللاً بين الدمين ويحصل مما سبق وجه رابع وهو أنه لا يشترط أن يكون كل واحد من الدمين أقل الحيض لكن

حدد به التولي ليس محققاً فإنه يدخل فيه التراب والحشيش المسكر والخايط والمثني وكلها طاهرة مع أنها محرمة وفي المني وجه أنه محل أسكله فينبغي أن يضم إليها لا لحرمتها أو استنذارها أو ضررها في بدن أو عقل والله أعلم : الثانية هذه العبارة التي ذكرها إنما يطبقها الفقهاء للحصر وهي موضوعة للحصر عند الجمهور من أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول والكتلام وإذا علم أنها للحصر فكأنه قال لا نجاسة إلا هذه المذكورات وهذا الحصر صحيح فإن قيل برد عليه أشياء من النجاسة يختلف فيها منها شعر ما لا يؤكل إذا انفصل في حياته فإنه نجس على المذهب كما سبق في باب الآنية ومنها الجدي إذا ارتضع كلبه أو خنزيرة فذبت لحمه علي لبنها ففي نجاسته وجهان حكاهما صاحب المستطهرى وغيره أظهرهما أنه طاهر ومنها الماء الذي ينزل من فم الإنسان في حال النوم فيه خلاف وتفصيل سنذكره في مسائل الفرع ان شاء الله تعالى : فالجواب عن الاول أن شعر ما لا يؤكل إذا انفصل في حياته يكون ميتة فهو داخل في قوله والميتة فقد علم أن ما انفصل من حي فهو ميت ولا يحتاج أن يتكاف فيقول إنما لم يذكر الشعر هنا لأنه ذكره في باب الآنية بل الاعتماد على ما ذكرته والجواب عن الجدي والماء أنه اختار طهارتهما وأما المني والمذي والودي فسبق بيان صفاتها وألفاظها في باب ما يوجب الغسل وسبق الغائط في الاستطابة والحرم مؤنثة ويقال فيها خرة بالماء في لغة قليلة وقد علط من أنكرها على الغرالي رحمه الله وقد بينت ذلك في تهذيب الاسماء واللغات واختلف أهل العربية في نون خنزير هل هي أصل أم زائدة والأظهر أنها أصلية كمرئيب وأما قوله ورطوبة فرج المرأة كان الاول ان يحذف المرأة ويقول ورطوبة الفرج فان الحكم في رطوبة فرج المرأة وسائر الحيوانات الطهارة سواء كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى *

قال المصنف رحمه الله * ﴿ فأما البول فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم « تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه » ﴾ *

ي شترط بلوغ أولها هذا الحد ووجه خامس وهو أنه يشترط أن يكون أحدهما أقل الحيض أما الاول أو الآخر ووجه سادس وهو أنه يشترط ذلك أما في الاول أو الآخر أو الوسط *

قال ﴿ فرع المبتدأة اذا أقطع دمها فتؤمر بالعبادة في الحال وإذا استمر التقطع في الدور الثالث لاتؤمر بالعبادة وفي الثاني تبني علي أن العادة هل تثبت بمرة واحدة ﴾ *

المبتدأة اذا انتقطع الدم فكما أقطع وهو بالغ أقل الحيض لزوما ان تقتل وتصوم وتطلي ولها ان تطوف وللزوج أن يغشاها لافرق في كل ذلك بين اقولين لأنها لاتندري هل يعود الدم أم لا والظاهر استمرار العدم وفي الفشيان وجه أنه لايجوز ثم اذا عاد الدم تركت الصوم والصلاة وامتنعت عن الوطء وتبين علي قول السحب وقوع الوطء والعبادات في الحيض لكن

(الشرح) هذا الحديث رواه عبد بن حميد شيخ البخارى ومسلم في مسنده من رواية ابن عباس رضى الله عنهما باسناد كلهم عدول ضابطون بشرط الصحيحين الا رجلا واحداً وهو أبو يحيى القتات فاختلفوا فيه فخره الا كثرون ووثقه يحيى بن معين في رواية عنه وقد روى له مسلم في صحيحه وله منافع على حديثه وشواهد يقتضي مجموعها حسنة وجواز الاحتجاج به ورواه الدارقطني من رواية أنس قال فيها المحفوظ أنه مرسل وفي المسألة أحاديث صحيحة منها حديث ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم «مر بقبرين فقال انهما يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة» وروى «يستبرئ من البول» وروى «يستبرئ» حديث صحيح رواه البخارى ومسلم بهذه الالفاظ وعن أنس رضى الله عنه أن اعرابياً بال في ناحية المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فأهريق عليه رواه البخارى ومسلم وعن أبي هريرة مثله رواه البخارى وقوله تنزهوا معناه تباعدوا وتحفظوا أما حكم المسألة في الأبول فهي أربعة أنواع بول الأدمى الكبير وبول الصبي الذي لم يعلم ببول الحيوانات الماء كولة وبول غير الماء كول وكها نجسة عندنا وعند جمهور العلماء ولكن نذكرها مفصلة لبيان مذاهب العلماء ودلائلها فأما بول الأدمى الكبير فنجس باجماع المسلمين يقل الاجماع فيه ابن المنذر وأصحابنا وغيرهم ودليله الأحاديث السابقة مع الاجماع وأما بول الصبي الذي لم يعلم فنجس عندنا وعند العلماء كافة وحكى العبدى وصاحب البيان عن داود أنه قال عو ظاهر دليلنا عموم الأحاديث والقياس على الكبير وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم فضح ثوبه من بول الصبي وأمر بالنضح منه فلو لم يكن نجساً لم ينضح وأما بول باقى الحيوانات الى لا يؤكل لحما فنجس عندنا وعند مالك وأبي حنيفة واحمد والعلماء كافة وحكى الشاشي وغيره عن النخعي إلهامه وما أظله يصح عنه فان صح فردود بما ذكرنا وحكى ابن حزم في كتابه المحلى عن داود أنه قال الأبول والأرواث طاهرة من كل حيوان الا الأدمى وهذا في نهاية من الفساد وأما بول الحيوانات

لا يائتم بالوطء وتقضي الصوم والطواف دون العبادة وعلى قول اللفظ والتلفيز ما مضى صحيح ولا قضاء وهذا الحكم في الانقطاع الثاني والثالث وسائر الانقطاعات في الحصة عشر وفيه وجه ان في سائر الانقطاعات يبنى الامر على أن العادة بماذا تثبت وهذا ثبت توقفنا في الفصل وسائر العبادات ارتقاباً للعود وما في الدور الثاني وما بعده من الادوار فعلياً لم يتلفيق لا يختلف الحكم وعلى قول السحب في الدور الثاني طريقان أحدهما أنه يبنى على الخلاف في مادة ان أثبتناها مرة فقد عرفنا التقطع بالدور الاول فلا تغتسل ولا تتصل ولا تصوم حملاً على سواد الدم فان لم يعد بان أنها كانت طاهرة فتقضي الصوم والعبادة جميعاً وان لم تثبتاً مرة فالحكم كما سبق في التبر الاول وفي الدور الثالث وما بعده تثبت العادة بمرتين سابقتين فلا تغتسل اذا تقطع الدم ولا تتصل

المأكولة ورووها فحسان عندنا وعند أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهما وقال عطاء والنخعي والزهرى ومالك وسفيان الثوري وزفر وأحمد يوله وروته طاهران وحكاه صاحب البيان وجهما لأصحابنا وحكاه الرافعي عن أبي سعيد الاصطخري واختاره الرويانى وسبقهم باختياره امام الأئمة أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة من اصحابنا واختاره فى صحيحه واستدل له والمشهور من مذهبنا الجزم بنجاستها وعن الليث بن سعد ومحمد بن الحسن ان بول المأكول طاهر دون روثه وقال ابو حنيفة ذرق الحمام طاهر واحتج لمن قال بالطهارة بحديث انس رضى الله عنه قال «قدم ناس من عكل او عرينة فاجتووا المدينة فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يشربوا من احوال ابل الصدقة والبانها» رواه البخارى ومسلم وعكل وعرينة بضم العين فيها وهما قبيلتان وقوله اجتووا بالجيم اى استوخوا واحتج لهم بحديث يروى عن البراء مرفوعا «ما اكل لحمه فلا بأس ببوله» وعن جابر مرفوعا مثله واحتج اصحابنا بقول الله تعالى «ويحرم عليهم الخبائث» والعرب تستخبث هذا وباطلاق الاحاديث السابقة وباتقياس علي ما يؤكل وعلى دم المأكول والجواب عن حديث انس انه كان للتداوي وهو جائز بجميع النجاسات سوى الخمر كما سنقرره بدلائله فى كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وعن حديثى البراء وجابر انهما ضعيفان واهيان ذكرهما الدارقطنى وضعفهما وبين ضعفهما وروى ولا بأس بسوره وكلأها ضعيف والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله * (واما الغائط والبول والمني والدم والقيح) *
«انما تفصل ثوبك من الغائط والبول والمني والدم والقيح» *

(الشرح) حديث عمار هذا رواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده والدارقطنى والبيهقى قال البيهقى هو حديث باطل لا أصل له وبين ضعفه الدارقطنى والبيهقى ويغني عنه الاجماع على نجاسة الغائط ولا فرق بين غائط الصغير والكبير بالاجماع وينكر علي المصنف قوله لقوله صلى الله عليه وسلم فأني بصيغة الجزم فى حديث باطل وقد سبق نظائر هذا الانكار وسبق فى باب الآنية خلاف

ولا تنصوم وقد حكى وجهها من قبل أن المادة لا تثبت الا بثلاث مرات ولا يخفى قياسه والطريق الثانى وحكى عن أبي زيد أن التقطع وان تكرر مرات كثيرة فالحكم فى المرة الأخيرة كما فى الاول لان الدم اذا انقطع فبناى الحكم على عوده وترك العبادات بعيد وقوله فى الكتاب المبتدأة اذا انقطع دمها فتؤمر بالعبادة يجوز أن يراد به الاقطاع الاول وحده ويجوز أن يراد به كل اقطاع يتفق فى الدور الاول وعلى التقدير الثانى ينبغي ان يعلم قوله فتؤمر بالعبادة بالواو للوجه الصائر الى بئانه على الخلاف فى العادة وقوله فى الدور الثالث لاتؤمر بالعبادة ينبغي أن يعلم بالواو لشيئين أحدهما الوجه الذاهب الى أن العادة تثبت بثلاث مرات والثانى الطريقة المنسوبة الى أبي زيد وكذلك قوله وفى الثانى يبنى علي ان العادة هل تثبت بمرة لطريقة أبي زيد: هذا كله اذا كان الاقطاع بعد

لاصحابنا في أن هذه الفضلات من رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كانت نجاسة سبق بيان حال عمار في باب السواك والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله: (وأما سرجين البهائم وذرق الطيور فهو كالغائط في النجاسة لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بمجرين وروثة فاخذ المجرين والتي الروثة وقال إنها ركس» فعمل نجاسته بأنه ركس والركس الرجيع وهذا رجيع فكان نجاسة ولأنها خارج من الدبر أحالته الطبيعة فكان نجاسة كالغائط) *

(الشرح) حديث ابن مسعود رواه البخاري بلفظه وقد سبق أن مذهبنا أن جميع الأرواث والذرق والبول نجاسة من كل الحيوان سواء المأكول وغيره والطيور وكذا روث السك والجراد وما ليس له نفس سائلة كالذباب فروثها وبولها نجسان على المذهب وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين وحكي الخراسانيون وجها ضعيفا في طهارة روث السك والجراد وما لا نفس له سائل وقد قدمنا وجها عن حكاية صاحب البيان والرافعي أن بول ما يؤكل وروثه طاهران وهو ريب وهذا المذكور من نجاسة ذرق الطيور كلها هو مذهبنا وقال أبو حنيفة كلها طاهرة الا ذرق الدجاج لانه لاثنين الا في ذرق الدجاج ولانه عام في المساجد ولم يغسله المسلمون كما غسوا بول آدمي واحتج اصحابنا بما ذكره المصنف واجابوا عن عدم التين بأنه منتقض بغير التزلان وعن انس جده بأنه ترك للمشقة في ازالته مع تجده في كل وقت وعندى أنه اذا عمت به الجوى رتعد الاحرار عنه يعني عنه وتصح الصلاة كما يعني عن طين الشوارع وغبار السرجين وأما قول المصنف أن ركس الرجيع فكذا قاله ومن أهل اللغة من يقول الركس القذ. وأما قوله فعمل نجاسته بأنه ركس فكلام عجيب وصوابه فعمل تركه فان قيل ليس في الحديث دليل للنجاسة وإنما فيه ترك الاستدحاة بالروث ولا يلزم من ذلك النجاسة كما لم يلزم من تركه بالعظم والمحترقات فالجواب ان الاعتماد في الاستدلال على قوله صلى الله عليه وسلم «أنها ركس» ولا يجوز أن يحمل على أنه مجرد اخبار بأنها

بلوغ الدم أقل الحيض اما اذا رأت المبتدأة نصف يوم دما وانقطع قلنا بطرد القوايين فعلى قول السحب لا غسل عليها عند الاقطاع الاول لانه ان عاد الدم في الحصة عشر فالنقاء الذي رأت بعد ذلك الدم حيض أيضا وان لم يعد فهو دم فساد ولكن تتوضأ وتصلي وفي سائر الاقطاعات اذا بلغ مجموع ماسبق دما ونقاء أقل الحيض يصير الحكم على ماسبق في الحالة الاولى وعلي قول التفتيق لا يلزمها الغسل أيضا في الاقطاع الاول على أظهر الوجهين لانا لا ندرى هل هو حيض أم لا الثاني يجب احتياطاً كما يجب على الناسية احتياطاً وفي سائر الاقطاعات اذا بلغ ماسبق من الدم وحده أقل الحيض يلزمها الغسل وقضاء الصوم والصلاة وحكم الدور الثاني والثالث على القوايين جميعاً كما ذكرنا في الحالة الاولى هذا تمام القسم الاول وهو أن لا يجاوز الدم المتقطع خمسة عشر يوماً *

ركس ورجيع فان ذلك اخيار بالمعلوم فيؤدى الحل عليه الى خلو الكلام عن الفائدة فوجب حله علي ما ذكرناه ثم التعليل بانها ركس يشمل روث الماء كقول غيره وقوله لانه خارج من الدبر احتراز من المتى وقوله احواله الطبيعة احتراز من الدود والحصى وقامه علي الغائط لانه يجمع عليه وقد سبق في أول الكتاب ان السرجين لفظة عجمية ويقال بفتح السين وكسرها ويقال سرقين والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(وأما القىء فهو نجس لحديث عمار ولانه طعام استحال في الجوف الى النتن والفساد فكان نجساً كالغائط) *

(الشرح) قد سبق قريباً أن حديث عمار باطل لا يحتج به وقوله استحال في الجوف احتراز من البيضة اذا صارت دماً فانها لا تنجس علي أحد الوجهين وقوله استحال الى النتن والفساد احتراز من المتى وهذا الذى ذكره من نجاسة القىء متفق عليه وسواء فيه قىء الدم وغيره من الحيوانات صرح به بغوى وغيره وسواء خرج القىء متغيراً أو غير متغير وقال صاحب التمه ان خرج غير متغير فهو طاهر وهذا الذى جزم به المتولي هو مذهب مالك قلة البراذعي منهم في التهذيب والصحيح الاول وبه قطع الجاهل والله أعلم *

(فرع) قال اصحابنا الرطوبة التى تخرج من المعدة نجسة وحكي الشاشي عن أبي حنيفة ومحمد طهارتها: دليلنا انها خارجة من محل النجاسة وسمى جماعة من اصحابنا هذه الرطوبة بالبلغم وليس بصحيح فليس البلغم من المعدة والمذهب طهارته وأما قال بنجاسته المزني وأما النخاعة الخارجة من الصدر فطاهرة كالغائط *

(فرع) الماء الذى يسبل من فم الانسان حال النوم قال المتولي ان انفصل متغيراً فنجس والا فطاهر وقال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب التبصرة في الوسوسة منه ما يسيل من اللهوات فهو طاهر ومنه ما يسيل من المعدة فهو نجس بالاجماع وطريق التمييز منها ان يراعي عادته فان كان

قال (اما اذا جاوز الدم خمسة عشر يوماً صارت مستحاضة قلها أربعة أحوال (الاولى) المعتادة فان كانت تحيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين فجاءها الدور وأطبق الدم مع التقطع وكانت ترى الدم يوماً وليلة والنقاء كذلك فعلى قول السحب نجسها خمسة من أول الدور لان النقاء فيه محتوش بالدم ولو كانت عادتها يوماً وليلة فاستحيضت وكانت ترى يوماً دماً وليلة نقاء وهكذا فيه اشكال لان أعام الدم بالنقاء عسير اذ ليس محتوشاً بدمين في وقت العادة فلا يمكن تكيل اليوم بالليلة فقد قيل هنا تعود الى قول التلفيق فيلتقط النقاء من الحيض وقيل لاحتياضها أصلاً وقيل بسحب حكم الحيض علي ليلة النقاء ويضم اليوم الثاني اليه فيكون قد ازداد حيضاً) *

اذا جاوز الدم بصفة التلفيق خمسة عشر فقد صارت مستحاضة كغير ذات التلفيق اذا جاوز

يسيل من فمه في أوائل نومه بلل ويتقطع حتى إذا طال زمان النوم انقطع ذلك البلل وجفت شفته ونشفت الوسادة فالظاهر أنه من الغم لامن المدة وان طال زمان النوم وأحسن مع ذلك بالليل فالظاهر أنه من المدة وإذا اشكل فلم يعرفه فالاحتياط غسله هذا كلام الشيخ أبي محمد وسألت أنا عدولاً من الأطباء فانكروا كونه من المدة وانكروا علي من أوجب غسله والاحتياط لا يجب غسله إلا إذا عرف أنه من المدة ومتى شك فلا يجب غسله لكن يستحب احتياطاً وحيث حكى بنجاسة وعت بلوى انسان به وكثر في حقه فالظاهر أنه يعنى عنه في حقه ويتحقق بدم البراغيش ولس البول والاستحاضة ونحوها مما عني عنه للشفة والله اعلم *

(فرع) قال اصحابنا مرة نجسة قال الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق في مسائل المياه المارة بما فيها من المرة نجسة *

(فرع) الجرة بكسر الجيم وتشديد الزاء وهي ما يخرج البعير من جوفه الى فمه للاجترار قال اصحابنا هي نجسة صرح به بغوى وآخرون ونقل القاضي أبو الريب اتفاق الاصحاب على نجاستها * قال المصنف رحمه الله *

«وأما المذي فهو نجس لما روى عن علي رضي الله عنه قال كنت رجلاً مذاً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك لأصلاة» ولأنه خارج من سبيل الحدث لا يخلق منه طاهر فهو كالبول وأما الودي فنجس لما ذكرنا من الملة ولأنه يخرج مع البول فكان حكمه حكمه» *

«الشرح» أجمعت الامة على نجاسة المذي والودي ثم مذهبنا ومذهب الجمهور أنه يجب غسل المذي ولا يكفي نضجه بغير غسل وقال احمد بن حنبل رحمه الله أرجو أن يجرى به النضح

دمها هذه المدة ولا صائر الى الالتقاط من جميع الشهر وان لم يزد مبلغ الدم على أكثر الحيض وإذا صارت مستحاضة ووقعت الحاجة الى الفرق بين حيضها واستحاضتها فالرجع الى إعادة التمييز كما في غير ذات التلقيق وقال محمد ابن بنت الشافعي ان اتصل الدم بالمجاوز بالدم في آخر الحصة عتبر فالمر كذلك وان انفصل عنه بقاء متخلل فالمجاوز استحاضة وجميع ما في الحصة من الدم إما وحدها أو مع النقاء المتخلل علي اختلاف القواين حيض ومثال ما اذا اتصل رأته سنة أو منه ثلثه وجاوز فالدم متصل ههنا من آخر الخامس باول السادس ومثال ما اذا انفصل رأته يوماً وما دام وما نقاء وجاوز فهذه ترى الدم في الخامس عشر وتكون نقية في السادس عشر فعنده جمع الحصة عشر حيض علي قول السحب وما فيها من الدماء علي قول اللفظ وما جاوز الحصة عشر استحاضة وانه قال أبو بكر المحمودي وغيره والمذهب الاول ثم جعل صاحب الكتاب المتعاضد في هذا الباب أرباعاً إحداهن النسية وفي غير ذات التلقيق ذكر أرباعاً دون النسية وليس ذلك لاختلاف

واحتج له برواية في صحيح مسلم في حديث علي «توضأ وانضح فرجك» ودليلاً رواية اغسل وهي أكثر والقياس على سائر النجاسات وأما رواية النضح فمحمولة على الفسل وحديث علي رضي الله عنه صحيح رواه هكذا أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة ورواه البخاري ومسلم عن علي أنه أمر المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم وقد سبق ايضاحه والجمع بين الروايات وبين فوائد هذا الحديث في باب ما يوجب الفسل وقول المصنف روى عن علي بما ينكر لانه صيغة ترمض والحديث صحيح متفق على صحته وقوله خارج من سبيل الحدث احتراز من الخطأ والعرق ونحوهما من الطاهرات وقوله لا يخلق منه طاهر احتراز من المني وقوله في الودى يخرج مع البول الاجود أن يقال عقبه والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله * ﴿ وأما مني الادعى فطاهر لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ولو كان نجساً لما انعدمت معه الصلاة ولانه مبتدأ خلق بشر فكان طاهرًا كالعاين ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث عائشة صحيح رواه مسلم لكن لفظه «لقد رأيتني افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فصلي فيه» هذا لفظه في صحيح مسلم وسن أن داود وغيره من كتب السنن وأما اللفظ الذي ذكره المصنف فغريب وقوله تحت المني أي ثوبه، كونه تحت وقوله ولانه مبتدأ خلق بشر استتار من منى الكتاب: وأما حكم المألة ففي الادعى طاهر عندنا هذا هو الصواب المنصوص للشافعي رحمه الله في كتبه وبه قطع جماهير الاصحاب وحكي صاحب البيان وبعض الخراسانيين في نجاسته قولين ومنهم من قال القولان في منى المرأة فقط والصواب الحزم بطهارة منيه ومنهيا وسواء المسلم والكافر امكن ان قلنا رطوبة فرج المرأة نجسة تنجس منيها بملاقاتها كما لو بال الرجل ولم يغسل ذكره بالما. ثم أمني فان منيه ينجس بملاقاة المني النجس واذا حكنا بطهارة المني استحباب غسله من البدن والثوب للاحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم عن عائشة

عدهن بالتمتع وعدم التقطع لكن حذف ذكر المعتادة المبرزة ههنا لان الوقوف علي حكمها سهل المأخذ من حيث أن الكلام في أن أي المعنيين يرجح من العادة والتيميز وقد سبق في غير ذات التلخيص ولا فرق فيه بين حالة التقطع وعدم التقطع واذا رجحنا أحد المعنيين فهي كالمفردة تلك الصفة: المستحاضة الاولى المعتادة الحافظة لعادتها وعادتها السابقة علي ضربين (أحدهما) وهو الذي ذكر مثاله في الكتاب العادة التي لا تقطع فيها شكل عادة ترد اليها عند الاطباق والمجاورة ترد اليها عند التقطع والمجاورة ثم علي قول السحب كل دم يقع في أيام العادة وكل نقاء يتخلل بين دمين فيها حيض واما النقاء الذي لا يتخلل بين دمين فيها لا يكون حيضاً وأيام العادة ههنا بثابة خمسة عشر عند عدم المجاورة فلا يعدل عنها وعلي قول التلخيص أزمنة النقاء طهر وفيما يجعل حيضاً لها وجهان أظهرهما

رضى الله عنها : أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن فيه خروجاً من خلاف العلماء في نجاسته *

(فرع) قد ذكرنا أن المني طاهر عندنا وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وأسحق بن راهويه وأبو ثور وداد وابن المنذر وهو أصح الروايتين عن أحمد وحكاه البدرى وغيره عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم وقال الثورى والأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابه نجس لكن عند أبى حنيفة يجزئ فركه يا بسا وأوجب الأوزاعي ومالك غسله يا بسا ورطباً واحتج لمن قال بنجاسته بحديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يغسل المني » رواه مسلم وفي رواية « كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه البخارى ومسلم وفي رواية لمسلم أنها قالت لرجل أصاب ثوب مني فغسله كله « إنما كان يجزئ أن رأيت أنه يغسل مكانه فان لم تره فضحت حوله لقد رأيتى أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركاً فيصلي فيه » وذكروا أحاديث كثيرة ضعيفة منها حديث عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يأمر بحت المني » قالوا وقياساً على البول والحيض ولأنه يخرج من مخرج البول ولأن المني جزء من المني لأن الشهوة تحل كل واحد منها فاشتركا في النجاسة واحتج أصحابنا بحديث فركه ولو كان نجساً لم يكف فركه كالدم والمذي وغيره وهذا التقدر كاف وهو الذى اعتمدته أنا في طهارته وقد أكثر أصحابنا من الاستدلال بأحاديث ضعيفة ولا حاجة إليها وعلى هذا إنما فركه تنزهها واستحباباً وكذا غسله كان للتنزه والاستحباب وهذا الذى ذكرناه متعين أو كالتعين للجمع بين الأحاديث وأما قول عائشة « إنما كان يجزئ » فهو وإن كان ظاهره الوجوب فجوابه من وجوب أحدهما حمله على الاستحباب لأنها احتجت بالفرق فلو وجب الغسل لكان كلامها حجة عليها لا لها وإنما أرادت الإنكار عليه في غسل كل الثوب فقالت غسل كل الثوب بدعة منكروة وإنما يجزئ في تحصيل الأفضل والأكل كذا وكذا وذكر أصحابنا أقيسة ومناسبات كثيرة غير طائفة ولا ترتضيها ولا نستعمل

أن قدر عاداتها من الدماء الواقعة في الحصة عشر حيض لها فان لم تبلغ الدماء في الحصة عشر قدر عاداتها جعل الموجود حيضاً ووجهه أن المعتادة عند الأطباء مردودة إلى قدر عاداتها وقد أمكن ردّها هنا إلى قدر العادة فيصار إليه والثاني أن حيضها ما يقسم من الدماء في أيام العادة لا ينبرلان حكم الحيض عند الأطباء إنما يثبت الدماء الموجودة في أيام العادة كذلك ههنا مثاله كانت تحيض خمسة على التوالي من كل ثلاثين فجاءها دور تقطع فيه الدم والنقاء يوماً ويوماً وجاوز الحصة عشر فعلى قول السحب تحيضها خمسة من أول الدور وما فيها من النقاء محتوش بالدم في أيام العادة فينسحب عليه حكم الحيض وعلى قول التلفيق وجهاً أظهرهما أن حيضها الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع وتجاوز أيام العادة محافظته على القدر والثاني أن حيضها الأول والثالث

الاستدلال بها ولا نسح بتضييع الوقت في كتابتها وفيما ذكرناه كفاية وأجاب أصحابنا عن القياس على البول والدم بأن المني أصل الآدمي المكرم فهو بالطين أشبه بخلافها وعن قولهم يخرج من من مخرج البول بالمني قالوا بل مخرجها مختلف قال القاضي أبو الطيب وقد شق ذكر الرجل بالروم فوجد كذلك فلا تنجسه بالشك قال الشيخ أبو حامد ولو ثبت أنه يخرج من مخرج البول لم يلزم منه النجاسة لأن ملاقة النجاسة في الباطن لا تؤثر وإنما تؤثر ملاقاتها في الظاهر وعن قولهم المني جزء من المني بالمني أيضا قالوا بل هو مخالف له في الاسم والحلقة وكيفية الخروج لأن النفس والذكر يفتران بخروج المني وأما المني فمكسبه ولهذا من به سلس المني لا يخرج معه شيء من المني والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * (وأما منى غير الآدمي ففيه ثلاثة أوجه أحدها الجميع طاهر الآدمي الكلب والخنزير لأنه خارج من حيوان طاهر يخلق منه مثل أصله فكان طاهرا كالببيض ومنى الآدمي والثاني الجميع نجس لأنه من فضول الطعام المستحيل وإنما حكم بطهارته من الآدمي لحرمته وكرامته وهذا لا يوجد في غيره والثالث ما أكل لحمه ففيه طاهر كلبه وما لا يؤكل لحمه ففيه نجس كلبه) *

(الشرح) هذه الأوجه مشهورة ودلائلها ظاهرة والأصح طهارة الجميع غير الكلب والخنزير وفروع أحدهما ومن صرح بتصحيه الشيخ أبو حامد والبنديجي وابن الصباغ والشاشي وغيرهم وأشار المصنف في التنبية إلى ترجيحه وصحح الرافعي النجاسة مطلقا والمذهب الأول أما منى الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما فإنه نجس بلا خلاف كما صرح به المصنف *

(فروع) البيض من ما أكل اللحم طاهر بالإجماع ومن غيره فيه وجهان كنيه الأصح الطهارة وقد أشار المصنف في تعليقه الوجه الأول إلى القطع بهذا قال أصحابنا وبجري الوجهان في بزر القرز لأنه أصل الدود كالبيض وأما دود القرز فطاهر بلا خلاف وثبت في صحيح مسلم عن أبي سعيد

والخامس لا غير ولو كانت تحيض ستة على التوالى ثم استحيضت والدم منقطع كما وصفنا فعلى قول السحب لانزدها إلى الستة لأن النقاء في اليوم السادس غير محتوش بدمين في أيام العادة وعلى قول التلقيق حيضا على الوجه الأول الأيام الخمسة والحادي عشر أيضا وعلى الوجه الثاني الأول والثالث والخامس لا غير ولو اقلبت عاداتها بتقدم أو تأخر ثم استحيضت عاد الخلاف كما ذكرنا في حالة الاطباق وكذا الخلاف فيما ثبت به العادة مثال التقدم كانت عاداتها خمسة من ثلاثين كما ذكرنا فرأت في بعض الشهور اليوم الثلاثين دما واليوم الذي بعده ققاء وهكذا تقطع دما وجاوز الخمسة عشر فمن أبى اسحق أنها تراعى أيامها المتقدمة وما قبلها استحاضة فعلى قول السحب حيضا اليوم الثاني والثالث والرابع وعلى قول اللقط حيضا اليوم الثاني والرابع لا غير

المخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «المسك أطيب الطيب» وفي «الصحيحين أن وبيض الطيب كان يرى من مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي قارة المسك المنفصلة في حال حياة الطيبة وجبان أصحابها الطهارة كالجنيين والثاني النجاسة كسائر الفضلات والاجزاء المنفصلة في الحياة فان انفصلت بعد موتها فنجسة على المذهب كالابن وقيل طاهرة كالببيض المتصلب حكاه الرافعي *

(فرع) البيضة الطاهرة اذا استحالت دماً في نجاستها وجبان الاصح النجاسة كدثار الدماء والثاني الطهارة كاللحم وغيره من الاطعمة اذا تغيرت ولو صارت مدرة وهي التي اختلط بياضها بصفرتها فطاهر بلا خلاف صرح به صاحب التتمة وغيره وكذا اللحم اذا خنز وأذن فطاهر على المذهب وفيه وجه أنه نجس حكاه الشاشي وصاحب البيان في باب الادلعة وهم شاذ ضعيف جداً *

(فرع) هل يحل اكل المني الطاهر فيه وجبان الصحيح المشهور أنه لا يحل لانه مستنبت قال الله تعالى (ويحرم عليهم الخبائث) والثاني يجوز وهو قول الشيخ أبي زيد المروزي لانه منسهر لا ضرر فيه وسنيسط الكلام فيه وفي الخاط واشباهه في كتاب الادلعة ان شاء الله تعالى واذا قلنا بطهارة ببيض مالا يؤكل لحمه جاز أكله بلا خلاف لانه شير مستنذر وهل يجب غسل ظاهر البيض اذا وقع على موضع طاهر : فيه وجبان حكاهما البغوى وصاحب البيان وغيرهما بناء على أن رطوبة الفرج طاهرة أم نجسة وقطع ابن الصباغ في فتاويه بأنه لا يجب غسله وقال أنه لا اذا خرج طاهر لا يجب غسله بإجماع المسلمين وكذا البيض والله أعلم * قال المصنف رحمه الله (وأما الدم فنجس لحديث عمار رضي الله عنه وفي دم السمك وجبان أحدهما نجس كغيره والثاني طاهر لانه ليس بأكثر من الميتة وميتة السمك طاهرة فكذا دمه ؟

(الشرح) أما حديث عمار فضيف سبق بيان ضعفه ويغنى عنه حديث عائشة رضي الله

وظاهر المذهب أن العادة تنتقل بمرة واحدة واليوم الثلاثون حيض فعلي قول السحب - خمسة متوالية من الثلاثين وعلي قول اللقط حيضها اليوم الثلاثون والثاني والابع أن لم يجاوز أ - العادة وان جاوز ضمننا اليها السادس والثامن ومثال التأخر ما اذا رأت في المثال المذكور اليوم الاول في بعض الادوار فقاء ثم تقطع عليها الدم والنقاء من اليوم الثاني وجوز فعدت في اليوم الحكم على ما ذكرنا في الصورة السابقة وعلى ظاهر المذهب ان فرعنا على قول السحب نجسها خمسة على التوالي من اليوم الثاني وان فرعنا على قول اللقط فان لم يجاوز أيام العادة حيضها الثاني والرابع والسادس وان كان خارجا عن أيام العادة القديمة لكن بالتأخر قد انقضت غائبة وصار أول الخمسة الثاني وآخرها السادس وان جاوزنا أيام العادة خيضا هذه الايام اثنتان

عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمستحاضة « اذا اقبلت الحيضة فدعى الصلاة واذا ادبرت فاضلي عنك الدم وصلي » رواه البخارى ومسلم وعن أسماء رضى الله عنها قالت « جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت احدا نا يصيب فوبها من دم الحيض كيف تصنع به قال تحتة ثم تقرضه بالماء ثم تنضجه ثم تعلى فيه » رواه البخارى ومسلم والدلائل على نجاسة الدم متظاهرة ولا أعلم فيه خلافا عن أحد من المسلمين الا ما حكاه صاحب الحاوي عن بعض المتكلمين انه قال هو طاهر ولكن المتكلمين لا يعتد بهم في الاجماع والخلاف على المذهب الصحيح الذى عليه جمهور اهل الاصول من اصحابنا وغيرهم لاسما في المسائل الفقهية وأما الوجهان في دم السمك فشهوران وتقلها الاصحاب أيضا في دم الجراد وتقلها الرافعى أيضا في الدم المتحلب من الكبد والطحال والأصح في الجليج النجاسة ومن قال بنجاسة دم السمك مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة طاهر وأما دم القمل والبراغيث والقراد والبق ونحوها مما ليس له نفس سائلة فنجسة عندنا كغيرها من الدماء لكن يعفى عنها في الثوب والبدن للحاجة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ومن قال بنجاسة هذه الدماء مالك وقال أبو حنيفة هي طاهرة وهي أصح الروايتين عن أحمد وأما قول المصنف لانه ليس باكثر من الميتة فكلام ناقص لانه ينتقض بدم الأذى فانه نجس مع ان ميتته طاهرة على المذهب فينبغي ان يزداد فيقال ميتته طاهرة مأكولة *

(فرع) مما تم به البلوى الدم الباقي على اللحم وعظامه وقل من تعرض له من اصحابنا فقد ذكره أبو اسحق الشعلبي المفسر من اصحابنا ونقل عن جماعة كثيرة من اتابعين انه لا بأس به ودليله المشقة في الاحتراز منه وصرح احمد واصحابه بان ما يبنى من الدم في اللحم معفو عنه ولو غلبت حمرة الدم في القدر لعسر الاحتراز منه وحكوه عن عائشة وعكرمة والثوري وابن عيينة

والعاشر ولا يخفى ان قدر طهرها السابق على الاستحاضة في هذه الصورة قد صار ستة وعشرين وفي صورة التقدم أربعة وعشرين ولولم يتقدم الدم في المثال المذكور ولا تأخر لكن انقطع الدم والنقاء عليها يومين يمين فلا يعود خلاف أبي اسحق ويبنى الحكم على قول التلفيق ان سحينا فحيضها خمسة أيام ولا واليوم الا ادس استحاضة كالدماء التى بعده وان قلطنا فان لم يجاوز أيام العادة فحيضها اليوم الاول والثاني والحامس لاغير وان جاوز ضمنا اليها السادس والتاسع وحكي وجه ان الحامس لايجمل حيضا على قولنا بعدم المجاوزة ولا التاسع على قولنا بالمجاوزة لانها متصلان بدم الاستحاضة فيضعفان بضعفه ويجرى هذا الوجه في كل نوبة دم يخرج بعضها عن أيام العادة ان اقتصرنا على أيام العادة وعن الخمسة عشر ان جاوزنا أيام العادة واذا عرفنا قدر حيض هذه المستحاضة على اختلاف الاحوال فكذلك مدة طهرها بعد الحيض الى استئناف حيضة أخرى ينظر أن كان التقطع بحيث ينطبق الدم على أول الدور فهو ابتداء الحيضة الاخرى وان

وأبي يوسف واحد واسحق وغيرهم واحتجت عائشة والمذكورون بقوله تعالى (الأن يكون ميتة أو دما مسفوحا) قالوا فلم ينه عن كل دم بل عن المسفوح خاصة وهو السائل
 * قال المصنف رحمه الله * (وأما القيح فهو نجس لأنه دم استحال اليه تين فإذا كان الدم نجسا فالتقيح أولى وأما ماء القروح فإن كان له رائحة فهو نجس كالتقيح وإن لم يكن له رائحة فهو طاهر كطوبه البدن ومن أصحابنا من قال فيه قولان أحدهما طاهر كالعرق والثاني نجس لأنه يحمل بعله فهو كالتقيح *)

(الشرح) القيح نجس بلا خلاف وكذا ماء القروح المتغير بنجس بالاتفاق وأما غير المتغير فطاهر على المذهب وبه قطع القاضي أبو الطيب والشيخ أبو حامد وآخرون ونقله أبو حنيفة عن نفسه في الاملاء وقيل في نجاسته قولان وقد ذكر المصنف دليل الجلبه وقوله لتحلل بعله أحترأ من الدم والعرق وأما قوله كطوبه البدن فعنه أنها طاهرة بالاتفاق وهو كقول وقد ضبط الغزالي وبه
 الرافعي وغيره هذا بيمارة وجيزة فقال ما ينفصل من باطن الحيوان قسما أحدهما ليس له اجتماع واستحالة في الباطن وإنما يرشح رشحاً والثاني ما يستحيل ويجتمع في الباطن ثم يخرج لأولاه كالدماغ واللعاب والعرق والناحط وحكمه حكم الحيوان المنفصل منه إن كان نجساً وهو الكلب والحزير وفرع أحدهما فهو نجس أيضاً وإن كان طاهراً وهو سائر الحيوانات فهو طاهر بلا خلاف أما الثاني

لم ينطبق فابتداء حيضها أقرب نوب الدماء إلى أول الدور تقدمت أو تأخرت من استأنف بعده والتأخر فابتداء حيضها النوبة المتأخرة ثم قد يتفق التقدم أو التأخر في بعض أدوار الاستحاضة دون بعض وإذا أردت أن تعرف هل ينطبق الدم على أول الدور أم لا فخذ نوبة دم ونوبة نقاء واطلب عدداً صحيحاً يحصل من ضرب مجموع النوبتين فيه مقدار دورها من وجدته فأعرف انطبق الدم على أول الدور والا فاضربه في عدد يكون مردوده أقرب إلى دورها إذا كان أو ناقصاً واجعل حيضها الثاني أقرب الدماء إلى أول الدور فإن استوى طرأ في ذلك نقصان فلا اعتبار بالزائد ولنوضح ذلك بأمثلة: عادت خصة من ثلاثين وتقطع الدم يوماً، وفي بعض الأدوار جاوزت نوبة الدم يوم ونوبة النقاء مثله وأنت تجد عدداً لوضربت الاثنين فيه من النقصان ثلاثين وهو خمسة عشر فأعرف أن الدم ينطبق على أول دورها إذا ما دام انقطع به هذه خمسة ولو كانت المسألة بحالها وتقطع الدم والنقاء يومين فثلاثين فلاتجد عدداً يحصل من ضرب أربعة فيه ثلاثون فأطلب ما يقرب الحاصل من الضرب فيه من ثلاثين وههنا عددان سبعة وثمانية إن ضربت الأربعة في سبعة رد ثمانية وعشرين وإن ضربتها في ثمانية رد اثنين وثلاثين والتميز في طرفي الزيادة والنقصان واحد فخذ بالزيادة واجعل أول الحيضة الأخرى اثلاثاً والثلاثين وحيت يتقدم ما سبق نقله من خلاف أبي إسحق تأخر الحيض عن أول الدور فحيضها عنده في أول الدور الثاني

فكالدلم والبول والعنبرة والروث والتمى والقيق وكله نجس ويستثنى اللبن والتمى والمعلقة على تفصيل في ذلك * واعلم انه لا فرق في العرق واللحاح والدمع بين الجنب والمائض والطاهر والمسلم والكافر والبغل والخنزير والغار وجميع السباع والحشرات بل هي طاهرة من جميعها ومن كل حيوان طاهر وهو ماسوى الكلب والخنزير وفرع أحدهما ولا كراهة في شئ * من ذلك عندنا ونذكر لا كراهة في سؤر شئ منها وهو بقية ما شرب منه والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله (وأما المعلقة ففيها وجهان قال أبو اسحق هي نجسة لانه دم خارج من الرحم فهو كالبيض وقال أبو بكر الصيرفي هي طاهرة لانه دم غير مسفوح فهو كالكدو الطحال) (الشرح) المعلقة هي المني اذا استحال في الرحم فصار دما عبيطا فاذا استحال بعده فصار قطعة لحم فهو مضغة وهذان الوجهان في المعلقة مشهوران ودليهما ما ذكره المصنف أنهما الطهارة ونقله الشيخ أبو حامد عن الصيرفي وعامة الأصحاب وصرح بتصحيحه الشيخ أبو حامد والمحالفي والرازي في المحرر وآخرون وأما المضغة فالمذهب القطع بطهارتها كالولد وبهذا قطع الأكثر ونقل القاضي ح - بن وصاحب العدة والبيان فيها وجبين وكذا وقع في كثير من نسخ الوسيط وأنكره عليه ولا يصح أن نكره من أنكر ذلك ونسبته الي الأفراد بنقل وجه في نجاسة المضغة فان الوجه نقله غيره من ذكرناه وقوله مسفوح أى سائل وقوله كالكدو هي بفتح الكاف وكسر الباء ويجوز اسكان

هو اليوم الثالث والرابع لا غير علي قولي التلفيق جميعا وأما على قول السحب فلان ما قبلها وما بعدها نقاء لم يتخلل بين دمين في أيام العادة وأما على قول اللقط فلانه ليس لها في أيام العادة دم الا في هذين اليومين وأما علي طائر المذهب فان فرعننا على السحب حيضناها من اليوم الثالث خمسة علي التوالي وان فرعننا علي اللقط فان جاوزنا أيام العادة فحيضها الثالث والرابع والسابع والثامن والحادي عشر وان لم يجاوزها فحيضها الثالث والرابع والسابع لا غير ثم في الدور الثالث ينطبق الدم علي أول الدور فلا يبقى خلاف أبي اسحق ويكون الحكم كما ذكرنا في الدور الأول وفي الدور الرابع يتأخر الحيض ويعود الخلاف وعلى هذا أبدا ولم نر أحدا يقول اذا تأخر الدم في الدور الثاني بيومين فقد صار أول أدوار المجاوزة اثنين وثلاثين فتعجل هذا العدد دورا لها تغريعا علي أن العادة تثبت بمرة وحينئذ ينطبق الدم علي أول الدور أبدا لانا نجد عددا يحصل من ضرب الاربعة فيه هذا العدد وهو ثمانية ولو قال به قائل لما كان به بأس فان قلت هذا الدور حدث في زمان الاستحاضة فلا عبرة به قلنا لانسلم فانا قد ثبتت عادة المستحاضة مع دوام العلة الا ترى أن المستحاضة المميزة يثبت لها بالتمييز عادة معمول بها ولو كانت المسألة بحالها ورأت ثلاثة قاء وأربعة قاء فمجموع "ثوبتين سبعة فلا نجد عددا اذا ضربت السبعة فيه ود ثلاثين فاضربه في اربعة ليرد ثمانية وعشرين ولجعل أول الحيضة الثانية التاسع والعشرون ولا

الباء مع فتح الكاف وكسرهما كما سبق في نظائرها والطحال بكسر الطاء وإنما قاس على السكبد
والطحال لانهما طاهران بالاجماع والاحاديث الصحيحة مشهورة في أن النبي صلى الله عليه وسلم
أكل السكبد والاحديص الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما قال «أحلت لعائمتان ودمان فاليمتتان
السكبد والجراد والتمان السكبد والطحال» قال البيهقي روى هكذا عن ابن عمر وروى عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال ولكن الرواية الاولى هي الصحيحة وهي في معنى المرفوع قلت ويحصل
الاستدلال بها لانها مرفوعة أيضاً فانها كقول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا وهذا عند
أصحابنا المحدثين وجمهور الاصوليين والفقهاء في حكم المرفوع الي رسول الله صلى الله عليه وسلم صريحا
كما سبق بيانه في مقدمة الكتاب: وأما أبو بكر الصيرفي فهذا أول وضع جرى فيه ذكره في الكتاب
وهو أبو بكر محمد بن عبد الله كان اماما بارعا متقنا صاحب مصنفات كثيرة في الاصول وغيره قال
الخطيب البغدادي توفي ثمان مائة من شهر ربيع الاول سنة ثلاثين وثلاثمائة رحمه الله قال ابن خلدون رحمه الله
«وأما الميعة غير السمك والجراد والآدمي فهي نجسة لانه محرم الاكل من غير ذبح» وكان نجسا
كالدوم وأما السمك والجراد فهما طاهران لانه محل أكلهما ولو كانا نجسين لم يحل وما الآدمي فيه
قولان أحدهما انه نجس لانه ميت لا يحل أكله فكان نجسا كالثور الميت والثاني انه طاهر لانه حي
عليه وسلم «لا تجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا» ولانه كان نجسا في الدنيا
«الشرح» اما الحديث فرواه الحافظ أبو عبد الله صاحب البيهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم قال الحافظ في آخر كتاب المستدرک علي الصحيحين هذا حديث صحيح بغير شرط بغيره
البيهقي وروى موقوف علي ابن عباس من قوله وكذا ذكره البخاري في صحيحه في قوله «لا تجسوا موتاكم»
عن ابن عباس «المسكين لا ينجس حيا ولا ميتا» ورواية المرفوعة مقدمة فلا يخفى شيئا من ذلك
في مقدمة الكتاب وقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

تضر به في خمسة فانه يرد خمسة وثلاثين وذلك أبعد من الدور وقد ثبت في صحيحه «الحض»
الدور فلي قياس أبي اسحق ما قبل الدور استحاضة وحيضها اليوم الاول من الحيض
وقياس ظاهر المذهب لا يخفى ولو كانت عاداتها قديما ستة من ثلاثين ونفعل بمعنى من ثلاثة ايام ستة
ستة وجاز في الدور الاول حيضها الستة الاول بالاختلاف واما في الدور الثاني من الحيض من ثمانية
أوله فناء وهي أيام عاداتها فعند أبي اسحق لا حيض لها في هذا الدور الثاني من الحيض
قد حكى امام الحرمين في هذه الصورة عنهم وجهين أظهرهما ان الحيض ستة ايام من الحيض
واللقط جميعا والثاني أن حيضها الستة الاخيرة من الدور الاول لان الحيضة اذا كانت ستة ايام
تتقدم وقد تناخر والستة الاخيرة قد تخلل بينها وبين الحيضة التي قبلها فلو كانت ستة ايام
ونحکم بنقصان طهرها السابق وبجيء هذا الوجه حيث خلا جميع أيامه من الحيض وهو ستة

«ان المؤمن لا ينجس» وهذا عام يقتاول الحياة والموت : اما حكم المسألة فالسك والجراذ اذا ماتا طاهران بالنصوص والاجماع قال الله تعالى «احل لكم صيد البحر وطعامه» وقال تعالى «وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طرياً» وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» وقد سبق بيانه وقوائمه في أول الكتاب وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال «غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات نأكل معه الجراد» رواه البخاري ومسلم وسواء عندنا الذي مات بالاصطياد أو حتف نفسه والطافي من السك وغير الطافي وسواء قطع رأس الجراد أم لا وكذا باقي ميتات البحر اذا قلنا بالاصح ان الجميع حلال فيمتها طاهرة وسيأتي تفصيلها في بابها ان شاء الله تعالى : وأما الأدمى هل ينجس بالموت أم لا فيه هذان القولان الصحيح منهما انه لا ينجس اتفق الأصحاب علي تصحيحه ودليله الاحاديث السابقة

اذا لم ينقص الدم الموجود في زمان العادة عن أقل الحيض اما اذا نقص كما اذا كانت عاداتها يوماً وليلة فرأت في بعض الادوار يوماً دماً وليلة قهاً واستحيضت قال صاحب الكتاب فهذا فيه اشكال يعني علي قول السحب لان اتمام الدم بالقه عسير لانه غير محتوش بالدم في وقت العادة ولا يمكن الاتصاف علي اليوم الواحد ولا تكييله باليوم الثاني فان مجاوزة العادة علي قول السحب مما لا يجوز فبماذا نحكم فيه : ثلاثة أوجه اظهرها أنه لا حيض لها في هذه الصورة لتعذر الاقام وبه قال ابو اسحق والثاني انها تعود في هذه الصورة الى قول التافيق ونسئنيها عن قول السحب لانه يعد ان يقال لا حيض لها وهي ترى الدم شطرها علي صفة الحيض وهذا قال ابو بكر المحمودي والثالث انا نحيضها اليوم الاول والثاني والليلتين فيها وليس فيه الا زيادة حيضها وهو اقرب الاقسام والاحوال وهذا الوجه ذكره الشيخ ابو محمد واما علي قول التلثين فلا حيض لها ان لم تجاوز أيام العادة وان جاوزناها حيضناها في اليوم الاول والثاني وقلنا الليلة بينها طهر : الضرب الثاني العادة المنقطعة فاذا استمرت لها عادة منقطعة قبل الاستحاضة ثم استحيضت مع التقطع فنظرت ان كان التقطع بعد الاستحاضة كاللقطع قبل الاستحاضة فردها قدر حيضها علي اختلاف القولين مثاله : كانت ترى ثلاثة دماء واربعة قهاً وثلاثة دماء وتطهر عشرين ثم استحيضت والدة علم بهذه الصفة فعلي قول السحب كان حيضها عشرة قبل الاستحاضة فكذلك بعدها وعلي قول اللقط كان حيضها ستة يتوسط بين نصفها اربعة فكذلك الآن وان اختلفت كيفية التقطع كما اذا قطع الدم عليها في المشال المذكور في بعض الادوار يوماً يوماً واستحيضت فعلي قول السحب حيضها الآن تسعة أيام لانها جملة الدماء الموجودة في أيام العادة وما بينها من القه واليوم العاشر قهاً لم يتخلل بين دمين في وقت العادة وعلي قول اللقط أن لم يجاوز أيام العادة فحيضها اليوم الاول والثالث والتاسع اذ ليس لها في أيام حيضها القديم علي هذا القول دم الا في هذه الثلاثة وان جاوزناها ضمينا اليها الخامس

والمنعنى الذى ذكره : وعجب ارسال المصنف القولين من غير بيان الراجع منهما فى مثل هذه المسألة التى تدعو الحاجة اليها وقد ذكر البندنجى فى كتاب الجنائز وصاحب الشامل فى باب الآنية ان القول بالطهارة هو نصه فى الأهم وبالنجاسة هو نصه فى البويطلى وسواء فى جريان القولين المسلم والكافر وأما قوله تعالى «أما المشركون نجس» فليس المراد نجاسة الاعيان والابدان بل نجاسة المعنى والاعتقاد ولهذا ربط النبي صلى الله عليه وسلم الأسير السكافر فى الذم وقد أباح الله تعالى طعام أهل الكتاب والله أعلم: وأما باقى الميتات فتجسه ودليها الاصح : واستثنى صاحب الحاوى وغيره فقالوا الميتات نجسة الا خمسة أنواع السمك والجراد والآدمى والله سبحانه إذا قتله سهم أو كلب معلّم أرسله أهل الذمّة والنجسين إذا خرج ميتاً بعد ذكاته أمه وإن كان ميتاً بعد ذكاته لم يمس له نفس سائلة فى قول كما حكاه عنه فى باب المياه وحكى صاحب الشامل : «...» وجبين فى نجاسة الضئع بالموت ولا يرد شيء من هذا على المصنف : «...» بل جعل الشرع هذا ذكاهما ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : «...» والنجسين ذكاه «...» فصريحه : «...» لم تله السكين : «...» والحاوى فضعيف انفردا به عن الجمهور والصحيح النجاسة : «...» قول المصنف يحرم الاكل من غير ضرر وكان نجساً فيقتض : «...» محرمه الاكل على الاصح من غير ضرر وليست نجسة فكأن : «...» استنقذار وقوله فى السمك والجراد يحل أكلها يغو : «...» يحل أكلها فى الحمصة ويحل اكل الدواء النجس للحاجة : «...» (فرع) العضو المنفصل من حيوان حي كالية النافوس : «...» وغير ذلك نجس بالاجماع وما يستدل به من السنة حديث : «...»

والسابع والحادى عشر تكبيلاً لحدريضا

قال والثانية المبتدأة فإذا رأت النقاء فى اليوم الثانى صحت : «...» النقاء الى خمسة عشر فإذا جاوز الدم ذلك تبين أنه مسحة دمته : «...» النساء حقها كالعادة فى حق المعتادة : «...»

ذكر أن المبتدأة إذا قطعت عليها الدم نصوم وتصلّى عند الاضحية : «...» الواقعة فى خمسة عشر وقد أشتمل المرفوع المذكور قبل تفسير اسمه : «...» أو على بعضه لان قوله ثم إذا اقطع دمها يؤمر بالعبادة فى : «...» والمذكور فى هذا الموضع شيء واحد وإن أراد به الاضحية : «...» فى اليوم الثانى صحت وصلى : «...» ولكن قوله وهكذا تفعل معزى : «...»

قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يحبون الأبل ويقطعون أليات الغنم قال « ما تقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة » رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وهذا لفظ الترمذي قال الترمذي حديث حسن قال والعمل على هذا عند أهل العلم وأما العضو المبين من السمك والجراد والادمي كيكه ورجله وظفره ومشيمة الآدمي ففيها كلها وجهان أحصهما طهارتها وهو الذي صححه الخراسانيون كيثانها والثاني نجاستها وإنما يحكم بطهارة الجملة لحرمتها وبهذا قطع العراقيون وأجمهورهم في يد الآدمي وسائر أعضائه وتكرر نقل القاضي أبي الطيب الاتفاق على نجاسة يد السارق وغيره إذا قطعت أو سقطت ونقل القاضي أيضاً الاتفاق على نجاسة مشيمة الآدمي والصحيح الطهارة كما ذكرناه وأما مشيمة غير الآدمي فنجسة بلا خلاف كما في سائر أجزائه المنفصلة في حياته والله أعلم *

(فرع) عصب الميتة غير الآدمي نجس بلا خلاف ولا يخرج علي الخلاف في الشعر والعظم لانه نجس وبالم بخلافهما ذكره المتولي وغيره والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في نجاسة الآدمي بالموت: قد ذكرنا أن الأصح عندنا أنه لا ينجس وبه قال مالك وأحمد وداود وغيرهم وقال أبو حنيفة ينجس وروى عنه أنه يظهر بالفصل وعن مالك وأحمد رواية بنجاسته *

قال المصنف رحمه الله * (وما الحرف في نجاسة قوله عز وجل «أما الحزو والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان» ولانه يحرم تناوله من غير ضرر فكان نجساً كالدمل وأما النبيذ فهو نجس لانه شراب فيه شدة مطربة فكان نجساً كالخمر) *

(الشرح) الحرف نجسة عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وأحمد وسائر العلماء إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب وغيره عن ربيعة شيخ مالك وداود. أما قالاهي طاهرة وإن كانت محرمة كالمسك الذي هو نبات وكالحشيش المسكر ونقل الشيخ أبو حامد الإجماع على نجاستها واحتج

ذلك الفرع ثم إذا جاوز دهما بصفة التقطع الحنفة عشر تبين أنها مستحاضة فإن قلنا المبتدأة ترد إلى يوم وليلة وهو الأصح وكان تقطع الدم والنقاء عليها يوماً يوماً فحيضها (يوم) وليسلة والباقي طهر وإن قلنا أنها ترد إلى ست أو سبع فقل قول السحب أن رددناها إلى ست فحيضها (٧) خمسة على التوالي لأن اليوم السادس نقاء لم يمتوشه دمان في المرد وإن رددناها إلى سبع فحيضها سبعة على التوالي على قولنا القطر أن لم يجاوز أيام العادة ورددناها إلى ست فحيضها اليوم الأول والثالث والخامس وإن رددناها إلى سبع ضمننا اليوم السابع إلى هذه الأيام وإن جاوزنا أيام العادة ورددناها إلى ست فحيضها ست من أيام الدماء وإن رددناها إلى سبع فحيضها سبعة منها وكل هذا على ما تقدم في المعتادة فلذلك قال ومرددها في حقها كالعادة في حق المعتادة وإتداء الحيضة الثانية طريقه

(٧) ما بين
القوسين في
بعض النسخ فقط
ولا يصح للمني
بدونه فتأمل ها

اصحابنا بالآية الكريمة قالوا ولا يضر قرن اليسر والانصاب والازلام بها مع ان هذه الاشياء طاهرة لان هذه الثلاثة خرجت بالاجماع فثبت الخبر على مقتضى الكلام ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة لان الرجس عند أهل اللغة القذر ولا يلزم من ذلك النجاسة وكذا الامر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة وقول المصنف ولأنه يحرم تناوله من غير ضرر فكان نجسا كالدم لا دلالة فيه لوجهين أحدهما أنه متقضى بالمى والمخاط وغيرها كما ذكرنا قريبا والثاني أن العلة في منع تناولها مختلفة فلا يصح التماس لان الدم لكونه مستخيا والمنع من الخمر لكونها سببا للعداوة والبغضاء وتصدق عن ذكر الله وعن الصلاة كما صرح به الآية السكرية وأقرب ما يقال ما ذكره الغزالي أنه يحكم بنجاستها تغليظا وزجرا عنها قياسا على الكلب وما بلغ فيه والله أعلم وأعلم أنه لا فرق في نجاسة الخمر بين الخمر المحترمة وغيرها وكذا لو استحال باطن حبات العنب خمرًا فإنه نجس وحكى امام الحرمين والغزالي وغيرها وجهًا ضعيفا أن الخمر المحترمة طاهرة ووجه أن بطن حبات العنب المستحيل طاهر وهما شاذان والصواب النجاسة وأما النبيذ فقسمان مسكر وميره فالمسكر نجس عندنا وعند جمهور العلماء وشربه حرام وله حكم الخمر في التنجيس واتبعه وجه ب الحد وقال أبو حنيفة وطائفة قليلة هو طاهر ويحل شربه وفي رواية عنه يجوز أكله به في السفر وقد سبق في باب المياه بيان مذهبي ومذهبه والدلائل من الطرفين مستقصاة وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة الذي يقتضي مجموعها الاستغاضة أو التواتر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام» وهذه الالفاظ مروية في الصحيحين من طرق كثيرة حتى صاحب البيان وجهًا أن النبيذ المسكر طاهر لاختلاف العلماء في إباحته وهذا الوجه شاذ في المذهب والس هو بشى وأما القسم الثاني من النبيذ فهو ما لم يشرب به مسكرًا وذنب النبيذ الذي وضع فيه حبات تمر أو زبيب أو شمش أو عسل أو نحوها فصار حلوا وهذا القسم طاهر لاجتماع يجوز شربه ويبيعه وسائر التصرفات فيه وقد تظاهرت الأحاديث في الصحيحين من طرق كثيرة

ما ذكرنا في المعتادة ثم إذا كانت تصلى وتصوم في أيام النقاء حتى جاوز أمد الحجة لم يضر في أيامه الدم كما أمرنا به فلا خلاف في أنها تقضي صيام أيام الدم بعد أن رد وضوءه لا يتركبه في الأيام العشرة عشر فإذا جاوزها الدم وتبين المغير في تلك الأيام فلا بد من قضاء العشرة في أيامه في أيام النقاء وصاياها فعلى قولنا لا حاجة إلى قضائها اصطلاحا على قولنا لا بد من قضاءها في أيامها الصلوات لأنها إن كانت طاهرا فقد صلت وإن كانت حائضا فلا بد من قضاءها في أيامها الصلوات أظهرها أنها لا تقضى أيضا كما في الصلاة والثاني يقتضي لأن صلاتها لا تقضى في أيامها الصلوات بخلاف الصلاة فإن الصلاة أن لم تصح لم يجب قضائها إذ لا يثبت قضاؤها في أيامها الصلوات ثم منهم من بنى أقوالين على القولين فيما إذا صلى خشي خالف أمره وأمره به في نفسه

على طهارته وجواز شربه ثم ان مذهبنا ومذهب الجمهور جواز شربه ما لم يصير منكراً وان جاوز ثلاثة أيام وقال أحمد رحمه الله لا يجوز بعد ثلاثة أيام واحتج له بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبذ له من أول الليل فيشربه اذا أصبح يومه ذاك والليلة التي تجيء والغد والليلة الاخرى والغد الى العصر فان بقي شيء سقى الخادم أو أمر به فصب » رواه مسلم وفي رواية لمسلم وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم « يتقمع له الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى أو يهراق » وفي رواية لمسلم « ينبذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد فاذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه فان فضل شيء اهرقه » ودلينا حديث بريدة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم عن الابتذال الا في سقاء فالتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً » رواه مسلم فهذا عام يتناول ما فوق ثلاثة أيام ولم يثبت نهى في الزيادة فوجب القول بإباحة ما لم يصير مسكراً وان زاد على الثلاثة والجواب عن الروايات التي احتج بها لاحد أنه ليس فيها دليل على تحريم بعد الثلاثة بل فيها دليل على أنه ليس بحرام بعد الثلاثة لأنه صلى الله عليه وسلم « كان يسقيه الخادم » ولو كان حراماً لم يبقه وانما معنى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يشربه ما لم يصير مسكراً فاذا مضت ثلاثة أيام أو نحوها امتنع من شربه ثم ان كان بعد ذلك قد صار مسكراً أمر بارتقائه لأنه صار نجساً محرماً ولا يسقيه الخادم لأنه حرام على الخادم كما هو حرام على غيره وان كان لم يصير مسكراً سقاه الخادم ولا بركة لانه محال ومال من الاموال المحترمة ولا يجوز اضعافها وانما ترك صلى الله عليه وسلم شربه والحالة هذه تنزهها واحتياطاً كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضب وأكلوه بحضرته وقيل له « أحرام هو » قال « لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه » وقد حصل مما ذكرناه ان لفظة أو في قوله سقاه الخادم أو أمر به فصب ليست للشك ولا للتخيير بل للتقسيم واختلاف الحال وقد أوضحت هذا الحديث وما يتعلق بالمسألة في شرح صحيح مسلم رحمه الله

بان كونه امرأة هل يلزمه القضاء لان العبادات في الصورتين، ودعاة على التردد في محبتها وفسادها وقال الا كثرون هما مبنيان على القويين المذكورين في أن المبتدأة هل تحتاط بعد المرد الى آخر الخمسة عشر أم لان قلنا تحتاط وجب القضاء مع الاداء وإلا فلا قالوا ولو كان الخلاف مبني على مسألة الحاشي لكان مخصوصاً بالشر الاول من شهور الاستحاضة لثبوت الاستحاضة بعد ذلك الشهر وارتماع التردد والخلاف مطرد في الادوار كلها خرج من هذا اما ان حكنا بالقسط لم تقض من الخمسة عشر الا صلوات سبعة ايام وصيائها ان رددنا المبتدأة الى يوم وليلة وهي ايام الدم سوى اليوم الاول وان رددناها الى ست أو سبع فان لم تجاوز أيام العادة وكان الرد الى ست قضتها

وبالله التوفيق *

(فرع) مذهبنا ومذهب الجمهور أنه يجوز الانتباز في جميع الاوعية من الخنزف والحشب والجلود والدباء وهي القرع والزفت والنحاس وغيرها ويجوز شربها ما لم يصير مسكراً كاسبق وأما الاحاديث المشهورة في الصحيحين عن ابن عباس وغيره رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الانتباز في الدباء والحشم وهي جرار خضر وقيل كل الجرار والتقيير وهي الحشبة المنقورة من النخل والمزفت والمقيير وهو المطلي بالزفت والقار فهي منسوخة بمحدث بريدة الذي قدمناه قريباً وقد بسطت ذلك بدلائله في أول شرح صحيح البخاري ثم في شرح مسلم وبالله التوفيق *

(فرع) شرب الخليطين والمنصف اذا لم يصير مسكراً ليس بمحرام لكن يكره فالحلية ان ما تقع من بسر أو رطب أو تمر أو زبيب والمنصف ما تقع من تمر ورطب وسبب الكراهة ان الاسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل ان يتغير طعمه فيظن الذارب انه ليس مسكراً وهو مسكر ودليل الكراهة حديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخالط الزبيب والتمر والبسر والتمر وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يبتذ التمر والزبيب جميعاً ونهى أن يبتذ الرطب والبسر جميعاً وفي رواية « لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين التمر والزبيب » وعن ابن سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من شرب التنبذ منك فليشربه زيباً فرداً أو تمرأ فرداً أو بسرأ فرداً » وعن قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تبتذوا الزهو والرطب جميعاً ولا تبتذوا الزبيب والتمر جميعاً وانتبذوا كل واحد منها على حدته » وعن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وروي هذه الروايات كلها مسلم وروى البخاري غيره بعد أيضاً والله أعلم *

من خمسة ايام وان ردت الي سبعم فن أربعة أيام وان جاوزناها وردت الى ست فصنعت يومين وان ردت الى سبع فن يوم واحد وما ان حكنا بالسحب فان ردناها الى يوم واحد فست صلوات سبعة ايام وهي ايام الدم سوى اليوم الاول ولا تقضى غير ذلك وفي الصوم ثمانية ايام فست ايام الا صيام ثمانية ايام وهي ايام الدماء وثاني تقضى صيام خمسة عشر وثالث الوسيط تعبير عن القول الاول أنه لا يلزمه إلا قضاء تسعة أيام في رمضان لانها صامت سبعة في أيام النقاء من الشهر الاول ولولا ذلك النقاء لما لزمها إلا ستة عشر هذا حسبنا سبعة في النقاء والصواب ما قلناه وهو المذكور في التهذيب وغيره ولولا النقاء لما لزمها إلا خمسة عشر وإنما لزم الستة عشر اذا أمكن انبساط أكثر الحيض على الستة عشر وهو غير ممكن في مثل الذي

قال المصنف رحمه الله ﴿ وأما السكاب فهو نجس لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «دعى إلى دار فأجاب ودعى إلى دار فلم يجب فقيل له في ذلك فقال ان في دار فلان سكابا قتل له وفي دار فلان هرة قتل الهرة ليست بنجسة» فدل على أن السكاب نجس ﴾ *

﴿الشرح﴾ مذهبا ان السكاب كلها نجسة للمعلم وغيره الصغير والكبير وبه قال الاوزاعي وأبو حنيفة واحمد واسحق وأبو ثور وأبو عبيد وقال الزهري ومالك ودأود هو ظاهر وأما يجب غسل الأبناء من ولوغه تعبداً وحكى هذا عن الحسن البصري وعروة بن الزبير واحتج لهم بقول الله تعالى « فكلوا مما أمسكن عليكم » ولم يذكر غسل موضع امساكها وبحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « كانت السكاب تقبل وتدبر في المسجد في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك » ذكره البخاري في صحيحه فقال وقال احمد بن شبيب حدثنا أبي الى آخر الاسناد والمتن وأحد هذا شيخه ومثل هذه العبارة محمول على الاتصال وإن البخاري رواه عنه كما هو معروف عند أهل هذا الفن وذلك واضح في علوم الحديث وروى البيهقي وغيره هذا الحديث متصلا وقال فيه « وكانت السكاب تقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك » واحتج اصحابنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا ولغ السكاب في اناه أحدكم فليرقه ثم يغسله سبع مرات » رواه مسلم وعن أبي هريرة أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ظهور اناه أحدكم اذا ولغ فيه السكاب أن يغسله سبع مرات أولا هن بالتراب » رواه مسلم وفي رواية له « طهروا انا أحدكم اذا ولغ السكاب فيه ان يغسل سبع مرات » والدلالة من الحديث الاول ظاهرة لانه لو لم يكن نجسا لما أمر بارتقائه لانه يكون حينئذ اتلاف مال وقد نهينا عن اضاعه المال والدلالة من الحديث الثاني ظاهرة أيضا فان الطهارة تكون من حدث أو نجس وقد تعذر الحل هنا على طهارة الحدث فتعين طهارة النجس وأجاب اصحابنا عن احتجاجهم بالآية بان لنا خلافا معروفا في أن يجب غسل ما اصابه السكاب ام لا فان لم نوجه فهو

تسكلم فيه وان رددناها الى ست أو سبع فان ردت الى ست قضت صلوات خمسة ايام وهي ايام الدماء التي لم تصل فيها بعد المرد لان جملتها ثمانية ويقع منها في المرد ثلاثة وان ردت الى سبع قضت صلوات اربعة واما الصوم فعلى أحد القولين تقضى صيام الخمسة عشر جميعا وعلي اظهرها ان ردت الى ست قضت صيام عشرة ايام ثمانية منها ايام الدم في الخمسة عشر ويومان تقا ووقعا في المرد لتبين الحيض فيها وان ردت الى سبع قضت صيام احد عشر يوما هذا تمام الكلام في المبتدأة التي لا تميز لها

قال ﴿ الثالثة الميزة وهي التي ترى يوما دما قويا ويوما ضعيفا فان أطبق الضعيف بعد الخمسة عشر حيضها خمسة عشر يوما لاحاطة السواد بالضعيف المتخال وكل ذلك تقريع على

معفو للحاجة والمشقة في غسله بخلاف الأثاء. وأما الجواب عن حديث ابن عمر قال البيهقي محببا عنه أجمع المسلمون علي نجاسة البول السكلب ووجوب الرش علي بول الصبي فالسكلب أولي قال فكان حديث ابن عمر قبل الأمر بالفسل من ولوغ السكلب أو أن يولها خفي مكانه فمن تيقنه لزمه غسله والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما الخنزير فنجس لانه أسوأ حالا من السكلب لانه مندوب الي قتله من غير ضرر فيه ومنصوص علي تحريمه فاذا كان السكلب نجسا فالخنزير أولي وأما ما تولد منها أو من أحدهما فنجس لانه مخلوق من نجس فكان مثله *﴾

﴿الشرح﴾ قل ابن المنذر في كتاب الإجماع إجماع العلماء علي نجاسة الخنزير وهو أولي بالاحتج به لو ثبت الإجماع ولكن مذهب مالك طهارة الخنزير. وأما ما احتج به المصنف فكذا احتج به غيره ولا دلالة فيه وليس لنا دليل واضح علي نجاسة الخنزير في حياته وقوله مندوب الي قتله من غير ضرر فيه احتراز من الحية والعقرب والحدأة وسائر الغواصق الخمسة ما في منها فنها طاهرة وإن كان مندوبا الي قتلها لكن لضررها وأما قوله أن المتولد منها أو من أحدهما وحيد إن طاهر نجس فهو متفق عليه عندنا: ولوار تضع جدي من كاية ونبت لحمه علي ألبها في نجاسته وجدن أصحها ليس بنجس وقد سبقا في أول الباب وقوله لانه مخلوق من نجس فكذلك مثله يفتن بالدود المتولد من الميتة ومن السرجين فانه طاهر علي المذهب وبه قطع الجمهور كما أنه قد قويا أن شاء الله تعالى وكان ينبغي أن يقول لانه مخلوق من حيوان نجس ليحتز عما ذكره من الميتة لا تسمى حيوانا وقد يمنع من هذا الاعتراض ويقال الدود لا يخلق من نفس لئنه ونفسه من نفس وإنما يتولد فيها كدود الخلل لا يخلق من نفس الخلل بل يتولد فيه وقد حجب المتن بوجوب نجس بهذا الجواب عن نحو هذا الاعتراض في مسألة طهارة المتى والله أعلم: وأما في المسألة السابعة السكلب والخنزير والمتولد من أحدهما فهي طاهرة كلها وسيأتي شأنه قوله أن شاء الله تعالى في

ترك التافيق فاما اذا استمر تعاقب السواد والحمر في جميع الشهر فهي وفية التمييز. والمسألة السابعة السواد المتبدئة اذا كانت مميزة ننظر ان كانت فاقدة لشرط التمييز فهي كالمائدة لأصله من غير ماسبق نظيره ولورات يوما سوادا ويوما حمره الي آخر الشهر فهي فاقدة لاحد سوادا أو حمره وهو أن لا يمازج القوى الخمسة عشر وقوله في هذا المثال فاقدة للتمييز لغوات ذكره في التمييز معبر وإلا فهي واجدة لأصله وإن كان واجدة لشرط التمييز فعلي قول السحب حيضه. والمسألة الثامنة عشر في الخمسة عشر مع لبقاء المتخلل والضعيف المتخلل وعلي قول القاطع حيضه. والمسألة التاسعة عشر ما يتخلله مشاه رأت يوما سوادا ويوما حمره الي آخر الخمسة عشر. والمسألة العاشرة الحمره بعد الخمسة عشر أما لصفة التقطع فيحيض علي قول السحب جميع

مسائل الفروع * قاله المصنف رحمه الله *

﴿وأما لبن مالا يؤكل لحمه غير الآدمي ففيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخري هو طاهر لانه حيوان طاهر فكان لبنه طاهراً كالأشاة والمنصوص انه نجس لان اللبن كلحم المذكي بدليل انه يتناول من الحيوان ويؤكل كما يتناول اللحم المذكي ولحم مالا يؤكل نجس فكذا لبنة﴾ *

﴿الشرح﴾ الا لبان اربعة أقسام: احدها لبن مأكول اللحم كالابل والبق والغنم والحيل والظباء وغيرها من الصيود وغيرها وهذا طاهر بنص القرآن والا حديث الصحيح والاجماع. (والثاني) لبن الكلب والخنزير والمتولد من احدهما وهو نجس بالاتفاق (الثالث) لبن الآدمي وهو طاهر علي المذهب وهو المنصوص وبه قطع الاصحاب الا صاحب الماوى فانه حكى عن الانماطى من اصحابنا انه نجس وأما يحمل شر به لاطفل للضرورة ذكره في كتاب البيوع وحكمه الدارمي في آخر كتاب السلم وحكمه هناك الشاشي والرويانى وهذا ليس بشيء بل هو خطأ ظاهر وأما حكى مثله للتحذير من الاعتراض به وقد نقل الشيخ أبو حامد في تعليقه عقب كتاب السلم اجماع المسلمين علي طهارته قال الرويانى في آخر باب بيع الغرر اذا قلنا بالمذهب ان الآدمية لا تنجس بالموت فانت وفي ثبته لبن فهو طاهر يجوز شر به وبيعه (الرابع) لبن سائر الحيوانات الطاهرة غير ماذ كرنا والصحيح المنصوص نجاستها وقال الاصطخري طاهرة وقد ذكر المصنف دليل الوجين ومن قال بطهارته أبو حنيفة وبنجاسته مالك وأحمد وداود فان قلنا بالطهارة فهل يحمل شر به: فيه وجهان حكمها المتولي وغيره أصحها جواز شر به لانه طاهر والثاني تحريمه وبه قطع الغزالي في البسيط لانه يقال انه يؤذى ولانه مستقدر فاشبه الحماط: وجمع جماعة هذا الخلاف وحكى الدارمي في آخر كتاب السلم في ابن الاثان ونحوها ثلاثة أوجه الصحيح أنه نجس لا يجوز بيعه والثاني انه طاهر ويجوز بيعه وشر به والثالث طاهر لا يجوز بيعه ولا شر به: وقول المصنف لبن مالا يؤكل

الحنة عشر وعلي قول اللقط أيام السواد وهي ثمانية وقوله المديزة وهي التي ترى يوما دما قويا ويوما دما ضعيفا يوم اشترط التقطع بين القوى والضعيف ايثبت التميز فانه كالتمييز للميزقولا يشترط ذلك بل يثبت التميز المعبر وان كان التقطع بين القوى والنقاء والشرط أن لا ترى القوى الا في الحنة عشر ويكون المجاوز هو الضعيف ولا فرق في الضعيف المجاوز بين أن يكون دائما أو منقطعا وقوله وكل ذلك تفريع علي ترك التافيق أى قول السحب وانما كان بحسن قوله وكل ذلك اذا جري تفريع طويل ولم يجرهنا كثير شئ *

قال (الرابعة للناسية) فان أمرناها بالاحتياط علي الصحيح فحكمها حكم من أطبق الدم عليها علي قول السحب اذا ما من تقاء الا ويحتمل أن يكون حمضا وأما انفارقه في أنا لا نأمرها بتجديد الوضوء في وقت التقاء لان الحدث في صورته غير متجدد ولا بتجدد الفصل اذا الانقطاع مستحيل في حالة

غير الآدمي فيه وجبان: احلأقه يقتضى دخول الكلب والخنزير وكان ينبغي أن يقول من الحيوان الطاهر وكأنه ترك بيانه لظهوره والله أعلم *

(فرع) الانفحة ان أخذت من السخلة بعد موتها أو بعد ذبحها وقد أكلت غير اللبن فهي نجسة بلا خلاف وان أخذت من سخلة بحت قبل أن تأكل غير اللبن فوجبان الصحيح الذى قطع به كثيرون طهارتها لان السلف لم يزالوا يجبنون بها ولا يتمتعون من اكل اللبن المعمول بها * وحكي العبدى عن مالك واحمد فى اصح الروايتين عنه نجاسة الانفحة الميتة كذهبنا: وعن أبى حنيفة واحمد فى الرواية الاخرى أنها طاهرة كالبيض * دليلنا أنها جزء من السخلة فاشبهت اليد بخلاف البيضة فانها ليست جزءا: نولنا فى البيضة فى جوف الدجاجة الميتة ثلاثا ووجه سبقت فى باب الآنية احدها أنها طاهرة والثانى نجسة واصحها ان كانت تصلبت فطاهرة والا فنجسة * وأما اللبن فى ضرع شاة ميتة فنجس عندنا بلا خلاف وسبق بيانه فى باب الآنية والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله تعالى *

(وأما رطوبة فرج المرأة فالمنصوص أنها نجسة لانها رطوبة متولدة فى محل النجاسة فكانت نجسة ومن اصحابنا من قال هي طاهرة كسائر رطوبات البدن) * (الشرح) رطوبة الفرج ماء أبيض متردد بين المذى والعرق فلهذا اختلف فيها ثم ان المصنف رحمه الله رجح هنا وفى التنبيه النجاسة ورجحه أيضا البندنجي: وقاب البغوى والراهمي وغيرهما الاصح الطهارة وقال صاحب الحاوى فى باب ما يوجب الغسل نص الشافعي رحمه الله فى بعض كتبه على طهارة رطوبة الفرج وحكي التنجيس عن ابن سريج فحصل فى المسألة قولان منصوبان للشافعي أحدهما ما نقله المصنف والاخر نقله صاحب الحاوى والاصح طهارتها ويستدل لالنجاسة

انتفاء الدم وعلى قول التليق يفشاد الزوج فى أيام النقاء وهي طاهرة فيها فى كل حكم *

الناسية لعادتها قد تذاها من كل وجه وهي المتحيرة وقد تذاها من كل وجه دون وجه كما فى حالة الاطباق فاما المتحيرة فيعود فيها القولان المذكوران عند الاطباق ان قلنا هي كالجسد الذى كملها ما تقدم وان أمرنا بالاحتياط وهو الصحيح: بنا أمرها على قول التليق ان قلنا بالاحتياط فنحن نأخذ فى أزمة الدم من الوجوه التي ذكرناها فى حالة الاطباق بلا فرق لاحتمال الميض والماء والاحتياط ونحتاط فى أزمة النقاء أيضا اذ من نقاء الا ويحتمل أن يكون حيا ناعم لا تؤمر بها الغسل فى وقت النقاء لان الغسل انما يجب لاحتمال الانقطاع ولا انقطاع فى حالة انتفاء الدم وكما لا تؤمر بتجديد الغسل لا تؤمر بتجديد الوضوء أيضا لان ذلك انما يجب لتجدد الحدث ولا يتجدد فى وقت النقاء: فذا كمل فيها لزمان النقاء الغسل عنه انقضاء كل نوبة من نوب الدماء وان قلنا بالانقطاع فعليها أن تحتاط فى أيام الدماء وعند كل انقطاع وأما فى أزمة النقاء فهي طاهرة فى الغشيان وسائر الاحكام ولان تستدرش من

أيضاً بحديث زيد بن خالد رضي الله عنه أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه قال «أرأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يكن قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ومسلم زاد البخاري فسأل علي بن أبي طالب والزبير ابن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب فأمروه بذلك: وعن أبي بن كعب رضي الله عنه : أنه قال «يا رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فليَنزِلَ قال يغسل أمس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ومسلم وهذان الحديثان في أجواز الصلاة بالوضوء بلا غسل من وُحْدَانٍ كما سبق في باب ما يوجب الغسل وأما الأمر بغسل الذكر وما أصابه منها فثبت غير منسوخ وهو ظاهر في الحكم بنجاسة رطوبة الفرج والقائل الآخر يحمله على الاستحباب لكن مطلق الأمر للوجوب عند جمهور الفقهاء والله أعلم: ووقول المصنف رطوبة فرج المرأة فيه تقص والاحسن رطوبة الفرج فانه لا فرق بين رطوبة فرج المرأة وغيرها عن الحيوان الطاهر كما سبق والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿وَأَمَّا مَا نَجَسَ بِذَلِكَ فَوَالْأَعْيَانِ الطَّاهِرَةِ إِذَا لَاقَاهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّجَاسَاتِ وَاحِدُهَا رُطْبٌ فَيَنْجَسُ بِمِلَاقَاتِهَا﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الذي قاله واضح لا خفاء به لكن يستثنى من هذا الإطلاق أشياء أحدها الميتة التي لا تنفس لها سائله فانها نجسة على المذهب ولا تنجس ما ماتت فيه على الصحيح (الثاني) النجاسة التي لا يدركها الطرف لا تنجس الماء راثوب علي الأصح كما سبق (الثالث) المرأة إذا أكلت نجاسة ثم ولت في ماء قليل أو ما تم قبل أن تنجس لا تنجس على أحد الأوج (الرابع) إذا لقت النجاسة قلتين فصاعد من الماء

من جملة اللفظ على قوله وإنما تفارقها في آتاء لا مرها بتجديد الوضوء في أيام النقاء وتقول إنما ينتظم هذا الكلام إن لو كانت المتنجسة عند الأطباق أمورة بتجديد الوضوء لتكون هذه مفارقة لها ومعلوم أنها لا تؤثر بتجديد الوضوء وإنما تؤثر بتجديد الغسل فكان الأحسن أن يقول وإنما تفارقها في آتاء لا تأمرها بتجديد الغسل وكذلك بتجديد الوضوء: وأما النجاسة التي نذيت عاداتها من وجه دون وجه فتحتاط على مقتضى قولي التلخيص مع رعاية ما ذكره: مثله قالت أزلت خـ حتى العشرة الأولى من الشهر وقد تقطع الدم والنقاء عليها يوماً يوماً واستحيضت فان قلنا بالسحب فالיום العاشر طهر لانه نقاء لم يتخلل بين دم حيض ولا غسل عليها في الحصة الأولى لعدم الانقطاع فإذا انقضت اغتسلت وبعدها لا تغتسل في أيام النقاء وتغتسل في آخر السابع والتاسع لجواز الابتداء في أول الثالث والخامس وهل تغتسل في أثناء السابع والتاسع منهم من قال نعم لا يمكن الانقطاع في الوسط وغلطهم العظيم لأن الانقطاع في الوسط لو فرض هنا لفرض ابتداء في أثناء الثاني أو الرابع وهي تقية فيها فان قلت أذا خرج اليوم العاشر انحصر الضلال في التسعة والخمسة التي هي قدر الميض زائدة على نصف التمهة فلا كان لها حيض يقين كما كان في حالة الأطباق فالجواب أن اضلال الخمسة في التمهة المتقطعة يوجب التردد في مقدار الميض لأن

فلم تغيره لا تنجسه *

(فرع) في مسائل تتعلق بالنجاسات (أحدها) شعر الميتة نجس على المذهب الامن الآدمي فظاهر على المذهب سواء انفصل في حياته او بعد موته وقد سبق تفصيل الشعور في باب الانية وسبق فيه ان المذهب نجاسة عظم الميتة وسبق فيه ان مالا يؤكل لحمه اذا ذبح كان نجسا (الثانية) قال اصحابنا الاعيان جاد وحيوان وماله تعلق بالحيوان فالجد كاه طاهر الا الحجر وكل نبيذ مسكر وحكى وجه ان النبيذ طاهر ووجه ان الخمر المحترمة مطهرة وان باطن العنقود اذا استحلب خرا طاهر وهذه الالوجه سبق بيانها وهي شاذة ضعيفة والمراد بالجد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا ولا جزءا من حيوان ولا خرج من حيوان وقولنا ولا كان حيوانا احتراز من الميتة وقولنا ولا جزءا من حيوان احتراز من العضو المبين من الشاة ونحوها في الحياة وقولنا ولا خرج من حيوان احتراز من البول والروث وغيرهما من النجاسات المنفصلة عن باطن الحيوان هو اما الحيوان فكله طاهر الا السكب والخنزير والتولد من أحدها وحكى صاحب البيان وجهه عن الصيدلاني ان الدود والتولد من الميتة نجس وهذا شاذ مردود والصواب الجزم بطهارته كذا في الحيوان واهـ ماله تعلق بحيوان كالميتة والفضلات فقد سبق تفصيله وبيان الطاهر منه من النجس والله اعلم (الثالثة) النجاسة المستقرة في الباطن لاحكم لها ما لم يتصل بها شيء من الظاهر مع بقاء حكم الظاهر عليه كما اذا ابتلع بعض خيط فحصل بمضغ في المعدة وبعضه خارج في الفم او ادخل في دبره اصبه او عودا وبقي بعضه خدجا فوجهان سبقا في أول باب ما ينقض الوضوء اصحها وبه قطع الاكثر يثبت لها حكم النجاسة فلا تصح صلاته ولا طوافه في هذه الحال لانه مستصحب بمتصل بالنجاسة والثاني لا يثبت حكم النجاسة وقد سبق هناك توجيهها وبيان قائلها وما يفرع عليهما من المسائل والله اعلم (الرابعة) في الفتاوى المنقولة عن صاحب الشامل ان الولد اذا خرج من الجوف طاهر لا يخرج الى غيره باجماع المسلمين قال ويجب ان يكون البيض كذلك فلا يجب غسل ظاهره والنجاسة باطنة لاحكم لها ولهذا اللبن يخرج بين فرث ودم وهو طاهر حلال وهذا الذي قاله ان النجاسة الباطنة لاحكم

بتقدير تأخر الحيض الى الحقة الاخيرة لا تكون الا ن حائضا الا في ثلاثة ايام: بالان سادس قدامه لم يتخل بين دمى حيض وكذلك العاشر وفي حالة الاتباق لا ترد في قدر الحيض فلماذا اقرت في يقين الحيض وأما اذا قلنا بالانقطاع لم يجاوز ايام العادة فالحكم كما ذكرنا في قول صاحب الازنها طاهر في ايام التقاء في كل حكم وانها تغتسل عقيب كل نوبة من نوب الدم في جميع المدة لان المتقطع حيض وان جاوزنا ايام العادة حيضنا ما خمسة ايام وهي الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع وبتقدير انطبق الحيض على الحيضة الاولى بتقدير تأخرها الى الحقة الثانية فليس لها في الحقة الثانية الا يوم ادموه السابع والتاسع فنضم اليها الحادي عشر والثالث عشر والخامس عشر فهي اذا حائض في السابع والتاسع يمين

لها وفي البيض هو اختياره وقد قدمنا الخلاف فيهما (الحامسة) قال صاحب التهمة الوسخ المنفصل من بدن آدمي في الحام وغيره حكمه حكم ميتة آدمي لانه متولد من البشرة قال وكذا الوسخ المنفصل عن سائر الحيوان حكمه حكم ميتته وهذا الذي قاله في وسخ آدمي ضعيف لم اره لغيره واختار القطع بطهارته لانه عرق جامد (السادسة) قال أصحابنا رحمهم الله اذا كانت البيضة جابوا وخرج من بطنها صحيحاً فان كانت صلابته باقية بحيث لو زرع نبت فعينه طاهرة لكن يجب غسل ظاهره بماء النجاسة لانه وان صار غذاءاً لها فما تغير الى الفساد فصار كالوايتع نواة وخرجت فان باطنها طاهر ويظهر قشرها بالغسل وان كانت صلابته قد زالت بحيث لو زرع لم ينبت فهو نجس ذكر هذا تفصيل هكذا اقاضي حنين والمتولي والبعوى وغيرهم (السابعة) الزرع النابت على السرجين قال الاصحاب ليس هو نجس العين لكن بنجس بملاقاة النجاسة نجاسة مجاورة واذا غسل طهر واذا سنبل فبانته الخارجة طاهرة قطعاً ولا حاجة الى غسلها وهكذا القثاء والخيار وشبههما يكون طاهراً ولا حاجة الى غسله قال المتولي وكذا الشجرة اذا سقيت ماء نجساً فاغصانها وأوراقها وطاهرة كلها لان جميع فرع الشجرة ونماؤها قال البغوي واذا خرج من فرجه ودود فهو طاهر العين ولكن ظاهره نجس فاذا غسل طهر *

(فرع) المسك طاهر بالاجماع ويجوز بيعه بالاجماع وقد حكى الماوردي في كتاب البيوع عن الشيعة انهم قالوا هو نجس لا يجوز بيعه وهو غلط فاحتس مخالف للاحاديث الصحيحة والاجماع وسنوضح المسألة بادانها ان شاء الله تعالى في باب ما بهى عنه من بيع الفرر حيث ذكره المصنف والاصحاب (فرع) قال الماوردي والرويان في آخر باب بيع الفرر اما الزباد فهو لبن سنور في البحر راتحته كراتحة المسك قالوا اذا قلنا بنجاسة لبن مالا يؤكل لحه في هذا وجهان أحدهما أنه نجس لا يجوز بيعه ا تباراً بنجسه والثاني طاهر كالمسك هذا كلام الماوردي والرويان والصواب طهارته وصحة بيعه لان الصحيح ان جميع حيوان البحر طاهر يحل لحمه ولبنه كما سنوضحه في باب ان شاء الله تعالى: هذا على تقدير تسليم ما ذكره الماوردي انه لبن هذا السنور البحرى وقد سمعت جماعة من

لدخولها في كل تقدير والله أعلم

قال - الباب الخامس في النفاس -

واكثره ستون يوماً وأغلبه أربعون يوماً وأقله لحظة (ز) والتمويل فيه على الوجود * أكثر النفاس ستون يوماً خلافاً لابن حنيفة وأحمد حيث قالوا أكثره أربعون يوماً وروا عن مالك فيه روايتين احدهما مثل مذهبننا والاخرى انه لا حد له ويرجع الى اهل الخبرة من النساء فتجلس اقصى ما تجلس النساء: لنا الرجوع الي اكثر ما وجدوا عهد كذا في الحيض وقد روى عن الاوزاعي انه قال عندنا امرأة ترى النفاس شهرين وعن ربيعة ادركت النساء يقولون اكثر ما تنفس المرأة ستون يوماً والى انة لم المسألة مع الحاء

أهل الخبرة بهذا من الثقة يقولون إن الزباد إنما هو عرق سنور يرى نعلي هذا هو ظاهر لاختلاف
لكن قالوا أنه يغلب فيه اختلاطه بما يتساقط من شعره فينبغي أن يجترس عما فيه شيء من
شعره لأن الأصح عندنا نجاسة شعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته غير الآدمي والأصح أن
سنور البر لا يؤكل والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يطهر من النجاسات بالاستحالة الا شيثان أحدهما جلد الميتة وقد دللنا عليه في موضعه
والثاني الحفرة إذا استحالت بنفسها خلا فتطهر بذلك لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه خطب
فقال « لا يخل خل من خرقه أفسدت حتى يبدأ الله إفسادها فمذ ذلك يطيب الخل ولا بأس أن
يشترى من أهل الذمة خلا ما لم يعتمدوا إلى إفساده » ولأنه إنما حكم بنجاستها للشدة للمطرية الداعية
إلى الفساد وقد زال ذلك من غير نجاسة خلفتها فوجب أن يحكم بطهارته ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ أما قوله لا يطهر بالاستحالة الا شيثان فقد ورد عليه ثلاثة أشياء وهي العلقه
والمضغة إذا نجسناها فانها يطهران بمصيرها حيوانا والثالث البيضة في جوف الدجاجة الميتة
إذا حكنا بنجاستها فانها تطهر بمصيرها فرخا بلا خلاف كما سبق في باب الآنية ويجاب عن البيضة
بأنها ليست نجسة العين وإنما تنجست بالمجاورة وأما العلقه والمضغة ففرعها على الأصح وهو طهارتهما
وقد سبق بيانهما قريبا فاكتفى به وأما قول عمر رضي الله عنه فآخره قوله يتصدوا إلى إفساده وقد
رواه البيهقي دون قوله ولا بأس أن يشتروا إلى آخره: قوله أفسدت هو بضم الهيمزة ومعناه خللت
وقوله حتى يبدأ الله إفسادها هو ينتج الإياء من يبدأ وبهيمزة آخره ومعنى هذا الكلام أن الخمر
إذا خللت فصارت خلا لم يخل ذلك الخل ولكن لو قلب الله الخمر خلا بغير علاج آدمي حل ذلك
الخل وهذا معنى قوله يبدأ الله إفسادها يعني بإفسادها جعلها خلا وهو إذا دلخمر وإن كان
صلاحا لهذا المانع من حيث إنه صار حلالا ومالا: وأما قوله ولا بأس أن يشتروا من أهل الذمة

والألف والميم بالثقاف لأن إبا عيسى الترمذي روى في جامعه عن الشافعي رضي الله عنه أن دم النكاس إذا جاوز
الاربعة لم تدع الصلاة به وذلك لفصل قول علي موافقتهم ووجه ما روى عن أم سلمة رضي الله عنها قالت
« كانت النساء يجلسن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما » (١) وهذا على ظاهر المذهب
محمول على الغالب ولا شك في أن غالب النفاس اربعون يوما وأما قوله فلا حله ويثبت حكم النفاس لما

(١) * (حديث) * أم سلمة كانت النساء يجلسن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
اربعةين يوما أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم من حديث أبي سهل كثير
بن زياد عن مسة الأزدية عنها ولم الفاظ وفيه من الزيادة وكنا نطلى وجوهنا بالورس والزعفران
وزاد أبو داود ولا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس وأبو سهل وثقه البخاري
وابن معين وضمفه ابن حبان وأم مسة بمجولة الحال قال الدارقطني لا يقوم بها حجة وقال
ابن القطان لا يعرف حالها واغرب ابن حبان فضعه بكثير بن زياد فلم يصب وقال النووي

خلا فمناه أنه يباح ذلك ولا يتمتع لكونهم كفاراً لا يوثق بأقوالهم بل يباح كما تباح ذبايحهم
وغيرها من أطعمتهم وقد قال الله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وهذا يقتل
الحل وغيره ولا يقبل دعوى أكثر المفسرين ومن تابعهم في تخصيصهم ذلك بالذبايح ومن تابعهم
المصنف في أول باب الربا والصواب ما ذكرنا وقوله من غير نجاسة خلقتها هو بتخفيف اللام أى
جاءت بعدها * أما حكم المسألة فإذا استحالت الحرة خلا بنفسها طهرت وسأذكر فرعاً مشتملاً على
نفائس من أحكام التخلل والتخليل ان شاء الله تعالى *

* قل المصنف رحمه الله * وان خللت بمخل أو ملح لم تطهر لما روى ان أبا طلحة رضى الله
عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خرافاً قال « اهرقها فقال افلا اخلها قال
لا » فهذه من التخليل فدل على انه لا يجوز ولانه لو جاز لندبه اليه لما فيه من اصلاح مال اليتيم ولانه
إذا طرح فيها الحل نجس الحل فإذا زالت بقيت نجاسة الحل النجس فلم يطهر وان قلها من شمس
الى ظل او من ظل الى شمس حتى تخلت ففيه وجهان احدهما تطهر لان الشدة قد زالت من غير
نجاسة خلقتها والثاني لا تطهر لانه فعل محظور يوصل به الى استعمال ما يمل في الثاني فلم يمل به
كما لو قتل مورثه او نفر صيداً حتى خرج من الحرم الى الحل *

وجدت نقل او كثرو المعنى فيه الرجوع الى الوجود كما ذكرنا ذلك ان تعلم انه آله بالحامد لانه روى عن ابي
حنيفة في اقل النفاس ثلاث روايات احداها مثل مذهبناهي الاظهر والثانية انه احد عشر يوماً والثالثة
خمس وعشرون يوماً وبالأزى لان المزني قال اقله اربعة ايام لان أكثر النفاس مثل أكثر الحيض اربع
مرات فليكن اقله مع اقله كذلك واعلم انه لا فرق في حكم النفاس بين ان يكون الولد حياً او ميتاً كمل الحلقة
او ناقصها ولو لقت علقه او مضغاً وقالت اقوايل انه ابتداء خلق الادمي فالدم الذي تجده بعده
نفاس ذكره في التتمة

قال (فان رأيت قبل الولادة دماً على ادوار الحيض فله حكم الحيض في احدا القولين الا في اقتضاء
العدة به فلو كانت تحيض خساً وتطهر خمساً وعشرين فحاضت خساً وولدت قبل مضي خمسة عشر من الطهر

قول جماعة من مصنفى الفقهاء ان هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وله شاهد : اخرج ابن
ماجه من طريق سلام عن حميد عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنفسا اربعين
يوماً الا أن ترى الطهر قبل ذلك قال لم يروه عن حميد غير سلام وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق
من وجه آخر عن انس مرفوعاً وروى الحاكم من حديث الحسن عن عثمان ابن ابي الماص قال
وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في قاسهن اربعين يوماً قال أن سلم من ابى بلال
الاشمري : قلت وقد ضمه الدارقطني والحسن عن عثمان بن ابي الماص منقطع والمشهور عن
عثمان موقوف عليه *

(الشرح) أما حديث أبي طلحة فصحيح رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح من أنس
 رضي الله عنه أن أبا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره بلفظه في المذهب وزوى
 مسلم في صحيحه والترمذى عن أنس قل سئل النبي صلى الله عليه وسلم أنتخذ الخمر خلا قال لا
 قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح وقول المصنف روى أن أبا طلحة بما ينكر عليه حيث
 ذكره بصيغة تريض وهو حديث صحيح وأبو طلحة اسمه زيد بن سهل سبق بيانه في باب ما يوجب
 الفسל * أما حكم المسألة فالتخليل عندنا وعند الأكثرين حرام فلو فعله فصار خلا لم يظهر قال
 البهوى ولا يمكن تطهيره بعد هذا بطريق كالحل إذا وقعت فيه نجاسة وقال أبو حنيفة تطهر
 بالتخليل دليلنا هذان الحديثان الصحيحان وأما مسألة القل من ظل إلى شمس وعكسه فلا يصح
 فيها الطهارة والوجهان جريان فيما لو فتح رأسها ليصيبها الهواء استعمالاً للحموضه فله انزاعي *
 (فرع) الخمر نوعان محترمة وغيرها فالمحترمة هي التي أنتخذ عصيرها ليصير خلا وغيرها ما أنتخذ
 عصيرها للخمرية وفي النوعين مسائل (أحداها) تخليلها بطرح عصير أو خل أو خبز حار أو ملح
 أو غيرها فيها حرام بلا خلاف عند أصحابنا فإذا خللت الخل بنجس املين ذكرهما المصنف
 والأصحاب أحداهما تحريم التخليل والثانية نجاسة المطروح بثلاثة متسمر نجاستها إذا لم يلمسها

فما بعد الولد نفاس وتقصان الطهر قبله لا يقدح في إفساده ولا في إفساد الحيض انقضت لأن تحال الولادة
 أعظم من طول المدة ولو اتصلت الولادة بآخر الحصة وجعلها حايضة فلا يهدم من النفاس ولا يول
 هو نفاس سبق وكذلك ما يظهر من الدم في حال ظهوره تحال الملقن

ما تراد الحامل من الدم على ترتيب أدوار الحيض هل هو حيض أم لا قل في الفتاوى هل هو فساد به
 قال أبو حنيفة واحمد لقوله صلى الله عليه وسلم «لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض» (١) هل الحيض

(١) حدثت بك لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض احمد واودود واحكام
 من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم دل في سباب أو طس لا وطأ حاس
 حتى تضع ولا غير دات حمل حتى تحيض حيضة واساده حسن وروى الدارقطني من حديث
 عبد الله بن عمران المابدى عن ابن عيينة عن عمرو بن مسلم الخدمي عن عكرمة عن ابن عباس
 قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ حامل حتى تضع أو حائل حتى تحيض ثم نهي
 عن ابن صاعد أن المابدى نفرد بوصله وإن غبته أرسله ورواه الطبراني في المعجم من حديث
 أبي هريرة بإسناد ضعيف وأبو داود من حديث رويغ بن ثابت لفظاً لا يعمل لاهرى. فوهن وهدونوه
 الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأ بحيضة وروى ابن أبي سبيبة عن علي بن هبة
 رسول الله ﷺ أن توطأ الحامل حتى تضع أو الحائل حتى يستبرأ بحيضة لكن في إسناد
 ضعف واقتطاع *

ولا ضرورة الى الحكم باقلاها بيطاها بخلاف اجزاء الدن قال اصحابنا وسواء في هذا المحترمة وغيرها والمطروح قصدوا والواقع فيها اتفاقا بالقاء والريح وغيرها وفي وجه ضعيف يجوز تخليل المحترمة وتطهر به وفي وجه تطهر المحترمة وغيرها اذا طرح بلا قصد حكاهما الرافعي والصحيح المشهور انه لا فرق كما سبق (الثانية) لو طرح في العصور بصلا او ملحا واستعجل به الجو ضيقبل الاشتداد فصار خرا ثم انقلبت بنفسها خلا والبصل فيها فوجهان حكاهما الرافعي (احدهما) يطهر لانه لا قاه في حال طهارته كاجزاء الدن واصحها لا يطهر لان المطروح ينجس بالتخمر فتستمر نجاسته بخلاف اجزاء الدن للضرورة ولو طرح العصور على خل وكان العصور غالبا بحيث يغمر الخل عند الاشتداد ففي طهارته اذا انقلبت خلا هذان الوجهان ولو كان الخل غالبا يمنع العصور من الاشتداد فلا بأس بل يطهر قطعا (ثالثة) امساك الخمر المحترمة لتبصر خلا جائز هذا هو الصواب الذي قطع به الاصحاب وحكى امام الحرمين عن بعض الخلافين وجها انه لا يجوز وهذا غلط مردود واما غير المحترمة فيجب اراقتها فلو لم يرقها فتخللت طهرت لان النجاسة للشدة وقذرات وحكى الرافعي وجها انها لا تطهر لانه عاص بما سكا فصار كالتخليل والمذهب الاول (الرابعة) متى عادت الطهارة بالتخلل طهرت اجزاء الظرف للضرورة وفيه وجه قال الدارمي ان لم تشرب شيئا من الخمر فالتوا بر طهرت وان تشربت لم تطهر والصواب الذي قطع به الجماهير الطهارة مطلقا للضرورة ثم كما يظهر ما يلاقى الحل بعد التخلل يطهر ما فوقع ما اصابه الخمر في حال الغليان قاله القاضي حسين وأبو الريح الا يلاق وحكاه الرافعي عنها ولم يذكر خلافه وهذا الا يلاق بكسر المزة وقبدها ياء مشاة من تحت وآخره قاف واسمه طاهر بن عبد الله منسوب الي ايلاق وهي بلاد الشاش المتصلة بالترك قاله السمعاني وهي آسن بلاد الاسلام وانزهها قال وكان أبو الريح هذا بارعا في الفقه تفقه بمر و علي القفال المروزي وبنيسابور علي أبي طاهر الزبادي وبيخاري علي أبي عبد الله الخليبي وأخذ الاصول عن أبي اسحق الاسفرائيني وعليه تفقه أهل الشاش وقد

دليل على براءة الرحم فلو قلنا الحامل تحيض ليطلت دلالة ولان فم الرحم ينسد بالحل فيمتنع خروج دم الحيض فان الحيض يخرج من اقصى الرحم: وقال في الجديد هو حيض وبه قال مالك لقوله صلي الله عليه وسلم «دم الحيض اسود يعرف» اطلق ولم يفصل بين الحامل والحائل ولان دم في ايام العادة بصفة الحيض وعلي قدره فجاز ان يكون حيضا كدم الحامل والمرضع ولا فرق علي القولين ما تراه قبل حركة الحل وما تراه بعدهما ومنهم من قال القولان فيا بعد حر كالحل اما من وقت العلق الي الحركة فهو كحال الحيال فان قلنا انه ليس بحيض فهو حدث دائم كسلس البول وان قلنا انه حيض حرم فيه الصلاة والصوم والوطء وثبت جميع احكام الحيض الا أنه لا يحرم فيه الطلاق ولا تنقض به المدة قال الله تعالى «واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن» ثم هذا القول في الدم من التي ولدت بعد خمسة عشر فصا عدا من وقت

سُطت احواله في تهذيب الاسماء *

(فرع) لا يصح بيع الخمر المحترمة على المذهب وحكي الشيخ أبو علي السنجي: بكسر السين المهملة وبالجيم: وجها ضعيفا انه يصح بناء على الوجه الشاذ في طهارتها ولو استحات أجواف حبات العناقيد خمرًا في صحة بيعها اعتمادا على طهارة ظاهرها وتوقع طهارة باطنها وجهان وطردهما في البيضة المستحيل باطنها دما والصحيح البطلان في الجميع *

(فرع) مذهبا انه يجوز امساك ظروف الخمر والاتفاع بها واستعمالها في كل شيء اذا غسأت وغسلها يمكن وبه قال جمهور العلماء وعن احمد رحمه الله انه يجب كسر دناتها وشق زقوقها دليلنا انها مال وقد نهينا عن اضافته ولان الاصل ان لا وجوب ولا يثبت شيء يدل على الوجوب وأما حديث أنس رضي الله عنه قال «كنت اسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبي بن كعب شربا من فضيخ وخمر فانهم أت فقال ان الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم الي هذه الجرة فاكسرها فقممت وكسرتها» رواه البخاري ومسلم فليس فيه دليل على وجوب الكسر فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بذلك بل في حديث أبي طلحة الذي ذكره المصنف دليل على عدم الوجوب فان النبي صلى الله عليه وسلم قال «أهرقها» ولم يذكر اتلاف ظرفها ومن ذكر هذه المسألة من اصحابنا صاحب المستظهرى *

(فرع) قال المتولي في كتاب البيع التصرف في الخمر حرام على اهل الذمة عندنا وقال أبو حنيفة لا يحرم قال والمسألة مبنية على خطاب الكفار بالفروع ومذهبنا انهم مخاطبون وسأوضح المسألة في أول كتاب الصلاة ان شاء الله تعالى وبه التوفيق *

(فرع) في مذاهب العلماء في تخلل الخمر وتخليلها: أما اذا اقلبت بنفسها خلا فتطهر عند جمهور العلماء ونقل القاضي عبد الوهاب المالكي فيه الاجماع وحكي غيره عن سحنه انما سكي انها لا تطهر وأما اذا خللت بوضع شيء فيها فذهبنا انها لا تطهر وبه قال أحمد والاكثرون وقال

اقتطاعه أما إذا ولدت قبل تمام خمسة عشر من اقتطاعه فهل يكون حيضاً فيه وجب أن أحدها لا لأنه لم يتخلل بينه وبين النفاس طهر كامل واحتمل أنه حيض أيضا على هذا القول لأنه قد تقدمه طهر كامل وتقصان الطهر إنما يؤثر فيما بعده لا فيما قبله وهما لم يؤثر فيما بعده لأن ما بعده لا يؤثر نفاس بلا خلاف فأولى أن لا يؤثر فيما قبله وعند هذا لا بد لم اشتراط تحمل الطهر الكامل من الدمين مطلقا وإنما يشترط ذلك إذا كان كل واحد منهما حيضا وهما أحدهما نفاس ونور أن شامل الدم على عادها وادت على الاتصال بآخره ولم يتخلل طهر أصلا ففيه هذا الوجهان ولا خلاف في أن ذنب الدم لا يعد من النفاس لان النفاس لا يسبق الولادة بل هو عند الفقهاء عبارة عن الدم الذي يخرج عنب الولادة ولهذا قطع معظم الاصحاب بأن ما يبدو عند الطلاق ليس بنفاس أيضا وقولوا ابتداء النفاس

أبو حنيفة والاوزاعي والليث تطهر وعن مالك ثلاث روايات اصحها عنه ان التخليل حرام فلو
خلها طهرت والثانية حرام ولا تطهر والثالثة حلال وتطهر دليلنا ماسبق * قال المصنف رحمه الله *
(وان احرق السرجين او العذرة فصار رمادا لم يطهر لان نجاستها لعينها ويخالف الحرق فان نجاستها
لمعنى معقول وقد زال) *

(الشرح) مذهبننا انه لا يطهر السرجين والعذرة وعظام الميتة وسائر الاعيان النجسة
بالاحراق بالنار وكذا لو وقعت هذه الاشياء في مملحة أو وقع كلب ونحوه واقلبت مملحا ولا يطهر
شيء من ذلك عندنا وبه قال مالك وأحمد واسحق وداد وحكي أصحابنا عن أبي حنيفة طهارة
هذا كله وحكاه صاحب العدة والبيان وجه لاصحابنا وقال امام الحرمين قال أبو زيد والخضرى
من اصحابنا كل عين نجسة رمادها طاهر تقريباً على التقديم اذ الشمس والريح والنار تطهر الارض
النجسة وهذا ليس بشيء وقد فرق المصنف بينها وبين الحرق اذا تخللت والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله * (وأما دخان النجاسة اذا أحرقت ففيه وجهان احدهما انه نجس
لانها اجزاء متحللة من النجاسة فهو كالرماد والثاني ليس بنجس لانه بخار نجاسة فهو كالبخار
الذى يخرج من الجوف) *

(الشرح) الوجهان في نجاسة دخان النجاسة مشهوران ودليلهما مذكور في الكتاب أحدهما
عند الاصحاب النجاسة وجمع الدخان دواخن ويقال في الدخان دخن أيضاً بالفتح وخ بضم
الدال وتشديد الحاء حكاهما الجوهرى والبخار بضم الباء وهو هذا المرتفع كاللخان وسواء دخان
الاعيان النجسة كالسرجين ودخان الزيت المتنجس في الجميع الوجهان ذكره البهوى *

(فرع) قال صاحب الحاوى اذا قلنا دخان النجاسة نجس فهل يعنى به فيه وجهان فان قلنا
لا يعنى فحصل في التور فان مسحه بخرقة يابسة طهر وان مسحه برطبة لم يطهر الا بالفسل بالماء
وقال صاحب البيان قال أصحابنا اذا قلنا بالنجاسة فعلق باثوب فان كان قليلا عفى عنه وان كان

يحسب من وقت انفصال الولد وحكي صاحب الافصاح وجهان فيما يبدو عند الطلق أنه نفاس
لأنه من آثار الولادة ثم على طريقة المعظم كالأبجد ذلك الدم نفاساً لا ينجسه أيضاً كذلك ذكره
القاضى أبو المكارم في العدة ورأيت له لا يبيد الله الحاطى أيضاً وحكى مع ذلك وجه آخر أنه حيض على
قولنا الحامل تحيض وإذا كان الظاهر في هذه الصورة أنه ليس بحيض أيضاً وجب أن يستثني
هذا الدم عن صورة القولين في دم الحامل فانها حامل بعد في تلك الحالة وأما الدم الخارج مع
الولد فهل هو نفاس أم لافيه وجهان أحدهما نعم وبه قال ابن القاص وأبو اسحق لأنه خارج
بسبب الولادة فصار كالحارج بعدها وأصحها لالما ذكرنا أنه لم يخرج عقيب الولادة وقول الاول
يشكل بالبادى عند الطلق فان كلامنا الاصحاب استبعدوا من النفاس ثم على الوجه الثاني ما حكم ذلك

كثيراً لم يطهر الا بالغسل وان سود الثور فالصق عليه الحبز قبل مسحه فظاهر أسفل
الزغيف نجس هكذا ذكره الشيخ أبو حامد * قال المصنف رحمه الله *
«واذا ولغ الكلب في اناء او ادخل عضواً منه فيه وهو رطب لم يطهر الا ناء حتى يغسل سبع
مرات احداهن بالتراب لما روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «طهور اناء احدكم
اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبعاً احداهن بالتراب» فعلق طهارته بسبع مرات فدل أنه
لا يحصل بما دونه *»

«الشرح» حديث أبي هريرة هذا صحيح رواه مسلم وقد ذكرناه قبل هذا لكن قد رويته مسلم
«أولاهن بالتراب» وأما رواية المصنف «احداهن» فترقية لم يذكرها البخاري ومسلم وأصحاب الكتب
المعتمدة الا الدارقطني فذكرها من رواية علي رضي الله عنه وقد اختلف العلماء في ولوغ الكلب
فذهبنا انه نجس ما ولغ فيه ويجب غسل اناءه سبع مرات احداهن بالتراب وبهذا قل أكثر
العلماء حكى ابن المنذر وجوب الغسل سبعا عن أبي هريرة وابن عباس وعروة بن الزبير وطاوس
وعمر بن دينار ومالك والاوزاعي واحمد واسحق وإبي عبيد وإبي نؤير قل ابن المنذر وبه أقول
وقال الزهري يكفي غسلة ثلاث مرات وقال أبو حنيفة يجب غسلة حتى يغلب على الطن طهارته
فلو حصل ذلك مرة أجزأه وكذا عنده سائر النجاسات العينية قل ويجب غسل النجاسة الحكيمة
ثلاثاً وعن أحد رواية انه يجب غسلة ثمانى مرات احداهن بالتراب وهى رواية عن داود أيضاً
وقال مالك والاوزاعي لا ينجس الطعام الذى ولغ فيه بل يحل أكله وشربه والوضوء به قالا
ويجب غسل الاناء تعبداً قال مالك وان ولغ في ماء جاز أن يتوضأ به لانه طاهر وفي جواز غسل
هذا الاناء بهذا الماء روايتان عنه واحتج لإبي حنيفة بحديث يرويه عبد الوهاب بن الصحاك
عن اسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة

الدم حكى صاحب التهذيب فيه وجين اشهرها أنه كالحارج قبل الولادة لأنها قبل انفصال كل
الولد في حكم الحامل الا ترى أنه يجوز للزوج مراجعتها والثاني أنه كالحارج بين الوالدين
لخروج بعض الحمل فاذا قلنا أنه نفاس وجب به الغسل وإن لم تر بعد الولادة دماً وقلنا لا غسل
على ذات الحفاف ويبطل صومها وعلي الوجه الثاني لا يجب الغسل به ولا يبطل صومها إذا لم تر
بعد الولادة دماً أو كان ما بعد الولادة بعد انقضاء النهار وبحصل من الخلاف المذكور في هذه
المسائل وجوه في أن ابتداء مدة النفاس من أى وقت يحتسب أحدها بحسب من وقت الدم البادى
عند الطلق والثاني من الدم الخارج مع ظهور الولد والثالث وهو الاظهر من وقت انفصال الولد
وحكى إمام الحرمين وجهاً أنها لو ولدت ولم تر الدم أياماً ثم ظهر الدم فابتداء مدة النفاس من وقت
خروج الدم بحسب لا من وقت الولادة فهذا وجه رابع وموضعه ما اذا كانت الايام المتخالة

عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يلغ في الأناء قال « يغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً » وما لقياس علي سائر النجاسات واحتج لاحد رحمه الله بحديث عبد الله بن مغفل المزني رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا ولغ الكلب في الأناء فاغسلوه سبع مرار وعفروه الثامنة في التراب » رواه مسلم واحتج لما لك والاوزاعي في عدم نجاسته وجواز الانتفاع بالطعام بأن الامر بغسل الأناء كان تعيداً ولا يلزم منه نجاسة الطعام واتلافه واحتج اصحابنا والجمهور علي وجوب الغسل سبعاً بحديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « طهور انا احكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبعاً أولاً » رواه مسلم وفي رواية عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا شرب الكلب في انا احكم فليغسله سبعاً » رواه البخاري ومسلم وروى هذا المتن في الصحيح جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وذكر اصحابنا افيصة كثيرة ومناسبات لا قوة فيها ولا حاجة اليها مع ما ذكرناه من السنن الصحيحة المتظاهرة: واما الدليل علي الازاعي ومالك فحديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا ولغ الكلب في انا احكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرار » رواه مسلم وهذا نص في وجوب اراقته واتلافه وذلك ظاهر في نجاسته فلو لا النجاسة لم تجز اراقته وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « طهور انا احكم » ظاهر في نجاسته كما أوضحناه في مسألة نجاسة الكلب واما الجواب عما احتج به لابي حنيفة فهو انه حديث ضعيف باتفاق الحفاظ لان رواه عبد الوهاب مجمع علي ضعفه وتركه قال الامام العقبلي والدارقطني هو متروك الحديث وهذه العبارة هي اشد العبارات توهيناً وجرحاً باجماع اهل الجرح والتعديل وقال البخاري في تاريخه عنده عجائب وهذه ايضاً من اوهن العبارات وقال عبد الرحمن بن ابي حاتم امام هذا الفن قال ابي كان عبد الوهاب يكذب قال وحدث باحاديث كثيرة موضوعة خرجت اليه فقلت له الاتخاف الله عز وجل فضمن لي ان لا يحدث فحدث بها بعد ذلك واقوال ائمة هذا الفن فيه بنحو ما ذكرته مشهورة واما بسط الكلام في هذا الرجل لان مدار الحديث عليه ومدار

دون أقل الطهر وإذا عرفت ما ذكرناه فلا يخفى عليك أن قوله فلو كانت تحيض خمسة وتظهر خمسة وعشرين الي آخر المسألة تفريع علي قولنا أن الحامل تحيض ولذلك حسن في التصوير تسمية مآراته حيضاً وإلا فهو علي القول الآخر ليس بحيض ثم جريان عاداتها بما ذكرناه ليس بشرط بل هما رأيت دما في زمان الامكان وولدت قبل مضي خمسة عشر من وقت انقطاعه فهو صورة المسألة سواء كان ذلك الدم معتاداً لها أم لا وليعلم قوله ولا في افساد الحيض بالواو لما سبق وقوله لان تخلل الولادة أعظم من طول المدة أي في التأثير وفصل أحد الدمين عن الآخر ولقوة تأثيرها قامت في العدة مقام المدة الطويلة وقوله في العودة الأخرى وجعلناها حيضاً أي اذا فرغنا عن أن مآرأه الحامل حيض ولك أن تقول لاحاجة الي هذا التقييد في الحكم الذي رتبته عليه لان الذي

مذهبهم عليه فاردت ايضاح الحديث وراويه فقد يقال لا يقبل الجرح الا مفسر افسرتمو اما اسماعيل بن عياش فتفتق علي ضعفه وفي روايته عن الحجازيين واختلف في قبول روايته عن الشاميين وقد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة ومعلوم انه حجازي فلا يحتاج به لو لم يكن في الحديث سبب آخر يضعفه وكيف وفيه عبد الوهاب الذي حاله ما وصفناه واما قياسهم علي سائر النجاسات فلا يلتفت اليه مع هذه السنن الصحيحة المتظاهرة علي مخالفتها فان قل فانل منهم حديثكم رواه ابو هريرة وقد اتي بنفسه فلانا فالجواب من وجهين احسنهما ان هذا ليس بشأيت عنه فلا يقبل دعوى من نسبة اليه بل قد قل بن المنذر عنه وجوب الغسل سبعا كما قدمناه وقد علم كل منصف ممن له ادني عناية ان ابن المنذر امام هذا الفن اعني قتل مذاهب العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ان محول الطوائف في قتل المذاهب عليه الجواب الثاني ان عمل الراوى وقصوه بخلاف حديث رواه ليس بقادر في محتمه ولا مانع من الاحتجاج به عند الجمهور من الفقهاء والمحدثين والاصوليين وانما يرجع الي قول الراوى عند الشافعي وغيره من المحققين اذا كان قوله تفسيراً للحديث ليس مخالفاً لظاهره ومعلوم ان هذا لا يحییء في مسألتنا فكيف نجعل السبع ثلاثاً واما الجواب عن ما احتج به احد وهو ان المراد اغسلوه سبع مرار إحداهن بماء وتواب فيكون التراب مع الماء بمنزلة الماءين وهذا التأويل محتمل فيقال به للجمع بين الروايات فان الروايات المشهورة تسبع مرات فاذا امكن حمل هذه الرواية علي ما وقفنا سرنا اليه واما الجواب عما احتج به الاوزاعي ومالك فهو ان النبي صلى الله عليه وسلم نص علي الامر باراقته واتلافه فوجب العمل به والله اعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿والافضل ان نجعل التراب في غير السابعة ليرد عليه ما ينفعه وفي أيها جعل جاز له موم الخير﴾

﴿التسريح﴾ هذا الذي قاله متفق عليه عندنا ونقله الهاضی ابو الطيب ان الشافعي نص في حرمة أنه تسبب جعل التراب في الاولی وكذا قاله أصحابنا وهو موافق لرواية مسلم التي قدمناه فافعل

علي هذه الصادرة انا لانعدها من النفاس ولا نقول هو نفاس سبق والامر كذلك وإن لم نجعل تلك الحنسة حياء علي ما سبق بيانه وقوله ما يظهر من الدم في حال ظهور غيالي الدافي ينبغي أن يعلم أيضا بالاداء البرجه الذي رويناه *

قال في اما الدم بين التوأمين فنفاص علي أصح الوجهين وقبل أنه كدمه امل وناننا أنه نفاس فما جاء الثاني معه نفاسان علي وجه ونفاس واحد علي وجه وقيل ان تبادى الاول سنين يوما فواسان والا فنفاص واحد *

في الدم الذي نراه المرأة بين التوأمين وجهان أحدهما أنه ليس بنفاس لانه خرج قبل فراخ الرحم فأشبه دم الحامل والثاني ويحكي عن صاحب التلخيص أنه نفاس لانه خرج عقيب خروج

أنه يستحب جعل التراب في الأولي فإن لم يفعل ففي غير السابعة أولى فإن جعله في السابعة جاز وقد جاء في روايات في الصحيح سبع مرات وفي رواية سبع مرات أو لاهن بالتراب وفي رواية أخرها بدل أولاهن وفي رواية سبع مرات السابعة بتراب وفي رواية سبع مرات وعنه والاثمانية في التراب وقد روي البيهقي وغيره هذه الروايات كلها وفيه دليل على أن التثنية بالأولى نهرها ليس للاشتراط بل المراد أحدها وهو القدر المتيقن من كل الروايات والله أعلم قال المصنف رحمه الله: ﴿وان جعل بدل التراب الجص أو الاشنان وما أشبههما ففيه قولان أحدهما لا يجرئه

لأنه تطهر نص فيه على التراب فاخص به كالتيتم والثاني يجرئه لأنه تظهر نجاسة نص فيه على جلاء فلم يختص به كالاستنجاء والديباغ وفي موضع القولين وجهان (أحدهما) أنهما في حال عدم التراب، فاما مع وجود التراب فلا يجوز بغيره قولاً واحداً والثاني أنهما في الأحوال كلها *

﴿الشرح﴾ قوله بدل التراب منصوب على الفلرف والجص بكسر الجيم وفتحها وهو معروف وقد سبق بيانه في باب المياه والاشنان بضم الهمزة وكسرها لغتان حكاهما أبو عبيدة والحويثي وغيرهما وهو معرب وهو بالعرية حرض وقد أوضحت في تهذيب الأسماء واللغات: أما حكم المسألة فخالص المنقول فيها أربعة أقوال رابعها مخرج أظهرها عند الرافعي وغيره من المحققين لا يقوم غير التراب مقامه والثاني يقوم بوضوحه المصنف في التثنية والشاشي والثالث يقوم عند عدم التراب دون وجوده والرابع يقوم فيما يفسده التراب كالثياب دون الأواني ونحوها وذلك ثل الأقوال ظاهرة مما ذكره المصنف والاحترازا أيضاً ظاهرة والله أعلم قال المصنف رحمه الله *

﴿وان غسل بالماء وحده ففيه وجهان (أحدهما) يجرئه لأن الماء باق من التراب فهو بالجواز أولى والثاني لا يجرئه لأنه أمر بالتراب ليكون معونة الماء لتخليط النجاسة وهذا لا يحصل بالماء وحده *

﴿الشرح﴾ صورة المدألة أن يغسل بالماء وحده ثمان مرات قبل بجزئه وتقوم الثامنة مقام

نفس وجعل صاحب الكتاب هذا الوجه اصح اقتداءً بامام الحرمين لكن الاصح عن الشيخ أبي حامد وأصحابنا العراقيين إنما هو الاول وتأبعهم عليه صاحب التهذيب فإن قلنا ليس بنفاس فقال الا كثرون إنه ينبغي على دم الحامل ان جعلناه حيضاً فهو أولى والا ففيه قولان والفرق أنهما إذا وضعت إحدى التوأمن كان استرخاء الدم قريباً بخلاف ما قبل الولادة فإن فم الرحم متسد حينئذ وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قل وقيل أنه كدم الحمل وهو الوجه الثاني من قوله على أصبح الوجين وليعلم بالماء والالف لأن عندهما هو نفاس ويحكي مثل ذلك عن مالك وفي كلام بعض الأصحاب ما يقتضي كونه دم فساد وان قلنا الحامل تحيض كالدم الذي يظهر عند الطاق وأما إذا فرغنا على أنه نفاس فهل يعدل الثالث معه نفاس واحداً أو نفاسان فيه وجهان أظهرهما ما سألنا لفصائل كل واحدة

التراب فيه هذان الوجهان وهما مشهوران الصحيح لا يقوم وقد ذكر دليلهما ولكن دليل الاول فاسد جدا وفيه وجه ثالث أنه يقوم عند عدم التراب دون وجوده وطردوا الخلاف فيها لوغس الاتان أو الثوب في ماء كثير والاصح انه لا يكتفى بل لابد من التراب والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿وان ولغ كلبان فوجهان (أحدهما) يجب لكل كلب سبع مرات كما أمر في بول رجل بذئوب ثم يجب في بول رجلين ذئوبان والثاني يميزه في الجميع سبع مرات وهو المنصوص في حرمة لان النجاسة لاتضعف بعدد الكلاب بخلاف البول﴾ *

﴿الشرح﴾ اذا تكرر البولغ من كلب أو كلاب فثلاثة أوجه الصحيح المنصوص انه يكتفى للجميع سبع لان النجاسة على النجاسة من جنسها لا أثر لها كما سندكره ان شاء الله تعالى فيما اذا ولغ كلب في إناء ثم وقع فيه نجاسة وقلنا من جنسها احتراز مما اذا وقع فيه نجاسة ثم ولغ فيه كلب فانها تؤثر فيجب غسله سبعاً بعد ان كان مرة والثاني يجب لكل واحدة سبع احداهن بالتراب لانه يصدق عليه انه ولغ فيه كلب فصار ككلو غسله ثم ولغ فيه والثالث انه إن كان تعدد البولغ من كلب كفى سبع للجميع ولغاته وان تعددت الكلاب وجب لكل كلب سبع حكمه صاحب الحاوى وغيره وقوله كما أمر في بول رجل بذئوب ثم يجب في بول رجلين ذئوبان كلام عجيب لانه جعله عمدة الدليل ولم ينكر عليه المصنف عند احتجائه للوجه الثاني بل سلمه وقرره وذكر الفرق مع انه ذكر بعد أسطر أن التقدير في بول الرجلين بذئوبين ضعيف وسنوضح المسألة هناك ان شاء الله تعالى والذئوب يفتح الذال المعجمة هي الدلو المملئة ماء هذا قول الأكثرين وقال ابن السكيت هي التي فيها قريب من المد وفيها لفتان التأنيث والتذكير والتأنيث أفصح وجمعها في القلة أذنية وفي الكثرة ذنائب كقلوص وقلابص والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان ولغ في إناء وقعت فيه نجاسة أخرى أجزأ سبع مرات للجميع لان النجاسات تتداخل

من الولادتين عن الاخرى في وعلي هذا لا يبالى بمجاوزة الدم الستين من الولادة الاولى والثاني هاناس واحدا لهما في حكم الولد الواحد لا ترى ان العدة لاتنقض بوضوح احدهما فعلي هذا اذا زاد الدم على ستين من الولادة الاولى فهي مستحاضة واختلفوا في موضع الوجين قال الصيدلاني موضعهما اذا كانت المدة المتخلية بين الدمين دون الستين أما لو بلغت الستين فهو نفاس آخر لا بحالة وهذا ما أشار اليه بقوله وقيل ان تمادى الاول ستين يوما الى آخره: وعن الشيخ أبى محمد انه لا فرق واذا وُلدت الثانية بعد الستين وفرعنا على اتحاد النفاس فابعد استحاضة ولو سقط عضو من الولد والباقي حي وتروا في تلك الحالة دما فهل هو نفاس ذكر في التتمة انه على الوجين في الدم الخارج بين الولدين والله اعلم: هذا اذا لم يجاوز دم النفساء الستين *

ولهذا لو وقع فيه بول ودم أجزأه لها غسل مرة * ﴿

الشرح﴾ هذا الذي قاله متفق عليه ونص عليه في حرمة قال ولو غسله مرة ثم وقعت فيه نجاسة غسله ستا والله أعلم * قال المصنف رحمه الله * ﴿

﴿ وان أصاب الثوب من ماء الفسلات ففيه وجهاً أحدهما يغسل من كل غسلة مرة لأن كل غسل يزِيل سبع النجاسة والثاني حكمه حكم الأتاء الذي انفصل عنه لأن المفصل كاللبيل الباقي في الأتاء وذلك لا يطهر إلا بما بقي من العدد فكذلك المفصل وان جمع ماء الفسلات ففيه وجهاً أحدهما الجميع طاهر لانه ماء انفصل من الأتاء وهو طاهر والثاني أنه نجس وهو الصحيح لأن السابعة طاهرة والباقي نجس فإذا اختلط ولم يبلغ قلتين وجب أن يكون نجساً * ﴿

﴿الشرح﴾ قد سبق بيان حكم غسل النجاسة الكلب وغيرها في باب ما يفسد الماء من الاستعمال ونعيد منه هنا ما يتعلق بما ذكره المصنف مختصراً فإذا انفصلت غسالة ولوغ الكلب متغيرة بالنجاسة فهي نجسة قطعاً وان انفصلت بر متغيرة فثلاثة أوجه أو أقوال كما سبق أحدها أنها طاهرة والثاني نجسة والثالث وهو الأصح ان كانت غير الأخيرة فنجسة وان كانت الأخيرة فطاهرة فيما للمحل المنفصل عنه فان قلنا بهذا فجمعت السابعة الى الست ولم تبلغ قلتين فوجهاً أحدهما الجميع طاهر لأن الأتاء محكوم بطهارته الآن والثاني وهو الصحيح أن الجميع نجس لما ذكره المصنف ولو أصاب شيء من ماء غسله ثوباً قلنا أنها طاهرة فالثوب طاهر ولا يشترط أمان قلنا نجسة تنجس الثوب وفيما يكفي في غسل ذلك الثوب أوجه أصحها له حكم ذلك المحل بعد هذه الغسلة فيجب له حكمه قبل هذه الغسلة فيجب بعدد غسله فيجب غسله بعدد ما بقي ويجب الترتيب ان كان ان كان لم يترتب والثاني له حكمه قبل هذه الغسلة فيجب بعدد ما كان قبلها والترتيب ان كان لم يتقدمها والثالث يكفي غسلة واحدة وقد ذكر المصنف دليله * قال المصنف رحمه الله * ﴿

﴿ فان ولغ الخنزير فقد قال ابن القاص قال في القديم يغسل مرة وقال سائر اصحابنا يحتاج

قال ﴿ أما المستحاضات في النفاس فمن أربع الاولى المعتادة فتد إلى عادتها من الأربعين مثلاً ثم يحكم بالطهر بعد الأربعين علي قدر عادتها ثم تتبدى، حيضها ولو ولدت مراراً وهي ذات جفاف ثم ولدت واستحيضت فهي كالمتبدأة وعدم النفاس لا يثبت لها عادة كما انها لو حاضت خمسة وظهرت سنة وهكذا مراراً ثم استحيضت فلا تقيم الدور سنة بل أقصى ما يرتقى الدور اليه تسعون يوماً وهي متأنقضي به عنه الآية فما فوقه لا تؤثر العادة فيه * ﴿

إذا جاوز الدم الستين فقد دخلت الاستحاضة في النفاس وطريق التمييز بينهما ما تقدم في الحيض: هذا ظاهر المذهب وعليه يبنى تقسيم حالها الى المعتادة والمتبدأة كما ذكر في الكتاب وفيه وجهاً آخران أحدهما ان جميع الستين نفاس والآخر عليه استحاضة بخلاف ما في الحيض لأن

الى سبع مرات وقوله في القديم مطلق لانه قال يغسل وأراد به سبع مرات وللدليل عليه أن الخنزير أسوأ حالا من الكلب فهو باعتبار العدد أولى *

(الشرح) حاصل ما ذكره أن في ولوغ الخنزير طريقين أحدهما فيه قولان وهي طريقة ابن القاص أحدهم يكفي مرة بلا تراب كذاثر النجاسات والثاني يجب سبع مع التراب والطريق الثاني يجب سبع قطعا وبه قال الجمهور وتأولوا نفيه في القديم كما أشار اليه المصنف واعلم أن الراجح من حيث الدليل أنه يكفي غسلة واحدة بلا تراب وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير وهذا هو المختار لان الاصل عدم الوجوب حتي يرد الشرع لا سيما في هذه المسألة المبنية على التعبد ومن قال يجب غسله سبعا أحده ومالك وفي رواية عنه قال صاحب العدة ويجرى هذا الخلاف الذي في الخنزير فيما أحد أبويه كلب أو خنزير وذكر صاحب التلخيص في المتولد بين الكلب والخنزير قولين وهذا صحيح لان الشرع إنما ورد في الكلب وهذا المتولد لا يسمى كلبا *

(فرع) في مسائل مهمة تتعلق بولوغ مختصرة جداً (أحدها) قال أصحابنا لا فرق بين ولوغ الكلب وغيره من اجزائه فإذا أصاب بوله أو روثه أو دمه أو عرقاً أو شعره أو لعابه أو عضو منه شيئاً طاهر أعرج وطوبى أحدهما وجب غسله سبعا أحدها بالتراب وقد ذكر المصنف هذا في أوائل مسائل الولوغ وقيل يكفي غسله في غير الولوغ مرة كذاثر النجاسات حكمه المتولي والرافعي وغيرهما وهذا الوجه متجه وقوى من حيث الدليل لان الامر بالغسل سبعا من الولوغ إنما كان لينفرد عن مواصلة الكلب وهذا مقفود في غير الولوغ والمشهور في المذهب أنه يجب سبعاً مع التراب وبه قطع الجمهور لأنه أبلغ في التنفير من مقاربتها واقتنائها والله أعلم (الثانية) لا يكفي التراب النجس علي أصح الوجهين لانه ليس بطهور والثاني يكفي لان الغرض الاستطهار به (الثالثة) لو تنجست أوص ترابية بنجاسة الكلب كفي الماء وحده سبع مرات من غير تراب أجنبي علي أصح الوجهين إذ لا معنى لتتريب التراب (الرابعة) قال أصحابنا لا يكفي في استعمال التراب دره علي المحل

الحيض محكوم به ظاهراً لا قطعاً فجاز أن ينتقل عنه إلى ظاهر آخر والنفاس مقطوع به إذ الولادة معلومة والنفاس هو الخارج بعد الولادة فلا ينتقل عنه إلى غيره الا بيقين وهو مجاوزة الأكثر وعلى هذا يجعل الزائد استحاضة إلى تمام طهرها المعتاد أو المردود اليه في المبتدأة ثم يابده حيض والوجه الثاني أن الستين نفاس والذي بعده حيض علي الاتصال به لانهما دمان مختلفان فيجوز أن يتعقب كل واحد منهما الآخر وأطبق الجمهور على ضعف هذين الوجهين وقالوا نظروا ان كانت معتادة ذاكرة لعادتها مثل ان كانت تنفس فيما سبق أربعين ثم ولدت مرة وجاوز دماها الستين فتد إلى الأربعين كما ترد في الحيض إلى عادتها ثم لها في الحيض حالتان ذكر أولهما في الكتاب دون الثانية الأولى أن تكون معتادة في الحيض أيضاً فنحكم بها بالطهر بعد الأربعين علي

بل لا بد من ماء يمزجه به ليصل التراب بواسطته الى جميع أجزاء المحل ويتكرر به وسواء طرح الماء على التراب أو التراب على الماء أو أخذ الماء الكدر من موضع وغسل به ولا يجب ادخال اليد في الاناء بل يكفي أن يلقى في الاناء ويحركه وحكي صاحب الحاوي في قدر التراب الواجب وجبين احدهما ما يقع عليه الاسم والثاني ما يستوعب محل الولوع قال صاحب البحر هذا هو المشهور (الخامسة) لو غسله ستا بالماء ثم مزج بالتراب بماء ورد أو خل ونحوه من المائعات وغسله بها السابعة لم يكفه علي الصحيح وفيه وجه مشهور عند الخراسانيين أنه يكفي وهو خطأ ظاهر كما لو غسل السبع بمخل و تراب فانه لا يجرى بالاتفاق (السادسة) لو ولع السكب في أناء فيه طعام جامد انقي ما أصابه وما حوله وبقي الباقي علي طهارته السابقة وينتفع به كما كان كما في الفارة تموت في السن ونحوه قاله اصحابنا ومن صرح به صاحب الشامل والبيان وآخرون: قال اصحابنا ضابط الجامد انه اذا اخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يعلل موضع القطعة على القرب فان تراد فهو مائع (السابعة) لو ولع في ماء قليل او مائع فأصاب ذلك الماء او المائع ثوبا او بدنا او اناء آخر وجب غسله مع مرات احداهن بتراب (الثامنة) قال اصحابنا لو ولع في ماء كثير بحيث لم ينقص بولوعه عن قلتين لم ينجسه ولا ينحس الاناء إن لم يكن أصابه جرمه الذي لم يصله المائع مع رطوبة احدها (التاسعة) قال اصحابنا لو وقع الاناء الذي ولع فيه في ماء قليل نجسه ولم يطهر الاناء وان وقع في ماء كثير لم ينحس الماء وهل يطهر الاناء فيه خمسة اوجه حكاهما الاصحاب مفرقة وجهها صاحب البيان وغيره احدها يطهر لانه لو كان كذلك ابتداء لم ينحس والثاني يحسب ذلك غسلة فيجب بعده ست مرات مع التراب لان الاناء ما لم ينفصل عن الماء فهو في حكم غسلة واحدة والثالث يحسب ستا ويجب سابعة بتراب والرابع ان كان السكب اصاب نفس الاناء حسب ذلك غسلة وان كان اصاب الماء الذي في الاناء

قدر عادتھا في الطهر ثم تحيض قدر عادتھا في الحيض والثانية أن تكون مبتدأة في الحيض فتجعل القدر الذي اليه ترد المبتدأة في الطهر استحاضة والذي ترد اليه في الحيض حيضا والخلاف المذكور فيما ثبت به العادة وفي أنه اذا اجتمعت العادة والتمييز أيهما يقدم يجرى هنا كما في الحيض ولو ولدت المرأة مرارا وهي ذات جفاف ثم ولدت مرة وتقست واستحيضت فلا تقول عدم النفاس عادة لها وإنما هي مبتدأة في النفاس كالي لم تد أصلا وسنذكر حكم المبتدأة وشبه صاحب الكتاب هذه المسألة بمسألة في الحيض وهي أن المعتادة في الحيض لو كانت تحيض خمسة وتطهر سنة أو سنتين واستمر بها ذلك ثم انها استحيضت فهل نجعل المدة الطويلة طهرا لها قال ائقنالا: اذ يبعد أن لا يحكم بحيضها سنة أو سنتين والحد الفاصل بين ما يكون طهرا بين حيضتين ويثبت عادة وبين ما لا يكون كذلك تسعون يوما خمسة عشر فما دونها حيض والباقي طهر لان عدة الآية تنقضي بهذا القدر والعدة وجبت لبراءة الرحم والدور الواحد مظنة البراءة بدليل الاستبراء فهو تصور أن

وتنجس الاناء تبعاً حسب سبب الانه يتنجس تبعاً لىء الذى وقع الآن فيه والىامس ان كان الاناء ضيق الرأس حسب مرة وان كان واسعاً طهر ولا حاجة الى ماء آخر ولا تراب لان الماء يهزل فيه مراراً ولم يصح شيء من الالوجه والاعطهر انه يحسب مرة (العاشرة) لو كانت نجاسة الكلب عينية كدمه وروثه فلم تزل الالست غسالات مثلاً فلم يحسب ذلك شيئاً ام واحدة ام لا يحسب شيئاً فيه ثلاثة أوجه ولم أر من مصرح بأحدها ولعل أحدها أنه يحسب مرة كما قال الالصحاب يستحب غسل النجاسة فى غير الكلب ثلاث مرات فان لم تزل عينها الالغسالات استحب بعد زوال الدين غسله ثانية وثالثة فجعل مازالت به العين غسله واحدة (الحادية عشرة) اذا لم يرد استعمال الاناء الذى ولغ فيه الكلب فلم يجب عليه اراقته أم يستحب ولا يجب فيه وجهان حكاهما صاحب الالماوى والبحر وغيرهما قال صاحب الالماوى والبحر الالاصح الذى قاله الالجهور مستحب ولا يجب قياساً على باقى المياه النجسة بخلاف الخمر فانه يجب اراقته لان النفوس تطلبها فيخاف الوقوع فى شرها والثانى يجب ويحرم الالانتفاع به لقوله صلى الله عليه وسلم «وليرقه» حديث صحيح رواه مسلم كما سبق بيانه والامر للوجوب عند جمهور الفقهاء ويفرق بينه وبين سائر النجاسات بل المراد هنا الزجر والتفجير من الكلاب والمبالغة فى التقليل فى ذلك ولهذا غاظ بالعدد والتراب (الثانية عشرة) لو كان الماء أكثر من قلتين وتغير بالنجاسة ثم ولغ فيه كلب ثم أصاب ذلك الماء ثوباً قال صاحب البحر قال القاضى حسين يجب غسل الثوب سبعا احداً من بالتراب لان الماء المتغير بالنجاسة كالخل الذى وقعت فيه نجاسة وكذا رأيت فى فتاوى القاضى حسين (الثالثة عشرة) لو أدخل الكلب رأسه فى ماء أو مائع وأخرجه ولا يعلم هل ولغ فيه أم لا فان لم يكن على فيه رطوبة فالمانع طاهر وان كانت عليه رطوبة فطاهر أيضاً على أصح الوجهين وقد سبقت المسألة فى باب المياه (الرابعة عشرة) قال أهل اللغة يقال ولغ الكلب يبلغ بفتح اللام فيهما وحكي أبو عمر الزاهد عن ثعلب عن ابن الاعرابى أن من العرب من يقول ولغ بكسرها والمصدر منهما ولعا وولوغا ويقال أولغه صاحبه قال الولوغ فى الكلب والسباع كلها أن يدخل لسانه فى المائع فيحركه ولا يقال ولغ بتى من جوارحه غير اللسان ولا يكون الولوغ لشيء من الطير الالذباب قال ويقال لحس الكلب الاناء وقفته ولجنه ولجنده بالجمع فيهما كله بمعنى اذا كان فارغاً فان كان فيه شيء قيل ولغ وقال صاحب المطامع الشرب اعم من الولوغ فكل ولوغ شرب ولا عكس قال الالهوى قال أبو زيد يقال ولغ الكلب شرباً أو فى شربنا

يزيد الدور على هذا القدر لما اكتفى به وهذا هو الذى أوردته فى الكتاب وعلى هذا زاد الطهر المتقدم على الاستحاضة على القدر المذكور نظر فيما قبل ذلك ان كان لها طهر على الحد المعتبر جعل طهرها بعد الاستحاضة ذلك القدر والالغكها فى الطهر حكم المبتدأ وتوجه نتيجته . . . أنه النفاس بهذه المسألة انا لا نعمل عدم الحيض فى المدة الطويلة عادة لها فكذلك عدم النفاس لا يصير

ومن شرابنا والله اعلم *

(فرع) سؤر الهرة والبغل والحمار والسياب والغار وسائر الحيوانات غير الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما ماهر لا كراهة فيه عندنا فإذا ولغ في طعام جاز أكله بلا كراهة وإذا شرب من ماء جاز الوضوء به وقد سبقت المدالة في باب الشك في نجاسة الماء وسبق هناك الأوجه في الهرة إذا أكلت نجاسة ثم ولغت في ماء أو مائع والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله * (ويجزى في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام النضج وهو أن يبله بالماء وإن لم ينزل عنه ولا يجزى في بول الصبية إلا الغسل لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بول الرضيع « يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام ») *

(الشرح) في بول الصبي والصبية اللذين لم يأكلا غير اللين من الطعام للتغذي ثلاثة أوجه الصحيح أنه يجب غسل بول الجارية ويجزى النضج في بول الصبي والثاني يكفي النضح فيها حكاه الحراسانيون والثالث يجب الغسل فيها حكاه المتولي وهذا الوجهان ضعيفان والمذهب الأول وبه قطع المصنف والجمهور قال بغوى وبول الخنثى كبول الأنثى من أي فرجيه خرج ويشترط في النضح إصابة الماء جميع موضع البول وإن يغمره ولا يشترط أن ينزل عنه والغسل أن يغمره وينزل عنه هذه عبارة الشيخ أبي حامد والجمهور وشرحا امام الحرمين فقال النضح أن يغمره ويكأه بالماء مكأرة لا يبلغ جريانه وتردده وتقطره بخلاف الغسل فإنه يشترط فيه جريان بعض الماء وتقاطره وإن لم يشترط عصره قال الرافعي وغيره لا يراد الماء ثلاث درجات الأولى النضح المجرد الثانية مع الغلبة والمكأرة والثالثة أن يضم الي ذلك السيلان فلا تجب الثالثة قطعاً وتجب الثانية على أصح الوجهين والثاني يكفي الأول وأما حديث علي رضي الله عنه فحديث حسن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم أبو عبد الله في المستدرک قال الترمذي حديث حسن ذكره في كتاب الصلاة وقال الحاكم حديث صحيح قال وله شاهدان صحيحان فرواه بلفظه وأبعثناه من رواية لبابة بنت الحارث زوجة العباس ومن رواية أبي السمع مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه من النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواهما أيضاً أبو داود وغيره قال البخاري حديث أبي السمع هذا حديث حسن وثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أم قيس بنت محسن رضي الله عنها أنها « جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم ببن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله

عادة والذي يوافق إطلاق أكثر الأصحاب الرد الي عاداتها في الطهر طالت المدة أو قصرت وقد نص عليه الشيخ أبو حامد والمقتدون به ويدل عليه ظاهر خبر المعتادة التي استفت لها أم سلمة كما سبق فإنه مطلق فوجب اعلام قوله فلا تقيم الدور سنة بالواو لهذا المعنى *

قال (الثانية المبتدأة إذا استحضت ترد الي لحظة علي قول والي أربعين علي قول الثالثة

صلى الله عليه وسلم في حجره فبال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فغسله عليه ولم يغسله وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتي بالصبيان فيترك عليهم ويحكنهم يأتي بصبي فيأخذ عليه فدعا بماء فاتبعه بوله ولم يغسله وذكرهما في الفرق بين بول الصبي والصبية من حيث المعنى فرق بين أحدهما أن بولاً أخصن والصق بالحل والثاني أن الاعتناء بالصبي أكثر فإنه يحمله الرجال والنساء في العادة والصبية لا يحملها إلا النساء غالباً فالابتلاء بالصبي أكثر وأعم والله أعلم : هذا كلام الأصبهان في المسألة *

وأما الشافعي فقال في مختصر المزني يجرى في بول الغلام الرش واستدل بالسنة ثم قال ولا يبين لي فرق بينه وبين الصبية ونقل صاحب جمع الجوامع في نصوص الشافعي أن الشافعي نص على جواز الرش على بول الصبي مالم يأكل واحتج بالحديث ثم قال ولا يبين لي في بول الصبي والجارية فرق من السنة الثابتة ولو غسل بول الجارية كان أحب إلي احتياطاً وإن رش عليه مالم تأكل الطعام أجزأ أن شاء الله تعالى ولم يذكر عن الشافعي غير هذا قال البيهقي كان أحاديث الفرق بين بول الصبي والصبية لم تثبت عند الشافعي قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح إنكاراً على الغزالي رحمه الله في قوله « ومنهم من قاس الصبية على الصبي وهو غلط لما فيه النص » قال قوله هذا غير مرضي من وجهين أحدهما كونه جعله وجها لبعض الأصحاب مع أنه القول المنصوص للشافعي كما ذكرناه والثاني جعله إياهم غلطاً وهو يرتفع عن ذلك ارتفاعاً ظاهراً فإنه المنصوص ثم ذكر النص الذي قدمناه ثم قال الفرق بينهما حينئذ كأنه قول مخرج لا منصوص ومع هذا لا يذكر كثير من المصنفين غيره قال ولا يغوى ما يذكر من الفرق من جهة المعنى قال وذكر القاضي حسين نص الشافعي أنه لا يبين لي فرق بينهما ثم قال وأصحابنا يجعلون في بول الصبية قولين أقبيها أنه كبول الصبي وإتاني يجب غسله قال أبو عمرو ومع ما ذكرناه من رجحان التسوية من حيث نص الشافعي فالصحيح الفرق لورود الحديث من وجوه تعاضدت بحيث قامت الحجة به *

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك : مذهبا المشهور أنه يجب غسل بول الجارية ويكفي وضغ بول الغلام وبه قال علي بن أبي طالب وأمام سلة والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو عبيدوداد وقال مالك وأبو حنيفة والثوري يشترط غسل بول الغلام والجارية يقول النحوي يكفي فغسلهما جميعاً وهو رواية عن الأوزاعي * قال المصنف رحمه الله *

الميزة فحكمها حكم الخائض في شرط التمييز إلا أن السنتين هما بمثابة خمسة عشر ثم لا ينبغي أن يزيد الدم أهوى عليه *

إذا استحيضت في الناس وهي مبتدأة فنظر هل هي مميزة بشرط التمييز أم لا وإن لم تكن ففيها قولان أحصاهما الرد إلى الأقل وهو لحظة والثاني الرد إلى الغالب وهو أربعون يوماً وفي المسألة

﴿وما سوى ذلك من النجاسات ينظر فيه فان كانت جامدة كالعذرة أزيلت ثم غسل موضعها على ما ينبغي ان شاء الله تعالى وان كانت ذائبة كالبول والدم والخر فانه يستحب منه ثلاثا لما روى النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الأثناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين نالت يده» فندب صلى الله عليه وسلم الى الثلاث للشك في النجاسة فدل على أن ذلك يستحب اذا تيقن ويجوز الاقتصار على مرة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال «كانت الصلاة خمسين والغسل من ليلتنا سبع مرات وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعل الصلاة خمسا والغسل من الجنابة مرة وغسل الثوب من البول مرة» والغسل الواجب من ذلك ان تكثر النجاسة بالماء حتى تستهلك فيه فان كانت النجاسة على الأرض أجزأتها المكثرة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر في بول الاعرابي بذنوب» وأنا أمر بالذنوب لان ذلك يغمر النجاسة وتستهلك فيه وقال ابو سعيد الاصطخري وابو القاسم الأنطاقي الذنوب تقدير فيجب في بول واحد ذنوب وفي بول اثنين ذنوبان والمذهب أن ذلك ليس بتقدير لان ذلك يؤدي إلى أن يطهر البول الكثير من رجل بذنوب ومادون ذلك من رجلين لا يطهر الا بذنوبين وان كانت النجاسة على الثوب ففيه وجهان أحدهما يجزئه المكثرة كالارض والا يبيح ثمحى بعصر لانه يمكن عصره بخلاف الارض والاول أصح وان كانت النجاسة في شئ فوجهان أحدهما يجزئ وفيه المكثرة كالارض والثاني لا يجزئ حتى يراق ما فيه ثم يغسل لقوله صلى الله عليه وسلم في الكلب بلغ في الأثناء «فليهرقه ثم يغسله سبع مرات» *

﴿الشرح﴾ هذه القطعة فيها احاديث ومسائل: أما الاحاديث فالاول حديث «إذا استيقظ أحدكم» رواه مسلم بلفظه من رواية ابي هريرة رضي الله عنه وأصله في الصحيحين وقد سبق بيانه وما يتعلق به من الفوائد في أول صفة الوضوء وينكر على المصنف قوله فيه روى بصيغة تمييز وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فرواه ابوداود ولم يضعفه لكن في اسناده أيوب بن جابر وقد اختلفوا في تضعيفه وأما حديث «أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يصبوا على بول الاعرابي ذنوباً» فرواه البخاري ومسلم من طرق من رواية أنس رضي الله عنه ورواه البخاري أيضاً بمعناه من رواية ابي هريرة وأما حديث «فليهرقه ثم يغسله سبع مرات» فصحيح رواه مسلم وقد قدمناه

طريقة أخرى عن ابن سريج وأبي اسحق وهي الجزم بالرد الى الاقل والمشهور اثبات القولين كما في الحيض وهو الذي ذكره في الكتاب وحكي في العدة قولاً ثالثاً وهو الرد الى أكثر النفاس ونقله قولاً عن الشافعي غريب نعم هو مشهور بالزنى وينبغي أن يعلم قوله الى لحظة والى الاربعين كلاهما بالزنى لذلك ثم منعه من خصص ذهابه اليه بالمتدة ومنهم من طرده في المعتادة أيضاً وحينئذ يكون مذهبه مثل الوجه الاول من الوجوهين اللذين حكيناها في المعتادة على خلاف

في مواضع من هذا الباب وقوله بلغ هو يفتح اللام كما سبق بيانه : **أما السائل** فاحداها الإعيان
 النجسة كالتيمة والزوث وغيرهما لا يطهر بالفسل بل اذا وقعت على طاهر ونجسته لا يمكن تطهيره
 حتى تزول عين النجاسة وهكذا اذا اختلطت هذه النجاسات بتراب وغيره فصب عليه الماء لم
 يطهر قال أصحابنا ولا طريق الى طهارة هذه الارض الا بان يحفر ترابها ويرمي قلو ألقي عليها ترابا
 طاهرا او طينها تحت الصلاة عليها : **الثانية** اذا كانت النجاسة ذائبة كآثر البول والدم والخر
 وغيرها استحسب غسلها ثلاث مرات والواجب مرة واحدة ودليلها ما ذكره المصنف وعن أحمد
 ابن حنبل رواية انه يجب غسل النجاسة كلها سبع مرات كالكلب ودليلنا حديث ابن عمرو هو
 صريح في المرة واطلاق الاحاديث الصحيحة المشهورة كحديث غسل دم الحيض « وصبوا عليه
 ذنوبا من ماء » وغير ذلك وبمذهبنا قال الجمهور قال أصحابنا فان لم يزل عين الدم أو طعمه أو ملعم
 سائر النجاسات الا بفسلات كفاه زوال العين ويستحب بعد ذلك غسلة ثانية وثالثة لحديث « اذا
 استيقظ أحدكم » **الثالثة** الواجب في إزالة النجاسة الذائبة من الارض المكثرة بالماء بحيث يستهلك
 فيه وتطهر الارض بمجرد ذلك وان لم ينصب الماء سواء كانت الارض صلبة أم رخوة هذا هو
 الصحيح وفيه وجه أنها لا تطهر حتى ينصب حكه الحراسانيون بناء على اشتراط العصر في الثوب ووجه
 حكه الحراسانيون وجماعة من العراقيين أنه يشترط كون الماء المصبوب سبعة أمثال البول ووجه
 أنه يشترط في بول كل رجل ذوب من ماء ولو كان مائة وجب مائة ذوب وهذا الوجه هو الذي
 حكه المصنف عن الأعمالي والاصطخري وهذه الواجهة كلها ضعيفة والمذهب الاول وأما نص
 الشافعي رحمه الله أنه يصب على البول سبعة اضعاfe وقوله وان بال اثنان لم يطهر الا بذنوبين
 محمول على ما اذا لم تحصل المكثرة الا بذلك أو على الاستحباب والاحتياط ولا يستمر جفاف
 الارض بلا خلاف كما لا يشترط جفاف الثوب بلا خلاف وان شرطنا العصر قل أصحابنا ولو
 وقع على الارض والثوب وغيرها ماء المطر حصص الطهارة بلا خلاف قل أصحابنا ثم الحمر
 والبول والدم وسائر النجاسات الذائبة حكما ما ذكرنا هذا مذهبنا ربه قل مالك وأحمد وداود
 والجمهور وقال أبو حنيفة رحمه الله ان كانت الارض رخوة ينزل الماء فيها أخرأه صه عليها وان
 كانت صلبة لم يجزئها الا حفراها ونقل ترابها دليلنا حديث بول الاعرابي في المسجد وصب الذنوب
 عليه وأما الحديث الوارد في الامر بحفزه فضعيف **الرابعة** اذا كانت النجاسة على ثوب ونحوه

ظاهر المذهب ثم ننظر في حال هذه النفاس ان كانت معتادة في الحيض حيث تعد مرد النفاس
 قدر طهرها استحاضة ثم تبتدىء الحيض على عاداتها وان كانت مبتدأة في الحيض أيضا أفئتنا لها
 الطهر والحيض كما يقتضيه حال المبتدأة وأما اذا كانت مميزة بشرط التمييز فنرد الى امتيز كما في
 الحيض وقوله في الكتاب فحكها حكم الحائض في شرط التمييز غير مجرى على الملاحظة لانا نعتبر

فلواجب المكاثرة بالماء وفيه وجه سبعة الامثال الذي سبق وليس بشيء. وفي اشتراط العصر وجهاً اصحماً لا يشترط بل يطهر في الحال وهما مبنيان على الخلاف في طهارة غسالة النجاسة والاصح طهارتها اذا انفصلت غير متغيرة وقد طهر المحل ولهذا كان الاصح أنه لا يشترط العصر فان شرطناه لم يحكم بطهارة الثوب مادام الماء فيه فان عصره طهر حينئذ وان لم يصبره حتى جف قبل يطهر وجهاً حكاهما الخراسانيون الصحيح يطهر لانه أبلغ في زوال الماء والثاني لا يطهر لان الماء الذي وجبت ازالته باق ولان وجوب العصر مفرغ على نجاسة الغسالة وهي باقية في الثوب حكماً وهذا ضعيف والمعتمد الجزم بالطهارة ولو عصره وبقيت رطوبة فهو طاهر بلا خلاف (الخامسة) اذا كانت النجاسة مائعا في اناء فصب عليه ماء غيره ولم يرقه فهل يطهر الاناء وما فيه فيه وجهاً ذكرهما المصنف بدليلها وهما مشهوران الصحيح، فهما لا يطهر ولو غس الثوب النجس في اناء دون قيتين من الماء فوجهاً الصحيح وبه قطع الجمهور ينجس الماء ولا يطهر الثوب وقال ابن سريج يطهر الثوب ولا ينجس الماء ولو اقلت الريح الثوب في الماء وهو دون القيتين نجس الماء ولم يطهر الثوب بلا خلاف ووافق ابن سريج علي النجاسة هنا واستدلوا بهذا على اشتراطه النية في ازالة النجاسة وأكثر امام الحرمين والغزالي وغيرهما هذا الاستدلال (السادسة) اذا كان داخل الاناء متنجساً فصب فيه ماء غراً النجاسة فهل يطهر في الحال قبل اراقة الغسالة؟ وجهاً بناء على اشتراط العصر أصحها الطهارة كالارض والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان كانت النجاسة خراً فغسلها وبقيت الرائحة ففيه قولان احدهما لا يطهر كما لو بقي اللون والثاني يطهر لان الخمر لها رائحة شديدة فيجوز أن تكون لقوة رائحتها تبقى الرائحة من غير جزء من النجاسة وان كانت النجاسة دماً فغسله ولم يذهب اللون اجزأه لما روي أن خولة بنت يسار قالت «يا رسول الله ارايت لوبيق أثر» فقال صلى الله عليه وسلم «الماء يكتيك ولا يضر كثرته» *

﴿الشرح﴾ حديث خولة هذا رواه البيهقي في السنن الكبيرة من رواية ابي هريرة باسناد ضعيف وضعفه ثم روى عن ابراهيم المزني الامام قال لم نسمع بخولة بنت يسار الا في هذا الحديث قال أمحبا بنا يجب محاولة ازالة طعم النجاسة ولونها وريحها فان حاوله فبقي طعم النجاسة لم يطهر بلا خلاف لانه يدل على بقاء جزء منها وان بقي اللون وحده وهو سهل الازالة لم يطهر وان كان غيرها كدم

في الحيض ثلاثة أمور لا ينقص القوى عن يوم وليلة وأن لا يزيد علي خمسة عشر وأن لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر والذي يعتبر من ذلك ههنا أن لا يزيد القوى على أكثر النفاس وهو ستون يوماً وهي بمثابة الخمسة عشر في الحيض أما في طرف القلة فلا ضبط وكذلك لا يعتبر للضعيف حد معين *

الحيض يصيب ثوباً ولا يزول بالمبالغة في المحدث والقرص طهر علي المذهب وحكي الرافي وجهان لا يطهر وهو شاذ قال الرافي والصحيح الذي قطع به الجمهور أن المحدث والقرص مستحيان وليسا بشرط وفي وجه شاذهما شرطوان بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة الازالة كرائحة الخمر وبول المبرسم وبعض انواع العذرة قتلان وقيل وجهان أحدهما يطهر ومن حكمه وجهين القاضي أبو الطيب قال الشيخ أبو حامد هما قولان منصوبان وقد ذكر المصنف دليلهما وإن بقي اللون والرائحة لم يطهر علي الصحيح وحكي الرافي فيه وجهان قال صاحب التتمة وإذا لم يزل النجاسة بللها وحده وأمكن ازالتهما بأشنان ونحوه وجب ثم ما حكنا بطهارته في هذه الصور مع بقاء لون أو رائحة فهو طاهر حقيقة هذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور وفي التتمة وجه أنه يكون نجساً معفواً عنه وليس بشيء هذا تلخيص حكم المسألة وما ذكره الاصحاب وأما قول المصنف أحدهما لا يطهر كما لو بقي اللون فإrade لون يسهل ازالته كما ذكرناه وهكذا من أطلق من العراقيين أنه لا يطهر مع بقاء اللون مرادهم ما ذكرناه وقد نقل الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب الاتفاق علي أنه إذا بقي اللون لا يطهر ومرادهم ما ذكرناه وقد أترك بعض الناس علي المصنف قوله كاللون وزعم أن صوابه كالطعم قال لان اللون لا يضر بقاؤه قطعاً وهذا الانكار خطأ من قاله فإنه يجهاثه فهم خلاف الصواب ثم اعترض والصواب صحة ما قاله المصنف وحله علي ما ذكرناه فقد صرح غيره بما تأولناه وأما قول صاحب البيان القولان في بقاء رائحة الخمر فإن بقي رائحة غيرها قتل عامة أحدهما لا يطهر وقيل صاحب التلخيص والفروع فيه القولان كالخمر فليس كما قال بل الصواب الذي عليه الأكثرون طرد القولين في الجميع علي ما سبق وكان صاحب البيان قد في هذه الدعوى صاحب العدة علي عاداته في النقل عنه ومن صرح بطردهما في غير الخمر الشيخ أبو حامد والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان ثوب نجس فقمسه في أثناء فيه دون القلتين من الماء نجس الماء ولم يطهر الثوب ومن أحسبنا من قال ان قصد ازالة النجاسة لم ينتج عنه وليس بشيء لان القصد لا يعتبر في ازالة النجاسة ولهذا يطهر بماء المطر ويفسل الجنون قال أبو العباس بن القاص إذا كان ثوب كاه نجس ففسل بعضه في جفنة ثم عاد ففسل ما بقي لم يطهر حتى يفسل الثوب كله دفعة واحدة لأنه إذا صب علي بعضه ماء ورد جزء من البعض الآخر علي الماء فتجسه وإذا نجس الماء نجس الثوب ﴾ *

قال ﴿ الزاوية المتحيرة إذا نسيت عاداتها في النفاخ في قول ترد الى الاحتياط وعلي قول الي المبتدأة الرد هنا الي المبتدأة اولي لان أول وقتها معلوم بالولادة ﴾ *

في الناسية لعادة نفاسها قولان كما في الناسية لعادة الحيض فعلي قول ترد الي ما ترد اليه المبتدأة وعلي قول تؤمر بالاحتياط وعلي هذا فهو كانت مبتدأة في الحيض وجب الاحتياط أبداً لان أول

«الشرح» أما المسألة الاولى فسبق بيانها قريبا في المسألة الخامسة من المسائل السابقة وقوله «ومن أصحابنا من قال» هو ابن سريج وقوله «ولهذا يطهر بماء المطر وبغسل الجنبون» ظاهره ان ابن سريج يوافق على هذا ولا يبعد أنه يخالف فيه فقد نقل عنه اشتراط النية في ازالة النجاسة كما سبق في باب نية الوضوء: وأما المسألة الثانية وهي مسألة ابن القاص فهي مشهورة عنه لكن قال الحمالي في التجريد في باب المياه هذا غلط من ابن القاص قال وقال عامة أصحابنا يطهر الثوب وقال صاحب البيان حكى صاحب الافصاح والشيخ أبو حامد والحمالي أن ابن القاص قال اذا كان الثوب كله نجسا فغسل نصفه ثم عاد الى ما بقي فغسله لم يطهر حتى يغسله كله قال لأنه اذا غسل نصفه فالجزء الرطب الذي يلاصق الجزء اليابس النجس ينجس به لأنه ملاصق لما هو نجس ثم الجزء الذي بعده ينجس بملاصقته الجزء الاول ثم الذي بعده ينجس بملاصقته حتى ينجس جميع الاجزاء الى آخر اثوب قال الشيخ أبو حامد غلط ابن القاص بل يطهر الثوب لان الجزء الذي يلاصق الجزء النجس ينجس به لأنه لاقي عين النجاسة فأما الجزء الذي يلاصق ذلك الجزء فلا ينجس به لأنه لاقي ما هو نجس حكما لا عينا ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح في الفأرة تموت في السمن الجامد «ألقوها وما حولها وكووا سمنكم» فحكم صلى الله عليه وسلم بنجاسة ما لاقي عين النجاسة دون الجزء المتصل بذلك المتنجس ولو كان كما قال ابن القاص لنجس السمن كله وأما ابن الصباغ فحكى أن ابن القاص قال اذا غسل نصفه في جفنة ثم عاد فغسل النصف الآخر لم يطهر حتى يغسله كله وحكى عنه العلة التي ذكرها عنه الشيخ أبو حامد قال ابن الصباغ والحكم كما قاله ابن القاص لكن أخطأ في الدليل بل الدليل لما قاله أن الثوب اذا وضع نصفه في الجفنة وصب عليه ماء يغمره لاقى هذا الماء جزءا مما لم يغسله وذلك الجزء نجس وهو وارد على دون القلتين فنجسه واذا نجس الماء نجس الثوب قال صاحب البيان وعندى أنهما مسألتان فان غسل نصفه في جفنة فالحكم ما قاله ابن القاص وان غسل نصفه بصب الماء عليه بغير جفنة فالحكم ما قاله الشيخ أبو حامد هذا آخر كلام صاحب البيان وقد رأيت أنا المسألة في التلخيص لابن القاص كما نقلها المصنف وابن الصباغ فانه قال لو أن ثوبا نجسا كله غسل بعضه في جفنة ثم عاد الى ما بقي فغسله لم يميز حتى يغسل الثوب دفعة واحدة هذا كلامه بحروفه قال القفال في شرحه في هذه المسألة وجهان الصحيح ما قاله ابن القاص وهو أن جميع الثوب نجس قال وقال صاحب الافصاح

حيضا لا يعلم وقد بينا ان البتداء اذا لم تعرف وقت ابتداء الدم كانت كاللثحية وان كانت معتادة في الميض ناسية لعادتها فكذلك تستمر على الاحتياط وان كانت ذاكرة لعادة الحيض فهذه يلتبس عليها الدور لالتباس منقضى الغاس وهي بمثابة ناسية لوقت الحيض عارفة بقدره

يطهر وأستدل بحديث فأردا السمن قال القفال والصواب قول ابن القاص واستدل له بنحو ما ذكره ابن الصباغ وفرق بينه وبين السمن بأنه جامد لا يتراد قال ونظير مسألتنا السمن الذائب فحصل أن الصحيح ما قاله ابن القاص وواقفه عليه القفال والمصنف وابن الصباغ وصاحب البيان ويحمل كلام الآخرين على ما حمله صاحب البيان وعليه يحمل ما نقله الرافعي عن الاصحاب أنهم قالوا لو غسل أحد نصفي ثوب ثم نصفه الآخر فوجاه أحدهما لا يطهر حتى يغسل كله دفعة واحدة وأصحها أنه ان غسل مع النصف الثاني ما يجاوره من النصف الاول طهر الثوب كله وان اقتصر على النصفين فقط طهر الطرفان وبقي المنتصف نجسا فيفسله وحده والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ إذا أصاب الأرض نجاسة ذائبة في موضع ضاح فطلعت عليه الشمس وهبت عليه الريح فذهب أثرها ففيه قولان قال في القديم والاملاء يطهر لأنه لم يبق شيء من النجاسة فهو كما لو غسل بالماء وقال في الام لا يطهر وهو الاصح لأنه محل نجس فلا يطهر بالشمس كالثوب النجس ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذان القولان مشهوران وأصحهما عند الاصحاب لا يطهر بما صححه المصنف وقتله البندنجي عن نص الشافعي في عامة كتبه وحكي في المسألة طريقين أحدهما فيه القولان والثاني القطع بأنها لا تطهر وتأويل نصه على أرض مضت عليه سنون وأصابها المطر ثم القولان فيها إذا لم يبق من النجاسة طعم ولا لون ولا رائحة ومن قال بأنها لا تطهر مالك واحد وزفر وداود ومن قال بالطهارة أبو حنيفة وصاحبه ثم قال العراقيون هما إذا زالت النجاسة بالشمس أو الريح فلو ذهب أثرها بالظل لم تطهر عندهم قطعاً وقال الخراسانيون فيه خلاف مرتب وأما الثوب النجس بيول ونحوه إذا زال أثر النجاسة منه بالشمس فالذهب القطع بأنه لا يطهر وبه قطع العريون ونقل امام الحرمين عن الاصحاب أنهم طردوا فيه القولين كالارض قال وذكر بعض المصنفين يعني الموراني أنا إذا قلنا يطهر الثوب بالشمس فهل يطهر بالجفاف في الظل فيه وجان وهذا ضيف قال الامام ولا شك أن الجفاف لا يكفي في هذه الصورة فان الارض تجف بالشمس على قرب ولم يتقلع بعد آثار النجاسة فالعبرة اقلع الآثار على طول الزمان بلا خلاف وكذا القول في الثياب وقول المصنف «موضع ضاح» هو بالضاد المعجمة قال أهل اللغة هو البارز والله أعلم *

وقد سبق القول فيها وقوله والرد ههنا الى المبتدأة أولى لا يقتضي ترجيح هذا القول على قول الاحتياط بل المراد ان هذا القول اظهر منه في الحيض لان وقت النفاس معلوم بالولادة وتعيين اول الهلال للحيض تحكم على ان امام الحرمين رجح قول الرد الى المبتدأة ههنا على قول الاحتياط فيجوز ان يكون ما ذكره في الكتاب جرياً على واقفته وقوله المتحيرة اذا نسيت عاداتها في اللفظ

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ وأن طيخ اللبن الذي خلط بطينة السرجين لا يطهر لأن النار لا تطهر النجاسة وقال أبو الحسن ابن المرزبان إذا غسل طهر ظاهره فتجوز الصلاة عليه ولا تجوز الصلاة فيه لأن ما فيه من السرجين كالزئبر فيحترق بالنار ولهذا ينتقب موضعه فإذا غسل طهر فجازت الصلاة عليه والمذهب الأول ﴾ •

﴿ الشرح ﴾ قال اصحابنا اللبن النجس ضربان مختلط بنجاسة جامدة كالروث والعدرة وعظام الميتة وغير مختلط بها فاختلط نجس لا طريق الى تطهيره لأن الاعيان النجسة لا تطهر بالفسل وهذا فيه عين نجاسة فان طيخ أى أحرق فالمذهب أنه لا يطهر وبه قطع الجمهور وخرج أبو زيد والخضري وآخرون قولاً أن النار تؤثر فيطهر خرجه من القول القديم أن الأرض تطهر بالشمس قالوا فالنار ابلغ فعلي قول الجمهور لو غسل لم يطهر علي الصحيح المنصوص وقال ابن المرزبان والقتال يطهر ظاهره واختاره ابن الصباغ قال صاحب البيان فإذا قلنا انه لا يطهر بالاحراق فكسر منه موضع فما ظهر بالكسر نجس لا يطهر بالفسل وتصح الصلاة علي ما لم يكسر منه ولكنها مكروهة كما لو صلي في مقبرة غير منبوذة لكونها مدفن النجاسة قال الشافعي والاصحاب ويكره ان يبنى به مسجداً قال القاضي أبو الطيب لا يجوز ان يبنى به مسجداً ولا يفرش به فان فرش به وصلي عليه لم تصح صلاته فان بسط عليه شيئاً صحت مع الكراهة ولو خله مصل في صحة صلاته الوجهان فيمن حمل قارورة فيها نجاسة وسد رأسها بنحاس الصحيح انه لا تصح صلاته؛ والضرب الثاني غير المختلط بنجاسة جامدة كالمعجون بيول أو بماء نجس أو خرر فيطهر ظاهره بإفاضة الماء عليه ويطهر باطنه بان ينقع في الماء حتى يصل الى جميع اجزائه كما لو عجن عجين بماء نجس فلو طيخ هذا اللبن طهر علي تخريج أبى زيد ظاهره وكذا باطنه علي الاصح وأما علي المذهب وقول الجمهور فهو باق علي نجاسته ويطهر بالفسل ظاهره دون باطنه وإنما يطهر باطنه بان يدق حتى يصير تراباً ثم يفاض الماء عليه فلو كان بسد الطيخ رخوا لا يمنع نفوذ الماء فهو كما قبل الطيخ وقول المصنف كالزئبر هو بزأى مكسورة ثم همزة ثم ياء موحدة مكسورة علي المشهور عند أهل اللغة قال الجوهري ويقال بضم الباء وهو ما يعلو الثوب الجديد كالزغب وقوله قال ابن المرزبان هو بيم مفتوحة ثم راء

زيادة مستغني عنها لأنها لا تكون متحيرة الا اذا نسيت عاداتها وقد تجعل المتحيرة مع الناسية اسمين مترادفين كما سبق فلو اقتصر علي قوله المتحيرة في النفاس لما ضر *

قال ﴿ فرع اذا قطع الدم علي النفساء عاد الخلاف في التافيق ولو طهرت خمسة عشر يوماً ثم عاد الدم فالعائد نفاس علي وجه لوقوعه في الستين وهو حيض (ح) علي وجه لتقدم طهر

ساكنة ثم زاعى مضومة ثم باء موحدة والمرزبان بالفارسية وهو معرب وهو زعيم فلاحى العجم وجهه مرأوبة ذكر هذا كله الجوهري فى صحاحه وابن المرزبان هذا هو أبو الحسن عل بن احمد المرزبان البخداى صاحب ابن القطان تفقه عليه الشيخ أبو حامد كان اماما فى المذهب ورعا قال ما علم ان لأحد على مظلة وهو يعلم ان الغيبة مظلة توفى فى رجب سنة ست وستين وثلاثمائة ذكرت احواله فى الطبقات والتهديب * قال المصنف رحمه الله *

﴿فان أصاب أسفل الخف نجاسة فدل ذلك على الارض نظرت فان كانت نجاسة ترطبة لم يجره وان كانت يابسة فتولان قال فى الجديد لا يجوز حتى يغسله لانه ملبوس نجس فلا يجوز فيه المسح كالثوب وقال فى الامالى القائمة يجوز لما روى ابو سعيد الخدرى رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر نعليه فان كان بها خبث فليمسحه على الارض ثم ليصل فيها» ولانه تتكرر فيه النجاسة فاجزأ فيه المسح كوضع الاستنجاء» *

﴿الشرح﴾ اذا أصابت أسفل الخف أو النعل نجاسة رطبة فدل ذلك بالارض فأزال عينها وبقى أثرها نظر أن ذلكها وهى رطبة لم يجره ذلك ولا يجوز الصلاة فيه بلا خلاف لأنها تنتشر من محلها الى غيره من أجزاء الخف الظاهرة وان جفت على الخف فذلكها وهى جافة بحيث لم تنتشر الى غير موضعها منه فالخف نجس بلا خلاف ولكن هل يعفى عن هذه النجاسة فتصح الصلاة فيه قولان ودليلهما ما ذكره المصنف أصحهما عند الأصحاب الجديد وهو أنه لا تصح الصلاة به قال احد فى أصح الروايات عنه والتقديم الصحة به قال ابو حنيفة واتفقوا على أنه لو وقع هذا الخف فى مائع او فى مادون قلتين من الماء نجسه كما لو وقع فيه مستنج بالاحجار قال الراعى اذا قلنا بالتقديم وهو العفو فله شروط أحدها أن يكون للنجاسة جرم يلتصق بالخف اما البول ونحوه فلا يكفى ذلك بحال الثانى أن يدل ذلك فى حال الجفاف واما مادام رطباً فلا يكفى ذلك قطعاً الثالث أن يكون حصول النجاسة بالمشي من غير تعمد فلو تعمد تلطخ الخف بها وجب الغسل قطعاً والقولان جاريان فيما لو أصاب أسفل الخف وأطرافه من طين الشوارع التي تنجس بنجاسته الكثير الذى لا يعفى عنه وسائر النجاسات الغالبة فى الطرق كالروث وغيره: واعلم أن الغزالي وصاحبه محمد بن يحيى جزما بالعفو عن النجاسة الباقية على أسفل الخف وهذا شاذ مردود والله أعلم: واما حديث ابن سعيد المذكور فى الكتاب فحديث حسن رواه ابو داود باسناد صحيح ولفظه «اذا جاء أحدكم

كامل عليه فان قلنا أنه نفاس فعلى قول السحب مدة النقاء ايضا نفاس وقيل تستثنى هذه الصورة ايضا على قول السحب اذ يبعد تقدير مدة كلمة فى الطهر حيشاً وعليه يخرج اما اذا ولدت ولم تر الدم الى خمسة عشر فى ان الدم الواقع فى الستين هل هو نفاس ام لا والله اعلم *

الى المسجد فليظفر فان رأى في نعليه قدراً أو اذى فليمسحه وليصل فبهما « وروى أبو داود بإسناد
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا وطئ أحدكم به عليه الاذى فان التراب له طهور »
رواه من طرق كلها ضعيفة والاعتقاد على حديث أبي سعيد وأجاب في الجدي عن الحديث بان المراد
بالقدر والاذى ما يستتد ولا يلزم منه النجاسة وذلك كخايط ونخامة وشبههما مما هو طاهر أو مشكوك
فيه وهذا الحديث وجوابه تقدما في أول الكتاب في مسألة اشتراط الماء لازالة النجاسة وإما قول
المصنف لانه ملبوس نجس فلا يجوز فيه المسح فاحتز ملبوس عن محل الاستنجاء وقوله نجس
عن خوف الحرم اذ علق به طيب فانه يحزه ازالته بالمسح والله أعلم *

(فرح) في مسائل تتعلق بالباب مختصرة جدا خشية الاطالة وفراراً من السآمة والملالة
(إحداها) ان ازال النجاسة التي لم يعص بالتأطخ بها في بدنه ليس على الفور وإنما يجب عند ارادة
الصلاة ونحوها لكن يستحب تعجيل ازالته (الثانية) اذا نجس الزيت والسمن والشرج وسائر
الادهان فهل يمكن تطهيره فيه وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في باب ما يجوز بيه أصحهما عند
الاكثرين لا يطهر بالغسل ولا يغيره لقوله صلى الله عليه وسلم في إزالة القطع في السمن « ان كان
مائعاً فلا تقويه » ولم يقل اغسلوه ولو جاز الغسل لبيته لهم وقياساً على الدبس والحل وغيرهما من
المائعات اذا تنجست فانه لا طريق الي تطهيرها بلا خلاف والثاني يطهر بالغسل بان يجعل في اناء
ويصب عليه الماء ويكثر به ويحرك خشية ونحوها تحريكاً يغلب على الظن انه وصل الي أجزائه ثم يترك
حتى يبلو الدهن ثم يفتح أسفل الاناء فيخرج الماء ويطهر الدهن وهذا الوجه قول ابن سريج ورجحه
صاحب العدة وقال البغوي وغيره ليس هو بصحيح وقال صاحب العدة لا يطهر السمن بالغسل
قطعاً وفي غيره الوجهان والمشهور أنه لا فرق : أما الزئبق فقال المحامي في اللباب وصاحب
التهذيب وغيرهما أن اصابته نجاسة ولم يقطع بعد اصابته طهر بصب الماء عليه وان انقطع فهو كالدهن
ولا يمكن تطهيره على الاصح (الثالثة) اذا اصاب النجاسة شيئاً صقيلاً كالسيف والسكين والمرأة ونحوها
لم تطهر بالمسح ولا تطهر الا بالغسل كغيرها وبه قال احمد وداود وقال مالك وإبو حنيفة تطهر بالمسح
(الرابعة) اذا سقيت السكين ماء نجساً ثم غسلها طهر ظاهرها وهل يطهر بطنها بمجرد الغسل ام لا يطهر
حتى يسقيه مرة ثانية بناء ظهور يورده عليها فيه وجهان حكاهما صاحب البيان وآخره ولو طيخ لحم

ما ذكرناه من أول الباب الي هذا الموضوع في اذا كان الدم مستمراً لا ينقطع اما اذا انقطع دم الفسءاء
فله حالتان أحدهما ان لا يجاوز الستين فنظروا ان لم تبلغ مدة النقاء بين الدم من أقل الطهر كالو رأيت وما
دماء وما نقاء فآزمنة الدم نفاس لا محال وفي آزمنة لنقاء القولان المذكوران في الحيض وان بلغ أقل الطهر كما
لورأت الدم اياماً عقيب الولادة وطهرت خمسة عشر يوماً فصاعداً ثم عاد الدم فالها ندي حيض ام نفاس فيه

بماء نجس صار باطنه وظاهره نجساً وفي بَيْغَةِ طهارته وجان أحدهما يغسل ثم يمصر كاللبساط والثاني يشترط أن يغلي مرة أخرى بماء طهور وقطع القاضي حدين في مسألي السكين والاحم بأن يجنب سقمها وأغلاؤها واختار الشاشي أن الغسل كاف فيها وهو المنصوص قال الشافعي رحمه الله في الام في كتاب صلاة الخوف لو أحمى حديدة ثم صب عليها ماء أو غسلها فيه فشربتهم غسلت بالماء طهرت لان الطهارات كلها إنما جعلت علي ما يظهر فيه ليس علي الاجواف: هذا نصه بحروفه قال المتولي واذا غسل السكين طهر ظاهره دون باطنه ويجوز استعماله في الرطب مم قولنا بنجاسة باطنه لان الرطوبة لا تنصل باطنه اذ الصلاة وهو حامله وانما جاز استعماله في الرطب مم قولنا بنجاسة باطنه لان الرطوبة لا تنصل باطنه اذ لو وصلت لطهرت بالماء (الخامسة) قال صاحب التتمة وغيره للماء قوة عند الورود علي النجاسة فلا ينجس بملاقاها بل يبق مطهراً فلو صب علي موضع النجاسة من الثوب فانتشرت الرطوبة في الثوب لا يحكم بنجاسة موضع الرطوبة ولو صب الماء في ائام نجس ولم يتغير بالماء بنجاسة فهو طهور فاذا اداره علي جوانبه طهرت الجوانب كلها هذا كله قبل الانفصال قال فلان انفصل الماء متغير او قد زالت النجاسة عن المحل فالماء نجس وفي المحل وجان أحدهما أنه طاهر لان انتقال النجاسة الي الماء والثاني وهو الصحيح أن المحل نجس أيضاً لان الماء المنفصل نجس وقد بقيت منه أجزاء في المحل قال ولو وقع بول علي ثوب فغسل بماء موزون فانفصل زائد الوزن فالزيادة بول والماء نجس كما لو تغير وفي طهارة المحل الوجان الصحيح لا يظهر قلت وقد سبق في المياه وجه شاذ أن هذا الماء طاهر مع زيادة الوزن وليس بشيء فالذهب بنجاسته (السادسة) قال أصحابنا اذا اختلطت العذرة أو الروث وغيرها من الاعيان النجسة بتراب نجس ولم يتميز لم يظهر بصب الماء عليها لان العين النجسة لا تظهر بالفصل وطريقه أن يزال التراب الذي وصلته أو يطرح عليه تراب طاهر يغطيه والاول أولى قال صاحب الشامل وغيره لو طين علي النجاسة أو طرح عليها تراب طاهر وصلي عليه جاز سكن تكروه

(٧) هذه الاحاديث موضعها أول باب الحيض من الترح ولكن صاحب التلخيص جعلها هنا قرناً موافقة رواية لربيها مصححة

وجان اصحبها انه حيض لانه ققاء قبله دمان تخللها طهر صحيح فلا يضر أحدهما الي الآخر كدمي الحيض ولا لوالوجعلناه نناسا لبعنا الطهر الصحيح نفاسا ايضا فترى علي الصحيح وهو قول السحب ولا ضرورة بنا الي ذلك واثاني انه نفاس لوقوعه في زمان امكان النفاس كما لو كان المتخال دون اقل الطهر وعلي هذا الخلاف يخرج ما اذا ولدت ولم تر الدم خمسة عشر فصاعداً ثم رأت الدم هل هو

(٧) حديث صحيح علي أقل الحيض يوم وليلة كان يشير الي ما ذكره البخاري تعليقاً عن علي وشريح انهما ججزا ثلاث حيض في شهر وقد ذكرت من وصله في تليق التعليق :- قوله وروى مثله عن عطاء ذكره البخاري أيضاً تعليقاً ووصله الدارقطني :- قوله روى عن الازاعي كانت عندنا امرأة تحيض بالعداة وتظهر بالعشي رواه

الصلاة لانه مدفن النجاسة وكذلك لو دفن ميتة وسوى فوقها الطاهر تصح الصلاة عليه وتركه (السابعة) ذكرها صاحب التتمة بعد أن ذكر الوجين في مسألة ابن القاص السابقة وهي اذا غسل نصف الثوب ثم عاد فغسل نصفه قال لو غسل الثوب عن النجاسة ثم وقعت عليه نجاسة عقب فراغه من غسله هل يجب عليه غسل جميع الثوب أم يكفي غسل موضع النجاسة فيه هذان الوجان قلت والصحيح أنه يكفي غسل موضعها وهو الموافق للدليل ولما ذكره الاصحاب هناك قال ولو خرز الحنف بشعر خنزير رطب صار نجساً فاذا غسله هل يطهر ظاهره فيه هذان الوجان احدهما لا يطهر لان الذي يتخلل تقب الحنف من الخيط نجس للملاصقة الشعر مع الرطوبة فاذا غسل ظاهره اتصلت الرطوبة بالموضع النجس ولا ينفذ الماء فيه ليطهر الجميع فيعود المفسول نجساً والثاني يطهر فيجزأ أن يصلى عليه لافيه ولو عرقت رجله فيه أو أدخلها فيه رطبة لم ينجس ولا تعدى النجاسة من الحفرز الذي في تقب الحنف إلى المفسول وكان القاضي حسين يختار هذا الوجه (الثامنة) صب الماء على ثوب نجس وعصره في أناء وهو متغير ثم صب عليه ماء آخر وعصره فخرج غير متغير ثم جمع الماءين فزال التغير ولم يلدغ قلتين فهو نجس: هذا هو الصواب وبه قطع الجمهور وحكي صاحب المستظري وجهاً أنه طاهر وليس بشي (التاسعة) قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب التبصرة في الوسوسة إذا غسل فمه النجس نلبالغ في الفرجة ليغسل كل ما هو في حد الظاهر ولا يتسلم طعاماً ولا شراباً قبل غسله لئلا يكون أكل نجاسة (العاشرة) إذا كانت أعضاؤه رطبة فبيت

حيض أو نفاس التفرع ان قلنا العائد حيض فلا نفاس لها في هذه الصورة الأخيرة أصلاً ولو نقص العائد عن أقل الحيض ففيه وجهان أظهرهما انه دم فساد لان الطهر الكامل قطع حكم النفاس والثاني أنه نفاس لانه تنذر جعله حيضاً وامكن جعله نفاس فيصار اليه وان جاوز العائد أكثر الحيض فهي مستحاضة فنظرا هي معتادة ام مبتدأة ونحكم بما يقتضيه الحال وان قلنا العائد نفاس فمدة التقاء على قولي التلقيق ان قلنا بالسحب فهو نفاس وان قلنا باللقط فهو طهر كما لو كانت المدة دون أقل الطهر هذا أشهر الطريقين ومنهم من قال هو طهر على القولين وتستثنى هذه الصورة على قول السحب اذ بعد ان تجمل المدة الكاملة في الطهر نفاساً ولا نعطى لها حكم الطهر بخلاف ما اذا كانت المدة ناقصة فانها لا تصلح طهراً وحدها فيستعقبها الدم (الحالة الثانية) المجاوز الستين فننظر ان بلغ زمان التقاء في الستين أقل الطهر ثم جاوز العائد

الدارقطني من طريق محمد بن مصعب سمعت الأوزاعي يقول عندنا ههنا امرأة تحيض

غدوة وتطهر عشية *

حديث على ما زاد على خمسة عشر فهو استحاضة هذا اللفظ لم أجده عن علي لكنه

يخرج من قصة علي وشرى بيع التي تقدمت *

قوله وروى مثله عن عطاء هو عند الدارقطني صحيح وعلقه البخاري أيضاً *

الريح فاصابه غبار الطريق أو غبار السرجين لم يضره وقد ذكر المصنف المسألة في باب المياه (الحادية عشر) لوصف يده بصبح نجس أو خضب يده أو شعره بمخاء نجس بأن خلط ببول أو خر أودم وغسله فزال العین وبقي اللون فهو طاهر هذا هو الصحيح وبه قطع الأكثرون منهم البقوى ونقله المتولي عن عامة الاصحاب قال وقال الاستاذ أبو اسحق لا يطهر مع بقاء اللون وقال صاحب الحاوى ان بقي لون النجاسة فنجس وان بقي لون الخضاب فوجان ونقل صاحب المستظهرى هذا عن الحاوى ثم ضمه وقال هذا عجيب واعتبار زوال اللون لأمعنى له قال وقد نص الشافعى رحمه الله في موضع آخر أنه يطهر بالتمسل مع بقاء اللون والمذهب ما سبق وهو الجزم بالطهارة قال صاحب الحاوى فان قلنا لا يطهر فان كن الخضاب على شعر كاللحية لم يلزمه حلقة بل يصلى فيه ويتركه حتى ينصل لانه ينصل عن قرب فاذا فصل أعاد الصلوات وإن كان على بدن وهو ما ينصل كلثماء انتظر نصوله ثم يمد ما صلى منه فان كان مما لا ينصل كلوشم فان أمن التلف في إزالته لزمه كشطه لانه ليس له أمد ينتظر بخلاف الحناء وان خاف التلف فان كان غيره أكرهه تركه بحاله وإن كان هو الذى فعله فوجان كما وصلى بعظم نجس والله أعلم *

(فرع) في استعمال النجاسات في البدن وغيره خلاف وتفصيل نوضحه ان شاء الله تعالى في باب ما يكره له (الثانية عشر) اذا توضأ انسان في طست ثم صب ذلك الماء في يثر فيها ماء كثير لم يفسد الماء ولم يجب نزح شيء منه عندنا وعند جماهير العلماء وقل أبو يوسف يجب نزح جميعها وقال محمد ينزح منه عشرون دلو (اثنا عشرة) لا يشترط في غسل النجاسة فعل مكف ولا غيره بل يكفي ورود الماء عليها وإزالة العين سواء حصل ذلك بغسل مكاف أو بمجنون أو صبي أو لقاء الريح أو نحوها أو نزول المطر عليه أو مرور السيل أو غيره نص عليه الشافعى في الام واتفق عليه لكن يجيء فيه الوجه السابق في اشتراط النية في إزالة النجاسة لكنه وجه باطل

فالعائد حيض ولا يجيى فيه الخلاف المذكور في الحالة الاولى وبهذا تبين أن صاحب الكتاب اراد بكلامه المطلق الحالة الاولى وان لم يبلغ زمان التقاء اقل الطهر فنظر ان كانت مبتدأة مبرزة ردت الى التميز وان لم تكن مبرزة فلي القولين السابقين في المبتدأة وان كانت معتادة ردت الى عادتها وفي الاحوال تراعى قضية قول التلفيق ان سحبتا فالدم في ايام المرد والتقائه بينهما نفاس وان لقننا فلفق في ايام الرادومن جميع الستين فيه الخلاف المذكور في الحيض والله أعلم ولك أن تعلم قوله في الكتاب وهو حيض على وجه الحاء لان عند ابى حنيفة العائد نفاس

(١) قوله مذهب عمر من جامع في الحيض فليهنه رقية لم اجدته عن عمر هكذا لكن روى الطبراني من حديث ابن عباس جاء رجل فقال يا رسول الله اصبحت امرأتى وهي حائض فامرته ان يمتنئ النسمة وقيمة النسمة يومئذ دينار وفي اسناده عبد الرحمن بن يزيد بن نعيم وهو

مخالف للإجماع كما سبق قال الشافعي والاصحاب فلو وقع البول ونحوه على أرض قلع التراب الذي أصابه فان استظهر حتى علم أنه لم ينزل البول من ذلك كان الموضع طاهراً والا فلا والله أعلم *

وان تعلم قوله فاما عند نفاس بالالف وقوله ايضا قبله وعاد الخلاف في التلقيق بالالف لان عند احد الدم المائد مشكوك فيه تصوم وتصلي فيه وتقضى الصوم ولا يأتيتها الزوج لانه يحتمل ان يكون نفاسا ويحتمل انه دم فساد ولا فرق عنده بين ان يبلغ مدة النقاء اقل الطهرويين ان لا يبلغه والله اعلم *

ضعيف ورواه ابن حبان في الضعفاء ايضاً وروى الدارمي وغيره ان القصة وقعت لمر كانت له امرأة تكره الجماع فطلبتها فاعتلت بالحيض فظن انها كاذبة فوقع عليها فاذا هي صادقة فاقى النبي صلى الله عليه وسلم فامرته ان يتصدق بخمسة دينار وقال ابن المنذر هو قول سعيد بن جبيرة (قلت) لكن روى الدارمي عنه انه قال ذنب اتاه وليس عليه كفارة *

قال مصححه عفا الله عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ختام النبيين سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحباته ومن تبعهم الى يوم الدين ورضي الله عن علماء الاسلام العاملين — وقد انتهى بمون الله تعالى وتسجيله طبع (الجزء الثاني) من كتابي المجموع للإمام ابي زكريا محيي الدين النووي رضى الله عنه ونور ضريحه : والشرح الكبير للإمام المحقق الرافعي مع تفريغ أحاديثه المسمي تلخيص الحبير لثلاث بقين من شهر جمادى الاولى سنة أربع وأربعين وثمانمائة وألف بمطبعة « التضامن الاخوى » لصاحبها (حافظ محمد داود) بكفر الزغاري بمسقط الشاع رقم ٨ ويلييه الجزء الثالث من الكتاين وأوله * كتاب الصلاة * والله الحمد والمنة *



﴿ فهرست الجزء الثاني من كتاب المجموع ﴾ (شرح المذهب)

للإمام النووي رضى الله عنه ٤

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ٢ | ذكر الاحداث التي تنقض الوضوء وهي |
| ١٥ | الصحيح منها وتفصيل ذلك |
| ٣ | خمس |
| ٣ | كلام العلماء في معنى قوله تعالى (وان كنتم مرضي أو على سفر) الآية |
| ٣ | السكلام على حديث « لا وضوء إلا من صوت » |
| ٤ | أوريج » وبيان من خرجه |
| ٤ | بيان ان الخارج من قبل الرجل او المرأة |
| ٢٠ | يتنقض الوضوء مطلقا ولا فرق في ذلك بين |
| ٢١ | النادر والمتبادر والآلة على ذلك |
| ٢١ | النادر والمتبادر والآلة على ذلك |
| ٢٢ | فرع استدرك فيه الشارح على المصنف ثلاثة |
| ٢٢ | أشياء تنقض الوضوء بعضها متفق عليه |
| ٢٣ | وبعضها مختلف فيه مع نقل كلام أئمة |
| ٢٣ | المذهب في ذلك |
| ٢٤ | فرع في مذاهب العلماء في الخارج من |
| ٢٤ | السييلين وآلة كل وتحقيق ذلك |
| ٢٧ | بيان حكم الخارج من غير الخرج المتبادر |
| ٢٧ | وتفصيل الأمر فيه |
| ٢٨ | فرع في مسائل تتعلق بهذه المسألة وهي سبعة |
| ٢٨ | فرع في الخنثى الذي زال اشكاله والخنثى |
| ٢٨ | المشكول وحكم النقض بالخروج من فرجه |
| ٢٨ | ثلاثة فروع تتعلق بهذه المسألة |
| ٢٨ | حكم ما اذا ادخل في احليله مسامرا وأخرجه |
| ٢٨ | وتفسير الاحليل والمسامر وتفصيل ذلك |
| ٢٨ | انتقاض الوضوء بشرطه والدليل على ذلك |
| ٢٨ | السكلام على حديث « البيان وكاء السه » |
| ٢٨ | وغيره من الاحاديث الواردة في ذلك |
| ٢٨ | تفسير المك : والوكاء والسه |
| ٢٨ | المنقول في النوم خمسة اقوال للشافعي وبيان |
| ٢٨ | ٣٤ |
| ٢٨ | ٣٥ |
| ٢٨ | ٣٦ |

| صفحة | صفحة |
|---|---|
| ٣٧ ترجمة ابن عبد الحكم | ٦٣ بيان ان من يقين الطهارة وشك في الحدث |
| ٣٨ المسألة السادسة ينتقض الوضوء بمس دبر | ٦٥ يتي على يقين الطهارة وفيه مسائل مهمة |
| ٣٨ نفسه على المذهب | ٦٥ ثلاثة ينبغي الاطلاع عليها |
| ٣٨ المسألة التاسعة لا ينتقض الوضوء بمس فرج | ٦٥ يحرم على المحدث الصلاة والطواف بالبيت |
| ٤٠ فروع سبعة تتعلق باللمس | ٦٦ ومس المصحف وحمله في كفه |
| ٤١ (فرع) في مذاهب العلماء في ذلك ومن قال | ٦٦ ترجمة حكيم بن حزام : والامام الصيمري |
| بالنقض ومن لم يقل زيادة على ما تقدم | ٦٦ شيخ الماوردي |
| ٤٣ عدم نقض الوضوء بمس الخنثى المشكل | ٦٧ مذاهب العلماء في تحريم الطواف على المحدث |
| فرجه أو ذكره وتفصيل ذلك وادله وهو | ٦٧ ودليل ذاك |
| مبحث واسع فيه فوائد كثيرة | ٦٩ (فرع) في ثلاث عشرة مسألة تتعلق بالمحدث |
| ٤٦ (الفصل الاول) في تعريف الخنثى المشكل | من حيث مس القرآن وحمله وكتابته وقراءته |
| ويان حقيقته وانه على ضربين | حال الحدث : والسفر بالقرآن وغير ذلك |
| ٥٠ الفصل الثاني في احكام الخنثى المشكل | ٧٢ (فرع) في مذاهب علماء الامصار في مس |
| ٥٤ بيان أن دم القصد والحجامة والقي لا تنتقض | المصحف وحمله وادلة كل وتحقيق ذاك |
| الوضوء والدليل على ذلك | ٧٣ باب الاستطابة وتبرئها : والاستنجاء |
| ٥٦ اكل اللحوم لا ينتقض الوضوء مطلقا ويان | والاستجمار بمناها |
| الاختلاف في ذلك | ٧٣ استحباب تنحية ما فيه اسم الله اذا اريد |
| ٥٧ اقوال العلماء في الوضوء مما مسته النار | دخول الخلاه ومنه الحاتم المقشوش والدليل |
| وبسط ذلك | على ذلك |
| ٦٠ (فرع) في انه لا فرق في مذهب احمد بن | ٧٤ استحباب التسمية عند دخول الخلاه |
| حنبل بين اكل لحم الابل مطبوخا وميشويا | والتعوف الوارد |
| وفي كله الوضوء | ٧٥ استحباب الدعاء عند الخروج من الخلاه |
| ٦٠ عدم نقض الوضوء ببقية المصلى وأقوال | ٧٦ ترجمة ابى ذر الصحابي المشهور |
| العلماء في ذلك وادلة كل وتحقيق المقام | ٧٦ استحباب تقديم الرجل اليسرى في الدخول |
| ٦١ (فرع) في بيان مذاهب العلماء في نفض | واليمين في الخروج من الخلاه |
| الوضوء بالردة | ٧٧ استحباب الابداء اذا كان في الصحراء |
| ٦٢ استحباب الوضوء من الضحك في الصلاة | والاستئذان عن الاعين وادلة ذلك |
| ومن السلام القيسح ودليل ذلك | ٧٨ منع استقبال القبلة واستدبارها في الخلاه |
| ٦٣ (فرع) في أنه لا يقال بطلت الطهارة بل | وجواز ذلك في البنين وتفصيل ذلك وادلته |
| انتهت | ٨٠ (فرع) يتعلق باستقبال القبلة واستدبارها |
| | (فرع) في بيان مذاهب العلماء في استقبال |
| | القبلة واستدبارها حال الجماع |

| صفحة | صفحة |
|--|---|
| منه حصاة او رودة لارطوبة مها | ٨٠ (فرع) في كراهية استقبال بيت المقدس |
| ٩٧ اذا توضأ او تيمم بعد الاستنجاء صبح | بول او غائط |
| وضوءه وبطل التيمم واختلاف اهل | ٨١ (فرع) في مذاهب العلماء في استقبال القبلة |
| المذهب في ذلك | واستدبارها ببول او غائط وادلة كل وتحقيق |
| ٩٨ الافضل في الاستنجاء أن يجمع بين الماء | ذلك |
| والاحجار ومذاهب الصحابة في ذلك وادلة | ٨٣ استحباب عدم رفع الثوب في قضاء الحاجة |
| كل وهي مسألة ميسولة | حتى يدنو من الارض ان لم يخف تلويثا |
| ١٠٢ الاقتصار على الحجر في الاستنجاء يلزمه | ٨٣ استحباب ارتياد موضع للبول |
| امرات | ٨٤ كراهية البول قائما إلا من عذر والدليل |
| ترجمة سلمان الفارسي الصحابي المشهور | على ذلك |
| ١٠٣ وجوب ثلاث مسحات وان اقي المحل | ٨٥ الجواب عن بوله ^{بالتيمم} قائما في السبابة |
| باقل من ذلك ويكفي حجر واحد له | ٨٥ كراهية البول في ثقب او سرب |
| ثلاثة أحرف | ٨٦ كراهية البول في الطريق والظل والموارد |
| ١٠٤ (فرع) في مذاهب علماء الامصار في | والدليل عليه |
| عدد الاحجار للاستنجاء وادلة كل وتحقيقه | ٨٧ كراهية البول تحت الاشجار المثمرة |
| ١٠٥ (فرع) في وجوب استنفاث ثلاثة احجار | ٨٧ كراهية الكلام حال قضاء الحاجة |
| اذا خرج من الذكر قطرة بعد مسحه | ٨٨ كراهية رد السلام وحكاية الاذان وحمد |
| ١٠٦ بيان كيفية الاستنجاء بالحجر والدليل عليه | الماطس حال قضاء الحاجة وادلة ذلك |
| ١٠٨ النهي عن الاستنجاء بالطين واختلاف | ٨٩ استحباب الاتكاء على الرجل اليسرى |
| العلماء في النهي | والدليل عليه |
| ١١٠ (فرع) في مسائل تتعلق بالفصل وهي ستة | ٩٠ استحباب عدم تطويل الفمود عند قضاء |
| وقد اشتملت على احكام كثيرة ينبغي | الحاجة والدليل عليه |
| الاطلاع عليها | ٩٠ استحباب التنجيع ومسح الذكر ونثره عند |
| ١١٢ يجوز الاستنجاء بما يقوم مقام الحجر من | قضاء الحاجة |
| كل جامد طاهر مزيل للين وليس له حرمة | ٩١ (فرع) في كراهية حشو الذكر بفطنة ونحوها |
| ولا هو جزء من حيوان والدليل على ذلك | ٩١ استحباب عدم الاستنجاء بالماء في موضع |
| ١١٤ بيان ان الشرع ورد باستعمال الحجر | قضاء الحاجة والدليل عليه |
| في الاستنجاء ورمى الجمار واستعمال الصرط | ٩٢ (فرع) في مسائل تتعلق بأداب قضاء |
| في الدباغ : وباستعمال الماء من طهارة | الحاجة وهي عشرة |
| الحدث والتنجس الخ | ٩٤ وجوب الاستنجاء من البول والغائط |
| لا يجوز الاستنجاء بغير الماء في المائعات | والدليل عليه وافوال العلماء في ذلك |
| وما ليس بظاهر كالزيت | ٩٦ قولان في وجوب الاستنجاء اذا خرجت |

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ١١٥ | فرج الميتة او دبر امرأة او رجل او بهيمة |
| ١١٦ | بالجنس كالزوجة وادلة كل وتحقيقه |
| ١١٨ | لا يجوز الاستنجاء بالارزبل المين كالزجاج |
| ١١٩ | وتفصيل ذلك والدليل عليه |
| ١٢٠ | لا يجوز الاستنجاء بالاحرم من المطعومات |
| ١٢١ | كالعظم والدليل عليه |
| ١٢٢ | فرع في ان الاصحاب اتفقوا على تحريم |
| ١٢٣ | الاستنجاء بجميع المطعومات: وأما الثمار |
| ١٢٤ | والفواكه ففيه تفصيل وخلاف |
| ١٢٥ | فرع يحرم الاستنجاء بكتب علوم الشرع |
| ١٢٦ | فرع في سقوط الفرض بالاستنجاء بقطعة |
| ١٢٧ | الذهب أو الفضة وجهان |
| ١٢٨ | فرع قول الشافعي في البرطي انه لا يستنجي |
| ١٢٩ | بظلم ذكي ولا ميت واختلاف الاصحاب |
| ١٣٠ | في هذا على ثلاثة اوجه |
| ١٣١ | الصحيح عند الاصحاب تحريم الاستنجاء |
| ١٣٢ | باجزاء الحيوان في حال اتصاله كالذئب |
| ١٣٣ | والاذن والصوف والشعر |
| ١٣٤ | في حواجز الاستنجاء بجلد مدبوغ ثلاثة |
| ١٣٥ | اقوال وتفصيل ذلك |
| ١٣٦ | فرع في مسائل تتعلق بالفصل وهي خمسة |
| ١٣٧ | حكم مجاوزة الخارج الموضع المتداوله |
| ١٣٨ | اربعة احوال وتفصيل ذلك |
| ١٣٩ | حكم ما اذا كان الخارج نادراً كالدم والدود |
| ١٤٠ | فهل يجوز فيه الحجر او يتعين الماء |
| ١٤١ | وتفصيل ذلك وبسطه باوضح عبارة |
| ١٤٢ | فرع في مسائل خمسة تتعلق بالباب |
| ١٤٣ | باب ما يوجب الفسل |
| ١٤٤ | من موجبات الفسل ايلاج الحشفة في |
| ١٤٥ | الفرج وخروج المني والحيض والنفاس |
| ١٤٦ | وادلة ذلك |
| ١٤٧ | وجوب الفسل من ايلاج الذكر في |
| ١٤٨ | فرج الميتة او دبر امرأة او رجل او بهيمة |
| ١٤٩ | او دبر خنثي مشكل ودليل ذلك عقلا |
| ١٥٠ | فرع في مسائل تتعلق بالفصل وهي |
| ١٥١ | اثلثة عشرة مسألة |
| ١٥٢ | المسألة الثانية عشرة منها في مذاهب العلماء |
| ١٥٣ | في الايلاج وادلة ذلك وتحقيقه |
| ١٥٤ | ايجاب الفسل بخروج المني على الرجل |
| ١٥٥ | والمرأة في النوم واليقظة والدليل على ذلك |
| ١٥٦ | بيان أن العلماء اجمعوا على وجوب الفسل |
| ١٥٧ | بخروج المني وتفصيل ذلك |
| ١٥٨ | فرع في لقاة المني والودى والمذى |
| ١٥٩ | وتحقيق صفاتها |
| ١٦٠ | الاحتلام بدون رؤية المني او الشك في |
| ١٦١ | الخروج لا يوجب الفسل: ورؤية المني |
| ١٦٢ | بدون تذكر احتلام توجب الفسل والدليل |
| ١٦٣ | حكم ما اذا رأى المني في فراش بنام فيه |
| ١٦٤ | هو وغيره او هو وحده |
| ١٦٥ | عدم ايحاب الفسل من المذى والدليل عليه |
| ١٦٦ | استنباط فوائد من حديث على قال كنت |
| ١٦٧ | رجلاً مذاهم الخ |
| ١٦٨ | حكم ما اذا خرج منه ما يشبه المني والمذى |
| ١٦٩ | ولم يتميز له وبفصيل ذلك |
| ١٧٠ | فرع اعترض على المصنف في قوله بلزمه |
| ١٧١ | غسل الثوب مع الوضوء والغسل |
| ١٧٢ | ايجاب الفسل من الحيض والدليل عليه |
| ١٧٣ | في الكتاب والسنة وهو اجماع |
| ١٧٤ | تفسير الحيضة: ترجمة حبيش |
| ١٧٥ | فرعان يتعلقان بالحيض |
| ١٧٦ | حكم ما اذا ولدت ولداً ولم تر دمًا واختلاف |
| ١٧٧ | العلماء في ذلك |
| ١٧٨ | فرع اذا ولدت في نهار رمضان ولم تر |
| ١٧٩ | دمًا في بطلان صومها طريقان |

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ١٥٠ | فرع حكم ماذا حاضيت ثم اجنبت أو اجنبت ثم حاضيت |
| ١٥٠ | فرع في بيان ان اعضاء الجنب والحائض والنفساء وعرقهم طاهر |
| ١٥١ | خروج المني بعد استدخال المرأة اياه لا يوجب الفسل واقرار العلماء في ذلك ودليله |
| ١٥٢ | استحباب غسل الكافر اذا اسلم ولم يكن عليه غسل في حال الكفر وتفصيل ذلك والدليل عليه |
| ١٥٤ | فرع في استحباب حلق شعر رأس الكافر اذا اسلم والدليل عليه |
| ١٥٤ | فرع في مبادرة الكافر الى الاسلام وان لا تؤخره الى ما بعد الفسل |
| ١٥٥ | تحريم الصلاة والطواف ومن المصحف وحمله على الجنب والدليل عليه |
| ١٥٦ | تحريم قراءة القرآن واللبث في المسجد على الجنب والدليل على ذلك |
| ١٥٧ | فرع في بيان حديث «لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا جنب ولا كل» |
| ١٥٨ | فرع في مذاهب العلماء في كراهة النوم قبل الوضوء للجنب |
| ١٥٨ | فرع في مذاهب العلماء في قراءة الجنب والحائض وأدله كل وتحقيق ذلك |
| ١٦٠ | فرع في مذاهب العلماء في مكث الجنب في المسجد وعبره فيه فلا مكث وأدله كل وتحقيق ذلك |
| ١٦٢ | فصل : يتعلق بقراءة الجنب والحائض والمحدث واذا كرم ومواضع القراءة واحوالها ونحو ذلك وهذا الفصل من المهمات التي يتأكد لطالب الاخرة معرفتها وفيه اثنتا عشرة مسألة |
| ١٦٦ | فرع في بيان ان القراءة في المصحف افضل من القراءة عن ظهر قلب |
| ١٦٦ | فرع في بيان ان قراءة الجماعة مجتمعين مستحبة لا كراهية فيها |
| ١٦٦ | فرع في حكم قراءة القرآن برفع الصوت وبالسراة وأيهما افضل |
| ١٦٦ | فرع في استحباب تحسين الصوت بالقراءة والدليل على ذلك |
| ١٦٧ | فروع ثلاثة تتعلق بالقراءة |
| ١٦٨ | فروع خمسة تتعلق باداب حملة القرآن وما ينبغي لهم ان يتصفوا به من الاخلاق والآداب والحاصل الحميدة |
| ١٦٩ | فرع في آداب الناس كلهم مع القرآن |
| ١٧١ | فرع في الآيات والسور المستحبة في اوقات واحوال مخصوصة |
| ١٧٢ | فصل : في المساجد واحكامها وما يتعلق بها وما يندب فيها وما ربه منه ونحو ذلك وفيه ثلاثة وثلاثون مسألة |
| ١٧٢ | المسألة الاولى : منها حكم عبور الجنب المسجد واقرار اهل المذهب فيه |
| ١٧٣ | المسألة الثانية : لو احتلم الشخص في المسجد يجب عليه الخروج منه وتفصيل ذلك |
| ١٧٣ | المسألة الثالثة : يجوز للمحدث الجلوس في المسجد لاجماعا |
| ١٧٤ | المسألة الرابعة : يجوز النوم في المسجد ولا كراهة فيه في مذهب الشافعية والدليل عليه وبيان من خالف ذلك من العلماء |
| ١٧٤ | المسألة الخامسة : جواز الوضوء في المسجد اذا لم يؤذ بمائه وبيان من قال به من السلف |
| ١٧٤ | المسألة السادسة : لا باس بالاكل والشرب في المسجد ووضع المائدة فيه |

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ١٧٤ | المسألة السابعة : منع دخول المسجد من أكل ثوما أو بصلا أو كراثا أو غيرها مما له رائحة كريهة والدليل عليه |
| ١٧٥ | الثامنة : البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها |
| ١٧٦ | التاسعة : يحرم البول والقصد والحجامة في المسجد |
| ١٧٧ | العاشرة : يكره غرس الشجر في المسجد وكذلك حفر البئر فيه |
| ١٧٨ | الحادية عشرة : تكره الخوصومة في المسجد ورفع الصوت وانشاد الضالة وكذلك البيع والشراء والأجارة ونحوها |
| ١٧٩ | الثانية عشرة : يكره ادخال البهائم والحجابين والصبيان الذين لا يميزون المسجد |
| ١٨٠ | الثالثة عشرة : يكره ان يجعل المسجد مقعد الحرفة كالحياكة ونحوها |
| ١٨١ | الرابعة عشرة : يجوز الاستلقاء في المسجد على القفا ووضع احد الرجلين على الأخرى وتشبيك الأصابع ونحو ذلك والدليل عليه |
| ١٨٢ | الخامسة عشرة : يستحب عقد حلق العلم في المساجد وذكر المواعظ والرقائق ونحوها |
| ١٨٣ | فرع في بيان أن التحدث بالحديث المباح في المسجد مباح والدليل عليه |
| ١٨٤ | المسألة السادسة عشرة : حواز انشاد الشعر في المسجد بشرطه والدليل عليه |
| ١٨٥ | السابعة عشرة : يسكن المسجد وتنظيفه وإزالة ما يرى فيه من نجاسة أو بصاق |
| ١٨٦ | الثامنة عشرة : من البدع المنكرة إيقاد القنارالا في ليالي غصصوبة وبيان مفساده من وجوه |
| ١٨٧ | التاسعة عشر الى التاسعة والعشرين : في |
| ١٨٨ | احكام تتعلق بالمسجد |
| ١٨٩ | المسألة الثلاثون : لا يجوز اخذ شيء من أجزاء المسجد ودليل ذلك |
| ١٩٠ | المسألة الحادية والثلاثون : يسن بناء المساجد وعمارتها وتمهدها واصلاح ما تشمت والدليل عليها |
| ١٩١ | فرع في كراهية زخرفة المسجد وترينه ونقشه والدليل على ذلك |
| ١٩٢ | المسألة الثانية والثلاثون في فضل المساجد |
| ١٩٣ | المسألة الثالثة والثلاثون : لا يحرم مكث الجنب في المصل المتخذ للعيد وغيره |
| ١٩٤ | باب صفة الفسل والدليل عليها واختلاف اهل المذهب في بعض احكام الفسل هل هي فرض او سنة |
| ١٩٥ | فرع في استحباب افاضة الماء على البدن في الفسل ثلاث مرات |
| ١٩٦ | فرع في ان ذلك الاعضاء في الفسل وفي الوضوء سنة |
| ١٩٧ | فرع في ان الوضوء في الفسل سنة وبيان مذاهب العلماء في ذلك |
| ١٩٨ | غسل المرأة كفسل الرجل واذا كان لها ضفائر لا يصل الماء اليها فيجب تقضفها في مذهب الشافعي والدليل على ذلك |
| ١٩٩ | استحباب أخذ قرصة من المسك للحافض اذا اغتسلت تتبع بها أثر الدم والدليل على ذلك |
| ٢٠٠ | استحباب ان لا ينقص في السل من صاح ولا في الوضوء من مد والدليل على ذلك |
| ٢٠١ | فرع في ان الاصحاب وغيرهم اتفقوا على ذم الاسراف في الماء في الوضوء والفسل جواز توضىء الرجل والمرأة من اناء واحد والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه والجمع |

- ٢٥٢ فرع في ان الجمع بين الصلاتين للمتيهم جائز
 فرع في مذاهب العلماء في طلب الماء
 ٢٥٣ حكم ما اذا بذل له الماء هل عليه قبوله ام لا
 واذا باعه منه بضمن المثل هل عليه شراؤه
 ام لا وكلام الاصحاب في ذلك وخلال
 ذلك فوائد تقيسة
 ٢٥٧ حكم ما اذا دل على ماء ولم يخف فوات الوقت
 ولا اقطاعا عن رفقة ولا ضررا في
 نفسه وماله
 ٢٥٩ حكم ما اذا طلب الماء فلم يجد فتيهم ثم
 طلع عليه ركب قبل ان يدخل في الصلاة
 ان طلب ولم يجد ماء جازله التيمم والدليل
 على ذلك من الكتاب والسنة والاجماع
 ٢٦١ بيان ان العادم ثلاثة احوال
 ٢٦٢ فرع كلام الاصحاب في تأخير الصلاة عن
 اول الوقت الى اثنا عشر لا انتظار الجماعة
 ٢٦٣ فرع ان يتصلغان بالمسالة
 ٢٦٤ خمس مسائل تتعلق بالتيمم تفسير الرجل
 ٢٦٦ فروع ثلاثة تتعلق بالمسالة
 ٢٦٦ فرع في مذاهب العلماء فيمن نسي الماء
 في رحله وصلى بالتيمم ثم علمه وادله كل
 وتحقيق ذلك
 ٢٦٨ قولان فيما اذا وجد بعض ما يكفي
 ٢٦٩ فرع ان فيما اذا وجد غير ماء كثلج او برد
 ٢٧٠ فروع تسعة تتعلق بالتيمم
 ٢٨٢ حكم ما اذا اجتمع ميت وجنب او ميت
 وحائض اقطع دما او ميت وهي على
 بدنه نجاسة وكان الماء يكفي احدهما من
 يقدم وفي الفصل مسائل كثيرة وتفصيل
 ذلك وبيانه اتم بيان
 ٢٧٢ فرع لو كان مع الميت ماء وخافت رفقته
 العطش شربه ويموه وادوا بمنه في
- استوعب وجهه ثم يديه وتفصيل ذلك
 ٢٣٦ فرع فيما اذا تيمم بتراب كان على بعض
 اعضائه
 فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي سبعة
 ٢٣٨ فرع في مذاهب العلماء في حكم التراب الى
 جميع البشارة
 شروط صحة التيمم اربعة
 ٢٤٢ فرع في ان التيمم لناقلة في وقتها يستباح
 به جميع النوافل فقط دون القرائن على
 الصحيح
 ٢٤٣ فرع في ان التيمم لمكتوبة لا يصح إلا
 بددخول وقتها ومذاهب العلماء في ذلك
 ودليل كل وتحقيق المقام
 ترجمة ابن بكر بن الحداد تلميذ ابن اسحق
 المروزي
 ٤٤٢ عدم جواز التيمم مع وجود الماء بشرطه
 وتفصيل ذلك واقوال العلماء فيه ودليل
 كل وتحقيقه
 ٢٤٦ فرع فيما اذا ازدحم عدد كثير على ثر وكان
 الاستقاء منها بالمناوبة ونوقع نحوه بعد
 خروج الوقت هل له ان يتيمم ام لا
 واقوال العلماء في ذلك
 ٢٤٧ فرع كلام الامام الشافعي والاصحاب فيمن
 يكون في سقينة في البحر ولا يقدر على
 الماء ولا على الاستقاء يتيمم ويصلي
 ولا اعادة عليه
 ٢٤٧ فروع اربعة تتعلق بادم الماء
 ٢٤٩ مسائل تتعلق بادم الماء أيضا من حيث
 طلب الماء في الوقت وقبله وهل يذهب
 يمينا او شمالا وغير ذلك من المسائل التي
 تذكرها الفقهاء في باب التيمم وقد اطعن
 الشارح رحمه الله تعالى في ذلك

| صفحة | ميراثه | صفحة |
|--|--|------|
| ٣٠٧ مسافر معه ماء قد دخل عليه وقت الصلاة فارقاه او شربه في غير حاجة وتيمم وصلى هل يبيد ام لا واقوال العلماء في ذلك | ٢٧٧ حكم ما اذا فقد الماء والتراب صلى على حسب حاله | ٣٠٨ |
| ٣٠٨ فرع لو وجب او باع ماء صالحا لطهارته في الوقت هل يصح البيع او الهبة او لا يصح واقوال اهل المذهب في ذلك | ٢٧٩ فروع اربعة تتعلق بفقد الماء والتراب | ٣١٠ |
| فرعان يعلقان بالتيمم | ٢٨٠ فرع في مذاهب العلماء فيمن لم يجد ماء ولا ترابا وادلة كل وتحقيق المقام | ٣١٠ |
| تفصيل حال من رأى الماء في أثناء الصلاة هل يبطل تيممه | ٢٨٢ حكم الخائض من استعمال الماء وتفسيره وله احوال | ٣١٥ |
| ٣١٥ فرع اذا دخل في صلاة مفروضة في اول وقتها حرم عليه قطعها من غير عذر واقوال اهل المذهب في ذلك | ٢٨٦ فروع خمسة تتعلق بالفصل | ٣١٨ |
| ٣١٨ فرع في مذاهب العلماء فيمن وجد الماء في أثناء صلاة السفر | ٢٨٧ حكم ما اذا كان في بعض يده قرح يمنع استعمال الماء واقوال اهل المذهب فيه | ٣٢٠ |
| ٣٢٠ لو توضأ للرسوخ ثم برى لم يزمه الاعادة | ٢٨٩ فروع سبعة تتعلق بالتيمم للحراقة | ٣٢١ |
| ٣٢١ حكم ما اذا تيمم لشدة البرد وصلى ثم زال البرد وتفصيل ذلك | ٢٩٣ حكم ما اذا تيمم هل يصح ان يصلى به فريضة واحدة او فرائض وتفصيل ذلك | ٣٢٢ |
| ٣٢٢ لزوم الاعادة على من صلى بغير طهارة لعدم الماء والتراب | ٢٩٤ فرع في مذاهب العلماء فيا يباح بالتيمم الواحد من فرائض الاعيان وادلة كل وتحقيق المقام | ٣٢٣ |
| ٣٢٣ حكم وضع الجباير وتفصيل ذلك وهو مبحث مطول جدا | ٢٩٥ حكم ما اذا نسى صلاة ولم يعرف عنها فهل يكفيه التيمم الواحد لصلاة خمس اوقات بدل المنسية | ٣٣٠ |
| ٣٣٠ فرع في ان المسح على الجبيرة غير مؤقت بل يمسح في غير نزع | ٢٩٨ فروع ثلاثة تتعلق بالتيمم | ٣٣١ |
| ٣٣١ فروع ثلاثة تتعلق بالجبيرة | ٢٩٩ جواز التيمم الواحد لصلاة النوافل واحدة فأكثر | ٣٣٢ |
| ٣٣٢ فصل في مسائل تتعلق بباب التيمم وهي اربعة | ٣٠٠ يبطل التيمم ما يبطل الوضوء | ٣٣٣ |
| ٣٣٣ فرع في ان التيمم يشتمل على فرض وستة وأدب وكراهة وشرط وبيان الجميع | ٣٠١ تفصيل حكم ما اذا تيمم لعدم الماء ثم رأى الماء وهو مبحث مطول وفيه مسائل كثيرة ينبغي مطالعته | ٣٣٤ |
| ٣٣٣ فصل في حكم الصلوات المأمور بهن في الوقت مع خلل للضرورة وبه يتم كتاب التيمم | ٣٠٤ فرعان يعلقان بالتيمم | ٣٣٤ |
| | ٣٠٥ فرع في مذاهب العلماء فيمن عدم الماء في الحضر وادلة كل وتحقيق المقام | ٣٣٦ |
| | ٣٠٦ فرع في مذاهب العلماء فيمن صلى بالتيمم في السفر ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة | |

- صفحة ٣٤١ كتاب الحيض: حقيقة الحيض واسماؤه
٣٤٣ فرعان يطلقان بلفظ الحيض
٣٤٤ فرع في بيان ان باب الحيض من عويص
الابواب وقد افرد كثير من العلماء
بالتأليف ولابي فرج الدارمي مجلد ضخيم
في مسألة المتحيرة
٣٤٦ فرع في ان النساء على اربعة اضراب
ظاهر ومستحاضة وحائض وذات دم
فاسد وتعريف كل منها
٣٤٨ استحكال قول المذهب اذا حاضت المرأة
حرم عليها الطهارة
٣٥٠ تحرم على الحائض الصلاة والدليل عليه
فرع سجود التلاوة والشكر في معنى الصلاة
في الحرمة
فرع في ان كل صلاة تقوت في زمن الحيض
لا تقضي الا ركعتي الطواف
فرع في ان مذهب جمهور العلماء من
السلف والخلف ليس على الحائض وضوء
ولا تسبيح ولا ذكر في اوقات الصلوات
٣٥٤ تحريم الصوم على الحائض والدليل عليه
٣٥٦ تحريم الطواف على الحائض وقراءة القرآن
والدليل على ذلك
٣٥٧ فرع في مذاهب العلماء في قراءة الحائض
القرآن
يحرم على الحائض حمل المصحف ومسه
واللبث في المسجد والدليل على ذلك
٣٥٨ تحريم وطء الحائض والدليل عليه من
الكتاب والسنة وأقوال اهل المذهب
في ذلك
٣٦٠ فرع في مذاهب العلماء فيمن وطئ في
الحيض عايداً عالماً
٣٦١ تحريم الاستمتاع فيما بين السرة والركبة
- صفحة ٣٦٥ والدليل عليه
٣٦٥ فرع في مذاهب العلماء في المباشرة فيما بين
السرة والركبة ويخبر وطء
٣٦٦ اذا طهرت بين الحيض حل لها الصوم دون
الصلاة والطواف وقراءة القرآن وحمله
٣٧٠ فرع في مذاهب العلماء في وطء الحائض اذا
طهرت قبل النسل
٣٧١ فرع فيمن اقطع دمها وعدمت الماء فتيمنت
ثم احدثت فانها تمتنع من الصلاة دون الوطء
٣٧٢ فروع اربعة تتعلق باحكام الحائض
٣٧٣ أقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين
٣٧٤ فرع في ان أقل سن يجوز ان تنزل فيه
المرأة المني هو سن الحيض
٣٧٥ أقل الحيض يوم وليلة واختلاف الاصحاب
فيه على ثلاث طرق
٣٧٦ فرع ترجمة حمنة بنت جحش وعطاء
والاوزاعي
٣٨٠ فرع في مذاهب العلماء في أقل الحيض
والطهر واكثرها
٣٨١ فرع أقل الطهر خمسة عشر يوماً بليا ليهن
٣٨٤ الدم الذي تراه الحامل فيه قولان ويأبى
٣٨٥ فرع لو قلنا دم الحامل حيض هل تنقضي
به العدة
٣٨٦ فرعان يطلقان بالحائض
فرع في مذاهب السلف في حيض
الحائض
٣٨٧ فان رأت يوماً دمها يوماً نقاء ولم يسر خمسة
عشر ففيه قولان
٣٨٨ اذا رأت المرأة الدم وقتا ليس يجوز أن تحيض
فيه أمسكت عما تمسك عنه الحائض
وتفصيل ذلك مطولاً
٣٩٤ فرع في مسائل الصغرة وأمتلتها وأقوال

- ٣٣٣ أحكام تتعلق بالناسية المميّزة وهي من
عويص باب الحيض
- ٣٣٧ فصل في حكم وطء المتحيرة
- ٣٣٧ فصل في قراءة المتحيرة القرآن ودخولها
المسجد ومس المصحف وحمله وتطوعها
بصوم وصلاة وطواف
- ٣٣٨ فصل في عدة المتحيرة
- ٤٤٢ فصل في طهارة المتحيرة
- ٤٤٣ فصل في صلاة المتحيرة المكتوبة وبكلام
الشافعي والأصحاب في ذلك
- ٤٤٧ فصل في إصيام المتحيرة وأقوال العلماء فيه
- ٤٥١ فرع في صيام المتحيرة يوماً عن قضاء نذر
أو كفارة أو فدية في الحج أو تطوع أو غيره
- ٤٥٥ فرع في صيام المتحيرة يومين ولها طريقتان
- ٤٦٢ « في صيامها ثلاثة أيام وصور ذلك
- ٤٦٤ فرع في صيامها أربعة أيام وصور ذلك
- ٤٦٥ فرع في صيامها خمسة أيام وصور ذلك
- ٤٦٦ فروع تسعة تتعلق بصوم المتحيرة ستة
أيام إلى أربعة عشر يوماً وصور ذلك مع
تفصيلها في بيان شاف قل أن يوجد في كتاب
- ٤٦٨ (فصل) في صوم المتحيرة صوماً متتابعاً
لنذر أو كفارة قتل أو جماع في نهار
رمضان أو غير ذلك
- ٤٧٢ (فصل) في تحصيل المتحيرة صلاة أو صلوات
مقضيّات أو مندورات وتفصيل ذلك
- ٤٧٥ (فصل) في طواف المتحيرة
- ٤٧٧ فصل في مسائل ذكرها صاحب البحرة
تتعلق بالمتحيرة وهي سبعة
- ٤٧٨ فرع يجب على الزوج تفقّز وجهه المتحيرة
- ٤٧٨ أحكام تتعلق بالناسية وفي خلال ذلك
مسائل كثيرة قل أن توجد في كتاب
- ٤٨٢ فرع في الحافظة لقدر حيضها إنما
- علماء المذهب فيها
- ٣٩٥ فرع في مذاهب العلماء في الصغرة والكدره
- ٣٩٦ أن غير الدم خمسة عشر قد اختلف فيها
بالاستحاضة وتفصيل ذلك وأدلتها
- ٤٠١ فرع في المبتدأة رأّت الدم في أول امرها
- ٤٠٢ « في مذاهب العلماء في المبتدأة
- حكم المبتدأة المميّزة وتفصيله وصور ذلك
- ٤٠٥ أحكام الميزة
- ٤٠٦ الكلام على نوات الأولى والدلالة والبداءة
- ٤١١ فرعان يتصلان بالحيض
- إذا رأّت ستة عشر يوماً دماً أحرّم رأّت
دماً أسود وانفصل لم يكن لها تمييز فيكون
حيضها يوماً وليلة في أول الدم الأحمر
- في أحد القولين وستاً أو سبعة في الآخر
- واختلاف أقوال أهل المذهب في ذلك
- ٤١٣ فرع رأّت خمسة حمرة ثم خمسة سواداً ثم
خمسة حمرة فانقطع فجميع حيض واختلاف
في ذلك
- ٤١٤ فرعان يتعلّقان بأحكام الحيض
- ٤١٥ أحكام المتأدّة غير المميّزة وحقيقتها وأدلتها
- ٤١٧ ثبتت المادة بمرة واحدة
- ٤١٩ ثبتت المادة بالتمييز كما ثبتت بانقطاع الدم
وكلام العلماء في ذلك
- ٤٢٠ فرع في حكم من تأتت - أدتها خمسة سواداً
وباق الشهر حمرة وتكرر هذا مرّات
- ٤٢١ يثبت الطهر بالمادة كما يثبت الحيض وأقوال
الأصحاب في ذلك
- ٤٢٢ يجوز أن تنتقل المادة فتتقدم وتأخر وترد
وتنقص وترد إلى آخر ما رر في ذلك
- وتفصيل ذلك وأمثله بما يوضح المقام
وينفي اللبس
- ٤١٣ أحكام تتعلق بالمتأدّة المميّزة

| صفحة | صفحة |
|---|---|
| ٥١٨ دم النفاس يحوم ما يحرمه الحيض ويسقط ما يسقطه الحيض وتفصيل ما اذا خرج الدم قبل الولادة او بعدها وادلة ذلك | ٤٨٢ ينفعها حفظها احكام تتعلق بالحافطة ولها احكام الطهر واحكام الحيض |
| ٥١٩ النفاس وبيان حقيقته لمة وشرعا | فرع فيها اذا عرفت يقين طهرها في وقت من الشهر وصورة ذلك وحكمه |
| ٥٢٢ بيان ان اكثر النفاس ستون يوما وقال المنزف ان يموت والدليل على ذلك ولا حد لاقله | ٤٨٧ فرع فيها اذا عرفت يقين حيضها في وقت من الشهر وصورة ذلك وحكمه |
| ٥٢٤ ترجمة الامام الشعبي التامى الكبير | ٤٨٨ فرع فيها اذا قالت كان لى فى كل شهر حيضتان لاعلم قدرهما ولا موضعهما |
| ٥٢٤ فرع فى مذاهب العلماء فى اكثر النفاس واقله وادلة كل وتحقيق ذلك | ٤٩٠ احكام تتعلق بن كانت ذاكرة للوقت ناسية للمد وتفصيل ذلك |
| ٥٢٦ حكم من ولدت توأمين بينهما زمان وفيه ثلاثة اوجه | ٤٩٤ فرع فيها لو قالت حيضي ثلاثة ايام من احدى عشرات الشهر وحكم ذلك |
| تفسير التوهم والزمن | ٤٩٥ فرع فيها لو قالت كنت احيض خمسة من الشهر الخ |
| ٥٢٧ حكم ما اذا رأت دم النفاس ساعة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم يوما وليلة وتفصيل ذلك واقوال أهل المذهب فيه | ٤٩٦ فروع تسعة تتعلق بالباب |
| ٥٢٩ حكم النساء التي عدا دما السنين يوما وهي ثلاثة احوال وتفصيل ذلك | ٤٩٩ احكام تتعلق بالمستحاضة وهي مسائل التى تسمى بالتلفيق |
| ٥٣١ فرع فى ان الصفرة والكدر فى زمن النفاس حكمها فى زمن الحيض | ٥٠١ ترجمة ابن بنت الشافعي |
| ٥٣٢ فرع اذا انقطع دم النساء واغتسلت جاز وطؤها ومذاهب العلماء فى ذلك وادلة كل وتحقيق المقام | ٥٠٢ احكام تتعلق بالمستحاضة وهي ثلاث حالات |
| ٥٣٣ يجب على المستحاضة ان تسبل الدم وتعصب الفرج وتستوق بالشد والتلجم والدليل على ذلك | ٥٠٦ بيان القوانين فى التلفيق وقد أسهب فيه الشارح وذكر فيه ثلاث حالات |
| ٥٣٥ لاتصلب المستحاضة بطهارة اكثر من فريضة والدليل عليه | ٥١٢ فرع فيها اذا رأت ثلاثة ايام دما ثم اثني عشر فقاء ثم ثلاثة دما ثم انقطع |
| فرع فى ان طهارة المستحاضة حل الوضوء او النسل ومذاهب العلماء فيه | ٥١٣ فرع اذا كانت عادت ان تحيض فى الشهر عشرة ايام فى اوله فرأت فى شهر يومين دما ثم ستة فقاء ثم يومين دما واقطع واستمر الدم |
| فرع فى ان المستحاضة اذا توضأت ارتفع حدثها السابق ولم يرتفع المستقبل وبيان ذلك باوضح عبارة واسهل لفظ | ٥١٣ فرع يتعلق بالتلفيق أيضا |
| | ٥١٥ فرع فيها اذا انقضت عادت باقدم أو تأخر ثم استحيضت وتقطع دما فقبها الخلاف فى مراعاة الاولى وتفصيل ذلك |

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ٥٣٧ | لا يجوز أن توضع المستحاضة قبل دخول الوقت وتفصيله |
| ٥٣٨ | حكم المستحاضة إذا دخلت في الصلاة ثم انقطع دمها هل تبطل صلاتها أم لا فوجهاً وتفصيله |
| ٥٤٠ | فرعان يتصلقان بالحكم المستحاضة |
| ٥٤١ | بيان أن حكم سلس البول والمذى حكم المستحاضة |
| ٥٤٢ | فروع ثلاثة تتعلق بالمستحاضة |
| ٥٤٣ | فرع في مسائل تتعلق باب الحيض وهي أربعة |
| ٥٤٤ | (فصل) في أشياء انكرت على الفزالي في باب الحيض من الوسيط |
| ٥٤٦ | باب إزالة النجاسة |
| ٥٤٧ | بيان أنواع النجاسة وهي البول والقيء والنجس |
| ٥٤٨ | الدليل على نجاسة البول |
| ٥٤٩ | الدليل على نجاسة العائط |
| ٥٥٠ | الدليل على نجاسة سرجين البهائم وذرق الطيور |
| ٥٥١ | الدليل على نجاسة القيء |
| ٥٥٢ | فرع في الزطوة التي تخرج من البدن نجسة |
| ٥٥٣ | في حكم الماء الذي يصيل من قم الانهان حال النوم |
| ٥٥٤ | فرعان في حكم الحرة والجرة |
| ٥٥٥ | الدليل على نجاسة المذى والودي |
| ٥٥٦ | الدليل على طهارة مني الآدمي |
| ٥٥٧ | فرع في مذاهب العلماء في طهارة المنى ودليل كل وتحقيق ذلك |
| ٥٥٨ | حكم مني غير الآدمي |
| ٥٥٩ | فرع في أن البيض من ما كول اللحم طاهر |
| ٥٦٠ | في أن البيضة إذا استحالت دماً ففي |
| ٥٥٦ | فرع في أن المنى الطاهر هل يجوز أكله |
| ٥٥٧ | الدليل على نجاسة الدم |
| ٥٥٨ | في حكم الدم الباقي على اللحم وعظامه |
| ٥٥٩ | واقوال العلماء فيه |
| ٥٦٠ | الدليل على نجاسة القيح |
| ٥٦١ | في نجاسة الملقه وجهاً وبياها |
| ٥٦٢ | حكم الميتة غير السمك والجراد والآدمي |
| ٥٦٣ | النجاسة والدليل على ذلك |
| ٥٦٤ | المضغ المنفصل من حيوان حي كالية الشاة وسنام البعير وذنب البقرة والأذن واليد وغير ذلك |
| ٥٦٥ | فرع في أن عصب الميتة غير الآدمي نجس |
| ٥٦٦ | في مذاهب العلماء في نجاسة الآدمي بالموت |
| ٥٦٧ | الدليل على نجاسة الخمر واقوال العلماء فيه |
| ٥٦٨ | فرع في أن مذهب الجمهور جواز الانتباه في جميع الأوعية من الخمر والخشب والجلود والدباء |
| ٥٦٩ | فرع في أن شرب الحليطين والمنصف إذا لم يصير مسكراً ليس بمحرم لكن يكره وتفسيرهما والدليل على ذلك |
| ٥٧٠ | مذهب الشافعي أن الكلاب كلها بجميع أنواعها نجسة واقوال العلماء في ذلك |
| ٥٧١ | اجماع العلماء على نجاسة الخنزير إلا ما نقل عن مالك بأنه طاهر مدة حياته |
| ٥٧٢ | ففي ابن مالك لا يؤكل لحمه غير الآدمي وجهاً وبياها واقوال اصحاب المذهب فيه |
| ٥٧٣ | فرع في حكم الافحة واقوال العلماء فيه |
| ٥٧٤ | اختلاف العلماء في طهارة رطوبه بفرج المرأة |
| ٥٧٥ | حكم الاعيان الطاهرة اذا لاقاها شيء من النجاسات المتقدمة |
| ٥٧٦ | فرع في مسائل تتعلق بالنجاسات وهي سبعة |

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ٥٧٣ | فرع في ان المسك طاهر بالاجماع فيجوز بيمة بالاجماع ايضا |
| ٥٨٣ | فرع في ان الزبد الذي هو لبن مستور في البحر فيه وجهان النجاسة والطهارة |
| ٥٧٤ | لا يطهر من النجاسات بالاستحالة إلا شبهان جلد الميتة والخمرة وتفصيل ذلك |
| ٥٧٥ | الدليل على أن الخمر اذا خللت بخل أو ملح لم تطهر |
| ٥٧٦ | فرع في ان الخمر نوعان محترمة وغير محترمة وايضاح ذلك بصور قل ان توجد في كتاب |
| ٥٧٨ | اربع في ان بيع الخمر المحترمة لا يصح على المذهب |
| ٥٨٩ | فرع في بيان مذاهب العلماء في امثال ظروف الخمر والانتفاع بها واستعمالها |
| ٥٨٩ | فرع في ان التصرف في الخمر حرام على اهل الذمة عند الشافعية خلافا للحنفية |
| ٥٧٩ | فرع في مذاهب العلماء في تخلل الخمر وتخليها عدم طهارة السرجين والعدرة اذا احرقا وصارا رمادا |
| ٥٨٠ | حكم دخان النجاسة طهارة الاناء اذا ولغ فيه الكلب او ادخل عضوا فيه ان ينسل سبع مرات احداهن بالتراب واقوال العلماء فيه ودليله |
| ٥٨٢ | الافضل ان يجعل التراب في غير السابعة |
| ٥٨٣ | ليرد عليه ما ينظفه حكم ما اذا حمل بدل التراب جصا أو اشناتا هل يكفي فيه قولان |
| ٥٨٤ | حكم ما اذا غسله بالماء وحده وهل يكفي فيه وجهان |
| ٥٨٤ | حكم ما اذا ولغ في الاناء كلبان حكم ما اذا ولغ في اناء وقمت فيه نجاسة اخرى هل يجزئ سبع مرات للجميع ام لا |
| ٥٨٦ | فرع في مسائل مهمة تتعلق بالولوغ حكم ما اذا اصاب الثوب من ماء الفسلات |
| ٥٨٥ | حكم ولوغ الخنزير اربعة عشر مسألة |
| ٥٨٩ | فرع في ان سؤر الهرة والبغل والحمار والسباع والفار وسائر الحيوانات غير الكلب والخنزير وما تولد من احدها طاهر لا كراهة فيه عند الشافعية |
| ٥٩٠ | حكم بول الصبي الذي لم يطعم الطعام النضج: وفي بول الجارية النفس والدليل على ذلك |
| ٥٩٠ | فرع في مذاهب العلماء في بول الصبي الذي لم يطعم والجارية |
| ٥٩١ | حكم ما سوى ذلك من النجاسات وبيانها وادلة كل |



﴿ فهرست الجزء الثاني من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي رضي الله عنه مع التلخيص الجدير للإمام ابن حجر رضي الله عنه ﴾

صفحة

٢ الباب الثالث في الاحداث

٢ الفصل الاول في أسبابها

٩٥ الفصل الثاني في حكم الحدث

١٠٩ الباب الرابع في النسل

١٩٣ كتاب التيمم

١٩٣ الباب الاول فيما يبيح التيمم

٣٠٩ الباب الثاني في كيفية التيمم

٣٣٦ الباب الثالث في أحكام التيمم

٣٦٤ باب المسح على الخفين

٤٠٩ كتاب الحيض

٤٠٩ الباب الاول في حكم الحيض

والاستحاضة

٤٤٦ الباب الثاني في المستحاضات

٤٩٠ الباب الثالث في التي نسيت عاداتها

٥٣٦ الباب الرابع في التلقيح بين أيام الطهر

والحيض

٥٧٣ الباب الخامس في النفاس



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثاني من كتاب المجموع
شرح المذهب للإمام أبي زكريا محيي الدين النووي رضى الله عنه

| صفحة | سطر خطأ | صواب | صفحة | سطر خطأ | صواب |
|------|-------------------------|-----------------------|------|----------------------|-------------------|
| ٤ | ٢ كثيرة ذكره | كثيرة ذكره | ٨٣ | ١٨ لا يترشش | لا يترشش |
| ٦ | ٤ وألم | وان لم | ٨٤ | ٢ لثلا يترشش | لثلا يترشش |
| ٦ | ٦ لا | كما | ٨٥ | ٥ ان يترشش | ان يترشش |
| ١٥ | ٥ ولم ينم | أولم ينم | ٨٤ | ١٥ رواه البيهقي | فرواه البيهقي |
| ١٩ | ٦ ثم خر علينا | ثم خرج علينا | ٨٧ | ٦ وسائر المشاهد | وسائر المشاهد |
| ٢٠ | ١٦ المباحات | المباحاة | ٨٨ | ١٨ قنفذ | قنفذ |
| ٣١ | ١١ برجليه | برجله | ٩٥ | ١٠ فانحنس | فانحنس |
| ٣٣ | ١٦ لانه | بانه | ٩٤ | ٢٠ لانتقض | لانتقض |
| ٣٦ | ١٦ أممية | أم امة | ٩٦ | ١٥ نقله والصواب | والصواب |
| ٣٧ | ٦ لمسها | لمسها | ٩٧ | ١٢ في المسألة | في المسألة |
| ٣٧ | ١٧ الرضي | الرافعي | ١٠٠ | ١١ لغات | لغات |
| ٣٩ | ١٧ ولم تثبت | ولم تثبت | ١٠٢ | ٢ شريكا | شريك |
| ٤١ | ١ لا ينتقض الوضوء | لا ينتقض الوضوء | ١٠٣ | ٣ الرأواني | الرأواني |
| ٤٢ | ٦ وعن ابن أبي ليلى | وعن أبي ليلى | ١١٠ | ١٠ يصحح على ما قلناه | يصحح ما قلناه |
| ٤٣ | ٥ ابن أبي ليلى | أبي ليلى | ١١٣ | ٧ استفتض | استفتض |
| ٤٤ | ١٠ لم يقلها | لم يقلها | ١١٦ | ١١ بالحجة | بالحجة |
| ٤٦ | ٧ ضربان الايضاح ضربا من | ضربان الايضاح ضربا من | ١١٨ | ٢ هو زاد | هو زاد |
| ٥٠ | ٢١ ذكر أني | ذكر خفي | ١١٩ | ١٢ وكذا استنجي | وكذا لو استنجي |
| ٦٠ | ٧ ودليله | ودليلنا | ١٢٢ | ١ هو المشهور | هو الصحيح المشهور |
| ٦٦ | ١٥ وفي لغة | في امة | ١٢٣ | ١٧ او ظاهره | او ظاهره |
| ٦٧ | ١٠ فليست | فليست | ١٢٦ | ٦ في التفصيل | والتفصيل |
| ٧٨ | ٧ في البيان | في البيان | ١٢٧ | ٣ اعلاه حتى رجع | حتى رجع |
| ٧٨ | ١٢ ابى السلت | ابى الصلت | ١٢٧ | ٧ الاستنجاة قلنا | وقلنا يجب |
| ٨٠ | ١٥ تأيل | تأويل | | | الاستنجاة منه |
| ٨١ | ١٨ او قول قالوا | أو قول رواه | ١٣٠ | ١٣ التفقاء الختانين | والتقاء الختانين |
| | | مسلم . قالوا | ١٣١ | ٨ مستقل | مستقل |

٤٨ ١٤ (من قوله قلت والحق ابى قوله احمد الاوزاعي) ليس من المجموع وإنما هو من حاشية
للادري - وقوله الاوزاعي صوابه الادري
٧٣ ١٨ الاصلية والصواب صلية

| | | | |
|------------------------|------------------|--------------------------|-----------------------|
| صفحة سطر خطأ | صواب | صفحة سطر خطأ | صواب |
| ١٣٤ ١٤ في الاصل | في الاصل | ١٩٢ ١٤ وما أفضله من | ١٩٢ ١٤ وما أفضله من |
| ١٣٦ ١٩ شعبها | شعبها | ١٩٣ ١١ فأتق | ١٩٣ ١١ فأتق |
| ١٣٩ ١٩ ان كان بال | ان كان ما بال | ١٩٧ ٢ بجدث | ١٩٧ ٢ بجدث |
| ١٤٠ ١٦ من قبل الخنثى | من قبل الخنثى | ١٩٧ ٤ جدار | ١٩٧ ٤ جدار |
| ١٤١ ١٢ لاسترخاء | لاسترخاء | ١٩٧ ٧ أن يستحيب | ١٩٧ ٧ أن يستحيب |
| ١٤٣ ١٢ وهو ما يقطر عند | وهو ما يقطر منه | ٢٠٠ ٥ مستعلا | ٢٠٠ ٥ مستعلا |
| ١٥١ ٣ حيصيتك | حيضتك | ٢٠٠ ٥ في الطاهرة | ٢٠٠ ٥ في الطاهرة |
| ١٥٣ ١٦ إذا فاق | إذا أفاقت | ٢٠١ ٤ في معناه | ٢٠١ ٤ في معناه |
| ١٥٤ ٣ علي حديثها | عن حديثها | ٢٠٤ ١٢ وعن المليح | ٢٠٤ ١٢ وعن أبي المليح |
| ١٦١ ٣ عند صالح | عنده صالح | ٢١٠ ٦ ويتأل | ٢١٠ ٦ يتأول |
| ١٦٣ ١٢ من انه تجب | انه تجب | ٢١١ ١٥ عضون في الآيات | عضون في التميم |
| ١٦٣ ١٢ عل | على | ٢١٢ ١ في ان الديل من | في ان الديل من |
| ١٦٧ ٩ فانه | فانها | ٢١٢ ١ ثبت | الشيء يكون يكون مثله |
| ١٦٧ ١٣ لا يوقف | ولا يوقف | ٢١٣ ١١ أنما | وأنما |
| ١٦٨ ١٥ أفول الليل | في أول الليل | ٢١٤ ٧ ومعني | ومعنا |
| ١٦٨ ٢٠ واستحيوا | واستحبوا | ٢١٤ ١٥ قال آخر في القديم | قال في القديم |
| ١٧١ ٢٢ مشهور | مشهورة | ٢١٨ ١٠ لا يجوز التميم | لا يجوز التميم به |
| ١٧٦ ١٥ لك | ذلك | ٢١٨ ١١ العدة | العدة |
| ١٨١ ١٢ وأخى | أخى | ٢٢١ ٧ عن الاملاء | حكي عن الاملاء |
| ١٨٣ ٢ مرة مره | مرة مرة | ٢٢٧ ٧ ويخل أصابعها | ويخل بين أصابعها |
| ١٨٤ ٥ الثالثة | الثلاثة | ٢٢٧ ١٢ ثم ذلك | ثم ذلك |
| ١٨٥ ١ واضحا في آخر | واضحا في الزوائد | ٢٢٩ ١٧ اليها | اليها |
| ١٨٨ ١٧ وتحسن الطهور | فتحسن الطهور | ٢٣٤ ٨ علي العضد | علي العضو |
| ١٩٢ ١٤ من طاهرته اما | من طاهرته أما | ٢٤٠ ٩ للتيمم | للتيمم |
| ماسه | ما مسه | ٢٤٢ ٢٢ ان كان أداء فرض | امكان أداء فرض |

| صفحة خطأ | صواب | صفحة سطر خطأ | صواب |
|----------|-----------------|--------------|-------------------|
| ٢ ٢٤٥ | أو أمي | ١١ الحاضرة | الحاضر |
| ١٠ ٢٤٨ | من يبعه | ١٥ ٣٠٥ | وبأن اباحتها |
| ١٠ ٢٤٨ | وان لم يبعه | ٢١ ٣٠٥ | كتوله تعالى |
| ١٣ ٢٥٧ | حوليه | ٣ ٣٠٦ | وفي هذا |
| ٨ ٢٥٨ | وهو ظهر | ١٣ ٣٠٩ | ان أثلغه |
| ١٥ ٢٦٢ | وهؤلاء الثلاثة | ٦ ٣١٨ | تجد |
| ٣ ٢٧١ | وأصحهم | ١ ٣٢٩ | ولصوق |
| ١ ٢٧٣ | ملكه فيه | ٣ ٣٣١ | الا بعد يوم وليلة |
| ١ | لهم | ٧ ٣٣٤ | لكن من يوضه |
| ١١ ٢٨٠ | من صلاته | ٦ ٣٣٥ | إدناء الجبهة |
| ٣ ٢٨١ | رضي الله عنهم | ٧ ٣٤٢ | أى أسال |
| ١٤ | لعلي | ٦ ٣٤٣ | كالميت |
| ١٨ ٢٨٢ | فذكر لك | ٣ ٣٤٤ | وفشت |
| ٢٠ | البرء | ٥ ٣٤٨ | الطهارة |
| ٧ ٢٨٣ | عنهم | ٣ ٣٥٣ | لان الطهارة |
| ٩ | مختلفي الاسناد | ٢ ٣٥٤ | فلا يأمر به |
| ١١ | الثاني | ١٠ ٣٥٦ | وبعضها |
| ١٧ | هذا القرح | ١٦ ٣٥٦ | وجدت |
| ١٨ ٢٨٤ | ثلاث أضرب | ١٢ ٣٥٩ | بل يعز |
| ١٩ ٢٨٥ | ابطأ البرئ | ٢ ٣٦٠ | من عمر |
| ٣٨٦ | بالصفة المشهورة | ٥ ٣٦٨ | لو قلنا |
| ٢ ٣٨٨ | المروودى | ٨ ٣٧١ | فاذا طهرن |
| ٦ ٣٩٢ | الكل | ١٢ ٣٧٢ | وتعز |
| ١٩ ٣٠١ | اذا تيمم | ٦ ٣٧٣ | تحيض |
| ٥ ٣٠٤ | الصواب الاول | ٥ ٣٧٤ | بصنماء اليمين |
| ٨ | وبد بالتيمم | ٢ ٣٨٣ | ليس المراد |
| ٩ | متوفيق | ٦ ٣٨٦ | أن يكون |
| | التوفيق | ٣ ٣٨٨ | لسن |

| | | | |
|--------------------|----------------------|---------------------------|----------------------|
| صواب | صفحة سطر خطأ | صواب | صفحة سطر خطأ |
| تزيد | ٤٦٠ ٣ نريد | الحناطي | ٣٩٩ ١٥ الحياطي |
| المتخلل | ٤٦٠ ٧ المختل | وكذا | ٤٠٢ ٦ وكذا |
| الاولي | ٤٧٥ ١١ الاول | وهي التي بدأ بها | ٤٠٢ ١٥ هي والتي بدأ |
| واى خفاء | ٤٨٤ ٢١ واى خفى | الدم | بها الام |
| ان كان | ٤٨٨ ١ ان كانت | فيكونان | ٤٠٦ ٢٠ فيكونا |
| لم يبق | ٤٩١ ٦ لم يبق | حرة | ٤٠٨ ١٤ حرة |
| الي اخر | ٤٩٢ ١٣ الاخر | أبي الاسحق | ٤١٠ ٣ أبي الاسحق |
| يقين الحيض | ٤٩٣ ٨ اليقين بالحيض | عند أبي واسحق | ٤١٠ ٤ عند أبي واسحق |
| المتقطع | ٥٠٤ ١٠ المتقطع | السواد | ٤١٠ ٦ السوا |
| اذا بلغ | ٥٠٥ ٧ ابلغ | أياما | ٤١٥ ٤ أيام |
| بقائليه | ٥٠٦ ١٢ بقايلته | هذه العادة | ٤١٨ ٤ هذه العادة |
| تكون | ٥٠٨ ٥ تكونن | طهرها | ٤١٩ ١٩ طهرها |
| فليست | ٥ فلبست | قرد | ٤٣٠ ١٥ قرد |
| فأفرادها | ٥٠٩ ١٧ فأفرادها | وفي حال عدم | ٤٣١ ٧ وفي حال |
| في ازمة | ٥١٠ ١٨ في ازمة | الانتظام أيضا | الانتظام أيضا |
| اذا انتقلت | ٥١٥ ١ اانتقلت | سقطا | ٤٣٢ ٤ سقطا |
| فيمن | ٥١٨ ٥ فيحي | السواد | ٤٣٢ ١١ السواة |
| جرير | ٥٢٠ ١٣ جريج | والعدد (وكذا | ٤٣٣ ٨ والعدة |
| اثبات | ٥٢٥ ١٣ اثباب | الكلمتان في السطر التاسع) | |
| التطوع | ٥٣٥ ١٥ التطوع | معظمه | ٤٣٤ ٨ معظمه |
| لا يعرف | ٥٣٦ ٢١ لا يعرف | بعضهم بعضا | ٤٣٤ ٣ بعضهم بعضا |
| وليس | ٥٣٩ ٧ أو ليس | والطرف الثاني | ٤٣٤ ١٧ والطرف الثاني |
| وان كان الدم جاريا | ٥٤٢ ١٣ وان كان الدم | واذا رددناها | ٤٣٥ ٦ وا ارددناها |
| القصة البيضاء | ٥٤٣ ١٦ القصة البيضاء | في شكها | ٤٤١ ٢ في شكها |
| ومن ذلك | ٥٤٤ ١٧ ومن لك | بطريقه | ٤٥٧ ٤ بطريقه |
| الطاهرة | ٥٤٧ ١٧ الطهارة | بعدد أيام | ٤٦٠ ٢ بعد أيام |
| توبه مني | ٥٥٢ ٩ توب مني | | |

| صواب | صحيفة سطر خطأ | صواب | صحيفة سطر خطأ |
|------------------------------|--|--|--|
| ولا أثر لها | ولا يشترط ٥٨٥ | اصحابنا المحدثين واصحابنا وعنده المحدثين | ٧ ٥٩٠ |
| ان كان ان كان ان كان لم يقرب | ١٧ | لم يقرب | ١ ٥٦٣ |
| صاحب | صاحب ٩ ٥٨٧ | بريقه | ١٦ ٥٦٥ |
| أصاب | ١٣ أصابه | هذا | ١٧ ٥٦٨ |
| الماء مع | المائع مع | قال | ١ ٥٦٩ |
| بانت يده | ٤ ٥٩١ بانت يده | ذبحت | ٤ ٥٧٠ |
| على | ٢ ٥٩٨ عل | من الحيوان | ١٠ ٥٧١ |
| يحيى | ٢٣ يحيى | من بين فرث | ٢١ ٥٧٢ |
| وان تقطع | ١٩ ٥٩٩ وان تقطع | وأن ممول | ٩ ٥٨٢ |
| صرتا اليه | | | |
| ٢٨ ٢٣٦ | وعليه الاخذ وقبل المسح بطل ذلك | الاخذ وعليه الاخذ | ١٥ ٥٨٢ |
| ٦ ٣٦٧ | (الثالث عشر) هكذا بالاصل قلل فيه سقطا أو تحريفا | ٨ ٥٨٦ | (وفي رواية عنه) كذا في النسخة التي بأيدينا ولعل الصواب هكذا (في رواية عنه) |
| ١ ٥٨٧ | (ويتركز به) كذا في نسخة الخط ولعل الصواب هكذا (ويتركز به بالبدال بدل الراء | ٥ | بالتراب بماه ورد |
| ١٢ ٥٨٨ | بل المراد كذا في نسخة الخط ولعل الصواب بان المراد | ١٢ ٥٩٩ | تقطع في السمن كذا بنسخة الخط ولعل الصواب تقع في السمن |
| ١٩ | ولم ينقطع — كذا في نسخة الخط ولعل الصواب ولم ينقطع كما يعلم مما سياتي | | |



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثاني من كتاب فتح العزيز
للإمام الرافعي رضي الله عنه

| صواب | صحيفة سطر خطأ | صواب | صحيفة سطر خطأ |
|-----------------------------------|---------------|---|---------------|
| من المضار | ٢ ٣٦٨ | والشيء | ١ ١٢ |
| الجواز | ١ ٣٧١ | أهونها | ٢ ١٢ |
| هو الوجهان | ٤ ٣٠١ | ولا يضر | ٣ ١٥ |
| فيجب | ٥ ٢٠٣ | من هذه الأحكام | ١ ١٨ |
| بعضها من منها | ٤ ٥٠٣ | الميتان | ١ ٨٨ |
| قال ابن الحداد | ٣ ٣٠٦ | عن أبي هريرة | ٣ ١٣١ |
| الحداد | | تصل للزوج | ٢ ١٦٦ |
| ان قوله لم يرد | ٢ ٣٠٧ | عند القمود | ٤ ١٦٥ |
| الوضوء لكل صلاة | | دون التجديد | ١ ١٩١ |
| اراد الصلاة | ٣ | النازل | ٤ ٢١٠ |
| قوله لم يرد الوضوء | ٤ | الا أن الفرق | ٤ ٢١٠ |
| بالواو | | بالتيمم لا تسئل بالتيمم أفضل لانه | ٤ ٢١٤ |
| وبدخل فيه الاصفر وبدخل فيه الاعفر | ٥ ٣١٠ | سئل | |
| المدفونة | ٣ ٣١١ | لان الابراد | ٤ ٢١٥ |
| » | ٥ | فان توقع التوبة فان توقع وصول | ٥ ٢١٨ |
| فلا يؤثر | ١٠ | التوبة | |
| عرقه | ١ ٣١٢ | الاولين | ١ ٢٢٠ |
| عن المشرب | ٤ | لان رمة الوقت | ٣ ٢٢٠ |
| للمعمور | ٥ | قال أبو حنيفة | ٤ ٢٢٣ |
| قانه لطف | ٩ | ومالك واختاره | ٧ ٢٢٥ |
| ثم تعود | ٧ ٣١٣ | فاما اذا كان | ٤ ٢٥٧ |
| المتأثر | ١١ ٣١٤ | هذا بالقول | ٤ ٢٥٨ |
| كالخرف | ٧ ٣١٧ | لواحدج | ٥ ٢٥٩ |
| والتيمم القصص والتيمم هو القصد | ١٠ | والمعنى الصحيح والمعنى على | |
| المرور وذى | | الصحيح | |
| انه لا يصح | | كما اقل | ٢ ٢٦٣ |
| انه لا يصح | | سقط بعد قوله والكثرة هذه العبارة (ذكر امام الحرمين ان المرعي أن يظهر الشيء الخليط | ٧ ٣١٢ |
| | | وبرى فان ظهر لم يجز التيمم به ولا فقيه الوجهان ولم أر لغيره تعرضا لذلك بل اقتصر على ذكر الفألة والكثرة) | |
| | | أن يكون على المضو المسوح به امان التراب المسوح صوابه ان التراب المسوح به امان | ١٠ ٣١٨ |
| | | يكون على المضو المسوح | |

628

1924

